قال المطرزی فی شرح المقامة الثالثة والعشرین فی امثالهم اوفی من السموءل
وهو موصوف برواه الخلیل بالواو المشددة ورواه ابن عادیا الیهودی استودعه امرؤ
القیس الشعر حین عزم الخروج الی قیصر دروعا فلما هلک اتاه الحارث بن
ظالم فصاح بالسموءل هذا ابنک فی یدی وقد علمت ان امرء القیس
ابن عمی وانا بمیراثه احق فان دفعته الی والا قتلت ابنک فقال
انت وذاک فاما الحرب فلن الملتمس به فذبح ابنه والسموءل
الیه ینظر فقال فی ذلک وفیت بادرع الکندی انی اذا ما خان
اقوام وفیت ورد علی ورثة امرء القیس وقال الاعشی
کن کالسموءل اذ طاف الهمام به فی جحفل کسواد
اللیل جرار
انتهی
فی المقامة الخامسة والعشرین من شرح المقامات للمطرزی
فی امثالهم اعری من المغزل قال النابغة وعریت
من مال وخیر جمعته کما عریت مما تمر المغازل
وفی الحماسة وابلغ سلاما ان جئتها فلا
یک شبهها لها المغزل یکسی الانام ویعری استه
ویتبع من خلفه الاسفل

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وشرايف صلوته على سيد البشر محمد واله الطاهرين واصحابه المهتدين
يقول المفتقر الى الله محمد بن عثمان بن محمد بن ابي على العرضي الزرنوفي رحم الله اسلافه وتجاوز عن
سيئاته جمعت حواشي الامام العلامة افضل المتاخرين تاج الملة والدين محمد بن محمد بن احمد بن
السيف الاسفرايني المعروف بالفاضل شكر الله سعيه على كتابه المسمى باللباب وتعليقة عليه
وفوايد اخرى من مصنفاته كاعراب الفاتحة وغيره ومن غير مصنفاته لافتتاح مواضع
من الكتاب يحتاج الى حلها واكثر كتابي هذا من شرح الفاضل الكامل نجم الملة والدين
الرضي تغمده الله برضوانه للكافية والشافية وكما جرى ذكر الشرح فالمراد شرحه
هذا رضي الله عنه وكانما اياي خاطب في هذا التاليف البديع العمل الا في قوله

اراك على شفا خطر مهول ❊ بما اودعت راسك من فضول ❊ ولكن المرجون المحصلين

ان يصفحوا عن اجتراء من يرجو عفو الاخوان ويتعلقوا باخلاق الله في دفع الخطا
والنسيان ومن الباري نعم الهام الصواب والرحمة والرضوان احمد الله على ما تناسقت
اي تتابعت وفي حديث عمر تناسقوا بين الحج والعمرة اي تابعوا كعوب جمع كعب
وهو الانبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب والجمع انبوب وانابيب اياديه
جمع الايدي جمع اليد واليد النعمة وهي موضوعة للجارحة وانما يستعمل في النعمة لان
من شان النعمة ان تصدر عن الجارحة ومنها تصل الى المنعم عليه وما في تناسقت مصدرية
والتقدير على تناسق كعوب ايادي اي على نعمه التي تتابعت تتابع كعوب القصب فكما
ان كعوب القصب لا ينفصل واحد منها عن الاخر كذا نعمه في حقنا وتلاحقت من
التلاحق ومعناه يوجب التعدد في فاعله وهو الروادف والتركيب مثل تلاحق

القوم وذكر التلاحق الى المطابقة اجمع بهوادي احسانه اي باوايل احسانه وتقدمها في حال
العلاقة من هوادم ويقال هداه اي تقدمه كما يتقدم الهادي المطلق واتفق
هاديا لعنق البقر وهوادينا اي تتقدمنا اوايلها وضرب هاديه اي عنقه والباء في
بهوادي للالصاق وهو حال من فاعل تلاحقت روادفه وتواليه من التي تعد ولا
اي تبعه والضمير فيهما للاحسان وفي احسانه لله تعم اي واحمد الله على ما لا
روادف الاحسان وتواليه متصلة باوايل احسانه اي على عدم انفصال اواخر
الاحسان بعضها عن بعض وعدم انفصال اواخره عن اوايله وهمنا يجب تقدم
الحال على صاحبه لما ياتي في الكتاب انه اذا اضيف ذو الحال الى ضمير يعود
الى ملابس الحال نحو جاني زيد الادم صاحبه يجب تقدم الحال لئلا يلزم
الاضمار قبل الذكر لفظا وتقديرا كما لزم في ضرب غلامه زيدا والمصرع الذي
يذكر الهوادي والروادف والتوالي المطابقة وهي الجمع بين معنيين متقابلين
نحو قوله تعم وتحسبهم ايقاظا وهم رقود لثبوت التقابل بين الاول والاخر
واثني على نبيه الكريم اي الشريف المشتق من شبه بالفم اي شرف فاهم
منه نعمة ونابة وهو حسن الفاضل محمد واهل بيته معطوف على نبيه لا على
لفظ محمد لانه عطف بيان للنبي فلو عطف عليه لزم نبوة اهل البيت وذويه
اي اصحابه ويأتي البحث عن الصاقه ذو الى الضمير اي بعد حمد الله
والصلوة على الرسول فبناه على الضم لاضماره ما اضيف هو اليه ولا يصير الفصل بقل
لا يستقل عليك ان الواقع بعد اما من حيز ما بعد الفاء الذي في جوابه وهو قبل
حرف اما قبل بعد في مثل ما نحن فيه وان التقدير واما بعد فقد تقرر واستغنى
عن اما لاستقرائه في الاذهان لكثرة استعماله ومعنى تقرر ما بفارسية قرار گرفت
وتقرر حاله معنى لوجود قد المقرب من الحال والمعنى فيما يكن من شي فقد تقرر
لباب الاعراب في هذا الكتاب بعد حمد الله والصلوة على النبي لا بين فرغ عنه
من الوقايع دايما فقد تقرر في هذا الكتاب من لباب الاعراب لبه كل شي
خالصه وفي الصحبة للباب اذا كان خالصا محضا وكلام المصنف هنا وفي اول

التعليق يشير الى ان ارادوا بالاعراب علم النحو فكان الاعراب صار علما له تغليبا لبعض اجزائه
ويحتمل ان يكون مضاف اي علم الاعراب ما ينضبط به شواذه جمع شاذة من شذ يشذ
اي نفر وهو كناية عن القواعد والضبط الحفظ اي تفرد في هذا الكتاب قواعد تنضبط
بها حفظ المسائل المتفردة المتشتتة ويرتبط فيه على البناء للمفعول اي يشد ويربط
شدها بالرباط وهو الحبل وارتبط فلان فرسه ونحوه فيه ويعني به الاشعار بان
الكتاب معدن لشوارد مسائل الاعراب اوابده الاوابد الوحوش كان تشبيه لها
لبقائها على الابد اي الدهر كذا في الينابيع واوابد الكلام غرائبه يقال ابد بالكسر اي توحش
فنوابد بالفتح يعني يدخل تحت تلك القواعد من مسائل الاعراب ما لم يخرجه كما علق
ويتسق اي يجتمع فيه قال الله تعالى والقمر اذا اتسق اي اجتمع ضوءه من الليالي
البيض وانما قلنا فيه لاحتياج صلة الكلام الى ما يعود الى ينضبط اذ هو صلة ما
كما قبلها ومثله يعرف ببيان مصدر بان الشيء بيانا اي اتضح الترصيف بالسكون مصدر
رصفت الحجارة في البناء رصفا بالفتح وضمنا اذا ضممت بعضها الى بعض نظامه من
قولهم نظمت الدر ودر منظوم ولم نظام منه ويقال انتظم كلامه وامره يعني يجتمع نظام
الاعراب بالبيان الحاصل من رصف القواعد والضوابط وينخرط من انخرط الخرز
في سلكه اي ياخذ في سلك الضبط ضبط الشيء حفظه بالحزم واضافة السلك اليه بمعنى اللام
فذه اي فرده وتوأمه هو ضد الفرد اي يحصل الشاذ من مسائل الاعراب ما كان في سائر
الكتب مرتها غير داخل تحت ضابط وما كان فيه داخلا في سلك به يمكن حفظها
بحزم وانما قلنا في سائر الكتب لان ما كان فيه في نفس الامر لا يمكن لاحد ادخاله تحت
ضابط ويتطلع من قولهم طلعت الجبل بالكسر اي علوته بالطالب الاباء للمفعول المتعرف
المتطلب للاعراب ليعرفه من قولهم تعرفت ما عند فلان اي تطلبت حتى عرفت والظاهر
ان المراد بالطالب المطالعه لمعرفة الاعراب لا الطالب مطلقا ليكون المتعرف وصفا
للطالب مؤكدا خواص الرابه كان يوما باركا براقب [illegible] الرقيب المرقب الموضع
المشرف يرتفع عليه الرقيب اي الناظر والحقايق جمع الحقيقة وفي الحديث لا يبلغ
المؤمن حقيقة الايمان حتى لا يعيب مسلما بعيب هو فيه يعني خالص الايمان ومحضه
كذا في الغريبين فالمعنى ان كل موضع ينتظر فيه لشيء خالص من الاعراب في هذا الكتاب

ميه

وهما يعني اي يدرس هذا الكتاب الجاهل الذي ركب امر الاعراب وستنخرع فيه من غير
تدبر عن مواضع تلك شبه كتابه باستان رعيا آخر في الضلال فتشير اليه باليد.
يرموه عنه ويقول هلم الى السداد حاويا اي جامعا وهو حال من المتكن في يضيع
الام وكذا ما ما ومتعليا ومتقبلا ومبينا والحال خبر حقيقة وسياق الخبر اذا تعدد
حقيقة كاتب شاعر يؤول الى مفرد اي جامع بين الشعر والكتابة فكذا الحال اي
يضيع هذا الكتاب جامعا بين الجوامع لصنوف دقايق الاعراب والضمان لمن اتقنه
باحراز قصب السبق وكذا الى آخر الاحوال لصنوف دقايقه واسراره ضمانا لمن
اتقنه احراز قصبات السبق في مضماره احرزت الشيء حفظته في الحرز وهو الموضع
الحصين فاحراز الشيء يستلزم تحصيله فذكر الملزوم واريد اللازم وهو التحصيل وكانت
العادة لحمات الفحمة في مسابق الفرسان ان تغرز قصبة في آخر الميدان من اعدى
فرسه واخذ تلك القصبة فهو سابق ثم يقال لكل من سبق في فن من الفنون احاز
قصب السبق فكان حصول السبق الذي هو علامة السبق للفارس دليل
سبقه كذلك اتقان هذا الكتاب دليل فضل متقنه على الناس متحليا اي متزينا
ل بحلية الاعداد والاحتشاد اي بصفته وحلية الرجل صفته متخليا عن وصمة الاملاء
والاكتناد يقال خلوت عنه وتخليت اي تفرغت والوصمة العيب يقال اكثر الرجل
اي جعل قوله كثيرا مبينا لجوامع القواعد والاحكام هذا ماخوذ من قوله صلى الله
عليه وسلم اوتيت جوامع الكلم يعني القرآن جمع الله تعالى في الالفاظ اليسيرة منه
معاني كثيرة اي مبينا القاعدة التي يسير لفظها كثير معناها مبنية على مقدمة اي مبنية المصطلحات
القوم التي يحتاج في اثناء البحث الى كونها معلومة من الكلمة واقسامها الثلثة الى
غير ذلك واربعة اقسام سياق في الكتاب وجه انحصاره منها فشرع في المقدمة فقال
اما المقدمة فهي ان الكلمة هي اللفظ الموضوع لمعنى مفرد قال المصنف في التعليق
ل اللفظ اولى من اللفظة لانه اخصر وادفع للاحتمال اما انه اخصر فظاهر واما بيان الاحتمال
في اللفظة فهو انه لو قال الكلمة اللفظة الموضوعة لكان المعنى ان الكلمة لفظ واحد
وضعت تلك اللفظة الواحدة كان مثل الضرب ضرب واحد فان اراد باللفظ الواحد
التي يطلقها الوضع اقل ما يطلق عليه اللفظ فهو فاسد لان اقله حرف واحد فيلزم ان
٢ ق يكون نحو همزة الاستفهام من الكلمات الموضوعة على حرف واحد كلمة دون غيرها
لان مؤدى التعريف ان الكلمة حرف واحد موضوع وان اراد عددا مخصوصا فيتحكم

بان اراد باللفظ ماهو على حرفين مثلا ورد عليه مافوقه بان لا يكون كلمة لان من
التعريف ان الكلمة حرفان وضعا وان اراد ماهو على عدة احرف مثلا ورد عليه
مادونه وان اراد المتوسط بينهما ورد عليه مافوقه ومادونه جميعا فبان في اللفظ
اجمال ليس في اللفظ فيكون هو ادفع للاجمال عن الحد من اللفظ لوضوح المراد
بدون المراد بها كما بينا فهو اولى ثم قال اللفظ ما يتلفظ به سواء كان مستعملا او مهملا
قليلا كان او كثيرا فهو بمنزلة الجنس الفاصل القريب للكلمة والبعيد هو الصوت
وغيره ولعل مراده بالجنس المقول الداخل تحتها الصوت وفي الشرح واحترز بقوله
اللفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة والاشارة فانها وان دلت بالوضع على معنى
وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس ايضا اذا كان اخص من الفصل بوجه
وههنا كذلك لان الموضوع للمعنى قد يكون لفظا وقد لا يكون اذ الوضع تخصيص
الشيء بالشيء ليفهم الثاني عند ادراك الاول ثم قال والموضوع للمعنى بمنزلة الفصل و
تخرج به المهملات والمحرفات والدوال بالطبع كاح الدالة على السعال لكن عقلا لا وضعا
فلا يكون كلمة ثم قال وقد حصل الغنية باعتبار الموضوع من ذكر الدلالة لان الموضوع للمعنى
ماخوذ فيه الدلالة لان وضع اللفظ تعيين اللفظ بنفسه للدلالة على معنى وقولنا بنفسه
احتراز عن تعيين اللفظ بقرينة للدلالة على معنى اعني المجاز نحو رايت بحرا يتكلم
فان ذلك التعيين لا يسمى وضعا ودخل المشترك في الحد لان عدم دلالته على احد
معنييه بنفسه لعارض الاشتراك لا ينافي تعيينه بنفسه للدلالة عليهما ثم قال والمفرد
صفة اللفظ دون المعنى لان المعنى المفرد ينتقض بالفعل واسماء الافعال اي معاينة
للجمع عكسا والعكس هو انه اذا عدم الحد عدم المحدود وقد عدم الحد اعني اللفظ
الموضوع للمعنى المفرد في كل منها لدلالة الفعل واسماء الافعال على معنيين حدثا و
زمانا ودلالته نحو رجال وركب على اكثر من شخص واحد ولم يعدم المحدود عنهما
لاطلاق الكلمة عليهما باتفاق فلا يصدق عكس الحد مع اشتراطه ثم قال فان قيل
ان المجموع اي مجموع معنى الفعل واسماء الافعال واسم الجمع من حيث هو
مجموع مفرد فينتقض بالكلام طردا والطرد هو انه اذا وجد الحد وجد المحدود
وعلى ما قلتم قد وجد الحد اعني اللفظ الموضوع للمعنى المفرد في الكلام لان مجموع
معنى الكلام من حيث هو مجموع مفرد ولم يوجد المحدود فيه اذ لا يطلق الكلمة عليه
باتفاق فاستلزم قولكم هذا خلاف الواقع فيكون غير واقع فمفرد حال من

في الموضوع وانما اخر الحال عن المفعول به اعني المعنى مع احتمال ان يتوهم ان الحال
عن المفعول به لان الظاهر ان المفعول اشد اتصالا بالفعل من الملحق بالمفعول
فوضعه في جنب الفعل اولى تطبيقا للوضع الطبع واعلم ان في صحة عدم تقديم
مفردا على قوله للمعنى بحثا لما ذكر في الشرح انك اذا قلت لقيت زيدا راكبا فان
كان هناك قرينة حالية تبين صاحب الحال جاز ان تجعلها حالا عن ايهما شئت او
المفعول وان لم يكن قرينة وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه الى جنب صاحبه
لازالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فان لم تقدمه فهو عن المفعول فعلى هذا كان
الواجب تقديم مفردا على المعنى ان لم يحمل ما في التعليق من ان المفرد صفة اللفظ
دون المعنى قرينة ثم قال وتقسيم اللفظ المفرد ما لم يقسم جزء اللفظ على جزء المعنى
نحو المفرد لفظ الايجاز ان قال هذا البعض منه دال على المعنى وهذا البعض دال
على معنى ثم قال فان قلت نحو هذا نحو عبد الله علما كلمة واحدة واعراب كل من جزئيه
يدفع ذلك اي كونه كلمة واحدة لان الكلمة الواحدة لا يلزم لها ان يعرب باعرابين
واحد وعبد الله علما يعرب باعرابين فانتفى لازم الكلمة الواحدة عنه وانتفاء اللازم
يدل على انتفاء الملزوم فاجاب بقوله انا نلتزم انا اسناده واحكم بان اعراب اخره اعراب
محكي كما في تابط شرا وغيره فان الاخير كالكلمات مشغول بالاولى فلذا اظهر فيه اعرابه
كما اظهر اعراب ما بعد غير في الاستثناء في البين والمسألة من مزالق الصنعة ومحل حصا
وما ذكرت هو الاقرب فيما اظن وكثيرا ما ترددت فيه اقدم رجلا واخر اخرى
شكر الله سعيه ثم شرع في تعريف اقسامها فقال وهي اسم ان دل على معنى في نفسه
ولم يقترن باحد الازمنة الثلثة كرجل قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من
نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلمة الكلام والاحوال التي
تعرض فيه لكلمة في الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتات من الفعلين
كلام كما تاتى من الاسمين لكنه يكون احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف
فانه لا يتاتى منه ومن غيره كلام وانما قال في نفسه نظرا الى الكلمة ودل دون دلت مع
عوده الى الكلمة نظرا الى قوله اللفظ الموضوع فان المبتدا هو الخبر وانث الضمير
الاول لتقدم ذكر المؤنث اعني الكلمة وذكر الثاني لتاخر المذكر ولم يقيد الازمنة الثلثة
لشهرتها في الماضي والحال والاستقبال وفي التعليق ذكر المحشي رحمه الله ان
الكناية في نفسه ان عادت الى الدال على ان يكون الجار والمجرور صفة معنى اي على

معنى حاصل في نفسه معنى نفس الدال فتلك مما لا فائدة فيه لان حصول المدلول
في الدال هو كون المدلول مدلولا لذلك الدال فيكون المعنى الاسم ما دل على معنى هو
مدلوله وهذا مما كانت الضرورة امره مع انه ينتقض بالحرف فانه يدل على معنى هو مدلوله فلم
يجب ان يكون اسما وان عادت الى المدلول وهو المعبر عنه بالمعنى ويكون ايضا
صفة معنى فذلك محال لامتناع حصول الشيء في نفسه والجواب ما ذكره بعض الائمة
ان الضمير يرجع الى المعنى اى معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار
امر خارج عنه كما يقال الدار قيمتها في نفسها كذا اى لا باعتبار امر خارج من كونها في
وسط البلد وغير ذلك ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اى حاصل في غيره
اى باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه وفي الشرح فيه نظر لان قولهم في حد الحرف
على معنى في غيره نقيض قولهم على معنى في نفسه والافعال في مقابله كقولك قيمة الدار
في نفسها كذا فقيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها فلا يصح ان يراد بلفظ نفسه
في التعريف ما اريد بها في قولهم الدار في نفسها قيمتها كذا ثم قال في التعليق وقيل
انه يرجع الى الدال وفي نفسه يتعلق بيدل اى دل على معنى في نفسه من غير ضميمة
يحتاج اليها في دلالته الافرادية بخلاف الحرف فانه يحتاج الى ضميمة في دلالته على كمال
معناه الافرادي ويرد عليه ان في لا تستعمل بهذا المعنى وان المقابل وهو الحرف لا يصح
فيه هذا لانه ان جعل في غيره متصلا بدل كان المعنى ما دل بغيره اى بلفظ آخر معه
على معنى وذا ليس بمراد بل المراد النص على ان الحرف يدل على معنى ثابت في لفظ
يكون غيره وهذا الرد يبطل ان الضمير للدال اذا جعل في غيره صفة لمعنى لا
متعلقا بيدل كان المعنى ما دل على معنى حاصل في غيره اى باعتبار متعلقه فيتطابق
الحدان في مقصود التقابل هذا كلام المصنف ولم يتعرض للضمير في نفسه على قول من
يقول في غيره صفة معنى والضمير للدال والظاهر انه على قوله للدال ايضا وهو صفة
معنى على معنى ان الاسم كلمة دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة اى لا باعتبار
متعلقه فقيل ان اقترن به اى باحد الازمنة الثلثة كضرب انما صرح في حد الفعل بالفعل
المبتدأ منه ومن الاسم فقط لان قوله اقترن فيه لقوله لم يقترن فيكون التقدير
في وهو فعل ان دل على معنى في نفسه واقترن باحد الازمنة الثلثة فيفهم من كونه قسيما
لما قبله اشتراك الفعل مع اخويه في كونه كلمة مع الاسم في دلالته على معنى في نفسه
فلم يحتج الى التصريح بها ومعنى قوله اقترن باحد الازمنة الثلثة هو دل على معنى واقع

في احد الازمنة الثلثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ
بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاول في الشرح هذا
هو المراد بالاقتران والاقتران غير ظاهر فيه ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة
في المعنى المقصود بها فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجب وقوعه
في احد الازمنة الثلثة معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر
ويخرج نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه
ليس احد الازمنة الثلثة ويخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان
اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة معينا عند السامع لكن لا بدلالة
اللفظ عليه وضعا بل لعلم السامع بان خلق السموات قد كان وقيام الساعة
سيكون ويخرج اسم الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان اشترط في اعمالهما الحال
والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلولهما الشيء الذي له المصدر ويخرج نحو الغبوق
لان الغبور البقاء وهو الا وجود في الزمان الثاني ماضيا كان او حالا او استقبالا
والمضي ايضا وهو ذهاب الزمان ماضيا او غيره فلم يقترن باحد الازمنة الثلثة
ولو قيل هو ذهاب الشيء زمانا كان او غيره فعدم وجه ايضا ظاهر ويدخل فيه المضارع
لانه دال على احد الازمنة الثلثة بالوضع ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
وكذا ان قلنا ايضا انه حقيقة فيهما لان اللفظ المشترك موضوع لكل واحد من معنييه
فيكون المضارع في اصل الوضع لاحد الازمنة معينا وكذا في الاستعمال والالتباس ذلك
المعين على السامع لا يخل لكونه معينا وكذا يدخل الافعال الانشائية لعروض الانشا
والفعل موضوع لاحدها معينا سواء كان ذلك الانشاء العارض لازما كنعم وبئس
او غير لازم كما في بعت واشتريت والا اى وان لم يدل على معنى في نفسه فهو حرف
كقد ايضاح الحصر المفهوم من كلامه ان يقال الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه
او لا تدل على معنى في نفسه الثاني الحرف والاول اى الدال على معنى في نفسه اما ان
تقترن باحد الازمنة الثلثة او لا والاول الفعل والثاني الاسم فهو قسمة الكلمة
دايرة بين النفي والاثبات فيكون حاصرة اى لا يمكن الزيادة فيها والنقصان وقال في
التعليق ومن الواجب ان تعرف ان دلالة الحرف على معنى في غيره اى على معنى
باعتبار شيء آخر هو متعلقه مقصورة عليه حتى لو كان المدلول معنى يتصور استقلاله
بنفسه الا انه عرض له هذا الاعتبار وهو انه لا يدل اللفظ عليه الا باعتبار متعلقه

فاللفظ الدال على ذلك المدلول ليس بحرف وان كان لا يستقل بنفسه ويلزمه ذكر
المتعلق من حيث الاعتبار العارض كالموصولات واسماء الاشارة وغيرهما نحو
الاسماء اللازمة للاضافة واعلم ان فائدة قوله ولكل منها حد وقد تبين الاشعار بان
ما علمت من التمييز بين الاقسام الثلثة هو تبيين حصل لك بان عرفت ما
هو عند ناحد لكل واحد من الثلثة لا تمييز حصل لك بغيره مستقل الحد بعد و
في التعلق المراد من الحد القول المطرد والمنعكس والاثار التي تبين ليس بحد
حقيقي لان امتياز الحرف عن اخويه بقيد عدمي وهو عدم الاستقلال وامتياز
الاسم عن الفعل ايضا بقيد عدمي وهو عدم الاقتران باحد الازمنة الثلثة فلا يكون
مركبا من الجنس والفصل والحد الحقيقي لابد فيه من ذكر الجنس والفصل فالحاصل
ان التقابل بين القسم الثلثة تقابل العدم والملكة والملكة من جانب الفعل اذ فيه
الملكتان اعني الاقتران والاستقلال كلا اخويه لان الاسم لا اقتران فيه والحرف
لا استقلال فيه واستقصاء هذا البحث محال على علوم آخر وعلامات معطوف على
حد اي ولكل منها علامات فالتي اي العلامات التي للاسم منها جواز الاسناد اليه
قال الشيخ انما اختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه والخبر
لا عن لفظ دال على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف
لا يدل على شيء في نفسه وبهذه العلة اختص التثنية والجمع والتصغير والنسبة بالاسم
قوله ونحو زعموا مطية الكذب واذا قيل لهم آمنوا مبتدا خبره قوله متأول اي
نحو هذين التركيبين متأول هذا جواب ما يرد على ما ادعاه من اختصاص كون
الشيء مسندا اليه بالاسم فان معنى الاسم اعني الجملة وقع ههنا مسندا اليه لان زعموا
مبتدا خبره مطية الكذب واسند قيل الى آمنوا وانما قلنا باسناده الى آمنوا لا
الى لهم لتعين المفعول به المتعدي اليه بغير حرف اذا كان في الكلام لاسناد المبني
للمفعول اليه فاجاب بان هذا متأول بان الاسناد الى لفظ غير الاسم دون معناه
اي هذا القول مطية الكذب واذا قيل لهم هذا القول وبعض المثل ان من تلفظ
بزعم وما يشتق منه فما يرد بعده قول غير موثوق به لان الزعم القول بان الشيء على
صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما وقد يستعمل في التحقيق
كالسنة الله فوق الناس ما زعما قوله ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
ايضا جواب ايراد مر ذكره وتقريره ان تسمع فعل مضارع وقع مبتدا خبره

خير والجواب انه محمول على حذف ان والتقدير ان تسمع والفعل مع ان في تأويل
المصدر فهو مبتدا لا الفعل وقوله مثلها في الا ايهذا اللائمي احضر الوغى منصوب
بانه صفة مصدر محذوف وفي متعلق بقدر وهو حال عن محذوف بين المثل وما
اضيف اليه اي محمولا على حذف ان حذفا مثل حذفها كائنا في قوله الا ايهذا اللائمي
وكذا قد يرفع قوله فيما بعد ذلك مثلها في قوله والحاصل انه شبه حذف في المثل في
الصحة والجواز بحذف ان عن احضر فيمن رواه مرفوعا وهذا احتراز عن
رواية من روى نصب احضر فانه حينئذ يكون ان مضمرا لا محذوفا والمضمر ما بقي اثره بعد
اذهابه عن اللفظ والمحذوف ما لم يبق اثره قوله او على تنزيل الفعل منزلة المصدر
مثل قوله ما ثنا فقلت الهوى الى الاصباح آثر ذي اثير معطوف على قوله
على حذف ان اي تسمع في المثل محمول اما على حذف ان او على تنزيله من غير
اعتبار ان معه منزلة سماعك وقد وقع في كلامهم فان الهوى في البيت واقع موقع
لهواي من غير اعتبار ان معه لان ما ثنا سؤال عن ما شيئة المخاطب المقول
في الحال لقوله الشيخ اي عمرو بن الحاجب ان كل مخبر ومنشئ بقصده الحاضر مثل زيد
قائم وانت طالق فالمطابق للسؤال ان يجيب المخاطب بما يشاء في الحال لا في
الاستقبال وان مخلصة للاستقبال فلو قدر لكان اجابة بما يشاء في الاستقبال
والبيت لعروة بن ابي الورد فقاله افعله آثر ذي اثير اي اول كل شيء وآثر اسم
فاعل من اثرت بوزن علمت اي اخترت يعني افعله مختارا مثل الاختيار على سائر
المختارات وشئت في قولنا مفعول مختار او هو اسم فاعل حال من الفاعل على سائر
المختارات يتعلق بمختار او الاصباح الدخول في الصبح ومعناه اشاء الهوى الى دخول
الصبح واختاره على كل شيء ذي اختيار في التعلق قولهم تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه من امثال العرب يضرب لمن خبره خير من مرآته ويروى لان تسمع و
ان تسمع ولا اشكال فيه قال المنذري ابن ماء السماء لشقة بن ضمرة بن جابر و
كان يسمع به ويعجبه ما ينقل عنه فلما رآه قال تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فارسلها
مثلا قال شقة ان القوم اي الرجال ليسوا بجزر وهو جمع جزور يراد بها
الاجسام انما يعيش الرجل باصغريه لسانه وقلبه فاعجب المنذر كلامه وسره
ما رأى منه فسماه باسم ابيه وهو ضمرة بن ضمرة وفي الصحاح المعيدي في المثل
تصغير معدي منسوب الى معد وهو ابو العرب وانما خفف الدال استثقالا

الجمع بين التشديدين مع ان التخفيف وانما حسن حذف ان في المثل لدلالة ما
تقدم عليه وكذا في البيت اعني الا ايهذا اللائمي احضر لدلالة ما بعده عليه وهو وان
اشهد اللذات هل انت مخلدي ويروى احضر بالنصب على اضمار ان الوغى
صوت الابطال في الحرب ثم جعل اسما للحرب والاخلاد الابقاء يقول الا ايهذا الا مسانا
الذي يلومني على حضور الحرب وحضور اللذات هل انت مخلدي ابدا ان كففت
عنهما فالتقدير الا ايهذا اللائمي لان احضر الوغى ان احضر ومنها اي ومن الدلالة مات
التي للاسم دخول حرف التعريف قوله حرف التعريف دون لام التعريف ليعم اللام
والميم المبدلة منها كما سياتي ان شاء الله في الشرح انما اختص لام التعريف بالاسم
لكونها موضوعة لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل
على الذات الا ضمنا والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه ونحو ويستخرج اليربوع
من نافقائه ومن جحره بالشيحة المتقصع هذا جواب ايراد على ادعائه اختصاص ص
اللام بالاسم فانه قد دخل اللام في المتقصع فاجاب في التعليق باب الالف واللام
الفعل مما يعرج عليه والبيت شاذ نادر والذي جراه على ادخالها على تقصع و
هو فعل مضارع انه راعى في الصفات بعض الرأي فادخلها في الفعل دخول الذي اي
جحره الذي يتقصع فيه اي يدخل فيه وهو القاصعاء والنافقاء احدى جحرة اليربوع
يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يرققه اي يجعله رقيقا فاذا اتي من قبل القاصعاء
ضرب النافقاء براسه فانتفق اي خرج والنفقة بوزن الهمزة مثلها يقول نفق
اليربوع ونافق اي اخذ في نافقائه ومنها اشتقاق المنافق في الدين والبيت لذي
الخرق الطهوي وقبله اتاني كلام التغلبي بن ديسق ففي اي هذا ويله يتترع
يقول الخنا وابغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع قال الاخفش اراد
الذي يجدع كما يقول هو اليضربك والحاصل انه ليست اللام منه للتعريف بل
هي اسم موصول داخل على صريح الفعل لمشابهته لاسم المفعول وهو من ابيات الكتاب
وقال ابن السراج لما احتاج الى رفع القافية قلب الاسم فعلا وهو من اقبح
الضرورات يقال تترع اليه اي تسرع وهو رجل ترع اي سريع الى الشر والغضب
والخنا الفحش والعجم جمع العجماء وهي البهيمة وناطقا حال عن العجم وهي بمعنى
المنسب كما مر والالف ناطقة وفي الكشاف المنطق كل ما يصوت به من المفرد
والمؤلف المفيد وغير المفيد وقالت العرب نطقت الحمامة والعندليب وبعض

اصوات

اصوات العجم ذات نطق اي صوت والنطق التكلم واراد به مطلق الصوت
دفاعين عن ذلك فان الاجلاب اصله الاعانة على الجلب ثم عم لكل اعانة والتقدير
وابغض اصوات العجم ذات نطق اي صوت وحمار مجدع اي مقطوع الاذن
وقوله بالشيحة حال عن الجار والمجرور على تقدير مضاف ان اريد الشيحة اسم موضع
بل النبت المعروف اي كائنا بموضع الشيحة ولا يجوز ان يتعلق بيستخرج تعلق
الباء بالكتابة نحو كتبت بالقلم لان المتقصع صفة جحرة فيلزم الفصل بينهما باجنبي و
قوله الى ربنا اشارة ببغض صوته في نفس الامر لا عنده احد دون احد فان ما كان
بغيضا عند الله تعالى يكون بغيضا في نفس الامر وقوله وابغض العجم الى اخر
البيت حط منه وهو من الاشتمال الكلام على تشبيهه ببهيمة ذات صوت وتقديره
اهانته بان جرعت وتشبيه كلامه في استكراهه وروده على النفس بصوتها وقوله ويستخرج
اليربوع اشعار بخساسة طبعه لان ذا لا يكون من شان الاشراف وقوله وصوت الحمار
اليجدع تعريض لغاية ذله لان هذا تشبيه له بالحمار المجدع ولصوته بصوته والحمار دليل
وكان المجدع يكون ادل لانه جعل مثله ويستخرج اليربوع جمع فيه القول والعامة
الصوت والظاهرات في هذه الامور اقبح الفحش وقبح صوته في تشبيهه بالحمار
المجدع يجمع له قبح الصورة والفحش واما نحو اشتد الصل اي واما دخول اللام في هل
في نحو قولهم اشتد الهل فجعله اي الهل اسما بان شدد لامه ووصل الحرف بحفف
اللام فلا يرد ان هل حرف استفهام دخل عليه لام التعريف وقوله على انه مردود
جواب اخر عن دخول اللام على هل اي على ان جعل هل اسما تشديد اللام لانه
في مرده وعند الفصحاء فلا اعتداد به حتى يورد نقضا في التعليق قال الخليل قلت
لابي الدقيش هل لك في ثريد كان ودكها عيون الضياون قال اشد الهل قال
ابن السكيت اذا قيل هل لك في كذا وكذا قلت لي فيه او ان لي فيه او ما لي فيه
ولا تقل ان لي فيه هلا والتاويل هل لك فيه حاجة فحذف للعلم بها وحذفنا الاداة
كما حذفها السائل ومن قال ان لي فيه هلا وكانه ظن انه اشد هلا هنا مسند
الحاجة لما لم يستعمل معه فجعل اسما للحاجة وشدده لان الاسم المتمكن لم يوجد
اقل من ثلثة احرف الودك دسم اللحم والضيا ون جمع الضيون وهو السنور الذكر
شبه الدسم الذي يجعله فوق الثريد بعيون ذكر السنور في الخضرة والقاهرة
ان اشد الهل في محله فقال اشد الهل مبتدا مضمر الخبر اي لي فيه اشد الهل

وفي بعض شروح المفصل حمار مجدع اي مقطوع الاذن يكون انكر صوتا من غير المجدع وقوله الى ربنا اشارة الى قوله تعالى ان انكر الاصوات لصوت الحمير منه

ومنها اي ومن العلامات التي للاسم دخول حرف الجر انما اختص حرف الجر
بالاسم اذ لو دخل في غيره فانه لم يجز يكون الموثر بدون الاثر وذا محال فان العوا صح
عندهم كالموثرات الحقيقية وان جر يكون الجر في غير الاسم وقد اختص الجر به
لما سياتي في خاتمة الكتاب ان شاء الله تعالى ونحو والله ما ليلي بنام صاحبه
آخره ولا مخالط الليان جانبه دخل حرف الجر على نام وهو فعل ماض فاجاب بان
متاول في التعليق التاويل ما ليلي بليل نام صاحبه فحذف الموصوف واقام
الصفة مقامه كما في قوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا اي انا ابن رجل جلا يعني جلا
الامور واوضحها وفنا لها عمرو ولانه معطوف على نام المجرور المحل في شيء عليك في
العطف بالحرف جواز عطف اسم الفاعل على الماضي المقترب من الحال في مثل قوله
بالشتى قد زرت غير حابع ام صبي قد حبا ودارج اي صبي حابي ودارج فان نام هنا
مقترب من الحال لوقوعه في حين ما وهو في الحال والماضي المقترب منها
والتقدير ما ليلي بليل نام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه اي جانب صاحبه والليان
اللين في الاساس هو في ليان من العيش وقالوا بلين الارض وليانها وكذا اي
وكذا متاول قولهم نعم السير على بئس العير على الخلاف فيه في التعليق واما
قولهم نعم السير على بئس العير فنظيره قول حسان رضي الله عنه الست بنعم الجار
يولف بيته اخا قلة او معدم المال مصرما اي مقطوعا عنه المال وحكى الفرا ان
ان اعرابيا بشر بابنة ولدت فقيل نعم الولد هي فقال والله ما هي بنعم الولد نصرها بكا
وبرها سرقة فتيهمن حمل نعم وبئس اسمين لا اشكال وفيه تعملها فعلين بتقدير
الحكاية اي نعم السير على عير مقول فيه بئس العير وكذا الست بجار مقول فيه
نعم الجار وما هي بولد مقول فيه نعم الولد ومنها اي ومن العلامات التي للاسم التنوين
غير ما يلحق القافية المطلقة بدلا عن حرف الاطلاق او المقيدة وهو الغالي نحو زيد
وصه وواد غير منصوب على انه حال من ضمير الخبر اي التنوين كاين منها غير
ما يلحق في التعليق التنوين خمسة انواع تنوين المكانة وهي التي تلحق الاسماء المتمكنة
علامة للصرف وتنوين التنكير وهي التي تلحق الاسماء المبنية فرقا بين المعرفة والنكرة
نحو صه فانك اذا قلت صه بغير تنوين فمعناه افعل السكوت واذا قلت صه بالتنوين
فمعناه افعل سكوتا قال المصنف رحمه الله في اعراب الفاتحة اذا قلت ايه بغير تنوين
فكانك قد طلبت كان في حديث ثم امسكت فامرته بالشروع في الحديث الذي كان فيه اي

هات الحديث واذا قلت ايه بالتنوين فكانك امرته ابتداء بان يحدث بحديث ما اي
هات حديثا وعلى هذا اخواته والنوع الثالث من التنوين الذي يلحق الاسم عوضا
عن المضاف نحو كان ذاك اذ اي اذ كان كذا وكذا فهذه الثلاثة تختص بالاسم لان الانصراف
والاضافة من خصائص الاسم والامتياز اي الفرق بين المعرفة والنكرة انما هو في الاسم
دون غيره لان تواردهما انما يتصور فيه واما التي يلحق القافية المطلقة فلا اختصاص
لها بالاسم بل تلحق الفعل ايضا والمعرف باللام نحو قول جرير اقلي اللوم عاذل والعتا بن
وقولي ان اصبت لقد اصابن وقد يسمع دخولها المعرف ولا يمتنع ذلك في القافية فلقا فيه
المطلقة التي فيها الواو والياء اما الالف فيبدل منها التنوين للترنم واما التي تلحق القافية
المقيدة اعني التي فيها حرف صحيح ساكن فلا اختصاص لها ايضا بالاسم ويسمى غاليا
لان الشعر يتجاوز بها عن حد الوزن والغلو تجاوز الحد واعلم ان الترنم في اللغة التغني
ولما احتاج الى اخراج الصوت من الخيشوم في التغني وذلك من النون يحصل لانه
حروف المد ولا غيره ابدل النون من حروف المد في بعض القوافي وبين النون في بعض
وكل ذلك للترنم الا انه اختص ما يدخل فيه النون باسم خاص وهو الغالي لما ذكرناه ومثل
للغالي بدخولها المعرف باللام دون الفعل والحرف نحو قول روبة وقاتم الاعماق خاوي
المخترقن بفتح ما قبل النون تشبيها لها بالخفيفة او بكسره للساكنين فقال قاتم
الاعماق اي مغبر النواحي خوي اي خلت والمخترق المر اي رب مكان
مغبر نواحيه خال طرقه عن السابلة ولا يرد عليه اي على ادعاء اختصاص التنوين
بالاسم انه دخل الحرف في قوله شعر الام على لو ولو كنت عالما باذناب لو لم تفتني
اوايله فقد حمل لونه الموضعين من البيت اسما بان شدد لامه واذناب لو واواخر
التمني قال جار الله يجعل لو المتمني بانه قد كان لو لعلت ويدا اسما فيقال اكثر من الو
واللو في ذلك حمل السبب قوله طامر عليه فاتتني بكتاب سمعنا به وذهب به عنه
كذا في الاساس واذناب الامور اعقاب التي من العجلة عن المتمني منه فيه
ولم يحصل في حاصل من الغرض على ما عرفت حظوظ اعقاب الامور المتمني مرة
اخرى ما اظفرنا ونحو ذلك اي الام على تمني الاشياء قد كان في قبيل هذا اللوم وانا
معترف بان ذلك الملام مضى في لوم لي ولواني عرفت قبل ذلك من التمني ما عرفت
الآن ما ادمت لتلك التمنيات المنفرجة ان تدخل على قلبي شيء ولوت في خلدي قبل
حدوث الامور وسبقت على تجربتي لصوارف الدهور ومنها اي ومن العلامات التي

للام الاضافة نحو غلام زيد في الشرح اختص الاضافة اعني كون الشيء مضافا بالاسم
لان المضاف اما متخصص كما في غلام رجل او متعرف كما في غلام زيد والتخصيص و
التعريف من خصائص الاسم كما في لام التعريف واما الاضافة اللفظية وان لم تورث
المضاف ولا تخصصه فهي فرع اضافة المخصصة فلا يكون المضاف فيه مثلها ايضا الا اسما
ولم يذكر الشيخ ابو عمرو بن الحاجب من خواص الاسم كونه مضافا اليه لئلا يرد عليه مثل قوله
تعالى يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه
ايضا واعتذروا عن الايراد المذكور بان المضاف اليه المصدر بتعرف المضاف مع خلوه
عن التعريف نحو آتيك يوم قدوم زيد الحاج او البارد وانا لا اضمن صحة هذا المثال
ومجيء مثله في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه في نحو يوم قدم زيد الجملة الفعلية
كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما في المصنفة
فالمصدر هو المضاف اليه للزمان في الفعليتين كما في الشرح ومعناه اي من العلامات
الة للاسم التثنية بالحاق آخره الفا او ياء مفتوحا ما قبلها الحادث في بالحاق يتعلق
بالتثنية لكونه مصدرا وسيفرغ في صاحبك عند الاعراب بالحروف البحث عن
الف التثنية وواو الجمع ونونهما وقوله ايذانا بان معه مثله فعلل الحاق
الالف ومعناه اي مع مدلول الاسم الذي يراد تثنيته واعلم انه ذهب الجزولي
والاندلسي والهالكي الى جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة
نحو قولك القرآن للطهر والحيض والعيون لعين الماء وقرص الشمس وعين
الذهب وغير ذلك قال الاندلسي تقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فهم
معتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ وتردد صاحب الكافية في هذا
حيث منع من ذلك في شرحها لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء وجوزه
على الشذوذ في شرح المفصل وكان المصنف ايضا مترددا في ذلك لان قوله في الجمع
ايذانا بان معه اكثر منه من جنسه تشعر بالمنع وعدم التقييد في التثنية لا يشعر
بشيء لا بالجواز ولا بالمنع لانه لا ... يحتمل ان يكون على ان كلا الفردين من جنس
واحد فلا يصحون القرآن للطهر والحيض كما يحتمل ان يكون على ان اللفظ موضوع
لكليهما فيجوز القرآن لهما ونونا مكسورة عوضا عن الحركة والتنوين نحو مسلمان و
مسلمين قال المصنف رحمه الله في الاعراب اعلم ان التثنية والجمع حالتين
في احديهما عوض عن الحركة والتنوين وفي الثانية عوض عن الحركة وحدها

دون التنوين فالحالة الاولى في نحو رجلان ومسلمان ومسلمون من حيث انك
تقول مسلم فتجده مصاحبا للحركة والتنوين فالنون اذا عوض عنهما جميعا و
الحالة الثانية في نحو قولك الرجلان لانك اذا قلت الرجل تجده عاريا عن التنوين
فالنون اذا عوض عن الحركة وحدها وكذا اذا قلت يا رجلان في النداء اذ الواحد
لا يستحق التنوين ومن ذلك قولك في احمر احمران وقولك لا رجلين في الدار وذلك
لان الواحد مستحق للحركة وحدها لان الاحمر لا يدخله التنوين لعدم انصرافه و
كذا المنفي بلا التي لنفي الجنس لانه اذا كان نكرة مفردة استحق الحركة وحدها واذا
قلت في احمد احمدان فالنون عوض عن الحركة والتنوين معا لان احمد لا
ينصرف للتعريف ووزن الفعل واذا ثنيته زال عنه التعريف واذا زال تعريفه
انصرف عند الاخفش واذا انصرف استحق التنوين مع الحركة فاذا اعربت بمنزلة
زيدان سواء واما عند سيبويه فاحمد بعد التنكير لا ينصرف لاعتبار الوصف الاصلي
وذكر بعضهم ان النون في عصوان ورحيان بدل من التنوين وحده اذ ما ورد ما
ليس فيه حركة والصواب انها هنا عوض عنهما جميعا لان عصا ورحى وان لم يظهر
فيهما الحركة صورة الا انه مقدر الحركة ينبهك على ذلك اعلالهما بقلب آخرهما الفا
فلولا ان واو عصا وياء رحى متحركتان لم تنقلبا الفين واعلم انه لا مساغ لالتقاء الالف
في آخر الكلمة عند التثنية اذ لو التقى وثبتت لالتقى الفان فاما ان تحذف احديهما او
تقلب لا سبيل الى حذف الف التثنية لانها اجتلبت لغرض فلو حذفت ابطل ذلك
الغرض ولا الى حذف الالف التي في آخر الكلمة لافضائه الى الالتباس بالواحد في حال
الرفع عند الاضافة الى ما اوله ساكن لسقوط النون بالاضافة والف التثنية بالتقاء
الساكنين نحو رحا القوم على التكلم فتعين القلب ولا يمكن قلب الف التثنية لانقلابها
للاعراب فتعين قلب الف الآخر فيه على ذلك بقوله وان كان الاسم المراد تثنيته
مقصورا يعني بالمقصور ما آخره الف وهي مقصورة لانه ضد الممدود ولانه محبوس
عن الحركات والقصر الحبس ثلاثيا والفه عن واو قلبت واوا كعصوان فان الف
عصا عن واو بدليل عصوته بالعصا ضربته بها والا اي وان لم يكن ثلاثيا او كان لكن
لم تكن الفه عن واو بل عن ياء قلبت ياء نحو ملهيان ورحيان فانما جاز رد واو
الثلاثي الى اصله دون واو الرباعي وما فوقه لخفة الثلاثي فلم يستثقل معه الواو و
لان الواو فيما جاوز الثلاثي يقع ارعة طرفا وهي هكذا تقلب ياء البتة نحو

اعربت وغازيت وقيل مذروان للزوم التثنية اعلم تقلب الواو فيه مذروان
مع ان الكلمة جاوزت الثلاث لانها صيغة مثناة ولم يستعمل واحدها فخرج الواو
بلزوم التثنية عن كونها طرفا والمذروان طرفا الاليتين ومن القوس الموضعان
اللذان يقع عليهما الوتر من اعلا واسفل وان كانت اي الاسم الذي اريد تثنيته ممدودا
وهمزته اصلية ثبتت كقراآن في تثنية قراء في الجيد القراءة وان كانت اي همزة
الممدود بدلا عن الف تانيث نحو حمراء فان الهمزة منقلبة عن الف التانيث و
الاصل كانه بشرى وعطشى والالف التي قبلها للمد كانه جاء فانقلبت الثانية
همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة وانما جعلوا الهمزة منقلبة عن الالف ولم
يجعلوها اصلا لانهم قالوا في جمع صحراء صحاري فجعلوا في الجمع الهمزة الفا
حيث قلبوا الاولى يا لانكسار ما قبلها ثم جعلوا الالف المنقلبة عن الهمزة يا
ايضا لياء ساكنة قبلها ولو كانت الياء الثانية منقلبة عن الهمزة كالياء الثانية في
خطية لظهر الهمزة في شيء من هذا النحو ولقيل صحاري على مثال خطايا على
ان اظهار الهمزة في خطية شايع كما في نحو المصباح قلبت واوا كحمراوان وان كانت
الاصلية والزايدة المحضة وقلبها الى الواو اولى من قلبها الى الياء لان الهمزة تناسب
الواو في الثقل اولو توهوا بين الهمزة فيما في العرب من اجتماع الامثال لان الياء
اقرب الى الالف من الواو والا اي وان لم يكن همزة الممدود اصلية ولا منقلبة
عن الف التانيث بل تكون مزيدة للالحاق كعلباء او منقلبة عن واو او يا ككساء
ورداء فالوجهان قلبها واوا وابقاؤها همزة لان هذه مزيدة باعتبار حيث لم توجد
في الاصل وفي حكم الاصلية باعتبار من حيث انها زيدت لتلحق الكلمة باصل آخر
رباعي كقرطاس او عوض عن حرف اصلي كما في كساء ورداء فبحسب اعتبارين
اجيز الوجهان ولا يحذف لها اي للتثنية تاء التانيث لئلا يلتبس بتثنية المونث فتثنية
المذكر الا في خصيان واليان ويجوز خصيتان واليتان على القياس انما قاصها
اي من العلامات التي للاسم الجمع اما بالحاق آخره واوا مضموما ما قبلها لفظا نحو مسلمون
او تقديرا نحو مصطفون فان ما قبل الواو مفتوح لفظا مضموم تقديرا لان اصله مصطفيون
انقلبت الواو المتحرك المفتوح ما قبلها الفا فالتقى ساكنان الالف والواو والجمع فحذف
الالف فبقي مصطفون وابقي فتحة ما قبل الواو لتدل على الالف المحذوفة او ياء
مكسورا ما قبلها لفظا نحو مسلمين او تقديرا نحو مصطفين وقد مر اعلاله فتقول

لفظا او تقديرا انقسم لضم ما قبل الواو وكسر ما قبل اليا وقوله ايضا نايب مناب
اكثر منه من حيث انه علة لالحاق الواو وقوله ونونا مفتوحة عطف على واوا اي
وبالحاق آخره نونا مفتوحة عوضا عن التنوين الحركة والتنوين وقد مر في
التثنية ويختص اي الجمع بالواو والنون بالمذكر ممن يعلم انما لم يقل من يعقل
ليشمل نحو قوله نعم الماهدون اذ لا يطلق عليه تعالى انه عاقل وانما ورد بالمذكر نحو
نعم الماهدون اذ لا يطلق المذكر عليه تعالى فان قيل اراد بالمذكر ما لا اثنى فيه ويورد
الكلام ويختص بالمذكر من الفاظ من يعلم اي من الالفاظ الدالة على ذوي العلم قلنا
يدفع هذا المراد قوله مجردا عن تاء التانيث وقوله او بتاء التانيث ولو قال ويختص
بمن يعلم كان افصل لم يرد عليه هذا علما مجردا عن تاء التانيث هذا احتراز
عن طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون لانه يجمع بالالف والتاء للفظ فلا يجمع
بجمعين متضادين وانما قال عن تاء التانيث ولم يقل عن علامة التانيث ليدخل
فيه مثل ورقا وسلمى اسم رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا وقوله او صفة
معطوف على قوله علما اي يجب ان يكون ذلك اللفظ الدال على المذكر العالم علما
او صفة لا يكون افعل فعلا نحو احمر فانه لا يجمع بالواو والنون توجها للفرق بين
افعل هذا وبين افعل الذي مونثه فعلى فانه يجمع بالواو والنون نحو الاكبرين اي لا
واختص الامتناع بهذا الباب لانه بالاسم اشبه منه بالاوصاف الجارية على الفعل يونس
بعض انه يستعمل اسما نحو اسود وادرم للحية وادهم للقيد او فعلان فعلى او
صفة لا يكون فعلان فعلى نحو سكران وذلك للفرق ايضا بين فعلان هذا وبين فعلان
الذي مونثه فعلانة نحو ندمان وندمانة واختصاص الامتناع بهذا الباب ظاهر لان فعلان في
صيغة المذكر والمونث خالف الصفات الجارية على الفعل او مستويا اي او صفة لا
يكون مستويا معه اي مع المذكر المونث فيه اي في ذلك الوصف نحو جريح وصبور فانه
الصيغة لما لم يختص بالمذكر والمونث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما اذ
لو جمع بالواو والنون لكان لا محالة ذلك الجمع مختصا بالمذكر او بتاء تانيث مثل علامة
معطوف على قوله مستويا اي او صفة لا يكون متلبسة بتاء تانيث اي مع تاء لان
الجمع بالواو والنون المختص بالمذكر والتاء لما هي اصل في التانيث كالجمع بين المتنافيين
وانما اختص اولو العلم بالجمع المصحح لانهم اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف
من التكسير وخص من بين العلماء بهذا الجمع الوصف والعلم دون غيرهما

نحو رجل وانسان اما العلم فتخصيصا له بالتصحيح عن التكسير الذي التصرف فيه
بسببه اكثر وعادة العلم جارية بالمحافظة على الحرف بقدر ما يمكن وايضا فان
العلم يلحقه الوهن بالجمع بسبب زوال العلمية فيجبر بالتصحيح كما جبر ثمة قال
وكذون واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معتلا باعتلاله صحح
بتصحيحه ابدا ان يكون الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال جاؤوا فجعلت في الوصف
ايضا واوا وان كان احدى الواوين اسما والاخرى حرفا سوى ما جبر نقصه
من ذي التا المحذوف العجز معتلا مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع قوله سوى
ما جبر اي ما يجمع بالواو والنون يجب ان يكون علما موصوفا بما مر ذكره
او صفة مشروطة بما مر سوى ما اجتمع فيه هذه الامور فانه يجمع بالواو
والنون وان لم يكن ذلك العلم الموصوف ولا الصفة المشروطة بما مر قال
المصنف رحمه الله اما قولنا سوى ما جبر نقصه فالجمهور منهم عدوا نحو
ثبون وقلون شاذا كعدون واودون الا ان الذي تراءى لي بحكم الاستقراء
الصحيح ان هذا الجمع قد اطرد في جميع ما جاء على هذا الاسلوب ولا يكاد احد من
هذا القبيل الا وقد جمع هذا الجمع فمع هذا الاطراد لا يحسن ان يجعل معدودا في
الشواذ الا ان القيود المذكورة لا بد منها في الاطراد فقولنا جبر نقصه احترازا
عن ما لا انتقاص فيه مما لا يكون من صفات العقلاء واسمائهم كالذي من اسماء
الدواهي نحو البلغين والبرحين والاقورين والفتكرين فانها لشدة نكايتها وتأثيرها
جعلت بمنزلة من له شعور واختيار مع توهم معنى الوصفية الآتي ذكرها
قولنا من ذي التا احترازا من مثل اودين فانه قد جبر نقصه فيما زعم الكرام
وهو النقص الحاصل بالادغام الا انه ليس بذي التا فلا يقاس عليه شيء آخر
مما ادغم فيه العين في اللام بل هو معدود في الشواذ وقولنا المحذوف احترازا عن
نحو حرون في جمع حرة فانه مجبور النقص الذي سلف في اودين وذو التا
الا انه ليس بمحذوف منه وكذلك ارضون فانه ذو التا تقديرا وفيه نقص من حيث
ان المقدر اعني التا غير ظاهر فيه الا انه لم يحذف منه حرف اصلي فلا يقاس عليه شيء
آخر فلا يقال في نمل نملون وقولنا العجز احترازا عن نحو شية ودية من حيث ان
وحشة عن خالية فانه ذو التا مجبور النقص محذوف منه هو الفا دون العجز
فلا يقاس عليه نحو عظة وزنة وقولنا معتلا احترازا عن نحو عضين في جمع

عضة وهو كل شجر يعظم وله شوك فان الاكثر على ان الاصل عضهة بدليل جمعه
على عضاه فهي ذو التا محذوف العجز لكن ليس بمعتل فلا يطرد فيه هذا الجمع فلا يقال
في نحو شفة شفون وقولنا مما لا مذكر له مجموعا هذا الجمع احترازا عن نحو هنة
فانها ذو التا ومنقوص ومحذوف العجز ومعتل اللام الا ان مذكره وهو هن
يجمع بالواو والنون نحو هنون فهنة لا تجمع الا بالالف والتا فاما ما اجتمع فيه
الشرائط نحو ثبة وقلة وظبة ومائة وامثالها فان الجمع فيه بالواو والنون
مطرد حتى في الشرح علل الغاية ما حذف لامه او فاؤه هذا الجمع بان هذا
الجمع افضل الجموع لكونه خاصا بالعقلاء فجبر بهذا الجمع الفاضل ما لحق الاسم
من النقصان بالحذف نسبا مغيرا اوله كسنون او غير مغير كثبون وجاء قلون
على الوجهين اي هذا اللفظ اجتمع فيه الشرائط وجمع بالواو والنون منه ما غير
حركة اوله عما كانت عليه ومنه ما لم يغير واما فيه تنبيها على انه ليس بالجمع
الذي هو المستفيض الشائع والمستفيض انه لا يجمع بالواو والنون الا في اسامي
العقلاء وصفاتهم فقالوا في المفتوح الفا نحو سنة سنون بكسر الفا وجاء في بعض
مضموم الفا الكسر ايضا كالقلون والثبون وليس بمطرد اذا الظبون والكرون لم يسمع
فيها الكسر واما المكسور الفا فلم يسمع فيه التغيير كالمائون ولعل ذلك لاعتدال
الكسرة بين الفتحة والضمة كذا في الشرح وهذا يدل على جواز الضم والكسر في ثبون
والمصنف لم يجوز فيه الا الضم والثبة الجماعة وقد شذ حرون واوزون وارضون
انما سكنت الرا من ارضون للتنبيه على انه مخالف للقياس اذ القياس ان يجمع
بالواو والنون صفات العقلاء واساميهم نحو سنة ومائة وكانه لا علم ونحوه
اسكان الرا ايضا ونحو بلغت منا البلغين جواب ايراد وتقديره ان نحو البلغين
جمع بالواو والنون وليس من صفات العقلاء واساميهم ولا نحو سنة فاجاب
بانه شاذ لكن بان البلغين والبرحين من صفات العقلاء تقديرا كقوله في التعليق كانه خوطب
بلغ واسم برح فقدرهما وصفين للمخاطب والامر ثم قال والمنطوب في شدة نكايتها
بمنزلة العقلاء فثبت انا دليلها ان يقدرا من صفات العقلاء قال في التعليق قد
بلغ منه البلغين اي الداهية قالت عائشة رضي الله عنها لعلي كرم الله وجهه حين
اخذت يوم الجمل قد بلغت منا البلغين قال صاحب الاساس بلغ يدل على اصل
واحد وهو الوصول الى الشيء وذكر في الشرح قد يحسن في التعليل نحو الارك من

سوء ادبك اي من اجله وكانها ابتدائية لان ترك الاتيان صدر من سوء الادب
ومن في هنا ابتدائية وعامله بلغت اي وصلت من معاملتنا الى الدواهي ويراد
بالجمع على هذه الصيغة الدواهي العظام واصله من البلوغ اي داهية بلغت
النهاية في الشدة قال في الفايق والتحقيق في البلغين والبرحين ان يقال كانه
خطب بلغ اي بليغ وامر برح اي مبرح كقولهم مكان سوي ودنيا قيما ثم
يقدران فعلا اعني بلغ وبرح وصف كالشاهد ذلك في قولهم مكان سوى
ودنا قيما ثم جمعا جمع السلامة ايذانا بان الخطوب في شدة نكايتها بمنزلة
العقلاء الذين لهم قصد وتعمد ومن جعل النون في بعض هذا الجمع الذي لغير
صفات العقلاء واساميهم معتقب الاعراب تنبيها على مخالفته لما هو المستفيض
الشايع فكانه مكسر تجرى فيه اعراب المكسر ودخله التنوين ولم تسقط النون بالا
ويلزم اليا اي الزم اليا دون الواو لكونها اخف منها وفي الفايق وفي اعراب نحو
هذا طريقان احدهما ان تجرى فيه الاعراب على النون ويقر ما قبلها فيقال هذه
البلغين ولقيت البلغين واعوذ بالله من البلغين والثاني ان تفتح النون ابدا و
تعرب ما قبلها نحو هذه البلغون ولقيت البلغين واعوذ بالله من البلغين نحو
قول سحيم وماذا يدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الاربعين فان النون مجرور
كسر القوافي الا ترى الى قوله اخو خمسين مجتمع اشدي ونجذني مداورة
الشؤون ادراه اي ختله وماذا ان كان بمعنى اي شيء فهو مفعول يدري لعدم
عمل ما قبله عليه لطلب الاستفهام الصدر وان كان ذا بمعنى الذي فيدري صلته والجملة
خبر ما الاستفهامي والمعنى اي شيء تتمكن الشعراء ختله وخدعه اعني تخرج لم تجا
للامور وقد جاوزت في الاربعين والاربعون مجتمع قوة عقل الرجال وانا تنجاد
وهل يتمكن لهم ختلي ويقال بلغ اشده اي قوته وهو ما بين ثماني عشرة الى ثلثين
وهو واحد جاء على بناء الجمع مثل انك وهو الاسرب ولا نظير لهما ويقال هو جمع
لا واحد له من لفظه وكان سيبويه يقول واحده شدة وهو حسن في المعنى
لانه يقال بلغ الغلام شدته ولكن لا يجمع فعلة على افعل وصدقت اي صبرت نجاعا
من النجدة وهي الشجاعة والمداورة كالمعالجة ونحو دعاها من نجد فان سنينه
لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا نصب نون سنينه ولا خدته بالاضافة والمعنى
اتركاني عن ذكر نجد واحواله ولا تسئلاني عنه فانه اشابنا بان جولنا عن قرة

الشاب

الشاب لا ضعف الشيب وفي ضعفه لم يهرم لنا كالحزم الشايخ بل صيرنا في تعريف الاهوال
كالكرع عند التعب او الفاق وتاء معطوف على قوله واو اسمونا ما قبلها اي الجمع اما بالحاق
واو او الفا وتاء وقوله وهو للمؤنث اسما باطلاقه يشعر بان لا شرط في المؤنث اذا كان
اسما وقصد جمعه بالالف والتاء وليس بسديد لان اسماء الحي فيها التاء وقد تم كطلحة
ونار وشمس ونحوها من غير الحقيقي التانيث لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها
مسموع كالسموات والشمالات للرياح وذلك لخفاء معنى التانيث اذ ليس بحقيقي ولا
ظاهر العلامة فلا جمع اذن هذا الجمع من الاسم المؤنث قياسا الا علم المؤنث كانت فيه
العلامة ظاهرة كغرفة وحبلى وصحراء او مقدرة كزينب والاناث فيه علامة التانيث ظاهرة
كغرفة وحرة والسراء والضراء او صفة اي هو للمؤنث صفة يعني المؤنث اذا كان صفة
وظهر فيه علامة التانيث جمع بالالف والتاء سواء كان صفة لمذكر حقيقي كربعات
وعلامات اولا كضاربات وحبليات ونفسا واجب الا ان تكون اي تلك الصفة فعلى
فعلان او فعلاء افعل نحو سكرى وحمراء فانهما لا يجمعان بالالف والتاء حملا على
مذكريهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون او مستويا معه اي والا ان يكون تلك الصفة
مستويا مع المؤنث المذكر فيها كجريح وصبور ونحوهما فانهما لا يجمع بالالف والتاء حملا
لها على المذكر ايضا الممتنع عن الجمع بالواو والنون او لا مذكر لها اي والا ان تكون
تلك الصفة لا مذكر لها وقد جردت عن العلامة كحايض فان نحو حايض وطالق صفة
مطلق على الاناث وليس لها مذكر وقد جردت عن علامة التانيث فلا يجمع بالالف
والتاء فرقا بين مجرد هذا القسم من التاء وبين ذي التاء منه فان ذا التاء فيه
معنى الحدث الذي هو معنى الفعل والفعل اذا اسند الى المؤنث يلحقه ضمير جمع
المؤنث نحو يضربن فالحق علامة جمع المؤنث نحو يضربن اعني الالف والتاء بما فيه
معنى الفعل واما المجرد من التاء فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في الحاق علامة
جمع المؤنث اياه بل جمع جمع التكسير نحو حوايض وحيض وان كان وصف المؤنث
المستوي تذكيره وتانيثه او التاء المختص بالمؤنث فانما الحق الحروف كالصعاليق

في الاول و الجمع في الثاني جمع بالالف والتاء لاستكراه بكسر جلف خاص به فيقال
جمع شاة وشوة صح صلفات اي شديد الصوت والمذكر معطوف على قوله
للمونث اي الجمع بالالف والتاء للمذكر الذي لم يكسر اسما كان نحو سرادقات او صفة
نحو جمال سجلات اي ضخام وسبطرات اي طوال على وجه الارض وقوله المذكر
باطلاقه يشمل المذكر غير العاقل كما سلف والعاقل ايضا فيجوز ان ينا ان لم يجي
اناسي ونحو بوانات مع بوان جواب ايراد وهو انه كسر بوان على بون فينبغي
ان لا يجمع بالالف والتاء فاجاب بانه شاذ والبوان بكسر الباء عمود امن اعمدة
الخيمة وحذف تاء التانيث فيقال في طلحة طلحات وغرفة غرفات وسلمة سلمات
دون غرفتات وسلمتات تحرزا عن الجمع بين العلامتين اي علامتي التانيث يعني التاء
والالف والتاء واكتفي بالالف والتاء لانهما علامة الجمع والتانيث معا والتاء علامة
التانيث وحده والجمع هو المقصود فرعاية علامته اولى والهمزة المنقلبة عن الف
التانيث تبدل واوا لذلك اي للتحرز عن الجمع بين علامتي التانيث الهمزة والالف
والتاء وانما تبدل واوا لا ياء لان الهمزة تناسب الواو في الثقل والالف المقصورة
التي للتانيث تبدل ياء كيف كانت اسما كانت كحبلى لبنت او صفة كحبلى او مصدرا
كرجعى وذكرى وانما تبدل ياء لا واوا لان الياء تناسب الالف في الخفة وعين
فعلة وفعلة وفعلة يحرك احترازا عما اذا كانت العين معتلة نحو جوزة وبيضة
وديمة ودولة فانها تبقى على السكون استثقالا للحركة على الواو والياء وعما اذا كانت
مضاعفة مثل سلة وعدة ومدة فانها تبقى ساكنة ايضا فرارا من الثقل الحاصل
بتحريك اول المثلين فتحا وتحرك بحركة الفاء فيقال في تمرة تمرات بفتح العين لا غير وفي غرفة غرفات
بضم العين لخفة الفتحة او ضمها لمطابقة العين الفاء وفي كسرة كسرات بفتح العين او كسرها لما سلف
وانما تحرك عين فعلة اذا كانت اسما اما اذا كانت فعلة صفة فهي مبقاة على السكون
فرقا بين البابين كذا في الاسم والصفة والصفة بالسكون التي لثقلها باقتضائها
الموصوف ومشابهتها الفعل فيقال في ضخمة وصعبة ضخمات وصعبات ونحو ز

التكسير

حذيل واشهر فتحون ٣
٦

تسكين عين الاجوف انما وجب في غير الاجوف استثقالا للفتحة ولانقلاب الواو والياء بعد
تحريكها الفا لعروض الحركة عليها ولا وجه للفا في قوله فانما يفتح في لغة هذيل
لانه جزء المبتدأ او خبر والفاء فيه وان قيل بحذف اما فان التقدير واما غير
فالفاء جواب اما والتاويل البيرع جميع النهار نصف طليها بالاخر بيضات و
فعلة بناء معتل وته كادنى وتمر وخريف مما الاوجه المذكورة ايضا وقد سلف انه جمع
سرادق واعلم ان فعله او كانت محذوفة اللام نحو ثبة وسنة جمع بالالف والتاء
برد اللام ومع عوضه والمعوض منه على ذلك بقوله والمحذوف اللام قد يرد وكذا
نحو كينونات وثبات وهذا اي الجمع بالواو والنون والالف والتاء يسمى
جمع التصحيح واما تغير صيغة معطوف على قوله اما بالحاق آخره اي الجمع
يكون بتغيير صيغة الاسم ايضا اقسم التغيير بانه يكون لفظا او تقديرا كرجال
فانه تغير لفظا وفلك فانه تغير تقديرا لانه لما قصدوا ان يجمع نحو فلك وهجان و
جاء هذا البناء ان الجمع ايضا نحو رجال واسد جمع كل منهما على بنائه فلا تغير
في اللفظ بل هو اعتباري وحمل المصنف قوله اما تغير صيغته وتسميتها قوله
اما بالحاق آخره يشعر بان لا تغير الصيغة اذا الحق بالاسم الواو والنون والالف
والتاء وانما لا تتغير لان الصيغة هي الهيئة الحاصلة من تركيب الحروف وحركاتها
وسكناتها ولا تغير في صيغة مسلم بالحاق الواو والنون او الالف والتاء بها اذ لم تتغير
بذلك الالحاق الا حركة الآخر ولا مدخل لها في الصيغة والا لاختلف صيغة مسلم
بالرفع والنصب والجر في الشرح واما التغيير في نحو ثمرات بفتح العين وكسرات
بفتحها واتباعها فتقدير اذ حصل هذه التغيرات مع سكون صيغتها لعرض
وانما بنت نحو ثمرات ساكن العين في تكسيرها نحو ثمر جمع على ثمرات ساكن
فيه ٢ العين فلا يكون تغيره مما لعرض ويسمى الجمع الذي غير صيغته جمع
التكسير وهو اي الجمع التكسير اما ان لا يختلف كما لم يقال للرباعي والخماسي
اي بالرباعي مثل كواكب ويعني قوله ان لا يختلف ان كل رباعي وكل ملحق به يجمع
على مثال فعالل ولا يخفى جمعهما شاك الخ كما يجي لجمع اسم مثلا اسد واسود
واسس وما في قوله وما زيد فيه من الثلاثي حرف غير مدة معطوف على الملحق
اي وما زيد فيه في جمع كل ثلاثي زيد فيه حرف غير مدة مثل تنضب تنضب
فان التاء زايدة اذ ليس في الكلام فعلل بل تفعل مثل تقتل ومرضى الدمع

والجواب تخصيص الدعوى بان
تسكين ٢٢٣

ومسجد على فعالل ولا يكون لجمعه مثال آخر وقوله يزيد قد اخرج نحو فاعل وفعال وفعول وفعيل فان جمعها يختلف كما بين في التعريف والمراد بالمدة الالف والواو والياء الساكنات اللتان يجانسهما حركة ما قبلها الا افعلا فانه ثلاثي زيد فيه حرف غير مدة وهو يجمع على افاعل نحو اباعد وافعل فعلاء كاحمر حمر فان افعل ثلاثي زيد فيه حرف غير مدة وهو يجمع على فعل وفعلان ونبه عليه بقوله افعل فعلا على ان المراد افعل صفة مؤنثه فعلاء فخرج بالصفة افعل الاسم نحو اجدل وبفعلا افعل الذي مؤنثه فعلى فان جمعها الاخلف اذ يقال اجادل وافاضل وللعضل عطف على قوله للرباعي بعض يكسر كل خماسي على فعالل ولا يكسر على مثال آخر لكن يجب حذف خامسه على استكراه كما في التصغير اي كما يحذف الخامس على استكراه في التصغير وانما استكره تكسير الخماسي وتصغيره لانه يحتاج فيهما الى حذف حرف اصلي منه ولا شك في كراهته فلا تصغره العرب ولا تكسره في سعة كلامهم لكن اذا سئلوا كيف قياس كلامهم لو صغر نحوه او كسر نحوه قالوا كذا وكذا وفعاللة اي ولمثال فعاللة المنسوب منه اي من المذكور بعض يكسر كل ما كان على اربعة احرف والحق بياء النسبة على فعاللة لا غير نحو مشاهد في مشهدي وللاعجمي نحو يكسر كل ما كان على اربعة احرف ويكون اعجميا على فعاللة نحو جواربة في جورب وقد اجتمع العجمة والنسبة في برابرة جمع بربري وفعاليل اي وكمثال فعاليل لما الحق من ذلك اي من الرباعي او الملحق به او المزيد فيه مدة قبل آخره نحو يكسر كل رباعي لحق قبل آخره مدة على فعاليل لا غير نحو كردوس للقطعة العظيمة من الخيل وكل ملحق بالرباعي لحق قبل آخره مدة عليه ايضا لا غير كقرواح للناقة الطويلة القوائم فانه ملحق بكرباس بزيادة الواو وزيد قبل آخره الف وكل ثلاثي زيد فيه حرف غير مدة ولحق قبل آخره مدة نحو مصباح زيد فيه الميم ولحق قبل آخره الالف فيقال كراديس وقراويح ومصابيح الا فعلان وفعلان صفة فان فعلان ثلاثي زيد فيه حرف غير مدة اعني النون ولحق مدة قبل الآخر فالمضموم الفاء منه نحو سلطان لا يكسر الا على سلاطين واما المكسور الفاء كسرحان فيكسر على سراحين وسراح وهما لا يكونان الا اسمين اما المفتوح الفاء فان كان اسما نحو شيطان فلا يكسر الا على نحو شياطين وان كان صفة يكسر على فعال نحو غضاب في غضبان وعلى فعالى كندامى في ندمان كما ذكر

كما هو الآن وعلى افعلاء كما هو الآن في جمع هين وعلى فعال

اي من الرباعي

ي ظ

في سكران وقال المص في التعليق مما استثنيت فعلاء ايضا مع انه ثلاثي زيد فيه حرف غير مدة وهي الهمزة ولحق قبل آخره مدة وهو يجمع على فعل نحو حمر لا على فعاليل لان النحويين فسروا في فعلاء اعني الهمزة المنقلبة عن الف التانيث مدة تقديرا لانها كانت الفا كما سلف وهو قد شرط في الثلاثي ان يزيد فيه حرف غير مدة فخرج فعلاء بقوله غير مدة فان قيل لا نسلم ان وزن نحو مساجد وتفاضب فعالل بل مفاعل وتفاعل ووزن نحو فنادقة فعاللة بل فعاعلة ووزن نحو مصابيح فعاليل بل مفاعيل والمراد الميم والتاء والمراد بعين عند يقتضيه لا بالفاء والعين واللام فيقال وزن مذهب مثلا مفعل لا افعلل ووزن ضارب فاعل لا افعلل قلنا ذلك في التعريف ولا نعني بالفاء والعين واللام ههنا اي في بحث الجمع كما في امثلة التصغير الا مجرد العدد اي عدد الحروف دون اعتبار اصالتها وزيادتها فلا يرد ما ذكر من النقض والحاصل انا نعني ان يكسر كل رباعي ونحوه على وزن خماسي يكون اوله مفتوحا وثالثه الفا ورابعه مكسورا وهكذا اعتبر في فعاللة وفعاليل كما في امثلة التصغير فاذا قلنا ان الاسم يصغر على فعيل فالمراد بفعيل عدد الحروف دون اعتبار اصالتها وزيادتها نحو مييت فعيل ولو يعبر عن الزائد بنفسه كما ذكر في التعريف كان وزنه فيعل وكمثال فواعل لفاعلة وفاعلاء اسمين فاعله فاذا كان اسما نحو كاثبة جمع على فواعل لا على غيره وقد نزلوا فاعلاء منزلة فاعلة لان الف التانيث تجري مجرى تائه لكونهما علامة التانيث مثلها فيجمعون فاعلاء عليه ايضا فقط نحو قواصع في قاصعاء واذا كان فاعلة صفة جمع على فواعل نحو ضوارب لضاربة وعلى فعل نحو نوم لنائمة ويستوي في ذلك ما فيه التاء وما لا تاء فيه نحو حايض وحاسر وفاعلاء صفة لم نجده في الاستعمال وانما صار الف فاعلة وفاعلاء في الجمع واوا لانه جمعا على فواعل التقى الفان الف فاعل والف الجمع فقلبت الاولى واوا حملا للتكسير على التصغير لان حكم جمع التكسير والتصغير لا واحد وسيأتي ان ضاربا يصغر على ضويرب فان قلت نحو كواثب وقواصع كيف في مجرد عدد الحروف فلم لم يجعله موازنا لفعالل ووضع له مثال فواعل قلت

سكرام

لسوا بقيتي وزن جمع فاعلة وفاعلاء يكون فيه على د الحروف واصالة التا وزيادتها تشعر
فلم تقبيل بتحقيق ذلك الوزن في جمع نحو الرباعي والملحق به وما وقع فيه حرف ضعفه او
اعتبر هناك عدد الحروف فاصالة التا كان جعافر فقط موزون فعالل فيجب ان
يحتمي لكلا واصل من اجادل وسواهم وتناسبت الى غير ذلك وزن على حلاة وجب
بعرفة الحرف الاصلي من الزائد في كل لفظ اريد جمعه ليمكن اعتبار ذلك في وزن
جمعه وعسر ذلك واضح ولم يوجد ذلك في فاعلة وفاعلاء والكلام فيه طال او
يختلف بالنصب للعطف على قوله اما ان لا يختلف اي وجئ بكسر وزن واحد الى مثالين
كما سلف في فاعلة صفة اعلم انه جمع ما كانت زيادته ثالثة مدة وكان اسما لا صفة
وهو فعال وفعيل وفعول على افعل عشرنا لا يجوز زمان على ازمنة غالبا وخاتم
في قذال وهو ما بين نقرة القفا الى الاذن وهما قذالان من الجنبين قذل ومن الشمال قذل
وفي قذال وعناق وهي الانثى من اولاد المعز ونحو حمار على احمرة وحمر غالبا وجاء صيران
في صوار وهي القطيع من بقر الوحش وفي شمال وهو الخلق فالجيوش وما دوني في
شمايلا ونحو غراب على اغربة غالبا وقد جاء قرد وغربان وزمان في قراد وغراب وذقاء
وهو المسكة الضيقة وجمع فعال على فعلة قليلا كغلمة في غلام وجاء في بوش
الثلاثة اعني فعالا اعنق واذرع واعقب في عناق وذراع وعقاب ونحو رغيف
على ارغفة ورغف ورغفان غالبا وجاء اصنباء وفصلان وافابل في نصيب وفصيل
وافيل وهو الصغير من البعير وجمع فعيل على فعلان قليلا كظلمان في ظليم ونحو عمود
على اعمدة وعمد غالبا وجاء قعدان وافلاء وذنايب في قعود قال ابو عبيد هو
البعير الذي يركبه الراعي في كل حاجة وفي فلو وهو المهر وفي ذنوب وهو النصيب
وفي تعدادها اي امثلة التكسير اطالة الكتاب فلذا اعرضنا عنه ومن حكمه اي حكم
الجمع المكسر ان المعتل العين واويا كان او يائيا لا يجمع على افعل تفاديا من وقوع الضم
على حرف العلة الا نحو اقوس واثوب واعين وانيب جمع الناب من النوق
وقد حكم صاحب المفصل وشارحه بشذوذ الاربعة ولا الواوي منه اي ومن حكمه
ان لا يجمع الواوي من المعتل العين على فعول لاستثقال الضمة على الواو

الجمع

في الجمع وبعده الواو ولا
يستثقل ذلك في المصدر
كالعوود وكذا جمع الياتي علي
فعال في بيت بيوت لعدم(؟)
الواو التي اقتضت الضمة
فيحصل بعض من الخفة والراي(؟)
اي ومن حكمه ان لا يجمع الا
ما من المعتل العين علي
فعال فلا يقال بيات
في بيت ولكن جمع الواوي
عليه فيقال ثياب في ثوب
لحصول خفة في الكلمة
بانقلاب الواو ولما استثقل
الواوي باحدى الوجهين
المذكورين اعني فعالا وفعولا
بقي فيه فعول استثقل
الياتي بالاعراض(؟) فحولوا
الي جمعه فعالا كالواو في الريح(؟)
وقد شذ فووج وسووق
في جمع فوج وسوق وهو الجامع
م م م م م م

من الثاني وساق وهو في الاصل سووق انقلاب الواو الفا لوجود ضعف و
جاز ان هو الواو في سووق للاستثقال وكل واو مضمومة ضمة غير اعرابية ولا
للساكنين كذا ولا تستوي الفصل جاز همزها وان يكسر عطف على قوله ان المعتل
العين اي ومن حكم الجمع المكسر ان يكسر ما قبل الآخر من المعتل اللام في اصل
حتما اي وجب ان يكسر ما قبل الآخر في المعتل اللام الذي يكسر على افعل كادل
في جمع دلو واصله ادلو قلبت الواو يا والضمة كسرة اذ ليس في كلامهم اسم
يتطرف فيه المتمكن واو قبلها ضمة فيقال في الرفع والجر ادل وفي النصب ادليا
وقولنا في المتمكن احتراز عن هو ونحوه ونحو اي ومن حكمه ان ما يكسر من الاصل
اللام على فعول انه يكسر ما قبل الآخر لكن لا وجوبا بل كثيرا نظرا كالعصي في جمع عصى
واصله عصوو قلبت الضمة كسرة فانقلبت الواو الاولى يا فاجتمع اليا الساكنة مع الواو
فادغمت فيها بعدها نحو قلبه يا وان كان آخر الكلمتيا فكذا في يدي لاحتياج في لا دغام
الى قلب الآخر وهو كسر الفا كراهة الكسرة بعد الضمة في اول الكلمة في الاسم وانما
لم يجب قلب الواو وكسر ما قبل الآخر في نحو عصى مع ان الواو متطرفة كفهوم
ما قبلها كما في ادل لان الواو بالتشديد قويت بعض القوة وقد جاء نحو بدون القلب
وقد جاء القلب ايضا كذلك جمع فتى بمعنى السخي الكريم وعتو جاء بدون القلب في جمع
نحو فعال انه استطرف عتو كبيرة اي جسات والقلب فيها اكثر قوله وقسي جمع قوس
تقديرا جواب ما لو قيل ما قلب في قسي وهو جمع قوس وهو معتل العين وقد علم
بالقلب في معتل اللام فاجاب بانه معتل اللام تقديرا لانه قلب قوس الى قسو
بدون القياس ثم جمع على قسوو ثم قلب وكسر وان المحذوف عطف على قوله
وان يكسر اي ومن حكم جمع التكسير ان المحذوف يرد فيه نحو شفاه جمع شفة
واصله شفهة لوجود الهاء في نحو قولهم رجل شفاهي بالعظيم الشفتين فالها
المحذوف في الواحد رد في الجمع واستاه جمع است واصله سته لوجود الهاء في
نحو قولهم رجل استه بين السه اذا كان كبير العجز فرد المحذوف في الجمع يدل
على انها في الاصل فعل يحتمل جمعا على افعال وفعال كما يجمع جمل على اجمال وجمال
ويدي جمع يد واصلها يدي على فعل ساكنة العين لان جمعها ايد ويدي وهنا جمع
فعل مثل افلس وفلوس والذاهب منها اليا لوجود اليا في نحو قولك يديت
الرجل اذا اصبت يده وجمعا التصحيح اي الجمع بالواو والنون وبالالف والتا في

وافعال وافعل وافعلة وفعلة من التكسير للقلة وهي اي القلة معنى جمع القلة
ما استفيد منه العشرة فما دونها وما عداها اي ما عدا جمعي التصحيح والاوزان
الاربعة من جمع التكسير للكثرة في الشرح انما كان جمعا التصحيح عندهم من القلة
استدلالا بمشابهتها للتثنية في سلامة الواحد وليس بشيء اذ مشابهته في شيء لفظا لا
تقتضي مشابهته معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال لحسان رضي الله عنه
لما انشده قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما
وما قللت جفانك وسيوفك لكان ادل على الجمع بالالف والتاء جمع قلة و
استدلوا على اختصاص امثلة التكسير الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها في
الثلثة الى العشرة واختيارها فيه على ساير الجموع ان وجدت ومنها اي ومن
العلامات التي للاسم التصغير ثم بين كيفية تصغير الاسم ثم بين كيفية تثنيته
وجمعه حيث قال ومنها التثنية بالحاق آخره الى آخر ما ذكره اذ لا ضابط يدخل
تحته بيان كيفية تصغير انواع الاسماء من المبهم والذي فيه الف التانيث و
الالف والنون المضارعتان لهما والافعال ونحو رجل اذ تصغير كل نوع على
مثال غير المثال الذي يصغر عليه الآخر فاكتفى في بيان كيفية القواعد بذكر
مثل ما يصغر كل نوع فقال ولا يتجاوز امثلة فعيلا وفعيعلا وفعيعيلا اي يصغر
كل اسم على احد هذه الامثلة لا غير فعلم ان تصغير الاسم ان يجعل على هيئة احد
هذه الامثلة ثم استثنى انواعا فقال الا محقر افعال فان افعالا اذا كان جمعا
لا يحقر على احد الامثلة الثلثة محافظة على الفه بل على افيعال كاجيال واذا كان
مفردا يحقر على فعيل في الفايق ذكر سيبويه ان افعالا يكون للواحد وان
بعض العرب يقول هو الانعام واستدل بقوله تعالى وان لكم في الانعام
لعبرة نسقيكم مما في بطونه وانما حافظ على الفه جمعا ولا يكسر ما قبله لتنقلب
يا فيكون على فعيليل فرقا بين محقر الجمع ومحقر المفرد ثم استثنى نوعا
آخر فقال وما فيه اي والا محقر ما فيه الف تانيث مقصورة او ممدودة فان محقره
لا يكون على احد الامثلة الثلثة بل على نحو حبيلى وحميرا في الشرح انما لم يكسر ما قبل
الف التانيث ابقاء عليها من ان تنقلب يا وهما علامة التانيث والعلامة لا تتغير
ما امكن اما لزوم الانقلاب علامة التانيث يا في المقصور فظاهر واما في الممدودة
فالعلامة وان كانت هي الهمزة المنقلبة عن الف التانيث والهمزة لا تنقلب يا

العشرة

بحث التصغير

لو قيل صحيري والالف التي قبلها للمد كما في حمار لكن لما قلب الف التانيث ممنوع
لا واوا ولا يا للالف التي قبلها استلزم قلب الاولى يا ثم قلب الثانية يا ايضا كما في
الجمع في قوله لقد اغدوا على اشقر يغتال الصحاريا فان الصحارى انما جمع على فعالي
انقلب الالف يا فاستلزم انقلاب الهمزة يا ايضا الا ان يكون استثناء من قوله ما
فيه الف تانيث اي لا يكون محقر ما فيه الف تانيث على احد من الاوزان الا ان يكون
الالف مقصورة خامسة فصاعدا فانها اي الالف التي يكون مقصورة خامسة فصاعدا
تحذف ويكون المصغر على احد من الاوزان نحو جحيجب في جحجبى لرجل سيد في
قومه وحويلي في حولايا وهو اسم مكان بخلاف التاء فانها لا تحذف وان كانت خامسة
نحو دحيرجة لان الكلمة لما بنيت على الالف صارت بمنزلة اللام في سفرجل فحذفت
كما حذفت اللام بخلاف التاء اذ لم تبن الكلمة عليها فلا يكون بمنزلة اللام واما الممدودة
فلا تحذف اصلا لانها لما زادت على حرف شبهت بكلمة اخرى فقيل خنيفسا كما
قيل بعيلبك ولما حذف الالف من آخر حولايا وبقي حولاي انقلب الالف يا لكسر
ما قبلها اعني اللام للتصغير فادغمت في اليا فحصل حويلي على فعيليل ثم استثنى
نوعا آخر فقال او الف هنا عطف على قوله الف تانيث والا محقر ما فيه الف
ونون مضارعتان فانه لا يحقر ما يكونان فيه على احد من الاوزان بل على نحو سكيران
في الشرح وانما لم يقلب الالف التي قبل النون الزايدة تشبيها لها بالف حمرا منقول
في عثمان علما عثيمان وفي عثمان فرخ الحبارى عثيمين فقوله مضارعتان اشارة
الى التعليل نحو اجيال وحبيلى وحميرا وسكيران محافظة على الالفات قد سلف
بيان ذلك ثم استثنى نوعا آخر فقال ومحقر المبهم وهذا عطف على قوله ومحقر
افعال اي والا محقر المبهم والمبهم اسما الاشارة والموصول يعني ان محقرهما
لا يكون على احدها من الاوزان انما قال اوله اي اول المبهم ترك غير مضموم
ملحقا بآخره الف نحو ذيا وتيا والذيا واللتيا كان حق اسم الاشارة والموصول ان
لا يصغر لغلبة شبه الحرف عليها والتصغير من خواص الاسم لكن لما تصرفا تصرف
الاسماء المتمكنة بانه وصف اسم الاشارة ووصف به وثني وجمع وانث وثني
الموصول وجمع وانث اجريا مجراها في جواز التصغير فلم يضم اوايلها بل ودني الآخر
الف بدل الضمة وادخل في التصغير تنبيه لما هو حقها ووجب فتح ما قبلها كما في الاسماء
المتمكنة وقلبت الف فاوتا لالتقاء الساكنين يا لا واوا ليخالف به الالفات التي لا اصل

لها فانها تقلب في مثل هذا الموضع واوا نحو ضويرب فصار ذيا وتيا في الذي
والتي ونيد يا التصغير ثالثة وفتح ما قبلها كما في الاسماء المتمكنة والحق الالف
بالآخر بدل الضمة فصار الذيا واللتيا نفيعل اي اذا علمت ما سلف من الاحكام
فاعلم ان فعيلا لما هو على ثلثة احرف كيف كانت اي زائدة او اصلية نحو رجيل
ومييت تصغير ميت مخففا فانه على ثلثة احرف الا ان الياء زائدة وعينه محذوف
اذ الاصل ميوت قلبت الواو يا لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها وادغمت ثم حذفت
العين تخفيفا فوزنه التقريبي فيل ووزن المصغر التقريبي فييل الا انه قد سبق
ان المراد بالفاء والعين واللام في امثلة التصغير مجرد العدد دون اعتبار الاصالة
والزيادة فلذا وزنه فعيل هذا كلام المصنف او على حرفين اي وفعيل لما هو على
حرفين لكن بعد رد المحذوف اعلم ان كل ثلاثي حذف فاؤه او عينه او لامه يجب
في التصغير ردها لان اقل اوزان التصغير فعيل ولا يتم الا بثلثة احرف فاذا
احتجت الى حرف ثالث فرد الاصلي المحذوف من الكلمة اولى من اجتلاب الاجنبي
نحو وعيد في تصغير عدة ردا للفاء المحذوفة من نحو عدة وهي الواو وفي التصغير
ومنيذ في مذ اي تصغير مذ ردا للعين المحذوف من مذ وفي الشرح لم يتم دليل
على ان اصل مذ منذ وانما يصغر مذ اذا كان اسما اي علما وهذا احتراز عن
ما اذا كان ظرفا فانه لا يصغر لغلبة شبه الحرف عليه مع قلة تصرفه اذ لا تقع صفة
ولا موصوفة وعما اذا كان حرفا فانه لا يصغر لانه من خواص الاسم وبني في [illegible] رد
اللام المحذوف وهي الهاء وفعيعل لما هو على اربعة احرف كيف كانت اي سواء
كانت حروفه الاربعة اصولا نحو جعيفر او غير اصول نحو مقيتل ومجيلس في تصغير
مجلس فان الميم مزيدة وخديب بالجمع بين الساكنين على حده وحد الجمع بين الساكنين
ان يكون الساكن الاول حرف لين والثاني مدغما سواء كان حرف اللين مدة بان
يجانسها حركة ما قبلها كدابة او غير مدة كخويصة وجمع الساكنين على هذا الحد جائز
عند الجمهور [illegible] في كلامهم تقال رجل خدب اي ضخم او على اكثر اي و
فعيعيل لما هو على اكثر من اربعة احرف على فعيعيل ايضا ما لم يعوض ياء عما حذف
فيصغر سفرجل على سفيرج وسفيريج ايضا الا ان يكون الرابع مما زاد على اربعة احرف
مدة نحو دينار فانه يصغر على فعيعيل لا غير هناك اي فيما يكون حرفه الرابع مدة وزاد
على الاربعة لانه انما يكون المد يا لوجوب انكسار ما قبلها فيحصل فعيعيل لا محالة

لكن بعد حذف حرف واحد من حروفه
وذلك ان يصغر ما هو على اكثر من
اربعة احرف م

نحو

نحو دنينير فانه صار الف دينار ياء وذلك اي تصغير ما هو على اكثر من اربعة احرف على فعيعل
انما يكون بالرد الى الاربعة لان حروف فعيعل اربعة بدون ياء التصغير فلا يتاتى تصغير ما
هو اكثر من اربعة عليه الا بالرد الى الاربعة بحذف حرف واما الرد الى الاربعة فشرطه ان لا يحذف
اصلي مع وجود الزائد نحو جحيرش في جحمرش اذ لا شك ان الميم الزائد اولى بالحذف من الحرف
الاصلي ولا الزائد اي وشرطه ان لا يحذف زائد معتبر مع وجود غيره كمطيلق في منطلق في
الشرح اعلم ان الثلاثي اذا كان ذا زيادتين لم يمكن بقاؤهما اذ الخماسي يحذف حرفه الاصلي
فكيف بذي الزيادة فاذا لم يكن بد من الحذف واقتصر على حذف احديهما اذ هو قدر الضرورة
وتصير الكلمة بذلك على بنية التصغير فلا يرتكب حذفهما معا ثم الزيادتان اما ان تتساويا او تكون
احديهما افضل فان فضلت احديهما الاخرى حذفت المفضولة وابقي الفاضل بان تكون الزيادة
في اول الكلمة كميم منطلق ونحوه فان الاول بالابقاء اولى لان الاواخر محل التغيير تامل الكلمة
اذا وصلت اليها ثم بعد ذلك الاوسط اولى واما الاوائل فهي اقوى وهي مصونة من الحذف
الا في القليل النادر اذ الكلمة لا تستقل باول حروفها والميم في نحو منطلق فضلها باحرازها
كونها الزم من الزائد المتاخر اذ هي مطردة في جميع اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي
المزيد فيه وغير الرباعي وكونها طارية على الزائد المتاخر والحكم للطارى لان طريها لغرض
وان تساوت الزيادتان فانت مخير في حذف ايهما شئت كالنون والواو في قلنسوة
ولو قيل ان حذف الواو لتطرفها اولى لم يبعد ولا غير مفيد اي وشرطه ان لا يحذف
زائد غير مفيد يؤدي حذفه الى ما لا نظير له مع ما لا يؤدي اي مع وجود زائد غير مفيد
لا يؤدي حذفه اليه اي ما لا نظير له كتخيرج في استخراج زائدتان السين والتاء
ولا بد من حذف احديهما وحذف السين وابقاء التاء يحصل تخيرج ولم تنظر لوجود
تفيعل كتحيقيف في تصغير تحافيف وحذف التاء يحصل سخيرج وهو مما لا نظير له
لان السين لا تزاد في اول الكلمة الا مشفوعة بالتاء وهذا بخلاف قوله دون سفيعيل
واعلم انه اندرج تحت الرد الى الاربعة قوله ولا غير مفيد ولا الذين او ولا اصل اي
وشرطه ان لا يحذف اصل بغير اصل لان حذف الاصل انما يكون في الخماسي والكلمة
ثقيلة بالحذف الاصول فاذا دخلت عليها ياء التصغير زادت ثقلا وبسبب زيادة
الثقل وان كانت زيادة الياء لكنه لا يمكن حذفها اذ هي علامة التصغير فحذف

باصادف به الكلمة ثقيلة وذلك هو الحرف الخامس الاترى ان الرباعي لا يستثقل بزيادة اليآء
عليها على الاعرف اي الاعرف ان لا يحذف الاصلي الحرف الاخر واحترز بهذا عن من حذف بعض الحرف
فانه يحذف في الخماسي الحرف الذي يكون من حروف اليوم تنساه وان كان اصليا غير اخر
لكونه شبه الزائد فاذا كان لابد من حذف يحذف شبه الزائد اولى كما يحذف في تصغير
فرزدق وذلك ان تحذف الدال فرزق لمناسبتها التاء التي من اليوم تنساه في المخرج ولا
تلحق له اي للتصغير تاء التانيث بل يظهر المقدر اي التاء المقدر لان التصغير
يورد في الجامد معنى الصفة الاترى ان معنى رجيل رجل صغير فالاسم المصغر بمنزلة المو
صوف مع صفته فكما انك تقول قدم صغيرة بالحاق التاء في اخر الوصف تقول
قديمة بالحاق التاء في اخر الاسم الذي هو كاخر الوصف وانما يظهر التاء المقدر فيما هو
على ثلاثة احرف دون غيره لا انهم لما قصدوا في التصغير ذكر الموصوف مع صفته
بلفظ واحد توخوا فيه الاختصار ما امكن واختاروا في الثلاثي الذي هو اخف
الابنية على زيادة التاء اللاحقة باخر اوصاف المؤنث فلما وصلوا الى الرباعي
وما فوقه والتاء وان كانت كلمة برأسها الا انها كحرف الكلمة المتصلة بها لم يروا
زيادة حرف على عدد حروف لو زاد عليها اعطي طرحوه في التصغير فقد رد الحرف الاخير
كالتاء اذا التاء يحتاج اليها لكون الاسم وصفا وقد شذ نحو عريس وعريب
وقد يدية ودريئة في الشرح اعلم انه قد شذ في الثلاثي اسماء لم يلحق التا
في التصغير ذكر سيبويه منها ثلاثة وهي الناب بمعنى المسنة من الابل اذ قالوا فيها
نييب والناب من الانسان مذكر والفرس لو قوعه على المذكر والمؤنث فغلب فقيل
فريس والحرب فقيل حريب لكونها في الاصل مصدرا فقيل نحو حريب وانتم حريب
وذكر الجرمي من الشواذ العرس بمعنى طعام الوليمة وهي مؤنثة قالوا لنا وجدنا
عريس الحناط لئيمة مذمومة الحواط ندعى من النساج والخياط وذكر غيرهما
العرب وقد شذ في الرباعي قدام ووراء فالحق مصغرهما التاء والقياس تركه
قال الزراني انما الحقتهما الهاء لانهما ظرفان لا يخبر عنهما ولا يوصفان ولا يوصف
بهما حتى يتبين تانيثهما بشيء من ذلك كما تقول لبعث العقرب والعقرب للاسفر
وهذه العقرب فاذا تبينا لنا تانيثهما وفي وراء قولان احدهما ان لامه همزة قالوا

الثالثة وبيانه انه اذا اجتمع مع ياء التصغير يا آن حذفت الاخيرة وههنا قد اجتمعا معها
لان بوجود ياء التصغير صار الف وياء ياء لعوله بعيد ذلك ولا ثالثة طرفا او غير طرف
بل تنقلب ياء ثم صار همزة مثل ... لان ابدال همزة من الواو والياء عين لازم والبدل
الغير اللازم يرد الى اصله فاجتمع ثلث يا آت فحذفت الاخيرة بعد ادغام ياء التصغير
في المبدلة من الالف وعلى الاول وقد تحيا بياء مكسورة مشددة لادغام ياء التصغير في المبدلة
من الالف ثم همزة ولتحرك اوله لا لثبات همزة الوصل اي لا تثبت همزة الوصل
التصغير لانه يجب تحريك اول المصغر بالضم فيستغنى عنها لانها اجتلبت لسكون الاول
فان قلت لم لم تحرك همزة الوصل بالضم قلت لانها عين الادمة بل لا يكون الا في الابتدا
فلو اعتد بها لم يبق صيغة التصغير في حال الدرج ان سقطت الهمزة وان لم تسقط
خرجت همزة الوصل عن حقيقتها لانها هي التي تسقط في الدرج ولتحرك ثانيه
اي لما وجب تحريك ثاني المصغر بالفتح لتحصل بناء التصغير لا تثبت الالف ثانية
اي حال كونها حرفا ثانيا من الكلمة لوجوب فتح الثاني وامتناع تحريك الالف
مع بقائها للقافية بل يرد الى الاصل ان وجد للالف اصل بان كانت مبدلة من الواو و
الياء لانه لما احتيج الى تغيير الالف فرده الى اصله اولى من قلبه الى حرف آخر
والا اي وان لم يوجد للالف اصل كالف ضارب فقلب واوا لانضمام ما قبله اعني
اول المصغر نحو بويب تصغير باب رد الالف الى الواو لانها كانت قد ابدلت منه
لتبوث الواو في نحو قولهم تبوبت بوابا اي اتخذته ونييب رد الالف الى الياء لانها كا
قد ابدلت منه لان نيبا ان كان مصغر ناب بمعنى السن فالياء ثابت في نحو نيبه
اي اصابه بنابه وان كان مصغر ناب بمعنى المسنة من النوق فالياء ايضا ثابت
في نحو نيب الناقة اي صارت هرمة وضويرب والثالثة اي ولتحرك ثالثه لا تثبت
الالف ثالثة ... وان كانت كذا نحو عصا او غير طرف نحو عناق وانما جعل المصنف
انقلاب الالف ثالثة فرع تحرك الثاني لان انقلابها فرع ورود ياء التصغير الا كنه
وانما يمكن ورودها ساكنة اذا تحرك الثاني اذ لو سكن لم يمكن ورود ياء التصغير
بعدها لاجتماع الساكنين فعلم ان سكونها فرع تحريك الثاني فانقلاب الالف
فرع ياء التصغير وياء التصغير فرع تحرك الثاني فانقلاب الالف فرع تحرك الثاني
لان فرع الفرع فرع بل ينقلب ياء الغير اي اذا لم يمكن بقاء الالف ثالثة تقلب ياء و
انما تقلب ياء لا واوا اذ لو قلبت واوا لزم قلب الواو ياء لاجتماعهما ساكنا اولاهما

ودريئة

بعينة التصغير

فالوجه قلبه من الابتداء يا نحو عُصَيّة وعُنَيِّق بتشديد الياء لادغام ياء التصغير في
الياء المبدلة من الف عصا وعناق وكذا قلب الواو يا اذا كانت ثالثة لاجتماعها بحيث ٣
مع ياء التصغير ساكنة قبلها الا ان يكون غير طرف فقد اجيز الاظهار نحو اسيود
وجديول وان كان الفصيح القلب اي الواو التي بعد ياء التصغير اما لام او غيرها
لام فاللام تقلب يا لا غير نحو عُرَيّ وغُزَيّة في عروة وغزوة واما غير اللام فان
سكنت في المكبر فلابد من قلبها يا نحو عُجَيِّز في عجوز وان تحركت فيه اصلية كانت
كاسود او زائدة كجدول فالاكثر القلب لاجتماع الواو والياء وسكون اولاهما
ويجوز تركه لقوة الواو المتحركة وكون ياء التصغير عارضة غير لازمة وعدم كونها
في الكلمة الذي هو محل التغيير الثاني فقد اجيز اشارة الى هذا التعليل وقال
بعضهم انما جاز ذلك حملا على التكسير نحو جداول واساود ولو كان حملا عليه
لجاز في مقام ومقال مقيوم ومقيول حملا على مقاوم ومقاول واعلم ان الاسم قبل
التصغير اما ان تكون فيه سبب قلب او حذف اولا فان كان فاما ان يزيل التصغير
ذلك السبب اولا فان لا يزيل التصغير سببه بقي على حاله من القلب او الحذف لوجود
سببه والمصنف عبر عن هذا بقوله والبدل اللازم وهو ما كان علة الابدال باقية
اي في المصغر كما كانت في المكبر لا يرد الى اصله كما لا يرد في التكسير اذا قام في
المكسر العلة التي كانت في المفرد مثل تخم في تكسير تخمة فانه لا يرد التاء الى الواو
نحو تُخَيمة فان سبب قلب الواو في تخمة وتراث تاء انضمامها في اول الكلمة لكونها
الابتداء بحرف ثقيل متحرك باثقل الحركات وهذا السبب باق في المصغر فبقي المصغر
على الابدال ونحو متصل في تخمة وقايل واصل المصغر موتيل بياء التصغير بين
واوين فقلبت الثانية همزة لما قلبت العلة لها قلبت همزة في قاول قال المصنف
علة الابدال في قاول تحرك الواو وانفتاح ما قبلها وان جرت فيها مدة اعني الواو المبدلة من ٣٣
الالف وهي باقية في التصغير لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها اعني الف قائل وقد
جرت فيها ياء التصغير وتخم في الاصل وخمة من قولهم بلدة وخمة ووخيمة وخمة
اذا لم توافق ساكنها واستوخمت الطعام اذا استوبلته وقيل تخمت من الطعام
والاسم التخمة بالتحريك واما ما ازال التصغير سببه فيتبع باثقال سببه وعبر عنه
بقوله بخلاف غير اللازم اي بخلاف البدل غير اللازم وهو ما لم يبق في المصغر علة
ابداله لها في المكبر فانه يرد الحرف الى اصله نحو مويزين ومويعد في ميزان وموعد

اصل

اصل ميزان موزان قلب الواو يا لسكونها وانكسار ما قبلها وزال هذا السبب
بالتصغير لانه انفتح الواو وانضم ما قبله وقال الزجاج تصغير متعد واصله موتعد
موتعد لذهاب علة قلب الواو تا وهي وقوع الواو قبل التا وذلك لان التا تحذف
في التصغير لما مر في منطلق وقيل عييد في عيد اي علة الابدال في عيد وقوع الواو
ساكنة بعد مكسورة ولم تبق في التصغير لانقلاب الكسرة ضمة والسكون فتحا
فكان القياس ان يعود الى الواو فيقال عويد الا انه ترك على اليا فرقا بينهما يعني
اي بين محقر عيد وبين محقر عود فانه يحقر عود على عويد فلو حقر عيد
عليه لم يفترقا كما قالوا اعياد في تكسير عيد دون اعواد مع ان القياس لذهاب
علة قلب الواو يا بزوال الكسرة لذلك اي للفرق بين مكسر عود وعيد فانه يكسر عود
على اعواد فلو كسر عيد عليه لم يفترقا واذا اجتمع مع يائه اي ياء التصغير ياآن حذف
الاخيرة نحو عُوَيّة ومُعَيّة في تصغير عاوية ومعاوية لما صغر عاوية انقلب الفها واوا لما سلف
في نحو ضارب وضويرب فاجتمع الواو الثالثة التي هي عين الكلمة مع الياء الساكنة
قبلها فانقلب يا فاجتمع ثلث ياآت فحذفت الاخيرة المفتوحة لان الاخر بالتغيير
اولى وبقي بعد الادغام عُوَيّة بياء مشددة مكسورة ثم فتحت لوجوب انفتاح ما
قبل تاء التانيث واذا صغر معاوية يحذف الفها لما سلف في منطلق وتصير معيوية
فقلب الواو يا لاجتماعهما واوليهما ساكنة فيحصل بعد حذف الياء الاخيرة والادغام
مُعَيّة ثم فتح اليا فانه قيل ينتقض قوله اذا اجتمع مع يائه ياآن حذفت الاخيرة بنحو
اذا صغر فانه يجتمع مع يائه ياآن وتصغيره مُيَيت مع انه لا يحذف الاخيرة لان حروفه
ثلث اذ لا اعتداد بتاء التانيث فلو حذف واحد منها لا دبقي الكلمة على حرفين وقد سلف
ان ما هو على حرفين يرد الى ثلثة ليحصل بناء فعيل فلا يجوز ردما هو على الثلاثة الى
حرفين ثم اقتصر في عدم ورود ذلك بما ذكر من قبل من ان ما هو على حرفين يرد الى
ثلثة فانه يعلم من ذلك انه لا يسوغ الحذف حرف مما هو على ثلثة احرف وقد يرد المزيد
فيه الى نحو رفيعه الاصول بان يحذف كل ما زيد عليه نحو زهير وحريث في ازهر وحارث فان
الهمزة من ازهر وفعيل نضب ولا المصغر على ازهر والالف من حارث والاصغر على
حوريث في الشرح قال الفناء لا يصغر تصغير الترخيم الا العلم لان ما ياتي منه دليل على ما
الحق لشهرته ولكنه في غير العلم ايضا فقد ورد ومنه المثل في قولهم جاءهم بام الرسق
على ارنق في النقلق الرسق الداهية واصلها في الحيات وذكر الميداني رحمه الله

ان التركيب يدل على شيء محيط بالشيء ويدور به كالربقة وربقت فلانا في هذا الامر
اوقعته فيه حتى ارتبق وارتبك اي نشب فيه بحيث لا يتخلص منه فكان ام الربيق
داهية تحيط وتدور بالناس حتى يرتبقوا ويرتبكوا فيها واريق اصله وريق
تصغير اورق وهو الجمل الذي لونه لون الرماد وقال ابو زيد هو الذي يضرب
لونه الى الخضرة فرخم اورق بحذف الهمزة وصغر على وريق ثم قلب الواو همزة
لجواز قلب الواو المضموم في اول الكلمة همزة نحو اقتت في وقتت قال الاصمعي
تزعم العرب انه من قول رجل راى الغول على جمل اورق فالمراد بام الربيق
الغول والتاء فيه زايدة لا فاعل جاء بدونه ما روي جاء ام الربيق بدون التاء ويسمى
هذا النوع من التصغير تحقير الترخيم لانه يرخم الكلمة اي يحذف زوائدها في تصغير
ويجيء في غير الجمع للوصف بالحقارة اي المراد من تصغير اسم لا يكون جمعا وصف
مدلوله بالحقارة نحو عندي رجيل اي رجل حقير وفي الجمع اي ويجيء التصغير في الجمع للوصف
بالقلة اي المراد من تصغير اسم يكون جمعا وصف مدلوله بالقلة نحو عندي غليمة
عدد منهم قليل وليس المقصود تحقيرهم ولذلك اي ولان مجيء التصغير في الجمع لوصف
مدلوله بالقلة يختص جمع القلة على بابه ولا يحتاج في تحقيره الى تغييره كما يحتاج في
جمع الكثرة كما سياتي نحو اكيلب واجيمال واجيربة وغليمة في تصغير اكلب واجمال
واجربة وغلمة صيغ الاربعة التي هي جمع قلة من غير تغيير فيدل على الكلب
على التقليل من وجهين التصغير وكون البناء جمع قلة وايضا لان مجيء التصغير
في الجمع لوصف مدلوله بالقلة ويرد جمع الكثرة الى واحده للاحتراز من تقليل
العدد بالتصغير وتكثيره باتيان لفظ جمع الكثرة ولكونه تناقضا ثم يصغر ذلك
الواحد فان كان ذلك الواحد عاقلا مذكرا للفظ والمعنى يجمع بالواو والنون
لحصول العقل فيه اولا وعروض الوصف بالتصغير ثانيا كرجيلون في رجال
الذي هو جمع كثرة اذا اريد تصغيره وان لم يكن عاقلا يجمع بالالف والتاء مذكرا
كان الواحد نحو كتيبات في كتب او مؤنثا نحو قديرات في قدور وان اتفق
ان يكون الواحد عاقلا مذكرا للفظ مؤنث المعنى او مؤنث اللفظ مذكر المعنى كما في
جرحى وحمقى وحمر وعطاش للاناث قلت في المذكر جريحون واحيمقون
واحيمرون وعطيشانون وفي المؤنث جريحات وحميقاوات وحميراوات
وعطيشات نحو المصغرات جمع السلامة وان لم يجز ذلك في المكبرات كذا في

الشرح وهذا معنى قوله لم يجمع جمع السلامة او الى جمع قلته ان وجد اي ولا
يرد جمع الكثرة الى واحده بل الى جمع قلته ان وجد جمع القلة لذلك الواحد
نحو غليمة في غلمان فان غلمانا جمع كثرة لغلام فلا يمكن تصغيره بل انما يرد
الى غلمة التي هو جمع قلة لغلام ثم يصغر على غليمة واما يرد الى غلام ثم يصغر
على غليم ثم يجمع بالواو والنون وهذا معنى قوله وان شئت غليمون فاما ما لا
الذي له جمع القلة مع جمع الكثرة فلك التخيير بين رد جمع كثرته الى جمع قلته
وتصغيره كتصغير كلاب على اكيلب ومن رد جمع كثرته الى الواحد وتصغير
ذلك الواحد ثم جمعه جمع السلامة والذي لم يوجد له الا جمع الكثرة فليس
فيه الا الرد الى الواحد ثم جمعه جمع السلامة وقد يجيء التصغير للتعظيم نحو دويهية
تصفر منها الانامل فيكون من باب الكناية يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية في العظم
لان الشيء اذا جاوز حده جانس ضده وقريب منه قول الشاعر داهية قد صغرت
من الكبر واستدل بقول لبيد وكل اناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر
منها الانامل ورد بان تصغيرها على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها اذ
المراد بها الموت اي يجيئهم ما يحتقرونه مع انه عظيم في نفسه تصفر منها الانامل
كذا في الشرح والمثال المتفق عليها ما ورد في الصحاح حيث قال ابو قابوس كنية
النعمن بن المنذر وصغره النابغة تصغير الترخيم بان حذف الالف والواو من
قابوس وهو يريد بالتصغير تعظيمه فقال يخاطب يزيد بن الصعق فان يقدر
عليك ابو قبيس تحط بك المعيشة في هوان اي في بلد مذلة لعزهم حط اي
حدره واسناد حط الى المعيشة مجاز والمعنى يحطك ابو قبيس في المعيشة وفي
هوان اما ان يتعلق بحط او حال من الكاف قال المصنف رحمه الله ويجيء التصغير
للحنو والعطف ايضا لقوله عليه السلام اصيحابي اصيحابي وقوله عليه الصلوة و
السلام خذوا ثلثي دينكم من هذه الحميراء وللمدح ويجيء التصغير للمدح نحو قولهم
انا جذيلها المحكك وعذيقها المرجب في التعليق قاله حباب بن المنذر الانصاري
قال يوم السقيفة والجذيل تصغير الجذل بالكسر وهو اصل شجرة تغرز في المعاطن
فتحتك به الجربى من الابل اراد انه يستشفى برايه كما يستشفى الابل بالاحتكاك والعذيق
تصغير العذق وهو بالفتح النخلة وبالكسر الكباسة وهو من الثمر بمنزلة العنقود من

العنب والمراد هنا النخلة واصل الترجيب التعظيم يقولون ان فلانا لمرجب
اى معظم والترجيب التدعيم ايضا وكانوا اذا مالت النخلة الكريمة رجبوها اى
دعموها لئلا تسقط دعامة فى النخلة جليها لئلا تسقط وذلك ايضا لتعظيم اياها
لكرمها ومراده انى فى انتفاع الناس بى ورائى كالنخلة وما ترمى لى تشبيه نفسه
مطلق النخلة بل شبهها بنخلة ترجب ليدل على انه كثير الانتفاع فان النخلة انما
ترجب اذا كرمت وكرمها كثرة الانتفاع بها بكثرة اثمارها مع جودة الاثمار وللدنو
اى وبجئ التصغير للدنو من الشئ نحو مثيل هاتيا و دوين ذلك يحتمل مثيل
للدلالة على تخصيص المماثلة التى بين الشيئين فى امر من الامور ويلزم دنو احدهما من
الآخر فى الامر الذى تماثلا فيه وكذا دوين يدل على تقارب الرتبة بين امرين
مثل ان قال فى الحمرين هذا دون ذلك او فوقه ادنى امرين هذا دون ذلك
او فوقه ولو قال مثل هاتا لكان فى التمثيل ولكن ذكر هاتيا مصغرا ولعله هكذا
ورد ومنه اى من التصغير الذى للدنو اسيد اى ما بلغ السواد يعنى ان تصغير
افعل صفة يدل على الدنو ايضا فاسيد يدل على انه لم يبلغ السواد فهو قريب من
الذى ليس فيه سواد فالمقصود من تحقير النعوت ليس تحقير الذات المنعوت
بل تحقير ما قام به من الوصف الذى يدل عليه لفظ النعت فاحير اى ليس فيه
هذا اللون تاما فهو دان من الذى ليس فيه هذا اللون وتحو ياما املح غزلانا
شدن لنا جواب ما يرد على ادعائه اختصاص التصغير بالاسم فان ما املح فعل تعجب
صغر فقال ليس على ظاهره وانما المراد الذى وصف بالملح اعلم ان فعل التعجب
اسم عند الكوفيين فتصغيره قياس وعند البصريين فعل وانما جاء على التصغير
بجرده عن معنى الحدث والزمان اللذين هما من خواص الافعال ومشابهته
لافعل التفضيل فى دلالته على ان ما قام به هذا الفعل زايد على غيره بحيث صار محل
التعجب فصار فعل التعجب كانه اسم فيه معنى الصفة والصفة اذا صغرت فالتصغير
راجع الى ذلك الوصف المتضمن لا الى الموصوف فمعنى ضويرب ذو ضرب حقير
فالتصغير فى نحو ما احسنه راجع الى الحسن وهو تصغير التلطف فاذا قلت ما
احيسن زيدا فالمراد تصغير زيد لكن لو صغرته لم يعلم ان تصغيره من اى جهة
هو من جهة الحسن ام من غيره فصغرت احيسن تصغير الشفقة والتلطف

لسان

لسان ان تصغيره زيد راجع الى حسنه الالى سائر صفاته ومعنى ما املح غزلانا اى هن
مليحات فاك شدن الغزال شدن قوى وطلع قرناه واستغنى عن امه وآخره
من هؤليائكن الضال والسمر ومنها اى ومن علامات الاسم النسبة اليه اى الحاق
الاسم بالحاق آخره ياء مشدده اذا شددت لئلا يلتبس بياء المتكلم والحاق الحاق الياء بالحاق
يتعلق بالنسبة لانه مصدر ويحذف لها تاء التانيث حذرا من اجتماع ما يمنع قبل الياء
وبعدها لو لم تحذف ويكون المنسوب الى ذى التاء مؤنثا نحو امراة كوفية فى امراة حذفها
فى المنسوب المذكر نحو رجل كوفى ونون التثنية والجمع لو قال وزيادة التثنية والجمع
ليشمل النون والالف والواو والياء فانها واجبة الحذف منها لكان اولى ما حذف النون
فواضح لدلالتها على تمام الكلمة وياء النسبة كجزء من اجزائها واما حذف الالف والواو والياء
فلكونها اعرابا ولا يكون فى الوسط اعراب فان جعلت المثنى والمجموع بالواو والنون
علمين ولا تخلو من ان يبقى الاعراب فى حال العلمية كما كان اولا فان ابقيته وجب
الحذف ايضا نحو سبعى فى النسبة الى سبعان وقنسرى فى قنسرين لبقاء المحذور
وهو وقوع الاعراب فى الوسط فان جعلت النون بعد الالف فى المثنى والنون بعد الياء فى
الجمع معتقب الاعراب امكن الالف والياء للاعراب بل كانت الكلمة كسكران فيجب ان
تنسب اليها بلا حذف نحو سبعانى وقنسرينى نحو نصرهما مثال لذى تاء التانيث وقنسرها
فى قنسرين بكسر القاف والنون مشدده تكسر وتفتح وهو بلد بالشام وسبعى حيث
يقول مررت بالسبعين اى متى لا تجعل النون معتقب الاعراب وقد سلف و
سبعان بضم الباء موضع ولم يات على فعلان غير هذا ويبدل كسر ما قبل الآخر فتحة فى
الثلاثى على الاطراد اما فى غير الثلاثى نحو تغلبى فيبدل كسرة ما قبل الآخر فتحة سماعا
لا مطردا نحو نمرى ودئلى اعلم ان المنسوب اليه اذا كان على ثلثة احرف اوسطها مكسور
وجب فتحه فى النسبة وذلك بلثة امثلة نمر ودئل وابل لانك لو لم تفتحه لصار جميع حروف
الكلمة المبنية على الخفة الثلاثة المجرد من الزوائد على غاية من الثقل بسبب الامثال
من الياء والكسرة اذ فى نحو ابلى لم يخلص منها حرف وفى نحو نمرى ودئلى لم يخلص منها
الا اول الحروف واما نحو عضدى وعنقى فانه فانها استولت الثقل على البنية المطلوبة منها
الخفة الا ان مغايرة الثقلاء اهون لان الطبع لا ينفر من توالى المختلفات وان كان كلها
مكروها كما ينفر من توالى المتماثلات المكروهة اذ مجرد التوالى مكروه حتى فى غير
المكروهات واما اذا لم يكن وضع الكلمة على اخف البنية بان يكون زائدة على الثلاثة فلا تكسر

بحث النسبة

توالي الثقل الامثال فيها اذ لم يكن في اصل الوضع على الخفة ومن لم يقل فعلي وحبلي
وجرشي مثلا عند الخليل فعيلي بالفتح عنده شاذ القياس عليه واستثنى المبرد من
حمله الزائد على الكلمة ما كان على اربعة احرف ساكن الثاني في نحو تغلبي فاجاز الفتح
فيها قبل حرف الاخر مع الكسر قياسا مطردا لان الاربعة ساكنة والساكن كالميت المعدوم
فيلحق بالثلاثي والقول ما قال الخليل اذ لم يسمع الفتح الا في تغلبي وحذف الواو و
اليا من كل فعيلة وفعولة مصروفتان لسلب كل منهما العلمية التي هو شرطها التانيث
المنفي في منع الصرف لما ارادوا الفرق في النسبة بين فعيل وفعيلة وفعول وفعولة
حذفوا الواو واليا من مونثهما وانما خصا بذلك لحذف اليا عنها فكان الحذف ادعا
الى الحذف كقولهم ذكرته الطعن وكتب ناسيا مع فتحة العين نحو حنفي وشنئي اي كلا م
الواو واليا منهما مع ان فتح العين اما وجوب فتح العين في فعيلة نحو حنيفة لانه
بعد حذف اليا صار كنمر وقد سلف وجوب فتح عينه واما في فعولة فكشنوءة فاما
فتحوا العين وقالوا شنئي قياسا على فتحها في نحو حنفي اذ ليس لفتح العين المتحرك
بعد حذف الواو وجه سوى القياس لان فعليا كمضري وعجري موجود في كلامهم
كما في الشرح والشنوءة التباعد من الادناس تقول رجل فيه شنوءة ومنه ازد شنوءة
ويجي في من اليمن الا ما كان مضاعفا او معتل العين نحو شديدة وطويلة اي ان كانا
فعولة معتلة العين نحو قوولة وبيوعة في مبالغة قايل وبايع او كانت مضاعفة
نحو كدودة ولذا ان كانت فعيلة معتلة العين كجويزة وبيعة من الجواز والبيع او
مضاعفة كشديدة لم تحذف حرف المد اذ لو حذفتها لقلت قولي وبيعي وكددي وجوزي ى
وشددي فاما ان يدغم ولم تقلب العاد والا فكنت كالساعي الى مثعب موائلا
من سيل الراعد اذ المدغم مثله ليس في غاية الثقل واذا لم يحذف في المجرد عن التا
الصحيح اللام وتحرك الواو واليا عينين مع انفتاح ما قبلها قليل متروك عندهم ولو ادغمت
وقلبت لبعدت الكلمة جدا عن اصلها لا لموجب قوي فان قلت لم تقلب الواو واليا
الفا في قوول وبيوع مع تحركهما وانفتاح ما قبلها في المحذوف لو لم يقلبا مع حذف المد
قلنا لم يقلبا مع المد لجواز موازنة الفعل معه لكنه شرط في القلب ومع حذف المد
يحصل الموازنة ومن كلا اي وحذف اليا من كل فعيلة تعيين ما سلف في فعيلة اذا لم تكن
مضاعفا اذ لو كان مضاعفا كاعية وحذف اليا لجا المحذور المذكور في شديدة واشترطا
ههنا صحة العين لانا نحو طويلة اذا حذف ياوه لم يكن الواو متحركة منفتحا ما قبلها كما

كما كان في طويلة نحو جهني في جهينة لقبيلة ومن كلا اي وحذف اليا من كل فعيل
وفعيل من المعتل اللام نحو عدوي وقصوي اذ لو قيل غنيي وقصيي لحصل الثقل
المفرط في اليا القريب من الثلاث فلم يفرقوا لهذا السبب القوي بين ذكر التا وتركها
في النسبة الى غني وعدو وكذا الى قصي وامية فحذفوا اليا الاولى الساكنة
لان ما قبل يا النسبة لا يكون الا مكسورا والاولى مدة فلا تحرك فلا يصح الاولى ان يكون
ما قبل يا النسب وقلبوا اليا الباقية واوا لما يودي الى الامثال فان الواو وان كانت اثقل
من اليا لو انفردت لكنهم استراحوا اليها من ثقل ما يؤدي الى الامثال ثم فتح ما قبل الواو
في نحو عدوي لما سلف في نمري وعربي مما عطفناه وقصي بن كلاب من اجداد النبي
صلى الله عليه وسلم وحذف اليا المتحركة من كل مثال صحيح اللام قبل اخره يا ان سوا
كان على فعيل نحو سيدي في سيدا وعلى مفعل كمهيمن او على افعيل كاسيد او على
فيعل كحمد او على غير ذلك وانما حذفوا كراهتهم في اخر الكلمة الذي اللائق به
التخفيف اكتناف يائين مشددتين بحرف واحد مع كسر اليا الاولى وكان الحذف
الاخر اولى بالحذف الا انه يعقبه حرف اخر هي يا النسب لكونها علامة والاخر كسر
ما قبلها لاقتضاء يا النسب كسرة مطردة ولم تحذف اليا الساكنة لانه لا يبقى يا مكسورة بعدها حرف
مكسور بعدها يا مشددة فان النطق بذلك اصعب من النطق بالمشددتين وذلك
ظاهر في المحسن فلم يبق الا حذف اليا المكسورة وان كان اللام معتلا كالمحيي فالمصنف
لم يتعرض او ان كانت اليا التي قبل الاخر مفتوحة كهبيخ ومهيمن اسم مفعول من
وهيمن لم تحذف في النسبة لعدم الثقل كما في الشرح وقول المصنف وحذف اليا
المتحركة مشتمله فالاولى ان قال وحذف اليا المكسورة وقالوا مهيمني في تصغير مهوم
على التعويض فرقا بينه وبين مهيم من هيمه في التعليق الاسم الذي يزيد حروفه على
اربعة ولم يكن قبل اخره مد يجب في التصغير رده الى الاربعة حتى يصير على مثال
فعيعل وجاز زيادة المدة عوضا من المحذوف فيصير على مثال فعيعيل فقالوا في سفرجل
مثلا سفيرج او سفيريج والتزم التعويض في تصغير مهوم اسم فاعل من هوم اذا نام
نوما خفيفا فيجي لاعتراك مهيوم بل تقلب الواو يا وتدغم فيها يا التصغير فيقول مهيم
فرقا بينه وبين اسم الفاعل من هيمه قال الشيخ ابو عمرو بن الحاجب رحمه الله فرقوا
بين مهيم مصغرا ومكبرا عند النسبة فاجروا مهيما المكبر على القياس بحذف اليا المكسورة
عنه وزادوا يا ساكنة في المصغر بعد اليا المشددة فرقا بينهما وكان اجرا المكبر على القياس

اولى لان الحذف فيه حذف فيما يحدث منه شي ولو عكسوا لحذفوا فيما هو
منه قبل النسب وانما استثقلوا ابقاء المصغر على صيغته وحذف الياء لكبر
مع ان الفرق اذن حاصل الا لفظ مهيمي اثقل من لفظ مهيمي في الاساس تقال هو
هائم بفلانة وبقيمه وبه هيام وهو الجنون من العشق وليس مهيم فيه ولا في الصحاح
ولا في التاج وتقلب الالف بالتة سواء انقلبت عن اللام كالفتي والعصي اوكانت اصلية
كمتى واذا وانما لم يحذف الالف للساكن بعدها كما يحذف في نحو الفتى العارض لانها لو
حذفت لوجب ابقاء ما قبل الالف على فتحه دلالة على الالف المحذوف لان ما حذف
لعلة لا لنسيانه يتبع حركة ما قبل المحذوف على حالها كالقاضي فوجب ان يقول عصي بالفتح
اذ لو كسرت الصاد لالتبس بالمحذوف لامه نسيا كيدي ودمي فكان اذن يحرم اصلهم
المهمد وهو ان ما قبل ياء النسبة لا يكون الا مكسورا في اللفظ لتناسبها بخلاف ما قبل
ياء الاضافة فانه قد يكون مكسورا تقديرا ايضا كفتاي لكون ياء الاضافة اسما برأسه
بخلاف ياء النسبة فانها او على مبانية الجزء وان لم يكن جزء حقيقيا وانما لم تبدل الالف
همزة لان حروف العلة بعضها انسب الى بعض وانما قلبت واوا لا ياء فرارا
من تالي الامثال المستكره او رابعة منقلبة واوا كالعصوي واعشوي منقلبة
صفة رابعة وواوا مفعول تقلب اذا كانت الالف الرابعة منقلبة عن اللام كالا على
او للالحاق كالارطي او اصلية نحو كلا وجهي فالاشهر الاجود قلبها واوا دون الحذف لكونها
اصلا او موضعا عن الاصل او ملحقه بالاصل وان كانت للتانيث كحبلى فالاشهر الحذف
فرقا بين الزائدة الصرفة والاصلية او كالاصلية وجاز تشبيهها بالالف المنقلبة
والاصلية مفعول حبلوي واني حكم الف التانيث اشارة بقوله وفي الزائدة الرابعة
الحذف والقلب كحبلي وحبلوي فان الظاهر مما اورد من المثال ان المراد بالزائدة
الف التانيث وجاز تشبيهها ايضا بالف التانيث الممدود من حيث قلبها الفا آخر وقلب
الف التانيث واوا مفعول حبلاوي ودنياوي كحمراوي وقوله الغالب يشمل ذلك ايضا
اذ القلب اعم من ان يكون مع زيادة او بدونها استثنى مما فيه الف زائدة رابعة
شيأ فقال الا ان تكون العين متحركة كجمزى فان حكمه اي حكم ما فيه الف زائدة
رابعة عينه متحركة حكم ما وراء ذلك اي حكم ما فيه الالف خامسة فصاعدا وفيه
اي فيما فيه الالف خامسة فصاعدا الحذف لا غير كحباري فيكون حكم ما فيه الف
زائدة رابعة وعينه متحركة الحذف ايضا لا غير دون قلبها واوا وانما حمل على جرى

على ما

على ما فيه الالف خامسة فصاعدا لان الحركة فيه بمنزلة الحرف الزائد على الاربعة
ليثقل الكلمة بها والالف الخامسة قد يكون منقلبة كالمصطفى وللالحاق كحبنطى وللتانيث
كالحبارى والسادسة ايضا قد يكون منقلبة كالمستدعي وللالحاق كالمسلنقى وللتانيث
كحولايا ولتكثير البناء فقط كقبعثرى والقاف جميعها تحذف حباري جمزي اي كاسم
والحباري طائر والياء بالتة بقلب لغوي في قال ع عليه الاسم اي التبس وحل
على القلب اي حاصل وانما تقلب الياء الثالثة واوا لاستثقال الياآت مع حركة
ما قبلها او لانهم لم يجعلوا الكسرة التي قبل الياء فتحة وهم اذا فتحوا العين في الصحيح
اللام فهو نه ففعلها اولى وفي الرابعة اي وفي الياء الرابعة القلب والحذف كقاضي
وقاضوي لابد من حذف الياء الرابعة عند سيبويه والخليل لان الالف الرابعة جاز
حذفها مع خفتها كما ذكرنا فحق الياء مع ثقلها بنفسها وبالكسرة قبلها وجوب الحذف
مع ياء النسبة والمبرد يجيز القلب فيقول قاضوي لكون الساكن بعد الالف كالميت
المعدوم نحو كم فتقلب الواو ياء وتفتح ما قبل الواو فيما قبله ذلك اي وابدا في التي
تكون في المضارع فيما قبل الواو تحذف كمشترى استثقالا لما زاد على الاربعة واذا كانوا
قد ارتضوا الحذف فيما زاد على الاربعة في الالف فالتزام الحذف في الياء اجدر لانه اثقل
وياء النسبة تحذف كشافعي وكذلك ياء مشددة كرمي على الاعرف اذا نسبت الى اسم
آخره ياء مشددة مع ثلاثة احرف فصاعدا نظرت هل هما زائدتان اولا فان كانت
الثانية اصلية كمرمى فالاولى حذفهما للاستثقال فيكون المنسوب والمنسوب اليه
كلفظ واحد وبعض حذف الاول فقط وفتح ما قبله وقلب الثاني واوا تشبيها بفتى
فيقول مرموى وان كان الياء المشددة مزيدة حذفها لا غير اذ لا وجه في تشبيهها
بفعي لزيادتها مفعول فيه منافي بياني وهمزة الممدود تثبت منصرفا لكسائي وقد
حرباني وتقلب واوا غير منصرف كحمراوي وذكر باوي اعلم ان الهمزة التي بعد
الالف زائدة اما اصلية كقراء والاكثر بقاؤها على حالها واما للتانيث فيجب قلبها واوا والا نهم
قصدوا الفرق بين الاصلي المحض والزائد المحض وكان الزائد بالتغيير اولى ولولا
قصد الفرق لقلب لان الهمزة لا تستثقل قبل الالف استثقال الياء قبلها لكنهم لما
قصدوا الفرق والواو انسب الى الياء من بين الحروف واكثر ما تقلب اليه الحروف
المستثقلة قبل ياء النسبة قلبت اليه الهمزة وان كانت منقلبة عن حرف اصلي ككساء
ورداء او ملحقة بحرف اصلي كعلباء وعلباء الملحقين بقرطاس جاز فيه الوجهان

لأن لها نسبة الى الافيا من حيث كون اخرها عن احياء الاخرى ملحقة بحرف
اصلي ولها نسبة الى الزايا الهرق من حيث ان عين الهمزة فيها ليست لام الكلمة
كما كانت في ققا لكن الاتقاء في المنقلبة لشرف قوتها من الاصيا اولى منه في الملحقة ان
كانت الهمزة بعد الف غير زائدة كما ان الالف ما منقلبة عن اصل كانت النسبة
اليه ما تكن بلا تغيير كذا في الفرع وقول المصنف بنت متفرقا شمل الاصلية والمنقلبة
عن حرف اصلي والملحقة بحرف اصلي ليس لجميعها حكم واحد كما سمعت ومنفردا
حال من المحدود ولم يذكر في المتن مثال الهمزة الاصلية اكتفاء بالمنقلبة لانه اذا نسب
المنقلبة عن الاصلية كما هو مذهبه فالاصلية اولى بالاثبات واذا نسب الى الجمع رد الى
واحده لان المنسوب اليه الاغلب فيه ان يكون واحدا وهو الوالد والمولد او الصنعة فحمل
على الاغلب وقيل انما رد الى الواحد ليعلم ان لفظ الجمع ليس علما للشيء اذ لفظ الجمع المسمى
نسب اليه مثل انه وانباري كفرضي كما نسب الى الفرائض رد الى فريضة فحذف الا
لقوله في او للتسبيه وعوض لها تاء التانيث ثم الياء كما سمعت في حنيفة ثم فتح الرا لما
سلف في نحو نمر وصار فرضيا واذا نسبت الى ما يدل على الجمع نسبت الى لفظه سواء كان
اللفظ جنسا كتمر وضرب او اسم جمع كنفر ورهط واعراب فتقول تمري ونفري ورهطي
واعرابي قال الشيخ ابو عمرو ابن الحاجب ثم يحقق بكون الاعراب جمعا لانه لو كان جمعا
لعرب لكان مدلوله في الجمعية كمدلوله في حالة الافراد ليس كذلك فان العرب اسم لمن
على العجم مطلقا سواء كان ساكن البادية او المصر والاعراب اسم لمن سكن منهم البادية
خاصة وكيف يكون الجمع اخص من المفرد ثم استثنى ما كان جمعا وصار بغلبة الاستعمال
علما فقال الا ان يجري اي الجمع مجرى اسماء الاعلام كانباري وانصاري فانه هذا القسم
لما لم يبق بعروض العلمية جمعا نسب الى لفظه فان الانصار في الاصل جمع نصير مثل
اشراف وشريف ثم غلب على قوم مشهور من الصحابة رضي الله عنهم فقيل انصاري والانبار
قيل صيرورة علما جمع نبر بالكسر وهو دويبة شبيهة بالقراد ثم صار علما لبلد على ما
في الصحاح فقيل انباري وفي بعض شروح المفصل الانباري منسوب الى قبايل بني سعد
بن زيد بن مناة واذا نسب الى جمع صار بالغلبة علما من غير رد الى الواحد فان ينسب
من غير رد الى جمع صار علما نصا اولى ونحو شعوبي جواب ايراد وصورته
النسبة الى الجمع من غير رد الى الواحد ومن غير علمية فيه كالشعوبية لمعرفة لا
تفضل العرب على العجم فانه جمع شعب فاجاب بانه متاول كخشوشني ومقردي

في التعلق قيل شعوبي منسوب الى لفظ الجمع دون معناه لانهم تعلقوا بظاهر قوله
تعالى وجعلناكم شعوبا وقبايل لتعارفوا فلا يفضلون العرب على العجم اذ الفضل
عندهم بالتقوى كما ان اخشوشني ومقردي منسوب الى قول عمر رضي الله عنه اخشو شنوا
ومعقردوا اي تشبهوا بمعد وكانوا ذوي غلظة فاراد بقوله اخشوشنوا الخشونة
في المطعم والمشرب والشعب القبيلة العظيمة وهو ابو القبايل الذين ينتسبون اليه اي
يجمعهم ويضمهم وهو اكبر من القبيلة ومعنى الاية ان الحكمة التي من اجلها رتبكم على
شعوب وقبايل هي ان يعرف بعضكم نسب بعض فلا يعتزي الى غير اباءه لا ان
تتفاخروا بالاباء والاجداد وتدعوا التفاوت في الانساب ثم بين خصلة التي بها يفضل الانسان
غيره ويكتسب الشرف والكرم عند الله فقال ان اكرمكم عند الله اتقيكم وينقسم اي المنسوب
انقسام الثابت الى حقيقي وهو ما كان مؤنثا في المعنى بان يحمل الاسم وصفا نحو بصري
منسوب من حيث المعنى اذ صار وصفا بعد ان كان علما كما ان امراة مؤنث من حيث
المعنى وغير حقيقي وهو ما تعلق باللفظ فحسب ككرسي فانه كرسي ليس منسوبا من
حيث المعنى كما ان الظلمة ليس مؤنثا من حيث المعنى وبردي نبط الماء ضرب من اجود التمر
ونقيضه بنات معروف وكالحارث البناء فالقمري الطيب وواحدة فكذا انه نحو رومي
وروم في الصحاح الروم من ولد الروم بن عيص يقال رومي وروم وليس في الجنس
والواحد الا الياء المشددة في الشرع لابطال اللفظ اي حذف ياء مشددة للوحدة كرومي
وروم او للمبالغة كاحمري ودواري للدهر يدور بالانسان احوالا او المعنى لا لمعنى
ككرسي وبردي انه منسوب ولا الياء انه ياء النسبة ومنها اي من العلامات التي للاسم الكناية
عنه اي عن الاسم بالضمير نحو زيد ضربته الكناية لغة واصطلاحا ان يعبر عن شيء
معين لفظا كان ذلك المعين او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض
السامعين كقولك جاء فلان وانت تريد ابنك وكذلك فلان كيت وكيت ابهاما على بعض
من يسمع واما للاختصار كالضماير الراجعة الى ما تقدم ونحو كذب كانه شرع في جواب ايراد
وصورته كيف بالضمير المستتر في كان عن كذب فلا يكون عود الضمير مختصا بالاسم فاجاب
بقوله فالمكنى عنه الذي يعود اليه المستتر فيه كانه المصدر المدلول عليه بالفعل
اي الكذب الذي دل عليه كذب دونه اي دون الفعل يعني لا يعود المستتر في كان
علامات الفعل
الى كذب ولما فرغ من علامات الاسم شرع في علامات الفعل فقال واما علامات الفعل
فمنها صحة دخول قد نحو قد فعل لانه قد موضوع لتحقيق الفعل مع التقريب والتوقع

في الماضي ومع التثقيل في المضارع فلا توجد ان في الفعل او جزء اي صحة دخول
حرف الاستقبال يعني السين وسوف نحو سيفعل وسوف يفعل لانها موضوعان
للدلالة على تأخير الفعل من الحال الى الاستقبال والجوازم اي وصحة دخول الجوازم
نحو لم يفعل وانما اختص الجوازم بالافعال اذ لو دخلت في غيرها فاما ان يجزم اولا
والقسمان باطلان اما الثاني فلاستلزام وجود المؤثر بدون الاثر واما الاول فلاستلزام
وجود الجزم في غير الفعل وسيتلى عليك في ختم الكتاب اختصاصه به ولحوق اي
وصحة لحوق البارز المتصل من الضمير المرفوع نحو فعلا وفعلوا وفعلت لان
الاسم يستحق تثنيته وجمعه جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير الرفع البارز
لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فاما ان يحذف احدهما فيستثقل وان حذفت
التبس فلم يلحق غير الالف والواو طردا للباب والبارز احتراز عن المستتر فان
الضمير المرفوع المتصل المستتر في الاسم نحو الزيدان ضاربان لعدم لزوم
المحذور المذكور في البارز والمرفوع احتراز عن المنصوب فانه يتصل بالاسم نحو ضاربا ه
على قول من لا يرى هذا المتصل مجرورا وسيأتي ذلك وبالحروف نحو انك والمتصل
احتراز ايضا عن المجرور نحو غلامي لعدمه في الفعل وانما احترز عن شيء لم يصلح فيما
يحترز فيه عن ذلك الشيء وتاء التأنيث ساكنة نحو فعلت ساكنة حال من تاء التأنيث
فانها لاحقة وانما اختصت بالفعل لانها اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم
وكانت اولى بالسكون من التاء الاسمية لخفة الاسم وثقل الفعل نحو قد فعل وسيفعل
وسوف يفعل ولم يفعل وفعلا وفعلوا وفعلت وقد وضعت كلا من هذه الامثلة
في حيث ما هو مثاله ولما علم الفعل بتلك امثلة وجه انقسام الفعل في الثلاثة ان الفعل
اما ان يتصدر بحرف اتين اولا فالاول المضارع والثاني اما التزم فتح آخره لا لعارض
اولا فالاول الماضي والثاني الامر وتقدم الماضي على اخويه في الذكر لتقدمه عليهما معنى لدلالته
على زمان سابق دون اخويه فقال احدهما المفتوح الآخر نحو ضرب ماض من مجرد الثلاثي
ودحرج ماض من مجرد الرباعي وهو اي المثال المفتوح الآخر الماضي وانما بني الماضي
على الحركة لمشابهة الاسم لوقوعه موقعه نحو مررت برجل ضرب اي ضارب وموقع ا
المضارع والمضارع لما شابه الاسم مشابهة تامة استحق الاعراب وهو لما شابه مشابهة
ناقصة استحق البناء على الحركة والاخراج من السكون اذ اصل البناء ان يكون بالسكون
وخص بالفتح لثقل الفعل لانك لا تجد فعلا بلا ثلاثي ساكن الاوسط ولطلبه المرفوع هاءا

الماضي

والمضروب كثيرا ويسكن عند الاعلال لصيرورة آخره المفتوح بالاعلال الفا لا تقبل
حركة نحو دعا ورمى في دعو ورمي ومع اي ويسكن آخره المفتوح مع المتحرك
من الضمير المرفوع كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وهم المجمعون من
اربع متحركات في كلمة واحدة وانما كان الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير
المتصل له اتصاله بعامله ولا سيما اذا كان فاعله والمرفوع احتراز عن المنصوب نحو
ضربني فانه لا يسكن لانه مع الفعل ليس كالكلمة الواحدة والمتحرك احتراز عن المرفوع
الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن معه ايضا لئلا يجتمع ساكنان والمراد بالمعية في قوله
مع المتحرك الاتصال اي يسكن اذا اتصل به الضمير المرفوع وهذا احتراز عن نحو ما ضرب
الا انا فانه لا يسكن آخره ويضم آخر المفتوح مع الواو لمناسبة الواو اما لفظا نحو ضربوا
او ما تقديرا نحو دعوا واصله دعووا انقلبت الواو لتحركه وانفتاح ما قبله الفا فالتقى ساكنان
الالف والواو والضمير فحذف الالف وابقي ما قبله مفتوحا للدلالة عليه والثاني اي والمثال
الثاني للفعل ما يتعاقب في صدره الزوائد الاربع فقال تعاقبت الرجلان اذا جاء احدهما
في عقب الآخر اي المثال الثاني ما لا يخلو صدره عن واحد من الزوائد الاربع بل اذا ذهب
احدها عنه جاء اخرى في عقبه ثم شرع في بيان الزوائد الاربع التي يتوقف معرفة المثال
الثاني على معرفتها فقال وهي اي الزوائد الهمزة والنون والتاء والياء فالهمزة للمتكلم
الواحد مذكرا كان او مونثا والنون له اي للمتكلم الواحد اذا كان معه غيره والتاء للمخاطب
مطلقا اي مذكرا كان او مونثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللغايبة المونث نحو هي
تفعل والمونثين نحو الهندان تفعلان والياء لما عداها اعرض عن بيان تخصيص كل
من هذه الحروف بما خص به احالة على المطولات في التعليق قولنا الياء لما عداها
اولى مما قولهم الياء للغايب المذكر لصحة قولنا يفعل الله ما يشاء ونحو ذلك واسم الغايب
لا يطلق عليه تعالى واعلم ان الامام فخر الدين الرازي رحمه الله ذكر في شرح اسماء الله
تعالى ان مذهب اصحابنا رحمهم الله انها توقيفية وقالت المعتزلة والكرامية انه اذا
دل العقل على ان معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه تعالى
ورد به التوقيف او لم يرد وهو قول القاضي الامام ابي بكر من اصحابنا واختار الشيخ
الغزالي رحمه الله ان الاسماء موقوفة على الاذن واما الصفات فغير موقوفة على الاذن و
هذا هو المختار ففي هذا المختار يطلق الغايب عليه تعالى ولا يطلق على مذهب الاصحاب
ويسمى اي الفعل الذي يتعاقب في صدره الزوائد الاربع المضارع اي المشابه للاسم فان المضا رعة

المضارع

في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد
فهما اخوان رضاعا ومشترك بين الحاضر والمستقبل اي هو حقيقة في الحال والاستقبال
وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهذا اقوى لانه اذا خلا المضارع
من القراين احمل على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا بقرينة وهذا شان
الحقيقة والمجاز فان السامع لا يحمل الاسد على الانسان الا بقرينة ولولاها لاحمله
الا على الاسد المتعارف وقوله مشترك على البناء للمفعول من الاشتراك بمعنى التشارك و
ما اسند هو اليه محذوف اي يشترك فيه وبين حالين الضمير المجرور اي كائنا بين الحاضر
والمستقبل ومثله قولهم المال مشترك بين زيد وعمرو وفي الكشاف في قوله تعالى
ذلك وعد غير مكذوب اي غير مكذوب فيه فاتسع في الظرف بحذف الجار واجرائه
مجرى المفعول ثم لما ادعى انه مشترك ذكر بعض ما هو مترتب على الاشتراك تعيينه فقال و
اللام في مثل لك انا ديل الفعل مخلصة للحال كما ان السين او سوف للاستقبال وليس هذا
الكلام لبيان مشابهته الفعل الاسم كما قيل لان المصنف بعيد هذا الكلام في القسم الرابع
لبيان مشابهتها وحروف المضارعة مضمومة في مجرد الرباعي كيدحرج واما في ملحقاته
اما الملحق كيجلبب او غير الملحق كيكرم لان الاصل يؤكرم كيدحرج ككرم ويكادم ولان
دليل الالحاق اتحاد المصدرين عن تجلبب كجلبب دون اخويه مفتوحة فيما سواهما
اي سوى الرباعي وما يوازنه وسواهما الثلاثي المجرد والمزيد فيه والرباعي المزيد فيه واعلم
ان اصول الافعال ثلاثي ورباعي ففتحت حرف المضارعة في الثلاثي لان الفتح لخفته يحكم
الاصل فكان الثلاثي الاصل اولى لان الرباعي اقل فاعطي الاثقل الذي هو الضم وتركوا
الكسر لان الياء من حروف المضارعة فيستثقل عليها وكسر حروف المضارعة الا الياء
اذا كان الماضي مكسور العين لغة غير الحجازيين فلما ضم اول الرباعي الذي حروفه اصلية
حمل عليه ما يوازنه كيفاعل ويفعل وبقي غير هذا على اصل الفتح لخفته والثالث اي المثال
الثالث للمضارع الامر انما قال مثال الامر وما قال يقول الامر لان الامر اشتهر في هذا
النوع المخصوص من الفعل اشتهر في المصدر فاراد ان يعبر ان المقصود اللفظ لا المصدر
وهو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب لا الغايب بصيغته صيغته اي صيغة
المضارع الا ان تنزع الزيادة قال الشيخ ابو عمرو بن الحاجب هذا حد لصيغة الامر وكان ينبغي
ان يسمى كتفسيره اخذ هذه الصيغة فانه لا يبنى على ما كان في المضارع مطلقا بل على ما كان
في المضارع في حال الجزم صحيحة ومعتلة ومذكرة ومونثة ومجموعة ولا يكون هذه الصيغة

الا المخاطب دون الغايب والمتكلم لانهم جعلوها لهما يعني لا يؤدي الى اللبس مع حرف
ان المامور مخاطب او غيره فان قيل اخصوها بالمخاطب دون الغايب والمتكلم قلنا
لانهم لو جعلوها للغايب او المتكلم لقل استعمالها لان المامور المخاطب هو الواقع
كثيرا واما الغايب او المتكلم فقل ان يقع له امر واذا كان كذلك كان استعمالها فيما
كثر لانها باب من الابواب الاختصار اولى من استعمالها فيما قل او لتعيين جعلها
لاحد الامرين حذف اللبس فيما اوله متحرك مفعول من نصح صح الظاهر ان قوله
فمفعول معطوف على نزع وفيما اوله لا متعلق بمفعول لما في الشرح من ان ما بعد
حرف العطف لا يعمل فيما قبله بل حال من الزيادة ونزع الزيادة غير مختص بالمتحرك
اوله بحيث ان تحرك ما بعد حرف المضارعة يبتدأ به لعدم الاحتياج الى زيادة شيء وان سكن
اوله اي ما بعد حرف المضارعة زدت لئلا يبتدى بالساكن همزة وصل اي زدت
وصل لئلا يبتدى بالساكن فقدم العلة على الحكم تمكينا له في الذهن فتقول في تضرب
اضرب اعلم ان حركة همزة الوصل الكسر في الاسماء كانت او في الافعال او في الحروف
ولا يعدل الى الضمة او الفتحة الا لعلة وذلك لان الهمزة اجتلبت ساكنة على مذهب
الجمهور فرارا من تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسر لان الساكن اذا
حرك حرك بالكسر لانها اعدل الحركات في الخفة والثقل اذ هو اثقل من الفتح واخف
من الضم وظاهر مذهب سيبويه انها اجتلبت متحركة بالكسرة التي هي اعدل الحركات
لا نحتاج الى متحرك بسكون اول الكلمة فاجتلابها ساكنة ليس بوجه وانما ضمت
فيما انضم ثالثه نحو اقتل اتباعا واستثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز
غير حصين لسكونه والاصل في تكرم تؤكرم فعلى هذا خرج اكرم عن ان يكون همزته همزة
وصل او ورد اعتراضا وهو انه اذا حذف حرف المضارعة وبعده ساكن وجب الاتيان
بهمزة الوصل واكرم كذلك مع ان همزته قطع واجاب عن ذلك بان هذه الهمزة
في المصدر ثابتة لان حروف المضارع هي حروف الماضي بدليل دحرج يدحرج وجميع
الافعال فوجب ان يكون الاصل تؤكرم وانما حذفت لعارض وهو انه كان يجتمع
همزتان في المضارع المتكلم فحذفت الثانية التي منها للاستثقال ثم حمل اخواته من نحو
يؤكرم عليه طردا للباب فاذا قصد الى بناء الصيغة وجب حذف المضارعة فزال
المانع لاثبات الهمزة فيجب ردها لزوال مانعها ووجود سببها واذا وجب
ردها كان حكمها حكم الدال من دحرج فيستغني عن اجتلاب همزة الوصل

وهو موقوف عند اصحابنا لان الاصل في الافعال ان يكون مبنيا والاصل في البنا السكون
وانما اعرب من الافعال ما اعرب وبني ما بني منها على الحركة لمشابهتها الاسم والمشابهة
من فعل الامر وبين الاسم فكان باقيا على اصل البنا والكوفيون على انه مجزوم واصله
اللام والفعل المضارع المخاطب كما في امر غير المخاطب اى عندهم اصله اللام قياسا
على امر غير المخاطب فانه باللام بالاتفاق فاصل اضرب لتضرب ثم حذف اللام للكثرة
اى لكثرة استعمال امر المخاطب وقلة استعمال امر الغايب ثم حرف المضارعة
اى ثم حذف حرف المضارعة للهرب من الالتباس بالمضارع اذا كان خبرا موقوفا عليه
قال المصنف رحمه الله قولهم حذف اللام للكثرة فاسد اذ لو كان كما زعموا لوجب
ان يختص الحذف بما كثر استعماله دون ما يقل نحو احرنجم واغلوط فيجب ان لا
يحذف من هذه الافعال لانتفاء كثرة الاستعمال الا ترى انهم قالوا لم يكن ولم يك
بحذف النون لكثرة الاستعمال ولم يقولوا في لم يصن لم يص لعدم الكثرة وللكوفي
ان يقول انما حذف مما قل استعماله طردا للباب وقد استعمل الاصل من قوله قرأه
شاذة فبذلك فليفرحوا مكان ما هي الواجب وهو فافرحوا وقد عرض لبعض الافعال
ان لزم طريقة واحدة بان استعمل منه الماضي فقط او الامر فقط نحو هب وقوله عرض
يدل على ان الاصل في الافعال التصرف بان استعمل منه الماضي والامر والمضارع وما
يتفرع عنه وتبع اي الفعل الذي لزم طريقة واحدة الجامد ومنه اي من الجامد فعلا
المدح والذم نحو نعم وبيس وانما لم يتصرف فيهما ولزما طريقة واحدة لمشابهتهما في الانشا
الحروف وهي غير متصرفة فان قيل لا نسلم ان نعم وبيس من الافعال اذ لو كان منها لا
شك انهما يكونان من الماضي وصيغته اما فعل بفتح الفا مع الحركات الثلث في العين
واما فعل بضم الفا وكسر العين وهما ليسا كذلك فلا يكونان فعلا قلنا والاصل فيهما فعل
بفتح الفا وكسر العين فيكون صيغتهما من صيغ الافعال فان قيل معناهما ليس من
معنى الفعل لعدم دلالتهما على حدث مقترن بزمان كما هو معنى الفعل بل على انشا
المدح والذم قلنا قد دلا في اصل الوضع على ذلك ثم اخرجا منه للانشا ولحوق تا
التانيث ساكنة بهما يصدق فعليتهما وفيهما لغات كسر العين مع فتح الفا وكسرها
اى الفا باتباع الفا العين وسكونها اى العين كذلك اى مع فتح الفا وكسرها نحو
نعم ونعم والاكثر في هذين الفعلين كسر الفا واسكان العين اذا قصد بهما المدح و
الذم عند بني تميم وغيرهم وكذا كل فعل او اسم على فعل ثانيه حرف حلق نحو جَل

الفعل الجامد

لعب يجوز فيه لغة بني تميم اللغات الاربعة ومنه اي ومن الجامد ليس فمن
جعله فعلا وهم سيبويه والاكثرون لاتصال تا التانيث ساكنة والضماير المرفوعة
بها وهي لا يتصل بغير صيغ الفعل الا نادرا وقال ابو علي في احد قوليه انه حرف اذ
لو كان كصيد في صيد لعادت حركة العين عند اتصال الضماير كصيدت ولو كان
كهاب لكسرت الفا كهبت والجواب ان ذلك منبه على مفارقته لنظايره في عدم التصرف
قال ابو علي واما الحاق الضماير به فليست لشبهه بالفعل لكونه على ثلث
احرف ويرفع ما كان وكونه رافعا وناصبا كالافعال ثم الحق بها ما قاوم مع كونه اسم
فعل تشبيها بالفعل فانه قيل بعضه اباعلي ان ابن ليس صيغته صيغة الفعل ثم
ذلك ابينا قلنا وهو مسكن من ليس بفتح الفا وكسر العين فيكون صيغته ولا
يجوز ان يكون مضموم العين اذ لم يجي من فعل معتل العين باليا ولا ان يكون مفتوح
العين اذ الفتح لا يسكن فلا يقال في ضرب ضرب ثم سكن عينه كما سكن علم في علم
وهذا باب جايز فيه ليس عليه والتزم فيه هذا الجايز لكونها غير متصرفة فلم يفتح
كما صيد ولم يعل كما اعل هاب بل التزم هذا الاسكان الجايز ليكون على لفظ ما ليس
من الفعل اعني ليت تنبيها على جموده وهذا معنى قوله ولم يجعل لجموده على لفظ
صيد ولا هاب لكن على لفظ ما ليس بفعل كليت ولذا اي لجعلهم اياه على لفظ ما ليس
بفعل لم ينقلوا كسرة العين الى الفا في لست اي لم يعيروه تغيير الفعل فلم يقولوا لست
وان كسرت عينه كسرة مقدرة كما يقولون هبت ومنه اى ومن الجامد عسى وانما لم
يتصرف في عسى ولم يات منه الا الماضي لتضمنه معنى الحرف اى انشا الطمع والرجا كلعل
والانشاآت في الاغلب من معاني الحروف والحرف لا يتصرف فيها وسيفرع في معانيكم
احكامه ومنه اى من الجامد صيغتا التعجب وسياتي سبب جمودهما وهما ما افعله
وافعل به ولا تبنيان الا من الثلاثي المجرد الثلاثي احترازا من الرباعي والمجرد احترازا
من ثلاثي ذي زايد لانه لو لم يكن ثلاثيا بل كان رباعيا كدحرج او ثلاثيا ذا زايد كاخرج
واستخرج لم يمكن بنا افعل منه لانك اما ان اردت بناؤه عن غير حذف في مواضع الاستعمال
ما اخرج بحذف الهمزة لالتبس باخرج من الخروج وكذا غيره من المشعبة مما ليس
بمعنى افعل وافعال بمعنى من الثلاثي الذي لا يكون لونا ولا عيبا الا من الثلاثي المجرد الدال على
اللون والعيب بمعنى الثلاثي المزيد فيه اعني افعل وافعال وكذا لا يبني من الثلاثي المزيد
فيه لا بمعنى من المجرد وبمعنى المزيد فيه ولذا لا يقال ما اعوده ولا ما اسوده لكونهما بمعنى اعور

واصيد واسواد فعبارة المصنف اشارة الى التعليل خلافا للكوفيين فبياض
اصل الالوان وهو السواد والبياض في التعليق اجاز الكوفيون ما اسوده
وما ابيضه لانها اصل الالوان ومنها يتركب سايرها فجاز ان يشتق لهما ما لا
يشتق لغيرهما والجواب ان علة الامتناع ثابتة فيهما لانه سايد الالوان وهي ان
باب افعل فيهما ان يأتي على افعل وافعال ويتوصل فيما وراه نحو اشد واكثر
اي اذا قصد الى التعجب من الافعال التي لا يمكن بنا افعل منها في ما يتعجب بناؤه
على حسب المعنى الذي يقصده المتكلم وينصب به مصدر ما قصد التعجب منه
على التمييز فانه اذا تعجب من الدحرجة والسواد ولم يصح بنا الصيغة منهما
في ما صح بنا الصيغة منه وبنا سيهما في المعنى نحو ما اشد دحرجته وما ابلغ سواده
وقد شذ ما اعطاه وما اولاه لبنا الصيغة من المزيد فيه من قولهم اوليته
خيرا واعطيته كذا ولا يقال في هذا المعنى ولي ولا عطا بل عطا بمعنى اخذ العطا
وولي بمعنى قرب ويكون اي التعجب من الفاعل دون المفعول اي بني فعل
التعجب من المبني للفاعل فيقال ما اضرب زيدا بمعنى التعجب من ضاربيته لا بمعنى
التعجب من مضروبيته لانهم لو بنوا من المبني للمفعول دون المبني للفاعل لبقي
كثير من الافعال لا يتعجب منها وغرضهم التعميم ولو تعجبوا منهما جميعا لادى الى
اللبس فلم يبق الا التعجب من الفاعل الا ما شذ نحو ما اشهاه وما امقته الشيء ما
بني من المبني للمفعول اذا امن الالتباس بالفاعل نحو ما اجنه عند التعجب من كونه
مجنونا وما الامه حين بالضم وما اشهره عند التعجب من كونه مشهورا لا من كونه
شاهرا فالصيغة بنيت من شهر المبني للمفعول لا من شهر المبني للفاعل وما امقته
الى التعجب من كونه ممقوتا لا من كونه ماقتا ويقال لطعام شهي ما اشهاه اي للتعجب
من كونه مشتهيا يقال شهيت الشيء بالكسر شهوة اذا اشتهيته فيتعدى الى ما هو
الفاعل في المعنى بالى ومعنى ما افعله في جعله فاعلا اي ما نكرة غير موصولة ولا موصوفة
عند سيبويه والاخفش في احد قوليه لان التعجب انما يكون مما يجهل سببه
فالتنكير ناسب معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا شيء من الاشيا لا اعرفه جعله
حسنا وقال الاخفش في القول الآخر ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر
محذوف اي الذي احسن زيدا موجود وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم
ما يسد مسده وليس فيه معنى الابهام اللايق بالتعجب وقال الفرا ما استفهام

[illegible]

ما بعدها خبرها كانه جهل سبب حسنه فاستفهم عنه فقيل استفاد من الاستفهام م
معنى التعجب نحو قوله تعالى ما لي لا ارى الهدهد تعالى وهو ضعيف من حيث
انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشا الى انشا لم يثبت ولقايل ان يقو
قد نقل الجملة الاستفهامية الى الامر نحو اسلمتم بمعنى اسلموا كما سبق تقديره ثبته
ويريد ان اصله ذلك قبل نقله الى التعجب والالتباس معناه بعد النقل ذلك بل انشا
التعجب والفعل اي افعل مسند الى ضمير عايدا الى ما ومعنى افعل به صار ذا كذا اي عند
سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل اي صار ذا فعل كاحراي صار ذا الحم
والبا بعده زائدة والمجرور مرفوع محلا لانه فاعل افعل ولا ضمير في الفعل الى الضمير
المجرور فاعل واللفظ على الامر والمعنى على الخبر تقديرا اي قبل النقل الى التعجب وضعف
قول سيبويه من جهة ان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جا الماضي بمعنى الامر نحو
رحمه الله ومن جهة ان زيادة البا في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول و
لعل سيبويه ارتكب هذا الوجه مع بعده ظاهرا الا ان القول بانه كان امرا ثم نقل الى
انشا التعجب اثبات النقل من انشا الى انشا واحسن منه اي من قول سيبويه
انه يكون المعنى صفه بالفعل على زيادة البا قال الفرا وتبعه جار الله ان احسن امر
احد بان يجعل زيدا حسنا وانما معناه كذلك بان يصفه بالحسن كانه قيل صفه بالحسن
كيف شئت فان فيه من الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص وهذا معنى مناسب
للتعجب ولم يتصرف في هذا الفعل وان خوطب به مثنى او مجموع او مونث فلم يقل
احسنا واحسنوا واحسني واحسن لان معنى الامر فيه انمحى ولم يبق فيه معنى الفعل
حتى يثنى ويجمع ويونث باعتبار تثنية المخاطب وجمعه وتانيثه بل صار لمحض انشا
التعجب فهمزة احسن للتعدية عندهما والبا مزيدة للمفعول وان كان هذا القول
احسن من قول سيبويه اذ ليس في هذا ارتكاب نادر من زيادة البا في الفاعل و
كون الامر بمعنى الماضي وقد نانه قول سيبويه او صيره عطف على صفه اي
احسن منه ان يكون المعنى صيره ذا كذا على التعدية في الشرح اجاز الزجاج ان يكون
الهمزة للصيرورة فتكون البا للتعدية اي اجعله ذا حسن ثم ان الزجاج اعتذر بانها
احسن في الاحوال على صورة واحدة لكون الخطاب لمصدر الفعل اي يا حسن احسن
بزيد وفيه ما فيه مما جد من حيث المعنى واذا نحن نقول احسن بزيد يا عمرو ولا نخ
خاطب شيا آخر حالة واحدة الا ان نقول ان معنى خطاب الحسن قد انمحى وهذا

[illegible]

القول ايضا احسن من قول مسوله لبقا صيغة الامر فيه على معناها ولعشقو به
المعرفة وعلى ما اورده في الشرح في شرح معنى افعل به يكون قوله ثم اجرى مجرى المثل
فلم يعبر عن لفظ الواحدة جواب ايراد على الفراء وجار الله لا على الزجاج وتقديره انهما لما
التزما ان احسن خطاب للسامع ينبغي ان تغير بحسب احوال السامع من التانيث والتثنية
والجمع فاجاب بان عدم تغييره عن لفظ الوحدة لجريه مجرى المثل في ان اللفظ الذي
هو مثل معنى نقل اللفظ عنه الى معنى آخر لشبه بين المعنيين واشتهر في الثاني نحو ما كتب
الوليد بن اليزيد الى مروان بن محمد حين بويع الوليد وقد بلغه ان مروان متوقف
في البيعة له اما بعد فاني اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد
على ايتهما شئت والسلام شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام
ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل
اللفظ الذي للصورة الاولى في الصورة الثانية ولعل وجه الشبه هو نفس التردد اذ
جوز في علم البيان ان يكون وجه الشبه هو تمام حقيقة المشبه والمشبه به كما في
تشبيه انسان بانسان في كونه انسانا كذا الجملة التعجبية معنى اولا وهو الاخبار عن
حسن زيد مثلا والامر بوصفه بالحسن ثم نقل الى انشاء التعجب من حسنه لتشبهه
به والامثال لا تغير فلا تغير فعل التعجب عن لفظ الواحدة ولفظ اي ولجرى
الجملة التعجبية مجرى المثل لم يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم وتاخير وفصل
كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم الآخر لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت
المقدم عليه عن المقدم فلا تقول زيدا ما احسن ولا ما زيدا احسن ولا بزيد احسن
واما الفصل بين الفعل والمتعجب منه فلا يجوز اتفاقا اذا كان الفاصل غير ظرف
نحو ما احسن قائما زيدا وقد اجيز الفصل بالظرف عند الفراء والجرمي وابي علي و
المازني نحو ما احسن بالرجل ان يفعل كذا واحسن اليوم بزيد لان الظرف يتسع
فيها فيجري فيها ما لا يجري في غيرها ومنع الاخفش والمبرد الفصل بالظرف ايضا
وحكوا ما كان احسن زيدا للكلام على التعجب اي بفصل كان بين ما وافعل عند
الاكثرين وكان مزيدة وقال السيرافي كان خبرها وفيها ضميره واحسن زيدا خبر
كان وفائدة الفصل بها الاشعار بانها كان في الزمان الماضي حسن واما دام الآن ام
لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله ولا نقاس يكون على كان خلافا لابن كيسان
ثم لما فرغ من علامة القسمين شرع في علامة الحرف واما علامة الحرف فالعرى

عن علامتيهما اي عن علامة الاسم والفعل واعلم انه قد ذكر في اول الكتاب ان لكل منها
علامات فعلامات الحرف عدم التنوين وعدم الاضافة وعدم تقدم وعدم السين الى
غير ذلك ثم انه قد يجري بينهما اي بين الاسم والفعل التاليف اما على وجه الاسناد ظناً
وهو اي الاسناد تركيب الكلمتين يتناول الملفوظة والمقدرة والكلمتان اما لفظي
نحو زيد كاتب او احديهما لفظا نحو يا زيد اضرب فان فاعل اضرب مقدر او كلتاهما
مقدرة كما في باب نعم وبيس عند من يرى المخصوص خبر مبتدأ محذوف فان الخبر
المخصوص ايضا يكون كلا من المسند والمسند اليه محذوفا نحو قوله تعالى نعم العبد
اواب ثم اراد ان يدخل في تعريف الاسناد ما يكون الخبر او المبتدأ جملة فقال او
ما يجري مجريها نحو حق ان زيدا منطلق وزيد قام ابوه فان الجملة اعني ان زيدا منطلق
وقام ابوه جرت مجرى الكلمة لكونها في تقدير المفرد والجملة في بحيث تفيد السامع
متعلق بالمركب اي يكون تركيب الكلمتين على وجه تفيد السامع ولا شك ان عدم ذكر
ثاني مفعولي تفيد اورث تعريف الاسناد اجمالا فان قولنا زيد التاجر على الوصف جاز به
تفيد السامع ايضا ان زيدا تاجر لا نبا مثلا وكذا غلام زيد على الاضافة تفيد تخصيص
الغلام بانه لرجل لا لامراة مع انه لا اسناد ههنا اجماعا وسمي اي المؤلف من كلمتين اسند
احدهما الى الاخرى كلاما وجملة فقد توقف كما ترى معرفة الكلام على معرفة الاسناد وهو
ابنحو ما عرفه المصنف فلم يصح الكلام ايضا والواضح ما قيل الكلام مركب صح السكوت عليه
والفرق بين الكلام والجملة ان الجملة اعم من الكلام لان المركب المشتمل على الاسناد
جملة سواء دخله ما سلب عنه صحة السكوت عليه كطرفي الشرطية او لم يدخله والكلام
لا يطلق الا على ما صح السكوت عليه بالفعل وهي انتيجة لان المركب المشتمل على الاسناد اما
ان يكون مصدرا بالاسم اولا الاول الاسمية والثاني اما ان يكون مصدرا بحرف الشرط
اولا الاول الشرطية والثاني اما ان حذف الفعل واقيم الظرف مقامه اولا الاول
الظرفية والثاني الفعلية فعلية نحو خرج زيد واسمية نحو زيد قائم او زيد ابوه قائم مثل
الاسمية ما خبره مفرد وما خبره جملة واعلم ان تقديم الفعلية في الذكر على الشرطية
هو الوضع الطبيعي لتقدم الجزء على المركب طبعا وتركيب الشرطية من الفعلية وكذا تقديم
الاسمية عليها لانها قد تقع ايضا جزء الشرطية قبل وقدم الفعل على الاسمية لان الاصل
في الاسناد الفعل والاصل في المسند اليه الفاعل وشرطية ان تاتني اكرمك وان كان
زيد يكتب فهو يحرك يده نفي ان يحرك يده ولم يكتب ذكر للشرطية مثالين الاول

عن علامتيهما

مثال كلمت طرفيه جملة فعلية والثاني كلمت طرفيه جملة شرطية فيكون مركبا
من اربع جمل وظرفيه نحو ما في الدار او عندك زيد فهي حصل منها مثل الظرفية
مثالين احدهما ما صدره ظرف منصوب والثاني ما صدره ظرف اصطلاحا فان الجار
والمجرور ظرف اصطلاحا والا فالمجرور منصوب المحل على انه مفعول به كاسيائه و
لعل تاخير الظرفية لنقصان يكن في كونها جملة لحذف ما هو مسند فيها قايما وان الظرف
غير مسند الى ما هو في حقيقة بل هو اما مفعول به او فيه وانما يثل بمجي ايد في الدار
او في الدار ابوه لان في الدار او في الدار ابوه جملة انا قدر الفعل قبله ومعرده ان
قدر اسم الفاعل فهو غير متعين ان تستشهد به بخلاف الظرف المعتمد على حرف
النفي فانه متعين لتقدير الفعل وليست ما موصوله لان الاغلب ان تعبر على العاقل
بمن دون ما وقد يكون اى التاليف لا على وجه الاسناد نحو عارف زيد على الاضافة او
زيد العارف على الوصف وما اشبه ذلك من الموصول والصلة والتابع مع متبوعا
ولا يسمى اى الذى تركيبه لا على وجه الاسناد كلاما وجملة والمنطقيون يسمونه مركبا
تقييديا واعلم انا التزم ان نستعمل اما مكررة وجئ غير مكررة اذا كان في الكلام
عوض عن تكررها نحو ما ان تطمع جميلا والا فاسكت والمصنف قال ثم انه قد
يجري سهما تاليف اما على وجه الاسناد ولم يكررها لانه كانه جبل حتى انه قد يكون لا
على وجه الاسناد عوضا عن تكررها وان لم يكن عوض التكرير متضمنا للشرط وجئ له
كما مثل به ولما ذكر ان التركيب يجري من الكلام اراد ان يبين انه تعرض لمعاني التي كـ
هيآت من الرفع والنصب والجر مقصود النحوي البحث عن قانون يرعى ما عانه
الانسان عن الخطاء في تلك الهيآت فقال واعتنا النحوي برعاية هيآت المراد بها
الرفع والنصب والجر والجزم لازمة للكلم بعد التركيب لان تلك الهيآت المتبين
من المعاني المتوارده على الكلم عند التركيب وتوارد المعاني عليها لازم عند التركيب
فالهيآت ايضا لازمة عنده وقبل التركيب الكلم مبنيه لا يستحق الاعراب على تفاوتها
اى تفاوت تلك الهيآت والجار والمجرور حال من المستكن في لازمة اى متفاوته
بحسب المواضع التي تقتضي رفع الكلم والتي تقتضي نصبها الى غير ذلك وحاصلها اى حاصل
تلك الهيآت يرجع الى انها اختلاف اواخر الكلم في المعربات دون كلم في المبنيات لاختلا
اشياء معهوده هي العوامل فعليه البحث عن صورة الاختلاف وهي الاعراب قال
المصنف هذا يجري مجرى العلة الصورية لهذا العلم كالصورة السريرية وما فيه الا

وهو المعرب هذا يجري مجرى العلة المادية كالخشب الحامل للصورة السريرية
وكذا المعرب محل صورة الاعراب وما به الاختلاف وهو العامل هذا يجري مجرى العلة
الآلية كالقدوم المستعمل في نحو السرير وحاد ان يسميها فاعلية لان الآكسح فاعلا
مجازا وينسب الفعل اليها بطريق المجاز ايضا نحو نجر القدوم ولا فاعل للاعراب
في الحقيقة المتكلم وما لاجله الاختلاف وهو المقتضي هذا يجري مجرى العلة الغايه
وهي التي دعا الفاعل الى الفعل كما اذا تصور النجار انه ياخذ اجرة على نجر السرير او
يحتاج اليه ليجلس عليه فدعاه ذلك الى نجره هذا كله من فوايد المصنف وقال في اول الخلق
المقدمة تتضمن بيان موضوع الاعراب ومباديه فان الاعراب يبحث عن الهيآت العا
للكلم بعد التركيب فموضوعه الكلم من حيث يجري فيها التاليف واما ذوات الكلم
وحدودها وعلاماتها فمن مباديه واما الاقسام الاربعة فهي الاعراب والمعرب والعامل
والمقتضي فجارية مجرى العلل الاربع على ما سلف والتاني في فعليته للسببية اى يكون
الاعراب اختلاف الآخر بسبب لان بحث عن الاشياء الاربعة قال في الاعراب الفاتحة
الاعراب اختلاف الآخر باختلاف العوامل شرطه الاختلاف فتنزايد المعاني المتوارده
على الاسم من الفاعلية والمفعولية والاضافة وشرط كون الاختلاف في الآخر لان الاعراب
متفرع على الاسم فما تفرع من الاصل لا ينضاد الى الفرع وشرط ان يكون اختلاف الآخر
باختلاف العوامل احترازا عن نحو اختلاف حركة نون من في قولك من زيد ومن ابنك
ومن الناس فان هذا اختلاف كما ترى في آخر الكلم وليس باعراب اذ حركة نون
من لالتقاء الساكنين وانا اسوق الاربعة بعون الله تعالى مبينة في اقسام اربعة
القسم الاول في الاعراب قدم البحث من الاعراب على الاقسام الثلثه لان الاعراب نصب
عين النحوي واعتناؤه برعايته والبحث عن المعرب والعامل والمقتضي لتمكين مواضعه
حتى يتمكن له رعايته ووجوهه اى انواعه في الاسم الرفع والنصب والجر وسياتي البحث
عنه هذا في المقتضي ويكون اى الاعراب لفظا وتقديرا او لفظا وتقديرا بحركة او بحرف
يعني ان الاعراب اما ان يكون جميع وجوهه في اللفظ او يكون جميع وجوهه في التقدير
او يكون بعض وجوهه في اللفظ وبعضها في التقدير وفي التقديرات كلها اما ان يكون
بحركة او بحرف فيتفرع ستة اقسام والظاهر ان قوله بحركة او بحرف خبر يكون اذا كانا
ناقصة ولفظا او تقديرا حالان منها لان الاعراب عنده اختلاف والاختلاف ليس ملفوظا
بل الحركة او الحرف الدال عليه ملفوظا او مقدر والتقدير ويكون الاعراب حاصلا بحركة

القسم الاول في الاعراب

ملفوظة او مقدرة او بحرف كذلك فيرد ان الحال لا تقدم على صاحبها المجرور
فلا يقال مررت جالسة بهند ويحتمل ان يكون لفظا خبر يكون وبحركة حال
من فاعله اى تكون الاعراب ملفوظا حال كونه متلبسا بحركة وجعل الاعراب
ملفوظا باعتبار ان الدال عليه ملفوظ حال كونه متلبسا بحركة فاعرابه لفظا بحركة
في الاحوال الثلث فيما آخره صحيح نحو زيد وجار مجراه كل اسم آخره واو او يا ساكن
ما قبلها نحو دلو وظبى فانه يجرى مجرى الصحيح في تحمل الحركات الثلث ثم ان كان
ما آخره صحيح او جار مجراه منصرفا غير ملحق بآخره الف وتاء للجمع فالضمة رفعا والفتحة
خبر مبتدأ محذوف مقدر والجملة جزاء الشرط وتكون الجزاء جملة اسمية
صدرها بالفاء والتعليلا فهو بالضمة والباء بمعنى مع ورفعا مصدر بمعنى مفعول كقولهم
الفاعل رفع اى مرفوع وانتصابه بالحال عن الضمير المستكن في الجار والمجرور
اى فهو متلبس مع الضمة في حال كونه مرفوعا ومعنى هذا الكلام ان النحويين تارة
يقولون للاسم الذي اعرابه لفظا بحركة انه مرفوع ومعناه ان في آخره ضمة والفتحة
نصبا والكسرة جرا اى وتارة يقولون للاسم الذي اعرابه لفظا بحركة انه منصوب
ومعناه ان في آخره فتحة وكذا يقولون للاسم انه مجرور ومعناه ان في آخره كسرة
ثم ذكر مثال ما آخره صحيح دون ما آخره جار مجراه وهو نحو جاءني زيد ورايت زيدا
ومررت بزيد والا اى انتفى القيدان وهما الصرف وعدم لحوق الالف والتاء فالضمة
رفعا والفتحة نصبا وجرا نحو هذا احمد ورايت احمد ومررت باحمد قال المصنف
الاعراب في تحريك غير المنصرف بالفتح منصوبا احدهما انه لما منع الجر كان اولى
الحركات بان يقوم مقام الكسرة الفتح لتآخي النصب والجر في معنى المفعولية واشتراكهما
لفظا في التثنية والجمع والكناية نحو رايتك ومررت بك ولان كل واحد منهما فضلة في الكلام
نحو ضربت زيدا ومررت بزيد والثاني ان تحريكه حال منع الجر للهرب عما هو اصل البناء وهو
بالفتح لخفته المطلوبة خصوصا ههنا واما لفظ الفتح على لفظ النصب ههنا لان النصب
عبارة عن حركة الفتحة مقترنة بمعنى تزول بزوال ذلك المعنى وذلك المعنى هو المفعولية
واذا قلت مررت باحمد فقد وجد ههنا فتحة غير فتحة مقترنة بالمعنى الذى صيغ
النصب لاجله اعنى المفعولية فلم يسوغوا اطلاق النصب عليها اذ لو قيل وكان في موضع
الجر منصوبا لكان بمنزلة ان يقال وكان في موضع الجر مفعولا وان اى الثاني باب
الحقه الف وتاء للجمع فانه بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا مثاله قوله وجاءني مسلمات

ورايت مسلمات ومررت بمسلمات وانما قال الف وتاء للجمع احترازا عما الحق
الف وتاء لا للجمع نحو عرفات علم للرجل الذي لا يطرب للهو ويتعبد عنده فانه
غير منصرف في قبول الحركات الثلث وانما كان الجمع بالالف والتاء مكسورا في حال النصب
والجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل اى حمل النصب على الجر في جمع المؤنثات اتباعا
للاصل اثر على وتيرة اصله اعنى جمع المذكر السالم فانهم يسلطون فيه الى ذلك لما يجيء
في بابه نحو رايت مسلمين ومررت بمسلمين والوتيرة الطريقة واعرابه تقديرا بحركة في
الاحوال الثلث فيما آخره الف مقصورة نحو عصا اذ تعذر اعرابه لفظا في الاحوال الثلث
لان الالف لو حاولت تحريكه لخرج عن جوهره فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا او اضيف
اى واعرابه تقديرا بحركة فيما اضيف الى يا المتكلم وقوله مفردا او جمعا حال من المتمكن
في اضيف وقوله واعرابه بحركة جملة اسمية نعت لجمعا وهذا احتراز عن جمع المذكر
السالم فان اعرابه حال الاضافة الى اليا مقدر بالحرف في الرفع ولفظي بالحرف في الجر
والنصب وجمعا احتراز عن التثنية مثال المفرد المضاف الى اليا قوله نحو غلامي على الى
ومثال الجمع رجالي واعلم انهم لما اضافوا الاسم الى يا المتكلم ارادوا ان يكون حركة ما قبل
اليا كسرة لتناسبها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا محل الاعراب مشغولا بحركة لازمة
واحتمال المحل لحركتين متماثلتين كانتا او متخالفتين مستحيل وفساد الاعراب مقدرا
واعراب المضاف الى يا المتكلم بحركة تقديرية على راى والاعرف اذ اعراب المضاف الى
يا المتكلم مبنى ويعضد الاول قولهم مسلمات ومسلمي بالاعراب في التعليق الاكثرون على
ان المضاف الى يا المتكلم مبني على الكسر وبعض المتاخرين على انه معرب اعرابا مقدرا اذ الاعراب
اللفظي قد يتعذر لمكان اليا ويعضد هذا المذهب ان الاضافة الى اليا لو كانت توجب
البناء لما تخلف عنها الحكم وقد تخلف في التثنية حيث قال جاءني مسلماي ورايت مسلمي
ومررت بمسلمي فلو كانت مبنيا لما اختلفت الآخر باختلاف العوامل وكذا قد تخلف في الجمع
مثل جاءني مسلمي ورايت مسلمي ومررت بمسلمي فقوله مسلمي يشمل الجمع ونصب التثنية و
جرها وقد تخلف البناء عن الجمع المضاف الى يا المتكلم تامل اذ ليس فيه اختلاف ظاهر
كان المفسر صحيح يستدل به على اعرابه ولعل مراد المصنف بعض المتاخرين الشيخ ابو عمرو
بن الحاجب حيث قال في شرح المفصل ومن زعم انه مبني غلط فان الاضافة الى المضمر
لا توجب بناء والا لبني غلامك وغلامه ومن زعم انه في حال الخفض معرب لفظا وفي غيره
تقديرا فمردود لوجود الكسرة مع سلامة ان المقدرات قبل التركيب وقد ثبتت المعربة كسرة

ورا

فلا انه لو جب طار قال في اعراب الفاتحة فان قلت ما الفرق بين المعرب لفظا واعرابه
وبين المبني قلنا ان هذا النوع من المعرب اما ان لحقه التنوين او لا فان لحقه فعند ظهور
وان لم يلحقه نحو سعرب وسبط فالفرق بينه ان المبني امتنع اعرابه لمناسبة ما لا تمكن له وهذا الفرق ٣٣
المعرب امتنع فيه الاعراب لمناسبة بل لان آخره غير قابل للحركة او مستثقل عليها الحركة والفرق
الذي بينهما نحو سعدي كابت ايضا فيها لحقه التنوين ومنه اي مما اعرابه بحركة تقديرا في
الاحوال الثلث ما فيه اعراب محكي جملة منقولة كان او مفردا نحو تابط شرا وقول اهل الحجاز
من زيدا في استعلام من يقول رايت زيدا تابط الخ جملة تحت ابطه وكان ثابت بن
جابر الفهمي سمي تابط شرا لانهم زعموا انه كان لا يفارقه السيف فقول جاني تابط شرا ومررت بتابط
شرا تقديره على لفظه لذلك سميت بالجملة دخلا فوجب ان تحكيه ولا تغيره لتدل على القصة
فصار الاعراب الذي تستحقه بعد العلمية مقدرا لاستحالة اجتماع حركتين على آخر الاسم متماثلتين
كانتا او متخالفتين فمثال المفرد الذي فيه اعراب محكي قول اهل الحجاز فان المخاطب اذا قال
رايت زيدا والحجازي يريد ان يستفهم عن زيد يقول من زيدا منصوبا ليدل على ان
السؤال عن زيد الذي في لفظ المخاطب وصار الرفع الذي يستحقه زيد لكونه خبر المبتدا مقدرا
والتميمي يقول من زيد بالرفع وسياتي ذلك في الموصولات ونحو في قوله ونحو خمسة عشر والتميمي
علما مستثنى لخبر قوله يحتمل ان يجعل مثله اي مما اعرابه بحركة تقديرا في الاحوال الثلث فيبقى
على الفتح معها اذا قلت جاء خمسة عشر اي الرجل المسمى به جاز ان يبقى على الفتح ويقال انه
مرفوع والبناء المحكي فيه مانع ظهور الاعراب فيه وجاز ان يعرب فيقال خمسة عشر بالرفع
غير منصرف للعلمية والتركيب لما فرغ من الاعراب بالحركة الذي يكون بجميع وجوهه في اللفظ
والذي يكون بجميع وجوهه في التقدير شرع في الاعراب بالحركة الذي يكون بعض وجوهه
في اللفظ وبعضها في التقدير فقال واعرابه لفظا وتقديرا بحركة فيما آخره ياء مكسور ما قبلها
فانه لا يظهر فيه الرفع لاستثقال الخروج من الكسرة الى الضمة والجر لكراهة اجتماع ثلث كسرات
اعني الياء التي هي مادة الكسرة وكسرتها وكسرة ما قبلها نحو جاني القاضي ومررت بالقاضي بالا
اعني باسكان الياء منهما لم تمثل بالمنون مثل جاني قاض لانه لما سقط الياء منه بالتقاء الساكنين
لا يظهر سكونه والياء في المحلى باللام ثابت لفظا فيظهر سكونه ورايت القاضي بالفتح وتوجد الا
ايضا منه المثل اعط القوس باريها وقول مجنون ولو ان واش باليمامة داره وداري باعلى
حضرموت اهتدى لها فانه القياس ولو ان واشيا لكن اسكن الياء ضرورة فالتقى ساكنان
التنوين والياء فحذف الياء فصار واش ولما فرغ من اقسام الاعراب بالحركة شرع في الاعراب بالحروف

فقال واعرابه لفظا بحرف في الاحوال الثلث في الاسماء الستة مضافة الى غير ياء المتكلم
اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لان ما يقطع منها عن الاضافة فهو محرك بالحركات لفظا و
الى ياء المتكلم اعرابه بحركة تقديرا واشترط ايضا افرادها وكونها غير مصغرة لانها اذا ثنيت
او جمعت فاعرابها اعراب سائر الاسماء المثناة او المجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر
منها تحرك لامه وعينه نحو ابي وان قيل تصغيره بعض الاسماء يغني عن الاحتراز عن تصغيرها
ومثنيها ومجموعها وهي ابوه واخوه وحموها معنى حموها ابو زوجها او اخوه او ابنه وبالجملة
الحم بحسب زوج المراة وهنوه والهن الشيء المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل
القبيح وغير ذلك وفوه وذو مال فانها بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا لمناسبة هذه الحروف
الحركات التي قامت الحروف مقامها فان الحركات ابعاض من الحروف المد الساكنة وانما قال في
الاكثر لان من العرب من يجعلها اسماء مقصورة معربها على الالف في الاحوال كلها فيقول اباه
كعصاه ومنهم من يجعل حكمها مضافة حكمها مفردة فيعرف الكل ويعربها بالحركة نحو ابوه وابا
حمل اعراب الاسماء الستة بالحروف توطئة لحمل اعراب المثنى والجمع بالحروف لانهم قد جعلوا
انهم يخرجون الى اعرابهما لاستيفاء المفرد الحركات والحروف وان كان فروعا والحركات في باب الاعراب
نقلها وضعف الحركات الا انها اقوى لان كل حرف منها كحركتين فكرهوا ان يستبد المثنى والجمع
مع كونهما فرعين للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء و
اعربوها بهذا الاقوى ليثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب والحروف
التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والجمع باستيفائها الحروف الثلث
كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع استوفيا والا كان كل حرف منها في موضعه وانما
اختاروا هذه الاسماء بخلاف غيرها لمشابهتها المثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى
كالاخ للاخ والاب للابن وحصرا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فيقوى المشابهة و
حصروا هذه الاسماء من بين المفردات المشابهة للمثنى لان لام بعضها وعين بعض الاخر
حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستغربوا احوالها كلمة اختلاف حروف اجنبية فيه
المثنى اي واعرابه لفظا بحرف في الاحوال الثلث في المثنى وما يلحق به اثنان وكلا مضافا
الى مضمر فانها اي المثنى واثنان وكلا بالالف رفعا والياء نصبا وجرا انما قيد كلا وكلتا
بالذكر لانهما ليسا بمثنى اذ حقيقة المثنى معدومة فيهما لان المثنى الحقيقي ما آخره الف او ياء مفتوح
ما قبلها ونون مكسورة وليس اثنان وكلا كذلك لانهم لم يكونا اثنين وكل الحق بآخرهما ما
وضعا كذلك هكذا للتثنية ومع ذلك اعرابهما اعراب المثنى فلم يكن بد من افرادها بالذكر

وانما اعرب كلا اعراب المثنى لشدة مشابهته به لفظا لكون آخره الفا ولا ينفك عن الاضافة
حتى يتميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى لكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى
المضمر وهو ملتبس اشبه كلاهما وكلا كما وكلاهما لان كلا اذا كان مضافا الى الغائب فالاغلب
كونه جاريا على المثنى تاكيدا نحو جاني الرجلان كلاهما وان جاز ايضا ان تقول جاني كلاهما
بعد ذكر الشخصين فلا يكون تاكيدا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له
لفظا ومعنى فالاولى جعله موافقا للمتبوع في الاعراب ثم طرد في كلاكما وكلانا وان لم يقعا المثنى
واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجرى على المثنى اصلا اذ لا يقال جاني اخواك كلا اخويك وفي الجمع
اي واعرابه لفظا بحرف في الاحوال الثلث في الجمع المصحح يعني به الجمع بالواو والنون لانه قد سلف
اعراب الجمع بالالف والتا ويلحق به اولو وعشرون واخواته فانها بالواو رفعا وبالياء نصبا وجرا
انما افرد اولو وعشرون بالذكر لان الجمع المصحح كل اسم لحق به واو او يا ونون والمصحح ما فوق
الاثنين وليس اولو ونحو عشرون كذلك اذ لم يات اذ لم الحق به الواو والنون وكذا ليس
عشر وثلث واربع آحاد العشرون والثلثون والاربعون ولا قيل بثلثون الثلث مع كل
ثلثة زيد عليها وانما اعرب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الآحاد
وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان الالف كان يجلب قبل الاعراب في المثنى علامة للتثنية وكذا
الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف بخفته لقلة عدد المثنى والواو بثقله عدد الجمع
وهذا حكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا واضربا واضربوا وهما وهم و
كما وكم الى آخره واعرابهما فان صوغ المثنى والمجموع مقدم لا محالة على اعرابهما فجعل منهما ما يصلح ان
يكون اعرابا واستحق الاعراب الرفع لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامتي
الرفع منهما ولم يبق من حروف اللين التي هي اولى بالقيام مقام الحركات سوى اليا فالجر والنصب
في المثنى والمجموع والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر يا فلم يبق للنصب حرف
فاتبع النصب الجر دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل اليا في المثنى
ابقاء على الحركة الثانية قبل اعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل يا الجمع فقلب
كسرا لاستثقاله قبل اليا الساكنة والقياس الرفع بجزم ذهاب الضمة لو قلب اليا واوا الضمة ما قبلها
واوا مع ان نقض الحركة اولى من تغيير الحروف وارتفع الالتباس المجموع بالمثنى بسبب
كسر ما قبل يا الجمع انه حذف نونهما بالاضافة وكسر نون المثنى لكونه تنوينا ساكنا
في الاصل والاصل فيه تحريك الساكن بالكسر وفتح في الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى بين
خفة الالف وثقل الكسر وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة واما اليا فيهما فطارية لأجل الاستيعاب

اي واعرابه تقديرا بحرف في الاحوال الثلث في الجمع المذكور يعني الجمع بالواو والنون وقوله مضافا
الى يا المتكلم عن نون الجمع وقوله ساكنا مفعول ملاقيا وقوله بعده نعت ساكنا والضمير للجمع
ملاقيا حال من الجمع وقوله ساكنا مفعول ملاقيا وقوله بعده نعت ساكنا والضمير الجمع
نحو جاني صالحي القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فان علامة الرفع هو
الواو المقدر الساقط لالتقاء الساكنين لام التعريف وحرف العلة وكذا الياء التي للنصب و
الجر ساقط فيكون اعرابه بالحرف تقديرا وانما حذف حرف العلة لانه بالحذف اولى وكذا
الاسماء الستة اذا اضيف ولاقاها ساكن بعدها حرف منها حروف العلة لالتقاء الساكنين
نحو هذا ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم وكذا يكون الاعراب تقديرا بحرف في اي وكذا و
ما حكى من التثنية فيمن يجوز الحكاية دون سؤال ذكر في الشرح وربما يحكي بعض العرب الاسم
علما كان او غيره دون سؤال كما يقال دعنا من تمرتان على الحكاية لقوله ما عنده تمرتان فقال
سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل سأله فقال اليست قرشيا فقال ليست بقرشيا في
اي من المثنى الحكي قول من يقول دعني من تمرتان في حواشي المصنف كانه قال بلا يقول
هاتان تمرتان فقال له الآخر دعني من تمرتان حكاه على لفظه فاعرابه بالياء مقدرات لظهوره الا لفظ
الحكاية في اللفظ ثم شرع في الاعراب بالحرف الذي يكون بعضه موجودا في اللفظ وبعضها
في التقدير فقال واعرابه لفظا وتقديرا بحرف في المثنى اذا اضيف ولاقاها ساكن بعدها
نحو جاني ثوبا ابنك ورايت ثوبي ابنك ونظرت الى ثوبي ابنك فالرفع بالالف مقدر غير ملفوظ
في النصب والجر بالياء ملفوظ قد سقط الالف بالتقاء الساكنين الف التثنية والياء من ابن
لكونها مدغم يا دخل عليها حركة ما قبلها واما الياء في النصب فليست مدغم لكون حركة ما قبلها
من غير جنسها فلم يحذف بحركة وفي الجمع اي واعرابه لفظا وتقديرا بحرف في الجمع مضافا ما
الى يا المتكلم نحو هؤلاء مسلمي ورايت مسلمي ومررت بمسلمي فالياء في الرفع منقلبة عن الواو وكذا
في النصب والجر كذلك اذا قلت هؤلاء مسلمي كان الاصل مسلموي فانقلبت الواو يا لاجتماعها ساكنة
مع يا المتكلم وادغم وابدل ضمة ما قبلها كسرة لاستثقال الخروج من الضمة الى الكسرة فالواو
التي للرفع مقدرة بخلافها اي بخلاف الياء في النصب والجر فان الياء التي فيهما ملفوظ واما وجوه
اي وجوه الاعراب في الفعل المضارع قيده بالمضارع اذ لا معرب من الفعل الا هو فالرفع و
النصب والجزم وسيأتي ذلك مستوفى في القسم الثاني ثم بعد ان ذكر الفعل ونصبه وجزمه
ما ذا يكون وبين مرفوع كل منها فقال فالرفع يكون بالضمة لفظا مصور في المفعول وحال
من الضمة ومنها يتعلق بيكون اي يكون بالضمة ملفوظة هنا الا ان كان آخره صحيحا
احتراز عما اذا كان آخره معتلا فان حكمه آت غير ملحق به ضمير مرفوع بارز احتراز عن

المستتر في الضمير المرفوع البارز فانه آت بعد ذلك وقيد الضمير بالمرفوع لانه
لو قال غير ملحق به ضمير بارز لوجب ان لا يكون الملحق به الضمير البارز المنصوب
نحو يضربك بالضمة لفظا وقيد الضمير بالبارز لانه لو قال غير ملحق ضمير مرفوع لوجب
ان لا يكون الملحق به ضمير مرفوع مستتر نحو انت تضرب بالضمة لفظا نحو يضرب او تقديرا
عطف على لفظا اي الرفع يكون بالضمة مقدرة فيما آخره معتل لذلك اي غير ملحق به ضمير
مرفوع بارز نحو هو يغزو ويرمي ويخشى انما صارت الضمة فيها مقدرة لامتناع حركة
الالف مع بقائها الفا واستثقال الضمة على الواو وبعد الضمة في نحو يغزو وعلى الياء
بعد الكسرة نحو يرمي وبحرف معطوف بالضمة اي يكون الرفع بحرف لفظا اي
ملفوظا فيما اتصل به الف الضمير وواوه وياؤه نحو هما يفعلان وانتما تفعلان وهم
تفعلون وانت تفعلين انما اعرب هذه الافعال بالنون لانه لما استغل محل الاعراب
وهو اللام بالضمة لتناسب الواو والضمة والفتحة لتناسب الالف والكسرة لتناسب الياء
لم تمكنا دون ان الاعراب عليهم ولم يكن فيه علة البناء فجعل النون بدل الضمة لمشابهة
في الغنة للواو التي منها الضمة وكسر النون بعد الالف وفتح بعد الواو والياء حملا على
نون التثنية والجمع في الاسم لمشابهة بينها لفظا فان بينهما تجانسا لفظا وان اختلف
النهما ونون الحكم ولما فرغ من بيان رفع الفعل شرع في نصبه فقال واما النصب فقد
يكون بالفتحة لفظا فيما آخره غير الف ولم يتصل به الضمير نحو لن يضرب ولن يغزو
ولن يرمي اللام في الضمير للعهد اي بالفتحة لفظا فيما هو موصوف بامرين احدهما
ان آخره غير الف بل اما صحيح نحو لن يضرب او واو او ياء نحو لن يرمي ولن يغزو وانما
صار الفتحة فيهما لفظا لعدم استثقال الفتحة عليها والثاني انه لم يتصل به ضمير مرفوع
بارز وقيدنا الضمير بالمرفوع اذ لو قلنا لم يتصل به ضمير بارز لوجب ان لا يكون المتصل
به ضمير بارز منصوب نحو لن يغزوك بالفتحة لفظا وقيدنا بالبارز ايضا اذ لو قلنا لم
يتصل به ضمير مرفوع لوجب ان لا يكون المتصل به ضمير مرفوع مستتر نحو انت ان تضرب بالفتحة
لفظا وقد جاء الاسكان في المعتل الآخر دون صحيحه نحو قول الاعشى فآليت لا ارثي
لها من كلالة ولا من حفى حتى تلاقي محمدا آليت اي حلفت وارثى اي ارق لها والكلال الاعياء
والحفى رقة القدم من كثرة المشي توازن عطاء اي رقت قدمها اي حافرها والضمير الخ متصل
وضمير لها للناقة والقياس تلاقي بنصب الياء لانها داخلة في حتى وقوله فتى
زوى احتسابه عما روى حتى تلاقي بالنصب لو تقديرا عطف على لفظا اي يكون بالفتحة تقديرا
فيما آخره صحيح ولم يتصل بالضمير لان الجازم يحذف الضمة التي هي رفع والفتحة التي
للنصب فيسكن الآخر وانما يكون جزمه بسكون آخره ولم يتصل به الضمير نحو لم يضرب
اما اتصل بذلك في انه اي دخل الجماعة المؤنث او في الافعال الخمسة ولما كان نحو
جماعة المؤنث سيأتي بيان انه مبني دون ذكر الافعال الخمسة في قوله وبحذف
اي الجزم يكون بحذف النون في الافعال الخمسة نحو لم يضربا واخواته لان النون علامة
الرفع فلا يكون في حال الجزم وفيما اعتل آخره نحو لم يغز ولم يرم ولم يخش في الشرح
انما جاز عند النحاة حذف الواو والياء في الجزم لان الجازم يحذف الرفع في الآخر والرفع
في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة الحرف
علة مشابهة للحركة فحذفها وقد لا يحذف الاحرف الثلاثة في الضرورة والى هذا اشير
قوله الا ما شذ من نحو يهجو زبان لم تهجو ولم تدع
لم يهجو لانه اعتذرت ولم تدع هجوه لذلك هجوت ونحو قول بني زهير لم يأتيك والانباء
تنمي بما لاقت لبون بني زياد ونحوها على العرشي بسري باذاع واسباف حداد قال ابن
جني انما زاد الياء في يأتيك انه فاعل لان المعنى الم يسمع ويجوز ان يكون الفاعل اللبون اي
الم يأتيك خبر لبون بني زياد بما لاقت تلك اللبون والانباء الاخبار وتنمي ترداد ابو زيد
اللبون من الشاه والابل ذوات اللبن وجمعها لبن ولبن والمراد ههنا جماعة الابل
ذوات اللبن وبنو زياد الربيع بن زياد العبسي واخوته وجمعها نحو الدبس معطوف
على ما في ما لاقت والقرشي عبد الله بن جدعان وقشرته باع ودرخت بثمنها دروع
وسيوف وقصته ان الربيع اخذ من قيس درعا ثم اخذ قيس بعد ذلك ابل الربيع و
ساقها الى مكة وباعها واشترى بها من ابن جدعان سلاحا ونحو اذا العجوز غضبت
فطلق ولا ترضاها ولا تملق اثبت الواو في تهجو والياء في يأتيك والالف في ولا ترضاها
انها لا اشارة وفي الشرح يجوز ان نقول ان هذه الحروف كانت متحركة حذفت حركتها
للجزم او نقول ان الحروف حذفت للجزم والحرف الموجود الآن للاشباع ويقال ترضاه اي
طلب رضاه وقول المصنف عند ذكر الابيات نحو مشعر الى وجود نظائر لهذه الشواذ
قال الشيخ ابو عمرو بن الحاجب اثبت الالف في ولا ترضاها والمفهوم منه الجزم في موضع
جزم فقياسه لا ترضها وكان تمكنه ان يقول لا ترضاها ولا تملق ويستقيم له الوزن
لكنه فعل ذلك ذهابا عن وجه الاستقامة وقد يقال الاعراب صريح وغير صريح فالصريح
انه يختلف آخر الكلمة باختلاف العوامل لما ذكر وغير الصريح ان يكون الكلمة موضوعة

على وجه مخصوص من الاعراب وذلك من المضمر لا غير قال المصنف رحمه الله في ضوء
المصباح اعلم ان اختلاف الصيغة لا تكون اعرابا فانما يكون الاعراب اختلاف الآخر
باختلاف العوامل فاذا قلت هو فعل كذا فلفظ هو في الاصل كناية عن اسم مرفوع وكذا
اذا قلت اياك ضربت فاياك في الاصل كناية عن اسم منصوب ولما كانت هذه الاسماء
تنوب مناب الاسماء الظاهرة ومست الحاجة فيها الى تمييز ما كان كناية عن مرفوع
مما كان كناية عن منصوب او مجرور ولم يمكن اعرابها لعلة اوجبت بناءها صيغ
لكل واحد من هذه الاحوال صيغة ليكون ذلك بسبيل بناءها ويحصل فهم الغرض المقصود
من المضمر من هذه الاحوال فكان اختلاف الصيغة فيها للدلالة على ما يدل عليه الاعراب
نوع اعراب الا انها لما لم يوجد فيه اختلاف الآخر باختلاف العوامل لم يحكم باعرابها صريحا
فقيل انه اعراب غير صريح وهو اي المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم
ذكره قوله لمتكلم الى آخره يخرج قول من اسمه زيد زيد ضرب وقولك لزيد افعل كذا وقولك
لزيد الغايب زيد فعل فانه وان اطلق على المتكلم والمخاطب ولكنه ليس موضوعا
للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغايب المتقدم الذكر بل الاسماء الظاهرة كلها موضوعة
للغيبة بدليل قولك يا تميم كلهم وكذا قول المسيح زيد انا ضربت دون زيد ضربت لكنها
ليست بغايب تقدم ذكره كهو وهي ثم شرع تقدم الذكر الى ان يكون لفظا تحقيقا او
تقديرا وقوله او معنى او حكما فتبيان للمتقدم اللفظي ثم ذكر مثال كل من ذلك فقال نحو
شعر ان الجبان حتفه من فوقه والثور يحمي انفه بروقه هذا مثال لما تقدم ذكره لفظا
تحقيقا فان الهاء في حتفه وفوقه عايد الى الجبان وفي انفه وروقه الى الثور و
الحتف الهلاك وخص هذه الجهة اي جهة الفوق لان الحتف ما نزل من السماء
غير ممكن دفعه يشير الى ان الحتف الى الجبان اسرع منه الى الشجاع لانه يأتيه من
حيث لا مدفع له وقبله لقد حسوت الموت قبل ذوقه الحسو مقدمة الذوق اي وطنت
نفسي على الموت وكان سوطي الغلب علمه لمن لقيه صراحا اي صراحة ولما اراد ان
يذكر مثال قسم آخر قال لمخاطبه فقال ونحو شعر على اهلها تجني براقش وعادت
لغيرها تلبس هذا مثال لما تقدم ذكره لفظا تقديرا فان الهاء في اهلها لبراقش والتقدير
تجني براقش على اهلها والمثل يضرب لمن عمل عملا يرجع ضرره اليه ومنه قول الشاعر
لم يكن عن جناه لحقتني لا يساري ولا يميني جنيتني بل جناه اخ علي كريم وعلى اهلها براقش
تجني وبراقش اسم كلبة لقوم من العرب اغير عليهم فهربوا ومعهم براقش فاتبع

القوم آثارهم سماعا نباحها فهجموا عليهم واصطلموا اي استأصلوا وقيل براقش امرأة
لقمن بن عاد وكان لقمن من بني ضد وكانوا لا يأكلون لحم البعير من لحم الجزور فاعجبه
فاتى على ابلها وابل قومها فاشرع فيها وكذلك فعل بنو ابيها فاكلوا لحم الجزور فقيل
على اهلها تجني براقش فقال اشرعت الرمح قبله اي سددت ولما كان قوله وعادت
لغيرها تلبس مثلا لما تقدم ذكره لفظا بعد بيان مثال ما بعد لفظا نحو والتقدير وعادت تلبس
لغيرها والغي بالكسر الاصل وتلبس اسم جارية وقال عاد اليه اي رجع وعلى الجزء ما كان
اعرض عنه فالمعنى رجعت الى اهلها ويضرب لمن يرجع الى خلق وقد تركه ثم ذكر مثال قسم
آخر فعاد لفظا نحو قال ونحو هو اقرب للتقوى هذا مثال لما تقدم معنى فانه هو يعود
الى العدل ولم يذكر لفظه لكن لما دل اعدلوا على العدل صار كانه متقدم وكذلك قوله تعالى ولا بويه
فان الهاء للمورث ولم يذكر لفظه لكن لما تقدم لفظ الميراث دل على ان ثمة موروثا فان قيل لما
كان قوله ونحو ولابويه كقوله هو اقرب للتقوى في ان كلا منهما مثال لما تقدم ذكره معنى
فلم اعاد لفظة نحو قلنا لاختلاف بين المثالين وهو ان المرجوع اليه في هو دل عليه لفظ في
مذكور وهو اعدلوا وفي لابويه لم يدل عليه لفظ معين بل دل عليه سياق الكلام ثم ذكر مثال قسم
آخر ونحو قل هو الله احد هذا مثال لما تقدم ذكره حكما فان ضمير الشان مما تقدم ما
يعود هو اليه حكما لانه اضمر لتفخيم شان الحدث فكانه في حكم المذكور السابق لتعلقه
في الذهن وعلى هذا الضمير في نعم رجلا وربه رجلا وفي ضربني وضربت زيدا فتصل اذا
عرفت ما حصل من تعريف المضمر واحكامه فاعرف انه متصل ان لم يستقل في التلفظ بان
احتاج الى الكلمة الاخرى قبله يكون كالتتمة لها نحو التاء في ضربت والالف في ضربا والواو في
ضربوا والا اي وان استقل في التلفظ نحو هو نحن فمنفصل والمتصل اما للمرفوع او
للمنصوب او للمجرور على انه وقع موقعا لو وقع الاسم المتمكن لكان مرفوعا او منصوبا او
مجرورا لا انه نفسه مرفوع او منصوب او مجرور والمنفصل اما للمرفوع او للمنصوب دون
المجرور ضرورة امتناع الانفصال في المجرور لانه لا يكون الا بالاضافة والاتصال ثابت في الاضافة
فهذه الاقسام خمسة فالاول اي المرفوع المتصل نحو ضربت الى ضربنا وضربت الى
ضربتن اي ضربت منها ضربتم وضربتن وضربا وتضربين الهاء في تضربين والنون
في تضربن ضمير وزيد ضرب الى ضربن منها فيه الضمير ولما كانت زيد يضرب مثله
عن عمرو وانا لم نذكر افعل ونفعل للحكاية وتفعل للخطاب وافعل لانه بحث عن الضمير
الملفوظ لقوله فتصل ان لم يستقل في التلفظ ولا يتلفظ بالمستكن في الامثلة ابدا

كما سيأتي بخلاف زيد ضرب ويضرب حيث تلفظا بالمستكن فيهما اذا اجري الفعل
على غير من هو له ولما كان يضربان ويضربون كضربا وضربوا وهند يضرب كهند ضربت
في بعدها وانما عد ضربتا لان الالف في يتصل كضربا بالالام حاصلة بتوهم فوق ولنا هو هند
ضربت مع تعدم زيد ضرب الى ضربت ولم يدخل للدنية المحدود اذ علم ان نونه ضمير كيضربن
والثاني اى المنصوب المتصل ضربني وضربنا وضربه الى ضربهن اى ضربها ضربهما ضربهم
ضربهن وضربك الى ضربكن اى ضربك ضربكما ضربكم ضربكن والثالث اى المجرور المتصل
غلامي غلامنا غلامه الى غلامهن اى غلامها غلامهما غلامهم وغلامك الى غلامكن
اى غلامك غلامكما غلامكم غلامكن ولفظا المجرور والمنصوب سواء اى ما هو لفظ المجرور
كالكاف في نحو غلامك والياء في غلامي هو بعينه لفظ الضمير المنصوب في نحو ضربك
وانك وضربني الا ان المتكلم المنصوب يلحق ما اتصل فاعل اتصل ضمير المتكلم وما
مفعول يلحق وهو كناية عن الفعل وان واخواته لان الناصب اما الفعل او اسم الفاعل او
المفعول او الحرف والضمير المتصل باسم الفاعل والمفعول مجرور فتكون ما كناية عنها
والضمير في به عائد الى ما وفي قبله الى المتكلم المنصوب وهو ظرف يلحق صونا بيان
لعلة لحوق النون والضمير في له عائد الى ما اتصل من اخي الجر اى من الكسر فتفهم
من هذا الكلام انه يلحق الفعل وان واخواتها فلمشابهتها الفعل كما سياتي في المصنف او
لحفظ فتحها والحاقها الفعل فلمنع الفعل من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره ولما
منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة من اصل علامات الجر والتنوين في نحو احمد والياء في
نحو مسلمين مؤخاه كرهوا ان يوجد فيه ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في
الفرار به من الجر وانما وهم هذه العبارة اعني من اخي الجر دون ان يقول من الكسر
لان فهم بتعليل الحوق وما دخولها الفعل الذي لا تنطرق اليه الكسر مع الياء نحو
اعطني وتصطلحني فلاطراد الباب او لكون الكسر مقدرا على الالف والياء ودخولها مع نون الاعراب
نحو يضربونني ونون التاكيد نحو اضربنني ومع الضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني و
ضربتني وضربتني انما جاز لكون نون الاعراب والتاكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل
ولم يحفظوا الفعل من الكسر للساكنين في نحو قل الحق لان الكسرة العارضة التي يلحق الفعل
ليست من العارضة بالتقاء الساكنين كالياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثابتة في الكلمة
في نحو قل الحق مستقلة منقولة ولم يلزم هذه النون جميع امثلة الماضي ومن المضارع ما ليس
فيه نون الاعراب سواء وجد فيه نون الضمير نحو يضربنني او نون التاكيد الخفيفة والثقيلة

وجاز حذفها مع نون الاعراب نحو تضربانني ويجوز تضرباني وانما جاز قيام نون الاعراب
مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونون التوكيد واجتماع المثلين في الكل حاصل
لمناسبة بين نون الاعراب والوقاية فان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذ
اعراب الفعل لا معنى عند البصريين كما سيأتي في المصنف بخلاف نون الضمير ونون
التوكيد اذ كونها لمعنى فظاهر هذا على مذهب من قال المحذوف نون الوقاية كالاخفش
والمصنف لان الثقل جاء منها لا من نون الاعراب واما على قول سيبويه وهو ان
المحذوف نون الاعراب لانها المعرضة للحذف ما جزم والنصب ولانها لا تحتاج اليها والعلة
في عدم حذف نون الضمير ونون التوكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف فحذفها
معنى كذا في الشرح ومع اى وجاز حذفها مع ان واخواتها لان الالحاق بالمشابهة لا
بالاصالة فاجيز مع حذفها لوضع تنبيها عن اصلها ولاجتماع الامثال في ان وان
وكان مع انهما كثيرة الاستعمال وكثرته توجب التخفيف وحذفها مع لعل اولى من
الاثبات لاجتماع اللامات فيه وهي مشابهة للنون قريبة منها في المخرج وليس بين اللام
الاولى والاخيرة الا حرف واحد مع العين ولان من لغاتها لعن بالنون مع ليت ضعيف
اى ان حذف النون مع ليت ضعيف لتمام علة الالحاق وهي مشابهة الفعل او حفظ
الفتحة وعدم مانع فيه ومع الفصل بتوالي النونات الثلاث في السعة اى في سعة الكلام و
قد جاء في الشعر ليتي قال زيد جبل لمنه حاير اقال ليتي اصادفه وافقد بعض مالي
والكثير في المجرور اى لا يدخل نون في ياء المتكلم اذا كان مجرورا الا مع لدن وقط وقد و
من وعن فانه يدخل نون الوقاية عن الجر او ياء المتكلم للاتصال بها وقوله ابقاء على السكون
تعليل لادخال النون مع هذه الخمسة في الشرح الحاق نون الوقاية في لدن وانا لم
يكن فعلا للمحافظة على سكون النون اللازم وانما لم يلحقها في على والى ولدى فلم تقولوا
علاي والي ان سكن اواخرها سكونا لازما لانهم من انكسار ذلك الساكن نهاية
قبيل المجزوم وكذا الحاق النون بقد وقط ومن وعن للمحافظة على السكون اللازم
وان لم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال سيبويه في لدى ولو اضفت الكاف الجارة
الى الياء لقلت كي لان الاسم والحرف المبنيين على السكون فيشابهان الفعل نحو حزرت
وتباعدان من الاسماء المتمكنة بلزومها السكون الذي لا يحلها واجرا مجرى الفعل
في الحاق النون وفيه ادعنا قدك وقطك من اسماء الافعال وكان قدك وقطك اى
اقطع هنا الامر وقطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل قائم مقام الفعل في

وحذف المدغم فيه تخفيفا بمعنى فترك النف وبعج فدق الكيف وجاء الحرف اي حرف
نون من هذه للحصة وهو ضعيف قال الجزولي اثبات النون فيها وهو الاشهر
وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة لا تجوز الا في الشعر لست من قيس ولا
قيس مني وقال فترى من نصر الخبيبين قدي في الصحاح خبيب اسم رجل وهو خبيب
بن عبد الله بن الزبير وكان عبد الله يكنى بابي خبيب وللسان عبد الله هو واخوه
مصعب قال حميد الارقط فترى ومن روى الخبيبين على الجمع يريد ابهم قال بن
السكيت يريد ابا خبيب ومن كان على رايه والرابع اي المرفوع المنفصل انا نحن
هو اعلم ان الواو من هو والياء من هي عند البصريين من اصل الكلمة وعند الكوفيين
للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل التثنية والجمع فانك تحذفهما منهما والاول هو الوجه
لان حروف الاشباع لا يتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت الا ضرورة والى هذا اشار المصنف
بقوله وجاز حذف الواو اي الواو من هو اذا تركت هنا حذفت من اصل الكلمة الا ان ترك
الواو للكلمة اي اصلها نحو فبيناه يشري رحله قال قايل لمن جمل
رخو الملاط نجيب اراد فبينا هو لان بينا من الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة لما
سياتي فلا يصح ان يكون الها ضميرا اضيف اليه بينا بل هو مبتدا ويشري خبره وبينا
مضاف الى الجملة الاسمية قال الميداني يشري يبيع ومنه قوله تعالى وشروه
بثمن بخس دراهم اي باعوه الرحل معروف والملاط الجنب والراية اذا كان رخوة الجنب
واسعة الجلد كانت اقدر على المشي والنجيب من الابل العتيق الذي يصلح ان يسابق عليه
وهذا رجل اراد ان يبيع رحل جمله فقال قايل لمن جمل بهذه الصفة فليشتري هذا الرحل فانه يصلح
وكذلك حذف اليا من هي نحو قوله هل تعرف الدار على دار لسلمى اذه من هواكا
في لان اذ هي من الظروف اللازمة للاضافة الى الجملة وتعرب موضع دار خبره مبتدا
مقدر ولسلمى نعته واذ يتعلق بالظرف المستقر اي في دار كائنة وثبت كونها من هواكا
اي مهويك والمصدر بمعنى المفعول اي هي وانت اي انت اي هي هما هم هن والخامس
اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياه اياها اياهما اياهم اياهن واياك اي اياك
اي اياكما اياكم اياكن واللواحق باياك الالفاظ التي يلحق ايا من الها والكاف والياء وغيرها
حروف دوال على احوال المرجوع اليه على اسد المذاهب قال سيبويه والخليل والاخفش و
المازني وابو علي ان الاسم المضمر ايا ثم اختلفوا بعد ذلك فقال سيبويه ما يتصل به بعده حرف
يدل على احوال المرجوع اليه من التكلم والخطاب والغيبة كما كان ايا اسما وقال الخليل

والاخفش

والاخفش والمازني ما يتصل به اسماء اضيف ايا اليها لقولهم فاياه وايا الشواب
وهو ضعيف لان الضمائر لا تضاف وقال قوم من الكوفيين اياك واياه واياي اسماء
بكمالها وهو ضعيف اذ ليس في الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما يختلف كافا وهاء وياء وقوله
وعني اياه واياي الشواب مما احتج به جواب عن متمسك القائلين باضافة ايا الى ما بعده
فاجاب بان اضافة ايا الى الشواب شاذ وكذا اللواحق بان اجماعا اي كذا الالفاظ
التي يلحق ان نحو انت وانتما وانتم حروف يدل على احوال المرجوع اليه اجماعا
اعلم ان الضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضمير صالح للمتكلم من
جميع المخاطبين فابتدوا بالمتكلم وكان القياس ان يسووه بالتاء المضمومة نحو انت لا
ان المتكلم لما كان اصله حملوا ترك العلامة له علامة ووسموا المخاطبين بتاء حرفه
تعيا ان كان كالتاء الاسمية في اللفظ في التصرف ومذهب الفرا انه انت بكماله اسم
واما من لغة العامة كلامه الشرح القسم الثاني في المعرب الكلم صنفان معرب

القسم الثاني في المعرب والمبني

ومبني فلما عين المبني تعين المعرب وهو انواع فذكر ضوابط تشتمل جميع انواعه بعين
ان ماعداه من الكلم هو المعرب ولم يعمل الامر بالعكس بان يعين المعرب فتعين ان
ماعداه مبني لفقد ضوابط تشمله لكثرته ومعنى في قوله فتعين المعرب مجزوم لوقوعه
في جواب امر التكلم وهو اي المبني انواع فمنها الحروف برمتها اي بجملتها والرمة قطعة
من الحبل بالية منه قولهم دفع الشيء اليه برمته واصله انه رجلا دفع الى رجل بعيرا بحبل
في عنقه فقيل ذلك لكل من دفع شيا بجملته وسياتي علة كونه المبني عليه بجملتها ومنها
ع الافعال الماضية كما سياتي في المبني والامر بغير اللام كما سلف من علامات الفعل ومنها المضارع
متصلا حال من ضمير الخبرية اي بالمضارع نون جماعة النسا او نون التاكيد اختلف في
المضارع المتصل به نون جماعة النسا فالجمهور على ان الفعل معها مبني قال سيبويه ان يضربن
شابه ضرب يعني انه لما سكن آخره والا لم يجتمع فيه اربع متحركات حملا على ضربن جاز بناؤه
اي لما حمله عليه وانما جاز ذلك تشبيه الفعل بالاسم واخراجه من اصله من البنا فالاولى اذا
شابه الفعل الفعل ان يرد الى اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنايه وهو الزامهم محل الاعراب
بالاسكان لمشابهته نحو ضربت ووجه المشابهة الحاق ضمير فاعل بارز وهو نون متحرك ولم يعوض
نون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء فعدل
الاعراب لالزامهم محله السكون وايضا اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد فالجمهور على
انه مبني اذ لو اعرب على ما قبل النون التبس اذ لو قيل لا هل يضربن بضم ماقبل النون في الواحد

نون التأكيد

اي تأكيد فعال خفيفة ساكنة او ثقيلة خفيفة وثقيلة حالان من نون ٣

لالتبس بالجمع ولو اعرب على النون لكان اعرابا على ما اشبه التنوين فكان ذلك مانعا من اعرابه وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه لان الحرف اذا اتصل بالمعرب واستزجا من المعرب كيا النسبة وتا التانيث والفه لكن لم يشتغل اعرابه الاعراب بالحركة المختلفة قبل الاعراب لاجل الفرق بين الواحد والجمع والمذكر والمونث قربا الاعراب كانه نحو غلامي ثم شرع في البحث عن نون التوكيد وساكنة صفة خفيفة اي النون الموكدة ضربان خفيفة وثقيلة والخفيفة تكون ساكنة والثقيلة تفتح مع غير الالف مكسورة معها ضمير انثى كانت بالالف نحو اضربان او مطلقة معها اي بين نون التاكيد وبين نون الضمير اي لما كان تاكيد نحو اضربن بالنون الثقيلة توالي ثلث نونات وذا مستثقل فاجتلب الالف بين نون الضمير ونون التاكيد دفعا لتوالي الامثال وانما حرك الثقيلة بالفتحة لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الالف تشبيها لها بنون الاعراب في المضارع فانها تكسر بعد الالف نحو تضربان ولا تلحق الا مستقبلا كما ذكر في الشرح ان وضع النون لتاكيد ما فيه معنى الطلب والطلب انما يتعلق بغير الموجود فلا يلحق الماضي والحال بل مستقبلا فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض نحو بينزلن وليسكن بنزلن والا تنزلن مصب حبل واما المستقبل الذي هو خبر فلا يدخل الا بعد ان يدخل على اول الفعل ما يدل على التاكيد ايضا كالقسم نحو والله لا ضربن وما المزيدة نحو اما يعملن ليكون ذلك الاول توطية لدخول نون التاكيد وانما ناب وعن هذا القسم عبر بقوله والقسم ويجري مجراه الشرط الموكد حرفه بما والضعيفة مجراه الطلب قاله ابن الحاجب ويجري مجرى الطلب الشرط الموكد حرفه بما لانه فعل مستقبل يشتمل على ما يصح توكيده وهو ما المزيدة على حرف الشرط كاشتمال فعل القسم على القسم واشتمال فعل الطلب على الطلب المقتضي للتوكيد وقلت النون النون الموكدة في النفي قال الرضي لا يجوز على النفي اختيار العربية من معنى الطلب وتجرده من ما الموكدة قال سيبويه يدخل بدوام تشبيها لها من جهة الجزم بلا الناهية نحو لا تخرجن زيد وما يجري مجراه نحو ربما وقلما يقولن زيد لان التقليل يجري مجرى النفي لقربه منه وبعد كثر ما يقولن تحملا للكثرة على القلة وكثيرا ما تراهم يحملون الشئ على ما يقابله وما قبلها اي النون مع ضمير جماعة المذكر مضموم لان ضمير المذكرين اعني الواو لا يخلو اما ان ينضم ما قبلها كاغزوا واضربوا او ينفتح كا ارضوا فالمضموم ما قبلها يحذف عند اتصال النون للثقل الحاصل من الساكنين وبدل ضمة ما قبل الواو عليها فالسيبويه ولو قيل اضربون لما كان خارجا عن القياس كتمود الثوب

والمفتوح ما قبلها يحرك للساكنين بالضم ولا يحذف اذ ليس قبلها ضم يدل عليها كما كانت في المضموم ما قبلها والواوان كانت على حرف واحد وهي اسم وصونا على ما ينبغي ان يحذف الاسم حذفه علیها وانما ضمت الواو ولم يفتح ولم يكسر اجراء لما قبل نون التاكيد في جمع المذكر في جميع الانواع على نهج واحد وهو التزام الضمة ومع المخاطبة اي ما قبل النون مع ضمير المخاطبة مكسور لان ضمير المخاطبة اعني اليا ان انكسر ما قبلها كاضربي واغزي وارمي حذفت للساكنين مع دلالة كسرة ما قبلها عليها وان انفتح ما قبلها نحو ارضي واخشي لم يحذف اذا لم يبق عنها خلف يدل عليها لاستيما وهي اسم وفاعل بل يكسر لان الكسر للساكنين هو الا والاجراء ما قبل النون في المخاطبة مجرى واحدا ولا يفتح للالتباس بالواحد المذكر ولا يضم لا ستثقال وفيما عداهما مفتوح فيما عدا ضمير جماعة الذكور وضمير المخاطبة مفتوح وما عداهما الواحد المذكر نحو اضربن واغزون وارمين ولتخشين والمبني نحو اضربان وجمع المونث نحو اضربنان وليس ما قبلها في المثنى وجمع المونث مفتوحا بل الف في ما قبل الالف فتحة ولعل هذا مراده كما في الشرح وانما فتح ما قبلها في الواحد المذكر اذ لو ضم لالتبس بالجمع ولو كسر لالتبس بالواحد المونث والخفيفة تقع في مواضع الثقيلة الا بعد الالف لا تقول اضربان واضربنان لاجتماع الساكنين على غير حده وقد سلفت في التصغير حد اجتماع الساكنين على الحد خلافا ليونس و الكوفيون فانهم جوزوا الحاق الخفيفة المثنى وجمع المونث وبعد ذلك اما ان تبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المدة لقراءة نافع محياي وقراءة ابي عمرو واللاي ولا شك ان كل ما ذكروا في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان يحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون وحكمهما اي حكم الثقيلة والخفيفة مع الضمير البارز اذا لم يكن الالف قد تقرر ان المعروفة اذا اعيدت فالثانية عين الاولى فالالف يتناول الضمير والمجتلبة كما تناولها قوله الا بعد الالف نهي يبقى على ان لم يكن تامة اي اذا لم يوجد الالف في تلك الكلمة اذ لو حذف الف الضمير نحو اضربان المثنى بالواحد ولو حذفت المجتلبة لا ينقض الغرض من زيادتها وهو عدم توالي النونات حكم المنفصل اي حكم اللفظ المنفصل الساكن اوله الواقع بعد واو الضمير او يائه وحكمه ان ينقل الى الواو واليا فان كان حركة ما قبلهما من جنسهما حذفتا اكتفاء منهما بحركة ما قبلهما لدلالتها عليهما فقال اغزو والجيش واضرب القوم فلا يقال هل تغزون وهل تضربن وان لم يكن حركة ما قبلهما من جنسهما لا يحذفان اذ لا دال عليهما بل يحرك الواو بالضمة واليا بالكسرة نحو ولا تنسوا الفضل واخشي القوم فكذا يقال هل ترون

وهل تخشنّ فان لم يكن اى فان لم يوجد الضمير البارز مع فعل يتصل به نون التأكيد
وهو الواحد المذكر فكالمتصل اي فحكم النون مع ذلك الفعل حكم اللفظ المتصل به
الف التثنية فيرد معها ما حذف للجزم والسكون الوقفي الجاري مجراه كما يرد مع الف
التثنية فتقال اغزونّ ولا تغزونّ وادمينّ ولا ترمينّ واخشينّ ولا تخشينّ برد اللامات
وفتحها كما يقال اغزوا وارميا واخشيا وانما رد اللام في نحو اغزونّ ولا تغزونّ لان حذفه
في لا تغز للجزم والوقف وعند اتصال النون المؤكدة صار الفعل مبنيا فلا يكون
جزم حتما حذف له شئ ومع تركيب الفعل مع النون لا يكون وقف على آخر الفعل حتى
حذف له شئ ويرد عليه ان اللفظ المتصل له نحو الالف فقط بل الواو والياء في ارموا
وارمي متصلان ايضا مع انك تحذف اللام معها ولا تثبته كما تثبت مع الالف فليس قوله
اذ فكالمتصل على اطلاقه بصحيح ولذا اي ولما ذكرنا من ان حكم النوتين مع الضمير البارز
حكم المنفصل ومع المستتر حكم المتصل ومثل ولا الضمائر البارزة في قوله هل ترونّ وهل
ترينّ اصله هل ترون سقط نون الاعراب لبناء الفعل باتصال النون المؤكدة فالتقى ساكنان
اعني الواو والنون وحكمها حكم المنفصل فكان ينبغي الواو من لا تنسوا الفضل ضم هنا فقيل
هل ترونّ واصل ترينّ سقط نون الاعراب لما مر فالتقى ساكنان الياء والنون حكمها
حكم المنفصل وكما حذفت الواو من نحو اغزوا الجيش حذفت هنا فقيل هل تغزنّ كما
تقال ولا تنسوا الفضل ولا تخشى القوم ولم تغزى الجيش وضمت كلاهما حيث ما هي نظير
حذف هنا فقيل هل تغزنّ وتقال عطف على تقال داخل تحت قوله لذا وهذا تمثيل
للنوتين مع المستتر ريا واخشينّ واغزونّ اصلها ده واخش واغز برد اللام المحذوف
عند اتصال النون وفتح كما يقال ريا واخشيا واغزوا والمخففة اذا لقيها ساكن بعدها

لكما تكسر الياء من نحو لاتخشي القوم
كرهنا مثل ترينّ وهل تغزنّ
اصله تغزون سقط نون الاعراب
لما سلف فالتقى ساكنان حكمهما
حكم المنفصل ح

حذفت للفصل بينها وبين التنوين اى للقصد الى ان تكون لما يدخل الاسم موسوما على
ما يدخل الفعل فان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن الاضافة واللام
فلم يحصل النون المخففة لازما للفعل حطا لها عن التنوين نحو اضرب القوم اصله اضربن
القوم التقى ساكنات النون ولام التعريف فحذفت النون فبقي الباء مفتوحا وبقي ليدل
على ان هنا نونا محذوفا اذ لو لم يكن هنا نون لكسر الباء بالتقاء الساكنين وفي الوقف يرد
المحذوف والمفتوح ما قبلها ينقلب الفا كالتنوين ونون اذن اى اذا وقف على فعل فيه نون
خفيفة فحكمها حكم التنوين وهو ان تقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربن
كما تقلبها التنوين المفتوح ما قبلها ونون اذن ويحذف المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها

ونحو حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل عنه من الواو والياء بسبب
النون كما تقول في اضربنّ واضربنّ واضربوا واضربي ومن الواو والياء والنون
كما تقول هل تضربنّ وهل تضربنّ هل تضربونّ هل تضربينّ اذ اصل هل تضربنّ التأكيد
للوقف اعيد لذهاب ما اوجب حذفه ونون الاعراب لزوال البناء بزوال موجبه وهل
تضربنّ اصله هل تضربينّ فعل به ما فعل بهل تضربنّ ومنها اى من انواع المبني الاسماء
المبنية وهي التي تناسب ما لا تمكن له اصلا او وضع لا لغرض التركيب او لتادية المعنى
من غير تصرف في التعليق ما لا يمكن له اصلا او وضع الحروف والافعال الماضية والامر
فانه بني اسماء الاشارة لحرفها في عدم الاستقلال مجرى الحروف واسماء الافعال لوقوعها
مواقع الافعال وغير ذلك مما سبق عليه تفصيل الاسماء المبنية انما ذكر المصنف الضمير
في وضع لانه اعتبر عوده الى النوع واحد من المبني شمله الاسماء المبنية هو اسم الصوت
لان هذا الكلام بيانه لعلة بناء هذا النوع وانث في تناسب لاعتبار عوده الى بعض الاقسام م
من نحو المضمر والمبهم واسم الفعل وقد جاء في الكتاب العزيز ان عاد الضمير الى بعض
مدلول اللفظ كقوله تعالى والمطلقات الى قوله وبعولتهن احق بردهن فانه اعود
ضمير بعولتهن الى المطلقات الرجعية التي هي بعض من المطلقات لتناوله البوائن
والرجعيات ولم يقل او موضع لان وضعه قد انقضى فالماضي هو المناسب واعلم انه جعل
علة بناء الاسماء المبنية امورا ثلثة احدها مناسبة ما لا يمكن له فان من الاسماء اسماء حصل
فيها موجب الاعراب وهو توارد المعاني بسبب التركيب لكن منع من الاعراب مناسبة
ما لا تمكن له والاعراب الآخران لبناء اسماء الاصوات فقط فالاول منهما فقدان موجب
الاعراب لفقد التركيب وذلك في قسم واحد من اسماء الاصوات وهو القسم الذي يكون
صوتا ويكون حكاية عن الصوت ايضا فان هذا القسم بني لو وضعه لا لغرض التركيب
فانه حكى صوت يصدر من الحادي لزجر البعير ولم يوضع لان يقع في التركيب والثاني
الثالث للقسم الآخر من الاصوات وهو الذي لونها ان يكون حكاية عن الصوت فان
ذا القسم بني لوضعه لتادية هيئة ذلك الصوت من غير تصرف فيها وذلك يوجب ان
يكون اواخره على نهج واحد فيكون مبنيا والقائل ان يقول هذا الامر الثالث مانع من
ان يكون لهذا القسم اعراب لفظا كما ان الحكاية في من زيدا في استعلام من يقول رايت
زيدا مانع من ظهور اعراب آخر فيه فاما ان هذا الامر يجعل ما لا نعامس الاعراب لفظا
او تقديرا وموجبا لبناء الاسم فممنوع وايضا قوله وضع لا لغرض التركيب او لتادية الهيئة

يشعر بان الوضع لا لغرض التركيب غير موجود فيها وقع في لغاية الهلالية نسبه
والظاهر انه ليس الامر كذلك لما في الشرح من قوله وانما بني اسماء الاصوات لانها
في الاصل اصوات غير مستحقة للتركيب الذي هو مقتضي الاعراب فاذا وقعت مركبة جاز
ان تعرب تقول زجرة بهيد وبهيد لوجوب سبب الاعراب وهو توارد المعاني
بالتركيب وقوله جاز ان تعرب تصريح بجواز البناء نظرا الى انها موضوعة لا لغرض
التركيب وذكر في التعليق ايرادا على قوله اووضع لا لغرض التركيب وهو ان قلت
الغرض من وضع الكلم التركيب لامتناع وضعها لا للفائدة وامتناع فيها من غير مركبة
لامتناع استعمالها من اجل افادتها المسميات لاستلزامه الدور لتوقف افادة الكلم
مسمياتها على العلم بكونها مختصة بتلك المسميات غير مستوية النسبة اليها والى غيرها
لاستحالة ترجيح احد المتساويين على الآخر وتوقف العلم على اختصاصها بتلك المسميات
على العلم بالمسميات نفسها ابتداء فتوقف الافادة على العلم بالمسميات نفسها ابتداء
فلو استفيد العلم بالمسميات من الكلم لزم الدور فان قلت ما ذكرتموه في المفردات
قائم بعينه في المركبات لان المركب لا يفيد مدلوله الا عند العلم بكون ذلك اللفظ المركب
موضوعا لذلك المدلول وذلك يستدعي سبق العلم بذلك المدلول فلو استفيد العلم بذلك
المدلول من ذلك المركب لزم الدور قلت لا نسلم لان الالفاظ المركبة لا يفيد مدلولها
الا عند العلم بكون تلك الالفاظ المركبة موضوعة لذلك المدلول بيانه انا اذا علمنا كون
كل واحد من تلك الالفاظ المفردة موضوعا لتلك المعاني المفردة وعلمنا ايضا كون
حركات تلك الالفاظ دالة على النسب المخصوصة لتلك المعاني فاذا توالت الالفاظ
المفردة بحركاتها المخصوصة على السمع ارتسمت تلك المعاني المفردة مع ضم بعضها
الى بعض في الذهن وهي حصلت المفردات مع نسبها المخصوصة في الذهن حصل العلم
المركبة لا محالة وظهر ان استفادة العلم بالمعاني المركبة لا يتوقف على العلم بكون تلك
الالفاظ المركبة موضوعة فلا لزم اي فالبناء لازم ان يوجد فيها اي في الاسماء المبنية
حالة الاعراب والاصل فيه اي في البناء السكون لان البناء ضد الاعراب واصل
الاعراب الحركة فاصل البناء السكون الا ان يضطر الى الحركة لالتقاء الساكنين فانه لو
سكن نحو كيف واين لالتقى ساكنان فاضطر الى بنائه على الحركة او ابتداء اي الا ان يضطر
الى الحركة ابتداء بساكن لفظا نحو الكاف التشبيه فانما فتح لتعذرها اول الكلام نحو كزيد
اذ لو لم يبن على الحركة لادى الى الابتداء بالساكن وهو متعذر او حكما او الا ان يضطر

الى الحركة ابتداء بساكن حكما وفتح نحو كاف الضمير نحو اكرمتك فان الكاف اسم مستقل
والاسماء المستقلة عرضة للتقديم والتاخير فهي في حكم ما يصح تقديمه وانما عرض
له عارض منع من تقديمه او اريد اي الا ان اريد بان الحرف اللين بالحركة ان امكن
اي البناء بالحركة بان يكون الآخر قابلا للحركة كما في هو وهي فانهما بنيا على الحركة
لان الواو والياء اللينين في آخرهما اذ لو سكنتا لجاز ان لا يعتد بهما واصحيين من الف
خلاف الالف في اذا ومتى ونحوهما اذ لم يمكن بناؤهما بالحركة او عنه اي او اريد بان
عن حروف اللين بالحركة يعني بني على الحركة ليكون مبنية عن حرف اللين كما في انا
وحيهل بفتح الهاء واللام فيهما للدلالة على الالف الذي يوقف بها بعدها في الوقف فان انا
عند البصريين همزة ونون مفتوحة والالف يوقف به بعد النون في حالة الوقف
لئلا تشتبه بان الحرفية اذ لولا الالف لسقطت الفتحة في الوقف فكانت تشتبه
بان الحرفية لسكون نونها وانما تكتب بالنون لان الخط مبني على الوقف والابتداء
واما حيهل فانه قال في الصحاح اذا وقفت عليه قلت حيهلا بالالف احدهما
الهاء وحيهل كما يقال خمسة عشر لتوالي الفتحات والاخرى فتسكين اللام واذا
لا يعدونه الا في الحالين لقول لبيد يصف صاحبه الذي ازعجه لبيد عن النوم للسير
بماري في الذي قلت له ولقد يسمع قولي حيهل بماري اي يشك لاختلاط النوم
به وحيهل اي اسرع ولعله يسمع قولي لينبهه قليلا والاصل في حركة الساكن الكسر
لانه ابعد الحركات عن المعربات مع الكسرة اذ وجدناها لا يدخل على نوعين من المعرب
وهما الفعل المضارع والاسم الذي لا ينصرف فاما الرفع والنصب تلك المعربات فكانت
الكسرة ابعد الحركات عن المعرب وحركة الساكن فيه خلاف حركة بناء وكانت احرى
به من غيرها وايضا ان السكون والجزم واحد والجزم نظير الجر فلما حرك الساكن
حرك بنظيره واخته وهذه العلة ذكرها سيبويه في الكتاب الا اذا طلب تخفيف اي
اي الاصل في المبني الذي يراد تحريكه ان يكسر الا اذا طلب في تحريكه تخفيف لم
يعدل الى الفتحة لكون الاسم مستدعيا للخفة وذلك اما بان يكون ما قبل آخره ياء
كانت وكيف وكيت وذيت واما بان يكون آخره حرف لين نحو هو وهي واما بان
يكون مركبا نحو خمسة عشر ونحو الفتحة فيها بلها عن الثقل او اتباع اي اذا
طلب بالعدول الى الضمة اتباع كمنذ فانه بني على الحركة لئلا يلتقي ساكنان وعلى الضمة
لاتباع ضمة الدال ضمة الميم او جبر نقص اي اذا طلب بالعدول الى الضمة

قوى
اجير نقش وقع في الاسم وذلك ان يكون الاسم قد حذف منه شيء فالزم الضم ليا
الحركات وذلك نه عوض فانه مبني لانه عند المصنف مقطوع عن الاضافة لو
التمثيل بالغايات عند سيبويه لعروض بنايها او بنيه على قوة اي اذا طلب العدول
عن الكسرة الى الضمة بنيه على قوة في الاسم بان يكون الاسم يدل على معنيين او
يتضمن معنى حرفين فالزم الضم ايذانا بقوله على عكس المعنى نحو منذ وقط لانهما
تتضمنان معنى حرف الابتداء والانتهاء اي من والي ومن ذلك نحن لانه يدل
على اسمين فصاعدا كذا في الاعراب والاتي لنحو عدم وهو لم يوجد لها حالة الاعراب
فعارض اي فانه بناء عارض وبفضل المبني العارضي بالتحريك على الاول اي على المبني
اللازم لان الاصل في الاسم الاعراب لانه يعرضه لتوارد المعاني الموجب للاعراب
والاصل في الاعراب الحركة فالاصل في الاسم الحركة فكل ماله ما ينحط من اصله اعني
الحركة يفضل على ما لزم سكون آخره وانسلخ بالكلية فقال نحن الاول اي من الاسم عن اصله اعني
اللازم البناء اسماء الاصوات فمن يجعلها حروفا فان بعضهم حكم على اسماء الاصوات
بكونها حروفا فكانت خارجة على مذهبه عن بحثنا لانا نبحث عن الاسماء المبنية
وعلامة اسميتها لحوق التنوين بها نحو غاق وده ودخول حرف الجر نحو انه في معنى
لعوبيبي وحرف التعريف في نحو ما انشد الكسائي دعاهن ردفي فارعوين لصوته
كما رعت بالجوت الظماء الصواديا يقال للابل جوت جوت اذا دعوتها الى الماء جعلها
الشاعر مفتوحا والارعوا الامتناع يقال ارعوته عن القبيح وزعت من توهم با ع
اي جعلني والضمير في دعاهن للنساء اي اذا عجبت النوق الصوادي بانه عن
الى الماء بصوت فكيف يرجعن لصوتك واسعين عن الحالة التي كن عليها كما امتنعت
النساء عما كن الشيء لصوت ردف وقد سلف علة بناء هذه الاسماء وذكر في التعليق
فان قلت ما بال اسماء الاصوات بنيت واسماء الحروف اعربت ودعي باسماء نحو الباء
فانه اسم ب والجيم فانه اسم ج الى غير ذلك فالجواب ان يقال ان اسماء الاصوات
وضعت لتادية الهيئة حكاية فلم يلق بها التنوين ... انهم ارادوا حكاية الاصوات
لحكم على وجه يكون ملفوظا بها فلم يتأت لهم ذلك لانها اجناس خالية عن نهايات
التي بها تقييد حروفا فعمدوا الى اشد الحروف مناسبة وركبوا منها هذه الاسماء
واوضعوا انها حكاية لذلك ولم تعربوها لذلك واما اسماء الحروف فليس المراد بها تاديه
الحروف حكاية اذ لو كان المراد ذلك للفظوا بالحروف انفسها اذ كان ذلك ممكنا فلما لم يفعلوا

اسماء الاصوات

علمنا انه لو ... وجعلوا هذه الاسماء بازاء هذه الحروف وضع رجل ومرس طسيا تهما
فاعربوها حيث لم يمنع من الاعراب مانع لزومها الحكاية كطيخ لحكاية صوت الضاحك
وامابني على الحركة لئلا يلتقي ساكنان على الكسر اما لان اصل حركة الساكن الكسر واما لا تباع
كسرة الآخر كسرة الاول والجملة اعني لزومها الحكاية والمعطوف عليها اعني او لم تلزمها
حالان من ضمير الخبر وهو قوله من الاول ... عليك في العطف بالحرف ان نحو
هاتين الجملتين حال ومض بكسر الميم والضاد المشددة على المشهور وقد نقل ... ضاده
الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند التمطق بالشفتين وهو التصويت بانفراج احدهما
عن الاخرى لرد المحتاج وفي التعليق مض حكاية التمطق وهو تصويت باللسان و
الفار الاعلى للرد وليست بجواب لقضاء الحاجة ولاردها صريحا ولهذا قيل في قولهم
ان في مض لطمعا اي لعلامة ذلك وفي الصحاح ان في مض لطمعا والمثل يضرب في
موضع الشك قيل شيء وكاصوات الحيوانات والجمادات المحكية كغاق بكسر القاف
وقد يبون لحكاية صوت الغراب وطق بفتح الطاء وكسرها في سكون القاف لحكاية
صوت وقع الحجارة بعضها على بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة اي او كالا
التي تجوبها البهائم والسباع الطيور او تزعج او تسكن في التعليق الاصوات التي ستدم بها
او تعجب لم يلزمها الحكاية وكذا فيما يجوبها البهائم والسباع لزيادة تكون حكاية كانه
قولهم اذ لو اصابت الرجال اي لمن يقال فيه هذه الكلمة وكذا قوله لكا نعبت بالحوت
الظماء الصواديا اي بهذا الصوت وتارة تكون اصواتا لا الفاظ بحالة التندم او ماو
في حالة التعجب وي او واها فانها ليست بحكاية الاصوات بل هي نفس الاصوات واذا
قلت عند زجر الجمل حب لا مشيت ... بحكي عن الصوت بل لكونه لاسناد الزجر بل
لحكاية كلمة الزجر بانه ينبغي ان لا تعقل عنها عند الاسناد واما نحو مض وطق وغاق
ولزومها الحكاية لان الاصوات المحكية بها ليست بالفاظ اصلا ان تكون اسماء او حروفا
لانها ليست باصوات مقطعة ثم ذكر مثال الاصوات التي يتندم بها الى قوله او سكن
على التعقيب فقال كوى في الشرح عن الاصوات الدالة على احوال في نفس المتكلم
قال وهو المتندم او المتعجب واوه بفتح الهمزة وتشديد الواو المفتوحة وسكون
الهاء في الوجع وواها في التعجب وماجرى مجراها اي مجرى وي واوه وواها نحو
بخ وهي كلمة تقال عند الاعجاب بالشيء والرضا به وتكرر للمبالغة فقال بخ بخ و
حس بفتح الحاء وكسر السين المشددة وهي كلمة تقولها الانسان اذا اصابه ... ما يحرقه

صوات او لم تلزمها الحكاية عطف على
لزومها الاصوات التي يتندم او يتوجع
او ما لخ

كالجبرة والحدرة ثم شرع في ذكر الاصوات التي تتعلق بالبهائم ولذا ذكر لفظه نحو نخ
حل لاحشيت بكسرانا لان حل لزجر الناقة يقال حلى فلان بعيره بالكسر وفي غنى
وتصدري عجل حلاوه اذا اعجبك وهذا الكلام دعا على الناقة وحب لاشيت بفتح الباء
لان حب لزجر الجمال عدس لزجر البغل وقد يسمى به بغل فيقوله عدس بالعباد تحمل
الاميرين الا ان الوقف على السين في تقوى كونه زجرا والى ذا اشار المصنف بقوله
في عدس للعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق اي عدس في البيت زجر
لا علم البغل قال الميداني الشعر لابن مفرغ في حبس فلما اطلق اركب بغلا فقال
هذا البيت يقول ما عدس ما لهذا الرجل الذي كان عبادا عليك امارة وتسلط انك
خرجت من ارضه ونجوت من ظلمه وهذا الرجل الذي تحملينه طليق يعني انه نجا
من ظلمه وشره والطليق الاسير الذي اطلق عنه اساره وخلي سبيله ودع في قولهم
الا ده فلا ده في النسخ ده بسكون الهاء وبتشديدها ساكنة زجر منطلقا يعني اضرب
واصله فارسي وقد حملت المصدر ما على اصلها في البناء في قولهم الا ده فلا ده اي
الا تكن ضرب الان فلا تكون ضرب بعد هذا واذا كان ده يعني اضرب فهو اسم الفعل
لا الصوت وفي التعليق ذكر جار الله ان ده زجر للابل مثل هيد هاد وذكر فيه امثاله ان ده
بفتح الدال وكسرها كلمة فارسية معناه الضرب قد استعملها العرب في كلامها واصل
ان الموتور يلقى واتره فلا يتعرض له فيقال له ذلك اي انك ان لم تضربه الان وانك لا تضربه
ابدا وتقديره ان لم تكن ده فلا تكون ده اي ان لم يوجد ضرب الساعة فلا يوجد ضرب
ابدا ثم استعمل فيه مضروبه مثلا لكل شيء لا تقدم عليه الرجل وقد كان حين من قضائه
دين قد حل او حاجة طلبت او ما اشبه ذلك من الاحوال التي لا يسوغ تاخيرها وانشد
ابو عبيد لرؤبة فاليوم قد نهنهني تنهنهي واول حلم ليس بالمسفه وقول الا ده فلا ده
لبيت يقول الترة اي زجرني دواعي العقل ورجوع حلم لا ينسب الى السفه ورجوع
سنا فقلت انه ان لم تتب الان مع هذه الدواعي الى التوبة فلا تتوب ابدا الا حق وحقه
كما قال اهل واهله بين الموت وقربه وذكر هشام بن محمد الكلبي في حكاية طويلة
ان هذا من قول الكاهن الذي سار اليه عبد المطلب وحرب بن امية وقد خبا له
لو راس جرادة في خرز مزادة وجعلوه في قلادة كلب لهم فقال لهم سوار فقال
مجيبا لشيئا ساطع فتصوت فوقع بالارض منه بقع اي دواه جمع ما معه فقالوا
الا ده اي بينه قال هو شيء طار فاستطار ذا عنق ومساد وذنب جراد وساق

ايضا

فــــ الا ده فلا ده

اسماء الا

كالمسنار

كالمسنار وراس كالمسمار فقالوا الا ده فلا ده هو راس جرادة في خرز مزادة
في عنق سوار ذي القلادة قالوا صدقت ومنه اي مما يلزمه الحكاية وهو
للدعاء ولذا فصله منه دج للفراخ بالدجاج اي لدعائها وتش وساه لدعاء الحمار
الى الشرب في قولهم اذا وقفت الحمار على الردهة فلا تقل له سا الردهة نقرة في
صخرة يستنقع فيها الماء والجمع رده ورداه والمثل يضرب لمن يجاهد بالصبح اي كل الامر
اليه ولا تكرهه على فعله اذا رايت رشده ومنه اي مما لم يلزمه الحكاية وهو التسكين
هدع لتسكين صغار الابل وهذه اي الاصوات التي لم يلزمها الحكاية يحتمل ان يجعل من
اسماء الافعال فيجعل عدس اسم لازجر ويخاطب به البغل كما خوطب في لا اشيت وهدع
لا سكن وعلى هذا سائر الاصوات وفي الشرح ولا منع من ان يقال كون هذه الاصوات
التي يصوت بها للبهائم اسماء الافعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك لان الله
تعالى جعل البهائم في فعل المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا باس بان
يخاطب ويتكلم بها معهم كالعقلاء وفي التعليق ومن قال انها ليست باسماء الافعال فهمها
فتقديره ان البهائم لم يقصد مخاطبتها كالعقلاء وارادة معان في النفس بالخطاب
البهائم فان البهائم لا تفهم المركبات وان فهمت المفردات وانما هي الفاظ يتولها
قابلها عند الاناخة البعير لعلمه انه العادة جرت انه اذا سمعها استناخت لانها تقوم
مقام طلب للاناخة من البعير وكذا الحكم في وي واخواته لان المتعجب يقول عند
التعجب وي ولا يقصد به تعجب فيكون اسم فعل كما يقول المتالم آه وكذلك قولها
المتعجب منه واحدا ولو كان اسم فعل لم يقلها الا قاصدا طلبا هكذا ذكره بعض الائمة ولقائل ان
يقول ان افادة هذه الالفاظ هذه المعاني لا تخلو من ان يكون بالوضع او بالطبع افادة
الصغير التعجب مثلا وافادة اصوات السعال ونحوها تلك العلة وغير ذلك فان
كانت بالوضع فلا تخلو من ان يكون هذه الافادة في نفس الكلمة فيكون نخ يدل على طلب
الاستناخة ولا يدل على طلب الافعال وح لا شبهة في انها داخلة في سلك اسماء
الافعال او يكون هذه الافادة على سبيل الاستقلال بل على نحو افادة لا التنبيه و
بالطلب الافعال عند ذلك وح كانت من قبيل الحروف على ما ذهب اليه بعضهم وان
كانت بالطبع فلا يكون هذه الالفاظ من قبيل الكلم فضلا عن ان تكون اسماء هذه كلها
في التعليق واما الاصوات التي لزمها الحكاية نحو غاق فظاهر انها ليست باسم فعل والحكي
منها مفرد في محله الاعراب لوجود مقتضي الاعراب وهو توارد المعاني بالتركيب وكونه

معنى في قولهم ان انه معنى يقع في محل الجر اي انه في موضع لو وقع هناك اسم تمكن
لانجر بخلاف غير المحكي فانه لا يقدر لجملة اعراب كما اذا قلت ابعيد هل فانه لا يقدر
لجملة اعراب لفقد مقتضيه وهو التركيب وانما لا يقدر لغير المحكي اعراب اذا
لم يجعل اسم فعل اما اذا جعل اسمه فهل له محل من الاعراب فذلك مبني على ان اسماء
الافعال هل لها محل من الاعراب ام لا وسيأتي ذلك ومنه اي من الاول وهو ما لزم
بناؤه اسماء الافعال وانما بنيت لمناسبتها ما لا تمكن له وهو الماضي والامر بعد
اللام والمناسبة كونها بمعناها ولا تقول ان صه بمعنى لا تتكلم ومه بمعنى لا تفعل والا لاعرب
لان مسماها هما وهو الفعل المنفي معرب بل هما بمعنى اسكت واكفف وانك لا تقول ان
معنى اف التضجر والا لاعرب بل معنى تضجر الذي هو انشا والذي حملهم على انه قالوا
ان هذه الكلمات في امثالها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال من الفعل وهو
ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام في بعضها والتنوين
في بعض قال جهم بن العباس يرد خيهل وعاج وانما في العاج والهل وهي
حيهلا عاج صوت لزجر الناقة كرويد ويها واخواته وسنذكر اخواته في القسم
الرابع من الكتاب ولا محل لها من الاعراب على راي اختلف في اسماء الافعال
هل لها موضع من الاعراب اولا فقال قوم لا موضع لها من الاعراب لوقوعها موقع
ما لا اعراب له وكون معناها معنى ما لا اعراب له فلذلك بنيت فوجب ان لا يكون لها
موضع من الاعراب وقال غيرهم بل لها موضع من الاعراب لانها اسماء وقوعها كونه
وكل اسم وقع مركبا لابد من اعرابه اذ علة الاعراب التركيب وقد وجد وموضعه الحمل
على راي اي راي هولاء القائلين بان لها موضعا من الاعراب لانها اسماء جردت عن
العوامل اللفظية واسندت الى ما بعدها نحو اقام الزيدان ولا خبر لها كاقائم الزيدان
ثم اجاب هولا عمن لا يثبتون لموضعه اعرابا بان كونها واقعة موقع الفعل لا يمنع الاعراب
الا ان اقائم الزيدان وان كان واقعا موقع الفعل كيف حكم رفعه على الابتدا وهذا معنى
قوله واقعا وقوعها غنا الفعل غير مانع اي افادتها فائدة الفعل وكون معناها معناه غير
مانع من الاعراب بدليل اقائم الزيدان فان معنى قائم معنى يقوم مع انه معرب ولقايل
ان يقول انما لم يكن كون معنى قائم معنى يقوم مانعا من الاعراب لان يقوم معرب
ومعنى اسماء الافعال معنى فعل المبني فلا يستقيم قياسها على اقائم والنصب على المصدر
اوجه من الرفع بالابتداء عندي قال المصنف في ضوء المصباح انما قلت ذلك لان

اسماء الافعال

اسماء

الرفع بالابتداء في اقائم الزيدان دفع ضرورة وانه شيء بعيد عن التحقيق ولا يحصل كونه
مبتدا الا بالاشتراك اللفظي فالحاق شيء اخر به لا يحسن لان ما يثبت بخلاف القياس
فغيره عليه لا يقاس والتحقيق في اسماء الافعال انها وضعت اولا مواضع
مصادر وسدت مسد افعالها او لفعل اقال الزجاج اي حرف موضوع موضع
الاستجابة فعبر عنه بالمصدر الا ان المصدر الواقع هذا الاسم موقعه كانا ان ناب
الفعل عن اللبا فالحاصل انها باعتبار وقوعها موقع المصدر منصوبة
المحل وباعتبار انها اغنت غناء الفعل مبنية وقولهم سقيا لك وانه اغنى
غناء سقيت الا ان ذلك بطريق الالتزام من حيث ان المصدر المنصوب لفظا
لا بد له من فعل ودلالة هذه الاسماء على الافعال ينبغي ان يكون بطريق التضمن
لما ذكر في الاعراب من انك اذا قلت هيهات ذلك فكانك قلت بعد ذلك
بعدا فهيهات يدل على الفعل وعلى المصدر فيكون دلالته على الفعل تضمنا
فبان الفرق وفي الشرح ما ذكره بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع
على المصدر لا يستقيم ليس بشيء اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة
فلم تكن قائمة مقام الفعل فلم تكن مبنية ومنه اي ومن المفعول الاول وهو
اللازم بناؤه ما بني اي صيغ على فعال فعال على اربعة اقسام اما بمعنى الامر
كنزال بمعنى انزل وهذا علة بنائه او معدول او منصوب لعطفه على محل بمعنى
الامر وهو حال من فعال والتقدير ما بني على فعال اما كائنا بمعنى الامر او معدولا و
اي القسم الثاني من فعال ما كان معدولا عن المصدر المعرفة كفجار فانه
معدول عن الفجرة وحماد فانه معدول عن المحمدة يقال ركب فلان فجار اي
الباطل وفي الشرح قالوا نحو فجار مصدر معرفة مؤنث ولم يتم لي الى الان دليل
قاطع على تعريفه ولا تانيثه وقالوا فجار معرفة في قوله فحملت برة واحتملت فجار
بينا فخطة فلت برة واحتملت فجار لتعريفه وتانيثه ومنع من صرفه وهذا دليل ضعيف
اذ حمل كلمة على اخرى في التانيث او التعريف مع علم استقلال المحمول معرفة
ومؤنثا شيء بديع بل لو ثبت وصف نحو فجار بالمؤنث المعرف نحو فجار القبيحة

خوه موع

شلاحظ للاستدلال على التانيث والتعريف ولو سلمنا فلا دليل على تعريف احوالهم
من نحو حماد وحماد البيت للنابغة الذبياني يخاطب زرعة بن عمرو وكان بينهما
مهاجاة ومعاداة وقبله اعلمت يوم عكاظ حين لقيتني تحت الغبار فما خططت
غباري انا اقتسمنا البيت وبرعى شققت غباري الخطة الامر العظيم والقصة
العظيمة تقول اعلمت انا يوم التقينا حملت من امرنا الخطتين اللتين عنتنا
البر وما يقع عليه اسم الخير واحتملت انت ما يقع عليه اسم الفجور وترفع من شان
نفسه ويضع من شانه ونحوه حماد فانه معدول عن المحمدة وجماد من الجمودة
او عن الصفة اي القسم الثالث من فعال ما كان معدولا عن الصفة نحو
القسم الثالث من فعال الصفة المؤنثة ولم تجئ في صفة المذكر وجميعها تستعمل
من دون موصوف او تجري مجرى ذلك على نوعين اما ان تكون مختصة بالنداء او
اي لا نفعله له سماعا نحو يا خباث ويا فساق اي يا خبيثة ويا فاسقة ونحو
يا لكاع اي يا لكعاء او غير مختصة بالنداء وهذا الغير المختص ايضا ضربان احدهما
ما صار بالغلبة اعلاما جنسية كاسامة وهو الاكثر وذلك كطمار للمكان
المرتفع كانها طامرة اي واثبة ونحو حلاق وجباذ للمنية كانت في الاصل
صفة عامة لكل ما يحلق ويجبذ اي يجذب ثم اختصت بالغلبة للجنس
المنايا وكذا في طمار وهذه وامثالها اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة
نحو جباذ المصيبة وحناذ اسم للشمس من الحنذ يقال حنذت الشاة اي شويتها
ولو لم تكن اعلاما لم يجز حذف حرف النداء معها في نحو جبذي جباذ اي اجبذي
بالحجة وصمي صمام اي اشتدي يا شديدة اي ابدي في الشدة او اتقي
على شل نكه والضرب الثاني من غير المختص بالنداء ما بقي على وصفيتها ونقال
قوله وقطاط تقول شمته حتى كانت قطاط اي كانت تلك الفعلة قاطعة
لتاثيره اي قاطعة له وكافية ولا تبلى فلانا عندي بلال اي بالة في الصحاح
اي لا يصيبه مني ندى ولا خير او عن فاعله معطوف على او عن الصفة اي
القسم الرابع من فعال ما كان معدولا عن فاعله وقوله في الاعلام حال من

معال

فعال اعلام شخصية لا جنسية وجميع الفاظها مؤنثة وان كان المسمى بها مذكرا
ايضا كحذام وقطام وبهان وغلاب وسجاح للنسوة معينة وعرار للبقرة في قولهم
باءت عرار بكحل في التعليق هذا مثل للمستويين يقع احدهما بازاء الاخر يقال
باء الرجل بصاحبه اذا قتل به وعرار وكحل بقرتان انتطحتا فماتتا جميعا وقال
كان كثير بن شهاب الحارثي ضرب عبد الله بن الزجاج بالري فلما عزل كثير اقيد
منه عبد الله فهتم فاه وقال باءت عرار بكحل فيما بيننا والحق يعرفه ذوو الالباب
والاقادة قصاص واذن يقال اقاد منه السلطان ويقال ضربه فهتم فاه اي القى
مقدم اسنانه وذكر جار الله ان كحل يجوز ان يصرف وان لا يصرف وقيل كحل نعو وعلى
هذا لا يكون الا منصرفا قال وقيل عرار سنة عرت الناس بالشر اي اتتهم به وكحل
كذلك وهما مؤنثان علمان وذلك انهم اصابتهم سنة هلكوا فيها ثم اصابتهم اخرى
مثلها في الشدة فقيل باءت عرار بكحل اي صارت مثلها قال ويضرب ايضا في
بنا تجي الرجلين قتل احدهما بصاحبه قال الشيخ ابو عمرو بن الحاجب اما القسم الاول
من فعال فعلة بنائه ما سلف واما الثلث الباقية فعلة بنائها عند صاحب الكتاب
قوة شبهها بما وقع موقع المبني اي بفعال التي بمعنى الامر فان نحو حماد مشبه بنزال من
من وجهين احدهما انه معدول عن المحمدة كما ان نزال معدول عن انزل والثاني ان
لفظه في حركاته وسكناته كلفظ نزال والمشابهة في الوزن غير كافية والا لوجب
بناء باب سلام وكلام بل يجب عند العدل معها ايضا ومنه اي ومن الاول
وهو بالنظر بنائه المضمرات اما الشبه بعضها بالحروف وضعا على ما قيل كالتاء في
ضربت والكاف في ضربك ثم اجريت بقية المضمرات نحو انا وانت ونحن وهم وهي
عليها طردا للباب واما الشبهها بالحروف لاحتياجها الى المفسر اعني الحضور في المتكلم
او المخاطب وتقدم الذكر في الغايب كاحتياج الحرف الى ما يفهم به منها معناها
الافرادي واما العلم موجب للاعراب فيها فذلك ان المقتضي لاعراب الاسماء توارد
المعاني المختلفة على صيغة واحدة والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف
المعاني عن الاعراب الا ترى ان لكل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور ضميرا

ولـ

خاصا ومنه اي من اللازم البناء المبهمات وهي ما كان متضمنا للاشارة هذا تنبيها
المضمر والموصول واسم الاشارة فان كلا منهما يتضمن اشارة الى شيء وقوله الى
غير المتكلم والمخاطب يخرج ضميري المتكلم والمخاطب فان انا يتضمن الاشارة الى المتكلم
به وانت الى المخاطب وقوله من غير اشتراط ان يكون اي غير المتكلم والمخاطب سابقا
في الذكر البتة يخرج ضمير الغايب فانه وان تضمن الاشارة الى غير المتكلم والمخاطب
لكن اشترط ان يكون ذلك الغير سابقا في الذكر ولم يشترط ذلك في المبهم بل يجوز ان
يسبق في الذكر ما يشير هو اليه نحو جاء رجل وذا عالم اشارة الى ذلك الرجل ويجوز
ان لا يسبق وذلك حظ المبهم فان قيل ما الفرق بين المضمر والمبهم قلنا ثلثة اشياء
وهي ان المضمر يستكن في الفعل والمبهم لا يستكن والمضمر لا يتغير بالعوامل والمبهم
يتغير والمضمر لا يكون صفة ولا موصوفا والمبهم يكون صفة وموصوفا ولما ذكر
الفرق المشترك بين المبهمات اراد ان يذكر ما يتميز به كل عن الاخر فقال ثم ان
كان اي ما هو متضمن للاشارة الى غير المتكلم والمخاطب موضوعا بحيث يستغني
عن صلته اي جملة خبرية تقترن به ليتم ولم يقل عن جملة لانها تتناول الانشائية
وهي لا تقع صلة فذكر الجملة على الاطلاق يوهم جواز وقوعها صلة ولو قيد
بالخبرية لطال الكلام فهي اسماء الاشارة وانما بنيت لان وضعها بالاصالة وضع
للحروف نحو ذا وتا وتي ثم حملت بقيتها عليها او لاحتياجها في وضعها الى ما
يتبين به من قرينة الاشارة فاشبهت بذلك الحرف نحو ذا للمذكر وتا وتي
وذي وذه وته بالوصل اي بكسر الهائين مع اشباعهما نحو ذهي وتهي وهل
هو الاكثر والسكون اي سكون الهائين للمؤنث وكذا تثنيتها اي كذا تثنية ١٠
ذا وتا من المبنيات اللازمة فمن قال في ذان وتان في الاحوال الثلث اي في
قول من يعربهما باختلاف العوامل وعليه اي على قول من لم يعربهما باختلاف
العوامل قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه اذ لو غيرت لقيل ان هذين
في التعليق قد ذكر فيه اقوال اصوبها ان هذه لغة كنانية فانهم يتركون
الف التثنية في الاحوال الثلث كالياء وذكر في الكشاف قال بعضهم ان يبغي

نعم

نعم وساحران خبر مبتدأ محذوف واللام داخلة على المبتدأ والتقدير لهما ساحران
وفي التعليق اختلف النحاة في هذان وهذين صيغة صناعية كمسلمان ومسلمين ام صيغة
موضوعة للتثنية فمن قال بالاول ذهب الى ان النون عوض عن الحركة والتنوين
وان كان الواحد مبنيا لا حركة فيه ولا تنوين لانه بالتثنية فارق الحرف وعاد الى حكم
التنوين وقد روي عن بعضهم ان التنوين فيه عوض من الالف الاصلية حين حذفت
في التثنية لالتقائها مع الف التثنية ومن قال بالثاني وهو الشيخ عبد القاهر
قال ان اسماء الاشارة لا يقع تثنية شيء منها لان التثنية انما يأتي في الاسماء النكرة
واسماء الاشارة لا يقع تنكيرها ولو التزم ملتزم تنكيرها لزم ان يعرف المثنى بالالف
واللام كالعلم اذا ثني او جمع جمع التصحيح لزم ان يعرف بالالف واللام هذا ثم بان
مذهب الشيخ عبد القاهر ان هذان صيغة مقتضبة وليس على حد مسلم ومسلمان
فانهم لما ارادوا ان يصوغوا بازاء ذا المشار اليه بناء يدل على مثناه وليس معهم
للتثنية الا الالف والياء وليس واحد منهما للتثنية المجردة بحيث يخلو من الدلالة على
احد وجوه الاعراب مع الدلالة على التثنية اقتضت الحال بهم الى افراد الصيغ فوضعوا
للمثنى اذا وقع موقع الرفع صيغة هي ذان وتان واذا وقع موقع الجر والنصب
صيغة هي ذين وتين كما جعلوا للضمير المفرد المنفصل اذا وقع موقع الرفع انت
واذا وقع موقع النصب اياك وكذا حكم اللذان واللذين كذا في الاعراب واما من
يقول ذان وذين فليس مما نحن فيه اي من الاسماء اللازمة البناء على الظاهر لما ذكر
في التعليق من انه بالتثنية فارق الحرف وفي الشرح قال الاكثرون المثنى مبني لقيام
علة البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة مرتجلة غير مبنية على واحد ولا
لقيل فيه ان ذان صيغة للرفع وذين صيغة اخرى للنصب والجر وقال بعضهم
انه معرب لاختلاف اخره باختلاف العوامل ودعوى ان كل واحد منهما صيغة
مستانفة خلاف الظاهر فقال الزجاج لم يبن شيء من المثنى لانهم فصلوا الى جميع
اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت التثنية لا يختلف فيها المذكر والمؤنث والعاقل

ولا يزه فوجب ان لا يختلف المثنى اعرابا وبناء بخلاف الجمع والبحث في اللذان واللتين
كما في ذان وذين واولاء بالمد والقصر جمعهما اي الجمع المذكر والمؤنث جميعا
اي عاقلا كان او غيره ثم ذكر قسيم قوله ثم ان كان بحيث يستغني عن قصته فقال والا
اي وان لم يكن المبهم بحيث يستغني عن قصته بل يحتاج اليها في ان تم فهي اي فذلك المبهم
هي الموصولات وعلة بنائها احتياجها الى ما تتم بها وكلها كالحرف يحتاج الى ذكر متعلقه ثم
للقصة التي يحتاج الموصول اليها شرائط بينها بقوله والقصة مبتدا خبره قوله
سميت صلة وحشوا التي تتم بها وقوله وهي احدى الجمل الخبرية حال من الضمير في بها
العايد الى القصة لا من الضمير في تتم العايد الى الموصولات وانما اشترط ان يكون الصلة
جملة خبرية لانه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حالة
الخطاب والجمل الانشائية والطلبية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد صيغها اعني قوله
ولابد فيها اي في تلك القصة معطوفة على قوله وهي احدى الجمل فهي ايضا حال
من ذكر يعود اليها اي الى الموصولات لئلا تبقى تلك القصة اجنبية عن الموصول
لان الجملة مستقلة بانفسها لولا الرابط وان تكون اي ولابد فيها من ان تكون معلومة
للمخاطب فالمخاطب بنحو الذي قدم من الحضر زيد الآن علم قبل ذلك الخطاب ان قدم
انسان من الحضر ولا يعلمه بعينه سميت تلك القصة صلة وحشوا في الشرح اختلف
في الصلة فقال بعضهم هي معربة باعراب الموصول اعتقادا منه انها صفة الموصول
لتبيينها له كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات وليس بشيء لان الموصولات معارف
باتفاق منهم والجملة لا تقع صفة للمعارف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب
لان الجملة انما يقدر لها اعراب اذا صح وقوع المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدا
وكذلك لان المعربات من الاسماء محصورة يصح جميعها ان تكون مفردة والصلة
لا تصح كونها مفردة وحذفت اي الصلة في نحو جاء بعد اللتيا والتي ايهاما لقصور
العبارة عن الاحاطة بوصفها لكنه عنه اي بوصف امر كنى بالتي عنه وقوله ايهاما
تعليل لقوله حذفت قال صاحب المفصل وقد جاءت التي في قولهم بعد اللتيا والتي

علاوة

فحو
محل وقع الصلة بابرحها والمعنى بعد الخطة التي من فظاعة شانها كيت وكيت والتي
لنحو انها بلغت في الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه حتى بقي التي كانها
بانها حذف وقع الصلة بعد اللتيا مع انه ايضا موصول ذا الموصول بالتصغير لا يخرج
عن الموصولية وذا شكل الخطة بالضم الاسمي والقصة وقال الميداني في مجمع
الامثال يقال جاء فلان بعد اللتيا والتي يكنى بها عن الشدة والليتا تصغير التي
وهي عبارة عن الداهية المتناهية وهذا تصغير يراد به التكبير والتي عبارة عن
الداهية التي لم تبلغ تلك النهاية وهما اسمان للداهية وانما استغنيا عن الصلة ما لانه
ولقد رايت ثاني العشرة كلها وكفيت جانبها اللتيا والتي اي جانبها العظيم وغير العظيم
الثاني الفتى والمراد اختلاف احوالهم في الاساس قد عظم الشاي بينهم اما وقعت
بينهم جراحات وقتل وجانبها اولى منطوي كيت وثانيها اللتيا والتي اي كفيت
الداهية المتناهية وغير المتناهية فمن جني من العشيرة جناية توجبت حقن بها
اللواتي ثم اخذ يعدد الموصولات فقال وهي اي الموصولات الذي في الشرح
الذي عند البصرية على وزن عمي وشجي اداة الوصف بها من بين الاسماء الموصولة
لكونها على وزن الصفات خلاف ما ومن وانما وصف بذو الطائية نظرا
الى لفظها اذ هو على لفظة ذو الذي يوصل به الى الوصف باسماء الاجناس
في نحو اني رجل ذو مال وانما ادخلوا على الذي اللام الزائدة تحسينا للفظ حتى
لا يكون كالمعرفة الموصوف بالنكرة وانما قلنا ان اللام زائدة لان الموصولات
معارف وضعا بدليل كون ما ومن معرفتين بغير اللام وانما الزموها اللام الزائدة
لانها لو نزعت تارة وادخلت اخرى لاوهم كونها للتعريف كما في نحو الرجل
ورجل وقيل وضع وصلة الى وصف المعارف بالجمل بيانه ان الجمل لا توصف
المعرفة بها لتنكيرها لكن لما جعلت صلة والصلة من تمام الموصول صارت الجملة
من تمامه وصار معها كلمة واحدة فاذا وصف المعرفة به وبالجملة وصفت
بالجملة والتي لمؤنثه وقد خففا اي الذي والتي بحذف الياء منهما مع بقاء حركة
ما قبل الياء وحركة اي وخففا بحذف الياء مع حذف حركة ما قبلها وحذفهما
اي وخففا بحذفهما راسا والاجتزاء اي الاكتفاء عنها باللام في نحو اللذ بكسر الذال

واللاي بسكونه قال كاللاي يرجين نبيه فاستبقا الزبية حفرة تحفر للاسد يقال تزبيت زبية والضاربة زيد عمرو وهذا مثال لحذف الذي والتي والياء والاكتفاء باللام في الشرح اختلفوا في اللام الداخلة على اسم الفاعل والمفعول فقال المازني هي حرف كما في سائر الاسماء الجامدة نحو الرجل والفرس وقال غيره انها اسم موصول لوجود خاصة الاسم معها وهي عود الضمير اليه في السعة وذهب جار الله وتبعه المص الى انها منقوصة من الذي واخواته وسبب النقص ان الموصول مع صلته التي هي جملة يتقدر باسم مفرد فما قل ما هو كالكلمة الواحدة يكون اصل جزئيها جملة فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه فقالوا في الذي اللذ واللذي يكون اللاي ثم اقتصر وا منه على الالف واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى والجموع نحو الحافظوا عورة العشيرة كما ستقف عليه واجاب المازني عن عود الضمير بان الضمير راجع الى الموصوف المقدر فتقدير الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيما ذكره يلزمه حذف دون احدهما اعمال اسم الفاعل والمفعول غير معتمدين على احد الامور الخمسة التي ذكرها وعلها من غير اعتماد على شيء مذهب الجمهور والكوفيين وهو مذهبه في هذا بزعمهم والثاني رجوع الضمير الى الموصوف مقدر فان قيل اتفقوا على ان اسم الفاعل والمفعول ليس بكلام ولا جملة فكيف يقع صلة وقد اشترطوا كونها جملة قلنا واسم الفاعل هنا اي مع اللام على الخصوص بمعنى الفعل وهو مع المرجوع به جملة واقعة صلة للام فتكون الصلة جملة قال المص في الاعراب وانما عدل عن لفظ الفعل الى اسم الفاعل لئلا تدخل اللام على ما هو اصل فيها من ان لا تدخل الاسماء اذ اللام موضوعة للتعريف والتعريف لا يكون الا في الاسماء فلما استعيرت لمعنى الذي دعي خبرا مقتضاها الاصلي وانما امتنع دخولها على الجملة الاسمية المحضة فلا يقال الصوزيد منطلق اظهارا لفرعيتها على الذي حيث دخلت على كلتا الجملتين فاختلف تشبيه رتبة اللام عن رتبتها فانبغى ان تدخل الا على الفعلية وانما اختيرت لها الفعلية لوجهين احدهما الفصل بينها وبين التي يكون حرفا داخلا على الاسماء للتعريف والثاني انها لعدم اصا

اصالتها في الموصولية وصلت باقوى الجمل اعني الفعل لان الاصل في الاسناد هو الاسناد الصحيح انما يحصل بين الاسم والفعل دون الاسمين وانما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم لفقدان مشابهتها للفعل ولم توصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان كما سيأتي واللام لا يدخل على ان والفعل وكذا اللذ بحذف الياء واللذي بحذف الياء مع الحركة والضاربه زيدا هند بحذفهما التي والاكتفاء باللام ومثناهما اي مثنى الذي والتي ليس من الباب اي من باب المبني اللازم وفي اكثر اللغات وهو ان يختلف الاخر رفعا ونصبا وغير الاكثر ان يقال في الاحوال الثلث اللذان واللتان وانما لم يكن مثناهما مبنيا لان الموصول انما يستحق البناء لشبه الحرف وبالتثنية زال الشبه اذ لا مثنى في الحروف فيعود الى اصله استحقاقه في الاعراب اذ الاصل في الاسماء ان تعرب كذا في الاعراب وقوله والاولى بوزن العلى واللاؤون مثل اخر مثل جمع المذكر اعترض بينهما بقوله وليس اي اللاؤون من الباب لما سلف وكذا اللاؤون في لغة بني عقيل وبني كنانة ليس من باب المبني اللازم لاختلافه رفعا ونصبا في لغتهم وفي لغة ساير العرب اللذين في الاحوال فيكون من الباب قال قائلهم نحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل غارة ملحاحا انبث للرفع الواو الصبح ضد الصبوح والغارة للخيل المغيرة والملحاح الغث الذي يعض على عادة البعير يتمادى ملحاح على ما تطلبه تقول سقوا صباحا حلايفهم تدق وتطحن جمع المذكر وجاز حذف النون اي من اللذان واللذين لما سلف نحو قول الاخطل في الحذف من اللذان ابني كليب ان عمي اللذا اي اللذان لقوقهما وعلو رتبتهما قتلا الملوك وفككا الاغلالا اي اغلال من اسرهم الملوك ونحو وخضتم كاللذي خاضوا اي كاللذين خاضوا على احد الوجوه وقيل الذي مفرد الذي هو صفة موصوف محذوف اي خضتم خوضا كالخوض الذي خاضوه وقيل الذي مصدرية على ما سيتلى عليك في بحث العوامل اي خضتم كخوضهم والالى على وزن الفاعل وهو اسم جمع كالجامل والباقر واللائي بالهمزة مكان الياء كذلك اسم جمع واللواتي واللوائي كانها جمع الجمع وقد تحذف الياءات

من الاربعة فيقال اللاتْ واللاءِ واللواتْ واللواءِ وقد يقال اللائي بياءٍ ساكنة
بعد الالف من غير همزة قال ابو عمرو هي لغة قريش كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا
الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا الياء اجراء للوصل مجرى الوقف كذا في الشرح واللات
واللاءِ بياءٍ ساكنة من غير همزة وقد سلفا وقوله واللاتي الى هنا مثال اخر قوله
لجمع المؤنث فما عطف على الذي اي من الموصولات ما ولا يقع صفة اي ما الموصولة
لا توصف بها كما وصف بالذي وتكون موصوفة ايضا اي ان ما كما تقع موصولة تقع
موصوفة لا ان يكون الموصولة موصوفة فانها موصولة لا توصف بخلاف الذي
والموصوفة توصف اما بمفرد نحو هذا ما لدي عتيد وصف ما بعتيد ولدي يتعلق
به وما بمعنى شيء تقديره هذا شيء عتيد اي حاضر لدي او جملة نحو رب ما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال قال الشيخ ابو عمرو بن الحاجب حكم على ما انه نكرة بدخول
نحو رب عليها وحكم على الجملة بانها صفة على قياس نكرة رب فانها موضوعة
لتقليل نوع من جنس فلا بد من ان يكون الجنس موصوفا حتى يحصل النوعية وقيل
ان ما هنا كافة مسوغة لوقوع الجملة بعد رب مثلها في قولك ربما قام زيد وربما
زيد قائم فيكون ما حرفا ولا يكون فيه استدلال على ذلك وكان الاول اولى لان الضمير
العائد الى الموصوف حذفه سائغ كثير ومن الامر تبيين له وان جعلت ما كافة
كان قوله من الامر واقعا موقع المفعول تقديره تكره النفوس شيئا من الامر وحذف
الموصوف وابقاء الصفة جارا ومجرورا في موضعه قليل الفرجة التفصي من الهم
بفتح كحل العقال من ركبتي البعير والبيت لامية وقبله لا تضيقن بالامور فقد
يفرج غماؤها بغير احتيال وتمام البيت نعماء بالفتح والمد من قولهم نعم البال على
الناس اذا استقر عنهم غم او غيره فلم يبن يقال نعمنا النعماء وعمته اي ربما وقع فيه
ما موصوفة بجملة قولهم نعم ما قلت وبئس ما فعلت اي نعم شيئا قلته وبئس شيئا
فعلته والمخصوص محذوف اي هذا وليست بموصولة لانه يشترط فاعل نعم ان يكون
معرفا باللام او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة نحو نعم رجلا زيد ونكرة عطف على موصوفة
اي تكون ما نكرة في معنى شيء من غير صفة ولا صلة اي لا تكون لها صلة ولا صفة

وتسمى

وتسمى ما هذه تامة لعدم احتياجها الى صلة ولا صفة نحو فنعما هي اي نعم هي عند
جار الله وابي علي وستعرف في بحث العوامل على سبيل جعلها ما في نعما هي
نكرة من غير صلة ولا صفة وهي هو المخصوص بالمدح وتكون ما ايضا معرفة تامة
اي غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء نحو فنعما هي اي فنعم الشيء
هي ونحو دققته دقا نعما اي نعم الشيء او نعم الدق كذا في الشرح ومضمنة عطف
عطف على نكرة اي وتكون ما متضمنة معنى الاستفهام نحو ما تلك اي اي شيء تلك
والجزاء بالجر عطف على الاستفهام اي تكون ما متضمنة معنى الجزاء يعني تكون ما شرطية
نحو وما تقدموا لانفسكم والدليل على انها في الاية شرطية حذف النون من تقدموا
او جعله للجزم والغنا اي الف ما يصيبها الحذف حال كونها استفهامية مع الجواز
بحذف الف ما الاستفهامية في الاغلب حال كونها مجرورة نحو حتّام او مضاف
لان لها صدر الكلام لكونها استفهاما فلم يمكن تاخيرها عنها فقدم عليها وركب
معها حتى يصير المجموع كلمة موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة
الصدر وجعل حذف الالف دليل التركيب ولم يحذف اخر من الاستفهامية نحو
ولا اخر كم لان اخرهما حرف صحيح ولا اي تجري اخره مجرى الصحيح في تحمل الحركات
وقد ثبت الالف في قوله على ما قام يشتمني لئيم والقلب عطف على الحذف اي يصيب الفها
القلب استفهامية نحو قول ابي ذويب فقدمت المدينة ولاهلها ضجيج بالبكاء كضجيج
الحجيج اهلوا بالاحرام فقلت مه اي ما سبب هذا البكاء فقيل هلك رسول الله صلعم قلب الف
ما الاستفهامية هاء الضجيج التصويت يقال ضج يضج ضجيجا والحجيج الحجاج وهو جمع حاج كما يقال
للغزاة غزي واهل المعتمر اذا رفع صوته بالتلبية اي رفعوا اصواتهم بالتلبية بسبب
عقدهم للاحرام وجزائية عطف على استفهامية اي يصيب الفها القلب حال كونها
جزائية في مهما واصله ما ما قلب الف ما الشرطية هاء وسيذكر ذلك في صناعتك
في بحث العوامل ومن عطف على ما وعلة بناء من وما الشرطيتين وما الاستفهاميتين
والموصولتين ظاهرة وهي كما في انها تكون موصولة نحو جاءني من عرفته واستفهامية
نحو من عندك وجزائية نحو من يأتني اكرمه وتفارقها في وجه وذلك قوله الا انها
لا تقع غير موصولة ولا موصوفة اي لا تقع من تامة غير محتاجة الى الصلة والصفة

كما وقعت ما كذلك الا عند ابي علي فانه جوّز ان تكون من نكرة غير موصوفة وروى
فكفى بنا فضلا على من غيرنا حبّ النبي محمد ايانا مرفوعا اي روى غيرنا في البيت
مرفوعا فيكون خبرا لمحذوف مبتدا ومن جاز ان تكون موصولة وان تكون موصوفة
والجملة اعني هو غيرنا صلة او صفة ومجرورا فيكون صفة لمن اي انسان غيرنا
وهذا مثال وصف من بالمفرد واما مثال وصفه بالجملة فقوله ربّ من انضجت
غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع فان كون ربّ لا تدخل الا على النكرات
يدل على ان ليست من موصولة والباء في قوله بنا مزيدة في المفعول لقولهم كفاك
الشيء وفضلا تمييز عنه كما في قوله وفجرنا الارض عيونا والتقدير كفى حبّ النبي
صلعم ايانا فضلنا كما تقدير فجرنا عيون الارض والوجه ان يكون فضلا مفعولا لكفى
وبنا حال منه اي فضلا كائنا بنا وتختص عطف على لا تقع اي الا انها تختص
بمن يعلم دون ما ومن يعلم اعم من يعقل لان الباري تعالى يوصف بالعلم ولا يوصف
بالعقل وانت تقول اعبد من خلقك وتقع اي من على الواحد والاثنين والجمع
والمذكر والمؤنث ولفظها مذكر والحمل عليه هو الكثير هذه الاحكام غير مختصة
بمن بل من وما في اللفظ مفردان مذكران يصلحان للمثنى والمجموع والمؤنث مثل
قوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل صالحا بتذكير يقنت وتأنيث
تعمل ونحو قوله تعالى ومن الشياطين من يغوصون له فان عني بهما التثنية او الجمع
او التأنيث فمراعاة اللفظ نحو الضمير العائد اليهما اكثر واولى من مراعاة المعنى
لان اللفظ اقرب الى تلك العبارة المحمول عليها من المعنى اذ هو وصلة الى المعنى
وان حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى فلا تقول لقيت من احبه وانت
تريد من النسوان الا ان تكون هناك قرينة ووجب ايضا مراعاة المعنى فيما وجب
مطابقته لضمير حمل على المعنى نحو من هي محسنة امك ولا يجوز محسن لانه خبر
لهي المحمول على معنى من الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدا تذكيرا
وتأنيثا وافرادا او تثنية وجمعا واجاز ابن السراج من هي محسن نظرا الى ان هي
مراد به من الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه فان حذف هي الذي هو صدر الصلة
وقيل من محسن امك سهل التذكير لان المقدر لم يتعين كونه بلفظ المذكر والمؤنث

والاصل

والاصل الحمل على اللفظ كما مثّلنا فيعتدّ ده مذكرا كما ذكره في الشرح ويجوز الحمل على المعنى
نحو من هي حسنة جاريتك ومن احسنت جاريتك انشد صاحب العابدين التي افنى المسكن
فاحسنت وجيء في هي حسنة نظرا الى معنى من فانه كناية عن الجارية وتقول من حمراء
جاريتك اي من هي حمراء فتؤنث حمراء الى معنى من ولم يجز من احمر لفظا اي لفظ احمر
وفي التعليق انما قيل جاز من حمراء جاريتك ولم يجز من احمر لان احمر ليس بفعل فدخل
في مؤنثه التاء ولا هو ايضا باسم فاعل يجري مجرى الفعل في تذكيره وتأنيثه ولا لم يجز
من احمر جاريتك ومن حسن جاريتك جاز اذ ليس بين حسن وحسنة في اللفظ
والبناء الا التاء ونحو احمر وحمراء ليس كذلك وفي بعض الحواشي انما جاز من حسن
ولم يجيزوا من احمر لان صيغتي التذكير والتأنيث يختلفان فيهما نحو حمراء واحمر خلافا
في حسن فانه لا تختلف صيغة المذكر والمؤنث فيه والتاء لا مدخل له في الصيغة
فلا يحسن ان يستعمل في شيء صيغة موضوعة لخلافه واجاز الكسائي وباقي
الكوفيين وقوعها صلة اي جاء من عند الكوفي حرفا زائدا وانشد
ان الزبير سنام المجد قد علمت ذاك العشيرة والاثرون من عددا
اي الاكثرون عددا من الثروة وهي كثرة العدد يقال ثرت بك بكر الرا اي كثرت
بك ومن في البيت عند غير الكسائي موصوفة عددا منصوب على التمييز وانتصاب
عددا على المصدر وعامله مضمر والتقدير الذين انا يعدّ عددا عدّا عزّه وفي
الشرح اي الاثرون الذين انا يعد عددا فيكون موصوفا بمفرد فان قلت من
خواص باب علمت ان لا يقتصر على احد مفعوليه وههنا قد اقتصر وهو
ذاك قلت ذاك اشارة الى الجملة وهي ان الزبير سنام المجد فلم يقتصر يعني
والعشيرة فاعل علمت ولامها للعهد ولا تقعان هي وما قد حققت فائدة
ايراد ضمير التثنية والابدال عنه بقوله هي وما مع انه يكفي ان يقول ولا تقع
من وما موصولتين موصوفتين اي ان من وما اذا كانا موصولتين لا يوصفان
بخلاف الذي فانها يوصف بالمعرف باللام نحو مررت بالذي اكرمته الظريف

بالجر على انها صفة الذي ولا تقول مررت بما اكرمته الظريف وبمن اكرمته الظريف
على ان الظريف صفة ما ومن قيل والفرق ان ما ومن شابه الحرف لفظا بان وضعا
على حرفين ومعنى باحتياجهما الى الصلة والوصف من خواص الاسماء فينبغي ان لا
يكون لما شابه الحرف مشابهة كاملة واما الذي فلم يشابهه الا معنى وقد دخله اللام
الذي هو من خواص الاسماء فجاز ان يكون له خاصة اخرى من خواصه وينتقض
هذا التعليل بمن وما الموصوفتين فانهما شابها الحرف لفظا ومعنى الاحتياجهما
الى ان يكون لهما صفة البتة فاذا اتى لهما باحتياجهما الى من الصفة وجب ان
لا توصفا ثانية كما توصف من وما الموصولتان بعد ايتاء الصلة وينتقض ايضا
بالتاكيد المعنوي فانه لو اثرت مشابهتهما الحرف المشابهة السابق ذكرها في منع
خواص الاسم منهما لاثرت في منع التاكيد المعنوي منهما ايضا لاختصاصه بالاسم
على ما سياتي فلم يؤثر حيث قال ويؤكدان اي من وما مثلهما
اي مثل الذي نحو نظرت الى ما عندك نفسه والى من عندك نفسه
بالنص على انهما تاكيد ما ومن كما تقول مررت بالذي عندك
نفسه فان قلت انما لم تؤثر تلك المشابهة في منع التاكيد المعنوي
واثرت منع الوصف مع اختصاصهما بالاسم لانه يوجد في الحرف
مثل التاكيد المعنوي وهو التاكيد اللفظي فالحرف يؤكد في الجملة
ولا يوصف في الجملة قلت من ان يجوز التاكيد اللفظي لا يلزم
جواز المعنوي فان النكرة تؤكد لفظيا ولا يجوز تاكيده معنويا
واذا استفهم بها اي بمن الواقف عن النكرة واشترط ان يكون ذلك
المنكر عاقلا لان من للعقلاء قابل حركته اي حركة النكرة بتاويل المنكر
وقوله في لفظ الآن حال عن الحركة بما جانسها اي يجانس تلك

النكرة ٣

والواقف ٣٣

الحركة

الحركة وبما يتعلق بقابل وقوله من حروف المد بيان لما وقوله
اذا كان ظرفا ظرف قابل وفاعل كان ضمير المنكر مذكرا واحدا
فيقول منو اذا قيل جاءني رجل ومنا اذا قيل رايت رجلا
ومني اذا قيل مررت برجل والا اي ان لم يكن ذلك المنكر مذكرا
واحدا بل يكون تثنية او جمعا او مؤنثا الحق الواقف علامته
اي علامة ذلك المنكر يعني الحق الواقف بمن علامة يكون في
ذلك المنكر للتثنية او الجمع او التانيث على حسب اي قدر
يقال العدد بحسوب وحسب ايضا فهو فعل بمعنى مفعول منه
قولهم ليكن عملك بحسب ذلك اي على قدره احواله
اي احوال ذلك المنكر وقوله من الاعراب بيان للاحوال وحال
منها وانما يلحق بمن علامة تثنية ذلك المنكر وجمعه تنبيها
على حال الذات اي ذات المسؤل عنه انه مثنى او مجموع او مؤنث
والاعراب اي وتنبيها على اعراب المسؤل عنه فيقول السائل
الواقف منان اذا قيل جاءني رجلان ومنين اذا قيل
مررت برجلين ورايت رجلين ويقول ايضا منون اذا قيل

جاني مسلمون او رجال او قوم وفي النصب والجر منين

وكذا تقول منانِ ومنَيْنِ لمن يقول جاءتني امرأتانِ

ورايت امرأتين او مررت بامرأتين وانما اسكن نونهما

الاولى تنبيها على ان التاء ليست لتانيث الكلمة اللاحقة هي بها

بل هي حكاية تانيث كلمة اخرى فلم يلتزموا فيما قبلها الحركة التي

تلزم ما قبل تاء التانيث وربما جاء منتان بحركة النون قبل التاء

فان تعذر اجتماع الدلالتين الدالة على الذات والدالة على

الاعراب كما في المونث واحدا او جمعا اقتصر على الاولى

يعني اذا قلت منه بتحريك النون لما في اسكانه من الكلفة لمن يقول

جاءتني امرأة ورايت امرأة ومررت بامرأة فانه لا يمكن اثبات

حروف المد الدالة على الاعراب في منة اذ هاء التانيث في الوقف

لا يكون الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التانيث وتركوا حكاية الاعراب

وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات نكرة

فاذا امتنع مراعاة الاصل والفرع كان حفظ الاصل اولى

واجروا منات في ترك حكاية

اعرابها

حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالاتيان بحرف المد بجرى واحدها فيقولون منات

اذا قيل جاءتني مسلمات او منوات وكذا النصب والجر كذا في الشرح وهذا ناقض

ما ادعاه المصنف من تعذر الدلالة على الاعراب في جمع المونث هذا واعلم ان

غرضهم في الحاق هذه العلامات ان يتيقن المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكره

بعينه لا غيره وانما اشترط في الحاق العلامات المذكورة في كون من سوالا عن

النكرة لان المعارف اذا استفهم عنها بمن ذكرت المعارف بعد من على الحكاية لان الا ستفهام

عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب المصنف بحرف

المعارف كما طلب بحروف النكرات وايضا يجوز اعادة النكرة بعد من لان النكرة اذا

كررت فلا بد من الكناية من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانيا هي المذكورة اولا فتقول من

الرجل لمن قال جاءني رجل ومع زيادة اللام عليها لم يكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ

المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان فلما لم يمكن حكايتها حذفتها واثبت العلامات في لفظ

من وسهل حذفها قصد المصنف لان الاستفهام عن النكرة كثير والكثرة يستدعي التخفيف

وذلك ان يستفهم عن النكرة بمن بعد الرجل ومن هو ومن ذلك ونحوها لكن الحا ق

العلامات المذكورة بمن اكثر لان السؤال عن النكرة كثير غالب والالحاق نص في كون

المستفهم منه ذلك المذكور في لفظ المخاطب وان قلت من الرجل او من هو فربما

اوهم هذا اللفظ ان المسئول عنه معهود آخر غير هذا المذكور في كلام المخاطب

وان الاجمال بابراد ما هو نص في المراد مناسبة كثرة الاستعمال وانما اشتراط

كون من موقوفا عليها لان هذه العلامات زيادات على خلاف الاصل فشرطها

الوقف لان الوقف محل يقبل التغيير ويشهر من الزائد على حروف المد في الاحوال كلها واللين

اي كل من الموقوف عليها المستفهم بها عن النكرة وجه آخر وهو ان يزيد على

من حروف المد واللين حاكيا للاعراب فقط ولا يلحق علامات المثنى والمجموع فان

كنت تسأل عنهما اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها للكل بلفظ واحد فتقول اذا

قيل جاءني رجل او رجلان او رجال او امرأة او امرأتان او نسوة منو وفي حالتي

النصب والجر والمواصل لا تغيرها اي من حال سواء كانت النكرة المستفهم بها

مفردا او مثنى او جمعا مذكرا او مونثا نحو من يا فتى اذا قيل رجل او رجلان او رجال

او امرأة او امرأتان او نسوة وقد جمع شذوذين من قال اتوا ناري فقلت منون

انتم الالحاق منصوب لابدال من شذوذين اي الحاق العلامة بمن وصلا والفتح

من انتم وتحريك النون عطف على الالحاق يعني اشترط في الحاق العلامات المذكورة
بمن امران ان يلحق في حال الوقف وان تسكن النون وقد رمات الاعراب واورد
الشيخ ابو عمرو بن الحاجب في اماليه ونادر قد حصات بعض بنى سنهل مال ابو يعا مقاما
سوى عن خليل داخلة وعيت الحانها تحا فدان تلما ان انا زيد فقلت منون انتم
فقالوا اغب قلت عموا ظلاما فقلت الى الطعام فقال منهم زعيم نحسد الانس الطعاما
لقد فضلتم بالاكل فينا ولكن ذاك يعقبكم سقاما ثم قال ظلاما منصوب على التميز
اي نعم ظلامكم كما تقول احسن الله صباحكم والاحسن ان يكون ظرفا اذ ليس المراد انعم
سواد الظلام ولا في صباح وانما المراد نعم صباحكم واذا احسن صباحهم كان في المعنى
تميزا وعم صباحا كلمة تحية كانه محذوف من نعم ينعم بالكسر كما تقول كل من اكل والانس
بالتحريك لغة في الانس وانشد الاخفش على هذه اللغة فقال منهم زعيم نحسد الانس
الطعاما والطعام مفعول ثان لنحسد اما على حذف حرف الجر اي نحسد الانس على
الطعام واما على انه متعد بنفسه من اصله كقولهم استغفرت الله الذنب ومن الذنب
وحصات النار بالحاء المهملة حضني وحصاني فالي وقوله سوى تحليل داخلة اراد سوى
داخلة اقسمت بها يقول دخلها اليمين محلل انه يكون اي منون في البيت على لغة من
يقول فيما حكى سيبويه ضرب من منا بالاعراب في الشرح اجاز يونس حكاية اعراب
المنكر الذي في لفظ الذاكر وحكاية علامة منسم وجمعه وحمز في حال الوصل قياسا
على اي فتقول يا ابن فتى ومن يا فتى وعليه حمل قول الشاعر اتوا نارى فقلت منون
انتم وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهام عن الضارب والمضروب قال سيبويه
هذا بعيد وقال يونس ايضا لا تقبله كل احد لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام واما
اعرابها فحكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والانكف دونها مع قيام علة
البناء وكذا في منون انتم لما كان علامة نحو الجمع نون من عند يونس حكاية في الجمع
في منكر في لفظ الذاكر فلما كان قد سمع الشاعر نحو اتوا نارى واقرون فقال منون
انتم واما المعرفة فمنها العلم ويرفع وكذا العلم في نعم ويحكي على لفظ القائل الذاكر في الحجاز
يعني اذا كان في لفظ الذاكر معرفة واستفهم عنها بمن فاما ان يكون علما او غير علم
فغير العلم لا حكاية فيه بل يرفع بالابتدا بالاتفاق عن نحو جريا على القياس فتقول
من الرجل بالرفع بالابتدا اذا قيل جاني الرجل اورايت الرجل اومررت بالرجل واما العلم
فيه مذهبان مذهب اهل الحجاز ومذهب بني تميم اما بنو تميم فانهم سلكوا بالعلم في الاستفهام

عنه

عنه مسلك غيره من المعارف فاتوا به مرفوعا على كل حال بالابتداء جريا على القياس واما اهل
الحجاز فانهم يحكون العلم بعد من بشرايط اتية فيقولون من زيدًا اذا قيل رايت زيدًا
وانما خصوا الحجازيون الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف فلا يقولون مثلا من اخا
زيد اذا قيل رايت اخا زيد لما تطرق الى العلم من الاجمال لكثرة المسميات
بالعلم الواحد والحكاية تنصيص على المراد فناسب ان يحكى واما الشروط فانه لا يكون
العلم المسئول عنه منعوتا ولا مؤكدا ولا مبين لا منه ولا معطوفا عليه عطف بيان
فان اعادة هذه المتبوعات مع توابعها تغني عن حكاية اعرابها اذ يعرف المخاطب
ان المسئول عنه هو المذكور بادنى اعادة التوابع المذكورة بعينها اليه فتقول لمن قال
رايت زيد الظريف او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن
زيد ابو محمد بالرفع لا غير ثم تقول اذا حكي ما بعد من فمن موضع الوضع بالابتداء فان
كان اعراب ما بعده رفعا فهو موضوع على الحكاية لا على انه خبر بل رفع الخبر مقدر وان كان
مجرورا او منصوبا فهو مرفوع الموضع على انه خبر تعذر اعرابه لفظا لاشتغال محله بحركته
حكوية للحكاية وقد مضى ذلك في الاعراب والمستفهم بها اي بمن عن صفة العلم في تميم
بتصدرها بلام التعريف ويعقبها بياء النسبة مع الحاق العلامة في المثنى والمجموع يعني
اذا ذكر علم واستفهم بمن عن صفته المنسوبة الى ذي العقل فيشترط امران الاول ان يصدر
من بلام التعريف لانه كذلك في المسئول عنه لان صفة العلم المنسوبة الى شيء لابد فيها من الالف
واللام والثاني ان يلحق ياء النسبة اخر من كما كان في اخر المسئول عنه فيقال المني اذا استفهم
عن ان زيدا تميمي ام قرشي ويحكي اعراب العلم المسئول عن نسبته وصلا فيقال المني بالفتح
لمن قال جاني زيد وكذا المني بالفتح ويسكن الاخر وقفا والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام
على المني فتقول المني بالمد لانه كذلك في المسئول عنه لانك تقول القرشي ام التميمي
وايضا فان من ضعف تضمنها للاستفهام بصيرورتها معربة بسبب معاملتها معاملة المعربات
التي لا يتضمن معنى الحرف وهي دخول لام التعريف عليها والحاق ياء النسب بها فاتي
بحرف الاستفهام وبعضهم لا ياتي بها فيقول المني مقصورا اكتفاء بما في من من معنى الاستفهام
كذا في الشرح ولفظ المص لم يشعر بادخال همزة الاستفهام ولا بعدمه وتلحق بالمني
علامة المثنى والمجموع والمونث فيقال لمن قال جاني الزيدان المنيان اي القرشيان
ام التميميان وكذا المنيين والمنيون والمنيين والمنية والمنيتان والمنيين

والمثنيات وان كانت صفة العلم منسوبة الى ما لا يعقل كالمكي والبصري فلا يجوزان
تساله بالمنى لاختصاص من بذوي العقول قال المبرد العباس الماتي والمائي نسبه
الى ما قال السيرافي في هذا تفريع منه وليس بمسموع وان كان صفة العلم غير منسوبة كالعالم
والظريف قال برهان سالت المبرد اذا قال لك رجل رايت زيدا او اردت ان تسال
عن صفته قال اقول المنى ايضا كما في قلت الظريفي او العالمي او البزازي قال
السيرافي وهذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع قلت وكانه جعل الياء في نحو الظريفي
للتاكيد كما قيل في احمري ودواري والا فالمراد الظريف والعالم كما في الشرح وقوله
في تميم يشير الى ان مذهب تميم ساير العرب اذا سالوا بمن عن صفة العلم منسوبة
وغير منسوبة غير مذهب تميم وما عرفت على كيفيته وذو الطائية عطف على من والطائية
مرفوعة لانها صفة ذو يعني ان ذو من الموصولات في لغة طي وفيها ثلاث لغات
اشهرها ان لا يتصرف فيها فيقال جاني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت
وذو فعلتا وذو فعلن اي اللواتي فعلن واللتان فعلتا وعلى هذا القياس
فيكون المذكر والمؤنث في قوله ويستوي فيها المذكر والمؤنث متناولا للمفرد
والمثنى والجموع في نحو لا تغنين للعظم ذو انا عارفه اي للعظم الذي انا عارفه
اي اخذ اللحم منه فوصف المفرد المذكر بذو واوله لئن لم تغني بعض ما قد صنعتم وروي
صنعته وهو اظهر لتوافق تغني لانه خطاب المفرد اما على رواية الجمع فقد خاطب
واحدا من الجمع والمعنى لئن لم تغنوا انت بعض الذي صنعته مع غيرك لا تغنين من الا
نحا نبعاد انحى للشيخ اي تعرض له اي لا تعرضن للعظم الذي انا عارفه وهذا مبالغة
في التعنيف اي اخذ اللحم من العظم بل ازيد وا تعرض للعظم بكسره وخو فان الماء ماء
ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت اي بئري التي حفرت والتي طويت فوصف
المؤنث بذو قال الميداني المعنى ان الماء الذي فيه التزاع ماء ابي وجدي اي ورثتهما
اياه وبئري اي البئر المتنازع فيها بئري التي حفرتها وطويتها فيقال طوى البئر اذا بناها
والبئر بالحجر ثم بني اللغة الثانية التي حكاها الجزولي بقوله ومنهم من يقول في المؤنث
مفردا كان المؤنث او مثنى او مجموعا ذات مضمومة وفي المذكر ذو مفردا كان او مثنى
او مجموعا ويوجدان اي ذو الذي للمذكر وذات التي للمؤنث في كل حال اي حال
الافراد والتثنية والجمع ثم بني اللغة الثالثة بقوله وعن بعضهم انهم يقولون للمفرد المذ

دوات مضمومة التاء في الاحوال الثلث لان الكلمة مبنية وضمتها حركة بناء في قوله وهولا
ذوات تعرف اي هولا الذين تعرفهم او هولا اللواتي تعرفهن بضم التاء في
احوال كل هذه اللغات وبهذا اي بالتصرف في ذو تعرف انها ليست بالتي اي بذي
التي تضاف في نحو اذهب بذي تسلم لان اذهب بذي تسلم تستعمله جميع ما يلطي
فلو كانت في اذهب بذي تسلم موصولة لتصرف فيها من يتصرف في ذي الموصولة
لكن اتفق تصرف احدهما فعلم انها ليست بموصولة ولا يخفى هذا الفرق ان يوجد
بينهما الفرق من حيث اللفظ وهو ان ذو الطائية بالواو وفي اذهب بذي تسلم
بالياء ومن حيث المعنى وهو ان الطائية موصولة وفي اذهب بذي تسلم بمعنى صاحب
فان الشيء قد يكون من وجوه والمصنف ذكر من الفرق ما كان دقيقا خفيا و
اعرض عن ذكر الواضح لوضوحه والا فذكر هذا الفرق رد دفع لبعضهم فانه ذكره
الشرح ان ذهب بعضهم الى ذي في اذهب بذي تسلم طائية ثم اعلم ان ذي مضاف
الى الجملة الفعلية في قولهم اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا بذي
تسلمون فقال بعضهم هو شاذ وبذي صفته للامر اي اذهب مع الامر ذي السلامة
اي مع الامر الذي تسلم فيه والباء بمعنى مع وقال السيرافي الموصوف بذي الوقت اي
اذهب في الوقت ذي السلامة اي في وقت تسلم فيه والباء بمعنى في فلا يكون الاضافة
شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل والزمان يضاف الى الفعل كثيرا وذا عطف على
ذو اي ومن الموصولات ذا في قولهم ماذا خاصة عند سيبويه في احد قوليه ومطلقا
عند الكوفيين نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت سيبويه فيعني الذي الا في قولهم ماذا
نحو ماذا قيل وماذا عرض وماذا احدث وماذا صنعت وذكر سيبويه وجهين في نحو
ماذا صنعت وهو ان لا يكون فاعلا افضل الواقع بعد ماذا ضميرا فاذا احدهما اي
مما الذي صنعته والاحسن في جوابه الرفع نحو قوله تعالى ماذا ينفقون قل
العفو فيمن قرا بالرفع وانما كان الرفع احسن لان ماذا في جملة ابتدائية فما
مبتدا وما خبر مقدم لكونها نكرة وعند سيبويه ما مبتدا مع تنكيره وذا خبره فالاولى
الجواب مطابقة السوال فرفع الاسم بعده على انه خبر مبتدا محذوف وذلك المبتدا
ضمير راجع الى ما الموصولة والوجه الثاني ان يكون ماذا كما هو بمنزلة اسم واحد
فكانه قيل اي شي صنعت والى ذا الوجه اشار بقوله وبمعنى اي شي صنعت و
جوابه النصب نحو قوله تعالى قل العفو فيمن قراها بالنصب لان السوال جملة فعلية

وهذا تقسيم اوثق من اجزاء الصلة الموصول لا يتقدم الموصول واي عطف على ما
وفي كل من اوجهها اي الموصولة نحو سالني ايهم في الدار والاستفهامية نحو ايهم اخوك
وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها
الرجل ولا اعرف كونها موصوفة الا في النداء كذا في الشرح وليست يعني اي من الكلمات
اي باب المبني يعني اي معربة من بين اخواتها الموصولات واخواتها المتضمنة للا ستفهام
والشرط وذلك لانه لزم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل منها
بمعرب بل هو لازم الاضافة فان اضافة خمسة عشر لا تمنع بناءه الا موصولة محذوفة
صدر الصلة يعني لا يكون اي الموصولة مبنية الا بشرطين الاول ان يكون مضافا و
المصنف اكتفى من ذكر هذا الشرط بالمثال والثاني ان يكون محذوفة صدر الصلة
وفي صلتها تفصيل وهو انها اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها
شي فتعرب اي والاسمية قد يحذف صدرها اعني المبتدا بشرط ان يكون ضميرا حا
الى اي فلا يحذف المبتدا في نحو اضرب ايهم غلامه قائم وايهم زيد غلامه وانما
عرف لكونه ضميرا والضمائر كثيرة الحذف في الصلة ولقيام المضاف اليه مقامه فاذا
حذف المبتدا صار مبنيا كسائر اخواته الموصولة وذلك انها تضمنت معنى صدر
صلتها صارت محتاجة الى امر آخر اي غير الصلة فجرى مجرى شبيهها فبنيت وبني
على الضم تشبيها بقبل وبعد لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه اعني الصلة كما حذف
من قبل ومن بعد المضاف اليه الذي يبينها مثاله ما انشد ابو عمرو الشيباني في كتاب
الحروف اذا ما لقيت بني مالك فسلم على ايهم افضل نحو ايهم اشد فيمن قرأ بالضم والمعنى
على ايهم هو افضل وايهم هو اشد فبني مع انه منصوب ولتقرير لحذف صدر صلته
هذا اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف صدر الصلة مذهب سيبويه وهو الاكثر قال
سيبويه والاعراب مع حذف الصدر لغة جيدة وجاء في الشواذ ايهم اشد نصبا واكثر
لانه بحذف الصلة يكون لها ان لا يحذف جزء منها وتقديره ما هو معناها المتابرة فانه لم تضعف
اي مع حذف صدر الصلة نحو اكرم ايا افضل اي هو افضل نظم العرب الاعراب
واجاز بعضهم البناء قياسا لا سماعا نقول اكرم اي افضل بلا تنوين اي قال الحريري
في اعرابه مع حذف المضاف اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه معربا لان حذف المضاف
اليه يرجح جانب الحرفية وقول الخليل بارتفاعه على الحكاية تقريرا القول ضعيف فلا
نقصان ليوهنه سعة الكلام اي ذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم في مثل هذا المو ضع

لان ما ذا بمنزلة اسم مفعول ما بعده فيكون الجواب فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم الذي
في الجواب على اضمار مثل الذي انتصب به السوال وحذف لدلالة السوال عليه وان
كان فاعل الفعل الواقع بعد ما ذا ضميرا ما ذا نحو ما ذا قيل فليس في ما ذا الا الرفع
بالابتداء في الشرح وتقابل الى ان يجي ذا موصولة ويحكم في نحو ما ذا صنعت بنيا دنيا
من الذي وهم كانه قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله اي من ما ذا الذي صنع اي ما الذي فان ذا
في الموضعين زايدا اذ بعده موصول والكوفيون يجوزون كون ذا وجميع اسماء الاشارة
موصولة بعد ما الاستفهامية كانت اولا وهذا معنى قوله ومطلقا استدلالا بقوله تعالى
ثم انتم هولاء تقتلون اي انتم الذين تقتلون وقوله وما تلك بيمينك اي ما التي وقول
الشاعر آمنت وهذا تحملين اي الذي تحملينه واعترض البصريون عن هذا الوضع
بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل واعترض
المصنف عن الشعر بقوله ونحو امنت وهذا تحملين طليق مع شذوذه اي مع شذوذ ه
وقوع الاشارة بمعنى الموصول يحتمل ان يوجد اي هذا البيت على غير الموصول بان
يجعل هذا مبتدا وطليق خبره وتحملين جملة واقعة موقع الحال اي وهذا محمولا طليق
ثم اورد من طرف الكوفيين مثالا آخر لوقوع اسم الاشارة بمعنى الموصول وهو ذلك في الاية
وبيانه ان اللام في لمن في قوله تعالى ذلك هو الضلال البعيد يدعوا لمن ضره اقرب
من نفعه لبيس المولى ولبيس العشير مشكل لان الظاهر ان من مفعول يدعو فلا يدخله
لام الابتداء لان محله المبتدا والخبر فلا يدخل المفعول فذكر له وجوها بينها قوله وقال
الزجاج قوله تعالى ذلك هو الضلال البعيد على انه اي ذلك بمعنى الذي منصوب المحل
بيدعوه بعده والتقدير الذي هو الضلال البعيد يدعوه لمن ما بعده جملة ابتداء اي لكونه
قوله لمن ضره اقرب من نفعه مستانفا مبتدا وخبره الجملة القسمية اعني لبيس
المولى اي لمن ضره اقرب من نفعه والله لبيس المولى فيصح اللام حينئذ ولا اشكال
في موضعه لدخوله حينئذ على المبتدا والاحسن اي احسن من هذا الوجه اذا قلنا
على اصله وما بعد يدعو جملة محكية كالكافر يوم القيمة ويكون يدعو بمعنى يقول كما في
قوله يدعون عنتر والرماح كانها اشطان بير في لبان الادهم اي يقولون يا عنتر وجاز
ان يحكي بعد القول جملة ابتدائية مصدرة باللام اي يقول الكافر يوم القيمة عند كشف
الغطاء لمن ضره اقرب من نفعه لبيس المولى واما تقدير التاخير في اللام فتعسف
اي قيل من مفعول يدعو واللام مؤخر تقديرا والتقدير يدعو من لضره اقرب من نفعه

معربة ما بعدها خبرها لانها وفي الآية مبتدا خبره اشد ومن كل شيعة لننزعن كاسول
اكلت من كل الطعام فيكون من للتبعيض والكلام محكي اعني ان ايهم اشد منهم
شيعة على اضمار القول اي من كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد قال الخليل واي
على هذا استفهامية ونحو قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب الذي يقال لهم ايهم
افضل قال سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اي
اضرب الذي يقال له الفاسق الخبيث بل يجي مثل ذلك في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام
وكذا قول يونس بالتعليق اي وكذا قوله ضعيف اذ لا يعرف تعليق المؤثر من الافعال
اي لا يعرف من كلام العرب تعليق افعال الجوارح بل ذلك في افعال القلوب دون
ان مذهب يونس فيه ان الفعل الذي قبل اي معلق عن العمل وتجويز تعليق غير
افعال القلوب ايضا نحو اضرب ايهم اقبل ايهم اجمل وليس بشي لان الفعل المعلق
ان يكون في صدر جملة والمضروب بالضرب واقبل لا يكون جملة ولان المعلق اما الاستفهام
او نفي او لام الابتداء واي بعد اقبل واضرب لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها بل موصولة
ولانها من الافعال لا المستقبل دون الماضي فيقال لا اضرب او ساضرب ايهم في الدار
ولا يجوز ضربت وهذه المسألة سأل الكسائي في حلقته يونس عن علتها فقال اي قد
خلقت كذا قال ابن السراج وذلك لان ايا بعض لما اضيفت اليه مبهم مجهول فان
كان الفعل ماضيا فقد علم البعض الذي وقع به الفعل ونال المعنى الذي وضعت اي
له والمستقبل ليس كذلك قلت ولعل هذا معنى قول الكسائي انما خلقت كذا فكانه
عبر عن بعضها للمعنى الذي يليه الماضي دون المستقبل بانها خلقت كذا كذلك في
التعليق والمستفهم بها عن نكرة وصلا يطابقها به اي يطابق اي النكرة على ما ول
المنكر تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا واعرابا حكاية تذكيرا الى قوله اعرابا حال
من الضمير في به اي يطابق به مذكرا ومونثا ومفردا ومثنى ومجموعا ومعربا اي اعراب
كان وحكاية حال من المستكن في تطابقها اي يطابقها المستفهم بذلك المنكر حاكيا
اعرابه وبناءه وجمعه والله اعلم اي اذا استفهمت باي عن نكرة عاقلا ذلك المنكر
او غير عاقل وكنت واصلا لا واقفا طابقت ايا ذلك المنكر في اعرابه وتذكيره وتانيثه
وافراده وتثنيته وجمعه فتقول اي بالرفع لمن قال جاءني رجل وايا بالفتح لمن
قال رايت رجلا واي بالجر لمن قال مررت برجل وايان بالرفع لمن قال جاءني رجلان
وايين بالفتح لمن قال رايت رجلين او مررت برجلين وايون بالرفع لمن قال جاءني

رجال

رجال وايين بالفتح لمن قال رايت رجالا او مررت برجال واية بالرفع لمن قال جاءت
امراة وايتان بالرفع لمن قال جاءتني امراتان وايتين لمن قال مررت بامراتين
وايات بالرفع لمن قال جاءتني نسوة وايات بالفتح لمن قال رايت نسوة او مررت
بنسوة والحركات في آخر اي وعلامات المثنى والجمع اتباعات للفظ المنكر على وجه
الحكاية ومحل اي رفع على الابتداء والمقدر اي هو اي رجل واية هي واياه هما و
ايتان هما الى غير ذلك ويجوز الافراد في الاحوال اي لك في اي وجه آخر فضلا وهو
الاقتصار على اعراب اي مفردة وتقول ايا وايا واي في المفرد والمثنى والجمع
والمذكر والمؤنث وتسقط اي المستفهم باي الحركة والتنوين وقفا اي واقفا يعني
اذا استفهمت باي عن نكرة وكنت واقفا اسقطت الحركة من آخره سواء كانت الحركة
حركة اعراب في الواحد او حركة نون في المثنى والجمع واسقطت التنوين من
مفرده في حال الرفع والجر وتقلب التنوين الفا في النصب والياء في ايه هاء كما
في سائر المعربات لان ايا معرب والمصنف لم يذكر ان تقلب التنوين في النصب الفا
والتاء في ايه هاء وفي المعرفة الرفع لا غير وان كان علما اي زيد لمن قال رايت
اي استفهمت باي عن المفرد والواجب اعادة المعرفة تخفيفا لان السؤال عنها
ولا يمكن الاعادة في النكرة فان النكرة اذا تكررت تكون كل غير الاخر فلو اعيد يكون
النكرة التي تكون في لفظ السائل غير الذي في لفظ الذاكر فاذا اعيدت ترفع اي و
ذلك المعرف علما كان او غيره لانك لو حكيت فاما ان تحكي فيهما او في احدهما فانه
حكيت في احدهما بان تقول ايا زيدا او اي زيد لمن قال انت زيد خالفت بين اي
وما بعده لفظا خلاف من فان لفظ من لا يظهر فيه الاعراب فلم يحك لانه اي ولا
فيما بعده تفاديا عن المخالفة بينهما لفظا ومن حكم الموصول ان ينزل مع صلته
منزلة اسم واحد لما سلف انهما كلمة واحدة والفاء في قوله فلا يوصف للسببية اي
لانها كالكلمة الواحدة لا ان يوصف ما وصف عنه اي من الموصول قبل الوصف الموصول
الذي يصح ان يقع موصوفا كالذي قبل تمام صلته وقوله ما وصف منه احترازا عن ما
ومن فانهما لا توصفان الا بعد تمام الصلة ولا قبله اذا كانتا موصولتين ولا حاجة
الى هذا التقييد لان ما امتنع وصفه اصلا سواء وصف بعد تمام الصلة او قبله
خارج عن بحثنا فلا حاجة الى ما يخرجه ولا يؤكد اي موصول قبل تمام صلته ولا
يبدل منه اي من الموصولات قبل تمام الصلة وذلك كلمة لان الكلمة ما لم يفرغ من

من التلفظ بها كلها الا الوصف والتوكيد والابدال منها وهذا بين ومن ثم اى من ان
لا توكد قبل تمام صلته لم يجز ايضا مررت بالذين اجمعين في الدار لانه اكد الذين
باجمعين قبل صلته وهي في الدار وبالضاربين اى ولم يجز ايضا مررت بالضاربين
اجمعين زيدا لانهم يلزم تاكيد اللام من الضاربين اجمعين قبل تمام صلته وهو
زيد فان قلت لم لا يجز هذا المثال على ان يكون اجمعين تاكيدا للضاربين لا تاكيد اللام
فيه قلت لان اسم الفاعل ههنا كما سلف بمعنى الفعل فكما لا يوكد الفعل تاكيدا بالتاكيد
المعنوي لا يوكد ما هو بمعناه وجاز مررت بالضاربين اجمعون زيدا على ان اجمعون
تاكيدا للمستكن في ضاربين اى بالذين ضربوا هم اجمعون زيدا اذ يصير اجمعون
ح من الصلة ولا باس في تقديم اجزاء الصلة بعضها على بعض ولا يجوز عطف على
لا بدل منه فهو ايضا نه حينئذ السبب الذي في لا لا وصف اى السبب ان من حكم
الموصول ان ينزل مع صلته منزلة اسم واحد لا يجوز الذي الذي كان ابواه راغبين
فيه منطلق حتى يجي باخرهما خبر ظاهر لا مقدر يعني لما كان من حكم الموصول ان ينزل
بصلته منزلة اسم واحد لا يجوز امثال هذا بدون خبر آخر لانك لو جعلت نحو منطلق
في هذا المثال خبرا عن الموصول الثاني كان الموصول الثاني بصلته وخبره صلة للموصول
الاول فكان المجموع بمنزلة اسم مفرد مرفوع المحل بالابتداء فيفتقر لا محالة الى خبر
ولو جعلته خبرا عن الموصول الاول كان الثاني وصلته بمنزلة اسم مفرد والمفرد لا
يصلح صلة للموصول فلا بد له من خبر حتى يتم جملة فعلى التقدير الاول لو امكن ان تقول
الذي الذي كان ابواه راغبين فيه منطلق اخوك وعلى التقدير الثاني وهو ان يكون
منطلق خبرا عن الموصول الاول الذي الذي كان ابواه راغبين فيه اخوك منطلق
ولا يجوز العكس اى تقديم منطلق في هذا التقدير على اخوك لان الموصول لا
يخبر عنه قبل تمام الصلة كما لا يوصف ولا يوكد ولا يبدل منه قبله واحد الضميرين في
كان ابواه راغبين فيه للموصول الاول والثاني للثاني لانه اى لان كان ابواه راغبين
فيه مع كان ابواه راغبين فيه صلة الثاني وجزء صلة الاول هذا كله في التعليق
وتقول جاني القايم اليه الضارب ماره الساكن بها داره الضارب اخاه زيد فلو جيت
للقايم تابع قبل مجي شي مما ذكر لم يجز لان الكل في صلته وانما كان الكل في صلة القايم
لان زيد فاعل الضارب وهو في صلة لام وصلة الصلة صلة فيكون الكل في صلة
لام القايم فلو جيت له تابع قبل ان تاتي على زيد بان يعطف عليه نحو جاني القايم

اليه وزيد لكان ذكر التابع بين اجزاء الصلة وكان ظاهر البطلان لان من حكم الموصول
ان تنزل بصلته منزلة مفرد واذا قلت الضارب الشاتم المكرم المعطية درهما
القايم في داره اخوك سوطا بشر بكيا عمروا خالدا عبد الله اكرم الاكل طعامه غلامه
فالبدل الاول هو بشر للموصول الاخير وهو القايم والذي بعده والبدل الذي بعد البدل
الاول للذي قبله اى الموصول الذي قبله وهكذا على الترتيب والا فالابدال قبل تمام
الصلة الضارب منصوب لانه مفعول اكرم وفاعله الاكل وغلامه فاعل الاكل وفايدة
هذا التقديم والتاخير تمرين المتعلم ليقتدر على حل صعايب التركيب والشاتم مفعول
الضارب والمكرم مفعول الشاتم والمعطية مفعول المكرم والضمير المتصل به عايد الى
اللام التي في صدره وذلك الضمير مفعوله الاول ودرهما مفعوله الثاني والقايم فاعل
المعطي وفي داره من صلة القايم والهاء عايدة الى اللام في القايم واخوك فاعل القايم
وسوطا مفعول مطلق للضارب وبشر بدل من القايم بصلته لانك لو جعلته موضعه
ولم تذكره بانه قيل الضارب الشاتم المكرم المعطية درهما بشر سوطا بكيا الى اخره لا استقام
وبكيا بدل من المعطي بصلته ولا يجوز ان تقدمه على بشر لانك لو قدمت على بشر وبشر في صلة
المعطي لانه بدل من القايم والقايم من صلة المعطي لزم الابدال من المكرم قبل تمام صلته وعمرا لما
بدل من الشاتم على عمرو لان عمرا بدل من المكرم والمكرم من صلة الشاتم لانه مفعول
فعمرا من صلة الشاتم فلو قدمت خالدا على عمرا لزم الابدال قبل تمام الصلة وعبد الله
بدل من الضارب ولا تقدمه على خالد لان خالدا بدل من الشاتم والشاتم من صلة
الضارب لانه مفعوله فخالد من صلة الضارب فلو قدمت عبد الله على خالد لزم الابدال
قبل تمام الصلة ولا يجوز ان يقدم البدل عن الضارب الذي هو الموصول الاول على اي
من المبدلات الباقيات بان يقول الضارب عبد الله الشاتم المكرم الى الآخر ولا على اي
من الابدال بان يقدم عبد الله في الذكر على بشر مثلا او على بكر لان المبدلات والابدال كلها
في صلة الضارب فيلزم الابدال قبل تمام الصلة كذا في التعليق واعلم انه لما ذكر فاعلا على ام
وما هو مفعول به لكن ذكر اولهما المفعول المطلق اعني سوطا لانه اقل فايدة من المفعول به
وقدمه على الابدال لان المفعول المطلق اشد اتصالا بالفعل من البدل لانه جزء من
مدلول الفعل فما بالاولى العفل اولى مما هو دونه اتصالا لتطابق الوضع الطبع واخاد
الفعل الذي نفسه محسن اخوك والذين اجمعون محسنون اخوتك والذي وزيد هما زمان
اخوك مع ان الشاهد عدم تجويز هذه المسايل الثلث مما اسلفناه وهو ان التوكيد

الموصول قبل تمام صلته ولا يعطف عليه قبله وانما كان الظاهر عدم تجويز هذا
لان الظاهر ان نفسه تاكيد الذي واجمعون تاكيد الذين وزيد عطف على
الذي وذلك قبل مجي الصلة فلا يجوز ولكن الفاء ووجهه بقوله والتابع المحذوف
دون الموصول اي نفسه تاكيد محذوف اعني هو لا تاكيد الذي وعمن خبر ذلك
المحذوف والجملة صلة الذي واخوك خبره والتقدير الذي هو نفسه عمن اخوك
وكذا الذين هم اجمعون محسنون اخوتك وزيد معطوف على محذوف لا على الذي
ومنادبان خبرهما واخوك خبر الذي والتقدير الذي هو وزيد منادبان اخوك ولا
يجوز الحذف اي حذف صدر الصلة مع الفعل والظرف لا لباس حيث لا تابع لما
دفعت اذ محذوف منزل عليه وحيث ظرف لا لباس فعلى لو قلت الذي ضرب او
في الدار زيد ورضيت انك حذفت المبتدا والتقدير الذي هو ضرب او في الدار لم يجز
للالباس فيما لا محذوف فيه اذ الفعل والظرف مستقلان بالصلة من غير هذا التقدير
ولا قرينة من تابع وغيره للمحذوف فتبعه المتبوع اي في الموضع الذي لا يكون فيه تابع
في عدم الجواز الموضع الذي فيه تابع فعلى لو قلت الذي وزيد ضربه والذين اجمعون
في الدار عمرو وان كان لا يلتبس لقرينة التابع ان المراد الذي هو وزيد ضربه والذين
هم اجمعون تبعا لما فيه الالباس حيث لا تابع ومنها اي من المبني اللازم ما يتضمن
معنى حرف الاستفهام او الجزاء اي او معنى حرف الجزاء فعلى ان تضمن معنى الحرف علة
البناء لان ما تضمنه ناسب فيه الاصل قال المصنف في الاعراب فان قلت فهلا
اوجب تضمن الحرف بناء المضاف اليه فانه تضمن اللام او من قلنا الحرف ههنا
قد يظهر في كثير من المواضع والاظهار في المضاف الذي تضمن معنى الحرف مرفوض البتة
وقيل انما بني لان المضاف عوض من اللام فكانها موجودة وان لم تظهر في اللفظ
غير اي فانها اعرب مع تضمنه معنى حرف الاستفهام والجزاء للزومه الاضافة المعبرة
عن الحرف لاختصاصها بالاسم ثم اخذ يعدد ما تضمنه فقال كما ومن فما الاستفهام نحو
قوله تعالى وما تلك بيمينك والجزاء وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ونحو
من عندك ومن يأتني اكرمه واين للمكان استفهاما وجزاء فالاستفهام نحو اين زيد
اي في الدار ام في السوق والجزاء نحو اين تجلس اجلس اي ان تجلس في الدار اجلس
فيها وان تجلس في السوق اجلس فيه وبناؤها على الحركة للساكنين وعلى الفتح استثقال
الضم والكسر بعد الياء وقوله استفهاما وجزاء قيد للثلاثة ونصبها على الحال

مستفهمة وجازمة اي مشتركة لاي والجزاء ومتى للزمان كذلك اي استفهاما وجزاء
فمتى المتضمنة للاستفهام نحو متى القتال اي في زمان يكون القتال في اول الشهر ام
في آخره والمتضمنة الجزاء نحو متى تخرج اخرج اي ان تخرج الغداة اخرج فيها وان تخرج
الظهرة اخرج فيها وايان في معناها استفهاما قال المصنف في الاعراب ايان بمعنى متى
في الاستفهام ولم يشترطوا بها وبنوها على الفتح اتباعا للالف وفي الشرح ايان للزمان
استفهاما كمتى الاستفهامية الا ان في اكثر استعمالها انما يستعمل في الامور العظام نحو
ايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز بعض
المتأخرين ذلك وهو غير مسموع وتختص ايان في الاستفهام بالمستقبل ومتى يستعمل في
الماضي والمستقبل وكيف للحال استفهاما نحو كيف زيد اي في اي حالة اصحيح ام سقيم
نحو ذلك وفي الشرح عد كيف في الظروف لانه بمعنى على اي حال والجار والمجرور ظرف
ظرف ووجه بنائه على الفتح دون السكون ودون الضم والكسر ما سلف في اين وانى لها
اي للحال استفهاما وجزاء فالاستفهام نحو انى لك اي من اي طريق لك اي كيف لك
والجزاء نحو انى تاتني اكرمك اي على اي حال تاتني اكرمك وفي الشرح انى لها معنيان استفهامية
كانت او شرطية احدهما اين الا انها مع من في الاستعمال اما ظاهرة كقوله من اين عشرون
انا من انى او مقدرة نحو انى لك هذا اي من اين ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد بل لابد
من معنى من وانما جاز اظهار من لان من يدخل في اكثر الظروف التي لا تتصرف او يتصرف
نحو من عنده ومن بعده فصارت مثل في فجاز ان يظهر اضافة وثانيهما ان يعني كيف نحو انى
تؤفكون اي كيف تؤفكون ويجوز ان يكون بمعنى من اين ويجي بمعنى متى
وكم الاستفهامية نحو كم غلاما ملكت ويلحق بها الخبرية بمعنى ان كم الاستفهامية لتضمنها معنى
حرف الاستفهام وبنيت كم الخبرية لمشابهتها اياها لفظا واصل بيني وهو الكناية عن
العدد وقيل علة بنائها كونها موضوعة وضع الحروف اي على حرفين ولها اي لكم في
وجهها صدر الكلام اما الاستفهامية فلتضمنها معنى الاستفهام الطالب للصدر واما
الخبرية فلما تضمنته من انشاء التكثير وانما وجب تصدر متضمن معنى الانشاء لانه مؤثر
في الكلام مخرج حاله عن الخبرية ولا ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض
والنفي والتشبيه وغير ذلك غيرها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك
الجملة على معناها قبل التغيير فاذا جاء المغير في آخرها يشوش خاطره لانه يجوز ان
يرجع معنى الى ما قبله في الجملة مؤثرا فيه ويجوز ان في الجملة على حالها غير

جملة اخرى بوقوع ذلك الموقع فيهما ثم اعلم انه يرد على قوله ولهما صدر الكلام
انه يتقدمها الجار نحو بكم رجلا مررت فلا يكون لها صدر الكلام فاجاب بقوله فان تقدمها
الجار فالمعنى الموجب لها اي لكون الصدر مضوب لكونه منعول الموجب مقدر
خبر المبتدا وهو فالمعنى قبله اي قبل الجار واللام في قوله لاتحاده بها متعلق بقوله مقدر
قبله يعني اذا قلت بكم رجلا مررت كان المعنى بعشرين مررت ام بثلثين وكذلك رزقت كم
رجلا اطلقت اي ارزقت عشرين ام ثلثين فلم يتقدم على الاستفهام شيء والاتحاد الجار
بكم اي لشدة اتصال بين الجار والمجرور سواء كان الجار حرفا او اسما مضافا حتى لا
يجوز الفصل بينهما احسن ان يقدر المعنى الموجب لها الصدر قبل العامل اذا كان كم مجرورا
ولم يجيء ما بعد المعنى الموجب لها الصدر قبل العامل في الرفع والنصب لعدم الاتحاد
بين المرفوع ورافعه والمنصوب وناصبه فلا يتقدم على كم ناصب ولا يقع مرفوعها بارفع
لفظي كالفاعل واسم ما ولا الجار نصا ولكن يقع مبتدا واعلم ان تقدير تقدم المعنى
الذي يوجب تقدم كم ظاهر في الاستفهامية كما لا يخفى عليك فهي مشكل في كم الخبرية اذ
هي لم يتضمن معنى حرف بعينه حتى يقدر ذلك الحرف مقدما عليها قوله وعلى الجر
جملة ابتدائية واقعة في جواب الشرط اعني فان تقدمها الجار لعطفها على جملة ابتدا
هي جوابه في قوله فالمعنى الى الكثرة يعني ان تقدم الجار على كم فمحلها مجرور والا اي وان
لم يتقدمها جار فالواقع بعدها اي فالكلام الواقع بعدكم ان كان فيه اي في ذلك الكلام
فعل او ما جرى مجراه من صيغها نحو كم رجل ضرب زيدا وكم رجل ضارب زيدا وكم رجلا مالك
فان ضرب وضارب واما لك مستند الى ضميركم او الى متعلقها اي اذا استند الواقع
بعدكم الى متعلق كم مثل كم رجل جاءك غلامه فالرفع بالابتداء اي فحكم كم حينئذ ان يرفع
بالابتداء والجملة بعده خبره فكم رجل مبتدا وجاءك غلامه خبره وكذا غيره وانما
دخل الفاء في الرفع لانه جملة اسمية وقعت جواب الشرط اعني فان استند فلزم
الفاء وصدرها مقدر كما اشرنا اليه وان لم يستند اي الواقع بعدكم الى ضميرها ولا الى متعلقها
فان كان اي الفعل الذي بعدكم واقعا عليها اي على كم نحو كم رجل ضربت وكم رجل انت
ضارب فان الفعل بعدكم غير مستند الى ضميره والضرب واقع على الرجل فالنصب بالمفعولية
اي فحكم كم ان ينصب على المفعولية فيكون كم رجل مفعول ضربت وضارب وان كان اي
الذي بعدكم واقعا على ضميرها او متعلقها نحو كم رجل ضربته وضربت غلامه او انت ضاربه
او ضارب غلامه فالوجهان اي ففيه حينئذ وجهان جاز ان تكون في محل مبتدا الى ما بعده

من الواقع والاسماء المتصل بالفعل
فان استند اي الفعل الواقع بعدكم
الى كم

خبره وجاز ان يكون منصوبة بفعل يفسره الظاهر اعاكم ضربت ضربته ولا بد في الثاني
اي في الوجه الثاني وهو ان ينتصب كم بفعل يفسره الظاهر من تقدير ناصب بعدها
اي الفعل المضمر الذي ينتصب كم به مقدر بعدكم لاستحقاقها صدر الكلام كما سلف والام
في قوله فالوجهان للعهد اشارة الى الرفع بالابتداء والنصب على المفعولية والا اي وان لم
يكن الفعل الذي بعدكم واقعا على ضميركم ولا على متعلقها والمقدر ان ذلك الفعل غير
مستند الى كم ولا الى متعلقها فلا بد من ان يكون اي كم ظرفا او مصدرا نحو كم سرت اي
كم يوما سرت او كم سيرا سرت وكذا انت مالك اي كم يوما انت مالك اي كم تمكث انت مالك
وان كان اسما مفردا عطف على قوله ان كان فيه فعل او ما جرى مجراه اي ان لم يكن
الواقع بعدكم فعلا ولا ما جرى مجراه بل اسما مفردا فالرفع بالابتداء اي فحكم كم ان يرفع
بالابتداء والاسم بعده بالخبرية ان كان الاسم الذي بعده نكرة ولم يكن اي كم ظرفا نحو
كم رجل غلام لك فان الاسم الذي بعدكم نكرة وليست كم ظرفا فيكون كم رجل مبتدا وغلام خبره
والا اي وان لم يكن الاسم المفرد الذي بعدكم نكرة بل كان معرفة نحو كم رجل غلامك وكم ما لك
او كان كم ظرفا نحو كم يوم لنا سفرك وكم يوم سفرك فبالخبرية اي فيرتفع كم في الوجهين
بالخبرية فيكون غلامك ومالك مبتدا وكم رجل وكم درهم او كم دينار خبره وكذلك سفر
مبتدا وكم يوم خبره وهكذا حكم اسماء الاستفهام اي يرتفع وينتصب وينجر كم وهي
ما ومن واي لا اين ومتى وايان وكيف واني لانها لزوم نصبها الا اني بمعنى والشرط اي
وهكذا حكم اسماء الشرط التي تعوزها العوامل الا ان الشرط لا يقع بعد الاسم بخلاف الاستفهام
لالتزام الشرط الفعل وهي من وما واي دون اذما وحيثما ومتى واني واما التي الشرط
لالتزامها النصب وتلك الاسماء يرتفع بالابتداء نحو من ضرب ومن قام قمت وبالخبرية
نحو من انت وما دينك والنظر في كلمات الشرط اي الشرط لا الجزاء فان كان الشرط
مسندا الى ضميرها متعديا كان او لازما فهي مبتدا نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك
فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او لمتعلقها نحو من ضربته ضربك ومن ضربت
غلامه يضربك فالاولى كونها مبتداء ويجوز انتصابها بفعل يفسره الظاهر وان كان
متعديا غير مشتغل عنها بضميرها ولا متعلقها فهي منصوبة نحو من ضربت ضربت
الا ان الشرط لا يقع بعد الاسم كما كان بعدكم لاقتضاء الفعل وانما قلنا ان النظر في كلمات
الشرط اي الشرط لا الجزاء لان الحق ان الجزاء لا عمل له في اداة الشرط ولا يفسر عاملها
ايضا نحو ان تقول من جاءك فاضربه على ان ينتصب محل من بفعل يفسره اضربه لان

ما لا يجوز بنفسه لا بنفس العامل والسر في جريان جواز عمل الشرط في اداته دون
الجزاء ان الاداة من حيث طلبها الصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظا اصلا وان
كان ايضا في اللفظ متاخرا بل لا يجوز فيها الا معنى الابتداء لان مرتبة العامل التقدم من
حيث كونه عاملا فتصير لها مرتبة التاخير من حيث المعنى مع تقدمها لفظا لكنهم
جوزوا ان يعمل فيها ما لا يجوز تقدمه عليها لفظا وهو الشرط واما الجزاء
فانه يجوز ان يتقدم عليها اما باقيا على الجزائية كما هو مذهب الكوفيين او ساقطا عنها
والاعلى الجزاء كمذهب البصريين على ما سياتي فلم يجز عمله فيها ظرفا كانت الاداة
كمتى واين او غير ظرف كمن وما والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاستقراء
نحو ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم فثبت ان العامل في اداة الشرط للشرط لا للجزاء
فيكون النظر اليه كما في الشرح ولعل التوفيق بين ما ذكر هنا من عدم اعمال الجزاء
في اداة الشرط وبين ما سياتي من ان العامل في اذا الشرطية الجزاء بان يختص ما ذكر هنا
باداة يعتورها العوامل وما في اذا الشرطية باداة ينتصب ابدا على الظرفية وحكمها
اي حكم كم في جواز عود الكناية الى لفظها وحكمها حكم من مجموعة كم امراة لقيته نظرا
الى لفظ ولقيتها نظرا الى ان كم كناية عن امراة وكذا البيت والجمع قال الله تعالى كم من
ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئا ومنه اي من المبني اللازم ما التزم اضافته الى الجملة
انما كان ما هو لازم الاضافة الى الجملة لازم البناء لما ذكر في الشرح ان الظرف الواجبة
الاضافة الى الجملة واجبة البناء لان اضافته في المعنى الى المصدر الذي تضمنه الجملة
وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة كاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيفت هي اليه كاذ واذا فان بناءهما لما التزم اضافتهما الى الجملة لا انهما
او مكانيتين قال المصنف في الاعراب لبناء اذ واذا علتان احدهما انهما موضوعان لزمانين
منسوب الى النسبة فاحتاجا الى الجملة توضح معناهما فاشبها بذلك بعض الكلمة وبعض
الكلمة لا يستحق اعرابا والعلة الاخرى انهما افتقرا الى الاضافة الى الجملة فاشبها بذلك حروف
المعاني لان حروف المعاني لا تفيد حتى ينضم الى الجملة ولبناء اذ علة اخرى وهي انه وضعها
على حرفين كوضع الحرف ولا اذا ايضا وهي تضمنها معنى حرف الشرط فاذ مبتدأ زمانية حال
من ضمير خبره وهو لها مضي وتضاف الى كلتا الجملتين الاسمية والفعلية في الشرع
لا لمن فيها معنى الشرط كما في اذا لان جميع اسماء الشرط تتضمن معنى ان وان للشرط
في المستقبل واذ موضوعة للماضي فتنافيا ويجي للتعليل نحو حبيتك اذ انت كريم اي لانك

والاول

والاولى حرمتها اذن اذ لا معنى لتاويلها بالوقت حتى يدخل في حد الاسم نحو جيتك اذ زيد
قايم مثال الاسمية واذ قام زيد للفعلية المصدرة بالماضي واذ يقوم زيد للفعلية المصدرة
بالمضارع واذ زيد يقوم للاسمية التي خبرها المضارع وانما اخر هذا المثال عن قوله اذ
زيد قايم مع انهما جملتان اسميتان فناسب ان يكونا متعاقبين لارادة الفرق بين
التي خبرها المضارع والتي خبرها الماضي فكان الاولى ان لا يفصل بينهما وبيان الفرق في
قوله واستقبح اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام زيد لان اذ موضوع للماضي فالاولى ان يلاه
[illegible] على هذا توهم اذ زيد يقوم لان اذ على مذهب من ابطل [illegible] داخل على تقويم المقدم
المخبر به في الظاهر واما على مذهب من احال دخوله على اسمية خبرها فعل [illegible] وارد
عليه والمقصود من استقباح استعمال مثل هذا اعني زيد يقوم كما في الشرح والمصنف
حيث الاستقباح بوجهين وهو لان الخبر من مظان الاسم او ما يضارعه اي الجملة بعد اذ
اسمية والاصل ان تكون خبر الاسمية الاسم او ما يضارعه وهو الفعل المضارع فالثاني
ان لا يعدل عن الاسم ومضارعه الا اذا دعت ضرورة الى العدول ولا ضرورة هنا لان الغرض
في العدول عن الاسم ومضارعه ان كان ارادة معنى الزمان الماضي فقد حصل هذا الغرض بمعنى
اذ فلا حاجة الى العدول واذا لما استعمل وقد يكون للزمان الماضي ايضا كما في قوله تعالى
حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعل واللام في قوله ولتضمنها معنى
المجازاة متعلق بلا يضاف في قوله لا يضاف الا الى الجملة الفعلية في حال السعة اي لا تضاف
اذا الشرطية الا الى الفعلية لما فيها من معنى حرف الشرط المقتضي للفعل واما اذ فاضيفت
الى كلتا الجملتين اذ لا شرط فيها وقد اجاز بعض النحويين ان يقع بعدها ذا مبتدأ وخبره
حال السعة واستدل بانا نقطع على جواز اذا زيد ضربته ولو كان الفعل لازما لما جاز الرفع
لا نجوز ان زيد ضربته بالرفع فدل ذلك على صحة وقوع المبتدأ بعدها قال الشيخ ابو عمرو
بن الحاجب وهو استدلال قوي وقوله في حال السعة يشير الى انه لا اضافتها الى الجملة
الاسمية في حال الضرورة بدحة وساعة منه بيت الحماسة اذا الخصم ابزى مايل الراس
انكب والاصل فيها اعني اذا القطع بوجود الشرط يعني الاصل في استعمال اذا ان يكون
لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد
المتكلم كما ان اذ لزمان من ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل
عليه استعمال اذا في الاكثر الاغلب في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا
الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع اخبار علام الغيوب بالامور

المتوقعة بخلاف ان فان ان موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل مع عدم
قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدمه و توقعه فيكون الجزاء كذلك ولذا اي ولان الاصل
في اذا القطع بوجود الشرط غلب وقوع الماضي بعدها استعمالا بخلاف ان اي غلب استعمال
الماضي بعدها اذ الماضي الواقع بعدها لفظا اقرب الى القطع نظرا الى اللفظه وان انقلب معنى الى
الاستقبال فالماضي من حيث هو بدل على وقوع حدث في الزمان الماضي فهو من حيث
هو قطع الوقوع بخلاف المستقبل فانه من حيث هو غير قطعي وقد تخرج اي اذا عن
الظرفية في نحو والليل اذا يغشى قيل ليس في اذا في نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى
معنى الشرط اذ جواب الشرط اما ما بعده او مدلول عليه بما قبله وليس ما بعده يصلح
للجواب لا ظاهرا ولا تقديرا لعدم توقف معنى الكلام عليه وليس قبل اذ ما له تعلق بالشرط
الا القسم فلو كان الشرط كان التقدير اذا يغشى اقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان
الليل وهو خلاف المقصود اذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وان كان
بما اعتبره متوقف على حصول الليل فيجب ان يكون ظرفا مجردا عن الشرط بل يستعمل اسما في
نحو اذا يقوم زيد اذ ابتعد عمرو في الشرح وعن بعضهم ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا
في نحو اذا يقوم اذا يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم اعثر لهذا على
شاهد من كلام العرب واما قوله تعالى اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون
فاذا الاولى زمانية والثانية للمفاجاة في مكان الفا كما مر وهما مكانيتين للمفاجاة نحو
منصوب على الحال من ضمير الخبر وهي للمفاجاة نقل عن المبرد ان اذا المفاجاة ظرف
مكان وكذا يمنع ان تقول في اذا المفاجاة ولا يجوز ان يكون على قوله مضافا الى الجملة
الاسمية لان ظروف المكان لا تضاف الى الجمل الا حيث واحتج قول المبرد بانه ظرف
مكان لا يطرد في جميع استعمالاته فلو قلت خرجت فاذا السبع بالباب امتنع تقدير
بالمكان اذ لا معنى لقولك بالمكان السبع بالباب وقال الزجاج انها ظرف زمان فمعنى هذا
نحو خرجت فاذا السبع بالباب اي فوقت ذلك الوقت السبع بالباب فهما مضافتان
الى الجملة التي بعدهما اذ تضاف الزمان الى الجمل الاسمية مخرجان عن الظرفية مبتدأ
خبرها وبيناني في نحو بينا زيد قائم اذ راى عمرا والمعنى وقت رؤية عمرا زيد كائن بين
اوقات قيامه كذا في الشرح ويرد على هذا ان ظرف الزمان لا يقع خبرا الا عن حدث غير
مستمر وتختص الاولى اي اذا المفاجاة بالجملة الفعلية الثانية اي اذا المكانية بالاسمية
ايقاعا للمخالفة بينهما اي بين اذا المكانية وبين الزمانية فانه اذا الزمانية كانت اختصت

بالفعلية فحصلت المخالفة بين الزمانية والمكانية ولم يعكس بان يختص اذا المكانية
بالاسمية ليحصل المخالفة بين المناسبين ولا يقع بعد اذا المكانية الا الفعل الماضي ثم ذكر
امثلتها بقوله وذلك بينا زيد قائم اذ راى عمرا معناه على مذهب المبرد بينا زيد فاذا مكان
رؤية عمرو وقد تبين معناه آنفا على قول الزجاج فاذا فلان قد طلع عليه والاصمعي لا
لا يستفصح الا طرحها اي طرح اذ واذا المفاجاتين في جواب بينا وقد طلع عليه وبينما
اي يقع اذا واذا في جواب بينا وبينما وكلاهما اذن للمفاجاة والاقلب يجيء اذ في
جواب بينا واذا في جواب بينما وكان الاصمعي لا يستفصح الا تركهما في جواب بينا وبينما
لكثرة مجيء جوابهما دونهما وانشد فبينا نحن نرقبه اتانا معلق شكوة وزناد راع فان
جواب بينا في البيت اعني اتانا بدون اذا والكثرة لا تدل على ان المكثور غير فصيح بل يدل
على ان الافصح هذا ما في الشرح من تعليل قول الاصمعي والرد عليه والشكوة المطهرة
الصغيرة تتخذ من جلد الرضيع للبن والزناد جمع زند وهو العود الذي يقدح به النار
نترك من اوقات رقبتنا اياه اتانا معلق شكوة وزناد راع في نصب زنادا عطفا على
محل شكوة اذ هي في موضع نصب كما تقول هو ضارب زيد وعمرا وعلل المصنف قول
الاصمعي بقوله لان الظاهر ان العامل في بينا هو الجواب فاذا اذا الزمانية على الاصح فلزم
تقدم ما في صلة المضاف اليه على المضاف اي بينا في بينا زيد قائم اذ راى عمرا ضرب
براي وقد اضيف اليه فقد تقدم المضاف وهو اذ بعض ما في الصلة المضاف اليه وهو
بينا وهذا مما لا يجوز وهذا التعليل غير مستقيم لما سيأتي ان جوابها انما يعمل فيها
اذا تجرد الجواب عن كلمة المفاجاة وان لم يتجرد فالعامل معنى المفاجاة ولم يتجرد ههنا
فلا ينتصب بينا براي بل بمعنى المفاجاة الذي تضمنه اذا فلا يلزم تقدم ما في صلة المضاف
اليه على المضاف والمعنى فاذا جاء زيد مكانه رؤية عمرو بين اوقات قيام زيد قوله كما في
اذا الزمانية في الشرح الاكثرون على ان العامل في اذا جوابه وقال بعضهم هو الشرط المتد ٤٧
بقوله تعالى واذا ما مت لسوف اخرج حيا فان الجواب لو كان عاملا لكان المعنى لسوف
اخرج وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت في وقت والجواب الامتكون
مع واو العطف محذوف لقيام القرينة والمعنى اذا مامت وصرت رميما ابعث اي مع
لعجاع هدس الالوين ابعث كما قال الله تعالى ايذا متنا وكنا ترابا وعظاما رفاتا انا
لفي خلق جديد واستدل ايضا بنحو قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا وحتى المعنى
اذا جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا وعن بعضهم ان اذا في قولهم خرجت

بدل رسم
لتراحم

فاذا السبع خبر لان اذا المفاجاة ظرف مكان فيقع خبرا للجثة لا ظرف زمان فلا
يصح ان يقع خبرا لها والتقدير فالسبع بمكان خروجي اي حاصل موجود به وليست
مضافة لان ظرف المكان لا يضاف الى الجملة الا حيث ولكن هذا التعليل لا يطرد لهذا
القايل ان كان نظره وعليه في نحو خرجت فاذا السبع بالباب اذ لابد فيه من التزام
اضافة اذا الى الجملة بعدها لوجود الخبر كما يقال خرجت ثم السبع قائم خبره والعده
فالسبع كاين ثم اي في ذلك المكان وليست مضافة الى ما بعدها لانها معرفة اذ هي اسم
الاشارة مختص بالاشارة الى المكان البعيد لا يشار به في غير المكان والصحيح ان الخبر
محذوف والتقدير خرجت فاذا السبع حاضر حملا على الكثير الشايع وهو اضافة اذا الى
الجملة بعدها هكذا ذكر واما الفا التي تدخل اذا فنقل عن الزيادي انها جواب شرط مقدر
ولعله اراد السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجاة السبع لازمة للخروج
وقال المازني هي زيادة وليس بشي لانه لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف حملا
على المعنى اي خرجت ففاجات كذا وهذا قريب وجاز في نحو خرجت فاذا زيد قائم الرفع
على ان يكون كلا جزئي الجملة مذكورا والنصب على حذف الخبر وعلى انه منتصب
على الحال من ضمير الخبر اي فاذا زيد حاصل قائما ويمكن ان لا يجعل الخبر محذوفا بل يكون
اذا خبرا كما نقل المصنف في خرجت فاذا السبع وقائما حال من ضميره اي فبالمكان زيد
قائما واحترز بقوله على حذف الخبر عن هذا وعن ما ذكر في الاعراب والكوفيون
ينصبون الخبر بعدها فيقولون خرجت فاذا زيد قائما قالوا لان اذا هذه ترفع اسما بعدها
وتعمل في الخبر عمل وجدت لانها بمعنى وجدت ومن مذهبهم بقوله واما توهمهم كنت اظن
ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو هي فلا يجوز الا الرفع عند سيبويه اذ في
المثل فانما اذا المفاجاة يجب الابتدا بعدها ولا يجوز ان ينتصب على الحال كما في اذا
زيد قائما لانه معرفة والكوفيون يقولون فاذا هو اياها بالنصب لما مر ان اذا المفاجاة
ترفع اسما بعدها وتعمل في الخبر عمل وجدت لانها تدل على معنى وجدت ان هاهنا كل الشي في
له فجاة فيعمل عمله والمعنى كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فوجدت
الزنبور العقرب معنى في شدة اللسعة وهذا باطل اذ لو نزل اذا منزلة وجدت لوجب
ان يرفع بها فاعل وينصب مفعولان وقالوا لو من انها عامل الظرف وعمل وجدت مع رفع الاول
بالظرف ونصب الثاني على انه مفعول باطل لانهم ان اعملوها عمل الظرف في المنصوب بلا
ناصب وان اعملوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل ومفعولين ولسبب الى الحادة سبيل

واعتذر ثعلب عن الكوفيين بان هو عماد وفاذا كوجدت مع اخر مفعوليه كانه قال فوجدته
هو اياها قال الزجاج هذا ليس قول الكوفيين ولا البصريين قال واظن الحكاية
في هذا عن ثعلب غلطا لان العماد عند اهل المصرين لا يكون الا فضلة يجوز اسقاطها
ولا يجوز اسقاط هو في مسالتنا اصلا وروى عكس هذا في المناظرة التي جرت بين الكسائي
وسيبويه في التعليق ذكر صاحب الانصاف ان الكوفيين على انه يجوز كنت اظن ان
العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا هو اياها بدل على الحكاية المشهورة وهي انه
سيبويه وفد على البرامكة وطلب ان يناظر الكسائي في مجلس يحيى بن خالد فسئل
عن هذه المسالة فقال فاذا هو هي ولا يجوز النصب قال الكسائي لحنت وليس هذا
من كلام العرب فقال يحيى بن خالد اختلفتما وانتما رئيسا بلدكما فمن يحكم بينكما
فقال الكسائي العرب اجتمعت ببابك فمن قنع بهم اهل المصرين فادخلوا فوافقوا
الكسائي ولا حجة في هذه الموافقة للتهمة اذ روى انهم اعطوا جعلا على متابعة الكسائي
ووجدت في بعض الكتب هذه الحكاية على غير هذا الوجه قيل انه سئل سيبويه
في مجلس الرشيد عن هذه المسالة فقال اي سيبويه فاذا هو اياها خطاه الكسائي
وادخل العشيريون من بني شيبان فكلا قوله فاذا هو هي كما قال سيبويه وسقط
في يده اي ندم وبين الروايتين تدافع والله اعلم بالصواب وزعم بعضهم ان اذا حرف
مفاجاة عند وقوع الجملة بعدها في الشرح نقل عن ابن بري انه لا يصح للمفاجاة حرف
فعلى هذا لا يكون لها محل من الاعراب وتعين في نحو خرجت فاذا السبع وفاذا زيد
قائما ان الخبر محذوف وفايدة قول المصنف وقوع الجملة بعدها غير ظاهرة ومنها
وبينما معطوفان على قوله كاذ واذا هكذا اشتبه او متصلة بها المزيدة من الظروف الزمانية
اللازمة للاضافة الى الجملة الاسمية فيكون بينا وبينما لا ادنا ومشبعة حال من معنى التنبيه
او الاشارة في هكذا لما قصد الى اضافته من اللازم اضافته الى المفرد او الى الجملة والا انه
الى الجملة كلا اضافة لما سلف زادوا عليه ما الكافة لانها يكف المقتضى عن الاقتضا
او اشبعوا الفتحة فتولدت الف لئن تكون الالف دليل عدم اقتضايه للمضاف اليه لا زكانه
وقف عليه والالف قد يوتى بها للوقف كما في انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا
بمعنى الفراق مصدر جلست بينكما اي مكان فراقكما ونقدر فعلت بين خروجك ودخولك
اي زمان فراق خروجك ودخولك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فبين كما
تبين يستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما او الالف واضيف الى الجملة لا يكون

الا الزمان لانه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث وبين في الحقيقة مضاف الى
الزمان مضاف الى الجملة بحذف الزمان المضاف والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين
اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام القرينة عليه وفي غلبة اضافته الى الجملة دون
الامكنة وغيرها فسنا ده الفهم في كل مضاف الى الجملة الى الزمان مضاد بين المضاف
الى الجملة زمانا والعامل فيها اي في بينا وبينما الجواب اذا كان اي الجواب مجردا من
كلمتي المفاجاة فاذا قلت بينا زيد قائم رايت عمرا فالعامل في بينا رايت لعدم المانع من
عمل الجواب والمانع كلمة المفاجاة وتقدير ذلك اي رايت زيدا عمرا بين اوقات قيامه
وقد يقتضي بينا وبينما معنى الشرط فيعمل الجواب فيهما كما في اذا الشرطية والا اي وان
لم يتجرد الجواب عن كلمتي المفاجاة ففيه اي فالعامل معنى المفاجاة المتضمن هذه اي
كلمتا المفاجاة اياه اي ذلك المعنى وحيث للمكان معطوف على بينا وبينما وانما بني
حيث لانه موضوع لمكان مضاف كاين في الجملة فشابه الموصولات في احتياجه الى الجمل
وبني على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافتها الى الجملة كلا اضافة لانه لان
حق الظرف المكاني ان يضاف الى المفرد فلما عدمت الاضافة التي يستحقها صارت اضافتها
كلا اضافة فاشبهت الغايات التي استحقت البناء على الضم لقطعها عن الاضافة ومنهم
من يكسرها على اصل التقاء الساكنين ومنهم من يفتحها قياسا على اين وقد استعملوها
في الاحوال الثلث بالواو وكذا في الاعراب وتضاف الى كلتا الجملتين احتاج حيث الى الجملة
لانه موضوع لمكان مضاف كاين في الجملة فلابد له منها وقد شذ اضافتها الى المفرد نحو اما
ترى حيث سهيل طالعا آخره نجما يضيء كالشهاب ساطعا كانه جعل حيث بمعنى مكان
فقال حيث سهيل كما تقول مكان سهيل وفي الشرح بعضهم برفع سهيل على انه مبتدأ محذوف
الخبر اي حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير عزيز ومع الاضافة
الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اعني الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه
لشذوذ الاضافة الى المفرد وظرفية حيث غالبة لا لازمة قال في السبعيات كلا حيث
الثقت رحلها ام شتم وكذا قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل رسالاته وحكي في احسن الكلام
حيث نظر ناظر الى وجهها فهو عتيق وترى في البيت من الرؤية البصرية مستدعي مفعولا
واحدا وهو طالعا ونجما بدل منه ويضيء وساطعا وصفا نجما وحيث ظرف ترى وحمله
في الشرح على انه مفعول به لترى وفيه تامل ولما نعني حين معطوف على حيث وانما التزم
بناؤه للزوم اضافته الى الجملة يدل على هذا اللزوم قوله وهي لو توقع التي لوقوع غيره اي

لما يدل على تعليق جملة بجملة وعلى وجود الملزوم فيلزم وجود اللازم لما ادى لزوم
اضافته الى الجملة عين الجملة التي يضاف هو اليها فقال ولا يضاف الا الى الفعلية لغرضها
بعيرق الى المجازاة اي لما فيها من معنى الشرط كما سبق لا يضاف الا الى الفعلية وفي الشرح
لما ظرف بمعنى اذ وهو اسم عند ابي علي ليستعمل استعمال اسم الشرط كما استعمل كلام
كلام سيبويه محتمل له قال لما لوقوع امر لغيره وانما يكون مثل لو فشبهها بلو ولو حرف
فقال ابن خروف انما لما حرف وحمل كلام سيبويه على ان الشرطية الماضي كما ان لو لامتناع
الثاني لامتناع الاول وهذا لثبوت الثاني لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لما صح لما اسلم
ادخل الجنة والجواب انه على التاكيد والتنبيه فكانه دخلها في ذلك الوقت ويليه فعل
ماض ومعنى وجوابه ايضا ماض لفظا ومعنى نحو قوله تعالى فلما جهزهم بجهازهم جعل
السقاية في رحل اخيه او جملة اسمية مع اذا المفاجاة قال الله تعالى فلما كتب عليهم
القتال اذا فريق منهم او مع الفاء وانما يكون ماضيا مقرونا بالفاء قال الله تعالى فلما
ان جاء البشير القاه على وجهه فارتد بصيرا وقد يكون مضارعا والعامل في لما الجواب كما
كان في اذا الشرطية ثم لما كان لما ظرفا لازما للجملة كان لمتوهم ان يتوهم لزوم بنائه
كسائر الظروف اللازمة للجملة فازال هذا التوهم وقال وليس من الباب اي من باب
ما بني بناء لازما او عارضا كلما وان كانت من الظروف اللازمة للجملة متضمنة على المجازاة
اذ معنى كلما جئت جئت مثلا ان جئت الصباح جئت فيه وان جئت المساء جئت فيه و
انما لم يكن كلما مبنيا لانها كما اضيف الى المصدر لان ما الذي بعد كل مصدرية هو السادمسد
الحين كانه اشكل خفوق النجم فان الخفوق سادمسد الحين وسياتي في المفعول فيه واذا
قلت كلما جئت جئت كان المعنى كل وقت مجيئك فيكون كلما منصوبة على الظرفية ومنصوبة
حال من كلما وقيل ما نكرة موصوفة بمعنى حين فلا يلزم بناء كل ايضا لان الاضافة الى الحين
لا يوجب البناء فاذا قلت كلما جئت جئت كان المعنى جئت كل وقت جئت فيه فلابد بد
من اضمار فيه اذ لابد في الجملة الواقعة صفة من عايد الى الموصوف وقد سماه
من قدر كل حين جئت فيه جئت فيه اذا اشتغل الفعل الثاني في هذا التقدير بضمير
كلما فلا يعمل فيه فينبغي ان يقدر له ناصب بان يقال جئت كل حين جئت فيه جئت
فيه وهذا مما لا ينبو به ادنى متعلم وتبدأ في سائر التزم بناؤه ما حمله على لفظ الحرف لفظا او
تقديرا في التعليق القيد الكفي احترازا عن نحو الى مكسور الاول فانه واحد الالاء ما هو
معرب وانما وافق لفظا الى التي هي حرف لانه فادى الحرف تقديرا بان الفي الحرف

لم ينقلب عن شيء والفه منقلب وما عثرت من كلام احد على انه من القلب وانما قلنا
مكسور الاول ونحوه فتحه ايضا لان المكسور الاول هو الموافق للحرف ولقائل ان
يقول ان التسمية بغير نقل له مع قرب معناه من معناه لان معناها النحو ولاحاجة
الى الحاجة فقيد بقدرها واما على الثاني بمعنى الفوق فانه اسم مبني لانه وافق على الذي هو
في ان الهاء لم ينقلب عن شيء قال الشيخ ابن الحاجب نص على جود على الذي بمعنى الفوق
وفي الشرح ما يخالفه قال المصنف في بعض حواشيه قولنا مع قرب معناه من معناه اي
مع قرب معنى اسم دال على لفظ الحرف لفظا ومعنى من معنى الحرف احترازا عن نحو الرب
وهو عصارة كل شيء فانه على لفظ الحرف لفظا ومعنى الا ان معناه لا يناسب معناه وعن
ما النافية ايضا فانها وان وافقت ما الحرفية لفظا ومعنى لكن لا مناسبة بين معناهما كعلى
وعن والكاف ومذ ومنذ فان الاحرف الخمسة تجيء اسما وسنبين ذلك في الحروف
وهي اذا كانت اسما توافق نفسها لفظا ومعنى اذا كانت حروفا فبنيت بناء لانها كالحرف
ومنه اي مما لزم بناؤه كلمات خارجة نظام الضبط اي لم يتيسر ادخالها تحت ضابط كما
ادخل الاسماء الموصولة مثلا تحت ذكر الموصول فلا بد من عدها اي عد تلك الكلمات واحدا حده
بعد واحد وهي الآن ذكر معناها بقوله وهي للزمان الذي يقع فيه كلام المتكلم ثم بين علة
بنائها بقوله وقد وقعت في اول الوهلة بالالف واللام وهي علة بنائها انتهى وقال
الخبر والاقال وهو يعود الى الموضوع الدال عليه وقعت على ما ذكر ان المبرد وابن السراج
فقال لغة اول وهلة اي اول شيء يقع ووقعت في اول شيء من استعمالها وانما بني لتضمنه اللام
افادة التعريف اذ معناه هذه الساعة واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط اللام
المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع مجردا عنها ورد على هذه العلة ان
اللام الظاهرة اذا لم تعرف والآن معرفة لجاز ان يكون تعريفها بكونها موضوعا لجنس
الزمان الحاضر فيكون علم الجنس كاسامة لا لتضمنها معنى حرف التعريف فيبنى ولا يبعد ان
يكون احالة المصنف هذه العلة الى غيره بقوله على ما ذكر لهذا الايراد وقال السيرافي
في شبه الحرف بلزومه في اصل الوضع موضعا واحدا وبقائه في الاستعمال عليه ومن النوعين
باللام وساير الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم معرف ومنكر ولا يبقى على حال فلما لم تعرف
فيه سوى اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيه وامس معطوف على الآن وقوله فيمن
يرى بناؤه على الكسر احترازا عن راي من يعربه وسيأتي ذلك عليك في غير المنصرف ،
الحجازيون يبنى امس لتضمنه معنى لام التعريف وذلك انه كل يوم متقدم على يوم فهو امس

فهو كان في الاصل نكرة لكن لما اريد امس يوم التكلم دخله لام التعريف للعهد
كما هو العادة في كل اسم قصد به الى واحد من الجماعة المسماة به ثم حذفت اللام وقدرت
لتاديه فهم كل من يسمع امس مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة
بحرف مقدر اي امس الاحرف وبنوه على الحركة لسكون ما قبله وعلى الكسر لانه اصل حركة التقاء
الساكنين وان نكر نحو ذهب الامس اعرب اتفاقا لزوال علة البناء وهي تقدير اللام ودبا
في التقاء الام ولعل ذلك لتقدير زيادة اللام الاصلية كما في الشرح وقط وعوض عطف
على امس اي ومنها نظام الضبط وقيل بنيا لانهما قط وعوض وهما للزمان الماضي
والمستقبل على سبيل الاستغراق معنى قط الوقت الماضي عموما نحو ما فعلته قط
اي في جميع ازمنة الماضي ومعنى عوض المستقبل عموما نحو لا افعله عوض اي ابدا
وبنا عوض لانه مقطوع عن الاضافة بدليل اعرابه مع الاضافة نحو عوض العائضين
اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر فكان المعنى
ما بقي في الدهر داهر وبنيهم كما بني قبل وبني للتخفيف وفتح لكسر على اصل حركة التقاء
الساكنين ومعنى قط نظائر قيل لانه بعض لغاته على وضع الحروف كما يجي او لتضمنه لام الاستغراق
لو ومالا استغراقه الماضي وقال المصنف في الاعراب في لاضم ضموه معنى منذ والى لانهم
ارادوا بقولهم ما رايته قط ما رايته من اول عمري الى الآن وبني على الضم حملا على
اخته عوض ولا يستعملان الا مع النفي الا شيئا ودبا يستعمل قط بدون النفي لفظا
ومعنى نحو كنت اراه قط اي دائما وقد استعمل بدونه لفظا لا معنى نحو هل رايت الذئب
قط ثم ذكر مثال عوض في النفي بقوله وقال اي الاعشى يمدح المحلق وهو مكسور اللام
اسم رجل من بني كلاب بن ربيعة الذي حلق بعيره فصار علامة ونظير ذلك يقال لقب
رضيعي لبان ثدي ام تقاسما باسحم داج عوض لا نتفرق
ملقب لمقرون تصيلها ولابد على اسناد الذي والمحلق رضيعي لبان ثدي ام
تقاسما باسحم داج عوض لا تتفرق البقاع ما انتقع من الارض وصوت مضارع مجزوم
الثانية من قولهم تحرق الشيء بالنار اي احترق واسناد التحرق الى النار مجاز
كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي ما ربحوا في تجارتهم فالمعنى تحرق وقودها
مرحبا بالجود اي اوقدنا وقراه على عال من الارض ليتوجه اليه كثير من الضيفان
لشبه نوكل لمقرون لتخصيص اصابها التي تضم الضيفان اي البرد وقوله على
النار خبرات ورضيعي خبر بعد خبر لانها حال ولا ستغيد البيت له بالرضاعة كما يستفيد
المجي بالركوب في جاء زيد راكبا واللبان بالكسر لبن المراة خاصة المعنى بات الندى

يقطعانها والمحلق
وكسحاب الارض
المقنعة والمحلق
الكف والعين

والمحلق على هذه النار متلازمين حتى كانهما اخوان ارتضعا من ثدي ام واحدة اي
لا تفارقه الجود عال ووجدت في بعض حواشي الاساس منسوبا الى العلامة
نجم خفاذم انه قال هذه الرواية يعني اضافة اللبان الى الثدي افصح من تنوين اللبان
واما من نونه فنصب الثدي بمصدر بل بفعلية الرضيع اي رضعا ثدي ام لا برضيع اذ
الصفة المشبهة لانها لا ينصب مفعولا وقوله تقاسما اي يحلف كل واحد من المحلق
والندى باسحم داج انه لا تفارق صاحبه ابدا في الصحاح فقال المراد باسحم الدجى بعض
به اليد عند التحالف ويقال سواد حلمة الثدي ويقال زق الخمر ويقال الرحم حلة در
فكانهما اخوان منها رحم فتقسما بانهما من القرابة وهذا الوجه هو المناسب لقوله
رضيع لبان والاسحم لغة الاسود والداجي الشديد السواد ومنها لغات اما في عوض
فتح الضاد وضمها وكسرها واما في قط فاشهر لغاتها ان يكون مفتوح القاف مضموم
الطاء المشددة وقد يخفف الطاء مضمومة مع فتح القاف وقد يضم القاف اتباعا لضمة
الطاء المشددة وقد يخفف الطاء او المخففة وقد جاء قط ساكنة الطاء ولما عطف على
عوض اي مما في لادنا وخانها نظام الضبط لدا والوجه في بنائه واخواته ان من
لغاته ما وضعه وضع الحروف كما سياتي فحمل البقية عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم
يكن لبنائها وجه لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق ومنها لغات لدن بفتح الدال
ولدن بكسرها فلان لدنا حذفت عن الضمة في عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف
النون فبقي لد واما ان يحرك الدال ضما وكسرا للساكنين واما ان يحرك للساكنين النون
كسرا لان التقاء الساكنين قد يزال بتحريك الثاني فهذه خمس لغات مع لدن التي
هي اصلها وقد جاء لدن ولد فكان لدن خففت بنقل ضمة الدال الى اللام فالتقى ساكنان
فاما ان يحذف النون واما ان يكسر للساكنين وقد جاء لدن بحذف نون لدن التي هي
اللغة المشهورة كذا في الشرح منها اي من لغات في لدن ويشبه نونها بالتنوين و
لذلك نصبت بها العرب غدوة خاصة اعلم ان لدن بالاضافة تجر ما بعدها لفظا ان
كان مفردا او تقديرا ان كان جملة وان كان غدوة جاز نصبها ايضا وتدبير اما
النصب وان كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف لكن
وعشية ودال لدن فتح وكسر وتضم كما سبق ثم قد تحذف نونه فشابه حركاته حركة
الاعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار
لدن غدوة كراقود خلا فنصبه للتشبيه بالتمييز في راقود خلا او بالمفعول ...

هو الاصل في نحو ضارب زيد وغدوة بعد لدن لا يكون الا منونة وان كانت معرفة
ايضا اما تشبيها بالتمييز فانه لا يكون الا نكرة واما لانا لو وجدنا فيها التنوين لم ندر
امنصوبة هي ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف اجري مجرى الجملة اي لدن كان جملة
كذا في الشرح واعلم ان خصوصية غدوة بنصبها ليس من مقتضى التشبيه المذكور فقط
كما هو ظاهر لفظ الكتاب بل من كثرة استعمال لدن مع غدوة نحو لدن غدوة في
الا نحو بنا بقية منقوص من الظل قالص الا دان اي لصق وظل قالص اي ناقص
ومن الظل بان للمتعرض وحصل له اي حتى بلغ النهار النصف ولم يبق ظل سوى
ما تحت خف الناقة وذلك وقت احتدام الحر ومن عطف على لدا اي مما بني
لادنا وخانها نظام الضبط وما الموصوفتان واما الموصولتان فمن مثلها ذكر الموصول
والاستفهاميتان والشرطيتان دخلتا تحت ما تضمن معنى الحرف وما غير موصولة
ولا موصوفة غير حال من معنى الاسادة والمعنى وفي هذا اللفظ وكذا قوله وكاين في
معناها اي وفي هذا اللفظ كاينا في معناها وكذا فيما ياتي بعده اي سالم بن خليل تحت
ضابط ما غير موصولة وغير موصوفة يعني ما التامة وفي من وما الموصوفتان اما الاحتياج
الى الصفة وجوبا واما لان وضعها وضع الحروف وهذه الاخيرة تعم من وما في نحو همها
وما التامة ايضا وكم الخبرية عطف على ما اي كم الخبرية مما خانها نظام الضبط وثبت
لادنا لان وضعها على حرفين كالحرف واما كم الاستفهامية فداخلة تحت قوله ومنها ما
تضمن معنى الحرف وكاين عطف على كم وقوله في معناها حال من ضمير الخبر اي مما
في لادنا وخانها نظام الضبط كاين كاينة في معنى كم الخبرية في الشرح هي كاف التشبيه
دخلت على اي التي هي في غاية الابهام وقت ما يقطع عن الاضافة لكنه بعد التركيب المحي
عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فكانه اسم
مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين لذلك نقلوا مكتب بعد الياء نون
مع ان التنوين لا صورة لها في الخط كذا وذيت عطف على كاين كما يكنى عن القصة
حال من ضمير الخبر وقد سلف معنى الكناية عند علامات الاسماء واما بنيا لان كل واحدة
منهما كلمة واقعة موقع الجملة والجملة من حيث هي مبنية في الشرح فان قلت
الظاهر وضعا ليكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت
اي زيد منطلق مثلا وهي في موضع النصب قلت ان الاعراب المحلي في الجملة عارض
فلم يعتد به وبناؤهما على الحركة للتفادي من الساكنين وعلى الفتح لكثرة ثقل الياء في ابتداء

وكيف او لكونها كناية في الاعقاب من الجملة المنصوبة المحل ويجوز بناؤها على الكسر
على اصل حركة التقاء الساكنين وعلى الضم ايضا كما في حيث والاستعمال الاكثر بنى
بوا ما لعطف نحو فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وانما جعل المصنف
كم الخبرية وكاين وكيت وذيت مما خالفها نظام الضبط مع انها مضبوطة عند صاحب
المفصل وغيره بالكنايات لان الكنايات المبنية يعسر ضبطها اذ ضبطها بعضهم بانها
الفاظ مبهمة يعبر عنها عما وقع في كلام متكلم مفسرا وهذا يصدق على كيت وذيت دون
كم وكاين وضبطها بعضهم بانها لفظ وقع عوضا عن لفظ والفاظ نحو كيت فانه عوض
عن نحو زيد منطلق ويدخل تحت هذا الضابط فلان في نحو قال فلان فانه عوض عن
مثلا انه معرب فلما عسر ضبطها لم يجعل المصنف الكنايات بابا على حدة من المبنيات كما
جعلها غيره … اي عطف على كيت اي صارت لازما وخالفها نظام الضبط قوله
لهي ابوك … لا افعل في الشرح لهي ابوك اصله لله ابوك حذف لام الجر … لام
التعريف لكثرة الاستعمال في لاه ابوك … لتضمن الحرف ثم قلب الهاء الى موضع العين
وسكن الهاء … موقع الالف الساكن ورجعت الالف الى اصلها من الياء على ما هو مذهب
سيبويه وهو انه من لاه يليه اذا استتر فتح لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة
وقد حذفت اللام فيقال لاه ابوك وانما لم يبن على الكسر لم يبن في لاه لالتباسه بالجار الذي
هو اصله فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالاعرابية ولو قال لاه
لا قلب لالتبست بالاعرابية الفتحة نحو الله لا اختلاط بالنصب واصل وله لا اصل بانه
حذفت الياء المبادلة ولام التعريف فصار لاه ثم رجع الى اصله على ما نقل من ان الاصل
لاه وله لان الطرب بقوله ونقص … ثم اسكنت اللام لان التقسيم ما توفي في
انواع من التخفيف فبني لتضمن لام التعريف ومن الثاني اي من المبني الحادث المركبات
والحادث في قوله بجعل الكلمتين متعلق بالمركبات اي الالفاظ التي ركبت بان جعل الكلمتان
كلمة واحدة لا بان استند احديهما الى الاخرى بان اضيفت احديهما الى الاخرى او جعلت
وصفا للاخرى وانما قال الكلمتان ليدخل فيه الاسمان والفعلان والحرفان والاسم مع الفعل
والحرف والفعل مع الحرف ثم هذا المركب اما ان يتضمن الكلمة الثانية منه حرفا نحو خمسة
عشر او لم يتضمن نحو بعلبك فنبه على القسم الثاني بقوله والصدر اي الكلمة الاولى
من المركب الذي حصل من جعل الكلمتين واحدة هو المبني فقط اي لا الكلمة الثانية
اذ لم يتضمن الثانية الحرف نحو بعلبك فانها كلمتان جعلتا واحدة فبني الاولى لانها بمنزلة

حرف من الكلمة ولا يكون لحرف من الكلمة نحو الزاي منه … اعراب واما الكلمة الثانية
فلا شيء انها معربة ممنوعة من الصرف وسياتي وقد تبنى ايضا بسببها بان تتضمن
الثانية الحرف نحو خمسة عشر لكونها ايضا بسببين احدهما عيب الاخر وهو [illegible]
لانه المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه ويؤثر
العوامل في الصدر ما لم يعتل كمعديكرب فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا والعجز
حينئذ مالا ينصرف من الصرف وتركه كذا في الشرح ثم قسم التضمن بان يكون تحقيقا
وتقديرا اي الشرط لعدم بناء الكلمة الثانية من هذا المركب انما لا يتضمن الحرف لا
تحقيقا ولا تقديرا كبعلبك لبلد وحضرموت لبلد وقبيلة ايضا وبادي بدي بسكون
ياء الاول والثاني يقول اعطه بادي بدي والاصل بادي بدي فالاول فاعل من
بدات الشيء اي فعلته ابتداء والثاني فعيل بمعنى مفعول وهو اسم فاعل مضاف الى مفعول
وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا ابتداء ما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدي مصدر
الفعل المقدم وهو الاعطاء في مثال … في الاصل مضاف ومضاف اليه وكلا جزئيه
معرب فكثر استعماله حتى يستفاد من الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة فبني بادي
بدي … لفظ الكلمتين ايضا كلمة بعد ان خففتا بتسكين الهمزة من الاول
وقلبها ياء وحذف الهمزة من الثانية وكلا التخفيفين على خلاف القياس وفيه لغة اخرى
وهي بادي بدا الكلمة الاولى … فاعل والثانية على وزن فعا واصله بدأ كناية لان بدا مقصور
لم يخرج من هذا التركيب فخففت الهمزة تخفيفا قياسيا كرهاء وبدا مصدر بمعنى المفعول
فعاد … فبني فتح الكلمة الاولى من الكلمتين لنزولها منزلة شق الكلمة ولولا ذلك
لنصبوه لانه حال ولم … الكلمة الثانية من الكلمتين لا انما على البناء فيهما فهو منصوب
في التقدير على الحال … لان حرف الاعراب غير قابل كذا في التعليق وقوله لان حرف
الاعراب غير قابل مسلم في بدا لانه بعد التخفيف كعصا … في بدي اذ هو بعد التخفيف
كالقاضي وهو يحتمل الفتح وفي الشرح بنيت الكلمة الاولى من الكلمتين لما سلف وبنيت
الثانية منهما لتشبيهها ثانية نحو خمسة عشر لقصدهم التخفيف الازدواجي …
على غير القياس … على غير القياس ايضا لان الكلمة بالبناء يكون اخف …
بالاعراب لدخول التنوين والاعراب في المعرب وان كان مقدرا وجعل جار الله بادي
بدا وبادي بدي من باب بعلبك لا من باب خمسة عشر وجعلها بعضهم من
باب خمسة عشر وهو اولى اذ لو كانت كما قال جار الله لوجب ادخال التنوين

في بدا وبدي اذ ليس بادي بدي وبادي بدا علما كبعلبك حتى يمتنع من الصرف للعلمية
والتركيب ولم يستغنيا بتنوين عن ليس تنوينه وايدي سبا في قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا
اي مثل تفرق سبا حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابنا والاسرة
لانهم في التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي ثم لما كثر استعماله في معنى التفرق من
غير نظر الى المعنى الايدي ومعنى سبا جعلوهما واحدا وفي الشرح وامره في بنا الاول
والثاني كامر بادي بدا فلذا لم يا ايدي السكون وسكن همزة سبا مع تقليبه الفا
وجعله حادا اسم من باب بعلبك لا من باب خمسة عشر ولو كان كما قال وكان الثاني
معربا لوجب تنوين سبا لا نصرافه لانه ههنا لا اسم رجل ولا اسم قبيلة فيمتنع من الصرف
للتانيث والعلمية وقد يجعل هذا اي ما في الصدر فقط نحو صادبة وصابح فان نحو
صادبة مركبة من كلمتين اسم وتا التانيث جعلتا واحدة ونحوها نح وبصري مركبة
من كلمتين اسم ويا نسبة جعلتا واحدة فبني الاول منها لانها كشق الكلمة وهذا ظاهر
البطلان لاستلزامه ان تكون المعرب تا التانيث ويا النسبة والا اي وان تضمن الثاني
الحرف حقيقيا او تقديرا فلا اعراب كلا الجزئين بنيا فالمتضمن للحرف حقيقيا سياتي و
المتضمن له تقديرا كالعشرة مع ما نيف هي البنا للفاصل اي زاد عليها اعلم ان اصل
خمسة عشر خمسة وعشرة حذفت الواو وقصدوا المزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج
هذا المعطوف بالمعطوف عليه دون مثل قولك لا اب وابنا مع ان الابن مع الاب نحو الخمسة
من العشرة لان الاسمين معا ههنا عدد واحد كعشرة وعشرين بخلاف الاب والابنا
وانما مزجوا النيف مع هذا العقد بخلاف ساير العقود نحو عشرين واخواته ومايه والف
لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التي الفاظها مفردة وبني الاول لانه كشق الكلمة وبني
الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البنا وان لهما عراقة
في الاعراب وعلى الفتح لخفته ليعتدل به ثقل النقل العارض من جعل الكلمتين واحدة قوله الا
اثني عشر مستثنى من قوله كالعشرة مع ما نيف عليها اعلم ان جمهور النحاة على ان
الثاعشرة معرب الصدر استدلالا بظهور الاختلاف في الفة كاختلاف الزيدان و
المسلمان وانما عرب لتنزل الثاني منزلة نون المثنى واذا تنزل عشر منزلة نون اثنان
تكون اثنا عشر كاثنان ولا تركيب في اثنان موجب البنا فكذا في اثنا عشر والدليل على قيام
عشر مقام النون انه لا يضاف اثنا عشر كما يضاف اخواته فتقول هذا عشرك وخمسة عشرك
ولا تقول اثنا عشرك لانه كاثنانك ثم برهن على دعواه وهي تضمن العجز الواحد عشر الوف

يستغنيا بتنوين عن

فقال لان الاصل فيه اي في العجز العطف بالواو وقد سلف ممزوجا وكذلك الحادي
عشر الى التاسع عشر اي الحادي عشر الى التاسع عشر مركب مبني جزؤه الاول
لانه كشق الكلمة والثاني لتضمنه الحرف لان الاصل العطف بالواو وهو في الاصل حا دي
وعشر وكما تقول الحادي والعشرون والثالث والخمسون وجاز اسكان الياء اي ياء
حادي عشر وثاني عشر والقياس فتحها لانهما مركبان كاحد عشر فيبنيان على الفتح
مثله وانما اسكن اليا ترجيحا للتخفيف باسقاط الحركة عن حرف العلة كما في ثاني عشر
اي كما جاء اسكانها في ثاني عشر مع ان القياس فتحها سابق والاضافة ودخول اللام
فيها اي في العشرة مع ما نيف لا يخلان بالبناء خلافا للاخفش في الاضافة اذا اضيف
العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد فعند الاضافة الاسمان باقيان على
بنائهما لبقاء موجب البنا كما كان قبل الاضافة والاضافة عندهم لا يخل بالبناء كما لا يخل به
الالف واللام اتفاقا في نحو الاحد عشر والحادي عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص
الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة بان ذا اللام كثيرا ما
يكون مبنيا نحو الآن والذي واخواته واما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته الا نرى
الى اعراب اي للزوم اضافته مع علة ثبوت البناء فيه وهي تضمن معنى حرف الاستفهام
او الشرط واحتياجه الى الصلة كساير الموصولات واعراب نحو قبل وبعد مع الاضافة والبنا
مع القطع منها قال الاخفش يعرب ثاني الاسمين قياسا مع الاضافة نحو جاني خمسة
عشرك اجراء له مجرى بعلبك والفرا جعل الجزئين معربين باعراب المضاف والمضاف
اليه تشبيها بنحو ابن عرس تشبيها لفظيا لهذا المركب بالمضاف والمضاف اليه كما في النوع
وكذلك اي كذلك هذه المركبات الآتية متضمنة للحرف حقيقيا مبنية الجزئين في قولهم وقعوا
في حيص بيص اي فتنة عظيمة بكسر الفائين وفتحهما مع فتح الصادين والحيص الهرب
والبوص السبق والتقدم اي وقعوا في هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة
فقلبوا الواو يا للازدواج وصوا ولي من العكس لان اليا اخف واصله حيص وبيص ثم بنيا
لجعلهما واحدا ولقيته كفة كفة معدوده كفة وكفة على معنى ذوي كفتين كفة من الآخر وكفة
من الملتقي كان كلا منهما كان يكف صاحبه وهذا التلاقي ان يجاوزه وعلى النصب
على الحال اي متواجهين وصحرة بحرة عطف على كفة كفة اي لقيته صحرة بحرة في
اصله صحرة وبحرة فجعلا واحدا ومعناه ظاهرين ذوي صحرة اي المكشاف وبحرة اي
اتساع في غير مضيق ويقال ايضا الخبرة صحرة بحرة اي كاشفا للخبر وتقديره ذا صحرة

وبحرة وهذا المركب ايضا منصوب على الحال وبنا بحرة بحرة نفس اعتدنا لعقد من
ابيض الباعضرة واذا ضم اليها اعرب الثلث نحو صحرة بحرة بجرة على الاتباع كانه جاربي
ستا بيت اذ يتعذر جعل ثلث كلمات واحدة المخ ايضا بمعنى الاظهار لان نحو الابل
تضمن الاظهار لانه اظهار ما في داخل الحيوان وهو جاري ست ست اي سالمت
او الى ست فضلا واحدا وهو حال والمعنى ملاصقا بيتي وبيته اي ملتزقان مجتمعان
ووقع بين بين اي بين الردي وبين الجيد وسقطا بين بين اي بين الحي وبين الميت
فجعلا واحدا وبين الثلثة نادرة لان بين تقتضي شيئين وانتصاب هما ايضا على الحال
واتيك صباح مسا ويوم يوم وحين حين اي صباحا فمسا ويوما فيوما وحينا
فحينا اي كل صباح ومسا وكل يوم وكل حين ولقاه بوري هذا النجوم كانه متوكل
استطرت ساعة فساعة اي كل ساعة اذ فايدة الفا التعقيب فيكون المعنى يوما
ويوما عقيبه بلا فصل الى ما انتاهى وكذا في البواقي وتفرقوا شغر بغر وشذر
مذر بفتح الكلمات وكسرها وجدع مدع بكسر الفاين كلها احوال معناها متفرقين فلابد
ان يكون مؤكدة قال صاحب الينابيع شغر انما يدل على انتشاد وخلو عن ضبط
يقال اشتغرت عليه ضيعته اي انتشرت ولم ينضبط وبغر من بغر النجم اذا هاج
المطر ونشره وشذر من التشذر اي التفرق ومذر من التبذر وهو الاسراف
والميم بدل من البا وجدع من الجدع وهو القطع ومدع عن قولهم فلان مداع اي
كذاب يفشي الاخبار ويشيرها والاصل شغرا وبغرا وشذرا ومذرا وجدعا ومدعا فجعلا
واحدا وهذا ايضا حال معناه متفرقين طايعين وقد يقال حيث بيث بكسر الثاني
واصلها حوث بوث من الاستحاثة والانبياثة وهما بمعنى يقال استحثت الشي اذا ضاع
في التراب لان تضمن الثاني معنى الحرف ظاهر فتخليل العقل له وكذلك اي كذلك عده
المركبات مبنية الجزئين لان تضمن الثاني معنى الحرف ظاهر كما سلف سائر هذا النوع
المركب المتضمن للحرف تحقيقا واما المتضمن لم تقديرا فخاز باز بقوله وسائر اي
المركب المبني الجزئين لانه كان في الاصل بالعطف حيث استعمل مبنيا الحاقا لما في
التضمن حقيقة قال الشيخ ابو عمرو بن الحاجب علة بناء الخاز باز مشكلة لانها ان قدر
مفردا فلا علة توجب البنا فكذا تقديرها فان قدر مركبا فلا علة يمكن تقديرها الا
واو العطف على ان تكون الاصل خاز وباز مزجا فصيرا واحدا كخمسة عشر ولا دليل
يدل على ذلك بخلاف خمسة عشر اذ قياسه خمسة وعشرة فاذا صح هذا التقدير فيه

فليبح

فليبح في معدي كرب ولا قايل به وغاية ما يمكن ان يقال فيه انه في الاصل قصد الى
عطف احد الاسمين ومثل هذا التقدير وان امكن ان يقدر في معدي كرب الا ان
الاحكام اي البناء في خاز باز والاعراب في معدي كرب دلت على المخالفة بين
التقديرين وهذا توضيح ما ذكرنا في التعليق فانه لما استعمل مبنيا قدر انه متضمن الحرف
الحاقا لما عرف التضمن حقيقة في الشرح وانما الخاز باز لانه مركب من اسم فاعل
خزى اي قهر وغلب ومن فاعل برى اذا اسما وارتفع كانه قيل هو الخازي البازي
فركبا وجعل اسما واحدا وتصرف فيه على سبعة اوجه خاز باز بحذف اليا في والاكتفا
بالكسرة وخاز باز تشبيها بخمسة عشر وخاز باز على ان يكون كبعلبك ويكون الاول
مبنيا على الفتح او الكسر وانما جاز كسر الاول علامة بحو بعلبك نظرا الى الاصل الذي
انما فتح الفرض في هذين الوجهين للعلمية والتركيب فانما هو علم الجنس كاسامة [illegible]
وخاز باز باعرابها على اضافة الاول الى الثاني كما سلف في بعلبك ممنوع صرف الثاني [illegible]
وترك صرفه وخاز باء كقاصعا وخزباز كقرطاس والاخيران اسمان مفردان فالى [illegible]
الاولان من الوجوه السبعة مبنيان فقط فالكلام عال في اطلاق المصنف الحكم
عليها بقوله في لغاته المبني هو فيها ولها خمسة معان ضرب من العشب وذباب
يكون في العشب وصوت الذباب وداء في اللهازم والسنور ومنها اي من الثاني
نوع المبني السادس الغايات وهو اصل الكلام فيه ان ينطق به مضافا ثم يترك المضاف
اليه لفظا لا نية اي الغايات الفاظ اصل الكلام ان ينطق بهن مضافات فلما
اقتطع عنهن ما يضفن اليه وسكت عليهن صرن حدودا ينتهي عندها فلذلك سمين
غايات والغاية النهاية هذا كلام صاحب المفصل وهو يدل على انها اذا اقتطع عنها
المضاف اليه سمين غايات سواء نوي ام لا وكلام المصنف على اختصاص تسميتها
بالغايات بحال النية ثم اعلم ان المضاف اليه ان نوى بني فالاعراب واما بنى
اذا نوي والعلة مشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى المحذوف فان قلت هذا الا
حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلم لم تبن معه كالموصولات تبنى مع وجود ما يحتاج
اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها ترجح جانب اسميتها لاختصاصها
بالاسما واما حيث واذ واذا فانها وان اضيفت الى الجملة التي بعدها الا ان اضافتها
ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه
محذوف وكما ابدل في بعض وكل التنوين من المضاف اليه لم يبنيا اذ المضاف اليه

كانثابت بثبوت بدله وانما اختاروا البناء في هذه الظروف الآتية دون التعويض
لانها ظروف فلسله التصرف اوعادمة وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه ايضا
عدم التصرف الاعراب ويجوز ايضا في هذه الظروف كما علي قلة ان تعوض التنوين
من المضاف اليه فتعرب ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد ومما ضم
الغايات الي ظروف وغيره بقوله ظرفا كان اي المبني من الغايات كلمتيه من قبل
ومن بعد ومن فوق ومن تحت وكذا باقي الجهات ونعلمه اول اي اول اوقات
نعلي فانه تقدير ما اضيف هو اليه مما هو مدلول له وفي الشرح يجوز حذف المضاف
اليه من اول وبناوه علي الضم اذا كان ما ولا بظرف الزمان نحو جئتك انا قبل والمعنيه
اول اي اول اوقات عدوها ودون بمعنى قدام ومن جعل في الشرح المسموع من
الظروف المقطوعة عن الاضافة قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء
وخلف واسفل ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها نحو يمين و
شمال واخر وغير ذلك فعلي هذا لا يستقيم اطلاق قوله وكذا باقي الجهات وفي
اي في عل لغات تقول جيت من علا كقا من ومن معال كرام ومن علا كعصي
ومن علو مفتوح الفاء مثلث اللام وانما جاز بناء علو علي الفتح دون ساير الغايات
لثقل الواو المضمومة وعلي الكسر استثقالا للضمة واما الضم فعلي قياس ساير الغايات
اوغير ظرف عطف علي ظرفا كحسب ولا غير وليس غير في الشرح حذف المضاف
اليه من حسب لكثرة الاستعمال وبناوه علي الضم تشبيها بغيره اذ لا يتعرف حسب
بالاضافة مثله واما غير فشبهته بالظروف الغايات استعمالا غير بعد لا وليس
فالتقدير ليس الغالب غير زيد وبناء الغايات علي الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب
وعلي الضم اما لتكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب اما مجرورة بمن او
منصوبة علي الظرفية او لتخالف حركة بنائها حركة اعرابها و محل نحو حسب مرفوع هنا
محلي اي حسبي في الفائق سبب بنائها ان الاضافة منوية فيها وقال في تحل علي
السكون دون حسب لانه لم يلا الاعراب في موضع من المواضع بخلاف حسب الا انه اي
محل من القسم الاول اي المبني اللازم قال الاخفش في ساكنة ابدا يقولون خلك
ومنذ اي ومن الثاني ما اضيف الي ياء المتكلم ففيه يجري بناه وسلف ذلك في الاعراب
ومنذ اي من الثاني ما يضاف الي الجمل واذ من اسماء الزمان فيبني بنية الظرف
المنصوب في سه يعود الي ما يضاف الي الجمل واضح الشرح اعلم ان ظرف الزمان

المضاف

المضاف الي الجمل انما يفرد المفرد والجمع اذا اخذ فلا بد في الجمع لما قال الزجاج لبين
شي من المبني لانهم يقصدوا ان يجعلوا المضاف المبني علي نهج واحد اذ كانت النسبة
لا يختلف فيه مذكر ولا مونث ولا عاقل ولا غيره فوجب انه لا يختلف المبني اعرابا
وبناء بخلاف الجمع والظروف المضافة الي الجمل اما واجب الاضافة اليها وهي حيث
واذ واذا وقد سلفت واما جايزة الاضافة وجايزة الاضافة علي ضربين اما ان
يضاف الي الجملة ماضية نحو قول النابغة علي حين عاتبت المشيب علي الصبا
فقلت الما اصح والشيب وازع فيجوز بناوها واعرابها اتفاقا اما الاعراب فلعدم
لزومها الاضافة الي الجملة فعلة البناء فيها عارضة واما البناء فلتقوى العلة
بوقوع المبني الذي لا اعراب له لفظا ولا محل موقع المضاف اليه الذي يكتسي منه المضاف
احكامه من التعريف والتانيث واما ان يضاف الي الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله
فقال هذا يوم ينفع الصادقين او الي الاسمية سواء كان صدرها معربا او
مبنيا لفظا نحو جيتك يوم انت امير فانه لا بد كانت من الاعراب عند
بعض البصريين لا يجوز في مثله الا الاعراب لضعف علة البناء وعند الكوفيين
وبعض البصريين يجوز بناوه اعتبارا بالعلة الضعيفة وهي الاضافة الي الجملة
ومعنى قول النابغة قلت للمشيب ما فتح بك ان تصيبها وعلي من صلة عاتبت
كما تقول عاتبته علي الذنب كان في الاساس كذا يجوز اتفاقا بناء الظروف المقدم
علي اذ نحو حينئذ واعرابها وترى نحو قوله تعالى من خزي يومئذ فتح يوم
وجره اما الاعراب فلعروض علة البناء واما البناء فلوقوع اذ المبني موقع المضاف
اليه لفظا نحو قوله علي حين عاتبت ومثله غير مثل والمبتدا قوله مثل وغير اي
هذان اللفظان مثل ما يضاف قوله مع ما وان حال من في الاشارة والتقدير المثل
المثالان فيها حال كونهما مع ما وان واضيف مثل الي ما صدرها ما يجوز بالاتفاق فيهم اعلم بها
اوخبر بعد خبر لانه وجوز ان ينتصب لكونه صفة لمصدر محذوف اي انه لحق
حقا مثل حق نطقكم وقال لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون
ذات او قال بفتح غير مع كونه عاملا لم يمنع ونحو ما يجوز فيه غير لكن سابني وعلى بنائها
مشابهتها لاذ واذا وحيث لانها مضافان الي المصادر وفيها الابهام مثلها مع ان المبني
وهو ما وان وان واقع موقع ما اضيفا اليه ومعنى البيت انه لم يمنع الشرب من

هذه الناقة الا انها سمعت صوت حمامة فنفرت تريد انها حين نزع النفس لحدة نفسها ذات فزع والاوقال جمع الوقل وهو شجر المقل اى في غصون هذه الاشجار والكو منون لجاري بنا عيس معنى الا مطلقا في الصحاح قال الفرا بعض بني اسد و معناه منون عنزا اذا كان في معنى الاطلاق سواء اضيف الى معرب او مبني لان معناه حينئذ معنى المعرف وضعه المصنف بانه هذا عارض غير ثابت اذ كثيرا ما يأتي غير لا معنى الا بلا اعتبار به ومنه اى من المبني العارض ما بني من المنادى ومنه ما بني من الظروف بلا وسبا بنائه ومثلات اوان عند البيانه المبرد لوان بني لكونه مضافا الى الجملة في قوله طلبوا صلحنا ولات اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء والمبرد لات اوان طلبوا لحذف الجملة وبنيت على السكون فالتقى ساكنان فكسرت النون ثم ابدلت التنوين من المضاف اليه والمعنى لات حين مؤمن والمعنى طلبوا صلحنا والحال انه لم يكن الاوان اوان صلح فاجبنا ان ليس الحين حين بقاء بل حين فنا او قال بقي اعمل فان حرف جر فان الكوفيين يعملون لات حرف جر فيجرا اوان به وقال ليس بعد ذلك لما كنا لا طرد البريؤلات حين مناص ولم يرد ذلك الا الشاذ وايضا لو كان كذا فلا بد من فعل او معناه يتعلق به فهذا مات ومن في قوله من امم للبيان وحال من المستكن في بني وما عداه اى ما عدا المبني معرب وهو اى المعرب يقال له ايضا الاسم المتمكن من التمكن دست بالمتمكن ويعرف بذلك بين اى الاسم الذي تمكن من الاعراب اما لفظا او تقديرا محلا الاسم المبني فانه لم يتمكن من الاعراب لا لفظا ولا تقديرا والفعل المضارع والاول اى الاسم المتمكن اما ان يستوفي حركات الاعراب مع التنوين يقال استوفى حقه اى اخذه جميع حقه اى ياخذ الحركات الثلث مع التنوين يعني من شانه ان يستوفيها لا ان يستوفيها بالفعل ليدخل فيه المعرف باللام ونحو اى المستوفي الحركات الاعراب مع التنوين المنصرف او لا يستوفيها مع التنوين اى يلازم له الحركات ولا يوجد فيه التنوين ويكون بالفتحة اى ملتبسا بالفتحة وهو خبر يكون ومحله جرا غير مضاف ولا معرف باللام حالان من فاعل يكون اى يكون ملتبسا بالفتحة مجرورا غير مضاف ولا معرف باللام ونحو اى الذي لم يستوف الحركات مع التنوين غير المنصرف قال الشيخ ابو عمرو بن الحاجب ظاهر كلام النحويين ان هذه القسمة اى كونه منصرفا وغير منصرف حاصرة لجميع المعرب وتقسيم كل واحد من القسمين في المنحصر اذ فسروا المنصرف بانه الذي يدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم شبهه بالفعل وفسروا غير المنصرف بانه الذي يحذف عنه الجر والتنوين لشبه الفعل ويحرك بالفتح في موضع

المعرب

الجر فيبقى هذا في اسماء كثيرة لا يدخل تحت واحد منها منها جمع المذكر السالم لا يدخله الحركات الثلث والتنوين فلا يكون منصرفا ولا يحرك عند الجر والتنوين ولا يحرك بالفتح فلا يكون غير منصرف فلا يدخل تحت واحد منها وكذلك جميع ما اعرب بالحروف فدل على انهم لم يريدوا الحصر وانما ارادوا الاسماء المعربة منها ما هو منصرف ومنها ما هو غير منصرف ثم اعلم ان اصل الاسم الاعراب لما سياتي في قسم الرابع من الكتاب ثم قد يتفق مشابهة للفعل لكن لا لفظا ولا تضمن معناه كاسم الفاعل ونحوه بل بوجه بعيد لكونه فرعا كفرعية الفعل للاسماء افادة واستغناء اما الافادة فلاحتياجه في كونه جزء الكلام الى الاسماء واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فبني في المصدر فلا يبقى الاسم بهذه المشابهة تصرفها ولا يعطى عن الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول وهو مطلق عنه بل يمنع منه بهذه المشابهة علامة تمكنه التي هي التنوين اى علامة اعرابه فيكون معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قول الاكثر لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا التنصيص من اول الامر على ان التنوين اسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء فحذفوا معه صورة الكسرة التي لا يدخل الفعل على قول هؤلاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد محذوفا لمنع الصرف وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو الاحمر والاحمركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين حذفا لا لاجلهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاقرب ان سقوط الكسر لتبع التنوين لان الكسر يعود في الضرورة مع التنوين تابعا له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالنون وحده فلو كان الكسر ايضا حذف لمنع الصرف لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة وانما احتيج الى كون الاسم فرعا من جهتين في هذا الحكم ولم يقنع بكونه فرعا من جهة لان المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية لان الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى كما مضى وكذا اثبات الفرعية في الاسماء بسبب هذه العوامل غير ظاهر كما يجيء فلم يكتف بواحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين واما فقط فقد تكلمنا عليه في بحث الاعراب واسبابه مع الصرف تسعة وهي التعريف والتانيث ووزن الفعل والعدل والوصف والجمع والتركيب والعجمة والالف والنون المزيدتان لا للتانيث فان قلت قد سبق ان علامة التانيث هي الالف في نحو حمرا والاولى ليست بنفي من افادة التانيث فما معنى قولهم الالف والنون

جهة

غير المنصرف

المضارعان لالف التانيث قلنا انها عمر وامن هذين الالفين بالف التانيث ذهابا
بها مذهب الوزن للشمس والقرد والعرب لابي بكر وعمر كذا في ضوء المصباح والسبب
العاشر الف الالحاق اعلم ان تسميتهم كل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا
وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة تامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم
فالعلة اذن مجموع العلتين او واحدة منها يقوم مقامهما مع شرط الكل او واحدة منها
كما سياتي قال المصنف في الاعراب اعلم ان الاصل في جميع الاسباب ان يكون لازمة
لانها لو لم تلزم لكانت معرضة للثبوت والسقوط فكانت مترجحة بين العدم والوجود
فلا تستقصى موانع للصرف الذي هو الاصل لان الحكم الموجود حقيقة لا يرتفع بالمانع المترجح
بين الوجود والعدم اذ اليقين لا يترك بالشك متى اجتمع في الاسم اثنان منها او واحدة
يقوم مقامها كالجمع والف التانيث لم ينصرف اي الاسم كما سلف في لفظ الكتاب بحث
اذ عطف قوله او واحد على اثنان فيكون التقدير متى اجتمع في الاسم واحد وكما عني
سيبويه اذا التقدير في فاعل اجتمع واجب فيقال اجتمع زيد وعمرو ثم اعلم ان الاكثرين على ان
قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الآحاد العربية اما ثمان ورباع الذي
الذي رباعية وحل شاح اي طويل وجار ضراب اي غليظ وقنس متواد واما نحو الرا
فالاصل فيه ضم ما قبل الياء الآخر لكنه كسر لاجل الياء واما نحو يمان وشآم فالالف
فيهما عوض عن احدى يائي النسبة فهذا الوزن عارض لم يعتد به لانها صار الى
هذا الوزن بسبب احدى يائي النسبة والالف الذي هو بدل من العارض وياء النسبة
عارضة لا يعتد بها في الوزن نحو جالي وجالي في المنسوب الى جمل وجال وقيل لما لم
يكن له في الآحاد نظير اشبه الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة
وعلى هذا ففيه سببان لا سبب كالسببين واما قيام الف التانيث اي الممدودة والمقصورة
مقام السببين فللزومها الكلمة عليهما وبناء الكلمة عليها خلاف تاء التانيث فان بناءها على
العروض ثم اخذ بذكر شرط كل واحد من الاسباب بقوله فرع على التنكير اذ هو الاصل و فالتعريف م
التعريف يعرض عليه شرطه ان لا يكون بحرف ولا اضافة لان تعريف ذي اللام والمضاف
من معرض الزوال وقد عرفت ان الاصل في جميع الاسباب ان يكون لازمة ولما كان يرد
على هذا التفصيل ان التعريف اللامي ثابت في المضمر والمبهم اذ وضعا للتعريف فيجب منع صرفهما
اجاب بقوله ولا يلزم اي على ما سلف من التفصيل المبهم والمضمر اي وجوب القول بمنع صرف
المضمر والمبهم للزوم بنائها والكلام في الاسم المتمكن والذي اي المبهم الذي اعراب في التعليق

المراد

المراد بآية والذي ان كان معناها فلا اشكال في اضافته لان التعريف الحاصل غير
موثر في منع الصرف وان كان مزوطا نحو آية صاحبتك تقديره قبل تنكيره اذ التقدير آية
امراة صاحبتك والاضافة الى النكرة لا تفيد تعريفا ولا اشكال ايضا في اضافته لعدم
سبب منع الصرف وقيل بتعريفه ومنع صرفه مونثه في التعليق قال ابو عثمان كان يعني
ضامنة الاخفش لا يصرفها معولا انه صاحبتكم وجعلها معرفة من غير نظر الى التعريف الا
بل للتعريف اللامي الذي وضع اللفظ بعده وهو لا يصرفها لذلك والتانيث فان قلت شرطه
تاء التانيث لدفعه كما سياتي والتاء بالالف غير لازم قلنا انما اثرت لان الصيغة كانها
موضوعة للتانيث وان كانت اي التانيث بالتاء قال المصنف التانيث انما يلزم ان لو
كان الاسم علما ممتنع حذفه وهي ليس كذلك الا ان هذا القايل كانه ما جعل تانيث الاسماء
المبهمة بمنزلة تانيث ساير الاسماء اقتضى ان يكون الاسم موضوعا مجردا عن التانيث
ثم يلحق التاء نحو امرا وامراة بل جعل المونث صيغة مستانفة موضوعة مع الياء فكون
التانيث لازما ثم اعلم ان كلام التعليق يدل على ان هذا الاختلاف في اية الاستفهامية
وكلام الشرح يدل على انه في الموصولة لقوله قال ابو عمر رواية اذا حذف ما يضاف اليه من
الصرف قال لتعرفها بالصلة وللتانيث مرادا على مذهبه فمذهبه الموصولات في التعريف
المانع من صرف وغيره يصرفها وهو القياس وقيل يمنع صرفه مونثه لكن لا يسوغ
حذف تنوينه لانه منصرف لكنه اي لكن عدم جواز حذف التنوين لوقوعه وسطا
تقديرا وكانه في حكم المسماة بغير منكر وهذا قول الاخفش في التعليق انه انقطعت عن
عن الاضافة بمذهب ابي عثمان المازني انها نكرة كمن وما في الاستفهام قال والدليل على
ذلك انك تقول انه صاحبتك ولو كانت معرفة لم ينصرف قال وكان الاخفش يقول
هي معرفة لكن نون لان التنوين وقع وسط الاسم اذ الاضافة مقدرة فهو بمنزلة امراة
تسميها بغير منكر فالتنوين الذي منه ليس تنوين تمكين وفي بعض حواشي المصنف
اذا سميت امراة بغير منكر لم تحذف التنوين لان تخفيفا بانفراده ليس بمعنى ولا يجوز
ما لم ينضم اليه منكر لان العلم هو المجموع فترك على الاصل واعرب ونون لانه الذي يقبل
الاعراب والتنوين فهنا صح الحكم بتنوينه لوقوعه وسطا واما تشبيه انه صاحبتك به
فغير مناسب لان التنوين في آية لو كان عوضا عن المضاف اليه لم يكن واقعا وسطا
لقيامه مقام المضاف اليه وان لم يكن عوضا منه لم يكن ثمه مضاف اليه مقدر لان المضاف
لا يستحق التنوين فلا يكون التنوين وسطا ايضا بل آخرا والى ذا يشير قوله وفيه نظر

وايضا اذا قارنت الاضافة فاما ان تكون معرفة اولا فان لم تكن وجب اضمارها فيكون
التنوين تنوين التمكن وان كانت معرفة وجب ايضا اضمارها اذ التعريف الاضافي عند
غير مؤنث واما اجمع فتنوين لم يحصل تعريف التأكيد اصلا فالوصفية مقدرة فيه والآخر
للتعريف لانه بالاضافة تقديرا يعني اتفقوا على امتناع صرف اجمع وعلى ان احد سببيه
وزن الفعل ثم اختلفوا في السبب الآخر فقال ابن الحاجب هو الوصف الاصلي المقدر
كانه اصله في مجتمع وان صار بالغلبة في باب التأكيد واجري على موصوف جري اسم
من غيره كاسود ونحوه مما سيأتي في الوصف ثم قال وقول الخليل في اجمع هو اجمع بمنزلة
كانهم يعني ان الاضافة فيه المعنى مقدرة فاذا قلت جاء القوم اجمع فالمعنى جميعهم اذا قرأت
الكتاب اجمع فالمعنى جميعه بان الصحة جريه على المعرفة توكيدا لا بيان المانع من الصرف
اذ التعريف الاضافي غير معتبر وفيه جعله اصلا فلا اشكال اي قال بعضهم السبب
الآخر التعريف الوضعي كالاعلام او وضع تأكيدا للمعارف بلا علامة التعريف والمؤكد
لا يكون الا معرفة وسيأتي فلا اشكال فيه على قوله ثم بين ان الاصح واحدا من المعارف
السابق ذكرها للتأثير في منع الصرف بين ان الصالح للتأثير العلمية فقال فالمؤثر قطعا
هو العلمية لانه غير العلمية اما ان لا يؤثر اصلا وهو التعريف باللام والاضافة والمضمر و
المبهم واما ان يؤثر لكن على الخلاف وهو تعريف المبهم المعرب وتعريف التأكيد وفي
اي فالعلمية كون الاسم معلما علما بعينه غير متناول ما اشبهه انما لم يقل موضوعا
ليشمل الاعلام الغالبة عن النجم فانه لم يوضع في الاصل لشيء معين بل صار علما بالغلبة
الاستعمال هكذا قيل ثم اخرج النكرة بعينه ولو اقتصر على ذلك لدخل عليه سائر المعارف
اذ المبهمات والمضمرات وذو اللام وضعها الواضع لتطلق على اي معين يراد بخلاف
العلم فان واضعه لم يضعه الا لمعين ولا يتناول معينا آخر فانه في الا يتناول غيره
ولا يطلق عليه وان اشبه في انه كلاهما ذكر من الاناسي فزيد ابن بكر مثلا بخلاف
سائر المعارف فان هذا مثلا يتناول في الحال ما اليه وما اشبهه في انه واحد مذكر مشار
اليه وكذا في غيره فاخرج المعارف بقوله غير متناول ما اشبهه واعلم ان سائر المعارف
لا يتناول كل ما اشبهه فان ذا مثلا لا يتناول مشارا اليه مذكرا كان او مؤنثا فما احوج
هذا الاشكال الى التبيين ولا يخرج من التعريف العلم المشترك فان زيدا الموضوع لشخصين
لا يطلق عليهما لكونه علما على معنى يتناول ذلك المعنى اياهما كالمؤنث ذا بل يطلق عليهما
لوضعه لكل واحد منهما على حده ولا يظنن احد ان قوله كون الاسم يخرج المركب الذي

جعل علما وكذا الفعل والحرف لانه يعرف العلمية وهو قابلية بالعلم واللفظ بعد ان
جعل علما يصير اسما اي لفظ كان وقوله غير متناول منصوب لانه خبر بعد خبر ثم قسم
العلم الى ان يكون علم شخص وعلم جنس بقوله لشخص كان كطلحة او لجنس
اعلم ان العرب وضعت الفاظا علما وعاملتها معاملة العلم من منع الصرف حيثما
اجتمع فيه مع العلمية علة اخرى ومنع الالف واللام والاضافة ومجيء الحال عنها متأخرة
ووضعها بالمعارف فلا ارى الحيل في تقديرها اعلاما قال سيبويه كل ما معناه ان
هذه الالفاظ موضوعة للحقائق المعقولة المتحدة في الذهن ومثله بالمعهود في الذهن
بينك وبين مخاطبك واذا صح ان يوضع اسماء بالالف واللام للمعهود الذهني متحدة
واذا صح اطلاقه على ما فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا لوجود الحقيقة
وجاء التعدد باعتبار الوجود لا ان ذلك الفرد موضوعة قال ابن الحاجب وكذا في الشرح
ايضا الفرق بين اسد واسامة ان اسدا موضوع لواحد من آحاد الجنس في اصل
وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا اطلقت اسدا على واحد
فقد اطلقته على اصل وضعه واذا اطلقت اسامة على الواحد فانما اردت الحقيقة
ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد فجاء التعدد ضمنا لا مقصودا
باعتبار اصل الوضع قال المصنف في الاعراب الفرق بين علم الجنس نحو اسامة
وبين ما فيه اللام لتعريف الجنس نحو الاسد ان تعريفه داخل جزء من مسماه وتعريف
المحلى بلام الجنس خارجي لانه مستفاد من اللام ثم قسم الجنس اي الماهية الكلية الخ
لو وضع العلم لها الى ان تكون عينا ومعنى قال ابن الحاجب يعني بالعين ما يقوم بنفسه
وبالمعنى ما لا يقوم بنفسه عينا كاسامة او معنى مثنيا ومعنى حالان من قوله لجنس
ثم قسم المعنى الى ان يكون حدثا ووقتا فقال حدثا كسبحان وهو علم التسبيح فان اورد
ان سبحان ليس علما للتسبيح لانه مصدر سبح ومعنى سبح قال سبحان الله ومدلول
التسبيح لفظ ومدلول سبحان تنزيه لا لفظ فلا يكون علما للتسبيح قلنا استعمل التسبيح
بمعنى التنزيه فهو علم التسبيح اذا كان بمعنى التنزيه والدليل على انه علم قول الاعشى اقول لما جاءني *يعني الفخر [illegible]*
فخره سبحان من علقمة الفاخر ولولا انه علم لوجب صرفه لان الالف والنون في
غير الصفات انما تمنع مع العلمية ولا يستعمل سبحان علما الا شاذا والكثير استعماله مضافا
فاذا اضيف فليس بعلم لان الاعلام لا تضاف وقيل سبحان في البيت حذف منه المضاف
اليه للعلم وهو مراد فيكون حذف التنوين للاضافة لا لمنع الصرف وزوال العلمية في

قول ابن ابي اذا قال غاوس تنوع قصيدة بها جرب عرّيت على بذوبه يدل على
كونها علما مع صرفها وليس فيها الا التانيث الحقيقي فوجب ان يكون العلمية
معه قوله بها جرب اى عيب عدت على المادة نسبت الى عملها او وقتا من
على حد ثنا اى موضع للاوقات اعلام ثم مثل نقال كغدوة والدليل على علميتها قولهم
سير على فرسه غدوة غير منصرف ولو لم يكن علما لوجب صرفه اذ ليس فيه الا
التانيث اللفظي وهو لا يمنع من الصرف الا مع العلمية وقد يستعمل نكرة فتعرف باللام
كغيره وبكرة تستعمل معرفة ونكرة كغدوة الا انه تنتصب ابدا على الظرفية فلا يقال سير
على فرسه بكرة او بكرة بل يقال بكرةً او بكرةٌ واسماء العدد دالة على عدده اى
مجرد العدد معدودة في الاعلام على باب انتصب دالة على انه حال من المستكن
في معدودة وارتفع معدودة على انه خبر والمبتدا اسماء العدد في الشرح وقع في
بعض النسخ المفصل وكلامه في سر الصناعة لابن جني ما معناه ان الاعداد اذا قصد
بها مطلق العدد لا المعدود كانت اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر
نحو ستة ضعف ثلاثة غير منصرف قال ابن الحاجب الظاهر ان صاحب المفصل
كان اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته انه ستة مبتدا فلولا انه معرفة لكنت مبتدئا
بالنكرة من غير شرط وايضا المراد به كل ستة فلولا انه علم لحقيقة هذا العدد لما استعملت
معرفا نكرة في الايجاب للعموم وقال وجه ضعفه انه يؤدي الى ان يكون اسماء الاجناس
كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها لذلك نحو رجل خير من امراة ونحوه وهو
باطل وان يمنع امراة من الصرف في نحو رجل خير من امراة وتمرة وجرادة في قولهم
تمرة خير من جرادة والمسموع خلافه وانما جاز الابتداء لكونه في معنى تمرة وقد جاز في كل نكرة
قامت قرينة انها غير مختص بواحد من جنسها وكذا الامثلة التي يوزن بها اى من
اعلام الجنس فقد اجرى النحاة في اصطلاحهم من غير ان يقع في كلام العرب الامثلة
التي يوزن بها مجرى الاعلام نحو صفوه بالمعرفة نحو فعلان الذي مؤنثه فعلى لا ينصرف
ونصبوا عنها الحال متاخرة نحو لا ينصرف افعل صفة ومنعوا صرف ما جامع العلمية
فيه سبب آخر الا ان فيها تفصيلا لان ما يستعمل فيها وزنا للافعال خاصة اى دون
الاسماء حكمه حكم ما مثل به اى حكم موزوناتها حركة وسكونا وتجردا عن التعريف
كان الموزون معها او لا نحو افعل اسودا سيفعل حكمه كذا وضارب يفاعل على وزن
فاعل تفاعل استعمالا لكونه مما يشابه الفعل الذي لا حظ له في الصرف وتركه لكنه مع ذلك

علم الوصفية بالمعرفة نحو قولك افعل الذي همزته مكسورة امر للمخاطب وما يستعمل لغيرها
اى لغير الافعال ايضا سواء كان للاسماء او للاسماء والافعال ولا يخلو اما ان يكون
موضوعا لجنس ما يوزن به او لا فان كان موضوعا لجنس ما يوزن به فهو علم كاسامة
المعنى من الجنس معنى كلي اى انه كان موضوعا لمعنى كلي شامل لجميع ما يوزن به فهو علم
لذلك المعنى كما ان اسامة موضوع لمعنى كلي شامل لافراده ونحو افعل فانه عبر به عن لفظ اوله
همزة مزيدة مفتوحة وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وهذا اللفظ
يشمل احمر واجدل وافضل وغيرها وكذلك غير افضل ثم استثنى في قوله فهو علم قوله
الا انه ينكر بادخال رب او كل او من الاستغراقية عليها فانه اى فلعلمه الموضوع
لجنس ما يوزن به حكم نفسه اى ينظر الى نفسه في الصرف وتركه لا الى موزونه فان كان
فيه سبب منع الصرف منع والا لا نحو فعلان الذي مؤنثه فعلى لا ينصرف فانه يمتنع فعلان
من الصرف للعلمية والالف والنون المضارعتين المثل به غير منصرف والمثل ايضا
واما فعلى فغير منصرف عرف او نكر اذ لا احتياج لالف التانيث في منع الصرف الى العلمية
والمعنى كل لفظ يكون على وزن فعلان نحو سكران وكان مؤنثه فعلى فذلك اللفظ غير منصرف
او فعلان الذي مؤنثه فعلانة منصرف المثل به اعني فعلان غير منصرف للعلمية والالف
والنون المضارعتين وكذا فعلانة للعلمية والتانيث اللفظي والمثل وهو ندمان
منصرف فالفعلان حكم نفسه لا حكم المثل او كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف هذا على عكس
ما سلف لان المثل به وهو افعل منصرف لزوال العلمية بادخال كل فلا سبب فيه الا
وزن الفعل والمثل وهو احمر مثلا غير منصرف ولا يعرف هنا ايضا حكم نفسه لا حكم المثل
والمعنى كل لفظ يكون على وزن لفظ افعل وكان صفة لا اسما فهو غير منصرف والا اى
وان لم يكن موضوعا لجنس ما يوزن به ولا يخلو اما ان يكون كناية عن موزونه او لا فان كان
كناية عن موزونه بان ذكر هو واريد موزونه وهذا ليس بموضوع لجنس ما يوزن به باتفاق
في الصرف وتركه وهذا معنى قوله فحكم المثل ان كان كناية عن موزونه فتقول مررت برجل
افعل اى احمق فتمنعه الصرف او موزونه احمق وقال ابو الطيب يرثي اخت سيف الدولة
المسماة بخولة كان فعلة لم تملأ مواكبها ديار بكر ولم تخلع ولم تهب فمنعه الصرف لان موزونه
خولة ولم يصرح بها استعظاما لها فان قلت هلا كان فعلة في البيت علم جنس ايضا
قلت لانه لم يعبر به الا عن لفظ واحد بل يجوز ان يعبر بها عما يجوز ان يقال فعلة اذا كان علما
لا منصرف فان فعلة هنا علم جنس عبر به عن كل لفظ يوازن فعلة ومعناه اذا كان

ما يوازن فعلة علما كحمزة وطلحة وعزة وغيرها فهو لا ينصرف ولفظ فعلة في هذا
الكلام لا ينصرف ايضا للعلمية والتانيث الموكب القوم الركوب على الابل المزينه وكذلك
جماعة الفرسان قال الواحدي تذكر ساعيها ايام حيوتها يقول كانها لم تفعل شيئا
مما ذكر لان ذلك انطوى بموتها وان لم يكن كناية عن موزونه عندئذ كان موزونه مذكورا
معه على ما هو مستعمل النحاة عن وزن قايمة فاعلة وهذا القسم فيه اختلاف فالاكثر
انه اجرى مجرى الاعلام اعني لا يكون موضوعا لمعنى ما يوزن به والزمخشري جعل
هذا القسم ايضا علما في الشرح وهو الحق وهو اى الذي ذكر موزونه معه لا يكون كناية
عن ملحق بالاول اي بان له حكم نفسه على احد المذهبين وبالثاني اي وهو ملحق
بالثاني وهو ما له حكم موزونه على المذهب الثاني وجه الاول انه لما كان علما كاسامة
صح اجراؤه على كل واحد من مفرداته كما يجري اسامة فاذا اطلقته على واحد من مفرداته
بقي على علميته كما اذا اطلقت اسامة على واحد من الاسد بقي على علميته ووجه المذهب
الثاني ان باب اسامة في جريه علما مع اطلاقه على واحد من افراده من المشكلات
لكونه في المعنى نكرة وحكمه حكم الاعلام حتى احتيل في استقامته بان قدر اعلاما للحقايق
المعقولة وصح اجراؤه على الاحاد لوجود الحقيقة فيها ولولا ان العرب منعت صرف
اسامة عند جريه على الواحد مع تيقن انه نكرة واذا كان باب اسامة خارجا عن القياس
فاذا وضع النحويون الفاظا يستقيم ان يعطى حكم ما هو مقتضى القياس فاعطاؤها
حكم مقتضى القياس اولى من اعطائها حكم اسامة الخارج عن القياس فعلى هذا لا
يكون افعل فيه توكيل وزن اصبع افعل علما بل لرجل اذا اطلق على فرد وعلى المذهبين
يقول وزن طلحة فعلة غير منون باتفاق اصحاب المذهبين اما على الاول وهو ان
له حكم نفسه فلمنع الصرف اى لمنع صرف فعلة للعلمية والتانيث واما على الثاني وهو
له حكم موزونه في الصرف وتركه فلاجرائه مجرى موزونه في انه لا ينون كما لا ينون موزونه
لان لفظ فعلة غير مقصود في نفسه وانما الغرض به معرفة موزونه وعكسه اي عكس
المثال المذكور ضاربة مفاعلة على وزن فاعل فاعلة بالتنوين اي فاعلة هنا منون
باتفاق اصحاب المذهبين عكس فعلة ثم انه كان غير منون باتفاقهم اما على المذهب
الثاني وهو ان له حكم موزونه في الصرف وتركه فظاهر لان موزونه وهو ضاربة منون
واما على المذهب الاول وهو ان فاعلة المذكور مع موزونه علم له حكم نفسه فيجب
ان لا ينون للتانيث والعلمية فبين وجه التنوين بقوله فالتنوين للمماثلة اي لان

لمماثل بفاعلة موزونه في جميع الحروف دون التمكن فانه كان في آخر موزونه تنوين
ساكن مطرحا بحيث في آخره ايضا تحقيقا للمماثلة والى ذلك يشير بقوله لاطراده
في المثل ويظهر الخلاف وان اصبع افعل او افعل اما ترك التنوين فلان له حكم نفسه
فيمنع الصرف للعلمية ووزن الفعل اذ هو صيغة امر المخاطب وان كان موزونه منصرفا
واما تنوينه فلاجرائه مجرى موزونه ولقائل ان يقول ينبغي ان يتفق على تنوين افعل
لمماثل موزونه كما اتفق على تنوين فاعلة لاطراده في صور موزونه اذ صور موزونه كلها
منونه منصرفه وصور موزون افعل قد ينون نحو اصبع وقد لا نحو اعلم او اسم به قلنا صور
موزون فاعلة قد ينون وقد لا نحو فاعلة علما كاسم به والتانيث فرع على التذكير لفظا ومعنى
اما لفظا فلانك تقول قايم ثم تقول قايمة واما معنى فكما قال المصنف في الاعراب
لفظ الشيء يقع على كل مذكر ومؤنث مع انه لا يستعمل الا مذكرا فلولا ان التذكير اصل لم يقع التغليب
الفرع وخروج عن القياس فلا يكون بالتاء ثم قسم التاء الى ان يكون مقدرا وان يكون
لفظا وشرطه اي شرط التانيث المؤثر بالتاء العلمية لما ثبت ان الاصل في جميع الاسباب
ان يكون لازمة والتانيث بالتاء انما يلزم العلمية لان العلمية تصون الكلمة عن التغيير
لان جعل اللفظ علما وضع له ولكل حرف ومنعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة فتقول كذا
مناديه ليس موضوعا مع التاء فان جعلته علما فقد دخل التاء في الوضع الثاني و
صار كبعض حروف الكلمة سواء فيه المذكر والمؤنث اراد ان التانيث المؤثر تارة اذا
كان علما منع من الصرف سواء كان علما لمذكر حقيقي كطلحة او لمؤنث حقيقي كفاطمة
او لا هذا ولا ذاك نحو مكة ولو مثل بالسلك لكان احسن او معنويا عطف على لفظا وهما
حالان من التاء اي التانيث قد يكون بالتاء مقدرا وهو المسمى بالتانيث المعنوي والالف
المقدرة كالتاء اذ الالف لا يحذف حتى يقدر ثم قسم التاء المقدر الى ان يتعدد في
الثلاثي ويتعدد فيما جاوز الثلاثي وشرطه اي شرط المقدر فيما فوق الثلاثي العلمية
ايضا لان المقدر عندهم كحكم الظاهر والظاهر شرطه العلمية فكذا المقدر كسعاد
وزينب وان كان لا يجعل الا ان المؤنث بالتاء المقدرة اذا زاد على الثلاثة وسميت
به مذكرا منعت سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا او لا هذا ولا ذاك و
ان فيه تاء مقدرة وحرفا سادا مسدها فهو بمنزلة حمزة او في ثلاثي اي ويتعدد التاء
في ثلاثي ثم قسم ذلك الثلاثي الى ان لا يكون متحرك الاوسط او يكون متحرك الاوسط وشرطه
العلمية مع كونه لمؤنث فسقر اسم رجل منصرف قال صاحب الكشاف ثمان ثلث حلاسقت

عرفات الصرف ومنها السبب المعرف والتانيث قلت لاخر التانيث اما ان يكون
بالتا التي في لفظها واما بتا مقدرة كما في سعاد فالتي في لفظها ليست للتانيث وانما
هي مع الالف التي قبلها علامة جمع المونث ولا يصح تقدير التا فيها لان هذه التا لاختصاصها
بجمع المونث مانعة من تقديرها فبان انه تانيث فيها وفيه التعليل نظر لان عرفات
مونث وان قلنا انه لا علامة تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود
الضمير اليها الا مونثا تقول هذه عرفات مباركا فيها ولا يجوز فيه فتانيثها لا يقصر عن
تانيث مصره الذي هو باول البقعة والاولى عندي ان يقال انما سقط التنوين في
نحو عرفات اذ لو سقط لتبعه الكسرة في السقوط فيفتح في حال الجر فيصير جره تابعا
للنصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم لان الكسر فيه متبوع لا تابع وكذا في الشرح و
قد يكون عطف على قد يكون من قوله وان تانيث بالتا اي وقد يكون التانيث بالالف مقصورة
و ممدودة حالان من الالف كبشرى وصحرا وانما اي ان الالف للزومها وبنا الكلمة
عليها نزلت منزلة سببين وقد تكلمنا في هذا في اول الباب واما وزن الفعل فنوع
وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا
يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره واما فرعيته ما اوله زيادة فسياتي فشرط ان يكون
مختصا بالفعل كشمر لفرس قال ابوك حباب سارق الضيف برده وجدي يا حجاج
فارس شمر وانما اختص فعل مفتوح الفا والعين مثقل العين بالفعل لان هذا الوزن
لم يوجد في الاسما الا منقولا عن الفعل كبذر لما وخضم لرجل وعثر لموضع هذه كلها
افعال او مرتجلة للعلمية كشلم او عجميا كبقم في الشرح او اعجميا نحو بقم وشلم
لبيت المقدس وكلاهما في كلام العرب كذا جعل صاحب الصحاح شلم اعجميا ولا يكون
قسما لاعجمي من الخواص بالفعل نحو يزيد ويشكر ويرنجس لعدم هذه الاوزان في اسما
الاجناس فيزيد ويشكر منقولان ويرنجس اعجميا ومنها فعل اذ لم يجي فعل جنسا
في الاسما الا دئل لدويبة ومنها نحو استفعل وتفاعل وتفوعل وافتعل وانفعل او يكون
اوله زيادة كزيادته اي كزيادة الفعل هذا عبارة القدما واما المتاخرون ففي وزن الفعل بتقديره
بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة مناسبة في جميع الافعال دون الاسما اذ لا فعل الا و
له مضارع ولا يخلوا المضارع من زيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبيس وعسى واقل
قليل فصار هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال دون الاسما اشد اختصاصا
بالفعل فرب الوزن وان كان مشتركا كالمنتقل الى جانب الفعل حتى صح ان يقال نحو

وزن الفعل واذا سميت بيرنجس بكسر النون وسمل ضم البا الاولى فالصرف واجب
لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا مؤثر من دون المشروط كذا في الشرح
بغير ها حال من الضمير المجرور في اوله اشترط مع الشرط المذكور ان لا يكون الوزن
مما يلحق التا في آخره ولا يكون عرضة له لان الوزن بسببه التا يخرج من اوزان الفعل
ويتخلص لوزن الاسم اذ الفعل لا تلحقه هذه التا فالصرف ارمل ويعمل مع الوصف
الاصلي السالم من المانع والوزن المشروط بتصور الزيادة لجواز الحاق التا نحو امراة
ارملة التي لا زوج لها وناقة يعملة للنجيبة المطبوعة على العمل اما الحاق التا باسودة
في الحية فلا يضر لان هذه الحاق عارض بسبب غلبة هذه اللفظة في الاسما والاصل
ان يقال في مونث سودا ثم اختلفوا في تسمية علامة التانيث تا وها فالبصرية
على الاول والكوفية على الثاني وقيل ان اصطلاح البصرية اولى لانهم اعتبروا الوصل
والاصل هو الوصل لا الوقف وفي الشرح قال الكوفيون اصل التا الها اما لمشابهة
الها للالف يعني في انهما من حروف الحلق والالف من علامة التانيث فكذا يكون
الها وليس بشي لان التا في الوصل والها في الوقف والاصل هو الوصل وهنا اي
قوله اوله زيادة كزيادته اولى من قولهم اي قول المتاخرين او لغلبة الاداهم قال لي
او يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في الاسما حتى يصح ان يقال وزن الفعل
مضاف الى الاصل اذ لو غلب الوزن في الاسما او ساوى فيه الاسم والفعل لم يكن اولى
الفعل به اولوية قوله بقوله لما يلزم عليهم منع الصرف نحو خاتم لكون الوزن في الفعل
اكثر منه في الاسم يعني فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لا تصرف فلو كانت الغلبة في
الافعال معتبرة لم تنصرف والدليل على غلبته في الافعال ان ابواب المفاعلة اكثر من ان يحصى
الملحق منه فاعل في الاسم فلم يجي الا قليل نحو خاتم وعالم وساسم للشجر اسود واللام في الوزن
للعهد اشارة الى وزن خاتم مع ان الكثرة في افعل متنوعة اراد ان نحو احمر غير منصرف وما
فلو كانت الغلبة في الفعل هي المعتبرة لوجب انصرافه لان كون افعل في الفعل اكثر ممنوع
اذ افعل في الاسم اكثر منه في الفعل لان كل افعل للتفضيل ليس بعين الالوان والخلق منه افضل
التفضيل ومن الالوان والخلق يجي افعل نعلا نحو احمر وفي اسمان وامثل في الفعل الى
الاما سيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كاخرج واذهب لكن كلها فلم يسمع نحو
امثل وانصر ويجي افعل ماضيا من غير ما جاء منه مثل الا قليل كالحم واشحم وتقابله
في الاسما من غير الفعل الثلاثي ايضا نحو اربع وافكل الاسم فقد يكون منقولا من الفعل

اراد ان الفعل يجعل علما اما مجردا عن الضمير ليمنع الصرف ان كان الوزن اى وزن
الفعل عن الضمير المجعول علما ماذكر اي وزنا مختصا بالفعل او وزنا اوله زيادة
كزيادته كتغلب وتشكر والا اي وان لم يكن وزن الفعل الذي نقل الى العلمية مختصا
بالفعل ولا اوله زيادة كزيادته صرف ذلك العلم البتة لفقدان شرط وزن الفعل
ككعسب فانه اذا ضرب وعم انه نقل من الفعل الى العلم يقال كعسب الرجل اذا مشى
مشيا متقاربا خطاه لانعدام الوزنين المذكورين وذهب عيسى بن عمر الى ان كونه فعلا
في الاصل معتبر في الاسباب كضرب وعلم اذا جاء به فامتنع كعسب عنده واستدل بقوله
انا ابن جلا وطلاع الثنايا فان جلا كان ماضيا فجعل علما وامتنع في البيت من الصرف
اذ روي غير منون والجواب ان جلا مع الضمير فليس جعل علما فليس مما نحن
فيه وقيل ليس علما بل صفة موصوف مقدر اي انا ابن رجل جلا امره اي انكشف
او جلا الامور اي كشفها وفي بعض حواشي المصنف قول من قال ان يلدح في قولهم
لكن بيلدح قوم عجفى ممنوع للعلمية وكونه فعلا في الاصل عن قولهم يلدح الرجل
اذا ضرب بنفسه الارض ليس بحجة لاحتمال ان يكون المنع للعلمية والتانيث على
تاويل البقعة قال الجوهري بلدح موضع ومن امثالهم في الحزن بالاقارب
لكن على بلدح قوم عجفى قاله بيهس الملقب بنعامة لما راى قوما في خصب واهله
في شدة او مع الضمير اي او يجعل الفعل مع الضمير علما وهذا قسيم لقوله
اما مجردا عن الضمير فيحكى كما هو ولا يعرب اعراب المفردات لانه خبر جملة علم
اذ اتى بما وجب حكايتها لان كل مركب حكمه بعد التسمية الاعراب والبنا حكمه
قبل التسمية وهذا قبل التسمية جملة ليس لها اعراب باعتبار الجملية لان
المقتضي للاعراب مفقود فيه اذ المقتضي للاعراب اعتوار المعاني المختلفة وكلمة المفردة
لا الجمل نحو قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد قال ابن الحاجب يزيد
اما ان يكون منقولا من قولك يزيد المال او المال يزيد فان كان من الاول فهو مفرد
ووجب ان يعرب اعراب المفردات ولم يفعل فدل على انه منقول من الثاني
فيكون جملة وقال ست تقتضي ثلث مفاعيل الاول التا والثاني اخوالي وفي يزيد
وصف لاخوالي او بيان له والثالث مبتدا وخبر علمت والفديد مصدر بمعنى الصياح
يقال فد يفد فديدا وانتصب ظلما اما على انه مفعول له والعامل معنى الجملة الظاهرة
اي نادين لاجل ظلمهم علينا واما على انه حال لكن على ضعف لان عاملها اذا كان

طرنا

طرنا مستقرا وهو لهم هنا لا يجوز تقدمها عليه الا على ضعفه وذكر في المحصل
المعنى ان ظلمهم علينا لشهرته وظهور شانه كانه يصيح في آفاق الدنيا وينادي على
نفسه واما العدل فرع ابقاء الاسم على حاله فهو ان تذكر لفظ ويراد غيره هنا بحث
وهو ان الغير الذي يذكر اللفظ ويراد ذلك الغير اما مدلول اللفظ او لفظ آخر
فان كان مدلول اللفظ لزم ان يكون اكثر الالفاظ معدولا لان شان اكثر الالفاظ
ان يذكر ويراد مدلولها وذا ظاهر الفساد وان كان لفظا آخر لزم ان عمر اذا ذكر يراد
منه عامر وذا ممتنع بل المراد مدلوله ولزم ان يكون نحو ثلاث وثلاثة معدولا لانا ثلاثا
اذا ذكر يراد منه لفظ العلم في كتب [illegible] وفي الشرح العدل الصرف يقال اسم معدول
اي مصروف عن سننه والعدول الانصراف والخروج وفي الاصطلاح اخراج الشيء
عن صيغته الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق ولا لمعنى فقولنا بغير القلب
احتراز عن ايس في يئس وقولنا لا للتخفيف احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ
وعنق وقولنا لا للالحاق احترازا عن نحو كوثر وقولنا لا لمعنى احترازا عن رجيل ورجال
ثم قسم العدل الى الحقيقي والتقديري بقوله وقد يستدل عليه بدليل غير منع الصرف اي
العدل المحقق ما تحقق كونه معدولا بدليل يدل عليه غير كونه ممتنعا عن الصرف
بحيث لو وجد [illegible] ايضا منصرفا لكان لنا طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدر
فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وفقدان سبب آخر غير العدل
فانا عمر مثلا لو وجدنا منصرفا لحكم فيه بعدوله عن عامر والى هذا اشير بقوله وقد لا
يستدل الا به اي بمنع الصرف فمن الاول اي العدل الحقيقي احاد وموحد الى عشار
ومعشر وقد جا فعال ومفعل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا والمبرد و
والكوفيون يقيسون عليها الى العشرة نحو خماس ومخمس والسباع مفقود وقد جا
ايضا في الشعر [illegible] قول خداش تقلل الطير عاكفة عليه مربية والحبشة عشارا عليه
اي على القتيل [illegible] اذا خفق بجناحيه في الهواء وثبت [illegible]
جماعات واحدها [illegible] وهو الجماعة وعشارا اي عشرة والدليل على انها من العدل
المحقق انا وجدنا ثلث وثلث بمعنى واحد وبالبديهة نعلم [illegible] اجزاء على هذا العدد
المخصوص واصل ذلك في كلام العرب ان يكرر المقسوم عليه نحو جاء القوم رجلا
رجلا رجلين رجلين وجماعة جماعة فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير
عملا بالاستقراء فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظا مكرر ولم يات لفظا

مكرر يعني ثلث الا ثلثه ثلثه فقيل انه اصله وعند سيبويه منع صرف مثل هذا للعدل
والوصف فان قيل في هذا المكرر عارض كعمرو صنفية نحو اربع في نسوة اربع فكيف اثر
فيه ولم يؤثر في اربع قلنا هذا المعدول لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى
الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه ومنه اي من الاولى العدل
المحقق سحر فانه معدول عن السحر لان من قاعدتهم المهمة ان لفظ المبهم لا يطلق
على واحد معين من افراده الا معرفا بلام العهد اذا لم يكن اضافة سواء كان علما او لا
كالبيت والنجم والصعق قال الله تعالى فارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول وسحر معين اذا اردت سحر يوم بعينه لازم نصبه على الظرفية والمفروض ان لا
اضافة فيكون معدولا عن السحر ثم لما وجدناه ممنوعا من الصرف اضطررنا الى تقدير
العلمية فيه بعد العدل عن اللام لتحصيل السببين فيكون علما ايضا فعلميته مقدرة
لا علميته وقال بعضهم فتحته بنائية لانه عند تعيينه متضمن للام فهو مبني كامس
وفي التعليق المجهود على ان فتحته اعرابية وقال الزمخشري الفتحة للزوم ظرفيته استعمالا
وسقط التنوين لعدم صرفه ولعل السر فيه ان بناء الاسم لتضمنه اللام لم يوجد مقطوعا
به الا في امس والقياس في اللغة العربية فلا نخرج اصلا معتمدا عليه انتهى كلامه
ومثله اي مثل سحر امس في الاختلاف في اعرابه وبنائه وفي انه من يعرب عدل تحقيقي
لان كل لفظ جنس اطلق واريد فرد من افراده بعينه ولم يكن اضافة فلا بد فيه من
لام العهد وامس جنس لان كل يوم متقدم على يوم فهو امسه لكن لما اريد امس
ليوم التكلم دخله لام العهد فهو معدول عن الامس ثم لما وجد غير منصرف اضطر
الى تقدير العلمية لتحصيل السببين وهذا اي كونه امس معدولا مضطرا فيه
الى تقدير العلمية فيمن يعربه ويمنعه الصرف في الاحوال الثلث نحو قوله لقد رأيت عجبا
مذ امسا فيه حال الرفع فقط فيمن يقول مضى وقعت امس وخرجت اولا من امس امس م
في الشعر قال الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا
اي في حالة الرفع والنصب والجر وقال سيبويه بعض بني تميم يعربون امس بعد
من فيقيد هذا القول بقول بعضهم وبقوله بعد مذ فكيف يطابق القول بان
كلهم يعربون في موضع الجر بعد اي جاد كان ولعله غيرهم فقوله لقد رأيت عجبا
مذ امسا وفيه ايضا تعسف واختار منع صرفه رفعا وبناءه نصبا وجرا لانه
جاز ان يعتبر فيه علة البناء وهي تضمنه معنى حرف التعريف كما هو مذهب الحجازيين

وعلة منع الصرف كما بينا فابتدأنا باعتبار الاعراب اولا اذ هو اشرف من البناء
واولى بالاسماء واخترنا اسبق الاعراب واشرفه وهو الرفع فجعلناه في حال الرفع معربا
غير منصرف واعتبرنا البناء في الحالتين الباقيتين اعني النصب والجر وكانا مستويين
حركة في غير منصرف فاراد وان يبني هذه الكلمة فيهما حالة البناء على ذلك الاصل فلو جعله
مستويين في الضم لم يظهر اعرابها رفعا اذ تغيير مثل حيث في الاحوال ولو سوى بينهما
بالفتح لم يظهر بناؤها اذا كانت تغيير كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بني
عليه الكلمة بعد السكون الكسر واخر البيت مجاور مثل السعالي خمسا لا يطلن في ارحلهن
همسا لا ترك الله له ضرسا عجائزا مثل السعالي عجبا والسعالي جمع السعلاة وهي اخبث الغيلان
والرحل المسكن والهمس الصوت صفة مصدر مقدر اي اكلا اذا همس لكبر السن او
وذهاب السن واللغة العليا يعني بلغة اهل الحجاز بناؤه على الكسر في الاحوال كلها وقد
قد شرحنا ذلك في المبنيات ومنه اي من الاولى العدل المحقق اخر فانه معدول عن الآخر الآخر
على راي لانه افعل التفضيل فلو كان مع من المقدرة كما في الله اكبر لزم ان يقال مررت
بنسوة آخر على وزن افعل لان افعل التفضيل ما دام من ظاهرة او مقدرة يجب افراده
ولا يجوز ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في قبل
وبعد او مع سد مسد المضاف اليه كالتنوين في حينئذ وكلا الامرين مستقل كلامهم
فلم يبق الا ان يكون اصله اللام في التعليق ويرد على هذا ما اعترض به الفارسي وهو ان
المعدول لا اتفاق المعدول عنه الا في اللفظ والمعنى كما هو وههنا المعدول نكرة لو توعد
صفة المنكرات كما في قوله فعدة من ايام اخر والمعدول عنه معرفة فالصحيح ان يقال انه
معدول عن آخر من لان اسم التفضيل نكرة يصحبه من ويلزمه التوحيد في الافراد لكنه حذفت
من وعدلت هي صيغة افعل على صيغة فعل ولذا قال وهي آخر من على الصحيح ثم اعلم
ان آخر جمع اخرى التي هي مؤنث آخر وهو افعل التفضيل بشهادة انه ينصرف كما ينصرف
الافضل فمعنى اخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل جاء زيد ورجل آخر ورجل اشد تاخرا
من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى غير بمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما
هو من جنس المذكور اولا فلا تقال جاءني زيد وحمار آخر وامراة اخرى ومنه اي ومن
العدل التحقيقي جمع ومثله اخواته من كتع وبصع وبتع لانه معدول عن جمع مسكن العين
على راي الاكثرين لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء افعل كحمراء وحمر واعترض ابو علي
بانه ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل انما يجمع عليه فعلاء افعل المتصرف مع مذكره

بالواو والنون وجمعاء وليس منه لقولهم اجمعون وايضا لو كان جمع معدولا
عن جمع وفعل يصلح للمذكر والمؤنث نحو نسوة صبر ورجال صبر لجاز جاءني الرجال جمع
قال والحق ان جمعاء اسم لا صفة وقياس فعلاء اسما فعالى في التكسير وفعلاوات في
التصحيح كصحارى وصحراوات فجمع معدول عن احدهما والى ذا اشار بقوله وعن
حبالى على رأي ويرد عليه اي على ان نحو لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك فجمعه
اذن على اجمعون شاذا اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما سلف ولعل المصنف
لم يذكر جمعاوات لان عدل جمع عما هو جمع التكسير ومناسبة ومن الثاني اي العدل الذي
لا يستدل عليه بدليل غير منع الصرف عمر فانه لم يوجد الا علما غير منصرف فحكم عليه
بالعدل ليكون على قياس لغتهم في منع الصرف بسببين والكائن فيه مع العلمية لعدم سبب
من الاسباب سوى العدل وذلك ظاهر ولو لم يقدر لوجب ان يكون السبب الواحد
مانعا من الصرف وهو خرم قاعدة معلومة الاطراد وهو خلاف لغتهم فاضطررنا
الى تقدير العدل في الشرع ما كان على فعل وكان علما وجمع شرطين ثبوت فاعل وعدم
فعل قبل العلمية نحو غير منصرف كقثم في اسم رجل لثبوت قاثم وهو المعطي وعدم
قثم قبل العلمية بكونه معدولا عن فاعل جنسا فقد اعتبر علما وقطعنا بعدم نقله الجنسي
لعدمه منقول هو علم مرتجل او غير منقول عن شيء وانما هو معدول وانما حملناه على
كونه معدولا ولم يجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كسعاد لكون مثل الجامع الشرطين
غير منصرف فاضطررنا حينئذ الى تقدير العدل فيه لئلا يخرم القاعدة المعلومة الاطراد
وان اختل احد الشرطين بان لا يجيء له فاعل قبل العلمية ولا مثل فهو منصرف ولكن لما
اعرف له مثالا وان جاء له فاعل قبل العلمية وفعل ايضا قبلها فهو ايضا منصرف لجواز
نقله عن فعل جنسا ولا يكون معدولا عن فاعل واما عمرو وزفر فكان الواجب على هذا
الاصل صرفهما لانه كما جاء لهما فاعل جاء مثل ايضا قبل العلمية نحو عمر في جمع عمرة وزفر
السيد لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما غير منقولين على فعل الذي هو جنس
بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما لا كلام في كونه منصرفا ولو
اتفق مجيئه مثل فعل علم جامع للشرطين يحتمل كونه في كلامهم منصرفا وغير منصرف
فعلى الاول لا يقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب واما اد
فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع منصرفا فلا تقدر العدل فيه ثم ذكر فائدة خارجة عن
بابه غير المنصرف بقوله ولهذا اي لان عمر ونحوه عدلا قالوا انه لا يثنى ولا يجمع فيقال

جاني

جاءني عمر كلاهما وعمر كلهم في التعليق قالوا ان عمر لا يثنى ولا يجمع لانه لم يوجد في كلامهم جنسا
والعلم لا يثنى ولا يجمع الا ان يجري مجرى الجنس بان يقال لكاسيان فكذلك كرهوا
تثنيته وجمعه ونظيره في امتناع التثنية والجمع نحو تأبط شرا ومنه اي من الثاني باب
قطام في تميم على باب قطام ما هو على وزن فعال ويكون علما للاعيان مؤنثة فانه معرب
غير منصرف في لغة تميم وفي بعض حواشي المصنف اورده بعض المتاخرين في العدل الذي
لا يستدل عليه بدليل غير منع الصرف عدم انضمام العدل اليها والى ذا الايراد اشار
بقوله على ما ذكر وانما قيد بقوله في تميم لان في لغة الحجاز فيها ايضا عدل مقدر عند
النحويين لكنها مبنية وكلامه في المعرب الذي هو غير منصرف وفي الحجاز هو اعني باب
قطام مبني على الكسر وعليه قوله اذا قالت حذام فصدقوها فان القول ما قالت حذام
ثم استثنى من قوله ومنه باب قطام في تميم قوله الا ما كان آخره راء فانها مبنية واتفقوا الحجاز
في بنائه مثل قولهم من دخل ظفار حمر في الصحاح اخرج حتى مخرج الجزع وهو اسم
ملحم في التعليق ظفار اسم قرية باليمن يكون بها المغرة وهي الطين الاحمر قالوا ان واحدا
دخل على بعض ملوك حمير فقال له الملك ثب وهو بلغة حمير اقعد فوثب الرجل فتخلل
الملك وقال ليس عندنا عربيت من دخل ظفار حمر اي تكلم بالحميرية لانه يصبغ بالمغرة
ثم استثنى من قوله فان بنيا واتفقوا الحجاز في بنائه الا القليل منهم اي من بني تميم قال الاعشى
ومر دهر على وبار فهلكت جهرة وبار اعلم ان باب قطام كلمة مبني عند الحجازيين
لمشابهته لنزال عدلا معنى ووزنا كما سيأتي نحو حذام في البيت اذ لم يكن مبنيا لرفعه
لانه فاعل وبنو تميم افترقوا فرقتين اكثرهم على ان ذات الراء من باب قطام كحضار
مبني على الكسر للمؤنث والعدل المقدر وانما بنوه تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء وكسر الراء
يصحح للامالة المطلوبة المستحسنة عندهم وغير ذات الراء كقطام معربة غير منصرفة
للتأنيث والعلمية فلم يحتاجوا لترك الصرف ههنا الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر
الا ان بعض النحويين يقدره واما غير مصروفة لانه من باب حضار الذي وجب طرحه
تقدير العدل لغرض البناء الذي هو سبب الامالة فقدروه فيه طردا للباب كذا في الشرح
وقليل من بني تميم على انه جميع باب قطام معرب غير منصرف سواء كان في ذي الراء او لا الا ترى
ان الاعشى منهم ووبار ههنا ارض كانت لعاد وجرهم اي علينا بعض هلك اهل وبار هلاكا تاما
للناس واما الوصف فرع الموصوف فشرطه ان يكون في الاصل بان يكون موضوعا
لذات مع اعتبار معنى هو المقصود فلا تقدح فيه الغلبة معنى الغلبة ان يكون اللفظ

اصل الوضع عاما لاشياء ثم تصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر بحيث لا يحتاج
لذلك الشي الى قرينة بخلاف ساير ما كان وافعا عليه كابن عباس فانه كان عاما لكل واحد
من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف ساير اخويه فكذلك
اسود كان عاما في كل واحد مما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السودا حتى لا يحتاج فيها
الى قرينة من الموصوف نحو حية اسود او غيره نحو عذري اسود ومن الرجال وبهذا
البيان ظهر لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية والفاء في فلا
يقدح للسبب اي كونه اصليا سببا لان لا يقدح الاسمية العارضة وهذا من قوله فلهذا
اشارة الى المذكور وهو شرطه ان يكون في الاصل ولا يقدح فيه الغلبة اي لان شرطها
الوصف ان يكون في الاصل صرف نسوة اربع لان اربعا يوضع مع الوصفية وان عرض
لها صفة لانه وصف بها بل وضع لعدد بين الثلاثة والخمسة قال الشيخ ابو عمرو بن الحاجب
في شرح الوافية فان قلت لعل ارتعا في قولهم مررت بنسوة اربع انما انصرف لقبوله
التا كما قال ابو علي في قولهم حبل بعل انما انصرف مع كونه صفة على وزن الفعل لقبوله
التا لانهم يقولون ناقة بعلة قلت يمكن ان يقال ذلك في البابين معا اعني باب اربع و
يعمل ويمكن ان يقال في البابين انهما ليسا في الاصل صفة ويمكن ان يفرق بينهما
ويجعل تا التانيث المعتبرة في الخراج وزن الفعل عن التاثير هي التا العادية على القياس
وقد علم ان تا التانيث في اربع غير جارية على القياس اذ تا في المذكر فلم يعتد بها واعتد
بها في يعمل حيث كانت الجارية على القياس ومنع عطف على صرف اي وان الغلبة
لا يقدح في الوصف الاصلي منع اسود اسما للحية ونحوه كادهم للحية بها سواد وبياض
وادهم للقيد منه دهمة اي سواد اعني قيدا من حديد لان الحديد اسود وقد ضعف توهم
اجدل واخيل كقول حسان ذريني وعلي بالامور وشيمتي فما طايري يوما عليك باخيلا
وافعى لتوهم معنى الوصفية وانما اي انما منع هذه الالفاظ من الصرف ضعيف توهم توهم
في الاجدل الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اي طاير ذو جدل وهو الاحكام
وفي الاخيل الذي هو الشقراق ان معناه الاصلي طاير ذو خيلان وفي الافعى انها موضوعة
للصفة لسان او انما للحية المعينة الشديدة من قولهم فعوة السم اي شدته ولم يتحقق
كونها اوصافا في اصل الوضع ولم يثبت في الاستعمال عن ايم افعى والخيلان جمع الخال
قوله عليك باخيلا اي الطاير بيتشام منه قال الفرا الاخيل عند العرب يتشام منه و
اما الجمع فرع الواحد فشرطه ان يكون بعد الفه حرفان ادغم في الاخر او ثلثة اوسطها
ساكن كمساجد ودواب مثالان بعد الفه حرفان ومصابيح لما بعده ثلثة اشتراط هذا
الشرط اذ كل ما هو جمع لا ينتقض سببا لمنع الصرف بل الجمع الذي لم يكون على زنة واحد قال
سيبويه وانما لم ينصرف لانه ليس شي يكون واحدا على هذا البنا ووصفه هذا الجمع ان يكون
بعد الفه حرفان او ثلثة اوسطها ساكن اما اذا تحرك اوسطها نحو ملايكة فانه ينصرف لان الثلاثة
سبب ولوقات الصيقان ولم يوثر الجمعية نحو كراهية وعلانية فكسر من قوة جمعيته فلا تقوم مقام
السببين ولوقات الصيقان لم يوثر الجمعية نحو حمس وحسان مع ان فيها الجمعية والصفة
وقايمة اي ان الجمع المشروط للزوم مجرى سببين وقد شرحنا ذلك ومعنى لزوم
الجمع ان الجمعية لا ينفك عن هاتين الصيغتين بان يجي احديها واحدة ولا يلزم ما جئت
قلنا لان الجمعية لا ينفك عن هاتين الصيغتين باب افعل وافعال فان الجمعية ينفك
عنهما ايضا اذ لبس على زنتها واحد فينبغي ان يمتنعا من الصرف وانما لا يلزمان علينا لجريها
مجرى الواحد في قبول التكسير والتصغير فانه يكسر اكلب على اكالب ويصغر على اكيلب
ويكسر انعام على اناعيم ويصغر على انيعام مع ما سلف في التصغير ان افعلا عند سيبويه
مفرد وكا امكن ان يورد على صيغة افاعل ان الجمعية تنفك عنها فان حضاجرا وهو مفرد   نا
وهو مفرد اجاب بقوله وامتنع حضاجر علما للضبع لكونه منقولا عن جمع حضجر اي
ان حضاجر لم يوضع مفردا ابتدا بل كان جمعا نقل الى العلمية فزوال الجمعية عارض
فلا يبطل لزوم جمعيته افاعل ولفظ الكتاب يشعر بان المؤثر في منع صرف نحو مساجد
علما الجمعية الاصلية القايمة مقام السببين لا العلمية فان المعتبران يكون جمعا
في الاصل كما مر فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال وقال ابو علي بمد العلم
وشبه الاعجمي حيث لم يكن له في الاحاد نظير كما ان الاعجمي ليس في ابنية العرب وعبر عنه
في الاسباب شبه العجمة واعلم ان حضاجر علم جنس للضبع لا للواحد بعينه نهى كاسامة   مة
للاسد والضبع لا ينطلق الا على الانثى والذكر ضبعان فيمكن ان يقال السبب في حضاجر
خاصة العلمية والتانيث المعنوي وفي الصحاح قال النحويون حضاجر في التقدير
جمع حضجر وهو العظيم البطن وسمي المفرد بالجمع للمبالغة يقال وطب حضجر واوطب حضاجر كانه وصف
المفرد بالجمع في قوله ومعى جياعا اي في عظم بطنها عجيب كانه لم يطونا ولما كان
على صيغة افاعيل ما ورد على افاعل فان سراويل مفرد بقوله وسراويل وهو معطوف
على حضاجر اي وامتنع سراويل لانه جمع سروالة تقديرا فلم يوضع مفردا ابتدا بل
تقديرا انه كانت جمعا ثم نقل فلا يبطل لزوم جمعيته افاعل في الشرع قال المبرد سراويل

عرف جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال عليه من اللوم سروالة فليس
يرق لمستعطف اي ليس يرحم لمن طلب عطفه اي رحمته ويشكل عليه بان نقل
لفظ الجمع الى الجنس لم يجئ ولم يتحقق فيه فلا يقال لرجل رجال ولا حاجة الى ذلك في الاعلام
كمداين لمدينة معينة والصواب ان الجمع فيه مقدر لا محقق وذلك لقاعدة مقررة وهي
ان ما علي هذا اللفظ لا يمتنع الا للجمعية فيه لكونه لا ثالث سببا فقدرناها لئلا يخرم القاعدة
المهدة وعند سيبويه وتبعه ابو علي هو اسم اعجمي مفرد عرب ثم انه شابه مفاعلا فهم
ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل علي ما شابهه في منع الصرف فعلي هذا القول ليس فيه
من الاسباب شي لان العجمة شرطها العلمية وفيه التانيث المعنوي وشرطه ايضا
العلمية وقال ابو الحسن من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونحو جواد
اراد بنحو المنقوص من افاعل حكمه حكم قاضي رفعا وجرا حالان من الضمير المجرور
اي بحذف اليا منه وينون حال كونه مرفوعا ومجرورا اذا كان منكرا ويبقي اليا
مرفوعا ومجرورا اذا كان مع اللام هذا علي الاعرف وحكمه حكم ضوارب نصبا اي انه
في النصب ثابت اللام غير منصرف باتفاق كضوارب ثم ذكر فايدة قوله علي الاعرف بقوله
وقيل نصبا وجرا اي ذكرها عن بعض العرب في الجر بجواري كما سمع قول ذات جواري
وبهذا اي بما قيل انه كضوارب ايضا سقط اعتراض ابن ابي اسحق علي الفرزدق
في قوله فلو ان عبد الله مولي هجوته ولكن عبد الله مولي مواليا في التعليق بل
ان الفرزدق لما قال وعض زمان يا ابن مروان لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف
بلغ الشعر عبد الله ابن ابي اسحق الحضرمي قال تولالا بي نواس لحن حين عطفت
المرفوع علي المنصوب فهجاه الفرزدق وقال فلو ان عبد الله البيت قال قولوا
لحن في هذا البيت ايضا حين حرك يا مواليا في الخفض وسقوط اعتراضه
ان تحريك يا في الخفض علي لغة بعض العرب سايغ والمعني المطابق في الاعراب وفي
قوله مولي مواليا انه مولي لقوم هم حلفا لقوم آخر فلا شرف له بنفسه ولا بالذين
هم موالاهم لانهم حالفوا قوما آخر ليعتزوا بهم والحلفا جمع الحليف وهو المحالف
يقال حالفه اي عاهده وفي الصحاح قال فلو كان عبد الله البيت لان عبد الله
ابن ابي اسحق مولي الحضرميين وهم حلفا بني عبد شمس بن عبد مناف والحليف
عند العرب مولي قال صاحب الينابيع مال مسحوت ومسحت ولم مسحت
اي هدر وفي الحديث فماله سحت اي هدر والمجلف الذي اخذ من جوانبه وبقيت

من بقية في الشرح يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد
وعمرو بالرفع اي عمرو كذلك قال وعض زمان البيت فقوله مجلف حمل
علي المعني اذ معني لم يدع الا مسحتا لم يبق منه الا مسحت ويجوز ان يكون
مجلف مصدرا كقوله تعالي ومزقناهم كل ممزق عطفا علي عض والتنوين بدل من
اليا المحذوف عند سيبويه في احدي الروايتين كونه الاسم مستحقا من الصرف
اختلفوا في كون جواد رفعا وجرا منصرفا او غير منصرف ففي الشرح قال سيبويه و
الخليل انه التنوين عوض عن اليا وفسر السيرافي قول سيبويه وهو الحق ان اصله
جواري بالتنوين والاعلال مقدم علي منع الصرف لان الاعلال قوي وهو الاستثقال
الظاهر المحسوس واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو مشابهة بين الاسم
والفعل غير ظاهرة فحذف اليا بالاعلال اعني حذف الضمة فالتقي ساكنان
اليا والتنوين ثم بعد الاعلال نظر فوجد صيغة الجمع الاقصي حاصلة تقديرا لان
المحذوف للاعلال كالثابت علا ان المحذوف نسيا منسيا كما في دم فحذف تنوين
الصرف ثم لما زال الساكنان خافوا رجوع اليا في غير المنصرف المستثقل لمشابهة
الفعل وبكونه جمعا فعوض التنوين عن اليا فيمتنع الاسم من الصرف ولكون
التنوين للتمكن وللتمكن اي والتنوين للتمكن في الاخرى اي في الرواية الاخرى
عن سيبويه وعند سيبويه كلاه منصرف اذ لم يبق بعد استقرار الحرف بعد
الالف الا حرف واحد في الشرح قال الزجاج تنوينه للصرف لان الاعلال مقدم
علي منع الصرف كما سلف واصله جواري اعل بحذف اليا اولا فسقط بعد الاعلال
عن ان يكون بعد الالف حرفان وذلك كما مضي شرط تاثير الجمع فصار منصرفا
وزيف هذا القول بان اليا المحذوف في حكم الثابت فان كل ما حذف للاعلال وهو
بمنزلة الباقي بشهادة بقا الكسرة نحو حاله جواد واذا بقي الكسرة بقي اليا تقديرا
فاعتباره دون الآخر تحكم ومثله اي مثل جواد اعيمي ويعلي اذا صغرا فانا اعيمي
في الرفع والجر كقاض وفي النصب كضوارب فتقول جاني اعيمي ومررت باعيمي
للتعويض ورايت اعيمي وترجا في الجر باعيمي نحو جواري قال قد عجبت
مني ومن يعيليا لما رايت خلقا مقلوليا فعلي اسم رجل صغر وثوب خلق اي بال
والمقلولي المتجافي المستوفز واما التركيب فرع الافراد فشرطه تاثيره العلمية
لان الكلمتين يتركبان في وضع العلم فهو مزجي احدهما اذ العلمية توجب

من النقصان فلولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال وقد مضى ان
شرط تأثير الاسباب اللزوم وان لا يكون باضافة ولا اسناد لانه ان كان بالحرفين
وجب بقاء الجزئين على حالهما قبل العلمية كما مضى وان الفعل بعد ان يكون
اى التركيب بعض شرط التركيب ما مر مع انه يكون بين اسمين في بعض حواشي
المصنف هذا احتراز عن نحو المسيح بهائج فانهم ما اعتبروا التركيب من الاسم والحرف
لشدة اتصال الحرف به وتنزله منزلة احد حروفه فيخرج في فرعية هذا التركيب وكذا نحو
النجم علما واما التركيب من الاسم والفعل فلم يوجد الا اسناد باقتضاء الفعل الاسناد
واما بين الفعلين فمرفوض وكذا بين الحرفين اذ لا رابطة تجمع بينهما في الاصل
ولان الفعلين مستقل تركيبهما وجعلهما واحدا واما بين الفعل والحرف فلا يعتبر
كما تقدم في هائج وشرط وجوب تأثيره ان لا يكون الثاني متضمنا للحرف قبل العلمية
اذ لو تضمن لكان هذا التركيب مبنيا قبل العلمية فاذا جعل علما فالافصح ابقاؤه
على الفتح مراعاة للاصل فثبت انه لا يعتبر تأثير هذا التركيب في منع الصرف
فبعلبك ممتنع لوجود شرايط التركيب منه ثم ذكر ما تضمن ثاني الجزئين فقال وخمسة
عشر الاحسن علما لم يجب تأثير تركيبه بل جاز اعرابه مع منع الصرف لان ثانيه وان
كان متضمنا للحرف قبل العلمية وتضمنه يوجب البناء لكن ذلك اعتبر بالعلمية و
هو بعد صار اسم مفرد فجاز ان يعرب والافصح عطف على اعرابه اي وجاز ابقاؤه
على الفتح وقد تقدم ذلك في القسم الاول من الكتاب في الشرح فكان عليه ان يقول
ولا ان يكون الثاني مبنيا قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه فان الاولى والاشهر ابقاؤه
المبني الاكثر على بنائه مراعاة للاصل ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف واما العجمة فهي
في كلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر فيكون
العربية في كلام العجم فرعا فهي كون الكلمة من غير وضاع العربية سواء كانت الكلمة
من لغة الفرس او الروم او الترك او الهند وشرطها علمية في العجمية اي كون
الاسم علما في اللغة العجمية بمعنى يكون علما قبل استعمال العرب له وليس هذا
الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا علما سواء كان علما
قبل استعماله فيه كابراهيم او لا نحو قالون فانه الجيد بلسان الروم ثم جعل في
العجم سمي نافع رواية عيسى لجودة قراءته كذا في الشرح لم اولا مع العلمية اذ لو كان اسم
جنس اتسع بكلامهم في الاحكام من قبول اللام والاضافة وتخفيف ما يستثقل

بعد تحريف بعض الحروف وقلب بعضها نحو لجام في لگام فيصير كالكلمة العربية
وضعف امر العجمة فيه واذا كان مع العلمية لم يعتوره تلك الاحكام فيعتبر لقوتها
والزيادة اى وشرطها الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط كابراهيم مثال الزائد على الثلثة
ولمك مثال المتحرك الاوسط وهو في نسخة الشرح التي بخط المصنف بفتح اللام وضم الميم و ملك
بن متوشلخ بن نوح عليه السلام وفي الشرح هو ... واكثر النحويين لا تأثير لتحرك الا سط
في العجمة فنحو لمك عندهم منصرف متحتما كنوح ولوط لانهم يعتبرون شرطين كونه الاعجمي
علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلثة وهو اولى لان تحرك الاوسط في المو نث
نحو سقر انما يؤثر لقيامه مقام الحرف الرابع الساد مسد علامة التانيث واما العجمة
فلا علامة لها حتى يسد شيء مسدها لانها امر معنوي لا علامة تقوم لفظية بل الاعجمي بمجرد
كونه ثلاثيا ساكن وسطه او متحرك شابه كلام العرب وتصير كانه خارج من كلام العجم
لان الاعجم على الطول اذ لا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب فلا يكون
لتحرك الوسط تاثير والمانع من الصرف ان يقول متحرك الوسط وان كان ثلاثيا لكنه كالزا يد
عليه في الثقل وان شئت فتذكر ما مر في التانيث ان الرباعي كالمتحرك الوسط نحو حمزى
كالرف نحو مصطفى في حذف الالف فينتقل متحرك الوسط ولا يخرج عن وضع كلام العجم
فيمنع الصرف واذا كان الناس على حرف الثلاثي المتحرك الوسط لخروجه عن وضع كلا م
العجم فما الظن بالساكن الوسط فانه لا محالة يكون عندهم منصرف وصاحب المفصل جوز
صرفه وتركه صرفه مع ترجيح الصرف والى خلافه قوله ونحو نوح منصرف في الاكثر
قال ابن الحاجب اكثر النحويين يشترطون في اعتبار العجمة الزيادة على الثلثة وهؤلاء
لا يجيزون في نوح ولوط الا الصرف والاكثر على انه لا اعتداد بتحرك الوسط وبعضهم
يعتبره وهو الصحيح يدل عليه اعتبار شتر اتفاقا ولنا بل ان نقول امتناعه للعلمية
للتاويل بالبقعة او القلعة اذ شتر حصن باران ولذا لم يمثل به المصنف لمتحرك الوسط
واما الالف والنون اللام فيهما للعهد اشارة الى ما سبق اعلم ان الالف والنون انما
تؤثران لمشابهتهما الالف التانيث الممدودة من جهة ان الالف والنون زائدتان زيدتا
معا مثلها وان الزائد الاول في الموضعين الف وان سكران فعلان مؤنثه فعلى بخلاف بناء مذكره
وصحراء كذلك حمراء مؤنثه خلاف بناء مذكره وهو احمر وانه امتنع لحوق تاء
التانيث بها وبفوات هذا الوجه يسقط عن التاثير فان كانتا في اسم غير صفة فشرطه
اي شرط امتناع ذلك الاسم العلمية ليؤمن بها من دخول التاء فلا يفوت مشابهتهما

لالف التانيث نحو عثمان وينصرف نحو سعدان لنبت هو من افضل مراعي الابل لمجي
سعدانة لانتفاء العلمية وان كانتا في صفة فانتفاء اي شرط امتناع تلك الصفة فعلانة
اي الشرط ان لا يلحقها التاء لئلا يفوت المشابهة وقيل وجود فعلى اي الشرط في هي
فعلى في الشرح والاولى اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه
انتفاء التاء لان كل ما يجيء منه فعلى لغتهم لا يجيء منه فعلانة الا عند بعض بني اسد فانهم
يقولون في كل ما جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان
فعلى وهذا دليل قوي ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود فعلى
وفائدة قوله بعد ان كانت اي تلك الصفة على فعلان لم تظهر وقوله تحقيقا للمضارعة
تعليل قوله وقيل وجود فعلى وفرعنا ذلك فسكران ممتنع لحصول شرط الامتناع
على المذهبين وندمان منصرف لانتفاء الشرط على المذهب اذ لا يقال لمؤنثه ندمى بل
ندمانة والندمان النديم ورحمان مختلف فيه فمن شرط انتفاء فعلانة لم يصرفه في نحو
الله رحمن اذ لا يقال رحمانة ومن شرط وجود فعلى صرف لفقد الشرط اذ لم يجئ فعلى
واختلف ايضا فيما لم يعلم هل اشتق منه فعلانة اولا وهل وجد له فعلى اولا فبعضهم لم يصرفه
لانه الغالب في وزن فعلان وبعضهم صرفه لانه الاصل واما الف الالحاق فهي الف
لا تريد بالف الالحاق ههنا ما يلحق به الاسم باصل كمعزى وحبنطى للدلالة بالكل وحده
فانه للالحاق بدرهم بل نريد الف يلحق الاخر وحدها اي بلا همزة بعدها لا للتانيث
وشرطها العلمية لانها بالعلمية تمنع من التاء كالف التانيث في الشرح وانما عد الالف
والنون سببا لمشابهة الف التانيث بلا امتناع من التاء فعد الالف المقصورة الممتنعة
من التاء اولى لمشابهتها لها لفظا وامتناعا من التاء نحو ارطى فان فيه الفا لحقت
الاخر وحدها وليست للتانيث فتمتنع الحاقه ويدل على انها ليست للتانيث مجي
ارطاة اذ لو كانت الالف للتانيث لما لحقته التاء اذ لا يلحق شيئا علامتا تانيث وعلقى
الاحيوان اراد الف الالحاق والالف والنون لا تفيد ان سببين اصليين اذ لا
يوثران في منع الصرف الا بعد مشابهة الف التانيث ويتوقف تاثيرهما على مشابهتها
كما ان الفرع يتوقف على اصله فيما في التاثير فرعه وهذا معنى قوله برهما فرعا الف
التانيث ويجوز غير المنصرف للضرورة مطلقا غير المنصرف على ما فهم من تعريف
المصنف ما لا يدخله الكسر والتنوين ويفتح في موضع الجر منصرف بانه يكسر وينون اعلم
انه كل ما لا ينصرف المصنف يجوز صرفه لضرورة الشعر دالا على اصله الا ما فيه الالف

المقصورة فانه لا ينصرف لعدم الضرورة فيه اذ لو صرف بادخال التنوين واسقاط الالف
لادى الى الاتيان بحرف ساكن وحذف حرف ولا ضرورة تلجي الى ذلك وقوله للضرورة
اخرج صرفه في الضرورة خلافا للكوفيين في افعل من كذا اراد انه لا يجوز الكوفيون
صرف افعل من في الضرورة وما يشكل به وهو ان من مع مجروره كالمضاف اليه
فلا ينون ما هو كالمضاف وما يشكل بخير منه قوله سطاه لحوق التنوين بخير منه وشر منه
لان خيرا افعل في اصله فلو كان ذكر من بعد افعل مانعا من لحوقه وللتناسب عطف
على الضرورة اي يصرف غير المنصرف للتناسب مثل سلاسلا واغلالا فان سلاسلا
صرف للتناسب المنصرف الذي يليه وهو اغلالا ولا يجوز عكسه اي لا يجوز منع
الصرف المنصرف للضرورة لان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها فلذا صرف
غير المنصرف ولا تخرج لاجلها الاشياء عن اصولها واهل الكوفة وبعض اهل البصرة
جوزوا منع الصرف للعلمية وحدها جوازا دون غيرها من الاسباب لقوتها لكونها
شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا لنفسها كما في الشرح متمسكين بقوله وما كان
حصين ولا حابس يفوقان مرداس في مجمع فانه منع مرداس ولا سبب فيه الا
العلمية في الشرح منعوا ردا عليهم بان قالوا الرواية يفوقان شيخي والانصاف ان
الرواية لو ثبتت عن ثقة لا يعد ردها وان ثبتت رواية اخرى وقال ابن الحاجب
يفوقان مرداس رواية صحيحة منقولة في الكتب الصحاح كصحيح مسلم وغيره ويكفي
في التمسك رواية صحيحة والجواب عند الاكثرين انه على خلاف القياس واستعمال
الفصحاء والشعر للعباس بن مرداس وحصين وحابس رجلان وما احد سببيه او
اسبابه العلمية انصرف عند التنكير لما انها اي العلمية لا تكون سببا الا مع شرط
والعدل ووزن الفعل بالمرافعة ولا مع العدل ووزن الفعل فان العلمية تجتمع معهما او
شرطهما وهما متضادان اذ العدل لا يكون الا في الاوزان المذكورة في فعال نحو ثلاث
ومفعل نحو مثلث وفعل نحو عمر واخر وجمع ومفعل نحو امس وفعل وفعال نحو
قطام في علم وليست الاوزان المذكورة من اوزان الفعل فلا يكون تامة بحيث لا توجد
الا احدهما كاحمد فلا يوجد العدل والوزن معا فان كان المتمكن فيه يعود الى ما من قوله
ما احد سببيه في بلا سبب او على سبب واحد اعلم ان العلمية لا تجتمع مع الوصف
ومع الالف والنون في الوصف لما بين العلمية والوصف من التضاد وكما سيجيء ولا
يكون ايضا سببا مع الف التانيث وصيغة منتهى الجموع لان منع الصرف بهما بدون

العلمية فلا اثر لها معها قال لاذا اشير بقوله وما احد سببيه او اسبابه العلمية فانها ليست
سبب معها في من الاسباب التانيث بالتاء والف الالحاق والالف والنون في الاسم
والتركيب والعجمة والوزن والعدل والعلمية شرط للخمسة الاول فان كان في الاسم
بعض منها او جميعها لم ينكر بقي بلا سبب لانتفاء المشروط بانتفاء الشرط نحو آذربيجان
فان فيها العلمية والالف والنون والتركيب لانه آذر لفظ فارسي معناه النار
والعجمة والتانيث بتاويل البقعة او البلدة فاذا نكر لم يبق فيها شيء وان كان مع
العلمية العدل والوزن لم ينكر بقي بلا سبب واحد نحو رب احمد وعمر فان قيل هل
يمكن ان يوجد فيه العدل والوزن والعلمية فاذا نكر بقي منتفيا للسببين اللذين
ليست العلمية شرطهما قلنا نبه المصنف على عدم امكان ذلك بقوله وهما متضادان الى
كنه ماذا ايضا فلا يمكن اجتماعهما نحو رب سعاد وشال لما نكر بادخال رب وقد كان
فيه سببه شرط العلمية وهو التانيث المعنوي ومعناه رب مسماة بسعاد وقطام
اي ورب قطام مثال لما نكر وقد كان فيه سبب ليست العلمية شرطا له وهو العدل
ثم استثنى من قوله انصرف عند التنكير قوله الا نحو احمر وسكران اذا نكر بعد العلمية
فانهما لم ينصرفا عند التنكير ايضا عند سيبويه اعتبارا للوصفية اذا سمي باحمر وشبهه
مما فيه الصفة قبل العلمية نحو سكران ثم نكر فسيبويه يمنعه من الصرف والاخفش يصرفه
وجه قول الاخفش ان العلمية تنافي الوصفية فاذا سمي به فقد خرج عن الوصفية
وبقي ممتنعا للعلمية ووزن الفعل فاذا نكر زالت العلمية وبقي على سبب واحد
فانصرف ووجه قول سيبويه ان الصرف وتركه من الاحكام اللفظية فيعتبر في آخرها الوصفية (صفة)
الاصلية كما اعتبرت في جمعه وادخال اللام عليه ولذا قالوا في جمع احمر حمر وان كان علما
نظرا فهم يعتبرون الوصفية الاصلية فيجب اعتبارها ايضا في منع الصرف لانه حكم لفظي
مثل الجمع وادخال اللام والذي يحقق ذلك انهم صرفوا ادهم وارقم واسود لما خرج
عن الوصفية الى الاسمية فلولا اعتبار الوصفية الاصلية لكان يجب صرفها فاجماعهم
على منع صرفها دليل واضح على مذهب سيبويه في باب احمر اذا نكر في الشرح ليس
معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص
مع هذا اللفظ سواء او اسود او احمر لكن معنى اعتبار الصفة الاصلية انها كانت ثابتة
مع ذواتها لكونها اصلية وزوال ما يضادها وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد
مريد اثبات معنى اللفظ الصفة الاصلية فيها لجاز بالنظر الى اللفظ لزوال المانع

قال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو احمر انما هو في ...
واما السماع فورد على منع الصرف ولا يلزم في راي سيبويه باب حاتم لما ...
متضادين في حكم هذا جواب عن الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة
وتقديره ان الوصف الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف
العلمية الحالية والصفة الاصلية فاجاب عن سيبويه بان هذا لا يلزمه اذا كان
حاتم مانع عن اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع اجتماع المتضادين
وهما الصفة الدالة على العموم والعلمية الدالة على الخصوص وبين العموم والخصوص
منافاة قوله في حكم هو منع الصرف فانه يحتاج الى اجتماع سببين فيكون جمعت المتضادين
في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اعتبارهما اذ لا يلزم
اجتماعهما في حالة واحدة احمر على احمر لان اصله صفة وعلى اعامر لاجل العلمية
فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن عكسين فلم يجتمعا في حالة واحدة هذا
كله في افعل فعلا وفعلان فعلى وفي الشرح واما افعل التفضيل نحو افضل فانك اذا
سميت به ثم نكرته فانه غير منصرف بلا خلاف من سيبويه كما كان في احمر وان
كان مع من لم ينصرف بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر واما الاول فلضعف افعل
التفضيل في باب الصفة ولذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فاذا لم يكن معه من التبس
بافعل الاسم الذي لا صفة فيه كافكل واربع ولا نظر منه معنى الوصف فينصرف واما الثاني
فهو انه يمنع من دناكا فانما وافق الاخفش سيبويه لانه اذا انفصل عن فعل يبق
عن مع افعل فظهر فيه معنى التفضيل الذي هو وصف وانصرف احاد ونحوه علما كل
عدل كان ممنوعا من الصرف قبل العلمية نحو مثنى وثلث قال الاخفش وابو علي
واكثر النحويين نصرفه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان العدد الجزء
وابن بابشاذ وهو قياس من قول سيبويه قالا هو غير منصرف اعتبارا للعدل الاصلي
مع العلمية وبعضه بدليل عمر وهو اقوى واما اخر وجمع في حال العلمية فغير منصرف
عند سيبويه للعدل الاصلي مع العلمية والاخفش والكوفيون يصرفونها لزوال الوصف
بالعدل والعلمية اذ العلمية وضع آخر وقول سيبويه اخر بطلان العدل لم تعتبر لفظي
وبالعلمية لم تعتبر اللفظ كذا في الشرح واذا نكر نحو احاد بعد التسمية فحكمه حكم احمر
لانه زال العلمية المانعة من اعتبار العدل والوصف فيمتنع للوصف والعدل الاصليين
كما في احمر وفرق بين هذا الباب وبين احمر بان الوصف ههنا لا يثبت من دون العدد

ن العدد وبالنسبة ولا يرجع بعد التنكير اذ يجئ رب بلث ورب مسح بذل اللفظ
ماس قول سيبويه في احمر ان يكون اخر وجمع بعد التنكير غير منصرفين خلافا
للاخفش ثم لما فهم من كلامه ان العلم ينكر بين كيفية تنكيره في قوله وطريق تنكيره
لعلم ان يتاول بواحد من الامة المسماة به قال ابن الحاجب وجه تنكير العلم انه لما
وضع لمسمى ثم وضع آخر لمسمى آخر جاز نسبته الى الجمع بعد ذلك نسبة واحدة فاشبه
ذلك تسميته الى مسمياته نسبة واحدة فاجرى مجراه فكما يراد برجل فرد غير معين
من بين مسمياته يراد بزيد واحد من المسمين بالزاء والياء والدال لا بشخص معين
نحو هذا زيد اي فرد من المسمين بالزاء والياء والدال ورايت زيدا آخر اي فردا اخر
من جملة المسمين كما يقال هذا رجل ورايت رجلا آخر ثم ذكر طريقا آخر لتنكيره فقال
او يكون عطف على يتاول اي وطريق تنكير العلم ان يكون صاحبه اي الذي جعل هذا
علما له قد اشتهر بمعنى من المعاني كما اشتهر المسمى حاتم بالجود فيجعل ذلك العلم وهو
حاتم في مثالنا بمنزلة الجنس الدال على ذلك المعنى بان يجعل حاتم بمنزلة الجود الدال على
الجود نحو لكل فرعون موسى فان اشتهر المسمى بفرعون بالتجبر وارتكاب الاباطيل
والمسمى بموسى بارتكاب ما هو طريق السداد فجعل كل من العلمين بمنزلة اسم الجنس
الدال على ما اشتهر به صاحبه فالمراد لكل جبار مبطل عادل محق والضعيف لا يخل
الا العدل لان الوزن في العدل معتبر اذ هو اخراج الكلمة من وزن الى آخر فاذا زال
الوزن المعدول اليه بالتصغير لم يكن ان يقع عدل لفقد شرطه والجمع اي ولا يخل بسبب الا
الجمع فانه يخل بالتصغير اي ولا يخل بسبب الا الجمع فانه يخل بالتصغير لوجوب رده
الى واحده اذ يرد مساجد الى مسجد ثم يصغر ولو سميت بالجمع الاقصى ثم صغرته انصرف
ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر لان نحو مساجد وجواهر علما اذا صغر وجب
حذف الالف لما مر في التصغير ان ما هو على اكثر من اربعة احرف يرد الى الاربعة
بشرط ان لا يحذف الرابع وجود الزائد ثم يصغر على فعيلل ووزن الفعل اي ولا
وزن الفعل فانه يخل ايضا بالتصغير اذا كان صدره خاليا عن زيادة كزيادته
كخضيضم في خضم وما من قوله ما خلا بدل من وزن الفعل موصول صلته خلا صدره
عن الزائد ثم علل المثبتات الثلث بقوله لانعدام الصفة مشيرا اليه لانقلاب
الالف لعادلها يا في التصغير فيه ومسيجد في الجمع فمساجد وخضيضم تصغير
خضم بخلاف الوزن الذي اوله زيادة كزيادته فانه لا يخل بالتصغير نحو اجيم وتغيلب

لان صيغة المكبر كانها محفوظة في الثاني اي فيما اوله زيادة من حيث يمكن الاستدلال عليها
اي على صيغة المكبر ههنا فان كل احد يعلم لا محالة ان تغيلب تصغير تغلب ولذا قال اي يقول
صيغة المكبر نحو تغلب بكسر اليا واللام ووقع الوزن مختص بالاسم والمقلل باق الترجيح
لانه يعرف منه وزن الفعل كما تقول في تصغير احمد ويرجس ويشكر وتغلب احيمد و
يريجس ويشيكر وتغيلب لانه على وزن مضارع بيفعل هو بيطر بيطر وهي اي صيغة
المكبر في الاولى فيما خلا صدره عن الزايد مجهولة لانه يمكن ان يكون اذ خضيضم كما يحتمل
ان يكون مصغر خضم مضموم الخاء مكسور الضاد المشددة او خضم مفتوحهما وهما
من الاوزان المختصة بالفعل يحتمل ان يكون مصغر خضم مكسور الخاء والضاد وهذا
لا يوجد في الافعال بل هو في الاسماء كحمص بكسر الميم المشددة وكسر الخاء فلا يمكن
الاستدلال من هذا التصغير على الصيغة المختصة بالفعل ثم لما امكن ان ينقض
عموم قوله والتصغير لا يخل بسبب ان لا يقال ينبغي ان يخل بالعلمية ايضا نبه
على النقض ووجهه ودفعه بقوله ثم التصغير مبتدا خبره خليق بان يخل العلمية
وبالخبر يتعلق الجار من قوله لانتقال الاسم الى معنى الوصفية لجواز غليمون وفتيون
مع امتناع ذلك في مكبرهما ولهذا اي الانتقال الاسم بالتصغير الى الوصفية قيل يجمع
مرنا ادير مع صرفنا مكبره خليق بان يخل بالعلمية كالنسبة اذ هي اولا انه يعرض
الوصفية الاسم بالتصغير والدليل على ذلك ان غلاما وفتى مثلا لا يجمعان بالواو والنون
لانهما ليسا من اسماء العقلاء الذكور ولا من اوصافهم واذا صغر يجمعان بالواو والنون
اذ صارا من اوصاف العقلاء المذكور فظهر ان بالتصغير يعرض الوصفية للاسم ولعروضها
به قالوا في تصغير ادود ادير غير منصرف للوصف العارض بالتصغير فانا التصغير
وضع مستانف ووزن الفعل فانه على وزن المتكلم الواحد المبني للفاعل من باب التفعيل
واصله ادير بقلب الواو يا لاجتماعه مع اليا وسكون اولاهما ثم ادغم ومكبره وهو ادور
جمع دار منصرف اذ لا سبب فيه الا وزن الفعل ولما كان من شان التصغير عروض
الوصفية للاسم به فالعلم اذا صغر يعرض له الوصفية المنافية للعلمية فيصل بها كان النسبة
يخل بالعلمية لان العلم بعد النسبة يوصف به فيقال رجل مصري واذا اخل بالعلمية
ينبغي ان يصرف نحو طليحة في الشرح واجيب بان الصفة لما لم تكن ظاهرة لم يعتد
بها والدليل على عدم ظهورها انه لا يعرف صفة فلا يقال شخص رجيل وفيه نظر اذ لم تكن
ظاهرة فينبغي ان لا يجب منع ادير والمصنف تحرز عنها آخرا في قوله الا انهم لم يفرقوا الى المصغر

والكبرى في اعتبارها اى العلمية كما اعتبرت في الكبرى اعتبرت في المصغر فقالوا هذه
طليحة لان المصغر اى الذى صغر اسم كانه جعل العلم المصغر بمنزلة اى لقبا لصاحب العلم
لانه جعله وصفا لم يعرفا حاصل هذا تسليم ان التصغير يخل بالعلمية وانما امتنع الاسم
المصغر لانه بعد التصغير كانه جعل المصغر علما والكلمات المتهجى بها مبتدا محذوف الخبر
بدلالة عليه ايراد هذا البحث في غير المنصرف وبه يتعلق نعت وقوله في اوايل السور حال
من بعض الكلمات المتهجى بها من باب غير المنصرف نعت جعلها اسمائها وهذا احتراز
عما قال بعضهم انها حروف مقتطعة من كلمات فالم معناه انا الله اعلم والمص انا الله
اعلم وافصل والمر معناه انا الله اعلم وارى وكذا على قول من جعلها اسماء السور فيها
تفصيل نبه عليه قوله فما لا تاتى فيه الاعراب مبتدا خبره محكى ههنا حال من فيه
نحو كهيعص والمر محكى ليس الا واما ما يتاتى فيه الاعراب بان تكون اسماء مفردا كص
ونحوه او اسماء عدة بحو هما على زنة مفرد كطس بوزن قابيل وكذا طسم بجعلها
واحدا كدارابجرد فسابغ فيه الحكاية والاعراب مع منع الصرف للعلمية والتانيث وعلى
قوله نذكر في حم والربع شاجر فهلا تلاحم قبل التقدم يعنى انها قسمان قسم لا ياتى
فيه الاعراب وذلك نحو كهيعص والمر لان اللفظ انما يعرب اذا كان كلمة واحدة وهو
ليس بكلمة واحدة اما وضعا وظاهر واما تركيبا فلانه لا تركب في كلامهم اكثر من كلمتين
فلا يمكن ان يقال انه بالتركيب صار كلمة واحدة كبعلبك فهذا القسم محكى ليس الا والحكاية
اى يحكى بالقول بعد نقله على استقلا صورة الاولى كقولك بدات بالحمد لله وقرات سورة
انزلناها وبقا اسماء التعاذ ها كانت ساكنة عند الهجا لاجل الوقف موقفت على هذه
الصورة موافق للسور وقسم يتاتى فيه الاعراب وهو اما ان تكون اسماء مفردا كصاد
وقاف ونون او مركبا من اسمين يوازن ذلك المركب مفردا كحم وطس ويس
فانها موازنة لقابيل وهابيل او من ثلثة كطسم فانه تاتى ان يفتح نونها ويصير ميم
مضمومة الى طس فيجعلا اسما واحدا كما يجرد في الشرع شرط المركب من ثلثة ان
تكون اثنان منها بوزن مفرد كطسم لان طس يوازن قابيل فكانه مركب من اسمين
فهذا القسم سابغ فيه الامران الحكاية كما سلف والاعراب مع منع الصرف للعلميه و
التانيث نظرا الى انها علم للسورة قال فاعل محمد بن طليحة السجاد وهو شريح بن اوفى
العبسي يذكرني الست فاعرب حم ومنعها الصرف كان محمد بن طليحة من ذوى
قرابة النبي صلى الله عليه وسلم فلما قصد شريح العبسي يوم الجمل عن النهاب الحرب

ان يقتله فلا يجب مانع حاميم من قوله تعالى قل لا اسئلكم عليه اجرا الا المودة في
القربى يذكرني بها ان له عليه ان يجب ويوقره ومقول شريح يذكرني ذلك عند الطعان
وشدة الحرب فهلا تلا الاية قبل التقدم الى الحرب فتقعد عنها وحم في البيتين
اطلاق اسم الكل على الجزء ودارابجرد معرب داراب كرد اى بناه ملك اسمه داراب
وهي بلدة بحرون ثم المعرب كما نوعيه الاسم المتمكن والفعل المضارع اما ان فيه
الاعراب على سبيل الاستبداد او على سبيل التبع لغيره يقال استبد الرجل بالامر
اذا قام هو بنفسه فمعنى استبداد المعرب بالاعراب ان يعرب لا بتبعية غيره و
معنى الاستبداده ان يعرب بتبعية غيره والمستبد اما مرفوع او منصوب او مجرور
او مجزوم وهذا اشارة الى الكلام الاتي بيان ذلك المذكور وهو المرفوع الى المجزوم المرفوعات
ثم شرع في البيان فقال المرفوع اما تعريفه فقد سبق في بحث الاعراب واما تقديمه
على المنصوب وغيره فلما في الشرح من ان المرفوع في الاصل عمدة الكلام كالفاعل
والمبتدا والخبر والمنصوب في الاصل فضلة وان شبه به بعض العمد كاسم ان وخبره
فناسب تاخيره والمجرور منصوب المحل وهو من الاسم انواع منها الفاعل قدمه الفاعل
لان الاصل في الرفع وساير المرفوعات ملحق به كما هو مذكور في اخر الكتاب وهو ما
كان المسند اليه كان تامة وفاعله المسند والاسم في الذى والعايد اليه المستكن في المسند
وضمير اليه يعود الى ما هو من فعل او شبهه بيان للمستكن في المسند اى الفاعل
ما وجد شئ اسند ذلك الشئ اليه حال كونه ذلك الشئ فعلا او شبهه وعنى بشبه الفعل
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل في الشرح ولم يقل او معناه
فيدخل فيه الظروف المرتفع بعده الضمير في نحو زيد في الدار والظاهر في نحو زيد اما بكل
ابوه لان الرافع في الحقيقة الفعل المقدر او اسم الفاعل وقوله ما كان المسند اليه يدخل
فيه نحو المبتدا فانه شئ اسند اليه شئ وقوله من فعل او شبهه يخرجه مقدما على حال
من المستكن في المجرد المسند لا من فعل لانه نكرة غير مخصوصة ولا يا تى عند الحال المتا خرة
واحترز به عن توهم من يتوهم ان زيدا في نحو زيد قام مسند اليه بقام لكونه مسندا الى
ضميره فاخرجه بقوله مقدما عليه اذ المسند اليه قام بل هو مع الضمير في الشرح ولا دط
ان يقول انه لم يكن محتاجا الى هذا القيد اذ لا يقال لكل ما يرجع ضمير المسند اليه فاعلا
في اصطلاحهم فلا يجب الاحتراز عنه وماله ولو هم المتوهم الباطل وانما يجب الاحتراز
عن الشئ الداخل في الحد ما ليس من جملة المحدود وقوله ابدا يفيد تاكيدا واعلم ان

معفول مالم يسم فاعله فاعل عند الشيخ عبد القاهر وصاحب المفصل وكذا عند المصنف
لقوله فيما تأخر وقد يجعل المفعول فاعلا باسناد الفعل فان هذا اللفظ صريح
ان ما يسند اليه الفعل فاعل ولذا لم يجوزوا تعدد الفاعل نحو قام زيد وعمرو
الفاعل الواحد اذ المسند لا يسند في بعض حواشي المصنف لان الاسناد في معنى
الاضافة والاضافة تقطع الشركة فاذا اسند فعل الى اسم لم يكن اسناده في تلك الحالة
الى اسم آخر كما اذا اضيف اسم الى شيء لم يمكن في تلك الحالة اضافته الى آخر ولما كان يتوهم م
ان يتوهم ان النقض في مثل قام الزيدان فاعلين دفعه بقوله وقد يتوهم قام الزيدان فالمسند
اليه المجموع لا كل واحد منهما اي من الزيدين حاصل هذا انا وعدنا ان لا يسند فعل في
حالة واحدة اسنادين بان يسند الى شيء ثم يسند في تلك الحالة الى شيء آخر وقام الزيدان
ليس كذلك اذ لم يسند قام الى الزيدين الا اسنادا واحدا فلا يرد نقضا علينا وقد ردنا البحث
عن نحو الفاعل في قوله فالمسند اليه ثم لما امكن ان يورد عليه نقض آخر بالفعل الذي
في هذا البيت اعني يواهق رجلاها يداها فانه اسند الى رجلاها والى يداها فيكون
له فاعلان ونصف روي يديه لا نقض لظهور نصبه بالمفعولية اجاب وقال واما قوله
اي قول اوس بن حجر يواهق رجلاها يداها وراسه لها قتب خلف الحقيبة را دف
فمن روى فقد قيل ان الفاعل لما لم يتميز عن المفعول بالذات بل بالوضع لكون الفعل
مما تستوي فيه الطرفان بحيث ينعكس عكسا سواء دفع الاسمين معا بعده على توهم
الفاعلية فيهما معا كما كانت نعم اي الفاعلية في كل واحد منهما على البدل يعني ان الفعل
قسمان قسم يتميز فاعله عن مفعوله بالذات فلا يستقيم ان يجعل ما هو فاعل مفعولا
وما هو مفعول فاعلا وذلك نحو ضرب زيد عمرا وقسم لا يتميز بالذات بل بالوضع بحيث
يصح ان يجعل كل واحد فاعلا والآخر مفعولا وهو اكثر ما في باب المفاعلة فانه يدل على
ان يكون من غير الفاعل الى الفاعل ما كان من الفاعل اليه فكما يصح ضارب زيد عمرا
يصح ضارب عمرو زيدا ومن هذا القسم يواهق رجلاها بالبيت فان مواهقة الابل
مد اعناقها في السير يقال تواهقت الركاب اي تساوت وهذه الناقة تواهق
هذه اي تسابقها في السير فيكون في كل من اليدين ومن الرجلين معنى الفاعلية لان
اليدين كما انهما مواهقتان للرجلين كذا الرجلان مواهقتان لليدين فرفعهما على انهما
معا فاعل واذا اسندت الفعل اليه اسنادا واحدا كما كان في قام الزيدان وانما قلنا اكثر
ما في باب المفاعلة احترازا عن نحو سائق زيد الحقيبة ما يحمله الراكب خلفه على عجزه

المركو

المركوب والاولى ان يعاد الضمير الى الضمير المذكور اذ الحق ان يعود الى العير لان
لان الاتان من بين العير وهو يسير خلفها وموضع راسه من عجزها موضع ما يكون
خلف الحقيبة التي هي خلف الراكب وكلما كان العير متصلة بوجهه الاتان في السير
وفي بعض النسخ خلف الزميلة وهي الرديف اي موضع راسه من عجزها موضع شيء
يكون خلف من هو رديف الراكب ورادف نعت القتب وناصب لخلف وقبله
كان بجنبيه جنابين من حصى اذا عد مرابه متفاوت الخلة الخفية والعزوز الموضع
الكثير الحجارة غادر الناس المرور به ومتضايف من تضايف الوادي اذا تضايق
فضمير مع العير والاتان تقول مثل العير الحصى من شدة وطئه فيرتفع من
جانبيه حتى كان بجنبيه جنبتين من الحصى اذا مر بموضع ذي حجارة اضاف اذا
الى الجملة الاسمية التي خبرها فعل وقد سبق في المبنيات انهم اتفقوا على جواز
في حال السعة الى مثل هذه الجملة والعدول به اليه للضرورة كانه ذهب به الى الظرف
قوله تواهق رجلاها يداها الى وجه غير ذلك الوجه المتقدم ترجحة اي سعة للمساغ
في المعلق رجلاها يداها جاز ان يكون واردا على الغفلة كانه فاعل فهم التثنية على الاختلاف في
الاحوال الثلث منتصب محل يداها على المفعولية فيكون كرواية يديه ولا يكون الفاعل الا بعد
الفعل لان تصور الفعل ما يستعقب تصور الاسناد وتصور الاسناد ما اليه الاسناد وفي بعض
حواشي المصنف انما يكون بعد الفعل لان الفعل في عرفهم عبارة عما يدل على حدث مسند
الى شيء في زمان معين فتصوره يستلزم تصور الاسناد وتصور الاسناد تصور ما اليه
الاسناد لان الاسناد معه نسبة لا يعقل بدون الطرفين فلما تقدم الفعل على الفاعل
طبعا التزم تاخيره عنه وضعا ثم ذكر بحثا يتعلق بتقديم الفاعل فقال واذا تقدم الفعل
ما لو تاخره لكان فاعلا فان كان معرفة او ما جرى مجراها لم يكن اي ما تقدم الفعل وهو
زيد في مثالنا الا مبتدأ لفظا وتقديرا ولا يسوغ فيه نية التقديم والتاخير نحو زيد ضرب
وان كان ما تقدم الفعل نكرة محضة لم يكن مبتدأ الا لفظا والمسوغ اي لا يسوغ كونه مبتدأ
الا نية التقديم والتاخير نحو رجل جاءني اي ما جاءني رجل وان لم يكن يصح ما تقدم الفعل
للفاعلية اي لو تاخر لم يكن فاعلا بل تاكيدا له وذلك في الضماير المنفصلة ساغ الامران
نحو انا ضربت وانت ضربت اعلم انه اذا تقدم الفعل شيء لو تاخر عنه لكان فاعلا نحو رجل
فمذهب صاحب المفتاح انه متاخر تقديرا فاعل بجاءني جاءني رجل لا على انه فاعل جاءني
لما تقدم اذ لا يتقدم بل على انه بدل من الفاعل الذي هو الضمير المستتر في جاءني كما قيل

في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا ان الذين ظلموا بدل من الواو في اسروا
ثم قدم فقيل رجل جاءني لتفيد تخصيص الجنس اي لا امراة او تخصيص الفرد اي
لا رجلان وانما افاد ذلك لان اصل النكرة ان يكون لواحد من الجنس فيقع القصد
بها تارة الى الجنس فقط كما اذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف ان قد اتاك آت
ولم يدر جنسه ارجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة وتارة الى الواحد فقط كما اذا عرف
ان قد اتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان
ونقول لابد من تقدير هذا المنكر اذ لو لم يقدر ذلك فيه لا يتم تخصيصه اذ لا سبب لتخصيصه
سوى ذلك ولو امتنع تخصيصه لم يقع مبتدا فاضطررنا الى هذا التقدير وان تقدم الفعل
معرف لو تاخر عنه لكان فاعلا نحو زيد عرف فهو مبتدا مقدم لفظا وتقديرا لوجود
شرط الابتداء فيه وهو التعريف ولا يسوغ فيه ان ينوى انه متاخر تقديرا لما علمت ان
الفاعل لا يتقدم ولا ضرورة تلجئ الى ذلك وان تقدم الفعل معرف لو تاخر عنه لكان
فاعله بالتاكيد وذلك في الضمير المنفصل لا غير نحو انا ضربت ساغ ان يقال هو مقدم
لفظا وتقديرا اذ لا ضرورة تلجئ الى تقدير تاخيره وان يقال انه كان متاخرا تقديرا مقدم
لفظا للتخصيص وذكر صاحب الايضاح ان هنا تقوية لذلك الفاعل وتاكيده سواء اعتبار التقدم
ما دام الفاعل فاعله وان التاكيد تاكيدا تخصيص تقديم التاكيد دون الفاعل كما هو ظاهر واعلم ان
غرض المصنف من قوله ما جاءني الا رجل تبيين معنى التخصيص نحو ان رجل جاءني ما جاءني
الا رجل في افادة التخصيص وقصر المجيء على الرجل وليس غرضه ايراده في صورة الفاعل
والا لكفى ان يقول اي جاءني رجل كما قال صاحب المصباح وقولهم انعلى نصب انا عرشه
من قبيل الثاني اي ما انا الامر في معنى ما كان متاخرا تقديرا وقدم لتفيد التخصيص في
المتعلق اي لم يعرش الا انا المعنى التعلق بني اختص بي عرشه والعرش السرير الاصل
ان يلي الفاعل الفعل اي يكون بعده بلا فصل من قولهم ويلي الخ اي قرب منه لانه
كالجزء منه اي من الفعل وجزء الشيء لا محالة يكون متصلا به يدل على ذلك اي على ان الفاعل
كالجزء منه اسكان اللام في نحو ضربت وجه الاستدلال به انه تتابع اربع حركات في كلمة
مستكره عند العرب الا ترى ان اهل العربية لما وجدوا في جندل فتح النون وكسر الدال
لموضع فيه عادة قالوا انه مقصور من جنادل والتتابع عارض فيه وغيره مستكره في
كلمتين وان شئت فاعتبر نحو احد عشر فلما سكنوا لام ضربت علم انه عندهم كلمة واحدة
والا لما سكنوا كما لم يسكنوا في نحو ضربك ووقوع عطف على اسكان اي ويدل على ذلك

ادلة ان الفاعل كالجزء من الفعل

وقوع اعراب الفعل بعده اي بعد الفاعل في يفعلان واخواته من يفعلون وتفعلين
فان النون علامة اعراب الفعل وقد يقع بعد ضمير الفاعل فلولا ان الفاعل كالجزء
من الفعل لما وقع اعرابه بعده لان اعراب كل كلمة يتصل بجزئها ورد اي ويدل على
ذلك رد العين في نحو قولا لان الفاعل لو لم يكن بمنزلة الجزء وكان في حكم الانفصال
لكان اللام ساكنا فلم يرد العين نحو قل الحق واللام عطف على العين اي ويدل
على ذلك رد اللام في رمانا فيمن يقول لما اتصل تاء التانيث الساكنة برمى حذف
الالف لالتقاء الساكنين وصار رمت فاذا اتصل به ضمير التثنية يرد اللام في لغة ضعيفة
فلو كان الفاعل في حكم الانفصال لم يرد اللام كما لا يرد في نحو رمت السهم وفي اللغة
الفصيحة لا يرد اللام بل يقال رمتا لالتقاء الساكنين تقديرا لان التاء وان تحركت لاجل
الالف الا ان اصل هذه التاء السكون وسمه عطف على رد ويدل على ذلك تثنية الفا
وجمعه لتثنية الفعل وجمعه نحو القيا ورب ارجعون في بعض حواشي المصنف
قيل ان الخطاب في القيا لمالك الا انه اريد تكرير الفعل نحو الق الق فثنى ضمير الفا
لتثنية الفعل وهذا اوكد دليل على انهما بمنزلة شيء واحد وقال ابو عثمان في رب ارجعون
معناه ارجعني ارجعني ارجعني اذ الخطاب للرب وهو مفرد فجمع ضمير الفاعل لجمع الفعل
وتانيث اي ويدل على ذلك تانيث الفعل لتانيثه نحو ضربت هند بمعنى الحاق علامة
التانيث بالفعل مع ان المؤنث هو الفاعل لا الفعل دل على تنزلهما منزلة شيء واحد لان
اصل العلامة انه يلحق كلمة هي علامة لها وسم لها اي ويدل على ذلك جعل الفعل والفا
منزلة كلمة واحدة في حبذا قال المصنف في الاعراب حب فعل وذا اسم لما الحيد
التركيب بمنزلة شيء واحد وحكم على موضعه بالرفع على احد الوجوه في الشرح قال المبرد
وابن السراج ان تركيب حبذا فازال فعلية حب لان الاسم اقوى فصار مبتدا
المخصوص خبره اي المحبوب زيد وقال بعضهم المرفوع زيد حبذا عطف بيان لذا
وقال الربعي ذا زائدة كما في ماذا صنعت والموضوع فاعل حب والفا اي ويدل على ذلك
الغاء الفعل معه اي مع الفاعل في باب ظننت قال في الاعراب يجوز الغاء ظننت
متوسطة ومتاخرة فلولا ان الفعل والفاعل بمنزلة المفرد لما جاز الغاء وكما لا ان الا
يكون للمفردات وزيادة معنى ويدل على ذلك زيادة الفعل معه اي مع الفاعل في
نحو قوله فكيف ولو مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام بمعنى زيادة لفظ كانوا
في البيت تدل على انه كان مع فاعله شيء واحد والا لم يقل احد بزيادة الفاعل بل قيل بزيادة

[illegible]

كان وقع الشيخ كان في البيت ليست بزائدة كما ذهب اليه المبرد وقال سيبويه هي
زائدة مع الفاعل والاول اولى لافادتها معنى وعملها لفظا والمعنى جيران كرام وجدوا
لنا والنسبة اليها اراد ويدل على ذلك النسبة الى الفعل والفاعل جميعا في نحو
اصبحت كنتيا واصبحت عاجنا ومن خصال المرء كنت وعاجن الحق يا النسبة
بلفظة كنت مع انها فعل وفاعل فلو لم يكن الفاعل كجزئه لما الحقه يا النسبة اذ هي انما
يلحق آخر ما يكون لفظة واحدة الكنتي الشيخ الذي يقول كنت في شبابي كذا و
كذا والعاجن الذي لا يقدر على النهوض من الكبر الا بعد ان يعتمد على يديه اعتمادا
تاما كما يعجن العجين اصبحت ممن يقول هذه الكلمة وهي كنت كذا وكذا حيث
اصبحت اخبر عن احوالي الماضية في الشجاعة وغيرها كما هو عادة الشيوخ و
قوله كنت على حذف مضاف اذ لا يستقيم حمل كنت على المصلة ولاجل عاجن عليها
اذ معناه الشيخ فهو بمعنى المصدر قال صاحب المفصل ويرد المصدر على وزن اسم الفاعل
كقولك قمت قائما لسديد قول كنت والمعنى من صفات ترسخ في الرجل العجن اي
كبر السن وقوله كنت كذا وكذا والفائدة فاذا قدم عليه للتبيين اي بسبب ان اتصال
الفاعل بالفعل كاتصال الجزء الشيء به اذا قدم على الفاعل غيره من سائر المعمولات الفعل
كان ذلك الغير في النية مؤخرا لان عين الفاعل ليس كالجزء من الفعل في الاتصال
وما ليس كالجزء من الشيء يتاخر طبعا عما هو كالجزء من ذلك الشيء فيؤخر وضعا
لتطابق الطبع فلو تقدم طبعا ما ليس كالجزء على ما هو كالجزء كان مؤخرا حقيقة
ورتبة ومن ثم اي من ان غير الفاعل مؤخر نية وحقيقة جاز ضرب غلامه زيد
مع ان ما يرجع اليه المضمر مؤخر من الضمير صورة لان زيد فاعل وقد ثبت انه
متقدم على سائر معمولات الفعل حقيقة فيتقدم على غلامه فلم يتاخر حقيقة عن الضمير
ما يرجع هو اليه وذا جاز وامتنع عطف على جاز اي من ان غير الفاعل مؤخر حقيقة
امتنع غير ابن جني ضرب غلامه زيدا لان غلامه فاعل حقه ان يلي الفعل فهو مقدم
على زيد لفظا واصلا فيتاخر عن الضمير ما يرجع هو اليه واذا لا يجوز الا في ضمير الشان
وجوز الاخفش وابن جني اتصال ضمير عائد الى المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل
لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه الفاعل واستشهدوا بقوله الا ليت شعري
هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب اي يلومن قوم زهير زهيرا على ما
جر اي ابن جني وبقوله جزى ربه البيت اي رب عدي عديا وتشير الى حواشي

قوله

قوله جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل محمول على
الضرورة او على ان الضمير للمصدر الذي يدل عليه جزى اي رب الجزاء وقد بين
جواز ذلك في الضماير لا لعدي فيستشهد به في الشرح والاولى ان يقال بجواز ما ذهبا
اليه لكن على قلة يقال عوى الكلب يعوي عواء اي صاح والمعنى جزى الله عدي
بن حاتم ما يجزى الكلب العاوي وهو طرده وضربه وقد فعل اي فعل ذلك به و
اجاب مسالتي قال ذلك اظهارا للرغبة في اجابة دعوته فان الطالب اذا عظمت
رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه وربما يخيل اليه حاصلا ثم اعلم انه ذكر اولا ان
تقديم الفاعل اولى وههنا ذكر مواضع وجوب تقديمه ووجب تقديمه على المفعول اذا
انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة اي اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول
معا مع انتفاء القرينة الدالة على فاعلية احدهما وجب تقديم الفاعل نحو ضرب موسى
عيسى لانه اذا انتفى العلامة اللفظية الموضوعة للتمييز بينهما وهي الاعراب والقرائن اللفظية
والمعنوية فلو لم يلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمركز والمكانة لالتبسا والقرينة اللفظية نحو ظهور
الاعراب في تابع احدهما او تابع عليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف او اتصال علامة
الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى او اتصال ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه
موسى والقرينة المعنوية نحو اكل الكمثرى عيسى فانه يستحيل صدور الاكل من الكمثرى
فتعين انه من عيسى وقوله لفظا يشمل ما اعرابه تقديري كما مر والمبني ايضا نحو ضرب
هذا ذلك او كان عطف على انتفى اي يجب تقديمه على المفعول اذا كان الفاعل ضميرا
متصلا سواء كان المفعول اسما ظاهرا نحو ضربت زيدا او ضميرا منفصلا نحو ما ضربت
الا اياك او متصلا نحو ضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا لانه لو قيل ضرب زيدا انا و
ما ضرب الا اياك انا او ضربك انا ولا يصار الى المنفصل الا عند تعذر المتصل فان قيل لا
يجوز ان يكون الفاعل متاخرا ويكون متصلا فلا يلزم ما ذكرتم من المحذور قلنا لانه لو
تقدم المفعول على الفاعل مع اتصاله لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو
كالجزء منه لانه ح اتصل بالمفعول وهو فضلة ويتم الكلام بدونه بخلاف ما اذا اتصل
المفعول به بالفاعل نحو ضربك لان الفاعل كالجزء فيكون الضمير المفعول كانه اتصل بالعامل
وتاخيره عطف على تقديمه اي يجب تاخير الفاعل عن المفعول اذا كان المفعول ضميرا
متصلا وهو غير متصل اي الفاعل غير الضمير المتصل وغير ضمير المتصل اما ضمير نحو
ما ضربك الا انا او اما مظهر نحو ضربك زيد وانما يجب التقدم لئلا يصير المتصل منفصلا نحو

ان يقال ضرب زيد اياك وانما قيده بقوله وهو غير متصل لانها لو اتصلا نحو ضربتك
وجب تقديم الفاعل لما بينا آنفا او اتصل به ضمير عطف على كان اي يجب تاخير الفاعل
اذا اتصل بالفاعل ضمير عايد الى المفعول نحو ضرب زيدا غلامه لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر
لفظا وتقديرا واذا اردت قصر الفاعل على المفعول بالنفي والاستثناء اي اذا اردت
ان يذكر بالنفي والاستثناء لان المراد ان ما صدر من الفاعل لا يقع الا على هذا المفعول فالاولى
تقديم الفاعل على المفعول نحو ما ضرب زيد الا عمرا وفيه عكسه اي فيما اذا اردت ان تذكر
بالنفي والاستثناء ان ما وقع على المفعول لم يصدر الا من هذا الفاعل فالاولى تقديم المفعول
نحو ما ضرب عمرا الا زيد ثم شرع في بيانها على الترتيب بقوله نحو ما ضرب زيد الا عمرا معناه
ان ضاربية زيد محصورة في عمرو اي ليس ضاربا لاحد الا لعمرو واما مضروبية
عمرو ففي الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا بالغير زيد ايضا وما ضرب عمرا الا زيد
المعنى ان مضروبية عمرو مقصورة على زيد اي لم يضربه الا زيد وضاربية زيد باقية على
الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا في التعلق [illegible] اولى لان قصر الصفة قبل
تمامها على الموصوف لا يصح قال صاحب المفتاح الصفة المقصورة على عمرو في قولنا
ما ضرب زيد الا عمرا هي ضرب زيد لا الضرب مطلقا والصفة المقصورة على زيد في قولنا
ما ضرب عمرا الا زيد هي الضرب لعمرو لا الضرب مطلقا فلو اخر في الاول وقدم في
الثاني يلزم قصر الصفة وهي الضرب في مثالنا قبل تمامها اي قبل تقييدها بالفاعل
في الاول وبالمفعول في الثاني على الموصوف وذا غير مستحسن وذلك ان تقول ما
ضرب الا عمرا زيد وما ضرب الا زيد عمرا اذ لا يلتبس المقصورة بالمقصور عليه لان المقصور
عليه هو الاسم الواقع بعد الا متصلا به تقدم او تاخر الا ان هذا التقديم والتاخير
لما استلزم قصر الصفة قبل تمامها على الموصوف قل دوره في الاستعمال وانه اي
ان التقديم يعني تقديم الفاعل فيما اذا اردت قصر الفاعل على المفعول وتقديم المفعول
فيما اذا اردت قصر المفعول على الفاعل واجب مع انما نحو انما ضرب زيد عمرا وانما ضرب
عمرا زيد لان التاخير ملتبس هنا اي مع انما لان المقصور عليه مع انما هو الواقع اخيرا
فهو عمرو في نحو انما ضرب زيد عمرا فلو قدم ما وقع آخرا على غيره فيقال انما ضرب
عمرا زيد يصير زيد المقصور والمقصور عليه بخلافه اي بخلاف التاخير ثم اي مع الا
حيث يجوز التاخير اذ لا التباس كما مر ويفصل اي يجيء الفاعل مضمرا اما منفصلا
وذلك انما يكون اذا فصل بينه اي بين الفاعل وبين عامله بالا لفظا وتقديرا حال

من

من الا اي ملفوظا او مقدرا لم يرد ان يقدر الا كما هو الاصل في نحو واسئل القرية
بل اراد انه يفصل ايضا مع حرف يكون في معنى ما والا وانما يفصل الفاعل عن عامله مع
الا لتعذر وصل الضمير بعامله مع وجود الفاصل فهو بمنزلة الترتيب الفاصل من
الحسب وحسبه نحو قول عمرو بن معديكرب قد علمت سلمى وجاراتها ما قطر الفارس
الا انا فصل بالابيض انا وعامله [illegible] الرجل [illegible] وجاراتها النساء التي [illegible]
يقال طعنه فقطره اي القاه على احد قطريه وهما جانباه و[illegible] شككت بالرمح [illegible] زيمه
والخيل تجري [illegible] شكه بالرمح اي خرقه والحيزوم وسط الصدر وربما اي
متفرقا تقول طعنت برمحي به وسط صدره والخيل تجري [illegible] الى جهة وقول
الاخر هو الفرزدق انا الذائد الحامي الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي
قال ابو علي لما كان المعنى ما يدافع الا انا فصل الضمير كما يفصل مع النفي والا حملا على
المعنى الذائد الطارد يقال ذدته عن كذا ويقال هو حامي الذمار اذا حمى ما لو لم يحمه لهم
وعنف من حماه وحوزيه يقول انا الذي يطرد الاعداء من قومه [illegible] ويدفع عنهم
ما يشينهم او اضمر العامل عطف على فصل اي يكون الفاعل مضمرا منفصلا اذا اضمر
عامله لانه اذا لم يكن العامل ملفوظا لم يمكن ان يتصل الضمير به نحو ان ذا انت [illegible] كذا
[illegible] كذا فانت موضوع [illegible] مضمر لا مبتدأ كما سياتي بعيد هكذا والمقدر اذا لم
تفعل فحذف الفعل الاول وانفصل الضمير الذي استكن فيه [illegible] او
جرى عطف على اضمر اي يكون الفاعل مضمرا منفصلا اذا جرى الفعل على غير ما
هو له في موضع يلبس نحو زيد عمرو يضربه هو والزيدان العمران يضربهما هما والتزم ذلك
اي ابراز الضمير في الصفات مطلقا البس او لم يلبس نحو هند زيد ضاربته هي
قال العلامة صاحب الكشاف كل موضع جرى فيه الفعل على غير ما هو له او الوصف
المشتق منه على غير ما هو له نحو زيد الفرس راكبه هو فانه برز الضمير الذي اسند
اليه الثاني والوصف احق به من الفعل اذ لا بد له منه والفعل منه بد في نحو هند زيد
تضربه وزيد الفرس تركبه حتى انا جئت به نقلت تضربه هي وتركبه هو كان تاكيدا
للمستكن والسبب فيه قوة الفعل واصالته في احتمال الضمير والمشتق منه فرع في
ذلك فنفصل الاصل على الفرع فان قلت هذا ضمير مسند اليه الصفة لم هو تاكيد للمستكن
فيها قلت بل الصفة مسندة اليه وهو فاعلها كالبيت في قولك هند زيد ضاربته هي
بدليل قولك الهندان الزيدان ضاربتهما هما والهندات الزيدون ضاربتهم

هن ولا تقول ضاربتا هما هما ولا ضاربا هم هن في اللغة الشائعة فان قلت ما الحوجهم الى ابراز هذا الضمير والالبس قلت لما يمكن اللبس في نحو قولك زيد عمرو ضاربه اذ يعلم انهما الضارب فضرب ابراز الضمير امارة فاصلة استمر على ذلك واطرد في كل مكان لقوة الامارة وشدة عضدها فان قلت فكيف اخلل بالفعل اذا وقع في موقع ملبس مثل زيد عمرو يضربه قلت ابراز الضمير معه لابد لك من ذلك فان قلت هذا الضمير الذي استوفيته بابرازه اهو الذي مع الاسم ام الذي يوكد به المستتر في الفعل قلت بل هو الذي يوكد به المستتر لفضيلة الفعل على الاسم واصالته في اتصال الضمير ولذلك يقول الزيدان الغران يضربانه هما والزيدون الغرون يضربونهم هم ولو قلت يضربانها هما ويضربهم هم لكان تسوية بين الاصل الموضوع والفرع المحمول ولفظ الشرح ايضا يضربانها هما والمتن وكلام المفتاح صريح بان الفعل مستند الى البارز [illegible] يضربانها هما والله اعلم ثم استثني من قوله والتزم ذلك في الصفات مطلقا قوله الا ان يكون الضمير قد اجري على شيء نحو قوله فقطع كل ذي دين غريمه وعزة ممطول معنى غريمها في التعلق ممطول جار على عزة وهو الغريم فاضمر فيه العائد الى الغريم لتفسيره بالغريم [illegible] هذا يعني عدم ابراز الا ما استكن في ممطول لتشريه انما يكون اذا اعمل العامل الثاني وهو معنى ولو اعمل الاول وهو ممطول لزم ابراز الضمير الذي في معنى لان الصفة وعزة ممطول غريمها معنى هو تجريه الوصف على غير ما هو له ولا مستتر بعده لتقدم غريمها تقديرا فلزم ابرازه ولهذا استدل به الفارسي على اعمال الاقرب من العاملين والبيت لكثير روي ان كثير اشترى غلاما للتجارة فاشترت عزة منه سلعة ومطلته بثمنها فانشد البيت وكان لا يعرف انها عزة فاخبر بذلك فلم يأخذ منها الثمن واخبر الغلام كثيرا بذلك فاعتقه وروى ان ام البنين بنت عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه سألت عزة عن مطلته به فقالت وعرته فبلة فخرجت اي فتضيقت فقالت انجزي وعلي اثمها ثم انها اعتقت اربعين رقبة كفارة لتلك الكلمة وكانت ابدا تقول يا ليتني لم اقلها فقال قضي دينه اي اداه ووفاه حقه اعطاه وافيا والغريم الذي له الدين على غيره وعني بالكسر عنا تعب وعنيته انا تعنية ومطل الدين دفعه المعنى ادى كل مديون جميع ما عليه من الدين الى دائنه وعزة لم تود شيئا مما عليها من الدين وغريمها متعب في طلبه ممنوع عما له من الدين وهو القبلة الموعودة وقوله ان امرءا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيدا سملق لمحقوقة ان تستجيبي

دعاوه وان تقع اي المعان موفق اي لمحقوقة انت بالاستجابة دعاءه فمحقوقة خارجة على امر خبرات وهي للمخاطبة فكان الواجب ابراز الضمير فعدم ابرازه محمول على الضرورة الموماة المفازة واصلها مومومة قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وارتفاعها بالظرف لاعتماده على ذي الحال اي والحال انه ثبت دونه مفازة و بيدا سملق اي مستوية قال العلامة صاحب الكشاف معنى قولهم انت محقوق بهم وانك لمحقوقة بان تفعل وحقيقته بان تفعله جعلت حقيقا به اي جديرا فمعنى لمحقوقة في البيت لمجعولة انت حقيقا باستجابة دعاء ذلك المرء وتحقيق مسالته وبان تقع انك كان قدره الله تعالى على ان يعان على انجاح مطلوبه فهو موفق اي موفق لتيسير مطلوبه وهذا الكلام تعريض على تحقيقها مسالة المرء اي لما قدر الله ان يعان هذا المرء على انجاح مطلوبه وفق لما تيسر ذلك وهو الا اسرى اليك او مستكنا عطف على منفصلا اي او يجيء الفاعل ضميرا متصلا مستكنا وابدل او متصلا مستكنا اذ المرفوع المستكن لا يكون الا متصلا في هو يكون مستتبعا لما لا [illegible] استكنانه وهو اربعة افعال افعل ونفعل وافعل وتفعل للمخاطب او غير لازم استكنانه وهو في فعل الغايب الواحد مذكرا كان او مونثا نحو فعل ويفعل وفعلت وتفعل وفي الصفات الجارية على ما هي له في الشرح مستقر الضمير المرفوع من ست الافعال في غايب الماضي وغايبته وفي المضارع افعل ونفعل ويفعل وتفعل مخاطبا وغايبة وفي افعل وفي جميع الصفات الجارية على ما هي له نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان واسماء الافعال والظروف ولا يظهر الضمير المتصل في هذه المواضع اصلا وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل لا ظاهرا ولا منفصلا وهي افعل ونفعل وتفعل مخاطبا وافعل واسم فعل الامر مطلقا اي في الواحد والمثنى والمجموع وما يظهر في نحو اسكن انت وزوجك الجنة تاكيد للمستتر لا فاعل بدليل انك لا تقول لا افعل الا انا ولا تفعل الا انت وفي فعل وفعلت وتفعل ويفعل الغايبة يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل نحو ضرب زيد وما ضرب الا هو وتضرب هند وما تضرب الا هي وكذا في الصفة المفردة نحو زيد ضارب غلامه وما ضارب الا هو ونحو اقائم الزيدان وما قائم هما وكذا في الظروف اذا اعتمد نحو في الدار زيد وما في الدار هو وكذا في اسم الفعل اذا كان خبرا يظهر الفاعل والمنفصل نحو هيهات زيد وهيهات هو او متصلا عطف على مستكنا اي او يجيء الفاعل ضميرا متصلا بارزا وهو اي المتصل البارز ما يظهر ذكره [illegible] في غير الافعال الاربعة وفي غير الواحد الغايب فيكون نحو فعلا وفعلوا

وفعلنا وفعلن الى فعلتن وفي فعلت وفعلنا وفي تفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلن
وفي افعلا الى افعلن وانما قدم المستكن ليتمكن من اختصاص البارز بقوله وبناء على
ما ذكرنا ولو قدم البارز لم يتمكن من اختصاص المستكن بذلك القول لانه فات منه تعميم
وذكر مواضعه المختلفة التي عرفتها وقد يحذف اي يستتر الفاعل المفرد في النفوس
والقاع اللبس وان لم يجر له ذكر اي وان لم يجر ما ينبئ عن ذلك المستتر نحو اذا كان
غدا فاتني اذا اصبحت غدا اي اذا كان ما نحن عليه من الحال فاستتر بعد كان قوله ما
نحن عليه وان لم يجر له ذكر لمقرره في النفوس بمعونة قرائن الاحوال ولو رفع غدا تعين
ان يكون فاعلا لما علم وجوب الاسناد ضرورة نصب غدا واذا انتصب غدا يجوز ان
يتعلق بكان على ان يكون تامة وبقوله فاتني وان يتعلق بمقدر على ان يكون ناقصة
وغدا ظرفا مستقرا خبرا ومنه اي من اضمار الفاعل لتقرره في النفوس لعمرك ما يغني الثرا
عن الفتى اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر اي حشرجت النفس فاستتر النفس
في حشرجت وان لم يجر له ذكر اذ لا يلتبس بمعونة قرائن الاحوال انه المسند اليه يقال
ما يغني عنك هذا اي ما ينفعك ابن السكيت يقال انه لذو ثروة وذو ثرا يراد به لذو عدد
وكثرة مال بها اي بالحشرجة وذكر في الاساس ان حشرجة المريض صوت يردده
في حلقه وانشد لحاتم هذا البيت فالمعنى ان مال الانسان ورجاله لا يدفعان عن المريض
ونحوه الاضاق قلبه بامره ومنه اي من اضمار الفاعل لتقرره في النفوس قوله تعالى
لقد تقطع بينكم فيمن قرأ بالنصب اي الامر اذا ان تقطع مسند فيمن قرأ بينكم منصوبا
الى الامر المضمر لتقرره في النفوس ولانه لا يلتبس انه المسند اليه دون غيره والتقدير
تقطع الامر ولعل المصنف اخذ هذا التقرير من قراءة عبد الله بن مسعود لقد تقطع ما بينكم
قال صاحب الكشاف تقطع بينكم وقع التقطع بينكم كما تقول جمع بين الشيئين تريد اوقع
الجمع بينهما على اسناد الفعل الى مصدره بهذا التاويل ومن رفع فقد اسند الفعل
الى الظرف كما تقول قوتل خلفكم وامامكم وفي المثل فلم حلقت ان لم تخرج الرجال
اي لم حلقت اللحية فاستتر مع عدم جري ذكر لانه يفهم بقرائن الاحوال قال الميداني
لم حلقت لحيتك ان لم اصل هذا يضرب في المخادعة والمكر من الرجل الرابع ومتى
كان الفاعل ضميرا مستترا للمؤنث او بارزا للمثنى لا غير حقيقيا كان المؤنث او غير حقيقي
لزم التاء في فعله اي ان اسند الى ضميرها المفرد والمثنى العائد الى المؤنث وكان متصلا
فالعلامة لازمة لرافعه سواء كانت التأنيث حقيقيا نحو هند قامت والهندان قامتا

قامتا والهندات قامتان او غير حقيقي مثل قوله والشمس طلعت الا لضرورة الشعر
نحو قوله ولا ارض ابقل ابقالها ثنا ويل الارض بالمكان وانما لزم التاء لرافعه لخفاء الضمير
المتصل وكونه كجزء المسند بخلاف الظاهر والمنفصل كما سياتي وان كان ذلك
الضمير منفصلا مثل ما قام الا هي والاهيا فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه ويمكن
ان يستخرج من قوله مستترا قوله لا غير احترازا عما اذا كان الفاعل ضميرا متصلا
للجمع فان فيه تفصيلا وهو ان ذلك الجمع اما للعاقلين اولا والعاقلون اما بالواو والنون
اولا جمع العاقلين بالواو والنون ضميره الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت
لبنا لفظ المذكر الصحيح وجمع العاقلين لا بالواو والنون ضميره الواو ونحو الرجال
الظلمات ضربوا نظرا الى المعنى واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والظلمات
فعلت وتفعل وفاعلة نظرا الى جريان تانيث الجماعة على اللفظ واما جمع غير العا قلين
وهو بلفظ اقسام مذكر لا يعقل كالايام ومؤنث يعقل كالنسوة والزينبات ومؤنث
لا يعقل كالدور والظلمات فضميره ان يكون ضمير جمعها الواحد المؤنث الغائب للتاويل
بالجماعة وان يكون النون فتقول الايام والنساء والدور فعلت وفعلن ثم استثنى
من قوله الا اذا تعدد اذا كان بارزا للمثنى لزم التاء في فعله الا اذا تعدد والتعدد
عند ما يكون بارز المخاطبين فان ضمير الخطاب هناك مانع الحاق تاء التانيث و
ذلك نحو ضربتما يا امراتان وهذا من حواشي المصنف وفي كانت الفاعل بفعل مؤنثا
لم يلزم التاء لرافعه بل يلحق ولا يلحق وهذا العموم منتقض بما في الشرح وانه لا يلحق برافع
العلم المذكر الذي فيه علامة التانيث كطلحة فلا يجوز قالت طلحة الا عند بعض الكوفيين
وعدم السماع مع الاستقراء ناص عليهم ولعل السر في اعتبار تانيث فيه مع الضرورة
في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرأ عليه منع ان يعتبر حال تانيثه في غيره من المسند
وتسري اليه ذلك واما مع الصرف فلانه مختص به لا يتعدى الى غيره الا غير حقيقي في الفعل
من الادميين الا استثناء من قوله لم يلزم في الشرح الفاعل الظاهر المؤنث اما ان يكون
جمعا او غيره بان يكون مفردا او مثنى فان كان غيره وكان مؤنثا حقيقيا ومتصلا برافعه
وزاد المصنف ان يكون من الادميين فلا غلب الحاق التاء برافعه نحو عرفت المراة و
عرفت المراتان وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغنينا بالمؤنث الظاهر عن
علامته وانكره المبرد وقال بوجوب الحاق التاء وتبعه المصنف ولا وجه لانكار ما حكى
سيبويه مع ثقته وامانته وان كان غير حقيقي التانيث والفصل برافعه نحو طلعت الشمس

فالحاق العلامة احسن من تركها وجاز طلع الشمس والكل فصيح وان انفصل عن فاعله
فترك العلامة احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان الفصل بالا او بغيره نحو قوله
فمن جاءه موعظة وان كان حقيقي التانيث لكن انفصل عن رافعه فانه كان الفصل بالا
نحو ما تقدم الا هند فالاجود ترك العلامة في الرابع لان المستثنى المذكور هو الذي كان
في الاصل مرفوعا بالفاعلية والمستثنى تام منه في الاتفاق مع الفصل بالا وان كان
الفصل بغير الا نحو قوله وحضر القاضي اليوم امراة فالالحاق اجود لان المسند اليه هو
هذا المرتفع وهو مؤنث حقيقي واحتمل ترك الالحاق لطول الكلام وان كان حقيقي
التانيث واتصل برافعه لكن لم يكن من الادميين لم يجب الحاق العلامة نحو قوله وسار
الناقة وان كان المختار لحوق التاء اي في نحو سار الناقة لان المسند اليه مؤنث حقيقي
هذا مع وان كان الفاعل الظاهر المؤنث جمعا مكسرا كان او بالالف والتاء فحكمه حكم
واقع المؤنث غير الحقيقي لكون تانيثه بالتاويل وهو كونه بمعنى جماعة سواء كان واحد الجمع
المكسر حقيقي التذكير والتانيث كرجال ونسوة او غير حقيقي التذكير والتانيث كايام
ودور وكذا واحد المجموع بالالف والتاء تعم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات
والزينبات والسرادقات والعرفات وانما لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان في
المفرد في نحو قالت نسوة لان التانيث الطاري ازال حكم الحقيقي كما ازال التذكير الحقيقي
في رجال وانما لم تبطل التثنية التذكير الحقيقي في نحو رجلان ولا التانيث الحقيقي في نحو
الهندان ولم تبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في نحو الزيدون لبقاء لفظ المفرد
في جميعها فاضربوه وكان القياس على هذا ان يتم التانيث الحقيقي في المجموع بالالف و
التاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان تغير مفرده اما بحذف
العلامة ان كانت تاء نحو العرفات او بقلبها ان كانت الفا كالحبليات والصحراوات كان
هذا التغيير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد قد زال لزوال العلامة ثم اجرى عليه ما التاء
فيه مقدر وان لم يظهر فيه نحو كالبنات والهندات لان المفرد عندهم في حكم التاء
ونحو ولا ارض ابقل ابقالها متاول بالمكان وقد ذكرناه في موضعه الودق المطر وقد ودق
يدق اي مطر وابقل الارض خرج بقلها قال عامر بن جوين الطائي فلا مزنة ودقت
ودقها ولا ارض ابقل ابقالها والمعنى ليست سحابة تمطر مثل تلك السحابة ولا ارض يخرج
بقلها كالارض التي يخرج بقلها بمطر تلك السحابة وعكسه وهو تاويل المذكر بالمؤنث ما حكى
الاصمعي عن ابي عمرو بن العلاء قال سمعت اعرابيا يقول فلان لغوب جاءته كتابي

فاحتقرها فقلت اتقول جاءته كتابي فقال الاعرابي اليس بصحيفة فقلت ما اللغوب
قال الاحمق تاول الكتاب بالصحيفة وانث فعله والراجع اليه من احتقرها ثم عرفه
المؤنث الحقيقي فقال والمؤنث الحقيقي ما بازائه ذكر وقيد الذكر بان يكون من الحيوان لئلا ينتقض
بنحو قرية وبلد وهو قد يكون بعلامة كامراة وناقة وحبلى وبلا علامة كحبرى وعناق و
غير الحقيقي ما يخرج الى المصطلاح اي غير الحقيقي ما اجمع العرب على ان يجروه في استعماله
مجرى المؤنث الحقيقي الى القسمين بقوله فمنه ما لنفسه لفظة في يدل على تانيثه اي على ان
العرب اجروه في بعض استعمالاته مجرى المؤنث الحقيقي وهو الثاني الدال على تانيثه
ان يكون جمعا غير ما جمع بالواو والنون فان كونه جمعا غير الجمع بالواو والنون يدل على
انه مؤنث مذكرا كان واحده نحو الرجال فعلت او مؤنثا حقيقيا نحو قوله تعالى وقال نسوة
في المدينة فان نسوة مؤنث غير حقيقي مع ان واحده وهو المراة حقيقي وعلم من هذا ان
ما يكون واحده مؤنثا غير حقيقي يكون جمعه ايضا مؤنثا غير حقيقي وقد ربنا وجه تانيث
ما جمع بغير الواو والنون او وعطف على ان يكون اي هو ان يكون في آخره تاء يتقلب
هاء في الوقف لانها موجودة في آخره يدل على انه مؤنث وقد اكتفى عن التاء بالهاء في وزن
الفعل او عطف على تاء اي او هو ان يكون في آخره الف زائدة ثم قسم الالف بقوله اما
مقصورة رابعة والوزن اي والحال ان الوزن الذي منه الالف المقصورة يكون فعلى
بضم الفاء وفتح العين كشعبى لموضع او سكونها اي او بضم الفاء وسكون العين كبشرى
وحبلى او فعلى اي او يكون الوزن فعلى بفتح الفاء والعين اسما كان كدقرى لروضة او وصفه
كجمزى في قولهم حمار جمزى اي سريع مطلقا فعلم ان صيغ الثلثة لا يكون الفها الا
للتانيث نحو ادبى للداهية وسكرى وسرعى لضرب من العدو بخلاف فعلى بكسر الفاء
وسكون العين وفعلى بفتح الفاء وسكون العين فان الالف فيهما قد يكون للالحاق نحو
درهم كمعزى ونحو سهلب كسلقى لبنيت الاوزان فانه لثلث اليها قد قال
وجذب وحرب وقتدد وجو ذد فثبت فعلى في كلامهم ممكن اما فعلى بالالحاق
فعلى نحو حبلى فالصواب ان هذه رواية تفرد بها الاخفش فعلى قوله يمكن ان يكون فعلى
ملحقا به لكن لم يسمع فيه الا منع الصرف فذلك دليل على ان الفها ليس للتانيث
هذا من حواشي المصنف ومعنى الالحاق ان يزيد في لفظه حرفا في مقابلة حرف اصلي في
كلمة اخرى حتى تساويها في الحروف والحركات والسكنات او فعلى اي او يكون الوزن
افعلى او فعلى بفتح الفاء او كسرها وسكون العين كسلمى وذكرى وهذان انما يوثقان

اذا لم يكن الالف للالحاق وقد بينا ذلك اوفوق ذلك عطف على رابعة اي او يكون
في آخره الف زايدة مقصورة فوق الرابعة وفي حواشيه ابنية الخماسي اربعة وهي نحو
جحمرش وقذعمل وجردحل وسفرجل ولا يمكن الحاق بزيادة الالف اخيرا الا بنحو
سفرجل لان ما قبل الالف مفتوح البتة وما قبل سوى نحو سفرجل اما مكسور او
ساكن فلذا قال هما اى من الوزن الذي ليس الفه فيه للالحاق بنحو سفرجل ومعالحال
من الضمير المجرور في آخره الالف نحو قبعثرى وكمثرى فان الفها فوق الرابعة وليست
للالحاق اذ لا اصل في كلامهم فيلحقا به وليست للتانيث ايضا لقولهم قبعثراة وكمثراه
ودليل انها اى ان الالف رابعة كانت او فوقها ليست للتانيث لحوق التا كما ذكرنا
وصرف الاسم اى ودليل انها ليست للتانيث ان يصرف الاسم الذي فيه تلك الالف بان
ينون اسم لا فانا نونه مشعر بعدم تانيثه اذ ما فيه الف التانيث المقصورة يمنع
من الصرف نحو علقى ومعزى فانهما سمعا منونين ونحوهما كادطى ورجل كبحى للذى
ياكل وحده واما عطف على انما مقصورة اى واما ان يكون في آخره الف زايدة
ممدودة والوزن اى الوزن الذي يكون فيه تلك الالف الممدودة غير فعلاء و
فعلاء بسكون العين والفا غير مفتوح بل مكسور كحربا او مضموم كخنفسا فان الفها
للالحاق بقرطاس وقرطاس والخنفسا العظيم الناس خلف الادن فالوزن الذي الفه
الممدودة للتانيث فعلاء نحو حمرا وصحرا وفعلاء بضم الفا وفتح العين كالرحضا
والفقها وفعلاء بفتح الفا والعين وما بات عليها سوى اربعة احرف فان ابن بابا اى
ابن الامة والشمنا للشحذ وهي الهيئة وحسنة وقرما بالقاف عند سيبويه والفا
عند الجوهري موضعان وفعلاء بكسر الفا وفتح العين وما بات عليها الا السيرا اى
البرد فيه خطوط صعن وافعلاء كاربعا وابيا وافعلاء بضم العين كاربعا وفاعلاء ككا صعا
وفعالا كالملالا وفعللاء كالقرفصا لنوع من القعود وهو ان يجلس على استه ويلصق
فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه الى غير ذلك من الامثلة ثم ذكر القسم الآخر من غير
المقيس بقوله ومنه اى من غير المقيس ما ليس كذلك اي ليس في لفظه ما يدل على تانيثه
فيرجع في معرفته انه مؤنث الى ان يسمع في تصغير التا او يسمع في صفته التا او فعله
اى او يسمع التا في الفعل الذي اسند اليه نحو الكل على الترتيب نحو اذينة و
ارض مبقلة وانقلبت الارض ولما فرغ من احكام الفاعل ذكر اسم رافعه بقوله وقد
الفاعل وعامله يحذف فلابد لاحكام الرافع من قرينة كوقوع الكلام جوابا عن سوال اما محقق

كذلك

كقوله تعالى ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اى خلقهن
الله وكقولك زيد لمن قال من فعل واما مقدر كقوله تعالى يسبح له فيها بالغدو والآصال
رجال بفتح البا فانه لما قيل يسبح له فكان سايلا سال من يسبحه فقيل رجال اى يسبحه مبني م
رجال فقولنا من يسبحه مقدر لا ملفوظا والى القسمين اشار بقوله كقولك لمن قال
من فعل تحقيقا او تقديرا زيد اى السوال بنحو من فعل يكون محققا ويكون مقدرا
وزيد مقول لقولك وعليه اى على السوال المقدر قوله يسبح له فيها بالغدو والآصال
رجال مبنيا من مفتوحة البا اى يسبحه رجال ومن كسر البا فلا احتمال رافع بل يسبح
مسند الى رجال قال المصنف في الاعراب لو اسند يسبح المبني للمفعول الى رجال يلزم
ان تكون الرجال مسبحين وليس الامر كذلك فان المسند اليه احد الظروف الثلث
اعنى له وفيها وبالغدو ويلزم ذلك اى احكام الرافع ان فسر الرافع المضمر بظاهره لما وجب
الحذف مع وجود المفسر لان غرض الاتيان بهذا الكلام تفسير المقدر فلو اظهر لم
يحتج الى المفسر لان الابهام الحاصل للتفسير ذال بالاظهار والغرض من الابهام ثم
التفسير التوكيد اخذ ذكر الشئ مرتين مبهما مفصلا وتوكيده ليس في غيره نحو هل زيد خرج
قال الشيخ ابو عمرو بن الحاجب ذكر صاحب المفصل نحو هل زيد خرج مما وجب اضمار
فعله وان كان ذكره موضحا اما المسئلة لا تشترط ذكرها وانما شاهد من انه زيد خرج مع ان
ليس الامر كذلك بل هل زيد خرج شاذ وهو على شذوذه مقدر بما ذكروه من انه اضمر
رافعه لتفسيره بالظاهر بعده فني الشرح هل في الاصل بمعنى قد وهي من لوازم الافعال
ثم تطفلت على الهمزة في الاستفهام فهي يدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي لا يقتضى
الفعل نحو هل زيد قايم لمشابهة الهمزة ولا يدخل على الاسمية التي الخبر فيها فعل فلا تقال هل
زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه وان تضمنت الجملة التي بعدها فعلا تذكرت
الصحبة القديمة فلا تصبر عنه الى ان تعانق الفا ما معها فنقول هل خرج زيد
واذا السما انشقت في الشرح في اذا الشرطية خلاف نقل عن المبرد لاختصاصها
بالجملة الفعلية واذا السما انشقت بتاويل اذا انشقت السما وجوبا وبتبعه المصنف
ونقل عن الكوفيين انها كاذن في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان
يكون الخبر فيها فعلا ونقل عن سيبويه والاخفش موافقتهم في جواز وقوع الاسمية
المشروطة بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها فعلية اما ظاهرة او مقدرة فاذا السما
انشقت بتاويل اذا انشقت السما على الاول ولو ذات سوار لطمتني ولو ذكرت

لانا التقدير لو لطمتني ذات سوار لطمتني وان لان دو لو لانه لان فاضمر الرافع وجوبا
لوجود المفسر والحكم بان نحو ذات سوار مبتدأ لعلمهم الاستقراء باختصاص
حرف الشرط بالفعلية وكذلك ان ذو لو لانه وهلا زيد قام وكل لفظ لا يليه الا الفعل و
الفعل المفسر يكون ماضيا ان كان مفسرا لما بعد ان وما تضمن معناها من الاسماء
وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو اسماء الريح سلها تبل وقوله في علتك وانما على
بيانه ولا بكم ان هو سيتر ذكر فريد وضعفه لحصول الفصل بين الجازم وما عمل فيه
ظاهرا مع ضعفه في العمل حكي ان حاتما الطائي اسر في بلاد بني عنزة فاتفق
ان غاب عنها الرجال وبقي فيها من نسائهم فقط معلول ثم اتفق بعض الارتحال فارتحل
حاتم فلما بلغت الطريق مسهن الجوع وكان من عادة اهل الفصد في المخمصة فقال
حاتم انكن على الفصد لا افرد لكن فتكلمن عنه فنزل عن الناقة ونحرها فقيل له في ذلك
فقال هكذا فزدي انه فلطمته جارية من اهل فقال لو ذات سوار لطمتني يريد لو
حرة لطمتني فانما السواد للحرائر يكون في العرب الفصيد دم الفصد وقوله
لا افرد اي افصدها فزدي اي فصدي فقلب الصاد زاء وذاع الدال لمخرجهم
ووقف على انا بالهاء فصار انه وهو تاكيد الضمير المجرور في فزدي لا بدل لما عرف
في التابع وان دو او من القصيدة الاولى من الحماسة ونسبة الى من اضداد الرافع
قوله تعالى ولو انهم صبروا اي ولو ثبت صبرهم لان ان المفتوحة تدل على الثبوت
وكانت كالمصدر فاجريت اي ان مجراه اي مجرى المصدر اعلم ان المصدر للفعل المذكور
اما فعل صريح كامر واما حرف يؤدي معنى الفعل نحو ان الموضوعة للثبوت فهو اذن
دال على ثبت والتزم ان يكون خبرها فعلا ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها
في صورة ذلك الفعل فيكونان معا كالفعل الصريح منه وذلك بعد لو خاصة والفاعل
مشتبها خبره قوله بعد الرتم اذا كان عامله نعم او بئس وهما للمدح العام او الذم
العام اي المدح لا خصوصية فيه لانك اذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته من غير تعيين
خصلة معينة مدحته بها وكذا الذم امثلة حال من المدح او الذم في المفعول وهذا
القيد احتراز عن نحو مدحت زيدا او ذممته فانها للاخبار دون الانشاء بخلاف قولك
نعم الرجل زيد فانك تحدث المدح بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في الخارج في احد الازمنة
مقصود مطابقته هذا الكلام اياه في القصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصل خارجا
ولو كان اخبارا لامرنا عن جودته خارجا لاحتمل الصدق والتكذيب الذم ان يكون

اي الفاعل الذي عامله نعم او بئس مظهرا مفسرا بنكرة منصوبة فاعل افعال المدح
والذم لحد ثلث اشياء اما معرف باللام واما مضاف الى المعرف به واما مضمر مميز بنكرة
منصوبة لانهم قصدوا ابهام المدح او الذم ليتعرضوه ثانيا فاتوا به على صورة الصفة ووجه الابهام
فيها ظاهر وفائدة الابهام ان الشيء اذا ابهم ثم فسر كان في النفس اوقع لما حصل اولا التشوف
عليه من التشوق الى معرفة ما ابهم ولانه اذا ذكر كذلك كان مذكورا مرتين والمذكور مرتين
ابلغ من المذكور مرة موضحا باسم معرفة مرفوع اي اشترط ان يكون بعد تلك الافعال
وفاعلها اسم مرفوع هو المخصوص بالمدح او الذم لانه وضعها كاشف على الابهام في التفسير
فوجب ذكر المخصوص لايضاح ما ابهم اولا فلو قطع عنها لكانت خروجا بها عن موضعها
وفاعلها غير مستقيم مجانس له اي اشترط ان يكون ذلك الاسم المرفوع مجانسا للفاعل بحيث
ينبغي ان يصح اطلاقه على المخصوص وفي قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين كذبوا بآيات
الله على اساءة القوم المثل وهو على حذف مضاف وهو مثل القوم نعم ذلك المرفوع مخصوصا
بالمدح او الذم ثم ذكر القسم الثاني من فاعل هذه الافعال بقوله او مظهرا وهو معطوف على
مضمرا اي اذا التزم ان يكون فاعل هذه الافعال مظهرا معرفا بلام الجنس قال المصنف
لانها موضوعات لغاية المدح وغاية الذم فادخل على فاعلها لام الجنس ايذانا بانه في الممدوح
والمذموم شمل ما في جميع الجنس من المناقب والمثالب ثم ذكر القسم الثالث من فاعلها
فقال او مضافا اليه وهو معطوف على معرفا اي عامر التزم ان يكون فاعلها مضافا الى المعرف
بلام الجنس موضحا بالمخصوص اي اشترط ان يوتى بعد المعرف باللام او المضاف اليه
باسم مرفوع لايضاح الفاعل لما ذكرنا ثم ذكر الامثلة على الترتيب بقوله نعم رجلا زيد مثال
لما فاعله مضمر بالنكرة ونعم الصاحب او صاحب القوم عمرو فيمكن ان يقال وجه تخصيص
الصاحب بالذكر دون غيره من اسماء الفاعلين ان اللام فيه متعين للعرف الذي لا يجب
ان لا تذكره معرف بلا فعال حال رجل صاحب كما سياتي في التوابع صار كانه من الجوامد
فاللام الداخلة في الرجل والاسد بخلاف ضارب فان اللام الداخل فيه اسم الموصول بمعنى الذي
اوالخ عند جميع النحويين سوى المازني فذكره ما يناسب المقام وقوله وفي المونث
نعمت المراة هند يشعر بانه يجب تانيث نعم اذا اسند الى ضمير المونث اذ لم يقل نعم
او نعمت امراة هند وكذا بخلاف ما في الشرح من قوله الضمير المبهم في نعم وبئس على الاشهر
الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يونث اتفاقا بين اهل العربية لمشابهتها الحرف بعدم التصرف
فلم يقولوا نعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امراة هند بل نعم امراة ونعم المراة كما قالوا

نعت المراة لكن الحاق تا التانيث اهون من الحاق علامة التثنية والجمع لانها تلحق
الحروف ايضا نحو ربت وثمت فلذا اطرد نعمت المراة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا
رجالا وقوله ونعمت اونعم الصاحبة او صاحبة القوم ذكر ليشعر بانه اذا اسند نعم
الى ظاهر المونث جاز الحاق علامة التانيث وعدمه في الشرح كل من حذف العلامة
والاثبات فصيح اما الحذف فلمشابهة الحرف بعدم التصرف واما الاثبات فللنظر الى
اصل الفعل وفي المثنى والجمع نعم رجلين او الرجلان اخواك ونعم رجالا او الرجال
اخوتك اى اذا ثنيت الفاعل الظاهر او جمعته تقول نعم الرجلان اخواك اونعم الرجال
اخوتك واما الفاعل المضمر فلا يثنى ولا يجمع لما بينا بل يثنى مفسره ويجمع فيقال نعم رجلين
اخواك اونعم رجالا اخوتك لمات في الشرح من انه التزم افراد التمييز كما التزم افراد الضمير
لحله اللبس اذا قصد المثنى والمجموع وذهب الجزولي فتبعه سراج لبابه الى لزوم
افراده ايضا والظاهر انه وهم منهم لم يجب مطابقته لما قصد وحكى ان الضمير
في ايضا جمع في قولهم نعما ونعموا ويجوز عند المبرد وابي على الجمع بين الفاعل
الظاهر والمفسر تاكيدا نحو نعم الزاد زاد ابيك زادا فانه زاد تميز مع وجود الفاعل
الظاهر وهو الزاد ومنع ذلك سيبويه لان وضع التمييز لرفع الابهام ولا ابهام
فلا تمييز وياول البيت بتزود مثل زاد ابيك زادا على ان مثل حال من مفعول تزود و
هو زادا وحذفه عطف على الجمع اى يجوز حذف المخصوص اذا كان معلوما بالقرينة
نحو قوله تعالى في قصة ايوب عليه السلام انا وجدناه صابرا نعم العبد انه اواب اى نعم
العبد ايوب وارتفاعه اي المخصوص بالابتداء على راي والجملة خبره نقول نعم الرجل
زيد بتقدير زيد نعم الرجل وسنبين في المبتدا وجه استغنا هذه الجملة الواقعة
خبرا عن الضمير وبانه وارتفاع المخصوص بانه خبر مبتدا محذوف على راي قال المصنف
في الاعراب كانك اذا قلت نعم الرجل قيل لك من هو فقلت زيد اى هو زيد في الشرح
قال ابن خروف لا يجوز الا ان يكون مبتدا مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدا عليه
مقدما ومؤخرا نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما اى انت نعم الرجل ونعم السيدان
انتما وحكى الدلدلي مثل هذا عن سيبويه وحبذا جاد عجزي نعم في انه مبدا انشا المدح
واصل حب حبب كظرف اى صار حبيبا فادغم كغيره وهو مسند الى اسم الاشارة
ولا يثنى ذا ولا يجمع ولا يونث فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند
ولا يقال حب ذان ولا حب اولاء ولا حب تالانه مبهم كالضمير في نعم وبئس فالزم الافراد

مثله

مثله وخلع عنه معنى الاشارة لغرض الابهام فصار بمعنى حب الشي وعلى هذا المعنى نبه بقوله
وهو في مثل ابهام الضمير في نعم اي اسم الاشارة مثل نعم في الاخير واذا هو مبهم مثل
ضميره ومن ثم اي من ان ذا مبهم مثل ضمير نعم فسر بما فسر به ضمير نعم وهو النكرة
المنصوبة قبل المخصوص او بعده فيقال حبذا محمد رسولا الهيه وحبذا رسولا محمد ولم
يجز في نعم تاخير التمييز عن المخصوص اختيارا وجاز هنا لان التمييز هنا عن الظاهر
وهو ذا وهناك عن الضمير المستكن فيفضل الظاهر على المضمر كما فضل عليه بجواز ترك
التمييز ههنا نحو حبذا زيد ووجب الاتيان اختيارا في نعم وهذا معنى قوله الا انهم سوغوا عوا
ترك التمييز فيه نحو حبذا زيد تفضيلا للظاهر على المضمر وانما اي سوغوا ترك التمييز
في حبذا امنا لالتباس المخصوص بالفاعل ههنا لانه ذا فيه ظاهر فاعليته خلاف نعم
اذ قد يلتبس المخصوص بالفاعل لولا التمييز في كل موضع يكون المخصوص محكى اللام
مثل نعم السلطان وساجاد عجزي بئس في افادة انشا الذم وفاعله كفاعله في انه محلى
باللام او مضاف اليه او مضمر مبهم ويوقت نعم الفاعل مرفوع يكون مخصوصا واذا توجه
الفعلان في الشرح لو قال الفعلان او شبههما فصاعدا ليشمل اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة نحو انا قائل وضارب زيدا وليشمل ايضا الكثير من عاملين نحو ضربت دات
واكرمت واهنت زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل في الباب وهو الفعل وعلى اول العقد
من الاثنان الى اسم واحد نحو يتنفس بما اذا توجه العاملان الى اكثر من اسم واحد نحو
حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا ذكره هنا في الشرح لا حاجة اليه لانها قد يتوجهان
الى ما هو قبلها اذا كان مفعولا نحو زيدا ضربت واكرمت واياك ضربت ووصلت قال العلامة
سرعة الاستوا بازعم المصنف انه يقول زيدا ههنا عند الجميع معمول للاول وليس
للثاني او الثالث مرجوعا عند الكل ولا اختيار مهما للبصرة في اعمال الثاني ومتوجه معلق
العامل في قوله اما بجهة الفاعلية نحو قام وقعد زيد واما بجهة المفعولية نحو ضربت واكرمت
عمرا او توجه احدهما بجهة الفاعلية والاخر بجهة المفعولية نحو ضربت وضربني زيد الفا.
في قوله فالترتيب لجواب اذا توجه اي اذا توجها فالعمل الذي يتعلق اي في الاسم المتوجه
اليه احدهما اي احد الفعلين لا غير لان اجتماع المؤثرين التامين على اثر مدلول على فساده
في علم الاصول وهم قد اجروا عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية واختار البصريون اعمال
الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا لانه الاقرب اي اقرب الطالبين الى المطلوب فالا ولى
ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول مع العطف لفصلت في نحو قام وقعد

بين من العامل ومعموله باجنبي بلا ضرورة وتعطف على الشيء وقد رتبت منه بقية وبلا هـ
خلاف الاصل ولا يجيء حذف الفعل في غير المعطوف نحو جاءني واكرمه زيد وكاد يخرج زيد
والكوفيون اي واختار الكوفيون مع تجويزهم اعمال الثاني اعمال الاول لانه اول الطالبين
واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني فان اعمل الثاني على ما هو مختار
احد المذهبين فالاول اما ان يتوجه بجهة الفاعلية او بجهة المفعولية فان توجه بجهة
الفاعلية اضمر الفاعل في الاول على وفق الظاهر في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
مثال ضربني واكرمت زيدا ضرباني واكرمت الزيدين ضربوني واكرمت الزيدين ضربتني
واكرمت هندا ضربتاني واكرمت الهندين ضربنني واكرمت الهندات وان حذف عطف
على اضمر اي اضمر الفاعل في الاول ولا يحذف خلافا للكسائي فانه يحذف الفاعل من الاول
حذرا من الاضمار قبل الذكر فعاله كما قيل ضربت كالساعي الى مثعب موائلا من سبيل
الراعد لان حذف الفاعل امنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره وان لم
يجئ بعض التفسير كما في ربه رجلا وتظهر الخلاف في التثنية والجمع نحو قاما وقعد اخواك
عند البصريين وعند الكسائي قام وقعد اخواك وكذا قاموا وقعد اخوتك عندهم و
عنده قام وقعد اخوتك وفي المفرد لا يظهر اثر الخلاف اذ كل يقول قام وقعد زيد واكرم
لا يجيز اعمال الثاني اذا طلب الاول الفاعل لاقتضائه اي لاقتضاء اعمال الثاني الى حذف الفاعل
كما ذهب اليه الكسائي او اضماره او الى اضمار الفاعل قبل الذكر كما ذهب اليه البصريون
والكل ممنوع فيوجب اعمال الاول في مثل هذا في الشرح واصح النقل عن الفراء في مثل
هذا ان الثاني اذا طلب الفاعل ايضا نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يطلب الاول ايضا في
في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد
مدلول على [illegible] نحو ضربني واكرمني زيد هو وان طلب الثاني المفعول تعين عنده الاتيان
بالضمير بعد المتنازع فيقول ضربني واكرمته زيد هو وحذفت عطف على اضمر اي ان
اعمل الثاني وطلب الاول المفعول حذف المفعول ان استغني عنه نحو ضربت وضربني
زيد ولا تقول ضربته وضربني زيد للزوم الاضمار قبل الذكر وكان الحذف في الفاعل ايضا
هو الوجه لكن الفاعل لا يحذف وفي المفعول ارتفع هذا المانع لانه فضلة يحذف في السعة
فكيف مع مثل هذا المخرج اعني الاضمار قبل الذكر والا اي ان لم يستغن عن المفعول
وذلك لكونه احد مفعولي باب حسبت مع ذكر الآخر فانه لا يجوز حذفه لما سبق
ولا يجوز اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لانه الفاعل فلم يبق بعد تعذر

الحذف

الحذف والاضمار الا ان اظهر نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا فان منطلقا
توجه العاملان اليه واعمل الثاني ولا يجوز حذفه من الاول بان يقال حسبني وحسبت
زيدا منطلقا ولا اضماره بان يقال حسبته وحسبت زيدا منطلقا هاهنا فاظهر كما ترى
وقوله لامتناع الاختصار على احد المفعولين في باب حسبت تعليل وجوب الاظهار
قال الشيخ ابن الحاجب في شرح الوافية هذا قول النحويين ولو قيل بجواز حذفه لقيام
القرينة عليه لم يكن بعيدا عن الصواب كما يحذف خبر المبتدا عند قيام القرينة فقد حذف
الاول في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة
غير حمزة يعني على قراءة الياء والمعنى لا يحسبن الذين يبخلون بخلهم هو خيرا لهم والذين
فاعل وهو ضمير فصل ولا فرق بين المفعول الاول والثاني فلما حذف الاول حذف الثاني
وان اعمل الاول على ما هو مختار الكوفيين فالثاني اما ان يتوجه بجهة الفاعلية او بجهة
المفعولية فان توجه بجهة الفاعلية اضمر الفاعل في الثاني بلا حذف من احد نحو ضربت و
اكرماني الزيدان اذ لا مفسدة في الاضمار هنا لان المتنازع فيه من حيث كونه معمولا للاول 6
متقدم على العامل الثاني تقديرا وان تاخر لفظا فالتقدير ضربت الزيدين واكرماني نحو
قوله اي قول ذي الرمة حتى اذا دبت عن كل حنجرة الى الغليل ولم يقصعنه نقب
لان التقدير حتى اذا دبت نقب من كل حنجرة الى الغليل ولم يقصعنه فاعل يقصعن في ضمير
نقب حيث الحق به نون جماعة المؤنث رمى فاخطأ والاقدار غالبة فانصعن والويل
هجيراه والحرب تقال ذج يذج كذهب يذهب اذا دخل دخله على الارض للاستتار والحنجرة
الحلقوم والغليل حرارة العطش تقول منه غل الرجل غليلا على ما لم يسم فاعله وقصع
الماء عطشه اي اذهبه وسكنه والنقب جمع نقبة بالضم وقد يفتح وهي الجرعة وانصع
الشيء اي تفرق والهجيرى العادة والحرب شدة الغضب تقال حرب الرجل بالكسر
اشتد غضبه المعنى حتى اذا دخلت جرع الماء من حلق الاتن الى عطشها ولم يشرب ريا
رمى الصياد السالف ذكره في القصيدة فاخطأ ولم يصب واحدا فتفرقت الحمر فصادف شدة
الغضب ودعاء على نفسه بالعذاب والهلاك من عادته لما فاته من الصيد لكن [illegible]
غالب على التذكير والمفعول عطف على الفاعل اي اذا اعمل الاول وطلب الثاني المفعول
اضمر ايضا على المختار كما اضمر الفاعل فتقول ضربني واكرمته زيد ويجوز حذفه لكونه فضلة
فتقول ضربني واكرمت زيد نحو قول عمرو بن ابي ربيعة اذا هي لم تستك بعود اراك تنخل
فاستاكت به عود اسحل لان التقدير تنخل عود اسحل فاستاكت به فاعل استاكت ضمير

عود اسحل وهو الغاض من به التفضيل الاخشاد والاسحل بالكسر شجر يقول انها لتعها
لاختيار سواك سعي الاراك تصلا بها اختبرتها المسواك من عود الاسحل فما عجبها ذلك
واستاكت به وانما اختير اضمار المفعول اذا حذف اي حذف المفعول هنا فضلة اي لا
يقع موقعه قال المصنف في الاعراب اما حذف الفضلة انما يكون ممنوعا في مواضع في الصلة
والصفة والخبر وانه ليس بصلة ولا بصفة ولا خبر واضماره لا يفضي الى الاضمار قبل الذكر لتقدم
ما يعود عليه تقديرا طبق السيف اذا اصاب المفصل فابان العضو منه قولهم
اذا اصاب الحجة انه طبق المفصل ولهذا اي ولان المختار اضمار المفعول لا حذفه اذا اعمل
الاول وطلب الثاني المفعول حمل آتوني عليه قطرا وهاؤم اقرؤا كتابيه على اعمال الثاني
اذ لو كان الحمل للاول لقيل افرغه واقرؤه لان التقدير في آتوني قطرا افرغه وهاؤم
كتابيه اقرؤه ولا يحسن حذف الضمير الا في الصلة ثم الصفة والخبر في الشرح لما اتفق
اهل المصرين فيما اذا اعمل الاول وطلب الثاني المفعول على ان المختار اضمار المفعول
في الثاني كان خلو الثاني من الضمير في قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله آتوني افرغ
عليه قطرا دليلا للبصرة على ان المختار اعمال الثاني والا كان افصح الكلام على غير المختار اذ
على حذف المفعول من الثاني مع اعمال الاول ثم استثنى من قوله واضمر المفعول ايضا
على المختار الا ان يمنع من اضمار المفعول وحذفه مانع فتظهره نحو حسبني وحسبتهما
منطلقين الزيدان منطلقا تقديره حسبني الزيدان منطلقا وحسبتهما منطلقين لم يجز
حذف منطلقين لانه ثاني مفعولي حسبت ولا الاضمار لانك لو اضمرت فقلت حسبتهما
اياهما ليطابق المفعول الاول وهو هما لانهما مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد
والتثنية والجمع واجب لخالف المرجوع اليه وهو منطلقا ولو اضمرته مفردا ليطابق المر جوع
اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا اذا لم يكن
الاسم الموجه اليه مضمرا فان كان مضمرا فاما ان يكون متصلا او منفصلا فكان متصلا فان
التوجه اليه يوجب الاستواء بينهما اي بين العاملين اراد بالاستواء انه يجب لكل واحد
منهما ما يجب للآخر اذ يستحيل التنازع في المضمر المتصل لان معنى التنازع ان كلا منهما
يصلح ان يكون عاملا في المتنازع فيه والمتصل بالعامل الاخير يجب اتصاله بعامله ولا يتصل
بعامل آخر نحو قولك ضربت واكرمت وضربني واكرمني وضرب واكرم وان كان منفصلا فهو
اما المقدم على العامل او المفصول بينه وبين عامله بالا اما المتقدم فقد تقدم حكمه واما
المفصول نحو ما ضرب واكرم الا انا او الا انت او الا هو فقال ابن الحاجب ذكر بعض

النحاة

النحاة انه من هذا الباب وهو غلط لان في المتن بل الكلام محمول على الحذف تقديره
ما ضرب الا انت وما اكرم الا انت فحذف من احدهما تخفيفا نبه على هذا بقوله وان
كان مضمرا واقعا بعد الا فالحذف ليس الا وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو ما قام
وما قعد الا زيد ثم لما كان قوله وان كان مضمرا واقعا بعد الا شاملا للضمير المرفوع والمنصوب
وكان وجوب الحذف مختصا في رأيه بالمرفوع استثنى قوله الا ان يختلفا اي العاملان رفعا
ونصبا اي نحو ما ضرب الا اياك وما ضربني الا انت فانه هناك الاثبات لا غير فيهما اي
اي لا يمكن حذف احدهما بدليل الآخر اذ لا دلالة لاحدهما على الآخر لان صيغة المرفوع تخالف
كما بين جوهرها صيغة المنصوب نحو اياك فلا يدل المرفوع والمنصوب فان جوهرهما
متغايران وان اتفقا اعرابا فلما امتنع الحذف والاضمار بالطبع تعين الاثبات وقوله رفعا
ونصبا تمييز لان الاختلاف كان مبهما يحتمل غير وجه فبينه بانه من جهة ان يرفع احدهما
وينصب الآخر ثم علل وجوب الحذف في مثل ما ضرب واكرم الا انت بقوله لان اضمار
الاسم مع الحرف متعذر اي لو قلت في مثالنا ان الا انت فاعلا لاحد الفعلين في
الآخر مضمر كذبت وكان هذا متعذرا لان اضمار الاخير ممكن ولو اضمرت الاسم في احدهما
بدون الا وردت الكلام ما ضربت وما اكرم الا انت لافسد المعنى المقصود لان اثبات
الضرب والاكرام مقصورتان على المخاطب وفي هذا التقدير نفيت الضرب راسا وقصرت
الاكرام ومعنى قوله واضماره بدون الحرف ملتبس ان اضمار الاسم بدون الحرف مخلط
للمعنى المراد وجاعل لمعنى لا يراه الاذهان فان من علق شيئا بغير الثوب حمله
لا يراه الا بصاد لذلك المعنى الغير المراد لما تعين له الكلام جعل المعنى المراد لا يراه الافهام
ولا يصل اليه البصائر فمفسد لعدم دلالته على المراد وقوله اي قول امرئ القيس
ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي باب تنازع
العاملين اذ لم يتوجه فيه الفعل الاول الى ما وجه اليه الثاني وان كان الفساد بان يجب
ليس لادنى معيشة وبان القليل من المال يكفيه لما في لو من امتناع الشيء لامتناع غيره
هذا جواب عن استدلال الكوفيين بهذا البيت على ان المختار اعمال الاول وبيانه انهم
قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول وهو كفاني بلا ضرورة اذ لو كان اعمل الثاني بان قال
ولم اطلب قليلا لم يكسر عليه وزن البيت فعلمنا ان المختار اعمال الاول واجاب البصرية
ان هذا الاستدلال انما يصح ان لو كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد
المعنى وبيانه انه اي لو توجه شرطها وجزاؤها فان كانا مثبتين يجب انتفاؤهما ولو كانا

منفيين

يجب شي ما لان نفي النفي اثبات وان كان احدهما مثبتا دون الآخر وجب ثبوت
النفي وانتفاء المثبت فقوله انما اسعى لادنى معيشة شرط لو ومعناه لو ثبت ان سعي
لادنى معيشة فيكون منفيا ويكون المعنى لم يثبت ان طلبي لقليل من المال وقوله كفاني
جزاء لو ولم اطلب عطف عليه فيكون حكمه حكم الجزاء ويكون هذا النفي منفيا
فيؤول الى انه ثبت ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات ما نفاه بعينه في المصراع
الاول فيكون تناقضا مفسدا للمعنى فان قال الكوفي انما جاء التناقض من جعل
الواو في ولم اطلب للعطف على كفاني ونحن نقول كما قال ابو علي ان الواو للحال
فلم ينفصل الطلب بل يكون منفيا على ظاهره ويكون المعنى لو كنت ساعيا لمعيشة دنية
كفاني القليل من المال مع اني غير طالب له فلا تناقض والجواب انه يكون اذن
مستشهدا بالمحتمل للعطف الراجح والحال المرجوح اذ اصل الواو العطف وهو اكثر
من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون هو نص في المقصود لا محتمل له ولغيره فكيف
اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا فان قلت وما بال لم توجه الطلب فا
لم يصلح ان توجه الى قليل فالجواب قلت الى المجد المحذوف المدلول عليه البيت الآتي
ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل اقل ما
تعاش به من المال لكان يكفيني من الطالب والجد وجدان قليل من المال ومنعني وجدانه
عنه ولم اكن اطلب المجد مع وجدانه ولكنني اسعى لمجد مؤثل اي موصل مدخر للنفس وللعقب
يرجع اليه عند التفاخر واعلم ان الظاهر ان قوله وبان القليل من المال يكفيه ترجيح
لجزاء لو المنفي الموجب للتناقض وتناسب ان كان مكانه وبان طلبه لقليل من المال لكن
لمناسبة من الاتصال اقام مقامه ووجه الاتصال ان طلب القليل من المال لكونه اذا
كفى قليله لطالبه فيكون كفاية قليل منه مشعرة بان طلب طالبه لا يكون الا لقليل منه
ظاهرا فيكون قوله وبان القليل من المال يكفيه مشعرا بان طلبه لقليل منه ولما ذكر
متمسك الكوفيين مع ما قيل عليه ذكر نقض ما تمسك به البصريون ولعدم اختصاصه بالذكر
لما فيه من زيادة فايدة وهي ان التنازع في هذا الباب ليس بلازم ان يعطف احدهما
على الآخر كما مر فقال وما جمله سوه على اعمال الثاني وان كان تالي الفعلين
اي تابعهما ليس على سبيل العطف الجملة حال من الضمير المنصوب في جمله اي
كائنا تالي الفعلين منه على سبيل العطف قوله يا صاحبي توهما لمتيم وقف المطي
بمنزلة البكاء ولقد ارى تغنى به سيفانة تصبي الحليم ومثلها اصباه اذ تغنى سيفانة يعني

ولم ينصب باري وقفت الراية وقوفا ووقفتها انا وقفا يتعدى ولا يتعدى وفي الست
من التعدي وصيره للمتيم وكذا الضمير المنصوب في البكاء ومرفوعة المنزل و
تغنى اي نقيم من قولهم غني بالمكان اقام به ورجل سيفان اي طويل من البطن و
امرأة سيفانة وصبا اي مال الى الجهل والفتوة واصبته الجارية جعلته ذا ميل اليها
المعنى اظن انه تقيم بهذا المنزل سيفانة تجعل الحليم الذي يكون بريا من الصبوة ذا
صبوة لكمال حسنها ومثل هذه السيفانة جعل الحليم ذا صبوة والمتعدي الى ثلثة
قيل لم يجئ في هذا الباب اي قال النحويون لم يسمع في باب التنازع فمنعه اي بسبب
عدم السماع منعه الجرمي واجازه غيره قياسا نحو اعلمت واعلمني اياه عمرا منطلقا
على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول وكذا تنازع فعلي تعجب نحو ما احسن وما اكرم
زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما احسن وما اكرمه زيدا على اعمال الاول

نايب الفاعل

ومنع تنازعهما بعضهم واعلم ان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل عند المصنف كما سبق
لكنه نوع من الفاعل مخصوص باحكام فافرد له بابا فقال وجعل المفعول فاعلا باسناد
الفعل اليه اي الى المفعول وانما سند اليه اذا بني له الفعل اي اذا جعل الفعل مبنيا
وقوله في يتعلق الجار من قوله بان ضم اوله ماضيا مع كسر ما قبل آخره لئلا يلتبس
لو اقتصر على احدهما اي الفعل اذا كان ماضيا فبناؤه للمفعول حصول امرين جميعا
ضم الاول وكسر ما قبل الآخر اذ لو اقتصر على الضم لالتبس ماضي الافعال بمضارعه المتكلم
المجهول المنصوب نحو عجبت من ان اكرم ولو اقتصر على كسر ما قبل الآخر لالتبس
في باب علم وماضيا حال من المضاف اليه هذا في الثلاثي والرباعي المجردين والافعال
التفعيل والمفاعلة واما ساير الابواب فحكمها في قوله وضم الثالث مع همزة الوصل
ومع كسر ما قبل الآخر يعني كل ماضي فيه همزة الوصل اذا بني للمفعول ضم الهمزة والثالث
وكسر ما قبل الآخر اذ لو اقتصر عليهما ولم يضم الثالث لالتبس عند الوقف بالامر من ذلك
الباب فلو قلت مثلا استخرج مفتوح التاء وساكن الآخر للوقف لالتبس بالامر والرابع
والثاني مع التاء اي وضم الثاني مع ضم التاء ومع كسر ما قبل الآخر فيما اوله تاء زايدة اذا
بني للمفعول نحو تكلم وتجوهل وتدحرج اذ لو اقتصر عليهما ولم يضم الثاني ايضا نحو تكلم في
الوقف بمضارع التفعيل ونحو تجاهل بمضارع المفاعلة ونحو تدحرج بمضارع الفعللة وقولنا
تاء زايدة احتراز عن نابع رفعا للبس منها اي منيا اوله همزة الوصل ومنيا اوله تاء زايدة
وقد بينا كيفية اللبس ومعتل العين بالياء على الافصح وجاء الاشمام والواو في مجرد الثلاثي

اذ الماضي اذا اعتل عينه نحو قال وباع ففي المبني للمفعول قيل بلث لغات قيل وبيع باشباع
الكسر وهي افصحها واصلها قول وبيع فقال العزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء
فنقلت الى ما قبلها لان الكسرة اخف من حركة ما قبلها وتصدهم التخفيف فيعود على
هذا نقل الحركة الى المتحرك بعد حركته اذا كان حركة المنقول اخف من حركة
المنقول اليه نحو بيع وقول فقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها قال بعضهم تسكن العين
ولا تنقل الكسرة الى ما قبلها فتبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا لضمة ما قبلها فيقال
قول وبوع وهذه انما هي نقل الضمة والواو في الاولى او لخفة الكسرة والياء وثالثها الاشمام
وهو فصيح وحقيقته في هذا الموضع عند النحاة والقراء حركة بين حركتي الضم و
الكسر بعدها حرف بين الواو والياء وقال بعضهم الاشمام هنا كالاشمام حالة
الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند
الفريقين وقال بعضهم هو ان يأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا عن
المشهور عندهم كذا في الشرح وفي ابيا وجه اللغات الثلث التي كانت في الثلاثي المجرد
افتعل وانفعل اذا اعتل عينها نحو اختير وانقيد لمشاركتها للمجرد في العلة التي كانت
فيه وهي استثقال الكسرة على حرف العلة مع انضمام ما قبلها وبابيه اي ومعتل العين
بالياء في ابني افعل واستفعل ففي ابني بابي افعل واستفعل معتلي العين اذا بنيا
للمفعول لا يجيء منها الا الاخلاص الكسر دون الضم والاشمام لانه سببها فيها معنى
ما قبل حركة العلة لما ذكرنا وما قبلها في بابي افعل واستفعل ساكن فلا بد من نقل الكسرة
المستثقلة على حرف العلة اليه وبالتصحيح اي معتل العين اذا بني للمفعول بتصحيح العين
من غير قلب فيما اعل ذلك العلة اي في غير ما ذكرنا نحو قاوم وتقوم وسول وضم
عطف على ضم وفي الفعل للمفعول بان ضم اوله مضارعا وفتح ما قبل آخره خوف
اللبس فانه لو اقتصر على ضم الاول لالتبس بمضارع افعل نحو يضرب ويقال اي لوجوب
فتح ما قبل الآخر يقلب معتل العين الفاء اي في المضارع المبني للمفعول اعلم ان المضارع
يتبع الماضي في مطلق الاعلال لا في الاعلال المعين الا ترى ان قال اعل بقلب عينه الفا
ويقول بنقل حركة عينه لها وقال بقلبها الفا فهو يتبع الماضي في مجرد الاعلال ويعمل كل
واحد منهما بما يليق به فكل مضارع له اصل معل اذا انفتح عينه وسكن ما قبله ينقل
الفتح الى الساكن ويقلب العين الفا نحو يقال وليس النقل لاجل النقل لان الفتح لا يستثقل
بل القصد قلب ذلك المفتوح الفا للتخفيف فانه لو لم ينقل لالتقى ساكنان بالاعلال وفي الشرح

ضم اول المضارع حملا على ضم اول الماضي واما فتح ما قبل آخره دون الضم والكسر فليعتدل
الضمة بالفتحة في المضارع الذي هو اثقل من الماضي واعلم ان تغيير صيغة الفعل بعد اسناده
الى المفعول اذ لو لم نغيره لالتبس المفعول القائم مقام الفاعل بالفاعل ويسمى المفعول
الذي جعل فاعلا لاسناد الفعل اليه مفعول ما لم يسم فاعله ما كناية عن الفعل اي
اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله ثم شرع في بيان المفاعيل في بيان المفعول الذي
يجعل فاعلا ويسند اليه ويتعين المفعول به المتعدي بغير حرف اذا كان في الكلام اي
اذا وجد في الكلام المفعول به الذي تعدى اليه الفعل بنفسه لا اسند الى غيره لكون الفعل
اشد طلبا من سائر المفاعيل بعد الفاعل هذا مذهب البصريين واما الكوفيون وبعض
المتأخرين فذهبوا الى اولويته لاسناد الفعل لا انه واجب استدلالا بالقراءة الشاذة
لولا نزل عليه القرآن بالنصب وبقول الشاعر ولو ولدت البيت فانه اسند
المبني للمفعول الى المجرور اعني بذلك مع وجود المفعول به وهو الكلاب وكذا في الآية
اسند نزل الى المجرور مع وجود المفعول به وهو القرآن فاجاب المصنف عن
الشعر بقوله ونحو ولو ولدت ... بذلك الجرو الكلاب من الشواذ
وان لم يكن اي المفعول به المتعدي اليه بغير حرف في الكلام فالمسند اليه اي فالذي
اسند اليه المبني للمفعول اما المجرور بحرف الجر او المصدر او احد الظرفين اي الزمان
او المكان لانها ايضا مفاعيل وقوله على السواء حال من المجرور والمصدر واحد الظرفين
في الشرح اذا فقد المفعول به فالاكثرون على انه تساوت البواقي في انابتها مقام الفاعل
ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه مفعول به لكن بواسطة
وبعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة
الفعل عليه اكثر نحو سير بزيد سيرا شديدا يوم الجمعة امام الامير واي او سير
بزيد سير شديد يوم الجمعة امام الامير على اقامة المصدر مقامه او سير بزيد سيرا شديدا
يوم الجمعة امام الامير على اقامة الزمان مقامه او اي او سير بزيد سيرا شديدا يوم
الجمعة امام الامير على اقامة الزمان مقامه او اي او سير بزيد سيرا شديدا يوم الجمعة
امام الامير على اقامة المكان مقامه وليس بواجب ان يلي الفعل ما اسند هو اليه بل الاولى
بعده وسوغ في الظرف كونه منفردا ملفوظا به واجاز بعضهم في غير الملفوظ به مع
القرينة نحو قولك انت في دار ضرب اي ضرب منها واستحسن وصف المصدر القائم
مقام الفاعل اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في افادة ما لم يفده الفعل

فلا يقال ضرب ضرب بل ضربة او الضرب الثلاثي ولهذا اشترط الفائدة المتجددة في
جميع ما يقوم مقام الفاعل فلا يقال ضرب شيء وجلس مكان او زمان او في موضع
لانها معلومة الاشياء مدلول عليها بمجرد الفعل ولا فائدة متجددة بها ولذا قال والمبهم من
الزمان اي استحسن وصف المبهم من الزمان فلا يقال سير وقت او حين واما
المعين منه فلا حاجة الى وصفه نحو جلس في الدار وسير في السوق لوجود الفائدة
المتجددة وكذا المكان المبهم ايضا نحو سير فرسخ او بريد وجلس من قبل زيد في
الشرح ويشترط في المصدر القائم مقام الفاعل ان تكون ملفوظا وقد اجاز بعض
اضمار المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد او الخروج قد خرج بناء
على مرتبة التوقع اي قعد القعود المتوقع والمصنف نقل عنه جواز قيام المصدر المقدر
مقام الفاعل من غير هذا الشرط حيث قال ولجواز سير به تم ويعقد بالاسناد الى
المصدر المدلول عليه بالفعل فالمعنى فيه تمام ويعقد معقود ومنه اي مما اسند الى
المصدر المدلول عليه بالفعل المثل لقد حيل بين العير والنزوان يمكن ان يوجه المثل
على الشرط الذي في الشرح اي حيل الحول المعروف فان كل مترقب ان يصير في آخر
حيوته متوقعا اعاده في التعلق اسناد الفعل ههنا الى المصدر المدلول عليه الفعل
كانه في ومعقد على ما ذكر سوه وبين للزومه الظرفية لا يصح مسندا اليه الا فيمن قول
انه فاعل في قوله تعالى لقد تقطع بينكم وان كان منصوبا فان ابا الحسن يذهب الى ان
معناه معنى المرفوع لانه لما جرى في كلامهم منصوبا ظرفا وكثر استعماله تركوه على ما يكون
عليه في اكثر كلامهم وكذا قال في قوله يوم القيمة يفصل بينكم وفي قوله تعالى ومنا
دون ذلك فانه في موضع الرفع عنده وان كان منصوب اللفظ كما يقال منا الصالح
ومنا الطالح وهذا الراي مردف حيا والمثل لصخر بن عمرو حين سئلت امراته كيف
زوجها وقد مرض هو لانه طعن في جنبه في بعض الحروب لا حي فيرجى ولا
ميت فينعى فاستند على السيف وهم بقتلها فلم يستطع لضعفه فقال في ابيات اهم
بامر الحزم لو استطيعه لقد حيل بين العير والنزوان كنى بامر الحزم عن قتل المراة
والنزوان من طبيعة العير ومعتاده اي منعت عما كان حقيقي ومعتادي ثم ذكر
لاقامة المصدر والظرفين مقام الفاعل وجهين غير ما مر من انها مفاعيل في قوله و
قيل ان المصدر والظرفين انما اسند اليها اي الى الثلاثة لما استمر فيها من الاتساع
والاجراء مجرى المفعول به اي الاول من الوجهين ان المصدر والظرفين مجرى

مجرى

مجرى المفعول به اليه بغير حرف فكما يسند المبني للمفعول اليه يسند الى المصدر و
الظرفين واجراها مجرى المفعول به في قولهم ضرب ضربة فانه جعل الضرب مضروبا
واليوم فيه اجري صيم اليوم مجرى المفعول به والا لوجب ان يقال صمت فيه كما يقال
في المفعول فيه وفرسخان سرتهما اجري ضمير الفرسخين مجرى المفعول به والا فالسير
فيهما واسناد عطف على قوله لما استمر اي ولاسناد الفعل اليها مجازا هذا هو الثاني
من الوجهين يعني يسند الفعل المبني للفاعل الى المصدر والظرفين مجازا فيقع فاعلا مجازا ف
فيصح ان يجوز اسناد المبني للمفعول اليها واسناد الفعل اليه مجازا في قولهم شعر شاعر
فانه اسند الشعر الى الشاعر الذي هو مصدر واي يشعر الشعر ونهار صائم اسند
صائم الى الزمان وغرفة ناظرة الى موضع كذا اسند ناظرة الى المكان وهو غرفة جا لبسها
ناظر الى موضع كذا والحاصل ان كل موضع منها اقيم مقام الفاعل لانها مفعول به على
الاتساع او فاعل على المجاز ويسند المبني للمفعول الى الثاني من باب اعطيت على
باب اعطيت سالم يكن مفعوله الاول مسندا وان كان الاول اولى لان الاول في معنى
فاعل بالنسبة الى الثاني في اعطيت زيدا درهما زيد عاط اي آخذ المعطى والدرهم معطو
وفي كسوت عمرا جبة عمرو مكتسب والجبة مكتساة فكان اقامته مقام الفاعل اقرب
ولا يسند اليه اي الى الثاني في باب علمت اي فيما كان مفعوله الاول مبتدأ في الشرح
المتقدمون يمنعون مفعولي علمت وثالث مفاعيل اعلمت مقام الفاعل قالوا لانه ثاني
مسند للمفعول الاول في علمت وللثاني في اعلمت فلو قام مقام الفاعل والفاعل
مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه ومما قالوا نظر لان كون الشيء
مسندا الى شيء مسندا اليه في آخر في حالة واحدة لا يضر كقولنا اعجبني ضرب زيد عمرا
فضرب مسند اليه اعجبني ومسند الى زيد وهذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة
الى شيئين كغلام في مثل مررت بغلام عمرو واما المتاخرون قالوا نيابته عن الفاعل اذا لم
يلتبس يجوز كما اذا كان نكرة والاول معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه
هو الخبر في الاصل والى مذهب المتاخرين يشير بقوله وقيل يسند اليه اي الى
الثاني في الباب عند امن الالتباس نحو اعطي درهم زيدا فانه لا خفاء في ان زيدا عاط
والدرهم معطو وعلم منطلق عمرا فانه بتنكير منطلق يشير الى انه هو الخبر في الاصل
بخلاف اي بخلاف ما كان الاسناد الى الثاني ملتبسا في الباب فلا يجوز نحو اعطي زيد عمرا لان
وضع الحركة ويتوقف كل من المفعولين صلح ان يكون اولا واعلم انه اذا كان احد مفعولي

المبتدأ والخبر

باب علمت ظرفا غير منصرف مثل علمت زيدا عندك او حيالا و ظرفا نحو علمت زيدا
في الدار او جملة نحو علمت زيدا ابوه منطلق فلا كلام في امتناع قيامه مقام الفاعل
لان معنى غير المنصرف من الظروف ان يلزم النصب على الظرفية والجار والمجرور
لا يقوم مقام المفعول به الصريح والجملة لا تقع فاعلا لا يقع موقعه ايضا والثالث
من باب اعلمت بمنزلة الثاني من باب علمت والذي زاد بسبب الهمزة هو
المفعول الاول لان معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم عمرا فاضلا فكل
ما ثبت للثاني مفعولي علمت ثبت للثالث مفاعيل اعلمت ولا يسند الى المفعول له
في حواشي المصنف لان شرط حذف اللام من المفعول له ان يكون فعلا لفاعل الفعل
المعلل فاذا بني الفعل للمفعول فلا فاعل له حتى يكون المفعول له فعله فيفوت الشرط
ويمتنع حذف اللام فلا يقال ضرب تاديب بل للتاديب والمفعول معه وفي حواشيه
ايضا انما لا يسند المبني للمفعول الى المفعول معه لامتناع حذف الواو من الفعل وفاعله
لانه كالجزء منه فيكون الفاصل بينهما لفظا وتقديرا فاصلا بين العصا ولحائها ومنها اي من
انواع المرفوع المبتدأ والخبر اما المبتدأ فيطلق بالاشتراك على شيئين المشترك هو اللفظ
الواحد المتناول لعدة معان من حيث هو كذلك بطريق الحقيقة على السواء واحترزنا
بالواحد عن المتباينين نحو الاسد والفرس وبالمتناول لعدة معان عما يتناول معنى
واحدا نحو العلم وبقولنا من حيث هو كذلك اي من حيث انه متعدد لا من حيث انها مشتركة
في معنى واحد وهذا احتراز عن الكلي فانه يتناول الماهيات المتعددة لكن لا من حيث انها
متعددة بل من حيث انها مشتركة في معنى واحد كالابيض فانه يتناول الثلج والقرطاس
لاشتراكهما في معنى وهو البياض وبقولنا بطريق الحقيقة عما يطلق على شيء بالحقيقة وعلى
غيره بالمجاز وبقولنا على السواء عن المنقول كالصلوة المنقولة عن الدعاء الى الاركان والاذكار
فان استعمالها في المنقول اليه اغلب واذا عرفت المشترك فاعلم ان المبتدأ في اصطلاح النحاة
يطلق بالاشتراك على شيئين فلا يمكن جمعهما في حد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها
فاذا اختلف الشيئان في الماهية امتنع جمعهما في حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم ما هو
الاكثر في كلامهم فقال احدهما الاسم المجرد عن ملابسة العوامل اللفظية في الشرح من
جار الله وان المراد العوامل اللفظية في حد المبتدأ وهي كان واخواتها وان واخواتها
وما ولا المشبهتان بليس وظننت ولا يخفى عاملا دون عامل صونا للحد عن اللفظ المجمل فقال
معنى لئلا يخرج عن الحد نحو بحسبك درهم فان بحسبك وان دخله الباء صورة لكنه مجرد

عم

عنه معنى لزيادة الباء فكانه معدوم والجار في قوله من حيث هو اسم متعلق بالمجرد
وهذا القيد لئلا يخرج عن الحد نحو الناس من قولهم سمعت الناس ينتجعون
غيثا فان الناس من حيث هو اسم مجرد عن العوامل لان العامل انما لابس المجموع
من حيث هو جملة والجار في قوله للاسناد اليه متعلق ايضا بالمجرد وفائدة هذا القيد
انه لو اقتصر على قوله الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لدخل فيه المبتدأ الثاني والخبر
والاسماء التي لم تركب تركيبا وكانت في حكم الاصوات الغير المعربة لان الاعراب لا يستحق
الا بعد التركيب فلما قال للاسناد اليه خرجت الثلثة نحو زيد قائم مثال للمبتدأ الجامع مع
الشرائط ونحو بحسبك درهم وسمعت الناس ينتجعون غيثا في التعليق البيت
لذي الرمة وتمامه فقلت لصيدح انتجعي بلالا صيدح اسم ناقته وبلال هو بلال ابن
ابي بردة ابن ابي موسى الاشعري والانتجاع طلب الماء والكلاء واتيان احد لرجاء
معروفه المعنى سمعت هذا الكلام وهو ان الناس يطلبون الخصب وسعة ذات
اليد من الغيث دعوت لناقتي ان لا تطلبي ذلك الا من الممدوح ووجد في كتاب
حتم احق الخيل بالركض المعار في التعليق قالوا انه لعمرو بن ابي حازم يصف الفرس
وقيل للطرماح اي وجدنا في كتاب في حتم هذا القول وهو ان احق الخيل بالركض
المعار المعنى لا شفقة لك على العارية لانها ليست لك وقيل للمتلمس من اعرت الفرس
اعارة اذا سمنته قال الشاعر اعيروا خيلكم ثم اركضوها احق الخيل بالركض المعار
ويروى المغار بالغين المعجمة اي المضمر من اغرت الخيل اذا ضمرته والثاني اي المبتدأ
الثاني في الصفة اراد بها اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة المعتمدة على احد
حرفي الاستفهام والنفي من حواشي المصنف اشترط في المبتدأ بالمعنى الثاني ان يكون
صفة لانه اذا لم يكن صفة فان كان مجردا من ملابسة العوامل اللفظية للاسناد اليه كان
مبتدأ بالمعنى الاول والا لم يكن مستحقا للاعراب او يكون معمولا لعامل لفظي فلا يكون مبتدأ
اصلا واشترط الاعتماد لانها اذا لم يعتمد فانه كانت معمولة لعامل معنوي كانت مبتدأ بالمعنى
الاول وان كانت معمولة لعامل لفظي لم يكن مبتدأ وان لم يكن معمولا لعامل اصلا لم يكون
ايضا في عامله لفقد شرط العمل وهو الاعتماد فلا يكون مستحقة للاعراب لاشتراط الاعراب و
هو التركيب وشرطه الاعتماد ان يكون على احد الحرفين لانها اذا كانت معتمدة لا
على احد الحرفين كانت جارية على صاحبها خبرا او نعتا او حالا لا تكون مبتدأ وقولنا رافعة
لظاهر للتعميم لا للتقسيم لان المعتمدة على احد الحرفين لا يكون الا كذلك لان الرافعة

الراعي الخيل بالركض ما كان عارية عند الراكب لانه لا يخاف و لا يشفق على مال غيره فيبالغ في ركضه واعدائه

للمستكن جارية على صاحبها معتمدة عليه فلا يكون معتمدة على احد الحرفين فان كانت
واقعة بعدهما لفظا نحو ما قايمان اخواك مثلا وقولنا او ما يجري مجراه اي او واقعة
بعد ما يجري مجرى الظاهر ليشمل مثل اقايم انتما بمعنى ايقومان فانه لا منع هذا في الكتاب
ولكن الشارح في السماع نحو اقايم اخواك ومثل قايم اخواك او ما قايم اخواك ان قام اخواك
فان المرفوع بعد الصفة ههنا لا يجوز ان يكون مبتدا خبره الصفة المقدمة اذ لو كان كذلك
لوجب تثنية الصفة لوجوب التطابق بين المبتدا والخبر المشتق فتعين ان المرفوع
ههنا فاعل لا غير بخلاف اقايمان اخواك فانها اي ان الصفة ههنا تعين قايمان خبرا وان
وقعت صورة بعد حرف الاستفهام لانها لا تعتمد لانها لو اعتمدت ورفعت الظاهر بعدها
لما ثنيت وفي اقايم اخواك ساغ الامران ان يكون اخواك مبتدا خبره الصفة المتقدمة
لوجود التطابق بينهما وان يرتفع اخواك بالصفة قبله لاعتمادها على حرف الاستفهام
فيكون فاعلا والحاصل ان الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اما ان يكون
مفردة اولا فالاولى اي المفردة المفيد ما بعدها يحتمل وجهين كونها مبتدا ما بعدها
فاعل وكونها خبرا ما بعدها مبتدا والثانية اي المفردة التي ما بعدها ليس مبتدا الا غير
ما بعدها فاعلها والتي ليست مفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لها نحو اقايمان اخواك
وهي خبر ما بعدها بمفرد مبتدا وفي الشرح قالوا ان الخبر في نحو اقايم اخواك محذوف
سد فاعله مسده وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدا اصلا خبر حتى حذف وسد غيره مسده
ولو كانت له تقدير خبر لافسدت المعنى اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له فلهذا
تم بفاعله كلاما من بين جميع اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واما الخبر فهو
المجرد دخل فيه المبتدا الاول وما شاكله من الاسماء التي لم تركب وقوله المسند يخرج المبتدا
الاول والاسماء الغير المركبة وقوله الى ما تقدم يخرج المبتدا الثاني لانه مسند الى ما تأخره
ثم تقدم ما اسند اليه الخبر اما ان يكون لفظا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو في الدار رجل و
الاصل في المبتدا التقديم لانه المحكوم عليه فلا بد من وجوده قبل الحكم فقصد في اللفظ
ان يكون ذكره ايضا قبل ذكر الحكم عليه واما تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكونه عاملا
في المحكوم عليه ومرتبة العامل قبل المعمول فمن ثم اي من اجل ان اصل المبتدا التقديم
جاز في داره زيد يعني ان قيل مثلا اجازت هذه المسئلة وفيه اضمار قبل الذكر قلنا لان
اصل المبتدا التقديم فالتقدير زيد في داره فلا اضمار قبل الذكر حقيقة وامتنع عطف على
جاز اي من اجل ان اصل المبتدا التقديم امتنع صاحبها في الدار لان المبتدا اذا كان

اصله

اصله التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار المؤخر لفظا ومعنى فيكون
اضمارا قبل الذكر او عطف على التقديم اي والاصل في المبتدا ان يكون معرفة والمعرفة
ما وضع لشيء بعينه وقيل بعينه احترازا عن النكرات والمراد بان الواضع قصد في حال وضعه
واحدا معينا اذ لو اريد ذلك لم يدخل في حدها الا الاعلام والضماير والمبهمات والمضاف
الى احدها يصح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه
سواء كان ذلك الواحد مقصودا للواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها ولو قيل ما وضع لاستعماله
في شيء بعينه لكان ابلغ كما في الشرح وفيه ايضا ان جمهور النحويين على انه يجب ان يكون
المبتدا معرفة او نكرة مخصصة قيل لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته و
هذه العلة تطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون التعيين ولا التخصيص ثم ذكر اقسام
المعرفة على سبيل الاستطراد فقال والمعارف خمس العلم وقد عرفته في باب

المعارف خمس

غير المنصرف وقسمه الى القصدي والاتفاقي بقوله فقصديا كالمثكر زيد وعمرو واتفاقيا
فالقصدي ما صار علما بوضع واضع معين والاتفاقي ما يصير علما لا بوضع واضع معين بل لاجل
في الاصل للجنس فكثر استعماله في فرد من جنسه في الشرح اعلم ان اسم الجنس انما يطلق
على بعض افراد الجنس اما مع اللام او مع الاضافة كالعلم الغالب دل ما مضاف او ذو اللام
و ذو اللام لا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد من جنسه مع لام العهد لتعين
الاختصاص فانه كثر استعماله لذلك الواحد فصار مختصا به من بين ذلك الجنس وكانت
اللام فيه مثله لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام نحو لكهيعص حروف ذلك العلم و
كذا يلزم اضافة المضاف الذي صار علما بالغلبة فالمضاف نحو ابن عمر غلب على عبد الله
من بين اخوته وذو اللام نحو قوله والنجم والصعق قال صاحب المفصل انما هكذا
معرفتين باللام اسمان لكل نجم عبده الخاطب ولكل معهود ممن اصيب بالصاعقة
ثم غلب النجم على الثريا والصعق على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب روي ان خويلدا
كان يطعم الناس بتهامة فهبت ريح سفت في جفانه التراب فشتمها فرمي بصاعقة
فقتلته وما غلب من الشايعة عطف على الصعق اي ونحو ما كان معرفا باللام او الاضافة
وكان شايعا في جنسه ثم غلب على واحد منه نحو ابن عمر وابن عباس وابن مسعود
غلب على العبادلة دون من عداهم من ابناء آبائهم بحيث لا يذهب الوهم الى احد من
اخوتهم مع انه كان شايعا فيهم وقوله اي مما غلب من الشايعة ومن معرفة فائدة الفصل
الدبران والعيوق والسماك والثريا لانها غلبت على الكواكب المخصوصة من بين

ما يوصف بهذه الصفات اي الدبور والعيوق والسوك والثروه ما لم تعرف باشتقاق
فلحق بما عرف كالمشتري والمريخ في الخروج اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين
والثلثا والاربعا والخميس من الغوالب فلزمها اللام وقد يجرد اثنان من اللام دون
اخواته وانما حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثا والاربعا والخميس اجناسا بمعنى انك
والرابع والخامس محافظة على القاعدة المقررة في كون الاعلام اللازمة لاجناس في الاصل
اجناسا صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد مقدر كونها اجناسا وكذا نقول في نحو الثريا و
الدبران والعيوق والسماك انها من الاعلام الغالبة وان لم يثبت اقرانها اجناسا وربما يكون
في هذه الاعلام ما يثبت لفظه جنسا لكن لا يعرف كيفية كون معناه جنسا عاما اختص
ذلك اللفظ بواحد من ذلك الجنس بالغلبة كالمشتري والمريخ فانهما غلبا على الكوكبين المخصوصين
من بين ما يوصف بالاشتراء والمرخ وان كان لا يعرف معناهما على التفصيل منها الا انا
الحقناهما بما عرفنا اذ ربما يعرف غيرنا ما جهلنا والمريخ سهم طويل له اربع قذذ
في الخمس الدبران من الدبور سمي بذلك لانه يدبر الثريا اي يكون خلفه والعيوق من
العوق وهو المنع سمي بذلك لان الدبران عقب الثريا والعيوق تعوقه عن ذلك لانه بينهما
والسماك من السموك وهو الارتفاع سمي بذلك لسموكه والثريا تصغير الثروى مؤنث الثروان
من الثروة وهي كثرة العدد فتكون الثريا ذات الثروة المحتقرة اما ثروتها فلانها انجم
ظاهرة في خلالها نجوم خفية واما تحقير ثروتها فظاهر والمبهم عطف على العلم
اي الثاني من المعارف المبهم والمراد به اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت
وان كانت معارف لان اسم الاشارة بلا وصف ولا اشارة حسية الى المشار اليه مبهم عند المخاطب
لان محضر المتكلم اشياء يحتمل ان يكون مشارا اليها وكذا الموصولات من دون الصلات
مبهمة عند المخاطب ولم تقولوا للضمير الغائب مبهم لان ما يعود اليه متقدم فلا يكون
مبهما عند المخاطب عند التلفظ به والمضمر اي الثالث من المعارف المضمر وقد عرفته
باقسامه واحكامه والداخل اي الرابع من المعارف ما دخل عليه اللام وقوله اما للتعريف
العهد حال من اللام اي كاينة لتعريف العهد او لتعريف الجنس والمراد بالاول الاشارة
الى معهود سابق بينك وبين مخاطبك كما اذا قال لك قايل جاءني رجل من قبيلة كذا فتقول ما فعل
الرجل وهذا المعرف قسمان احدهما ان تقدم منكرا صريحا يعاد معرفا نحو اكرمني
رجل فالرجل مكرم والثاني ان تقدم منكرا تقديرا ثم يعاد معرفا نحو قوله والمكرم مجزي
اي اكرمني رجل فالمكرم مجزي وان نكر ما تقدم تقديرا حيث يدل عليه لام السابق اي

للجنس عطف على لتعريف العهد والمراد بتعريف الجنس الاشارة الى نفس الحقيقة
نحو الرجل خير من المراة اي هذا النوع في هذه الحقيقة خير من تلك الحقيقة فانه
اراد بالنوع الحقيقة اذ لا يطلق لفظ النوع على الفرد بل على الحقيقة الكلية وهو اي
النوع المشار اليه بلام الجنس شي واحد فيكون المراد بالمعرف بلام الجنس شيا واحدا
وهو نفس الحقيقة وهذا الكلام لتوضيح ان المراد بالمعرف بلام الجنس نفس الحقيقة
لا يصدق عليه من الافراد وكل ما فرضت من ابعاضه اي ابعاض ذلك النوع فهو
اي فذلك النوع داخل فيه اي في ذلك المفروض من حيث انه اي المفرد المفروض
الحقيقة النوعية الظاهر ان كان مكان قوله من ابعاضه من جزئياته لان بعض الشي
جزؤه ونفس الحقيقة الكلية ليست بداخلة في جزء منها بل في جزئيها فان نفس
حقيقة الانسان المركب من الحيوان الناطق غير داخل في الحيوان وكذا الناطق
بل في زيد الذي هو جزئي الانسان ولا يبعد ان يكون غرضه من هذا الكلام الاشارة
الى استغراق الجنس يعني اذا كان المراد بالمعرف باللام المعرف نفس الحقيقة و
هي موجودة في جميع جزئياته فيلزم ان يجوز ذكر المعرف باللام نفس الحقيقة وهي
موجودة في جميع جزئياته مرادا به جميع جزئياته لوجود نفس الحقيقة التي هي مدلوله
في كل واحد واحد منها وهذا استغراق الجنس نحو عالم الغيب والشهادة اي كل غيب
وشهادة والمضاف عطف على الداخل اي الخامس من المعارف المضاف الى احدهن لا
اي العلم والمضمر والمبهم والمعرف باللام اضافة حقيقية لا لفظية لما سيأتي فخرج
من المعارف المضاف الى المضاف الى احدهن لا نحو فرس غلام زيد لان فرس غلام
ليس لاحدهن الا الاربع ولا لما اضيف الى احدها فلو قال والمضاف الى المعرفة ليشمل الجميع
والمضاف اما ان يكون اسم عين نحو غلام زيد باللام وانما يعرف المضاف بالاضافة الى
المعرفة لان المضاف متحد بالمضاف اليه فاخذ حكمه في التعريف كما اخذ حكمه في التانيث
في الشرح قد يكتسب المضاف التانيث من المضاف اليه ان احسن في ذلك الكلام الاستغنا
عن المضاف بالمضاف اليه نحو قولهم سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه
انامله ولا يصح ضربت غلام هند اذ لا يحسن الاستغنا عن المضاف بالمضاف اليه
ومنه ايضا ما يعد احد من النحويين المنادى في المعارف فلانه فرع الضمير لان تعرفه لو قوعه
موقع كاف الخطاب ولا يجوز تنكيره اي المبتدا لما تقدم الا اذا تخصص بوجه ما
وذلك اي التخصيص بوجه بالوصف لفظا اي ملفوظا نحو وما عطف عليه حال نحو

قوله تعالى واجل مسمى عنده فان مسمى وصف اجل والخبر عنده **او تقدما** اي
والتخصيص بالوصف المقدر **نحو شخب في الاناء وشخب في الارض** في التعليق
اي شخب واحد في الاناء وشخب آخر في الارض يقال شخب اللبن والدم بالفتح والضم
اذا خرج من موضعه ممتدا والشخب بالفتح المصدر وبالضم الاسم واصل المثل في
الحالب فتارة يخطئ فيحلب في الارض وتارة يصيب فيحلب في الاناء يضرب لمن يتكلم
فيخطئ مرة ويصيب اخرى وان ذهب عير فعير في الرباط في التعليق اي ضربا آخر
مزيد على الوصف ما تقرر ان النكرة اذا ذكرت مرتين لم يمكن تاكيدا تكون الثانية غير الاولى
وفي شرح اللمع لو قال صل ركعتين صل ركعتين لزمه اربع ركعات ولو قال له علي مائة
علي مائة لزمه مائتان لان الثانية لما لم يتعرف كانت غير الاولى ولهذا قال في قوله فان
مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا ليس الثاني غير الاول لما لم يذكر باللام والرباط ما يشد
به الدابة ويقال قطع الظبي رباطه اي حبالته يقال للصابر اي ذهب عير فلم يعلق
بالحبالة فاقتصر على ما علق فذهب في الرضا بالحاضر وترك الغائب او معنى عطف على
تقدما او تخصص المبتدأ بالوصف المعنوي كانه في الحيرة في التعليق كم الخبرية نكرة
موصوفة في المعنى لانك اذا قلت كم رجل عندي كان المعنى كثير من الرجال عندي او
رجال كثيرون عندي او بكونه عطف على بالوصف اي او تخصصه بوجه ما بعدم
او بكونه فاعلا معنى لا لفظا قدم للتخصيص نحو ثكل ارامها ولدا فاصله ما ارامها ولدا الا الثكل
وقد يجئ ذلك في الفاعل مشروحا قال ابن الحاجب في شرح الوافية من المبتدأ المنكر
المتخصص ان يقع بمعنى الفاعل المثبت بعد نفي كقولهم شر اهر ذا ناب والمعنى ما اهر
ذا ناب الا شر في التعليق المثل للبيهس الملقب بنعامة حين قتل اخوته واجتماعه و
لم يكن قبل ذلك كذلك وقال الناس ان بيهس قد احب امه فقال البيهس ثكل ارامها
ولدا ان المراة وارامها واراما الناقة صيرتها عاطفة على البو وهو جلد الحوار يحشى اذا
مات ولد الناقة فمعنى المثل ما صيرها عاطفة على الولد الا افتراق اولادها ولا يكون
الخبر هنا اي فيما تخصص المبتدأ بكونه فاعلا معنى الا جملة فعلية ليصح ان يقدر المبتدأ
فاعلا معنويا وقولهم مبتدأ وخبره محتمل الامرين شر اهر ذا ناب في التعليق يحتمل ان
يكون من الموصوف بتقدير على ان المعنى شر عظيم او متفاقم وان يكون التقدير ما اهر ذا ناب
هو من جنس الشر لا من جنس الخير كما تقول رجل جاءني تريد انه رجل لا امراة وقول
العلماء انما صح للابتداء لانه بمعنى ما اهر ذا ناب الا شر بيان لذلك وفي التعليق كما تقدم سهوا

شرح لباب دركو

هر ير كلب في وقت لا يهر في مثله الا لشر فقالوا ذلك اي الكلب انما حمله على الهرير
شر يهرب بنا استدل على توقع الشر وما اكرم زيدا يعني جعل ما نكرة غير موصوفة يحتمل
الا ان يبين اللام فيه للعهد اشارة الى التخصيص بالوصف التقديري وكونه فاعلا معنى
بازهما ان ما مبتدأ نكرة في قول سيبويه واحد قولي الاخفش وذلك لان التعجب
انما يكون مما خفي سببه فالتنكير يناسب معنى التعجب ثم اما موصوف معنى فكان
معنى ما اكرم زيدا شيء من الاشياء لا اعرفه جعله كريما واما فاعل معنى واعلم
ان شيئا معنى التخصيص فيه على تقدير ان يكون فاعلا معنى في شر اهر ذا ناب مشكل
اللهم الا ان يقال بمعنى شيء والشيء يطلق على الموجود لا المعدوم فكان ما اكرم زيدا بمعنى
ما جعل زيدا كريما الا امر موجود لا معدوم ويكون هذا لغاية الابهام المناسب للتعجب
وقوله يعني جعل ما نكرة غير موصوفة احتراز عن قول من جعلها نكرة موصوفة ما
بعدها صفتها محذوف خبرها مقدره شيء جعل زيدا كريما موجود لانه يكون ح من باب
اجل مسمى عنده **او مصدرا** عطف على فاعلا اي او تخصصه بوجه بكونه مصدرا منتسبا
الى الفاعل رفع لعرض الثبوت نحو سلام عليك سلام مختص بنسبته الى الفاعل المتكلم
لان المراد به سلامي او سلام مني لان اصله سلمت سلاما فوضعت سلاما موضع
بعد حذفه وانت تريد سلاما المنصوب سلاما منكم لما كان المنصوب دالا على الحدوث
لقيامه مقام الجملة الفعلية الدالة على الحدوث رفع ليصير جملة اسمية فيدل على الثبوت
فهو حال الرفع منسوب الى ما كان منسوبا اليه في النصب وكذا ويل منه قولهم ويل له
مختص بنسبته الى الفاعل لانه بمعنى ويل الله لان مورد الكلام عاقبه الله عاقبة توضع
المصدر مقام الفعل والفاعل بعد حذفهما دون المفعول به وادخل اللام فيه لما ثبت في
كلامهم انهم يقولون ضارب لزيد وان لم يقولوا اضرب لزيد بل ويل مصادر معاقبة لم يرفع
لافادة الثبوت فهو في حالة الرفع منتسب الى الله كما كان في النصب ثم اقيم ويل مقامه
تفننا في الكلام فقيل له **ولا يكون** اي تخصص المبتدأ بكونه مصدرا منتسبا الى الفاعل
الا في الدعاء نحو ويل للآثم الآثم وويل شتم ودعا بالهلكة **او مصدرا** عطف على مصدرا اي
او تخصصه بوجه بكونه مصدرا بهمزة الاستفهام يعادلها او متصلة والمقصود بهمزة
الاستفهام معادلة ام لما ان يكون مختصا نحو ارجل في الدار ام امراة اذا كان وجود
احدهما معلوما لانه في المقدر بما في الدار كان في الاعراب ثم تعين المولى لك احسن
ذلك لا حل ان التاويل هذا الحسن في الدار ذلك الحسن مختلط في سلك المعارف

ولم يريدوا بذلك واحدا بعينه او يكون تعديدا كما في الاستفهامية لانك اذا قلت كم رجلا
عندك كان بمعنى اعشرون ام ثلثون او نكرة او تخصصه بوجه بكونه نكرة تساوى
كل واحد على سبيل الاستغراق وتلك النكرة اما ان اضيفت اولا والثاني اما في
كلام موجب اولا فالاول نحو تمرة خير من جرادة اى كل واحد واحد مما يقابل له
ان جرادة والثاني نحو قوله وما احد خير منك قال المصنف لان النكرة المستغرقة
في تاويل المعرفة لاقتضائها العموم اذ الاصل فيه ان يقال ما زيد خيرا منك وما عمرو
خيرا منك فكان عدّ الاسماء كلها متعذرة فاضربوا عنه ومالوا الى قولهم ما احد خير منك
لما كان فيه من الايجاز مع حصول تلك الفايدة وكذا كان الاصل في نحو تمرة خير من
جرادة ان يقال هذه التمرة خير من هذه الجرادة وهذه التمرة خير من هذه الجرادة .
فمالوا الى الايجاز والاولى اى النكرة المستغرقة المضافة نحو قوله وشر مرغوب اليه
تفضيل زيانه المعنى شر كل شى يرغب اليه تفضيل زيان في التعليق اصله ان الناقة لا تدر
الا على ولد او على بو فاذن التفضيل زيان لم يدرها فيخرج ادبابها من غيرها ان تضرب للمعنى التحا
اليه فتبس وكل شاة برجلها معلقة في التعليق هو من قول وكيع بن سلمة بن زهير بن
اياد وكان ولى امر البيت بعد جرهم ولما حضرته الوفاة جمع ايادا وقال اسمعوا وعوا
الكلام كلمتان والامر بعد البيان من رشد فاتبعوه ومن غوى فارفضوه وكل شاة برجلها
معلقة فان قلت لم تخصص النكرة ههنا بالاضافة قلت في بعض حواشي المصنف
النكرة المضاف اليها لو كان حكمها حكم المعرفة لجاز ان تبتدئ بها من غير ان توصف
وان تقدم عليها الخبر نحو غلام رجل قايم ولم يجز كما يجز رجل قايم على الخبرية وذلك لانه لم
يلتبس ان في الدنيا غلام رجل يقوم كما يلتبس ان في الدنيا رجل قايم او مقدرا عطف
على نكرة اى او تخصصه بوجه بكونه مقدما عليها الظرف خبرا لها نحو في الدار رجل
لانك اذا قدمت عليه الخبر فقد ذكرت حكمه قبل ذكره فصار كانه موصوف ولهذا
استقر جواز تنكير الفاعل في الشيخ هذا غلط لانه على ما ذكره في تعليل كون المبتدا معرفة
او مختصا يجب ان يحصل له الاختصاص قبل الخبر حتى اذا حكمت بعد بالخبر عليه
يكون حكما على مختص قبل الخبر اما اذا قلنا ان الاختصاص يحصل له من الخبر فيكون
غير مختص بدون الخبر فيكون قد حكمت بالخبر على غير مختص فيكون الخبط في هذا
باقيا وقوله خبرا له حال من الظرف قال سيبويه وقد يكون اى المبتدا نكرة على غير هذا
قال ابن الحاجب اى على غير باب شر اهر ذا ناب وسلام عليك نحو امت في الحجر لا فيك

مبتدا فاعل معنى كما في شر ولا معنى الدعا وانا الحمد مرحه باله لا عوجاج فيه قال
سيبويه وهو شاذ في التعليق جعله الزمخشري منصوبا في الاصل كلام عليك اى
جعل الله اعوجاجا في الحجر لا فيك يضرب في دعاء الخير وحق الخبران يكون نكرة
وقال في الاعراب لئلا يلتبس بالصفة ولان قاعدة الخطاب ان تخبر عن من يعرف المخاطب
بما لا يعرفه فاخبر بذلك فايدة وقد يجيئان معرفتين معا اذا كان الكلام تنبيها على
انت في الشيخ ان قيل الكلام موضوع للافادة فاذا كان الخبر معرفة فما الفايدة في ذلك
الكلام قلنا ان الفايدة في نحو اخوك زيد الاطلاق زيد المعرفة لان المجهول ههنا اسناد
الخبر الى المبتدا وحمله عليه لا نفس الخبر لا بعض تعريفه في الافادة ومنه ايضا حتى
لا تغاير المبتدا الخبر لفظا فانما يذكر للدلالة على الشهرة وعدم التغير نحو انا انا اى انا مشهور
بما كنت وكقوله انا ابو النجم وشعري شعري والخبر قد يكون مفردا وهو على قسمين
يكون خاليا عن ضمير المبتدا نحو زيد اخوك قال في الاعراب اخوك اسم عار من الوصفية
بمعنى خلوه عن الضمير لان الاصل في تضمن الضمير الفعل وما يشبهه كاسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة واخوك ليس منها لان الاخ يدل على ذات كزيد فوجب عدم جوازالا عار
منه والكوفيون على ان الخبر وان كان اسما جامدا نحو ايضا متضمن للضمير فان معنى
اخوك قريبك وقريبك يتضمن الضمير فكذا ما في معناه والجواب ان كونه في معنى ما يشبه
الفعل لا يوجب شبها بالفعل لان حروف اخوك غير حروف قريب فلا يحتمل الضمير
متضمنا له اى ويكون الخبر المفرد متضمنا للضمير في زيد منطلق ابانه في زيد الخبز اكله
هو فان الاكل زيد وهو جار على الخبر لانه خبره ولا يحتاج ابرازه فاعله والابانة انما يكون لما
استتر فيه فعلم ان الضمير كان مستترا فيه ويكون اى الخبر احدى الجمل الاربع كما ذكرنا لين
الفعلية احدهما مما اتصل العايد الى المبتدا الخبر الجملة وهو قوله نحو زيد قام غلامه
والثاني مما اتصل بمتعلق الجملة وان بعد وهو قوله او زيد قام رجل يتحدث مع عمرو
في داره فان في داره متعلق بتحدث والجملة الفعلية صفة لرجل الذي هو فاعل على
قام وهو مع ما في حيزه خبر زيد والعايد اليه الهاء ثم ذكر المثالين للاسمية بقوله زيد ابوه
قايم او زيد غلام جارية زوجها ابنة امراة دارها سقفها خشبة ساج خشبة مبتدا سابع
وهو وخبره خبر عن الثامن وهو سقفها والعايد الى الثامن المتصل بخشبة وهكذا الى
الاول فان الثامن وخبره خبر عن السابع وهو دارها والعايد الى السابع المتصل بسقفها
وهكذا في كل جملة عايدا الى ما تقدمها من المبتدا وحاصل المعنى زيد خشب سقف دار

امراة ابن زوج جارية غلامه ساج ثم ذكر مثالين للظرفية احدهما ظرفه مكاني وهو قوله
وزيد عندك والآخر ظرفه زماني وهو او القتال يوم الجمعة ولما كان ظرف الزمان لا يقع
خبرا عن حدث غير مستمر اورد المثال حدثا فقال القتال يوم الجمعة دون ان يقال
زيد ونحوه وسيأتي مما وقع الخبر جملة ظرفية بشر من الكرام وانما بين هذا المثال عما
قبله لان قوله من الكرام ليس بظرف حقيقة لا ظرف زمان ولا مكان وانما هو جار ومجرور
لكن يشبه الظرف في الاحتياج الى ما يتعلق به من فعل او شبهه ولهذا يسمى الجار والمجرور
ظرفا ولما ادعى ولي الظرف الواقع في موضع الخبر جملة برهن على دعواه بقوله لان التقدير
حصل ولما اختزل اي اقتطع الفعل من ان يذكر سد بالظرف مسده استقر هو اي
الظرف على الضمير الذي كان مستكنا فيه فيكون الظرف لا محالة جملة قال المصريون
لا بد للظرف في نحو زيد عندك من محذوف يتعلق به وينبغي ان يكون من الافعال العامة
كالكون والحصول ولا يجوز تعلقه بخاص كالاكل والشرب لعدم الدليل عليه ولا يجوز اظهار
هذا العامل اصلا عند الجمهور لقيام القرينة وسد الظرف مسده ولا يقال زيد كائن
في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له وكذا حال الظرف اذا وقع صفة او حالا او صلة
وبنا على ذلك يتعلق الظرف بموجود وملفوظ واكثرهم ان المحذوف المتعلق به فعل
لانا نحتاج الى ذلك المحذوف للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد
لمشابهته الفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولى ثم ذهب السيرافي الى ان الفعل
حذف مع ما كان فيه من الضمير وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يعطف
عليه نحو عليكم ورحمة الله السلام فان التقدير السلام عليكم ورحمة الله وينتصب عنه
الحال كقوله تعالى في الجنة خالدين فيها ويؤكد نحو قوله فان فؤادي عندك الدهر اجمع
فان الفعل لو كان محذوفا مع ضميره لكان اجمع تأكيدا لغير مؤكد فاذن هو تأكيد للمستكن
في عندك لا يقال انه تأكيد لفؤادي محمولا على محله لان الفصل بين التأكيد والمؤكد لا
يجوز كما هو بين الوصف والموصوف غير جائز ومنهم من قدر اسم الفاعل كابن
السراج وابي الفتح وغيره اي الظرف في زيد عندك مفردا لان الاصل في خبر المبتدأ
ان يكون مفردا وجواز الوصل به اي جواز ان يجعل الظرف صلة للموصول في نحو
ما عندكم ينفد وما عند الله باق مما ينقض الاولى اي مما يقوي القول الاول فقياس صحة
الظرف الواقع خبرا على الواقع صلة فكما ان ما هو موصول صلته جملة اتفاقا فكذلك ما هو خبر
فان عندكم في الآية جملة لا محالة صلة لما في الشرح وان وقع بعد الظرف معمولا نحو زيد

خلفك واتفقا معتمدا على الظرف لقيامه مقام العامل وقال غيره هو العامل المقدر
لان الظرف جامد كالاسم الفعل في تركيب ملاقاة اسم الفاعل ونحوه وكذا في ان الى
في ابيها وظرف الزمان الذي حذف الفعل واقيم الظرف مقامه وهذا احتراز عما يجيء
من اطلاق الزمان على الزمان نحو يوم الجمعة يوم مبارك لا يكون خبرا الا عن
حدث فلا يكون خبرا عن زمان ولا عن الجثة ولا حالا عنها ولا صفة لها واذا وقع
خبرا عن حدث فشرطه ان يكون ذلك الحدث غير مستمر فلا يجوز زيد يوم الجمعة
لانه خبر من الجثة ولا اياك ولا يجوز طلوع الشمس يوم الخميس لان طلوع الشمس
حدث مستمر كالصيام يوم الخميس بخلاف ظرف المكان فانه يقع خبرا عن الجثة نحو
زيد في الدار وانما لا يجوز ان يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثة وعن حدث مستمر لعدم
الفائدة الا ترى ان زيدا موجود كل يوم وكذا طلوع الشمس يوم الخميس وانما لا يقع خبرا
عن الزمان اذ الظرف لا ظرف له ثم لما امكن ان يورد على ما ذكر من ان ظرف الزمان
لا يقع عن الجثة بما جاء من قولهم الهلال الليلة فانه اخبر عن الهلال الذي هو جثة
بالليلة والتقدير الهلال في الليلة اجاب بقوله واما قولهم الهلال الليلة فانما ساغ
من حيث عدده فيقع حادثا لا يتجدد ويقع مستمرا كطلوع الشمس اي اريد بالهلال
حدوثه وتجدده وظهوره وهذا حدث اي تجدد الهلال حصل في الليلة وايضا لما امكن
ان يورد عليه ما مر لعدم على ان الظرف لا يقع خبرا عن الزمان بما جاز بعض النحويين
على ضعف من ان يقال اليوم الجمعة او السبت بنصب اليوم فان اليوم خبر عن الجمعة
التي هي زمان والتقدير الجمعة كائن اليوم في اليوم اجاب بقوله واما نحو اليوم الجمعة
او السبت فجاز ان دل التجمع والتسبت مصدران بمعنى لم يرد بالجمعة هاهنا اليوم المعين
ولا بالسبت ايضا بل اريد بهما المصدر الذي هو حدث فالمعنى التجمع اي الاجتماع اليوم
والتسبت اي السكون اليوم والفصيح رفع اليوم في الموضعين والمعنى اليوم الذي الجمعة
هو هذا اليوم ولهذا اي ولامكان تأويل الجمعة والسبت بالمصدر دون غيرهما من
اسماء الايام لا يجوز نصب اليوم في سائر الايام فلا يقال اليوم الاحد بنصب اليوم ولا
اليوم الاثنين او الثلثاء والاربعاء والخميس اذ الظرف له ولا مصدر لهذه الاسماء فتأول
به بل يرفع اليوم وايضا امكن ان يورد على ان ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الزمان
بما جاء من نحو اليوم يومكم اي يومكم كائن في اليوم لا جرم اجاب بقوله واما نحو اليوم
يومكم فجاز تأويل غلبتكم وسلطانكم اي تأويل يومكم فالمعنى اليوم غلبتكم وهي حدث

غير مستمر و ابد بالسلطان الوالي و الا لزم ان يقع الزمان خبرا عن الجثة بل معناه
هنا ما في الصحاح من قوله السلطان الحجة والبرهان ولا يجمع لان مجراه مجرى المصدر
ثم ذكر مثال الشرطية في قوله ونحو زيد ان تعطيه يشكرك فان الجملة الشرطية هنا
مع حرف الشرط وقعت خبرا وقد يكون مجموع الشرط والجزاء خبرا من غير ان يكون
معها حرف الشرط ولا بد ان يكون المبتدا اسما من الاسماء الشرطية او مضافا الى
اي الى اسم من اسماء الشرطية نحو من يأتني او غلام من يأتني اكرمه كان الغلام اضيف
الى من الشرطية وبعضهم على ان الخبر هنا اي فيما وقع المبتدا اسما من الاسماء الشرطية
الجزاء وحده والشرط من صلة المبتدا اي من تتمته وجواز ما يكن فان اشكل ما يعطف
الاول اذ لو كان الجزاء وحده هو الخبر في المبتدا لما عاد من الخبر الجملة واذا كان
المجموع الشرط والجزاء خبرا وهو المذهب الاول لكان في الخبر الجملة عائد لوجوده في
الجزء الاول من الخبر في الشرح اضطرب اقوالهم في الجملة الشرطية التي كلمة الشرط
فيها اسم ارتفع بالابتداء فمنهم من قال الخبر هو الشرط و الجزاء معا لصيرورتهما بكلمة الشرط
جملة واحدة وقيل كلمة الشرط مبتدا لا خبر لها واختار الاندلسي ان الشرط هو الخبر وان
الجزاء لجواز خلوه من الضمير دون الشرط فانه واجب فيه الضمير نحو قولهم في الرعد
من كان الناس تعقله ورجاؤه فانت نعمة ورجائي ولا بد في الجملة الواقعة خبرا من
ضمير يرجع الى المتصل المبتدا لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا وقعت خبرا
من الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الآخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع
لمثل هذا الغرض الا اذا كان المبتدا ضمير الشان نحو قل هو الله احد فانه لا يحتاج فيهما
الى الضمير لان الجملة الواقعة خبرا هي المبتدا في المعنى فلا حاجة الى ما يصل بينهما وكذا في كل
موضع تكون الجملة الواقعة خبرا مشتملة على جنس ما يندرج فيه اي في ذلك الجنس هو اي
المبتدا نحو زيد نعم الرجل قال المصنف في الاعراب مانع خلوه عن العائد الى زيد لاشتمال
الرجل على زيد وغيره من الاشخاص المندرجة تحت مفهوم الرجل اذ هو دال على الحقيقة
النوعية كذا وجدت في بعض الكتب ونحو فاما القتال فلا قتال لديكم فقوله لا قتال نكرة شملت
جميع افراد القتال لوقوعها في حيز النفي فيشمل المبتدا ايضا فلا حاجة الى رابطة
آخر في الشرح الثاني يدخل على خبر المبتدا الواقع بعد اما وجوبا ولا يحذف الا لضرورة
الشعر كقوله فاما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب ومن ثمه
اي من ان لا بد في الجملة الواقعة خبرا من عائد الى المبتدا احتيج على برند كان ذا مال

في الـ

في المتعلق علي برند كان ذا مال اعني هكذا ذكره ابو علي لان علي مبتدا و برند معمول به و
الباء مزيدة كما في قرات بالسورة و الضمير في كان ان عاد اليه لزم ان يكون الفعل ذا مال وان
عاد الى زيد في المبتدا بلا عائد وفي التعليق ايضا اقول لو جعل الضمير لعلي وذا مال حالا سد مسد
الخبر لكان اصح فيما اظن والمعنى علي برند كان اذا كان ذا مال وكذا لو جعلت الباء مزيدة
و ذا مال حالا سد مسد الخبر كما قال عمر في ذا اذا مال وقد يحذف العائد اذا كان معلوما
في الشرح يحذف العائد قياسا او سماعا فالقياس في موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا
والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدا فيها جزء من المبتدا الاول لان جزئيته تشعر بالضمير
فيحذف الجار والمجرور معا وذلك قولهم البر الكر بستين اي الكر منه وهو حال من ضمير
في الخبر والعامل فيه الخبر والتقدير البر الكر كائن بستين كائنا منه فانه كان المبتدا
الثاني نكرة والجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم والسماع في غير ذلك نحو قوله
تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي انا ذلك منه كما يحذف الجملة الى   فقه
خبرا ياما في قوله تعالى واللائي لم يحضن فان اللائي لم يحضن مبتدا خبره فعدتهن ثلاثة اشهر
يدل عليه ما قبله وهو اللائي يئسن من المحيض فعدتهن ثلاثة اشهر و ذلك اي الحذف
المعلوم نحو البر الكر بستين وان يكون عطف على ضمير اي ولا بد في الجملة الواقعة خبرا
من ان يكون اي من كونه محتملا للصدق والكذب والظاهر ان نون التمكين في يكون
لعوده الى الجملة مذكره لانه سماه خبرا ونحو زيد اضربه متاول هذا جواب عما لو قيل اضربه
جملة انشائية وقعت خبرا قلنا هو متاول باضمار القول اي زيد مقول في حقه اضربه
واذا كان المبتدا ضمير الشان والقصة فالخبر لا يكون الا جملة لان ضمير الشان
لا يعود الى متقدم بل يكون ضميرا مبهما مكنيا به عن جملة ميوتي بعده الجملة تفسيرا
له ويتعدد الخبر لفظا نحو هذا حلو حامض قال المصنف لابد من قيد لفظا فان الخبرية
الحقيقة واحد ليس الا في الاخبار في قولنا هذا حلو حامض عن المذكور بانه جامع بين
الطعمين فالخبر واحد والتعدد في اجزائه ولو كان الاخبار بانه حلو وبانه حامض لتخلل
بينهما العاطف او قدر الثاني بانه خبر مبتدا محذوف فلا يكون الخبران لمبتدا واحد ولهذا
السر حكم المنطقيون بان القضية يتعدد بتعدد الخبر ويؤيده هذا ان الخبر لو كان
متعددا لزم تعدية الفعل اليه باب حسبت الى ثلاثة او اكثر في نحو وجدت هذا حلوا حامضا
فهل بنا المتعلق على ما قبله ثم قال والتحقيق في هذا عندي ان يقال ان الخبر هنا محذوف
سواء او صفتين سده نحو هذا حلو حامض والضمير في كل واحد منهما يعود الى الموصوف

المحذوف ولا ضمير فيما هو خبر في الحقيقة لكونه هو المبتدأ معنى فلا يستدعي الربط
ولا مساغ لدخول الفاء فيه أي في خبر المبتدأ لأن حرف العطف اذا دخل بين المفردين
يجعل الثاني شريك الأول في إعرابه فلا يكون الفاء في خبر المبتدأ إلا إذا تضمن المبتدأ بما
فالشرط يجب دخول الفاء في خبره لما سيأتي ولا تدخل إلا لضرورة كما سيجيء أو لإفادة القول ل
نحو قوله تعالى فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم أي فيقال أكفرتم أو تضمن
عطف على تقصد أي إلا إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط فإنه يدخل الفاء حينئذ جوازا
إذا قصد الدلالة على أن الأول سبب للثاني فإن لم يقصد ذلك فالخبر يجيء على ما يقتضيه
خبر المبتدأ وذلك أي المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط إما اسم موصول بفعل أو ظرف أو نكرة
موصوفة بأحدهما أي بالفعل والظرف وإنما تضمن المبتدأ في هاتين الصورتين معنى الشرط من حيث
كان المبتدأ هنا دالا على العموم لأن الذي في قولك الذي يأتيني فله درهم للعموم لا للعهد وكذلك
النكرة في كل رجل يأتيني فله درهم فضاد المبتدأ ككلمة الشرط في الإبهام والعموم والصلة
والصفة التي هي فعل كالشرط والظرف يتعلق بالفعل على الأصح فكما يدخل الفاء في خبر مبتدإ
كلمة الشرط يدخل هنا أيضا وإنما لم يكن جزء الشرط حقيقة جاز تجويزه من الفاء وإن قصد
السببية نحو الذي يأتيني أو في الدار فله درهم أو معرفة عطف على نكرة أي وأيضا المبتدأ المتضمن لمعنى
الشرط معرفة موصوفة بموصول أي بأحدهما لأن المبتدأ هنا أيضا عام مبهم أو اسم أي
وأيضا المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط اسم من الأسماء الشرطية والجزاء مما لا يتطرق إليه
الجزم بأن يكون أمرا ونحوه مما سيذكر كما علم أنه إذا كان جزاء الشرط فعلا يصح أن يقع شرطا
فلا حاجة إلى الرابطة بينه وبين الشرط لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه
موقعه وإن لم يصلح لأن يقع شرطا بأن كان جملة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض والدعاء والنداء أو جملة متضمنة لمعنى إنشاء المدح والذم أو جملة اسمية فلا بد من
رابطة بينهما وأولى الأشياء بذلك الفاء لخفتها لفظا ولمناسبتها للجزاء معنى لأن معناه التعقيب
بلا فصل والجزاء متعقب الشرط كذلك ثم ذكر الأمثلة على الترتيب نحو أما زيد فمنطلق زيد
مبتدأ خبره منطلق والجملة الاسمية جواب لكلمة الشرط المحذوف شرطها والتقدير
أما يكن من شيء فزيد منطلق وسيجيء تلخيص الفاء في الخبر ووجوب حذف الشرط والذي
أو كل رجل يأتيني أو في الدار فله درهم مثال النكرة الموصوفة بأحدهما وفي الشرح وقد يدخل
الفاء في خبر كل وإن كان الكل مضافا إلى غير موصوف نحو كل رجل فله درهم لمشابهته لكلمة
الشرط في الإبهام أو الرجل الذي يأتيني أو في الدار فله درهم مثال المعرفة الموصوفة بالموصول

بأحدهما ومن يأتيني فله كذا مر سبق أن المبتدأ إذا كان اسما من الأسماء الشرطية ذهب
بعضهم إلى أن الخبر مجموع الشرط والجزاء فعلى قوله يكون الفاء في من يأتيني فله كذا داخلا خلا
في أول الجزء الأخير من الخبر لأن الخبر مجموع يأتيني فله كذا وإليه أشار بقوله ودخول الفاء
في الأخير أي في الثاني الأخير أو الجزء الأخير من الخبر وذهب بعضهم إلى أن الخبر هو الجزاء
وحده فعلى قوله يكون الفاء داخلا في أول الخبر وعلى هذا المذهب يقول أو أول الخبر أي أو دخول
الفاء أول الخبر هو على الاختلاف السابق ذكره وليت ولعل إذا دخلا المبتدأ المتضمن معنى الشرط
مانعان من دخول الفاء في خبره بالاتفاق وفي الشرح لا وجه لتخصيصهما بل جميع نواسخ الابتداء
سوى ما استثني يمنع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور لأنها إنما دخلها الفاء لما شابه المبتدأ
الكلمة الشرطية في الإبهام والعموم وعمل الفعل لفظا أو تقديرا في الغرض بعد صلة المبتدأ وكلمة
الشرط لا يلزمها التصدر ولا يدخلها نواسخ الابتداء ولا تؤثر لفظا في الجملة وما تؤثر في الجملة
لا يدخل جملة بصورة الشيء لا بد من تصدره إلا أن حملا على المبتدأ كلمة شيء ما في الحروف الشرطية
جائز مجوز مما لا يؤثر معنى في الجملة المتأخرة عليه وهو أن وأن ولكن نحو قوله تعالى إن
الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ونحو اعلم أن الذي يأتيني
فله درهم لأنها التحقيق معنى الجملة المتأخرة ولا يغيرانه وكذا لكن لأن معناها ليس أمر مما
الجملة لأنها الاستدراك مضمونها ولا تؤثر فيما أنا فيه من الجملة وأما كانت الشرط فلا يدخلها
حرف الحروف الثلث أيضا وإن عند سيبويه أيضا مانع خلافا للأخفش لكن الأسماء بالقاعدة
خلافه أي خلاف مذهب سيبويه وهو نحو ما أنكرتك أنا وجود تقدم أي تقديم الخبر على
المبتدأ للاهتمام بذكره نحو في الدار وسواء علي أقمت أم قعدت أي قيامك وقعودك في التعلق
الفعل ههنا أنزل منزلة المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من أن تراه والتقدير سواء
علي قيامك وقعودك وفيه ضمير القائم والقعود والمعنى القيام والقعود مستويان
ومررت برجل سواء عنده الوجود والعدم إذا وقع سواء فإن سواء الذي وقع خبر مقدم والتقدير هو و
العدم سواء والجملة صفة رجل وسواء كونه مصدرا لم يتبع في مثنى المبتدأ وإن جعل
مصدرا على أنه وصف ورجل بالمصدر فهو تأكيد المستكن فيه حتى لا يستقيم العطف فيه المثل
نكرة أخرى لا تبطل والتقدير أخرى نكرة لا تبطل في التعليق هذا من قول أبي حنش خال
بيهس وذلك أن بيهس بلغه أن ناسا من أشجع في غار يشربون وهم قاتلوا إخوته
فقال لخاله هل لك في غار فيه ضيف منها وانطلق به معا فأقامه على فم الغار
ثم دفعه في الغار فقال ضربا يا أبا حنش فقال بعضهم إن أبا حنش لبطل فقال أبو بيهس

مكره اخوك لا بطل ويلزم تقديم الخبر اذا كان الخبر مفردا متضمنا للاستفهام انما قال مفردا
لانه ان كان الخبر المتضمن لما يستحق صدر الكلام جملة لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه
اذ كل ما يقتضي صدر الكلام يكفيه ان يقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد
ركني الجملة ولا ما هو في حيزها او ظرفا عطف على مفردا اي او كان الخبر ظرفا متضمنا
له اي للاستفهام عائدا على ضمير المبتدأ نحو كيف زيد كيف معرفة متضمن للاستفهام وقع
خبرا فوجب تقديمه واين عمرو في المثال اين وفي حيثما اين على ما هو الصحيح من
ان الظرف مقدر بالجملة والاولى ظرف مكان والثانية ظرف زمان ومنها ضمير المبتدأ والتعميم
لازم لهما لتضمنهما الاستفهام بخلاف ما اذا قلت زيد اين غلامه فانه لا يقتضي ضمير
زيد لكونه مسندا الى غلامه والمفرد المتضمن للاستفهام لا يتناول نحو اين عمرو الا من جعل
الظرف مفردا مقدرا باسم الفاعل فان قلت ما الفرق بين اين في نحو اين زيد وبين اين غلامه
في نحو زيد اين غلامه حيث وجب تقديمه في نحو اين زيد دون زيد اين غلامه مع ان كلا
منهما جملة اكتفي بالظرف عن الفعل قلت لعل الفرق ما في الشرح من ان لفظ اين ام
مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد فاين في اين زيد مفرد واقع موقع الجملة فهو
لفظ مثل من زيد بخلاف زيد اين غلامه فان اين غلامه غير مفرد لفظا لوجود الفاعل
فهو مثل زيد من ابوه او كان تقديم الخبر مصححا لوقوع المبتدأ مبتدأ نحو في الدار رجل فان
النكرة غير المخصوصة لا تقع مبتدأ لكن تقديم الخبر صحح وقوعه مبتدأ كما مضى فلو اخر لم يجز
ان يقع مبتدأ او اتصل اي وجب تقديم الخبر اذا اتصل بالمبتدأ ضمير لمتعلقه بكسر اللام
اي لمتعلق الخبر نحو على التمرة مثلها زبدا المراد ان يكون في المبتدأ ضمير يرجع الى بعض الخبر
فان الضمير في مثلها الذي هو المبتدأ راجع الى التمرة التي هي بعض الخبر فلو قلت مثلها زبدا
على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه لكون الضمير قبل الذكر في الشرح
المراد بالمتعلق جزء الخبر لقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر
ذلك المقدر لان الجار والمجرور متعلق به ومنه المثل في بطن زهمان زاده قال الضبي
في زاده الذي هو مبتدأ الزهمان في المثل اسم كلب وهو مفتوح الزاي في رواية الى الهدى
وابن الاعرابي ومضمومها في رواية ابي الهيثم وابن دريد يضرب لمن يكون معه عدته ما يحتاج تضربه
اليه وقال ابو عمرو واصله ان رجلا نحر جزورا فقسمها فاعطى زهمان نصيبه ثم رجع زهمان
لياخذ ايضا مع الناس فقال صاحب الجزور في بطن زهمان زاده يضرب للرجل يطلب
الشيء وقد اخذ مرة او عن ان نحو او كان الخبر خبرا عن ان مع اسمها وخبرها زيد

اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم الخبر نحو حق ان زيدا قائم لئلا يلتبس ان
بفتح الهمزة فانه له صدر الكلام فاذا تقدم الخبر علم انه ليس بمعنى لعل وامتنع تقديم الخبر
اذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام كالاسماء الشرطية فانها اشتملت على معنى ان
الشرطية الطالبة لصدر الكلام نحو من قام قمت فاذا اردت تقديم تلك الاسماء بالابتداء
فخبرها اما مجموع الشرط والجزاء وامتناع تقديمه ظاهر والجزاء وحده وامتناع تقدمه
ايضا ظاهر والاستفهامية نحو من قام وصاحب بكل وكذا حكم المضاف الى اداة الشرط
والاستفهام يجب تصدره نحو غلام من تضرب اضرب وغلام من قام لان معنى الشرط والاستفهام
يسري الى المضاف والامر يعني تقدمه على ما له صدر الكلام وضمير الشأن نحو هو زيد قائم
وانما وجب تقديم ضمير الشأن لانه اذا وقع بالابتداء اذ لو اخر لم يحصل الابهام قبل التفسير
وهو الغرض في الاتيان به لا لاشتماله على ما له صدر الكلام فان هو مثلا لم يوضع لمعنى اشتمل
على ما له الصدر وكذا الشرطية والاستفهام ايراده في المشتمل على الصدر وما التعجبية لانه لا
تتصرف في الجملة التعجبية بتقديم وتأخير لاشتمالها على ما له الصدر لان ما في ما احسن
زيدا ان كانت تامة او موصولة فظاهر وان كانت استفهامية فقد اشتملت على ما له
الصدر لكن قوله والاستفهامية اغنى عن افرادها بالذكر وكم الخبرية نحو كم رجل في الدار
لان بينها وبين رب اشتراكا في التكثير وللانشاء صدر الكلام وكم الاستفهامية قد دخلت تحت
قوله والاسماء الاستفهامية او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين ولا قرينة تدل على
تعيين المبتدأ فانه يمتنع تقديم الخبر نحو زيد المنطلق لانه لو قدم الخبر لالتبس المبتدأ بالخبر
لانه كلا يصلح ان يكون مبتدأ وخبرا بخلاف ما اذا كان قرينة تدل على تعيين المبتدأ فانه
يسوغ تقديم الخبر نحو قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد فانه لا يلتبس
ان الاخبار عن ابناء الابناء بانهم بمنزلة الابناء والاباعد خلاف الاقارب او اي او كان المبتدأ
والخبر متساويين في ان يكون كل واحد نكرة مخصوصة تصلح للابتداء فانه يمتنع تقديم الخبر
لان تقديره ليس نحو افضل منك افضل مني وقد مر في الشرح في المتساويين ايضا ان لا يكون
سلها قرينة تدل على تعيين المبتدأ اذ لو وجدت لساغ تقديم الخبر والمصنف ساكت عن اشتراطها
او كان اي ويمتنع تقديم الخبر ان كان فعلا والمبتدأ يصلح فاعله لو تأخر او تأكيد الفاعل
كما في زيد قام فان زيدا يصلح فاعلا لقام لو تأخر عنه فلا يؤخر للالتباس وانا قمت
فان انا يصلح تأكيدا لفاعل قمت لو تأخر عنه فلا يؤخر للالتباس في التعليق هذه العبارة
اولى من ان يقال او كان الخبر فعلا لما بينهما من التنبيه على العلة الموجبة لامتناع

المقدم وهو حصول الالتباس ولما ان ثمة لا يشمل قولهم زيد ضرب فان المقدم فيه
والخبر ليس بفعل للمبتدأ اللهم الا ان يفسر ذلك بالاسناد ولا يحسن ايضا لان
المسند اليه الفعل ليس المبتدأ بل ضميره ولما ان قولهم اكلوني البراغيث الخبر فيه
فعل المبتدأ مع انه يقدم الخبر امتنع فانا السرائر ذكر في احد الوجوه ان البراغيث مبتدأ
واكلوني خبر مقدم وانما جاز التقديم لانه لم يلتبس فاعلا لان الفاعل لا يتعدد ولا تلحقه علامة
بخلاف زيد قام ابوه حيث يجوز تاخير المبتدأ اذ لا التباس في تاخيره لان الاسم فاعلا و
لا تلحقه والكلوني اي بخلاف اكلوني البراغيث فمن يجعله مبتدأ وقد نسب مذهب
من يجعله مبتدأ الى التعليق وقيل ان البراغيث فاعل والواو حرف زيد ليوذن من اول
الوهلة ان الفاعل جمع وهذا الوجه هو المروي عن سيبويه وقيل ان الفاعل ضمير
اضمر على شريطة التفسير والبراغيث بدل منه وكان من حقه ان يقال اكلتني لان البراغيث
ليست مما يعقل وزعم السيرافي انها لما وصفت بصفات العقلاء بحمل نسبة الاكل اليها جرت
مجرى ما يعقل كانه قال اكلوني ملتجئين ويعترض عليه بان الاكل ليس مما يختص
بمن يعقل بل يشركهم فيه غيرهم بدليل اكلت الهرة الفارة والذئب شاة ونحو ذلك
واجيب بان الاكل هنا محول على معنى التعدي والجور كما يقال اكل فلان جاره اذا تعدى
عليه وهذا مما يختص به ذوو العقل ومن ثم بان الحكم في منزل الضب في بيته يؤتى
الحكم مثلا لتقدمه الخبر فقيل مثال في التعليق ذكر ابن الانباري ان قولهم في بيته يؤتى الحكم
من تقديم الخبر على المبتدأ ليس بصواب لان الحكم يصلح فاعلا ليؤتى والمعنى يؤتى الحكم
في بيته فلا معنى للتقديم لتقدير المطلب وفي بيته حال من الحكم اي كائنا في بيته وقد روي
العرب في خرافاتها ان الارنب التقطت تمرة فاختلسها الثعلب فاكلها فانطلقا يختصمان
الى الضب فقال الارنب يا ابا الحسل فقال سميعا دعوت فقالت اتيناك لنختصم اليك قال
عادلا حكمتما قالت فاخرج الينا فقال في بيته يؤتى الحكم قالت اني وجدت تمرة قال
حلوة فكليها قالت فاختلسها الثعلب قال لنفسه بغى الخير قالت فلطمته لطمة قال
بحقك اخذت قال فلطمني قال حر انتصر قال فاقض بيننا قالت حدث امراة حديثين
فان ابت فاربعة فذهب اقوالها امثالا في التعليق حدث امراة حديثين فان ابت
فاربع اي اذا كررت الحديث مرتين فلم يفهم فامسك وكف ولا تتعب نفسك فانه لا مطمع
في افهامها وروي فاربعة اي حدثها اربعة الحواذي ان الحديث يعاد للرجل مكررتين
وتضاعف للمراة لنقصان عقلها ويحذف المبتدأ عند الدلالة اي عند وجود قرينة دالة
على نفس المبتدأ فانه لا يحذف المبتدأ ولا الخبر ولا غيرهما لا وجوبا ولا جوازا الا بقرينة دالة

على مقيد نحو قوله اي قول المرقش بتشديد القاف المكسورة لا يبعدن الله التلبب
والغارات اذا قال المحصنات نحو التلبب التحزم والتشمر والخميس الجيش لانهم خمس
فرق المقدمة والقلب والميمنة والميسرة والساقة واراد بالنعم الابل والغنم اي هذه نعم
ومنه المثل احرى حظيات لقمان في التعليق الحظوة بضم الحاء المهملة قال ابو عبيدة هي
التي لا نصل لها والحظية تصغير الحظوة وذكر الجوهري ان الحظوة سهم صغير قدر
ذراع فاذا لم يكن فيه نصل فهي حظية ولقمان في المثل لقمان بن عاد وكان من حديثه ان رجلين
دعا لهما كعب وعمرو ابنا تقن بن معود قتال وكانا ذوي ابل وكان لقمان ذا غنم فاعجبه
الابل واباه ان يبيعها فلم يزل يهتبل منهما غرة رجاء ان يصيبهما فيذهب بالابل فلم يصب
منهما غرة قال وكانت لعمرو بن تقن امراة وطلقها فتزوجها لقمان وكانت تكثر ان تقول
لا فتى الا عمرو فقال لقمان لقد اكثرت في عمرو فوالله لاقتلنه فقالت لا تفعل وكان
لابنى تقن سمرتان تستظلان بهما حتى يرد ابلهما فنسيتا انها مضمرها لقمان فلما وردت
الابل تجرد عمرو واكب على البير يستقي فرماه لقمان من فوقه بسهم في ظهره فقال
احرى حظيات لقمان فذهبت مثلا اي هذه الحظوة احرى حظيات لقمان بنزيهان
يعرف بالشر فلما فات من قيل احرى حظيات لقمان اي انه فعله من مفعلاته قوله
تهتبل من الاهتبال الاغتنام والاحتبال بفتح اوله وكسر آخره بقولها الانسان
اذا اصابه غفلة ما اوجعه واحرقه كالجمرة والعقرب ومن معناه شر فيقال في فلان هنات
اي خصلات شر ولا يقال ذلك في الخير ومنهن قولهم في التعليق ايضا هذا
الفعل خير قليل ويروى تمر قليل واول من قاله ماشرة امراة مرة الاسدي وقد كان لها
زوجها يموت عبد لها كان من حصا شيئا فلما صمت اقبلت على نفسها فقالت يا نفس
لا تحزني الشرة فانها تقضي الحرة وتحرث الحرة اي العيب ثم اعرضت عنه حينا ثم هتت
به فقالت يا نفس موت مريحة خير من الفضيحة وركوب القبيحة واياك والعار وحب
الشنار اي العيب وسوء الشعار ولوم الرياد ثم همت به ثم قالت ان كانت مرة واحدة
فقد فضح الفاسدة ويكرم العارفة اي الفاسدة ثم خرجت على امرها اي اقبلت وقد اقبل
زوجها وكان غائبا فنعب غراب فاخبره ان امراته لم تفجر قط ولا تفجر الا تلك الليلة قرب
مرتبه وسار مسرعا فانتهى اليها وقد قام عنها العبد وقد ارتبرت وهي تقول خير قليل
وفضحت نفسي فسمعها مرة ودخل عليها وهو لما به من الغيظ يرعد فقالت لما يرعدك
فقال مرة ليس في خير قليل فشهقت شهقة اي صاحت صيحة فماتت فقال مرة

لجد الله رب الناس نا قريبك واهون بها متقوده حين تقفن اي تطلب لمركي ما
تسادن سكن لوعة ولا انا سا وحل عليك مسهدم قام الى العبد فقتله ويلزم ذلك اى
حذف المبتدا في نحو زيد الخبز اكله بنصب الخبز في التعليق اذا نصبت الخبز فلابد
من ان تقدر له ناصبا لكون الذي بعده مشتغلا عنه بضميره وذلك الناصب هو الخبر لزيد
واكله مرفوع على ما كان مرفوعا به مفسر فلا بد من تقدير مبتدأ والتقدير زيد آكل
الخبز هو اكله ويلزم حذفه لئلا يتوهم انه جملة اخرى مستأنفة فان قلت هلا جعلت
اكله تاكيدا للاكل الاول قلت لان في التاكيد من ثبوت معنى المؤكد وذلك المعنى لا يتاتى
وجود التاكيد كعدمه بالنسبة الى ثبوت اصل المعنى وهنا ليس كذلك لانه لو لم يكن اكله
في الكلام لم يرد ان المقدر هنا اكل او غيره [illegible] بات في الكلام صح المؤكد وان قيدت
الخبز فهو مبتدأ ويجب ايراد ما استقر في اكله لعوده على غير من هو له فيقول زيد الخبز
اكله هو وقد حذف الخبر نحو قوله اي قول ذي الرمة اياظبية الوعساء بين حلاحل
وبين النقا آانت ام ام سالم تقديره اانت ظبية ام ام سالم الوعساء الارض اللينة ذات
الرمل وحلاحل بفتح الجيم موضع ويروى في البيت بالحاء المهملة المضمومة والنقا الكثيب
من الرمل وادخل الالف بين الهمزتين في أأنت فرارا من اجتماع المثلين في المثل كلاهما
ونحو من روى كلاهما مرفوعا في التعليق قاله عمرو بن حمران بن الاقرع [illegible] و
ذلك انه وقع اليه رجل قد اضر به العطش والسغوب وعمرو قاعد وبين يديه زبد
وتمر وتامك فدنا منه الرجل وقال اطعمني من هذا الزبد والتامك فقال نعم كلاهما وتمرا اي
لك كلاهما وازيدك تمرا وروى كليهما اي اطعمك كليهما وحكي ان الرجل قال اتبع مما بيديك
فقال عمرو ايهما احب اليك زبد ام سنام فقال الرجل كلاهما وتمرا اي مطلوبي كلاهما
وازيد تمرا ولو نصب لكان المعنى اعطني كليهما وزدني تمرا وحذفت نا فالسبع اذا الفا حاه
وهي نزلت على الوجود فلا يخلو ان تريد وجودا مطلقا او لا تريد ذلك فان اردت الوجود
المطلق جاز حذف الخبر وان لم ترد الوجود لكن اردت قياما او قعودا وما اشبه
ذلك فلا بد من ذكره اذ ليس فيه ما يدل عليه فيقول لولا زيد قائم او قاعد وقد يعدم
البحث عنها وجب ذلك اي حذف الخبر وهنا التزم في موضعه غيره الزمه الشيخ [illegible]
اي قيل ملا وقعت قوله فيما التزم اي في خبر التزم العرب ذكر غيره الخبر في موضعه حذف
حذف الخبر وجوبا في كل موضع يكون فيه مع القرينة الدالة على تعيين الخبر المحذوف لفظا
ساد مسد الخبر وهو في اربعة ابواب اولها المبتدا الذي بعد لولا نحو لولا زيد لكان كذا

نكان كما في احد المذهبين اي في مذهب البصريين لحصول شرطي وجوب الحذف احدهما
القرينة الدالة على تعيين الخبر وهي في لفظة لولا لانها موضوعة لتدل على ان الاسم الذي بعدها موجود
بدلالة امتناع وجودها فقولنا لولا علي لهلك عمر يفيد لولا وقال في الاعراب ذكر بعض المحققين
ان الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر نظيره في لولا تقتضيه الشرط فكان التقدير في لولا المطر لهلكت
الماشية لو لم يحصل المطر فاضمر الرابع في النوع هذا قول الكسائي وقال الفراء هي الرافعة للاسم لا خصاصها
بالاسماء كسائر العوامل وثانيها كل مبتدأ هو مصدر صريحا نحو ضربي او بمعنى المصدر وهو افعل
التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه نحو اخطب ما يكون الامير قائما واكثر شربي
السويق ملتوتا والمصدر المضاف الى الفاعل نحو ضرب زيدا او الى المفعول نحو ضربي زيدا وانها
نحو تضاربنا ونحو ذلك حالا منهما في المعنى نحو ضربي زيدا قائمين وتضاربنا قائمين او من
احدهما نحو ضربي زيدا قائما ووقع هذا الحال فعلا ايضا نحو علمي بزيد كان ذا مال وجملة اسمية
نحو ارخص ما يكون البر مدان بدرهم وعند الكسائي يوجب تصديرها بالواو ومقول
ومدان بدرهم والكسائي يجيز تجردها عن الواو وتبعه المصنف ونبه على هذا القسم بقوله
وضربي زيدا قائما واخطب ما يكون الامير قائما وارخص ما يكون البر مدان بدرهم او مد
في التعليق جاز في مدان الرفع والنصب فالرفع على الابتداء والخبر بدرهم والجملة منصوبة
المحل حالا ساد مسد الخبر والعائد الى ذي الحال محذوف وصف للمبتدأ والتقدير ارخص
ما يكون البر اذا كان مدان منه بدرهم واما النصب فعلى الحال [illegible] فاه الى في على ما سبق
في الحال وروى في قوله اي قول عمرو بن معديكرب الحرب اول ما تكون فتية تسعى بزينتها لكل
جهول رفع الاسمين ونصبهما والخلاف بينهما في التعليق فيه اربعة اوجه رفع اول على انه بدل من الحرب
بدل الاشتمال ورفع فتية لانه خبر ونصبهما على ان اما يكون اول ظرفا وفتية حالا من المستكن
في يكون والخبر تسعى اي الحرب تسعى اول زمان حصولها فتية ونصب اول على الظرف ورفع فتية
على الخبرية وعكس هذا على ان يكون اول مبتدأ ثانيا وفتية حالا سد بها مسد الخبر والجملة
خبرا عن الحرب اي اول حصولها اذا كانت فتية اي اول وقتها اذا كانت فتية البزة الهيئة
ونحوه حتى اذا استعرت وشب ضرامها عادت عجوزا غير ذات خليل فقال [illegible]
والحرب فيحتها والهبتها فاستعرت في وشب او قد والضرام دقاق الحطب الذي يسرع
اشتعال النار والخليل الزوج اي تسعى في ابتداء الحرب بكل جهول ارسلها الى بزتها وتهيجها حتى
اذا اشتعلت الحرب صارت كعجوز لا يرغب فيها احد والقرينة في هذه المسائل [illegible] قائما
قائما واخطب ما يكون واحسن ما يكون والحرب اول ما يكون هو الظرف المضاف الى

ما عمل في الحال المحذوف بالرفع على انه صفة الظرف اراد بالظرف المضاف اذا وبالعامل
في الحال كان والتقدير ضربي زيدا اذا كان قائما واخطب ما يكون الامير اذا كان قائما فحذف
الظرف سدا بالحال مسده لان في الحال معنى الظرفية فان معنى جاءني زيد راكبا اي وقت الركوب
فالحال قائم مقام الظرف الذي هو خبره وانما احتيج الى تقدير ظرف مضاف الى ما عمل في الحال
لانهم التزموا وجوب اتحاد العامل في الحال وذيها فلو كان التقدير ضربي زيدا حاصل قائما
لم يتحد العامل فيها لان العامل في قائما حاصل وهو ليس عاملا في المستكن فيه بل في
زيد وعامله ضربي فقدروا اذا كان ليكون قائما حالا عن المستكن في العامل اعني عمد
العامل فيها فيه الشرح هذا الالتزام منهم بلا دليل لهم عليه ولا ضرورة الجاتهم الى الحق
انه يجوز اختلاف العاملين سيما على ما ذهب اليه المالكي فيكون التقدير ضربي زيدا حاصل
قائما فالعامل في الحال حاصل وفي صاحبها ضربي فحذف حاصل لكونه عاما كجميع الافعال
كما حذف في زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال الظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال
والظرف مقام العامل فان قيل لم لا يجوز ان يكون كان المقدرة ناقصة وقائما خبرها قلت لان
مثل هذا المنصوب لا يكون الا نكرة وما سمع مع كثرته الا هكذا فلو كان خبر كان لجاز كونه معرفة
ومعرفة ويسمع ذلك مع طول الاستقراء ثم اعلم ان البصريين والكوفيين متفقون على ان معنى
ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لاستفاد الا من تقدير الحصر
وبيانه مبني على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد
اذا استعمل ولم يقم قرينة تخصيصه ببعض الجنس فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا
من استقراء كلامهم نحو التراب يابس والماء بارد كل ما فيه هاتان الماهيتان واذا قام قرينة
للخصوص فهو للمخصوص مثل اشتريت اللحم واشرب الماء الا فانه اشترى الجميع و
شرب الجميع ممتنع واذا ثبت هذا فمتعلق الجنس الذي هو مصدر عند البصريين غير مقيد
بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر في الجنس اي المبتدأ الذي هو مصدر على العموم
فيكون المعنى كل ضرب واقع مني على زيد حاصل في حال القيام وهذا هو المعنى المتفق عليه وعند
الكوفيين يخرج الكلام عما هو المقصود اذ المقصود ان وقوع الضرب انما هو في حالة الحال يعني
اذ المقصود من ضربي زيدا قائما انه ما ضرب زيدا الا قائما كما بينا وتقديرهم يفيد ان الضرب
الواقع في هذه الحال واقع لان العامل في الحال عندهم هو المصدر والخبر محذوف اي ضربي
زيدا قائما حاصل فيتقيد الجنس بالحال المخصص فيكون المعنى ضربي زيدا المقيد بحال
القيام حاصل وهذا المعنى لا ينافي وقوعه اي وقوع الضرب في غير هذه الحال اذ لا يمتنع من

حصول

حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود في وقت آخر فليس في
تقديرهم معنى الحصر المتفق عليه وايضا على تقديرهم اي تقدير الكوفيين لا يكون الحال في
موضع الخبر لان تمام الخبر عندهم بعد الحال بل هو اي الحال من تتمة المبتدأ فلا يلزم
حذف الخبر بلا ما قدرنا انه لا يحذف الخبر وجوبا الا اذا سد مسده لفظ آخر واستغني ضربي زيدا
قائما لفظا واقع موقع الخبر على تقديرهم يدل عليه اي على عدم لزوم حذف الخبر اذا جعل
الحال من تتمة المبتدأ جواز ضربي زيدا قائما خير من ضربه قاعدا فانه اذا جعل ضربي عاملا
في الحال ذكر الخبر ومن زعم انه بمنزلة الجملة الفعلية ذهب ابن درستويه وابن بابشاذ الى
ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل فضربي زيدا قائما اي اضربه قائما نحو اقائم الزيدان
ومن زعم انه مبتدأ خبره قوله يكذبه عدم استقلال الكلام بدون الحال مع اخراج الكلام عما
سنت اي عن طريقه المصوغ هو له الكلام لاجله اي لاجل ذلك السنن ابطل المصنف
هذا القول بوجهين احدهما انه لو كان ضربي زيدا قائما بمنزلة الجملة الفعلية لجاز حذف
الحال لاستقلال الكلام بدونه كما جاز ذلك في اضرب زيدا قائما والثاني انه يخرج الكلام بهذا التقدير
عن طريقة صيغ الكلام لها ومعنى اتفق عليه وهو حصر الضرب لان قولك اضرب زيدا قائما
ما ليس فيه معنى الحصر المطلوب ولما قال الكوفيون هذه المسايل الظرف المحذوف بحث
عند تقال والزمان المقدر منتصب المحل بدليل انه سمع في موضع هذا الظرف ظرف معرب منصوب
نحو اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالنصب فيكون الظرف منصوبا فيه من الافعال العامة
اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما وعلى ما يكون مصدرية والتقدير اخص اكوان الامير اذا
كان سماع مرادهم واخطب اكوان الامير اذا كان قائما ويجوز فيما هو مصدري بالمصدرية
انه يقدر اي المصدر بها بالزمان بان يكون المراد باخطب الوقت وذلك بان يجعل ما
يكون زمانا للكثرة وقوع ما المصدرية ظرفا نحو قولهم ما ذر شارق فيكون الزمان المحذوف
مرفوع المحل بانه خبر لاخطب والتقدير اخطب اوقات الامير هو وقت قيامه فيكون قد
جعلت الوقت لخطب مثل نهاره صايم ولا يبعد الفعل العام اذ ليس المعنى ان اخطب
اوقات الامير حاصل في وقت قيامه اذ لا ظرف للظرف ويدل على صحة اي ان يجعل المصدر
بها المصدرية زمانا مجيء اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة بالرفع اي برفع يوم مسموعا لانه لابد
ان يكون المراد اخطب اوقات الامير يوم الجمعة ولا يكون احداث المقدر اخطب اكوان
الامير يوم الجمعة لان الظرف انما يطلق على الزمان لا الحدث وعند بعضهم جاز هنا اي كون
الزمان المحذوف مرفوع المحل في الكل اي فيما تقدر بالمصدرية وفيما لم يقدر بها انا فيما

تصور فعلا ما تقدم واما في غيره فهو على تقدير مضاف محذوف قبل المصدر
والتقدير زمان ضربي زيدا اذا كان قائما اي زمان ضربي زيدا هو زمان قيامه
ومنها اي ومما وجب حذف خبره لالتزام غيره اي غير الخبر في موضعه كل رجل وضيعته
في حواشي المصنف وكذا مثاله مما اريد به الاخبار عن الشيء بانه مقارن غيره وذلك
الغير مما لا يتصور ان ينفك عن ذلك الشيء وحذف الخبر لدلالة الواو عليه والتزم
لما ان الواو مع المعطوف سد مسده اي كل رجل وضيعته مقرونان ولو قلت
زيد وعمرو مصطحبان لم يكن بد من ذكر الخبر لان الثاني ينفك عن الاول في المعنى
فلا يكون ثم دلالة على المصاحبة في الشرح ان قلت ليس في هذا التقدير لفظ يسد
مسد الخبر لان الخبر مقدر محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظ قائم مقام
الخبر فكيف حذف وجوبا ولو كان لنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته كما في
زيد قائم وعمرو اي هو مقرون وضيعته وضيعته مقرونة به ثم حذف مقرون واقيم
المعطوف مقامه لم يبق البحث في حذف خبر المعطوف من غير ساد مسده واجاب
الفاضل العلامة سعيد الدين الاسترابادي قلنا لما شارك الثاني الاول في الخبر
ووجب حذف خبر الاول حذف خبر الثاني ايضا تبعا للاول الحذف الواجب
والضيعة في اللغة الحرفة وهي ههنا كناية عن الصنعة ولعمرك لافعلن كذا في الشرح
مثال كل استثنائه الجملة القسمية متعين للقسم نحو لعمرك وايمن الله فان تعينه
للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف اي لعمرك اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر
وقريب منه اي مما حذف خبره وجوبا زيد الخبز اكله في التعليق لان زيدا مبتدا
والخبر محذوف يدل عليه التفسير وقد تقدم في حذف المبتدا تقديره والتزم حذفه
استغناء عنه بتفسيره الا ان التفسير لما لم يكن في موضع الخبر وانما هو بعد مفعوله لم يجر
مجرى الامثلة السابقة وقد يحذفان اي المبتدا والخبر معا في نحو قوله تعالى في قصة
ايوب عليه السلام انا وجدناه صابرا نعم العبد انه اواب نعم فعل المخصوص خبر
مبتدا محذوف والتقدير نعم العبد ايوب اي هو ايوب واما من جعل المخصوص مبتدا
تقدم خبره فنعم العبد من باب حذف المبتدا وفيه اي يكون لاحدهما معين اما المبتدا
فكقوله انا ابو النجم واما الخبر فنحو زيد انا وكلاهما كما يقول علمك زيد من العالم النحرير
في البلد فيقول هو انت ويكون اي الضمير المرتفع بالابتداء منفصلا لا غير لان الضمير
انما يتصل بعامله وعاملها معنوي لا يتصل به الا يعني قال لولاك ولولاي فان الكاف في

في محل الرفع على الابتداء عند الاخفش وان الرفع محمول على الجر اذا كانا متداولين
فقد يجيء المبتدا متصلا وعند سيبويه محلها الجر وان لولا مع المكني حال ليست
مع غيره والشائع الكثير لولا انت ولولا انا وهو القياس في الشرح الاولى ان يجيء بعد
لولا ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدا او فاعل فعل محذوف كما تقدم ووجهه على الوجهين
الانفصال اذ العامل غير ملفوظ فلا اتصال وقد يجيء بعدها ضمير مشترك بين النصب والجر
الا عند المبرد فانه قال هو خطأ والصحيح وروده كقوله لولاك هذا العام لم احجج والضمير
عند سيبويه مجرور ولولا حرف جر ههنا خاصة ويجيء ان يكون لبعض الكلمات مع بعض
حال ليس لها مع غيرها ولا ينكر ان تصير لولا الداخلة على الضمير حرف جر مع انها بدون الضمير غير عاملة
كلدن حرف يتصل بعدها ومثل ذلك بلدن وانها تجر بالاضافة الا اذا وليها غدوة فانها
[illegible] ينصبها وفي قوله نقل لولاي الا لم يكن نائبا للجار بحيث لا بد له من متعلق ولا متعلق
في لولاك الا الفعل ولا يجيء تقديره وعند الاخفش والفراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب
عن المرفوع كما ناب المرفوع عن المجرور في قولهم ما انا كانت ووقع مذهب سيبويه بان
النصب عنده نصير واحد وهو جعل لولا حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه يلزمه
تغيير في عشر ضميرا لكن يترجح مذهب الاخفش على مذهب سيبويه بان نقص الضمائر
وقيام بعضها مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغيير لولا وجعلها حرف جر
فانه لم يثبت وارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من
ارتكاب الاصل غير المستعمل وان قل وفي حواشي المصنف اذا قلت لولاك جاز ان
يكون على صيغة اللغة وجاز ان يكون على الشائع والاصل هو واذا كان الخبر معرفة
او متساويين اي مشابهين للمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف كافضل منك فانه
يمتنع دخول حرف التعريف عليه فلا يقال زيد الافضل منك وكما يمتنع دخوله على المعرف
والفعل اي وكالفعل المضارع في الشرح اجاز المازني وقوع الفصل قبل المضارع لكونه
مشابها للاسم وامتنع دخول اللام عليه مشابه الاسم المعرفة قال الله تعالى ومكر اولئك
هو يبور وليس بقاطع اذ يجوز ان يكون مبتدا ما بعده خبره قال ولا يجوز انه هو
قال لان الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه اسم يمتنع دخول اللام عليه وهذا باطل
لقوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى وجواب ان قوله جاز تخلل
الفصل بينهما اي بين المبتدا والخبر واشتراط التخلل بتعرف المبتدا وتعرف الخبر او شبهه
بالمعرفة كما سبق لانهما لو كانا نكرتين او كان الثاني منكرا الا شبه المعرفة لا يصح وقوع الفصل

بينهما قال الشيخ عبد القاهر لو قلت كان رجل من تميم هو شاعر او قلت كان زيد هو
منطلقا كان خطأ وانما لا تؤكد بعد المنكر لان الفصل بضرب من التاكيد والنكرة لا
تؤكد معنويا وهو اي ضمير الفصل احد الضماير المنفصلة المرفوعة لو قال وهو صيغة احد
الضماير لكان اولى لانه اختلف في انه ضمير ام لا كما يجي ولا اختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع
مطابقا للمبتدا في الوحدة والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والغيبة والخطاب و
التكلم وقوله مطابقا حال من المضاف اليه في ضمير الفصل لانه فاعل معنى ثم ذكر علة تخلل
ضمير الفصل بينهما بقوله ايذانا بانه خبر لا نعت فانك اذا قلت زيد المنطلق جاز ان
يتوهم السامع كون المنطلق صفته فينتظر الخبر بخلاف بالفصل فيتعين كونه خبرا
لا صفة قالوا ولذلك سموه فصلا وليفيد ضرب اي وايذانا بضرب من التاكيد في الشرح الفصل
يفيد التاكيد لا يخفى ان نفسه الشاه وقال صاحب المفتاح اما توسيط الفصل بين صح العلم
المسند والمسند اليه فلتخصيصه به نحو زيد هو المنطلق او افضل من عمرو او هو يذهب
نحو زيد هو المنطلق مثال لما الخبر معرفة او زيد هو افضل منك او اي زيد هو
يضرب وجاز تخلل الفصل بعد دخول العوامل اللفظية على المبتدا والخبر نحو انه كنت
انا اقل منك اصله انا اقل فلما اتصل بالعوامل صار متصلا نحو ان ترن انا اقل منه ومتوسط
الفصل اصح مع حذف الياء والاكتفاء بالكسرة وان كنا نحن الغالبين فان نحن فصل
اعلم ان الغرض من الفصل في الاصل فصل الخبر من النعت ثم من فكان القياس ان
لا يتخلل الا بعد امور احدها خلو المبتدا من النواسخ وفصل القلب لانها اذا دخلت على المبتدا
كانت اوان او ما فلا تعاد تمييز الخبر من النعت بمخالفة الاعراب الثاني ان يكون المبتدا
غير ضمير لانه لو كان ضميرا امن من التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف الثالث
ان يتعرف الخبر اذ هو الملتبس بالنعت دون النكرة ودون الفعل ثم اتسع فيه فادخل
حيث لا التباس بدونه ايضا كما يقول الادبي هو الصحة ومع وجود النواسخ ومع ان يكون
الخبر نكرة او فعلا كما تقدم ومع ان يكون الاول ضميرا نحو اني انا الغفور الرحيم وان لم يلتبس
الثاني بالوصف لان المضمر لا يوصف ولا محل له اي ضمير الفصل من الاعراب عند اصحابنا
فانه اي بسبب انه حرف ككاف الخطاب في اياك وغيره من الهاء والياء نحو اياه
واياي في الشرح لما كان الغرض المهم من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اعني دفع التباس
الخبر الذي يعرج بوصف ما قبله وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا
ولا يخلع عنه لباس الاسمية فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده

عن الربع

عن الربع الى النصب لما سبق لانه الحرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حال الاسمية
وهو كونه مفردا او مثنى او مجموعا ومذكرا ومونثا ومتكلما ومخاطبا وغايبا لعدم عراقته
في الحرفية وفيه ايضا الاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له ولعل قال الخليل والعامة
لعظيم لان الغاء الاسم ليس بعيب كالغاء الحرف وقال بعض البصريين انه حرف استكال
لخلو الاسم عن الاعراب لفظا ومحلا خلافا للكوفيين فان حكمه حكم ما قبله عند بعضهم
فيكون تاكيدا له وحكم ما بعده عند آخرين لانه معه كالشيء الواحد اي الكوفيون يجعلون الضمير
الفصل علامة الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله ويعتذرون عن وقوع الضمير المرفوع
تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو الغفور بان الضمير المرفوع يوكد به المنصوب والمجرور
نحو ضربتك انت ومررت بك انت لكنه يرد عليهم ان المضمر لا يوكد المظهر ولا خلاف في
ساغ زيد هو المنطلق وبعض النحاة يجعل حكمه في الاعراب حكم ما بعده لانه مع ما بعده
كالشيء الواحد ولذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك لانت الحليم وهو اضعف من قول
الكوفية لانا لم نعهد اسما يتبع ما بعده للاعراب ويبطل الاول وهو ان حكمه حكم ما قبله ان
المضمر لا يقع تاكيدا للمظهر وقد ذكرنا ذلك وانه اي ويبطل الاول ايضا ان ضمير الفصل لا يختلف
باختلافه اي باختلاف ما قبله نحو ان زيدا هو المنطلق فلو كان هو تاكيدا لزيد لانتصب
بانتصابه والثاني اي ويبطل الثاني وهو ان حكمه حكم ما بعده انه لا تعلق له بما بعده اي
من جهة الاعراب لما مر وانه اي ويبطل الثاني ايضا ان ضمير الفصل لا يختلف باختلافه
اي باختلاف ما بعده ولو كان حكمه حكم ما بعده لنصب في نحو كان زيد هو المنطلق لانتصاب
ما بعده ولقيل كان زيد اياه المنطلق ويدخل عليه اي على ضمير الفصل لام الابتداء نحو ان
كان اي انه كان زيد لهو الظريف هذا لفظ الفصل قال ابن الحاجب فيه اتساع لان الاصطلاح
في هذه اللام ان تسمى فارقة لانها تفرق بين ان المخففة من المثقلة وبين النافية ولكنه سماها
لام الابتداء نظرا الى اصلها الابتدائية وسنذكرها وكثير من العرب يجعلونه اي ضمير الفصل الزم
مبتدا وما بعده خبرا عليه اي ويجعلون ما بعده مرفوعا على الخبرية ويقرؤون في غير السبعة
وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون على انهما مبتدا وخبر والجملة خبر كانوا وانا اقل
على انهما مبتدا وخبر والجملة مفعول ثان واعلم ان هذا الكلام لكونه كلاما في اعراب ضمير
الفصل كان خليقا بان يقدم على قوله ويدخل عليه لام الابتداء ومن هذا الباب اي من
باب المبتدا والخبر الاخبار عن الذي لان عند الاخبار يؤتى بالموصول مبتدا ويجعل الاسم
الذي كنت بالموصول عنه خبرا مكنيا عنه اي عن ذلك الشيء بالذي او اللام التي في معناها قوله تكنيا

الاخبار بالكذب

حال من الاشياء في حواشي المصنف النحويون يقولون اخبر عن كذا بالذي وهذا يوهم ان الذي
مخبر به وذلك الشيء مخبر عنه وليس الامر على ذا فان الذي مبتدا وذلك الاسم خبره و
انما مرادهم الخبر عن ذلك الشيء بواسطة جعل الذي يجعله كناية عنه بدلا من الاسم اوالى صف
فلا اخبار في قولك الذي قام زيد مثلا من مسمى زيد بواسطة جعل الذي قام كناية عنه
لكون قيام شخص معلوما للمخاطب فانه طالب اسم زيد فان المخاطب لا يعلم ذلك الا
مساق هذا الكلام مع من بلغه ان انسانا قام وعلم ذلك ولم يعلم انه زيد وعمرو والعبارة
التي اخترتها لا توهم ذلك وفي الشرح مقصود النحويين من وضع هذا الباب تمرين المتعلم
فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسائل وتذكيره اياها كما يتذكر مثلا معرفة ان الحال
والتمييز لا يخبر عنهما لانه يجب تنكيرهما ولمعرفة ان المجرور نحو وكاف التشبيه لا يخبر
عنهما لانها لا تصاحب على مخبر الى غير ذلك ومجال الاولى اي الذي اوسع من مجال الثانية
اي اللام لان ثنتها ما يخبر عنه دخلت الاولى الجملتين الاسمية والفعلية واختص الثانية
بالفعلية لان صلة اللام لا تكون الا اسم فاعل او مفعول ويمكن ان يصاغ من الجملة الفعلية اسم
فاعل او اسم مفعول مع فاعله اذ معناهما مناسب لمعنى الفعل وليس اسم فاعل ومفعول
مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية حتى يصاغ منها احدهما مع المرفوع وقوله متصرفا فعلها
حال من الفعلية اي يجب ان يكون الفعل الذي يصاغ منه صلة اللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو
نعم وبئس وعسى وليس وحبذا لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول ولا يخبر باللام عن زيد في
ليس زيد منطلقا وانما يخبر عن اسم في الجملة الفعلية بعد صوغه اي صوغ ذلك الفعل
مبنيا للفاعل او المفعول مبنيا حال من الهاء في صوغه لكنه مفعول معنى وقوله اسم فاعل او مفعول
مفعول صوغه المراد انه ان كان الفعل الذي اريد الاخبار باللام عما هو متعلقا به مبنيا للفا عل
يجعل ذلك الفعل اسم فاعل ويدخل عليه اللام وان كان مبنيا للمفعول يجعل اسم مفعول و
يدخل اللام عليه واعرابه عطف على صوغه اي وبعد اعراب اسم الفاعل او المفعول الذي هو
صلة اللام باعراب الموصول المقدر اعراب ما بعد الا يعني عين باعرابه بعدما تقدم الكلام وبعد اعرابه
باعراب الموصول اعرابا مثل اعراب ما بعد الا يعني غير اعراب عبر في حواشي المصنف ان الموصول صول
لكونه اسما لابد له من اعراب واللام لما كانت حرفا في الاصل تعذر فيه تقدير الاعراب و
ان صلتها لما اخرجت على لفظ الاسم ظهر فيه اعرابها كما انهم لما وضعوا الا موضع غير والا
حرف غير محفوظ من الاعراب اظهروا اعرابه فيما بعده وعلى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
فالا وصف لالهة وتعذر فيه الاعراب فنقل ما بعده حيث كان اسما عاديا عن الاعراب

فان

فان قلت الاسم المستحق فاي حاجة ان يقال انه اعراب الموصول قد ظهر في الصلة
قلت ان المستحق للاعراب هو الموصول دون الصلة لانه الاسم المقصود والجملة بعده من
تتمته فلا محل لها اصلا والدليل عليه ان ما لم يبن من الموصولات اعني ايا ظهر الاعراب الا في
الموصول وحده دون الصلة فكذا ينبغي ان يقال في الموصول المبني انه هو الذي في محل الاعراب
من غير انتقال الصلة اليه انتهى كلامه والاخبار سائغ عن كل اسم في جملة الا ان ما صح ان يخبر
عنه بالمظهر يصح عنه بالمضمر لم يمنع مانع الا اذا تعذر الوفاء بشرط اي شرط الاخبار برفقه
تصدير الجملة بالموصول اي جعل الموصول في صدر الجملة وقوله مبتدا حال من الموصول وتأخير
الاسم المراد اي الاسم الذي عند الاخبار خبرا وابانه في موضع بعض مع اي شرط الاخبار هنا
الاعراب مع امر ثالث وهو وضع ضمير يكون للموصول موضعه اي موضع الاسم المراد عنه الاخبار
وانه اي ان الضمير الذي وضعت موضع الاسم المراد عنه الاخبار اذا كان منصوبا جاز الاوله
الفعل متصلا وانه فصله اي ان ايلاء الفعل الاسم الموضوع هو اي الضمير موضعه اي موضع
ذلك الاسم وقوله جاز عامل في اذا الملتبسات اذا امكن الايلاء الفعل متصلا لمعنى المراد
بغير المراد في التعليق مثاله ما اذا قلت في الاخبار عن درهما في الذي اعطيت زيدا اياه درهما
هذا اصل الكلام ولكن جاز لك ان تجعل الضمير متصلا بالفعل نحو الذي اعطيته زيدا درهم
حيث لم يلتبس وان اردت في اعطيت زيدا عبد الله ان تقول الذي اعطيته زيدا عبد الله
لم يجز للالتباس وحذفه متصلا منصوبا انتصابا اي وجاز ايضا حذف ذلك الضمير اذا كان
منصوبا متصلا في صلة اللام كان او في صلة الذي اما في صلة الذي فلما استمر من حذف الضمير
المنصوب من صلته نحو اهذا الذي بعث الله رسولا مفعول في الاخبار عن زيد في ضربت
زيدا الذي ضربته زيد ويجوز ضربت واما في صلة اللام فلا يجوز حذف الضمير منها حتى
يجعل المتصل بالوصف منصوبا لفظا ومعنى والا اي وان لم يجعل المتصل بالوصف منصوبا
فهو اي حذف الضمير ضعيف فيه اي الوصف في التعليق الضمير المتصل في نحو الضارب
والضاربك منصوب عند الاخفش مجرور بالاضافة لانه مثل اهذا الذي بعث الله رسولا
و ضمير مجرور عند سيبويه فلا يكون منصوبا الا معنى فيما هذا لو قلت في ضربت زيدا الضا اب
انا زيد لم يحسن لان المضاف والمضاف اليه كالشيء الواحد فحذفه مستحق للحكم في الشرح عايد
لا يجوز حذفه وان كان منصوبا لفظا موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها ومن هذا اي
مما ذكر من شرايط الاخبار وهي اربعة الاول تصدير الجملة بالموصول والثاني تأخير
الاسم المراد من الاخبار الثالث وضع الضمير موضع ذلك الاسم الرابع ان يعود ذلك الضمير

الى الموصول يظهر انه ايه ان الاخبار يمتنع فيما يستحق الصدر لان استحقاقه الصدر
ينافي تأخيره ثم بين المستحق بقوله من ضمير الشان فانه يمتنع تأخيره اذ لو اخرته لحصل
الابهام للصدر قبل التفسير وهو الغرض في الاتيان وكم الخبرية لانها لكونها لانشاء التكثير
لا للتوضيح وغير ذلك مثل كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كمن وما والجار من قوله لتعذر التأخير
متعلق بيمتنع اي لتعذر تأخير ضمير الشان وكم الخبرية في الشرح بالشرط الاول وهو تقدير
للموصول لتعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة الانشائية او الطلبية لان الصلة لا
تكون الا خبرية وفيما عطف عليها بما يستحق الصدر اي ومن هذا يظهر ان الاخبار يمتنع فيما
يلزم التنكير اي فيما يلزم العرب تنكيره لانه اذا كان ملتزم التنكير لا يصح وضع الضمير موضعه
لانه مضمر حينئذ معرفة ثم بينه بقوله من الحال فلا يقال في جاء زيد راكبا الذي جاء
زيد اياه راكب والتمييز فلا يقال في طاب زيد ابا الذي طاب زيد اياه اب والمنخفض في
الجنس فلا يقال في طاب زيد ابا الذي لا رجل في الدار الذي اياه في الدار رجل والمجرور
برب فلا يقال في رب رجل لقيته الذي ربه لقيت رجل ونحو ذلك في الشرح لكنه نكرة يفيد
ما لا يستفاد من المعارف كالتفخيم في انما رجل والاستغراق في كل رجل ورب رجل
لتعذر الاضمار اي اضمار الحال والتمييز والمنخفض في الجنس ومجرور رب ولما ادعي تعذر
اضمار مجرور رب وكان للقائل ان ينقض ذلك بما جاء في نحو ربه رجلا اجاب بقوله ولا
نقاس على ربه رجلا لشذوذه فلا يقال يجوز اضمار مجروره وجواز الاخبار عنه وكذا يمتنع
الاخبار في الموصوف بدون الصفة فلا يقال في نحو جاءني رجل طويل الذي جاءني هو طويل
رجل لامتناع ان يجعل الضمير صفة وفي الوصف اي ويمتنع الاخبار في الوصف بدون الموصوف
فلا يقال في جاءني رجل عالم الذي جاءني رجل هو عالم لامتناع ان يجعل الضمير صفة وفي
اي ويمتنع الاخبار في المضاف بدون المضاف اليه لامتناع اضافة الضمير ثم علل المسائل
بقوله لامتناع الوصف للضمير هذا تعليل قوله في الموصوف بدون الصفة فلا يقال الذي جاءني
رجل عالم هو لامتناع ان يجعل الضمير موصوفا وبه اي ولامتناع الوصف بالضمير اي لامتناع
ان يجعل الضمير صفة وهذا تعليل قوله وفي الوصف بدون الموصوف واضافته اي ولامتناع
اضافة الضمير وهذا تعليل قوله وفي المضاف بدون المضاف اليه وجاز الاخبار في المضاف
اليه فيقال في جاءني غلام زيد الذي جاءني غلامه زيد لجواز ان يضاف الى الضمير الا اذا
لم يستقل المضاف اليه بان كان المجموع اي مجموع المضاف والمضاف اليه علما كجار قبان
لدويبة وسام ابرص لدويبة وابي قبيس وامرئ القيس وابن آوى فانه حينئذ لا يخبر

عن

عن المضاف اليه ههنا لانه صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة وحكى المازني جواز ذلك
اي جواز الاخبار عن المضاف اليه العلمي المستقل في الشعر واذا كان المضاف اليه المركب
من العشرة مع ما نيف عليها والمضاف اسم الفاعل المشتق من العدد لا المشتق من الضرب
مثلا ولا يكون الا منه اي لا يكون اسم فاعل مشتق من العدد مضافا الى المركب من العشرة
مع ما نيف عليها الا من العدد الذي وقع مضافا اليه لا مما فوقه وقوله فيمتنع الاخبار جواب
اذا كان وقوله ولا يكون الا منه معترض اي في الاخبار عن المضاف اليه يجب رد المحذوف
من المضاف لزوال علة اي علة حذف جزء المضاف في التعليق اسم الفاعل المشتق من العدد
لا يخلو من ان يشتق من العشرة فما دونها او يشتق مما فوقها والاول يضاف الى العدد
و... فتقول هذا ثالث ثلاثة وثالث اثنين اي جاعلهما ثلاثة وكذلك
رابع ثلاثة من ثلاثتهم ورابعهم والثاني اي المشتق مما هو فوق العشرة لا يضاف الا
الى ما هو منه فتقول هذا ثاني اثني عشر وثالث ثلاثة عشر والاصل ثاني عشر اثني عشر
وثالث عشر ثلاثة عشر فكرهوا اضافة اسم جمع من اسمين الى اسم جمع من اسمين للطول ل
فحذفوا الثاني من الاول ولا تقول ثالث اثني عشر بمعنى جاعلهم ثلاثة عشر اذ ليس ثمة
مصدر يفيد التصيير في هذا العدد المركب فتقول في الاخبار عن المضاف اليه في
نحو هذا ثالث ثلاثة عشر الذي هذا ثالث عشر هم ثلاثة عشر ترد ما حذفته لزوال
علته ولا يسوغ فيه اللام لان اللام انما تدخل الفعلية تحقيقا او تقديرا وليس هذا بمعنى ثالث
عشر من فعل لانه بمعنى واحد من ثلاثة عشر ولا مصدر يشتق نحو ثاني عشر ونحو كذا لا يسوغ
اللام في كل ما اضيف اي في كل اسم فاعل اضيف الى العدد المشتق هو اي ذلك اسم الفاعل
منه اي من ذلك العدد نحو هذا ثالث ثلاثة فانك تقول في الاخبار عن المضاف اليه الذي
هذا ثالثهم ثلاثة ولو اتيت باللام الثالثهم هذا ثلاثة لم يجز لان اللام انما يدخل الفعلية وليس
هذا اسم الفاعل من فعل لانه بمعنى واحد من ثلاثة في التعليق قال الاخفش الاوسط ان العرب
لا تقول هذا خامس خمسة عشر فلا تعمله في الظرف الذي يعمل فيه رائحة الفعل وذا يدل
على انه لا رائحة الفعل فيه واما في المضاف الى ما هو دونه اي واما في اسم الفاعل المضاف الى
عدد هو دونه نحو هذا رابع ثلاثة وقوله ولا يكون ذلك الا فيما دون العشرة جملة معترضة
بين اما وجوابه وهو قوله فلا يمتنع اي من دخول اللام لانه مما يوخذ من الفعل اشبه في
التعليق اللام المضاف الى ما دونه فيقول الذي هذا رابعهم ثلاثة وجاز الرابعهم هذا ثلاثة
قال ابن السراج وهو ضعيف الحسن لانه ليس بفعل معلوم وانما هو مشتق من العدد وليس

يشتق من مصدر معروف كما يشتق ضارب من الضرب ونحو قوله ولا يكون ذلك الا
فيما دون العشرة ان اسم الفاعل المشتق من العدد اذا اضيف الى ما دونه بمعنى رابع ثلثة
يكون بمعنى التصيير اي مصير الثلاثة اربعة ولا يكون التصيير الا فيما دون العشرة فلا يشتق
اسم الفاعل بمعنى التصيير الا مما دون العشرة وقال الاخفش وجاز في القياس ادخال
اللام في كل اسم فاعل اضيف الى العدد المشتق هو منه نحو الثاني اثنين انا اصله انا ثاني
اثنين فلما اخبر عنه انا باللام ولم يستطع ان يوضع الضمير موضعه فقال الثاني اثنين
انا جعل الضمير مستترا في الثاني وقيل الثاني اثنين انا واما اجازة الاخفش في القياس
الثاني اثنين انا فليست مما يعترض عليه لانه في المعنى الذي هو ثاني اثنين انا وليس في الكلام
ما هو صالح منه الثاني بمعنى الواحد ولو كان في الكلام [illegible] غير متعدي
استضعف الاخفش الثانيهما انا اثنان مع انه يجوز قياسا ادخال اللام في كل اسم فاعل
اضيف الى العدد المشتق هو منه لعدم الفايدة فان الذين انت ثانيهما لم يكونا الا اثنين
فاخبرت عنهما فبقي كنت الصيرورة امره بخلاف الضاربها انا رجلان لانك اذا قلت الضاربها
لم يعلم ارجلان ام امرأتان فلا يكون الضاربها انا رجلان غير مفيد قال الاخفش ولو قالت
المرأة الثانيتهما انا اثنان كان [illegible] لانها [illegible] فتقول الثانيهما انا اثنان [illegible] ثانيتها
انا اثنان اي اللذين في ثانيهما رجل وامرأة فغلبت جانب المذكر وقالت اثنان هذا
كله من التعليق واصل الكلام انا ثاني اثنين فكان القياس في الاخبار باللام عن اثنين
ان يقال الذي انا ثانيهما اثنان فلما لم يمكن ادخال اللام على انا اخر انا وادخل على الثاني فقيل
الثانيهما انا اثنان وكذا الضاربها انا رجلان اصله انا ضارب رجلين نفعل به ما فعل بانا
ثاني اثنين وكذا يمتنع الاخبار في الاسم العامل بدون معموله كما امتنع في الموصوف بدون
الصفة لتعذر اعمال الضمير كالمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو عندي راقود خلا
وعشرون درهما فانك لو اخبرت عن راقود بدون معموله فقلت الذي هو خلا راقود
لزم اعمال الضمير في خلا وكالمصدر في نحو ضربي زيدا قايما اذ لو اخبرت عن ضربي وقلت
الذي هو زيدا قايما ضربي لزم اعمال الضمير في الشيء ولا يجوز ذلك لان لفظ المصدر مرعي
في العمل من جهة التركيب اللفظي المشابه الفعل فيعمل والاخبار يزيل اللفظ ولذا لا
يجوز مروري بزيد حسن وهو بعمرو قبيح واما الاسم العامل مع معموله فلا يمتنع الاخبار عنه
لانه لا يلزم اعمال الضمير فيقال الذي عندي هو راقود خلا وفي الاسم اي وكذا يمتنع
الاخبار في الاسم الذي يضارع الفعل العامل بالجر على انه نعت الاسم عمله اي عمل الفعل

مطلقا

مطلقا اي مع معموله وبدونه لعدم صلوحه اي صلوح الاسم المضارع للفعل العامل عمله
للاخبار عنه قال في الاعراب لان ذلك الاسم بمنزلة الفعل لمضارعته له لفظا ومعنى والفعل
لا يخبر عنه بوجه لانه يتعرى عن الخبرية والفرق بين هذا وبين المصدر حيث اجيز الاخبار
عن المصدر مع معموله او اعتذر هنا ان المصدر اسم جنس غير جار على الفعل فلا يضارعه
لفظا ومعنى بخلاف اسم الفاعل والمفعول ولما امكن ان يورد على قوله في الاسم الذي
يضارع الفعل انه ينبغي ان يمتنع الاخبار عن منطلق في قولنا زيد منطلق لانه اسم
مضارع للفاعل عامل في ضمير المبتدا اجاب بقوله ومن ثمة جاز الاخبار عن منطلق في زيد منطلق بقوله
الذي زيد هو منطلق فالمخبر عنه في الحقيقة الموصوف الساد هو اي المنطلق مسده
اي مسد ذلك الموصوف لا المنطلق والتقدير الذي زيد هو انسان منطلق فالمخبر
عنه في الحقيقة الانسان والكلام في الاخر في قوله فالمخبر عنه تقدمه وكذا يمتنع الاخبار
فيما يلزم الظرفية اي فيما لزم انتصابه على الظرفية فلا يقال في نحو لقيت زيدا بعيدات
بين الذي لقيت زيدا فيه بعيدات بين والمصدرية اي ويمتنع الاخبار ايضا فيما
لزم انتصابه على المصدرية نحو سبحان الله فلا يقال في نحو قلت سبحان الله الذي قلت
سبحان الله لعدم صلوح الخبرية اي لعدم صلوح ما لزم انتصابه على الظرفية وما لزم انتصابه
على المصدرية لان يكون خبر المبتدا اذ لا يجوز رفعه وجاز الاخبار عن الظرف غير
ما ذكر اي عن الظرف الذي لم يلزم انتصابه على الظرفية بل يرتفع وينتصب ويجر
فيقول في الاخبار عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة الذي سرت فيه يوم
الجمعة واشترط في الاخبار عن الظرف المنصوب اظهار في في ضميره ونحوه
ذلك الظرف فيقال في مثالنا الذي سرت فيه يوم الجمعة دون سرته واشتراط اظهار
اللام في المفعول له اذا اخبرت عنه فيقال في الاخبار عن تاديبا في قولك ضربت زيدا
تاديبا الذي ضربت زيدا له تاديب لفوات شرط الحذف اي حذف في وحذف اللام
لان حذف في انما يكون من ظروف الزمان المبهم والموقت والمكان مطلقا واما حذف
اللام فلانه انما يحذف في المفعول له اذا كان مصدرا وضمير المصدر ليس بمصدر كذا قيل
عليك ذلك كله ثم استثنى من قوله واشترط اظهار في فقال الا اذا اتسع فيه اي في
ضمير الظرف فانه لا يظهر في فيقال الذي سرته يوم الجمعة والاتساع ان يجري مجرى
المفعول به ويذهب عن ان يقدر فيه معنى في وسياتي ذلك وعن المصدر عطف على
عن الظرف اي وجاز الاخبار عن المصدر الذي لم يقصد فعله نحو انا ادبت حسنا

نقول الذي هو حسن التاديب واما عن المصدر الذي حذف فعله فهو
سده نحو اما انت سيرا فيمتنع عند ابن السراج لانه قام مقام فعله فكانه فعل
جايز عند المازني ونحو الاخبار في المصدر الوارد لمجرد التاكيد لعدم الفايدة
فقولنا في ضربت ضربا ان نقول الذي ضربته ضرب اي الضرب الذي ضربته ضرب واحد
عن الضمير في ويحه رجلا والاظهر منعه في التعليق قال المازني الهاء في ويحه رجلا جاء
بعد مذكور لا كالهاء في ربه رجلا فيجوز الاخبار عنها كما يجوز عن الضمير العايد الى مذكور
فيقال الذي ويحه رجلا هو ويحه فيه لانه وقع في المعنى دعا مثل الامر والنهي فالذي لا
يوصل بها لانها لا يوضحانه كما يوضحه الخبر والدعا بين بينهما قال الاخفش هذا يعني جعل ويحه
صلة للذي اسهل من الامر والنهي لان لفظه كلفظ الخبر وقال ابن السراج هو عندي
غير جايز لان هذه يعني ويحه ونحوه وويله اخبار جعلت في موضع الدعا فلا يجوز ان يحال
عن الدعا واما الاخبار عن ويح فظاهر الامتناع لالتزامه النصب على المصدرية وكذا يمتنع
الاخبار بالضمير الذي يستحقه غيره اي غير الموصول مبتدا كان ذلك الغير او موصوفا او
موصولا مثال المبتدا زيد ضربته فلو اخبرت عن الهاء قايلا الذي زيد ضربته هو لعاد الضمير
الذي وضعته موضع الهاء الى الموصول لما مر في صدر هذا الباب من قوله يوضع ضمير
للموصول موضعه في الخبر وهو ضربته خاليا عن ضمير استحقه المبتدا واما هو فخبر
الذي وعايد اليه ومثال الموصوف جاني رجل اكرمته فلو اخبرت عن الهاء قايلا الذي
جاني رجل اكرمته لعاد الضمير المتصل بالصفة الى الموصول لما مر فخلا الصفة عما استحقه
الموصوف ومثال الموصول جاني الذي اكرمته فلو اخبرت عن الهاء وقلت الذي جاني الذي
اكرمته هو لعاد المتصل باكرمته الى الموصول الاول لما مر وخلا الصلة عما استحقه الموصول
وكذا الاسم المضاف اليه الى ضمير استحقه غير الموصول يمتنع الاخبار عن ذلك الاسم في
التعليق مثاله زيد ضربت غلامه فلو ذهبت تخبر عن الغلام قايلا الذي زيد ضربته غلامه عاد
الضمير المرفوع موضع الغلام الى الموصول وبقي المبتدا بلا عايد فخلو المستحق عما استحقه والمشتمل
عليه اي وكذا الاسم المشتمل على ضمير يستحقه غير الموصول يمتنع الاخبار عن ذلك الاسم في
التعليق مثاله قولك الذي الله ابوها اخوه هند زيد ومعناه الذي اخت هند زيد.
فالموصول الثاني بصلته مشتمل على ضمير الموصول الاول وهو الهاء المتصل بابوه فلو ذهبت
تخبر عن الموصول الثاني قايلا التي الذي هي هند زيد التي ابوها ابوه لم يجز لانه بقي الذي
بلا عايد وكذا اذا قلت زيد ابوك رجل يحبه فرجل يحبه مشتمل على ضمير زيد فلو اخبرت عن

رجل يحبه قايلا الذي زيد ابوك هو رجل يحبه بقي المبتدا بلا عايد وكذا اذا قلت زيد اكرامي
غلامه واجب فلو اخبرت عن اكرامي غلامه قايلا الذي زيد هو واجب اكرامي غلامه بقي
المبتدا بلا عايد ثم علل المسايل بقوله لخلو المستحق عما يستحقه وقد بينا ذلك في كل واحدة
وكذا يمتنع الاخبار في الموصول بدون صلته لتعذر وصل الضمير اي لتعذر جعل الضمير
موصولا وفي الاخبار عن الموصول بدون الصلة يلزم ذلك وخلوه عن الصلة اي ولتعذر
خلو الموصول عن الصلة فمنع الاخبار عنه بدون صلته يلزم ذلك في التعليق لعذر
الاخبار عن الموصول بدون صلته لانك لو قلت في الذي ابوه زيد عمرو الذي هو ابوه
زيد عمرو الذي فقد جعلت الجملة وهو ابوه زيد صلة للضمير يعني هو واخليت الذي الاخير
عن الصلة وكلاهما باطل واما الاخبار عن الموصول مع الصلة فلا منع كالموصوف والمضاف
اي كما امتنع الاخبار عن الموصوف وحده ولم يمتنع عن الموصوف مع الصفة وكما امتنع عن
المضاف وحده ولم يكن عن المضاف مع المضاف اليه ممنوعا موصولا كانت صلة الموصول
المراد منه الاخبار او غيره اي غير موصول ولان الاخبار عن الموصول مع الصلة جاير سوا
كانت صلة ذلك الموصول موصولا اخر مع صلته او لم يكن كذلك فان الذي لا يمتنع ان يوصل بالذي
في القياس اي لا يمتنع في القياس ان تجعل الموصول مع صلته صلة الموصول الاخر
قال ابن السراج دخول الموصول على الموصول لم يجز في كلامهم وانما وضعه النحاة رعاية
للمتعلمين وتدريبا لهم ويحتاج الموصول حال كونه مبتدا الى الصلة والخبر والثاني بصلته
اي الموصول التابع مع صلته وخبره صلة للسابق اي للموصول السابق ولا بد من بيان
في الثاني مع صلته من ضميرين احدهما الاول الى الثاني والثاني للاول اي والضمير الثاني للموصول
الاول وان كان الموصول الذي بعد الموصول السابق اسمين او ثلاثة او اربعة او خمسة او ما بلغ
فالحكم ما ذكر من افتقار كل واحد من الموصولات الى ما له من صلة والى ما يكون خبرا له كالمسئلة
الحكية عن المازني وهي الذي الذي الذان اللتان ابوهما ابوهما امها اخوك اخته ابي في
التعليق مانه المسئلة الحكية عن المازني في تنالي الموصولات ان الذي مبتدا والتي مبتدا ثان
واللذان مبتدا ثالث واللتان مبتدا رابع وابوهما خامس وابوهما خبر المبتدا الخامس والجملة
اعني المبتدا الخامس مع خبره صلة اللتان واختها خبر اللتان واللتان بصلتها وخبرها جملة واقعة
صلة للذان والعايد الى اللذان المتصل بابوهما واخوك خبر اللذان ثم اللذان بصلته وخبره
صلة التي والعايد اليها هو المتصل باختها واخته خبرها ثم التي بصلتها وخبرها صلة للذي
والعايد اليه هو الهاء في اخته وزيد خبر للذي واما ان صحته باقامة اسم مقام كل موصول بصلته

المسئلة المازنية

في معناه حتى يرتد الجميع الى احد في التعليق استحالة ان تعد الى التي ابوها ابوهما ينفع
موضعها اختها لان التي ابوها ابو شخصين احدهما غير اختها فيصير الكلام الذي التي
اللذان اختهما اختها اخواك اخت ويلزم تعد الى اللذان اختها اختها تنفع موضعها الا حواها
لان اللذان اختهما اخت امراة فعلى ان يكون احدهما مصير الكلام الذي التي اخواها اخواك
اخته زيد ثم تعد الى التي بصلتها وتقيم مقامها اختك لان التي اخواها اخواك فيكون
اختك فيصير الكلام الذي اختك اخت زيد فيرتد الجميع الى واحد ويظهر صحة الكلام
فان اردت الاخبار بها اي في المسئلة الحكية عن الموصول الاول او الثاني بصلته فتلك
ذاك وكذا عن خبر الاول ثم ما سابق منه صلته اي صلة الاول فلا سابق ذلك الا في خبر المو صول
الثالث والمتصل به اي الا في خبر الموصول الثالث مع ما اتصل به من الكاف لما سياتي الخبر
عن المضاف الاخر المضاف اليه وكل ذلك لما تقدم اي لعطل مر ذكرت من ذكره في التعليق ان
اردت الاخبار عن الموصول الاول بصلته فتلك ذاك نحو الذي هو زيد الذي التي اللذان
التي ابوها ابوهما اختها اخواك اخته والمعنى الذي هو زيد الذي اختك اخته وان اردت
الاخبار عن الموصول الثاني بصلته قلت الذي التي اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك
ولو اردت ذلك في الموصول الثالث وقلت اللذان التي هما اخواك اخت زيد اللذان التي
ابوها ابوهما اختها يعني لان الموصول الثالث بصلته مشتمل على ضمير الموصول الثاني
وهو المتصل باختها فيبقى الثاني بلا عايد وكذا لو اردت الاخبار عن الموصول الرابع بما اشتمل
صلته على ضمير الموصول الثالث وهو المتصل بابوها فيبقى الثالث بلا عايد وكذا يمتنع في المبتدأ
الذي ليس بموصول يعني ابوها لانه مضاف الى ضمير الموصول الرابع وكذا يمتنع في خبره يعني
ابوهما لاضافته الى ضمير الموصول الثالث وكذا يمتنع في خبر الموصول الرابع يعني اختها
لاضافته الى ضمير الموصول الثاني وكذا يمتنع في خبر الموصول الثاني يعني اخته لاضافته الى ضمير
الموصول الاول واما خبر الموصول الاول وهو زيد فسايغ منه الاخبار نحو الذي الذي التي
اللذان التي ابوها ابوهما اختها اخواك اخته هو زيد وكذا سايغ الاخبار عن خبر الموصول الثالث
وهو اخواك اذ لا يلزم خلو المستحق مما يستحقه فيقول اللذان الذي لك اللذان التي ابوها
ابوهما اختها هما اخته زيد اخواك اي اللذان اخوهما زيد اخواك واما عن المتصل بابوها
وابوهما واختها واخته فظاهر الامتناع لما مر في قوله وكذا في الضمير الذي يستحقه غيره
واما عن المتصل باخواك فسايغ لمساغ الاخبار عن المضاف اليه وليس بضمير يستحقه
غيره واما الاسمان معطوفا احدهما على الاخر في جملة فقد ثبت الاخبار عن كل واحد منهما

وحده وعن كليهما مع رعاية ما يشترط في التعليق اذا قلت جاءني زيد وعمرو فان اردت
الاخبار عن زيد قلت الذي جاءني هو وعمرو زيد مع تاكيد المستكن في جاءني بالمنفصل
ليتاتى العطف عليه وهذا هو المراد برعاية ما يشترط هنا لفظا وان اردت الاخبار عن
عمرو معطوفا حال من الضمير في منها وكليهما وسياتي ان الاصح ان لا تقدم الحال على صاحبها
المجرور ولو قال واما اسمان معطوف احدهما على الاخر فرفع معطوفا على انه وصف
اسمان لسلم من هذا واما تقديم ما بعدها فان الذي في خبرا ما على الثاني فسياتي انه سايغ واما
في جملتين اي واما الاسمان في جملتين معطوف احديهما اي احدى الجملتين على
الاخرى ولا ملابسة بينهما فلا يتاتي في كل واحد منهما فلا تخبر عن زيد في ضرب زيد واكرم
عمرو قايلا الذي ضرب هو واكرم عمرو زيد لخلو الجملة الثانية التي هي صلة عن عايد
الى الموصول وكذا لا تستطيع ان تخبر عن عمرو فتقول الذي ضرب زيد واكرم هو عمرو
لخلو الجملة الاولى عن العايد الى الموصول في التعليق وانما قلنا لا ملابسة بينهما احترازا
عن مثل ضربت زيدا واكرمت عمروا عنده فلك ان تقول الذي ضربت واكرمت عمرا عنده زيد
ومعطوف مجرور على الوصف لجملتين وقوله في جملتين حال من الضمير في منها واما البدل
فمنهم من ابى الاخبار عنه الا والبدل معه في الشرح اما البدل والمبدل فبعضهم لا تجيز الاخبار
عن احدهما وحده بل عنهما معا كالموصوف والصفة قال لان البدل مبينا كالصفة فلا يفرد
من المبدل منه فيقول في مررت برجل زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد ومنهم
من اجازه اي الاخبار عن المبدل بدون ذلك اي بدون ان يكون البدل معه فضرب البدل
الى المضمر اي يجعل البدل بدلا من المضمر الذي وضع موضع المبدل فيقول في مثالنا الذي
مررت به زيد رجل على ابدال زيد من الضمير ولعله اي لعل هذا القول الظاهر اذ لا منع
من الابدال من الضمير بخلاف الوصف حيث منع من جعل الشيء وصفا للضمير وفي الاخبار
عن الموصوف وحده فقد كان يلزم ذلك واما البدل في الشرح فبعضهم لا يجيز الاخبار عنه
وحده بل عنهما معا وبعضهم اجاز عن كل واحد منهما فان اردت اي فيما قول هذا المجوز ان
اردت الاخبار عنه اي عن البدل في نحو مررت برجل اخيك قلت في الاخبار بالذي الذي
مررت برجل به اخوك باعادة الجار لان المجرور لا ينفصل لم ويجوز ان تقول مررت
برجل هو اخوك واضعا للمرفوع مقام المجرور في الاخبار بالالف اللام المار انا برجل به اخوك و
استقبحه اي الاخبار عن البدل وحده المازني في التعليق قال ابن السراج في معنى قول
المازني فيه استقباح الاخبار عن البدل لانك جئت بالبدل بعد ما تمت كلامك تقديرا فالا

يعني ان حق المبدل ان يستغني بنفسه قبل دخول البدل لان حق البدل ان يكون
في اسقط استغني الكلام فلو قلت الماد انا برجل اخوك لم يحسن لانه لم يرجع شي الى الالف واللام
وكان الكلام فاسدا وكذا لو قلت زيد ضربت اخاك اياه لم يجز لانه لم يرجع الى زيد شي و
قولك بعده اياه بمنزلة ما ليس في الكلام قال المازني وكلا القولين مذهب ليس بقوي
هذا كله من التعليق ومن اجاز هذا اي الماد انا برجل ابوه اخوك والذي مررت برجل ابوه اخوك
اجاز زيد ضربت اخاك اياه لاستواء الصورتين في ان الضمير الذي يجب ان يرجع من الجملة
الى ما قبلها بل جاء بعد تمام الكلام وقد نقلناه بما فيه من التعليق والاخبار عن خبر كان
واخواته لا يمتنع كما لا يمتنع عن خبر المبتدا اي خبر كان خبر المبتدا حقيقة فكما لا يمتنع الاخبار
عن خبر المبتدا لا يمتنع عن خبر كان فان اخبرت عن قائم قلت الذي كان زيد اياه قائم
والكائن زيد اياه قائم فلا بد من اياه لانه موضع المنفصل كما تقول زيد اياه واجيز الكناية
زيد قايم فانى بالمتصل استحسانا لا استواء كما لا يكسرنها او يكن فانه اخوها عذبة امه بلبانها فان
لم يكن الرسب خلا اولم يكن الخر فسابا فان الزبيب اخو الخمر وقد اياه اي في جواز الاخبار عن
خبر كان بعضهم لان خبر كان جملة معنى اذ معنى كان زيد قايما كان زيد من امر كذا فكما لا
يخبر عن قولنا من امره كذا لا يخبر عما هو بمعناه واليه اشار المبرد في المقتضب ثم قال
هو قول فاسد لان معنى خبر المبتدا وظننت ثاني مفعول ظننت كذلك ايضا اذ معنى زيد
منطلق زيد من امره كذا وقد صح الاخبار عن خبر المبتدا اتفاقا والتحقيق انا لا نسلم
ان الخبر المفرد بتقدير جملة بل لو كان الخبر جملة تقدرها بمفرد ورد المفرد الى الجملة
من غير ضرورة فاسد واذا اردت الاخبار عن الاسم الذي يتنازعه فعلان معطوف
نعت فعلانه وتوحيده لاسناده الى المظهر وهو احدهما على الاخر وتنازعه يتعلق الجار
من قوله في الفاعلية والمفعولية اي يقتضي احد الفعلين الفاعل والاخر المفعول وقوله
فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف حال من مفعول يتنازعه اي والحال ان يكون ذلك
الاسم فاعلا لاحد الفعلين والاخر محذوفا عنه لا مضمر وجواب اذا قوله فانما يأتي اي
الاخبار باضمار المفعول لا بحذفه وان حذف حذف للطول اي حذف من اللفظ
فقط لطوله لا على ما حذف في الاصل اي لا يحذف من اللفظ والنية كما حذف في الاصل
لفظا ونية والا وان حذف لفظا ونية يلزم اخلاء الصلة عما يعود الى الموصول في التعليق
اذا قلت ضربت و ضربني زيد على اعمال الثاني وحذف المفعول من الاول لفظا لانه
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر فان اردت الاخبار عن زيد قلت الذي ضربته وضربني

ايد

زيد فلا يحذف المفعول من ضربت لئلا يلزم اخلاء الصلة عما يعود الى الموصول
وجاز حذفه لفظا لانه نحو الذي ضربت وضربني زيد جاء في هذا الذي بعث الله
رسولا وذكر المازني ان يجعل الكلام الاول للعهد اي الكلام الذي فيه اسم يتنازعه
فعلان الى اخر ما ذكر جملتين اسميتين معطوفا احدهما على الاخرى محذوف المفعول
كما في الاصل ولا يستحسن في هذا الاخبار بالذي في التعليق فالوجه ان يقال الضارب
انا والضاربي زيد على ان يكون انا خبر الضارب ومفعوله محذوف وفي الجملة
الثانية يبين عن المفعول المحذوف كما كان محذوفا في الاصل وفاعله المستكن فيه
العايد الى اللام ولا عيب هنا عندي اذا اعمل الاول والا يلزم العطف قبل تمام المعطوف
عليه في التعليق اقول لو كان العامل الاول نحو ضربني وضربت زيدا لزم ان يقال الضا ... رب
والضاربه انا زيد على ان زيد خبر الضارب وفاعله العايد الى اللام مستكن فيه و
الضاربه انا مبتدا وخبره وفاعله العايد الى اللام مستكن فيه فيكون قد عطف قبل
تمام المعطوف عليه وهو الضارب زيد فلا عيب ومنه ايضا اذ لا يجوز هنا ضمير المفعول
اي لا يقال الضاربي والضاربه انا زيد لانه اضمر على شريطة التفسير كما في قوله وعوة مقبول
معنى غير بها وان اعمل الثاني لا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لانك تقول في نحو
ضربني وضربت زيدا الضاربه هو والضاربه انا زيد على ان الضاربي مبتدا وفاعله العا ... يد
الى اللام المستكن فيه ولفظة هو المنفصل بزيد خبره والضاربه مبتدا وانا فاعله وزيد
خبر فالعطف هنا بعد تمام الجملة الاولى وفي الشرح الاولى ان يقول المازني مكان
الضاربي هو الضاربي زيد لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب
التنازع وليس بقياس في جميع المواضع واعلم انه لو كان مكان قوله والا يلزم العطف
لانه يلزم العطف او نحوه لكان احسن كما يرشدك الذوق الى ذلك وان كان اي فيما اذا
كان المتنازع فيه فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف الاخبار عن غير المتنازع فلا فساد
في الحذف اي حذف المفعول كما كان الفساد يلزم في حذفه اذا اخبر من المتنازع كما في
مثاله قولك ضربت وضربني زيد فانك اذا اخبرت عن التاء في ضربت قلت الضارب
والضاربه زيد انا حذفت المفعول من الاول وهو الضارب ولا فساد في حذفه لانك
ولا حاجة الى الاعتذار عنه بانه حذف للطول بل لانه مستغني عنه اذ الضارب كناية
عن المتكلم والعايد الى اللام المستكن فيه لا ضمير المفعول فيحتاج اليه وان كان اي المقا ... نع
فيه مفعولا له اي لاحد الفعلين والفاعل مضمرا اي وان كان الفاعل مضمرا في الفعل الاخر

وهذا تتميم لقوله فيما تقدم فاعلا لاحدهما والمفعول محذوف فلا اخبار على طريقة ولا
حاجة الى ما تكلفه المازني وان كان لا فرق في التعلق اذا قلت ضربني وضربت زيدا
او ضربت وضربني زيد واعملت الثاني قلت الضارب والضاربه انا زيدا والضاربه
انا والضارب زيد فلا تحذرون في الكلام لان العايد الى اللام مستكن في احد الوصفين
وبارز في الاخر فلا فساد في التركيب الا ان المازني لا يفرق اي بين ما كان المتنازع
فيه فاعلا لاحدهما وبين ما كان مفعولا لاحدهما ويقول الوجه ان يقال الضاربي هو و
الضاربه انا زيد يعني يقول المازني لا بد من ان يذكر خبر الضارب ويجعل للضارب هو كما
بينا مبتدا وخبرا كما في المسيلة السابقة اعني في الضاربه انا والضاربي زيد اذ لا انه كما ان الضا ب
انا مبتدا وخبر لا بد ان يجعل الضاربي هو كذلك وليس بالوجه لانه لا يلتبس من الاخبار
عما ذكرنا بشيء لانه ليس الاخبار الا ان يصدر الكلام بالموصول ويوخر الاسم المراد عنه الا خبار
عنه ان يكون خبرا واما جعل الكلام جمله خارج عن الباب ولا ادري ما دعاه الى هذا التكلف
ولعل مذهب المصنف ان زيدا في نحو الضاربي والضاربه انا زيد خبر عن الموصولين كما
هو مذهب الاخفش على ما يستقرن حيث انكر على المازني في تقديره الخبر وعلى هذا
يجرى حكم الاخبار اذا كان التنازع في الفاعلية وحدها او في المفعوليه اي يجرى
حكم الاخبار اذا كان التنازع في الفاعلية والمفعولية يجرى اذا كان في الفاعلية وحدها او
في المفعولية وحدها في الشرع اذا اوجه من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم العاملان من
زيد قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد قام مقام زيد ضمير فاستتر
في اكرم وتقول بالالف واللام عند المازني وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب
واكرم زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل معنى لكنه في صورة
الاسم على ما قدرنا في الموصول والاخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالخبر
عنهما الاخر خبرا عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما تقول القاتل والكريم
زيد كانه في الاصل من باب عطف الصفة على الصفة لان القاتل موصوف مقدر
وعن الرماني ان المازني ليس في كتابه ان يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان
في الاصل فعليتين لان المبتدا والخبر نظير الفعل والفاعل فيقول في مسيلتنا عند
اعمال الثاني الضارب هو والمكرم زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغييرا والثاني
اولى من الثالث لمثل ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين في الفرع
مكان الفعليتين في الاصل فمما لا يرجح به على المذهب الاول لان عطف الفعلية باق في

الاول

الاول حقيقة مع قلة التغيير وان اعملت الاول في مسيلتنا قلت في الاخبار بالذي
الذي ضرب واكرم زيد وعند الاخفش الضارب والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب
والمكرم هو زيد ليكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزئي المعطوف عليها وهو الضا ب
وزيد كما كان في الاصل الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزئيها واذا وجه العاملان من
جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت واكرمت زيدا قلت مخبرا عن زيد بالذي الذي ضربته
واكرمته زيد وبالالف واللام الضاربه انا والمكرمه زيدا برزت ضميري المفعول في الضاربه وان
كان محذوفا في الاصل لان الضمير الالف واللام لا يحذف كما ذكرنا وبعض المتقدمين يحذفونه
نظرا الى الاصل وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وعلى مذهب الاخفش الضاربه
انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا على انها مبتدا وخبر والمكرمه انا جملة معطوفة
على اخرى وتقول في هذه المسالة اذا اعملت الاول نحو ضربت واكرمته زيدا يتصل الضمير القائم
مقام زيد بما يليه لعدم ما يوجب انفصاله وبالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الضاربه في
ضاربه هو الضمير القائم مقام زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش
الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد فزيد خبر للضاربه
لانه كان في الاصل مفعول ضربت والجملة المعطوفة اعني المكرمه انا هو متوسط بين جزئي
المعطوف عليها وتقول في ضربني وضربت زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن زيد بالذي الذي
ضربني وضربته زيد وبالالف واللام الضاربي والضاربه زيد وعند الاخفش الضاربي والضاربه
انا زيد بابراز انا لجري ضاربه على غير صاحبه وعند المازني الضاربي هو والضاربه انا زيد و
قد بينا ذلك وان اعملت الاول نحو ضربت وضربتني هند قلت مخبرا عن هند بالتي التي
ضربتها وضربتني هند وباللام الضاربها انا والضاربتي هند وعند الاخفش الضاربها انا و
الضاربتي هند وعند المازني الضاربها انا والضاربتي هي هند وهند خبر للضاربها او
لانه الفعل عطف على كان التنازع اه وعلى هذا يجري حكم الاخبار اذا كان الفعل مما يتعدى
الى مفعولين دون فاعل مثال المتعدي الى مفعولين اعطيت واعطاني زيد درهما فان اخبرت
عن زيد بالذي قلت الذي اعطيته واعطاني درهما زيد وباللام المعطيه انا والمعطيني درهما
زيد بابراز عائد اللام وبعض المتقدمين يجوز حذفه كما مر وبابراز انا لجري الصفة على
غير صاحبها وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي بالاضافة الى ياء المتكلم اما المعطي اياي
درهما زيد كضربك وضرب اياك وعند المعطي انا بدون ابراز ضمير اللام والمازني يقول من
اظهر الضمير في المعطيه اظهر المفعول الثاني فيقول المعطيه انا درهما والمعطيه او المعطي اياه

زيد وليس بوجه لان اعادة الضمير لاجل اللام وليس اعطى من افعال القلوب حتى
يلزم ذكر الثاني بذكر الاول واعلم ان المازني لو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدي
الى واحد اعني جعل الكلام جملتين لقال المعطيه انا درهما والمعطيه هو زيد على ان يكون
زيد خبرا المعطيه انا درهما وهو خبر المعطيه وان اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيته
واعطانيه زيد درهم وصلت الضمير اذ لا موجب للفصل وباللام المعطيه انا واعطانيه زيد
درهم وعند الاخفش المعطيه انا او المعطي بحذف الضمير او المعطيه والمعطي اياه زيد
درهم والمازني يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيد و المعطيه او المعطي اياه درهم وقد كمل
عليك ما ذكرنا من احكام الاخبار طريقه اي طريق الاخبار ومنها اي من انواع المرفوع
الخبر في باب ان وسائر في القسم الرابع تفصيل رفعه وحكمه حكم المبتدأ في اقسامه من
كونه مفردا او جملة وفي احكامه من كونه مفردا او متعددا او مثبتا و محذوفا وفي شرائط
من انه اذا كان جملة فلا بد من ضمير ولا يحذف ذلك الضمير الا اذا علم الا في تقديمه اي في
تقديم الخبر الا ان لا يجوز تقديم خبر ان على الاسم اذا لم يكن الخبر ظرفا نحو ان زيدا قائم
ولا تقول ان قائم زيدا فلا تقدم قائما على الاسم لما ستعرف في القسم الرابع ولكن تقول
ان في الدار زيدا فتقدم في الدار حيث كان ظرفا ويحذف الخبر نحو قول الاعشى ان محلا
وان مرتحلا آخره وان في السفر اذا مضوا مهلا اي ان لنا محلا وان لنا مرتحلا قال ابن الحاجب
يعني ان لنا محلا في الدنيا ولنا مرتحلا عنها الى الآخرة وان في السفر الراحلين عنا مهلا
اي امهالا اي طولا وروي مثلا وقد روي في كتاب سيبويه وان في السفر ما مضى
مهلا فيكون ما مصدرية اي ان في السفر مضيهم ويكون بدل الاشتمال من السفر ونحو
اشد طرح سرحا لو ان اسيرها في التعليق قاله لقيم بن لقمان وكان هو وابوه قد نزلا
منزلا فقال الشيخ فذهب لقيم فخبى ابله اي يطعمها العشب وقد كان لقمن يحسد لقيما
واراد هلاكه فاحتفر له خندقا وقطع ما هنالك من السمر ثم ملاء الخندق نارا وقد عليه
ليقع فيه لقيم فلما اقبل عرف المكان وانكر ذهاب السمر فقال الشيخ ههنا موضع
بعينه وفي غير هذا المثل سيل الاكام من الحرة الى السهل واسير تصغير اسمر جمع سمرة
واراد لو ان فيه اسيرا انجز بعد الشيخ بيتا بان في في وتفترقان في شي قال الزمخشري
اي اشبه هذا المكان الذي رحت اليه المكان الذي عهدت عنه لو ان السمرات التي
عهدتها به كانت قايمة الآن ونحو ياليت ايام الصبا رواجعا عند اصحابنا خلافا للكسايي
والفرا وفي التعليق ليت في البيت جار مجرى التمني ولا محذوف في الكلام عند الكسايي
وعند

وعند النحاة ان رواجعا خبر كان محذوفة اي كانت رواجع فان قلت فعلى هذا خبر
لكانت وقد حذفت فيكون الخبر محذوفا على ما هو مذهب البصريين فلا يستقيم قوله
خلافا للفراء قلت المحذوف هو الخبر عند البصريين نحو ياليت لنا ايام الصبا رودعا حبا
حال من ضمير الخبر وعند الفراء المحذوف جزء الخبر لا كله لان الخبر انما هو كانت
مع اسمها وخبرها وخبر كان اذا حذف فنظير الفرق ونحو قول عمر بن عبد العزيز لقرشي
توسل اليه بقرابة فان ذاك ثم ذكر حاجته فقال لعل ذاك اي فان ذاك مصدق ولعل مطلوبك
حاصل و التزم حذف الخبر في قولهم ليت شعري هل كان كذا في الشرح العربي
لفظة مصدر شعرت اشعر كفطنت افطن اي فطنت له قال سيبويه اصله ليت
شعرتي حذفوا التاء في الاضافة فجعله اي مصدره عنده الاباية والاولى موجب
لجعل المصدر من باب النوع كالجلسة والتزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا
الاستفهام نحو ليت شعري اتاني ام لا وهذا الاستفهام مفعول شعري اي ليت
على بابه يسل عنه بهذا الاستفهام حاصل فشعري مصدر متعلق معنى بمضمون الجملة مفعول ٢
الاستفهامية وهي من حيث المعنى شعري قال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد
الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدأ الذي بعده وفيه نظر لان محل خبر شعري الذي
هو مصدر بعد جميع ذيوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام
في مقام الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال
انتهى كلام الشرح ومنها اي من انواع المرفوع خبر لا التي لنفي الجنس وهو في قول اهل
الحجاز نحو لا غلام رجل ظريف في التعليق ظريف ههنا هو الخبر قطعا ولا يحتمل ان يكون
صفة لاسم لا لان غلام منصوب لفظا ومحلا وفي الشرح لان المضاف المنفي بلا لا يوصف
الا بمنصوب بخلاف لا رجل ظريف فان ظريف يحتمل ان يكون صفة محمولة على لا مع المنفي و
المثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له غير محتمل لغيره وحكمه حكم خبر ان في اقسامه
واحكامه وشرائطه ولعل قوله حكم خبر ان دون ان يقول حكم خبر المبتدأ اشارة الى
ان رحمه الله على خبر ان على ما سيجي في القسم الرابع الا في جواز تقديم الظرف يعني
قد سبق ان خبر ان اذا كان ظرفا جاز تقديمه على اسمه وخبر لا ان كان ظرفا لا يتقدم
على اسمه وسيجي عليك علة جميع ذلك في القسم الرابع ويحذف اي الخبر نحو لا باس
اي عليك ومنه اي مما حذف خبره كلمة الشهادة قال صاحب المفصل لا اله في الوجود
الا الله ولعل سبب الفضل بقوله منه ان الخبر محذوف من لا باس مع ان لا قايم مقامه ههنا

خبر لا التي لنفي الجنس

المستثنى في مقامه ولا يثبت في بني تميم اصلا في الشرح اصدى المصنف ثم عاد الله
قال الحجرولي وبنو تميم لا يلفظون الا ان يكون ظرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله
ولعله تأمل قال والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او قامت قرينة
غير السؤال تدل عليه اما اذا لم يتم فلا يجوز الحذف راسا اذا دليل عليه بل بنو تميم هنالك
كاهل الحجاز في ايجاب الاتيان فتحا هنا يقال مع عدم القرينة يجب الاتيان به عند بني تميم
وغيرهم ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم ومنها اي
من انواع المرفوع اسم ما ولا المشبهتين بليس وسياتي في القسم الرابع علة عملها قال المصنف
في الاعراب ما ولا في النفي بليس لاختصاصهما في الحال منتفيا بخلاف لا فانها للنفي الا في الاستقبال
ولهذا التوغل كانت ما داخلة في المعرفة والنكرة جميعا نحو ما زيد او ما رجل خيرا منك
ولم يعمل لا الا في النكرة لانحطاطها عن رتبة ما نحو قوله ولا رجل افضل منك ولا يجوز
لا زيد منطلقا لنقصان مشابهتها بليس اي ويجيء الاسم معرفا منفصلا بعدها لا يعني يقال
زيد ما هو بمنطلق لان لا لا يدخل المعرفة والضمير معرفة قال ابن الحاجب وانما كان
منفصلا لانه لو اتصل لوجب استتاره لو كان مفردا غائبا فيؤدي الى ان يستتر
الضمير في الحرف وهو على خلاف لغتهم نحو زيد ما هو قائما ولا يجوز الفصل بينه اي
بين الاسم وبين عامله لا تقول ما طعامك زيد باكلا على ان يكون طعامك مفعول باكلا كما
لا يجوز الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي في سائر المواضع نحو كان زيد الحمى ياخذ
على ان يكون الحمى اسم كانت وزيد مفعول ياخذ ويكون التقدير كانت الحمى ياخذ زيدا فهو
اجنبي من كانت واسمه واحترز بقوله على ان يكون الحمى اسم كانت عن ان يكون اسمها
ضمير الشان والقصة والحمى ياخذ زيدا مبتدا وخبرا والجملة خبر كانت فلا قبح بين
العامل ومعموله وكذلك لا يجوز ضربت وذهب عمرا زيد لوجود فصلين الاول بين
ضربت ومعموله اعني عمرا بما هو اجنبي عنهما وهو ذهب والثاني بين ذهب وفاعله
اعني زيد بما هو اجنبي عنهما وهو عمرا وبالجملة فالفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي ممتنع
بخلاف الجمل المؤكدة حيث يجوز الفصل بها لانها ليست باجنبية فان التاكيد ما يعاد
به ذكر الاول نحو خرج والله زيد فانه فصل بين خرج وفاعله بالجملة القسمية اعني والله
فانها في التقدير اقسم بالله ونحوه اي ونحو القسم مما يكون مؤكدا فيفصل به نحو خرج
لا شك زيد واما مرفوع الفعل فهو المضارع الواقع بحيث يصح وقوع الاسم مذهب البصريين
ان ارتفاع المضارع بوقوعه موقع الاسم كما سياتي في القسم الرابع سواء وقع موقع اسم

مرفوع الافعال

مرفوع في نحو زيد يضرب اي ضارب او مجرور او منصوب نحو مررت برجل يضرب ورايت
رجلا يضرب وقوله اما مجردا حال من المستكن في الواقع وقوله او مع حرف ظرف ما
هو معطوف على مجردا اي اما مجردا عن الحرف واما كائنا مع الحرف لا يكون عاملا فيه
نحو زيد يضرب مثال المجرد عن الحرف او اي او زيد سيضرب في التعليق زيد سيضرب
الفعل باشتداده لم يقع موضع الاسم لان الاسم لا يقع بعد السين ولكنه مع السين واقع موقعه
والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وفيه ايضا وانما قيدنا بقوله لا يكون عاملا فيه احترازا
عن زيد لم يضرب ولن يضرب ويضرب الزيدان مثال ايضا للمضارع المجرد عن الحرف الوا مل
فيه الواقع موقع الاسم وانما كان يضرب من يضرب الزيدان واقعا بحيث يصح الاسم
انه لا يصح ان يقال ضارب الزيدان لان مبدا الكلام لا يتعين للفعل دون الاسم قال صاحب
المفصل لان من ابتدا كلاما مستقلا الى النطق عن الصمت لم يلزمه ان يكون او لكلامه مبتدا
بها اسما او فعلا بل مبدا كلامه موضع خبره يبدا في اي قبيل شاء ولما كان لقائل ان يقول
ينبغي ان لا يرتفع يقوم من نحو كاد زيد يقوم لانه لم يقع موقعا يصح فيه وقوع الاسم لان خبر كاد
فاحواته ليس بسامعا ان صحة وقوع الاسم لانه يلزم ان يكون فعلا مضارعا اجابه بقوله و
نحو كاد زيد يقوم الاصل فيه الاسم قال المصنف في الاعراب لان نحو كاد مما يقتضي معناه
الجملة وقد ثبت ان يعمل في احد جزئيها فاجرى ان يعمل الجزء الاخر لان نسبة المعنى
الموجب للاصل الى على السوية فوجب ان يكون الثاني من الجملة معرفا لا كالجزء الاول
الا ان ثانيه ان يكون معمولا وهو فعل لان فعلا لا يعمل في مثل فلهذا قلنا ان الاصل فيما استعمال
اسم الفاعل فوقع يقوم موقع الاسم وقد عدل عن اسم الفاعل الى لفظ الفعل لزوما لغرض
في الاعراب وذلك الغرض ان كاد وضع للتقريب من الحال واسم الفاعل لا يختص صيغته
بالحال دون الماضي ولا يختص بعمل فالتزم بصريح لفظ يختص بالحال ليكون دالا على مقتضى كاد
قيل كاد زيد قائما حاذا ان يظن انه في المستقبل للذات او الماضي وقد استعمل الاصل
المرفوض وهو ان يكون خبر كاد الاسم واستشهد بتعلق الجار من قوله فيمن روى ابت
دواه من روى قوله اي قول تابط شرا فابت الى فهم وما كدت ايبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر
قال المرزوقي يقول ابي رجعت الى قبيلتي فهم وكدت لا اؤب لاني كنت شارفت الهلاك و
كم مثلها اي مثل هذه الخطة فارقتها بالخروج منها وهي متلوية تصفر وانا الغالب ويروى ولم
اك ايبا لما فرغ من المرفوع شرع في المنصوب فقال ومنها المنصوب هو من النوع الاسم انواع
منها المفعول المطلق وانما قدمه لانه المفعول الحقيقي اي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور والجل

مل

المنصوبات
المفعول المطلق

نسبة هذا المفعول اليه صار فاعلا فان في قولك ضرب زيد ضربا ضاربية زيد لاجل اسناد الضرب
اليه اما المفعول له والمفعول فيه معا او وجده الفاعل المذكور وكذا المفعول معه ليست لاسناده
واما المفعول له فهو وان كان معا او وجده فاعل الفعل المذكور الا ان فاعلية الفعل ليست لاسناده
اليه لان في قولك ضربت تاديبا ضاربية المتكلم لاجل اسناد الضرب اليه لا الاسناد التاديب اليه
فالاولى تقديم ما صار الفاعل الذي هو مطلوبات الفعل سببا لفاعليته وهو ما دل على
مفهوم الفعل مجردا عن الزمان نحو ضربت ضربا فان الفعل يدل على زمان معين وعلى
حدث مقترن به فاللفظ الدال على ذلك الحدث وهو الضرب هو المفعول المطلق واعلم ان
هذا تعريف لمطلق المصدر مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا ولو اخرجت عن المنصوب
بقرينة عده في المنصوبات تناول تعريفه المصدر المنصوب مفعولا مطلقا كان او
به نحو احببت حبي والعجبت بغضي في الشرح انما سمي مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا
بحرف من حروف الجر ونحوه كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له ومعه وانما لم يكن
مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا لانه الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وقوله مجردا حال من
مفهوم الفعل وسمي اي نحو ضربا مبهما قال ابن الحاجب المراد بالمبهم ما لا يدل على اكثر مما
يدل عليه الفعل ولا يفيد سوى التوكيد وبالموقت ما استفيد منه زيادة لم يستفد من
الفعل وهي على ضربين ضرب يستفاد منه النوع وضرب يستفاد منه العدد وهذا معنى
قوله وانه اي المبهم لتوكيد الفعل فحسب ويكون للنوع والمرة وسمي اي ما يكون للنوع و
المرة موقتا نحو جلست جلسة بالكسر لنوع من الجلوس كالتربع ونحوه وجلسة بالفتح
لجلوس واحد ثم اعلم ان في قوله وانه لتوكيد الفعل بحثا ذكره في الشرح حيث قال المراد
بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد وهو
في الحقيقة تاكيد لمصدر كذلك المصدر المضمون لكنهم سموه توسعا تاكيدا للفعل نحو قولك
ضربت يعني احدثت ضربا ثلث ضربا بعده صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه
تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للمصدر والزمان اللذين تضمنهما الفعل والا لاعرها
يكون التاكيد لا يتقدم عامله لانه تاكيد لعامله والتاكيد متاخر طبعا عما هو تاكيد له
فجعل الوضع موافقا له بخلاف الاخيرين حيث يتقدمان عاملهما اذ لا مانع من التقدم
ولا يثنى عطف على لا يتقدم اي الاول لا يثنى ولا يجمع لان المراد بالتاكيد ذكر ما تضمنه
الفعل وما يتضمن الا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من حيث هي هي
يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتها

فتناقضا

فتناقضا بخلاف الاخيرين يعني النوع والعدد فانهما يثنيان ويجمعان لانه قد يراد نوعان فصا عدا
وكذا قد يراد عددان فصاعدا وقد يقترن بالفعل غير مصدره وقوله مما هو بمعناه حال من
الضمير وهو ما يرجع اليها والضمير المجرور عائد الى مصدره مصدرا كان ذلك الغير او غير
مصدر على ما سياتي والمصدر اما ان يكون ملاقيا له اي للفعل في اشتقاقه كانبت نباتا او
غير ملاق له كقعدت جلوسا في الشرح اي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر
او غير مصدر والمصدر على ضربين اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو والله انبتكم من
الارض نباتا واما ان لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا فمذهب سيبويه في كليهما ان المصدر
منصوب بفعله المقدر والتقدير والله انبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست
جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى
لان الاصل عدم التقدير ولا ضرورة ملجئة اليه او غير مصدر عطف على قوله مصدرا كان
كضربته ثلث ضربات وانواعا من الضرب واشد ضرب وهذا الضرب وسوطا في
الشرح يعني بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا ذلك العدد اولا والدال على عدد المرات
اما مصدر موضوع له نحو ضربته ضربة وضربتين وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليه
نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر نحو ضربته ثلاث ضربات قال الله
تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا
واصله ضربته ضربة سوط فحذف المصدر المراد به العدد واقيم الآلة مقامه دالا على العدد
وبافرادها وكذا في ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط ومنعت الآلة مقام المصدر
المنع والمجموع وتثنية الآلة وجمعها تثنية المصدر وجمعه لا تثنية الآلة وجمعها لان قوله
ضربت سوطين واسواطا يمكن ان يكون بسوط واحد فتبين ان التثنية والجمع راجعان
الى المصدر لا الى الآلة لا انك ثنيت الآلة وجمعتها اقمتها مقام المصدر ويجوز ان يكون
الاصل ضربته ضربة سوط بالاضافة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في
هذا القسم الشرع والعدد فيما هذا التقدير كان المناسب ان كان قوله سوطا بجنب قوله
ثلث ضربات من امثلة المصدر الدال على العدد وفيه ايضا نوع بالنوع المصدر الموصوف
وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا على نوع الوصف كالجلسة لان الفعلة للمصدر
المختص بصفة من الصفات فمعنى جلست جلسة جلوسا متصفا بصفة من الصفات
اما صفة الحسن او القبح او غير ذلك وليست لمطلق الجلوس واما اسما صريحا مبنيا
كونه نوع المصدر اما بالوصف نحو ضربته هذا الضرب فان المراد بهذا المصدر الذي وصفه

فانه مبهم ستبين المراد منه بما وصف هو به واما مبين نحو ضربته انواعا من الضرب
لان الانواع ليست مصدرا باعتبار ان لها فعلا يجري عليه اذ النوع انما هو موضوع
لقسم من اقسام الشيء عاما اي صفة كان ولكنه استعمل في هذا المحل المخصوص مرادا
به ضرب مخصوص بيانا لما فعله الفاعل فوجب ان يكون مفعولا مطلقا واما بالاضافة
وهي اما نية اي نحو ضربته اي ضرب هاتيا ضرب وهو كانواع من الضرب واما في اصل
التفضيل معنا فالى مصدر نحو قدمت خير مقدم وضربته اشد ضرب لان المراد بالخير
والاشد المصدر ومعنى اشد ضرب اني ضربته ضربا اذا فصل ضربات الناس ضربا
ضربا فضربي له مفضل في الشدة على كل واحد من تلك الضربات المفصلة واما في بعض
وكل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب لان المراد بالبعض والكل ههنا المصدر وقد
ذلك اي ان يقترن بالفعل غير مصدره فيما هو اعم منه اي قد يوضع ما هو اعم من مصدر
الفعل موضع مصدره كقوله فعادت شيئا والدريس كانما يقلبه ورد من الموم مردم
في التعليق اي فعاديت عداء والشيء اعم منه والعداء الموالاة بين الصيدين بصرع احدهما
على اثر الآخر في طلق واحد والدريس الثوب الخلق وفي معناه الدرس والموم البرسام
يقال موم الرجل فهو مموم واردت الحمى صاحبها يقال ورد مردم وسحاب ردم اي دائم
الهيكلت تبلغ وارتعادته وخوفه من ان لا يصيب اليه سهمي كمن له ورد من هذا المرض
المزمن المقلب لصاحبه دائم العود اليه كل وقت لكن تشبب القلق والارتعاد لما ناله
حال اصطياد من الثوب الخلق واراد نفسه وثيابي وما وضع ما هو اعم من المصدر مقام
المصدر قولهم ما اغفله عنك شيئا اذ المعنى انظر وتفكر شيئا لكنه حذف حذفه اي تفكر لكثرة
في التعليق ذكر سيبويه قولهم ما اغفله عنك شيئا وفسره بقوله اي دع الشك عنك
ثم قال حذف هذا الكلام لكثرة استعمالهم هذا الكلام وروي عن ابي عثمان انه قال
سالت الاخفش فقال لم ازل اسال عن هذا وقال المازني سالت الاصمعي وابا زيد
وابا مالك عنه فقالوا ما ندري ما هو وقال الزجاج سمعت المبرد فيقول كان اصحابنا
لا يعرفون معنى هذا الحرف حتى المازني والجرمي قال ابو سعيد ما فسره من مضى
الى ان مات المبرد وفسره الزجاج فقال معناه هذا كلام قد تقدم كان قائلا قال زيد
ليس بغافل عني فقال المجيب بلى ما اغفله عنك وانا دائن بعتبه على صحة كلامه فقال
انظر شيئا فانك تعرف صحة ما اقول لك كما تقول انظر قليلا وحكى ابو العلاء المغربي
عن بعضهم ان الذي قال له هذا الكلام كان له صديق عوده ان يبره ويحسن اليه وانه

ذكر

ذكر صنيعه فقال له السامع ما اغفله عنك شيئا وقال الحاتم في عدي موقوفك عنك وقوله
شيئا من كلام مستانف كانه قال تفكر شيئا اي تفكر قليلا اي قد انتقل عن الحال التي كنت
تخبره عليها فان الرجل المثني على الصديق شك في امره ولم يدر ما اغفله عنه فقال له
دع فكر شيئا اي دع الشك لانه اذا فكر وجب ان ينفتح له الامر وقد يحذف المصدر
ويقام وصفه مقامه نحو قمت طويلا اي قياما طويلا وضربت شديدا اي ضربا شديدا
او ضربت ضرب الامير اي ضربا مثل ضرب الامير فحذف الموصوف بعد حذف المضاف
من الصفة فان كان الموصوف ماخوذا في حده صح انتصابه على المصدر نحو قعدت القرفصا
فان القعود ماخوذ في حد القرفصا اي في حقيقتها لانها عبارة من قعود مخصوص وهو
قعود المحتبي بيديه دون الثوب بخلاف شديد فانه لا يختص بالضرب وفي التعبير العرضنة
بكسر العين وفتح الراء وكذلك العرضنى افاضي مشية في اعتراض الرجيد على عرض الطريق من
النشاط والنون زيدت للالحاق هنا من التعليق والشرح ونحو ذلك نحو رجع القهقرى
في الشرح القرفصا مصدر بنفسه عند سيبويه قال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة
القرفصا وعند بعض الكوفيين منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يسمع نحو تقرفص
القرفصا ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء وصف الشيء وعدم سماع افعالها بطل
المذهبين لان اثبات حكم بلا دليل وقد يكون المصدر ولا فعل له من لفظه نحو مات حتف انفه
وحتف ابيه نفقه اي مات ولم يقتل واصله ان يموت الانسان على فراشه فيخرج نفسه من
انفه وفمه كذا في التعليق وفي الصحيح الحتف الموت ولا يبنى منه فعل وينتصب المفعول المطلق
بانه بفعل اي فعل مضمر وذلك المصدر المنصوب بفعل مضمر على ضربين ضرب يستعمل
فعله وضرب لا يستعمل فنبه على الاول بقوله اما مستعمل اظهاره اي اظهار الفعل
نحو قولك للقادم من سفره خير مقدم فانه يقال خير مقدم وقدمت خير مقدم وقد جعل
ان خير صار مصدرا بالاضافة الى المصدر والمقدم القدوم ومواعيد اي ونحو قولك لمن
تقرر عنده مواعيد اي يقارب بينها وبعد مرة بعقب اخرى مواعيد عرقوب في التعليق
اسم رجل من العمالقة ضربت به العرب المثل في الخلف وذلك انه اتاه اخ له يساله شيئا فقال
له اذا اطلع نخلي اي اذا اخرج طلعه فلما اطلع اتاه قال اذا ابلح اي صار بلحا والبلح قبل البسر
فلما ابلح قال اذا ازهى اي احمر واصفر بسرا فلما ازهى قال اذا ارطب فلما ارطب قال اذا
صار تمرا فلما صار تمرا اخذه من الليل ولم يعطه شيئا وحكى سيناد في التعليق سينادام
رجل روي في النحو دقق النظر في الكوفيين نحو ابن ابي الحسين فلما فرغ اتاه من اعلاه

لخرصيتا كيلا يبغي لغيره مثله فضربت به الامثال فيمن يستحق بعد الاحسان فيبا
اليه ثم يرمن على ما ادعى منه ان مواعيد عرقوب وجدا سعاد مصدر ان يظهر فعلها فقال
لقوله اي قول الاشجعي وعدت وكان الخلف منك سجية مواعيد عرقوب اخاه بيثرب فانه
اظهر الفعل وفي التعليق بيترب بالتاء المنقوطة بنقطتين وفتح الراء اسم موضع قريب
من اليمامة وروي بيثرب بالثاء ذات الثلاث وهي اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم والاول
اصح لان العمالقة لم يسكنوا المدينة والسجية الخلق والطبيعة والمواعيد جمع الموعد كالمطافيل
في جمع المطفل في قول ابي ذؤيب مطافيل ابكار وسياق البيت في الحروف الجارة عند
ذكر من والموعد يجيء الوعد وقوله وعدت مواعيد هو مثل ضربت ضرب الامير
وقد مر آنفا ولم ينتصب اخاه بمواعيد لان المصدر مع وجود الفعل لا يعمل بل بمضمر يدل
عليه اي وعد اخاه وقوله عطف على لقوله حدثنا ابو سعيد بعض الفاضل جدا سداد
وماكان كاذب فانه اظهر الفعل وتانيثه اما لانه اول ابو سعيد بالقبيلة اولها في الشرح من ان
حكم البنين حكم الابناء وان كان الجاد والنون لعدم بناء واحده وهو ابن قوله وماكان
اي سداد كاذب وجوبه يستحق القتل او غير مستعمل عطف على للعطف على قوله اما
مستعمل او غير مستعمل اظهاره مثله يجيء او يكون المصدر المنصوب بفعل مضمر لا نظير
ناصب وذلك المصدر على ضربين اما ان يكون قياسيا او سماعيا فنبه على ذا بقوله سماعا
في الشرح سماعا وقياسا انتصب على المصدر بفعل محذوف اي بعضه سمع حذفه اي
سماعا بلا قياس عليه وبعضه يقاس عليه في وجوب الحذف قياسا نحو سقيا اي سقاك
الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وعقرا في الشرح اي جرحا وجدعا اي جدعه الله جدعا
في الشرح هو قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد وغيا اي غوى غيا وبوسا من بيس
اذا افتقر وخيبة ويقال تعسا لفلان وبوس له وخيبة له بالابتداء اي يرفع المصادر المذكورة
على الابتداء عليه وسلام عليك واتبع تبا له ودعيه ومنه اي ما حذف فعله وجوبا سماعا
وانما فصل لان ما مضى كان دعاء دون هذا حمدا وشكرا لا كفرا من حمدت الله وشكرته غير
كافر به منقوله لا كفرا حال يجيء اسم الفاعل ويحتمل ان ينتصب على المصدر ويكون الجملة حالا
وعجبا اي عجبت عجبا ولا افعل اي ولا تفعل المراد لا افعل ذلك ولا كيدا ولا هما من لا اكاد
كيدا ولا اهم هما اي لا اقاربه ويقال ولا اكو وقال ابن الحاجب كلام سيبويه يشعر بان
علة الحذف في هذه المواضع كثرته في كلامهم حتى قامت الكثرة مقام ذكره الا انه لا يصح ان يكون
ضابطا عنويا لانه يحتاج الى النظر في كل لفظة هل كثرت ام لا وهذا حظ اللغوي واستدل

سيبويه

٣٣ سيبويه على وجوب الحذف في مثله بانه سمع كثيرا من العرب مع كثرة تقريرهم في كلا
لاحتياجهم الى الاوزان والقوافي وغير ذلك ولم يظهر الفعل في كلام واحد منهم فلو
كان جائز التصيب الحاجة بحرياته في كلام واحد منهم ولو جرى لنقل عادة لكثرة
المستعملين ومنه اي مما حذف فعله وجوبا سماعا جاني ايدوعرو ايضا اي عمرو آمن
اي رجع الى المعنى بان اعرض نفسه هنا سواه من السكون وغيره ولعل الجملة حال في
التعليق قولهم فعلت ذلك ايضا قال ابن السكيت هو مصدر قولك آض يئيض اي
عاد واذا قلت فعلت ذلك ايضا قلت قد اكثرت من ايض ودع من ايض ومنه فضلا
في قوله ووحشته لسنا نرى من يصدها عن الفتك فضلا ان نرى من يصيدها في
التعليق فضلا في البيت المذكور نصبا على المصدر والتقدير فضل انتفاء ان نرى اضافة
مصدرها عن الفتك فضلا من رويتنا انسانا نصيدها انما فضل هنا مصدر فضل من
الشيء كذا اذا بقيت منه بقية كقولك انفقت اكثر دراهمك والذي فضل منها كذا انتهى كلامه
فالكلام يدل على ان فاعل فضل امر ثابت باق سواء كان وجوديا نحو والذي فضل منها
كذا او عدميا نحو انتفاء ان نرى انسانا وعلى انه المجرور قد انعدم وان كان
وجوديا وهو في مثالنا رويتنا انسانا يصيدها كانه مصادر لا فعل لها مشتق من
لفظها نحو ويحك وويلك وويسك وويبك في الفائق ويح وويب وويس كلمات
معنى الترحم وقيل ويح رحمة لنازل به بليه وويب دانة واستملاح كقولك للصبي ويسه
ما املحه واما ويل فشتم ودعاء بالهلكة وانتصاب ويح بفعل مضمر فاذا قلت ويحك كانك قلت
ترحمك اي ارحمك ترحما فحذف الفعل واضيف المصدر الى المفعول فصار ترحمك
فاقيم ويح مقامه فصار ويحك وكذا البواقي ومنه اسماء غير مصادر اجرت مجرى
المصادر في انها منصوبة نصب المفعول المطلق بافعال لا تنم اضمارها وهي على
قسمين قسم وضع في الاصل اسما للاجسام وقسم وضع للصفات ثم قصد مدلول
المصدر فينتصب مفعولا مطلقا فالقسم الاول نحو تربا وجندلا ومعلوم انها في الاصل
اسمان للجسمين المعروفين الا ان المتكلم بقوله تربا في الدعاء لم يرد الا الدعاء بالخيبة فلا
فرق بين قوله خيبة وبين قوله تربا وكذلك جندلا معناه اهلاكا واذا كان كذلك وجب
ان يحكم بالمصدرية وفاها لفيك في التعليق فاها لفيك كما يقال تربا لفيك والها كناية
عن الارض وفم الارض هو التراب لانها تشرب الماء وقيل كناية عن الداهية و
معناه الخيبة قال الشاعر يصف ذئبا وقصد ناقته فقلت له فاها لفيك فانها قلوص

امر قاد بكم ما انت حاذره يريب الرمي بالنبل وقاربك عبرود المحمل على انه نعت
امرؤ من قري صيغه اي اضافه وما معمول قادركم وانت ما ذره جمله صله لما في
عن القسم الثاني بقوله ومنه هنيئا مريئا غير داء مخامر قال العلامة فخر خوارزم
في شرح مقاماته قال كثير هنيئا مريئا غير داء مخامر من اعراضنا ما استحلت انتصب
هنيئا انتصاب المصادر وهو صفة في اصله وتقديره هنيئا لعزة ما استحلت من
اعراضنا هنيئا وغير داء حال من ما استحلت ولو قيل ليكن هنيئا ما استحلت وكان
استحلت اسم كان وهنيئا خبرها وغير داء صفة لهنيئا لكان وجها ولكن سيبويه
يقول انه كان لا يفهم في كل موضع فضايق فيه والوجه الاول اجري على اماليه
التي يجيبها وسمع علي رضي الله عنه قوما يالون في المسجد فاخذ بعضادتي
الباب وانشد البيت متمثلا ثم اعلم انه حمل غير داء حال على تقدير ان ينتصب
هنيئا بانه مفعول مطلق ونعتا لهنيئا على تقدير ان يكون خبر ليكن المقدر والفرق
مشكل في التعليق قيل كان كثير في حلقة البصرة ينشد اشعاره فمرت بعزة مع زوجها
فقال لها زوجها اغضبيه فاستحيت من ذلك فقصدت اوالا ضربتك فدنت من تلك الحلقة
فاغضبته وذلك انها قالت كذا وكذا ثم الشاعر فعرفها كثير فقال يكلفها الخنزير شتمي
وما بها هواني ولكن للمليك استذلت هنيئا مريئا البيت اراد بالخنزير والمليك زوجها
ويقال اذله وذلله واستذله كله بمعنى وهو على حذف المفعول اي استذلتني وفي انها
شتمتني وما شتمتني انتفاعا لمرضاة زوجها والا فانه قلبها هواني لما بيننا من التحاب
والوداد وقياسا عطف على سماعا اي ويحذف الفعل حذفا لازما قياسا فيما اذا وقع
الظاهر انه هاهنا تامة كناية عن المصدر وان العامل فيه اذا هو الفعل الذي قدرنا
اي يحذف الفعل في مصدر ايتنبه بعض من المصادر اذا وقع ذلك البعض مثبتا بعد
نفي اشترطا لانه لو كان ذلك المصدر منفيا نحو ما زيد سيرا او كان مثبتا ولكن لم يكن بعد
نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر المعين للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ انتفى الدوام
الحامل على ايجاب حذف الفعل بما سبق او معناه اي او مثبتا بعد معنى نفي وهو يريد انما فانه
بمعنى ما والا داخل على اسم نعت نفي وهذا احتراز عما لو دخل النفي على الفعل نحو ما سير
الا سيرا فانه لم يكن مصدرا بفعل مضمر ملا لا يكون ذلك المصدر المثبت خبرا عنه اي عن
الاسم الذي دخله النفي اي مشترطا ان يكون بعد ذلك الاسم اثبات لا يصح ان يكون ما بعد
الاثبات خبرا عن الاول نحو ما انت الا سيرا فانه لا يصح ان يكون سيرا خبرا عن المخاطب

لانه لو لم يكن ما بعد الاثبات مما لا يصح ان يكون خبرا عن الاول لم يصح نصبه باتفاقهم
نحو ما سيري الا سير شديد نحو ما انت الا سيرا مثال المثبت الواقع بعد نفي وانما انت خلاف
الفصيح الراكب مثال للواقع بعد معنى النفي والتقدير انما انت تخالف خلاف الفصيح والراكب
منصوب بانه مفعول المصادر وقولنا تخالف خلاف الفصيح مثل ضربته ضرب الامير وهكذا
في التعليق انما انت خلاف الفصيح يضرب لمن يخالف الناس فيما يصنعون ثم اعلم ان
المصدر الواقع بعد نفي او معناه قد يكون منكرا كما مر وقد يكون معرفا اما بالاضافة نحو خلاف
الفصيح او باللام نحو ما انت الا السير او وقع عطف على وقع اي فيما وقع مكررا احتراز
عما اذا وقع غير مكرر نحو زيد سيرا فانه حذف ناصبه غير لازم بعده اي بعد اسم لا يكون
ذلك المصدر خبرا عنه ذلك الاسم نحو زيد ضربا ضربا بخلاف اذا دكت الارض دكا دكا فان
المصدر في الآية وان وقع مكررا لكن بعد فعل هو ناصب فيما ينتصب بفعل مضمر وانما وجب
حذف الفعل في المثبت الواقع بعد نفي او معناه وفي المكرر لان المقصود من هذا التكرير
والحصر صفة النفي بدوام صدور الفعل ... وتوهمه ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فلم
يستعملوا العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم الفاعل وهو مع التجدد
ظاهر في التجدد لشابهته الفعل فصار لازم الحذف قالوا فيما وقع مكررا حذف الفعل او جب
لقيام النصل مقام الفعل او وقع تفصيلا احتراز من ان يقع غير تفصيل نحو منت منا
قوله لاثر مضمون جملة متقدمة طلبية او خبرية احتراز من ان يقع تفصيلا لا لاثر مضمون
الجملة بل لنفس الجملة نحو زيد سيافر اما سفرا مريبا او بعيدا فانه لم ينتصب بفعل
مضمر نحو فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء في الشرح يعني بمضمون الجملة مصدرها
مضافا الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق ويعني باثر ذلك
المضمون مقصوده المطلوب منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول
كالاثر الذي يكون بعد المؤثر ويعني بتفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة فشدوا
الوثاق جملة يتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد الوثاق اما قتل او استرقاق او
من او فداء ففصل الله هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء وقولك في التبرئة زيد
يكتب فنزاة بعد ذلك او بيعا وعمرو يشتري طعاما واما بيعا او اكلا وانما التزموا حذف
الفعل هاهنا لقيام الجملة المتقدمة مقام الافعال الناصبة لها ولا سيما مع تكرار تلك
الفوايد في استقبال افعالها لو ذكرت فاستغنى عن الفعل لفظا ومعنى او وقع للتشبيه
بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار

الشيخ يعني بالجملة له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى المصدر حادثا
المنصوب وهو المبتدأ المرفوع ومشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي على الذي قام
به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور باللام فيما مثلنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا آخر
وهو ان يكون ذلك الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر حادثا لصاحبه غير لازم
له حتى يخرج نحو قوله له علم علم الفقهاء وله هدي هدي الصلحاء فان الوجه في الثاني الرفع
لا غير على البدل لان الجملة المتقدمة لا يدل على معنى الفعل اعني على الحدوث وستأتي
بيانه وقوله للتشبيه احتراز من ان يقع لغير التشبيه نحو له صوت صوت حسن قال
الشيخ قال سيبويه الرفع على احد وجهين اما على انه بدل من الاول وانما حكم بالبدل لا التوكيد
اللفظي لان الثاني مع وصفه كاسم واحد مفيد لما لم يفده الاول ولو لم يكن معه لكان الصفة
تاكيدا لا غير واما على انه نعت ووصفه وصف للاول وانما حكم بكونه وصفا مع ان معنى الوصف
ليس فيه لكونه مع وصفه كاسم واحد وقوله بعد جملة احتراز من ان يقع بعد غير جملة
نحو صوت زيد صوت حسن فانه ليس مما نحن فيه قال ابن الحاجب في شرح الوافية
قوله مشتملة على اسم بمعناه احتراز من نحو قولك مررت به فاذا ضرب صوت حمار ثم ذكر
ان صوت حمار ههنا مرفوع او منصوب قوله وصاحبه احتراز عن نحو مررت به فاذا في الدار
صوت صوت حمار فمنع الشيخ الاول وجوز الثاني الاتباع اما على الوصف او البدل لما ذكرنا
لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل لخلوها عما اسند اليه الحدث معنى والفعل
لا بد من مسند اليه وسيأتي في القسم الثالث من الكتاب ان انتصاب صوت حمار في
قولهم مررت به فاذا له صوت صوت حمار بالجملة المتقدمة عند سيبويه لكونها فانا قال
الاولى لانهم اجازوا النصب على المصدر والحال او وقع تاكيدا اما لنفسه وهو اي المصدر الواقع
تاكيدا لنفسه وهو المؤكد لمضمون جملة لا محتمل له اي لمضمون تلك الجملة غيره اي غير ذلك
المصدر نحو له علي الف درهم عرفا معنى يكون المصدر مضمون جملة لا يحتمل تلك الجملة من جميع
المصادر الا ذلك ولهذا قيل ان المصدر الظاهر يؤكد نفسه الا ترى عرفا يؤكد الاعتراف
الذي تضمنه الجملة المذكورة او لغيره اي او وقع تاكيدا لغيره اذا كان له اي لمضمون
الجملة محتمل غيره اي غير ذلك المصدر وفي شرح الوافية او وقع تاكيدا لغيره اي تاكيدا
لاجل احتمال الغير ليفيد انه غير مقصود نحو هذا زيد حقا لان الخبر عن شيء بشيء يحتمل
ان يكون الامر على ما ذكره ويحتمل ان يكون على خلافه فاذا قال حقا فقد ذكر احد المحتملين
لنفي الآخر والمعنى حق ذلك اي كون المسند اليه زيدا حقا وهذا مثال المكرر ومثال

ذلك

ذلك المصدر معرفا به اما لا او الحق اي هذا زيد الحق ولا افعله البتة او بتة اي قطعت
بعدم الفعل وجزمت به قطعة واحدة يعني ليس فيه تردد بحيث اجزم به ثم ابدو
لي اجزم به مرة اخرى فيكون قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر
وكذا قولهم افعل البتة اي جزمت بان افعله وقطعت به قطعة فالبتة بمعنى القول
المقطوع به وكان اللام فيها في الاصل للعهد اي القطعة المعلومة في التي لا تردد فيها
والاول في الاول اي فيما هو تاكيد لنفسه التنكير وفي الثاني اي فيما هو تاكيد لغيره
التعريف وهذا غالب على استعمال العرب وقطع الهمزة اي همزة لام التعريف التي
في البتة بمعزل عن القياس لان همزة لام التعريف همزة وصل اتفاقا لكنه ادعى كان
القطع مسموع او وقع مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول في الشرح اما اذا كان مثنى ولم يقع
مضافا سواء كان المراد بالتثنية التكرير نحو قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا
كثيرا مكررا او كان المراد بها غير التكرير نحو ضربته ضربتين اي مختلفين فان هذين ليس منتصبا
بفعل مضمر اصلا نحو لبيك فانه مثنى عند سيبويه واصله الب لك الباءين اي اقيم لخدمتك
وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني كالشخص المقيم في موضع والتثنية للتكرير والمعنى
الباءا كثيرا متتاليا فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي
ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليتفرغ بالسرعة المجيب
بالتلبية فيتفرغ لاستماع المامور به حتى يمتثله ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى
الب فلا يكون محذوف الزوائد خلافا ليونس فان الياء عنده مثلها في لديك وعليك اي
ليس بمفرد كلدى عند يونس قلبت الفا ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدي وليس حجته
قلبها ياء مضافا الى المظهر قال الشاعر فلبي يدي مسور الى هذا ارد انا دعوته وقوله
دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور حجة عليه اي على يونس كان مسور
اسم رجل ولبي الاولى ماض مشتق اللام من باب التفعيل المعنى دعوت مسورا لما
نابني اي اصابني من الحاجة فلباني يعني قال لبيك ثم قال فلبي يدي مسور اي اقيم
في طاعته اقامة بعد اقامة واكون كالشيء الذي بيده يعني اكون تحت تصرفه وحكمه
وسعديك في الشرح التعدي باسعدك اي اعينك اسعادا بعد اسعاد اي اعانة كثيرة الا انه
يتعدى بنفسه والب باللام فحذف الفعل واضيف المصدر بعد حذف الزوائد الى المفعول
وحنانيك اي تحن حنانا بعد حنان فحذف الفعل والمضاف واعرب المضاف
اليه باعرابه فصار حنانا حنانا ثم ثني واضيف الى الكاف لتمكن في حن من الضمير المرفوع

مضافاً مجروراً متصلاً والحنان مصدر حن يحن بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر
اي رحم قال الخليل في معنى حنانيك كلما كنت في رحمة منك فلتكن موصولة بأخرى
ودواليك في الشرح من تداول الامر دواليك مقدره تداولاً وتداولاً بعد تداول فحذف الفعل
بدون الفاعل واضيف المصدر الى ضمير المخاطب فصار دواليك قال الميداني في معناه فراكرتني
بس انعاكرمتني اي تداولاً كثيراً قال اذا شق برد شق بالبرد مثله دواليك
حتى ليس بالبرد لابس وقيل انه في البيت في موضع الحال وفي التعليق قيل دواليك
في البيت في موضع الحال ومعناه اذا شق برد شق بالبرد مثله متداولين فدواليك
حال من البرد ومثله وذلك ان من عادة العرب اذا ارادت عقد تأكيد المودة بين
الرجل والمرأة لبس كل واحد منهما برد صاحبه ثم تداولا على عقده مرة هذا ومرة هذا
فهو يصفه بنا وبهما على شق حتى لا يبقى فيه لابس والباء في بالبرد للبدل واللام للعهد اي
شق بدل ذلك البرد وكذلك هذاذيك فانه مصدر مثنى مضاف الى الفاعل في الشرح اي
اسرع اسراعين قال العجاج ضرباً هذاذيك وطعناً وخضا في الشرح اي منها فقال في
هذاذيك لقوله حاذا ابرق هل رايت الذيب قط وفي التعليق اما هذاذيك فانه ماخوذ
من هذ يهذ هذا واذا اسرع في القراءة والضرب وانتصاب الضرب على
المصدر اي يضرب ضرباً وهذاذيك نصب على المصدر ايضاً وهو بدل من الاول ولهذا
بدل اشتمال وثني للتكثير كانه اي الذي يهذ يقطع الاعناق ويبلغ الاجواف بطعنه و
الوخض الطعن الجائف وآخره يجيء العاصي العروق المعتصا يقال عرق عاص و
عايذ اي لا يرقا والمعتصا اللحم الكثير والمعنى دمت طعناً اي يجيء ذلك الطعن من
المعتصا الى العروق العاصية قال في الشرح بعد ذكر لبيك وسعديك ونحوهما كلها مصادر
استعملت الامثلة للتكثير بخلاف حنانيك فانه استعمل مفرداً واعلم ان تطبيق تقدير
الكلام للاستعمال مدرن في الشرح كلها دون حنانيك مثنى قال الليث واسعاديك الى غير
ذلك ولم يتعد لما قدر غيره وهو الباباً بعد الباب واسعاداً بعد اسعاد وتداولاً بعد
تداول وهذا بعد هذ وحاصله يرجع الى السماع الا ان حذف الفعل قياساً قال الشيخ ابو
عمرو بن الحاجب اعني كونه مثنى راجع الى السماع لانه خلاف القياس ووجوب حذف
الفعل فيه قياس فاذا وجد مثنى مما يكون للتكرير حكم بوجوب حذف الفعل قياساً
وانما حذف الفعل لان المثنى المحض تكرير فكأنه قيل الباباً الباباً وسعداً سعداً فجعل اللفظ
المكرر نائباً مناب الفعل ودالاً عليه وغير متصرف اي وقع غير منصرف وهو اي ما هو غير

منصرف ما لزم النصب اي على المصدرية نحو سبحان الله قال ابن الحاجب معناه هنا سبحت
الله تسبيحا اي نزهته تنزيها فيكون هنا بمعنى نزهت لا بمعنى قلت سبحان الله وعن
ابي العباس ابرئه من السوء براءة ومعاذ الله قال المرزوقي اعوذ بالله معاذاً وعمرك
الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازني في قعدك الله سمعت كسرها في الانق يرويها
عند سيبويه منصوباً على المصدر وجعل نصبه عمرك الله مستعملاً بخلاف قعدك عمرك الله
الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا اقبال مقعدتك واكثر ما يستعملان في
قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر والنهي قال قعدك ابالا تسمعين
ملامة ولا تنكاعا نكاء الفؤاد قريحا وان زايدة والاصل عند سيبويه عمرك الله تعميرا
فحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا
اقعدك الله تقعيدا ومعنى عمرك الله اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلتضمن
معنى السؤال تعديه الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله اي سالت الله ان يقعدك اي
يحفظك فاعطيتكما بالسؤال من الله وانما قلنا اكثر ما يستعملان لان الجوهري استعملها
في قسم لا سؤال فيه فقال قعدك الله لا آتيك وعمرك الله ما فعلت كذا وانما قلنا عند
سيبويه لانه يجوز ان يكون المعنى اسالك بحق تعميرك الله اي اعتقادك بقاءه وابديته
وتقعيدك الله اي تسبيتك اياه الى القعود اي الدوام والتمكن فينتصبا بحذف حرف
القسم نحو الله لافعلن وعلى مذهب سيبويه ليس معنى القسم فيهما ظاهرا مع انهما
لا يستعملان الا في القسم اللهم الا ان يقال لما كانا للدعاء للمخاطب جريا مجرى قسم
السؤال لانه قد يشبه السؤال بالدعاء للمسؤول عنه كانه قيل طول الله عمرك افعل
لي كذا كذا في الشرح ومنه اي من غير المتصرف قول امية بن ابي الصلت سلامك ربنا
في كل وقت بريا ما تنبغيك الذموم في بعض حواشي المصنف يجوز ان يكون اصل سلامك
سلامك بمعنى سلامتك اي سلامة تليق بحضرتك ويجوز ان يكون اصله اسلمك تسليمك
فحذف الزوائد كعمرك الله وقيل سلامك ويجوز ان يكون مصدرا من غير لفظه اي ابرئك
سلامك اي براءتك من كل عيب يا ربنا ما تنبغيك اي ما لاق بك والذموم جمع ذم بعده
عبادك يخطئون وانت رب بكفيك المنايا والحتوم والحتم القضاء او معطوفا عليه
اي على غير المتصرف معنى فتنتصب بان يكون معطوفا على مصدر منصوب غير متصرف
نحو سبحان الله وريحانه اي رزقه فانه انتصب ريحانه بانه معطوف على سبحان قال
ابن الحاجب معناه كلامهم سبحان الله وريحانه اي استرزاقه والمعنى استرزقه استرزاقا

من الروح لانه رزق الله وجاءت اليا اما لان اصله فيعلان خففت بحذف اليا الثانية
واما لقلب الواو يا تخفيفا وفي الصحاح قولهم سبحان الله وريحانه يريدون به تنزيها
له واسترزاقا فريحانه في هذا التركيب بمعنى الاسترزاق لا بمعنى الرزق كما فسر المصنف
واما في البيت بمعنى الرزق في الصحاح الريحان الرزق قال سلام الاله وريحانه البيت
الا انه لا يلزم النصب في المعطوف على غير المنصرف لقوله اي لقول النمر بن تولب فضالي
وامسى علاه الكبر وامسى لجمرة حبل غرور وشاب ولا مرحبا بالبياض والشيب من غايب
ينتظر فلو ان جمرة تدنو له ولكن جمرة منه سمن سلام الاله وريحانه ورحمته وسماء درر
غمام ينزل رزق العباد فاحيا البلاد وطاب الشجر فرفع ريحانه واراد بفاعل تصابي
وامسى وشاب نفسه وجمرة اسم امراة والمعنى امسى حبلها اي وصلها وعهدها غرورا
لا يوثق به ولو من قوله فلو ان جمرة للتمني وتدنو له اي تقرب لبياض الشيب فيه ولكن
جمرة منه سمن اي بعيدة عنه حيث كان الشيب باعثا على دنوها منه ولكنه باعث
على بعدها ثم اخذ يدعو للجمرة فقال سلام الله ورزقه ورحمته لازالت على جمرة وفي
الصحاح للسحاب درة اي صبة والجمع درر ومنه قوله سماء درر اي ذات درر
ولعل قوله غمام بدل من سماء وبنحو اي المصدر يكون مجملا متوسعا فيه منزلا منزلة المفعول
به نحو اعجبني الضرب الذي ضربته فان الها للمصدر وجار مجرى المفعول به وبغيره اي
المصدر يكون مجملا غير متوسع فيه نحو زيد اظنه منطلق اي اظن ظني في التعليق
الضمير للظن وليس بمتوسع فيه فيكون المعنى اظن فيه اي جعلته موضع ظني اذ لو كان
متوسعا يلزم ان يكون جاريا مجرى المفعول به والملغى لا ينصب المفعول به ولا يجوز ان يكون
الضمير لزيد على ان يكون مفعولا اول لاظن لانه حينئذ يلزم نصب منطلق على ان يكون
مفعولا ثانيا اذ لا يجوز الاقتصار على احد المفعولين في باب علمت قال المصنف في الاعراب
المقدر اظن ظني او الظن قال وانما قدرنا مكان الضمير مصدرا معرفة لوجهين احدهما ان المصدر
اذا كان نكرة فهو لتوكيد الفعل ولا كذلك اذا كان معرفة وههنا لا يجوز توكيد هذا الفعل اذ
هو ملغى وتاكيد الملغى لا يجوز والثاني وهو الاوجه ان الضمير معرفة البتة وان عاد الى نكرة
لانه اشارة اليها وجار مجرى لام التعريف فانه اذا دخل على نكرة يحذف منه معنى الاشارة
والتعيين فلما كان معرفة فتفسيره بالمعرفة غير هكذا ذكره نجم خوارزم في حواشيه وذكر
بعضهم ان هذا معترض لان الضمير كما يعود الى المعرفة يعود الى النكرة فلا فرق اذا ان
يقدر معرفة او نكرة ولعل حمل كلام الشيخ على الصحة اولى لان الضمير معرفة فاذا فسر

فلابد ان تفسره بالمعرفة لان التفسير واجب ان يدل على ما يدل عليه المفسر انتهى
ومنه اي غير المتوسع فيه المعلم والمعلمة نحو علمنيه زيد عمرا خير الناس اياه انا اي الاعلام في
التعليق المعلم مبتدا والمعلم معطوف والهاء في موضع المفعول الاول وزيد فاعل وعمرا هو
المفعول الثاني وخير الناس هو الثالث واياه ضمير المصدر اي الاعلام ولا يجوز ان يكون
متوسعا فيه لان التوسع في الافعال المتعدية الى الثلاثة مما لا يجوز قطعا اذ ليس فعل
يلحق به وانا خبر المبتدا كما تقول القائم والواضع يده على راسه انا وهذا من باب توجيه
عبل الفعلين واعمال الثاني ان كان الاصل اعلمت واعلمني زيد عمرا خير الناس بحذف المفاعيل
الثلاث للاول استغناء عنها بما هو للثاني ثم اخبر عن ضمير المتكلم الذي هو فاعل
ومفعول باللام على طريقة مضاد هكذا في كلامه وبعضهم بانه انا خبر عنهما جميعا لان
المعلمة وان كان عطفا على المعلم فانه المعلم فكذلك كان انا خبرا عنهما جميعا وهذا كقولك
زيد وعمرو منطلق فان منطلقا لا يصلح خبرا عنهما بل يقدر لاحدهما خبر محذوف على ما سيجي
المفعول له من بعد ومنها اي من انواع المنصوب المفعول له الضمير في له راجع الى الالف واللام اي
الذي فعل له فعل وكذا في المفعول به وفيه ومعه وانما اردف المفعول المطلق المفعول
له لمناسبة بينهما تامة وهو ان المفعول له مصدر منصوب كما ان المفعول المطلق كذلك
وبعضهم على انه مفعول مطلق كما سياتي وعرفه بقوله وهو علة الاقدام على الفعل
يدخل في هذا نحو جئتك لاكرامك لي لان مقصود المتكلم اكرام المخاطب له وما علة الاقدام
المتكلم على المجي ويدخل فيه نحو جئتك للسمن ونحو جئتك اليوم لاكرامي لك امس
فلما قال بما اجتمع فيه الى آخره خرج ذلك كله فيجب بقوله ان يكون مصدرا نحو جئتك
للسمن وبقوله وفعلا لمقدم نحو جئتك لاكرامك لي فان الاكرام ليس من فعل المقدم على
المجي اذ هو المتكلم والاكرام من فعل المخاطب وبقوله مقارنا للمقدم عليه نحو جئتك اليوم
لاكرامي لك امس فقوله مما اجتمع خبر بعد خبر كقولك زيد شاعر كاتب ومعنى قوله فعلا للمقدم
انه يكون فاعل المفعول له وفاعل ناصبه شيئا واحدا من حيث المعنى نحو ضربته تقويما
الضارب والمقوم هو المتكلم وقوله مقارنا للمقدم عليه ان يكون مقارنا للفعل الذي
اقدم عليه في الزمان وانما اشترط لنصبه الشرائط الثلاث لانه لبيان علة الفعل والمشعر
بالعلية اللام فالاصل فيه اللام واذا حصل له الشروط المذكورة شابه المفعول المطلق
لانه ايضا مصدر وفعل لفاعل الفعل المذكور فنصب مثله وهذا حسن الا ان بعض النحو
لم يلحق المفعول له بالمفعول لان المنصوبات الاصلية هي المفعول لا غير فيما احدهما ان

تكون سببا غائيا والثاني ان تكون سببا باعثا والغائي ما فعل الفاعل الفعل
لحصوله فهو مطلوبه نحو ضربت تاديبا فان التاديب مطلوب المتكلم فعل الضرب لحصوله
والسبب الباعث ما حمل الفاعل على الفعل ولا يكون مطلوبه نحو قعدت جبنا فان
الجبن حمل المتكلم على القعود وليس مطلوبه فيقصد لحصوله والى هذا التقسيم اشار
بقوله سببا غائيا كان المفعول له نحو قوله اي قول حاتم الطائي واغفر عوراء الكريم
ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما العوراء الكلمة القبيحة وهي السقطة والتكرم تكلف
الكرم المعنى ان صدر من الكريم سقط اعفو عنها لاجعلها له تعالى مدخرا فالادخار
سبب غائي للغفران وان شتمني لئيم لا اقوم بمكافاته تكرما فالتكرم سبب غائي
للاعراض عن الشتم او سببا عطف على سببا غائيا اي او كان المفعول له سببا باعثا
ليس ذلك الباعث غاية اي غرضا يقصد ذلك الباعث فقصدها اي قصد الغاية نحو قول
العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهول الهبور منه قدس سره
فان الخوف بعثه على الركوب العاقر وليس سببا غائيا اذ لا يكون مطلوبا واما الزعل فيحتمل ان تكون
سببا غائيا بان يكون لما خاف ركب العاقر لحصول السرور بذهاب المخافة وان يكون
باعثا بان حمله السرور الحاصل على ركوب العاقر من الرمل الذي لا ينبت شيئا والجمهور
الرملة العظيمة المشرفة على ما حولها والمحبور المسرور والضمير في يركب قيل للثور
الوحشي وقيل للعير وهو الظاهر بدلالة ما قبله من الابيات وقد ذكرنا البائع وهو
العير الابيض اي يركب الرمل مخافة من يقصده ونشاطا والهول الافزاع يقال
هاله اي افزعه والتهول ان يكون الشي عينك هايلا اي ذا هول وفزع والهبور جمع
الهبر وهو المطمئن من الارض اي يركب العاقر للافزاع الحاصل من الهبور هائلة
في عينه اذا رآها وههنا بحث في الشرح حيث قال من النحويين من لا اشترط ان يكون
المفعول له فعلا للمقدم واستحسنه متمسكا بهذا فان الهول الافزاع لا الفزع والتهول ليس بفزع
بل هو فزع واجاب عنه الامام العلامة سديد الملة والدين الاسترابادي بانه يجوز ان يكون
الهول بمعنى الخوف وترجحه قوله ومهول من المناهل وحش ذي عراقيب آجن مدفان
ويجوز ان يقال ان الهول عطف على قوله كل عاقر اي يركب الهول كما قال الخليع يركب
الهول وحيدا ولا يصحبه الا اليماني الافل اي يركب الامر المفزع قوله المناهل بالهول
اي رب مهول هو من جنس المناهل وحش اي قفر خال وذي عراقيب اي ذي
طلب كثير ونحوه فان العرقوب العصب الغليظ وآجن اي متغير الطعم واللون

اجن الماء ياجن وياجن اجنا اي تغير طعمه ولونه والمدفان الشيء البالي والاصل
فيه اي في المفعول له اللام لان المفعول له علة ويدل اللام صريحا على التعليل فاذا اجتمع
ما ذكرناه وهو ان يكون مصدرا وفعلا للمتقدم ومقارنا للمتقدم عليه التزم الاصل اي
اللام نحو جئتك للسمن او لا كرامك لي وجئتك اليوم لا كرامي لك امس ثم استثنى من
قوله التزم الاصل قوله الا نحو ان تكرمني وانك تحسن الي فانه يحذف منهما كونهما فعلا
للمتقدم ولم يلزم اللام لان حذف حرف الجر من ان وان قياس وستعرف ذلك في حروف
الجارة ونحو قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا متاول بتقدير مضاف اي ارادة خوف
وطمع او بانهما داخافة واطماعا والغالب عليه اي على المفعول له التنكير لان العلية
مستفادة من المنكر ويكون التعريف فيما يضاف الشيء وعزي الى الباديشي وجوب تنكيره
لمشابهته الحال والتمييز وينشا الحجاج وعلم ما ضيانه عليه وعند الزجاج انتصابه على المصدر
فهو مفعول مطلق لبيان النوع على حذف المضاف مكون المقدر فقعدت جبنا قعدت قعود
جبن وفي ضربت تاديبا ضربت ضرب تاديب ورد عليه بان معنى ضربته تاديبا ضربته للتا ديب
اتفاقا وقولك للتاديب ليس بمفعول مطلق فكذا ما هو بمعناه اعني تاديبا وفي الرد نظر
لان ضرب تاديب بمعنى التاديب مع انه مفعول مطلق اتفاقا ولا منع من ان يتفق في
المعنى المختلفان اعرابا كذا في الشرح ويجوز ان يتقدم عامله فيقال تاديبا ضربت ابنا
لا لانه فضلة كالمفعول به وان يحذف عامله نحو قولك تاديبا لمن قال لك لم ضربت زيدا كذا في
حواشي المصنف وانما جاز اضمار عامله لانه فضلة كالمفعول به ومنها اي من انواع
المنصوب المفعول فيه وانما قدمه على المفعول معه اذ هو قياسي اتفاقا والمفعول معه
مقصور على السماع عند بعضهم فهو الفاظ سمعت من العرب فقط وعرفه بقوله
وهو ما وقع فيه الفعل وهو ما يقع له من زمان او مكان ولو اقتصر على مثل لورد عليه
نحو يوم الجمعة مبارك فانه زمان يقع فيه فعل في الجملة وكذا مسجد الجمعة مبارك
فلا جرم بين بقوله مما يصح فيه تقديره في فان تقديره لا يصح فيهما بل في نحو صليت يوم
الجمعة فمطلق الزمان كله بالرفع لانه تاكيد المظهر مبهمه وموقته يقبل ذلك اي تقدير
في في الشرح المبهم من الزمان هو الذي لا حد يحصره سواء كان معرفة او نكرة كالحين
والحين والزمان وزمان والموقت ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة وهو
قوله واليوم والشهر والسنة ومن مظهر المكان اي ويقبل تقديره في من مظهر المكان
المكان المبهم دون الموقت في الشرح انما نصب الفعل جميع انواع الزمان لان بعض

الازمنة اعني الازمنة الثلثة مدلول الفعل فنصب كلها سواء كانت مدلولا اولا لما حصل
من الانس منهما يكون بعض الزمان مدلولا واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على
شيء منه بل دلالته عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان نصب من المكان ما شابه
الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلثة وهو المبهم على تفسير الجمهور
على ما ستعرف دون الموقت ووجه المشابهة التبدل والتغير فان الخلف يصير
قداما كالمستقبل يصير ماضيا وفسر الموقت بانه الذي اسمه باعتبار ما هو داخل في
مسماه كالدار والسوق والمسجد والمبهم اي وفسر المبهم بانه الذي اسمه باعتبار
ما ليس داخلا في مسماه كجهات الست والفرسخ والبريد في الشرح قال الاكثرون
من المتقدمين المكان المبهم هو الجهات الست والموقت ما سواها ثم قالوا حمل نحو
عند ولدي وبين فانتصب انتصابها لمشابهتها اياها في الابهام وذلك ان معنى امام في قولك
قمت امام زيد لا الاثنين اي موضع هو لكونه غير محصور فكذا نحو عند ولذا
ايضا قالوا وحمل لفظة مكان على الجهات في الانتصاب لا لابهامه فان قولك جلست
مكان زيد لا ابهام هناك في لفظ مكان بل لكثرة استعماله حذفت منه تخفيفا وفسر ابن
الحاجب وتبعه المصنف المكان المبهم بانه ما ثبت له اسمه بسبب امر غير داخل
في مسماه فيدخل فيه الجهات الست ونحو جهة وجانب وذرى وكنف ووجد
بمعنى جهة وعند ولدي ومكان وموضع ووسط وبين وازاء وحذاء وحدة وما هو بمعناها
والمكان المسموح ايضا كالفرسخ ايضا والبريد لان المكان لم يصر فرسخا مثلا بالنظر الى ذاته
بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه والموقت ما كان له اسمه
بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها باعتبار تلك الاماكن ونحو بلد
وسوق ودار فانها اسماء لتلك الاماكن بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين
في السوق والسقف في الدار في الفائق البريد في الاصل البغل وهي كلمة فارسية اصلها
بريده دم اي محذوف الذنب لان بغال البريد كانت محذوفة الاذناب فاعربت الكلمة
وخففت ثم سمي الرسول الذي يركب بريدا والمسافة التي بين السكتين بريدا والسكة الموضع
الذي يسكنه الفيوج المرتبون من رباط او قبة او بيت او نحو ذلك وبعد ما بين السكتين
اربعة فراسخ وكان يرتب في كل سكة بغال ومن التعليق البريد اثنا عشر ميلا وقد يطلق
ذلك عراب اليوم اي وخالة وناقة الناجي البكر تريدها تعني مسيرها يوما
ويحتمل ان يريد بالبريد ذاكيها كما نقلنا من الفائق وعراب موضع عرابة بالفتح وهو

اسم رجل وتد ود في نحو ذهبت الشام وفاقا لان ذهب لازم اتفاقا وانما يتعدى
بالحرف كفي او الى مثله على خلاف القياس ودخلت اي وشذ دخلت الدار على
اختلاف في الشرح اعلم ان دخلت ونزلت وسكنت تنصب على الظرفية عند سيبويه
كل مكان دخلت عليه نحو دخلت الدار ونزلت المكان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة
استعمال هذه الافعال الثلث فحذف حرف الجر بعدها في المبهم وغيره قال الجرمي
دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم لان مصدره الدخول والفعول
في الغالب لازم وكذا السكون والنزول وايضا ضد الدخول الخروج وهو لازم اتفاقا
وكذا ضد السكون الحركة التحرك وضد النزول الارتحال قال السخاوي اما دخل وذهب
فقد استعمل معها حذف الجار واثباته كقولهم دخلت في الدار ودخلت الدار و
ذهبت الى الشام وذهبت الشام واما المضمر اي المضمر العايد الى الزمان والمكان فلا بد
فيه اي في ذلك الضمير من اظهاره اي اظهار في فيه نحو يوم الجمعة سرت فيه دون سرته
قال ابن الحاجب لانهم قصدوا الى ان يكون في اللفظ اشعار بالظرفية فان الضمير من حيث
هو اعم من ان يكون ظرفا او غيره الا اذا اتسع فيه اي في الضمير الذي للظرف بانه يذهب به
عن ان يقدر فيه في في تجعل مفعولا به ويجري الاتساع في المظهر ايضا قال المصنف في
الاعراب وقد يضافان الى هذا الظرف المتسع اسم الفاعل والمصدر كما يضافان الى المفعول به
نحو قوله يا سارق الليلة اهل الدار وقوله تعالى بل مكر الليل والنهار وهذا الباب وقولهم
نهاره صايم من واد واحد اعني ان ظاهر اللفظ انه سارق لنفس الليل كما ان نفس
نهاره صايم وقد خالفت ما في الشرح من قولهم من انهم اتفقوا على ان معنى الظرف متسعا
فيه وغير متسع فيه سواء نحو ويوم شهدناه سليما وعامرا قليل سوى طعن النهال ولولا
الاتساع لقيل شهدنا فيه اي اهل العطشان وجمعه نهل مثل طالب وطلب وجمع النهل نهال
مثل جبل وحبال والنوافل جمع نافلة وهي عطية التطوع اي عطية لا تجب ودافعه قليل الا
على الموصوف اعني يوم اي لم يكن فيه عطية الا طعن الرماح العطاش بدم من حيادي
صاحبها وغاد عناده وبذلك اي الاتساع والاجراء مجرى المفعول به في عدى المتعدى الى
واحد نحو اليوم خرجته وفي المتعدي الى واحد الحاقا بالمتعدي الى اثنين فانه كثير نحو اليوم
ضربته زيدا ولا يجوز الاتساع في ذوات الثلثة لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس فيه متعد الى
اكثر من ثلثة فيلحق به وفي ذوات الاثنين اختلاف نحو اليوم اعطيت زيدا درهما فاجازه
بعضهم الحاقا بنحو اعلمت واريت واباه آخرون من حيث ان المتعدي الى ثلثة قليل

في الاستعمال جدا فلا يعتد اصلا معقبا عليه وكذا نظيره من وقت المكان لابد فيهن اظهار
في لنا لم يكن للفضيه برهض ثم ان للظرف بجرمعية اي الزمان والمكان اما مستعمل اسما وظرفا
وهو ما جاز ان تعتقب عليه العوامل الرافعة والناصبة والجارة نحو اليوم والدار
او مستعمل ظرفا لا غير وهو ما لزم النصب فلا يرتفع ولا ينجر ووجه الحكم بان الاستعمال
الاظرفا هو انه كثر في استعمالهم وانجر الا منصوبا على الظرفية فدل ذلك انه لو كان مما يقع
غير ظرف لوقع في كلام ما غير ظرف نحو سرنا ذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات
غداة وذات العشاء وذات الزمين وذات العويم هو بمعنى العام وذا صباح وذا
مساء وذا صبوح وذا غبوق وهذه الاربعة بغير ها وانما سمع في هذه الاوقات ولم يقل لها
ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها يلزم الظرفية في غير لغة خثعم وهم يصرفونها
ومعنى ذات مرة واخواته يجي في باب الاضافة ولقيته بعيدات بين اي بعيدات فراق
وذلك اذا كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه زمانا ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم اتاه ومعنى
التصغير تقريب زمان اللقاء وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوفة على السماع هذا كله
في الشرح وبكرا اي ولقيته بكرا وسحرا وسحر وضحى وعشاء وعشية وعتمة ومساء وانما
يلزم هذه الالفاظ النصب على الظرفية اذا اردت سحرا بعينه في الشرح اذا اردت بكلا
يوم كل وسحره وقد يخفى في غير المنصرف وضحى يوم كل وعشاءه وعشيته وعتمة ليلتك و
مساءها فان اردت في نحو لقيته سحرا من الاسحار لا بعينه وضحى لا بعينه وعشاء لا بعينه
فهي مما يكون اسما وظرفا وكذا في غيرها في الشرح واعلم انهم حملوا لزوم هذه
الالفاظ لظرفية واحدة اعني النصب على الظرفية تنبيها على مخالفتها لسائر المعارف في انها
تعينت بمجرد عناية المتكلم لا بعلم ولا آلة تعريف وعشية وعتمة من بين هذه الظروف
المعينة علمان للجنس فمنع ايهما لاشتراط العلمية والتانيث كغدوة وبكرة فانهما علما
جنس وقد مضيا في باب غير المنصرف والصرف اي صرف عشية وعتمة اكثر فلا علمية
وان كانا معينين في التعليق فان قلت اذا كانا معينين فلابد من ان يكونا معرفتين والمتكلم
المعروف العاري من حروف التعريف والاضافة لابد من ان يكون علما قلت ما الدليل
على تعريفها عن الاضافة جاز ان يكون الاضافة مقدرة كما في اجمع واخواته وفي نحو رايت
فلانا قائما وغير ذلك ولعل السر تاويله في سحرا سحر بعينه وفي عشية وعتمة المراد بها عشية
يوم كل وعتمة ليلتك فالاولى تعريفها بالاضافة المقدرة ومنه اي من المستعمل ظرفا لا غير
سوى مقصورة مضمومة السين على الاعرف وقد يكسر وسواء ممدودة مفتوحة السين

على الاعرف

على الاعرف في الشرح سوى في الاصل صفة مكان قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا
ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف فمعنى سوى
مكانا من دون معنى الاستواء ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة
معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه وعند
البصريين هو لازم النصب على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظروف
اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه ظرفا في الاصل والاغلب الآن فيه معنى
الظرفية والدليل على ظرفيته وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي سوى زيد وعند الكو فيين
فيين خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعا ونصبا وجرا وخروجها عن معنى الظرفية كغير م
الى معنى الاستثناء ومنه بيت الحماسة لم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا ومثله عند البصريين
شاذ لا يجوز الا في ضرورة الشعر ومنه اي من المستعمل ظرفا لا غير وسط الدار بالسكون في
الشرح وسط ساكن السين نادرة التصرف قال الفرزدق صلاة ورس وسطها قد تفلقا
ووسط بتحريك السين متصرف الورس نبت اصفر يكون باليمن تفلق اي تشقق وسطها
مبتدا وتفلق خبره والجملة نعت ورس والفرق بين متحرك السين وساكنها ان المتحرك
اسم لعين ما بين طرفي الشيء كمركز الدائرة والساكن اسم مبهم لداخل الدائرة مثلا وقرب مثل اي
من المستعمل ظرفا لا غير بمعنى قريب بمعنى خاصة دون غيرها من الحروف الجارة ولا يرتفع اصلا
والنقصان ورد على لزومها النصب بالحاق هاتين قال قريب منه ومثله اي مثل عند قال دون
ينتصب ابدا على الظرفية الا انه يجر بمن خاصة دونه وان جاءت دون هكذا ما تسكن المراة صاحبها
في الشرح دون بمعنى قدام نادرة التصرف في التنكير دون قريب من عند الا انك لا تقول ذلك
كذا بالرفع ثم لا تقول عندك واسع بالرفع مثلا وتقول هي دونه ثم تستول من عنده ولا تقول
جلست في عنده وقد جاء قليلا في دونه ومن المثل في دون هذا ما تسكن المراة صاحبها انه
الحكم بن صخر الثقفي قال خرجت حاجا فنعرض لي امراة وهي في موضع حاذين منه فيه
لم ار لحالها وظرافتها فنكرتها واحسنت اليها ثم جئت من قابل ومعي اهلي وقد اعتللت و
فصل خضاب فلما مررت بامراة اتاني احدهما فحكيت مسالت سؤال منكر فقلت فلانة قالت
فدى لك ابي وامي واني معرفتي وانكرتك قلت الحكم بن صخر قالت ما بك عاما اول شابا
سرقه واريك اليوم شيخا ولكنا وفي دون هذا ما تسكن المراة صاحبها ذهبت مثلا قالت
ما فعلت اختك فقد تنفست الصعداء وقالت قدم علينا ابن عم لها فتزوجها فخرج بها فذلك
حيث تقول اذا ما فعلت عن نجد واهله فهي من الدنيا فيقولى الحمد فقلت اما اي

لواد دكتنا لتزوجتها قالت وما يمنعك من شريكتها في حسنها وجمالها وشقيقتها قلت
يمنعني من ذلك قول كثير فاذ وصلنا خلة كي تزيلنا ابينا وقلنا الحاجبية اول فقالت كثير
بيني وبينك الستر الرفيع فقول هل وصل عزة الا وصل غانية وصل غانية عني وصلها خلف
قال ابن صحاح فتركت جوابها وما يمنعني من ذلك الا الحق الشقيقة الاخت من الاب والام والخلة
الخليل يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث قوله كي تزيلنا اي تزيلنا تلك الخلة
عما كنا عليه من مودة آخر ما في ما نكر مصدرية والمصدر مبتدأ خبره في دون هذا والبعد و
انفكاك الواقع منها كما في دون في هذا الشعر وفي الصحاح عن ظرف المكان وليستعمل في
في الزمان ايضا في مثل قولهم عند الصباح يحمد القوم السرى في التعليق قاله خالد بن
الوليد يضرب للرجل يحمل المشقة رجاء الراحة ومنه اي ومن المستعمل ظرفا لا غير مع في
الشرح مع ظرف معرب لازم النصب يلزم اضافته ان ذكر معه احد المصطحبين نحو كنت
مع زيد وان ذكر المصطحبان قبله لم يبق ما يضاف هو اليه فينتصب منونا على الظرفية نحو
جئنا معا اعني في زمان وكنا معا اعني في مكان وتنوينها وحول من عليها شاذ اي في قولهم
كان معنا فانتزعت من معنا ان كان عندها فانتزعته من عندها وابو عمرو يحكم عليها
بالحرفية اذا اسكنت ويقول انها عند الاسكان شابهت الحرف نحو من وعن وفي الشرح
تسكين عينها لغة ربيعة نحو لقيته مع زيد نحو فريشي منكم وهواي معكم وان كانت زيارتكم
لماما في الصحاح قال محمد بن السري الذي يدل على ان مع اسم حركة آخره الحروف الثانية
ساكنة الاواخر وكذا دخول حروف الجر فيه نحو من معها والاضافة في معنا والتنوين في معا
يدل على اسميتها وسكون آخرها في بعض اللغات لا يعارض ما ذكرنا من الدلائل فانه يحتمل
ان يكون العارض من ضرورة الشعر ومن طلب التخفيف بابلغ ما يكون الريش الناس
ويقال فلان يردد نا ماليس اللام اي في الاجابة والبيت لجرير يمدح هشام بن عبد
الملك ويضمر عامله اي عامل المفعول فيه جوازا اي اضمارا جائزا وجايزا في قولك
يوم الجمعة في جواب من يقول متى سرت ويضمر عامله وجوبا في نحو اليوم
سرت فيه في الشرح ينتصب المفعول فيه على شريطة التفسير حسب ما هو مذكور
في المفعول به مفصلا فيختار رفعه مرة ونصبه اخرى ويستوي الامران اخرى ويجب
النصب اخرى فالاول نحو يوم الجمعة سرت فيه واما يوم الجمعة سرت فيه والثاني
نحو ايوم الجمعة سرت فيه والثالث زيد سار في يوم الجمعة سرت فيه والرابع
ان يوم الجمعة سرت فيه اكرمتك وهلا يوم الجمعة سرت فيه واعلم ان نصب

اليوم

اليوم من اليوم سرت فيه غير لازم بل يختار رفعه وانما اللازم اضمار ناصبه لو نصبته
لاستعماله الفعل الملفوظ بتفسيره ويتقدم المفعول فيه عامله جوازا فتقول اليوم سرت و
العقد سرت اليوم ووجوبا في نحو اي يوم سرت وايا يوم سرت لاقتضاء اي صدر
الكلام لتضمنه الاستفهام ونحوه مما يقتضي صدر الكلام كالشرط نحو متى تأتني آتك ومتى اي
من انواع المنصوب المفعول معه وهو المذكور بعد الواو بمعنى مع احتراز عن المذكور بعد الواو
لا بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله فانه ليس الواو فيه بمعنى مع لقولنا قبله وقوله بعد فعل
او معناه احتراز عما لا يكون كذلك نحو كيف انت وزيد فانه يرفع لما يجيء واعجبني جلها
على العطف اي المذكور بعد الواو بمعنى مع بعد فعل او معناه انما يجب نصبه اذا لم يصح
حمل تلك الواو على العطف نحو ما صنعت واياك فان اياك مذكور بعد الواو بمعنى مع بعد
فعل ولا يصح حملها على العطف اما لفظا فلانه لا يعطف على الضمير المرفوع المتصل الا
بعد تأكيده بمنفصل او بعد وجود فاصل واما معنى فلان اياك لو عطفت على التاء لكان
المعنى ما صنعت انت وصنع ابوك وحده وليس فالمراد بل المراد المعية اي
ما صنعته مع ابيك واستوى الماء والخشبة في التعليق لا يجوز عطف الخشبة على الماء
لان الخشبة لم تكن معوجة فيستوي ولو تركت الناقة وفصيلها لرضعها قال الشيخ عبد
القاهر ليس المعنى لو تركت الناقة وترك فصيلها لرضعها فيكون الكلام جملتين وفي عطف
الفصيل على الناقة يلزم ذلك بل المعنى لو تركت الناقة مع فصيلها والى ما ذكرنا من الدلائل اشار
بقوله اذ العطف لا يجوز في المعنى المقصود وقوله ونحو ما شانك وزيدا وما لك وعمرا عطف على
قوله نحو ما صنعت واياك وهذا مثال المذكور بعد معنى الفعل وانما كان معنى الفعل اذ المعنى
اي معنى ما شانك وما لك ما تصنع في الشرح العامل المعنوي على ضربين اما ان يكون في اللفظ
ما يشعر به اولا فالاول نحو ما لك لان الجار والمجرور متعلق الفعل او ما فيه معناه وما شانك
لان شانك بمعنى صنعك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك وكفيك
لكونها بمعنى كفاك والثاني اي الذي لا يكون في اللفظ ما يشعر بالفعل سياتي عند قوله و
اذا لم يكن فعل او معناه ولا يجوز العطف في ما شانك وزيد وما لك وعمرو اي لا يجوز ان يقول
ما لك وزيد وما لك وعمرو عطفا على المكني اي عطفا على الضمير المجرور لان الضمير المجرور لا
يعطف عليه بدون اعادة الجار والاجنبي بالظاهر نحو ما شان عبد الله واخيه يشتمه كان
الجر الاختيار عطفا على الظاهر المجرور ولان الاصل فلا يعدل الى غيره ضرورة كما في القرويع
في ما شانك وزيدا في الشرح الاول فالجر بالظاهر ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب

النصب لانه نص على المصاحبة دون العطف اذ في العطف يجوز المصاحبة وعدمها او
ان لم يقصد نلا و اذا لم يكن المذكور بعد الواو بعد فعل او معناه لم ينصب نحو كل رجل وضيعته
وكيف انت وزيد لانتفاء اوله على كيف يكون في الشرع ههنا العطف اولى بلا خلاف
وان قصدت المصاحبة لعدم الناصب واللفظ الدال عليه كما كان في مالك وزيدا قال سيبويه
اذا نصبت بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية ويكون بتركيب
واذا للكثرة وقوعها ههنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كانه
ملفوظ ورد المبرد تقدير سيبويه وقال الاخفش لا وجه لتخصيص ما بالماضي وكيف
بالمستقبل قال السيرافي لم يقصد سيبويه بالتمثيل التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه
الممكن والتمثيل ليس حدا لا يتجاوز وانما نحو كل رجل وضيعته وانت وشانك فالرفع
فيه واجب وان قصدت المصاحبة لعدم فعل ومعناه ومثاله مما انتصب فيه المذكور بعد
الواو مع انه ليس بعد فعل ومعناه لتقدير كانا قوله وما انا والسير في متلف اذا المعنى ما
اكون انا والسير في متلفه وآخره يبرح بالذكر الضابط المتيح الاقتاب وتقديره بالبال
والذكر الفحل والضابط الرجل الحازم وفاعل يبرح ضمير المتلف والجملة نعته اي ما انا
مع عدم توق ومعرفة والسير في مهلكه تتعب الجمل الحازم واذا كان اي المذكور بعد
واو بعد فعل وحسن مع ذلك اي مع نصبه العطف لوجود شرط العطف جاز الامران
النصب على انه مفعول معه والعطف وان اتفق العطف فمن الرجحان الواو الحال والمراد
بالامرين الظهور اي جاز الامران مع ان يكون العطف راجحا لان الاصل ان يعطف بالواو
نحو جئت انا وزيد يرجح ايد العطف على المرفوع المتصل وقد وجد شرط العطف وهو
التاكيد بالمنفصل ونصب على انه مفعول معه ولقائل ان يقول ان قصد النص على
المصاحبة ينبغي ان يجب النصب اذ في العطف يجوز المصاحبة وعدمها وان لم يقصد لا
يجب هناك اي البحث المذكور وهو وجوب النصب في بعض المواضع وجواز النصب
والعطف في بعضها مبني تفصيل الباب اي باب المفعول معه قياسا ولم يقتصر على السماع
وهو الاخفش وابو علي وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع [illegible] لانا [illegible] ووضع
الاحكام لم [illegible] اي وفي المفعول معه ضمنا نحو قوله وكان واياها الحان لم اتق عن البلاد
لانه في تقدير نصب اياها على انه مفعول معه والتعالق بالطول [illegible]
اجتماعه مع المرأة تعالى ظمآن وجهالة فشرب حتى اتق [illegible] ولا تقدم اي
المفعول معه عامله اتفاقا فلا يقال [illegible] استوى [illegible] كما تقدم سائر المفاعيل ومنها

المفعول

المفعول به

المفعول به وانما اخره عن سائر المفاعيل لانه ذكر في بحث المنادى واشتغل الاضمار
على شريطة التفسير والتحذير فلو قدمه لوقعت هذه المباحث متخللة بين المفاعيل
وهو ما وقع عليه فعل الفاعل اعلم ان ظاهر هذا التعريف يتناول افعال الجوارح المثبتة
نحو ضربت زيدا وقتلته دون المنفية نحو ما ضربت زيدا ودون افعال غير الجوارح نحو
خشيته ولما اراد ابن الحاجب ان لا يخرج عنه شيء من ذلك فسر الوقوع وقال المراد
بوقوع الفعل تعلقه بشيء لا يعقل الفعل بدون ذلك الشيء فان الخشية لا يعقل الا بان يكون
من احد ويرد على هذا ان الوقوع لم يوضع للتعلق وعدم [illegible] عن مثل ذلك في التعريفات
وفي الشرح على هذا التفسير ينبغي ان يكون المجرورات في مررت بزيد وقربت من عمرو
وبعدت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول
بها بواسطة حرف الجر لكن مطلق المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في اصطلاحهم و
كلامنا في المطلق واما دخول مفعول الافعال المنفية نحو ما ضربت زيدا في التعريف فظاهر لانك
في قولك ما ضربت زيدا نفيت الضرب المتعلق بزيد كما قال الحكماء ان السلب لا يعقل و
لا يذكر الا بعد تعقل الايجاب واعلم ان الفرق بين المفعول به في نحو ضربت زيدا وبين الزمان
والمكان مع ان الضرب كما لا يكون الا على مضروب لا يكون الا في زمان ومكان انه من المحال
ان يتعقل حقيقة الضرب مع الغفلة عن مضروب ما ويتعقل الضرب كثيرا مع الغفلة عن
الزمان والمكان وان كان لا يكون الا فيهما فبان ان حقيقة الفعل المتعدي لا يمكن تعقله
الا مع المفعول به ويتعقل كثيرا مع الغفلة عن الزمان والمكان والجار من قوله اما بغير واسطة
يتعلق بقوله يقع اي من المفعول به ما يقع الفعل عليه اي يتعلق به لا بواسطة وهو الذي
بين المتعدي من الافعال وغير المتعدي فالفعل الذي يكون له المفعول به المتعدي اليه بغير
واسطة هو المتعدي وما لا يكون المفعول به المتعدي اليه بغير واسطة هو اللازم واما
سائر المفاعيل فاللازم والمتعدي يعملان فيها ويكون المفعول به واحدا فصاعدا الى الثلاثة على
ما سيأتي اعني الافعال المتعدية ما يكون له مفعول واحد كضربت زيدا ومنها ما يكون له مفعولان
كعلمت واعطيت ومنها ما يكون له ثلاثة مفاعيل كاعلمت واما عطف على اما بغير واسطة
اي او من المفعول به ما يقع عليه فعل الفاعل اي يتعلق به فعله بواسطة حرف الجر [illegible]
الذي تعدى اليه الفعل بواسطة حرف الجر ظاهرا [illegible] اي [illegible]
لفظا او [illegible] كان العامل شيئا من خارج فعلا او معناه مستقرا او كائنا في الاستقرار والحصول
مقدرا غير مذكور وقال المصنف انه كان متعلق الجار والمجرور من الفعل او معناه

شيئا اخبارا عن ذاتها مذكورا اوفي حكم المذكور فالجار والمجرور نحو بحرور بزيد
مثلا وان لم يكن متعلق الجار والمجرور يعني من خارج بل هو يعني الخارج المجرور والاعلم
قد يسرها مسند نحو زيد في الدار مثلا اي استقر او مستقر على اختلاف فيه فقال الجار
مع المجرور وانه مستقر قال ابن الحاجب جعل الظرف مستقرا لانه متعلق بالاستقرار
والاستقرار مستتر فيه ثم حذف فيه اختصارا واعلم ان كلام المصنف في المتن يخالف
كلامه في الاعراب حيث قال معنى بالاستقرار ان يكون متعلقا بفعل مقدر غير ظاهر
ويعني بالالغاء ان يكون متعلقا بفعل ظاهر غير مستتر واعلم ان قبل ما هو مفعول بواسطة
حرف الجر عاملين الفعل والجار فانه لما كانا ملفوظين لا يظهر عمل الفعل اي النصب
اذ الحرف الآخذ يقبل عرابين مختلفين لكن يظهر نصبه في تابعه والى ذا اشار بقوله
وانتصابه لا يظهر الا في تابعه نحو بزيد في محمد وعمروا غائبا فانه ظهر نصب محمد مثلا
عطف عليه والضمير في بزيد يذهب للعرق والعود المطيبين من الارض والغائرين فوقهم
غادالة عودا اي يسيل في الارض وصف العود به مبالغة في تسييل عقره وان كانا مقدرين
كما في قول روبة خير بالجر لمن قال كيف اصبحت اي اصبحت بخير والظاهر للجر ايضا
لا النصب لان المقدر كالملفوظ وان كان الجار ملفوظا دون الفعل نحو باسد فالظاهر
للجر ايضا وان كان الفعل ملفوظا دون الجار نحو قوله تعالى واختار موسى قومه فالظاهر
هنا عمل الفعل لانتفاء ما كان يمنع من ظهور عمله والمنصوب المحل هو المجرور فقط
التعلق المنصوب المحل هو المجرور وان كان الاكثرون على خلافه لان الحكم على الجار
والمجرور دائما في محل النصب مع ان الجار يفيد التعدية وبتوسط يستطيع الفعل الى
ان يصل الى الاسم فكانه جزء من الفعل اذ اللازم يجري معه مجرى المتعدي وجزء الفعل
لا يكون معمول الفعل مما يستشعر الضعف ويتقدم الى المفعول به عامله اذا اريد الاختصاص
اي اختصاص الفعل به قال صاحب الكشاف المفتاح تقديم المفعول لرد الخطاء في التعيين
نحو زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت انسانا واخطأ في تعيينه انه كان زيدا فرد ما عمر
زيد نحو زيدا ضربت لا غيره وبزيد مررت اي لا بغيره ويلزم ذلك اي التقدم فيما اذا تضمن معنى
تضمن صدر الكلام مثل ايهم ضربت في الاستفهامية وايهم تضرب اضرب في الشرطية
ويمتنع تقدم المفعول على الفعل اذا كان العامل مصدرا لفظا فلا يقال زيدا ضربك حسن
في الشرح قيل لانه عند العمل ماول بالحرف المصدري والفعل والحرف المصدري مع صلته
ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على

الموصول او مقدرا اي اذا كان العامل مصدرا مقدرا فلا يقال زيدا ان ضرب خيرا او
اسم فعل اي واذا كان العامل اسم فعل فلا يقال زيدا دونك لان الذي يقال له انه اسم
فعل هو اسم قائم مقام المصدر القائم مقام الفعل كما سيأتي فكما لا يتقدم معمول المصدر عليه
لا يتقدم معمول اسم الفعل عليه او فعل تعجب اي واذا كان العامل لفظا اضيف اليه
فعل تعجب لما انه لا يتصرف في الجملة التعجبية بتقديم وتاخير او مضافا اليه اي واذا كان
العامل لفظا اضيف اليه الشيء فلا يقال انا زيدا مثل ضارب فان معمول الضارب اليه لا يتقدم
المضاف لان معمول الشيء من ذيوله ولواحقه ولما كان للمعترض ان يعترض على قوله واما
مضافا اليه بجواز نحو انا زيدا غير ضارب فان زيدا معمول المضاف اليه تقدم المضاف اجاب
بقوله وقولهم انا زيدا غير ضارب ماول في التعليق تاويله انه بمعنى انا زيدا لا ضارب و
هنا لا مضاف ولا مضافا اليه مرتين مثلا انا واما قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا
الضالين كانه قيل لا المغضوب عليهم ولا الضالين ويجيء كل منهما اي يجيء كل من المفعول
بواسطة والمفعول لا بواسطة ضميرا متصلا نحو ضربتك ومررت بك والاولى في ويجيء الاول
اي المفعول لا بواسطة لا غير منفصلا يعني لا يكون المفعول بواسطة ضميرا منفصلا بل لا يكون
الا متصلا اذ معنى كونه بواسطة ان يكون متصلا بحرف جر بخلاف المفعول لا بواسطة فانه يجيء
ضميرا منفصلا اذا فصل بينه وبين عامله بالا نحو ما ضربت الا اياك لانه مع وجود الفاصل بين
العامل والمعمول لا يمكن ان يتصل المعمول بعامله او معناه اي اوا ذا فصل بينه وبين عامله بمعنى
الا وهو انما نحو انما ضربت اياك لانه في معنى ما ضربت الا اياك او تقدم العامل اي ويجيء المفعول
به ضميرا منفصلا اذا تقدم العامل نحو اياك ايجي لانه مع التقدم لا يمكن الاتصال او اضمر عامله اي
ويجيء ضميرا منفصلا اذا اضمر عامله نحو اياك والاسد فان اياك مفعول الفعل لان عامله غير ملفوظ
فلا يمكن الاتصال لان الاتصال انما يكون بملفوظ وسيأتي في التحذير نحو ما ضربت الا اياك وقد
ما انشده ثعلب وما نبالي اذا ما كنت جارتنا الا تجاورنا الاك ديارا اورد عليه ان الواقع
بعد الا جاء ضميرا متصلا وما بعده لا يكون الا منفصلا فاجاب بقوله شاذ فقال جاء بها
ديارا اي احد والتقدير الا تجاورنا ديارا الا اياك فهو مستثنى قدم على المخرج منه نحو حب
نصبوا انما ضربت اياك واياك اعني فاسمعي يا جارة واياك والاسد في التحليف اياك اعني
واسمعي يا جارة قاله سهل بن مالك الفزاري يا اخت حارثة بن لام ووقع في نفسه
منها شي فخاطب بها الفنا وما في تسمع كلامه فحمل ينشد يا اخت خير البدو والحضارة
كيف ترين في فتى فزاره اصبح يهوى حرة معطارة اياك اعني فاسمعي يا جارة بضرب

لمن يعرج كلامه للمخاطب ويعرض لما تقطن له وهو عاض الحضارة الاقامة في الحضر
عن ابي زيد كان الاصمعي يقول الحضارة بالفتح والبداوة بالفتح الاقامة في البادية مع
وبكسر والبدو والبادية والتقيد ويا اخت خيرا اهل البدو واذا اضمر المفعولان في باب اعطيت
وعلمت جاز ان يتصلا وان ينفصل الثاني وهو المختار في الغايب اى اذا ولي ضميران
عاملا فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب تقدمه على المنصوب لما مر ان المتصل
المرفوع كجزء الفعل حتى سكن لام الفعل وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من كونه متصلا
سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربتني او لا نحو ضربتك وانما وجب اتصال الثاني
لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المتصل المرفوع كالجزء من رافعه وان كان مع الفعل
منصوب متصل كالضمير الذي في ذلك المنصوب اما ان يكون انقص رتبة منه في التعريف او
اعرف او مساويا فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وعند سيبويه يجوز الاتصال و
الانفصال نحو اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد واعطيتكم واعطيتك اياه وكذا خلتكه
وخلتك اياه ووجه الاتصال ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف فلا غضاضة
على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وصيرورته من جملته بالاتصال ووجه الانفصال ان
المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والثاني اعني الاعرف يجب انفصاله
عند سيبويه وحكى سيبويه عن النحويين تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاها
ني قال انما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب واستجاد المبرد مذهب النحاة وانما يجب
الانفصال ههنا سماعا لان الثاني اشرف من الاول بكونه اعرف فاني يمكن ان يكون
متعلقا بما هو ادنى منه والذي جوز ذلك نظر الى مجرد الاول متصلا واما الثالث اعني
المساوي للمتصل المنصوب فتقول ان كانا غايبين نحو اعطاهوها واعطاهاه قال سيبويه
الاتصال عربي لكنه ليس بكثير في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غايبين
فالمبرد يحسن اتصال الثاني ويستجيزه قياسا على الغايبين ومنعه سيبويه فيقال اعطاك اياك
اعطاكك وانما كان الانفصال ههنا ايضا اولى لانه يأبى الثاني من ان يتعلق بما هو مثله
ويصير من سنخه ودونه وانما اورد ذلك في الغايبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما رجع
الآخر بخلاف المخاطبين والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى في باب علمت
اي والمختار ان ينفصل الثاني في باب علمت مطلقا اعني الغايب وغيرهما في الشرح
انفصال الثاني في باب علمت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب اعطيت
فاعل من حيث المعنى كما مضى فيما لم يسم فاعله فكان الثاني بمنزلة الفاعل ومفعول علمت

في الاسم

في الاصل المبتدأ والخبر اللذان حقهما الانفصال فالاولى في الثاني الانفصال رعاية
للاصل وانما وجب اتصال اولهما لقربه من الفعل وتركيبا اى اتصال الثاني في
الغايب في قوله وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها
في المعلقن البيت للقيط بن مرة الاسدي رثى فيها اخاه اطيطا وهما مرة بن عدا ومدرك
بن حصن الاسدي وقبله وابقت لي الايام بعدك مدركا ومرة والدنيا قليل عتابها قرينين
كالذئبين يقتسماني وشر صحابات الرجال ذئابها وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة لضغمهماها
يقرع العظم نابها الضغمة العضة ومنه قيل للاسد ضيغم يقول قد جعلت نفسي تطيب
لضغمة لان اضغمهما ضغمة يقرع لها الناب العظم واللام في لضغمهماها متعلق بيقرع و
الجملة من صفة الضغمة واضاف الناب الى ضمير الضغمة لان الضغمة انما هو بالناب
والهاء في لضغمهماها عايدة الى الضغمة فانتصابها اذن انتصاب المصادر ومثاله في
قوله تعالى انلزمكموها وغيره فلولا رجاء ان تتوبا وما اري عفوكما الا بعيد
اذهابا سقيتكما قبل التفرق شربة تمر على باغي الظلام طلابها اى باغي حق الظلام
وهو الظلم قوله قليل عتابها العتاب مخاطبة الادلال ومذاكرة الموجدة وهو مضاف
الى الفاعل اى بلائها المعلوم قليل بل كل مخاطبتها مر واذا اتصلا اى الضميران المفعولان
وجب تقديم المتكلم على غيره غايبا كان ذلك الغير او مخاطبا لان المتكلم اشرف من
غيره لكونه اعرف فبالحرى ان يتعلق بما هو اولى نحو اعطانيك ايها زيد قدم المتكلم على
المخاطب واعطيتكه قدم المخاطب على الغايب واذا انفصل الثاني اى جاز تقدم المتكلم
على غيره ولا تاخيره الغايب عن غيره مثال ذلك ما ذكر صاحب المفصل في قوله عطيت
اعطاه اياك واعطاك اياي وهذا اولى من قوله تحت اعطيتك اياه لان في هذا الاعرف
مقدم ويحذف المفعول لفظا ويراد معنى نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اى بعثه مثال
لحذف المفعول لابواسطة وفاصدع بما تؤمر اى تؤمر به مثال لحذف المفعول بواسطة
في الشرح انما يحذف الضمير المجرور في الصلة اذا جر بحرف جر متعين وانما شرطنا
التعيين لانه لابد بعد حذف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور
فيبقى ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره وكقوله فاصدع بما تؤمر اي تؤمر
به اي باظهاره ويتعين حرف الجر اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في
المعنى وتماثل المتعلقات نحو مررت بالذي مررت اي به ومثال الموصوف مررت بزيد
الذي مررت وربما يحذف المجرور بحرف وان لم يتعين نحو الذي مررت زيد

اى مررت به وان احتمل مررت معه اونحو ذلك ونحوها اي نحو الضمير في
هذا الذي بعث والضمير في فاصدع بما تؤمر مما يعود الى الموصول وانما حذفت العايد
الى الموصول اذا لم يكن سبقه عايد اليه مذكورا في حكمه اي لا يجوز حذف العايد الثاني
اذا اجتمع عايدان في الصلة وتخصيص الثاني بعدم الحذف يخالف الشرح حيث قال
لا يجوز حذف احد العايدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربت في داره زيد اذ
يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يجوز تقوم عليه دليل فلم يجز الذي ليس اضرب
زيد بل الواجب ليس اضربه ولما كان اضربه خبر ليس وخبره اذا كان جملة لابد فيه
من عايد الى الاسم كان الضمير في اضربه لاسم ليس فلا يتعين انه للموصول الا اذا اضمر
الشان في ليس مضمر حال حذف الضمير من اضرب ليتعين ان العايد الى الموصول
هو مفعول اضرب فقام دليل على المحذوف واذا عطفت عليه اى على المفعول العايد
الى الموصول ما عمل حذفه نحو الذي ضربت وعبد الله زيد لانه في صورة عطف اسم
على فعل بل المستحسن الذي ضربته وعبد الله ويحتمل المفعول به بعد الحذف نسيا منسيا
كان فعله غير متعد اذا كان الغرض اثبات الفعل لفاعله او نفيه عنه مطلقا من غير
اعتبار تعلقه على من وقع عليه نحو فلان يعطي ويمنع كانه قال يوقع الاعطاء ويوقع المنع
وربما يعرى الفعل المتعدي الذي حذف مفعوله وجعل نسيا منسيا وفرض لازما عن
نحو قول ذي الرمة وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقيبها نصلي
جرح متعد فقال جرحته فاصل الكلام هنا يجرح عراقيبها فلما حذف مفعوله وجعل كانه
من جنس الافعال اللازمة المتعدية بحرف في والمعنى يعمل في عراقيبها فعل الجرح المحل
القحط والمراد بذي الضروع اللبن يعني ان تعتذر ناقة من عدم لبنها الى الضيف
بالقحط عقرتها لاجل الضيف وهيهات تضرب في حديد بارد ضرب مثل فاصل الكلام
تضرب حديدا فلما حذف مفعوله وجعل كانه من جنس الافعال الغير المتعدية عدى
بفي والمعنى تفعل في الحديد البارد الضرب واوله على ما ذكر في مجمع الامثال يا خادع البخلا
من امالهم هيهات البيت وقيل ان هذا هو الاول وآخره ان كنت تطمع في نوال سعيد
ويضمر عامله اى عامل المفعول به عند الدلالة اى عند وجود دليل عليه جوازا اى
اضمارا جائزا نحو مكة للحاج والقرطاس للرامي اى نحو قولك مكة ورب الكعبة و
لمن ظننت انه يريد مكة على اضمار تريد ونحو قولك القرطاس والله لمن سدد سهما
اى تصيب القرطاس ومنه اى مما اضمر عامله جوازا كاليوم رجلا في الشرح اى ماراى

كريم اليوم رجلا على حذف الناصب لرجلا وحذف المضاف لليوم وكاليوم حال مقدم على
رجلا واللهم ضبعا وذيبا اى اللهم اجمع فيها والضمير للغنم واختلفوا فيه فقال
بعضهم دعاء للغنم لانها اذا اجتمعا جانب واحد من الغنم تحاربا فتسلم الغنم وقال
بعضهم دعاء عليها لان الضبع اذا كانت في ناحية والذيب في اخرى يفسد كل واحد
منهما ناحيته التي يكون فيها قال الشاعر تفرقت غنمي يوما فقلت لها يارب سلط عليها
الذيب والضبعا ووجب اى ويضمر عامله وجوبا سماعا في نحو امرا ونفسه في الشرح
اى دع امرا والواو بمعنى مع للعطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة
الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به علة وجوب الحذف اعني كثرة
الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى وهذا ولا زعماتك في الشرح كان المخا طب
يزعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك قيل هذا ولا زعماتك اي هذا الحق ولا اتوهم
زعماتك ويجوز ان يكون المعنى ازعم هذا ولا ازعم زعماتك او ازعم هذا ولا ازعم زعماتك ودهدرين
سعد القين في التعليق ان العرب يعتقدون ان العجم اهل مكر وخديعة فكان العجم عادتهم
وكانوا يعبرون في الدد ولا يحسنون العربية فاذا ارادوا ان يعبروا عن العشرة قالوا ده و
عن الاثنين قالوا دو فوقع الوهم بجملة خرزات سود وبيض تلبس عليهم وقال
دو دو اى نوعان من الدد او قال عشرة منه لكنا نفتشوا عنه فوجدناه كاذبا فيما زعم فقالوا
ده دو بس ثم ضموا الى هذا اللفظ سعد القين لانهم عرفوه بالكذب حتى انا لو اذا سمعت
بزيه القين فاعلم انه مصبح فجمعوا بين هذين اللفظين في العبارة عن الكذب وثنوا
قولهم دو بس لمزاوجة القين فاذا ارادوا ان يعبروا عن الباطل والكذب تكلموا بهذا ثم اختصروا
فيه فقالوا دهدر و دهدان ودهدار وجعلوها اسما للباطل والكذب ولما خطب عدي
بن ارطاة الفزاري الى عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه هند بنت اسماء بن خارجة الفزا ري
كتب اليه اما بعد فان الفزاري لا ينفك والسلام فلما فرغ عدى الكتاب بدره ما اراد فقال
هذا تفسير لما اراد قول ابن دارة ان الفزاري لا ينفك من التاكة دهدرين اى
باطلا بالطلا يبيب بالمال وقيل في عبارة عن تضاعف معنى الباطل والمبالغة فيه كما جعل
اسماء الدواهي نحو البلعين وذكر الزمخشري ان اصل ان القين مضروب به المثل في الكذب
ثم ان قينا ادعى ان اسمه سعد فدعي به زمانا ثم تبين كذب دعواه فقيل له ذلك اى جمعت
بالمثلين يا سعد القين ومعنى تثنية الباطل ان القين مشهور بالكذب في الشوى وقد انضم
اليه انتحال الاسم فدهدرين منصوب بفعل مضمر وسعد منادى مفرد معرفة والقين صفة

المنادى

وهو مرفوع او منصوب وهذا اصح ما يودي اليه النظر والاجتهاد في هذا المثل
يضرب لمن جاء يطلب وله وجه آخر في الصحاح وقياساً عطف على سماعاً اي وجب
عامله قياساً في مواضع منها المنادى وانما كان المنادى مفعولاً به اضمر عامله لانك
اذا قلت يا عبد الله فالاصل يا اياك اعني نص عليه سيبويه وانما جعل الفعل في
تقديره متاخراً عن المفعول ليفيد الاختصاص فان المقام مقامه لان المنادى مخصوص
بانه مطلوب اقباله دون غيره فاقيم اي فحذف المضمر واقيم المظهر وهو عبد الله
في مثالنا مقام المضمر تنبيهاً للمخاطب ان القصد يتوجه اليه لا غير اي اقيم المظهر
مقام المضمر لانك لو قلت يا اياك يحتمل ان يكون ثمة كثير من الناس يصلح كل واحد منهم
ان و ممن يتوجه الخطاب اليه فلا يتعين من يراد خطابه من بينهم فلما ذكر اسم من يراد
خطابه تعين ان القصد بالخطاب يتوجه اليه لا الى غيره فصار يا عبد الله اعني
وهذا لا يشمل المنكر اذ لا يستقيم في يا رجلاً ان يقال يا اياك اعني لانه يراد برجل غير معين
ويا اياك معين وانما يشمله ما في المفصل لقوله اذا قلت يا عبد الله فكانك قلت يا
اريد او اعني عبد الله ثم حذف الفعل حذفاً لازماً لنيابة يا عنه في الشرح حذف الفعل
حذفاً لازماً لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته قال ابن الحاجب
فالموجب لحذفه كثرة استعماله ووقوع حرف يدل عليه في محله وحذف الفعل الدال
عليه ليس بممنوع في اللغة بل واقع كثيراً قال وليس المعنى بكثرة الاستعمال في ذلك
انهم تكلموا به على الاصل ثم حذفوه لان ذلك يستلزم وجوده في كلامهم كذلك كثيراً و
انما المعنى انهم علموا انه يكثر استعماله فعلوا ذلك في اول امره ان قلنا انهم الواضعون
او باصطلاحهم فان قلنا ان الله عز وجل علمهم ذلك فاوضح ولما في الحذف من دفع اللبس
بالخبر اي ولان الجملة الندائية انشائية والفعل المضارع خبر فثبوته في الكلام يشعر
بانه خبر ولقايل ان يقول ثبوته مع وجود حرف النداء لا يشعر بذلك لان الحرف الانشائي
يجعل الكلام انشائياً كحرف الاستفهام الداخل على الكلام الخبري وكذا لعل وليت الى
غير ذلك وحكي يا اياك على الاصل اي يا اياك اعني وقد يقال ايضاً يا انت نظراً الى
اللفظ اي لفظ انت فانه مفرد معرفة كان يا زيد مفرد معرفة قال يا اقرع بن
حابس يا انتا انت الذي طلقت عام جعتا اي طلقت امراتك عاماً صرت جايعاً
وجعت ماض مل جاع مجوع في حواشي المصنف الاصح يا ابجر بن ابجر حرف النداء ضمير الخطاب
وجعل في البيت لمجرد التنبيه او كالزايد والتقدير انت الذي فعلت كذا والحسن

ان يقال المنادى محذوف حذف لدلالة الاول عليه وانتا مبتدأ وانت الثاني تاكيد
والذي خبره ويقال انت انت مبتدأ وخبر اي انت الذي اشتهرت بتلك الصفة و
الذي خبر مبتدأ محذوف اي انت الذي انتهى كلامه وقيل انما نصب اياي في قوله اياك
لانه مضاف اي لانه في المضمرات ان بعضهم على ان ايا مضاف الى الكاف وقد رفعناه
ولا يجوز نصب يا انت اي لا يجوز ان يقال انت من يا انت منصوب لا نصب المفرد المعرفة
والمنادى المفرد المعرفة لا ينتصب بل يبنى على انه اي المنادى ينتصب لفظاً اي انتصاباً
ملفوظاً وقوله كالمضاف والمضارع له يوهم ان المنادى ينتصب اذا كان مشابهاً
مشابهاً للمضاف والمضارع له وليس بمفيد بل المقيد انه ينتصب اذا كان مضافاً
ذي
نحو يا عبد الله او مشابهاً للمضاف نحو يا خيراً من زيد وانما انتصب لان النصب للمنادى
هو الاصل لانه مفعول به ولا مقتضي للعدول عن النصب في المضاف والمضارع له والكاف
في كالمضاف حال من المستكن في ينتصب ثم عرف المضارع للمضاف بقوله وهو ما تعلق
به شيء هو من تمام معناه اما معمول له نحو يا خيراً من زيد ويا ضارباً زيداً ويا مضروباً غلامه
في الشرح قال النحاة يا ضارباً غلامه ويا حسناً وجهه بالاعمال ورجوع الضمير الى موصوف
معقود مثال لهم غير مستند الى كلام من يسترشد بقوله ويا حسناً وجه الاخ واما معطوف
عليه بعطف النسق على وجه يكون المعطوف والمعطوف عليه اسماً لشيء واحد نحو
قوله يا ثلثة وثلثين اسم رجل واذا كان اسم رجل ينبغي ان لا ينتصب الجزآن بل يبنى الكل
لانه منادى معرفة فبين وجه انتصابه بقوله وانتصب الاول اي المعطوف عليه للنداء
والثاني اي المعطوف تابعاً على المنهاج الاول الذي قبل التسمية اعني متابعة المعطوف
للمعطوف عليه في الاعراب وان لم يكن فيه معنى عطف على الحقيقة اي وجه النصب
ان ثلثة وثلثين قبل العلمية انتصب الاول منه اذا كان منادى منكراً وانتصب الثاني
لانعطافه على المنكر المنصوب ثم نقلا الى العلمية وقد بين في صدر الكلام ان المركب اذا جعل
علماً فاعرابه باعتبار ما قبل العلمية ومعناه باعتبار حال العلمية وفي الشرح انتصب
يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كان بمنزلة خمسة عشر الا انه لم يركب لفظاً
ولا فرق في هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علماً او لا فانه مضارع
للمضاف وهو ظاهر مذهب سيبويه وقال الاندلسي وابن يعيش هو مضارع علماً
واما ان لم يكن علماً فليس بمضارع المضاف فيقال يا ثلثة والثلثون كيا زيد والحارث
والاول اولى لارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيراً من زيد وان لم يكن

المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسما لشئ واحد بل كل منهما اسم لشئ مستقل نحو يا رجل
وامرأة فليس المتبوع هنا مضارعا للمضاف فتقول يا رجلا وامرأة والنكرة عطف
على المضارع اي و ينتصب المنادى اذا كان نكرة ولان النصب هو الاصل في المنادى ولا
مقتضى للعدول عنه في النكرة ثم تلك النكرة اما موصوفة يا رجلا صالحا اعلم ان الاصل ان تكون
عود الضمير الى الاسم الظاهر على لفظ الغيبة وانما جاز في المنادى المعرفة ان تكون على
لفظ الخطاب اذ يا تقي اعلم لكم لكونه موقع ضمير الخطاب كما سيأتي نحو ادعوك
واما المنادى المنكر فلما لم يقع موقع ضمير الخطاب كما سيأتي لا يكون عود الضمير اليه الا
على الاصل وهو الغيبة وهذا مفعوله وعود الضمير من الوصف اي من وصف المنادى
المنكر الى الموصوف على لفظ الغيبة نحو يا رجلا سرقتها من عمرى فانه عاد ضميرها
من سرقتها الى الليل او غير عطف على موصوفة اي و يكون المنادى المنكر غير موصوفة
كقول الاعمى لا يتضبط لمن لا يحفظ الاعمى يا بصيرا اي واحدا من البصراء انك تكون حافظا
للاعمى فيقول له يا بصير لقصره الى معين خذ بيدي واعلم ان هذا الكلام مندرد لمذهب الفراء
والكسائي على ما ذكر في الشرح من انهما لا يجيزان ان ينادى النكرة مفردة بل يعمان بالصفة
نحو يا رجلا ظريفا ونحو يا راكبا اما عرفت فاقتضى انما جاز عندهما لكونه صفة لموصوف
مقدر اي رجلا راكبا ولا يرى البصريون بأسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا لفظا
ولا معنى اذ لا مانع من ذلك او مثلا عطف على لفظا احكم انه ينتصب المنادى حال كالمفرد
المعرفة يعني اذا كان مفردا معرفة ونعني بالمفرد الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فدخل فيه يا
زيدان ويا زيدون ونعني بالمعرفة ما تعرف اما بالنداء او كان معرفة قبله فيه نحو يا زيد ويا رجل
ويا هذا مبهما كان ذلك المفرد المعرفة نحو يا ايها الرجل او غير مبهم نحو يا زيد ولما ذكر ان
انتصاب هذا النوع من المنادي محلي ذكر ما عليه لفظه قال فانه يبنى على ما يرتفع به علامة
من قولهم يبنى على الضم لخروج يا زيدان ويا زيدون منه وما يرفع به الاسم الضم نحو يا زيد منادى
مضموم غير مبهم معرف قبل النداء ويا رجل منادى مضموم غير مبهم تعرف بالنداء ويا ايها
الرجل منادى مضموم مبهم والالف في نحو قوله و يا زيدان والواو في نحو قوله و يا زيدون
ولو بني على الفتح لالتبس حركة الاعراب بحركة البناء فيما كان نكرة غير منصرف فيه و
ذلك لانك اذا قلت يا احمد لم يعرف امعرفة هو ام نكرة وحركته حركة اعراب ام حركة
بناء ولو بني على الكسر لالتبس حركة الاعراب بحركة البناء فيما كان نكرة غير منصرف فيه
وذلك لانك اذا قلت مثلا يا احمد لم يعرف امعرفة هو ام نكرة بحركة ما اضيف الى ياء المتكلم

ثم رفع الاحتراز عنه بالنكرة وانما بني المنادى المعرفة لوقوعه موقع ضمير الخطاب في الشرح
انما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف
الخطاب الحرفية وذلك ان يا زيد بمعنى ادعوك وهذا الكاف مشابهة للكاف في ذلك
لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف بوجه او الفعل فيبنى لوقوعه
موقعها وكونه مثلها افرادا وتعريفا اما المضاف والمضارع فليسا مثلها افرادا واما المفرد
المنكر فلا يشابهها تعريفا لم يقع موقعها والمصنف ذكر لعدم بناء المضاف وجها آخر بقوله
ولم يبن المضاف لانه انما وقع موقعه اي موقع ضمير الخطاب مع قيد الاضافة لان
غلام رجل من يا غلام رجل وقع موقع الكاف في ادعوك لا الغلام وحده فلو بني اي
المضاف وحده كان تقديما للحكم وهو البناء على العلة اي على علة الحكم وهي الوقوع
موقع ضمير الخطاب وبناء العلم بعد تنكيره على راي من يرى ان العلم معرفة وبالتعريف
فينبغي انه لا يصح ونقول يا على العلم لا يستلزم ذلك تعريف المعرف في الشرح قالوا ليس الممنوع
اجتماع التعريفين المتغايرين بدليل انك تقول يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا ابت
ويا ابنك بل الممنوع اجتماع ذات المعرفين اذ الاستغناء حاصل باحدهما وقال المبرد في
الاعلام تنكر ثم تعرف بحرف النداء وهذا مائل الى المتن ولا يصح ما قاله في يا الله ويا عبد الله
اذ لا يتصور تنكير ما تعرف بالاضافة وقال المازني في اسم الاشارة تنكر ثم تعرف بحرف النداء
ما فاته من الاشارة ولا حاجة الى ما ارتكبا اذ لا منع من كون الشيء المعين مواجها مقصودا
بالنداء واما قوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام فتنوين اي فتنوين
المفرد المعرفة فيه بعيد عن القياس لان القياس ان يضم غير منون ووجهه ان الشاعر
شبهه بما لا ينصرف فانه قد ينون عند الضرورة في الشرح اذا اضطر الى تنوين
المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من التنوين نحو قوله سلام الله يا مطر عليها
وعند يونس ينتصب رجوعا الى الحركة الاعرابية والبيت للاحوص الانصاري وبعده
فان يكن النكاح احل شيء فان نكاحها مطر حرام قدم الاحوص البصرة فخطب الى رجل من
بنته وذكر نسبه فقال هات شاهدا انك ابن عم المهدي فجاء بشاهد فزوجه اياها وشرطت
عليه انه لا يغيبها عن احد من اهلها فخرج بها الى المدينة وكانت اختها عند احد بني تيم قريبا
من طرفهم فقالت اعلمت الى اختي فتعللت لهم واكلت عندهم ثم راح زوجها مع رجاله
بالابل والغنم الكثير واسم الرجل مطر فلما رآه الاحوص احتقرته عينه وكان دميما وتحته
امرأة من أجمل النساء فقالت زوجته ثم الي سل عنك ومطر الرجل زوج اخت امرأته ثم

عليه فقال الاحوص واشار الى اخت زوجته باصبعه سلام الله يا مطر البيت نكاح هذه المراة حرام عليك يا مطر ونصب مطرا على انه مفعول نكاحها وهو مضاف الى الفاعل في الصحاح الدبر جماعة النحل ومنه قيل لعاصم بن ثابت الانصاري حمى الدبر وذلك ان المشركين لما قتلوه ارادوا ان يمثلوا به فسلط عليهم الدبر فلم يقدروا عليه حتى اخذه المسلمون فدفنوه والاثم بالدال المهملة القبيح او الداخل عليه عطف على المدعو اي وينتصب المنادى كالداخل عليه اللام الجارة للاستغاثة او التعجب في الشرح يدخل اللام على المنادى اذا استغثت به نحو يا لله او تعجبت منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثة والتعجب وانما اخترت من بين الحروف لقرب معناها من معناها اذ المستغاث مخصوص من بين امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار لغرابته فاللام معدية لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد في المغرب وجاز ذلك مع المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعف النائب الا ترى انك تقول انا ضارب لزيد واذا دخلت اللام انجر لفظا لوجود اللام وانتصب محله لكونه مدعوا والالف واللام في قوله واللام للعهد اي اللام الداخلة للاستغاثة او التعجب مفتوحة علامة ما عطف عليه اي ان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا للملوك وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بالعطف على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتحها ايضا نحو يا لعطانا ويا لرباح وعطاف اسم رجل وكذلك رباح وهو بكسر الراء فالياء المثناة والحاء المهملة وانما فتح اللام في المستغاث فرقا بينها بين المدعو وهو المستغاث والمدعو اليه وهو الذي يستغاث له وهو نحو المسلمين في قولنا يالله للمسلمين والفتحة به اي ومع بعكس لان الفتحة بالمدعو اولى منها بالمدعو اليه لضعفه اي لضرب المدعو بعرف اي الخطاب لوقوعه موقع الكاف وفي الشرح فتح اللام في المستغاث للفرق بين المستغاث والمستغاث له لانه قد يلي يا ما هو مستغاث له فكسروا اللام والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي قوم وفتحت اللام في المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير والمستغاث له متعلق بما تعلق اللام الاولى فمعنى يالله للمسلمين اخص الله بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستعمل المستغاث له بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث الله من الم الفراق

فو

نحو يا لله للمسلمين في الشرح اللام الداخلة التي تفتح لام الجر معه ونحو يا للكهول وللشبان للعجب مثال للمتعجب منه والمعطوف عليه بفتح انه يكثر عليك من الاقرباء بينك وبينه ومن داره فيبعد عنك وهو غريب يا ايها الكهول والشبان احضروا لهذا العجب وهو ان يلي على احد من يكون غريبا ولا يكون قريبا ولما كان لمعترض ان يعترض على ما ادعى من فتح اللام في المتعجب منه بان جاء كسر اللام في المتعجب منه في نحو يا للبهيسة اجاب بقوله وقولهم يا للبهيسة في البهتان ويا للبليقة في الداهية ويا للعضيهة في الافك والبهتان محمول على ترك المدعو اي حذف المنادى والتقدير يا قوم للبهيسة احضروا لها وتعجبوا منها وتدخل اللام الجارة التي للتعجب المضمر نحو يا لك من ليل مثال لدخول اللام على الكاف المذكر وتمامه كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل مغار اسم مفعول من الاغارة هو احكام الفتل ويذبل اسم جبل المعنى كان نجومه من فرط تطاول السير شدت بيذبل بكل حبل اغير فتله يصف طول الليل ويتعجب منه ويالك من قبرة بمعمر مثال لدخول اللام على كاف المؤنث في الشرح وقد ينتصب التمييز عن الضمير وذلك في الاغلب فيما فيه معنى التعجب لوضوح التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا فان كان ذلك الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد نحو قول امرئ القيس فيا لك من ليل البيت وان عرف المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءني زيد فيا له رجلا والخطاب به لشخص معين نحو قولك لزيد يا لك من شجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فالتمييز ليس عن المفرد لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن النسبة الاضافية في التعليق البيت لطرفة بن العبد وقد نزل مع عمه على ماء فنصب فخاً للقنابر وفي عامه يومه فلم يصد شيئا فحمل فخه ورجع الى عمه وتحملوا من ذلك المكان فراى القنابر يلقطن ما تركهن من الحب فقال يا لك من قبرة بمعمر خلا لك الجو فبيضي واصفري ونقري ما شئت ان تنقري قد رحل الصياد عنك فابشري ورفع الفخ فماذا تحذري لابد من صيدك يوما فاصبري والقبرة واحدة القبر وهو ضرب من الطير والقنبرا لغة فيها والجمع القنابر والمعمر المنزل الواسع من منجعة الماء والكلا وقال ابو عمرو الجون قول طرفة هو ما اتسع من الاودية قوله فبيضي اي ضع بيضك فيه لانك آمنة وروي فصيحي بالصاد اي صوتي واصفري اي صيحي فنقري اي احفري الارض وذكر القاضي ابو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني في الكتاب الذي صنفه في الوساطة بين المتنبي وخصومه ان طرفة اخطا في قوله فما تحذري حيث حذف النون او الالف عطف على اللام الجارة اي وينتصب المنادى

محلا كالداخل كالداخل عليه الالف للاستغاثة وفي وجب بناؤه على الفتح ضرورة ان
الالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا وصرح الالف يدل على ان الاسم مستغاث به كما ان اللام
في يالزيد ولذلك لا يجمع بينهما فيقال يالزيداه دال على عدم الجمع بينهما اشار بقوله فلا لام
في الشرح قال الخليل اللام بدل من الزيادة في آخر المستغاث والمتعجب منه فكل واحد من
اللام والالف تعاقب صاحبه في الاستغاثة والتعجب او المندوب عطف على الاستغاثة
اي وينتصب محلا اذا لحقه الف الندبة وسنذكرها فانه اي فان المنادى مع الف
الاستغاثة والف الندبة يفتح نحو يا زيداه لتناسب الالف والهاء للوقف خاصة في الشرح الحاق
هاء السكت بعد زيادة الندبة فيما كانت او ياء او الفا جاي في الوقف لا واجب وبعضهم
يوجبها لئلا يلتبس بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما وليس ما قال بوجه لان
تلك لا يلحقه هاء في الوقف فالتبس اذن حاصل مع الهاء والفارق القرينة وانما
الحقوا هذا الهاء بيانا للالف لانها غاية الخفاء لكونها حرفا هوائيا فربما خفيت فلذا جيئت
بعدها بها ساكنة تبين ولا يجوز تحريكها اي تحريك هاء السكت لانه يزاد للوقف والوقف
في كلامهم على متحرك الا ضرورة في الشرح بها السكون وان وقف بعد الالف لان اصلها
تحمل في الوقف وتحريكها من شبهها وصلا بعدها لالف مجرى الوصل مجرى الوقف اما بالفتحة
تشبيها لها بهاء الضمير او بالكسرة للساكنين نحو يا رب يا رباه اي اهل تمامه عفلى يا رباه
من قبل الاجل عفلى اسم امرأة اي اسلك يا رب عفراء والاتصال بها قبل حلول الاجل
او ما كانه عطف على الداخل من قوله او الداخل عليه اللام اي ولم ينتصب المنادى محلا
مبنيا قبل النداء تحقيقا او تقديرا اعني اذا كان الاسم مبنيا قبل النداء ثم دخل عليه حرف النداء
فانه يبقى بناؤه على ما كان وانتصب محله وكونه مبنيا قبل النداء اما تحقيق نحو خمسة عشر
ويا حذام او تقديرا نحو قوله يا لكاع في حواشي المصنف لكاع وان كان لا يستعمل الا في النداء
الا انه لو استعمل في غيره لكان مبنيا كحذام فهذا هو المراد بقولنا تقديرا ويجوز وصف
المنادى المعرفة مطلقا سواء تعرف قبل النداء كيا زيد او بالنداء كيا رجل على الاعرف
خلافا للاصمعي فانه لا يجوز وصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه فقولهم
يا زيد الظريف او الظريف عنده بمعنى انت الظريف واعني الظريف وليس شيء اذ
لا يلزم من شبهه به كونه مثله في جميع الاحكام وهذا معنى قوله لانه وان وقع موقع
ما لا يوصف لم يجر مجراه في كل حال ولم يصرفوه عن حكم الغيبة وانما يكون كالضمير في
اذ مثله في جميع الاحكام وانما قلنا انه لم يصرفوه عن حكم الغيبة لجواز عود الضمير الى اللفظ

الغيبة

الغيبة نحو يا تميم كلهم ولم يذكر خلافا في جواز وصف المنادى المنكر واستثنى بعضهم
من قولهم يجوز وصف المنادى المعرفة النكرة المتعرفة بالنداء مثل يا رجل فانه ليس
مما يوصف ولما كان للمعترض ان يعترض على الذي يقول لا يوصف النكرة المتعرفة
بالنداء او بما حكى يونس من قولهم يا فاسق الخبيث اجاب المصنف عن قبله بقوله
قد حكى يونس يا فاسق الخبيث وليس بقياس والعلة اي علة ان النكرة المتعرفة
بالنداء لا يوصف استطالتهم اياه بوصفه مع ما ذكر في امتناع بناء المضاف واما العلم فلما
بقي معينا من الالفاظ ولا معنى له الا الاشارة لم يستطل اي المنادى العلم مع وصفه فكانك
انتهيت الى الظريف من قولك يا زيد الظريف كانك قلت يا ظريف اي علة ما ذكر بعضهم
من ان النكرة المتعرفة بالنداء لا يوصف والعلم يوصف ان العلم يفيد بنفسه تعيين
الذات ولا يفتقر الى الصفة في الدلالة على التعيين فلا فساد في وصفه بخلاف النكرة
فان تخصيصه يفتقر الى الوصف فلو ضم قبل الوصف لزم تقديم الحكم على العلة بيانه ان المنادى
انما يضم لكونه معرفة متخصصة وتعرفه انما يحصل بالوصف فلو ضم قبل وصفه لزم تقديم
الحكم وهو الضم على العلة وهي تعرفه وايضا لما افتقر في تعرفه الى الوصف نزلا معا على
تعرف الموصوف فكان مستطالا بوصفه فكان حكمه حكم المضارع للمضاف الذي يجب
نصبه بخلاف العلم فان تعينه بنفسه لا يفتقر الى الوصف في التعيين فلو ضم قبل الوصف
لا يلزم تقديم الحكم على العلة ولا الاستطالة المذكورة بل وصفه زايد بعد تعرف الاول والذي
يشير قوله كانك قلت يا ظريف اي الوصف مستغنى عنه لاستقلال العلم في تعيينه اليه فكأنه
منادى آخر لان الصفة في حكم تكرير العامل وقوله فلما لم يكن بمنزلة الجزء فيه على عبارة
القدماء وهي قولهم العلم يشير ولا يفيد اي يشير الى تعيين الذات ولا يفيد الوصف
والصفة تفيد ولا تشير بخلاف العلم فانه يفيد وصف الذات بالعلم والمشير الى تعيين
الذات لان مدلوله ذات قايم به العلم وفي هذا نظر لانا لا نسلم ان تعيين المذكور للذي وقع
ندا بواسطة الوصف بل بدخول يا عليه مع قصد المتكلم فلا يفتقر في تعيينه الى الوصف
ذكرا ولا انه يجوز وصف المنادى ثم ذكر احكامه بقوله فالمؤكد اي من الوصف وتابع
حكمه اي حكم المفرد مع به الوصف المضاف اضافة لفظية اذا كان اي الوصف او ما هو
في حكمه جاريا على مضموم خرج به المستغاث الذي في آخره زيادة للاستغاثة فان توابعه
لا ترتفع نحو يا زيد ويا عمراه ويا تميما اجمعين ويا زيد الحاني البدل وكذلك المجرور باللام
لا ترتفع توابعه ولا ينصب كذلك الشيء غير مبهم احترازا عن المبهم فانه يجب رفع صفته

جاز فيه اي في الوصف المفرد او ما في حكمه النصب حملا على الموضع فان موضعه كان
منصوب منه قوله فما كعب بن مامة وابن سعدى باكرم منك يا عمر الجواد انتصب الجواد
حملا على موضعه في التعليق كعب بن مامه اجود العرب وهو الذي كان يؤثر الماء
حين يقال له اسق اخاك النمري حتى هلك عطشا وابن سعدى هو حاتم الطائي و [illegible] ابن ركن
الرفع اي وجاز الرفع حملا على اللفظ لان الضم لاطراده هنا اشبه الرفع فعلى ان التوابع
الخمسة انما تتبع المعرب في اعرابه لا المبني في بنائه لانك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة
حملا على اللفظ بل ترفعها حملا على المحل فينبغي ان لا يجوز في توابع المنادى المبني الحمل على
اللفظ لكن لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية عرضت في المنادى بعروض حرف
النداء وتزول بزواله صارت كالرفعة وصارت الحرف كالعامل لها وكذلك الفتحة
في لا رجل فلمشابهة الضمة للرفعة جاز ان يحمل توابع المفرد المعرفة عليها لانها لما
كانت تابعة لمضموم الذي هو كالمرفوع تصورت كانها وقعت موقعه فاعربت بمثل
حركته اي بالرفعة التي تشابه ضمه ولو كانت التوابع مضافة فلو تصور وقع التوابع المضافة
مقام متبوعها المضموم لم يكن لها الا النصب لان المنادى المضاف لا يكون الا منصوبا فلم
يكن لرفعها وجه ثم ذكر مثال الوصف الذي في حكم المفرد بقوله وعلى هذا يا زيد الكريم
الخيم رفعا ونصبا في التعليق الكريم الخيم في حكم المفرد بقوله وعلى هذا لان الاضافة
ليست بحقيقة في الشرح انما كان المضاف اضافة لفظية في حكم المفرد لان اضافته
لا اضافه فيجوز فيه الرفع والنصب وان كان مضارعا للمضاف لان المضارع للمضاف
اذا كان تابعا للمضموم ليس بواجب النصب كما نصب نصب المضاف اما اذا كان
منادى فحكمه حكم المضاف و اذا كان الوصف مضافا لا مفردا ولا ما هو في حكمه فالنصب
ليس الا اما مستثناه او المضاف اي او كان وصفا لمنادى مضاف فالنصب ليس الا اذا
الموصوف منصوب ليس الا نحو يا زيد ذا الجمة مثال لما كان المضاف الوصف مضافا
ويا عبد الله الظريف مثال لما كان وصفا لمنادى مضاف وكذا ساير التوابع فان حكمها
حكم الوصف في انها اذا كانت مفردة يجوز فيها الرفع والنصب واذا كانت مضافة او
كانت توابع المنادى مضاف يجب فيها النصب ثم استثنى من قوله وكذا ساير التوابع
قوله الا البدل نحو يا زيد ولا نحو زيد وعمرو من المعطوفات من الذي لا يمتنع دخول يا
عليها فان حكمهما اي حكم البدل والمعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكم المنادى بعينه
مطلقا سواء كان ذلك البدل والمعطوف مفردا ومضافا لان البدل في حكم تكرير العامل

كما سيأتي وحرف العطف نائب عما باشر المعطوف عليه كساير التوابع مضافا فالحاصل
اي لو كان ساير التوابع في حال اضافتها منادي لوجب نصبها فالفرق المشترك بين
البدل والمعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه وبين ساير التوابع مضافة هو ان حكمها
حكم المنادي مطلقا في الشرح توابع المنادى على ضربين اما بدل وعطف بالحرف مجرد
عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة الضرب الاول كالمنادي المستقل اعني
كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين اولا وسواء كان متبوعهما مضموما
اولا فتقول يا زيد ورجلا اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ويا رجل
اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وبا قصة مما ياتي من
قوله ان قيموهما يا زيد ويا رجل وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله اخ لان البدل
مقصود البدل منه والاول في حكم الساقط والعطف بالحرف من حيث المعنى منا دى
مستانف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النداء اعني اللام جعل في اللفظ
كالمنادى الذي باشره حرف النداء والضرب الثاني من التوابع اعني النعت والتاكيد
وعطف البيان والعطف بالحرف ذا اللام ان كانت للمنادي المعرب تبعته اعرابا معا ان
كانت او منكرات اذ لا محل لمتبوعها وان كانت تابعة للمنادي المبني فلا يخلو اما ان
يكون التوابع مضافة اضافة حقيقية او لفظية او لم يكن مضافة فان لم تكن مضافة جاز
فيها الرفع والنصب وان اضيفت لفظية فحكمها حكم المفردات هاهنا وان اضيفت معنوية
يجب نصبها لما ذكرنا عند قوله لان الضم لاطراده وقد ذكر اولا والمعطوف الذي لا يمتنع
دخول يا عليه بقوله تقول يا زيد زيد بالضم لان حكمه حكم المنادى في الشرح
جعل ابو علي والزمخشري نحو يا زيد زيد بدلا كالمصنف وجعل اياه عطف بيان نقل
لان البدل وعطف البيان معنيان كالاسمين الاول ويا زيد صاحب عمرو مثال البدل
وهذا الاخير مثال للبدل المضاف ويتعين لان حكمه حكم المنادى ويا عمرو زيد بالضم
لان حكمه حكم المنادي ويا زيد وعبد الله بنصب عبد الله لان حكمه حكم المنادى
وهذا مثال للمعطوف المضاف ثم شرع في تمثيل ساير التوابع مضافة ومفردة فقال
ويقول يا تميم اجمعين واجمعون وكلهم او كلكم مثال للتاكيد المضاف في الشرح
دانما جاز كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض ويا غلام بشر
وبشرا و ابا عبد الله مثال لعطف البيان مفردا او مضافا وجاز في قوله اي قول رؤبة
اني واسطار سطرن سطرا لقايل يا نصر نصر نصرا ادعية اوجه البيت عند المصنف

لعطف البيان وكلام الشرح مخالفه حيث قال اما التاكيد اللفظي فحكمه في الاغلب حكم
الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو لفظا ومعنى وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا نحو قوله لقا بل
ما نص نص فصار في التعليق ما نص نص مثل الجعة او جه احدها ان نضم الاول وينصب الثاني
والثالث على عطف البيان على موضع الاول او على المصدر بمعنى يا نص نص نصا او على ان
الاول عطف بيان وانما هي على المصدر او بالعكس والثاني ان نضم الاول ونرفع الثاني على انه
عطف بيان على اللفظ وينصب الثالث على الموضع او على المصدر والثالث ان نضم الاول
والثاني على ان الثاني بدل من الاول وينصب الثالث اما على عطف البيان او المصدر
والرابع ان ينصب الاول ومعه الثاني بالاضافة على ان يكون المضاف اليه حبسنا كما قال
طلحة الخير وجاء العود وتكرير الثاني للتفخيم وينصب الثالث اما على عطف البيان
او على المصدر او يكون الاول حبسنا والثاني علما فكانما خرج الشعر مجازا كما قال المجد
معزيا ح موت بعا جحة وعلى هذا فالثالث لا يكون الا مصدرا وما ذكره عبد القاهر لانه لم يذكر الا
لمنا اوجه ولم يذكر الاخير منها وان حسنت التوجيهات فلا يقتصر على الجعة بل هي ثمانية وعلى
ما ذكرت احد عشر انتهى كلام التعليق قوله واسطار قسم سطور كتبه الله في الصحاح
اسطار نية قوله دونه جمع سطر بالتحريك وهو الخط والكتابة والمنصوص فيه المقطة وياعمرو
الحارث مثال المعطوف بالحرف ممتنع دخول يا عليه ويختار الخليل في المعطوف في
اللام مع تعريفه النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى وان امتنع مباشرة حرف النداء فالرفع
اولى تنبيها على كونه مستقلا في المعنى عينا بابع فابو عمرو النصب اى يختار ابو عمرو والعلامة المعظم
ذي اللام النصب لانه بسبب اللام يتبع وقوعه موقع المتبوع فامتنع ان يعمل حركته كحركة ما باشره
الحرف فلم يكن الا ان ينقل لكونه تابعا فالمختار فيه ان ما هي حال التوابع في كونها المتبوع في
الاعراب الا في البناء وابو العباس اى يختار ابو العباس المبرد الرفع فيه اى فيه معطوف ذي
لام يصح نزع اللام عنه كالحسن فان اللام فيه عارض مجوز حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام والنصب
اى ويختار ابو العباس النصب فيما لا يصح نزع اللام عنه كالنجم فانه كما هية الاعلام مع اللام
غالب على الثريا والصعق فانه غالب على خويلد بن نفيل بن عمرو بن كلاب فيمتنع مباشرة
حرف النداء لها فيمتنع ان يجعل حركته كحركة ما باشره حرف النداء فلم يبق الا ان ينظر الى كونه
تابعا الى آخر ما مر وكذلك لا يصح نزع اللام عن الرجل اذا عطف على المنادى المضموم حيث
لم يبق معنى يا زيد والرجل بل الواجب يا زيد والرجل فانهم اى فيجب ان يكرر حرف النداء من غير
علامة التعريف اى من غير ان يباشره علامة التعريف بخلاف العلم فانه اذا عطف به على المنادى

المضموم حال يا زيد لانه في نفسه معرف من غير مباشرة حرف تعريف فيثبت مباشرة للمضموم
اعرابا وتعريفا واذا وصف المضموم بابن وصوف علمين في المنادي معه على الفتح اتباعا لحركة
الاول حركة الثاني وتنزيلا لهما منزلة كلمة واحدة قال المصنف انما بني المنادى على الفتح هاهنا
لان الابن مع المنادي بمنزلة شيء واحد كما عرفت لان الابن لا ينفك من الاب فكان صفة لازمة له
والصفة والموصوف من حيث المعنى بمنزلة شيء واحد وانما تنزلا منزلة شيء واحد اتبعت حركة
المنادي حركة الابن ولم يعكس لان الحركة التي استحقها الابن حالة الانفراد كانت اعرابية وهي
النصب لكونه مضافا وحركة المنادى بنائية واتباع الحركة الاعرابية البنائية اولى لكون الاعرابية
اقوى والاتباع على هذا التقدير مبني على تنزيلهما منزلة كلمة واحدة فلو قال تنزيلا لهما منزلة كلمة
واحدة واتباعا لحركة الاول حركة الثاني لكان اولى وقال ابن الحاجب الصحيح ان حركة المنادى
هاهنا حركة بناء وحركة ابن على حالها فعلى هذا المذهب معنى قولهم بني المنادى معه على الفتح
انه بني المنادى حال اقترانه بالابن والابنة انما يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه
احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو فانه لا يصح بناء المنادى اذن اذ شرط هذا البناء كثرة الاستعمال
واذا اجتمع الشرائط وهي اربعة كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه
موصوفا بابن احترازا عن نحو يا زيد بن عمرو على ان ابن عمرو في الرأي جملة اسمية و
كون ابن متصلا به احترازا عن نحو يا زيد الظريف ابن عمرو وكون ابن مضافا الى علم احترازا عن
نحو يا زيد ابن اخينا وعما لا يكون مضافا نحو يا زيد ابن لم يختار فتح المنادى ولا يجب وقد ذهب
بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع الشروط الاربعة لكثرة وقوع المنادى جامعا لها
والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه خطا بحذف الف ابن وابنة ولفظا بفتحة وسهل ذلك
عليهم ان الفتحة حركة المستحقة نظرا الى الاصل لكونه منصوبا وقد علم انه في قوله واذا وصف
المضموم تابعا لانه اذا وصف المفرد المعرفة بابن وصوف العلمين لم يكن مضموما بخلاف
ما اذا لم يقع الابن بين علمين اى اختل واحد من الشروط الاربعة يكون المنادي مضموما والابن
المضاف الى العلم منصوبا لان الوصف المضاف يكون منصوبا لا غير وكذلك غير النداء فيحذف التنوين
من الموصوف بابن بين العلمين اى العلم المتصف بابن او ابنة الجامع للشرائط الاربع في غير
النداء يحذف تنوينه وجوبا ويحذف الف ابن خطا ايضا نحو يا زيد بن عمرو مثال للموصوف
المفرد المعرفة بابن وصوف علمين ويا زينب ابنة مثال لما يوصف المعرفة بابنة وليس هذا
علمين فيضم المنادى وهذا زيد بن عمرو مثال لوقوع الاسم وصفته غير النداء واقعا بين علمين
فيضم المنادى فحذف من الموصوف التنوين وزينب اخي اى هذا زينب اخي مثال لوقوعه

وصفا غير واقع بين علمين قال يحذف منه التنوين ومثال ما اذا وقع الابن بين علمين ولم
يكن وصفا قوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله فانه جملة اسمية وجوز ذلك الوصف
التنوين في الضرورة قال المصنف ولا ثالثا للشاعر ان يستعمل القياس المهجور نحو جارية من
قيس بن ثعلبة فانه انما وقع وصفا بين علمين واجرى فيه التنوين من الموصوف وآخره قبل
ذات سرة مقعبة والعلا الضامرة البطن المعقبة السرة التي دخلت في البطن وعلى ما حولها
حتى صارت كالقعب وهو القدح الضخم ولا ينادى ما فيه الالف واللام كراهة اجتماع علامتي التعريف
يعني بعلامتي التعريف اللام ويا لكون يا علامة تاما والالزم تعريفه نحو يا رجل بل هو مع قصد المتكلم
نفس التعريف في الصحاح قال ابو عبيدة اذا ناديت واحدا من الرجال بعينه قلت يا رجل كما تقول
يا زيد لانه يتعرف بحرف النداء والقصد وقد قال الشيخ في قوله كراهة اجتماع علامتي التعريف نظر
لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة ما في الآخر وزيادة لا يستنكر كما في لقد وههنا يا مع الفائدة
ما في اللام وهو التعريف وزيادة وهي النداء قال وانما لم يجتمع حرف النداء مع اللام لان حرف
النداء في المفرد المعرفة يقتضي البناء واللام وان لم يكن مانع تام عن البناء بدليل باب الخمسة عشر
لكنها ترجح جانب الاسمية فكان في بناء الاسم اذن تناقض فلو نودي المعرف باللام من غير تنافر
البناء واللام في الظاهر ولو اعرب اللام لتولف باب الخمسة عشر بل يتوسل اليه اي الى نداء
ما فيه الالف واللام بالمبهم وهو اسم الاشارة واي اما ايا فيتوسل باي وهو مقطوع الاضافة
وعوض قطع الاضافة احوج الى الصفة من اسم الاشارة لانه قد يقتصر عليها بما هنا لتضمنه الاشارة
المغني عن التخصيص بخلاف اي فانه لا يجوز يا اي من دون النعت ووجب قطعه عن الاضافة
اذا اريد التوصل به الى نداء ذي اللام لانه بالمضاف اليه يختص نحو اي الرجال واي رجل فلا يصلح
للتوصل لما فيه من التعين الحاصل بالاضافة والوصلة ينبغي ان يكون مبهمة حتى يرفع الابهام
الى ما هو مقصود بالنداء والحق التنبيه من المضاف اليه لانه لم يكن ثم من المضاف اليه او من
التنوين الذي هو عوض عنه نحو قوله تعالى اياما تدعوا وليس هذا موضع التنوين وها التنبيه تناسب
للنداء لان النداء ايضا تنبيه نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ثم لكون ذا اوضح من اي لعدم لزوم الوصف
اي به نحو يا ايها مفتقرا اليه وقد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو قولهم يا هذا الرجل
ولا يسوغ في الوصف ههنا اي مع المبهم الا الرفع لانه المقصود بالنداء يعني اسم الجنس الواقع صفة
للمبهم صفة مفردة لمنادى مضموم فكان القياس جواز نصبه ايضا كما في يا زيد الظريف لكن
منعوا الا الرفع على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشر حرف النداء والظريف ليس بمقصود
بالنداء بل المقصود زيد وكذلك لا يسوغ في توابعه اي توابع هذا الوصف الا الرفع لانها

لان توابع هذا الوصف توابع معرب وهو الوصف وانما يجوز في توابع المبني الوجهان في
الشرح تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا سواء كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا
يحمل التابع على لفظ او على اعراب التابع سواء كان المنادى اي او هذا او غيرهما قال سيبويه تقول
تقول يا ايها الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على اي نصبت ومن قال
يا زيد الطويل نصب الصفة قال ذي الجمة لا غير سواء كان نعتا للطويل او لزيد فالرجل تابع
لما التابع لا غير فلا يجوز فيه الا الرفع كما لا يجوز في متبوعه الا ذلك وفي الشرح ايضا فصار الرجل
في يا ايها الرجل كالتمامة اذا قيل يا وجب رفعه قيل هو كالمنادى الذي باشره حرف النداء
لكونه مقصودا دون موصوفه فان قيل يجب ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى
المضموم قيل هو ليس نفس المنادى بل كالمنادى المضموم وفيه ايضا فلولا انه تابع
معرب تنبيه الى ان المعرب لا محل له وفيه نظر لان المضاف اليه اضافة غير حقيقية له محل
من الاعراب مع كونه معربا لفظا نحو حسن الوجه وكذا ما اضيف المصدر نحو طلب المتعقب
حقه المظلوم على ما سياتي ويدل على اعرابه اي اعراب هذا الوصف نحو يا ايها الجاهل ذو
النزي كذا التعلق يدل على ان الوصف مرفوع لفظا والا لانتصب صفة المضاف وآخره
لا توعدني حية بالنكر النزي والترب والتبرع والكر العض يقول يا ايها الجاهل الذي
لا علم له لا توعدني فاني لا اخاف وعيد موعد وقد سبق انه اذا نودي هذا ووصف لا
يسوغ في وصفه الا الرفع تذكر له وجها آخر بقوله ولهذا اي للتفاهم وجه آخر اذا جعل
هذا ذات موصوف وهو اي ذلك الوجه ان يكون هذا بمنزلة غيره من الاسماء المستقلة بانفسها
ولعل ذلك انما يكون حيث يرتفع ابهامه بالاشارة الحسية وح يكون كزيد جاز في وصفه النصب
كما جاز في وصف الاسماء المستقلة بانفسها نحو يا هذا الطويل وينبغي ان لا يكون الوصف في هذا
الوجه اسم جنس ولكن ينبغي ان يكون مشتقا كما يكون وصف سائر الاسماء المستقلة بانفسها
مشتقة كما سياتي في التوابع وانما اشترط الاشتقاق في وصف هذا الوجه لانه لو وصف اسم الاشارة
باسم الجنس الا وصف اي واسم الاشارة غير معلوم بتمامه ولا مستقل فهو غير مستقل بنفسه
وذلك انما يكون اذا لم يرتفع ابهامه بالاشارة الحسية بل فهم منه انه اشارة الى واحد من الاجناس
الحاضرة وتعيين ذلك الجنس انما يكون بحمل اسم الجنس وصفا وح تصير معلوما بتمامه ولما
كان لمعترض ان يورد على قوله فلا ينادى ما فيه الالف واللام بنحو اللهم يا الله حيث جعلوا المحلى
باللام مناديا اجاب بقوله وقالوا يا الله خاصة حيث حذفت اللام المعوض عنه في الشرح يعني ادخل
حرف النداء من جملة ما فيه اللام الا لفظة الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذا اللام

لزومها الكلمة فلا تقال لاه الا نادرا وكونها بدلا من همزة اله فلا تجمع بينهما الا قليلا قالوا واصله
الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة العبادة واله بالفتح اى عبد فالمعنى مالوه اى معبود فاسم
في الاصل من الاعلام الغالبة كالنجم لانه لو كان عاما يقع على كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه الى
من يوله اى يعبده صار علما مع لام العهد فيه الا انقلت حركة الهمزة الى ما قبلها اعنى الى
لام التعريف فصار اللام اسكنوا اللام الاولى في وادغم الثانية فيها ولكثرة استعمال الهمزة
اللفظة صار حذف الهمزة فيها اغلب من تحقيقها فقلما يقال مسافا الاله وعبد الاله و
صار الالف واللام كالعوض من الهمزة لقلة اجتماعهما حتى لا اى زايلا عنها في التعريف
استغنا بالتعريف الذاتي عن تعريف اللام هنا اعني لفظ الله في الشرح الا لتنه خرج
اللفظة في النداء قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام استقبالها نابة المرف
وصار كجزء الكلمة حتى لا يستكره اجتماعهما مع يا التي للتعريف ولو بقيا على اصلها لسقط الهمزة
اذ همزة لام التعريف همزة وصل وحكى ابو على يا الله بالوصل وقد يشذ من اجلك يا التي
شغفت قلبي وانت بخيله بالوصل عني لان في العلم الملزوم والبيه شد قوله فيا الغلامان اللذان
فرا ايا كما ان تكسبانا شرا لا تتعلق اللزوم كونه بدلا من حرف اصلي ومعنى قوله ان تكسبانا
شرا ان تكسبانا او اذا كرر المنادى في حال الاضافة جاز فيه نصب الاسمين على حذف
المضاف اليه من الاول وعلى اقحام الثاني بين المضاف والمضاف اليه وضم عطف على نصب
اى وجاز ضم الاول نحو يا تيم تيم عدي لا ابا لكم في الشرح اذا تكرر لفظ المنادي وبعده اسم
مجرور بالاضافة فلك في الاول الضم والنصب واما الثاني فليس فيه الا النصب اما الضم في الاول
فواضح لانه منادى مضموم والثاني بدل او عطف بيان واما نصب الاول فقال سيبويه ان
تيم الثاني مقحم تاكيد اللفظي للتيم الاول وقد مر ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول
نصبا او رفعا او اي حركة كانت اعرابية او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذا
الثاني مع انه ليس بمضاف وانما اتي بتاكيد المضاف اللفظي بين المضاف والمضاف اليه لوجود
المضاف اليه لا يستكره فالثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض منه ولا يبقى على الضم
وجاز الفصل به بينهما في السعة وان امتنع الفصل الا في الضرورة بالظرف فذكر الاول لفظ
بلا تغيير فكان الثاني هو الاول فكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان زيدا منطلق
مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي
مقدر يدل عليه هذا الظاهر ويبدل من المضاف اليه التنوين لان القرينة الدالة على المحذوف
موجودة اعني المذكور فكانه اعترف والبيت لجرير وغيره لا بالمقتيكن سوءة عمر بن عرب

لحا التيم عرض موهمه عليه لانه يقول انا الجريح سببه والمبرد يقول هو لابن رواحة
واذا اضيف المنادى الى يا المتكلم جاز اسكان اليا وفتحه لان الاصل ان يبنى يا المتكلم على
الحركة لئلا يلزم الابتدا بالساكن حكما لانه في اول المبنيات وان يكون تلك الحركة فتحة
لثقل الكسرة والضمة على اليا المتطرفة ثم يسكن تخفيفا في الشرح ولا شك ان اسكان
يا المتكلم اكثر لاستثقال الحركة على حرف علة فاسكانها اولى ولا يبعد ان يكون المصنف عدم
ذكر الاسكان لذلك كانه غير المنادى اى فيما اذا جاز الوجهان فيما اضيف الى يا المتكلم ولم يكن
منادى وجاز فيه اى المنادى وحذف اليا وفيه فيما كان النداء موضع تخفيف كما في
الترخيم وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ عن النداء بالسرعة ليتخلص الى المقصود
من الكلام فحذفت اليا لو جيء الاول حذف اليا احتفاء بالكسرة وانما يجوز حذفها اذا
كان قبله كسرة واسقط في جواز حذفها وجود كسرة قبلها ليكون دالا عليها اما اذا لم يكن
قبلها كسرة معنويا فاذا حرف للالتباس بالمنادى المضموم وهو اى حذف يا المتكلم الذي
بالكسرة غير النداء قليل وعبر عن الوجه الثاني بقوله وابدالها الفا وهي والثاني ان كون
ابدالها الفا ولا يكاد هذا الوجه يوجد في غير النداء نحو يا ربا ويا غلاما ويا رشي وعليه اى على ابدال
اليا الفا يحمل قوله عليه الصلوة والسلام انفق بلالا ولا تخش روي اى بالالف قال المصنف
في الملائة في قوله انفق بلالا نصب المنادى المعرفة وحقه ان يضم فوجهه انه اراد يا بلال فابدل
الالف من اليا ويروى مضموما وهو ظاهر ومنونا قال المصنف نكرة للتشيع والعموم كانه
قال يا بلال انت ومن يفعل مثل ما فعلت انت فانت مخصوص بنداء الامر فنكره لهذا
العموم ولولم ينكره لكان مخصوصا وبتا تاء التانيث عطف على الفا اي وجاز ابدال يا المتكلم
تاء التانيث وانما يكون ذلك في يا ابت ويا امت خاصة دون غيرها من الاسماء وكون تاءها
بدلا من اليا مذهب البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما والبدلية
تاء لانها تقلب في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة والاب والام حظا التفخيم ودليل كونها
للتانيث انقلابها في الوقف ها وقال الكوفيون انها للتانيث وياء الاضافة مقدرة بعدها و
لو كانت كذا لم تقلب ها لان قلب تاء التانيث ها مختص بالمتطرفة دون المتوسطة
لفظا او تقديرا فلا يعول بالعدم وجاز فيه اى في يا ابت الحركات الثلث في الشرح هذه
انما فتح لانها بدل عن يا حركتها الفتح اذا حركت وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم تشبيه
بتاء طلحة وهو اقل من الاول واكسر التاء منها اكثر لمناسبة الكسرة اليا التي هي اصلها قال صاحب
الكشاف فان قلت ما كسرة هذه التاء قلت هي الكسرة التي كانت قبل اليا في قولك يا ابي

المبدل
قد دخلت الى التاء لامتناع تاء التانيث ان يكون ما قبلها مفتوحا ولم يمكن التاء كالبدل
هنا لتحرك التاء الاسم وحكى يونس يا اب ويا ام في الشرح يجوز حذف التاء المبدلة من
الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا اب ويا ام على ما حكى يونس لئلا يلتبس بنداء الاب والام
بلا تاء والوقف عليه بالهاء عند اصحابنا والفراء يقف عليها بالتاء لانها ليست التانيث
المحض كما في اخت وبنت والاولى ان توقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما في عزة وظلمة وعلامة التانيث
ولهذا حيث انفتح ما قبل تائها وجاز الالف بدلا من الياء نحو يا ابتا ويا امتا لانه جمع بين
هو في الياء والالف ولا يجوز يا ابتي لانه جمع بين العوض والمعوض عنه واستشهد
لكل من يا ابتا ويا امتا شعرا نحو يا ابتا علك او عساكا في المصير اوله تقول بنتي قد انى
اناكا يا ابتا البيت يقال انى يانى انى اى حان المعنى حان احتمالك الى من تلقى منه ما
لا تنفقه فقوله علك اي لعلك ان سافرت اصبت ما تحتاج اليه وعل ولعل لغتان و
وقولها يا امتا ابصرني راكب يسير في مسحنفر لاحب في المتعلق الست من قول جاريه
من العرب وبعده فقمت احثو الترب في وجهه عمدا واحمي حوزة الغائب فقالت
امها الحصن اولى لو تاسيه من حثيك الترب على الراكب ابصرني اي راني وقولها
في مسحنفر لاحب اي في طريق بين واضح ويقال حثوت التراب احثوه وحثيته
احثيه وقوله حوزة الغائب عنت بالغائب فرجها والحصن بالفتح العفيفة مصدر
حصنت المراة بالضم اي عفت ولو تاسيه يروى على تفعله ولو تاسيه على تفاعله
والمعنى لو تعدته ويروى لو تزيينه وبابن ام وبابن عم خاصة مثل يا باب يا غلام اراد
باب يا غلام المنادى المضاف الى ياء المتكلم يعني المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه الوجوه
المذكورة الاربعة كما يجوز اضيف الى ياء المتكلم وقد اضيف المنادى الى ذلك المضاف الا الام
والعم اذا اضيف اليه ابن او بنت المنادى واستعمالها غالبا بكسر الميم مع حذف الياء لكثرة الا ستعمال
ودنياين اليه ساكنة او مفتوحة او قلبت الفا فيجري منها ادنى ما يجري في باب يا
غلامي من الاوجه الاربعة ويزيدان عليه باطراد فتح الميم غالبا اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة ٥٦
استثقالا فبولغ في تخفيفه باكثر من تخفيف يا غلام قال المصنف في الاعراب اما يا ابن اي
بفتح الياء او سكونها ففيه وجهين احدهما ان يكون ابن مضافا الى الام والعم وهما مضافان الى
ياء المتكلم وفتح النون من ابن نصبة اعرابية والثاني ان يكون ابن ولم وكذا وجعلا اسما واحدا
كخمسة عشر وبنيا على الفتح اما الاسم الاول فلتنزله منزلة شق الكلمة واما الثاني فلتضمنه
معنى الحرف لان الاصل ابن لام ثم اضيف الاسم المركب الى ياء المتكلم فقال خمسة عشري وفتح

النون

النون هنا فتحة بناء واما يا ابن ام بكسر الميم فلحذف الياء والاجتزاء عنه بالكسرة وهي
ايضا على الوجهين المذكورين واما يا ابن اما ويا ابن عما فبابدال الالف من ياء الاضافة
وهو ايضا على الوجهين المذكورين وجاز الفتح كخمسة عشر لجعل الاسمين اسما واحدا
في الاعراب اما يا ابن ام ويا ابن عم بفتح الميم ففيه وجهين ايضا اما ان يكون ام ابن كخمسة عشر
فيكون منادى معرفا غير مضاف محله الضم واما ان يكون اصله يا ابن امي على الوجهين
المذكورين ثم قلبت ياء الاضافة الفا ثم حذفت الالف اجتزاء عنه بالفتحة وحكم المندوب وهو
المتفجع عليه بوا او بيا او بوا في التفجيع لا بد من نونها او بيا لانه واحسرتاه كلام شايع والمعنى
على انه واختص بالذكر قولهم المندوب بالمتفجع عليه وهو المنقول فلا ينتقض به في
الشرح قوله المتفجع عليه دخل فيه الحجر وفي نحو تغضبت على زيد فلما قال بيا او وا اخرج و
كل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة لا يستعمل فيه الا يا دون اخواتها
لانها امها المتصرفة ودخلت في جميع انواعه وحكم المندوب مبتدا خبره حكم المنادى واعلم
ان كلام المصنف ظاهر في ان المندوب غير المنادى وتبع في ذلك ابا عمرو بن الحاجب وفي الشرح
الظاهر من كلام سيبويه ان المندوب منادى وكذا من كلام جار الله ان المنادى عنده كل ما
دخل عليه يا واخواتها ولعل المنادى عند المصنف كل ما يدخل عليه يا واخواتها ولا يكون مندوبا
وحكمه حكم المنادى في الاعراب والبناء فيقال وازيد واعبد الله وخيرا من زيد الا كان
معينا وانما كان حكمه حكمه اذ المندوب مخصوص بالمتفجع عليه كما ان المنادى مخصوص
بطلب الاقبال فاستعمل لفظ المنادى في المندوب وكثيرا ما تحمل العرب بابا على باب
لكنه مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام والاكثر ان يلحق آخره الفا وجاز تركه نحو وازيداه
في الشرح الحاق الالف آخر المندوب جائز لا واجب سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي
يجب الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة على الندبة
كنت مخيرا مع يا ايضا والا وجب الالحاق ويقول واغلاماه ويا غلاماهوه
هربا من الالتباس بالمؤنث والتثنية وهذا اولى من قول من يقول فان خفت اللبس قلت
واغلامكيه وواغلامكوه ولانه المندوب في حكم المنادى وانه مخاطب لا تقتضيه الى اضافته
الى نفسه او الى كون المخاطب غير مخاطب ويلحق المضاف اليه نحو وا امير المؤمنيناه موضع
مدة الندبة آخر المضاف اليه وان كان المندوب في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه
والمندوب هو الامير الا انك لما اردت منه المضاف وكذا تقول في المضارع المضاف نحو وا طالعا
جبلا وكذا يلحق آخر الصلة نحو وا من حفر بير زمزماه ولا يلحق الصفة خلافا ليونس والكوفيين

فانهم لا يحذفونها آخر الصفة نحو وا زيد الطويلاه وقال سيبويه والخليل في آخر الموصوف نحو
وا زيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول
بصلته والمضاف بالمضاف اليه ولا يندب الا الاسم المعروف في الشرح يعني بالمعروف المشهور
سواء كان علما او لا نحو وا من قلع باب خيبراه وا من حفر بئر زمزماه لاشتهار الرجلين
بذلك فلو كان علما غير مشهور لا يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال وا هذاه الا ان يكون
المندوب متفجعا به فانه حينئذ لا يستقر لاقترانه نحو وا حسرتاه وا مصيبتاه ولا يقال
وا رجلاه لان معناه ليس مع تفجع بخلاف العلم فانه ربما اشتهر بالخير فاذا سمع بذكره
تفجع لفقده ويجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس والاشارة في الشرح يعني بالجنس
ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو يا رجل او لم يتعرف نحو يا رجلا وانما لا يجوز حذفه
من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك متنبها لما تقول ولا
يكون هذا الا في المعرفة المقصود قصدها وانما لا يجوز حذفه من المعرفة التي تعرفت بحرف النداء
لان حرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يخل بتنافيه على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف
لا تحذف من المتعرف بها وحرف النداء اولى بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه
والخطاب وكان ينبغي ان لا تحذف من اي ايضا فلا يقال ايها الرجل اذ هو جنس ايضا الا ان
المقصود بالنداء لما كان وصفه لا تقدم وهو معرفة قبل النداء جاز حذفه الا ترى انه لا يجوز
الحذف من يا ايها من دون وصف هذا يدل على انه لا يجوز من يا هذا فثبت ان الاعتماد
بوصفه في حذف حرف النداء منه وانما منع الحذف من اسم الاشارة وان كان معرفا قبل النداء
لانه كان في الموضع لما اشير اليه لا للمخاطب وبين كون الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا
تنافر ظاهر فلما اخرج عن ذلك الاصل وجعل مخاطبا احتيج الى حرف ظاهر دال على كونه
مخاطبا والمستغاث اي والا من المستغاث والمندوب لما في الاولين اي لما يحصل في اسم
الجنس والاشارة من وجوه الحذف في التعليق قيل يا رجل الاصل فيه ان ينادى يا ايها الرجل
ويا ايها الرجل فاذا قيل يا رجل فقد حذف الالف واللام استغناء عنهما بحرف النداء وحرف التعريف
وهو اي وها وا احرف اي لحرف اللام اذ يجب ان يكون وصف اي على باللام او اسم الاشارة
فكره حذف حرف النداء لاجتماع وجوه الحذف مضاعفا وكذلك اسم الاشارة في يا هذا
فاصلها ان يقول يا ايها هذا كراهة اجتماع التعريفين ثم حذفوا المتوسط اما الالف التعريفين فحذف
او لانهم تدرجوا لتعريف الاشارة شيئا لما يقدر اتصالا لتعريف العلمية في يا هذا فكرهوا
الحذف خوف الاخلال وفي الثالث اي ولما يحصل في الثالث وهما المندوب والمستغاث

من التخفيف المنافي لمقتضاهما اذ مقتضاهما مد الصوت الا ترى ان زيادة الالف في آخرهما
لمد الصوت وحرف النداء لا يناسبهما نحو يوسف اعرض عن هذا فانه يوسف على حذف
حرف النداء وايها الرجل بحذف حرف النداء من اي وهو غير علم كما مر ومثل شبيه بالخبر
شاذ اصبح ليل في المعلق قيل ان امرأ القيس بن حجر كان رجلا مفركا تزوج امرأة من
طي قيل هي ام جندب فابغضته وجعلت تقول يا خير الفتيان اصبحت اصبحت
فيرفع رأسه وينظر فاذا الليل كما هو فتقول المرأة اصبح ليل اي ادخل في الصباح وصر صبحا
يا ليل ومفركا بالتشديد لا غير الذي تبغضه النساء وافتد مخنوق في الشرح قاله شخص
وقع في الليل على سليك بن سلكة وهو نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق فقال له
سليك الليل طويل وانت مقمر اي انت آمن لا تخاف ان اغتالك لكون الليل مقمرا فضم
استعملت في الانسس ضغطة سليك فضرطا فقال اضرطا وانت الاعلى فذهب كلها امثالا
في التعليق افتد مخنوق مثل يضرب لكل مشفق على مضطر وروي افتدي مخنوق
واعور عينك والحجر في التعليق احفظ عينك واحذر الحجر واصله ان الاعور اذا اصيب
عينه الصحيحة بقي لا يبصر ويقال ان غلاما كان في رفاقه اي على ظهرها فكره صاحبها ان يرميه
بحجر شماليه بالحجر ويقول اعور عينك والحجر والغراب يقع على اعور الدبرة فيرمي على السوم
او على الذئب شاذ حيث حذف حرف النداء من اسماء الاجناس وهي ليل ومخنوق
واعور والتزم حذفه اي حذف حرف النداء في اللهم لوقوع الميم خلفا عنه في الشرح
المعاني في اللهم عند البصريين عوض عن يا فلذا لا يجمع بينهما الا شاذا وقال الفراء اصله
يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجيه لانك تقول اللهم لا تؤمهم بخير
بلا عاطف ويحذف المنادى عند الدلالة لان المنادى مفعول به ويحذف حذفه اذا دل
قرينة عليه خلاف سائر المفعول به فانه يحذف نسيا منسيا نحو الا يا اسجدوا في قراءة
الا بحرف التنبيه والمنادى محذوف اي يا قوم ومن قرأ الا يسجدوا فالا ناصبة المضارع
ادغمت نونها في لام وسقطت نون يسجدوا للنصب اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا في
لا مزيدة وللمندوب احكام اخر تختص به من الزيادة والحذف واختلاف الصيغة فالاول الحاقهم
الزيادة بآخره من شر احواله لغرض الندبة والاستغاثة في الشرح قيل يكنى بهن عن المنادى
وهن يا هناه والمنادى هنا المصرح باسمه تقول في التذكير يا هن ويا هنان ويا هنون
وفي التأنيث يا هنت ساكنة العين ويا هنتان ويا هنات وقد يلحق اواخرهن ما يلحق
اواخر المندوب وان لم يكن مندوبا ولا مستغاثا وتكون الزيادة مناسبة لحركة المنادى

يقول في التثنية يا هناتانيه ويا هنتانيه وفي الجمع يا هنوناه ويا هناتوه الا في الواحد
فانها اي فان الزيادة فيه الف مذكرا كان الواحد او مونثا نحو هناه ويا هنتاه فلو كانت
الزيادة مجانسة لحركة المنادى لكانت واوا في الشرح يقول يا هناه بضم الهاء في الاكثر
وقد يكسر كما مر في قوله يا اباه وهذه الهاء يزاد في السعة وصلا ووقفا مع انها في الاصل
هاء السكت هذا قول الكوفيين وبعض البصريين واختاره المصنف ولما راي اكثر البصريين
ثبوت الهاء وصلا في السعة مضمومة قالوا انها لام الكلمة التي هي واو في هنوات وعن هذا
المذهب عبر بقوله والهاء بدل من الواو التي هي لام على راي على ان الاصل هناو فابدلت
الواو هاء كما ابدلت في هنيهة مصغر هنة وهي مونث هن واصله هنو فصغر المونث
فصارت هنيوة برد الواو الى الاصل وقد تبدل من الواو هاء فيقال هنيهة ومن الهمزة
المنقلبة عن الواو على راي على ان الاصل هناو فقلبت الواو همزة لوقوعها طرفا بعد
الف زايدة كما في كساء ثم قلبت الهمزة هاء كما قيل في هنوب الثوب في اثوب وهرحت
الدابة في ارحت واصلية على راي تمسكا بظاهر هنيهة وزايدة لغير الوقف على راي
اي على ان اللام محذوفة كما في هن والالف مع الهاء مزيدة فوزنه على هذا فعاه كذا في التعليق
وللوقف اي وزايدة للوقف على راي وضعفه الاخير وهو انها زايدة للوقف بجواز
تحريكها حال السعة قالوا حق هاء السكت السكون وتحريكها لحن ثم المفهوم من كلامهم انه
قليلا ما تحرك الا في الشعر اجرا للوصل مجرى الوقف والثلاث الاول على ان الهاء بدل
من اللام الواو التي هي لام ومن الهمزة المنقلبة عن الواو وانها اصلية مبطلا ان العلامات
اي علامات التثنية والجمع والتانيث لا تلحق قبل اللام وههنا قد لحقت قبل الهاء فلا
تكون لاما ولا بدلا منه فيجب ان تكون زايدة آخرا لغير الوقف والثاني من الاحكام المختصة بالنداء
الترخيم في الاعراب وجه الاختصاص ان النداء لا يكون الا لاسم المنادى فخص بالترخيم يوجب
ان ذلك مما لا يقبل التوقف حيث يتوقف ويبايتم الاسم ثم عرفه بقوله وهو حذف في
آخر الاسم على سبيل الاعتباط يقول اعتبطت البعير اذا ذبحته وليس به علة وفي الشرح
يعنون بالحذف على سبيل الاعتباط ما لم يكن له موجب كما كان في قاض وعصى فالمنكل
حذف لا بد فيه من قصد التخفيف وهو موجب الحذف وعلى هذا لكن هذا اصطلاح منهم
ولا يدخل في هذا الحد حذف التنوين والحركة وقفا لانها بعد آخر الكلمة ويدخل فيه حذف الثلث
من نحو حمزة وحذف الجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار آخر الكلمة لانتقال
الاعراب عليه واعلم ان هذا الحذف على سبيل الجواز فلا يكون حذف لام يد ودم ترخيما لانه

واجب ويشترطه شروط ترخيم المنادى خمسة الاربعة منها عدمية متعينة وهي ان
لا يكون مضافا ولا مضارعا له ولا مندوبا ولا مستغاثا ولا جملة وانما لم يكن المضارع للمضاف
لانه حكمه حكم المضاف والشرط الاخر ثبوتي على البدل وهو احد الشرطين كونه
علما زايدة على ثلثة احرف والثاني كونه بتاء تانيث والى ذلك اشار بقوله ويكون اما علما
زايدا على ثلثة احرف واما بتاء التانيث وانما لم يرخم المضاف لئلا يحذف من وسط
الكلمة لان المضاف والمضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة ولو رخم من الثاني لرخم ما ليس
بمناد لفظا ولا يرخم الجملة لانها محكي عن حالها للدلالة على القصة التي صارت الجملة
لها علما وفي الهيدة امتنع الترخيم للمستغاث الذي في آخره زيادة المدة لان الزيادة
منافية الحذف وكذا المندوب لان الاغلب الاكثر فيه زيادة المدة في آخره لاظهار التفجع و
التشهير وعلى المد عليه قليل زادة قوله ويكون اما علما في الشرح انما اشترطا العلمية في
الترخيم لكثرة استعمال العلم منادى فناسب الترخيم الذي يقصد به التخفيف مع ان الشهرة
فيما بقي منه دليل على ما القي وانما اشترط في العلم الزيادة على الثلثة لانهم كرهوا نقص الاسم
نقصا قياسيا مطردا من اقل ابنية العرب حروفا اعني الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة له لا ه
نحو يد ودم فان النقص فيه شاذ فلم يعبأ وليس في الكثرة كالمرخم لانه قياسي بخلاف نحو
عم وشج فان العلة ملجية الى الحذف واذا لم يكن المنادى علما موصوفا بالزيادة على الثلثة
واشترط كون المنادى بتاء تانيث نحو شاة وثبة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زايدا على ثلثة
وذلك لانه وضع التاء على الزوال وعدم اللزوم لحذفها في جمع المكسر نحو غرفة وغرف وفي جمع
السلامة نحو غرفات فيكفيه ادنى مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف
الاصلي اعني آخر المنادى فانه اطرد فيه الحذف لقصد سرعة الفراغ من النداء الى المنادى
له المقصود بالكلام وانما رخم نحو ثبة وشاة وان بقي على حرفين لان بقاه على حرفين ليس
في الحقيقة لاجل حذف التاء كان ناقصا عن ثلثة احرف اذ التاء كلمة اخرى الا انها امتزجت حت
بما قبلها حتى صارت متعقب الاعراب وشذ يا صاح واطرق كرا في الشذوذ في الشرح
لا يرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح ومع شذوذه
العلة في ترخيمه كثرة استعمال منادى وليس اطرق كرا منه لان اكثرا ذكرا الكروان وقال
المبرد وتبعه المصنف هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال مع ما ذكرنا من العمل الصحيح
في التعليق قيل الكرا طاير يشبه بالبطة لا ينام بالليل فسمي بضده يقال اطرق كرا انك
لن ترى يجيرون به الحكمة فافاسمعها تلك ما الا من فبلغ عليه نوب فيصا ونضرب

بتعقبه

للذي ليس عنده غناء ويتعلم سقال لم امسكت وتوق الشتاد ما نلفظ به كراهة ما

وقد لهم ان النعامة بالعربي اي ما يشكل فقد رسكل بالحنا نها وذكر الزمخشري ان الا طراف

ان تطا طي عنقه وسخد بيصوح الى الارض اي تطاطا واخفض للصيد فان اكبر سكل

واطول اعناقا وهي النعامة قد اصطيد وحلت الدوالي القرية يضرب ان تكبر وقد

تواضع من هو اشرف منه ثم ان المحذوف يكون كالثابت في التقدير فيبقى ما قبل المحذوف

على حركته او سكونه الى ان يفضي الى التقاء الساكنين فيعود الى حركته الاصلية او يعطف

على يكون اي ثم ان المحذوف يجعل ما بقي منه كانه اسم براسه في الشرح المحذوف للترخيم

في حكم ما ثبت فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه وكان القياس

ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما براسه هو الاكثر لان المعلوم من استقراء كلامهم

ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كالثابت [illegible] وقاض في حكم الثابت واما المحذوف لا لعلة

موجبة قياسية كانه لم يكن ولا صار ما قبل المحذوف في عرقبة وبم مستحق الاعراب

وذلك لانهم لو اداوى كونه كالثابت لم يجز حذفه الا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة غير

قوية من الاستحباب لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن صار التخفيف فيه بالترخيم كالواجب

فصار الحذف مطردا كالواجب ومن جعله اسما براسه نظر الى انه وان كان قياسيا مطردا

لكنه ليس بواجب ثم اذا كان المحذوف منوي الثبوت لم يغير ما بقي عن حركته وسكونه اذا

لم يكن ساكنا فانه حينئذ يرد الى اصل حركته اتفاقا منهم تقول في ترخيم المسمى بيا د بالدال حنيف

الدال مكسورة فهو مضاد اسم مفعول بمضاد خفيف الراء مفتوحة فتقول على الاول على

ان المحذوف فاكان منوي الثبوت لم يغير ما بقي عن حركته وسكونه يا حاد في ترخيم يا حارث ولا

تغير الراء عن كسرة ويا هرق في ترخيم يا هرقل فلا تغير القاف عن سكونه ويا ثمو في ترخيم يا

ثمود فان الواو وان تطرفت في الاسم المتمكن صورة وانضم ما قبلها ومثلها يغير عن حالها

لكن هنا لا تغير لانه في التقدير ليس آخر الكلمة ويا كرو في ترخيم يا كروان فلا تجعل الواو الفا

لما في الشرح من ان الواو والياء اذا تحركتا وانفتح ما قبلهما وبعدهما الالف لم تقلبا الفا وهنا

الالف بعد الواو ثابت تقديرا ويا حمراو في ترخيم المسمى بحمراوي فلا تجعل الواو وان تطرفت صورة

همزة كما كانت في كساء لانها متوسطة تقديرا ويا شا في ترخيم يا شاة فلا يرد اللام المحذوف

وان بقي المتمكن صورة على حرفين لثبوت التاء تقديرا ومعناه اقيم في العلف واللبن الآلف

من قولهم رجل بالمكان اقام به ويا طلح بفتح الحاء اذ ما قبل تاء التانيث مفتوح لا غير وهو ثابت

تقديرا وعلى الثاني اي على ان تجعل ما بقي كانه اسم براسه يا حاد ويا هرق بضمها لانه لا تانها

اسم متمكن

اسم متمكن صار منادى مفردا معرفة فيضم ويا ثمي في الشرح ابدلت الواو ياء لانه لم يات في كلام العرب

اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة لثقل الواو والضمة في

آخر المعرب الذي هو متعقب الاعراب والمنادى في حكم المتمكن لان بناءه عارض ق

ما كان يقلب الواو من كروان الفا لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها وانتفاء المانع الاعلال وهو وجود

الف بعد الواو ويا حمراي فيما زعموا بقلب الواو همزة فمعنى زعموا انه لو رخم حمراوي بحذف

الياء المشددة وجعل ما بقي كانه اسم براسه صار حمراو وشابه كساء فيجعل الواو الفا ثم يجعل

همزة فالواو وحمراء هذه المرخمة منصرف انما [illegible] في الشرح او الارغت حمراوي قلبت

الواو همزة فلو ادللنه عن النداء لصرفته لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التانيث

بل هي منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف التانيث فبعدت التانيث منها

والاولى ان لا تصرفه نظرا الى الاصل وفيه نظر في التعليق فكلامهم هذا نظر لان حمراوي

لو رخم على هذه اللغة لانقلاب الواو لوقوعها طرفا بعد الف زائدة همزة كما في كساء وح لزم

ان يكون الهمزة للتانيث كما في المنسوب اليه وكان الواو ردت الى الاصل وحينئذ لا فرق

بين المنسوب والمنسوب اليه والمرخم وان جعل كانه اسم براسه الا انه لا يخرج عن كونه

مرخما من حمراوي فلا بد ان يكون همزتها منقلبة عن الواو دون الالف وايضا بناء هذا

توهم حمراء المرخمة منصرف لان انها ليست للتانيث وان لم يكن الهمزة للتانيث لزم ان

يكون همزة منقلبة لغير التانيث ولم يوجد لعينه فان قلت جاز ان تعتبره فعلاء في ونفلا

فان الزائد معتبرا اصليا لم يحصل الاصلي في حكم الطرح راسا فالجواب ان هذا غير مستقيم ايضا

اذ ليس فعلال غير الثلاثي من ابنية غير المضاف كزلزال ويا ثما بالفتح ترددها الى اصلها عند

الاخفش في مثل شوية ومشاة ويا طلح بضم الحاء وقد اجاز في يا طلحة بالفتح التاء بين الحاء وفتحت

في التعليق كانهم بعد ما رخموا طلحة اقحموا التاء ساكنة بين الحاء وفتحته فالفتحة على التاء

هي فتحة الحاء الاصلية وفتحة الحاء عارضة مجتلبة لاجل التاء اذ ما قبل تاء التانيث لا يكون الا

مفتوحا وفي الشرح قال سيبويه كل اسم في آخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر

كان الاسم مع التاء علما او غيره وسواء كان الاسم علما او لا لغلبة الترخيم فيه عوامل آخر غير

المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء ومنه قوله كليني لهم يا اميمة ناصب

وليل اقاسيه بطي الكواكب فانه اقحم التاء بين الميم والفتحة ولا يجوز هنا اي جعل ما بقي بعد

الترخيم كانه اسم براسه في يا صاح فلا فيجيز في التعليق لا يجوز الضم في يا صاح لان المضموم

حمل اسما براسه ولا دلالة فيه على المحذوف والنكرة لا يحتمل المضموم هذا وقيل لان ضم التام

لترخيمه الذي هو شاذ والقياس انه لا يلتزم الشاذ ولا في ترخيم المسمى بحبلوى لما
يلزم من كون الف فيعلى لغير التانيث في الشرح ذكر المبرد ان اللغة الثانية وهي ان يجعل
ما في كانه اسم برأسه لا يجوز في ترخيم المسمى بحبلوى لانها تؤدي الى قلب واو حبلوى الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فيكون الف فعلى لغير التانيث وهم فهد الالف للتانيث وقياس قول الاخفش
جوازها لانه يكون ملحقا بجخدب بفتح الدال واما السيلاء فلجوازها وان ابيت فعلاء قال
لان هذا عوض في وليس بنية اصلية وكذا ذكر المبرد عن المازني في كل ما ادى بنية
فيما استقلال اي وزن لا نظير له انه لا يرخم الاصح الوجه الذي يسوى فيه الحروف وذلك
في نحو طيلسان واي ذا نيرمود ولا في المسمى بطيلسان لما يلزم ما ليس من ابنيتهم
في التعليق في طيلسان لغتان كسر اللام وفتحها فمن كسر قال في ترخيمه يا طيلس تعال
ولا يجوز طيلس بالضم لانك تجعله في هذه اللغة اسما برأسه وليس في كلامهم فيعل بصحيح
العين والماجاد ذلك في المعتل العين كسيد وميت والسيرافي اجاد ذلك نظرا الى ان
المثال ليس باصل واما من فتح اللام فجاز فيه اللغتان ضم السين وفتحها لان فيعل
متسع في الصحيح كحيدر وصيغ فان كان في آخر الاسم زيادتان في حكم واحدة حذفتا بعد
بكونهما في حكم الواحدة ازيادتهما معا لانهما معا لمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي سكران
لمعنى كنى ولذا بنيتا معا حذفتا معا وهاتان الزيادتان سبعة اصناف زيادة التثنية نحو
زيدان وزيدان علمين وجمع المذكر السالم كمسلمون ومسلمين علمين وجمع المونث السالم
نحو مسلمات او زيادتا نحو عطشان وعثمان وخراسان ويا النسب والفا التانيث وهمزة
الالحاق مع الالف التي قبلها كحمرا وعلبا والمصنف ذكر صنفين من السبعة بقوله نحو
يا عثم في ترخيم يا عثمان ويا اسم في ترخيم يا اسما هذا اذا جعلناها فعلا من الوسامة اي
الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون
اذن من باب منصور لا من باب حمرا وفي مذهب سيبويه باب التسمية بالصفات
اكثر منها بالجموع وفي مذهب غيره باب قلب الواو المفتوحة همزة [illegible] الا في احد ايضا
لم يثبت في الصفات اسما [illegible] الجميلة وكلاوسما حتى يكون اسما علما منقولا عنه وان
كان في آخر الاسم حرف صحيح قبله اي قبل الحرف الصحيح مدة زايدة حذفتا اي الحرف
الصحيح والمدة التي قبلها ايضا لان كان الباقي على الكثرة من حرفين في الشرح يعني بالمدة
الفا او واوا او يا ساكنين ما قبلها من الحركة من جنسها فلا تحذف مع الحرف الاخير
الواو والياء المتحركتان في سنور وسيح لتحصنهما بالحركة وتقويهما بها ولا تحذفان ايضا

اذا لم يكن حركة ما قبلهما من جنسهما نحو سنور وبرذون وقمطر وذلك لمشابهتها
اذن الحروف الصحيحة بقلة المد فيها لان المد الاغلب لا يكون الا في الالف والواو و
الياء اللينتين حركة ما قبلها من جنسهما نحو يا منص في ترخيم يا منصور وانما حذفت الحرفان
ههنا لانه كان الاولى حرف المد الزايد لكن لما لم يكن آخرا والترخيم حذف الآخر لم يحذف
فلما حذف الحرف الاخير صار متطرفا فتبعه في الحذف ولا اي وان لم يكن المد زايدة كما في
مختار ومستجير فالصحيح حذف الصحيح لا غير ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة
الاصلية ايضا والمشهور خلافه وكذا ان كان الآخر صحيحا قبله مدة ولم يبق الاسم بعد الحذف
الا على حرفين لا تحذف الا الصحيح لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين فتقول يا سعي في يا سعيد و
يا ثمو في يا ثمود وما هنا في المسمى بعنان والثاني من شطري المركب بمنزلة التاء في ان
الشطر الثاني كلمة زيدت على الكلمة الاولى كما ان التاء زيدت فيحذف الشطر الثاني كما يحذف
تاء التانيث قالوا يا بعلب في يا بعلبك ولا يجوز الترخيم في غير النداء لما سلف من اختصاصه
الا في الضرورة ولم يسغ فيه المذهب الاول وما انشده سيبويه من نحو قوله الا اضحت حبالكم
رماما واضحت منك شاسعة اماما فمردود عند المبرد قال الشيخ ابو عمرو بن الحاجب لا يجوز
الترخيم في غير النداء الا في ضرورة الشعر فيجوز حينئذ على الوجهين وهو مذهب سيبويه
واجازه المبرد في الشعر على لغة يا حار بالضم دون الاخرى وتبعه المصنف وانكر ما اجازه
سيبويه ما اجازه سيبويه وغيره بان الرواية وما عهدي كعهدك يا اماما وهو من تعسفاته
انتهى كلامه فقوله ولم يسغ فيه المذهب الاول وهو ان يجعل المحذوف منوي الثبوت
بل يجب المذهب الثاني لان الاسم على الثاني يصير كانه لم يحذف منه شيء فكانه لم يحصل الترخيم
في غير النداء بخلاف ما اذا كان في حكم الثابت فان ارادة المحذوف يدل على الترخيم و
الترخيم يكون خاصا بالنداء الحبال كناية عن العهود والرمام جمع الرمة وهي قطعة من
الحبل بالية اي اندرس العهود التي كانت منكم واضحت امامة شاسعة اي بعيدة
منك بقي من الاحكام المختصة بالنداء اختلاف الصيغة فبينه بقوله واما اختلاف الصيغة
فقولهم يا لومان وكذا المعدول نحو يا فسق ويا لكاع ويا ملامان في الشرح فتجيء اسماء
لا يستعمل في غير النداء منها مكرمان وملامان ونومان اي كريم ولئيم ونايم وسماعي ما
هو على وزن فعل في سب المذكر نحو يا فسق ويا لكع وفعال في سب المونث نحو
يا خباث ويا لكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه وكذا فعل واما مفعلان فسماعي ولا
دلالة لعبارة المصنف وهي اختلاف الصيغة على عدم استعمال اسماء في غير النداء

ونحو اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع من السواد حيث استعمل
لكاع في غير النداء وجعلها خبر المبتدا يقال تطوف تطوفا اذا اكثر الطواف واوى
الى موضع كذا ياوي اويا اذا انضم اليه والقعيدة المراة ولكاع تانيث لكع يقال للرجل
يا لكع وللمراة يا لكاع واللكاعة اللوم والحمق يقول اطوف في شبابي مرة طورا في
ثم ارجع الى بيت صاحبته لئيمة ومنه اي مما اختص بالنداء واستعمل في غيره
قولهم يا فل اقبل في الشعر مما استعمل في غير النداء فل وفلة وليس بمرخم فلان
والا قيل فلا لما مر ان نحو سعيد لا يحذف الا الحرف الصحيح ولقولهم في المونث
يا فلة اقبلي اي ليست بمرخم فلانة لان ترخيمها انما يكون بحذف الحرف الاخير اعني التاء
لا بابقاء التاء وحذف الالف والنون من الوسط واذا لم يكن المونث مرخما لم يكن المذكور ايضا
مرخما وقول ابي النجم في وصف الابل تثير ايديها عجاج القسطل اذ عصبت بالعطن المغربل
تدافع الشيب ولم تقتل في لجة امسك فلانا عن فل من الضرورات اذا استعمل فل في غير النداء
القسطل بالسين والصاد الغبار وقد بين ههنا اضافة الشيء الى نفسه قال الا زهري عصبت
الابل بالكسر والفتح اجتمعت والعطن منزل الابل عند الماء للشرب علا بعد نهل والمغربل
المنخول مما قولهم غربلت الدقيق وغيره والشيب جمع اشيب واللجة كثرة الاصوات
اي اذا اجتمعت الابل في عطن لتراب كالدقيق المغربل انزع الغبار من ايديهن لدفع
بعضهن بعضا من الماء تدافع الشيوخ ذوي الحلم ولا يقتتلن وقد كثر اصوات الرعاة
لقولهم بعضهن لبعض امسك فلانا عن فلان الاعيره وتدافع منصوب بفعل مقدر يدل عليه
قوله تثير ايديها لان اثارة ايديهن الغبار انما يكون من تدافع بعضهن بعضا واصل لم تقتل
لم تقتتل من افتعل نقتتل فلما اريد ادغام التاء الاولى في الثانية سكنت الاولى اما بالقاء
فتحها على القاف واما بحذفها ثم حركت القاف بالكسر للساكنين ووزنه اي وزن فل فعل
بعد بما لان الاسم المتمكن لا يكون على اقل من ثلثة احرف لفظا او تقديرا والنادب المضموم
بعد وحذف بناؤه قريب من المتمكن فقدرنا ثلثة واعتبرنا ان يكون وزنه من الاوزان المختصة
بالنداء وهو فعل والذاهب عند الواو لان تركيب الفاء واللام مع الواو اكثر من تركيبها
والياء والحاق ما لم يعرف بالاعم الاغلب اولى واما اعتبر ان الذاهب عند اللام دون الفاء والعين
لان التغيير في اللام اكثر منه فيهما ومنها اي من المواضع التي حذف فعلها لازما قياسا باب
الاختصاص ويكون على طريقة النداء نحو انا افعل كذا ايها الرجل وانا معشر العرب نفعل
كذا ولا يثبت فيه حرف النداء وعلى غير طريقته نحو نحن العرب اقرى الناس ونزلة

بنا تميما يكشف الضباب في الشرح الاختصاص ان تاتي باي وتجريه مجراه في النداء
من ضمه والمجيء بها التنبيه مقام المضاف اليه ووصفه بذي اللام بعد ضمير المتكلم الخاص
كانا واني او المشارك فيه نحو نحن وانا ونحو ذلك لغرض تاكيد اختصاص مدلول
ذلك الضمير بما نسب اليه وذلك اما في معرض التفاخر نحو اكرم الضيف ايها الرجل اي
انا اكرمه مختصا من بين الرجال باكرامه او في معرض التواضع نحو انا المسكين ايها الرجل
مختصا بالمسكنة من بين الرجال او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر والتواضع
نحو انا افعل كذا ايها الرجل ونحن نفعل كذا ايها القوم وكل هذا صورته صورة النداء و
ليس به بل المراد تخصيصه اي وهو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق وانما نقل من باب النداء
الى باب الاختصاص لمشاركة بين البابين اذ المنادي ايضا مختص بالخطاب من بين
امثاله ولا يجوز اظهار حرف النداء مع اي هنا لانه لم يبق فيه معنى النداء فكره استعمال علم النداء
فيما لم يبق فيه معنى النداء بوجه وحال اي هنا وصفته على الاول ولزوم رفع الثاني كما هما في
النداء لان ايها الرجل اصله تخصيص المنادي بطلب اقباله عليك ثم نقل الى معنى الاختصاص
مجردا عن معنى طلب الاقبال وكلما انتقل من باب الى باب فاعرابه يكون على حسب
ما كان عليه لكن مجموع نحو ايها الرجل في محل النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا
من بين الرجال وتقوم ايضا مقام اي المذكور اسم منصوب دال على مفهوم الضمير المذكور
اما معرف باللام نحو نحن العرب او مضاف نحو انا معشر العرب وربما كان علما نحو قول
روبة بنا تميما البيت والمعرف باللام غير منقول عن النداء لان المنادي لا يكون ذا لام وكذا
العلم غير منقول عنه لان المنادي اذا كان علما مفردا لا يكون منصوبا منونا والمضاف يحتمل
الامرين ان يكون منقولا عن المنادي ونصبه بيا المقدر كما في يا ايها الرجل وان يكون بفعل
مقدر كاعني واخص وامدح قال ابن الحاجب والنقل خلاف الاصل فالاولى ان يكون نصبه
بنصب العرب والضباب جمع ضبابة وهي سحابة تغشى الارض كالدخان اي بنا يكشف الردا ٤
التي ينطبق على الناس وفي الشرح قالوا وان كان الاختصاص باللام او الاضافة او التنكير
بعد الضمير الغائب نحو مررت به المسكين او الظاهر نحو الحمد لله الحميد فليس من هذا الباب
بل هو منصوب اما على المدح نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو امراته حمالة الحطب او الترحم
نحو مررت به المسكين بنصب لا سلطه وهو لائق او انتصب الجميع او امدح واذم وارحم
كل في موضعه وكلام الشرح كما ترى يدل على انه لا يكون اختصاصا ومنها باب يكون كلامه بنصب
النعت وهو ومنها اي من مواضع التي يجب اضمار ناصبها قياسا ما ينصب على المدح او الذم

المنصوب على
المدح او اخويه

او الترحم انشائية حواشي المصنف هذا المنوال عن نحو الحمد لله الحميد على طريق الاتخاذ
فان اضمار الفعل لا يلزم هناك نحو الحمد لله الحميد اي امدح الحميد والملك لله اهل الملك
قال السخاوي اي اذكر اهل الملك وحمالة الحطب يعني قرئ بنصب الحمالة اي اذم حمالة
الحطب ومن رفعها فخبر المبتدا وهو امراته ومررت به المسكين اي ارحم المسكين في
الشرح قد يقطع الصفة عن الموصوف فعلى هذا مثل ذلك نص في معنى الصفة دال على
والشرط الكذا ان يعلم السامع مع اتصاف المنعوت بذلك النعت كما يعلمه المتكلم لانه لم
يعلم فالمنعوت محتاج الى ذلك النعت لتبيينه وتمييزه ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصف
الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب لكن ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فذلك القطع في
الثاني و ذلك اللازم نحو مررت بالرجل العالم المتبجل فان العالمية الاعلية يستلزم التبجيل ومع اجتماع
الشرطين جاز القطع نحو وامراته حمالة الحطب وقولك الحمد لله الحميد وان كان نكرة
فالشرط سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت الثاني ايضا لمجرد التخصيص لانه اذا
احتاجت النكرة الى ان نعت لتخصيصها لم يجز القطع اذ لا قطع مع الحاجة ولا يجوز
مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل اذ ظاهر النكرة محتاج الى
الوصف فاكد القطع بحرف وهو نص في القطع اعني الواو قال ويأوي الى نسوة البيت في
الغالب عليه اي على ما ينصب على المدح او الذم او الترحم التعريف وقد جاء نكرة في قوله
اعني قول امية بن ابي عائذ الهذلي فاوردها مرسلا حافظا به ابن الدجى لاطئا كالطحال
سعيا سعيدا لاكل القنيص ذا نابه ملحما للعيال ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل
السعالي قوله اوردها يعني عيرا وردها الآن مرسلا اي حال كونه مرصدا فيه الصائد الوحش وابن
الدجى هو الصائد سماه بذلك لانه يكمن بالليل للصيد لاطئا بالارض ... فهو ملتصق
بالارض كالتصاق الطحال بالجنب وسعيا لاكل القنيص اي اذا اكل لحم الصيد احله مرة اخرى
لان ذوقه منه فهو سعيد ابدا ويأوي اي ياتي ماواه الى نسوة عطل لا حلي عليهن لفقرهن
قال السخاوي نصب شعثا على الترحم وكان في الاصل ان يعطف على عطل لحمل النسوة
على ضربين ضرب موصوف بالعطل وضرب اسوا حالا منه وهو الشعث والارضاع عندهم
قبيح يقال في المعيب ثلاثة يا كلا من ثديها لكن لما دعى هذا الضرب ... واسوء حاله
اراد ان ينصح عن انقضاضه وعتره عن الضرب الاول ويروي له نسوة عاطلات الصدور
وعوج مراضيع مثل السعالي ومنها اي من المواضع التي وجب اضمار ناصبها قياسا
التحذير في الشرح هو اللفظ المحذر منه نحو اياك والاسد ونحو الاسد تحذيرا مع انه ليس

التحذير

تحذيرا بل آلة التحذير وهو اما منصوب بتقدير اتق تحذيرا مما بعده احترازا عن نحو ذيلا
في جواب من يقول من اتق فان ذيلا منصوب بتقدير اتق لكن لا تحذير مما بعده و
وقوله تحذيرا مما بعده يؤذن بان لفظ التحذير هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل التحذير
لفظ المعطوف والمعطوف عليه وتحذيرا مفعول له وعامله المصدر بمعنى التقدير اي بان
تقدر اتق تحذيرا من الاسد الذي بعد اياك نحو اياك والاسد وما في باسك والسيف اي اتق
نفسك ان تتعرض للاسد والاسد ان يهلكك قال الشيخ ابو عمرو بن الحاجب اياك
والاسد كان في الاصل اتقك ان تتعرض الى آخر ما ذكر ثم انهم لما جمعوا بين ضميري الفاعل
والمفعول لواحد اذ التصلهما بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا
الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج لان اجتماع الضميرين زال بحذف
الفاعل مع الفعل فبقي الكاف ويجب ان يكون متصلا لعدم العامل الذي لا يتصل به فصار منفصلا
والفاصلان كلاهما قوله ان تتعرض للاسد وقوله ان يهلكك بدل اشتمال مما قبله والمعنى
اتق من نفسك من تعرضها اياك للاسد في الشرح وانما وجب حذف الفعل لان قصد المتكلم
ان تفرغ سريعا من لفظ التحذير حتى ياخذ المخاطب حذره من ذلك المحذور وذلك لانه
لا تستعمل هذه الالفاظ الا اذا اشارف المكروه ان يرهق في الغلق ما في باسك والسيف قال
الاصمعي اصله ان رجلا بقالة ما زن اسر رجلا وكان رجل يطلب الماسود ثم دخل عليه فقال
له هذا فتي باذن داسه فضرب الرجل عنق الاسير وقوله اياك من الاسد اي باعد نفسك
منه واياك من ان تحذف للارنب وان تحذف ولا تقول اياك الاسد لامتناع تقدير حرف الجر و
العطف اي الحذف لا لانه يكون مع ان اولا معها فالذي تعيران يجوز فيه وجهان ان يكون
مع الواو نحو اياك والاسد وقد عرفت وان يكون مع من نحو اياك من الاسد وهو متعلق
بالفعل المقدر اي باعد نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذا الوجهان ايضا نحو
اياك وان تحذف واياك من ان تحذف وجاز هنا وجه ثالث لم يجز في الاول وهو حذف الجار
فيقول اياك ان تحذف لان حذف حرف الجر مع ان وان قياس كما سيأتي عند ذكر الجوار
ومع غيرهما سماعي نحو استغفر الله ذنبا اي من ذنب فعلى هذا لم يجز حذف حرف الجر
في اياك من الاسد اذ ليس بقياس ولم يرد السماع فان قيل فاحذف العاطف قلنا حذفه
ايضا لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر اي مع غير ان وان لان حذفه مع غيرهما
شاذ لكنه كثير واما حذف حرف العطف فلم يثبت الا نادرا على ما قال ابو علي في قوله تعالى
ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت قوله واياك من ان تحذف الارنب ...

فقول عمر رضي الله عنه للمخاطبين اياي وان تحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم
الأسل والرماح والسهام وتقدير سوء بيتي يعني اياي والشر منصوب بفعل المتكلم كانه
امر نفسه يعني الاباعد نفسي عن الشر والاباعد الشر عني واتكره عنيزه وقال المغني اي نحا
عنيزه على بعني باعدوني وقول عمر رضي الله عنه اياي وان تحذف احدكم الارنب شذ والمعنى طب
باعدوني عن مشاهدة حذف الارنب اولا باعد فيطلب من نفسه البعد عنها واراد به النهي عن
حذف الارنب بالعصا لان ذلك يقتلها ولا يحل فقال ليذك لكم الاسل والرماح والسهام
ولما كان لمعترض ان يعترض على قوله ولا تقول اياك الاسد بانه قد سمع مثله وهو اياك
المراء فلا وجه لمنعه اجاب بقوله واما قوله فاياك اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب
فشاذ او محمول على الضرورة او على ان المراء جاء بعد ان تماري او على انه مشروع في كلام آخر
منصوب بفعل مقدر وما قبله مستقل وهو قول الخليل يعني اياك المراء اياك من المراء
واياك اياك تاكيد فحذف اما شاذا لانه لا بد من ان وان واما بالضرورة الشعر واما لان المراء من و
مصدر يعني ان تماري فحينئذ جاز حذف الجار على ما يتعدد به ومع هذا لا يجوز قياس
سائر المصادر عليه وهذا قول ابن اسحق واما لان اياك اياك عنده مستقل والمراء
منصوب باحدف مشروع في كلام آخر وهذا قول سيبويه والخليل والمراء مصدر
ماريت الرجل ماراه اي جادلته او ذكر المحذوف منه مكررا وفيه نظر لان ذكر مصدر في
عطفه على قوله منصوب بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اي هو
ذكر معمول او ذكر المحذوف منه وفيه نظر ايضا لانه اراد بالتحذير هذا المنصوب لانه في
تقسيم المنصوبات لقوله ومنها المنادي ونحوه فلا يصح وههنا ذكر منصوب وان كان
النسخة ذكر بلفظ ما لم يسم فلعله فليس بوجه ايضا لانه او يعني ان يليه مثل المذكور
قبله نحو جاني زيد او عمرو كما في الشرح اي او منصوب مكرر معمول لعنوانه نحو الاسد
الاسد والجدار الجدار والصبي والطريق الطريق في الشرح المحذوف منه المكرر
يكون ظاهرا كما في المتن ومضمرا نحو اياك اياك واياه اياه واجاز قوم ظهور الفعل مع
هذا المكرر اذا كان ظاهرا ومنعه آخرون وهو الاولى لكن اجازه فلانه نظر الى ان تكرير
المعمول للتاكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا ومن
منع فلاجتماع شيئين تكرير الاسمين مع ان احدهما كالنايب عن العامل وضيق الوقت
عن ذكر العامل او المعمول معا لما فيه المكروه ومقاربة المحذور وانما ضيق عن ذكر
الثاني لان ذلك هو المفيد لتاكيد التحذير والتنبيه على ان المحذور منه قريب من الحذر

الاغراء

حتى لم يتسع الوقت لذكر العامل واذا لم يتكرر الاسم جاز الاظهار عند الكل وحسن ومنها
اي من المواضع التي يجب اضمار ناصبها قياسا الاغراء ويكون مكررا ايضا نحو قوله اخاك
اخاك ان من لا اخا له كساع الى الهيجا بغير سلاح في الشرح مما يجب اضمار ناصبه
قياسا باب الاغراء وهو كل مغرى به مكررا او معطوفا عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر
نحو اخاك اخاك البيت والذي مع العطف نحو شانك والحج ونفسك وما تهمها والعامل فيهما
الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه كما تقدم في التحذير والخلاف في وجوب حذف العامل
في المكرر كما هو هناك وان لم يتكرر ولا عطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف
كما هناك واعلم انه لا اخا له مثل لا اباك على ما سياتي ومنها اي من المواضع التي

ما يضمر عامله على شريطة التفسير

يجب اضمار ناصبها قياسا ما اي منصوب اضمر اي عامله وانما يجب تفسيره ان يفسر
ذلك العامل اما بلفظه اي بلفظ ذلك العامل او بمعناه او لازم معناه وهو اي المفسر
عامل اما فاعل ليشمل الفعل وشبهه نحو زيد انا ضاربه او انا محبوس عليه ونحوه شبه
الفعل اسم الفاعل والمفعول واما المصدر فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه
لا بغيره والمصدر لا ينصب ما تقدمه واقع بعده اي بعد ذلك المنصوب ولا بد من وقوعه
بعده ان يليه العامل متصلا به بل يكفي ان يكون العامل جزء الكلام الذي بعده نحو زيد عمرو ضاربه
وزيد انت ضاربه مشتغل عنه بضميره او متعلقه اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم
المتقدم بالعمل في الضمير الراجع اليه يعني لا يعمل في الاسم المقدم بسبب العمل في ضميره
بحيث لولا ذلك لعمل فيه وهذا احتراز عن نحو زيد ضربت فانه ليس من الباب لخلوه
عامله وهو الفعل المذكور في الشرح قوله او متعلقه اي مشتغل بضميره او بما يتعلق بذلك
الضمير والتعلق بوجوه كثيرة لا ينضبط نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت
غلامه او موصوفا او موصولا بعامل الضمير نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه
وضابطه ان يكون الضمير من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط ان يكون الضمير منصوبا
لفظا او محلا كما ظن بعضهم نحو زيدا ضربته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط انتصابه
او انتصاب متعلقه لفظا او محلا الا ترى انك تقول هندا ضربت من تملكه او مررت بمن
تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها او مررت بمملوكها نحو زيدا ضربته العامل
المفسر بلفظه اي ضربت زيدا ضربته او اي او زيدا مررت به يعني جزت زيدا مررت
به فالمفسر معناه اذ جزت يعني مررت به او اي او زيدا ضربت غلامه يعني اهنت
زيدا فانه ضرب الغلام يستلزم اهانة السيد وكذا في ضربت اخاه او صديقه او ما يجري

ذلك المجرى بخلاف ما اذا قلت زيدا ضربت عمروه اذ ليس المعنى اهنت زيدا بل المعنى
اكرمت زيدا ضربت عمروه وانما اتيتم واحد مما ذكرنا ضربت معنى لابست فانه يطرد
في كل فعل مشتغل بالضمير او بمتعلق الضمير مع اي معمول كان وانما وجب اضمار الناصب
هنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يوت بالعوض الا لقصد ان الناصب فاظهار الناصب
مع وجود مفسره مما لا يجتمعان والرفع بالابتداء اجود في الشيء الام المذكور لا يخلو من
اربعة اقسام لانه اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوي رفعه
ونصبه ومما يذكر واما وجب رفعه والمصنف ابتدا بما يختار رفعه لان الرفع هو الاصل لعدم
احتياجه الى حذف عامل فقال الرفع بالابتداء اجود فبين بقوله بالابتداء عامل الرفع
في جميع ما يرتفع في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه فعل وانما يختار رفعه
عند عدم قرينة خلافه اي خلاف الرفع وخلاف الرفع ههنا النصب لان هذا الام المذكور
اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل اما الجر فلا يدخله لانه لا يكون الا بجار ومع الجار
لا نصب المفضي والمعنى يختار رفع هذا الام عند عدم قراين التي يختار معها النصب وعدم
القراين التي يتساوي معها الامران على ما سياتي ومثال ذلك زيد ضربته وانما اختير
الرفع على النصب ههنا لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمها بخلاف
الرفع فانه بعامل معنوي لا يظهر قط في اللفظ حتى يقال انه حذف واضمر او وجود اي
ويختار رفعه عند قرينة الرفع بكون اقوى منها من قرينة النصب في الشرح وقرينة
الرفع التي تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيأن وقد على ما ذكروا اما واذا
المفاجاة وبينها المصنف بقوله كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة في الشرح اما اما
يتجامع مع ثلث قراين النصب هي في احديها مغلوبة وفي الاخرين غالبة اما القرينة
الاولى فالطلب على ما ياتي والاخريان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها الجملة
استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع من قراين النصب الا واحدة واذا غالبة عليها
وتلك القرينة كون الجملة مصدرة بها معطوفة على فعلية اما اما فانما ترجح الرفع معها
على النصب في الصورتين الاخيرتين لان ترجح انما يستنده مثلها بغيرها اما انا كان.
لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو قام زيد و
عمروا اكرمته اولقصد التناسب بين السوال والجواب في كونهما فعليتين نحو زيدا
اعطيته في جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد و
اما عمرو فاكرمته واما زيد فاعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فاخذ اما من الحرب

التي بعدها الكلام ولا ينظر بعدها الى ما قبلها فلم يمكن قصد التناسب معها لكونها
وضعها لقصد ما بعدها عما قبلها اعني الاستيناف فوجب سببها الحمل الى ما كانت
في الاصل عليه من اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما اذا ظهرت في الحقيقة
مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء واما اذا كانت اما مع الطلب
وهو الامر والنهي والدعاء نحو فاما مغلوبة معها نحو اما زيدا فاكرمه واما بكرا فلا تضربه
واما عمرا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه الاشياء خبرا للمبتدا قليل
في الاستعمال وذلك لانه حمل الجملة المشتملة على الطلب فعلية اولى ان امكن لاختصاص   خصاص
الطلب بالفعل من قراين النصب واما ليست من قراين الرفع كما بينا في التعارض
في نحو اما زيد فاضربه بين الطلب وقرينة الرفع وهي اصالة السلامة من الحذف و
التقدير وترجيح الطلب اولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال
الطلبية اسمية لما اذا امكن جعلها فعلية بتغيير اعراب واما اذا المفاجاة فقال النحويون   يون
انها اذا جامعت عطفا على جملة فعلية تبقى غالبة على العطف بمعنى انه الرفع معها
اولى من النصب ويجوز النصب وانما قالوا ذلك لانهم اتفقوا على انها لا تجي بعدها الا
الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من او الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها وان
جامعت العاطف بل التوسع مع العاطف المذكور نصب ما بعدها لكان لهم ان يقولوا انا اتفقت
اصلها في هذا الموضع الخاص لرعاية التناسب المطلوب عند غير هذا الموضع يجب رفع
ما بعدها واما مع السماع فالاصل متعذر على الاجماع المذكور وقوله للمفاجاة احتراز   عدم م
عن اذا الشرطية قال سيبويه والاخفش اختار ما بعدها الفعلية لان الشرط بالفعل اولى كالنهي
والاستفهام واما انها توجب الفعل بعدها كالمبرد لانها ليست صريحة في الشرط كان ولو بل
هي متضمنة معناه واما على مذهب المبرد فينبغي ان يجب بعدها الرفع ويختار النصب في
العطف على جملة فعلية للتناسب اي لتناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين
نحو لقيت القوم وزيدا مررت به او جزت زيدا ولو رفعت زيدا فعطفت الاسمية على
الفعلية بخلاف لقيت القوم واما عمرو فقد مررت به بحيث يختار رفع عمرو ولا يتناسب
المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين لاختيار رفع ما بعد اما مع غير الطلب كما سلف
واذا اي وبخلاف لقيت القوم واذا عبد الله يضربه عمرو برفع عبد الله واذا باب قاضي
من اختيار الرفع بعد اذا المفاجاة وفي موقع اي ويختار النصب في موضع هو بالفعل اولى
كالواقع بعد حرف النفي في الشرح حرف النفي ما ولا نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته وانما اختير

النصب فيهما مع جواز الرفع لان الفعل في الحقيقة لمضمون الفعل فاولاؤه لفظا او تقديرا
لما هو مضمونه اولى وليس لم وان من صدر الجملة اذ لا يفصل بينها وبين معمولها
فلا يقال ام زيدا تضربه وان زيدا تضربه والاستفهام اي وكالواقع بعد حرف الاستفهام
لان الاستفهام بالفعل اولى فكان تصدير الفعل اولى واذا كان ازيدا ضربته احسن من قولك
ازيد ضربته وحيث اي وكالواقع بعد حيث فانها بالفعل اولى لما انها على المجازاة في
المكان كما في الزمان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفي الامر عطف على موقع اي ويختار النصب
في الامر والنهي نحو زيدا اضربه او لا تضربه لان وقوعها خبرا للمبتدا قليل في الاستعمال لان
لان جعل الجملة المشتملة على الطلب فعلية اولى ان امكن لاختصاص الطلب بالفعل
ثم ذكر الامثلة على الترتيب بقوله نحو ما زيدا او ازيدا ضربته وحيث زيدا تجده فاكرمه
وزيدا اضربه او لا تضربه واما مثل ازيد ذهب به فالرفع ليس الا اما وجوب الرفع في ازيد فلانه
ان كان اسما بعده فعل مشتغل عنه بضميره الا انه ليس مشتغلا عنه اي عن العامل في ضميره
لان ذهب المبني للمفعول لا عمل له في محل زيد المقدم عليه بما سلف العامل ولو سلمنا انه يعمل
فيه لكن لا ينصبه لعدم زيد عليه او تاخر عنه وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا
مبتدا اي من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير مع ان الطالب الزانية اسم بعده فعل
مشتغل بمتعلق ضميره وهو كل واحد منهما وما بعد الفا [illegible] ما قبله كما في عمرو و بكر [illegible]
فان الفاء اي بسبب ان الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وفي الشرح لما كان [illegible] شرائط
النصب حاصلة في الآية مع ان النظر كما مر ومع ذلك القراء اتفقوا على الرفع والنصب مع
الطلب مختار كما تقدم والقراء لا يجمعون ان يكون على غير المختار تحمل النحاة ما يخرج
به عن الحمل المذكور لئلا يلزم خلاف المختار في التعليق ذهب الفراء والمبرد الى ان الالف
واللام بمعنى الذي وهي [illegible] ليدل على السببية كما في الذي ياتيني فله درهم فلا يكون من
هذا الباب لان معنى السببية انما يكون اذا كان الاسم مشبها بالشرط في الجملة المصدرة بالفاء
واذا نصب بفعل مقدر يخرج عن ذلك وجملتان عند سيبويه اي فيما يتلى عليكم حكم
الزانية ثم ابتدا فاجلدوا قال سيبويه هما جملتان على ان الزانية مبتدا محذوف المضاف
اي حكم الزانية والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم [illegible] جملة ابتدائية
مستقلة مع قطع النظر عن الفعل الذي بعدها ثم ذكر الفعل جملة مستقلة بيانا للحكم
الموعود فلم يجز ان يقدر فاجلدوا قبل الاسم لانه مشتغل بخبر عنه بغيره والفعل من جملة
اخرى وعند عطف على في الامر والنهي ويختار النصب عند خوف لبس المفسر بالصفة

نحو انا كل شيء خلقناه بقدر في التعليق المقصود من الآية انا خلقنا كل شيء بقدر اي مقدرا
مكتوبا في اللوح المحفوظ معلوما قبل كونه قد علمنا حاله وزمانه والنصب نص في هذا المعنى
والرفع يحتمله وغيره لاحتمال ان يكون خلقناه بقدر خبرا ويفيد المعنى المقصود وان يكون
خلقناه صفة وبقدر خبرا ويكون المعنى كل مخلوق بقدر وليس المقصود فالنصب اولى
لكونه نصا في المعنى المقصود وههنا تامل وهو ان خلقناه على تقدير النصب لا يحتمل الا
ان يكون مفسرا وعلى تقدير الرفع يحتمل ان يكون خبرا وان يكون وصفا فالخبر يلتبس بالصفة
لا المفسر وفي الشرح المراد بكل شيء كل مخلوق نصبت كلا او رفعته سواء جعلت خلقناه
صفة او خبرا وذلك لانه تعالى لا يخلق كل ما يقع عليه شيء بقدر لانه تعالى لا يخلق
الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم الشيء فالمعنى على تقدير ان يكون خلقناه خبرا
كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان يكون صفة كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد
اذ ليس على المعنى الاول عموم ليس مع الثاني فالمثال على الصحيح اما اذا اردت ان تخبر
انك لم تملك واحدا من مماليكك الا بان اشتريته بعشرين [illegible] كل واحد من مماليكك اشتريته
بعشرين بنصب كل ليفيد المقصود اي اشتريت كل واحد وان رفعته يحتمل ان يكون
اشتريته خبرا له وبعشرين متعلقا به اي كل واحد مشترى بعشرين وهو المقصود ايضا
وان يكون اشتريته صفة لكل واحد وبعشرين خبرا عنه فيحتمل ان يكون له مملوك بالهبة
او الوراثة فلا يفيد المقصود ومستويا [illegible] مثل زيد قام وعمرو اكرمته عنده او في داره لان
الجملة الاولى ذات وجهين اي ويستوي الرفع والنصب اذا عطف على جملة اسمية
خبرها جملة فعلية لانه يمكن ان يعطف على الفعلية التي هي خبر فينصب تناسبا فان
قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير قلنا بل النصب اولى لان المعطوف اقرب
الى الفعلية منه الى الاسمية في التعليق [illegible] مثل ما ذكرنا من عنده او في داره ليصح عطف
الجملة الثانية اذا نصب عمرو على الخبر اعني قام لان من حق المعطوف ان يصح قيامه مقام
المعطوف عليه فلو قلت زيد عمرا اكرمته عنده يصح لمكان الضمير في عنده ولولاه لما صح لخلو
المبتدا عما يعود اليه من الخبر ويجب النصب اذا وقع بعد كلمة لا يليها الا الفعل كالشرط
اي كحرف الشرط وهي ان زيدا تره فاضربه ولو عمرا لو زيدا اكرمته واما ماضي وان كانت [illegible]
الشروط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم فان النصب في اخواتها انما يجب لاجل المقدر
[illegible] وشرط اما [illegible] لانه واجب الحذف غير [illegible] فلا يكون من هذا الباب وتقديره
اما يكن شيء والحرف شرط غير [illegible] الا ان ما عند سيبويه لكنه لا يفصل بينها وبين معمولها

الحال

الفاقا الا في الضرورة والتحضيض اي وكحرف التحضيض نحو ان زيدا تروه تجزيه اي ان
تروا زيدا وهلا زيدا ضربته اي هلا ضربت زيدا في الشرح حروف التحضيض لا يدخل الا
على الافعال استعمل اتفاقا منهم اذ لا شك ان التحضيض معنى يليق بالفعل وهي يذكر بعد
وليس منه كل شي فعلوه في الزبر لفساد المعنى المقصود اذ لو نصب كل شي وعلق الجار بفعلوا
لكان المعنى فعلوا في الزبر كل شي فيصير المعنى ان فعلهم في الزبر اعني صحايف اعمالهم شيا الا انا لم نوقع فيها خطا
بل الكرام الكاتبين اوقعوا فيها الكتابة والمقصود ان كل ما فعلوه مثبت في صحايف اعمالهم
بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة وفعلوه نعت شي لما فرغ من المنصوبات الاصلية شرع
في الملحق به وصدره بقوله ومن المنصوبات الحال وهي ما تبين هيئة الفاعل او المفعول
لفظا او معنى قال ابن الحاجب قوله الفاعل او المفعول احتراز عن الصفة لانها
تبين هيئة لا باعتبار كونه اي الهيئة فاعلا او مفعولا بل تبين باعتبار الذات والحال باعتبار
نسبة الفعل الى الذات فاعلا ومفعولا فتقيد الفعل المذكور بالحال فاذا قلت جاء زيد راكبا
فقد حكمت على المجي المذكور بقيد الركوب وقوله لفظا او معنى احتراز عن ان يتوهم ان
الفاعلية والمفعولية في اللفظ خاصة فبين ان الفاعل يجوز ان يكون لفظا وان يكون
معنى وكذا المفعول ويخرج عن الحد الحال عن المضاف اليه كقوله تعالى ملة ابرهيم حنيفا
وقوله وان دابر هولا مقطوع مصبحين ولذا يقول الحال لا يجي عن المضاف اليه الا
اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فانك اذا قلت في
بل ملة ابرهيم حنيفا ابرهيم لاستقام المعنى فكانه حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلا
او مفعولا هو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف كما في قوله تعالى دابر هولا
مقطوع مصبحين فانه مصبحين حال من هولا وهو في المعنى كانه يرجع اليه الضمير المستتر
في مقطوع لانه راجع الى دابر المضاف الى هولا فكانه حال من مفعول ما لم يسم فاعله نحو
ضربت راكبا زيدا وضربت زيدا راكبا في الشرح الحال قد يكون من الفاعل وحده كجا زيد راكبا
ومن المفعول نحو ضربت هندا جالسة فاذا قلت لقيت زيدا راكبا فان كان هناك قرينة
حالية او مقالية تبين صاحب الحال جاز ان يجعلها عن الفاعل او المفعول وان لم يكن
وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه ليحصل صاحبه لا فادة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا
فان لم يقدمه فهو من المفعول وما اشكل قاما في التعليق قايما حال عن الكاف وهو فاعل
معنى وان كان مضافا اليه لفظا اذ المعنى ما تصنع قايما وهذا يجاب عنه في التعليق شيخنا حالا
من هذا وهو مفعول معنى وان كان مبتدا لفظا اذ المعنى انبه عليه او اشار اليه شيخا

صحا

فيهما حال من المجرور العايد الى اللام وقد يكون الحال منهما اي من الفاعل والمفعول على الجمع
والتفريق في الشرح الحالان عن الفاعل والمفعول ان اتفقا فالاولى الجمع بينهما الا ان اقتضى
نحو لقيته راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا
وان اختلف الحالان فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحدة منهما جاز وقوعها
كيف ما كانا نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم يكن فالاولى ان يجعل كل واحد بجنب صاحبه
نحو لقيته مصعدا زيدا منحدرا ويجوز على ضعف ان يجعل حال المفعول بجنبه وتؤخر
حال الفاعل نحو قوله ومصعدا منحدرا اي لقيته مصعدا منحدرا فالمصعد زيد وذلك انه
لما كانت مرتبة المفعول اقدم من مرتبة الحال اخرت الحالين عن المفعول وقدمت
حال المفعول لانا اقل من ان يكون احد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجنب
صاحبه وفي التعليق الظاهر ان مصعدا حال من الفاعل ومنحدرا عن المفعول وذكر
بعض الايمة ان العكس اولى لان فيه هذا من الفصل بين الفاعل وما هو حال عنه بالمفعول
وكذا بين المفعول وما هو حال عنه بالحال الاولى وفي هذا لا يلزم الا فصل واحد وهو الفصل
بين الفاعل وحاله بالمفعول وحاله وعاملها الفعل او شبهه وهي ما يشبه الفعل ما يعمل عمل
الفعل وهو من حروفه كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر وقد يكون اي
وقد يعدم الحال عاملها الذي هو فعل او شبهه جوازا لانه معرف بمعرفة كما قيل هم سايرو
معرات الفعل وشبهه عليه كما هنا نحو في قوله فحلبة الادب الرجوع والحلبة جمع
الحالب اي ترجع الحلبة من الملاء متفرقين وذلك انهم يوردون المبهم وهم مجتمعون
فاذا صدروا تفرقوا واستقل كل واحد يجلب ناقته ثم يوب الاول فالاول يضرب في
اختلاف الناس وتفرقهم في الاخلاق في الصحاح الشتيت المتفرق تعال قوم شتى ولسنا
شتى وشتى في المثل حال عدم على الفعل وقد يكون الحال حال عدم على شبه
الفعل ولزوما عطف وقد يعدم الحال العامل لزوما فيما اذا تضمن معنى الاستفهام نحو كيف علت
او كيف زيد قاعد فان كيف في المثالين حال لتضمن الاستفهام فيقدم الفاعل لطلب الصدور
والتقدير على اي حال جعلت وعلى اي حال زيد قاعد فيقال على حال حال من الى فعلت
ومن المستكن في قاعد اي كاينا على اي حال او معناه عطف على شبهه في الشرح يعني بمعنى
الفعل ما استنبط منه الفعل والكون من صيغته كالمستفاد من الظروف نحو في الدار جالسا
فانه حال من معنى الفعل المستفاد من في الدار واسم الاشارة نحو هذا بعلي شيخا وحروف
التنبيه نحو هاهو زيد مقبلا اي انبه عليه هو زيد مقبلا ونحو ليت ولعل وكان ونحو ذلك

من حروف النداء نحو يا ربنا منعما وحروف التشبيه نحو كأن زيدا كرو راكبا وكذا معنى التشبيه
بلا لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا وكذا المنسوب نحو انا تميمي مفتخرا وكذا اسم الفعل نحو عليك
زيدا راكبا ولم يعرف في الحال معنى حرف الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشابه الفعل
لفظا نحو هل وكان وستقضي ذلك بباب التشبيه وكذا وكان الاسم فانها لا تشابه الفعل لفظا
ويمكن ان يتقضى بان وان فانها تشابهان الفعل لفظا ومعنى ولا يعملان فالاولى ان يحال ذلك على
استعمالهم بلا تعليل ولا يتقدم عليه اي لا يتقدم الحال على العامل اذا كان معنى الفعل لضعف مشابهة
الفعل لعدم موافقته لفظ الحروف وكذا الصفة المشبهة لضعف مشابهتها للفعل وظاهر
لفظا جاد انه يودي بجواز التقديم عليها وتبعه المصنف لقوله فيما سلف ويتقدم خلاف
الظرف فانه يتقدم على عامله الذي هو معنى الفعل نحو قولك كل يوم لك درهم فان لك ظرف مستقر
نصب كل يوم مع تقدمه عليه على الظرفية وانما يتقدم الظرف على عامله المعنوي ولا يتقدم الحال
لاتساع في الظروف لانه يكون فيه غيره ولا يقول قائما لك درهم لان قائما حال يتقدم على عامله
المعنوي وهو لك وقد اجيز تقدمها ظرفا ايضا شبيها المصنف في المعقود في التعليق اي
اجيز تقدم الحال على عاملها المعنوي اذا كان الحال ظرفا مستقرا نحو في الدار هذا زيد
مثلا فان في الدار ظرف مستقر وقع حالا من هذا وتقدمه كما يتقدم الظرف وهو نحو كل
يوم على عامله وهو لك واعلم ان ما في التعليق يخالف ما في الشرح حيث قال واذا كان
الحال ايضا ظرفا فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف وذلك للتوسع
في الظرف قالوا ومن ذلك قولهم البر الكر بستين اي الكر منه بستين فالعامل في منه
حال من لك بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال عليه
فعلى هذا لا يستقيم مثال التعليق من قوله في الدار هذا زيد ولا يتقدم الحال صاحبها المجرور على الاصح
نحو مررت جالسة بهند مما تقدم كان احكام تقدم الحال على عامله وتأخره عنه وهكذا
وهذا حكم تقدم الحال على صاحبه في التعليق الاصح في تعليل امتناع تقدم الحال على صاحبها
المجرور ان يقال الجار لا بد ان يكون له مشاركة في العمل في الحال لكونه قد عمل في صاحبها و
وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبها فيلزم تقدم معمول الجار عليه وانه ممنوع حينئذ الا
ان يكون الحال ظرفا فانه يتقدم صاحبه المجرور ومنه قوله تعالى وجاؤا على قميصه بدم كذب
فان الظاهر ان على قميصه حال من بدم ولا حجة لمجوزه اي المجوز تقدم الحال على صاحبها المجرور
مطلقا اي ظرفا كان الحال او غير ظرف في قوله وما ارسلناك الا كافة للناس في الشرح اذا كان
نحو الحال عن زيدا فان اجر بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو قوله تعالى فاتبع ملة ابراهيم

صفا

حنيفا لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم
تابعه ايضا على المضاف وان انجر ذو الحال بحرف الجر فسيبويه واكثر البصريين منعوا
تقدمها عليه ايضا للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان وابي علي وابن برهان الجواز
استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة فان كافة حال من الناس اي ما ارسلناك
الا الى الناس كافة اي جميعا في التعليق ولا حجة فيه لجواز ان يكون كافة منصوبا على
المصدر اي ما ارسلناك الا رسالة عامة او على الحال من الكاف والتاء للمبالغة اي
ما ارسلناك الا لتكف الناس عن الشرك وارتكاب الكبائر وهذا قول الاخفش ويتقدم
الحال صاحبها غير المجرور جوازا نحو جاءني راكبا زيد فراكبا حال من زيد تقدمه ووجوبا
اذا اضيف ذو الحال اي ضمير يعود الى ملابس الحال لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا
ومعنى وذلك في مثل جاء راكبا الادهم صاحبه فذو الحال هو صاحبه اضيف الى
ضمير الادهم الذي هو مفعول الحال وحقها اي وحق الحال ان يكون نكرة قال المصنف
لان الحال يجري مجرى الصفة للفعل والفعل نكرة وجب ان يكون وصفه نكرة ولانه
اي كان حق الحال ان يكون نكرة يمتنع اضمارها اي يمتنع ان يكون الحال ضميرا لان الضمير
معرفة نحو جاءني زيد قائما وجاءني عمرو على ان يكون الضمير المنصوب لقائما ولما كان لمعترض
ان يعترض على قوله وحقها ان يكون نكرة بما سمع الحال معرفة من نحو العراك ووحده
اجاب بقوله فاوردها العراك ولم يذدها ونشفق على نقص الدخال ونحو فعلته جهدك
وطاقتك ومررت به وحده وغيره من المصادر متأول في الشرح الحال المعرفة اما
مصدر او غير مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة
نحو افعله جهدك وطاقتك ومنفردا وعايدا والطاقة والطوق بمعنى الوسع اي جعل
مكان الطاقة ووحدك في الاصل وحدك حذفت الالف لقيام المضاف اليه مقامه ولكن
الانفراد والجهد ههنا بضم الجيم وفتحها بمعنى الاجتهاد ومتوهم على بدئه متعلق
بعوده وان علقناه برجع كان الحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء وهو ههنا
بمعنى المفعول اي عايدا على ما ابتداه والقول الثاني قول ابي علي وهو ان هذه المصادر
منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اي ارسلها معتركة العراك وافعله
مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عايدا عوده و
هذه المصادر مضافة الى الذي على الصحاح فقال اوردها المهم العراك اي اوردها جميعا
الملا قال لبيد يصف حمارا وحشيا واتنه فاوردها العراك في التعليق اي اوردها دك

بعضها بعضا اي تعامل لتقـ[...]جها على الملك والاشتقاق الحرفه وتقال نعض الرجل بالكسر
نعضن نعضا بالصاد المهملة اذا لم يرد اده وكذلك البعيبا فالم يتم شربه واصل الارسال
انا يرحل معبر قد شرب بها بعيرين تشربانه نعقل به وذلك كضعفته كانا منعته
منفعه عن الوي في الشرب الاول فتنغص عليها شربها بادخاله بينها المعنى اوردها
العير اتنه الملك دفعه واحدة ولم يذدها اعنم ولم يطرد ولم يرفع بعضها عن الملك بان جعلها
قطعا قطعا حتى يروى كلها لخوفه من الصياد ولم يخف البعير من ان لا يشرب الا ان
دبالتزاحما على الملك وروى نعص بسكون العين وبالضاد المعجمة والنعص لكثره الحركة
وكلا نحو جاوا قضهم بقضيضهم اي كلنا قضهم مصدر بمعرفة وقع حالا وفي الشرح الاولى
ان نقول ان المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل اي قاسم نقضيضهم بمعنى كاسرهم مع
مكسورهم لان من الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم
مبتدا وبقضيضهم خبره مثل قولهم كلمته فاه الى في اي فوه الى في اذ المعنى الجملتين
معنى الجملة والاهم لما فهم من الجملة معنى المفرد لان معنى فاه الى في مشافها ومعنى
قضهم بقضيضهم كافة فلما قامت الجملة مقام المفرد اعرب ماقبل الاعراب منها
وهو الجزء الاول اعراب المفرد وفضاد كابري ونحو قولهم مررت بهم الجما الغفير
فعلى زيادة اللام الحال المعرفة التي لا تكون مصدرا اما معرف بالاضافة نحو كلمته
فاه الى في واما باللام نحو مررت بهم الجماء الغفير والجما من الجم وهو الكثير والغفير
من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر وحذفت الياء من الغفير وهو صفة الجماعة
حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول اي الجماعة الكبيرة الساترة
وجه الارض بكثرتهم والالف واللام ههنا زايدة وتقال ايضا مررت بهم جما غفيرا
ساد اخله اللام بعينه حالا بخلاف نحو العراك فانه واقع موقع النكرة جامد ومنه
قولهم دخلوا الاول فالاول اي مرتبين واللام زايدة والكلام في الثاني كقوله فعلى زيادة
اللام قدمر وصاحبها لا تكون نكرة الا موصوفة او مغنية عنا المعرفة لاستغراقها
اوواقعة في حيز الاستفهام في الشرح الغالب على ذي الحال التعريف لانه لوكان
نكرة لكان ذكرها غيرها وتخصيصها من شانها اعني وصفها اولى مما يقيد الفعل
المنسوب اليه اعني حالها والا يوول النكرة اذا وقعت ذلك الحال لان غايته ان
يكون على خلاف الاولى ويجوز تنكيره اذا اختص بوصف نحو جاءني رجل من تميم
فارسا او بالاضافة نحو نظرت الى حادة رجل عناد او سبقه نفي نحو لا يركبن احد الى الجيش

اوبـ

اوشبه في نحو فلما جاءك رجل راكبا او نهي او استفهام وذلك لانه يصير المنكر اذن
مستغرقا فيصير كالمعرفة في الابتداء واعلم ان الظاهر ان قوله او بعد الا عطف على
في حيز الاستفهام والتقدير صاحبها لا تكون نكرة الا واقعة بعد الا وهينا الكلام في دليل
جواز تنكير ذي الحال اذا وقع الحال بعد الا ويمكن ان يقال ان فاعل واقعة المقدر
ليس العايد الى النكرة بل فاعلها لفظة الحال ولا بد من عايد الى النكرة والتقدير
صاحبها لا تكون نكرة الا واقعة الحال منها بعد الا لانتقاض النفي او يقدم عليها الحال يعني
صاحبها لا تكون نكرة الا اذا تقدمت الحال على تلك النكرة لانه لو لم يتقدم لاشتبه
في حال النصب بالوصف نحو ضربت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا نحو جاءني
رجل من تميم فارسا فجعل موصوف بانه من تميم ونحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم
امرا مثال للنكرة المستغرقة التي تكون في الاثبات اذ امرا حال من امر لكنه في
معنى يفرق ينفصل ويكتب كل امر حكيم من ارزاق العباد واجالهم وجميع امورهم
حال كونه امرا من عندنا وقوله لا يركبن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفا لحمام مثال
للنكرة المستغرقة التي تكون في النفي فان متخوفا حال من احد والاحجام ضد الاقدام
ومتخوفا اي خائفا شيئا بعد شي والحمام بالكسر قدر الموت قال المرزوقي بحث بهذا
الكلام على ترك التفكر في العواقب وترغيب الحرب خوفا من المعاطب ونبه على
ان الحذر لا ينجي من القدر ويقول لا يميلن احد الى جهة الاقدام والسكون الى الاحجام
في الحرب متخوفا من الموت وهل اتاك رجل راكبا مثال للواقعة في حيز الاستفهام وما
جاءني رجل الا راكبا مثال للحال الواقعة في بعد الانتقاض للنفي قال المصنف انما حسن
تنكير ذي الحال ههنا لان الا يقطع ما بعده عما قبله فلا يصح راكبا ان يكون صفة لانقطاعه
وقد يجر راكبا رجل مثال للمتقدم على الصاحب وضعف تأكيد ذي الحال في غيرها اي
في غير الصور المذكورة وكل اي الحال في الاكثر العام اي في الاكثر اسم مشتق في الشرح
اشترط جمهور النحاة اشتقاق الحال وان جاء غير مشتق تكلفوا رده بالتاويل الى
المشتق قالوا لانه في المعنى صفة والصفة مشتقه او في حكم المشتق وقالوا في قوله تعالى
هذه ناقة الله لكم اية اي دالة وقد يقع مصدرا ما تابعا اي بالمشتق نحو اتيته ركضا وكقوله
دلته صبحا واتاه اي ان وقع المصدر حالا يتاول بالمشتق عند المبرد وقاس في كلها اي
في كل مصدر وعليه اي على ذلك المصدر الفعل الناصب له نحو اتانا سرعة ورجلة فانهما
من انواع الاتيان والرجلة بالضم مصدر الرجل وهو خلاف القياس خلاف المصدر

الذي لا يدل عليه الفعل الناصب له ولا يكون من انواعه فلا خلاف انه ليس بقياس
فلا يقال اتانا ضحكا وبكاء لعدم السماع وليس في الاتيان دلالة على الضحك والبكاء
بخلاف السرعة والرجلة ونحوه نحو اتانا كلاما ومشيا خلافا لسيبويه حيث جوز اي قاس
وقوع المصدر حالا على السماع ثم ذهب الاخفش والمبرد الى انتصاب مثل هذه المصادر
على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اي اتيته اركض ركضا والجملة حال والركض
تحريك الرجل ومنه اصبره صبرا وهو الحبس في الصحاح يقال قتل فلان صبرا اذا حبس
على القتل حتى يقتل وليس موقعها ابتدائيا والجمهور نعرف تلك المصادر وعند الاخفش
والمبرد على ان انتصابها على الحال بمعنى ركضنا راكضا ومعنى صبرا مصبورا والمصدر يقع
صفة وقد يكون الحال اسما اي غير مشتق على ضرب من التاويل لما سلف من ان الجمهور
على اشتراط الاشتقاق في الحال كجاء البر قفيزين فيمن لم يجعل خبرا في الشرح الحال
ليس في كلامه لا يراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولا يصح لان الحال فضلة وتقرير
ليس على معنى الفضلة ومن جعله خبرا جعله بمعنى كان ومنه اي مما جاء اسما على ضرب من
التاويل ما ذكر والتفصيل بان يذكر مجموع ثم يذكر حكمه مكررا لالحاق بيّنت حسابه بابا بابا
وفهمته حرفا حرفا وجاء القوم رجلا رجلا او واحدا واحدا ورجلين رجلين ورجالا رجالا
اي مفصلا هذا التفصيل المعين وقد يعطف لبيان الترتيب جزء على آخر بالفاء او ثم نحو
دخلوا رجلا فرجلا ومضوا الكتبة اي مرتبين هذا الترتيب المعين والكتبة بالضم الجماعة
من الخيل ومنه اي مما جاء اسما على ضرب من التاويل كلمته فاه الى في وبايعته يدا بيد
وبعت الشاة شاة ودرهما والاصل فيها الجمل لان الحال انما فهمت منها اي من الجمل
دون المفرد الا انهم وضعوها موضع لوازمها المفردة لمبادرة الوهم اليها اي الى الحال ثم
لكثرة الاستعمال من غير نظر الى اجزائها فاعربوا القابل منها اعراب الحال وهو اي القابل
للنصب الاول وهو فاه ويدا في الاولين وهما كلمته فاه الى في وبايعته يدا بيد وكلاهما
اي القابل للنصب كلا الجزئين في الثالث وهو بعت الشاة شاة ودرهما فهما بدل العاطف
من اداة المصاحبة في التعليق الا انهم وضعوها موضع لوازمها المفردة اي وضعوا فاه الى
في موضع مشافها ويدا بيد موضع نقدا ومقبوضا وشاة ودرهما موضع رخيصا او غاليا او
ما اشبهه اي لفظه يدل عليه بسرعة اذ معنى صيغة المتبايعين وهو التقابض انما فهم من
مضمون الجملة فوضع موضع متقابضين لمبادرة الفهم اليه لكثرة استعمال هذه الجملة
لهذا المفرد من غير نظر الى فهم اجزائها ثم اعرب الجزء الاول باعرابه واستغنى عن الضمير

وكذلك

وكذلك اصل شاة ودرهما شاة مقارنة درهم اي كل شاة بدرهم ثم وضعت الجملة موضع
رخيصا مثلا فاعرب وابدل الواو من باء المصاحبة اذ الجمعية والمصاحبة من واد واحد ثم نصب
الاسمان وكذا القصد الحاصلة للمتكلم انما فهمت من مضمون الجملة التي هي فوه الى في لان فوه
وحده فالحال في الاصل هو الجملة الا انهم وضعوا الجملة موضع مشافها لكثرة استعما
هنا لذلك المعنى حتى صار يفهم منها معنى المشافهة من غير نظر الى اجزائها فلما وضعوه
اعربوا الاول اعرابه فنصب ومنه اي مما جاء اسما على ضرب من التاويل هذا بسرا اطيب منه
رطبا في الشرح قالوا تاويله هذا مبسرا اطيب منه مرطبا قال ابن الحاجب معنى هذا بسرا
اطيب منه رطبا تفضيل هذا الشيء في حال كونه بسرا على نفسه في حال كونه رطبا والعامل في
بسرا اسم الاشارة اي معنى الفعل المستفاد من اسم الاشارة على راي ابي علي واتباعه
قالوا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل لضعفه في العمل فلا يتقدم معموله عليه ويشكل عليهم
بمثل قولك زيد راكبا احسن منه راجلا فان مثل هذا جائز اتفاقا مع ان راكبا حال من ضمير
الفعل والطيب على ما تحقق سابقا او فعل محذوف عطفا اي هذا اذا وجد بسرا اطيب
منه اذا وجد رطبا الا انهم حذفوا الظرفين يعني اذا وما اضيف هو اي الظرف اليه يعني وجد
وسدا بالحال مسده لكثرة الحذف ويكون تاما وتعود الاختلاف السابق في عامل الظرف
اي يعود الاختلاف السابق في ان العامل في اذا المقدر هو اطيب او هذا والاصح اذا اي ان
العامل اطيب لانه المتعلق معنى في الحال او في الظرف المقدر لصحته والمشار اليه بلحا ورطب
استعمالا اي عامل الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا في الحال لتقيدت الاشارة بالبسرية
فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال البسرية واذا بطل ان يكون العامل هذا تعين ان
يكون اطيب والبلح قبل البسر وحيث اب وايضا الاصح ان العامل اطيب لصحة هذا الكلام
حيث لا اسم اشارة كما يقال ثمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا والمعنى كالمعنى مع وجود
اسم الاشارة سواء والتعلق امر معنوي فاذا وجد تعلق ضمنا بالخبر وجب تعلقه به مع
وجود اسم الاشارة ضرورة لان المعنى واحد والا لم يكن المعنى واحدا ولما يلزم اي ولانه ما
ان اطيب لما يلزم في غيره اي في غير ان يكون العامل اطيب معنى في ان يكون العامل هذا
من تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة واحدة هي حالة الرطبية اذ الاول يعني فسيلا
من تتمته هنا يعني لو كان العامل فيه بسرا معنى الاشارة لتقيد الاشارة بالحال لا الذات المبتدا
المشار اليها اذ الحال قيد لعاملها لا لغيره والعامل معنى الاشارة لا الذات المشار اليها ولا تقيد
الخبر ايضا بالحال لجواز هذا قائما اي ناه فيه لو تقيد الخبر بالحال لافاد انه ابوة الذات المشار اليها

مقيدة بحال القيام فلا يستقيم هذا الكلام بل معناه ان الذات المشار اليها اب واشارتي
اليه انما هي في حال قيامه واذا ثبت ان الذات المحكوم عليها لا تتقيد بالحال وكذا الخبر
فيكون المعنى ان الذات المشار اليها اطيب من نفسها حال كونها رطبا واشارتي اليها
انما هي في حال البسرية فيلزم تفضيل تلك الذات على نفسها في حالة الرطبية وذا لا مع
التطلاف واختلاج لزوم تقييد العامل الواحد بحالين مختلفين في ان الاختلاف الاعتبار
اذ الاول باعتبار المفضل والثاني باعتبار المفضول وعلى هذا في الاول عمل الفعل الصريح و
لما تقدم وفي الثاني عمل المعنى فامتنع التقدم في التعليق اعني قبل ان اطيب لو كان
عاملا فيهما وهو عامل في رطبا ادى ذلك الى ان الشيء الواحد يكون مقيدا بحالين
مختلفين مثل جاني زيد راكبا ماشيا وذا ظاهر الفساد والجواب ان الاعتبار مختلف
فان البسر قيد للمشار اليه باعتبار كونه زائدا في الطيب والرطب قيد له باعتبار
كونه مزيدا عليه فالاول حال من المستكن في اطيب فيكون عمله الفعل في الاول على
حد عمل الفعل لان اصل التفضيل يطلب في المستكن فيه عمل كل فعل في فاعله والثاني
حال من الضمير المجرور في منه وعمل افعل فيه ليس على حد الفعل في مفعوله فانما
يعمل فيه بما يتضمن من معنى المجاوزة المستفاد من معنى التفضيل على كل معنى تعلق في الظرف
ولذا ساغ تقدم الاول ولم يمتنع تقدم الثاني متاملا فانه بيان لم اسبق اليه انتهى كلامه و
يكون الحال موطأة في الشرح الحال الموطئة اسم جامد موصوف بصفة هي حال في
الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه
قبلها موصوفا بها نحو جاني زيد رجلا بهيا فبهيا هذا الموطئة على لفظ اسم الفاعل وفي
حواشي المصنف معنى الموطأة ان ياتي الحال المشتقة بعد اسم جامد ينتصب ذلك الاسم انتصابها
وتجري هي عليه صفة وهي المقصودة نحو انا انزلناه قرانا عربيا فعربيا هي الحال الحقيقية
وقوله قرانا موطئة له فقوله ان ياتي بالحال المشتقة بعد اسم الجامد يقتضي ان يقال
الموطاة على لفظ اسم المفعول وتكون الحال جملة خبرية اما جواز كون الحال جملة فان
الحال قيد عاملها فيصح ان يقع القيد مضمون الجملة كما يقع مضمون المفرد واما وجوب
كونها خبرية فان المهم في المجي بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع
مضمون الحال الا ترى ان المقصود في قولك جاني زيد راكبا ان المجي الذي هو مضمون
عامله واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ولست على يقين من حصول
مضمون الانشائية فكيف تخصص مضمون العامل بوقت ذلك المضمون في الجملة لما

كانت

كانت بنفسها مستقلة بالافادة ووقوعها حالا لا يخرجها عن الاستقلال وجعلها من
تتمة غيرها احتيج الى ما يشعر بذلك ويربطها بما قبلها والرابط يختلف بحسب حالة
فبين ذلك بقوله فالاسمية بالواو والضمير نحو جاني زيد وابوه قائم في الشرح وانما ربطوا
الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدا فانه اكتفى فيها بالضمير لان الحال
يجيء فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها
الاستقلال بما وضع للربط وهي الواو التي اصلها الجمع ليؤذن من اول الامر ان الجملة لم تبق
على الاستقلال واما خبر المبتدا فانما اكتفي فيه بالضمير لانه لا يجي بعد تمام الكلام بل بالخبر
يتم الكلام وكذا بالصلة يتم الكلام والصفة لتبعيتها للموصوف كانها من تمامه ثم صحح
الثلث الى الواو او بالواو وحدها نحو لقيتك والجيش قادم اجراء لها مجرى الظرف
لانعقاد الشبه بين الحال وبين الظرف لان الحال ظرف معنى فان معنى جاني زيد راكبا جاني زيد
وقت الركوب فكما يخلو الظرف عن الضمير جاز ان يخلو الجملة الحالية عنها قال المصنف
في الايضاح ان كانت الجملة اسمية فلا تخلو اما ان يكون ضمير عائد الى ذي الحال نحو
جاني زيد وهو مسرع او لم يكن وحينئذ يجري مجرى الظرف ولا يكون بيان هيئة الفاعل و
المفعول بل بيان هيئة زمان صدور الفعل عن الفاعل او وقوعه على المفعول نحو لقيتك
والجيش قادم اي زمن قدوم الجيش او بالضمير وحده على ضعف لان كان الواو وحدها
اقوى من الضمير وحده لان الواو من اول الامر يشعر بالربط لكونه في صدر الجملة في
الشرح اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعها
احسن احتياطا في الربط واما انفراد الضمير فقال الاندلسي وان كان المبتدا ضمير ذي الحال
وجب الواو معه نحو جاء زيد وهو راكب وكذا قال الشيخ عبد القاهر ايضا وان لم يكن المبتدا
ضمير ذي الحال فان كان الضمير فيما هو في اول الجملة نحو فلولا جنان الليل ما آب عامر
الى جعفر سرباله لم يمزق وهو كالمتروك في النثر فلا حكم بضعفه بعرى عن الواو ولكون الرابط
في اول الجملة وان لم يتصدر بل يقول هو من اول من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو
وان كان الضمير في آخر الجملة كقول المتنبي علمني بذكرها نصف النهار الماء غامره فلا
شك في ضعفه وقلته والمصنف تبع جار الله في ان انفراد الضمير في الاسمية مطلقا وترجيحه و
ورفيقه بالغيب لا يدري نصف النهار والقصب بلغ النصف ونحو الاكمه بيزه اي علاه المعنى
انتصف النهار والغائص تحت الماء وكان رفيقه الذي بالساحل لا يعلم حاله وجنان الليل
شدة اسوداده والاوب الرجوع والسربال القميص ولعله كناية عن نفسه وقوله لم يمزق

خرقة مفرقت الخ تفرقنا اى لولا شدة اسوداد الليل لم يرجع عامرا الى جعفر
والمضارع المثبت بالضمير وحده لان المضارع على وزن اسم الفاعل وتقديره معنى نحو جاء
زيد يركب كجاء زيد راكبا فاستغنى عن الواو وشذ وقولهم دون ذاك وسفق الحاد
ليست الجملة فيه حالا كذا في التعليق قالوا ان انسانا اراد بيع حمار له فقال المشترى اترك
حمارك اعيا ام وجه من الامراد كل جعل فلما دخل به السوق قال له المشترى هذا
حمارك الذى كنت تصيد عليه الوحش فقال الرجل دون ذاك وسفق الحاد اى الزم
قولا دون الذى تقول فان الحاد تنفق بدون هذا السفق قال الميدانى الواو للحال
والاولى ان يقال انها ليست للحال لان موجب المضارع اذا وقع حالا ان لا يتصدر بالواو
ولابد فيه من الضمير لانه بمنزلة اسم الفاعل لما بينهما من المضارعة وقد انتفى الامران
كلاهما ههنا فالاولى ان يقال انها للعطف لا يقال كيف يستقيم عطف الاخبار على الامر
وبينهما تنافر لانا نقول جاز ان يكون الاخبار بمعنى التنفيق دون ذاك وجاز ان يكون المضارع
بالامر كما في يرحمك الله اى لينفق الحاد وروى بغير واو وهو الاظهر ويكون جملة
مستانفة كان المخاطب قال لم امر بلزوم قول دون ذاك فيقال مجيبا انفق الحاد
بدونه والمشترى اسم فاعل من شروت الدابة عرضتها للبيع وسفق البيع سفق على دون نصر
يفض اى راج وما سواهما بالواو والضمير او باحدهما وهي ما سوى الاسمية والمضارع المثبت
وهو ثلثة اقسام المضارع المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي جوز في كل واحد منها
بثلثة اوجه اجتماع الواو والضمير والاكتفاء باحدهما فصارت تسعة اقسام وتعليلها مذكور
في الايضاح في علم البيان قال الشيخ المضارع المنفي بلا يلزمه الضمير كما يلزم المثبت والاغلب
تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاء زيد لا يركب جاء زيد غير راكب فهو واقع موقع
المفرد ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها ولابد في الماضي
المثبت من قد قال التفتازاني الفعل الماضي لا يصح ان يكون حالا لان الحال معتبر فيها
وباقي لا يصح ان يقع متوقعا فاذا صحبه قد وقع حالا اذا كان الماضي ما ذكره وذلك من قد بحرف
معنى [illegible] الماضي الداخل على الفعل عنوه عما كان عليه فاذا قلت جئت وقد كتب زيد
فلا يجوز ان يكون حالا الا ان كانت الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا ان كان قد شرع
في الكتابة وقد مضى جزء منها الا انه متلبس بما يستتبعها وكان المخاطب بهذا الكلام قد قدر
كتابة زيد منقضية قد انه ابدا شرع في الكتابة وانه قد مضى جزء منها فلمضي ذلك الجزء
جيء بالماضي ولتلبس ايضا بالكتابة ودوامه عليها صح ان يكون الماضي حالا ولا يقع الماضي

حالا الا بقد المنفي فلهذا لزم ان تكون مع قد ظاهرة او مقدرة والمثبت احتراز عن المنفي
نحو ما ضرب فانه لا يحتاج الى قد لانه ما ينفى الحال والماضي القريب منها ولفظا ما تقدم
من الحال في الشرح اجاز الاندلسي على ضعف دخول قد في الماضي المنفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس
بوجه لعدم السماع والقياس ايضا لكون قد لتحقق وقوع الفعل وما لنفيه واما المنفي بلا فاطرد
بعض منهم في وقوعه حالا او عدمه ويجوز حذفه اي حذف قد لفظا متمسكا بقوله تعالى او
جاؤكم حصرت صدورهم خلافا لسيبويه فانه يرى انه صفة موصوف محذوف وهو قوما والمصنف
اجاب عن سيبويه بقوله وتاويله حال اذا حصرت صدورهم بقوما ينتفي اي يظهر عن ضعف
لما ان صفة الموطاة في حكمها لا بهما والموصوف محذوف وتاويل المبرد بالدعاء يبطله ما بعده
في التعليق قال سيبويه في قوله تعالى جاؤكم حصرت صدورهم اى جاؤكم قوما حصرت صدورهم
فالحال هو المحذوف والماضي وصف لحيرانى امثال ان قوما هي تقدير تسلم صدارة حال برطاة
لما لا يظهر المقصود بدون صفة كما انزلناه قرآنا عربيا صفة الموطاة حكمها حكم الموصوف
في اعراب تقديره وصانعه لا سيما ومن قام مقام موصوفها والمبرد على ان حصرت ماض في
معنى الدعاء وليس بحال وهذا انما يصح لولا ما ياتي بعده من قوله او يقاتلوا قومهم فان او
ههنا للعطف والمعطوف عليه ان يقاتلوكم فيصير المعنى حصرت صدورهم اى ضاقت عن قتالكم
او عن قتال قومهم ونحن لا ندعو ان يضيق صدورهم عن قتال قومهم بل ندعو لهم
الحق باسلم [illegible] والحصر بمعنى ضيق الصدر وحكى الاخفش زيادة الواو في الخبر في باب
كان اذا كان خبره باب كان واخواتها نحو كنت ومن بالتق [illegible] فان الواو زيدت في الجملة
الواقعة خبرا تشبيها بالحال وهذا التعليل يشعر بان زيادة الواو في الخبر انما يكون اذا وقع
الخبر جملة لكون الجملة الواو انما يرد في الحال اذا كان جملة وفي قوله كنت ومن بالتق
يحتمل ان يكون كان تامة والجملة حالا اعلم وجدت على اصرار الحال ولا يقع الحال مستقبلا
فعلا كان المستقبل او اسم فاعل دالا على الاستقبال لمنافاة الحال فلا يقع الحال مضارعا مصدرا
بالسين وسوف ولن لتخصيص كل منها المضارع بالاستقبال فان قلت فينبغي ان لا يقع المعدى
بلا ايضا حالا لا نص النحاة على انها تخلص للاستقبال قلت جوابه ما ذكر في الشرح ان لا لا يغير الكلام
في الاغلب عما كان عليه لكثرة الاستعمال وقولهم مررت برجل معه صقر صائدا به غدا حال ودل
انما يحتاج الى التاويل لانه حال مقدرة غدا للاستقبال وقد قلنا ان الحال لا يقع مستقبلا وتاويله
في التعليق من قوله اى مقدرا الصيد به غدا وهو حال من الضمير المستقر في معه وعامله الظرف
المستقر المعنى معه لاعتماده على الموصوف وقال يقع صفة اي كان معه صقر ونظيره فادخلوها

خالدين ومحلقين رؤسكم ومقصرين ويجب حذف عامله نحو قولك للمرتحل راشدا مهديا اي سر
راشدا مهديا ومنه اي مما اضمر عامله وانما يحذف لوجوب حذف عامله بخلاف ما قبله
اخذته بدرهم فصاعدا اي فذهب الثمن صاعدا فهو حال من الثمن اضمر ذو الحال وعاملها
ويقال هذا في ذي اجزاء بيع بعضها بدرهم والبواقي باكثر وانما تعين للحالية اذ لا يصح عطفه
على ما قبله ولا يصح حالا منه اي مما قبله في التعليق اما العطف فلان المقدم هو الفاعل
ولا يصح عطفه عليه لا لفظا ولا معنى اما لفظا فلاختلافهما اعرابا واما معنى فلان صاعدا ليس
احدا حتى يعطف على الفاعل الذي هو آخذ والمفعول ولا يصح ايضا عطفه عليه معنى اذ ليس
الغرض انك اخذت المثمن والصاعد اذ الصاعد هو الثمن والدرهم ولا يصح العطف عليه
ايضا لانه لا يريد اخذته بدرهم فصاعدا وانما الغرض انه اخذ بعضه بدرهم وبعضه
باكثر والعطف على الدرهم يوجب ان يكون ماخوذا بدرهم والزايد جميعا على ان يكون
المراد هذا لم يصح الفاء لان بعض الثمن الذي لا يكون عقيب بعض لا تقول اشتريته بدرهم
فدرهم واما الحال فظاهر لامتناع من الفاعل والمفعول معنى اذ ليس المعنى اخذته بدرهم
في حال كوني او كونه صاعدا وكذا لفظا اذ الحال لا يعطف على صاحبها وكذا عن الدرهم لتنكيره
ولمكان الفاء فاذا وجب ان يحمل على محذوف اي فذهب الثمن على هذه الحال وهي ان
ثمن بعض المبيع زايدا على ثمن بعض الآخر ومنه اي مما اضمر عامله اسمية جامدة متضمنة
توبيخا على ما لا ينبغي من التقلب في الحال اما بدون همزة الاستفهام مثل تميميا مرة [illegible]
وقيسيا اخرى بلا همزة واما مع الهمزة كما في المثل اتميميا مرة وقيسيا اخرى فهما
حالين في التعليق اتميميا مرة وقيسيا اخرى مثل ذهب للتفاوت الذي لا يستقر على حالة
واحدة وليس بسؤال مسترشد عن امر وانما هو على طريق التوبيخ اورده الزمخشري [بكونه]
والسرائين في الحال اي تتحول حال كونك تميميا مرة وقيسيا اخرى وليس بقوي لانه
لا يريد انه تحول في حال كونه تميميا وانما يريد انه ينتقل هذا التنقل المخصوص من التميمية
الى القيسية فوجب ان يحمل على المصدر لا على الحال وهو مذهب سيبويه في الجميع و
مثله في الكلام اولاد الواحدة في العبادة اولاد العلات بنو العلات اولاد الرجل من نسوة
شتى المتعددة تتحولون في الكلام حال كونكم متفقين كاولاد واحدة في العبادة مختلفين
كاولاد العلات وكذا في السلم اعيانا وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك اي تتحولون [جفاء]
حال كونكم سفهاء جاهلين ذوي غلظة وفي التعليق الاعيان جمع عير ويراد انهم سفهاء
كما في المثل معيورا دم اي انهم سفهاء مهار رشد وفي جمع الامثال العيون الاعباد

جمع غريب والتكادم التقاضي والمناوشة بالكلاب حويش بعضها على بعض وحمل اي نحو المثل
والبيتين عند سيبويه على انه منصوب على المصدر كما سلف ويلزم ذلك اي حذف
العامل في المؤكدة وهي المقررة لمضمون جملة اسمية في الشرح ويجب ان يكون كلا جزئي الجملة
معرفتين جامدين نحو زيد ابوك عطوفا فان الابوة تتضمن العطف فقوله عطوفا يقرر مضمون
زيد ابوك وفي الشرح وجوب حذف العامل انما يستقيم على مذهب من قال ان المؤكدة
لا تجيء الا بعد الاسمية والظاهر انها تجيء بعد الفعلية ايضا كقوله تعالى ولا تعثوا في الارض
مفسدين وقوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقولهم تعال جائيا وقم قائما والاولى ان يكون ان
هذه الصفات قائمة مقام المصدر على ما هو مذهب سيبويه في اقاما وقد قعد الناس
على معنى القوم قياما وقد قعد الناس قعودا ولا تعثوا في الارض افسادا وثم وليتم ادبارا وتعال
مجيئا وقم قياما ثم صرح العامل المحذوف هاهنا بقوله اي احقه فالتقدير زيد ابوك احقه
عطوفا في الشرح يقال احققت الامر اي حققته وعرفته يعني الحقه واثبته عطوفا
قال ابن الحاجب واورد ان الحال تقييد للفاعل والمفعول باعتبار فعله فالحال التي
قبل المؤكدة لا تخلو من ان تكون مقيدة او مطلقة فان كانت مطلقة اختل معنى الحال
من حيث مشابهتها الصفة وان كانت مقيدة اختل معنى الكلام اذ يكون معناه لا يكون
ابوك الا في حال العطوفية وهو ممتنع واجيب عنه بان من الافعال افعالا لا تقبل
التقييد وهي افعال العلم كقولك حققت الانسان قائما فلم يجئ بقائم للتقييد للتحقيق
حتى ينتفي التحقيق اذا فقد وانما ذكر لتعريف السامع انه كذلك كان عند التحقيق
والتحقيق مستمر وكذا في زيد ابوك احقه عطوفا لم يجئ بعطوفا للتقييد للتحقيق بل
لتعريف السامع انك حققته وهو قد كان على هذه الحال وتقع المؤكدة جملة و لا
تتصدر تلك الجملة بالواو لاتحادها بما قبلها لما مر من انها لتاكيد مضمون الجملة
المتقدمة نحو هو الحق لا شك فيه وذلك الكتاب لا ريب فيه على احد الوجوه في
التعليق لا ريب فيه جاز ان يكون حالا مؤكدة مقررة لما سبقها من قوله ذلك الكتاب
فانه لما عظم امر الكتاب المنزل فانه كنى عنه بذلك واشاره الى البعيد بعيد الرتبة
في الشرف واخبر عنه بالكتاب معرفا باللام الجنس ايذانا بانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا
وان غيره من الكتب بالنسبة اليه كلا كتاب كان ذلك الاعلام مما يحوم الشك حوله فاكده بلا ريب
فيه وقيل ان ذلك مبتدا والكتاب وصف لا ريب فيه خبر وقيل الم مبتدا وذلك الكتاب
خبر ولا ريب فيه خبر ثان ومن الاسماء ما يلزم النصب على الحال استقراء نحو طرا فانه
لا يكون الا منصوبا على الحال ومثله كافة وقاطبة واستحسن اضافتها في التعليق

[بابه]

قد جاء في كلام المحدثين قاطبة الناس وكافتهم الآن بعضهم استهجنه والزمهما النصب والا
فراد كما في ظرا ومنها اي ومن المنصوبات التمييز وهو ما يرفع الابهام المستقر عن ذات التمييز
مذكورة مقدرة في الشرح ما يرفع الابهام جنس يدخل فيه التمييز وغيره كالحال والصفة فقوله
عن ذات احتراز عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن عن غير ذات بل عن الهيئة فان راكبا في
جاء زيد راكبا يرفع الابهام عن هيئة المجي اذا كانت مبهمة واحترازا ايضا عن نحو رجع
القهقرى وشبهه فانه لبيان هيئة الرجوع لا لذات الرجوع لان ماهية الرجوع معلومة غير
مبهمة وهي الانتقال الى ما ابتداء الذهاب منه ويمكن ان يقال لا ابهام مستقرا في الرجوع
على ما فسر المستقر فخرج بالمستقر وقوله المستقر اي الثابت وضعا احتراز عن صفة المشترك
في نحو ابصرت عينا جارية فانها ترفع الابهام عن ذات لاحتمالها الجارية والمفرد ومعناها اذا
جارية بينت ذاتا مبهمة ولكنه ليس بمستقر في وضعه فان الابهام المستقر في الوضع
انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل بخلاف
ان يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى
اخر فيعرض الابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل
الوضع بل عرض بسبب الاشتراك العارض وفيه تامل لان المستقر لغة الثابت ولفظ المستقر
لا يدل على انه وضعي فرب عارض هو ثابت لازم والحق لا تم بالعناية والالفاظ المجملة
ما يخل بالحد ومعنى قوله عن ذات مذكورة او مقدرة ان التمييز قد يكون عن ذات ذكرت
مبهمة كعشرين وقد يكون عن ذات مقدرة وهي ايضا مبهمة مثل حسن زيد فان قولك حسن
مسند في اللفظ الى زيد وهو في المعنى مسند الى مقدر متعلق بزيد وذلك المتعلق مبهم
لاحتمال متعلقاته كلها فاذا قلت ابا فقد دفعت الابهام في الذات المقدرة اعني
المتعلق كما دفعت الابهام بقولك درهما عن عشرين وفي الشرح الصفة نحو جاءني
رجل عالم تدخل في هذا الحد لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل نوع من انواع
الرجال من العالم والجاهل وغيرهما فبذكر احد او صاف تبين ما خالفه فعالم دفع
الابهام المستقر عن الذات المذكورة واجيب بان الذات معلومة وانما الابهام في الصفة
ولكن لك نحو عندي عشرون فان ذات المعدود مبهم اذ لا يعلم انه من اي جنس وكذا يدخل
فيه البدل نحو مررت به بزيد لانه يرفع الابهام عن المقصود بالضمير لان هذا الضمير
صالح لكل نوع من انواع ما يكون واحدا مذكرا كالرجل والفرس والجدار فالاول اي ما
يرفع الابهام عن ذات مذكورة لا يكون الا عن مفرد تام في الشرح لفظ عن في مثله تفيد ان
ما بعدها مصدر لما قبلها وسبب له كما يقال فعلت هذا عن امرك اي ان امرك سبب

[illegible]

لابهامه سبب له ومعنى تمام الاسم ان يكون الاسم على حالة لا يمكن اضافته معها لان الاسم مستحيل
الاضافة مع التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم
الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار كلاما تاما وشابه التمييز
الذي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الكلام لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل
الا ترى ان لام التعريف وان كانت يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال
الراقود خلا فنبه على ما ذكرناه من تمام الاسم بقوله وتمامه بالتنوين لفظا نحو عندي رطل زيتا او
مقدرا اي يتم الاسم بالتنوين المقدر وذلك فيما لا ينصرف وحل نحو هو اعظم الناس في الشرع انا اكثر لا
ليس مما انتصب فيه التمييز عن التنوين المقدر كما ظن بعضهم بل عن النسبة ومثال
الصحيح نحو عندي مثاقيل ترا واحد منا نحو احد وعشرون امراة فانه غير منصرف والتنوين
فيه مقدر لظهوره في نظيره وهو احد وعشرون رجلا والمثنى عطف على ما في قوله فيما اي
ويتم بالتنوين المقدر في المثنى كالاعداد المركبة وهي احد عشر الى تسعة عشر وانما كان التنوين
مقدرا الا انه في الاصل احد وعشر وكم الاستفهامية فانها منونة تقديرا انتصب مميزها نحو كم
غلاما ملكت وكذا الخبرية مفصولا بينها وبين مميزها لان كم الخبرية اذا فصل بينها وبين مميزها
منونة تقديرا فنصب مميزها مع عدم الفصل فانه مجرور وانما انجر مميز الخبرية مع عدم الفصل
لان كم الخبرية للتكثير فصار مميزها مميز العدد والكثير وهو المائة والالف فيجر مميزها كمميز
العدد الكثير والخبرية مميزها باضافة كم اليه حملا على نظيرها فانه بين المقدرة ولذا جرت القراء
ونسب الى الخليل ايضا حملا على احاد المقدر ههنا وان كانت غير هذا الموضع نادرا لكثرة دخول من
على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والفرع اذا عرضت في موضع جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان
فصل بين الخبرية ومميزها جاز الجر عند الفراء لانه يجوز بين المقدرة لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه
في الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع الفصل وكذا يقطع في الشرع كلمة الاصل ما المقصود في
الاشارة ودخل عليه كاف التشبيه وكان ذا اشارة به الى امر معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع
لانه صار بمعنى كناية عن مبهم عند السامع وانمحى معنى الجزئين معنى التشبيه والاشارة و
صار الكلمتان كلمة واحدة فعطف على ما في نصب المميز وعدم التنوين وبنون عطف على
بالتنوين اي وتمامه ايضا بنون التثنية والجمع والاضافة والذي اي الكثير التمييز عن المفرد
فيما اي في مفرد كان مقدارا في الشرح المقدار ما يعرف به الشيء اي يعرف به مقدار ذلك الشيء
وبينة والمقادير ما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء مثل الاعداد
ومثل ما يعرف به قدر المكيل كالقفيز ومثل ما يعرف به قدر الموزون كصنجات الوزن

[illegible]

التمييز

وكالطسوج والدانق والدينار والمن والرطل ومثل ما يعرف به مقدار المذروع او الممسوح كالذراع
وموضع راحة وقدر شبر او مقاس غير مشهورة للتقدير ولا موضوعة نحو قوله تعالى ملء
الارض ذهبا ومثلك رجلا واما نحو غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدية في
ذكر انواع المقدار ههنا قوله كيلا نحو قفيزان برا ووزنا نحو منوان سمنا او مساحة نحو ما في
السماء موضع كف سحابا او عدد اما صريحا نحو احد عشر الى تسعة عشر وعشرون الى تسعة
واحد وعشرون الى تسعة وتسعين درهما ما سوا صار التي ما عدا احد عشر الى تسعة
وتسعين وهو المائة والالف وما تضاعف منهما والثلث الى العشرة فمبنيات اعلم ان نصب المميز
نص على كونه مميزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة وانما خالفوا هذه
القاعدة فالتزموا الجر في العدد من الثلث الى العشرة وفي المائة والالف وما تضاعف منها لكثرة
استعمال العدد فآثروا التخفيف بالاضافة فان الخفة مع الجر لكثرة سقوط التنوين بالاضافة
وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا
ولو اضيف العدد المركب الى مميزه لكان جعل الثلثة اسماء كاسم واحد واما ثلثة عشر كل
نحو لفظة المضاف اليه معنى للمضاف [illegible] الاضافة وكذا تركوا الجر في العدد الذي هو آخره
نون الجمع كعشرون واخواته مع انه كثير الاستعمال ايضا لان النون فيها ليست بنون
الجمع حقيقة بل مشابهة لها فلم يحذف في الاضافة حذف نون الجمع فيها لمشابهتها اياها ولم يثبت
مع الاضافة لمشابهتها لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها
فنصب مميزها او كناية عطف على صريحا نحو كم درهما مالك في الاستفهامية وكم في البلاد
رجلا في الخبرية مثل بالخبرية مفصولا بينها وبين مميزها ليكون مثالا لما ينتصب على التمييز
لانه لو لم يكن فصل لانجر ما بعد الخبرية ولا يكون من التمييز المنصوب وفي الشرح كم الاستفهامية
كناية عن عدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم والخبرية عن عدد مبهم
عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الخبرية والاستفهامية
ولذا احتيج الى التمييز المبين للمعدود وكاين رجلا كاين بمعنى كم الخبرية وفي الشرح لم اعثر
على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها وذلك لانه لم يرد بين وجب نصب
مميزها المجيئ بعد النون وكان مميزها كمميز الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وعندي كذا
درهما في الشرح كناية عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا
وكذا لا دلالة فيه على التكثير اتفاقا ولم يرد مميزه في كلامهم مجرورا وقد يجر كم الاستفهامية
في الشرح المجرور نحو مميز كم الاستفهامية الا اذا انجرت هي بحرف الجر منه مسئلة الكتاب بكم جئت

بين كم مبنى ونحو بكم رجل مررت فمجرور في مثله الجر مع النصب لان المميز والمميز في المعنى
شيء واحد فكان الجار الداخل على كم داخلا على مميزها ويحتمل ان جر مميز الاستفهامية القليل
على اضمار من دون الاضافة يعني ان الجر في مثله الجر مع النصب لان المميز والمميز مميز
الاستفهامية بين المفردة خاص لا بالاضافة كم الى المميز والنصب في مميز الاستفهامية المراد
مقياسا عطف على عدد اذ لو عطف على مقدار لصار قسيما له ومقابلا وقد نقلنا في الشرح
ان القياس من المقدار والمقياس آلة من القياس وهو بالفارسية اندازه كردن چيزى
با چيزى وچيزى الى الثاني بالياء فقولك مثلها الكرباس الزبد بالتمر في نحو على التمرة
مثلها زبدا وسيأت قدر الزائد المفهوم مع الترو مخالفه كلام المصنف في الشرح تخصيص
اسم المقياس بنوع واحد من المقياس وفيه عممه لانواعه لما يحث عن نصب التمييز
وجره بحث عن افراده وجمعه فقوله وفي العدد الذي ينتصب مميزه كناية كان العدد
او صريحا تفرد المميز البتة اما في غير كم الاستفهامية فلان الغرض من التمييز رفع الابهام
هو يحصل بذكر المفرد فيستغنى عن الجمع واما في كم الاستفهامية فلحملها على المرتبة الوسطى
من العدد وانما حملت عليها لان السائل لا يعرف في الاغلب القلة والكثرة فحملها على الدرجة
المتوسطة بين القلة والكثرة اولى الا في كم الخبرية فان الافراد لا يلزم هناك فيقال كم رجل
عندي وكم رجال عندي وفي الشرح انما جاز الجمع في مميز الخبرية ولم يجز في العدد الصريح الكثير
لان في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة كالمائة والالف وما تضاعف منها فاستغنى بذلك
الدلالة عن جمع المميز واما كم فهو كناية عن العدد الكثير فجوز جمع مميزه ليكون تصريحا
في الدلالة على الكثرة ولما كان لمعترض ان يعترض على قوله وفي العدد تفرد البتة بان
مميز العدد جاء في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا اجاب بقوله واثنتي عشرة اسباطا محمول
على البدل يعني ان اسباطا بدل من اثنتي عشرة والمميز محذوف اي اثنتي عشرة فرقة او امة
اسباطا ولما كان لقائل ان يقول في العدد يفرد يشمل صريحه وكنايته فيجب افراد مميز
الاستفهامية وقد جاء مجموعا في نحو كم لك غلمانا اجاب بقوله ونحو كم لك غلمانا فالمميز فيه
محذوف وانتصاب غلمانا على الحال والتقدير كم نفسا لك في حال كونهم غلمانا اي مملوكين
والعامل في الحال الجار والمجرور ولا يجوز كم غلمانا لك لما مضى من ان الحال لا يتقدم عامله
المعنوي وقد سبق الكلام فيه انفا من قولهم فالمميز ولا يجوز في الاضافة في المميز الذي
وجب افراده لان المميز الواجب الافراد اما مميز كم الاستفهامية واما مميز احد عشر الى
تسعة وتسعين وقد انقضى وجوب نصب مميزها واعلم ان داب المصنف ان يعيد ذكر [illegible]

كل نوع من اسماء العدد مذكرا او مؤنثا ذلك العدد وتذكيره وههنا لما بحث عن تمييز مقصود
العدد بحث عن نفس ذلك العدد فقال ولا يعتبر التذكير والتانيث يعني اعتبارهما اي
في العدد الذي يتميز عنه التمييز والمركب اي تركيب احد عشر وفي العدد عشرون الى تسعين
فيقال عشرون رجلا وعشرون امراة في المركب متعلق بمحذوف مدلول عليه بالكلام الآتي
اي ويعتبر التذكير والتانيث في المركب الذي يتميز عنه التمييز ثم كان سائلا يسال باي وجه
يعتبران فقال ان كان المركب على معنى احد عشر الى تسعة عشر يذكر الاول ويحذف التاء من الثاني
يذكر قوله يذكر الاول يدل على متعلقه وهو يذكر في العدد الذي تركب بجعل الاسمين
واحدا من تذكيره وتانيثه فرق في تذكيره بتذكير الجزء الاول وحذف التاء من الجزء الثاني لئلا
يجتمع تاءا تانيث في كلمة وكيفية تذكيرهما الاولين عليك فقال احد عشر رجلا الى تسعة عشر رجلا
وتانيثه بتانيث الجزء الاول كالسابق وبوجود التاء في العشرة وسكون شينها او كسرها
وعن هذا عبره بقوله وان كان على معنى احدى عشرة واثنتا عشرة او اثنتا عشرة بتانيث الاول
وسكون شين العشرة في الحجاز وكسرها في لغة بني تميم فيقال ثلث عشرة امراة الى تسع
عشرة امراة ولما كرهوا توالي اربع فتحات في كلمة واحدة مع امتزاجها بما في آخره فتحة عدلوا
عن فتح وسطها الى كسرها واما الحجازيون فيعدلون عن حركة الوسط الى السكون لئلا
يكون اثالة تقل بثقل آخر وهي الفصيح وقوله بتانيث الاول متعلق بمعنى المؤنث ولما بحث
عن احوال العدد الذي ينتصب ما بعده على التمييز اتبعه البحث عن العدد الذي يجر ما بعده
فقال وما يضاف من الاعداد فالمائة والالف وما يتصاعد منها يفرد لها المضاف اليه اي
اما اضافتها فلما مضى عن قريب وما عداها فيضاف واما افراد المضاف اليه فلان المفرد اخف
من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمعية ثم بين تذكير هذا النوع وتانيثه فقال امره
ولا يعتبر التانيث والتذكير في المائة والالف وما يتصاعد منها بل يقال مائة رجل ومائة امراة والف
رجل والف امراة وللثلثة الى العشرة يجمع الثلثة الى العشرة ايضا ما يضاف ومميز هذا النوع
مجموع في الشرع الحر داخل في الحدود اي مميز العشرة ايضا مجموع اما الاضافة الى الجمع فلان
ذلك المضاف اليه كان في الاصل موصوفا ثم اضيف العدد اليه للخفة واصل موصوف الثلثة
فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميزها فوق العشرة فلما مضى عند قوله في العدد يفرد
وكم الخبرية عن غير فصل يجري على الاول مرة وعلى الثاني اخرى يعني كم الخبرية من الاعداد التي
تضاف اذا لم تفصل بينها وبين مميزها فيجب اذا لم يلزم افراد مميزها ولا جمعه بل يجاز الامران
وقد مر ذلك وههنا تم الذي في التعليق كم الخبرية يحمل على الاعداد المضافة الى المجموع تارة فيقال

كم رجال

كم رجال عندي كما يقال ثلثة رجال عندي وعلى المضافة الى المفرد اخرى نحو كم رجل كما يقال
مائة رجل وكذلك عند الفصل نحو كم عندي رجلا او رجالا وعن ثلثمائة الى تسعمائة ليس
لان الجملة الى العشرة يجمع لها المضاف اليه ولعل افراده هنا اكتفاء بذكر العدد الكثير
عن الجمعية واما ما هو اي اسما القياس في المائة اذا اضيف اليها الثلثة الى العشرة نحو
ثلث مائين الملوك وفي بها اثاريا فانه جمع المائة وآخره وجلت عن وجوه الاهاتم قيل
قتلنا في معركة ثلث ملوك من العرب وكانت دياتهم ثلثمائة بعير فرجعن درداء بالديات
الثلث وهو دليل شرفه والاهاتم بنقطتين من فوق بنو الاهتم والاهتم لقب سنان ابن
سمي واما سمي بذلك لانه كسرت ثنيته يوم الكلاب والهتم كسر الثنايا من اصلها والكلاب بالضم
مخففا اسم ماء كانت عنده وقعة لهم في الاساس جلت عن البلد يعني جلا عنه ونا عليه
في البيت نحو الاضعيه حذفت النون هاهنا المقول اي بعدت الفضيحه وانكشفت وفي
بعد انتهم بالدية ثم شرع بين ما من الثلثة الى العشرة في التذكير والتانيث بقوله ثم ان كان العدد
من الثلثة الى العشرة ملتبسا بالمعنى بذكر ويعني بها اي الثلثة الى العشرة يغني اصطلاحها
بوزن فيقال ثلثة رجال ورجال ثلثة وثلث نسوة ونسوة ثلث وعلل ذلك بوجوه مذكورة
في المطولات واما ما دون الثلثة فقد وضع لكل من المذكر والمؤنث صيغة على حدة فالمذكر
احد وواحد واثنان وللمؤنث احدى وواحدة واثنتان وثنتان واعلم ان المنظور في تانيث
الثلثة واخواتها الى واحد المعدود لا الى لفظ المعدود فان كان الواحد مؤنثا حقيقيا
كنسوة او غير حقيقي كثلث غرف وعيون حذفت التاء منها كالايات وان كان الواحد
مذكرا اثبتت التاء سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث كاربعة حمامات واربعة حمام او لم يكن
فيه علامة التانيث كثلثة رجال وان جاز تذكير الواحد وتانيثه كلسان جاز تذكير العدد
وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وقد يشذ شذوذا اما مميز الاعداد التي قلنا انها
تضاف الى ما بعدها على التمييز نحو ثلثة اثوابا والقياس والاستعمال الشائع ثلثة اثواب وكقوله
اذا عاش الفتى مائتين عاما فكان مائتي عام وآخره فقد ذهب اللذاذة والفتاء في الكتاب
الفتاء في البيت طراوة السن وقوله ثلثمائة سنين منصوب وقراءة غير حمزة محمول على البدل
والا يلزم شذوذان في الاضافة واحد في التعليق ثلثمائة سنين في قراءة غير حمزة في بان
نون مائة محمول على البدل اي على سنين بدل من ثلثمائة اذ لو جعل سنين على التمييز لزم
الشذوذ من وجهين جمع مميز مائة ونصبه واما من قرا باضافة مائة الى سنين فلا يلزم
الشذوذ الا من وجه واحد وهو جمع مميز المائة واما الواحد والاثنان اي بذكر اسم العدد

ذات

نحو اسماء العدد اذا قصد بيان جنسها او استعدم تانيثه اذ لو استعدم بان قيل ثلاث احال لانه
لا يغني عن ذكر المميز بعدها وانما ذكرا معا لان اسم الجنس ليس له علامة العدد واما الواحد
والاثنان فالاستغناء انه بلفظ المميز واحدا ومثنى يحصل الدلالتان الجنسية والمراد
بلفظ واحد الا ترى انك اذا قلت رجل علم انه واحد من جنس الرجال واذا قلت رجلان
علم انهما اثنان وانهما من جنس الرجال فاستغني بذلك عن اجتماع اسم العدد والجنس وحق
ان يقال واحد رجل واثنا رجل ونحو ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل شاذ اذ القياس ان
قال حنظلان في الصحاح قال ابو عمرو الخصيتان البيضتان والخصيتان الجلدتان اللتان
فيهما البيضتان وتشد كان خصيه من التدلدل ظرف عجوز البيت والتدلدل التحرك الى المعلق
في غيره عطف على قوله في العدد يفرد اليه اي في غير العدد يفرد المميز ان كان المميز جنسا
نحو عندي قنطار ماء او عسلا او تمرا وهو اي الجنس ههنا ما يدل بلفظ المفرد المجرد عن التاء
على القليل والكثير من مسماه فقط وضرب جنس بخلاف رجل وفرس لان اسم الجنس لما دل
بلفظ المفرد على الكثير استغني عن التثنية والجمع في غير الجنس يجمع نحو عندي قنطار الزيا لان
هذا انما كان مفردة لا يدل على الجنس ويختص بالدلالة على المفرد عدل عن لفظ افراده الى ما هو
ادل منه على الجنس ثم استثني من قوله يفرد ان كان جنسا الا ان تقصد الانواع يعني الا ان كان المميز
جنسا بالمعنى المذكور ولم تقصد الى حقيقته بل الى نوعه جاز ان يثنى ويجمع ليكون دالا على الانواع
لا الحقيقة نحو عندي ارطال خلولا اي انواعا من الخل فقول ابن الحاجب جاز ان يثنى ويجمع يدل
على انه يجوز مع قصد الانواع افراده سوى الجنس الدالة على الكثير ان كان تمام الاسم بنون التثنية
والتنوين جاز ذلك الامر فيه محذوف نون التثنية والتنوين وانما جاز ايثارا للتخفيف نحو عندي
زيت ومنوان سمنا وكان عليه ان يعين بالتنوين الظاهر فان ما فيه المقدرة وهو باس ثم الا
والعين الثاني منه احد عشر واخواته يمتنع اضافته الى المميز ويمكن ان يقال اكتفى عن التقييد
بالمثال والا فلا نقول موضع سحاب اي انه ان لم يكن تمام الاسم بنون التثنية والتنوين بل كان تمامه نحو
الجمع او الاضافة فلا يجوز الاضافة اما نون الجمع فلانها ليست بنون الجمع حقيقة بل مشابهة له اما
الاضافة فلانه يمتنع الاضافة معها لان الاضافة مع وجود المضاف محال اذ لا يضاف الاسم الى
الاسمين بلا حرف عطف وان اضفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في ملؤه عسلا مثل
على مثل المعنى لان الملا اصر تقدر ملا العسل وكذا لا تقول في ملء السماء موضع كف سحابا
ملء السماء موضع سحاب لفساد المعنى وقد يقع التمييز بما ليس ابهاما ما ليس مقدارا ونقيا
لانها مذكورات من قبل على المقابل اما لو جعل قوله بما ليس مقدارا عطفا على عدد فيكون داخلا في

انواع

انواع المقدار كما اخترنا كان الصواب فيما ليس ابهاما فما يرجع الى انواع المقدار كما هو
لفظ المفصل نحو خاتم حديدا والاضافة اكثر في الشيء المقدار منهم محتاج الى مميز ونصب
المميز نص على كونه مبينا وهو لا يحصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم المضاف اليه فهو
في غير المقدار اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخفة في الجر اكثر لسقوط
التنوين والنون بالاضافة واما الثاني وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة فلا يكون
الا عن نسبة في مثله كما سيتبين ان ما بعدها مقصود لما قبلها والسبب اي النسبة سبب
للتمييز لانك تنسب شيئا الى شيء في الخاص والمنصوب اليه في الحقيقة غير ذلك فذلك
النسبة اذن مقصود وسبب لذلك التمييز في جملة او ما ضاهاها في جملة نعت نسبة
اي نسبة كائنة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة هو اسم الفاعل نحو زيد مقتض نحما
والبيت مشتعل نارا او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او افعل التفضيل نحو اكثر مالا واجملا
مستقرا والصفة المشبهة نحو زيد طيب ابا او في اضافة على جملة اي نسبة في اضافة نحو اعجبني
طيبه ابا فان كان التمييز الذي بعد النسبة اسما يصح جعله لما انتصب عنه جاز ان يكون له او
لمتعلقه عن نفس السبب كما نرى يصح جعله لما انتصب التمييز عنه كزيد في طاب زيد
نفسا فانه لولا انه اسند اليه طاب لم ينتصب نفسا لكان يرتفع لانه في الاصل فاعل اي
طاب نفس زيد فزيد هو مقصود وسبب لانتصاب نفسا يريد ان التمييز عن النسبة اما ان
يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه اي ان يصح ان يكون نفس ما انتصب عنه
كابا او صفة نفسه كابوة جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان يكون ما صح ان يكون نفس
متعلقه ايضا كابا في طاب زيد ابا فان ابا يصح ان يكون زيدا وان يكون ابا لزيد وكذا جاز ان يكون
ما صح صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوة في طاب زيد ابوة فانه يصح ان يريد بالابوة نفسه
لا ولادة وان يريد ابوة ابيه لم نحو طاب زيد ابا اعني ابا هذا مثال لما انتصب عن الاضافة فيطابق
التمييز ما قصد يعني ما قصد المفرد والمثنى والمجموع ويرتبط بما جاء في نفس ما انتصب عنه ان
افردت طاب زيد ابا وان ثنيت نحو طاب الزيدان ابوين وان جمعت طاب الزيدون آباء
طابقت التمييز بما قصدت اليه افي زيدا فتثنيه حيث كان ذلك مثنى وجمعه حيث كان
جمعا واما جعله لمتعلقه فان قصدت اباه او جده افردت لان المقصود مفرد وان قصدت
آباء لزيد قلت طاب زيد آباء لان المقصود مجموع وان قصدت ابوي زيد ثنيت فقلت
طاب زيد ابوين لان المقصود مثنى وعلى هذا الاخير بنيه او ذي اي طاب زيد ابوين اذا كان
المراد بالابوين اباه وجده او امه او كان المراد بالابوين اباه او امه تغليبا والا اي ان لم يصح جعله

مما انتصب عنه يعني ان كان التمييز لا يصح جعله نفس ما انتصب عنه نحو طاب زيد دارا
ويطابقه اي يطابق التمييز ههنا ايضا ما قصد فيقال طاب زيد دارا ان قصد الى
دار واحدة او دارين ان قصد اليهما وديارا او دورا ان قصد الى الكثير ويدل على جواز
طاب زيد دارا وان قصد الى اكثر من دار واحدة اذ الغرض رفع الابهام عن المتعلق
الذي نسب اليه الطيب حقيقة وهو يحصل بالمفرد فيكتفى به نحو قوله تصرمني هو القلب
حتى لا احاكيه ومن اضعف خلق الله اركانا انتصب اركانا عن النسبة التي بين اضعف
ومن ضميرا مسند هو اليه وهو من الراجع الى الفتاة والاركان الجنبان وجزء الشيء من سببك ذلك
الشيء ومتعلقه جميع الاركان للفتاة تقال لا احاكيه اي لا احركه وقد يقع الواحد موقع الجمع نحو
قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا قد مر ان التمييز اذا تعين كونه لمتعلق ما
انتصب عنه وهو نون جماعة النساء لان النفس وهو القلب بمعنى الانسان فلا يكون غيره
وقد قصد به الجمع فينبغي ان كان نفوسا فنفسا وقع موقعه في الكشاف توحيد نفسا
لان الغرض بيان الجنس والواحد يدل عليه ونظيره اي نظير قوله تعالى فان طبن
لكم نفسا في وقوع الواحد موقع الجمع قول الشاعر كلوا في بعض بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن
خميص فان المراد بطونكم للاضافة الى ضمير الجموع قوله تعفوا عن عفت عن الطعام اي كففت
عنه وخميص جائع اضاف الجوع الى الزمان واراد اهله كانه نهاره صائم وهذا امر بالقناعة
والاقتصار على القليل من الزاد لجماعة كانوا متلصصين ويتقاودون والجوع احملوا بعض
قلتكم على الاكل اي اكتفوا بقدر سد الجوعة حتى لا تحتاجوا الى الطعام ثم استثنى من قوله فيطابق
ما قصدوا من قوله فيطابقه في الاكثر قوله الا ان يكون التمييز جنسا بالمعنى المذكور فانه يفرد
لدلالته على الكثير فلا يحتاج الى التعبير عن الافراد في الشرح فيقول طاب زيد ابوة سواء اردت
ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آبائه وكذا طاب الدينار او الدنانير ابوة
وتريد الابوات وكذا تقول نحو طاب زيد علما اي مع كثرة علومه وقوله اي سواء حيث
قوله تعالى واشتعل الراس شيبا فان الشيب يقع على القليل والكثير وفائدة الفصل
عنه انتظم ثم استثنى من قوله الا ان يكون جنسا قوله الا ان تقصد الانواع فيقال طاب زيد
علوما وعلمين على حسب ما يقصد تنصيصا على ان المراد غيره واحد يختص بالاخير يعني الا
جمع العلم الذي هو جنس حيث اريد انواعه من الصلوة والزكوة والحج وآيات اي انه
المبين لمتعلقه اي لمتعلق ما انتصب عنه لا نفس ما انتصب عنه صحة اضافته اي اضافة
التمييز الى ما انتصب عنه مثلا انه يقال طاب علمه وداره واشتعل شيب الراس

بخلاف ما اذا كان نفس ما انتصب عنه فلا يقال في طاب زيد ابا طاب اب زيد ايضا في العلم
الى الخاص يعني من البيان وكذا يصح في طاب زيد ابوة طاب ابوة زيد مع ان يراد ابوة الاولاد
فيان ان الاضافة تصح ايضا فيما يصح جعله لما انتصب عنه وان كان صفة قسيم لقوله وان كان
اسما اي ان لم يكن التمييز الذي عن النسبة اسما بل صفة كانت له اي لما انتصب عنه يعني نفسه
وطبقه اي مطابقا لما انتصب عنه في الجمع يعني ان الصفة لم تجئ صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه
حاجة الى ما بل لا تجيء الا لما انتصب عنه نفسا فيجب اذن ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع
على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون حسنا نحو لله دره فارسا ودرهما فارسين ودرهم
فوارس طابت الفوارس ضمير المجرور واحتمل الحال والتمييز اولى في الشرح قال
الاكثرون فارس تمييز وقال بعضهم حال اي ما اعجبه حال فروسيته ورجح المصنف الاول لان
المعنى مدحه مطلقا بالفروسية واذا جعل حالا اختص المدح وتقيد بحال فروسيته وتقريره
بين يديه لله دره فارسا دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل والدر في الاصل ما يدر اي
ينزل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه
انما اضاف فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله منشئ العجائب وكل شيء عظيم يريدون التعجب
منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولك لله من معدن انت ولله ابوك يعني لله دره ما
اعجب فعله ويلزمه اي يلزم التمييز التنكير على الاعرف لان المقصود رفع الابهام وهو يحصل
بالنكرة فلو عرف وقع التعريف ضائعا ولما جاء الكوفيون تعريفه نحو غبن رأيه وبطر معيشته
والم بطنه ورشد امره وصح للاكثر اي المذهب الآخر يعني مذهب الكوفيين ما مر من قوله الا من
سفه نفسه اي سفه نفسا وهو فاعل يعني اي سفه نفسه في التعليق سفه نفسه امتهنها
واستخف بها فنه الحديث الكبر ان تسفه الحق وتغمص الناس بوزن علم اي استحقرهم
وقوله فيمن قرأ ليدل على وجود قراءة اخرى ولعلها رفع النفس بالفاعلية وفي الاولى
في المذهب الاول وهو وجوب تنكيره يحمل اي نصبه على نزع الخافض اي سفه في نفسه وكذا
في باقي معيشته وفي بطنه وفي امره وفي الاساس قال المحتمل السعري وساقط كور الحلاد
صيبة على ظهر عري تزل عنها [illegible] كور الحلاد [illegible] فرس عري وما تحرون
تقديمه على عامله مطلقا خلافا للمازني والمبرد فيما كان العامل فعلا في الشرح لا تقدم التمييز
على عامله اذا كان التمييز عن اسم تام اتفاقا لان عامله اسم جامد ضعيف العمل لا مشابهة
للفعل مشابهة يسيرة وهي كونه تاما كما ان الفعل تم بفاعله واما اذا كان عن النسبة فان
كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل نحو لله دره فارسا اذ

يراد بالبدل ما يبدل فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والانفصال وما يشبه معنى الفعل وكون
المصدر بتقدير الحرف الموصول واما اذا كان العامل الفعل الصريح او اسم الفاعل او المفعول
فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الباقون لان الاصل في التمييز
ان يكون موصوفات بالمنتصب عنه سواء كان عن مفرد او جملة لانك اذا قلت عندي
رطل زيتا كان الاصل عندي زيت رطل وكذلك الاصل في طاب زيد نفسا طاب نفس
زيد فان الفعل وصف في الفاعل وانما ازيل ليكون اوقع في النفس لانه يتشوق النفس
الى معرفة ما ابهم عليها فاذا يكون ذلك فصلا الى طريق الاجمال والا والتفصيل ثانيا
وانه آكد وابلغ لانك ذكرته مرتين وتقديمه مما يخل بهذا المعنى كان تقديمه ينقض اعمال
الغرض من جعله تمييزا لم يستقم وذلك رد عليهم بقوله نحو قوله انضجر بالفراق حبيبها وما كاد
نفسا بالفراق تطيب فيبين ان الضمير في تطيب في التعليق لا يكون دلالة البيت على جواز
تقديم المميز على عامله قاطعة الا فيبين ان الضمير في تطيب فيكون في كاد ضمير الشان
وفي تطيب ضمير يرجع اي وما كاد الشان تطيب حبيبها نفسا بالفراق فقدم نفسا ولو ذكر
الضمير فيه على ان يكون ضمير الحبيب يكون في كاد ايضا ضمير الحبيب ويكون هو طالا في
التمييز على [illegible] وما كان الحبيب نفسا تطيب بالفراق ثم المميز الاصل [illegible] بما هو
منتصب عنه وانما ازيل توجيها الضرب من المبالغة والتوكيد اي الاصل في التمييزات ان يكون
موصوفا بالمنتصب عنه سواء كان او عن نسبة وكان الاصل عندي خل راقود ورجل مثل
وسمن منوان ولذا كان الاصل في طاب زيد نفسا طاب نفس زيد فان الفعل وصف [illegible]
وانما ازيل لغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه يتشوق النفس الى معرفة ما
ابهم عليها واذا فسره بعد الابهام فقد ذكره مرتين اجمالا وتفصيلا وفيه من المبالغة ما ليس
في غيره ومنها اي من المنصوبات ما انتصب من المستثنى وهو قسمان متصل ومنقطع المستثنى
وجعلها المصنف [illegible] ولحد باعتبار اللفظ لانهما وان اختلفا ماهية [illegible] عليها الاشتراك
اشتراكهما في اللفظ فقال وهو المذكور بعد الا واخواتها [illegible] المستثنى متصلا كان او
منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها [illegible] قبله نفيا او اثباتا فدخل هذا المنقطع نحو جاءني
القوم الا حمارا [illegible] هذا الحد لمخالفة [illegible] للقوم في الجنس [illegible] وفي بعض النسخ
هو المذكور بعد الا غير الصفة واخواتها وقوله غير الصفة احتراز عن نحو [illegible] الا الله
متصل اي اذا عرفت حد المستثنى فاعلم انه قسمان متصل انه كان مخرجا عن متعدد
اي من شيء ذي عدد ثم قسم المتعدد بان يكون لفظا او تقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا فانه

القوم لفظا اريد به متعدد وضربت زيدا الا راسه فان زيدا موضوع لمتعدد بل لمعين لكن
المتعدد فيه باعتبار الاجزاء كالراس واليد وفي الشرح قوله لفظا او تقديرا تقسيم للمتعدد
فانه قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيدا اي ما جاءني
احد الا زيدا والا اي وان لم يكن مخرجا من متعدد فمنقطع في الشرح المستثنى الذي لا يكون داخلا
في المتعدد الاول الذي قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد نحو جاءني القوم
الا زيدا اذا اشرت بالقوم الى جماعة خالية من زيد او لم يكن من جنسه نحو جاءني القوم
الا حمارا فتبين ان المنفصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم وبعد تقسيم المستثنى
شرع في اعرابه فقال وهو منصوب بعد الا غير الصفة في كلام موجب في الشرح انما
بالموجب لانه اذ هو في باب المنصوبات ووجوب نصبه في مواضع الاول ما اجتمع فيه
شرطان ووقوعه بعد الا وكون الاستثناء في كلام موجب وانما وجب النصب في المستثنى
عن الموجب لان المفرغ لا يجوز في الموجب [illegible] والابدال لا يجوز في نحو جاءني
القوم الا زيدا [illegible] لو ابدلت كان المبدل منه في حكم الساقط فادى الى التفريغ في الايجاب
فلم يبق الا النصب [illegible] الى قوله غير الصفة لانه في نصب المستثنى وما كان بعد الا التي
للوصف غير مستثنى وقوله بعد حال من المستكن في منصوب اي وانما بعد الا او منقطعا
عطف عليه اي وهو منصوب حال كونه منقطعا [illegible] القاعدة موقع الاسم الاول نحو لا عاصم
اليوم من امر الله الا من رحم ومطلقا عطف على [illegible] اي وهو منصوب حال كونه منقطعا
عن امتناع القاعدة موقع الاول او منقطعا لا يكون فيه هذا القيد فبان من كلامه ان المنقطع
قسمان قسم يمتنع القاعدة موقع الاول وقسم لا يمتنع فيه ذلك وكلا قسميه واجب النصب في
اللغة الحجازية في الشرح لان بدل الغلط غير موجود في الفصيح من كلامهم ثم ذكر مثال القسم
الثاني بقوله كما جاءني احد الا حمارا وبنو تميم جاز رفعه [illegible] القسم الثاني على البدل وهو
المعبر عنه مطلقا [illegible] في التعليق اي لا احد يعصم من امر الله الا من
رحمه الله فامتنع القاعدة موقع الاول [illegible] الا المرحوم فان المرحوم ليس بعاصم لما
هو المعصوم بخلاف ما جاءني احد الا حمارا فانه يصح ان يقول ما جاءني الا الحمار وفي الآية وجوه
تخرج المستثنى عن ان يكون منقطعا احدها ان يكون على حذف المضاف على الامكان في رحمه
الله وذلك المكان العاصم سفينة نوح عليه السلام والثاني ان يكون العاصم بمعنى ذي العصمة
اي لا ذا عصمة من امر الله الا المرحوم والثالث ان يكون رحم مسندا الى ضمير من و
المفعول متروك اي لا عاصم الا الراحم فعلى هذا كان من ان يكون منصوب المحل على

القو

الاستثناء او مرفوعه على البدل من المستكن في الخبر وهو اما من امرائه او محذوف اي
للخلق او في الوجود واقول ويحتمل والله اعلم ان يكون مستثنى من اريد لا من متعلق الخبر
المحذوف اعني الخلق كما يقال لا نريد احدا الا زيدا او الا عمرا فان قلت فهل يجوز ان يكون
استثناء مفرغا منصوب المحل على المفعولية كما يقال لا يجيء الا الا عبد مثلا في الجواب اذ لو كان
الامر على هذا النصب لفظه لا عاملها لكونه مضارعا للمضاف نحو لا ضاربا دينا واذا وقع الاسم ق
على نحو هذا لا يجوز ولا يتعلق واحد من الظرفين اعني اليوم ومن امر الله باي دنيا صا
لذلك اي لانه مضارعا للمضاف فيجب نصبه بل الثاني خبر او وصف والاول متعلق به
لا يجوز ان يكون الاول خبرا او وصفا لامتناع الخبر عن غير الحدث بالزمان من الظرف انتهى
التعليق وروي نحو له اي قول النابغة وقفت فيها اصيلالا اسائلها اعيت جوابا وما بالربع
من احد الا الاواري لاياما ابينها مرفوعا ومنصوبا في التعليق فمن نصب فعلى الاستثناء
المنقطع على معنى لكن بها اواري او على انه جعل الاواري والنؤي من جملة الاحدين مجازا
ما سنبينها ومن رفع فعلى البدل من محل من احد ولا يكون على هذا الوجه الثاني اي على
ان جعل الاواري من جملة الاحدين ليلا يكون من بدل الغلط وتمام البيت والنؤي كالحوض
بالمظلومة الجلد الاواري جمع الاري وهو محبس الدابة والمظلومة الارض التي لم يحفر فيها
ثم حفرت وذلك التراب المظلوم والجلد الارض الصلبة وذكر في كتاب الرابع الياء من القا ق
عنه حديث عائشة رضي الله عنها ثلاثا ما كلمة منصوب المحل على الحال والمتقدم سطح
كلمة وما موزين قمو كرة فكذا الا اياناها اي سبطا ابينها ومقدما عطف على منقطعا اي
وهو منصوب حال كونه مقدما على المستثنى منه نحو ما جاءني الا عمرا احد لان البدل باطل
اذ البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب على الاستثناء وان
قدم المستثنى على صفة المستثنى منه فهو بمنزلة التقديم عليه اي على المستثنى منه على راي
لان الصفة والموصوف امتزجا في المعنى وكانا في شيء واحد فكان تقديمه على احدهما تقديمه
عليها موجب النصب والصحيح انه لا يلتفت لهذا التقديم فيختار البدل لان البدل في
كل كلام غير موجب وهذا مستثنى من كلام غير موجب اختيار البدل وبيانه انك اذا قلت
ما جاءني احد وسكت كان كلاما تاما والصفة ليست جزء من الكلام وانما يقصد بها بيانا
للمراد بالموصوف واذا كان كذلك فهو مستثنى من كلام غير موجب فيجب اختيار البدل
منه كما يجيء فيما يوسف نحو ما جاءني احد الا زيد خير منك فقوله خير منك صفة احد اخر
عن المستثنى ونعطهم موجب نصب الا زيد والصحيح رفعه على البدل نحو عطفه على

مقدرا اي وهو منصوب حال كونه واقعا بعد ما خلا وما عدا في الشرح قال ابو سعيد ا
اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر واغلب كما ذكر سيبويه وهو في
الاصل فعل لازم يتعدى الى المفعول به نحو خلت الدار من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز
فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم اي جاوزك والزموها هنا معنى التعدي
في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة الاستثناء بالا التي هي ام الباب ولحفظ الغرض
الزموا اضمار فاعله ونا مر هذا ولم يطمع كونها في محل النصب على الحال ولعلا وجوب
اضماره في ليس ولا يكون كما مر لكون هذه الكلمة كلفظة الا وما بعدها كما بعدها فتفيد
معنى الاستثناء ايضا واذا دخلها ما لزم النصب بعدها لامتناع التعليق من انها تصحح
الا المفعولية فيجب النصب بعدها لان ما شاذة في الكلام لا يحتمل الا ان يكون مزيدة
ولا زائدة في صدر المعروف او مصدرية بمعنى عدو زيد اي وقت مجاوزة زيد كما قال
حقوق الكلم ولا يجوز استعمالها الفعل قالوا ان المقدر ما على بعضهم زيدا وكذا الثاني
قلت ويحتمل ان يكون المقدر على الحال في قولك جاءني القوم ما عدا زيد معنى جاوزه و
فائدة ما اضمار المدلول عليه بالفعل والمنصوب بعدها مفعول فظننته ولانيابة المفعولية
الاستثناء وليس اي هو منصوب بعد ليس ولا يكون بعد كل كلام سواء كان موجبا
او منفيا في التعليق المقدر في ليس ولا يكون ليس الجاني زيدا والمنصوب خبر حقيقة
وفي الشرح ليس ولا يكون في محل النصب على الحال فاصلا معنى الاستثناء ولا يستعمل
موضع لا يكون غيره نحو ابكر وكان نحو جاءني القوم او ما جاءني ما خلا زيدا وما عدا زيدا
مثال لو تقع ما خلا وما عدا بعد المثبت والمنفي وليس اي جاءني القوم او ما جاءني ليس زيدا
او لا يكون زيدا منه حديثه عليه السلام ما من الا وقد اخطأ او هم بخطيئة ليس يحيى بن زكريا
اي ليس المخطئ يحيى بن زكريا وهو الذي اي ما عدا وما خلا وليس ولا يكون كما سلف افعال
مضمرا فاعلها وجائز عطف على المنصوب من قوله وهو منصوب اي وهو جائز فيه
النصب والبدل وهو اي البدل المختار قال ابو سعيد السيرافي انما اختير البدل لان
البدل والاستثناء منه من جهة المعنى واحد وفي البدل فضل موافقة ما قبل الا لما بعدها
في الاعراب حال الا حال من الضمير المجرور في فيه وكذا متصلا اي وجائز فيه النصب
والبدل وانما قيد الاستثناء بالمتصل منه في الشرح اي لا متراخي المستثنى عن المستثنى
منه وهذا احتراز عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا لانه لا ابدال غير مختار
ههنا على النصب لان الابدال انما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه

ومع تراخي ما بينهما لا تثبت ذلك. في كلام غير موجب ايضا حال من فيه واحتراز عن
الموجب فانه يجب فيه النصب كما اسلفنا وذكر المستثنى منه احتراز عن المفرغ فانه انما
يعرب على حسب العوامل قبله احتراز عما لو ذكر المستثنى منه بعد المستثنى فانه قد تقدم
وجوب نصبه وان تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع اي ان تعذر حمل البدل
على اللفظ حمل على الموضع وتعذر الابدال من اللفظ في اربعة مواضع الاول المجرور
بمن الزائدة نحو ما جاءني من احد الا زيد لان الحرف الذي لا يعمل الا في المنفي اعني من الزائدة
يجب ان لا يعمل في الاثبات وما بعد الا بعد النفي مثبت فلو ابدل من اللفظ هنا المجرور لزم
اعمال من الزائدة في الاثبات اذ العامل في البدل والمبدل واحد فارتفع زيد بدلا من
محل من احد الثاني اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا غلام رجل ولا احد فيها
الا زيد لان حرفا لا يعمل الا في المنفي اعني لا التبرئة يجب ان لا يعمل في الاثبات وما بعد الا
مثبت فلو ابدل من لفظ الاسم لزم اعمال لا في المثبت وانما لم يعمل فيه لان عمله انما كان
لاجل نفيه والا لبطل الوجه الذي كان يعمل له اعني النفي فكيف يعمل مع سبب العمل
نحو زيد وجاز الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير المستكن في فيها وكل منها اي
المجرور بمن الزائدة ولا التبرئة فذلك غير الموجب نحو ما زيد بشيء وليس زيد بشيء الا شيئا لا يعبأ
به وما زيد شيئا او شيئا الا شيء لان حرفا لا يعمل الا في النفي اعني البا المزيدة يجب ان لا يعمل في
الاثبات فلو ابدل ما بعد الا من لفظ المجرور لزم اعمال الباء المزيدة في المثبت فلا يجوز
ان يجر الا شيئا من قوله ليس زيد بشيء الا شيئا بل ينتصب على الابدال من محل بشيء ولا ان يجر
الا شيء من قوله ما زيد بشيء الا شيء ولا ان ينتصب ايضا على الابدال من محل بشيء كما سيأتي وقوله
لا يعبأ به جملة منصوبة المحل على انها صفة شيئا فقال ما جاءت بعلامات على اي ما بالبيت
من الرابع خبر ما يعني ليس نحو ما زيد شيئا الا شيء لان حرفا لا يعمل الا في النفي اعني ما الحجازية
يجب ان لا يعمل في الاثبات فلو نصب الا شيء على الابدال من لفظ شيئا لزم اعمال ما الحجازية
في الاثبات وانما يعمل في الاثبات لما انتقض في التبرئة فان قلت فما الاستحسن المجرور لا النصب
فيما بعد الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء وما يمنع النصب في ما زيد شيئا الا شيء فلا ابدال بالرفع واي
ذلك سوى قوله بالرفع لضمير ما وجه رفعه قلت في محل خبر ما الحجازية لان جهة الرفع تضعفها
في العمل العدم [illegible] احد الثقيلين الاسم والفعل كسائر العوامل [illegible]
القياس ولضعفها في العمل التي تقدم الخبر وبتوسط ان بينها وبين معمولها لكن العامل
على هذا الاعراب المحلي اي الرفع ضعيف لكونه خبر ليس ما يجر عنه اي عن المحل على

الرفع المحلي مندرجة فلا يقال ما زيد وجد [illegible] ولا ما هو رجلا واسماه بالرفع لان الحمل
على الاعراب المحلي المعنوي اذا وجدنا اعرابا ظاهرا مرجوح غير كثير كما في عجبني شرب
زيد وعمرو حتى قال بعضهم لا يجوز فكيف بالحمل الضعيف اذا اضطررنا الى الحمل عليه كما
في نحو هذين المثالين وفي نحو ما زيد قائما او قاعدا بل قاعد او لكن قاعد فالواجب الحمل
عليه اجابة لداعي الضرورة كذا في الشرح وقوله لان المستثنى عمله الا في المنفي لا يعمل في الاثبات
تعليل للمواضع الاربعة كما فصلنا والضمير من عمله يرجع الى اللام في المستثنى وقوله في
المنفي يتعلق بعمله اي لان الذي يمتنع عمله الا في المنفي وقوله لا يعمل في الاثبات خبر ان و
تقول اقل رجل يقول ذاك الا زيد على البدل اي يجوز الابدال ههنا وان كان الكلام موجبا
صورة لانهم اجروه اي اقل مجرى النفي اي مجرى ما النافية في الشرح ومن الكلام الذي فيه
البدل قولهم قلما رجل يقول ذاك الا زيد وقل من يقول ذاك الا زيد واقل رجل يقول ذاك
الا زيد وفي كل منها معنى النفي ولذا اي ولاجل اقل مجرى ما النافية الزموها الصدر اي الزموا
اقل صدر الكلام كما الزموا ما النافية ولا يجوز ان يقول ذاك اقل رجل والرفع عطف على الصدر
اي وللاجرا مجرى ما النافية الزموه الرفع بالابتدا ليمتنع دخول نواسخ المبتدا عليه كما لا
يدخل ما النافية ومن ثمة كان وصف ما اضيف اليه اقل في الاشهر فعلا او ظرفا لان اصل
النفي دخوله على الفعل قال ابو علي ووصفه بنحو صالح لا يجوز الا في القياس وخبره الجملة
بعده ويلزم فيه اعتبار لزوم خبره الفعلية او الظرفية نحو اقل رجل يقول ذاك واقل رجل في الدار
لان النفي يقتضي الفعل او معناه وقيل ان الجملة وصف والخبر محذوف في الشرح قال ابو علي
اقل مبتدا حذف خبره وجوبا باستغنائه بوصف المضاف اليه حذف الخبر بعد لولا وقيل انه
نقل لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذاك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقام الزيدان موجود
وقال لا ونقول هو مبتدا لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقام الزيدان ويجوز طرح الوصف
كما في رب اي من قال الجملة خبره وصف لا يجوز طرحه كما لا يجوز طرح وصف مجرور
رب لان المقلل هو الموصوف دون المفرد لان الرب ايضا للتقليل في اقل رجل
وفي رب رجل هو الرجل الموصوف لا الرجل المجرد عن الوصف وفي حذف الوصف يلزم
تقليل الرجل المطلق ولا يجوز ولقائل ان يقول لما كان على ان المقلل هو الموصوف لما
كان ينبغي ان قال احد بانه خبر بل استقرا على انه وصف ولما ادعي جواز الابدال في هذا الكلام
بين ان البدل يحمل على اللفظ او المحل فقال ولا يجوز الجر بدلا لان المضاف اليه اي
لا يجوز جر زيد من اقل رجل يقول ذاك الا زيد على الابدال من كل رجل على المحل الماول الكلام

اذ المعنى ما رجل يقول ذلك الا زيد وقيل بدل من ضمير يقول وانما يجى الجر لانه اي لان اقل
لا يضاف الى المعرفة المفرد لانه يستغرق تعدد ذات المضاف اليه فلو ابدلت زيد من لفظ رجل و
العامل فيهما واحد لزم دخول اقل على زيد وهو مفرد معرفة فلا يجوز وتقييد المعرفة بالمفرد
يدل على جواز دخوله على المعرفة الجمع نحو اقل رجال لحصول التعدد وكذا اضيف هي
اليه وكذا يدخل ايضا على المفرد المنكر نحو اقل رجل وكذا اذا قلت قل رجل يقول ذلك الا زيد
كان مستويا لنفسه بركات الرجل لانه في معنى اقل رجل فكذا لا يجوز ابدال زيد من لفظ رجل
في قل رجل لانه بمعنى اقل فكما لا يدخل اقل على المفرد المعرفة لا يدخله قل ايضا فيمتنع ابدال زيد
من لفظ رجل يلزم ذلك ومعرب بما نفيه على ما يليق به وهو معرب على حسب العوامل
ان ابدل من المستثنى منه وهذا هو الذي يسمونه الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة الفعل
لانه شغل بالمستثنى عما منه فيما المستثنى نحو ما جاءني الا زيد وما رايت الا زيدا مرفوع زيد ونصبه
على حسب ما تقتضيه العامل وهو منه اي مما اعرب على حسب العوامل ما جاءني احد الا زيد جيد
منه فما بعد الا وصف لما قبله في المفصل ما بعد الا جملة ابتدائية وانه صفة لاحد ولا
لغو في اللفظ معطية في المعنى فائدتها وانما فصل هذا عما قبله مع انه متفرع ايضا لوجهين
احدهما ان ما قبله كان ما بعد الا فيه مفردا وهنا ما بعد الا جملة ابتدائية والثاني ان ما قبله
كان المقدر العام فيه الذات اذ المقدر ما جاءني احد الا زيد والمقدر العام هنا الصفة اذ المقدر
ما جاءني احد موصوف الا بهذه الصفة ومنها اي مما اعرب على حسب العوامل المستثنى
امرهام عذرت والمستثنى مع ما استمد اي باسم المستثنى منه حالا فانهم يسمون المستثنى
فاعلا نحو ما جاءني الا زيد واخرى مفعولا نحو ما رايت الا زيدا واخرى حالا نحو ما جاءني زيد الا راكبا
والفاعل والمفعول في الحقيقة المستثنى منه المحذوف فالمستثنى مع ما يسمى بالاوسياق في خوب
عموم المقدر يدل على اعتباره اي على اعتبار المستثنى منه العام نحو الا ما قام الا هند مع امتناع ما
قام هند فلو كان الواقع بعد الا فاعلا حقيقة ولم يكن المستثنى منه المحذوف معتبرا لوجب الحاق
التاء بالفعل كما وجب في قام هند لاسناد الفعل حينئذ الى مؤنث حقيقي من الاناسي وقيل
ان يقول انما يجب الالحاق اذا اسند الى مؤنث حقيقي من الاناسي ولا يكون فصل بينه وبين الفعل
كما سبق فيحتمل ان عدم الحاق التاء فيما قام الا هند للفصل بالا لا لانه ليس فاعلا حقيقة
وهذا اي التفريغ لا يكون الا في الاثبات في الشرح علة امتناع حذف المستثنى منه في الموجب
وجوازه في غير الموجب ان المخرج منه انما يجوز حذفه اذا قام عليه دليل والدليل الحسن دلالته
على المخرج منه هو المستثنى اذ به تعرف ان المقدر مستغرق من جنسه نعمه وغيره ودليل المتعدد

لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه لا يتحقق اذن دخول المستثنى فيه والمستثنى
المتصل الذي لا شك فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه ولا يكون بعضا معينا يدخل المستثنى حقيقة
لعدم قيام قرينة في الاغلب على مثال ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليتحقق دخول
المستثنى فيه وتعذر جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لانه استوى كل جميع
افراد الجنس في انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في الانتفاء فما يقال نحو حركة
الفلك الاسفل في الاول والاستباح وقرات الا يوم كذا الا ان يستقيم المعنى اي الا ان يستقيم في
الاثبات معنى الاستثناء المفرغ الذي يجب فيه عموم المستثنى منه فحينئذ يجوز التفريغ في الاثبات
نحو قرات الا يوم كذا اي قرات جميع الايام الا يوم كذا ولا يصحات يقرا في جميع الايام الا
اليوم المعين ولهذا اي لان المفرغ لا يكون في الاثبات لا يجوز ما زال زيد الا عالما لان ما زال
لان النفي افاد الاثبات الدائم فيكون المعنى دام زيد على الصفات الا على صفة العلم وهو محال في
يجوز التفريغ فيما هو جواب النفي لانصباب النفي على الجواب نحو وما قام فتاقوم في زيد يبقى
الا بالتي هي اعرف الذي على تبيل مجلس القوم ومحدثهم ويتعلق منصوب بانه مفرغ في
جواب النفي تقديره مصدر على معمول الفعل المنفي اي ما يكون تاتينا تنطق وينصب المتقي
على النطق اي ما ينطق في مجلسنا بكلمة الا بالكلمة التي هي اعرف وجاز عطف على معرب اي
وهو جائز فيه الرفع والجر بعد لاسيما في الشرح لاسيما في المعنى ليست من كلمات الاستثناء
بل المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم وانما عد من كلمات الاستثناء لان ما بعده مخرج عما قبله
من حيث الاولوية بالحكم فاما جر ما بعده فبالاضافة اي اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون ما نكرة
غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو الاقل من الجر فخبر مبتدا محذوف وما بمعنى
الذي او نكرة موصوفة بجملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئي الجملة التي هي صلة او صفة
قليل وليس نصب الاسم بعد لاسيما بقياس لكنه روي بيت امرئ القيس ولا سيما يوم بدارة
جلجل منصوبا وعلى ذاتيه وروي بالوجوه الثلاثة في قوله ولاسيما يوم بدارة جلجل فتطعو النصب
وجوها قال بعضهم ما نكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار اعني اي اعني يوما وقيل على التمييز
قال الاندلسي لا ينتصب بعد لاسيما الا النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز
القياس في نصبه وان نصب على التمييز لان لفظه ما منونه نعم بجعلها كلمة باسناد فعل
لا يستوي المعرفة والنكرة وفي التعليق النصب قليل على ان لاسيما بمعنى الا ولا يستعمل صواب ماد
المعنى ولم يات بالواو فانك لا تقول جاني القوم لاسيما زيد والواو التي تدخل لاسيما في نحو
المواضع كقوله ولاسيما يوم بدارة جلجل اعتراضية اذ هي مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة

والمعنى بغير المثل بمعنى جاءني القوم ولاسيما زيد ولا مثل زيد موجود من القوم الذين جاؤني
اي هو كان احظى به واشد اخلاصا وحبا محذوف والنصب عطف على الرفع والجر
اي وهو جاز فيه النصب والجر حال كونه واقعا بعد عدا وخلا وكذا بعد حاشا عند
المبرد لكونهما تارة حروفا جارة وتارة افعالا فلا تقول جاءني خلا وعدا واما حاشا في الشرح التزم
سيبويه حرفيته حاشى لقولهم حاشاي من دون نون الوقاية ولامتناع دخول صلة لما المصدرية
عليها كوقوع خلا وعدا على مذهب سيبويه وما حكى المازني من قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن
سمع حاشا الشيطان وابن الاصبغ بفتح النون اي حاشا العمران الشيطان شاذ عند سيبويه
وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة حرف جر واذا وليه اللام نحو حاشا لزيد تعين فعليته عنده و
استدل على فعليته بتصريفه نحو حاشيت زيدا احاشيه وليس بقاطع اذ يجوز ان يكون مشتقا
من حاشا حرفا كقولهم لوليت اي قلت لولا ولاليت اي قلت لا لا وهذا هو الظاهر لان المشتق
الذي هنا هو حاشاه معناه قول تلك اللفظة التي اشتق منها كالبسملة معناها قول بسم الله
ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد واستدلاله على فعليته بالتصرف فيه بالحذف نحو حاش لله
ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سو افعل في سوف افعل واذا استعمل
حاشا في الاستثناء وغيره فمعناه تنزيه الاسم الذي بعده من سوء ذكره غيره او فيه فلا يستثنى الا
في هذا المعنى ومجرور عطف على جاز اي وهو مجرور حال كونه بعد غير وسوى وسواء
وجب جر المستثنى بعد هذه الاسماء لكون المستثنى مضافا اليه وفي سوى اربع لغات فتح السين
مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسر الاول مع المد وضمه مع القصر واعراب غير كاعراب
الاسم الواقع بعد الا على التفصيل يعني نصب غير على الاستثناء واصل غير من حيث كونه اسما
جواز تحمله الاعراب وما بعده الذي صار مستثنى بتطفل غير على الا مشغول بالجر لكونه مضافا اليه
جعل اعراب ما بعده الذي كان مستحقه لولا المانع المذكور وهو اشتغاله بالجر على نفس غير عارية
فيجب نصب غير بعد كلام موجب وفي المنقطع وعند التقديم ويجوز فيه النصب والبدل بعد
كلام غير موجب ذكر المستثنى منه قبل المستثنى نحو ما جاءني احد غير زيد بنصب غير ورفع على البدل
ويعرب على حسب العوامل في المفرغ نحو ما جاءني غير زيد وما رايت غير زيد في الشرح ولما راى
بعضهم انتصاب غير في نحو جاءني القوم غير زيد بلا واسطة كما كان في المستثنى بالا اعتذر بان انتصابا
بلا واسطة حرف جر لمشابهة الظروف المبهمة بابهامه ولم يحتج الى شيء من هذا الاعتذار لما بينا ان
حركة غير لما بعدها في الحقيقة وجعلها بالعارية فكان غير هو الواسطة لانتصاب ما بعدها في
الحقيقة والدليل على ان الحركة لما بعدها في الحقيقة جواز العطف على محله نحو ما جاءني غير

زيد

زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لان المعنى ما جاءني الا زيد وقد استعملنا الكلام في سوى وسواء
في المقول فيه والا محمول على غير في الوصفية كما حملت اي غير عليها في الاستثناء في الشرح اصل
غير الصفة المفيدة مغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات
نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به والاصل هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي يبين منه
اثر الغضب كانه غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك وماهية المستثنى كما بينا في حده هو المغاير
لما قبل اداة الاستثناء نفيا واثباتا فلما اجتمع ما بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة
لما قبلها حملت ام ادوات الاستثناء اعني الا في بعض المواضع على غير في الصفة وحملت غير
على الا في الاستثناء ومعنى الحمل انه صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الاول وما بعد غير
مغايرته له ذاتا او صفة كما كان في الاصل الا ان حمل غير على الا اكثر من العكس لان غير اسم والتصرف
في الاسماء اكثر منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الا في المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع
موخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة في جميع صوره الا انه لا يدخل على الجملة كالا لتعذر
الاضافة اليها اذا انقلبت الى الجملة الا الظرف منه واية وذي كما سيأتي في المجرور ولم يحمل الا على غير
الا بشرط ذكرها فيما يقوله وذلك اي حمل الا على غير في الوصفية اذا كانت اي الا تابعة لجمع
منكور غير محصور اشترط انه يكون تابعة لجمع ليوافق حالها اداة الاستثناء فكما لا بد
فيها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد ملفوظا او مقدرا كذا لا بد لها اذا كانت بمعنى غير
من موصوف متعدد فلا يقال في الصفة جاءني رجل الا زيد ولا يجوز ايضا بالموصوف قبل
الا كالاحاد في غيره وذلك ليكون الحمل في كونها صفة والمراد بالجمع ما يدل على الجمعية جمعا
كان كرجال او لا كالقوم ورهط وشرط كون الجمع منكرا لانه اذا كان معرفا نحو جاءني الرجال او
القوم الا زيدا احتمل ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل انصرافه الى
جماعة يعرف المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذر الاستثناء الذي هو الاصل في الا
والسامع يحمل الا على اصلها من الاستثناء واشترط ان يكون المنكر غير محصور والمحصور شاملا
الجنس المستغرق على كل رجل نحو كل رجل وما جاءني رجل واما عدد معلوم نحو له علي احد
عشر درهما لانه اذا كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر
الاستثناء فلا يعدل عنه والا فبتقدير كونه منكرا غير محصور لم يتحقق دخول ما بعد الا فيه فيحمل
السامع الحمل الا على غير في الاستثناء وربما يكون المنكر محصورا ويجب الحمل على الصفة لعدم
دخوله فيه قطعا نحو عندي عشرة رجال الا زيد فعندي الصفة لا غير نحو قوله تعالى لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان آلهة جمع منكور غير محصور فوجب حمل الا على الوصفية
وانما وجب حمل الا على الوصفية اذا تبعت جمعا منكورا غير محصور لتعذر الاستثناء حينئذ

يعلم حقوله ان دخول المستثنى فيما قبله المستثنى منه كما بينا وفي الآية مانع آخر في التعليق
المانع الآخر في الآية هو ان الآية رد على المشركين الذين يقولون مع الله آلهة اخرى فقيل لهم
لو كان مع الله آلهة اخرى لفسدت السماء والارض ولكن لم يفسد فلم يكن معه آلهة اخرى فهذا المعنى
لا يتحصل الا بجعل الا وصفا اذ لو جعل استثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة مستثنى عنهم الله
لفسدتا لكن اللازم منتف فيلزم انتفاء الملزوم فللخصم ان يقول حينئذ ان يكون انتفاء الملزوم
بانتفاء الاستثناء لا بانتفاء آلهة اذ لا يلزم من انتفاء الجمع انتفاء كل واحد من اجزائه لا يقال
هذا ايضا لازم من وجه آخر وان جعل الا للاستثناء اذ حينئذ ان يكون انتفاء الفساد لانتفاء
الظرفية المستفادة من فيهما لانا نقول لم يجئ هذا التقييد بمفهوم فانه ما قاله الخصم لان كل من
ثبت معه آلهة فانما ثبتها فيهما فيلزم الفساد وضعف اي جعل الا صفة في غيره اي في غير
جمع المنكور الغير المحصور منه قوله كل اخ يفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان لم يستثن بالا
والا لقال الا الفرقدين اذ هو بعد كلام موجب فلما رفعه علم انه حمله على غير عمله وصفا
مع انه لا يتعذر الاستثناء لاستغراق كل اخ قال ابن الحاجب وحمله على ذلك ضرورة الر دف
فانها لازمة للقافية وهو المعنى الذي حمله على الوصفية ولو جاز له ان يقول الفرقدين
لم يحمله على الصفة في الشرح هذا يعني ضعف حمل الا على الوصفية في غير الموضع الجامع للشروط
عند المصنف واما عند سيبويه فجائز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال الحريري في قولك
ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد بدلا وصفة وعليه اكثر المتاخرين متمسكا بالبيت المذكور
وقوله عليه الصلوة والسلام الناس كلهم هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا
العاملون الحديث وقوله في مقدمة الاستثناء اذا كرر المستثنى تاما ان يتعدد المستثنى منه اولا فان
اتحد فاما ان يكون الكلام موجبا او غير موجب ففي غير الموجب اجزت في المستثنيين الا
النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا فقوله الا زيدا مستثنى من احد والا الخبز
مما بعد اي ما اكل احد شيئا الا الخبز وانما وجب نصب الثاني لان النفي قد انتقض بالا
الاولى فالثاني استثناء من موجب والمعنى كل واحد اكل الخبز وحده الا زيدا فانه لم يأكله وحده
فان لم تذكر ما استثني منه المستثنى الاول كالمثال المذكور اشتغل العامل به كما ثبت وعلى ما ثبت فقوله
انتصب الاول على المفعولية وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو
ما اكل احد الخبز الا زيدا والثاني اي وانتصب الثاني على الاستثناء لان الكلام صار موجبا الخ شيابو
اكل الخبز كل واحد الا زيدا وقد بينا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منها لان الموجب
لا تفرغ على ما تقدم فتقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في كل المستثنيين
لانه عن موجب واما الثانية فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء لانه المخرج عن غير موجب

بسبب نقض النفي الا ايجاب المعنى ما اكل القوم الخبز الا زيدا وان اتحد المستثنى منه فاما ان
يكون الكلام مفرغا او لا فان كان مفرغا شغل الفعل باحد المستثنيات ايا كان ونصب
ما سواه وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فلم يبق الا النصب
على الاستثناء وعلى هذا القسم نبه بقوله ونقول ما اتاني الا زيدا الا عمرا وفي الشرح ما اتاني الا زيدا
الا عمرا الا بكرا الا خالدا برفع احدهما اي احد المستثنيين لاسناد الفعل اليه وتنصب الباقي
اذ لا يمكن رفعه اي رفع الثاني على البدلية لان الاستثناء الاول جعل الكلام موجبا بمعنى النفي
الخ بالا الاولى وفي الموجب لا يجوز البدل ولهذا صير المصنف الكلام الى الايجاب فبين انه
معناه تركني الناس وراء ديني الا عمرا ولا على الفاعلية اي ولا يمكن رفع الثاني على الفاعلية ايضا
اذ لا يتعدد الفاعل وقوله ما وراء الا كلامك حال من فاعل تقول اي تقول ما اتاني الا زيد الا
عمرا ولا هذا الكلام اي حال دلالة على تركني الناس وراء ديني الا عمرا وان لم يكن الاستثناء
مفرغا فانه تاخر المستثنى منه عن المكرر فحكمه قوله ونقول ما اتاني الا زيدا الا عمرا احد
لان التقدير ما اتاني الا زيدا احد الا عمرو على الابدال فلما قدمته نصبته في قوله لان التقدير
ما اتاني الا زيد احد الا عمرو نصب احدهما على الاستثناء ورفع الآخر على البدل اذ لا يجوز نصبهما
معا على الاستثناء لان المستثنى المنصوب مشبه بالمفعول فلا يكون لفعل واحد مفعولان لا
يقتضيهما معنى ذلك الفعل الا انفعالا عاطفا بينهما والمفروض ان لا عاطف فتعين ان يكون
احدهما الاستثناء والآخر غير استثناء فلا بد من فرض تاخير احدهما على المستثنى منه المذكور
ليكون احدهما مستثنى مقدما منصوبا والآخر مرفوعا على البدلية ولقائل ان يقول لم لا ينتصب
ذلك البدل حين تقدم وان نقول ان اراد بكون المستثنى مشبها بالمفعول كونه مشبها
بمفعول الفعل الذي وقع بعده المستثنى فممنوع لا بد من التفصيل في جواز تعدد المستثنى فان
الفعل قد لا يكون له مفعول وقد يكون الى اثنين فالاولى ما في الشرح من قوله وان لم يكن الاستثناء
مفرغا فان تعددت المكررات على المستثنى منه فلو اخذ من المستثنيات سوى كان الذي ولي
بدال المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال فالباقي واجب النصب بعد الا
نحو ما جاءني احد الا زيد والا زيدا الا عمرا الا بكرا الا خالدا وانما وجب انتصاب البواقي
لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه متروكا فقط وانه متوسط المستثنى
منه فيما تقدم عليه واجب النصب وواحد من المتاخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء
والبواقي واجبة النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا احد الا بكرا او الا بكرا الا خالدا ولو
ذكرت المستثنى الثاني بعد ما يجيء حكمه فيه اي في المستثنى الاول كما في قولنا ما اتاني

الاثبات نفيا نحو له عشرة الا تسعة الا ثمانية وهكذا الى الواحد فتقول الا سبعة الا
خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فاللازم خمسة لانا اخرجنا التسعة من
العشرة بقي واحد وادخلنا الا ثمانية معه ثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان
ادخلنا معها اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة وكل وتر منفي خارج وكل
شفع موجب داخل كذا في الشرح وفي التعليق سبيل هذه المسئلة ان يجمع المثبت على
حدة ويجمع المنفي على حدة ثم ينقص المنفي عن المثبت تسعة وسبعة وخمسة وثلثة وواحد
والمجموع خمسة وعشرون فاذا انقصت الاقل من الاكثر بقي خمسة فلو ذكرت بعده
اي بعد الا واحدا الا اثنين بان تقول على عشرة الا تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة
الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا الا اثنين الا ثلثة وهكذا الى التسعة
نحو الا اربعة الا خمسة الا ستة الا سبعة الا ثمانية الا تسعة فاللازم واحد لان المثبت
عشرة وثمانية وستة واربعة واثنان واربعة وستة وثمانية والمجموع خمسون والمنفي تسعة
وسبعة وخمسة وثلثة وواحد وثلثة وخمسة وسبعة وتسعة والمجموع تسع و
اربعون فاذا انقصت الاقل من الاكثر فاللازم واحد وفي الشرح انما يكن استثناء الثاني
من متلوه كما في الشق الثاني في مثلنا فرضيه القول ههنا ايضا ان كل وتر منفي خارج
وكل شفع موجب داخل فيكون معنى له عشرة الا ثلثة له على عشرة سبعة باخراج ثلثة
من عشرة وقولك دونها الا اربعة يدخل به الاربعة ويزيدها على السبعة فيكون احد عشر
فاستقامة الشق الثاني من المسئلة على مذهب الفراء وفي مذهبه نظر لان الاستثناء بعد
المنفي انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي والاربعة لا يمكن ان يستثنى عن الثلثة فهو
اما من العشرة او من السبعة الباقية بعد الاستثناء الاول وكلاهما مثبت فيبقى الاربعة
على النفي ومذهب غيره ان الاستثناءين من المستثنى منه الاول والاقرار بثلثة
وقد يقع الفعل موقع الاسم المستثنى في قولهم نشدتك بالله الا فعلت في الشرح اصل الا انا
يدخل على الاسم ويدخل الا لما جرت على الملك اذا اقترنها قسم ويكون الكلام معنى او
انما شرط التفريغ ليكون الاستثناء عن العامة على قول او عن التوسل به الى العلة على
قول آخر فيشمل ونحو هما تقتضيه من الاسم لامكان شمولها الافعال نحو نشدتك بالله
الا فعلت وقول عمر في كتابه الى ابي موسى الاشعري رضي الله عنهما عزمت عليك لما
ضربت كاتبك سوطا كتب ذلك اليه لما لحن كاتبه الى عمر بانه كتب من ابو موسى وقولهم
نشدتك بالله من قولهم نشدته تنشدا اي ذكرته فتذكر فنشد الثاني المتعدي الى

واحد مطاوع للاول المتعدي الى اثنين والمعنى ذكرتك بالله بان اقسمت عليك به وقلت بالله
لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدتك الله كقوله تعالى ابغيكم الها اي ابغي
لكم اي طلبت لك الله من بين الاشياء التي يقسم بها الناس لاقسم عليك به ومعنى
الا فعلت الا فعلك والا نقض معنى النفي الذي تقدمه القسم لانك اذا قلت نشدتك بالله
قسم الطلب فقد صيغت عليه الامر فيه فعل ذلك الامر فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك
فقولك فعلت بمعنى المصدر مفعولا لما اطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعله فعلا
ماضيا لقصد المبالغة في الطلب حتى كان المخاطب فعل ما يطلبه وصار ماضيا انت
تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى وسيق الذين اتقوا ربهم ومعنى عزمت عليك اوجبت عليك
وهو في قسم الملوك ونهاية الاستثناء لا يجيء الا بعد النفي فاصلا او مقدرا كما رأيت والنفي الا في
المفرغ نحو قوله تعالى وان كل لما جميع وقد يحذف المستثنى تخفيفا اي يحذف المستثنى منه لا و
غير الكائن بعد ليس فقط لكثرة استعمالهما في الاستثناء نحو جاءني زيد ليس الا وليس
اي جاءني زيد ليس غيره بالنظم تشبيها لهما بالغايات حين حذف المضاف اليه وغير
خبره اي ليس الجائي غير زيد ولا يجيز جواز اضماره اي جواز ان يكون المستثنى ضميرا
نحو قوله تعالى شهد الله انه لا اله الا هو ومن ثم اي من المنصوبات الاسم في باب ان نحو انه
وفي القسم الرابع تعليل نصبه ولا يحذف الا اذا كان ضمير الشان في الشرح لا يجوز حذف
اسم ان واخواتها الرفع ليس بضمير الشان الا في الشعر على ضعفه كقوله فلو كنت ضبيا
عرفت قرابتي ولكن زنجي غليظ المشافر فبين يرفع زنجي اي ولكنك زنجي ومن روى بنصبه فالخبر
محذوف اي لكن زنجيا عظيم المشافر بجهل لا يعرف قرابتي واما ضمير الشان فيجوز في
الشعر كثيرا نحو ان من لام في بني حسان الملوم والعصبة المقطوعة اي انه والا اي ام
يقدر ضمير الشان اسما لان ويكون من الشرطيه اسمها لزال الجزاء اي كلمة الشرط عن
صدر الكلام ونحو قوله ان حق اليوم منكم اقامة وان كان سرح قد مضى فتسرعا اي ولو
انه والا لدخل ان على الفعل ولو المتنبي وحق حق بالكسر اي وجب والسرح بالسين المهملة
الاثقال والمتاع اي اذ وجب وثبت منكم اقامة وان كان اثقالكم ومتاعكم قد مر سارت قبلكم
وقبله اقول وقد زال الحمول صبابة وشوقا واطلع بذلك مطعا بعيني وابشر انا هو يلنا
حوارتكم وما حجة ما نية قبلها معا قلوب البيت الحمول جمع الحمل بلا هاء لابل التي عليها الهوادج
كانت فيها النساء او لم يكن وانتصب صبابة على انه مفعول له وعامله اقول فيجي وابشر ثم
من زبن ساه من بيتم وهو جملة ثانية مفعول اقول والتنبيه الجهة التي تنوبها والواو

اسم ما بلا ان

في دوام الطمع للحال والمعنى اوّل والحال الى غير طامع فيه فتوهم هذا القول في ولكن
شرقة حملني على هذا اي الكلام ونحو ليت دموت الهم في ساعة فينا على ما خيلت
ناعمي بال اي قلت والا لا محل على الفعل في الاساس يقال انعل ذلك على ما خيلت اي
على ما اريك نفسك وشبهت واوهمت ففي ساعة على ما خيلت على ما انا نعم سلنا ونحو ليت
كنانا كان خيرك كله في شرك في ما او تتوي الفة مرتوى على احدا انا ثمليني في التعليق جاز
ان تكون كنانا خبر كان مقدما وخيرك مرفوع بانه اسمه ولابد من تقدير ضمير الشان فيلا
تكون ليت داخلا على الفعل والتقدير ليته كان خيرك كله كنانا في اي تكمنوفا وشرك جاز
فيه الرفع عطفا على خيرك وعلى هذا جاز ان يكون مرفوعه منصوب المحل وفي متعلق
به والتقدير كانه شرك مرتويا في بعض تكمنوفا ان من ارتوى عن شي تكفنه عنه وعلى هذا
يكون الفة مرفوعا بفاعلية ارتوى على الاحتمال في عكسه ما صادا في مرة ارتوى الفة جاز
ان يكون في مرتوى مرفوع المحل بالفاعلية لارتوي والفة منصوب بالغير اي ما استقى
الفة وقيل معناه ارتوى من الفة فحذف من واوصل الفعل عليه كانه اختار موسى قومه
والمعنى ليت كنانا خيرك وشرك تكمنوفين في مرة ارتوى مرتوين الفة كلان كنانا مصدر
يستوي فيه الواحد والاثنان والجمع نحو رجلان عدل وجاز فيه ايضا في شرك النصب عطفا
على اسم ليت ومرتو مرفوع المحل بالخبرية والمرفوع لاعتبار ليته كان خيرك كنانا في
وليت شرك مرتو في ما ارتوى الفة وهذا معنى قول ابي علي انه حمله العطف على كان
كان مرتو في موضع نصب وان حمله على ليت نصبت قوله وشرك ومرتو مرفوع و
ذكر الامام عبد القاهر في البيت وجها آخر يخرجه عما نحن فيه وهو ان يكون كنانا اسم كنت
فيه كانا ضميره وخيرك منصوب بالخبرية وكذا شرك على معنى فليت مثبتا تكمنوفا كان نحو خيرك
وشرك انتهى التعليق ونحو كانت الفيات العمي كانت في اطلا لهن الشمس اي كانه
والامر والشان ضمير الشان انتصب الشمس لكانه في اطلا لهن اي بيوتهن العمي بون
الشفة يضرب الى السواد وامراة لمياء ونسوة لمس ونحو وتبنيني بالنظرة اي لك
مذنب وتقلبينني لكن اياك لا قبح اي لكنه واياك مفعول قدم عليه ولا يجوز ان يكون اسما
له اذ لا يعدل الى المنفصل الا عند تعذر المتصل والجملة خبر لكن واسمها ضمير الشان
المحذوف ولا يجوز هذا اي حذف ضمير الشان اسما لهاتين الا عند الاضطرار عند الاكثر
في الشرح اما في غير الشعر فيجوز حذف اسمها ضمير الشان خلاف والاصح جوازه قليلا لكن
بشرط ان لا يلي ان واخواتها فعل صريح لكراهة دخول الاحرف المختصة بالاسم على الفعل فلا

تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ماخوذ اي
انه وتقول انا في الدار بجلس اخوك وانما جاز حذف ضمير الشان من دون ضعف دون
غيره لبقاء تفسيره وهو الجملة لانه ليس معتمد الكلام بل المراد به التفخيم فقط وهو كلا لا بد
ومنها اي من المنصوبات المختصة باب كان نحو كان زيد منطلقا وسياتي الرابع وقوله
من يلحقه بالحال يبطله عدم استقلال الكلام بدونه في الشرح قال الكوفيون ان الثاني معمول
وكذا خبر كان حال وليس في اذ الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال علما وضميرا واسم
اشارة وغير ذلك من سائر المعارف بخلاف هذين المنصوبين وامره اي امر خبر كان و
اخواته على نحو خبر المبتدا فما يجوز من كون الخبر معرفة ونكرة وكونه مفردا وجملة مقدما
على الاسم ومتاخرا وفيما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا في اشتماله على الضمير اذا
كان جملة او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدا لكنه اي لكن الخبر يتقدم
الاسم ان كانا الخبر معرفة بخلاف خبر المبتدا حيث لا يجوز تقدمه على المبتدا اذا كانا معرفتين
ولا قرينة للالتباس اما هنا فلا لبس وان كانا معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابهما دافع
لبس ويكفي ظهور اعراب احدهما نحو كان زيد هذا ونبغي هنا ايضا اذا لم يظهر الاعراب في
احدهما ولم يكن قرينة اذ لا يجوز التقدم نحو كان الفتى هذا ويتقدم عطف على يتقدم اي
ولكن الخبر يتقدم عامله وهو كان بل لكون الخبر فعلا لا يتقدم المبتدا في الغلتين اي يتقدم
الخبر عامله وان كان فعلا لا يتقدم المبتدا نحو الذي يقوم كان زيد فالذي مبتدا وفي كان
ضميره ويقوم خبر مقدم والجملة صلة للذي وزيد خبر فيقوم لو كان الخبر المبتدا نحو
زيد يقوم لما اوهم لحصول الالتباس ومر يقدم كان واستقبحه اي تقدم هذا الخبر
بعضهم ولا يكون اي خبر كان الاحيث يفيد الا حيث يكون فايدة وفيما امكن ان يقتضي هذه
الدعوى بما جاء من قوله تعالى فان كانتا اثنتين فانه لا يفيد الخبر هنا اذ التثنية استفيدت
من كانتا اجاب عن النقض بقوله وقوله تعالى فان كانتا اثنتين فانما جاز لان الالف لا يفيد
العدد مجردا من الصغر والكبر في التعليق اذا قال فان كانتا جاز ان يريد صغيرتين او
كبيرتين اوعاقلتين او مجنونتين فاذا قيل اثنتين افاد ان المراد ما هو اعم من ذلك و
مع عدم الكلام في الثاني من قوله فانما جاز نحو اي قوله تعالى فان كانتا اثنتين بمنزلة
مبتدا وخبر لا تغايرهما لفظا وعدم تغايرهما لفظا نتوهم ان لا فايدة فيها نحو قوله انا ابو
النجم وشعري شعري وفايدته في الشرح من قوله اذا تغاير المبتدا والخبر لفظا فانما
ذكر للدلالة على الشهرة وعدم التغير معنا انا اي ما تغيرت عن ما كنت وشعري شعري

اي ما تغير عما كان من الفصاحة قال المرزوقي انا النجم اي انا المشتهر بكنيته عن ذكر
احواله واوصافه بخلاف ان الذاهب جاريته صاحبها حيث لا يجوز مثل هذا الكلام لانه
لا يفيد لان الذي ذهب جاريته لا يكون الا صاحبها ضرورة فلا فائدة في الاخبار عن تلك الشخص
بانه صاحب الجارية فان قيل يجب تانيث الذاهب لان المقصود اسناده الى مونث حقيقي
من الاديب ولانا اصل منها اجبنا بان عدم تانيثه للنظر الى اصل اللغة فان الجارية في اصل
اللغة اسم فاعل من الجري فمن فات له الجري فهي في اصل اللغة اعم من ان يكون حيوانا او
غيره وانما سميت الجارية جارية لجريانها في الدار فالتانيث الحقيقي طار عليه ولنا ان نعتبر
الاصل مع العارض كانه نجم الاوصم وقوله عليه السلام حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه
روي اي اللذان مرفوعا ومنصوبا وفيه اربعة اوجه في التعليق قوله صلى الله عليه وسلم كل
مولود يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه جاز فيه اربعة اوجه
احدها ان يكون في يكون ضمير المولود وابواه مرفوع بالابتداء وهما ايضا مرفوع بالابتداء واللذان
بالخبرية والجملة اعني هما اللذان مرفوعة المحل بالخبرية لابواه وابواه مع خبره في موضع النصب
على الخبرية ليكون والثاني ان يكون هما ضمير الفصل لا محل له من الاعراب واللذان خبر ابواه
والجملة خبر كان والثالث ان يكون ابواه مرفوعا بانه اسم يكون وهما اللذان جملة منصوبة
المحل على الخبرية والرابع ان يكون ابواه اسما ليكون وهما ضمير الفصل واللذان خبره وعلى
هذا لا يجوز في اللذان الا النصب هذا ما ذكره ابو علي والزيادة عليه ما سلكه جاز ان يكون الاسم
اوجه ان يكون زائدة بدليل الرواية الاخرى فابواه وان يكون ناقصة واسمها ضمير المولود
او ضمير الشان وابواه وعلى الوجوه الاربعة فهما اما مبتدأ او بدل من ابواه او ضمير فصل وسلك
في الاربعة يكون اثنا عشر واذا انتصب المضارع بعد حتى لا يكون الا لمجرد غاية او للتعليل وهي هنا
لمجرد الغاية نحو سرت حتى تغيب الشمس اي يكون المولود على الفطرة الى ان يكون ابواه
في التابع وبناء الفطرة يدل على النوع من الفعل كالجلسة والركبة والفطرة الابتداء والاختراع
وفي الكلام اشارة الى انها مهودة وانما فطرة الله التي نطق بها قوله عز من قائل فاقم وجهك للدين
حنيفا فطرة الله التي فطر الناس عليها والمعنى انه يولد على نوع من الجبلة وهو فطرة الله وكونه
متهيئا مستعدا لقبول الحقيقة طبعا لا اكراها وطبعا لا تكلفا لو خلته شياطين الانس والجن
وما يختار له لم يختر الا اياها ولم يلتفت الى جبلة سواها واعلم ان فائدة ايراد الحديث في الكتاب
غير مطلوبة وعرف عامله اي عامل خبر كان وهو كان نحو قوله الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز فيه اربعة اوجه ومنه قوله قد قيل ذلك ان حقا وان

كذبا

كذبا انه الشارح يجوز حذف كان مع اسمها بعد ان ولو وان كان اسمها ضمير ما علم من غائب
او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان بالصين وقوله ان حقا وان كذبا اي ان
كان حقا ويقول لا افعل ان فارسا وان راجلا ولو فارسا ولو راجلا اي كنت فارسا ولو كنت
فارسا وكذا المخاطب نحو ارحل وان راجلا ولو راجلا اي ان كنت ولو كنت واما اذا جاء بعد
ان اسم وجزاء وهذا الفاء بعد الفاء اسم مفرد نحو ان خيرا فخير فيقول بنظرية فان جاز مع
كان المحذوف فعيدا ان نقدر فيه او معه او نحو ذلك كما في ان خيرا فخير فانه يجوز ان يقال ان
كان معه او فيه عمله خير جاز فيه الاول مع النصب الرفع ايضا لحسنين وان لم يتعين تقدير
فيه او معه تعين نصب الاول نحو اسير كالشير ان راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي
ان كنت راكبا فانا راكب وقد ذكر في الاعراب الثاني اعراب ان خيرا اربعة اوجه احدها ان
ينصب الاسم الاول ويرفع الثاني والمعنى ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير فحذف كان واسمها
من الاول لان ان تعين الشرط عليها وحذف المبتدأ من الثاني لدلالة الفاء التي هي جواب الشرط
عليها لانه قلما تدخل الا على الجملة الاسمية وثانيها ان ينصبا جميعا والمعنى ان كان عمله خيرا
فجزاؤه كان خيرا او فهو يجزى خيرا وهذا الوجه الثاني دون الاول لكثرة الحذف في الثاني
اذ حذف في الثاني المبتدأ وكان واسمها او الفعل وفاعله وثالثها ان يرفعا معا والمعنى
ان كان في عمله خير فجزاؤه خير او ان كان خير في عمله فجزاؤه خير فهاهنا تكون كان المقدرة
هي التامة وهذا الوجه دون الاول لقلة حذف كان مع خبرها بخلاف الاسم فان حذفه مع
الاسم منزل منزلة الاول حذف لكون الاسم منزلا منزلة الجزء منه وكذلك الخبر فيصير الحذف
حذفين بل اكثر لانه قد حذف كان اولا ثم حذف الفعل الذي يتعلق به الجار والمجرور وما عوض
عنه ثم حذفا وان كان المقدر في التامة فيقبح ايضا اضمارها بخلاف الناقصة فانها اورد فيها
في الكلام ورابعها ان يرفع الاول وينصب الثاني على ان يكون المعنى ان كان في عمله خير فهو يجزى
خيرا وهذا اسوأ الوجوه واقبحها لكونه مقابل الوجه الاول الذي هو احسن الوجوه في
التعليق ثم قيل ذلك قاله النعمان بن المنذر للربيع بن زياد العبسي وكان صديقا للنعمان ونديما
يدخل لبيد بن ربيعة وهو صغير معه فقال ابياتا في هجاء الربيع لانه لكل معه انه
استه من برص ملمع وانه يدخل فيها اصبعه يدخلها حتى يواري اشجعه كانه يطلب شيئا
ضيعه فلما سمع النعمان دفع يده من الطعام وقال كذلك انت فقال والله لقد كذب
ابن فاعلة اي زانية قال النعمان لقد خبث على طعامي فقام الربيع وهو يقول لئن رحلت
ركابي انني لفي سعة ما مثلها سعة عرضا ولا طولا ولو جمعت بني لخم باسرهم ما وازنوا

ومنه من ريش سمو بلا فابرق بارضك وابغي شكيا مع القطاء شكيا وابن نوفل
ثم قال لا ابرح ارضك حتى تبعث الي من يعلمني فتعلم ان القلم كاتب فقال النعمان تود
برحلك عني حيث شئت ولا تكثر علي ودع عنك الاقاويلا فقد قيل ذلك ان حقا وان كذبا
فما اعتذارك من شيء اذا قيلا قوله ابيت اللعن تحية للملوك في الجاهلية ابيت اللعن قال ابن السكيت
اي ابيت ان تاتي من الامور ما تلعن عليه والملمع الذي يكون في جسده بقع تخالف ساير
لونه اما في استه لون من برص يخالف لون ساير جسده ويدخلها اعضل منها والات
تؤنث وتذكر واحدتها والاشاجع اصول الاصابع التي تتصل بعصب ظاهر الكف الواحد اشجع
وناس يزعمون انه اشجع مثال اصبع والقفيزة الخمسة الاصابع وهو يذكر ويؤنث ورحلت
العيس ارحله رحلا اذا شددت على ظهره الرحل فهي رحلت ركابي شددت الرحل على
ركابي وسرت من ارضك وبنو لخم حي من اليمن ومنهم كانت ملوك العرب في الجاهلية
… شروح التبعيات … طاير وقيل بلدة كثيرة الطير وقوله فابرق من
قولهم رعد الرجل وبرق اذا هدد واوعد بالقطاء دويبا وابن نوفل … كان نديما
النعمان ويلزم حذف كان في اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا فحذف حرف الجر
قياسا لان حذف الجار مع ان وان مطرد ثم حذف كان وابدل منه ما لوجوب الحذف لئلا
يجمع بين العوض والمعوض هذا ما جاء المبرد ظهور كان فعنى ان ما ايرة لا عوض ولا
… ذلك الى … لادغام النون الساكنة في الميم وجوبا فتح الضمير المرفوع المتصل
بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت … وهي خبر كان ضمير منفصل في الاكثر
نحو ليتني كان اياه … عن العهد والانسان قد يتغير وانما كان الاكثر فيه الانفصال
لانه خبر المبتدأ في الاصل والضمير في خبر المبتدأ يكون منفصلا لا غير … والبيت
لعمرو بن ابي ربيعة وقبله … فانظري بالسهم هل تعرفينه اهذا المغيري الذي كان يذكر
اهذا الذي اطريت نعتا فلم اكن وعيشك انساه الى يوم اقبر لئن كان اياه البيت المغيري
منسوب الى المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم وقد جاء متصلا نحو … تسمع ما
حييت بهالك حتى تكونه اي حتى تكون هالكا … اي لا ينفك … مزيدة في
المفعول اي تسمع هالكا وبعده والمرء قد يرجو الحيوة مؤملا والموت دونه ومنها اي
من المنصوبات المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي … اسم لا التي لنفي الجنس … قال
اسم ان واخواتها لانه كلام في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل
بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى ذكره في التعليق قالوا في ترك التحويل بين

اسم لا النافية للجنس

نفي الجنس يجوز لان المنفي هو ليس الجنس بل هو حكمه لان المنفي في لا رجل في الدار ليس
هو الرجل بل كونه في الدار وهو اي المنصوب بلا التي لنفي الجنس المنفي المضاف او المضارع له
نحو لا غلام رجل اي عندنا او لا خيرا من زيد عندنا مثال للمضارع للمضاف وقد مر المضارع
للمضاف في المنادى وسياتي في القسم الرابع وجه نصبهما والمفرد عني بالمفرد ما ليس مضافا
ولا مضارعا له فيدخل فيه المثنى والمجموع مبني على ما ينصب به هذا اولى كما مر في المنادى من انهم
مبني على الفتح لم يدخل فيه نحو لا رجلين في التعليق الثاني المفرد لانه تركيب لا مع … منزلة شيء واحد
كخمسة عشر ولان لا افادت ههنا على المعمول في نفس الامر معنى … حمله عاما يستغرق
جميع افراده فعاملوها كشيء واحد وحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء ولم
يبنوا المضاف والمضارع له كراهة ان يجعلوا ثلثة اشياء او اكثر شيئا واحدا وفي الشرح الحق
ان تقول انه مبني لتضمنه من الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة
لا من رجل لا يحتمل الا الاستغراق وهو ما جاءني من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امراة
فانه وان كان النكرة في سياق النفي تفيد العموم لكن لا نصا بل هو الظاهر اذ يجوز ما جاءني
رجل بل رجلان ولا رجل في الدار ولا امراة بل رجلان وامراتان ولا يجوز بعد ما جاءني من
رجل وبعد لا رجل في الدار ان تقول بل رجلان للزوم التناقض فلما ارادوا التنصيص على
الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من وانما بنيت على ما ينصب به لتكون البناء على حركة
استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب
الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب نحو لا رجل او رجلين
او مسلمين او مسلمات في الدار في الشرح اما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر
مع التنوين ومن اساس الاسماء نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن والتنوين الذي لا
ينبغي ان لا يكون في اسم لا التبرية تنوين التمكن لان ما هو علامة تمكن الاسم من الاعراب يجب
ان لا يكون في المبني وهذا منقوض بنحو يا مسلمات مرجحا عن التنوين اصلا والجمهور يبنيه
بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن … مشبه بتنوين التمكن والمازني بفتحة بلا تنوين حذرا
من مخالفته في الحركة لما بالمثنى بعد لا التبرية وهذا اولى … طرد الباب على نسق
واحد وحق المنفي بها اي بلا ان يكون نكرة انما وجب تنكيره لان الغرض بها نفي الجنس فلا
حاجة الى التعريف لانه لو عرف لم يعرف الا عن نفي الجنس ولم يحصل ذلك بالمعرفة تحصل
بالنكرة فيتبع التعريف ضائعا ولما كان لاحد ان ينقض هذه الدعوى بما دخل على
المعرفة في قوله لا هيثم الليلة للمطي … هيثم … تنكره لا كاف نحو لا ابيا … ولا عمرو

رشقة من ريش سهم بلا فابرق بارضك يا نعمان شكيا مع القطامي شكيا وابن نويرة بلا
ثم قال لا ابرح ارضك حتى تبعث الي من يفتشني فتعلم ان القائل كاذب فقال النعمان تزود
برحلك عني حيث شئت ولا تكثر علي ودع عنك الاقاويل فقد قيل ذلك ان حقا وان كذبا
فما اعتذارك من شيء اذا قيلا قوله ابيت اللعن تحية للملوك في الجاهلية ابيت اللعن قال ابن السكيت
اي ابيت ان تاتي من الامور ما تلعن عليه والملمع الذي يكون في جسده بقع تخالف سائر
لونه اي في استه لون من برص تخالف لون سائر جسده ويدخلها اصبعه يدخل فيها والاست
تؤنث وتوارى دبشتي والاشاجع اصول الاصابع التي تتصل بعصب ظاهر الكف الواحد اشجع
وناس يزعمون ان الاشجع مثال اصبع والقضبة الخبعة الاصبع وهو يذكر ويؤنث ورحلت
البعير ارحله رحلا اذا شددت على ظهره الرحل فهي رحلت ركاب شددت الرحل على
ركابي وسرت من ارضك وبني لخم حي من اليمن ومنهم كانت ملوك العرب في الجاهلية
وقد دعين شروح التبعيات تشهم بل طائر وقيل بلدة كثيرة الطير وقوله فابرق من
قولهم رعد الرجل وبرق اذا هدد واراد بالقطامي دوميا وابن نويرة دوي كحش كانا ينادمان
النعمان ويلزم حذف كان في اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا فحذف حرف الجر
حو الا قياسا لان حذف الجار مع ان وان مطرد ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا
يجمع بين العوض والمعوض هذا واجاز المبرد ظهور كان بناء على ان ما زائدة لا عوض ولا
يستند ذلك الى السماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا في الضمير المرفوع المتصل
بلا عامل يتصل به فقيل متصلا فصار اما انت وتقرا ما كان ضميرا منفصلا في الاكثر
نحو ليتني كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وانما كان الاكثر فيه الانفصال
لانه خبر المبتدأ في الاصل والضمير اذا وقع خبر المبتدأ يكون منفصلا لا غير كما هو والبيت
لعمرو بن ابي ربيعة وقبله فتح فانظري بالاسم هل تعرفينه اهذا المغيري الذي كان يذكر
اهذا الذي اطريت نعتا فلم اكن وعيشك انساه الى يوم اقبر ليتني كان البيت المغيري
منسوب الى المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم وقد جاء متصلا نحو قوله تسمع ما
حييت بهالك حتى تكونه اي حتى تكون هالكا وشيئا كان اي لا انفك ولعل الهاء منه في
المفعول اي تسمع هالكا وغيره والمرء قد يرجو الحياة مؤملا والموت دونه ومنها اي
من المنصوبات المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي قيل اسم لا التي لنفي الجنس كما قال
اسم ان واخواتها لان كلا منها في المنصوبات وجميع ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوبا بل
بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى ذكره في التعليق قالوا في حد الخبر بين

اسم لا النافية للجنس

نفي الجنس نحو لان المنفي هو ليس الجنس بل هو حكمه لان المنفي في لا رجل في الدار ليس
هو الرجل بل كونه في الدار وهو اي المنصوب بلا التي لنفي الجنس المنفي المضاف او المضارع له
نحو لا غلام رجل اي عندنا او لا عشرين درهما عندنا مثال للمضارع للمضاف وقد مر المضارع
للمضاف في المنادى وسياتي في القسم الرابع وجه نصبهما والمفرد عني بالمفرد ما ليس مضافا
ولا مضارعا له فدخل فيه المثنى والمجموع مبني على ما ينصب به هذا اولى كما مر في المنادى من بنائهم
مبني على الفتح لم يدخل فيه نحو لا رجلين في التعليق انما بني المفرد لانه يتركب لا معه تركب شيء واحد
كخمسة عشر لان لا افادت هاهنا على العمومية نفي الاسم مبني بان جعله عاما يستغرق
جميع افراده فجعلوهما كشيء واحد وحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء وانما
لم يبن المضاف والمضارع له لكراهة ان يجعلوا ثلثة اشياء او اكثر شيئا واحدا وفي الشرح الحق
ان تقول انه مبني لتضمنه من الاستغراقية وذلك لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة
لا من رجل لا يحتمل الا الاستغراق ونحو ما جاءني من رجل بخلاف لا رجل في الدار ولا امراة
فانه وان كان النكرة في سياق النفي تعين العموم لكن لا نصا بل هو الظاهر اذ يجوز ما جاءني
رجل بل رجلان ولا رجل في الدار ولا امراة بل رجلان وامراتان ولا يجوز بعد ما جاءني من
رجل ونحو لا رجل في الدار ان تقول بل رجلان للزوم التناقض فلما ارادوا التنصيص على
الاستغراق ضمنها النكرة من منونها وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة
استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف والمضارع له لان الاضافة ترجح جانب
الاسمية فنصب الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب نحو لا رجل او رجلين
او مسلمين او مسلمات في الدار في الشرح اما جمع سلامة المؤنث فبعضهم يبنيه على الكسر
مع التنوين وتارة بلا تنوين اعتبارا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن والتنوين الذي لا
ينبغي ان لا يكون في اسم لا التبرية تنوين التمكن لان ما هو علامة تمكن الاسم من الاعراب يجب
ان لا يكون في المبني وهذا منقوض بنحو يا مسلمات عريا عن التنوين اتفاقا والجمهور يبنيه
بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن والمازني بفتحه بلا تنوين حذرا
من مخالفته في الحركة لسائر المبني بعد لا التبرية وهذا اولى مما قبله طردا للباب على نسق
واحد وحق المنفي بها اي بلا ان يكون نكرة انما وجب تنكيره لان الغرض بها نفي الجنس فلا
حاجة الى التعريف لانه لو عرف لم يعرف الا بتعريف الجنس ولم يحصل ذلك بالمعرفة تحصيل
بالنكرة فيقع التعريف ضايعا ولما كان لاحد ان ينقض هذه الدعوى بما دخل على
المعرفة في قوله لا هيثم اسم رجل وانيشاكل يرتفع هيثم وتنكره الكافية نحو لا ابا حسن بها ولا عمرو

بل بني بالفتح كالنكرة المفردة اجاب بقوله ومثل لا هيثم الليلة للمطي تاول في التعليق
اي لا مثل هيثم ومثل لا يتعرف باضافته الى المعرفة اولا حادي الليلة بتنكير العلم على طريقة
الثاني وهو ان يكون العلم قد اشتهر بمعنى من المعاني فيجعل بمنزلة اسم الجنس الدال على ذلك
المعنى نحو قولهم لكل فرعون موسى فان هيثم كان رجلا قد اشتهر بجودة الابل والبصارة فان
وقع بعدها معرفة وجب رفعها والتكرير وكذا اذا فصل اي بين لا واسمه وجب رفع
وتكرير لا نحو لا زيد بيننا ولا عمرو ولا فيها رجل ولا امراة الاخير مثال الفصل في الشرح لا التبرية
انما عملت لمشابهتها لان ووجه المشابهة اي ان للعمل لتقضي الاثبات اذ معناها التحقيق
لا غير ولا التبرية للعمل لتقضي النفي لانها لنفي الجنس فلما وقعا في الطرفين اعني النفي والاثبات
وتشابهتا فاعملت عليها وعليها مع هذه المشابهة ضعيف لان اصلها الذي هو ان انما عمل
لمشابهة الفعل لا للاضافة فهي مشبهة بالمشبهة ولان العاملات من انا ولا انا فلا
تناقضا لكونهما في طرفي نقيض لا مشابهة ولا مقارنة فعلى هذا تقول انما لم يعمل في المعرفة
لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس
المعرفة بلفظ جنس حتى تنفي الجنس بانتفائها وكذا لم يعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا
من ضعف عملها فلا يتعدى بعمل العامل في البعيد عنها ولضعف عملها مع ان بعضهم مع ان
المنفي لا معرفة والمفصول في التعليق اما وجوب التكرار فلانه جواب من يقول ازيد عندك
ام عمرو وافيها رجل ام امراة فيلزم في الجواب ذكرهما ولو كان السوال عن واحد لكان في الجواب
ان يقال لا او نعم وقولهم لا نولك ان تفعل على لا ينبغي كما جاء بذلك على يرع في التعليق لا نولك ان
تفعل قال ابو علي ابو بكر وما الا منه مع النحويين ان لا منزلة لا ينبغي لك فاجروها مجرى ما حيث
كان معناها كما اجروا يذر مجرى يدع لاتفاقهما في المعنى ايا داني نولك لما كان معنى الفعل الذي
هو ينبغي لم يكرروه وان كان معرفة كما لم يكرروا الفعل في لا ينبغي لك ان تفعل كذا كما انهم قالوا
يدع والاصل يودع بسكون الدال فحذف الواو وحكى فيه فصار يدع ثم فتح الدال لاجل حرف الحلق
ولم يرجعوه في يذر وليس فيه حرف حلق يستحق به ان تفتح عينه الا انهم حملوه على يدع لاتفاقهما في المعنى
ومعنى النول العطاء في الاصل فقولهم لا نولك ان تفعل كذا معناه ما اعطيت ان تفعل كذا
اذا لم تعطه ذلك لا ينبغي له فعله واجاز المبرد وابن كيسان الرفع عن غير تكرير في المعرفة
والنكرة اما مع المعرفة فبقوله نحو لا زيد في الدار وقولهم لا نولك ان تفعل كذا واما مع المنكر
غير المفصول فبقوله ونحو لا رجل عندك وقوله وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا حياتك لا نفع
وموتك فاجع واما مع المفصول فنحو لا فيها رجل وقوله بكت جزعا واسترجعت ثم اذنت

كانها

وكانها ان لا النبأ رجيعها واجيب عن الشعر بالشذوذ وعن قوله لا نولك بما
تقدم وان كرر النكرة بعدها اي بعد لا من غير فصل جاز فتحهما ورفع الثاني ونصبه ورفعهما
ورفع الاول وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله في التعليق جاز فتحهما على ان كليهما لنفي
الجنس ورفع الثاني على ان الثانية مزيدة غير عاملة والاسم مرفوع عطفا على محل لا مع المنفي
او بمعنى ليس والمرفوع اسمها او لنفي الجنس وقد رفع الاسم بعدها على الاستيلاء من غير تكرار
كما هو مذهب المبرد ونصب الثاني على ان الثانية ايضا مزيدة ونصب الاسم بالعطف على
لفظ المنفي ورفعهما على ان كليهما غير عاملة او بمعنى ليس او الاولى بمعنى ليس والثانية غير عاملة
على مذهب ابي العباس او بالعكس من هذا ورفع الاول وفتح الثاني على ان الاولى اما بمعنى
ليس او على مذهب ابي العباس فالوجوه خمسة صورة واحدى عشر حكما ونعت المبني
الاول مفردا المبني جاز فيه الاعراب نعت المنفي مثل خبره جاز ومفردا مليه حال من الضمير
المجرور في منها اي ما كان الاسم لا مبنيا ويكون النعت مفردا متصلا وجاز فيه ذلك النعت
الاعراب حملا على اللفظ ومحله اي ما ان النصب حملا على الحركة البنائية التي في لفظ المنعوت منعوت
الحركة الاعرابية لعروضها مع عروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة موجودة لها وبما ان الرفع
حملا على المحل لان التوابع تتبع متبوعها تابعة الاعراب لا في الحركة البنائية والبناء اي جاز
في ذلك النعت البناء ايضا مع انفصاله عن لا التي هي سبب البناء كما سلاجتماع شيئين
احدهما كون النعت في المعنى داخلا النفي لان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظريف لا
الرجل فكان لا دخلت عليه فكانك قلت لا ظريف والثاني قربه من لا التي هي سبب البناء
اذ الفاصل بينهما ليس اجنبيا بل هو هو في المعنى فلهذا النعت شرايط ان يكون نعت
المبني بلا لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريفا الثاني ان يلي النعت المنعوت
وبهذا احترازا عن النعت الثاني في نحو لا رجل ظريف كريم فلا يبنى كريم لما سياتي وعن ان يفصل
بينهما نحو لا غلام في الدار ظريف فلا يبنى ظريف لتعذر التركيب مع الفصل الثالث ان يكون
النعت مفردا فلا يبنى نحو لا رجل حسن الوجه وانما يبنى النعت المضاف والمضارع لانهما
لا يبنيان اذا اتصلا بلا فاسيين لهما فكيف اذا لم يكونا اسمين لها كذا في الشرح والمصنف
علل بناء النعت بقوله بجعل الموصوف والصفة واختل الحاد بقوله بجعل فتعلق بالبناء اي
بني الصفة بان بجعل الصفة والموصوف كلمة واحدة ويعترض على هذا التعليل بانه يلزم
من هذا جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة قال ابن برهان والسيرافي بينهما مثل ليت
لان هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفي بل هي دخلت على الموصوف المركب مع صفته فعملت

في محلها كما يجب في خمسة عشر اذا قلت لا خمسة عشر واما النعت الثاني فيما عدا
فلا يجوز فيه الا الاعراب لئلا يلزم جعل اربعة اشياء شيئا واحدا وكذا المعطوف
عليه اي وكذا ما يعطف على المبني ويكون المعطوف نكرة جاز في المعطوف الرفع والنصب بعين
ما مر في النعت نحو لا اب وابنا مثل مروان وابنه وآخره اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا
مثال المعطوف المنصوب ونحو لا ام لي ان كان ذاك ولا اب مثال للمعطوف المرفوع وقبله
واذا يكون كريهة ادعى لها واذا يحاس الحيس يدعى جندب هذا لعمركم الصغار بعينه
لا ام البيت الكريهة الشدة في الحرب قال حاس الحيس اذا اتخذه والحيس تمر يخلط
بسمن واقط والصغار بالفتح الذل والضيم وانما لا يجوز البناء في المعطوف كما جاز في النعت
لامتناع مجيء البناء وهو جعلهما واحدا فانه لا يجوز ذلك في المعطوف والمعطوف عليه نحو
لا اب وابن واما المعرفة اي المعرف المعطوف على المبني فلا يجوز فيه الا الرفع اي ولا البناء
انما وجب الرفع لان حرف النفي لو باشر المعرفة لم يكن الا مرفوعة فهي اذا كانت بذلك
ابعد نحو لا غلام لك ولا العباس لا الثانية مزيدة مذكرة للنفي قال الاندلسي والذي بقي
من التوابع هو الوصف والعطف من البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظي ولا نص
لهم فيها لكن ينبغي ان يكون مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففي البدل يجب البناء
ان كان مفردا نكرة نحو لا رجل صاحب لي وان كان معرفة وجب رفعه واما عطف
البيان فان كان معرفة فالرفع لا غير نحو لا رجل زيد وان كان نكرة فالرفع والنصب مفردة
كانت او مضافة او مضارعة كما تقول لا اشلاء واحد ولا كرنب رجل قال امرؤ القيس ولا
كمثل الذي بالجو مطلوب واذا حملت على اللفظ قلت لا اشلاء احدا ولا كرنب رجلا ولا
يجوز تاكيد المبني تاكيدا معنويا لان المنكر لا يؤكد معنويا كما جاء في التوابع وان اكد
تاكيدا لفظيا فالاولى كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز
الرفع والنصب كما مر في المنادى والمصنف ايضا لم يبحث عن تعلق التوكيد اللفظي
بل عن نوع منه واذا كرر جاز في الثاني الاعراب والبناء نحو لا ماء ماء باردا لان سمع الكلام
منونا وان سمعت منونا وان كرر مبني بلا فصل من الاسم وذلك المكرر ثم وصف اي
نحو لا ماء ماء باردا انه سمعت منه الثاني نظرا الى كونه تكريرا لفظيا وان سمعت اعربه
رفعا او نصبا حملا على لفظ المتبوع او محله كما مر آنفا لانك لما وصفته صار مع وصفه
كانه وصف للاول كالحال الموطئة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وكما يجري الوصف
على اللفظ والمحل كذا هنا التوكيد واما وصف المكرر من غير بادنا فليس فيه الا الاعراب واذا

دخل الهمزة على لا لم يغير العمل الذي كان قبله لا من النصب في المضاف والمضارع وبناء
الاسم في المفرد النكرة ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا اما الاستفهام نحو الا رجل
في الدار والتمني نحو قول المتمنية الا سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج
في المعلق المتمنية اسم امراة مدنية عشقت فتى من بني سليم يقال له نصر بن حجاج وكان
احسن اهل زمانه صورة ففتنت من حبه فتحت بذكره حتى صار ذكره شعرا لها في
عمر بن الخطاب رضي الله عنه ذات ليلة بباب دارها فسمعها تقول رافعة صوتها الى
صوتها الا سبيل البيت فقال عمر من هذه المتمنية فعرف خبرها فدعاه فحلق راسه
فخلق راسه ثم تامله اي تامل مريضا فقال اي عمر انت حلوقا احسن فقال واي ذنب
لي في ذلك فقال صدقت الذنب لي ان تركتك في دار الهجرة ثم اركبه جملا وسيره الى البصرة
او العرض اي معناه العرض نحو الا نزول بكم فتصيب خيرا فانه تعرض عليه بهذا الكلام
النزول ولم يذكر سيبويه هذا لان العرض كما قال قبل الهمزة بلا ذكره السيرافي وتبعه
الجزولي والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هنا حقا لانها اذا كانت من حروف الافعال
كان ولو نعتت انتصب الاسم بعدها نحو الا رجلا تكرمه ولما دخل اي الهمزة الداخلة على
لا لا تغير عملها امكن ان يورد عليه انه تمنى ان لا تمن الا رجلا اذا لم يكن المفرد النكرة
بعد لا اجاب بقوله وقوله الا رجلا جزاه الله خيرا فقد قال الخليل الا حرف براسه موضوع
للتحضيض وليس لنفي الجنس ودخل عليه الهمزة وحرف التحضيض لا يليه الا الفعل فالفعل لفعل
محذوف والمعنى الا ترونني رجلا اي هلا تروني رجلا وعند يونس لا في البيت لنفي الجنس
ودخل عليه همزة الاستفهام معناه التمني ولكن نون الاسم ضرورة وروي الا رجل بالرفع على
ان لا ملغاة عن العمل وروي الا رجل بالجر فيكون مجرورا برب مقدرة والمعنى الا من رجل فالهمزة
للاستفهام ولا نافية وتمامه يدل على محصلة تبيت المحصلة المراة التي تغسل تراب المعدن
وتبيت تفصل كذا وفي الشرح الهادي اذا دخل على لا التبرئة لا يكون الفعل بعدها مبنيا نحو كنت
بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لضعفه فتقدير الاستقرار فيه بعدها الا انه يجوز بلا من مال
وايضا فانه يحل لا اذا لا عملت بمعنى انها تجيء في القسم الرابع وبتوسطها بطل الشبه
لان انه لا بد لها من الصدر وقالوا لا ابا لك ولا غلامي لك ولا ناصري لك وكان القياس
حذف الالف من لا اباك فيقال لا اب لك واثبات اي كان القياس اثبات النون في غلامي
وناصري وان يقال لا غلامين لك ولا ناصرين لك اذ حذف النون من التثنية والجمع اذ كانت
في حال الاضافة ولا اضافة لكنهم قصدوا الاضافة واقحمت اللام توكيدا للاضافة وقصدا

من حق المنفي التنكير بما يظهر بها من صورة الانفصال اعلم ان حق المنكر ان يقال
لا اب لك ولا غلامين فيكونا مبنيين وبنا على قلة لكنه ليس بنا في المثنى وجمع المذكر
السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء الستة اذا وليهما لام الجر ان تعطى حكم الاضافة
بحذف نون المثنى والمجموع واثبات الالف في الاخ والاب فيكونان معربة اتفاقا مذهب الخليل
وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى فقيل لهم اللام
لا يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر والجواب بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة هره
تاكيد لتلك المقدرة الا ترى انهم لا يقولون لا اباها ولا رقيبي عليها فقيل لهم ما الذي
حملهم في هذه الاضافة على الانفصال بين المضاف والمضاف اليه باللام المقحمة قوليا دون
سائر الاضافات المقدرة اجابوا بانهم قصدوا ان ينصبوا هذا المضاف المعرف من وجه
تكرير لا لحقها وحق المعارف المنفية بلا الرفع مع تكرير لا فتفصلوا بين المتضايفين لفظا ليجي
تصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف فلا يستنكر نصبه والعدم تكريره والدليل
على ان قصدهم هذا الغرض انهم لا يفعلون هذا الفعل مع المضاف الى النكرة فلا
يقولون لا ابا لرجل حالة كذا او لا غلام لشخص عندنا كذا وقوله من قصد ما حق المنفي في
تعليل آخر لاقحام اللام وهي فيما تقدم قصد نصب المنفي باعتبار المعنى في كونه نكرة تقضي حقه
باعتبار اللفظ بادخال هذه اللام الجار الظاهر صورة الانفصال فكان لا اضافة ولا تعريف اللام
ولو فصلت منها اي فصلت الاسم لا من اللام لم يكن بد من الحذف اي من حذف الف الاب
والاخ في نحو لا اب فيها لك والاثبات اعدمن اثبات النون في نحو لا غلامين فيها لك ولا ناصر
بيها لك نحو لا اب فيها لك لان الفصل سوف يابى الاضافة اذ لا فصل بين المضاف والمضاف
اليه وقد يحذف الاسم نحو لا عليك اي لا باس عليك ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر لئلا يلزم
اجحافا ومنها اي من المنصوبات خبر ما ولا المشبهتين بليس وسياتي في القسم الرابع
وجه نصبه نحو ما زيد منطلقا ولا رجل افضل منك وهي اي اعمالهما عمل ليس لغة الحجازية
والمنصب اي اللغة التميمية رفعهما بالابتداء في الشرح الاصل في ما ان لا تعمل كما هو
لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذي تعمل فيه من الاسم او الفعل لكونه
متمكنا من العمل بثبوتها في مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازية فانما اعملوها
مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان معناهما ونفيهما سواء في الحقيقة كما
سياتي في القسم الرابع واما لا فلم ينقلوا منا احد الا من الحجازيين ولا من غيرهم رفع اسم
لا ونصب خبرها بل لم يرد الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح مظنونا

خبر ما ولا المشبهتين بليس

ابنا ما مله

ابنا عاملة عمل ليس والحق انها لا الشمرة مطلقا وانما ثبت ان يبطل العمل في المعلق
نحو ما ان زيد قائم لان ان هذه لا تزاد بعد ليس فبدخولها قد رميت ما من ليس ثم الحق
عليها او بتقدم الخبر يبطل العمل لما يجي في القسم الرابع وكذا اذا انتقض النفي بالا يبطل العمل على ان
ليس فانه اذا انتقض نفيه لا يبطل عمله فانهما اي انهما يعملان عليها باستفادة نفيهما بالا
لانهما عملا للنفي وكذا ينقض النفي الذي هو سبب عملها كما سياتي فلا يعملان وليس
للفعلية في التعليق لان المعنى في ليس زيد قائما ما يكون زيد قائما فعليها انما هو نفي
الكون وهو باق مع النفي والاثبات وهذا معنى قوله وهي باقية واما ما فليس فيهما من
تضمن معنى الكون شي وعملها انما هو لما فيها من النفي المتضمن اياه ليس ولم يبق مع الاثبات
فلم تعمل في الشرح هذه شروط ما يعمل عمل ليس قال الاندلسي ينبغي في لا العاملة عمل ليس
ان يراعى الشروط المعتبرة لاعمال ما بل هي فيها اولى لانها اضعف من ما لكن النحويين لا
يذكرون في كتبهم الا اشتراطا واحدا وهو انه يكون معمولها نكرة اسما كان او خبرا وكذا
اذا عطف عليه اي على خبرهما سواء كان منصوبا او مجرورا بالباء الزائدة بموجب بل
الحكم اي بثبت يبطل عملهما في المعطوف ويجب الرفع والعطف بالموجب انما يكون اذا
عطف عليه بل ولكن لانهما للاثبات بعد النفي وانما يبطل عملهما في المعطوف لزوال علة
العمل وهي النفي واما وجه رفعه فقد مضى في الاستثناء عند قوله وما زيد شيئا او وشيئا اي
نفي بالرفع لا غير قال الشيخ عبد القاهر هو خبر مبتدا محذوف اي ما زيد بقائم لكن
هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن فيه اي من باب عطف المفرد على المفرد
ودخول الباء في الخبر انما يصح في لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق اي لا يدخل
الباء في خبرها اذا لم يكن عاملة كما هو مذهب تميم اذ ارتفاعها عندهم على الابتداء والباء لا
يدخل في خبر المبتدا فلا تقول زيد بمنطلق قال ابن الحاجب هذا الاستدلال غير مستقيم
لان لنا ان نقول انما لا يصح زيد بمنطلق لفقدان النفي المصحح دخول الباء وفي الشرح قال ابو علي
والزمخشري بامتناع دخول الباء على خبر ما التميمية واجازه الاخفش وقد وجدناها
يدخل بعد ما الكافة بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقائم قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف
قواه ولا المكسورة بالباء المشبهة بليس الا انهم ابوا ان يعملوها الا في حين اي حق
لا الحق معنى ليس الباء نحو لات والمكسورة من كسعت ضربت دبره وقوله في الحين
بليس يختص بلفظ الحين في ذلك فاستثني من هذا العموم قوله الا انهم ابوا ان يعملوها الا في
ويختص بلفظ الحين مضافا الى نكرة نحو ولات حين مناص والتاء للتانيث كما في

ربت وربتَ قال انما التانيث الكلمة او المبالغة إليها كلمة علامة وحذف اسمها وحمل خبرها
على اسمه قوله اي ليس الحين حين مناص ولا يجوز الاتحاد ههنا كما يجوز في الفعل نحو عليه
ليس منطلقا لان الحرف لا تضمر فيه وان شابه الفعل وقد ارتفعت حين على قلة نحو اسم
لا والخبر محذوف اي حاصلا ولا تستعمل الا محذوفا احد الجزئين هنا قول سيبويه وقيل هم
حنت ولات هنت واني لك مقروع بين لطعه ان التاء ليست من جملة حين نقل عن
ابي عبيد ان التاء من جملة حين وانشد لابيه وجره العاطفون تحين ما من عاطف
والمطعمون تحين ما من مطعم وفيه ضعف لان تحين ليس بشيء ورد في اللغات
خلاف لات حين وانما يدل على ان التاء ليست من جملة حين ما جاء في المثل حنت
ولات هنت بجر هنت حين ولو كانت من جملة حين لكان متحدا من الكلمة آخرها
واسمها على حرف واحد وهذا غير موجود في كلامهم ومعنى هنت حنت اي حنت المراة
وليس الحين حين حنينها ثم التفت اليها وقال اني لك مقروع اي من اين تظفر بي
وم مقروع لقب عبد شمس بن سعد بن زيد بن مناة بن تميم وفيه تعريض انه بن مالك
بن حزيمة ثم حنت الست العاطفون من عطف عليه اي كر يا فرح من منصوب
الاسماء شرع في منصوب الافعال واما منصوب الفعل وهو المضارع لانه المعرب من
الافعال المقابل للنصب الواقع بعد ان واخواته وسياتي في ختم الكتاب وجه نصب منصوبات الافعال
ان الفعل ذا كان اخواته وانتصابه بظاهر او مقدر ما ذكره هنا يبقى له ظاهر من
حال من ان واخواته ثم تبين امثلة الظاهر بقوله بعد ان تخرج ولن نذهب وجئت
كي تعطيني واذن اكرمك وبعد ان ويتنصب المضارع الواقع بعد ان خاصة مقدرة ولا
يقع كل موضع بل اذا كانت قبله اي قبل المضارع احد هذه الاشياء وهي حتى الجارة قال
المعربون حتى حرف جر فلا يدخل الا على اسم ظاهر او مقدر ولا يصح تقسيم الفعل اسما
الا بان او كي او ما او لو ولا يصح تقديرما ولو لانهما لا ينصبان ظاهرين فكيف ينصبان
مقدرتين مع ان لو لا تجيء مصدرية الا بعد فعل التمني ولا يصح تقدير كي لانها كي لا تستعمل الا
في مقام السببية واذا كانت حتى بمعنى السببية لا يصح تقديرها في نحو سيرت حتى تغيب الشمس
فلم يبق الا ان التي هي ام الباب ولانه ثبت تقديرها في غير هذا الباب نحو احضر الوغى وجلب
المتوكل على ما ثبت اولى من غير الثابت فنصب حتى بنفسها لقيامها مقام الناصب مع
انها كانت للتعليل قامت مقام كي فعملت عملها واذا كانت بمعنى الى قامت مقام الى ونبا
قالوا نعد لان الاصل عدم خروج الشيء عن اصله واعتقاد بقائه على اصله اولى فما يبعد

الى

اي اعتقاد خروجه من ذلك الاصل نحو سرت حتى ادخلها وانما يصح ان بعد حتى
اذا كان الفعل مستقبلا بالنسبة الى ما قبلها ونعني لاختصاص ان الناصبة للفعل الا مستقبل
يجب ان يكون فعلها مستقبلا وليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام
مستقبلا مترقبا بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى
مضمون الفعل قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول عند السير كان مترقبا بلا
ريب فيجوز النصب سواء كان الدخول وقت الاخبار ماضيا او حالا او مستقبلا او لم يكن
على احد الاوجه الثلث وذلك بان يكون حصل شكل السير للدخول وعرض مانع منع عن
حصول الدخول فلم يكن الدخول لا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا السببية كانت حتى او لمجرد الغاية
اراد ان حتى التي ينتصب الفعل بعدها قد يكون للسببية اي بمعنى كي نحو سرت حتى
ادخلها اي كي ادخلها وقد يكون لمجرد الغاية اي الى ان ما قبلها انتهى بما بعدها نحو قوله
او اي او سرت حتى تغيب الشمس فان سير الانسان ليس سببا لغيبوبة الشمس
بل ينتهي بغيبتها وجاز الفصل على نحو انتظر حتى ان تقسم في تاخذ بالنصب عند
الاخفش اجاز الاخفش الفصل بين حتى وبين الفعل المنصوب بعدها بالشرط نحو
انتظر حتى ان تقسم في تاخذ والتقدير حتى تاخذ ان تقسم في واستقبح ابن السراج الفصل
بينهما وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان نقوم يقول اذا اردنا ان
نقوم فالفصل بالظرف على ضعفه اسهل منه بالحرف اعني ان واما الفصل بالاسم غير الظرف
نحو انتظر حتى من اخذ تاخذ فلا يجوز بل يجزم تاخذ والجزم اي جزم تاخذ في قوله
حتى ان تقسم في تاخذ احسن من النصب لئلا يلزم الفصل وجزمه بانه جواب الشرط
وجاز في تاخذ الرفع ايضا لكون الشرط ماضيا ولو قال حتى ان تقسم في فالجزم ليس
الا لانه التعليق ولا يجوز النصب اذا كان الشرط مضارعا نحو انتظر حتى ان يقسم في تاخذ
لان الاعمال والالغاء لا يجتمعان اي اعمال في الشرط والغاؤه عن الجواب وفي الشرح لا يجوز
الفصل اتفاقا بين الواو والفاء واو اللام وبين ما انتصب ما بعدها لكونهما على حرف واحد وان
كان الفعل الواقع بعد حتى حالا تحقيقا او حكاية لا يجوز النصب لاختصاصها بالاستقبال بل كان
حتى حرف ابتداء اي حرف استيناف اراد ان بعدها كلام مستانف لا تعلق من حيث
الاعراب بما قبلها كما تعلق المنصوب لان حتى المنصوب ما بعدها مع الفعل حرف جر
متعلق بما قبلها ولا نعني بكونها حرف ابتداء ان بعدها مبتدا مقدر اي حتى انا ادخلها
لان ذلك لا طرد لنه قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع بل نعني ان ما بعدها

جملة مستأنفة كما في قوله تعالى حتى اذا جاء امرنا استونفت بعدها الجملة الشرطية
وجب السببية اي يكون ما قبل حتى الابتدائية سببا لما بعدها وذلك لان الاتصال اللفظي
لما زال بسبب الاستيناف شرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب
متصل بالمسبب معنى جبرا لما فات من الاتصال اللفظي نحو مرض حتى لا يرجونه فان
المرض سبب لعدم رجاء حيوته ولذا اي لكون المرفوع ما بعدها حرف استيناف امتنع
الرفع في كان سيري حتى ادخلها ناقصة لانه في كان الناقصة بلا خبر واذا نصب ادخلها
ويكون حتى جارة تكون الجار والمجرور خبرا لكان في اي فامتنع الرفع فيه اذا جعلت حتى
تدخلها انما امتنع لعدم السببية لكن الحكم بالسير الذي هو سبب الدخول بل كنت شاكا
فيه حيث استفهمت عنه فكيف تحكم بحصول الدخول الذي هو الجزم بالمسبب مع الشك
في السبب وجاز في التامة اي جاز الوجهان نصب ما بعد حتى ورفعه فيما يعمل كان من
قولهم كان سيري حتى ادخلها تامة اذ لا يعود حينئذ ان يكون حتى ابتدائية والفعل بعدها
حالا اذ لا يحتاج كان الى خبر وان تكون جارة والفعل مستقبلا او بعد الخبر اي جاز الوجهان
بعد ذكر الخبر نحو كان سيري سيرا متعبا حتى ادخلها اذ لا مانع من كون حتى جارة تارة و
ابتدائية اخرى وفي ايهم اي وجاز في ايهم سار حتى يدخلها حتى الوجهان اما النصب فلان
يكون الدخول مترتبا على وجود [illegible] متعين الفعل للاستقبال واما الرفع فلان يكون موجودا
في الحال وههنا مقصود الدخول في الحال لكن لانه ليس بموقوف على ما هو مشكوك الوقوع لان
وقوع السير في هذه الصورة غير مشكوك والشك انما وقع في من وقع عنه السير والدخول
في ما سير متيقن مشكوك فاعله فجاز ان تحكم [illegible] في الحال فيكون ايهم سار حتى
هو يدخلها الآن بخلاف اسرت حتى تدخلها فان الشك وقع في نفس السير ونقول سرت حتى
ادخلها بالرفع اي في الحال لانه تنصب الفعل لان الكينونة كائنة اي تابعة في حال التكلم
ولا تكون الا [illegible] مستقبلا فلا يجوز نصبه وحكي الاخفش جواز النصب في ادخل لانه اي
لان الدخول لم يقع بعد فتعين انه للاستقبال فينتصب وليس بذلك اي وليس هذا الكلام
كلاما معتبرا لانه اي لان [illegible] في خبر كاد [illegible] عليه حتى فينتصب ولام كي عطف على حتى
الجارة اي ينتصب الفعل بان مضمرة اذا كان قبله لام كي نحو جئت لتكرمني وجاز الاظهار
اي اظهار ان مع لام كي في الشرح اذ لا استاذ في ظهور الاسم الصريح بعد اللام الجارة فلا استاذ
ان يظهر بعدها ما تقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم يدخل على
الاسم الصريح لم يظهر بعدها ما تقلب الفعل الى الاسم الصريح وكذا حتى لم يظهر بعدها لان الاغلب

فيها ان يستعمل بعد كي [illegible] وحتى بمعنى الغاية لا يدخل على الاسم الصريح وجاز على ان التي بمعنى الى
لان الحتى الاولى الغالب فيه التي بعدها المضارع ولزم مع لا نفيا كما دخل لام كي على فعل مصدر
بلا لزم اظهار ان نحو لئلا يعلم [illegible] لاستكراه اللامين المتواليين ولام الجحود عطف على لام
كي اي وينتصب بان مضمرة اذا كان قبله لام الجحود وهي المزيدة لتأكيد النفي كما في الشرح
اللام التي لتأكيد النفي مختص من الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو ما
كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم اكن لاسجد ولا يجوز الاظهار اي اظهار ان مع لام الجحود في
التعليق بل التزم الاضمار ههنا طلبا لتطابق بين النفي والاثبات فان قولنا لم اكن لافعل
نفي لقول القائل سوف تفعل [illegible] انه يقدر ان بعد اللام النافية التي بعد فعل
الامر والارادة نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب والفاء عطف على لام الجحود اي وينتصب
المضارع بان مضمرة اذا كان قبله الفاء لكن بشرطين ان يكون المضارع واقعا في جواب الاشياء
الستة وان يكون الاول سببا للثاني وهذا معنى قوله بشرط السببية والوقوع في جواب
الاشياء الستة الامر والنهي والنفي والاستفهام والتمني والعرض وفي الشرح ترك التحضيض
قال تعالى لولا انزل اليه ملك فيكون معه نذيرا وترك الترجي ايضا قال تعالى لعله يزكى او
يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب ثم ذكر مثال كل على الترتيب نحو ائتني فاكرمك ولا تدن من الاسد
فيأكلك ونحو قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا تعجب الفاجر فيحمل على الفجور وما
تأتينا فتحدثنا وأين بيتك فأزورك وليت لي مالا فأنفق والا تنزل فتصيب خيرا ولما كان
المضارع مع الفاء انما ينتصب بان مضمرة اذا وقع جوابا لاحد الاشياء الستة [illegible] قائل ان يبطل
الدعوى [illegible] انتصب وليس جوابا لواحد منها في قوله والحق بالحجاز فأستريحا اجاب
بقوله ونحو سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فأستريحا ضعيف لا يسوغ الا للضرورة
وايضا يرد انه انتصب بان مضمرة من قولهم ما تأتينا فتحدثنا وليس جوابا لواحد من الستة فأجاب
بقوله ونحو كأنك وال علينا فتشتمنا متأول في التعليق انه متأول بالنفي اي لست بوال
علينا لانه لما شبه بالوالي علم انه ليس بوال لوجوب التغاير بين المشبه والمشبه به وفي الشرح
قد يجيء التشبيه المفيد معنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوب الجواب نحو كأنك البيت اما
اذا قصدت بالتشبيه الحقيقة دون النفي [illegible] ذلك [illegible] جائز
عند قوم ومنعه الاكثرون في الشرح ينتصب بان مضمرة [illegible] اما صريح [illegible]
واما مأول نحو قلما تأتيني فتكرمني وقل رجل واقل رجل [illegible] في هذه الكلمات تستعمل
بمعنى النفي الصرف [illegible] استعمالا واما ما يفيد معنى النفي لكن لا يجري في استعمالهم مجراه

فلا ينتصب وجوابه مثل انت غير امير وتضربني وتزجون قوم نصب جواب كلها تقضي
معنى الفعل قياسا لا سماعا ولا يكون اسماء الافعال ونحو الاسد الاسد والدعاء بمنزلة الامر خلافا
للكسائي في التعليق لان قال الاسد الاسد فلا ياكلك ونحو هلم الينا فتصيب خيرا والنحو
غفر الله له فيسعد لقدر ان لفظ الامر والظاهر مع الكسائي لو ساعده الاستعمال وفي النسخ
اذا كان صريحا فلا كلام في صحة نصب جوابه واما ان لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا
عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثاب عليه وحسبك الكلام فينام الناس بان
يكون اسم فعل نحو نزال فانا نتك او يكون الامر مقدرا نحو الاسد الاسد فتنجو فالكسائي
يجري جميع ذلك مجرى صريح الامر وقوله بمنزلة الامر خبر لا يكون وقيل ان الدعاء اذا
كان بلفظ الامر فهو بمنزلة الدعاء ولهذا في باب الامر والنهي عند النحاة نحو اللهم اغفر لي
فيدخلك والكلام اذ وقع ما الا فاتصدق في انه كان قبلها اي قبل الفاء اسم يصح عطفه
اي عطف ما بعد الفاء عليه فلا اشكال في عطفه اي اذا كان الواقع بعد الفاء منصوبا باضمار
ان لا محالة يكون في تقدير مصدر فلا بد له من موضع من الاعراب فان تقدم اسم يصح عطف
ذلك المصدر عليه فلا اشكال في ان اعرابه كاعراب ذلك الاسم نحو ليكن قيامك فتدخل الجنة
اي فدخولك ولا يكن كفرك فتدخل النار والا ان لم يكن قبله اسم يصح عطف ما بعد الفاء عليه
فالرفع اذا كان لغير من له الاول اي اذا كان الفعل الثاني لغير من له الفعل الاول بان يكون
الاول للمخاطب والثاني للمتكلم مثلا فالاولى ان الواقع بعد الفاء اذا كان منصوبا باضمار ان لا
محالة يكون في تقدير اسم ويعطف على ما قبله فان كان الثاني لغير من له الاول فحمله الرفع اذ لا
يمكن في الاول الا تقدير مصدر مسند اليه الكون او الحصول ليتأتى عطف الثاني عليه نحو
لا تدن من الاسد فيأكلك اي لا يكن منك دنو فأكل منه كما في التعليق ولا يجوز ان يقدر غير
الكون نحو لا تفعل دنوا فأكلا لانه اذا يصح نهي المخاطب عن الاكل الذي هو من الاسد فلا
يستقيم عطف الثاني عليه وكذا ايتني فاكرمك اي ليكن منك اتيان فاكرام مني ولا يستقيم افعل
اتيانا فاكراما في الا يؤمر المخاطب بفعل الاكرام الصادر عن المتكلم وكذا ما تأتينا فتحدثنا
اي ما يكون اتيان فتحديث منا ولا يستقيم ما تفعل اتيانا فتحديثا منا والا انزل فأكرمك اي ليكن منك
نزول فاكرام مني ولا يصح افعل نزولا فاكراما مني الا اذا كان متمني بليت حال كونها غير داخلة
على ضمير الشان فالنصب معنى اذا كان الفعل متمنى بليت ولم يكن ليت داخلة على ضمير
الشان فقل ما بعد الفاء النصب وسواء كان الثاني لمن له الاول او لغيره سوا اذا كان متمنى
بليت ودخلت ليت على ضمير الشان وكان الثاني لغير من له الاول فهذا داخل تحت قوله

فالرفع

ان
فالرفع اذا كان لغير من له الاول وفيما عداهما الوجهان اي فيما عدا القسمين المذكو
والقسمان المذكوران احدهما ما لزم رفعه وهو ان يكون الثاني لغير من له الاول
والقسم الآخر ما لزم نصبه وهو ان يكون متمنى بليت ولم يدخل ليت على ضمير الشان
وما عدا القسمين المذكورين افراد الاول ان يكون متمنى بليت داخلة على ضمير الشان
وكان الثاني لمن له الاول والآخر الثاني ان يكون لمن له الاول في غير الآخرين على
ما بعد الفاء يجوز ان يرفع وان ينصب في التعليق اذا كان الفعل الثاني لمن له الاول جاز
النصب ايضا بتقدير مصدر معمول للفعل نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ما تفعل اتيانا
فتحديثا او ما يكون منك اتيان فاكرام ولا تدن من الاسد فتسلم اي لا تفعل دنوا فسلامة ك
او لا يكن دنو فسلامة والا تنزل فتصيب خيرا اي افعل نزولا فاصابة خير او ليكن منك
نزول فاصابة خير والحكم في النهي كذلك لانه لا يجوز الا النصب سواء كان لمن له الاول
او لغيره نحو ليتك تأتيني فاحدثك اذا لم تدخل ليت اتيانا منك فتحديثا وليتك تأتيني
فتحدثني اي ليت منك اتيانا فتحديثا اما اذا دخلت ليت على ضمير الشان ويكون
الثاني لغير من له الاول نحو ليته تأتيني فاحدثك فالرفع اي ليته يكون اتيان منك فتحديث
مني ولا يستقيم ليته تفعل اتيانا فتحديثا مني ولو دخلت على ضمير الشان وكان
الثاني لمن له الاول جاز الوجهان نحو ليته تأتيني فتحدثني اي ليته يكون منك اتيان فتحديث
او ليته تفعل اتيانا فتحديثا والواو بالعطف على الفاء اي وينتصب المضارع بان مضمرة
اذا كان قبله الواو بشرطه الجمعية والوقوع في جواب الاشياء الستة اي بشرط ان يجمع
مضمون ما قبل الواو ومضمون ما بعدها في زمان واحد ويكون قبلها امر نحو زرني وازورك
او نهي نحو لا تنه عن خلق وتأتي مثله او استفهام نحو هل تزورني وتعطيني او تمن نحو
ليتك عندنا وتكرمنا او عرض نحو الا تنزل وتكرمنا ونحو حواشي المصنف انما اضمرت بعد
انه لم تعمل بنفسها لانها الواو لا تخلو من ان تعمل باعتبار لفظها او لمعناها الذي هو
هي في هذا الموضع ولا الاعتبارين لا توجب لها النصب اما الاول فلان معناها الموضوعة
هي لاجله هو العطف وهي من حروف العطف لا نصب واما الثاني فلان معناها
الحادث هو كونه بمعنى مع ومعلوم ان مع لا يعمل النصب واما قلنا انها بمعنى مع لانك اذا
قلت لا تأكل السمك وتشرب اللبن فمعناه نهيك عن ذلك ومعه اي مثل ما بعد الواو النصب
لا غير لكونه مفعولا معه اي لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن والاسباب الجواب
اي اذا كان لواحد من الاشياء الستة جواب فلا نحوي في ذلك الجواب جواب لا نحو

الثمانية ليس منها فلا يطلب جوابا و لقايل ان سؤال قد يكون الجواب واحدا منها كما
في الشاطبية اجرت الشعري بجود فاخطا فانه لا تجري مع انه في جواب الامر والاي ولا
يجاب للنفي الواحد بجوابين وقوله تعالى فتطردهم فتكون فالاول للنفي قبله والثاني للنهي
السابق معنى الكلام في الفاء عطف من قوله فالاول في التعليق ليس فيكون من الطلبي
جوابا لقوله فتطردهم حتى يكون الجواب جواب فان فتطردهم جواب لنفي له ما عليك
من حسابهم من شيء وليس ايضا عطف فتطردهم وتكون معا جوابين لقوله ما عليك من حسابهم
من شيء حتى يكون للنفي الواحد جوابان والجوابين لقوله ولا تطرد حتى يكون للنهي الواحد جوابان
بل الاول عطف فتطردهم جواب للنفي اي ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم جملة متوسطة
بين الشرط والجزاء يعني بين لا تطرد وجوابه وهو فيكون او عطف على الواو اي وينتصب
المضارع بان مضمرة اذا كانا قبله او بشرط منفي الى او الا في الشرح معنى ان في الاصل الترتيب
او الاستثناء نحو زيد يقوم او يقعد اي يرد احد الشيئين ولا بد له من احدها فان قصد
مع الاداة هذا المعنى الذي هو لزوم احد الامرين الشيئين على حصول احدهما عقيب الاخر
فان الفعل الاول يمتد الى حصول الفعل الثاني نصبت ما بعدها و فسره بتقدره بالا وغيره
بالى والمعنيان يرجعان الى شيء فان فسرته بالا فالمضاف محذوف وهو الظرف نحو لالزمنك
او تعطيني حقي اي لالزمنك الا وقت ان تعطيني فجعل النصب بمعنى الى ونافي انه اذ لو
كانت بمعنى الى انه وان عبروا ممتد لصار التقدير لالزمنك الى ان تعطيني وكان اسد نحو قوله
اذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها او تستقيما في التعليق اي كسرت كعوبها الى الاستقامة او الا
الاستقامة ولعل الاستثناء المفرغ في الاثبات كما يقال قرأت الايوم كذا والمصدر بعدها منزل
منزلة الظرف وكسرت اي امر بكسرها في جميع الاوقات الا وقت استقامتها وعلى هذا قولهم
لالزمنك او تعطيني حقي و محله النصب او الجر بحسب اختلاف التفسير اي محل الواقع بعد او
للتنصيص معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت من عوامل النصب فلم يظهر الناصبة بعدها
واذا انتفى الشرطة في الثلاثة الاخيرة فالاستيناف او الاشراك ان امكن اي اذا انتفى في الواو والفا
واو شرط انتصاب ان بعدها وهو في الفا قال ابن الحاجب الاستيناف ان تكون ما بعد الفا
جملة معربة اعرابه نفسها غير مشترك ما بعدها وما قبلها في عامل واحد والاشراك الشرك
بينهما في عامل واحد حتى كانك عطفت مفردا على مفرد فمثال الاستيناف في غير الجملة الفعلية
ان زيدا قائم وعمرا منطلق عطفت عمرا على زيدا على التشرك معه في عامل واحد وتحمله

مستقلا وفي التعليق مثال الفعلية ما تاتينا فتحدثنا اذا لم يحصل الاول سببا للاخر فيرفع الثاني
اما على الاستيناف على معنى ما تاتينا فانت تجهل امرنا فتحدثنا بالاعمة العارف بحالنا
او على الاشراك بين يأتينا وتحدثنا اي القرائب اي فما تحدثنا ومن الاشراك لا الاستيناف
قوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون قال ابن الحاجب ان الظاهر فيه الاشراك اي فلا يعتذرون
اذ المعنى على نفي الاذن ونفي العذر لظاهر قوله تعالى لا يعتذروا اليوم ولانه نفي عنهم الاذن و
الظاهر في الاذن نفي الاعتذار فلا معنى اثبات العذر فلهم نعم ذكر لانه في المعنى مخالفه
ومن الاستيناف لا الاشراك قوله الم تسال الربع القواء فينطق لقول سببه لم يجعل الاول
سببا للاخر ولكنه جعله ينطق على كل حال في الاشراك اذ لا يمكن جزم ينطق ولانه تقصد
ان يدخل النفي الا على السوال فظهر انه قصد الاستيناف وفي الشرح قال سيبويه هو ينطق
على كل حال وذلك بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم حيث جعل الربع ناطقا ثم رجع وقال
وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق والرجوع من علم المدوح العود على الكلام السابق بالنقض
لنكتة فانه جعل الربع في المصراع الاول ناطقا ونفى بعد ذلك في المصرع الثاني والقول الحالي
ومثال الواو قوله تعالى ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق اشترك بلى تلبسوا وتكتموا
في الجزم ويجوز ان ينتصب وتكتموا على ان الواو للجمعية اي لا تجمعوا بين كتمان الحق ولبس
الباطل ولا يجوز الاستيناف لانه لا وجه للعطف حينئذ ومثال او قوله تعالى تقاتلونهم
او يسلمون والاستيناف على تقدير او هم يسلمون والفائدة فيها او هو في هذا الوجه ليظهر
الفرق بين الاستيناف والاشراك اذ على تقدير الجملة لا يكون اشتراك اذ الجملة الاسمية
لا يكون معطوفة على جملة فعلية باعتبار التشريك ولكن باعتبار الاستقلال كذا قال ابن
الحاجب وحروف العطف عطف على او اي وينتصب المضارع بان مضمرة اذا كان بعد حروف
العطف ان كان المعطوف عليه اسما في الشرح انما اضمر ان ليكون الاسم معطوفا على الاسم نحو
اعجبني ضرب زيد وتشتم وضرب زيد فيشتم وضرب زيد ثم يشتم والواو والفا وثم في مثل
هذه المواضع لا يشربها معنى السببية والجمعية والانتهاء نحو قوله ولولا رجال من رجال اتقي
بمثله حتى المصيف ويغلي الفعران عطف ويغلي على المصيف ولا يعطف الفعل على الاسم
فجعله في تقدير المصدر باعتبار الحتى المصيف وغلا الفعران هو جمع القعود وهو
المركوب الابل حين تركب اي تمكن ظهره من الركوب وادنى ذلك ان يأتي عليه سنتان
وقول الشاعر اصلى دين غير فعامله اي الوصي فدفعته الى المصيف وجاز قعصاي مع
حروف العطف الاظهار اي اظهار ان الجواز ان يدخل حروف العطف على صريح الاسم

وكذا يبطل على ما يكون مقرونا بالاسم كما جاز مع لام كي وقد يضا والواو في قوله وما انا للشيء
الذي ليس بنافع ويغضب منه صاحبي بقوول قيل انه للعطف دون الجمع والا يفسد
المعنى المقصود او يلزم تقدير المبتدأ وفي العطف ايضا نظر في العلق قال بعضهم ليست
الواو في البيت للجمع لانها انما ينصب بعد الاشياء الستة وليس ههنا سوى
النفي ولو قدر للجمع بما يسس النفي وبين ما بعدها لفسد المعنى لافادته نفي النفع والغضب
اذ التقدير حينئذ ليس نفعي فيه وغضب صاحبي منه والغرض ان الذي يغضب منه
صاحبه لا يقوله ومالزم من التقدير المذكور خلاف الغرض ولا يجوز ان يجعل في سياق
ما انا فاخبر المبتدأ وهو يقوول وشرط التفريع على الواو ويكون الواو عاطفة لنصب
على النفي والمنفي وما انا للشيء ولغضب صاحبي بقوول ويحتاج الى حذف مضاف اي لقول
الشيء لان الغضب لا يقال فيه مقول هكذا ذكر الا ان فيه نظرا لان حذف المضاف انما يكون
لا الباس ولا اشتباه الى الحمل على الظاهر وقولنا وما انا للشيء الذي ليس بنافع يقابل بمعناه
ما انا للكلام الذي ليس بنافع يقابل لان الشيء عام وبقرينة قولنا بقابل تبين ان المراد منه
الكلام فلا حاجة الى تقدير القول وايضا لو عطفنا عليه ويغضب على تقدير ولقول
ان يغضب لكنا قدنا وقعنا القول على الغضب فوقعنا فيما هربنا منه هذا على تقدير
ان يكون اضافة القول الى الغضب اضافة المصدر الى المفعول والحق ان اضافة القول
الى الغضب ليست من اضافة المصدر الى المفعول بل اضافة الشيء الى الشيء بادنى ملابسة
بينهما والقول لما كان مغضوبا منه اضيف الى الغضب فيقول هذه الملابسة بشيء عنها كلمة
منه فلا حاجة الى الاضافة الا الى الاتحاد تقول رايتك يوم خرجت فيه لانك تعامل حتى
بالنسبة الحاصلة بين القوم والخروج بقولك فيه انك تضيفه اليه فاذن في تقديرنا المضاف
ههنا تعسف فالاولى تقديرنا انا غير والرفع اظهر اي الاولى نصب يغضب ان يكون
في جواب ما انا وان نا خبر المبتدأ وهو بقوول لتقدمه تقديرا الا ان التقدير ما انا بقوول للشيء
الذي ليس بنافع ويغضب وما بعد الواو منصوبا على انه مفعول معه اي لا اكون مع قول لا نفع
مع غضب صاحبي منه وذلك اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء
احد جزئيه لا ينتفي بانتفاء مجموعهما وهذا اهون سالف العطف على النفي والرفع اظهر من
الغضب ليكون ويغضب عطفا على صلة الذي وهو قوله ليس بنافع وقال ابو علي في
كتاب الشعر بل هو عطف على نافع ولا يجوز لانه يكون المعنى اذن ما انا بقوول للشيء الذي
ليس فيغضب منه صاحبي اي لا اقول شيئا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد المقصود

والظهار

واضمار ان بدون هذه اي هذه المواضع ضعيف منه اي من هذا الضعيف الا ايهذا
الزاجري احضر الوغى بنصب احضر والذي سوغه اي سوغ اضمار ان في احضر لان
ما بعده وهو وان اشهد اللذات هل انت مخلدي وجاء حذفها عن حرف ان لا قياسا
وهو اذهابها عن المواضع ان لا يبقى اثرها اعني النصب والاضمار ان يبقى ولعدم دلالة
بقاء اثرها قال ورفع الفعل وقد يعرض في صدر الكتاب ان يحذف ان ويرفع الفعل بعد
حذفها في الشعر وان الناصبة يضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس
خلافا ذلك المواضع ولا تعلب مع ان المضمرة لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي ويقال
ذلك اذا كان مقدما باسم مرفوع كانه تسمع ولا سيما اذا كان ذلك الاسم المرفوع فاعلا
نحو قوله وخذ اللص قبل ياخذك اي ان يأخذك وهو فاعل حق وقد ينصب ان يضمر شذوذا
نحو احضر الوغى البيت والكوفيون يجوزون النصب قياسا لما فرغ من المرفوع و
المنصوب في الاسم والفعل شرع في المجرور المختص فقال المجرور اما بالاضافة وهي
نسبة اسم الى اخر بحرف جر مقدر وفي الشرح قدم سيبويه المجرور بحرف جر ظاهر
مضافا اليه لكن ذلك خلاف ما اشتهر الان من اصطلاح القوم لانه اذا اطلق المضاف اليه
يراد به ما انجر بحرف مقدر واما من حيث اللغة فيصح ان يقال في مررت بزيد مضاف
اليه بلا ريب لانه اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر واعلم ان ظاهر لفظ المصنف
مشعر بان اعراب المضاف اليه بنفس الاضافة لا بالحرف المقدر ولا بالاسم الثاني عنه
وليس الامر على ذا كما ستعرف في العوامل وحرف الجر وحروف الجر تكون بعد الاضافة
على ضربين معنوية اي مفيدة معنى في المضاف وذلك المعنى الحاصل في المضاف يكون تعريفا
اذا كان المضاف اليه معرفة في الشرح انما افادت تعريفا مع المعرفة لان وضعها ان
لواحد معاد لعليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا اذا قلت
غلام زيد فالكلب ولزيد غلمان كثيرة فلابد ان تشير بالغلام من بين غلمانه لمزيد خصوصية
بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهر بكونه غلاما له دون غيره او يكون غلاما معهودا بينك
وبين المخاطب وبالجملة يكون بحيث يرجع اطلاق اللفظ اليه دون سائر الغلمان
لا كما نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية كما هنا اصل وضعه وقد يقال جاني غلام زيد
من غير اشارة الى واحد معين كالمعرف باللام وهي لتوغلها في الابهام الا اذا اشتهر المضاف
بمغايرة المضاف اليه نحو غير المغضوب او بمماثلته اعلم ان بعض الاسماء قد توغل في التنكير
بحيث لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناها

المجرورات

الاضافة

مع غلام زيد جائز
واطلاق الثاني
الاضافة بين من
اللام والمصنف
وبمعنى اللام

من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة
تخص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته غيره وكذا مماثلته لا تخص ذاتا معينة اذ
المثلية يمكن ان يكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والبعد
قال ابن السري اذا كان معرفة له ضد واحد وادخلت الباء في ذلك الضد وعم الباء
ذلك من صفته بغير معنا فاني اضيفه المعرفة تعرفت الغير لانحصار الغيرية مثل عليك بالحركة
غير السكون ولذلك كان قوله غير المغضوب صفة الذين انعمت عليهم اذ ليس لمن رضي
الله عنهم ضد الا المغضوب عليهم منصوب غير المغضوب صفة الذين انعمت عليهم اذ
لم تحصه بالمرضي عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشياء كالعلم او
الشجاعة او غيرها وقيل جاء مثلك الا قصد الذي يماثلك في ذلك الامر وقدح ابن
السراج في قول ابن السري بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل فان معنى غير
الذي كنا نعمل الصالح لان عليهم كان فسادا او مجدد وصف المنكر به ويقول الشارح ان كانت
خبرا قال مثل غيره والجواب انه على البدل لا الصفة ونقوله الا اذا شهر استثنا من قوله
الا نحو غير فيكون استثناء من الاستثناء وقد يحمل قولهم ثلاث واحدامه وعبد بطنه
ونسيج وحده منكرا من قوله اي قول حاتم اماوي اني رب واحد امه فتلت ولا اسرعليه
والحدل والاكثر انه يكون معرفة قال ابو علي قد زعموا ان بعض العرب يجعلون ثلاث
امه وعبد بطنه نكرتين وان كان الاكثر ان يكون معرفة وليس العلة في تنكيرها ما قال
بعضهم ان واحد مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعرف الشيء بنفسه
وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك
المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عايد الى رجل وكذا في قوله رب واحد امه اي رب
رجل واحد امه وفي التعليق اذا قلت جاني واحد امه وعبد بطنه جاز ان يكون معرفة
بان يكون تقدم الذكر لشخص معين فيكون ذلك كناية عنه فاذا قلت جاني واحد امه
فكانك قلت جاني الكامل النبيل الذي عرفته واذا جعل نكرة فعلى انه موصوف به نكرة
محذوفة في البيت كانه قال رب انسان عزيز معظم لان رب الرجل المعاد في
الشرع وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته وابن ابيه ونادرة دهره
اي ح ونسيج وحده في الصحاح يقال فلان نسيج وحده لا نظير له في علم او غيره واصله في الثوب لان
الثوب اذا كان رفيعا لا ينسج على منواله غيره واذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سدى عدة اثواب و
تخصيصا اي المضاف قد يكون تخصيصا اذا كان المضاف اليه نكرة نحو قولك غلام رجل

اي يخصص من غلام امراة وهي اي الاضافة المعنوية في الامر العام بمعنى اللام وما هو
بمعنى من بقوله في الثاني اي فيما هو بمعنى من يصح اطلاق الثاني على الاول فيصح
ان يقال الخاتم فضة لانه مبين للاول والاطلاق المبين على المبين جاير بخلاف الاول
اي بخلاف ما هو بمعنى اللام حيث لا يصح اطلاق الثاني على الاول نحو غلام زيد وفي الشرح
والاولى ان يقول في نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا ان الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي
المنشب لصاحبه خذ طرفك فالاضافة اما بمعنى اللام او بمعنى من ولا ثالث لهما وان كان
خلاف النحاة وجعل اضافة المظروف الى الظرف بمعنى في حيث قال في قول صاحب المفصل
في الامر العام الاولى ان يحمل على الاحتراز من مثل عنده زيد ولدن حكيم لان هذه
الحقيقة كلها بمعنى اللام وانما امتنع تقديرها لان بعض الالفاظ لا يتصل مضافة لفظا اسمي فيها
عدم القطع جاء القطع فيها فتأمل فتوهم انها لا تعدد وهي في المعنى مقدرة باللام كما تقدر ذلك في
تحت وفوق وشبهها وان كانت ايضا لا تستعمل مقطوعة لانك تعلم ان تحت زيد بمعنى موضع زيد
ونسبته موضع الى زيد بمعنى اللام ولا بد من ان تجريد المضاف من حرف التعريف شرط الاضافة الحقيقية
تجويز المضاف من التعريف فان كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بانه يجعل واحدا من جملة
المسمين بذلك اللفظ ولا تجوز اضافة ساير المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وانما
تجريد المضاف من التعريف لان الاصل في الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل
للمعرف فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الاضافة الى النكرة تخصيص المضاف وفي المضاف
المعرف التخصيص وزيادة اعني التعيين وما اجازه الكوفيون من نحو الثلاثة الاثواب ضعيف
نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة
والماية الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلان تعريف المضاف يحصل
بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضايعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء
ووجه على معتقد ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة
وانما جي بالمضاف اليه لغرض ايضاح المضاف وانه من اي جنس فعرف المقصود بالنسبة وانما
جي بالمضاف اليه لغرض تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستفادا من المضاف اليه اذ اضيف
بعد التعريف لغرض تبيين ان نعيان المعرف من اي نوع هو وهذا كله ضعيف الا ترى ان
جميع ذلك في نحو خاتم فضة ولا يصح الخاتم الفضة وان يكون عطف على ان تجرد اي لا بد من ان
يكون المضاف غير المضاف اليه في المعنى لان اضافة الشيء الى الشيء انما تفيد تعريفا او تخصيصا
فاذا اضفت الشيء الى ما هو عين المضاف في المعنى لم يحصل تعريف ولا تخصيص فبطلت الاضافة

الامر او بمعنى من نحو غلام زيد وخاتم
فضة لانه ما لا يصح اطلاق الثاني
على الاول فانه مع الاضافة بمعنى من
وان لم يصح نحو بمعنى اللام والمشتق
ذكر نحاة المعرف ما هو بمعنى اللام
وما هو بمعنى من ح

فلا يجوز اضافته الى مماثل له في الخصوص والعموم فلا يقال كل الجميع ولا جميع الكل فانهما مثلان
في العموم والمماثلة في الخصوص كليث اسد في شرح التسهيل الاسمان اللذان يطلقان على شيء
واحد وليس في احدهما زيادة فائدة كليث اسد فلا يجوز اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف
قال العرب يجيز اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اللفظان والانصاف ان مثل هذا كثير خلاف
ما اذا لم يتماثلا في العموم والخصوص بان يكون احدهما اعم نحو كل الدراهم فان الكل اعم من الدراهم
اذ يعم كل الدنانير وكل الكتب وعين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمرو نحو عين ابن
والاثنين اعم من العين ونفسه اي نفس الشيء نحو نفس زيد فلان في الشرح اتفقوا على جواز
العام الى الخاص نحو كل الدراهم وعين زيد ويوم الاحد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول
التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص وان لا اضافة الخاص الى العام المبهم لتحصيل
الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعينه لا يكتسي عن
غيره الابهام واضافة المسمى الى الاسم نحو قولهم سرنا ذات مرة ليست منه اي مما لا يكون فيه
المضاف عين المضاف اليه في المعنى في الشرح اما ذو وذات وما تصرف منهما اذا اضيف الى
المقصود بالنسبة نحو جئت ذا صباح فمعناه جئت وقتا صاحب هذا الاسم فذا في الاصل
السنة وهو صفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم اي مرة صاحبة هذا الاسم وكذا
سرنا ذات مرة اي سرنا مرة صاحبة هذا الاسم الذي هو مرة فذات صفة للمدة التي سميت
باسم المرة قال المرزوقي ليست باسم للزمان لازم وانما هو مدخل عليه فاذا قلت فعلته مرة
فانما معناه فعلة واحدة ويجوز انما يكون وقتا واحدا واذا قلت اول مرة وذات مرة
لا يكونان الا ظرفين واما ذا صبوح وذا غبوق فليسا من هذا الباب لان الصبوح والغبوق
ليسا زمانين بل شرب في الزمانين فالمعنى جئت زمانا صاحب هذا الشرب فلم يضف الاسم
وكذا اضافة الاسم العلم عين المضاف الى اللقب نحو سعيد كرز اي كذا ليست مما لا يكون
فيه المضاف عين المضاف اليه في المعنى لان المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه اللفظ
وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا على العرينة ويراد به ذلك اللفظ الدال
نحو قول جاءني زيد والمراد المدلول وكتبت زيد والمراد اللفظ الدال فمعنى جاءني سعيد كرز
سعيد هذا اللقب اي الشخص المختص بهذا اللقب ولا ينعكس التأويل اي لا يقال ان الاول
دال والثاني مدلول حتى يكون سعيد كرز اسم المسمى لانهم يسندون الى الاول ما لا يصح اسناده
الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز فان قلت فلم قدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف
لان المقصود ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب يفيد تعيين الذات

الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم فالذات باللقب شهرتها بالاسم
وفي المعاني اي في العلم المضاف لا يجوز الا الاجرا اي اجرا اللقب على العلم المضاف بكونه
عطف بيان او بدلا ويتعذر الاضافة نحو هذا عبد الله بطة وجه تعذرها انك لو اضفت العلم
المضاف فاما ان يضيفهما او احدهما وكلاهما باطل وبيان تعذر اضافتهما ان حق المضاف
ان يجتوره الاعراب لاختلاف العوامل فاذا اضفتها جميعا في موضع الرفع يجب ان ترفعهما
جميعا لاستحقاقهما ذلك باعتبار الفاعلية فيكون الثاني مرفوعا مخفوضا وذا ممتنع ولا
يجوز اضافة واحد منهما لانه يغير الاسم وكذا البواقي وقد يجر اي الاجرا في المفرد اي في العلم
المفرد نحو قوله ومن طلب الاوتار ما حز انفه قصير وخاض الموت بالسيف بيهس نعامة
لما صرع القوم رهطه تبين في اثوابه كيف يلبس بيهس هو الذي يلقب بنعامة والشاعر
لم يضف العلم الى المفرد لم يجعل الاخر عطف بيان او بدلا في التعليق البيان للمتعلي
قصير صاحب جذيمة الابرش وقصة جذيمة والزبا الرومية مشهورة وان قصيرا لو قيل
جدع انفه الى ان جدع الزبا استملت حتى تمكن فادرك ثارة منها ونعامة رجل من بني
فزاره وكان فيه حمق وهو سابع سبعة اخوة فاغار عليهم ناس من اشجع منهم ومنهم
حرب فقتلوا اخوته فجعل يلبس القميص مكان السراويل والسراويل مكان القميص
فاذن سيل عن ذلك فقال البس لكل حالة لبوسها اما نعيمها واما بوسها فتوصل بهذه حيلة
من حاله عند الناس الى ان طلب دم اخوته وقصته مشهورة ايضا اللبوس ما يلبس
قال المرزوقي طلبا ما حز قصير انفه زايدة واقول الاولى ان يجعل مصدرية ويج مع ما في
حيزها مرفوعة المحل بالابتدا والخبر عن الظرف المتقدم عند الخليل اي حز قصير انفه
من طلب الاوتار وعند سيبويه حز قصير مرتفع بالظرف المتقدم فان الحدث الواقع بعد
الظرف فاعل عند سيبويه ولا يشترط الاعتماد في هذه الصورة كما ستعرف في ختم الكتاب
وقال ايضا محل كيف النصب على انه مفعول تبين كانت بمعنى كيف النصب على الحال والمصدر
والعامل يلبس والجملة اعني كيف مع ما عمل فيه ساد مسد المفعول ولا يجوز ان يكون
مفعولا لتبين حقيقة والا لزم اخلاء كيف عن الصدر انتهى التعليق قوله النصب على الحال
او على المصدر يعني يلبس كائنا على اي حال او يلبس لبسا كائنا على اي حال واللبس بضم
اللام مصدر لبست الثوب بكسر العين اللبس وقد تقع في المفعول به حذفه نسيا
منسيا كان فعله غير متعد وربما يعدى بحرف جر قوله هيهات تضرب في حديد بارد
من ذلك قوله في البيت تبين كيف يلبس في اثوابه وقوله وخاض الموت بالسيف اشارة

الى قصة مضت في المبتدا والخبر عند قوله نكرة احوك لا البطل وان لا يكون عطف على
ان يكون اي ولا بد من ان لا يكون مضافا وصفة اي وصف المضاف اليه ولا موصوفه اي ولا
موصوف المضاف اليه في الشرع الاسمان اللذان يطلقان على شي واحد واختلفت
جواز اضافة احدهما الى الاخر الموصوف وصفة فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف
الى صفته وبالعكس استشهادا للاول بنحو مسجد الجامع وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء
وجانب الغربي والثاني بنحو جرد قطيفة وسحق عمامة فقالوا ان الاضافة تخصيص المضاف
حدث التخصيص في جرد قطيفة او بعرف اللام كمسجد الجامع اذ اصلها قطيفة جرد و
المسجد الجامع والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة الى الموصوف وبالعكس استدلالا
بان اضافة الشي الى نفسه لان المراد بهما شي واحد وهذا لا يلزم الكوفيين لانهم يجوزونها
كما نقلنا عن القدماء والمصنف اجاب عما تمسك به الكوفيون على جواز اضافة الصفة الى
موصوفها بقوله وقولهم سحق عمامة وجرد قطيفة ليس منه اي من باب الوصف
الى الموصوف لان المعنى شي جرد اي بالي ثم حذف الموصوف واضيف الصفة الى جنسها
للتبيين اذا الجرد يحتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها وكذا سحق ثم اجاب عما
تمسكوا به على جواز اضافة الموصوف الى الصفة بقوله وقولهم مسجد الجامع وصلوة الاولى
وبقلة الحمقاء فيما حذف المضاف اليه الظاهر ان المسجد والصلوة والبقلة موصوفات
وان المراد المسجد الجامع والصلوة الاولى البقلة الحمقاء ثم اضيف الموصوف فبين ان
نحو المسجد مضاف الى محذوف هو موصوف للمضاف اليه وان التقدير مسجد الوقت الجامع
وهو يوم الجمعة لان في هذا اليوم جامع للناس في مسجده للصلوة وصلوة الساعة الاولى
اي صلوة اول ساعة بعد زوال الشمس وبقلة الحبة الحمقاء وانما نسبوها الى
الحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومطاوي الاقدام تم الكلام في الاضافة من تلك
فصل ومنها اي الاسماء المضافة ما يكون لازمة وغير لازمة فالاولى اي اللازمة للاضافة نوعان
الاسماء المضافة اضافة معنوية على ضربين لازمة الاضافة وغير لازمة واللازمة على
ضربين ظروف وغير ظروف فالظروف نحو فوق وتحت وامام وقدام ووراء وخلف
وتجاه وحذاء وحذوه وعند ولدن ولدى وبين ووسط بالسكون وسوى ومع ودون
وقريب معنى هذه الاربعة في المفعول فيه وغير ظروف نحو مثل وشبه وغير
وبيد بمعنى غير ومنه يقول سبحانه قيد رمح وقاد رمح وقدى رمح بكسر القاف اي قدر
رمح وقاب قوسين وقيب قوس اي قدره وقيس رمح وقاس رمح اي قدره واي

ولا يضاف يعني اي الى الواحد المعرفة ولكن الى اثنين فصاعدا لان واحدا منها نحو اي
الرجلين واي الرجال عندك بخلاف اي رجل واي رجلين فانه اذا اضفته اي الى
المعرفة فلا بد ان يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا واذا اضيف الى النكرة يجوز كون
المضاف اليه مفردا او مثنى او مجموعا والعلة في ذلك ان ايا استفهاما كان او شرطا او موصولا العلة ن
موضوع ليكون جزءا من المذكور بعده اذا كان معرفة وجزئية الشي من شي لا تتصور الا
في متعدد واذا كان المذكور بعده نكرة فهو موضوع لان يراد به نفس ذلك المذكور فيجوز
افراده ولما كان لقائل ان ينتقض بقوله ولا يضاف الى الواحد المعرفة بنحو ايي فانه ماو
اي قال وقوله فانه ما قيل كان شرحا فقيل ان المقابلة لا يراها فالمعنى ايا فاي مضاف
معنى الى متعدد لكنهم ارادوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب واذا كان لا بد
على الضمير في اينا صرحوا بالضميرين موجب اعادة اي رعاية لحق المعطوف و
المعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شي
الا باعادة الجار فتكرر اي للمحافظة على اللفظ لا المعنى كانه قال اينا والمراد
منا وانت للعباس بن مرداس يخاطب خفافا وغيره ولا ولدت لهم ابا حصان
وخالف ما يريد اذا انتفاها القاعة الجاعة من الناس وقوله منقبه الى القافة لا يراها
اي دعي بالغ وتوجله وخالف ما يريد اذا انتفاها اي اذا ابتغى الحسان وارادها
للولد لم يرزق ذلك وبعضهم عطف على اي يعني مما لزمه اضافته وهو غير ظرف بعض
وكل وكلا والاضافة اي كلا الى المثنى او ما هو في معناه اعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى
المعارف لان وضعهما للتاكيد ولا تؤكد النكرات المعنوي الا المعارف لكن في المضاف اليه
يجب ان يكون مثنى اما لفظا نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى
الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو ومثال ما هو معنى المثنى كلا ذلك في قول الزبعرى انشده
يوم احد ابيات ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل اي كلا الامرين الخير والشر
وجه تتوجه اليه الانسان وقبل عليه فقوله ذلك اشارة الى الخير والشر وقد ذكر في
الكشاف انه يشار بذلك الى المثنى وذو عطف على كلا اي مما لزم اضافته وهو غير ظرف
ذو ولا يضاف اي ذو الا الى الاسماء الاجناس الظاهرة والسبب الذي اقتضى
ذو عن الاضافة انه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة
وذلك انهم ارادوا ان يصفوا فلانا بصفة مختصة بالذهب فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل
ذهب فجاءوا بذي واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المصدرات والاعلام

مما لا يقع صفة لم يتوصل بها الى الوصف بها فلم تضف ذو اليها وان كان في معنى التوصل تصيير
الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما الاسماء التي نحو الضرب والفضل والمال فانها و
ان لم يكن مما يوصف بها الا انها من جنس ما يقع صفة اجناس الحسن ومجرد قول كعب بن
زهير صحبنا الخزرجية مرهفات اباد ذوي اروَمتها ذووها شاذ عنده اي عند من
قال جاد الله في الفائق صحبنا اي منعنا ملازمة السيوف وهو الشرب بالقوة الخزرجية
اي القبايل المنسوبة مرهفات اي سيوفا مرهفات يروى اباد ذوي اروِمتها قال ابان
راسه اي فصله من جسده ويروى ابار ذا بادي الدال المهملتين ومعناهما واحد
هو الهلاك يعني اهلك ذو المرهفات ذوي اروَمة الخزرجية وهي بفتح الهمزة الاصل والى
عطف على ذوات مما لزم اضافته وهو غير ظرف الى وهو جمع لا واحد له من لفظه وواحده
ذو والات للاناث وواحدها ذات تقول جاءني الو الالباب واولات الاحمال وقد وقعا
وحسب هذه الثلثة ايضا مما لزم اضافتها وهي غير ظرف وفي الشرع فقط وقد من الاسماء
الافعال وكان الاصل قدك ومثلك اي اقطع هذا الامر قطعا ونحو في الاصل مصدر مضاف
الى الفاعل فاقيم مقام الفاعل فيخ وحذف المدغم فيه تخفيفا والثانية اي غير اللازمة فلا
نحو ثوب ودار ونحوهما مما يضاف في حال دون حال لا فائدة في تكرير لفظ الفصل الاولى
لفظ المنفصل وهو نحو ثوب ودار وغيرهما ولفظية على معنوية فانه فرغ من الاضافة المعنوية
شرع في اللفظية فقال وهي اي الاضافة اللفظية اضافة الى معمولها او فاعلها قوله الصفة احتراز
عما نحو غلام زيد وباب ساج وقوله الى معمولها او فاعلها احتراز عن الصفة المضافة لا اليهما
نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات اضيفت الى غير
معمولها فاضافتها معنوية اما مصارع مصر فلدلالته على الاستمرار واما خالق السموات فلدلالته
على الماضي واسم الفاعل يجاب اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال نحو ضارب زيد مثال المضاف
الى المفعول وحسن الوجه مثال المضاف الى الفاعل ولا تفيد اي اللفظية الا تخفيفا في اللفظ و
المعنى كما هو قبل الاضافة اذ المجرور في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة بل هو مرفوع او منصوب
والتنوين المحذوف في اللفظ مقدر في الحقيقة فيكون الاضافة اللفظية كلا اضافة فان قلت كيف
كيف ادعيت انها لا تفيد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد
لم نفقه في غلام رجل انه لم يرد عليه قلت التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل التخصيص
كان لضارب حاصلا في زيد حين كان منصوبا ايضا بلا تفاوت في التخصيص بين نصبه وجره و
مقصودنا ان الاضافة غير مخصصة ولا معرفة ولعل قول المصنف والمعنى كما هو قبل الاضافة

الصفة م

حسن الى هذا الجواب ومن ثمة اي من جهة ان اللفظية لا تفيد تعريفا بل افادت تخفيفا
فمن جهة انها لم تفد تعريفا قالوا مررت برجل حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز هذا
الكلام للزوم كون المعرفة صفة للنكرة والضاربا عطف على مررت اي ومن جهة انها
تفيد تخفيفا قالوا الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون ولا يجوز
اي من جهة انها تفيد التخفيف لا يجوز الضارب زيد اذ لا خفة لان التنوين في الاول سقط للالف
واللام لا ترى ان اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة انما ثبت بعد الحكم بذهاب التنوين
بسبب اللام فلا ينسب حذف التنوين الى الاضافة فلا تفيد الاضافة حينئذ خلافا للفراء حيث
جوز الضارب زيد وجاء قول الاعشى على وفق مذهبه وبه تمسك وهو الواهب المائة الهجان
وعبدها هو ما تزجي خلفها اطفالها فقوله وعبدها معطوف على المائة ويكون التقدير الواهب عبدها
ومثله الضارب زيد الهجان البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك وعبدها اي العبد
الذي يرعاها والعوذ جمع عائذ وهي الحديثة النتاج تزجي تسوق وعوذا تزجي حال ان من
المائة والقياس ان لا يجوز الواهب المائة وعبدها كما لا يجوز الواهب عبدها لان الواهب
المائة وعبدها في تقدير الواهب عبدها وهو لا يفيد تخفيفا وفرق بعضهم من الكوفيين
بين الواهب عبدها وبين الواهب المائة وعبدها بانه ما باشر بفتح الشين اي ما باشره المضاف
ولم يتوسع فيه والثاني اي عبدها في الواهب المائة وعبدها تابع اي معطوف على ما باشره
الواهب وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل رب رجل وغلامه مع انه لا يجوز رب
غلامه لاختصاص رب بالنكرات وكل شاة وسخلتها مع انه لا يجوز كل سخلتها لاختصاص كل بالنكرة
ومنه اي مما قلنا انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين حيث
اخلى المعطوف وهو قاعدين فانه معطوف بلا على قائم عن ضمير الموصوف لان قاعدين مسند الى
ضمير ابواه لا الى ضمير رجل ولم يجوز ذلك اي الاخلاء عن ضمير الموصوف في المعطوف عليه بانه لا
يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع في التعليق كما ورد هذا التركيب على هذا الوجه والحق انه
وارد على مذهب الكوفيين في اسناد الوصف الجاري على غير ما هو له الى الضمير وقياس قول
اصحابنا ان يقال لا قاعدين لانه لو كان معطوفا على قائم جاريا على رجل وهو لابويه فيلزم ابراز
الضمير كانه هنا زيد ضاربته هي ولذلك ذكر المصنف اي يحتمل في الموصوف التابع ما لا يحتمل في
المتبوع نحو مررت بالرجل القائم ابواه لا القاعدين في التعليق لما جعل القاعدين كناية عن
الابوين المضافين الى ضمير الموصوف جاز لعود الضمير من القاعدين الى الموصوف معنى كما
وقع في الشرح المنسوب الى الرضي وان خالفه لفظا ولم يجوزه بعضهم في الذي نحو مررت بالرجل

وقال بعضهم ان المجوز الثاني دون الاول
اذ الاول في عبدها في الواهب عبدها

القايم ابواه لا الذين قعدا في الشرح انما جاز مررت بالرجل القايم ابواه لا القاعدين ولم يجز بالرجل
القايم ابواه لا الذين ولم يستحسنه مررت بالرجل القايم ابواه لا الذين قعدا لبعضهم حملا على المعنى
حكى في قوله انا الذي سلبت بكرا بالقنا وتركت تغلب ذات سنام في التعليق قياسه انا الذي قتل
لعود الضمير الى الذي الا ان الذي لما كان خبرا عن انا جاز عود ضمير المتكلم اليه وتقديره
قوله انا الذي سمتني امي حيدره اعاد الموصول لما جعل خبرا عن ضمير المتكلم اعيد اليه ضمير
المتكلم لكونه معناه وان كان اللفظ على الغيبة كذلك ههنا لما جعل الذين كناية عن الابوين
المضافين الى ضمير الموصوف جاز لعود الضمير منه اى من الذين الى المضاف الى الموصوف معنى
وان خلا منه لفظا وعلى هذا اى على انه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع حكى عن سيبويه
الضارب الرجل وزيد وانه اجاز الضارب زيد وابو العباس يفرق بين الصورتين اى
بين المائة وعبدها وبين الضارب الرجل وزيد فجوز الاولى دون الثانية قايلا بان الضمير في عبدها
للمائة فكانه قيل وعبد المائة بخلاف الثاني قال ابو العباس قد يعطف على مجرور ذي اللام
المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه قوله المضاف الى ما فيه الالف واللام كقوله الواهب
المائة الهجان وعبدها فان تقديره وعبد المائة فكانه قيل الواهب عبد المائة ولا شك في صحته
واما اذا عطفت عليه نحو زيد وغلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محله الجر وقد يقال
الضارب الرجل وزيدا حملا على محل الرجل اذ هو مفعول حقيقة ولا يقال الضارب الرجل وزيد
لان تقديره الضارب زيد وانه غير سديد ومذهب سيبويه قوى لما ثبت انه يحتمل في
التابع ما لا يحتمل في المتبوع قال ابن الحاجب لعل الفرق قياس الضارب زيد على الضارب الرجل
كان اضافتها جايزة مع انه لا تخفيف فيه فاجاب وانما جاز الضارب الرجل مع عدم حصول
التخفيف لسقوط التنوين باللام تشبيها بالحسن الوجه في التعليق انما جاز الحسن الوجه لا
جعل الحسن الوجه في صاحب الوجه في الظاهر واستكن فيه ضميره لما اضيف الى الوجه فحصل التخفيف
لسقوط الضمير فاشبه الضارب الرجل به من حيث ان الثاني معرف باللام وان لم يكن فيه تخفيف
واعتبرته وجه الشبه معرف الثاني لان اللام في الثاني هو المصحح للجواز لو لم يكن اللام لوجب ان
يقال الضارب رجلا بالنصب على المفعولية والمعنى الضاربك والضاربه فمن قال انه مضاف
فحمل في صحة الاضافة على ضاربك اذ الاضافة فيه لازمة من غير نظر الى التخفيف لم يفصلهم الجمع
التنوين او النون والضمير المتصل في التعليق مذهب الاخفش ان الضماير المتصلة بالضارب
من قبيل الضمير المنصوب كما في الفعل فلا اشكال ومذهب سيبويه انها مجرورة بالاضافة وان
لم يحصل تخفيف لكنها حملت في صحة الاضافة على نحو ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف

وانما لم يكن اضافته التخفيف لانها لو كانت لم تلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم
الكلمة كما في ضارب رجل وضارب زيدا وانما لزمت اضافتها لانه في اخره اما تنوينا او نونا
وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول فلو اجتمعا في الكلمة
لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزم فيه الاضافة من غير نظر الى حصول
التخفيف حمل عليه نحو الضاربك في صحة الاضافة لانهما من باب واحد لا فرق بينهما الا اللام في
تفصيل في الشرح وهو ان الضمير بعد المجرد عن اللام في موضع الجر لا غير عند الاخفش وهشام
فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف النون والتنوين ليس للاضافة عندهما
بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل لما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه انه لم يكن
ذو اللام مثنى او مجموعا على حده فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتباره المضمر بالمظهر
فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب وعنده في المثنى والمجموع بالواو
والنون لا يكون مجرورا بالاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة بالنصب وقد
المبرد فيه احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور لاضافة
وبعضهم الاخرون بالخير والفاعلونه اذا ما خشوا من محدث الامر معظما هذا ايراد بالجمع
بين الضمير المتصل والنون فاجاب بانه مما لا يعمل عليه اى لا يحتج عليه فقد قيل ان سيبويه
قال هذا البيت مصنوع واما حرب على على التضمين معنى الاعتقاد وافعل التفضيل اذا اضيف افعل التفضيل
الى المعرفة مرادا به الزيادة على من اضيف اليه فالاضافة غير محضة على راي وكذا اي لان
هذه الاضافة غير محضة وصف النكرة وقيل مررت برجل افضل القوم وانما كانت الاضافة
غير محضة لان المعنى على ثبات من كان قيل افضل من باقي القوم افعل التفضيل في حال
الاضافة الى المعرفة على ضربين اما تريد به تفضيل صاحبه على سائر ما شاكله الذي دل عليه لفظ
المضاف اليه واما ان تقصد به زيادة مطلقة لا التفضيل على المضاف اليه فان اضيفت بالمعنى
الاول فعند ابن السراج وعبد القاهر والجزولي وابي علي اضافته غير محضة لكونها بمعنى من
والجار والمجرور في محل النصب بانه مفعول افضل كما لو ظهرت فان معنى قولك افضل من
القوم لابتداء الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل صفة مضافة الى معمولها الذي هو
المجرور بعدها سواء كان الجزءان ظاهرة او مقدرة فهو كاسم فاعل مضاف الى معموله نحو ضارب
زيد ومعنى من الابتدائية في افضل من القوم انه ابتدأ زيد في الارتفاع والزيادة والفضل من جهة
هو القوم بعد مشاركتهم في اصل الفضل في التعليق وقولنا افضل من باقي القوم اولى
من ان يقال افضل من القوم لان افضل هذا بيان ان ما هو بعض منه فلو قيل افضل من القوم

لان افعل هذا يضاف الى ما هو بعض منه فلو قيل افضل القوم وهو واحد منهم لزم
ان يكون افضل من نفسه يوسف به اي يكون المعنى على اثبات من قوله تعالى ومن الذين
اشركوا في التعليق وجه ما فسر بما ذكرنا اذ عطف من الذين اشركوا على الناس في قوله
ولتجدنهم احرص الناس على حيوة فلولا انه ماول بالحرص من بقية الناس لما صح هذا
العطف وانما عطف على الناس وان كان داخلين في جملتهم للتخصيص كما في قوله
وملائكته وجبريل وميكال وقيل ان التقدير واحرص من الذين آمنوا فحذف للتخصيص
كما في لدلالة الثاني عليه وقيل ان الكلام تم عند قوله على حيوة ثم استونف ومن الذين
اشركوا على معنى ومن الذين اشركوا ناس يود احدهم على حذف الموصوف واقامة
الوصف مقامه كما في قولهم ما منا مات حتى رايته في حال كذا وكذا اي ما منا احد مات
والاعرف انه يعرف مذهب سيبويه ان افعل بالمعنى المذكور حقيقته لانها ليست
بعض من معنى ويظن طرف الناس انه مفضل في الظرافة على كل واحد من في بعد
ديوم من افراد الناس فالمعنى زيد بعضهم الزايد في الظرافة على كل من في منهم دونه
فالاضافة بهذا المعنى بتقدير اللام كما في قولك بعض القوم ويدهم واحدهم ولو كانت بمعنى
من الابتدائية لجاز افضل عمرو كما في نحو زيد افضل من عمرو واذا كانت اضافته بهذا المعنى
كاضافة بعض القوم وهو بتقدير اللام مثله فيكون معرفة ويدل عليه قوله تعالى تبارك
الله احسن الخالقين ومن شرطها اي شرط افعل اذا اضيف الى المعرفة مراد به التفضيل
على المضاف اليه ان يضاف الى ما هو بعضه قال الشارح لان افعل بالمعنى المذكور موضوع ليكون
جزءا من جملة معينة بعده مجتمعة منه ومن امثاله فقولنا جزء من جملة تخرج
عمرو زيد افضل من الملائكة فانه لا يجوز مثله اذ ليس هو جزءا من جملة بعده وقولنا معينة
تخرج عمرو زيد افضل رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من بين جملة غير معينة
وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله تخرج نحو وجه زيد احسن فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع
من الوجه وامثاله الا ان يقدر المضاف اي احسن اعضائه ولا يجوز ان يضاف الى المعرفة
المفرد فلا يقال زيد افضل الرجل وافضل عمرو اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه بل اذا كان
ذلك الواحد من اسماء الاجناس التي تقع على القليل والكثير جاز نحو ترك افضل التمر
واذا فسر بانه بالمعنى المذكور بخرجه ما بعده فلا يجوز يوسف احسن اخوته لخروجه من
جملتهم باضافتهم الى ضميره اي لا يجوز يوسف احسن اخوته لان يوسف لا يدخل في جملة اخوة
يوسف ولا يكون بعضهم بدليل انك لو سكت عن اخوة يوسف بعده فيهم لانه قد خرج

من جملتهم باضافتهم الى ضميره لوجوب التغاير بين المضاف والمضاف اليه الا ترى انك
لو قلت هؤلاء اخوة زيد لم يكن زيد في عداد المضافين ثم يدخل لو قلت احسن الاخوة
او احسن بني يعقوب واختلاج لزوم تفضيل الشيء على نفسه يتحمل بان الاصل جهتين
اصل ثبوت المعنى والزيادة فيه فكونه من جملتهم باعتبار الاولى دون الثانية ويدل
على اختلاف الجهتين قولهم زيد قائما احسن منه قاعدا هذا اراد على قوله ومن شرطه
انه يضاف الى ما هو بعضه وتقديره ان افعل اذا اضيف الى ما هو بعضه والمقصود به
التفضيل على المضاف اليه فيلزم تفضيله على نفسه فاجاب بان يقال في زيد افضل الناس
لم يذكر في الناس لغرض التفضيل عليه معهم وانما ذكر لغرض التشريك معهم في اصل
الفضل فالوجه الذي ذكره معهم غير الوجه الذي فضل عليهم به وصح ذلك لان افعل
جهتين ثبوت اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع ثبوت اصله والذي يدلك على ان
لافعل جهتين قولك زيد قائما احسن منه قاعدا فقولك قائما في الحال المفضل بها
وقولك قاعدا في الحال المفضل عليها والعامل فيهما جميعا احسن في التعليق وعمله في
قائما وقاعدا ليس من جهة واحدة بل عمله في قائما باعتبار الزيادة وفي قاعدا باعتبار
اصل المعنى كانك قلت زاد في الحسن قائما على الحسن قاعدا فتبين ان لافعل جهتين
فقوله اصل ثبوت المعنى الصواب ثبوت اصل المعنى في الشرح ولما ثبت احد ان افعل
التفضيل صاحبه يفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فيقول نحو زيد افضل الرجال
انه افضل من مجموع الرجال من حيث هو مجموع بل معناه انه افضل من كل رجل رجل
كما في النكرة سواء وان قصد به زيادة مطلقة واضيف للتوضيح فلا يقال في تعريفه بالاضافة
اعلى ان اضيف افعل الى المعرفة وقصد تفضيله على كل من سواه لا على المضاف اليه المعين
وتصفه انها مجرد التخصيص والتوضيح كما يقتضي ساير الصفات مثال المفضل منه نحو
زيد فضل مراد اي افضل افراد نوع الانسان وله اختصاص بمراد لانها شامله وسكنه
فالاضافة للتخصيص كما في غلام زيد لا لتفضيله على اجزاء المضاف اليه بهذه الاضافة
صحت اضافتها بمعنى اللام ولا منع من اضافته الى ما ليس بعضا منه اي يجوز ان يضيف
افعل بهذا المعنى الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش
يعني افضل الناس من بين قريش وان يضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا
فيهم نحو يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف ولا يكون
بعضهم كما بيناه وعلى الاول اي على ان اضيف واريد التفضيل على المضاف اليه جاز الافراد

والمطابقة لمن هو له وعلى الثاني اي على ان اريد زيادة مطلقة المطابقة لمن الاقبل
بتصرف في الذي مع من لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلي الغير المتصرف اما لفظا
فظاهر واما معنى فلانه لا تتعجب من شي الا وهو مفضل ولهذا يبنيان من اصل واحد وانما
ذو اللام والمضاف بالمعنى الثاني فلما لم يكن بينهما علامة التفضيل تامة واللام والاضافة اللتان
من علامات الاسماء فترجح جانب الاسمية ولا يمتنعا من التصرف فيثنى ويجمع وان كان على
لما جرى عليه واما المضاف بالمعنى الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من
خواص الاسماء والى تجرده عن علامة التفضيل اعني من وجاز الافراد ايضا لانه وان
تجرد عنها لكنه لم يتجرد عن المفضول المصاحب لمن التفضيل قوله جاز الافراد اي
اي توحيده في التثنية والجمع وان تونثه نحو الزيدان افضل في ابيه الزيدون افضل
في ابيه وهند افضل بنات ابيها وتجوز افضلا في ابيه وافضلون في ابيه وهند فضلى بنات
ابيها واذا اضيف الى النكرة فحكم المضاف اليه حكم موصوفه في الافراد والتثنية والجمع
اي اذا كان الموصوف واحدا فالمضاف اليه واحد واذا كان الموصوف مثنى فالمضاف
اليه مثنى واذا كان جمعا فالمضاف اليه كذلك نحو هو افضل رجل وهما افضل رجلين
وهم افضل رجال اذا فضلنا بالضاد المهملة رجلا رجلا واثنين اثنين وجماعة جماعة
اي اذا فضل هذا الجنس رجلا رجلا فزيد افضل من كل واحد واذا فضل الجنس رجلين رجلين
فالزيدان افضل من كل رجلين وكذا الجمع قال المصنف في الاعراب اذا اضيف الى النكرة فالمرموز
به مفضل على المضاف اليهم على سبيل التفصيل بان يفضل عليهم واحدا واحدا حتى تاتي على
آخرهم وتجانا اسماء الزمان الى الجمل قال في الشرح الظروف المضافة الى الجملة على ضرب
اما واجبة الاضافة اليها بالوضع في بلد يعقط حيث في المكان واذ واذا في الزمان واما جائزة الاضافة
الى الجملة وهي اسماء الزمان مضافا الى جملة يستفاد منها احد الازمنة الثلثة وانما اشترط ذلك
لتناسب المضاف والمضاف اليه في الدلالة على مطلق الزمان وان كان الزمان مختلفين وانما
احتيج الى هذا الشرط لان الاضافة الى جملة لا ان الجملة لا يستفاد منها احد الامكنة معينا كما
يستفاد منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية لدلالة الفعل
على احد الازمنة فلذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر منها الى الاسمية ثم مقتضيات الى
الاسمية المستفاد منها الزمان وذلك اما ان يكون بان خبرها فعلا كقوله تعالى يوم هم
على النار يفتنون او يكون مضمونها مشهورا بالوقوع في احد الازمنة الثلثة وان كان جزآها
اسمين اما الماضي نحو اتيتك زمن الحجاج امير واما في المستقبل نحو آتيك غدا حين لا يبقى اكل

قال الله

قال الله تعالى يوم هم بارزون هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى جملة هو في المعنى
ظرف مصدرها كما رأيت وان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون
مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا تستحق الا مع حرف مصدري
قبل الجملة كان وما قال تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد تزيغ وقوله
بعد ما افنان واسكن البيت فان صلة ما المصدرية تكون جملة اسمية وآية اي ويضاف
آية وذو الى الفعلية آية بمعنى علامة يجوز اضافتها الى الفعل لمناسبتها الوقت لان الاوقات
علامات يوقت بها الحوادث ويعين بها الافعال لكن لما كان دخولها معنى الزمان اضيف
الى الفعل في الاكثر مصدرا بحرف مصدري قال بآية تعرفون البيت وقال الا من مبلغ عني تميما
بآية ما يحبون الطعاما ونحو زمن الحجاج امير مثال للزمان المضاف الى الاسمية وقول الشاعر
اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس وليست ما كافة عن الاضافة بل
مهيئة للاضافة الى الجملة في المعلق العلاقة بالفتح الحب والمحبوبة وبالكسر السوط و
القوس وغيرهما والثغام بالفتح نبت في الجبل يبيض اذا يبس قال له بالفارسية درمخ
سپيد تشبه به الشيب الواحدة ثغامة وقال اخلس النبات على البناء للفاعل اذا
اختلط رطبه ويابسه واخلس راسه اذا خالط السواد البياض يعني ان البيت وان حكم بانها كافة
الا ان ذلك لا يعجبني فان بعد في البيت على سناه الاصلي من امتناع الاضافة الى شيء هو
في المعنى مضاف الى ما بعده كانه قيل بعد حصول راسك اشمط كالثغام المخلس فما ذكرت
اقرب الى الصواب وفي بعض نسخ التعليق مذهب سيبويه ان ما في البيت كافة تبعد عن
الاضافة وتهيئه لدخول الجمل الغفير وهذا شيء لا تعرف ترجمته الا ان يقال يبعد عند اتصال ما بها تحول
حرفا دالا على معاملة الشيء قوله بل مهيئة انما كان ما مهيئة للاضافة لان بعد ههنا لما لم يكن
ظرفا لمصدر الجملة بعدها لا يضاف اليها الا مع حرف مصدري قبل الجملة فتكون ما مهيئة لتمكن
الشاعر من اضافة بعد الى الجملة وفي نسخة اي مما اضيف اليه من الزمان نحو ما رايته مذ دخل
الشتاء فمن يرى الاضافة في الشرح قال بعض النحويين منذ ومذ اسمان على كل حال فا
خفض بهما فعلى الاضافة واما رفع بعدها الجملة فبعضهم على اضافتهما اليها اي ما رايته زمان
حصول الشتاء وبعضهم على انه مبتدأ ما بعده خبره بتقدير مضاف اي ما رايته اول زمان دخول الشتاء
يعني اول مدة انتفاء الرؤية زمان دخول الشتاء وسيأتي ذلك ونحو بآية تعرفون البيل الشيء مثال
كان على سنابك ما مر في الاقسام المتقدم واذهب بذي تسلم مثال اضافة ذي الى الفعلية وقد تقلبا
عنه في الموصول المكان لا يضاف اليها المتمكنة منه اي من المكان الا اذا الا المتمكن من ظرف

المكان لا يضاف الى الجملتين لما بينا وفي التعليق قولنا الثكنه منه احتراز عن حيث فانه
اجريت مجرى اسماء الزمان في صحة الاضافة الى الجملة والقياس ان يكون المضاف اليه
مفردا وقد خالفت حيث اسماء الزمان لان تلك اسماء اضيفت الى الجمل بتاويل مضمونها المقدر
مفردا فان معنى اتيتك زمن امارة الحجاج وشبه حيث بها لابهامها وكثرتها وانهم
استعملوها حيث لا مكانا حقيقة واجري سائر اسماء ظروف المكان على القياس ولا يجوز
اضافة المضاف اي المضاف لا يضاف الى شيئين معا من غير تخلل عاطف نحو غلام زيد وعمرو
على الاضافة اليهما ولا تقديم المضاف اليه اي ولا تقديم المضاف اليه على المضاف والفصل بينهما
مطلقا سعة اي لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه لا بالظرف ولا بغيره في سعة الكلام
وبغيره اي ولا يجوز الفصل بينهما بغير الظرف ضرورة اي في ضرورة الشعر ويجوز بالظرف في
ضرورة الشعر وفي الشرح الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الشعر بالظرف والجار والمجرور
كثير وقد يفصل في السعة منها قليلا بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام
والاشكل ان الفصل بالظرف في الضرورة ثابت مع قلته وقبحه والفصل بغير الظرف في الشعر قبيح
وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر وهو عند يونس قياس والفصل بغير الظرف في
غير الشعر اقبح نحو قوله فرشني بخير لا اكونن ومدحتي كناحت يوما صخرة بعسيل فان الناحت
مضاف الى صخرة فصل بينهما بيوما وفي التعليق هذا البيت انشده الجوهري يقال رشت
فلانا اي اصلحت حاله مستعارا من رشت السهم اذا الزقت عليه الريش وقال آخر رشني
بخير طالما قد بريتني وخير الموالي من يريش ولا يبري وقوله ولا اكونن ومدحتي ما بينهما
جملة من مجرد نصب خبر كان بالواو والعسيل بالعين المهملة مكنسة العطار التي يجمع بها
العطر المعنى لا ينبغي ان اكون في مدحتي لك كمن نحت الصخرة بتلك المكنسة فانه ليس من
سعيه على شيء ونحو بين ذراعي وجبهة الاسد هذا جواب ايراد على دعواه وهو انه لا يفصل
بينهما في الشعر بغير الظرف فانه قد فصل هاهنا بينهما وهما ذراعي الاسد بغير الظرف وهو
جبهة فاجاب بجوابين احدهما انه على حذف المضاف اليه من الاول والتقدير بين ذراعي
الاسد وجبهة الاسد فلا يكون فصل والمضاف اليه اذا حذف يبدل منه وههنا ابدل من
المضاف المحذوف لان ما اضيف الثاني قائم مقام المضاف اليه الاول هذا على مذهب المبرد
ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى الظاهر والتقدير بين ذراعي الاسد وجبهته
بحذف الضمير وجعل المضاف الثاني بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض
من الضمير المحذوف ومذهب المبرد اقرب لما يلزم على سيبويه من الفصل بين المضاف

والمضاف

محذوف

والمضاف اليه بغير الظرف كما في الظرف وعلى مذهبه فيه تقول وقيل مذهب سيبويه انه
من الثاني وآخر الاول ليكون كالعوض في التعليق قال سيبويه لو كان الثاني مضافا الى
الاسد لكان الاول قد حذف منه المضاف اليه منه غير شيء يدل عليه في موضعه بخلاف ما لو
كان الاول مضافا والثاني محذوف منه المضاف اليه اذ ذاك في موضعه شيء يدل عليه ومذهبه
في زيد وعمرو قائم على العكس اي مذهب سيبويه انه قائم خبر الثاني وخبر الاول محذوف وفي
التعليق اذا جعلنا الخبر في زيد وعمرو قائم للاول لكان ذلك تغييرا لموضع الخبر من غير ضرورة
والاستمرار حذف الخبر لا يستدعي شيئا آخر في موضعه بخلاف المضاف اليه الا ترى انك لو قلت زيد
قائم وعمرو كان كلاما بخلاف ما لو قلت غلام زيد وجارية فانه لم يكن كلاما حتى تقول وجاريته
وقراءة نحو قتل اولادهم شركائهم ليست بتلك القوية اي قراءة ابن عامر قتل اولادهم
شركائهم بجر شركائهم لاضافة قتل اليه ونصب اولادهم لانه مفعول القتل فيفصل بينهما
بغير الظرف في السعة فاجاب بان هذه القراءة ليست بقوية ويجوز حذف المضاف و
اجراء حكمه في الاعراب على المضاف اليه عند امن الالتباس اي يحذف المضاف اذا امن
اللبس فلا يقال جاءني زيد على ان المراد غلام زيد واذا حذف فالاولى والاشهر اعراب المضاف
اليه باعرابه ثم حذف المضاف اما بقرينة نحو واسأل القرية اي اهل القرية لامتناع السؤال
عنها او بدونها نحو قوله اسال بجادة فانحى للعقيق اي سقيا سحابه اراد ان المقدر اسال
سقيا سحابه فحذف سقيا واقيم سحابه مقامه ثم حذف سحابه واقيم الضمير المجرور مقامه
فصار مرفوعا مستكنا في اسال والبيت لابي دواد يصف البرق اوله الا من رأى لي رأي
برق شريق الراي واحد الاراء والمراد به الجهة مجوزا وشريق يحتمل ان يكون بمعنى فاعل
من شرق بريقه وهو صفة محذوف اي سحاب شريق يقول من ابصر لي جهة برق سحاب
شريق بجادة لكثرة الجاد [illegible] برواية الكتاب وبالفتح ايضا رواية اسم موضع هو نجد
ولا انحناء الاعتماد والميل في كل وجه والعقيق اسم موضع تجري اليه مياه نجد او الى
او حذف المضاف اكثر من مرتين نحو وكان قاب قوسين اي مقدار مسافة قربه في
التعليق اي كان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين فحذف مقدار واعرب مسافة
باعرابه فكان مسافة قربه ثم حذف مسافة فصار فكان قربه ثم حذف قرب فصار ضمير
المجرور ضميرا مرفوعا واستكن وقال هو من [illegible] وقيل والمعنى
مقدار مسافة قربه مثل [illegible] فحذف مقدار واعرب مسافة باعرابه ثم اعرب مسافة
واعرب قربه باعرابه ثم حذف قرب واعرب الضمير باعرابه فصار مرفوعا منفصلا وكذا التقدير

ه هو في ميلان وهو في تيدوم وليس اي تقدير حذف المضاف عند سيبويه بقيامهما
والكوفي هو في غدوة الفرس او غلوة السهم على ان تقدير مسافة قربه في غدوة الفرس
حذف للمقدار ونقل اعرابه الى المسافة في المسافة كذلك ثم القرب كذلك فصار الضمير المجرور
مرفوعا منفصلا وكذا التقدير في هو مني غلوة السهم والكوفي هما سواء لانهما ايضا
بل هما معتبان على ما سمع من نحو هو مني فرسخان والقياس المحرك في ذلك يقال
غلوت بالسهم غلوا اذا رميت به ابعد ما تقدر عليه والغلوة مقدار رميه وقد يترك المضاف
اليه هذا متمم لقوله واجلي حقيقته الاعراب على المضاف اليه اي اذا حذف المضاف
فالاولى الاشهر اعراب المضاف اليه باعرابه وقد يحذف المضاف ويترك المضاف اليه على اعرابه
اذا كان لافظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شيء آخر كقراءة من قرا والله يريد الآخرة
بجر الآخرة اي عرض الآخرة فالمضاف اليه على اعرابه حيث اضيف العرض سابقا الى
شيء آخر وهو قوله تعالى تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة والمشهور نصب الآخرة
ومنه اي مما ترك المضاف اليه على اعرابه ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء
ممن لا يجوز العطف على عاملين لانه المتعلق الامر بتقدير كل وعطف بيضاء على سوداء لعطف
على عاملين مختلفين اعني ما وكل فان كل جر سوداء وما نصب تمرة وبيضاء شحمة عطف
عليها وهذا لا يجوز عند سيبويه وعند غيره يجوز العطف على عاملين مختلفين في مثله
على ما بين في بابه فلا تقدير للمضاف وهذا من قول قيس بن ثعلبة قال لابن اخيه عامر
وهل حيث خنقه يعني انه وان اشبه اباه خلقا لا اشبهه خلقا فذهب قوله مثلا يضرب في
موضع التهمة وقال المرزوقي حكى الاصمعي في الامثال ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة قال
الاصمعي كل ما اشبه شيئا لا يكون ذلك الشيء ومنه اي مما ترك المضاف اليه على اعرابه ما مثل عبد
الله يقول ذلك ولا اخيه اي ولا مثل اخيه ولا يجوز العطف اي ولا يجوز ان يكون اخيه معطوفا
على عبد الله ويكون المثل مضافا اليهما لذلك وجوه احدها قوله حيث كان النفي عن كل واحد
من المثلين لا عن المماثل لهما اما اذا اخي ما مثل هذا ولا مثل هذا تقولان ذلك ولو كان اخيه
معطوفا على عبد الله لكان المعنى ما رجل مثلهما معا يقول ذلك وليس هو المراد والوجه الثاني
قوله ولما يلزم من ايلاء لا الموكدة للنفي غير ما عطف على النفي اذ لو عطفت اخيه على عبد الله
وحرف النفي اعني ما لم يدخل على عبد الله وانما دخل المضاف لكنت كما دخلت لا على المعطوف
على غير النفي بخلاف ما لو قدرت مثل واعلم ان لا في نحو ولا اخيه موكدة للنفي مستغرقة في
حروف الصلة وقوله غير ما عطف معمول المصدر اعني الايلاء والوجه الثالث قوله والفصل

وهو معطوف على الايلاء اي ولما يلزم من الفصل بين المعطوف المجرور والمعطوف عليه
بالخبر اي ولو كان ولا اخيه معطوفا على عبد الله لزم الفصل بين المعطوف المجرور وهو اخيه
وبين المعطوف عليه وهو عبد الله بالخبر وهو يقول ذلك ولا يقول غلام زيد قائم وعمرو بفصل
بين المعطوف المجرور والمعطوف عليه وهذا اعني الفصل بالخبر اولى من الفصل بالاجنبي
والايراد عليه قوله تعالى والمسجد الحرام فان المسجد الحرام لا وجه له الا العطف على سبيل الله
مع فصل وكفر به بينهما اذ الجر بالعطف على الضمير المجرور به لا وجه له لانه فاسد على ما ح
الجار مع انه ليس المقصود وكذا الجر بالقسم تعسف مع انه لم ينقل من علماء التفسير
وعلى العبارة التي ذكرت لا يرد ذلك وانما يرد لو قال وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام
واخراج اهله اكبر عند الله ومنه اي مما يترك المضاف اليه على اعرابه ما مثل ابيك ولا اخيك
يقولان ذلك ولا يصح العطف اي عطف اخيك فيجب تقدير المضاف اي ما مثل ابيك ولا
مثل اخيك للوجهين المتقدمين الاول انه لو لم يقدر المضاف وعطف اخيك على ابيك لزم
القول عن رجل مثلهما معا وليس مرادا والمراد النفي عن كل واحد من المثلين والثاني انه يلزم
ايلاء لا الموكدة للنفي غير ما عطف على النفي في مثل ابيك ولا اخيك واخيك معطوف على ابيك لا على
المثل ولزوم الافراد عطف على الوجهين اي لو عطف اخيك على ابيك ولم يقدر المثل لزم الافراد ح
في يقولان اي لزم ان يكون الكلام ما مثل ابيك ولا اخيك يقول ذلك لان الاخبار حينئذ عن المثل
وهو مفرد فلزم افراد الخبر والاعتذار بالحاق المثل ضعيف لان القاعدة تقتضي الحكم
بزيادة امتناع شيء افضل الشيخ اجاب ابن الحاجب عن الاشكالات كلها بان المثل
ههنا كناية وليس بمقصود فكانه معدوم فيقال مثلك لا تفعل هذا اي انت ينبغي
ان لا تفعل وذكر المثل مبالغة ولو كان المثل مقصودا لم يكن المخاطب مرادا عند ذلك ينفي
المعنى لانه يمتنع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لا تقول هذا وانت تقوله كما تقول اخو زيد
لا تفعل هذا او لكن زيد يفعله فلما كان الامر مقصودا فكانهم قالوا ما عبد الله ولا اخوه ولا اخوك
ولا ابوك فلا يجيء الاشكالات المذكورة وفي هذا الجواب نظر لان المثل وان كان منفيا و
المقصود هو المضاف اليه لكن القاعدة لفظية مع هذا المضاف بدليل انك لا تقول في الامثال
ومثلك لا يقول لا مثلك لا تقولان ومثلكم لا تقولون وحذف المضاف اليه عطف على قوله حذف
المضاف اي وقد يحذف المضاف اليه وذلك اعني اذ لما يلزم اضافة اذ الى جملة وان
علمت حذفت وعوض منها التنوين نحو اذ وحينئذ الها وبقي وبقيت الكسرة نحو يومئذ
وحينئذ وسمعت بكل قائما اي كل قطع كل وبعض عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين عن

المضاف اليه وامتناع دخول اللام عليها وبعضهم جوزه وحكم الاضافة ان يحذف منها
التنوين ونونا التثنية والجمع من المضاف في الشرع انما حذف التنوين والنون لانها
دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية
التعريف او التخصيص حذفوا من الوسط علامة تمام الكلمة وكسر آخره عطف على ان
يحذف اي وحكم الاضافة كسر آخر المضاف اذا كان المضاف صحيحا او جاريا مجراه عند الاضافة
الى ياء المتكلم الصحيح في اصطلاح النحاة ما ليس في آخره حرف علة كعمرو وزيد ونعني بالجاري مجراه ما في آخره
ياء او واو قبلها ساكن كظبي ودلو ودلوي ومدعو وكرسي واعني ومعني جر انه يجري الصحيح في تحمله الحركات
الثلث كالصحيح وانما احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متحركا لسكون
ما قبله كما يخف به بسكونه في نفسه وانما لزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والفتح لما — سه
وان كان الآخر الفا ثبتت الالف في لغة هذيل فيقلب لغير التثنية ياء ويدغم فيها وان لم يكن الكلم
صحيحا او جاريا مجراه فلا يخلو آخره من ان يكون الفا او واوا او ياء والالف تثبت في اللغة
المشهورة الفصيحة للتثنية كانت كعلماي او لا كعصاي وحبلاي وهذيل يجيز قلب الالف
التي ليست للتثنية وتدغم الياء في الياء كانه حدث خلاف في الهمزة فوضعوا اللام على غير
اي على قفاي في الاساس يريد الحق السيف شبه بالحية لكثرة مايه وقيل هو سيف الاشتر
وكان اسمه الحق وانما قلب هذيل الالف لغير التثنية لانهم لما لم يكن الكسر يلزم ما قبل الياء
للتناسب في الصحيح والجاري مجراه ولم يكن لحروف المد حظ من الحركات جعلوا الالف
ما قبل الياء كالفتحة فقلبوه ففيروها الى الياء ليكون كالكسر قبله واما الف التثنية فلم يغيروها
لئلا يلتبس الرفع بغيره بسبب قلب الالف وامكانه في المقصور والرفع والنصب والجر
تلتبس بعضها ببعض لكن لا بسبب قلب الالف ياء بل لو ابقيت الالف لكان الالتباس
ايضا قايما ويفتح الياء لاجتماع الساكنين اعني في آخره اذا اضيف الى ياء المتكلم تحرك الياء
لئلا يجتمع ساكنان ويفتح لخفة الفتحة والف لدا لا تقلب وقاما مع الضماير حكي كالف الى وعلى
هذا الكلام كانه استثناء من قوله وان كان الآخر الفا ثبتت اي وان كان الآخر الفا ثبتت
الا في لغة هذيل الالف لدى فانه ينقلب باتفاق جميع القبائل في التعليق تقول لدي ولديه
ولديك فينقلب مع الكاف والياء والهاء كما تقال علي وعليك وعليه وانما قلب الالف فيه
دلالة على شدة امتزاج الاول بالثاني بيانه ان الثاني محتاج الى الاول في وجوه والاول محتاج
اليه في افادته فلما اجتمعا امتزجا امتزاجا قويا فاحتيج ان ينصب دلالة على قوة هذا الامتزاج
فقلبوا الالف ياء اي مثل هذا الياء لم يوجد في اجناد الاسماء وانما وجد في اوساطها كالمذي

ع
وغير ذلك في الشرع الف لدى لا تقلب اتفاقا مع الضماير تشبيها بالف لدى اذا اتصل بالمضمر المرفوع
نحو رميت وانما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب نحو رماك لان الجار مع الضمير المجرور
كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف الناصب ولم يشبه بالف نحو عصا لان الواو
ثقيل والياء اقرب الى الالف من الواو وانما انقلب نحو عصاي وعصاك وعصاه الف
هذه الالفات اصلها لدى وقلبها تشبيها في آخر علاء الف وعلي ولدى وقلب الف على
التي هي اسم نحو من عليه وان كان لها اصل في الواو تشبيها لها بعلى الحرفية وان كانا دالا
او ياء متحركا ما قبلها فقد يجي في ياء المتكلم ياء ساكنة بين مفتوحتين وما قبل الضم او الكسر تبينا
مكسور ومفتوح اي وان كان آخر المضاف الى ياء المتكلم ياء متحركا ما قبلها وذلك في المنقوص
تارة في النصب والجر وفي الجمع نصبا وجرا فانه كان ذلك المتحرك مفتوحا يدغم تلك الياء في ياء المتكلم
ويكون تلك الياء ساكنة بين مفتوحتين مما آخر الكلمة وياء المتكلم نحو مصطفي في مصطفين
ياء المتكلم لان الاصل كما مر وفتح للخفة وان كان ذلك المتحرك مكسورا يدغم الياء في الآخرة ياء
المتكلم ويكون تلك الياء ياء ساكنة بين مكسور وهو ما قبل الياء وبين مفتوح وهو ياء المتكلم نحو
مسلمي في مسلمين وان كان آخر المضاف الى ياء المتكلم واوا متحركا ما قبلها وذلك في الجمع بالواو
والنون رفعا يقلب الواو ياء لانه قياس لغتهم اذا اجتمعت الواو والياء واوليهما ساكنة قلب
الواو ياء وادغم اولهما في الثانية وانما لم تبقيا كراهة لاجتماع المتجانسين الثقيلين و
طلبا للتخفيف تقلب اثقلهما اعني الواو الى الاخف اعني الياء ثم بالادغام الذي هو اخفى الحرف
والمعنى للقلب الذي هو لعرض من الادغام على الحرف كون الاول عرضة للادغام بسكونه واذا
الواو ياء فان كان ما قبل الواو مفتوحا نحو مصطفون فالياء المدلة ياء ساكنة بين مفتوحتين
نحو مصطفي وان كان مضموما نحو مسلمون لما اضيف الى الياء صار مسلموي فقلب الواو ياء و
ادغمت وكسر ما قبلها كراهة ما فيه من الخروج من الضمة التي هي اخت الكسرة فالياء المبدلة
عرب — ياء ساكنة بين مكسور وهو الكسر ومفتوح وهو ياء المتكلم المجزوم وهو المضارع ان اتفا بلا
منه من الافعال المضارع الواقع بعد لم ولما ولام الامر والنهي وكلم المجازاة اي كلم المجازاة
التي تفيد سببية الاول للثاني نحو من يأتني اكرمه فان الاتيان سبب للاكرام ومستعند الاسماء
العاملة وتقييده بقوله لتعريف كلم المجازاة غير مانع لدخوله لما السببية وحتى الابتدائية فيه
لان كلا منهما تفيد سببية الاول للثاني مع ان المضارع لا ينجزم بعدها الا ان يتحمل بانه قوله
ويسميان شرطا وجزاء من تتمة التعريف فان ما قبل الفاء وحتى وما بعدها لا يسميان بهما فلهذا
قيل هذا التعبير انه وان الشرطية ولو يغيران سببية الاول للثاني ويسميان شرطا

المجزوم

كلم المجازاة

شرطا وجزاء مع ان المضارع لا ينجزم بعدهما قلنا المالوف الفصيح وقوع الماضي بعده وهو الاكثر
استعمالا واما الجواب عنه اذا نفي كان جزم ما بعده شاذ عند المحققين والبصريين و
اما عند الكوفيين فهو ما ينجزم المضارع بعده وتسميان اي الاول والثاني شرطا وجزاء
فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين فيهما عبروا بان لوجود شرط الجزم وهو العامل
وارتفاع المانع منه وهو بناء الفعل وكذا الاول مجزوم ان كان هو وحده المضارع نحو ان تاتني
فانت مكرم لما اسلفنا وفي الثاني اذا كان وحده المضارع الجزم والرفع اما لتقدير الفاء
عند المبرد او على نية التقديم والتاخير عند سيبويه في الشرح ان كان الثاني اعني الجزاء
مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزاء وجهان الرفع والجزم اكثر وهو القياس
دون الرفع لوجود الشرط وارتفاع المانع فعند النحاة الرفع لاحد الوجهين اما لكونه في
نية التقديم وكلاهما للجازم في المقدم واما لنية الفاء قبل الفعل سعد بن ان اتيتني اكرمك
فاكرمك اي فانا اكرمك وفيه نظر لان هذين الوجهين مختصان بحال الضرورة وكلامنا في
حال السعة والاولى ان يقال غير عامل ان فضعف في حرف الصورة عن جزم الجواب لحيلولة
الماضي بينها وبينه غير مؤثر فيه وان كان الجزاء ماضيا لفظا بغير قد من فعل متصرف او معنى
فلا مساغ للفاء فيه ان نفيت قبلت او لم اي الماضي المنفي المصدر بحرف والمضارع المصدر
بلم وهو الماضي معنى لا يدخلها الفاء اصلا لان لهما مع مناسبة الشرط لفظا فعلا تعلقا بكلمة الشرط
اما المناسبة في صلاحية وقوع الجزاء موقع الشرط واما التعليق فانقلابه الى المستقبل بكلمة
الشرط ولم يحتاجا اذن الى العلامة واشار بقوله من فعل متصرف الى انه ان وقع الجزاء فعلا
غير متصرف فقيه الفاء وان كان مضارعا مثبتا من غير سين او سوف او منفيا بلا فالوجهان
اي المضارع المجرد عن الحرفين والمصدر بلا يجوز فيه الفاء وتركه قال الله تعالى ان تدعوهم
لا يسمعوا دعاءكم وقال ومن يومن بربه فلا يخاف بخسا ولا رهقا واما المثبت فقال تعالى ان
يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين وقال تعالى ومن عاد فينتقم الله منه وفي التعليق جاز
في المضارع المثبت والمنفي بلا الامران لان الفعل يمكن ان يجعل هو بنفسه جزاء ويجزم ويمكن
ان يجعل خبر مبتدا محذوف فيصح الفاء ولا يصح تقدير المبتدا في الماضي لانه خبر لا يفيد معنى
الاستقبال فينقطع عن الشرط ويصير معنى كذلك ولا يكون الماضي جزاء حقيقة وانما هو على
ضرب من التاويل فلو اريد ذلك اي تقدير المبتدا مع الماضي وجب التصريح بالمبتدا لا تقديره
خلاف المضارع فانه لا فرق بين ان تقول ان تكرمني اكرمك او فانا اكرمك في ان الجزاء هو الاكرام المنتظر تب
ولو صرحت بالمبتدا لكان الجزاء في المعنى هو وقوع الاكرام كما في الماضي الصريح واما المضارع المصدر

ماسيي

بالسين او سوف او لن فلا يسوغ فيه الا الفاء لئلا يجتمع حرف الاستقبال ولا المزيد ههنا
في لا انه وان وضع للاستقبال الا انه قد يتجرد لمطلق النفي نحو اريد ان لا تخرج وكذا المصدر بما
لانه في الحال فقيه ومن ان تدافع فانه قلت اليس منه ومن ثم ايضا لم انما في ان قد تم
ان قلت نعم الا انهم حملوا النفي على المثبت فينزلوا حرف النفي مع المضارع منزلة الماضي
وهي هي ههنا في ما لانه لا يتحد بالفعل ذلك الاتحاد ويرد عليه ان ما يدخل الاسم او يقال صيغة
المضارع تصلح للحال والاستقبال فلو ادخل عليه حرفاهما يعني حرفا الاستقبال والحال
وهما ان ولم يكن احدهما اولى من الاخر واما في لم فاعتباره الاستقبال اولى ههنا لان الصيغة
تصلح له دون الماضي الذي يدل عليه انتهى التعليق ولا كذا وانما يكون الجزاء شيئا مما ذكرنا
بالفاء في الشرح اعلم انه لا يكون الشرط جملة طلبية ولا انشائية لان وضع اداة الشرط على
ان يجعل الجزاء الذي يليها محتمل الصدق اما في الماضي نحو لو جئتني اكرمتك او في المستقبل
نحو ان تأتني اكرمك واما الجزاء فليس على ما سبق بل هو مترتب على امر مفروض فجاز وقوع
طلبيا وانشائيا ولعموم معنى كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدرا بالفاء ثم كان
فنقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا فلا حاجة الى رابطة بينه وبين الشرط لانا
بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه وان لم يصلح له فلا بد من رابطة بينهما
واولى الاشياء به الفاء لحصول المناسبة لفظا ولمناسبة الجزاء معنى لان معناه التعقيب بلا فصل و
الجزاء متعقب للشرط كذلك واما اذا فاستعمالها اقل لثقل لفظها فثبت بهذا ان الجزاء ان
كان جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام الذي بلا همزة والتمني والعرض والتحضيض و
والدعاء والنداء يجب مقارنتها لعلامة الجزاء وكذا اذا كان الجزاء فعلا غير متصرف كنعم وبئس
وكل ما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت جملة
اسمية سواء صدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك
او لم يتصدر نحو ان جئتني فانت مكرم وكذا يجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة نحو
ان كنت قلته فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت وكذا في
الماضي مصدرا بما او لا نحو ان ذهبت فما او فلا اهنتك وكذا يجب في المضارع مصدرا بلن او
سوف والسين وهذا كله لان هذه الاشياء لا تصلح ان تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء الا مع علامة
الجزاء وقولنا الاستفهام الذي بلا همزة احتراز عما اذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الا ستفهام
سواء كانت الجملة اسمية او فعلية لم يدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما تغير معنى الكلام
يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو قولك ان اكرمتك

النكرة كانك قلت ان اكرمتني تكرمني وعواب وحذف الفاء من الجملة الاسمية نحو من يفعل
الحسنات الله يشكرها ليس بوجه الا الضرورة وقد روى المبرد من يفعل الخير فالرحمن يشكره فالفاء
اذن في محله والشعر لكعب بن مالك الانصاري وقبله فانما هذه الدنيا وزينتها كالزاد لابد
يوما انه فاني من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان الشر مبتدا والشر
خبره اي مجزي بالشر مقابل به عند الله وعند الله خبر اي هما مثلان اراد ان الشر الصادر من
العبد والشر الذي هو جزاء مثلان وهذا له كقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر امثالها ومن
جاء بالسيئة فلا يجزى الا مثلها وهم لا يظلمون قالوا معنى الشكر من الله ان يذكر عنده القليل
من اعمال العباد فيضاعف لهم الجزاء ويجزم المضارع بان مضمرة وقوله مع فعل الشرط منفك
مضمرة وقوله بعد الاشياء التي تجاب بالفاء الا النفي ايضا معمول مضمرة واعلم ان الجزم في جواب
هذه الاشياء بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لان هذه الاوايل كلها فيها معنى ان فلذلك انجزم
الجواب ومذهب غيره ان ان مع الفعل مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك
الاستبعاد هم اسناد الجزم الى الفعل وانما يجزم المضارع ههنا لا مطلقا بل اذا قصد السببية
اعني سببية الاول للمضارع وانما يجزم بان مضمرة بعد هذه الاشياء لتضمنها اي لتضمن تلك
الاشياء معنى الطلب وتضمنه اي يتضمن الطلب السببية فتلك الاشياء تضمنت السببية اي
كونها سببا لشيء آخر وهذا معنى الشرط فان الاتيان سبب للاكرام في قولك ائتني اكرمك و
لذلك قال الخليل ان هذه الاوايل كلها فيها معنى ان فتبين ان هذه الاشياء دالة على الشرط
متضمنة له فان قصد اليه اي تضمنها وهي شرطيتها وكونها سببا لامر آخر فيضمر ان مع الفعل
بعدها لدلالتها على الشرط وعلى السببية والقصد اليها ايضا وان لم يقصد الى ما تضمنته من
السببية لم يجزم لعدم القصد الى السببية وانما كان الطلب متضمنا للسببية اذ لا يكون الطلب
الا لغرض خارج بخلاف الخبر اللهم الا اذا استعمل في معنى الطلب اراد ان كل كلام لا بد فيه
من حاصل للمتكلم به ومحاصله في الكلام الخبري هو نفس الخبر اعني افادة المخاطب مضمونه
تقول ضرب زيد وما ضرب زيد الا اذا قصدت ايهام المخاطب ضرب زيد او نفي ضربه واما الحاصل
على الكلام الطلبي فلا بد ان يكون غرضا خارجا عن نفس الكلام والا لكان عبثا فيكون ذلك الكلام
الطلبي سببا لتحصيل ذلك الغرض فيكون الطلب متضمنا للسببية بخلاف الخبر فانه لا يتضمن
السببية فلا يكون دالا على الشرط فلا يجوز اضمار ان مع الفعل بعده والنفي خبر فلا يضمر بعده الا
اذا استعمل الخبر في معنى الطلب فحينئذ يتضمن الخبر السببية فتضمر ان مع الفعل بعده نحو
اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه اي ليتق وليفعل وان لم يقصد السببية اي سببية الاول

للشأن لا يضمر ان مع الفعل بعدها لما مر بل ترفع المضارع بعدها اما على الحال كقوله تعالى
ذرهم في خوضهم يلعبون اي ذرهم على حيرة الحال وعلى ذا قوله فالحال اي فالمضارع مع
حال للجزاء الشرط المقدر او الوصف نحو هب لي من لدنك وليا يرثني على قراءة الرفع اي
وليا وارثا او الاستيناف نحو قم يدعوك الامير فان يدعوك كلام مستانف مقطوع عما قبله ولا
يجوز الجزم في لا تدن من الاسد يأكلك لان النفي الى الاثبات على مذهب الكسائي اي
انجزام المضارع في جواب النهي يجوز في بعض المواضع باتفاق وهو كل موضع ان تقدر الفعل
المنفي منفيا لاستقام المعنى فالحاصل ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر بعد النهي
المثبت وعلى العكس فيقول لا تدن من الاسد يأكلك بمعنى ان تدن من الاسد يأكلك ويجوز ايضا
اسلم تدخل النار اي ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر
نفيا واثباتا وفي الجزم في قوله تعالى رب لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق واكن الجزم
مثل خبره وقوله لان الاول قد يكون مجزوما ولا فاء فيه فكانه مجزوم هنا جواب سؤال و
تقديره ان المضارع انما يجزم اذا وقع بعد ما ولما ولام الامر ولا النهي وكلم المجازاة او وقع
في جواب الاشياء التي تجاب بالفاء وانجزام اكن في الآية ليس بشيء من المواضع فاجاب
بان انجزامه لعطفه على فاصدق لانه فرض ان لا فاء فيه وانه مجزوم لان المضارع مجزوم في
جواب التمني وهذا هو الذي يقال انه عطف على التوهم كما انجر الاسم في قوله بدا
لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا وقوله مشائيم ليسوا مصلحين
عشيرة ولا ناعب الا بشؤم غرابها لان الاول بمعنى مدرك ومصلحين قد يدخل الباء اراد انه
الخبر سابق وناعب وان عطفا على المنصوب لان ذلك المنصوب قد يجيء لدخول الباء في خبر
ليس قوله كما انجر اي فرض الجزم المعدوم في الآية موجودا وعطف عليه كما فرض الجر
المعدوم في البيتين موجودا وعطف واذا اجتمع الشرط والقسم نحو والله ان اتيتني لآتينك
فان تصدر الكلام بالقسم فالجواب له اي للقسم ويستغني عن جواب الشرط لقيام جواب
القسم مقامه وانما كان الجواب للقسم عند تصدر الكلام به لان تقدمه دليل توفر العناية
به فلا يلغى وشرط المضي في فعل الشرط وشرطه ان يكون فعل الشرط ماضيا لفظا كما ذكرنا
او حكما نحو والله ان لم تأتني لآتينك في التعليق انما اشترط المضي في فعل الشرط نحو والله ان
اتيتني او ان لم تأتني لا آتيك لان الشرط لما الغي باب اهمل الجواب لما استحسن ان لا يكون
حرفه عاملا لفظا ايضا مذكورا كان القسم او مقدرا اي ذلك القسم الذي تصدر الكلام به
قد يكون مذكورا كما مثلنا وقد يكون مقدرا في المقدر اما ان يكون ملفوظا بما يدل عليه او غير ملفوظ

بنحو لئن اي نظيره كان القسم مقدرا وقد لفظ بما يدل عليه قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون
معهم واشار فان اللام الموطئة يدل على تقدير القسم قبلها ونظيره ما لم يكن ملفوظا بما يدل
عليه قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون ولولا تقدير القسم لكان الجملة الاسمية اعني
انكم لمشركون جوابا للشرط ولما ساغ حذف الفاء منها فان ذلك من ضرورات الشعر لا
تقول في السعة ان اتيتني اني آتيك لوجود اللام في الآية الاولى وعدم الفاء في الآية الثانية كما
على القسم وقوله ملفوظا مسند الى الضمير في نحوه اي يكون ما يدل عليه ملفوظا وهو في
قولهم لفظت بالكلام اذا تكلمت به واما في غير الكلام فيقال لفظت الشيء اذا رميته وان
تصدر بالشرط على اي اعتبارهما والغاء القسم اي ان تصدر الكلام بالشرط وجب اعتبار
الشرط المقرون بالتصدر مع انه في الاصل اقوى من القسم لان القسم مؤكد للمعنى
الذي يحصل في الكلام فهو كالزائد الذي يتم المعنى بدونه ولكن يجوز الغاء القسم لانه قد يلغى مع
امكان الاعتبار لضعفه لما سيأتي نحو ان تأتني والله آتك فآتك جواب الشرط وهو مغن عن
الجواب ساد مسد جواب القسم ولكن اعتبار القسم ايضا مع اعتبار الشرط لا يمكن لانه
نحو قوله ان والله آتني اي نحو ان تأتني فوالله لا آتيك فالقسم وجوابه جواب الشرط و
لا وجه لحذف الفاء من قوله فوالله لا آتيك لما قد سلف وهو لزوم الفاء للجملة القسمية
الواقعة جواب الشرط وهكذا الحكم ان توسط وتقدم الشرط اي ان توسط الشرط
والقسم وتقدم الشرط على القسم جاز اعتبارهما نحو ان اتيتني فوالله لا آتيك جعلت
الجملة القسمية مع جوابها جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدا
وجاز الغاء القسم لضعفه كما سلف نحو انا ان تأتني والله لا آتك الغيت القسم لتقدم
طالبين للجواب وهما المبتدا والشرط وان تأخر الشرط عن القسم مع توسطهما
فالغاء احدهما نحو والله ان اتيتني لآتينك الغيت الشرط واعتبرت القسم بان جعلت
الجواب له حيث اكدته بالنون وجعلت الجملة القسمية مع جوابها خبر المبتدا كقولك
والله زيد لا يضرب وانما اعتبر القسم نظرا الى تقدمه على الشرط ويلزم ههنا مضي فعل الشرط
لما قدمنا وهذا معنى قوله ويعود الشرط المذكور حينئذ ماضيا لفظا او معنى ونقول انا والله ان تأتني
آتك بالغاء القسم فالجملة الشرطية مع الجواب خبر المبتدا والقسم لغو كما في زيد
والله قائم ثم اعلم ان المصنف رحمه الله قال في اوائل الكتاب المعرب كلا نوعيه اما ان
فيه الاعراب على سبيل الاستبداد او على سبيل التبع ولما ذكر المستقل بالاعراب شرع
في غيره فقال اما غير المستبد من المعرب فهي التوابع وهي اي الكلمات التي لا يليها — التوابع

الاعراب الا على سبيل التبع لغيرها وهذا اولى مما يوجد في بعض النسخ وهي الاسماء التي
لا يليها الا بحركة اذ يخرج من هذا المضارع المكرر وغيره واعلم انه قد يخرج عن التوابع بقوله
لا يليها الاعراب الحرف اذا كرر والماضي والامر اذا كررا والجملة التي لا يكون لها محل من الاعراب
اذا كررت اذ الاعراب لتلك الانواع في التأكيد على سبيل الاستطراد وانما الاصل في التوابع
المعرب والمراد بالتوابع الاصطلاحي وبالتبع اللغوي وسنبحث عند ذكر العوامل المختلفة عن
العامل في التوابع وهي اي التوابع خمسة لان التابع اما ان يكون مقصودا بالنسبة اولا فان
كان مقصودا فاما ان يتخلل بينهما عاطف اولا فان لم يتخلل فهو البدل وان تخلل فهو العطف
وان لم يكن مقصودا بالنسبة فاما ان يدل التابع على معنى في المتبوع اولا فان دل فهو الصفة وان لم يدل
فاما ان يفاد به ذكر الاول لا او لا والاول التأكيد والثاني عطف البيان والتأكيد من حيث هو اعم
من ان يكون معربا تابعا وغيره تعرفه لا من حيث انه معرب تابع بل من حيث هو هو فقال
التأكيد — التأكيد هو ما يفاد به ذكر الاول سواء كان الاول في نسبة الى ما قبله نحو جاءني زيد زيد او لم يكن بان يكون
المتبوع مجردا نحو انا ان زيد منطلق او جملة مستقلة نحو ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا
فهذا التعريف اكثر شمولا مما قيل التأكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول لان هذا
مختص بالنسبة الى ما قبله ويخرج بقوله يفاد به ذكر الاول العطف بالحروف وبقولهم غير
مقصود البدل واما الصفة وعطف البيان فلا يخرجان لانه يفاد بهما ذكر الاول وهما غير مقصو دين
ايضا وينقسم اي التأكيد الاسمي كالصفي وهذا مستغنى عنه بقوله فيما بعد ويجري في الالفا ظ
كلها وفايدته التقرير في الشرع ان يكون مفهوم التأكيد ومؤداه ثابتا ويدل لفظ المتبوع عليه
صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد من قولك جاءني زيد نفسه وكذا معنى كلهم من زيد وكلا
معنى كلهم الاربعين الاحاطة والشمول فهو مفهوم من القوم في قولك جاءني القوم كلهم
لانه لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم ثم ان التأكيد
يقرر ذلك المعنى اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به غيره نوع لفظ دال عليه
من حيث الوضع مكون حقيقة فيه لكن يظن المتكلم بالسامع انه حمله على غير مدلوله لغفلته او
لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز واداة التجوز اي فايدة التأكيد ان يرفع المتكلم
عن نفسه ظن السامع به تجوزه فيما نسب الفعل الى شيء والمراد ما يتعلق به كما تقول
قطع الامير اللص اي قطع غلامه والقادة اي اعادة ذكر الاول اما بلفظ الاول ويسمى
صريحا ويجري اي الصريح في الالفاظ كلها اسمية كانت او فعلا او حروفا او جملا و
اما بغيره اي واما اعادة ذكر الاول بغير لفظ الاول بما هو بمعناه حال من قوله اي بالكل

المغير كما بينا من لفظ ذلك اللفظ بمعنى الاول يختص الاسم دون الفعل ودون الحرف
باحد هذه الالفاظ اي يجعل هذه الالفاظ مختصة بتاكيد الاسم فلا يوكد بواحد
منها الاسم ولا يصح كلامه بان التاكيد على الصحيح لا يكون الا بما وفي النفس والعين
وتثنيتهما وجمعهما اي يوكد بالنفس والعين المفرد والمثنى والمجموع في المذكر والمؤنث
تبعيا لضمير فقط الواحد المؤنث فيقال نفسه وعينه ونفسها وعينها وتغير
الصيغة مع الضمير في المثنى والمجموع فيقال جاء الرجلان او المراتان انفسهما و
واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكي ابن كيسان عن بعض العرب
والاول اولى لانه يحترز تلوينا وظهوره اولى من تلكما وظاهر كما وذلك لكراهتهم اجتماع
تثنيتين فيما اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان المضاف جزء
المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ويقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة
انفسهن واعينهن وكلا وموثه وكلا واجمعون واجمع وجمعاء واكتعون وابتعون
وابصعون وهي اتباعات لاجمعين لا تجيء الا بعده في الشرح اذا قصدت الجمع
من الفاظ التاكيد بعدم الحمل على اجمع لكون الكل حاصلا واتباع المشتق للجامد اولى
لا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو افعل وايضا فانه كلا تدنيع سيما
دون اجمع لانه لا يقع الا تاكيدا وبعدم اجمع على اخواته لكونه ادل على معنى الجمعية لمادة
منها وبعدم اكتع على الاخر على اخويه لظهور اشتقاقه في معنى الجمع من قولهم حول
كتيع اي تام وخفاء معنى التمام والجمع في الباقين وان لم تقصد الجمع من هذه الالفاظ
فلك ان تذكر الكل من دون اجمع واخواته وان تذكر اجمع وتقتصر عليه واخواته من دونه
والمشهور انك اذا اردت ذكر الاربعة اجمع الا ان يأتي اولا باجمع ثم يجيء باخواته على
هذا الترتيب اجمع اكتع ابتع ابصع وبلا خلاف انه لا يجوز تاخير اجمع من احدى اخواته
وقال ابن كيسان تبدا بايهن شئت والزمخشري قدم ابتع على ابصع وتبعه المصنف
والمشهور ابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة واعلم انه تختلف الصيغ
في اجمع وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة المؤنث جمعاء
وكتعاء وبتعاء وبصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون
ولجمع المؤنث جمع وكتع وبتع وبصع عاقلا كان او غيره ويجرى جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء
على كل جمع الا جمع العاقلين السالم فيقول مررت بالرجال او بالنسوة او بالقصور او
بالزينبات او بالدور جمعاء واخواته اما وتكليلها بالجماعة ونحو اي اذا كد بهذه الالفاظ

المحفوظ

المحفوظة غير صحيح ولا يوكد بها الا المثنى لانه لا مثنى معنى ووفاقا فلا يستطيع ان يكون مفردا
الا المثنى المذكر كلا وللمثنى المؤنث كلتا وبكل اي ولا يوكد بكل واجمع الا ما له اجزاء يصح افتراقها
حسا او حكما وقوله مما هو حال من قوله ما له اجزاء اي كائنا مما معرفة او محدودا اي مما
عند الكوفيين نحو رايت القوم كلهم واشتريت العبد كله ولا تقول جاء زيد كله بمعنى كل
بعض لافتراق اجزائه حسا في القوم والرجال فان له اجزاء يتميز في الحس بعضها عن
بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفرد متصل الاجزاء نحو العبد والدار وزيد فانه
تفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشراء والبيع نحو ذلك تاكيده بالكل نحو
اشتريت العبد كله فانه يصح شراء بعضه بلا بعض ولا تفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها
كالمجيء فلا يجوز جاء العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد لا تفترق في النقل الحكم المجيء
ويختلف الضمير فتقول في الكل بحسب كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا اجمعهم وان لم يذكره المصنف
وقوله ما هو معرفة او محدود بعد ذكر كلا وكلا اجمع توهم اختصاص هذا الحكم بما يوكد بهما
ليس كذلك بل لا يوكد شيء من النكرات بشيء من التاكيد المعنوي لان التاكيد لرفع الاحتمال
عن نسبة اصل الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبته لافراد المتبوع واذا كان المتبوع نكرة
فرفع الاحتمال عن ذاته وانه اي شيء هو اولى من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد فهم معرفة
ذاته عن الاحتمال الذي بالنسبة ووصف النكرة لتتميز عن غيرها اولى من تاكيدها وقد اجاز
الكوفيون تاكيد النكرة اذا كان معلوم المقدار موقتا كالدرهم والدينار واليوم والليلة والشهر بكل او
اخواته لا بالنفس والعين واستشهدوا لجواز ذلك بقوله يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني
الذلفاء حولا اجمعا وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال
تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت ففيها هذا الاشتراط تطابق التاكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا
عندهم خلافا للبصريين واما نحو رجال ودراهم ما ليس معلوم المقدار فلا خلاف في انه لا
يجوز تاكيده ويصح ام مفعول من ارضعته امه والذلفاء بالذال المعجمة وهو صغر الانف او
واستواء الارنبة تقول رجل اذلف وامراة ذلفاء والمظهر لا يوكد بالمضمر اي لا يجعل المضمر
تاكيدا للمظهر لان التاكيد معه والمؤكد هو المقصود والمضمر اعرف واقوى دلالة على المقصود
فلا يحسن ان يكون التاكيد اقوى من المقصود والبدل بخلاف ذلك اذ هو المقصود دون
المبدل منه فجاز ابدال المضمر من المظهر نحو رايت زيدا اياه والمضمر يوكد بهما اي بالمضمر والمظهر
ومن حقه اي حق المضمر اذا اكد بالمضمر انه لا يوكد من الضمائر الا بالمنفصل المرفوع نحو انت
انا ومررت بك انت لئلا يلتبس بالبدل في التعليق اما لا يوكد من الضمائر الا بالمنفصل لان المضمر

لما لم يكن تاكيدا الا للمضمر فالموكد ان كان منفصلا لا يمكن اتصال التاكيد ولا يستقلب
التاكيد موكدا والمتبوع تابعا وان كان الموكد متصلا فكذلك لا يمكن اتصال التاكيد اذ
لو اتصل هو ايضا لكان الكلام من تكرير الجملة وانما لا يكون الا مرفوعا لان الموكد ان كان
مرفوعا فلا يخفى وان كان منصوبا لم يجر ضمير المنصوب عليه تاكيدا حذرا من اللبس
بالبدل والمطابقة بالبدل اولى منها لما ان البدل في حكم التكرير العامل واستعير
ضمير المرفوع من المنصوب ولم يستعر للمجرور واستعمل لمن قبل رايتني انا على
ابدال انا اي على جعله تاكيدا للياء بدل اياي واما المجرور فلما لم يكن له منفصل واستعير
للمنصوب وان يقال مثلا مررت بك اياك لما بينهما من القرب والشبه فلما استعير للمنصوب
لفظ المنصوب في باب التاكيد كلفظ المرفوع كذلك يقال انا حمل الجر عليه اعني على النصب
فقيل مررت بك انت اي على جعل انت تاكيدا للكاف بدل اياك ومن هذا تبين ان انا كه
اما كان مثلا لم يكن الا مرفوعا وفي الشرح يقال في تاكيد المرفوع ضربت انت وهو
من باب تكرير اللفظ وان كان الثاني مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة
لانه لا يجوز تكريره متصلا بلا اعتماد للضمير المتصل على غير متصل ويقول في المجرور مررت بك
انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يوكد به فاستعير له المرفوع وان المنصوب
المتصل باصله ان لا يوكد الا بالمنصوب المتصل اذ المنصوب ضمير منفصل فيقال رايتك
اياك ورايته اياه لكنهم لما اعتادوا تاكيده بالمنفصل اعتادوا تاكيده بالمرفوع المنفصل نحو
رايتك انا ورايته هو فالمرفوع المنفصل يقع تاكيدا لفظيا لاي متصل كان مرفوعا او منصوبا
او مجرورا وانما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب
والمجرور فتصرف فيه اكثر ولولا هذا النقل لكان القياس ان يوكد الضميرا المجرور بالمنصوب
المنفصل لما بين الجر والنصب من الاخوة كما في باب الجمع وجمعي التصحيح وقال المحققون ان
المنفصل في نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب لان المعنيين واحد و
هو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنيين والفرق بين البدل
والتاكيد معنوي كما يظهر في حد كل منها واذا كان اي من حق الضمير الموكد اذا كان متصلا مرفوعا
والتاكيد احد لفظي النفس والعين ان يتوسط بينهما ضمير منفصل مرفوع كراهة تاكيد ما
هو كالجزء المستقل اي المضمر المتصل اذا اكد بالنفس والعين فاما ان لا يكون ذلك الضمير
مرفوعا او منصوبا او مجرورا فان كان مرفوعا فلا بد من تاكيد بضمير منفصل مرفوع قبل
التاكيد بالظاهر تقول زيد ذهب هو نفسه وعينه والقوم حضروا هم انفسهم واعيانهم

والنساء حضرن هن انفسهن واعينهن سواء في ذلك المستكن او البارز وسره انه لما اشتد
اتصاله لانه كالجزء من الفعل وكانت النفس والعين في حكم الاستقلال كونه جوزها عليه كراهة
تاكيد ما هو كالجزء بالمستقل واما المنصوب والمجرور فيوكدان بغير شريطة لما انها اي لم يشتد
اتصالها تلك الشدة تقول رايتهم انفسهم ومررت به نفسه وفيما سوى النفس والعين
لا فصل في الجواز بين المرفوع وصاحبيه في انه لا احتياج الى توسط المنفصل مثل الكتاب
قرئ كله وجاؤني كلهم ومررت بهم اجمعين في التعليق المراد بالمستقل لفظ النفس والعين
لانهما لا يتعينان للتاكيد بخلاف كل واجمع فان اجمع لا يستعمل الا تاكيدا وكذا كل في الاكثر و
الصفة
اما النفس والعين فيجيئان مستقلين بحيث يوسما الصفة وهي تابع يدخل فيه جميع التوابع
وبقوله يدل على معنى في متبوعه يخرج عطف البيان وعطف النسق والتكرير اللفظي
وبعض غير الصريح من نحو جاءني زيد او عينه وبدل الكل وبدل البعض وبعض بدل الاشتمال
من نحو سلب زيد ثوبه واما بعض من بدل الاشتمال نحو اعجبني زيد حسنه او علمه فيدخل
في الحد وكذا التاكيد المفيد للاحاطة داخل فيه ايضا اذ كلهم في جاءني القوم كلهم يدل
على الشمول الذي في القوم فانه قال شرطا هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من
المتبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاءني الزيدان كلاهما فالصواب هذا الشرط ليس
في حده مع انه يلزم من هذا الشرط ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى نفخة واحدة
والهين اثنين نعتا وايضا لو قال يدل على معنى في متبوعه او في متعلقه لكان اولى ليدخل
فيه نحو جاءني رجل قائم ابوه وقصد بقوله مطلقا اخراج الحال في نحو ضربت زيدا مجردا فان
مجردا على معنى في زيد لكن مطلقا بل مقيدا بحال الضرب واقول لا احتياج الى هذا القيد لان قوله
تابع يخرج الحال كذا في الشرح تخصيصا له حال من فاعل يدل اي مخصصا للمتبوع في
النكرات اي فيما كان المتبوع نكرة وتوضيحا في المعارف في الشرح معنى التخصيص في
اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك لان بعد رجل في نحو جاءني رجل
صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد هذا النوع ولما قلت صالح قللت
الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف عما كان
اولا نحو زيد العالم والرجل الفاضل ولا يخفى تخصيصها بالاسم قال صاحب المفتاح انما يصلح للوصفية
الحقائق كلها في قولك جسم ابيض او ماش ما في دون معاني الافعال والصفة المشتقة منها
والحروف فان قلت قد تقع في نحو جاءني باسل وجواد فياض وعالم نحرير ان باسلا وصف
للشجاع وفياضا وصف للجواد ونحريرا وصف للعالم قلت ذلك متاول بان التوابع صفات

الا اذا كان موصوفا بالاول وقد يجئ لمجرد الثناء والتعظيم او لما يضاده من الذم والتحقير
والتاكيد في الشرح لفظا قيد للتخ هي للتفضيل في الصنايع من قوله وقد يجئ مودونه باب
مجيئه لمجرد الثناء او الذم او التاكيد اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء
كان مما لا اشتراك في ذلك الاسم نحو بسم الله الرحمن الرحيم اذ لا اشتراك له تعالى في اسم الله او
كان مما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل العالم او الفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب
زيدا الاتي قبل وصفه وانما لا يكون الوصف للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف
نحو امس الدابر كان معنى الدبور مستفاد من الامس واسم الجنس الجاري على المبهم
وصف له في الاعراب لان ما تقدم دال على الذات تعيين دلالة اي دال اسم الجنس
الجاري على المبهم على المعنى اي على معنى في متبوعه وهو اي ذلك المعنى تعين حقيقة
الذات هذا الكلام في جواب سؤال وتقريره ان اسم الجنس الجاري على اسم الاشارة
نحو جاءني هذا الرجل وصف له واسم الجنس يدل على الذات لا على معنى في الذات فيخرج
هذا الوصف عن التعريف فلا يكون جامعا والجواب اسم الجنس ههنا يدل على معنى
في متبوعه وقوله على الاعرف احتراز عما ذهب اليه بعضهم من ان ذا اللام عطف بيان
لاسم الاشارة وذا السبب مردود لانه لا يتناول على معنى في متبوعه فيكون وصفا لا عطف بيان
لان عطف البيان يدل على المتبوع لا على معنى فيه وكذا اي لان اسم الجنس الجاري على
المبهم تعين حقيقة الذات لا جرم وصف المبهم اي اسم الاشارة باسم الاجناس اعلم ان الغرض
من ايراد الوصف بعد اسم الاشارة تبيين الجنس المشار اليه المبهم وموانا تبين باسم
الجنس بوصف ، وفي الشرح مقتضى التناسب بناء على ما سيجئ من قوله الموصوف
احص من الوصف او مساو ان يجوز وصف اسم الاشارة باسم الاشارة وبالموصول وبذي
اللام وبالمضاف الى احد الثلث وهو لا يوصف الا بذي اللام او بالموصول نحو بهذا الذي
قال كذا وانما كان كذلك لان اسم الاشارة مبهم الذات وتعينها اما بالاشارة الحسية
واما بالصفة فلما اريد تعيينه بالصفة لم يكن تعيينه بمبهم آخر مثله لان المبهم مثله لا
يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف الى احدها والمضاف تعرفه
بالمضاف اليه والاولى والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام
لا بالتي الذي تكتسب التعيين من غيره ثم تكسب المبهم تعرفه المستفاد فاقتصر على
ذي اللام لتعينه في نفسه والموصول ايضا ذو اللام كما مر في الموصولات فجوز به ايضا و
يوصف بالمصدر نحو رجل عدل في الشرح الوصف بالمصدر سماعي لا قياسي لكنه شايع كثير

والاغ

والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى
او مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف اي ذو صوم وذو رضى والاولى ان يطلق اسم الحدث
على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما من كثرة الفعل تجسما منه والنكرة توصف بالجملة
الخبرية في التعليق انما اختص النكرة ولم يقيد به نحو قام ابوه يقام ابوه وكذا ابوه قايم لان الاعتبار
للنسبة الخبرية للحكم واذا كان معرفة ولم تكن الاعتبار بالحكم المجهول لان الاتحاد لما
وقع باعتباره وعنوانا ابدق هل رايت الذيب قط وقع فيه الانشائية وهي هل رايت
الذيب قط وصفا لمذق وقد قلنا ان النكرة توصف بالخبرية فاجاب بانها ولم اي
بمذق مقول فيه هذا القول قال صاحب المفتاح اي بمذق يحمل رائيه ان يقول الرائي
لمن يريد الراعي وصفه له هل رايت الذيب قط فهو مخلوط باللون لا يراه في خيال
الراعي لون الذيب او رقته لانه مخلوط بالماء ونظيره اي نظير البيت في وقوع الانشائية في
موقع المفرد لانه وقوعها صفة قول ابي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله في التعليق
انما يكون نظيره لان المفعول الثاني لوجدت هي الخبرية في الحقيقة فالمعنى مقولا فيهم
هذا المقال وقال المتبادر وجدت الناس بالرفع على وجه الحكاية للجملة كانه
قوله سمعت الناس قال ومن نصب الناس نصبه بالخبر وجعل وجدت بمعنى
عرفت والهاء في تقله للسكت بعد حذف العايد اي اخبر الناس تقلهم وجاز ان
يكون عايدا الى الناس اي لفظه لان الناس اسم الجمع كالقوم والرهط والمثل يضرب
في ذم الناس وسوء معاشرتهم وبيس عطف على وجدت اي ونظيره بيس مقام الشيخ
امرس امرس في وقوع الجملة الانشائية موقع المفرد وذلك المفرد هو المخصوص بالذم و
المعنى بيس مقام الشيخ المقام الذي يقال فيه امرس امرس وذا مقام يعجز فيه الشيخ عن
الاستقاء لضعفه فقال مرس الحبل يمرس على وزن علم يعلم اذا وقع احد جانبيه النكرة واذا
اعدت على مجراه قلت امرسته فضرب لمن يوجه الامر الى ما لا طاقة به وترفعه عنه في بعض
الكتب ان المقدر بيس مقام الشيخ مقولا فيه امرس فيكون الامر واقعا موقع الحال على التاويل
المذكور وتمامه اما على فعو واما اقعنسس القعر خشنا انه في النكرة منها الجمود واقعنسس
اي امتنع وتاخر الى خلف في الصحاح يقول انه استقي ببكرة وقع حبلها في غير موضعه
فيقال له امرس وان استقى بغير بكرة ومتح او ضعف فيقال له اقعنسس واخذت
الدلو على فعو حال من المفعول واما في الحقيقة داخل على امرس وبعد البيت مثل
مقام الشيخ الذي يقال فيه اما امرس الحبل كاينا على فعو واما اقعنسس ولما لم يكن ان

بتوصيف المجهول المعلوم كان
لا نقيد باعتبار الحكم والحكم
في المعنى نكرة فح

ينقض دعواه وهي ان الجملة الخبرية لا توصف بها الا النكرة وقد وصف المعرف بها في قوله
على اللئيم فشيخ اجاب بقوله وهو ولقد امر على اللئيم يسبني تعين تسليم كون الجملة وصفا
فلاجراء المعرف بلام الجنس مجرى النكرة اذ لا توقيت فيه اي لا تعيين في المعرف بلام الجنس
اراد ان لا نسلم ان يسبني وصف بل حال عن اللئيم وان سلمنا انه وصف فنجوز ان يوصف
بالجملة المعرف باللام التي يشير بالماهية باعتبار انها في فرد غير معين اي لئيم من اللئام وكما
يوصف بحال الموصوف نحو رجل ضارب او عالم فان الضرب والعلم من حال الرجل يوصف
بحال سببه نحو رجل كثير عدوه فان الكثرة ليست من حال الرجل وانما هي من حال العدو
والعدو من سبب الرجل اي متعلق به بعود الضمير اليه فان السبب هو المتعلق في
الاصل والاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث اي الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في اربعة اشياء من جملة هذه العشرة
المذكورة وتلك الاربعة احدها واحد من هذه انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر
ثانيها واحد من التعريف والتنكير وثالثها واحد من الثلاثة التي هي الافراد والتثنية والجمع
ورابعها واحد من التذكير والتانيث وانما يتبعه في هذه العشرة لكونه اياه في المعنى فلا يجوز
ان يكون احدهما واحدا والاخرى شيء وكذا في غيرها وانما يتبع الوصف الموصوف في التذكير
والتانيث في جميع الاوقات الا اذا كان الوصف صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول
وفعيل بمعنى مفعول في الشرع ما لا يلحقه الهاء للتانيث غالبا مع كونه صفة فيستوي
فيه المذكر والمؤنث نحو فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله واما فعول بمعنى مفعول فيستوي
فيه المذكر والمؤنث كالركوب والقتوبة فاستويا في فعول بمعنى مطلقا وما استويان في فعيل
بمعنى مفعول الا انه يحذف موصوف نحو هذه قتيلة وجريحة وليشبه لفظا فعيل بمعنى فاعل
نحو جميل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو امراة قتيلة كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه
محذوف منه التاء نحو ملحفة جديد من جد بمعنى جديدة عند البصرية وقال الكوفية هي بمعنى مفعول
من جده اي قطعه ومنا فعيل بمعنى مفعول لغير كثرة غير مقيس ومما استويا فيه ايضا
مفعال ومفعل ومفعيل وفعال كمعطار ومنطيق وحصان او مؤنثه عطف على صفة اي
الا اذا كان مؤنثه تجري على المذكر كعلامة وطباخة فحينئذ لا يتبع الموصوف في المذكر و
التانيث والطباخة الاحمق قال خلف الاحمر سالت عن اعرابيا فقال هو الذي يجمع كل
شيء والثاني يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير اي الوصف بحال السبب يتبع الموصوف
في الاثنين من جملة هذه الثلاثة واحد من انواع الاعراب وواحد من التعريف والتنكير

في الا

من الباقية كالفعل اي مثل الفعل في هذه الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل اذا اسند
ينظر الى فاعله فان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد السببي كما يفرد الفعل وان
كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببي كما طابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وانما
كذلك لان التذكير في الاسم المشتق باعتبار فاعله وفاعله في الحقيقة ما تاخر عن الموصوف
فتانيثه وتذكيره باعتبار المتاخر لا باعتبار الموصوف وكذلك الافراد والتثنية والجمع في الاسماء
المشتقة باعتبار فاعلها فان كان الفاعل ظاهرا كانت الاسماء المشتقة مفردة وان كان
الفاعل مضمرا مثنى او مجموعا كانت مثناة او مجموعة وفاعلها فيما نحن فيه اعني الوصف السببي
لا يكون الا ظاهرا فوجب ان يكون مفردة ولا مثنى ولا جمع باعتبار الموصوف وان كان الموصوف
مثنى او مجموعا بل يفرد نظرا الى الفاعل واما الاعراب والتعريف والتنكير فاحكام ليست
من احكام الافعال وانما هي من احكام الاسماء فوجب ان تجري تلك الاحكام في الاسم الواقع
صفة نظرا الى الموصوف ولذا اي لكون الوصف السببي في الافراد كالفعل جاز نحو قاعد غلمانه
لو قال رجلان او رجال قاعد غلمانهما او غلمانهم لكان اظهر لانه مفرد نظرا ان الوصف افرد
نظرا الى الفاعل مع وجود ان الموصوف مثنى او مجموع وضعف قاعدون كيقعدون اي ضعف
رجال قاعدون غلمانهم بل الفصيح قاعد غلمانهم كما ضعف يقعدون غلمانهم لان لحاق
علامة التثنية والجمع في الفعل المسند الى الظاهر ضعيف لكن ضعف قاعدون غلمانهم
اولى من ضعف يقعدون غلمانهم لان الالف والواو في الفعل فاعل في الغالب والاكثر بخلافهما
علامتين للمثنى والجمع ضعيف واذا كانا فاعلين يجتمع في يقعدون غلمانهم فاعلان بخلاف
الالف والواو في مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان وضعا علامتين للمثنى والجمع ولو كانا فاعلين
لانقلبا في حالتي النصب والجر وحسن اي جاد وما يوصف رجل قعود غلمانه او رجال
قعود غلمانهم قعود ايضا جمع كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه الفعل خرج عن
موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن في قعود غلمانه شبهة اجتماع فاعلين
كما كان في قاعدون لمشابهته يقعدون غلمانه الذي اجتمع فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو
عن الاسمية الى الحرفية او يحمل المظهر بدلا عن المضمر كما في اكلوني البراغيث وعلى هذا التاويل
بعد قوله اذ الصيغة لا تشبه الفعل اي حسن قعود لانه لا يشبه الفعل كما بينا والمضمر لا يوصف
اي لا يجعل المضمر موصوفا لان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في اصل الصفا ان
ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد للمدح او الذم فلم يستعمل
فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم توصف الغائب اما لان مفرده في الاغلب

لفظ فصار سببه واضحا غير محتاج الى الترجيح المطلوب منه وصف المعارف والملاجمع على المتكلم
والمخاطب لانه من جنسها ولم يذكر المصنف انه لا يجعل المضمر وصفا لانه بل المضمر اعرف من كل
ما عداه من المعارف ومن حق الموصوف ان يكون اخص من الوصف او مساويا له اعلم انه
ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق
عليه لفظ الصفة او مساويا له فانه بهذا لا يطرد في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف
فانك تقول هديت الحي العجيب ولا يطلق العجيب على كل ما يطلق عليه الحي واما في النكرات
فانك تقول رايت شيئا ابيض ونحوه بل المراد ان المعارف الخمس اذا وصف بعضها ببعض
كان من الواجب ان يكون الموصوف اعرف من الوصف لان الموصوف هو المقصود فلا يحسن
ان يكون التبع اقوى منه من المتبوع بل الواجب ان يساويه في التعريف او يكون الموصوف
اعرف فالعلم ينعت بالمبهمات وبذي اللام وبالمضاف الى العلم والى احد الجميع والى ذي اللام
ولا ينعت بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم فان اعتبار المضاف في التعريف بالمضاف
اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا بذي اللام وبالموصول لما مر ولذا اي لوجوب ان يكون الموصوف
اخص من الوصف او مساويا لا يجوز وصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لكون
الثلاثة وهي المضمر والعلم والمبهم اخص منه اي من المعرف باللام وزعم بعضهم انه يوصف
المعرف باللام بجميع المضافات فاجاز يا بجل صاحبكم وصاحب ... والنحو منه ...
وعلى مذهب سيبويه لو جاء مثل ذلك فهو بدل لا صفة ومن حق الوصف ان يصحب الموصوف
لكون الوصف الموصوف في المعنى فذكر معه الا اذا ظهر امره اي امر الموصوف ظهورا يستغني معه اي
مع ذلك الظهور عن ذكر الموصوف فحذف الموصوف حسن لظهوره اما جوازا كقوله وعليهما
مسرودتان قضاهما داود او صنع السوابغ تبع اي درعان مسرودتان ولو ذكر الموصوف
لجاز ايضا وتبع اسم رجل وهو ... لصنع ... رجل صنع اي حاذق ... سرد الدرع
اي نسجها وهو تداخل الحلق بعضها في بعض والسابغة الدرع الواسعة وقوله انا ابن جلا
في ابن جلا ... اي انا ابن رجل جلا ... من الشرح ...
الموصوف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات الطرف وقوله
وعليهما مسرودتان فان وصف ... لا يجوز ... لان القائم مقام الخ بشرط
ان يكون مثله والجملة والظرف لكونه مقدرا بالجملة على الاصح ... الموصوف الذي هو ...
وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او في ...
ما منها مات الا رايته في حال ... اي ما منها احد مات ... ما في قومها ... يفضلها

يجب ومنهم اي ما في قومها احد يفضلها في الحسب والجمال فان امكن كما في الظرف
والجملة مقامه الا في الشعر قال الى البيت وانما كثر بالشرط المذكور لان الدلالة عليه ...
بالاشتمال عليه فيكون كانه مذكور والبيت للنابغة والقعقعة تحريك الشي اليابس الصلب مع
صوت مثل السلاح وغيره والشن القربة البالية وهم يحركونها اذا ارادوا حث الابل على
السير لتفزع فتسرع في السير وقال في المثل الحنجع ما ينزل به من حوادث الدهر ولا ...
ما لا حقيقة له ما يقعقع بالشنان ... من اتم بابا ... ان عم ... كسر الما
... والفاسد والمعنى لو قلت ما في قومها احد يفضلها في الحسب والجمال لم تقر ... مكى
هذا لم يكن كاذبا او وجوبا اي او وجه منه الموصوف وجوبا كالفارس والصاحب والاورق
للبعير الذي لونه لون الرماد والاطلس للذئب الاغبر في المفصل قد يبلغ الموصوف من الظهور
الى انهم يطرحونه راسا كقولهم الاجرع والابطح والفارس والصاحب والراكب والاورق
الاطلس البدل والمقصود دون متبوعه فخرج هو المقصود اي المقصود بالنسبة الى المتبوع
وهذا يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان وقوله دون متبوعه يخرج عطف النسق لان
المقصود بالنسبة هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه البدل
دون المبدل منه والمطرد في ذلك انك تقول جاءني زيد بل عمرو فان المقصود هو الثاني دون الاول جواز
عطف نسق والمختص اي البدل الاسم بل تقريب كالمعطوف على الفصل اذا كان الثاني ...
على الاول كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب ... قوله
تنم بنا في ديارنا فان الفعل الثاني بدل من الاول ... وانما جاء ... الفصل
لعدد الضمير الاسناد ... احدهما ... الالف للاشباع الفتحة
والثاني ان الالف للتثنية راجع الى ... على المذكر على المؤنث الالف للاشباع و
... وهو قلب ... وانما قدم ذكر عدم الاختصاص البدل بالاسم على ذكر
انقسامه الى الاربعة لان ذلك الانقسام يجوز في الاسم وهو ما بدل الكل ان كان المبدل اي
ان كان البدل المبدل منه ... واحد نحو ضربت زيدا اخاك وبدل البعض ان كان البدل
بعضه اي بعض المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه وبدل الاشتمال ان كان بينهما اي بين البدل
والثاني ملابسة بغيرهما اي بغير الكلية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه في التمثيل هذا
الاطلاق ... بدل الاشتمال ... نحو جاءني زيد غلامه او حماره ... بدل
الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال ... لاشتمال المتبوع على التابع ... الاشتمال
على المتبوع ... ونقاضيا لوجه ... في النفس عند ذكر

البدل

الاول متشوقة الى ذكر ثان فيجي الثاني ملخصا لما اجمله الاول مبينا له وقال المبرد الاشتمال
الفعل المسند الى المبدل منه على البدل نحو زيد وتم لان الاعجاب في نحو اعجبني زيد حسنه
وهو مسند الى زيد لا يكتفي به من جهة المعنى لانه يحتمل الحسن وغيره بل لا بد منه وكذا اسلب
زيد ثوبه ظاهر انه سلب نفسه او سلب شيء من نفسه وفي الاعراب قولهم نظرت
الى الشمس فلكه من بدل الاشتمال فلا بد ان ههنا قسما خامسا وهو بدل الكل من البعض
والا ان لم يكن بين الاول والثاني تعلق لا بالكلية ولا بالجزئية ولا بالاشتمال نحو بدل الغلط
نحو مررت برجل حمار ويخرج منه نحو جاءني زيد غلامه او حماره ومعنى بدل الغلط البدل الذي
سبب الاتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط ولا يوجد في فصيح الكلام
في الشعر بدل الغلط اما الغلط صريح محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبق
لسانك الى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار واما نسيان وهو ان تقصد ذكر ما هو غلط
ولا يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود وانما الغلط
الصرف وبدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن روية وفطانة وبدل الكل من الكل يوافق
المتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير لا في التعريف والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم من
موافقتها للمبدل منه في الافراد والتذكير وفروعها ايضا وقولهم انه في حكم تنحية الاول ليس
على ظاهره اذ ليس مرادهم من هذا الكلام ما يفهم من ظاهرها وهو ان المبدل في حكم الطرح
لان البدل لا بد ان يكون قائما مقام المبدل معنيا عنه والا لم يكن بيانا بل مرادهم الايذان منهم
باستقلال البدل بنفسه ومفارقته التاكيد والصفة في كونها تتمتين لما تبعانه لا ان يعنوا
اهدار الاول واطراحه اذ لا يصح طرحه في نحو زيد ضربت غلامه رجلا صالحا بان يقال زيد ضربت
رجلا صالحا لعدم الراجع من الجملة الواقعة خبرا الى المبتدا وهذا معنى جملة ابي
رجلا صالحا حالا موطاة اي اذ لو كان حالا لخرج عن بحثنا وعلى هذا اي على ان المبدل
منه ليس في حكم الطرح لا يمتنع ان يجعل غير المغضوب بدلا من الضمير المجرور قبله يعني
المتصل به في قوله صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم مخافة الصلة عما يعود
الى الموصول ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين البدل والمبدل منه في الابدال الاربعة
يتقابلان معرفتين ونكرتين والاول معرفة والثاني نكرة وبالعكس والاربعة في الاربعة ستة عشر
فامثلة الكل من الكل جاءني زيد اخوك برجل اخيك وزيد اخ لك امثلة البعض بزيد راسه برجل
راس له برجل راسه بزيد راس له امثلة الاشتمال بزيد علمه برجل علم له برجل علمه بزيد
علم له امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار برجل الحمار بزيد حمار وانما لم يشترط تطابق

البدل

البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا لان البدل اما ان يتحول صرفه نكرة العامل فيظهر الامر
ويصير كالجملتين ولا يلزم التطابق واما ان يتنزل عامله العامل الاول ويكون كلاهما مقصودا
والوصف كالتتمة فيلزم مطابقته كما لزم في التتمة لقوة ما هو اصل وضعف ما هو فرع والبدل
اصل لانه مقصود والصفة فرع لانها تتمة ويجب ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة قال
ابن الحاجب انما يجب ابدال النكرة من المعرفة الا موصوفة لانها اذا كانت بدل الكل من
الكل فهي في المعنى فلا يحسن ان يوتى بالمقصود من غير زيادة على ما هو غير المقصود
وان كانت غير بدل الكل من الكل لزم ان يكون ثم ضمير يرجع الى المبدل فان كان متصلا رجع
معرفة وان كان منفصلا عنه رجع موصوفا به كقولك اعجبني زيد راس له وحسن له فلا بد
ذلك ويجب ما ذكر وهو في غير بدل الغلط فاما بدل الغلط فلا يجري فيه ذلك لفوات المعنى
المذكور اذ قد تغلط بذكر زيد وانت تعني حمارا وقال ابو علي في الحجة وهو الحق يجوز ترك وصف
النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالواد
المقدس طوى اذ لم يحصل من ذكر اسم الوادي بل كان شرحا وضح منه الطهارة اذ قدس مرتين
فكانه طوى بالتقديس وكقول الشاعر انا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب لا طول ولا قصر
اي لا ذي طول ولا قصر وان لم يفد النكرة الا ما افاده الاول لم يجز لانه لا ذنب الا ابهام بعد التفسير نحو
بزيد رجل ولا فايدة فيه ولا يشترط الكوفيون اي البدل على لفظ المبدل على الصحيح قال الكوفيون
النكرة المبدلة من المعرفة يجب فيها ان يكون على لفظ المبدل نحو قوله تعالى بالناصية ناصية
كاذبة واصحابنا لا يشترطون ذلك نحو قوله تعالى شديد العقاب فانه نكرة مبدل من الله لكون
الاضافة غير محضة اذ المعنى شديد عقابه قال الزجاج بدل وهو خبر توسط عن الصفات
فلم يجعل بدلا الا ان قال الله تعالى حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد
العقاب ذي الطول ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين في الشرح هذه قسمة الابدال
باعتبار الافراد والاضافة والاولى كانت باعتبار التعريف والتنكير وهي بهذا الاعتبار ستة
عشر وامثلة الكل من الكل المظهر من المظهر بزيد اخيك والمضمر من المضمر فيما تقدم لفظ الزيدين
واخوتك بتقدير ان الزيدين هم اخوتك لقيتهم اياهم والنحاة يوردون في هذا المقام نحو زيد ضربته
اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد انتقد الكلام في مثل اسكن انت وزوجك الجنة
ان انت تاكيد والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه تقديره ان زيدا اخوك ولم يرجع اياه
الى زيد اي ما يورده النحاة كان تاكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك لقيت زيدا زيدا والمظهر
من المضمر اخوك لقيته زيدا والاخ هو زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر
نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر من المظهر نحو كسرت يد زيد ثم قطعت زيدا اياها

ها

والنحاة يوردونه في مثله نحو زيد قطعت يداه يداها ويقولون هو كلمات لاعادة الظاهر
بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جوابين لم يرتفع الظلمات ان كان الجملة في المقرر من الحزر
زيد قطعت يده والظاهر لا يبدل من المضمر بدل الكل الا من الغايب اي بدل البعض و
الاشتمال والغلط يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب والغايب واما بدل الكل من الكل
فانه لا يجوز ان يبدل من المتكلم والمخاطب فلا يقال مررت بي المسكين والعليك الكريم المعول
بل يبدل من الغايب نحو ضربته زيدا على حالة او ان في القوم جاءنا جميع جوده لضيق بالاحكام
نحو مجرور على انه من الهلة المتصل بجوده والا اي ان لم يكن المبدل منه بدل الكل منهما
غايبا بل متكلما او مخاطبا مختلفان اي مختلفان البدل والمبدل منه غيبة وخطابا وحكاية نحو ضربتك
زيدا وضربني زيدا على ابدال زيدا من الكاف والياء وهذا لا يجوز لان البدل هنا هو المبدل منه لان
البحث عن بدل الكل من الكل فيلزم ان يكون الشيء الواحد في الرتبة يكون البدل والمبدل منه
متباينين عنه غايبا باعتبار التعبير عنه باسم مظهر ومخاطبا باعتبار التعبير عنه بضمير
الخطاب او غايبا ومتكلما وهذا المعنى لا يلزم في بدل البعض والاشتمال لانهما ليسا عبارتين
عن شيء واحد فيجوز فيهما ان يكون البدل منه متكلما او مخاطبا ثم ذكر مثال بدل البعض والاشتمال
من ضمير المتكلم والمخاطب فقال وقوله تعالى لمن كان يومن بالله من بدل البعض قيل ينبغي
ان يقال لمن كان يرجو الله لان من كان يومن بالله لم يوجد في القرآن اراد ان لكن كان يرجو
بدل البعض من ضمير المخاطب وقوله لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجوا
الله وانما يصح هذا الابدال على تقدير منكم اي لمن كان منكم يرجو اذ لابد من تعلق بينهما وقوله
ذريني ان امرك ان تطاعا وما الفيتني حلمي مضاعا من بدل الاشتمال فان حلمي بدل من ضمير المتكلم
في الفيتني بدل الاشتمال والعامل اي عامل المبدل منه اذا كان حرف جر جاز تكريره نحو للذين استضعفوا
لمن آمن فان لمن آمن بدل من الذين استضعفوا واعيد اللام فيه وانما اختص جواز التكرير صحيحا
بحروف الجر لاختصاره ولنزوله من معموله منزلة الجزء فيصير كانه مجموع الجار والمجرور بدل
من مجموعهما بخلاف الفعل فانه لا ينزل من معموله منزلة الجزء بل معموله ينزل منه منزلة الجزء وعطف
البيان هو ما يوضح المتبوع وقوله من الادلة عليه حال من المستكن في يوضح ومن البيان اي يوضح
المتبوع حال كونه دالا عليه فخرج ما يوضح المتبوع من التاكيد لانه لا يوضح المتبوع بل يحقق اصل النسبة
او شمول النسبة للاجزاء والعطف بالحرف ظاهر لعدم ايضاحه لمتبوعه وكذا البدل لان الاول
عندهم كالمطروح وفي حكم العدم فلم يبق الا الصفة فلما قال لا على معنى فيه خرجت الصفة
لانها تدل على معنى في متبوعه ونحو اقسم بالله ابو حفص عمر فانه اوضح ابو حفص بقوله عمر لاشتهاره
بدون الكنية واصل ذلك ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال ان اهلي بعيد

واني

واني على ناقة دبرا عجفا نقبا واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي نحو بعيره
ثم انطلق البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ان بها من
نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر رضي الله عنه مقبل من اعلى الوادي فجعل يقول
اغفر له اللهم انه كان صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع الحمل فاذا
هي نقباء عجفا ومغبرا في كذب وقد ينفصل اي عطف البيان عن البدل لفظا اي ينفصل
بدل الكل من الكل عن عطف البيان من جهة المعنى ومن جهة اللفظ فالفصل من جهة
المعنى قد تبين مما قدمناه ومن جهة اللفظ في مثل قوله انا ابن التارك البكري بشر فبشر
عطف بيان للبكري وليس ببدل منه اذ البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن
التارك بشر وانه لا يجوز نحو الضارب زيد ولما كان التركيب بحوره لا يتم معه الاستدلال بهذا البيت
على ان التابع عطف بيان لا بدل والمبرد انكر دراية الجر وقال لا يجوز فيه الا النصب على انه
بدل والبدل جاز اذ قيامه مقام المتبوع وانما قال في مثل قوله لتشمل الجواب الفرق يقع في
غير هذا الباب ايضا نحو يا اخانا الحارث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحارث وكذا
يا غلام زيد وزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه
وقوعا فانا ذكران عديناه الى مفعولين فقوله عليه الطير ثانيهما والا فهو حال ويجعل التقدير
ان تقع الطير بالطرف المستقل عن علية وقوله ترقبه حال من الطير لكونه فاعلا لعلية في
الشرح ثم نظر الى الان فرق بين بدل الكل وبين عطف البيان بل ما الذي عطف البيان الا بدلا
كما هو ظاهر مذهب سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت
برجل عبد الله كانه قيل بمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومن البدل
ايضا مررت بقوم عبد الله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبد الله وزيد وخالد قال الاولى
منها ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان
تابع للمبين ولولا المبين لم يوت به فيكون المقصود هو الاول والجواب انا لا نسلم ان المقصود
بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا الغلط فان كون الثاني في
الغلط هو المقصود دون الاول ظاهر واما قلنا ذلك لان الاول في الابدال الثلثة في الكلام
منسوب اليه ولا بد ان يكون في ذكره فايدة تحصيلا للوهم بذكر هو الكلام الفصيح من العدد
لا سيما كلام الله تعالى وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ودعوى انه ليس مقصودا بالنسبة مع كونه منسوبا
اليه واشتمال على فايدة يصح ان ينسب اليه لا يجلها دعوى خلاف الظاهر العطف بالحرف
يطلق العطف باعتبارين احدهما على فعل المتكلم هذا الفعل المخصوص والآخر على نفس المعطوف

العطف بالحرف

وقوله العطف بالحرف الظاهر اما يتبع المعطوف الى المعطوف بالحرف لانه في تفصيل التوابع
وهو نه بقوله هو المذكور المذكور مسند الى ضمير فيه عايد الى اللام فيه اعني الذي ذكر بعد
متبوعه وخرج سائر التوابع بقوله متوسطا بينه احد الحروف العشرة وارتفع احد كونه
فاعلا متوسطا اى العطف بالحرف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف وهي
الواو والفاء وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن وتفصيل اي منها اي من الحروف العاطفة
الواو
ثم بين معنى كل منها بقوله فالواو للجمع المطلق اذا قلت جاءني زيد وعمرو فالمعنى حصل هذا الفعل
من كليهما الا انه واحد منهما فقط هذا معنى الجمع ومعنى المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما في
زمان واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو فهذه ثلث احتمالات
عقلية لا دليل في الواو على شيء منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين ودليلهم استعمالها
فيما يستحيل فيه الترتيب نحو المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو فقوله من غير ترتيب
بيان لمعنى قوله المطلق ولذا اي لكون الواو للجمع المطلق جاز اضافة بين الى شيئين عطف
احدهما على الآخر بالواو نحو المال بين زيد وعمرو فلو افاد الترتيب لم يصح هذه الاضافة
لوجود التعدد فيما اضيف بين اليه ومع افادة الترتيب لا تعدد في المضاف اليه لانه يلزم
ان يكون اضيف بين الى مفرد ثم عقيب هذه الاضافة اضيف الى مفرد آخر فلا يكون تعدد
في واحدة من الاضافتين فلا يستقيم وقد اتفق استقامتها فلا يكون ترتيب فيها وايضا لكون
الواو للجمع المطلق جاز استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو قوله واصطلح زيد وعمرو فلو
افاد الترتيب لما استقام هذا لعدم الترتيب فيه والفاء لم اعلى للجمع مع التعقيب فمعنى
الفاء
قام زيد فعمرو حصل قيام عمرو عقيب قيام زيد بلا مهلة ومعنى ضرب زيد القوم وقع الضرب
على عمرو عقيبه ووقعه على زيد وقوله بين الدخول فحومل اي وسط الدخول فحومل
قال الاصمعي الصواب ان يقال بين الدخول وحومل لان بين تقتضي تعدد المضاف اليه
ومع وجود الفاء لا تعدد في المضاف اليه لانه يلزم ان يكون اضيف الى دخول ثم عقيب هذه
الاضافة اضيف الى حومل وكل منهما علم لمكان فلا تعدد في واحدة من الاضافتين فاجيب
الاصمعي بانه على حذف مضاف متعدد اي بين وسط الدخول فوسط حومل اي من اجزاء الدخول
فاجزاء حومل ولو قلت بين الدور فالفرس لم يجز لعدم التعدد في المضاف اليه كما بينا
ولافادتها الترتيب من غير مهلة استعملوها للسببية اي لافادة الفاء والتعقيب بلا مهلة
ثابت بين السبب والمسبب لعدم جواز تخلف المسبب عن السبب وربطه
الجزاء بالشرط اي لان الفاء للترتيب بلا مهلة يربط بها الجزاء بالشرط لان الجزاء واقع عقيب

الشرط بلا مهلة فناسب ان يورد الفاء بينهما وانما يربط الجزاء بالشرط حيث لم يكن
الجزاء مرتبطا بذاته فانه اذا ارتبط بذاته لا يورد الفاء وقد بينا ذلك في بحث المجزوم وقوله
تعالى وربك فكبر عطف وههنا بكلمة من شيء فكبر ربك والاجابة عن الواو هذا جواب سؤال
مقدر وهو لو كان الفاء للترتيب والواو للجمع المطلق لما اجتمعا لتنافي معنيهما وقد اجتمعا
في قوله وربك فكبر لان ربك مفعول كبر والتقدير وفكبر ربك فاجاب بان الفاء جواب شرط مقدر
والواو داخل على ذلك الشرط والتقدير مهما يكن من شيء فكبر ربك وقوله والا اي ان لم يقدر
الشرط لما جامعت الفاء والواو وقد الشيخ بحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله وربك فكبر اي اما ربك
فكبر والرجز فاهجر وقوله فبذلك فليفرحوا وانما يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا
وما قبلها منصوب به كما ذكرنا او مفسر به نحو وزيدا فاضربه فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته
وانما جاز ذلك في الامر والنهي خاصة مع المنصوب بهما خاصة لان الامر لالتزام الفعل فاعله
والنهي لالتزام ترك الفعل فاعله قياسا التزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان يقدما على الخبر
ونحو ما بعد الفاء في الامر والنهي فان ما قبل الفاء ملزوم ما بعدها وكررت الفاء في قوله وان هلكت
فعند ذلك فاجزعي بعد العهد اعلم ان الجزع امر وقع جواب الشرط اعني اذا منيت فيه الفاء
ولكن يكفي واحدة وههنا جاء فاءان لانه عند بعض لا يجزعي فيكون التقدير فاجزعي عند ذلك
فقال المصنف سلمنا انه يكفي واحدة لكن اعيدت الثانية لبعد العهد بالاولى كما كرر العامل
لذلك اي لبعد العهد بالعامل الاول في قوله تقدم الخطيب الى اليابون النخ اذا قلت اما بعد في خطبها
في حواشي المصنف انه مثل كتب وقع في خطبها الا الاول وان مع ملك حين تحاما لكرار
المصدر وبصيرا الى خطابة والجواب انه المعبر لا في الاول هو خطبها وقبل قبلها الثانية
لبعد العهد بالاول كما وقع في قوله اذا قلت اما بعد في البيت تكرر اي على سبيل التأكيد وجاز ان
يكون الثاني بدلا من الاول وان يكون تأكيدا له ضمن قوله اي وكما كرر العامل لبعد العهد بالاول
في قوله فلا تحسبنهم بمفازة اي بنجاة من العذاب قال تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله بمفازة مفعول
ثان لقوله لا تحسبن الا انه لما بعد العهد به اعيد ذكره ولما كانت ذكره ثانيا اعادة بقي الثاني
بالفاء كالاول اعني عن الفاء بقوله ولحوق الفاء للاشعار بان افعالهم المذكورة في قوله
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا علة في منع الحسبان اعني حسبانهم ناجين عن
ثم
العذاب وثم للترتيب اي مع التعقيب بل مع التراخي مهلة فارقت الواو بالترتيب وفارقت
الفاء بالمهلة ولذا اي لانه يفيد التراخي قال سيبويه اذا قلت مررت برجل ثم امرأة

مرور ان اى لانه مقيد التراخي قيل اي قال سيبويه ان المرور في مررت برجل ثم امراة واقع
على التراخي وجب الحكم بانقطاع المرور بالرجل فيكون المرور بالمراة مرورا ثانيا خلافه اي المرور
مع الفاء اي بخلاف ما اذا قلت مررت برجل فامراة حيث لا يكون المرور مرورين لانه لم ينقطع المرور
بل كان فيه عقيب الثاني بلا فصل ولا يكون ثم للسببية اذ لا يتراخى المسبب عن السبب التام
وحتى للغاية في الشرع لفظ الغاية تستعمل في النهاية وبمعنى جميع المسافة والمراد بالغاية ههنا
النهاية اى يدخل حتى على ما به ينتهي الفعل الرفع قبل حتى فان الاكل قد انتهى بالراس في نحو
اكلت السمكة حتى راسها واعلم ان حتى الجارة والعاطفة تشتركان في انه لا يدخلها من ذي اجزاء
الا ان ذلك يجب اظهاره في العاطفة حتى تكون معطوفا عليه نحو قدم الحاج حتى المشاة وفي
الجارة يجوز اظهاره نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز اضماره ايضا نحو نمت حتى الصباح اي
نمت الليل حتى الصباح وتفارقان ايضا وانشاد اليه بقوله والمعطوف بها جزء المعطوف عليه
اى تفارقان بان العاطفة يجب كون ما بعدها جزء المعطوف عليه نحو ضربت القوم حتى
زيدا او كالجزء له بالاختلاط نحو ضربني السادات حتى عبيدهم واما الجارة فالاكثرون على
تجويز كون ما بعدها متصلا باخر اجزاء ما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح والسيران حتى جماعة
وقد يجب كون ما بعدها جزءا مما قبلها كما في العطف فلا يجيز نمت البارحة حتى الصباح والمذهب
الاول اولى لقوله تعالى سلام هي حتى مطلع الفجر ليس من الليلة بل هو خلافك لكن اجزائها اما افضل
اي ذلك الجزء المعطوف اما افضل من سائر اجزاء المعطوف عليه نحو مات الناس حتى الانبياء
او ادون نحو قدم الحاج حتى المشاة والمراد ان المعطوف هو الجزء الذي في الغاية القوة او الضعف من سائر اجزاء
المعطوف عليه واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى جارة كانت او عاطفة آخر اجزاء ما قبلها حسا
ولا آخرها دخولا في الفعل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب في العاطفة ان يكون آخر الاجزاء
قوة او ادون الاجزاء الاخرى عام الامور فاذا ابتدات بعضد لك من الجانب الاضعف يصير الثاني
آخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى محمد صلى الله عليه وسلم بالعطف وليس عليه الصلاة والسلام
آخرهم حسا ولا دخولا في الموت بل آخرهم قوة واذا ابتدات بذلك من الجانب الاقوى صار
كان آخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحاج حتى المشاة عطفا ويجوز ان لا يكون واقادمين قبل الركبان
او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك وان لا يكون بل يقصد كونه مجرد آخر الاجزاء
حسا ولا يقصد كونه اقواها واضعفها في التعلق استنت الفصال حتى القرعى مثل يقال
استن الفرس اذا قمص والقرعى جمع القريع وهو من القرع بالتحريك بثر ابيض يخرج بالفصال
ودواؤه الملح وجباب البان الابل وهو شيء يعلوها كالزبد ولا يدلها فاذا الجيدوا الحلوا سفوا او باره

ونقصوا

ونقصوا احلاوه بالنار ثم جروه على السبخة ومنه المثل يضرب من القرع قال الميداني يضرب فيهما استنت
الفصال لمن تكلم مع من لا ينبغي ان يتكلم بين يديه لجلالة قدره في الصحاح ذكر القول هو الجرب
القرع بالتسكين تيسفونه بيد في المبتلى وصوا لكواه واو وانما لاحد الشيئين او الاشياء وتوله
فيهما حال من الاحد وتقال انها للشك في الخبر والتخيير والاباحة في الامر في الشرح الشك اذا اخبرت
عن احد شيئين ولا تعرفه بعينه نحو جاءني زيد او عمرو فانه يفيد ان الجائي مشكوك فيه انه من ايهما و
التشكيك اذا اردت ان يتهم الامر على المخاطب كقول لبيد وهل انا الا من ربيعة او مضر والظاهر
انه كان يعرف انه من ايهما قال تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا وامثلة الامر فان حصل الباس والجمع
بين الامرين فضيلة وشرف فهي للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو والا فهي للتخيير والفرق بينهما
ان الاباحة يجوز فيها الاقتصار على احد الفعلين ويجوز الجمع بينهما وفي التخيير يتحتم احد الفعلين
والصبر ويتبغي ان تعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما الفقه او النحو انما يفهم من او وانما
بل المثلت في الا لاحد الشيئين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة من ماقبل او وما بعدها
سالان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير واما الشك والتشكيك والتخيير والاباحة ليست
فيها استفيد من او ودلالته في عليها الا في الاشياء بجميع مواقعها الا على احد الشيئين او
الاشياء وتلك المعاني المذكورة تفهم من الكلام لا بل او وليس في الشك اجزاء الكل من قبل
جهل المتكلم والتشكيك من حيث عدم قصده الى التفصيل والاباحة من حيث كون الجمع
فضيلة والتخيير من حيث لا يحصل به ذلك ويتوهم انه في النهي في مثل قوله تعالى ولا
تطع منهم آثما او كفورا بمعنى الواو اذ الامتثال لا يحصل بالانتهاء عن احدهما اي امتثال هذا
النهي لا يحصل للمخاطب بان يمتنع عن طاعة الاثم او طاعة الكفور ويجوز له ان يطيع
احدهما بل المقدم عليه طاعتهما فاو بمعنى الواو ولما استبعد هذا الكلام عند المصنف قال وفي
اي او على اصلها وانما جاء التعميم من جهة النهي المتضمن للنفي اذ النهي للمنع اي المنع
لنفي اصل الفعل بعضها من جهة انه جاء النهي على وجه لزم منه ان لا يكون طاعة الاثم والكفور منفية
بالكلية لانه ورد النهي عن طاعة احدهما لا على التعيين وانما يحصل امتثال هذا النهي والنهي
عنهما جميعا لانه لو اطاع احدهما وانتهى عن طاعة الآخر لا يتحقق عن احدهما بعينه فلا يحصل
الامتثال الا ان يكون الاطاعة لهما منفية بالكلية ولكنها اي لكن او قد تقع اي تجيء الواو في نحو قوله
فلو ان البكا يرد شيئا بكيت على بحير او عناق على المرئين اذ هلكا جميعا لشانهما بشجو واشتياق والا
اي وان لم يكن او بمعنى الواو قيل على المرء لان على المرثين بدل من قوله على بحير او عناق فلو كان
المراد منهما واحدا لا يلائمها البدل منه بعد والاختلاف في التعليق البيت لتيم بن نويرة وانشد الجوهري

تلوان البلا بروشا بكيت على برها وعناق هنا الدان اذ ذهبا حبيها لشانها بحرنه والمراق
وقع هنا ما بقي في البيت حجة وعناق ام بدل الكلمة باصليته فقط اما هم وكذا قولهم ان
بها الكل او وردا ما خويرس سقفان الهاما حيث أقبل خويرنا وعند الخليل انتصاب خويرس
على الشتم في التعليق قبله خل الطريق واجتنب ارماتا ان بها الكل الشنان وتعرها ما ابيا
لسانح مقاما قالوا الكل وردا ما قلنا تك قال خويرس ولو كانت او على اصلها لقال خويرنا
كما يقال زيدا او عمرو جالس ولا تقول جالسا ثم قال مسمى يرتكب الخليل من قول الاديب
ان بها الكل او وردا ما خويرس فزعم ان خويرس نصب على الشتم كما انتصب حمالة الحطب
على الشتم الكل وردا ما الطبان كانا قيقان الطريق بادام وهو موضع وسقفان مام من
بيرتها اي تعلقان وخويرب تصغير خارب وهو لص الابل وقد تقدم الفارسي وغيره انه
اما من حروف العطف لمجيئها قبل المعطوف عليه كان اما الاولى تدخل على ما هو غير
معطوف عليه نحو جاني اما زيد واما عمرو او غيرك اي ولذلك لانها لا تعطف بها اي ولان اما الثانية
تقترن بواو العطف لا تصلح للعطف واجيب بان المتقدمة اي بان اما الاولى ليست حرفا
اي من حروف العطف بالاتفاق فلا يرد علينا قولهم انها تجي قبل المعطوف عليه لانه
تجي قبل المعطوف عليه ليست بعاطفة واما الثانية فهي منها وتشهد لكون الثانية منها مجيها
قيام او مقامها في الشعر شبيه من دخلها لحرف عطف كونها بمعنى او العاطفة فلا يلزم ذكر
فان معنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنتصب المضارع بخلاف الثانية ثم هذا
انما يلزم لو جاز عن دخول العاطف عليها جانا والواو اما جزء منها اي من اما الثانية
فتكون جملة واما من حروف العطف فلابد ان الواو دخلت على اما فلا تصلح العطف
اذا اجتمع حرفا عطف او لعطفها اي والواو في اما لعطفها على المتقدمة وفيه نظر في
التعليق قول من قال ان الواو جزء من اما الثانية فيه نظر لانه حينئذ لا يكون اما نزادها
من حروف العطف كما ذهب اليه الفارسي وكذا قوله ان الواو لعطف الثانية على الاولى
فيه ايضا نظر لان عطف الحرف ممنوع وسند بر صحته فالاولى ليست للعطف ولا الثانية
الثانية ايضا العطف فيصح مذهب الفارسي وفي الشرح قال الاندلسي اما الاولى مع الثانية
حرف عطف ترمت بينهما على ان الامر فيه على الشك والواو جامعة بينهما عاطفة لا ان
على الاولى حتى تصيبا كحرف واحد معطفان بها ما بعد الثانية على ما بعد الاولى وهو زاعم
بارد من وجوه لان تقدم بعض العاطف على المعطوف عليه وعطف بعض العاطف على
بعضه وعطف الحرف على الحرف غير موجود في كلامهم ولما ذكر ان اما واو شركا في انها

لاحد

لاحد الشيئين او الاشياء شرع في ذكر ما به يفترقان فقال والفرق بينهما اي بين اما واو
انك مع اما بين اول كلامك لا محالة على الشك للزوم سبقها بالاولى نحو جاني اما زيد واما عمرو
ولا يلزم ذلك اي بنا اول الكلام على الشك في او لسبقها بما ليس فيه شك اذ يجوز جاني
زيد او عمرو وجاني اما زيد او عمرو في الشرح فان تقدم اما على المعطوف عليه فالكلام مبني على الشك
وان لم تتقدم فيجوز ان يعرض الشك للمتكلم على احد الشيئين بعد ذكر المعطوف عليه بان يقول
مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك فيقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا من اول
الامر وتجي اما غير مكررة اذا كان في الكلام عوض عن تكريرها نحو اما ان تكلمني جميلا والا فاسكت
بدل واما اسكت وفي الشرح قد يخلف الا عن اما الثانية قال وما ان تكون اخي بصدق فاني
فخذ من سمين والا فاطرحني واتخذني عدوا اتقيك وتتقيني بر قوله ما اطرحني وانت
المهزول في السمين ضده واما عند المعربة بين في قوله من سمين لتقيت معنى التمييز
والا ما قوله فاطرحني جواب الشرط والتقدير وان لا تكن اي وان لا تكن فاطرحني وقوله
اخي بكون اي مستعملا بعد وصف الخبر اي اما ان تكون اخوتك لي بصدق موجود ووقع الفراغها
اي ان اما جاءت بمعنى او غير مسبوقة بالاولى وانشد تلم بدار قد تقادم عهدها واما باموات
الم خيالها اي او باموات في الشرح قد جاءت اما غير مسبوقة بما انجرى في الشعر لكنها بتقدير
حلافا على الكثير التابع من استعمالها وانشد الفرزدق تلم بدار البيت اي اما بدار واما باموات ثم
ذكر فرقا آخر بين اما واو بقوله ولا تقع اي اما بعد ولا وانبه اي بعد ولكن او سرى قوله ولا
تطع منهم آثما او كفورا وام للاستفهام يليها متصلة اخر المستوى والآخر الهمزة ام مبتدا ام
خبره قوله للاستفهام والجملة اي يليها خبر آخر وقوله لطلب التعيين متعلق بليها في
الشرح وام على ضربين متصلة ومنفصلة والمتصلة تختص بشيئين احدهما تقدم الهمزة
اما الاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو او للتسوية نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر
لهم فقال الهمزة دون همزة الاستفهام ليشمل التسوية ورعاية هل قبل المتصلة و
هو شاذ نحو هل زيد عندك ام عمرو واما لزمت الهمزة في الاغلب دون هل لان ام المتصلة لازمة
لمعنى الاستفهام وضعا وهي مع اداة الاستفهام التي قبلها بمعنى اي وما هل فانها دخيلة في معنى
الاستفهام اذ هي بمعنى قد في الاصل كما سبق واما المنقطعة فقد لا يتقدمها الاستفهام
وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة او بهل وثانيهما انه يليها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة
فانها لا يليها الا الجملة ظاهرة الجزئين نحو ازيد عندك ام عمرو عندك او مقدرا احدهما نحو انها
لابل ام شاة اي ام هي شاء واذا وليت المتصلة همزة فالاحسن ان يفصل الى قبلها شيء ما يليها سوى

ليكون ام مع الهمزة بتاويل اي والمفرد ان بعدهما بتاويل ما اضيف اليه اي فمعنى ازيد عندك ام
عمرو بمعنى ايهما عندك وانى السوق ازيد ام في الدار بمعنى في اي الموضعين هو وهذا معنى
قوله يليها متصلة احد المستويين والاخر الهمزة ويجوز الخالفة ما وليهما نحو اعندك زيد
ام عمرو وازيد عندك ام في الدار جوازا احسنا كما قال سيبويه لكن المعادلة احسن والثانية
ما بينه بقوله لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما اي يجب ان يستفهم بالمتصلة عن
شيئين او اشياء ثابت احدها او واحدها عند المتكلم وانما يستفهم لطلب التعيين لانها
مع الهمزة بمعنى اي واي يستفهم بها عن التعيين فيكون المعطوف مع المعطوف عليه
بتقدير استفهام واحد لان المجموع بمعنى اي فجوابه بالتعيين واما المنقطعة فلا يثبت
احد الامرين عند المتكلم بل ما قبل ام وما بعدها على الاستئناف لانه اضراب عن الكلام الاول وشروع
في استفهام مستانف فهي اذن بمعنى بل التي تدل على ان الاول وقع غلطا كما في نحو قولهم
انها لابل ام شاة او بمعنى بل التي يكون للانتقال من كلام الى كلام كما لانه ادرك الغلط كما في قوله
تعالى ام يقولون افترى على الله كذبا وفيها معنى بل مع الهمزة الاستفهامية في نحو انها
لابل ام شاة او الهمزة التي للانكار نحو قوله تعالى ام يقولون افتريه وجواب المنقطعة
بلا او نعم لانه استفهام مستانف وكذا اي لانه يليها احد المستويين والاخر الهمزة كانت
مختصة بعطف الاسم اي لا يعطف بالمتصلة الا الاسم على الاسم ليستقيم ايلاوها احد المستويين
وايلاء الهمزة المستوي الاخر وهذا مخالف لما نقلنا عن الشيخ من انها يليها المفرد والجملة
فلم يعرف اي لو جرت ايلاء ام احد المستويين وايلاء همزة الاخر نحو ارايت زيدا ام عمرا
لانه يليها المستويان اعني زيدا وعمرا لا يلي الهمزة الفعل وقد تقدم ان سيبويه قال
ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدا رايت ام عمرا احسن واولى وكان عطف على انها
كانت اي لذا يعني لان المتصلة لطلب التعيين كان جوابها بالتعيين فيكون جواب ازيد
عندك ام عمرو ان يقال زيد او يقال عمرو دون لا او نعم فانهما جواب المنقطعة كما بينا لا
او حيث يكون جوابها اذا عادلت الهمزة بل ام المتصلة بغير التعيين فاذا قلت ازيد
عندك او عمرو فالمعنى انك لا تعلم بوجود احدهما عنده فتساله عنه فيكون جوابها بلا او
نعم وهذا فرق بين ام واو في الاستفهام واذا قلت الحسن او الحسين افضل ام ابن
الحنفية فمعناه اكان احدهما افضل فالمعنى اي لان معنى الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية
احدهما افضل ام ابن الحنفية فلو قلت ذلك كان جوابك احدهما افضل فكذا اذا
قلت با و ومعناه اي من حيث قولك الحسن او الحسين فقولها كما لو قلت زيدا ام عمرا فقلنا

اوقلنا

اوزا ام قرشيا صادفا ما قصرت في التعليق قالت صفية بنت عبد المطلب وقد جاءت
تطلب الزبير لتجادعه فضربه الزبير فقالت صفية وهذه رواية سيبويه وروى غيره ام قرشيا
صقرا وانما دخلت او في الاقطار الثلاث لانها ارادت ان تجعل الترديد بلا لا الا بمعنى ايها ولكنها
جعلتها كلام واحد عادلت بينه وبين قرشي اي احد هذين رايت وزبير مكنى الزبير وهي
ام منقطعة حال من ضمير الخبر وهو لعطف الجمل وتكون اي المنقطعة بمعنى بل والهمزة
في اضراب عن الكلام الاول وشروع في استفهام مستانف كما بينا ولذا سميت منقطعة
واذا جاءت بعدها اداة الاستفهام كقوله تعالى ام هل يستوي الظلمات والنور بمعنى بل وادرة
ويلزم لفظ الجملة بعدها لفظا او تقديرا نحو احد جزئي الجملة بعد المنقطعة في الاستفهام اي
فيما وقع الاستفهام قبل المنقطعة حتى لا يلتبس بالمتصلة نحو ازيد عندك ام عندك عمرو ولو
لو قيل ازيد عندك ام عمرو لم يعلم انها متصلة ام منقطعة ولا يلزم ذلك اي لفظ الجملة في
الخبر اي فيما كان المنقطعة بعد الخبر حيث لا التباس نحو انها لابل ام شاة اذ لا تستعمل ام فيها
ليس بمتصلة لعدم الاستفهام قبلها ويستعمل ام والهمزة للتسوية ام والهمزة وضعا
للاستفهام نحو ازيد عندك ام عمرو ومن ضرورة هذا الاستفهام ان يستوي الامران في
علم المستفهم فاستعمل لازمهما فاذن انه يذكرا ويراد الاستواء مجازا في الحالة الا يدل من قرينة
وهي هاهنا سواء في نحو سواء علي اقمت ام قعدت هما جملتان في دعوى بعد دونى معطوف
احدهما على الاخر بام او العطف اي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ وقعودك
عطف عليه وسواء خبر مقدم قال ابو علي انما جعل الفعلان مع المدرومين في تاويل اسمين
سيما ولو العطف لان ما بعد همزة الاستفهام وما بعد معادلها مستويان في علم المستفهم
لانك انما تقول اقمت ام قعدت اذا استوى عندك قيام المخاطب وقعوده مطلب بينا
السؤال التعيين فلما كان الكلام استفهاما عن المستويين اقيم حرف الاستفهام وعديلها
مع ما بعدهما مقام المستويين وهما قيامك وقعودك والاخفش يستحسن وقوع الجمل
الاسمية هناك اي فيما بعد ام والهمزة المستعملين للتسوية على ما حكى عنه ابو علي في الحجة
نحو سواء علي او ما ابالي ازيد في الدار ام عمرو اذ لا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما ابالي
معنى التسوية وقال ابو علي واستقبح الاخفش وقوع المضارع ايضا بعدها نحو سواء علي اقوم
ام قعد قال ابو علي وما يدل على ما قال الاخفش ان ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على
مثال الماضي قال الله تعالى سواء علينا اجزعنا ام صبرنا وسواء عليهم استغفرت لهم ام
لم تستغفر لهم الى غير ذلك ونظير سواء في التسوية الحالة المذكورة لا ابالي وما ادري وليت

شعري نحو لا ادري اقام ام قعد ولا ادري اقام ام قعد وليت شعري اقام ام قعد والجملتان
عطف على ام والهمزة اي ويستعمل الجملتان معطوفا احدهما على الاخرى باو كما يليها في موضع
الحال الكثيرة ايضا وفي الشرح قيل ان المانع في نحو لاضربنه قام او قعد حال وعجب تجرده
عن قد ظاهرة ومقدرة ولا يصح ام ولذا قال سيبويه ان قوله اي قول عبد الرحمن بن حسان
ابا المثلم لتحسب مثلي انما انت في الضلالة تهيم ما ابالي ام انت بالحزن ... ام خالف
نكل بظهر غيب لئيم لا تمنيني فلست تبيعني من الرجال الكريم والسب الردي نسبا بل اي هيا
من مواضع ام وقوله ولست ابالي بعد موت مطرف حتوف المنايا اكثرت او اقلت وقوله
اذا ما انتهى علمي تناهيت عنده اطال فاملى او تناهى فاقصرا من مواضع او قال ابن الحاجب
الفرق بين ام واو انك مع ام عالم بان احدهما عنده فتستفهم عن التعيين ومع او
تستفهم عن واحد منهما كما تقدم ولا اشكال في الفرق بينهما اذا كان المراد بهما
الاستفهام وانما الاشكال لعدولهم تعالى على غير ذلك وهو انهم استعملوا ام والهمزة
للتسوية من غير استفهام مثل سواء علي اقمت ام قعدت واستعملوا الجملتين
والثانية معطوفة باو في موضع الحال للتسوية ايضا نحو انا اضرب زيدا قام او قعد
فمثل ذلك يلتبس فيه موضع موضع ام واو وذكر سيبويه ما ابالي البيت على الخصوص
بام واورد قوله ولست ابالي على انه من مواضع او والفرق بينهما انما قوله انت وقع
مفعولا لما ابالي فوجب ان تكون من مواضع ام اذ لا معنى للحال فيه لان المراد ما ابالي بحق
بر وهو سنن التشبه بالمرشد ولوم اللئيم في غيبته فيكون مفعولا لما ابالي وايضا فانه
لا يصح ان انت يكون له طلب الحال حتى يكون حالا واما قوله ولست ابالي فقد ذكر مفعول
ما ابالي وهو قوله حتوف المنايا فلم يبق الا ان يكون الفعلان اكثرت او اقلت حالين من الحتوف
في كل واحد من الفعلين ضمير صاحبه واورد قوله اذا ما انتهى البيت على انه من مواضع او اذ
الفعلان اعني اطال وتناهى حالان من الفاعل وهو على هذه المواضع التي لا يلتبس فيها
موضع او بموضع ام وكثيرا ما لا يفرق المتأخرون بينهما في كلامهم واشعارهم وشرط استعمال
ام ان لا يليها همزة على معنى ما تقدم وفي الشرح الهمزة في اطال ليست استفهامية
بل هو ماض من الاطالة وروي ام تناهى فالهمزة استفهامية وقال الماضي من الطول فلا بد
بالهمزة قبل ام فلا تقول اقمت او قعدت لانك انما جئت بالهمزة وام وان امكن بينهما
في الاستفهام لتبيينها من عين التسوية المطلوبة ههنا وليس في الهمزة مع او معنى
التسوية ولا النفي ما وجب للاول اي لا يثبت الحكم بعد اعطائه للمتبوع فلا يجيء الا بعد خبر مثبت لا

كو

نحو ضربت زيدا لا عمرا ولا يجيء بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض والنهي
وعتيضه الامر اي بعض الامر اذ وضعت لا لعطف المفردات وقد جعل النحاة لها
لها ان لا ان يكون عاطفة شرطا في قولك اعني قول لبيد واذا جوزيت قرضا فاجزه
انما يجزي الفتى ليس الجمل اي لا الجمل الفصيح ان ليس على اصله فيكون اسمه
مضمرا اي ليس الجازي الجمل فيكون الجمل اسما والخبر محذوفا اي ليس الجمل جازيا
بل وبل للاضراب عن الاول مثبتا كان او منفيا وهي بعد الاثبات للغلط فاذا قلت جاء
زيد بل عمرو فقد اضربت عن نسبة المجيء الى زيد واثبته للثاني واشرت بها الى ان تكلمك
بالاسم المعطوف عليه كان غلطا او عن سبق لسان وكذا اذا جاءت بل بعد النهي او
النفي تفيد الاضراب عن الحكم الاول وتفيد انه في حكم المسكوت عنه واما ما بعد بل
منها فعند الجمهور مثبت فيرجع كما في قولك ما جاء زيد بل عمرو فكانك قلت بل جاء
عمرو قالوا والدليل على ان الثاني مثبت الحكم انه لا يجوز النصب فيما زيد قائما بل قاعد
بل يجب الرفع ايضا وعند المبرد الاسم الاول غلط والفعل المنفي مسند الى الثاني فيكون
بل ما جاء عمرو كما في الاثبات الفعل الموجب مسند الى الثاني وفي حواشي المصنف
اذا قلت ما جاءني زيد بل عمرو احتمل ان يكون غلطا في الاول فيكون نفي المجيء عن زيد والثاني
مثبت له ونفيه عن الثاني ويحتمل ان يكون مثبتا للثاني وعلى الوجهين يثبت قوله
لكن وهو الذي يحتمل الغلط ويحتمل الاثبات للثاني ولكن في عطف المفردين نقيضه لا لا لها
اي علم ان لكن لا تقع الا بعد النفي معنى ان لكن وضعت للاثبات للثاني بعد النفي عن
الاول ولا النفي عن الثاني بعد الاثبات للاول فتناقضا ومعناها الاستدراك لما سيأتي لا
للاضراب فعدم مجيء زيد في قولك ما جاءني زيد لكن عمرو باق بحاله لم يتغير الحكم به
واما جيئت بلكن دفعا لتوهم المخاطب ان عمرا ايضا مثل زيد وفي عطف الجملتين نقيضه
بل في وقوعها بين النفي والاثبات نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني بكر لكن خالد جاء حتم
انا قال لكن خالد قد جاء لا ان في تمثيل وتقع لكن بعد المثبت والنفي ومعناها ايضا هناك
الاستدراك لا بيانا وليس شرطها مطلقا مغايرة ما قبلها لما بعدها لا من حيث المعنى
اي ولا من حيث اللفظ واي للتفسير الاداة اي من حروف العطف ومعناها التفسير
نحو جاءني ابو عبد الله اي زيد وكذلك النصب والجر نحو رايت اخاك اي زيدا ومررت باخيك
اي زيد واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل والمستتر لابد من تأكيده بمنفصل نحو اذهب انت
وربك يعني ان الضمير المرفوع المتصل كالجزء مما اتصل به لفظا ومعنى اما لفظا فمن حيث

انه متصل لا يجوز انفصاله كالفاعل واما معنى فمن حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من
الفعل اذ لا بد منه فلو عطف عليه كان كالو عطف على بعض حروف الكلمة فاكدوا ولا
بمنفصل ثم عطف عليه لانه اذا اكد بمنفصل ظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء
منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز انفراده عما اتصل به بتاكيده بمنفصل له نوع
استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد الظاهر لان المعطوف في حكم
المعطوف عليه فيلزم ان يكون هذا ايضا تاكيدا للمتصل وهو باطل واما ان كان
الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا
منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فيجوز العطف بلا تاكيد واذا كان فصل
يجوز ترك التاكيد بالمنفصل سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ولست
بنازل الا الملت برحلي او خيالها المكذوب او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
فان المعطوف هو اباؤنا ولا زايدة لتاكيد النفي ومع الفصل قد يكون بالمنفصل كقوله تعالى
فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يكون والامران مستويان لان طول الكلام قد يغني
عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو حضر القاضي اليوم امراة فكيف لا يغني
عما هو ليس بواجب بل هو الاولى وانما قلنا انه ليس بواجب لان مذهب البصريين
ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح لانهم
جوزوه اصلا حيث لا يجوز ان يترك واما الكوفيون فيجوزون العطف عليه بلا تاكيد بالمنفصل
ولا فصل من غير استقباح وقوله قلت اذ اقبلت وزهر تهادى يريد انه عطف زهر
على المستكن في اقبلت بلا فصل ولا تاكيد فاجاب بانه للضرورة وتمامه كنعاج الملا
ولما الهتاه بعد ان يمشي بين اثنين معتمدا عليهما من ضعفه وتمايله والملا الصحراء تعسفن
يقول هولاء النسوة مشين مشي نعاج الوحش اذا وقعت في الرمل فانهن ينقلن قوايمهن
ثقيلا بطيا والبيت لعمر بن ابي ربيعة ولا يجوز العطف على ضمير المجرور بدون اعادة الجار
لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل
ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او
ظاهرا فكره ان يعطف عليه كما في المرفوع المتصل فلم يبق الا اعادة الجار الاول
سواء كان اسما نحو المال بينك وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وبزيد وقراءة حمزة والارحام
يرد علينا اذ عطف الارحام على الضمير المجرور من قوله تساءلون به والارحام فاجاب
بانها ليست بتلك القوية الثابتة ونحوه في ذلك لانها في خبر ليس وتلك اشارة الى

البعيد

البعيد وربما يجعل البعد رتبة الى المنقطع نحو ذلك الكتاب اي هذه القراءة ليست من
الكلام القوي المعتمد الذي عليه الفصحاء وان لم يرد هذا المعنى لا يكون بليست قوية وفي الشرح
اجيب بانها ليست متواترة والمعربا وهو ضعيف لان العلماء لا يعتمدون الا في حال الاجتهاد
الا في الله لا فعال ونبه ايضا ان الكوفيين اجازوا العطف بدون اعادة الجار كقوله تعالى تساءلون
به والارحام ولا يجوز الفصل بالخبر بين المعطوف المجرور والمعطوف عليه لا تقول غلام زيد
قائم وعمرو بالجر اي وغلام عمرو ولا يرد نحو قوله لانه قد يكون الفصل فيها بغير الخبر في
قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قل قتال فيه كبير وصد عن سبيل الله و
كفر به والمسجد الحرام اذ لا وجه لاعراب المسجد بالعطف على الضمير المجرور والا بغير الجار
مع انه ليس المقصود فاعرابه بالعطف على سبيل الله وقد انقضى هذا الحكم في او انما المجرور
ولا اعتداد بقراءة من قرا وهذا النبي بالجر عطفا على ابرهيم من قوله تعالى ان
اولى الناس بابرهيم للذين اتبعوه وهذا النبي اذ اداة الفصل بالخبر وهو للذين اتبعوه بين
المعطوف والمعطوف عليه وهو شاذ والقراءة المشهورة رفع النبي عطفا على الخبر وحكم المعطوف
حكم المعطوف عليه في الشرح لا يريدون به ان كل حكم ثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته
للمعطوف حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني وبالعكس
بل المراد ان كل حكم يجب ثبوته للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لكونه جملة حالية او خبرا او
صلة لزم شموله المعطوف ولذا اي لان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه لم يجز في ما زيد بقائم
او قاعد او لا ذاهب عمرو الا الرفع وجاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب تحقيق الثاني للسببية
في جواب المصنف الواو في ولا ذاهب عمرو للعطف ولا مزيدة مذكرة للنفي وذاهب عمرو عطف على
بقائم او قاعد فلم يجز الا الرفع لان المعطوف عليه حكمه ان الخبر لو تقدم لا يرتفع الخبر فكذا المعطوف
لان حكمه حكمه ولقائل ان يقول اذا كان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه كيف يجيز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب فان المعطوف على صلة الذي والمعطوف لا يصلح صلة لخلوه عن ضمير الموصول
فالجواب ان الفاء ههنا للسببية وفاء السببية تنظم الجملتين في سلك جملة واحدة وتنزلهما
منزلة الجملة الشرطية ولذا جاز الذي يطير فيغضب زيد مع خلو الجملة الاولى عن
الضمير لان الجملتين صارتا بمنزلة واحدة فكفى عود الضمير من احديهما وكان المعنى الذي ان طار
الذباب فيغضب زيد والدليل على هذا انك لو قلت الذي يطير الذباب ويغضب زيد بالواو
لم يجز لان الواو لا تفيد السببية وجاز عطف فعل على اسم الفاعل اذا صح وقوعه موقع ذلك
اي وقوع الفعل موقع اسم الفاعل وعلى العكس اي عطف اسم الفاعل على الفعل اذا صح وقوع

ووقوع هذا موقع ذاك اي وقوع اسم الفاعل موقع الفعل لتشابههما لفظا ومعنى واستعمالا كما سابق
في القسم الرابع فلا يجوز سبحانك زيد وضاحك تعطف ضاحك على يحدث من سبحانك لامتناع
دخول السين على اسم الفاعل ولا مررت بضاحك ويحدث تعطف يحدث على ضاحك لامتناع
دخول الجار على الفعل بخلاف مررت برجل ضاحك ويحدث حيث يصح عطف يحدث على
ضاحك ولا يجوز عطفه اي عطف الفعل او فاعل على الماضي لعدم مشابهتهما لهما الا ترى
ان الماضي لا يعرب اللهم الا اذا قرب من الحال لمشابهته في معنى للمضارع المشابه لاسم
الفاعل كقوله بالبقيع قد رزت غير خابع ام صبي قد حبا ودارج عطف دارج على
حبا المقرب من الحال بقد وخابع بالخاء المهملة من الخبع وهو الاثم وام صبي مفعول رزت
والمعنى بالبقيع قد رزت غير اثم ام صبي حابب ودارج ايام صبي صغير يحبو على استه
اي يزحف ويدرج في مشيه في درج الصبي اذا قارب بين خطاه لكونه طفلا لم يستحكم
نهوضه فلا يقدر على العدو والمشي وغير خابع حال من الفاعل اي ولحال اي لم آل
آشانيه ديانتي اياها ويقول انا اتم وحسن انك منقطع يحسن على اتم في تمام كتاب
الفعلين في المضارعة ويكون مبنيا كالمعطوف عليه ويا ساهلا يا صحبه في عنوان اتم واحسنت
مع انه لم يستعمل اتم في احسنت ولو قلت واحسنت جاز لان الاول كان ماضيا معنى اي
لو قلت ان اتم واحسنت على ان الاحسان منتف بعض ولم يحسن جاز لان الاول معنى لم يتم
ماض معنى فجاز عطف الماضي لفظا عليه داخلا في حكمه كانه قيل ان اتمت فيما مكر واحسنك
ويقول لا اتم ويحسن انك كان كلاما ان جئت بالماضي واردت الاستيناف لم يجز خلافا للكوفيين
اي ان قلت ان لا اتم واحسنت واردت في الاحسان لم يجز عند اصحابنا لان الاول مستقبل
لفظا ومعنى وان اردت اثبات الاحسان جاز وهذا معنى الاستيناف وفي الشرح معنى قوله
والعطف على العاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين سواء اختلفا في الاعراب او اتفقا على
معمولي عاملين مختلفين فمثال المتفقين ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا ومثال المختلفين ان
زيدا ضرب غلامه وبكرا اخوه اي وان بكرا ضرب اخوه والعطف المعروف على عاملين لا
على معموليهما فهذا الكلام مبني على حذف المضاف ثم نقول اذا ان العطف على معمولي عاملين
مختلفين لا يصح مطلقا عند سيبويه لضعف حرف العطف عن كونه نائبا لعاملين ويصح
عند الفراء في الشرح النقل انما نسب اليه المالكي هو وافق سيبويه وانما يصح مطلقا عند الاخفش
الا ما فيه الفصل بين العاطف والمجرور فان حرف العطف كالعامل في المجرور لدلالته عليه
وكما لا يفصل بين الجار والمجرور لا يفصل بين الجار والمجرور واذا تقدم المجرور نحو ما في الدار

او المنصوب به اي بحرف معمولي العاملين مع عند الاكثرين نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
وان في الدار زيدا والحجرة عمرا قال ابن الحاجب انما صح هذا لانه الذي جوازه ورد به السماع
في كلامهم من العطف على العاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان نقتصر عليه
ولا نتجاوز عنه ولا نقاس عليه غيره لان العطف على العاملين مطلقا خلاف الاصل فان
اطرد في صورة معينة دون غيرها لم نقس عليه ويرد عليهم الاشكال في عطفهم
الصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على عاملين خلاف الاصل لم نعتمد
من اجازة الصورة المعينة باضمار الخافض كما اعتذر سيبويه والفراء حتى لا يكون تحكما
وقوله تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى ليس نصا حجة لجوازه لما انه اذا يرد
بحمل المضاف مقدر قبل المقسم به تمسك بعضهم في جواز العطف على العاملين بقوله
تعالى والليل اذا يغشى والنهار اذا تجلى ووجه التمسك بان الليل مجرور بواو القسم واذا
المنصوب المحل بالظرفية لفعل القسم المقدر والواو الثانية للعطف وليست بالقسمية
قسم لانه اقسم بهذه الاشياء على شيء واحد نص على ذلك الخليل وسيبويه فيكون مثل قولهم
ان في الدار زيدا والحجرة عمرا والاحسن منعه لان اذا هنا مما انسلخ عن الظرفية ويكون
منصوب المحل بدلا من الليل كانه قيل والليل وقت غشيانه كما في قول الشاعر
بالكهف تغشى من عند اذا راح اصحابي ولست براح حيث ابدل اذا من عند الثاني او يكون
هناك مضاف محذوف نحو وغشيان الليل اذا يغشى واذا ظرف لهذا المضاف كما في الخلق
وكذا اذا تجلى بدل من النهار او معمول لمضاف مقدر اي وتجلي النهار اذا تجلى وليس ظرف
لفعل القسم لفساد المعنى اي لا يحسن اعمال فعل القسم فيه اذ القسم مطلق ليس
مقيد بوقت من الاوقات ولو عمل فيه لتقيد القسم بوقت غشيان الليل لفساد المعنى
معنى القسم بوقت غشيان الليل وجعله حالا لا يدفع الفساد بل يؤيده ذكر بعض
المتاخرين انه اذا حال والعامل فعل القسم المقدر نحو اقسم بالليل حاصلا وقت غشيانه
وهذا لا يندفع به الفساد لان القسم بالليل لم يقع في حال الغشيان بل هو مطلق وفيه فساد
آخر وهو الاخبار عن الليل بظرف الزمان لان الحال خبر في حقيقته والاخبار بالزمان الا عن
الحدث غير مستقيم او تقول الليل وقت غشيانه اي كائن وقت غشيانه واعتذار الزمخشري
نقضه قوله تعالى والليل اذا عسعس اعتذر الزمخشري عن تمسكهم بالآية لجواز
العطف على العاملين بان الواو القسمية لما التزم معها حذف الفعل جرت مجرى الثابت
للفعل ولذلك لنيابته عن الفعل تعمل الجر في الاسم المقسم به ولنيابته عن الفعل عمل النصب

في الظرف فلا يكون هذا اذن من باب العطف على عاملين بل من عطف معمولي عامل واحد
على مثليها و ذلك جائز وفاقا نحو اعطيت زيدا درهما وبكرا دينارا وهذا لطيف جدا ولكن يرد
عليه ما ذكره بعض حذاق المتاخرين انه يلزم على هذا ان المجرور اقسم بالليل اذا يغشى و
النهار اذا تجلى حيث صرح بالعاملين فليس هناك شي مناب عنها ودال عليها ولكن جاز
بدليل يجيء في التنزيل نحو قوله تعالى فلا اقسم بالخنس الجوار الكنس والليل اذا عسعس
والصبح اذا تنفس كذا في التعليق ويجيء عطف معمولي عامل واحد معا على مثليها الا ان حرف
العطف يجوز ان يكون كعامل واحد يعمل عملين او اكثر والمعمولات اما ان تتفقا اعرابا نحو اعطيت
زيدا درهما وعمرا دينارا واما ان تختلفا اعرابا نحو قوله واصبح زيد قايما وبكر قاعدا ومعنى قوله
فصاعدا ان يجيء عطف اكثر من معمولي عامل نحو اعلم زيد عمرا اخاه كريما وبكر خالدا فاضلا
ويجوز عطف الفعل على مثله دون معمولها نحو زيد انا يضرب زيد عمرا ويهين بكرا خالدا ...
اي ويجوز عطف الجملة على مثلها من غير اشتراك في الاعراب اذا وقع بعد العاطف الجمل
فان كانت من الجملة التي هي صلحة لحصول ما تقدم كان حكمها حكم المفرد في التشريك في الاعراب
نحو مررت برجل ابوه قايم واخوه قاعد اما نحو زيد ان نضرب زيد عمرا ويهين بكر خالدا فعطف
يهين خاصة دون معمولها على يضرب خاصة ويبقى معمولها ولم يرسمها على ما كان عليه لو لم
يعطف لتقدير معلمه لان فاعل الفعل الثاني ومعموله مستغن عن عطفهما على فاعل الاول و
مفعوله لاستقلال كل واحد بالطلب في ذلك وعدم ارادة معنى الفعل الاول في معمول الثاني
بخلاف العطفين فان معنى الشركة بينهما مراد حاصل فيجيء بينها ما لا يجيء في معمولها فان كانت
الجملة المعطوفة مثل قام زيد وخرج عمرو فالمراد به حصول مضمون الجملتين كانه قيل
حصل قام زيد وخرج عمرو ولم يشترك الجملتان في اعراب اذ لا اعراب في محل الجملة الاولى
والخبر يقوم زيد ويقعد عمرو لا عرب اي يحتمل ان يكون من باب عطف الفعل على مثله
دون معمولها بان يعطف يقعد على يقوم دون معموله لعدم ارادة معنى الفعل الاول في معمول
الثاني ويحتمل ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة من غير اشتراك في الاعراب و
وكذا زيد قايم وعمرو قاعد يحتمل ان يكون من عطف الجملة على مثلها من غير اشتراك في لا عراب
وان يكون من عطف المفرد على المفرد بان عطف عمرو على زيد وقاعد على قايم فيكون من
معمولي عامل واحد اعني الابتدا على مثلها لما فرغ من الاعراب والمعرب شرع في العامل فقال
القسم الثالث في العامل وهو اما الفعل او معنوي واللفظي اما فعل او حرف او اسم ذكر في المفتاح
قد حكم كثير من اصحابنا ان الفعل في الاثر اصل في العمل دون الاسم والحرف بناء منهم على ذلك

القسم الثالث في العامل

علي ان

على ان المؤثر يلزم ان يكون اقوى من المتاثر والفعل اقوى الانواع من حيث المناسبة لكونه
اكثر فايدة لدلالته على المصدر وعلى الزمان وعلى ضميمة حيز به هذا ان الاسم والحرف لا يعمله
الا بتقويها يتقربون الفعل في باب العمل فلذا قدم المصنف ذكره في قوله اما الفعل فيعمل
الرفع والنصب اما الرفع فعام لان كل فعل لازما كان او متعديا يرفع فاعله واما النصب فقد
يكون عاما كما نعلم المفعول به من الفاعل فان كل فعل لازما كان او متعديا ينصب جميع
المفاعيل سوى المفعول على الخلاف في المفعول معه يعني من جعل المفعول معه منصوبا
بالفعل فهو من المنصوبات العامة لان كل فعل ينصبه بتوسط الواو ومن نصبه بتقدير
الفعل على ما سياتي لا يكون من بحثنا والحال عطف على ما في قوله كما على يعني وقد يكون
المنصوب عاما كالحال فان كل فعل ينصبه وقد يكون اي النصب خاصا ببعض الافعال
كالمفعول به والخبر المنصوب والتمييز اما التمييز فقد تقدم انه لما ذا يكون واما المفعول
به فبينه بقوله فان الاول لا يكون الا للمتعدي اي للفعل المتعدي وهو اي المتعدي ما
جاوز فاعله اليه اي الى المفعول به وضده اللازم وهو الفعل الملازم لفاعله نحو جلست
وهو اي المتعدي على ثلث اضرب متعد الى واحد كضرب والى اثنين اما متغايرين
كاعطيت زيدا درهما وغير متغايرين يعني ان المتعدي الى اثنين اما ان لا يكون مفعولا
مبتدا وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكون في
الاصل مبتدا وخبرا نحو علمت زيدا منطلقا وهذا النوع محصور عليه بنبه قوله وهو
سبعة افعال تسمى افعال القلوب وهي علمت في شرح اللمع الزعم قول يقترن به اعتقاد
ومذهب قد يصح وقد لا يصح وحسبت وخلت وظننت بمعناها اي يعني حسبت و
خلت لا يعني اتهمت ورايت وعلمت ووجدت وجدت لاصابة شي على صفة واذا وجدت
الشي على صفة لزم ان تعلمه عليها فيراد ان يكن معلوما فلذا عدت افعال القلوب لزوم
العلم منه ولاستعمل اصاب وصادف استعمال وجد في نصب المفعولين اذا تعلق بشي
على صفة الحبتان زهما انها متعلقة بشي كاذا كان غرض المتكلم من ذكر الفعل اثباته لفاعله
او نفيه عنه من غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فلا يذكر له مفعول لئلا يتوهم السامع ان الغرض
الاخبار به باعتبار تعلقه بالمفعول ولا يقدر ايضا لان المقدر في حكم المذكور كقوله تعالى
هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فانه لا ينصح اي يعني عرفت له معنى العلم و
من لا يحدث وعلى اذا تعلقت بشي لا على صفة والمصنف بين هذا بقوله واذا كان علمت
بمعنى عرفت جواب اذا تعلقت والعامل فيها قوله يدخلان على الجملة من المبتدا والخبر

الفعل

افعال القلوب

لهن المفعو

بنصبوا على المفعولية اى كل هذه الافعال مشترك في انها تتعلق بشيء على صفة فذلك الشيء احد المفعو(لين)
وتلك الصفة المفعول الآخر واعلم ان القول الذي يدخل عليها الافعال لا يخلو من ان يكون المقصود
منها حكاية لفظها اولا فالاولى في الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيد عمرو [illegible] القول
لا يعمل فيها اذ القصد حكاية اللفظ من غير مراعاة حال المحكي والثانية اي التي المقصود منها
معناها دون لفظها لا بد ان يعمل القول الداخل عليها في جزئيها المتعلقة بمعنى [illegible] فلا يدخل ادوات
الا على الاسمية اذ الفعل لا ينصب الا الاسم فان كان ظننت بمعنى اتهمت او بمعنى [illegible] لم يقتض
المفعول الثاني ومعنى الاتهام ان تجعل شخصا موضع الظن الذي تقول ظننت اي [illegible]
ظننت بمانه [illegible] وكذا اتهمته وعلمت بمعنى عرفت لم يقتض الثاني في الاعراب الرقيا
من العلم والمعرفة ان المعرفة لا تتعلق الا بالذات المجردة والعلم يتعلق بالذات والصفة في
الشرح لا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم فانه [illegible] زيدا
قائما وعرفت زيدا قائما واحدا لان عرفت لا ينصب جزئي الجملة كما ينصبهما علمت
ذلك ليس لفرق بينهما معنوي بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المثلين وبين
بحكم لفظي دون آخر ورايت بمعنى ابصرت لم يقتض الثاني وفي الاعراب الحاصل ان الرؤية
على نوعين رؤية العين وهي لا ابصار ولا تتجاوز مفعولا واحدا ورؤية القلب وهي تقتضي
مفعولين ككلتا بمعنى العلم ووجدت بمعنى اصبت لم يقتض المفعول الثاني لما بينا ويختص
هذه الافعال بجواز الالغاء متوسطة ومتاخرة اى هذه الافعال اذا توسطت بين مفعوليها او
تاخرت عنهما جاز ان لا تعمل ويرتفع ما بعدهما على الابتداء لاستقلال الجزئين كلاما [illegible]
اعمل اي [illegible] مفعولاه حيث لا تعرف الفائدة اذ ليس المفعولان فيه كلاما
وقد نقل عن المبرد ايضا ان مثل الالغاء مع تاخر الجملة عن افعال القلب وهذا [illegible]
عامل الرفع معنوي وعامل النصب لفظي فمع تقدمها مقلب اللفظي المعنوي ومع ذلك [illegible]
قوله كذلك ادبت حتى صار من خلقي اني وجدت ملاك الشيمة الادب الملاك اسم لما يملك به
الشيء وصار دابي انا دب قال المرزوقي على هذا ادبت حتى تطبعت فصار [illegible]
وان كان اصله تكلفا اني وجدت الادب ملاك الاخلاق وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال
القلوب ضعيفة اذ ليس تاثيرها ظاهرا كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة
لا الجملة واذا توسط الفعل بين المبتدأ والخبر جاز الالغاء لا [illegible] ولا يضعف لخلو [illegible]
الموضع الطبيعي للعامل اعني ما قبل المعمولين عن العامل اللفظي فيتقوى المعنوي شيئا
ومع ذلك فالاعمال اولى لتقدم الفعل على احد المعمولين واما اذا تاخر عنهما فالالغاء اولى

لان العا

لان العامل القوي يضعف بالتاخر عن العمل بدليل جواز بزيد ضربت وامتناع ضربت بزيد
والتعليق عطف على الجواز لا على الالغاء اي ويختص بثبوت التعليق والفرق بين التعليق
والالغاء ان الالغاء ليس بمانع من العمل ضروري بل هو اختياري والتعليق ضروري كما سيعرف
وفرق آخر ان التعليق ابطال العمل لفظا لا معنى والجملة مع التعليق في تاويل المصدر
منصوبا للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا تمنع ان عطفت جملة اخرى منصوبة
الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت لزيد منطلق وبكرا قائما عطفا على المحل لان
المعطوف [illegible] واما الالغاء فالجملة معه ليست في تاويل المفرد نحو زيد علمت منطلق [illegible] على
منطلق فالجملة الملغى عنها لا محل لها لا تقع مفرد [illegible] والتعليق من قولهم امراة معلقة
اي مفقود زوجها تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده
فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت
لزيد قائم علمت قيام زيد كما انه كان عاملا في انتصاب الجزئين ومن ثمه جاز عطف الجملة
المنصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها اي انما تعلق هذه الافعال مع لام الابتداء وحرف
وهمزة الاستفهام لما ان لها اي لهذه الثلاثة صدر الكلام فلا يتخطاها العامل وحرف النفي
في ما وان ولا نحو علمت ما زيد منطلق وان زيد منطلق وعلمت لا زيد في الدار ولا عمرو وهمزة
الاستفهام في [illegible] يكون [illegible] اعالما وقد يكون المعلق اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله تعالى
لنعلم اي الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومع [illegible] معناه لا اسم المضاف الى كلمة الاستفهام
نحو علمت غلام من عندك وفي [illegible] وقوع هل [illegible] من اجاز علمت هل زيد
قائم قياسه علمت ازيد قائم ومن منع نظر الى ان المعلوم انما هو ما يقول في جواب الاستفهام
كانه قيل علمت جواب هذا الكلام فيكون من باب المجاز ويقتصر على ما ورد به الاستعمال
يقال ان الهمزة لسعة تصرفها جاز ان يتعلق بما ليس بمحل الاستفهام كما جاز استعمالها
في الاستبعاد والتوبيخ وغير ذلك على ما سياتي وامتنع عطف على التعليق اي ويختص بامتناع
الاقتصار على احد المفعولين اعلم ان حذف المفعولين معا في باب اعطيت يجوز بلا قرينة
دالة عليهما نسيا منسيا اذ يستفاد من مثله فائدة [illegible] بدون المفعولين بخلاف مفعولي علمت
وظننت فانك لا تحذفهما معا نسيا منسيا الا قليلا لا تقول علمت او ظننت لعدم الفائدة
لان من المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون
المفعولين واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا
واما حذف احد المفعولين دون الآخر فلا [illegible] مع انها في الاصل مبتدا وخبر [illegible] محذوف

المبتدا او الخبر مع القرينة غير قليل وسبب القلة ههنا ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد
لان مفعوليها معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذفت احدهما كان كبعض اجزاء الكلمة
الواحدة ومع ذلك قد ورد اما حذف المفعول الثاني كما في قوله لا تخلنا على غرابك انا طالما قد
وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء على اعاديك الملك بنا واما حذف المفعول الاول فكما في قوله
تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم فان من جعل الذين
يبخلون فاعل لا يحسبن كان المفعول الاول عنده محذوفا تقديره ولا تحسبن الذين يبخلون بخلهم
هو خيرا لهم والذي سوغ حذفه دلالة يبخلون عليه وهو ضمير فصل ومن جعل فاعله ضمير
رسول الله صلى الله عليه وسلم او ضميرا حذفا لمفعولان مذكوران فرضا ما عدا ولا اي لا تحسبن
بخل الذين يبخلون هو خيرا لهم وكذا من قرا بالخطاب الا في نحو علمت انك انت قايم
اي لا يقتصر على احد مفعوليها الا اذا وقع ان مع اسمها وخبرها في حيزها فحينئذ لا تقدر
لها مفعول ثان عند سيبويه لان مفعولها في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى المبتدا وان
المفتوحة موضوعة لهذا المعنى والاخفش يقدر لها مفعولا ثانيا اي علمت قيامك
حاصلا ولا حاجة اليه واما كلاهما اي كلا المفعولين فقد يسكت عنهما سواء لم يكن قرينة
يكونان معها كالمذكور او كانت نحو من يسمع يخل ونحو في اي كتاب ام باية سنة ترى حبهم
عارا علي وتحسب وهذا التعميم مذهب ابن السراج والسيرافي وبعضهم ابى ذلك اي
السكوت عن المفعولين الا مع قرينة يكونان اي المفعولين معها في حكم المذكور كما مسالة
نقل فايدة هذه الافعال مجردة عن المفعول ولما كان تعلقها بان يقول قد اقتصر على احد
المفعولين في نحو ظننت ذلك اجاب بقوله وقولهم ظننت ذلك فذلك اشارة الى الظن
في الشرح قال الفرآ قد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها بقول من قال اظن زيدا
منطلقا انا اظنه او اظن هذا وكذا باقي افعال القلوب قال الاندلسي لو جاز قيام هذا
وذاك مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس ما قال في لان مفعولي باب علمت بتقدير
المفرد كالاسم والصلة لا يقدر بالمفرد على حال فقال الاندلسي وغيره ان الضمير واسم
الاشارة بمعنى الظن اي ظننت الظن وقد يتوهم انه اشارة الى الجملة وهو مذهب الفرآ
على ما بينا فيكون المفعولان مذكورين كما في قلت ذلك فان ذلك اشارة الى الجملة ولما كان
هذا عنده باطلا بل كان ذلك في ظننت ذلك اشارة الى المصدر لا الجملة في قلت ذلك
قال والفرق ان الجملة ثمه اي فيما بعد القول في القول حكيه وحكاية الجملة في غرض
المخصوص فاذا عدلت به اي عن القول الى المصدر صرحا وانه كل مفعولا مطلقا في

حواشي

حواشي المصنف في قلت زيد منطلق في معنى قلت هذا القول المخصوص فحكيت الجمل
لضرورة الخصوص فاذا عدلت عن المخصوص قلت قلت مقولا واذا قلت ظننت زيدا منطلقا
فليس المعنى ظننت هذا الظن بل اوقعت الظن على زيد وعلى منطلق بانك اعتقدته
على هذا الوصف اعتقادا راجحا فلا يكون الاسمان بعده في معنى المصدر حتى تاتي بذلك موضع
المفرد في اسم الاشارة موضعهما كما في بعد القول والحاصل ان القول عين المقول لما
سياتي وليس الظن عين المظنون اذ الظن اتصال الذهن بالمظنون وما في الذهن
هو المظنون وقال ظننته به اذا جعلته موضع ظنك فيكون المفعولات ايضا محذوفين و
تكون في فضلة كالظرف لبيان موضع الظن لا على انه احد المفعولين ولو صرحت بالمفعولين
في مثل ذلك لكان مستقيما نحو ظننت بزيد وجهه حسنا فوجهه حسن هما المفعولان
وبزيد انما ذكر لتبيين به محل ما تعلق به الظن وصح حذف المفعولين احسن لقيامهما لفايده
ومع المفعولين مقام فايدة لان المفعولين يحصل منهما فايدة فان قلت جعلت الباء مزيدة لم يجز
الاقتصار قال ابن الحاجب جعل الباء مزيدة في مثل ذلك يتوقف على السماع ولم يثبت
ظننت بزيد قايما واذا كان كذلك فلا معنى لقوله فان جعلت الباء مزيدة فانه يتوهم صحة
ذلك وليس بمستقيم والجمع عطف على امتناع اي ويختص بالجمع بين ضميري الفاعل و
المفعول للواحد نحو علمتني اي علمت انا نفسي منطلقا بجمع بين ضميري المخاطب الفاعل
والمفعول ورآه اي راى فلان نفسه عظيما بجمع بين ضميري الغايب لهما وقد اجري
اي عدي افعال القلوب فقدت وعدمت في جواز الجمع بين ضميري الفاعل والمفعو
فيقال فقدتني وعدمتني قال ابن الحاجب لانها ضد وجدت ووجدت من افعال القلوب
فحملنا على ضدهما ولا يبعد ان يحمل الشي على ضده قال الشاعر لقد كان لي عوض عن
ضرتين عدمتني وعما الاقي منهما متزحزح ضرة المراة امراة زوجها والمتزحزح من المتزحزح
هو البعد بعد ما لست لقد كان متزحزح اي بعد وسعة عن نكاح الضرتين وعما القاه منهما
من الشدايد وعدمتني دعاء منه على نفسه معترض ولما كان هب في نحو هبك شيئا بمعنى
احسب اجري ايضا مجراها في جواز الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول ولا يقول ضربتني
ولكن ضربت نفسي لان اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به ان يكون متاثرا واصل المتاثر
ان يغاير المؤثر من شي وان تخالف لفظا لاتحادهما معنى والثاني لفظا يكون كل
واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فقلنا انا لو
ضرب زيد نفسه فصار النفس باضافته الى ضمير زيد كانه غيره لغلبة مغايرة المضاف

المتنع الفاعل والمفعول ما كان ب
ذات انت نفسك فعلت انا جمع بين
الضميرين م

المضاف المضاف اليه واما افعال القلوب فالمفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة
بل مضمون الجملة فلهذا الغاؤها لفظا لا اعمالها في الحقيقة فاعلا و مفعولا وبنو سليم يجعلون
باب قلت اجمع في الاستفهام مثل ما ذكرت في الشرح مما يدخل على المبتدا والخبر القول
وما يتصرف منه والاصل في الاستعمال ان يقع بعده اللفظ المحكي الذي يعطف ذكره وقيل عن
قلت زيد قايم او الذي هو واقع في الحال نحو قول الآن زيد قايم ثم انه بمعنى القول بمعنى الاعتقاد
بلا شرط التلفظ سوا كان ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو قولك كيف تقول في هذه المسلة
اي كيف تعتقد فيلحق بالظن في نصب المفعولين او ليس بمعنى الظن خلافا لظاهر
كلام سيبويه وبعض المتاخرين قال الاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم فانك تقول
كيف تقول زيدا قايما جواب اعلمه قايما بالسيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او
ظنا وجواز المطابقة في العمل بالظن مطلقا لغة سليم وعند اكثر العرب جوازه على الالحاق
بشرط ان يكون القول مضارعا لمخاطب ومنهم من يشترط الخطاب دون المضارعة على
ما قال الاندلسي ومنهم من يشترط المضارعة دون الخطاب فيقول اقول زيدا قايما
على ما قال ابن خروف ولا بد عند الاكثر في الالحاق ان يشترط تقديم استفهام متصل نحو
اتقول زيدا منطلقا او منفصل بالظرف نحو افي الدار تقول زيدا جالسا او باحد المفعولين نحو د
اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا اي تظن بني لؤي جهالا ام متجاهلين فان لم
يجمع الشروط يرجع الى الحكاية على لغة الاكثر كما ذكرنا ولا ينصب المفعولين وما يجري
مجريها اي مجرى افعال القلوب في التعليق والالغاء والجمع بين ضميري الفاعل والمفعول
بل في الدخول على المبتدا والخبر احدث وصيرت وما يتضمن معناه اي معنى التصيير كجعلت
وتركت في مثل قوله امرتك الخير فافعل ما امرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب
اي ذا اعتقاد وحال المفعولين في عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولي
علمت فلا تقول جعلت ولا تذكر مفعولا بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك او كل
انسان لا يخلو من تصيير شي ما في الاغلب وكذا لا يجوز من انه في ... ذكر
الفعل وحده كما قلنا في علمت وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا لان مضمونهما هو
المفعول كما قلنا في علمت واما الغاوها وتعليقها فلم يجيا لكونها كافعال القلوب لانها
انما الحقت بافعال القلوب لضعفها من حيث ان اثرها اثر المعنوي اذ هي افعال باطنة
بخلاف نحو التصيير فانه ظاهر اثره في الاغلب نحو جعلت الطين خزفا فان التصيير امر ظاهر
للعيون اذ هو احداث الشي بعد ان لم يكن وجعل ضرب المثل منها اي من الملحقات بها

مجرى

مجرى افعال القلوب نحو ضربت لك مثلا حيث جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى صير نحو قوله
تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي فيكون مثلا مفعولا
وعبدا اول اي جعله مثلا وضابطه مثلا من ضرب الخاتم واللبن ويجوز ان يقال معنى
ما يتعدى الى ثلثة
ضرب مثلا بين وهو متعد الى واحد والمفعول بعده عطف بيان والى ثلثة عطف على
قوله والى اثنين اي ومتعد الى ثلثة نحو اعلمت واريت زيدا عمرا فاضلا في الشرح يدخل
الهمزة على ظننت من افعال القلوب فيزيد بسببه مفعول اخر موضعه الطبيعي قبل
المفعولين اللذين كانا لها قبل دخول الهمزة لان معنى الهمزة المتعدية حمل الشي على اصل
الفعل وهو المحمول عليه لان المحمول عليه معنى قايم بذلك المحمول والعادة جارية بان يذكر
الذات اولا ثم اللفظ الدال على المعنى القايم بها كما في المبتدا والخبر والموصوف والصفة وكذلك
نحو احضرت زيدا النهر اي حملته على حضور النهر وعند الاخفش يتعدى بالهمزة الى الثلثة في
افعال القلوب ايضا قياسا لا سماعا فيقول احسبتك زيدا منطلقا وكذا اظننتك واخلتك
وازعمتك واوجدتك ولو جاز القياس في هذا لجاز ايضا في غير افعال القلوب نحو
اجعلتك زيدا قايما واكسوتك عمرا جبة ولجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها
لكن اتفاقا ولجاز نقل جميع الافعال الثلاثية متعديها ولازمها الى باب افعلت وفعلت نحو
اضربت زيدا عمرا واذهبت خالدا وثبت ان هذا موكول الى السماع اعني النقل من الثلاثي
الى بعض ابواب المنشعبة وقد اجري نبات وانبات واخبرت وخبرت وحدثت مجرى
اعلمت اعلم ان انبا ونبا واخبر وخبر وحدث جارية مجرى اعلم ولم يستعمل احدث بمعناه
فليست مما صار بالهمزة والتضعيف متعديا الى ثلثة بعد ان كان متعديا الى اثنين لكن
هذه الافعال الخمسة الحقت في بعض استعمالها باعلم المتعدية الى ثلثة لان الانبا والتنبئة
والاخبار والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبا
والبواقي الحقها غيره ومعدى اللازم الى واحد والمتعدي الى واحد الى اثنين اي ما كان
لازما فانه يتعدى الى مفعول واحد وما كان متعديا الى مفعول واحد فانه يتعدى الى الاثنين بالنقل
الى افعل وفعل او فاعل واستفعل وتعريف الجرمي ان الالفاظ يراد على الفعل فتصير بها
متعديا وليس شي من هذه الالفاظ باعتبار لفظها توجب ان يكون الفعل متعديا بل لا بد
من اعتبار معنى التصيير بها لان الفاظها تكون للتصيير وغيره فالتي للتصيير هي التي تكون للتعدية
الا ترى انك تقول البت زيدا ولا يوجب ذلك تعدية وسوت المال ولا يكون ذلك تعدية
بالتقدم ولا يوجب البا تعدية واما اذا كان معناها التصيير كانت للتعدية الا ترى انك اذا قلت

نحو ذهب زيد اذهبت زيدا صار متعديا بالهمزة لانها افادت التصيير مع بقاء المعنى
الاول في اصله والتصيير لاصل الا المتعلق هو معين فما وجد معنى التصيير اقتضى ذلك المتعلق
وبقي الفعل على ما كان عليه قبل ذلك ولذلك اذا الحق غير المتعدي حرف التصيير صار متعديا
الى واحد والمتعدي الى واحد يصير متعديا الى اثنين والمتعدي الى اثنين يصير متعديا الى ثلثة
واعلم ان حق الفعل نسبة الفعل الى فاعله متعلقا بمن شارك فيه في ذلك الفعل ولذلك كان
بناؤه يقتضي المتعدي انه لكون الفعل متعديا لان المشارك يكون كالمفعول فهو بمنزلة همزة
المتعدي وان اختلفا في المعنى ولذا ساقه بعضهم في اسباب التعدي وابعده الكثيرة
لانه ليس مثل الهمزة والتضعيف وحرف الجر في التعدية لان تلك لمعنى التصيير نحو
مثال اللازم الذي عدي بالهمزة الى واحد واحمرته بمثال لما تعدى الى واحد تعدى
بالهمزة الى اثنين وفرحته مثال لازم عدي بالتضعيف الى واحد وعرفته زيدا مثال
لما تعدى الى واحد وتعدى بالتضعيف الى اثنين وكارمته لازم تعدى الى واحد بالنقل الى
فاعل ونازعته الشيء متعد الى واحد تعدى الى اثنين بالنقل الى فاعل وكذا في قوله في
استكرته واستكتبته الكتاب وذهبت به وخرجت به زيدا متعد الى واحد وتعدى الى
اثنين بحرف الجر والمتعدي الى ثلثة تصير ذلك بالهمزة وحدها الا بالنقل الى باقي
الابواب ولا بحرف الجر وهذا موكول الى السماع واما في فعلين فقط مذكورين في قوله نحو
اعلمت واريت ولحاقه الاخفش انبات وارعيت واحسبت والنبت وقد بينا
اما الثاني هو الخبر المنصوب وهذا من قوله في اوايل هذا القسم وقد يكون خاصا بالمفعول
به والخبر المنصوب فلما ذكر المفعول مشرع يذكر الخبر المنصوب بقوله فانها يكون الافعال
الناقصة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وما زال وما برح وما فتي
وما انفك ومادام وليس والحق بها اشياء عاد وغدا وراح وكاد جاء وقعد ونحو دخوله
افعال القلوب على المبتدا والخبر فترفع الاول وتنصب الثاني فهذه الافعال كلها استعملت
في هو الخبر على صفة هي غير مصدرها ونحو حين احتج بمثال خبرين وهو معنى قوله يدخل
دخول افعال القلوب على المبتدا والخبر كما ان افعال القلوب احتاجت الى جزئين من
مبتدا وخبر فكذا هذه الافعال لكن هذه ترفع الاول على الفاعلية اذ لا بد للفعل من فاعل
وسيأتي وجه نصب خبرها في القسم الرابع وقولنا هي غير مصدرها احترازا عن نحو ضرب
زيد فانه ضرب يدل على صدور زيد على صفة هي الضرب وكذا جميع الافعال الناقصة
فانها للمعرب فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر هذه الافعال فمعنى كان زيد قايما

الافعال الناقصة

متصف

متصف بصفة القيام والقيام متصف بصفة الكون اي الحصول والوجود وكذا معنى
صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى والغنى متصف بصفة الصيرورة اي الحصول
بعد ان لم يحصل وبعضها بانها لا تفيد مع المرفوع دون المنصوب اذ اذا ان هذه الا فعال
سميت ناقصة لانها لا تتم بالمرفوع كلاما بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة
فانها تتم بالمرفوع كلاما دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها تدل
على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في كان زيد قايما يدل على معنى الكون الذي
هو الحصول المطلق ومخصصه كالقايم في ضمير الشان قبل تعيين الشان مع فايدة الخبر
وهي دالة على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلت قام زيد لحصل هاتان الدلالتان
معها واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الذي معناه الكون استمرار
في الصبح او الصيرورة ومثله اخواته وما دام الذي معناه الدوام وما زال الذي معناه الا
وكذا اخواته وليس الذي معناه الانتفاء فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في
غاية الظهور فكيف يكون تسميتها ناقصة بالمعنى الذي قالوا وهذا اي الاسم والخبر على
شرايطهما في باب الابتداء من كون الاسم معرفة او نكرة مخصصة وكون الخبر نكرة وان
يكون اذا كان جملة على ما يرجع الى المخبر ذلك وزعم بعض المتسببين اي المنتسبين
الى هذه الصنعة ان بناء الكلام على بعضها اي على بعض شرايط الابتداء من غير تعدد
دخول هي المبتدا والخبر سايغ اي يجوز ان تعتبر هنا بعض من الشرايط المعتبرة
في باب الابتداء دون البعض الاخر فحينئذ لا يتقيد ان هذه الافعال دخلت على المبتدا
والخبر لان انتفاء الشرط يدل على انتفاء المشروط وما اعتبر من الشروط ههنا نحو
اشتمال الخبر الجملة على راجع وما جاز ان لا يعتبر هو تعريف الاسم وتنكير الخبر فانه
سايغ ان يكون الاسم نكرة والخبر معرفة بدليل قوله ولا يك موقف منك الوداعا فان الاسم
نكرة والخبر معرفة وليس فالمعنى تنكير الاسم عن تعريف الخبر في البيت محمول على
الضرورة بدليل سياق الكلام ان يكون على هذا الوجه اذ لا يتم المعنى المقصود الا على ان لا
ان يكون الاسم نكرة والخبر معرفة اذ لو عرف الاسم وحده لم يحصل ان يكون ما سوى ذلك
من المواقف وداعا اي لو عرفها بان ادخل اللام فيه موقف لفات المعنى المقصود
لان اللام فيه يكون للعهد فيصير المعنى ولا يك هذا الموقف المعهود موقف وداع ولا
يوجد انه يجوز ان يكون موقف من مواقفها اصلا موقف وداع وداخلا في المقصود
اذ المقصود ان لا يكون موقف من مواقفها موقف وداع ولو نكرهما بان اللام من الوداع

ايود المقصود فانه فايدة تعريف الوداع وهي ان الوداع قد ذكره اليه اي الى الشاعر حتى صار
نصب عينيه اراد ان اللام في الوداع للعهد ولا وداع في الخارج معهودا فيكون للعهد الذهني
اعني اشارة الى ما في ذهنه من الوداع واما تكون الوداع في ذهنه لان الوداع قد ذكره اليه وهو
خائف منه حتى صار نصب عينيه فان من خاف عن امر يكون ذلك الامر ابدا بين يديه ونصب
في عينيه ولو نكر لفات المعنى ولو عرف الاول ونكر الثاني لجمع المفسدتين وهما ما ذكرنا
الفساد في تعريف الموقف ومن الفساد في تنكير الوداع فتبين ان لا بد من تنكير الاسم
وتعريف الخبر والجواب انا لا نسلم ان اللام في الموقف تكون للعهد بل للجنس وتكون
المعنى انه لا يكن جنس موقفنا موقف وداع وهو المقصود فيجوز تعريفه مع استقامة
المعنى وانا لا نسلم ان اللام في الوداع للعهد اشارة الى الشيء المكروه في ذهنه اذ يجوز
ان يكون للجنس اي لا يكن موقف موقف جنس الوداع فيجوز تنكير الخبر واذا اذ تنع
الفسادان الثالث وان سلمنا فالجواب بعد تسليم جميع ما ذكره انه لو اراد ايراد
هذا المعنى بطريق النفي دون النهي لا بد ان يقول ما موقف مثل الوداع بعين ما ذكره
في التعليق من قال ان الاسم والخبر لكان ليسا مبتدا وخبرا في الاصل في البيت فان
ان قولنا موقف مثل الوداع لا يصح ان يكون موقف مبتدا والوداع خبرا ولا يصح الكلام
مع لا يكن الا ان يكون موقف اسما والوداع خبرا لما ذكره على ان يقال بعد تسليم
جميع ما ذكره لو اراد مريد ايراد هذا المعنى بطريق النفي المطلق من غير تقييد به ما
لا بد من ان يقول ما موقف مثل الوداع فيكون موقف مبتدا والوداع خبرا لا سيما في
نعم ولا يستقيم المعنى المقصود الا هكذا بعين ما ذكره فيكون الكلام الاصلي مبتدا وخبرا
وقوله على ان المقصود ان لا يكون الوداع موقفا منها جواب آخر عن قول ذلك البعض
ان موقف مبتدا والوداع خبر بانا لا نسلم ذلك بل الوداع مبتدا وموقف ههنا خبر ه
فيكون من باب القلب قال صاحب المفتاح اصل الاستعمال ولا يك موقفا مثل الوداع
واعلم ان المضاف مقدر اي ولا يك موقفا مني مثل موقف الوداع والبيت للقطامي يصف ناقة
مدح بهذه القصيدة التي هذا البيت اولها زفر بن الحارث الكلابي وكان اسيره فاطلقه
ورد عليه ماله واعطاه مائة من الابل وقبله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك البيت اراد يا ضباعة عنه
فرخم وضباعة بنت الممدوح قوله ولا يك حد في البيت قلب مثل ما في قول الاخطل
مزاجها عسل وماء في الشرح قال الزمخشري وغيره لا تخبر عن نكرة بمعرفة باب كان
الا ضرورة نحو قوله يكون مزاجها عسل وماء فيمن ادى النصب في مزاجها قال ولا يك

موقف

موقف مثل الوداعا وقال المالكي بل يجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول ولا
يك موقفي مثل الوداعا وان يرفع مزاجها على اضمار الشان في كان على الرواية الاخرى وكلا
عند من جوز مثل هذا اختيارا لان الاكثر والاولى جعل المعرفة اسما والنكرة خبرا وانما
جراهم على تنكير الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس والبيت لحسان بن ثابت الانصاري
من قصيدة يمدح بها النبي صلى الله عليه وسلم ويهجو ابا سفيان واوله كان سبيئة من
بيت راس يكون البيت سبيئة اي خمرا مشتراة للشرب لانها بالهمزة ولو كانت بالياء
لكانت خمرا منقولة من بلد الى آخر اما فالمشتراة اشتريها فبالهمزة بيت راس
مدينة صغيرة بالشام مولد الشافعي ومنشأه وبلده وجعل سيبويه قوله اظبي كان امك
ام حمار منه اي من القلب الا انه قلب من جهة المعنى فقط لا من جهة اللفظ والا اي ان
لم يجعل البيت قلبا من جهة المعنى بل قلبا صورة فالاسم والخبر معرفتان فلا يستقيم قول
سيبويه انه من القلب اذ الاسم والخبر معرفتان لان اسم كان ضمير الظبي فهو معرفة والخبر
امك واما كان قلبا من جهة المعنى اذ المراد كانت امك ظبيا ام حمارا وقيل البيت دائم
وفي نهشل يقولون ما ام كان عبد الله وعلى هذا اي وعلى تقدير جواز نحو قولهم كان
عبد الله هو اي قوله اظبي كان امك نظير الاول اي نظير قوله يكون مزاجها عسل وما
في انه قلب في جهة اللفظ يعني انه قدم اسم كان وقد تقدم عليه في لغة هؤلاء اذ الصحيح
انه يكون مبتدا لعدم المصحح وكذا اظبي اسم كان قدم على لغتهم والاسم نكرة والخبر معرفة
كالبيت السابق فان قيل كيف يصح تقديم الفاعل على الفعل قلنا وان كان فاعلا بحسب
الصورة فهو خبر حقيقة اذ التقدير كان عبد الله قايما وكان امك ظبيا فقلب او لا تجعل
الاسم خبرا والخبر اسما ثم قدم ما هو اسم صورة على العامل فلا يبعد جواز ذلك في الشعر
اورد سيبويه للتمثيل بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اظبي كان امك ام حمار ورد
عليه المبرد بان اسم كان الضمير وهو معرفة فلا اخبر الا عن المعرفة واجاب بعضهم عن
سيبويه بان همزة الاستفهام في اظبي دخلت على اسم مرفوع بعده الفعل فارتفاعه بفعل
يفسره ذلك الفعل اولى فالاسم كان اذن نكرة ورد الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين ن
والآخر الهمزة ولو قدرت فعلا الهمزة فعلا لم يليها المستويان واجيب بان الفعل لما كان
محذوفا وجيء بالوجود المفسر فكانه معدوم واجاب آخرون عن سيبويه بان الضمير راجع
الى منكر فيكون منكرا وردها عليهم بان الضمير الراجع الى النكرة معرفة بدليل دخول
مبتدا نحو ضربت رجلا وهو راكب وايضا لو كان نكرة لصح وصفه والصحيح ان البيت لو ان

بن مرارة بن عبد يغوث والمشهور انه لحراش بن زهير واوله فانك لا تبالي بعد حول
اظبي البيت ويروى فانك لا تبالي بعد عام والمعنى اكتسب الناس اخلاق اللئام وذهب
السود منهم حتى انهم لو بقوا على هذا الوجه سنة لا يبالي انسان منهم اهجينا كان
ام غير هجين وقيل في معناه ان هولاء اسم رجل يعسام فهو يقول لمن هجاه فانك لا تبالي
بعد حول ما ادعيت لنفسك من شريف او وضيع لان هذا هو الذي كان في الاحصا عل
يدعونك اذا ذهب فادع ما شئت واتى الهمزة للتسوية لوقوعها بعد لا ابالي قال ثم اي معانيها
اي معاني هذه الافعال مختلفة فكان لثبوت خبرها ماضيا دائما او منقطعا اي كان
يكون ناقصة ومعناها ثبوت خبرها مقترنا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل الماضي
اما ماضيا او حالا او استقبالا لان الماضي ويكون لاحد الزمانين وكن للاستقبال وذهب
بعضهم ان كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمان الماضي وشبهته قوله
تعالى وكان الله سميعا بصيرا ودفع ان الاستمرار مستفاد من قرينة كون الله سميعا
في جميع الزمان لا من لفظ كان الا ترى انك اذا قلت اذا كان زيد غنيا لم يستفد الاستمرار
وكان قياس ما قال ان يكون كن فيكون للاستمرار ايضا فقول المصنف دائما او منقطعا
ودفع هذا القائل بمعنى ان الخبر يجي دائما كما في الاية ومنقطعا كما في قولك كان زيد غنيا ما دام
يدل لفظ كان على احد الامرين بل ذلك الى القرينة والثانية اي كان التامة بمعنى حدث والرابعة
اي وكان الزائدة في نحو على كان المسومة العراب لمستانف الباب اي من باب الافعال
الناقصة بمعنى ان كان يجي بمعنى حدث وقد يكون تامة ويزاد في ولا تفيد شيئا الا معنى
التاكيد وهذا معنى زيادة الكامة في كلام العرب كقوله سراة بني ابي بكر تسامى على كان
المسومة العراب وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة
للماضي والاغاني المجرور صبيا على انه حال والسراة جمع السري وهو الشريف العظيم
وهو جمع غريب اذ لا يجمع فعيل على فعلة ولا يعرف غيره والتسامي التبارى والخيل
المسومة المرعية والمعلمة والخيل العراب خلاف البراذين اي اشراف بني ابي بكر تبارى
على المسومة العراب والتي فيها ضمير الشان في الناقصة بعينها يعني يكون ضمير الشان
مقدرا في كان سواء كانت بمعنى صار او بمعنى غيرها فيرتفع المبتدا والخبر بعدها منصوب
المحل خبرا لها وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير وتقع
القصة تفسيرا القصة بالجملة والاولى اولى لانه ثبت في كلام العرب ضمير شان الا
مبتدأ في الحال نحو قوله تعالى قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واول مفعولي

ظننت

ظننت نحو انه زيد قائم وظننته زيد قائم وقيل انما اعيان كان في قوله وقد كانت فزارة
يعني صارت لتعذر حمله كان في البيت على احد الوجوه الاربعة اما التامة فلانه يجب ان
يكون فزارة حالا فيلزم ان يكون البيض فزارة في حال حدوثه وذا فاسد واما الزائدة
فيفسد من حيث اللفظ ومن حيث المعنى اما اللفظ فلنصب فزارة واما المعنى فلا خبار
عن البيض بانه فزارة واما التي فيها ضمير الشان فلا مرين بعينهما وانما قصد انها لم يستقم
لانه يؤدي الى عكس المعنى لانها تشبه من باب الفزارة سابقة على البيض لان المعنى تصير كان
البيض فزارة وهو عكسه لان كان الفزارة بيضا فتعذر حملها على الناقصة فحمل على صار
والمعنى عليه وقبله تيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت البيت التيهاء المفازة
التي لا يهتدى بها فعلاء من التيه وهو التحير والقفر المكان الخالي يصف المطي بسرعة
السير وانها بمنزلة قطا تركت بيوضها صارت فراخا فهي تمشي بسرعة الى افراخها وتريده
بقطا الحزن لئلا يتوهم فيه لان الرمل اذ لو كانت رخوة لساخت فيها الارجل فلا يقدر
على السرعة وقوله كانت فراخا بيوضها يدل على قرب عهد الفراخ بالخروج من البيض
فالقطا حينئذ اتم وعوض اسرع وصار للانتقال نحو صار زيد غنيا او الى الغنى
اي انتقل زيد من الفقر الى الغنى والفرق بين الاستعمالين ان الاولى جملة وجعل
عليها ما والثاني غير جملة اذ لا يقال زيد الى الغنى قال المصنف ويكون صار تامة
بمعنى رجع نحو صار الى الغنى واصبح واضحى وامسى وظل وبات لاقتران مضمون الجملة
بالاوقات الخاصة او بمعنى صار اراد انها اذا كانت ناقصة بمعنيين احدهما ان كلا منها
يدل على اقتران مضمون الجملة اعني مصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمان خاص يدل
عليه ذلك الفعل فمعنى اصبح زيد اميرا ان امارة زيد مقترنة بالصبح وثانيهما انها بمعنى صار
مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي يدل عليها تركيب الفعل اعني الصبح والمساء والضحى
في الشيء متحدا ظل ناقصة بمعنى صار من دون الزمان المدلول عليه بتركيبه قال الله تعالى
ظل وجهه مسودا واما بات بمعنى صار ففيه نظر قال الاندلسي جاء في الحديث بات
بمعنى صار وصوابه باتت يده قال لان النوم قد يكون بالنهار قال ويحتمل ان يقال انها
اخرجت في هذا الخبر مخرج الغالب لان غالب النوم بالليل والثلثة الاول اي اخواتها
المعمول في الاوقات لتثبت من الباب اي اصبح واضحى وامسى يكون تامة لا يحتاج الى
خبر ومعنى اصبح زيد حينئذ دخل في الصباح وكذا اخواتها وكذا الاخيران اي ظل وبات
يجيئان تامين في نحو ظللت بمكان كذا على ان يكون الجار متعلقا بظللت لا على ان

يكون ظرفا مستقرا خبرا للظلال وبت مبيتا طيبا في الشرح بحي بابت تامه بمعنى
اقام ليلا وظل بمعنى اقام او اوام نهر وماتيه اولها الحرف النافية احترازا عن ما دام لاستزاد
العفل بها بقلها فيه زمانه معنى ما زال زيد اميرا ان الامارة استمرت ودامت لزيد منذ
قبلها واستا صل لها وهو وقت البلوغ الذي يمكن القيام بها فيه لاقبل ذلك فالضمير في
زمانه للفاعل واعلم ان اصل ما زال وما برح وما فتئ وما فتا وما انفك ان يكون تامة بمعنى
ما انفصل فضميرى يجب الى ما هو مصدره خبرها فيقال في موضع ما زال علانها ما زال
زيد من العلم اي من ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان وابدا فنصبت الخبر
نصب كانه وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل شخص من فعل كان فاعلا له دايما
وكذا اصل برح وان يكون تامة بمعنى زال عن مكانه فضميرى بنفسه ومن نحو برحت
بابك ومن بابك اي انفصلت عنه فجعلت بمعنى كان دايما لانه اذا كان لا يزول عن الفعل
يكون فاعلا وقد يستعمل بعض هذه الافعال المصدرة بما النافية تامة نحو ما برح من
موضعه قال الله تعالى لن ابرح الارض وما انفك من هذا الامر وامامانال ومافتى
او ما فتا فلا يستعمل الا ناقصين ولدخول النفي فيها على النفي جرى مجرى الاثبات
اي الافعال المصدرة بما النافية تدل على النفي لان معنى زال انتفى وكذا البواقي فاذا
دخلها ما النافية افادت الاثبات لان النفي النفي اثبات ومن ثمة اي من ان ما زال
واخواته بمعنى الايجاب من حيث المعنى لا يتصل اداة الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب
كما مر ولهذا لم يجز ما زال زيد الا قايما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا القيام
وخطى ذو الرمه حيث قال حراجيج لا تنفك الا مناخة والاعتذار بجعلها حالا وعلى الخسف خبرا
ضعيف لما ان الاستثناء المفرغ قلما يجي في الاثبات وقيد نا المستثنى بغير مفرده انما خطى
ذو الرمه لان قوله لا تنفك الا مناخة مثل قولنا ما زال زيد الا عالما واعتقد قوله ليس مثل
ما زال الا عالما اذ ليس قوله الا مناخة خبرا بل الخبر على الخسف اي مع الخسف ومناخه
حال والمعنى لا تنفك مع الخسف في جميع الاحوال الا في حال اناختها بقول انه كان في
العامل في الحال لا تنفك فوقيه الضعف من وجهين احدهما ان المفرغ قلما يأتي في الاثبا
والثاني ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا في تابعه او فيه المستثنى
منه فلا يعمل تنفك في على الخسف الذي بعد المستثنى وان كان العامل في الحال على الخسف
على ان المعنى لا تنفك كاينه مع الخسف في جميع الاحوال الا في حال اناختها ففي هذا التوجيه
الضعف من ثلثة اوجه احدها ان المفرغ قلما يأتي في المثبت الثاني ان عامل الحال

يكون

يكون الظرف المتأخر عنه واجوزه سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى اذ
يكون مقدما في الاستثناء المفرغ على عامله ولا يجوزون ذلك عند المصريين وقرب من
هذا الثالث قوله ويقدد المستثنى منه دوره اعتقادا ان تقدير المستثنى منه العام نحو المستثنى
في المفرغ وتقديرا الكلام فيه بمعنى احسن منه اي من الاعتذار المذكور اي عما اورد على ذي
الرمة اعتذر بوجه آخر سالم عن النقض وهو ان تنفك تامة كما ذكرنا ذلك اي ما فارق
وطنها وما خته حال وعلى الخسف مفعول مناخة جعل الخسف كالارض التي تناخ
الابل عليها او هو معطوف على مناخة نحو قوله تعالى صافات ويقبضن فلا يكون المفرغ في
الاثبات وتمام البيت او نرمي بها بلدا قفرا وفي التعليق اي حراجيج لا تنفصل عن جهد في
الاشتغال الا اناختها على الخسف او نرمي البلد القفر بها اي تنتقل من شدة الى شدة والحر جوج
الناقة الطويلة على وجه الارض وما دام لتوقيت الامر بمدة ثبوت خبرها لاسمها اي
لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل ذلك المصدر فانك تقول اجلس
ما دام زيد قايما فانه توقيت جلوس المخاطب بمدة ثبوت قيام لزيد ومن ثم احتيج
الى ان شرع كلام اي من اجل انه توقيت لشي يكون ظرفا لذلك الشي والظرف فضلة
فلابد معه من تقدم جملة اسمية او فعلية لفظا او تقديرا فما هو له ظرف نحو اجلس
ما دام زيد جالسا اذ بدلا استغنا عنه بقوله ومن ثمة واعلم ان ما في ما دام مصدرية وهو
المضاف الذي هو الزمان محذوف اي مدة دوام قيام زيد وليس لنفي الحدوث المتجددة
في الحال على الاعرف وقيل مطلقا في الشرح قال سيبويه وتبعه ابن السراج انه لنفي مطلق
تقول في الماضي ليس خلق الله مثله وفي المستقبل قال الله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم وجمهور النحاة على انها لنفي الحال قال الاندلسي ليس بين القولين تناقض لان خبر
ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قايم واذا قيد بزمان
من الازمنة فهو على ما قيد به والبواقي اي اضحى وعاد وغدا وراح وجا وقعد بمعنى صار
الناقي اصل الاوضاع العود الى حال كان عليها فعل ذلك ايضا اذا فعله معاودا واستعير بمعنى
الصيرورة لا للتعاقب في معنى الانتقال تقول صار الفقير غنيا وعاد غنيا قال زهير وكر
ادنا منها قطعت اذا ما الال آض كانه سيوف تنحي ساعة ثم تلتقي عن الال الجنا
عنه اي حسب قطع السراب بعضها عن بعض ثم يتصل اخرى كسيوف يكون
كذلك واما عاد فكقوله عليه الصلوة والسلام لمعاذ في ابو عنه حين قرا القرآن في الحال
فالشئ عنه اعدت فتانا يا معاذ اي اصرت واما عدا فانما كان بمعنى مشي الفراة القرلة

تعالى اشدوا على حرثكم وداوم يعني نجم في الدوام وهو بعد الزوال الى الليل يخرج الى
بيته فلا يرب بيته فما سهامها فاكان بمعنى صار منها ما قصات والنجمة فقال المصنف هو بمعنى صار في
الشرح ومن اخوات كان جاء في ماجاءت حاجتك اي ما كانت وما استفهامية واسم الضمير
الراجع اليه لا يجاد عن ذلك الضمير بالمونث نحو من كانت امك وروي برفع حاجتك على
انها اسم جاءت وما خبرها واول من قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس رضي الله عنهما
حين جاء اليهم رسولا من علي رضي الله عنه ومنها قعد في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى
قعدت كانها حربة اي صارت قال الاندلسي لا يقاس فيه بل يقتصر على ما جاء وتعدى الموضع
الذي استعملته العرب فيه ولذا قيدها المصنف بقوله وكذا جاء وقعد وقال الاندلسي و
طرد بعضهم وقال الشيخ ابن الحاجب الاولى طرد جاء في مثل جاء البر قفيزين وقيل هو
حال وقد بينا واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل هذا الموضع استعمل
فيه اولا بمعنى قول الاعرابي فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد كانه سلطان لانه مثل
قعدت كانها حربة والخبر يتقدم العامل الا ما في اوله ما خلافا لابن كيسان في غير ما دام
كلما ليس في اوله ما يجوز تقدم اخبارها عليها اذ يجوز تقدم المعمول على عامله نحو اكل
تعبد وهل قول المصنف والخبر يتقدم العامل اشارة الى هذا التعليل واما ما دام فلا
خلاف في امتناع تقدم خبرها لان ما مصدرية ومعمول المصدر لا يتقدمه واما غيرها دام
مما في اوله ما من هذه الافعال فاجاز الكوفيون غير الفراء وافقهم ابن كيسان تقدم
خبرها عليها قالوا لان ما لزمت هذه الافعال وصارت معها بمعنى الاثبات فهي كجزء منها خلاف
ما زال وما انفصل فان لم يلزمها بل جاء حذفها لفظا ومعنى والفصل بين الفعل وبينها
لم يجز في هذه الافعال ويجوز ذلك غيرهم نظرا الى ان لفظ ما ما لم يكن فيها بمعنى النفي لم يصر
الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما غيرها من حروف النفي نحو لم ولن ولا فاذا انتفى بها الافعال
المذكورة يجوز تقدم اخبارها عليها اتفاقا لانها ليست مثل ما في طلب التصدر لاسيما
في بحث الحروف وفي ليس اختلاف فالاكثرون على جواز تقديم خبرها عليها ومنع
من ذلك الكوفيون لانه مذهبهم انها حرف مثل ما فالحقوها بها ووافقهم المبرد وان
كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها وشبهها بما لانها ناقصة في الفعلية ثابت
في اول الكتاب من جمودها ويتقدم اي خبر هذه الافعال الاسم لانها مبتدا وخبر في
الاصل والخبر يتقدم المبتدا تارة وانما يتقدم اذا لم يمنع مانع فان كانا معرفتين ولا
نظر الاعراب في واحد منهما ولم يكن قرينة لفظية او معنوية تعين تقدم الاسم على الخبر

افعال المقاربة

نحو كان الفتى هذا فانه يجب تقديم الاسم لما مر في المبتدا فان قلت كان الفتى الظريف
هذا نصب الظريف يجوز التقديم واستحسن سيبويه تقديم الظرف مستقرا وتاخيره لغوا
قال سيبويه تقديم الخبر على الاسم اذا كان الخبر ظرفا مستحسن وفي ذلك الظرف مستقرا وقد
جيء نحو كان في الدار زيد ولم يستحسن تقديم الظروف اللغو وهو ما لم يكن خبرا بل ذليلا
لان التقديم على الاسم للاهتمام والزايد لا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك ولم يستحسن ان
يقال كان زيد عندك جالسا واما في قوله تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه
لكانه مقصد الفائدة اذ ليس الغرض نفي الكفو مطلقا بل نفي الكفو له تعالى وهذا المقصود
مستفاد من الظرف فكان معتبرا كما سبقت له الاية فثبت الاهتمام بانه لا جرم قدم
والمصنف ذكر هذا المعنى وفايدة زايدة على المبحث بقوله وفي نحو لم يكن له كفوا احد اخر الاسم
ابقاء على رعاية الفواصل يعني اخر الاسم عن الخبر في قوله كفوا احد لرعاية الفواصل و
هذا زايد على المبحث وقدم اللغو في القراءة المعتد بها للاهتمام بانه اي بشان اللغو حيث
كان اي اللغو معتبرا كما سبقت له الاية كما بينا المعتد بها احتراز عما قال سيبويه و
اهل الجفاة يقرؤون ولم يكن كفوا له احد لكون الظرف لغوا ويتصل بهذه الافعال اي
الناقصة افعال المقاربة وهي عسى وكاد واوشك وكرب وجعل واخذ وطفق وانما يتصل
هذه الافعال بالناقصة لانها لا يتم بالمرفوع كما ان كانت الافعال الناقصة لا يتم بالمرفوع
كلاما وهذه الافعال تدخل بالمرفوع على ما سيأتي كما كانت الناقصة قد كانت بهم في بعض
الاستعمالات وينفصل هذه الافعال من الافعال الناقصة بان الافعال في اخبارها وفي الخبر
بينها اي بين افعال المقاربة تفاوت في خبر عسى بان فعله مضارع مع ان الناصبة على ان عسى
يرفع الاسم وينصب الخبر ككانه والمقرب بان مع اسمه منصوب المحل بانه خبره استعمالا مثل
النادر عسى الغوير ابوسا وقوله لا تلحني اني عسيت صايما ونقل عن سيبويه ان ان يفعل
ليس في موضع خبر عسى قيل لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وانما قال ابوسا وصايما
لتضمين معنى كان فاجراه مجراه والاعتذار عن حمله خبرا عن الجثة ان يقدر مضافا اما
في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر اي عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال ابو علي
في العقريات عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد ذا قيام فيه هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا
المضاف ابدا لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زايدة وفيه ايضا نظر لان الزايدة
لا يلزم الا بعض الكلم كزيادة ما في افعل هذا اترا ما اما ان فيلزم مطردا في موضع معين ٤٣
مع اي كلمة كانت بعيد وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال

ولا ارى هنا وجها وجيها ويكون في مثل يا زيدون عسى ان يقوموا فترجا ما لانه بدلا
من الفاعل في موضع الفاعل والمعنى قارب امرهم ان معنى عسى زيد ان يقوم توقع وترجي
قيام زيد وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره
تعظيم لذلك الشيء في النفس واما المثل والبيت فمتنازل على تضمينهما معنى كان
كما بينا في كتاب الشرح وربما تام السين مقام ان لكونها للاستقبال مثل ان كقوله
اي منزل الحاج عسى طي من طي بجوهرة ستطفي غلات الكلى والجوانح فانه قال ستطفي
بدل ان تطفي وما على في البيت عند الكوفيين القائلين بان ان مع الفعل بدل من المرفوع
قبله مضمون الجملة الاسمية التي بعد عسى اعني وقع اطفا غلات الكلى كانه قال
الذي اشار اليه في البيت من ودعيبي من طي وقال الشاعر ستطفيها البطل المغلوب
والقتال ان البطل الغالب بجوهره الحرب ويخبر كاد بكون فعلا مضارعا بدونها اي ان
انه لما شابهت ومعنى كانت في اصل الوضع فقرب ولا يستعمل على اصل الوضع فلا تقال كاد
زيد من الفعل بل كاد زيد يفعل ونحو عسى الغوير ابؤسا وما زرت ايا شاة حيث لم يقع
خبر عسى فعلا مضارعا بل اسما وكذا خبر كاد في التعليق الثلاثين قول الزباء حين قالت
لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها وتنكب بالاحمال التي معها الرجال عن الطريق
المنهج واخذ على الغوير ابؤسا اي داهية ارادت لعل الشر ياتينا من قبل الغار وجاء رجل
الى عمر رضي الله عنه يحمل لقيطا فقال عمر رضي الله عنه عسى الغوير ابؤسا قال ابن الاعرابي انما
عرض بالرجل اي لعلك صاحب اللقيط فذهب الرجل فقال له لعل الشر ياتي من قبلك
ونصب ابؤسا على انه خبر ان يصير ابؤسا او على تقدير ان يكون ابؤسا وجاز حذف ان مع
الفعل مع انها حرف مصدري لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان مع الفعل بعد المرفوع بعسى
فهو كحذف المصدر ونائبه معمول وقال ابو علي هو خبر عسى بمعنى كاد ونزلته منزلته ولعله اراد
انهم جعلوه مرفوعا ومنصوبا كما يكون لكان الا ان يكون عسى بمعنى كان وقول
يا رجل شرا تابط الهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر من ابيات الحماسة
وقد شرحناه في موضوع الفعل وتصرف عسى تارة على عسى وتارة اخرى على نحو لعل اي
لم يتصرف عسى بل ابانت منه الا الماضي لتضمنه معنى الحرف اي انشاء الطمع والرجاء
كلعل والانشاء في القلب من معاني الحروف والحرف لا يتصرف فيها واما الفعل
نعت والجملة الاسمية ... ارادت حد فتح الانشاء جاء من فيها واما كاد فيجوز
ولذا جاءت متصرفة تصرف الافعال ولمشابهة عسى بلعل تقرب تقربه نحو عسى كاد عسى

عسا كما عسا كما عساكن ويكون في مثال النون اصله تقربت فتقربت اي نحو عسيت عسيا
عسوا عست عستا عسين عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن عسيت
عسينا وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير
المخاطب نحو عسيت الى عسيتن او نون جمع المؤنث وقد يجعل ان مع الفعل فاعلها مستغنى
عن الخبر عن المقرف نحو عسى ان يخرج زيد اعلم ان من مذهب ان ان مع الفعل في عسى
زيد ان يخرج خبر عسى اجاز ان يقول في عسى ان يخرج ايضا خبر وهو من باب التنازع نحو
في التثنية على اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان وعلى اختيار الكوفيين عسى
ان يخرجا اذ التقدير عسى الزيدان ان يخرجا وعلى هذا فقس الجمع والمؤنث ولجاز ان
تقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل يخرج وهذا الوجه اراد مصنف ره وقد يجعل ان
مع الفعل فاعلها معول في التثنية عسى ان يخرج الزيدان ولا تصرف حينئذ في الفعل
لان فاعلها ذلك ان مع الفعل وتقاربان اي عسى وكاد بثبوت ان وحذفها كما كان كاد في
مشتركين في اصل معنى المقاربة وان اختلفا في وجوه المقاربة حملت كل واحدة منهما على صاحبتها
تشبيها بها لما ذكرنا في اصل معناها نحو قد كاد من طول البلى ان يمصحا اسم ان
في خبر كاد واوله ربع عفا من بعد ما قد انمحى مصح الشيء اذا ذهب ونحو عسى الكرب الذي
امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب حذف ان من خبر عسى الكرب الغم والفرج التقصي
من الغم وفي الشرح حذف ان في الفعل بعد عسى عند من قال هو خبر لتشبيه عسى بكاد
كاد وما عند الكوفيين فحذف ان مع ارادته لكونه بدل الاشتمال كما ذكرنا واوشك يستعمل
استعمال عسى في وجهيها نادرة واستعمال كاد اخرى في الشرح معنى اوشك في الاصل اسرع
ويستعمل على الاصل فيقال اوشك فلان في السير ويكون بمعنى كاد ليستعمل استعمالها
بمجرد الخبر من ان نحو اوشك زيد يخرج ويستعمل ايضا استعمال عسى اي يجعل ان
مع الفعل في موضع خبرها نحو اوشك زيد ان يخرج او في موضع اسمها نحو اوشك ان
يخرج زيد والبواقي بمعنى كرب وجعل واخذ وطفق تستعمل استعمال كاد كرب في
الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اي دنت للغروب ومن مرادفات كاد يستعمل
نحو كرب زيد يقوم وفي الشرح يستعمل خبرها مع ان ومجردا عنها والتجريد اكثر
واما جعل واخذ وطفق فهي افعال تدل على شروع فاعلها في الفعل وانما لم يكن اخبار
الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم ودون الماضي ودون المضارع المقترن بان
لان المضارع اذا تجرد عن علامات الاستقبال فهو ظاهر في الحال فهو من حيث الفعلية

يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قايما لم يدل
على الحدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مستعملا
به دون الماضي بدليل انك اذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل على انه فرغ من القيام
في ذلك الوقت واذا قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل على انه كان مشتغلا به في ذلك
الوقت مع حدوثه فلما قصد في هذه الافعال المعنيان حدوث مصدر خبرها وكونه
فاعلها مستقبلا به وجب ان لا تكون اسما ولا ماضيا ولا تصادفها مقترنا بان بل مضارعا
مجردا عنها وفي عدهم طفق واخواته من افعال المقاربة بحث لكونها لدنو الخبر
نظرا الى معنى طفق ونحوه انه شرع في المشروع فابتداه وتلبس اول اجزائه والاتصال
الى المشروع قريب ودنا من زيد الا انه شرع فيه لان معنى القرب تلك المسافة
بل يصح ان يقال ومن شرع في الشي انه قرب من تمام ذلك الشي على يده وفراغه منه
ويكون عسى لمقاربة الامر على سبيل الرجا وكاد لمقاربته على سبيل الحصول فعسى
بثبوت ان اصلاح عسى وحده هامع كاد اما دان معنى عسى رجا دنو الخبر اي ان الطامع
يطمع في دنو مضمون الخبر فقولك عسى ان يشفي مريض معناه ارجو قرب شفائه
وكاد لدنو الخبر على سبيل الحصول اي الطامع يطمع في حصول مضمون الخبر في
دنو مضمونه فتبين انه عسى ادخل في الاستقبال من كاد فجعل ثبوت ان الاستقباليه
مع خبرها اصلا وميز كاد منه بعدم ان مع عيره واذا دخل النفي على كاد فهو كساير
الافعال على الصحيح يعني ان الصحيح ان دخول النافي على كاد يفيد في معنى كادكما
ان حصول النافي على ساير الافعال يفيد نفي معناه وقيل تكون للاثبات مطلقا اما في
الماضي فلقوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون وقد ذبحها واستدل على الحجة في المستقبل
ايضا للاثبات بتخطيه الشعرا ذا الرمة في قوله اذا غير النأي المحبين لم يكد ... رسيس الهوى من حب مية يبرح
يعني ذلك الى انه غيره ذو الرمة الى لم اجد ولم يكد مستقبل الا ان جرابا خا
نادوا انهم فهموا الاثبات لم يخطئوه اي لم اجد ولم يكد مستقبل الاثبات اذا قلنا لا
انهم فهموا الاثبات لم يخطئوه وقيل يكون في الماضي للاثبات دون الاستقبال تمسكا
بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس
الهوى من حب مية يبرح اي قيل يكون في الماضي للاثبات بسبب قوله وما كادوا
يفعلون وفي المستقبل نفي لقوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها وقول ذي الرمة
لم يكد البيت لما اختار المصنف انه كاد كساير الافعال عند دخول النفي عليه اشار

وما احتج به المخالف بقوله والجواب انه اعلان ما كادوا يفعلون لنفي مقاربة الذبح والمعنى ما قربوا من الذبح
وهذا اشارة الى ما سبق من تعنتهم في امرهم اتتخذنا هزوا وادع لنا ربك يبين لنا ما هي وهذا التعنت
دأب من لا يفعل ولا يقارب الفعل ايضا ونفي مقاربة الذبح ابلغ من نفي نفس الذبح وحصول الذبح بعده اي
بعد ان نفي منهم مقاربته ولا يساويها اي لا ينافي مقاربة الذبح لجواز انتفائها في وقت وحصوله في وقت آخر
والقاضي ان ذكر الضمير بان يقال الذبح بعده لانه فيه لرجوعه الى الذبح لا الى المقاربة ولم يوجب انه
حصول الذبح من لفظ ما كادوا بل من لفظ فذبحوها فيكون ذو وجهان دليلا على حصول الذبح منهم
لا النفي في كاد ولذا لم يفد الاثبات في قولنا ما كاد زيد وما كاد يسافر لما لم يكن قرينة تدل على
الاثبات واما الجواب عن تخطية الشعراء فبان تخطيهم وتصويب ذي الرمة في بيته بنا
على انه نفي القرب من الفعل لا يكون اثباتا له بل يكون ابلغ من نفي نفس الفعل في مقاربة
البراح ابلغ من نفي نفس البراح قيل لما بلغ خلف الاحمر تخطية الشعراء ذا الرمة وتغييره لم يكد
الى لم اجد قال اصاب بديهة واخطأ روية الم يسمع قوله تعالى اذا اخرج يده لم يكد يراها
فانه نفي مقاربة الروية وهو ابلغ من نفي نفس الروية قال الشيخ عبد القاهر سبب شبهة
الناس في ذلك ان العرف قد يقال ما كاد يفعل ولم يكد يفعل في فعل قد فعل على معنى انه لم يفعل
الا بعد الجهد كقوله تعالى وما كادوا يفعلون فلما كان مجي النفي في كاد على هذا الوجه توهم
الناس انه اذا قال لم يكد رسيس الهوى يبرح ان الهوى قد برح ووقع لذي الرمة مثل هذا
الظن وليس الامر كالذي ظنوه فان الذي تقتضيه اللفظ اذا قيل لم يكد يفعل ان يكون المراد
ان الفعل لم يكن من اصله ولا قارب ان يكون ولا ظن انه يكون وكيف بالشك في ذلك وقد علمنا
ان كاد موضع ان تدل على شدة قرب الفعل من الوقوع وعلى انه قد شارف الوجود واذا
كان كذلك كان محالا ان يوجب نفيه وجود الفعل لانه يودي الى انه يوجب نفي مقاربة
الفعل ووجوده وان قولك ما قارب ان يفعل يكون مقتضيا على السبب فاذا قد فعل واذا
ثبت ذلك فسبيل ان تنظر فان كان قرينة تدل على ثبوت الفعل بعدما انتفاء بعد انتفاء القرب
منه يكون من لا لفظه كاد ولا بد من انتفاء الشي في وقت وثبوته في وقت آخر وان لم يكن
قرينة تدل على ثبوت الفعل بعد انتفائه فسبيلك ان تقول ان الفعل لم يقارب ان يكون
فضلا ان يكون موجودا ولما فرغ عن الفعل شرع في الحرف بقوله واما الحرف فيعمل الرفع
والنصب والجر والجزم واعلم ان الحروف على ضربين عاملة وغير عاملة والعاملة اما
عاملة في الاسماء او في الافعال والعاملة في الاسماء اما عاملة عملا واحدا او عاملة عملين
الاولى اي العاملة عملا واحدا اما جارة او ناصبة والثانية اي العاملة عملين اما ناصبة
ثم رافعة او على العكس اي او رافعة ثم ناصبة والعاملة في الفعل اما ناصبة او جازمة فهذه
سبعة انواع الاول اي النوع الاول الجارة وقد وضعت على ان تفضي بمعاني الافعال الى الاسماء
والافضاء الوصول والباء فيه للمعدية اي لايصال معاني الافعال الى الاسماء بحيث يكون
المجرور مفعولا به لذلك الفعل فيكون منصوب المحل قال بعضهم من هذا سميت حروف
الجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء وقيل لانها من الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض

بعض الحروف حروف الجزم وبعضها حروف النصب قوله في الافعال اي يتوصل معنى
في الفعل سواء كان ذلك المعنى مستفادا من لفظ الفعل او من لفظ شبه الفعل اعني اسم
الفاعل والصفة المشبهة والمصدر او من لفظ الظرف نحو زيد عندك لاكرامك
او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك توصل معنى الفعل المستفاد من في الدار
ومن عندك الى الاكرام وفي الحقيقة توصل الفعل المقدر اذ التقدير زيد مستقر
او مستقر عندك او في الدار في الشرح ومن امثلة تعدية الحروف معنى الفعل قولهم ابي
انت في اعاجيبت في قولهم من لابتداء الغاية لفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية وبمعنى
المدى والغاية يستعمل في الزمان والمكان والمراد بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء
الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء النهاية وانتهاء النهاية فذكر ان من لابتداء الغاية في
المكان دون الزمان نحو سرت من البصرة قال ابن الحاجب وتعرفها بان يصح معها الى تنبيه
لفظا او تقديرا نحو سرت من البصرة الى بغداد وقد يأتي من لغرض الابتداء دون ان
تقصد الى انتهاء مخصوص اذا كان المعنى لا يقتضي الا المبتدأ منه نحو اعوذ بالله من الشيطان
الرجيم وزيد افضل من عمرو واشباههما ولما ادعى ان من موضوع لابتداء الغاية في المكان
اجاب عما استعمل في غير الزمان والمكان نحو وان حدثنا منك وعما استعمل في الزمان
نحو من اول يوم بقوله وقوله وان حدثنا منك لو تعاميته في التعليقة الثاني نحو وقطا منك
ونحو من اول يوم مستعار قوله مستعار خبر والمبتدأ نحو اراد ان نحو في الآية والبيت
غير مستعمل فيما وضع له بل مستعار اي مستعمل فيما شبه بما وضع له من وجه ووجه الشبه
ان المخاطب مبتدأ منك واول يوم مبتدأ للفعل الذي يتعلق به كما ان البصرة مبتدأ للسير في
الشرح من لابتداء الغاية في غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور بها مكانا نحو
سرت من البصرة او غيره نحو هذا الكتاب من زيد الى عمرو وعلى هذا لا يحتاج البيت الى التأويل
بل هو مستعمل فيما وضع له وفي التعليق وان حدثنا منك اي حديثا حاصلا منك كما لا
ويروى لو تبذلت والعوذ الحديثات النتاج من الظباء والابل والخيل واحدها عائذ
مثل حول وحائل فقوله جمع عائذ من العوذ وذلك اذا انقضى من ولادها عشرة او خمسة
عشر يوما ثم هي مطفل بعد والجمع المطافل والمطافيل وعلى هذا فاجراء المطافيل على العوذ
من باب تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه والبيت لابي ذؤيب وبعده مطافيل ابكار حديث
نتاجها تشاب بماء مثل ماء المفاصل والبكر المرأة التي ولدت بطنا واحدا وبكرها ولدها
وكذلك البكر من الابل والمفاصل جمع المفصل قال الاصمعي هو منفصل الجبل من الرمل يكون

بينها ماء صاف وحصى صغار وبضعفي ماؤه ويرق وكونها للتبعيض في اخذت من الدراهم
يرجع الى الابتداء وقال المبرد وعبد القاهر والزمخشري وتبعهم المصنف الاصل
من التبعيضية ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبدأ الاخذ
وتعرف من التبعيضية بان يكون هناك شيء ظاهر هو بعض المجرور بمن نحو خذ من
اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم اي من الدراهم شيئا وعندي عشرون
منها مثال للتبعيضية المستقر لان منها نعت عشرون متعلق بمقدر عام وعندي عشرون
اي عشرون كائن منها حاصل عندي والتبيين اي كونها للتبيين في نحو خاتم من فضة
يرجع الى ابتداء الغاية ويعرف من التبيينية بانه يكون قبل من او بعدها مبهم يصلح ان
يكون المجرور تفسيرا له ويقع اسم ذلك المجرور على ذلك المبهم مثله يقال للخاتم انه فضة
والضمير في قولك عشرون قائل هو قائل بالعلاقة التبعيضية فان المجرور بها ليس يطلق
على المذكور قبله او بعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يطلق على البعض
فاذا قلت عشرون من الدراهم كانك اشرت بالدراهم الى دراهم معينة الشيء عشرون
في مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم فهي مبينة
لصحة اطلاق المجرور على العشرين وقال الزمخشري كونها للتبيين يرجع الى معنى الابتداء
دع بعيد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون من الدراهم ومحال ان يكون الشيء
مبتدأ نفسه وكذلك الاوثان نفس الرجس في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فلا يكون مبتدأ له كذا في الشرح والبدل اي وكونها للبدل في ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة
يرجع الى ابتداء الغاية اراد ان يكون للبدل ويعرف بصحة قيام لفظ بدل مقامه ورجوعها
الى ابتداء الغاية مشكل والتجريد اي كونها للتجريد في لقيت من زيد اسدا يرجع الى ابتداء
الغاية في الاعراب انما سميت تجريدا لانك اذا قلت لقيت من زيد بحرا مالي فكانك قلت
لقيت زيدا وهو جواد فجردت من الحرف وكذا الباء يرجع الى ابتداء الغاية لانك كانك
اسدا حاصلا من لقاء زيد وفي الشرح ما سمي من التجريدية في نحو لقيت من زيد اسدا
ليس من هذا بعض من قبيل من التي للبيان بل مثل هذا الكلام على حذف المضاف اي لقيت
من لقاء زيد اسدا اي حصل لي من لقائه لقاء اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية
نحو قوله تعالى فاسأل به خبيرا وقولك لقيت بزيد اسدا اي حصل بسؤاله خبيرا ولقيت بلقائه
اسدا والاستغراقي اي وكونها للاستغراقي في نحو ما جاءني من رجل يرجع الى ابتداء الغاية في
التعليق نحو ما جاءني من رجل للاستغراق وليست مزيدة لانك اذا قلت ما جاءني رجل جاز

ان يكون استغراقا وجاز ان لا يكون بدليل صحة قولك ما جاءني رجل بل رجلان او اكثر لكن
احتمال ذلك المعنى احتمالا مرجوحا لان النكرة المنفية كانت في الظاهر للاستغراق
لكنها تحتمل غير ذلك فاذا دخلت من تمحض للاستغراق كما انك اذا قلت يضرب
جاز ان يكون مستقبلا وجاز ان يكون حالا فاذا دخلت السين او سوف تمحض للاستقبال
ولا قائل بان السين مزيدة واما اذا قلت ما جاءني من احد فمن مزيدة هنا لان احدا اذا استعمل
بعد النفي فلا يكون الا للاستغراق لا تقول ما جاءني احد بل اثنان فمن مزيدة مؤكدة لمعنى
الاستغراق في الشرح عند سيبويه لا تزاد من الاستغراقية لكن الدليل على زيادتها
دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد واعلم ان ما
جاء في ما جاءني من رجل قوله من رجل لانه في معنى ما جاءني واحد من الرجال وقيل ان من
الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من رجل الى ما فوقه ومزيدة اي وكونها مزيدة
في ما جاءني من احد يرجع اليه اي الى ابتداء الغاية اما زيادتها فقد بينا واما رجوعها اليه
فلانه بمعنى من احد الى ما فوقه فقوله يرجع اليه خبر والمبتدأ كونها من قوله وكونها للتبعيض
ولا تزاد في النفي وما يجري مجراه من النهي والاستفهام عند سيبويه خلافا للاخفش
الكوفيون والاخفش لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن
في خبر الايجاب وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر بعض ذنوبكم
فلا يقال قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه وجوابه ان قوله يغفر لكم
من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب لامة
محمد صلى الله عليه وسلم ولو كان ايضا خطابا لامة واحدة فغفران بعض الذنوب لا يناقض
غفرانه كلها واستدل بالحكاية البغداديون من قول العرب قد كان من مطر واجيب بانه
على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب قد كان من مطر فزيدت في الموجب
لاجل حكاية المزيدة في غير الموجب في الشرح واعلم ان الاخفش لا يخالف في امتناع زيادة
من الاستغراقية في الموجب والتي يجوز زيادتها في الموجب ليست هذه وتدخل في التفضيل
نحو انا اكثر من سواه ذلك اي من اجله وكأنها ابتدائية لان ترك الاتيان صدر من سوء
الادب وقد تكون اي من للقسم مكسورة الميم ومضمومها والكسر اكثر نحو من ربي لافعلن
ولا تدخل اذن الا على لفظ الرب كما ان القسم مختص باسم الله ومنذ دخول كل واحدة منهما
على معمول الاخرى نحو من ربي ومن الله وهي عند سيبويه حرف جر جاز ضم ميمه
في القسم خاصة وضم الميم لازالة تغيير معناها وخروجها عن بابها كما تقول في العلم

شمس

شمس بن مالك بضم الشين واعلم ان تكون من القسمية من المادة ويمن اصلهما متفق
يمين وايمن زعم بعض الكوفيين ان من القسمية بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة مقصورة
من ايمن وفيه نظر لان ايمن مختصة باسم الله او بالكعبة ومن مختصة بلفظ ربي ولا منع ان ايتال بغير
حكمه عند اختصاره ويمكن ان يستدل ببنائها على انه ليس مختزلا من ايمن لان اختصار الاسم
ورده الى حرفين لا يوجب البناء بدليل يد ودم والى لانتهاء الغاية في الشرح الى تستعمل لانتهاء
غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو اتموا الصيام الى الليل وفي الاعراب يكون على الاتفاق نحو
خرجت الى السوق او على الاستفادة وقلبي الى الليل وكونها للمصاحبة ولا تأكلوا اموالهم الى
اموالكم فاحتج اليه اراد ان الى يكون للمصاحبة وهي يرجع الى الانتهاء كما في الاية اذ المعنى
لا تضيفوا اكل اموالهم الى اموالكم وحتى في معناها اي معنى الى لانها ايضا لانتهاء الغاية ايضا
الا ان بينهما فرقا آخر هو ان مجرورها آخر جزء من الشيء او ما يلاقي آخر جزء نحو اكلت السمكة
حتى رأسها ونمت البارحة حتى الصباح بخلاف الى فان مجرورها لا يلزم ان يكون آخر
جزء من الشيء فنحو ذا الى نصفها والى ثلثها ولا يجوز ذلك في حتى ولا يلزم ايضا ان يكون
ملاقيا لآخر اجزائه واعلم ان الاكثرين على تجويز كون ما بعد حتى متصلا بآخر اجزاء ما قبلها
نحو نمت البارحة حتى الصباح بالجر ويجوز بالعطف اتفاقا والمذهب الاول اولى لقوله تعالى
حتى مطلع الفجر وهو ليس من الليلة بل هو ملاق لآخر اجزائها وانما اي الفرق الثاني
ان ما بعدها يحتمل في ما قبلها في دخول المجرور في حكم ما قبلها اعني الى جاز
الى الدخول مطلقا سواء كان جزءا او ملاقيا وفصل عبد القاهر والرماني والاندلسي
وغيرهم وقالوا الجزء داخل في حكم ما قبلها كالعاطفة والملاقي غير داخل قال الاندلسي
وانما ذكرت مع دخوله في القوم في قولك ضربت القوم حتى زيدا بالجر لغرض التعظيم
او التحقير ولا يستدل بان حتى بمنزلة التفصيل لما قبلها فاذا دخل ما بعدها في الاول
دخل في التفصيل واما في الملاقي فلا والدخول مطلقا اغلب واكثر واما في الى
فالاظهر عدم دخول حروف الابتداء والانتهاء في الحدود فاذا قلت استبقت
من هذا الموضع الى هذا الموضع فالموضعان الداخلان ظاهر في الشرح ويجوز دخولهما
فيه مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها ولا استحالة عدم
الا على الا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى رأسها فالظاهر
الدخول والا فالظاهر عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل فالمذهب هو الاول
في الفرق الثالث ان حتى لا تدخل المضمر اعتبارا بدخول الى على المضمر لكون الى اصلا

نحو الزالقوم مقام الفاعل بخلاف حتى فيقال قمتم الى زيد ولا يقال حتى زيد وان
كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاء القوم حتى انت ورايت القوم حتى اياك
والمبرد يجيز دخول الجارة على المضمر وشبهته واكلته ما يخشى واعطيه سوالا حتى
حناه بالقوم لاحق والجواب انا اسلم حتى هو لاحق مبتدا او خبر فحتى فيه ابتدائية
كما قال سناه البيت ولو كانت جارة لم يكن لرفع لاحق وجه ولا استعمال اى الفرق الرابع
ان حتى لا تستعمل على الاستقرار اى على ان يتعلق بمقدر بل لابد من اظهار ما يتعلق
هو به الا في نحو كان سيرى حتى ادخلها فان ما يتعلق حتى به مقدر خبر لكان اى
كان سيرى حاصلا حتى دخولى اليها بخلاف الى فان ما تتعلق هو به قد يكون ظاهرا
وقد يكون مقدرا في نحو هذا التركيب وفي غيره نحو قلبي اليك وتكون اي الفرق الخا س
ان حتى تكون عاطفة كما سناه العطف بالحرف بخلاف الى فانها لا تكون عاطفة ومثل
اى الفرق السادس انه حتى تستدل بعدها الكلام كما بيانه في مضروب الفعل وفي مدخل
على الاسم والفعل نحو خرجت النساء حتى هند خارجة وحتى خرجت هند ويجوز ان
يدخلها عليها واو العطف لانها ليست من حروف العطف نحو وحتى الجياد ما يقدن
بارسان وقبله سرت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد اى كلت الجياد من تعب السير
وضعف بحيث لا يمكن ان تقاد الجياد والباء للالصاق اما حقيقة للفعل او ادبا للتكميل ان الباء
يقتضي الفعل المذكور معنى ذلك الجار نحو اعوذ بالله فان العياذ يقتضي ان يكون باحد نحو مررت
بزيد فان الباء مجازية لان المرور لابد ان يكون باحد وفيها الالصاق اى الصقت
المرور بمكان يقترب من زيد وهذا المثال للالصاق واما الاستعانة فنحو قوله وبه داء فان الباء
للالصاق اى الصقته وخامره وهذا ظاهر ومثله ايضا اذا لم تر به داء مستقر به وفيه
اعوسا الباء فيه للالصاق والتكميل اقسمت بالله اما التكميل فظاهر لان القسم يكون
باحد واما الالصاق فهو انك ملصق القسم باسم الله وانما فصله عما قبله لان القسم يصير
فيه الالصاق بذات الله تعالى كما الصق الداخلات زيد بل الالصاق باسمه تعالى ويجوز
اخبرني فانه فيه الالصاق والتكميل اما الالصاق فهو انك الصقت بلفظ الخبرة المضافة
الى المخاطب بطلب الاخبار لا بحقيقة خبرته واما التكميل فلانه يتعلق بنحو استخبر
وقوله قسما واستعطافا حال من ضمير الخبر والتقدير اقسمت بالله اى هذا الكلام
منه قسما ويجوز كل لخبرني اي هذا الكلام منه حال كونه استعطافا قال العلامة في
نحو اذم قولهم ما ينبغي ويتكل لتفعلن وقول ابن عباس رضي الله عنه بالابواء والمضي

الباء

الا جلسة صورة الحلف ولم يسمه لان المراد الطلب والسؤال الاخر من غير القسم
الى جهة الطلب والاستعطاف فكانه قيل اطلب منك بحق الله واستشفع به اليك و
كذا يجوز في اخبرني ولا يكون الباء الالصاقية مستقرا اى متعلقا بمحذوف من الافعال العامة
الا ان يكون الكلام خبرا نحو به داء ولقائل ان يقول لا نسلم ذلك في نحو هل به داء وابه داء مع ان
الكلام استفهام والجار مستقر واعلم ان في بعض النسخ او للمعدية فتكون في الواو
اما تكملة فيصير معنى كلامه ان الباء الالصاقية اما مكملة واما معدية وتكون ناقصة
في افادة الباء للمعدية الالصاق فان كلام صاحب المفصل وغيره ما يدل على ذلك وفي
بعض النسخ والمعدية فتكون معطوفا على الالصاق ويصير معنى كلامه الباء للالصاق وقد
تكون للمعدية فيفوت ما وجب من مقابلة اما باما اخرى وباء في الشرح جمع حرف
الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه لكن معنى التعدية المطلقة ان تنقل معنى الفعل
كالهمزة والتضعيف ونحوه وهذا المعنى مختص بالباء نحو ذهبت به اى اذهبته ولا
يكون الباء المعدية ايضا مستقرا اى متعلقا بمحذوف يكون من الافعال العامة على ما ذكر وفي
ذلك اى كون الباء المعدية لا يكون مستقرا قوله ديارا التي ونحن على منى تحل بنا لولا نجا كادت صح
الركائب في التعليق لو كان الباء مستقرا في البيت اعني ديارا التي لزم ان يكون المعنى
في كادت تحل ومعها غيرها وليس المعنى على ذلك وانما هي كادت تحلنا اعلم ان ما صح
ان المصنف لا ينبغي بقوله ولا يكون مستقرا ايضا اجتماع الاستقرار والتعدية في الباء لانها
تتنافيان بانفسهما او استقرارها متعلقا بمقدر من الافعال العامة وتعديتهما الثابتة
فعل مذكور يعني التفسير على ما وجدنا من استقراء كلامهم واذا اتيانا مرادهما انه لا يكون
للباء المعدية ان تذهب عن التعدية وتتعلق بمقدر من الافعال العامة فيقدر في نحو
ذهبت بزيد ذهبت كائنا مزيدا اي مع زيد لانه يحتمل المعنى موضع وان سلم في آخر كما
يحتمل في قوله تحل بنا فانه لو اذهب هذا الباء عن التعدية وعلقت بمقدر نحو كائنة بنا اي
معنا لافاد هذا الكلام ان تلك المراة كادت تحل في هذا الديار والحال ان مراده
ظاهرا ان المعنى بيان شدة وداد امراة كادت تلك المراة اى حبها تحلنا
على ان تسقطنا لا حال عن الجالع تشتغل عن السير والسرى منا كرما ايام حلول
لنا بها معها لكن المطايا اسرعت بنا عنها وقوله ونحن على منى حال من بنا اى ونحن
على السوم ما يكون الانسان عليه وهو قصد التوجه اليه وللمكملات اي والباء للا
والتعهد نحو اعتصمت بهذا الثواب حين اشتغل بالامساك اي اعتصمت برلسه الثوب

ومكانه ثوبا حبا منه وهذا يدل على الاستعلاء اي هذا كائن مكان ذلك وبدله ولقيت
بزيد بحرا قد انتفى مع من التجريدية و للمصاحبة اي الشرح الباء تكون بمعنى مع وهي التي تدل
اي المصاحبة نحو دخلت بالكفن وخرجت واشتريت الدار بالاتها اي كائنا بالكفن وكائنة بالاتها
وفي نحو رجع بخفي حنين في التعليق رجع ومعه خفاه وهذا مثل في الخيبة بعد طول الغيبة
واصله ان حنينا كان اسكافا من اهل الحيرة فساومه اعرابي بخفين حتى اغضبه فاراد
غيظ الاعرابي فلما ارتحل الاعرابي اخذ حنين احد خفيه وطرحه في الطريق ثم القى الخف
الآخر في موضع آخر فلما مر الاعرابي باحدهما قال ما اشبه هذا الخف بخف حنين لو
كان معه الآخر لاخذته ومضى فلما انتهى الى الخف الآخر ندم على تركه الاول وقد كمن له حنين
فلما مضى الاعرابي في طلب الاول عمد حنين الى راحلته وما عليها فذهب بها واقبل الاعرابي
وليس معه الا الخفان فقال له قومه ماذا جئت به من سفرك قال جئتكم بخفي حنين فقال
الناس رجع بخفي حنين وفي نحو باء المصاحبة الحال لصحة تفسيرها بالحال كما ذكرنا وقال لو
لا تكون الاستعانة او لا ما دخل الافعال غير في المتعلق قالوا ان هذه الباء لا تكون الاستعانة
لصحة تفسيره بالحال ومتعلق محذوف تمام مكونه حال الثلث ولا مانع من الافعال كما بالآلات
فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه جاز ان تكون الباء متعلقا باشتريت على جهة المصاحبة
كما في كتبت بالقلم فان وجوه التعلق مختلفة وفي الشرح قيل لا تكون باء المصاحبة للاستقرار للام
والظاهر انه لا منع من كونها لغوا وبمعنى عن ان تكون الباء بمعنى عن نحو سالت به اي
عنه قال الله تعالى سأل سائل بعذاب واقع وبمعنى في نحو جلست بالمسجد اي فيه وتكون الباء
مزيدة في الرفع اي في كلام كان فاعلا كفى نحو كفى بالله اي كفى الله وفي فاعل افعل التعجب
على مذهب سيبويه وفي المبتدأ الذي هو حسبك وبزادة في خبر المبتدا الموجب شاذا نحو
جزاء سيئة سيئة مثلها عند الاخفش والنصب اي وتكون مزيدة في المنصوب في ليس
زيد بقائم اي قائما وكذا في ما زيد بقائم وقيل تزاد ايضا في التمييز نحو لا خير بخير
بعده النار والاولى انها بمعنى في ولم يسمع في المنفي بانه والمبرد عند بعضهم في الشرح
غريب زيادة الباء اي مرادا في الخبر ومعرفا مصحوب لا ساقية عمه ما به
آخذ صعن في علو الهوى ام تصوبا تصوب اي نزل وقد اضمرت في الله لافعلن فنقول
وقد تضمر الباء كثيرا في القسم مع الله نحو الله لافعلن وبناء ذلك لانه غيره نحو قول روبه خير
لمن قال له كيف اصبحت اي اصبحت بخير والواو عطف على الباء اي ومنها الواو وتكون
للقسم مبدلة عن الباء لان اصل الباء الالصاق وهي تلصق فعل القسم بالمقسم به نابت واو القسم

الواو

الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما شفويتين ومعنويا لان التي للالصاق وواو العطف
معنى الجمعية القريبة من الالصاق ولا يدخل الواو المضمر فلا يقال وك كما يقال بك
ولا يستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني واختصاصها بالجملتين لكونها فرعا
تاؤه وبدلا منها ولما كان عدم دخول الواو على المضمر فرعا على ابدالها من الباء اخذ في ذكر عدم
دخولها على المضمر ابدالها والتاء بدل منها اي من الواو كما في تالله وتربي وتربك ولما قربت
من الواو فلم يدخل الا على لفظة الله لحطها من رتبة اصلها وعلى ذا به قوله ويختص
باسم الله تعالى واعلم ان المصنف لم يذكر الا الباء بل سن الواو دون كونهما من الحروف
الجارة ولعله اكتفى بهذا من تعدادها في الحروف الجارة مع ذكر ابدالها من الواو الجارة
ولا يظهر الفعل معها اي مع الواو والتاء فلا يقال اقسم والله واقسم تالله وذلك لكثرة استعمال
الواو في القسم وهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء وكذلك التاء ابدلت من الواو والميم
عطف على الواو اي ومنها اي من الحروف الجارة الميم في م الله مكسورة وفيهما جعلها
مقطوعة من او يمين اما من جعلها مقصورة من يمين فلا يكون حرفا بل اسما مقصورا من
اسم مقصور من ايم وان جعل من حرف جر فيكون الميم حرفا مقصورا من حرف آخر لا
حرفا برأسه وكل هذه التصرفات لكثرة استعمال القسم في الكلام وحكمها اي حكم الميم حكم
التاء في انها يدخل على اسم الله خاصة مثل م الله كما يقال تالله الا انها اي ان الميم لا تستعمل
للتعجب بخلاف التاء فانه تستعمل في التعجب وهذا موكول الى الاستعمال كما في قول الهذلي
تالله يبقى على الايام مبتقل جون السراة رباع سنه غرد الطائر اي صوت فهو غرد ولا
في محزون والمعنى اذ تعجب من الموت واحاطته بالمخلوقات حتى ان الحمار الموصوف
بهذه الصفات يدركه الموت ايضا وموهم يستعمل التعجب بعضهم في الامر العظيم الذي
يستحق التعجب منه فلا يقال تالله لقد قام زيد بل يقال تالله ليبعثن وايم الله مضمومة
فانها مقطوعة من او ايمن وليست حرفا برأسه موضوعا على الضم لعدم وقوع الضم
في الحروف الساكنة واعلم ان من جعل الميم المضمومة مقطوعة من ايمن فلا اشكال في
اسميتها ومن جعلها مقطوعة فانه كان من اسما فالم ايضا ام وان كان حرفا فالم
انضا من اكن لا برأسه وايمن عند الكوفيين جمع يمين واما عند البصريين فايمن الله
مثل عمر الله همزته في الاصل همزة قطع حذفت وصلا لكثرة الاستعمال تخفيفا وعند سيبويه
هو مفرد مشتق من اليمن وهو البركة اي بركة الله قسمي وهمزته للوصل والدليل عليه تحريك
كسرة همزته واما كان الاغلب فتح الهمزة لكثرة استعماله وانفعل متجانس المفرد مثل آنك

اللام

واُجره اللام اي وسياتي في للاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او لغيرها نحو الجُل للفرس والجنة للمومن ولابن لاب ملكية الفعل نحو ضربت لزيد على الاصل والمال لزيد على الاستقراء وللقصد اي المقصود يعني ان اللام يدخل على ما يكون مقصودا نحو جئتك للاستماع به فان الاستماع به كان مقصودا للمتكلم فدخله اللام وللعاقبة اي اللام يدخل على ما يكون عاقبة الشي ومال امره نحو لزم الشر للشقوة وللعلة اي اللام تدخل على ما يكون علة باعثة ليست غاية مقصوده نحو سررت للخوف فان الخوف علة باعثة على الفرار وقد جاءت اي اللام للقسم مع التعجب اي للقسم على امر عظيم يستحق التعجب منه نحو لله لا يوخر الاجل الانقال ببلقين قام في الشرح ولم يثبت لام التعجب الا في القسم وتكون اي اللام مزيدة في النصب نحو ردف لكم اي ردفكم لان ردف يتعدى بنفسه وفي ياللزيد او ان ديس منصوب معرب لكونه منادى واللام

دى

زيد فيه وهذا فيمن لا يجعله على يا آل زيد ومن قال بالمزيد في تقديريا آل زيد فهو مضاف وانما خفف بحذفها غير قياسي للكثرة استعمال نحو ذلك في كلامهم نحو يا لبكر الى غير ذلك ومع الجار اي يكون اللام مزيدة مع المجرور نحو يا بوس للحرب قال الطرزي

اللام دخلت لتاكيد الاضافة وانما المراد يا بوس الحرب الا ترى انه لو لم يرد الاضافة لبوس لكان نكرة او كان يجعله معرفة فيبنى على الضم ونمامه للحرب التي وضعت اراهطا فاستراحوا والمعنى انه على وجه التعجب وبلبوس الحرب التي حطت اراهط واذلتهم حتى استسلموا للاعداء والقوا وضع الجو واثروا السلامة وهذا الكلام مع القصد الى التعجب تهكم وتعيير كانه اراد يابوس الحرب التي فعلت ذلك وقوله فاستراحوا اشد تهكم كانهم عدوا انقص اليدين على لغاة الاعداء والاحتراز عن مكايدهم لظهور بعجزهم راحة وسلامة والاراهط جمع يقال رهط واراهط والرهط يقع على مادون العشرة ولا ابا لك فان اللام من لك مزيدة وتعرف في المنصوب بلا التي لنفي الجنس وتقدمت اي اللام في لا ابوك في الشرح قال الخليل في لا ابوك انه مجرور باللام المقدر والاولى بناؤه فان اصله يعني ابوك حرف اللام الجر لكثرة الاستعمال وتقدم كلام المعرف فيه لا ابا لك في لتقريب المعرف وفي اي ومنها في للظرفية اما تحقيقا نحو المال في الكيس او تقديرا نحو قوله ونظرت في الكتاب وتفكرت في العلم وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للمنظر والتفكر والمتكلم مشتملة عليها اشتمال الظرف على المظروف وكانها محيطة بها من جوانبها قال المصنف في الاعراب اماني مدى التي

في

حروف الجر والاسبيل على الاستقراء قال الله تعالى ان المتقين في ظلال وعيون واما الاولى فالاكثر ان يجيء منه قوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر وقالوا لها اعينه بمعنى على لاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل وجاز الاصل على ضرب من الاستعارة اي جاز ان يكون في الاية على اصلها من الظرفية على سبيل الاستعارة والاستعارة ههنا ان شبه الجذع بالقرآن المتمكن في نحو الدار ثم استعمل فيه وجه الشبه تمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظروف وكي اي ومنها كي للغرض نحو كيمه ولا يدخل الا ما الاستفهامية اي لا يجر كي الا اسم الصحيح الا ما الاستفهامية نحو كيمه او كيما فان الالف ما الاستفهامية تقلب هاء والمعنى لاي غرض وسيأتي عليك في نواصب الفعل ورب اي ومنها رب وهي للتقليل في الشرح وضع رب للتقليل بقوله في جوابه من قال لك ما لقيت رجلا رب رجل لقيت اي لا انكر لقائي للرجل

رب

جال

بالمرة فاني لقيت شيئا وان كان قليلا هذا اصله ثم كثيرا ما استعمل في معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وهذا معنى قوله فيما بعد ويستعمل للتكثير وتختص بالنكرة ظاهرة او مضمرة كالعلم فخصت بالنكرات وانما وجب دخولها على النكرات لان احديهما على القلة والاخرى على الكثرة وانما يحتاج الى العلامة في المحتمل حتى تصير نصا بالعلامة في احد المحتملات فينبغي ان لا يوتى بكم الا فيما يحتمل القلة كاحتمال الكثرة ولا يوتى برب الا فيما يحتمل الكثرة كاحتمال القلة والمعرفة اما دالة على قلة من دون الكثرة كالمفرد والمثنى المعرفتين واما دالة على الكثرة من دون القلة كالمجموع المعرف واما النكرة فهي حاصلة للقلة والكثرة معا نحو جاءني رجل اي واحد وما جاءني رجل اي هذا للجنس اذا فصلته واحدا واحدا فلو لم يحتملها لم يستعمل رب فيها واخبره رب رجل وغلامه سطلوس الكوفة مضمر او غلام له اي يجوز قياسا ان يعطف على المجرور برب وهو اسم مضاف الى ضميره نحو رب شاة وسخلتها او ناقة وفصيلها قال المصنف لكون ذلك المضاف نكرة تقديرا لانه بمعنى رب رجل وغلام له ورب رجل وغلام له وفي الشرح لكون ذلك الضمير نكرة وقال الجزولي هذا المعطوف معرفة وانما ساغ ذلك لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وليس بشي اذ لو كان معرفة لجاز رب رجل والسيد بخلاف رب رجل وزيد حيث لا يجوز هذا لان زيدا ليس بنكرة تقديرا فالظاهرة اي فالنكرة الظاهرة التي تجرها رب يلزمها الوصف لانه وضعها التقليل نوع من جنس فاذا ذكرت الجنس ثم خصصته بصفة

مرو

فورت عليها ما يقتضيه وصفها اما بمفرد نحو رب رجل كريم لقيت او بجملة نحو رب رجل
ابوه منطلق لقيت وقوله ان يقتلوك فانه ممكن ان يكون عارا عليكم ورب قتل عار قيل
تقديره هو عار اراد انه ستر او قوله رب قتل عار رب قتل هو عار والجملة صفة لقتل
فلابد ان المجرور برب ان يوصف بمفرد او بجملة وقيل ما الكلام على الفاء من قوله فعل
ولا تأخر اي ربعض الفعل المستفتح في اي رب ايام اي ذلك الفعل على الاسم اذ
اذ لابد من ان يتقدم رب على الفعل الذي يتعلق رب به ويسلط ذلك الفعل على الاسم
الذي انجر بها لان رب للتقليل والتقليل قريب من النفي وللنفي صدر الكلام ويجي اي الفعل
الذي يتعلق به رب محذوفا في الاكثر الاعراب انما يحذف عند علم المخاطب نحو رب
رجل لقيت لان التقدير رب رجل مليح ادركت او اصبت لان الفعل الواقع صفة دل
عليه في الشرح وان لم يكن هناك قرينة فالواجب الجمع نحو قولك فيملك محملا قد رواتت
ويلزمه اي يلزم ذلك الفعل المضي قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب
الكلام اما ظاهر او مقدر ما وهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلا يجوز رب
رجل كريم اضرب بل ضربت وفي الاعراب يلزمه المضي لان التقليل انما يتاتى فيما يكون
معلوما والمستقبل ليس معلوم لنا وانما يعلمه الله تعالى اذا انه يقول ربما يود ونحو ربما
يود بتاول في التعليق انما قيل ربما يود الذين لان المترقب الذي اخبر الله به بمنزلة
الماضي في صحة وقوعه وانه لا مرية في كونه والمميزة اي النكرة المميزة لابهامها المفسرة لها
التفسير بنكرة منصوبة البصريون التزموا افراد الضمير في ربه رجلا لان الضمير المفرد
ان رايتا ما من غيره لانك لا تستنبط منه اذا لم يتقدم ما يعود اليه الا بمعنى شي وتثني
يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمونث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بافادة
معنى التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان اوغل فيه كان
اولى والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه ويجمعونه ويونثونه واما ان
هذا الضمير فذهب الجزولي وبعض شراح كتابه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم
منه بل يجب مطابقته لما قصد عند اهل البصرة لانهم انما التزموا افراده لا التزموا افراد
الضمير لبلا لبس اذا قصد المثنى والمجموع وقد صرح الملا بل وابن الحاجب بمطابقته اذا
قصد وهو الحق وتكف رب عن العمل بما وربما اعملت مع ما اذا الحقت ما رب فالاكثر
كونها كافة لها عن العمل ورب المكفوفة لا تدخل الا على الفعل كما قال سيبويه والجزولي
بجيز ربما زيد قائم والرماني ابن السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا الا ما

رب

رب للتقليل في الماضي وتاولا قوله تعالى ربما يود بما ذكرنا وجوز ابو علي في غير
الايضاح ومن تابعه وقوع الحال او الاستقبال بعد ربما وهو الاظهر فلا يحتاج الاية
الى تاويل كذا في الشرح واذا كفت فلا تقتضي ما يتعلق به كما تجي في كاف التشبيه
قد جاءت ما زايدة نحو ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء
ضربة بصرى موضع بالشام والكلام على حذف المضاف اي من بلاد بصرى ووقع
في الصحاح بين المضاف في بعض الاشعار وهو صفة ضربة والتقدير انت رب
ضربة بسيف كاين من بصرى وطعنة على عرابة نجلاء اي واسعة وتستعمل رب مكفوفة ومن يعني رب
من العمل بعينها اي بمعنى ربما لا منع من تغيير معنى الكلمة بالتركيب نحو لبما اصلها قال
المبرد واربد لربما وانشد البيت لا تي حية الهوى وانما تضرب الكبش اي سيد القوم
ضربة على راسه تلقي اللسان من الفم في الشرح واي لبما اضرب الكبش وقد يجي الواو
كتبنا والعمل بها دون الواو خلافا للكوفيين وقد يجي الالفا بعد الالف نحو فمثلك حبلى
نعد بل في نحو بل بلد ذي صعد واصباب اعلم ان حروف الجر تحذف مع بقا عملها
الا ان الله شبها وتحذف حروف الجر قياسا مع بقا عملها اذا كان العامل رب بشرطين احدهما
ان يكون في الشعر والثاني ان يكون بعد الواو والفا او بل بالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق
والفا كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع فالهيتها عن ذي تمائم محول والبيت في
السبعيات وبل كقوله بل بلد البيت اما الفا وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس
بهما بل برب المقدرة بعدهما واما الواو فحكمها عند سيبويه كذا والواو حرف عطف فان
لم يكن في اول القصيدة والرجز تكون للعطف ظاهرة فان كانت في اولها نحو وقاتم الاعماق
فالمقدر معطوفا عليه كانه قال رب هول قد مضت عليه وقاتم الاعماق ونحو ذلك من التقدير
وعند الكوفيين والمبرد انها كانت حرف عطف لكن صارت قايمة مقام رب كانها بعينها
جارة بنفسها فلا تقدر رب في نحو قاتم الاعماق معطوفا عليه لان ذلك تعسف والواو حرف
عطف الا وسط الكلام ولو كانت للعطف على مقدر لجاز اظهار رب بعدها في اول القصيدة
نحو ورب قاتم الاعماق كما يجوز اظهارها بعد الفا وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف
قياسا على الفا وبل ثم صارت بمعنى رب واخرجها العطف عنها لكن مع ذلك والجر في دخول حرف
العطف عليها في وسط الكلام اعتبارا لاصلها الاصباب جمع صب وهو ما انحدر من الارض
والصعد جمع صعود مثل عجز وعجوز وهو خلاف الهبوط وعند الاخفش والكوفيين
في اي رب اسم لا تتعلق لا لزم حرف الجر معها انها مع رب وهو القرية واستدل اللازم ذلك على

نسخ سابـ

الكاف

استغناء المجزوم وانما قلنا ان المقدرة لانهم حرف الجر لان حرف الجر يفضي بالفعل الى الذي
لولاها لم يفض الفعل اليه وانما قلنا بالنكرة المقيدة مع رب لانك لو قلت رب رجل كريم
اكرمت ... قال صاحب المغني انما ذلك لانه يضعف عمل المتأخرون فيما يتقدم
الجر كقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولاسيما اذا وجب تاخير الفعل كما في رب ويمكن ان
يجاب بان العادة انه يعمل مثل ذلك التضعيف باللام فقط من بين حروف الجر لافادتها
التخصيص حتى بعض اللام مصروف ذلك التضعيف عن التهيئة المفعول بذلك المفعول فلا
يستنكر عليه فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب ولكونها عطفت على الانتفاء اي وهي اسم
عند بعضهم الكوفيين مقابلة لم الخبرية فيكون اسما مثلكم ويستعمل للتكثير وكثيرا ما يستعمل
رب كما بينا التكثير فيكون بمعنى كم فلا يكون يرمز اسميتها مثل كم في الشرح اما البصريون
على ان كتاب رب حرف جر مع اثباته التقليل مثلكم في التكثير ولا اختلاف في اسميتها
بل هي مضيرة التكثير في الاغلب الاهم ايرونا يجر بحرف جر ولا باضافة كما يجر كم فلا يقال
برب رجل ولا غلام رب رجل والكاف اي ومنها الكاف وهي للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو في
الشرح دليل حرفية الكاف وقوعه صلة في نحو جاءني الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار
فان قيل بل هو اسم بمعنى المثل فالمثل محذوف والمقدر الذي هو كزيد اي مثل زيد
قلت حذف المبتدأ في صلة غير اي انما اذا لم تطل غاية القلة كما ترى في الشواذ نحو تماما
على الذي احسن بالرفع اي هو احسن واستعمل نحو الذي كزيد تابع كثير فلا يكون الا شاذ
الذي كان لم يبق هذا المثل لاستغنى الكاف الحرفية بل يحتملها ويحتمل ان يكون اسما الذي كان
مثل زيد فلعله بينه بالمثالين على انه قد يتعين الحرفية وقد لا يتعين ويستعمل للقرانية
الوقوع في الشرح يجي ما الكافة بعدها الكاف فيكون لها ثلث معان احدها تشبيه مضمون الجملة
كما كانت قبل كفها التشبيه المفرد بالمفرد قال الله تعالى اجعل لنا الها كما لهم الهة
اي صنما نعكف عليه كما لهم اصنام يعكفون عليها وثانيها ان يكون كما بمعنى لعل حكى سيبويه
عن العرب انظر كما آتيك اي لعلي آتيك قال رؤبة لا تشتم الناس كما لا تشتم والمنع من
تغير معنى الكلمة بالتركيب وثالثها ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو كما حضر
زيد قام عمرو اي قيام هذا مع حضور ذاك وقيل انها في قوله تعالى كما ربياني صغيرا
لتاكيد الوجود اي كما ان تربيتهما لي وجدت كذلك اوجد رحمتك اياهما بالياء
بهذا الكلام تؤكد اتحاد الرحمة لها وليس كما بينا القرآن في الوقوع لان ربياني ماض
وارحمهما استقبال ويكون مزيدة في المضروب نحو ليس كمثله شيء في الشرح يكون

الكاف

الكاف مزيدة عند دخولها على مثل نحو ليس كمثله شيء او دخول مثلها عليها نحو فاصبحوا مثل
كعصف اذ لا بد من الحكم بزيادة احدهما اعني مثل والكاف وزيادة ما هو على حرف
اولى لاسيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب لان الاسماء يقل زيادتها دون
الحرف وقيل المثل صلة في الآية وانما زيد المثل لئلا يدخل الكاف على الضمير ويحتمل ان
لا يكون واحد منهما صلة ويسوق الكلام لنفي المثل بطريق الكناية في التعليق بحاذان
لا يكون واحد من الكاف ومثل مزيدا ويكون سوق الكلام لنفي المثل بطريق الكناية الى ان
الذي لا يشبه مثله شيء كان مثله معدوما لا محالة اذ لو كان موجودا لكان هو شبيها له
والا لم يكن مثله في المبرد اي ويكون الكاف مزيدة في المجرور نحو فاصبحوا مثل كعصف
ماكول اي مثل عصف قال الحسن في قوله تعالى كعصف ماكول اي كزرع قد اكل حبه
وبقي تبنه وفي بعض النسخ تفسيرها مثل كعصف وقد اي يكون مزيدة في المرفوع نحو
عندي كذا درهما عند بعضهم وليس بذاك في التعليق كذا مركب في الاصل من كاف
التشبيه وذا الا انه بعد التركيب جرى مجرى كلمة واحدة بمعنى الكناية عن العدد
ولا يحسن ان يقال ان ذا مرفوع المحل بنيت عليه الكاف اذ لو كان كذلك لجاز ان يقال
عندي كاذ درهما بمعنى كذا درهما وقد يكون اي الكاف اسما نحو يضحكن عن كالبرد المنهم
الاعراب بمنزلة حرف الجر على الكاف فيحكم باسميتها نحو مررت بكالصحيح اي مثل الصحيح
ولا يعرف ملغاة وهذا مما يرجح الاسمية منها على الحرفية وان كانت نزادتها في اللفظ تشهد
بكونها حرفا البهم الذايب والمعنى يضحكن فيكشفن الشفة عن تغرى في كثرة مائه وطل ودنه
كالبرد الذي اخذ في الذوب عند يضحكن بمعنى لتضمين معنى الكشف فانه لازم للضحك
وقامه تحت على ضعف الانوف الشم العرضوب ما اتى من الاف مثل العرضوب ولا
تدخل اي الكاف الضمير لانه يودي الى اجتماع الكافين في نحو كك وسوته وتشبيها وجها انواع
المنع في الاطلاق المبرد فانه يجيز دخولها على الضمير تمسكا بقوله كها او اقربا ما جاب
هنه بقوله وعني وام اوعال كها او اقربا باستاد اثبت للعجاج وقوله فلا تصحبن منه ميتا
او هو بانحي الذبابات شمالا كثبا وام اوعال كها او اقربا ذات اليمين غير ما ان ينكبا
يعني حمار قد هرب ابنه من صائد رماها للصيد اي رحمن والسنن الطريقة الى حرة
اعاد رحمن الاتن على طريقة واحدة وهو بين هيئا فاذا بمعنى الواو والذبابات جبال صغار
والكثيب القريب وام اوعال هضبة وهي عطف على الذبابات اي جبل الحاد الذبابات
وذات السن ايضا ظرف نحي اي جبل ام اوعال في ناحية اليمين # وكها حال من ام

او عال اى كائنة كالذبابات فى القرب الى الحائط او اقترب اليه من الذبابات نكب اى
انحرف وما من قوله غير ما زائدة نحو غضبت من غير ما جرم اى غير نكوب وهو حال
من المستكن فى نحى اى غير ذى نكوب اى انحراف عن الطريق الذى اخذ فيها ويتصل
بها ما كافة فى الشرح ما التى تلى كانه التشبيه الاولى ليست كافة نحو كن كما انت
اى كن فى المستقبل كما انت كائن الآن وزيد صديق كما عمرو اخى وشذ اعمال الكاف
مع ما واذا لقيت فلا تقتضى ما تتعلق به لان الجار انما يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا
واذا جعل فلا مفعول هناك حتى تطلب فعلا واعلم انه لا تصير من مكفوفا عن العمل
بما نحو عما قريب وعلى او منها على وهى للاستعلاء نحو استوت عليه فمثال الاستعلاء
على
الحسى على الاستعلاء ومثال على الاستعلاء زيد على السطح وعليه دين مثال الاستعلاء
المعنوى ومثاله على الاستعلاء فلان علينا امير وفى الشرح على للاستعلاء اما حقيقة
نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كانه قال ركبه دين كانه يحمل ثقل الدين
على عنقه او على ظهره ومنه على ذمته الصلوة وعليه قصاص لان الحقوق كانها راكبة
لمن يلزمه وكذا قوله تبارك وتعالى كان على ربك حتما مقضيا تعالى الله عن استعلاء شىء
عليه ولكنه لما صار الى شموله الاستعلاء على شىء لا بد من اصل معناه نحو العظم
الله وتكون اى على اسما اذا دخلها الجار لان المجرور اسم لا محالة ومعناها الفوق كى
ستعلى اسما لا مجرور ابن ابى نحو قوله نصف وغداة غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها
تصل وعن قيض بسبب مجهل ولا يلزم انها لما كانت اسما قال بانت تنوش الحوض
نوشا من علا اى فوق الطلو ما نشت الورد وهو حسن الابل من الماء الى غاية اى غدت
القطاة من فوق الفرخ بعد تمام المدة التى تقدر فيها على الامساك عن الماء هل عطشا
وذلك اذا سمعت لجوفها صليلا اى صوتا والقيض ما تعلق من قشر البيض الاعلى وهو
معطوف من عليه اى ارتفعت من فوق الفرخ ومن القيض وسل الحتمال ان تعلق
تغدت وان تكون صفة قيض اى كائن بسبب والمجهل المفازة لا اعلام فيها قال ابن السكيت
يقال للرجل اذا تناول رجلا ليأخذ براسه ولحيته ناشه ينوشه نوشا وانشد هى تنوش
الحوض نوشا من علا نوشا به تقطع اجواز الفلا اى تناول ماء الحوض من فوق وتشرب
شربا كثيرا وتقطع بذلك الشرب فلوات فلا تحتاج الى ماء آخر وعن وهى ومنها عن وهى للبعد
عن
والمجاوزة نحو رميت عن القوس وهذا الحديث عن فلان قوله للبعد اى بعد شىء عن
المجرور بسبب احداث مصدر المعدى بها نحو رميت عن القوس اى بعد السهم

عن

عن القوس بسبب الرمى وكذا اطعمته عن الجوع اى بعد عن الجوع بسبب الاطعام
وقولهم رويت عنه الحديث واخذته عنه مجازا كانك نقلته عنه ولذا فسرت فى الاعراب
لكون عن المجاوزة فسروها بمجاوزة طبقا عن طبق اى طبقا بعد طبق وفى الكشاف الطبق
ما طابق غيره ومنه قيل للحال المطابقة لغيرها طبق اى حالا بعد حال كل واحدة مطابقة
لاختها فى الشدة والهول وقد تكون اى عن اسما كما استعملت على اسما لا مجرور لمن وانما
يتعين اذن اسميتها لان المجرور اسم لا محالة ويلزم الاضافة بخلاف على ومعناها جانب
فى نحو من عن يمين الفتى المهمة او سماعها فى الحلق قال الاصمعى سماعها جرورة
فى المجرور عى ماله وسيه ماسن مايح فغربتها العرب وانشد باداد سلع سن دارات العنج
صح
جرت عليها كل ريح سيهوج هو جاحات من جبال يا جوج من عن يمين الخط او سماهيج
الما من جانب يمين الفتى وهو موضع باليمامة وهو موضع كاليمامة خط نحو يرسب
مذ
اليها الرياح المنصلبة لانها تخرج من بلاد الهند فيتقوم بالقناة وقال بح سيهوج اى شديدة
ومذ اى ومنها مذ وهى لابتداء الغاية فى الزمان اذا انجر ما بعد منذ ومنذ نعتها مذ وكذا
بعض البصريين على انهما اسمان وانجرار ما بعدهما على الاضافة والجمهور على انهما حرفا جر
ثم قالوا ان كان الفعل العامل فيه ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته من يوم الجمعة اى
منه وان كان الفعل حالا نحو ما رايته مذ شهرنا فهما بمعنى فى قال الاندلسى معناهما قريب و
الاولى معنى ابتداء الغاية فى الزمان ولا تقتضيه فى واصل الحرف قد يكسر ميمها فى
منذ
الشرح كسر ميم مذ ومنذ لغة سليمية ومنذ هو مذ وهاما اى فى معنى من كاسن لا ان المبرد
يدخلها على الظرف وقد كانا مما يدخل على الظرف باتفاق قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز
واما مذ فلغة بنى تميم وغيرهم ونشادكهم فيه اهل الحجاز وحكى ايضا ان الحجازيين يجرون
بها مطلقا والتميميين يرفعون بها مطلقا وجمهور العرب اذا استعملوا مذ ومنذ
الرفع هو لغة اهل الحجاز بجرون بهما فى الحاضر انما فاما الخلاف منهم فى الجر بهما فى الماضى
ولا استعمال فى المستقبل اتفاقا ويكونان اى مذ ومنذ اسمين بمعنى اول المدة فيلى
ما رايته مذ يوم الجمعة اول المدة التى انتفت فيها الرؤية وسبب انها ذلك اليوم واذا كان المعنى
اول المدة فيليهما المفرد المعرفة لتقدير وموضعها اى وقوع الكلام المشتمل على مذ او منذ
فى جواب متى وهى سوال عن الزمان المعين فيراد بتعيين ذلك الزمان فيكون لا محالة معرفة
واما وجوب افراد ما بعدهما فلكونها بمعنى اول المدة وبيان انها فى جواب متى انك اذا قلت
ما رايته مذ يوم الجمعة فكانه جواب من يقول متى اسقبت رؤيتك زيدا وبمعنى جميعها

اي ويكون ان اسببب بمعنى جميع المدة ايضا ما رايته مذ يومان الى مدة انتفاء الروية اليومين
جميعا واذا كان المعنى جميع المدة فيليها النكرة الدالة على العدد لتقديره وتوقعه جواب
كم اراد ايضا اذا كان المعنى جميع المدة ففيه جواب كم تقديرا وكم السوال عن العدد فلا
يكون في الجواب بد من ذكر العدد المسئول عنه ويكفي العدد منكرا اذ لا حاجة بنا الى تعريفه وذلك و
فيورد بعدهما النكرة الدالة على العدد المسئول عنه وايضا يكون ما بعدهما ليطابق السوال
فانه كم لا يدخل الا على منكر واما متى يدخل وقد وقعت جوابا لكم فلان قد كان ما رايته مذ يومان جواب
من قيل منذ كم يوما افترقت ويليها المصدر والفعل وان نحو ما رايته منذ
دخول الشتاء او منذ دخل الشتاء والجملة الاسمية نحو زيد مسافر بتقدير زمان مضاف
اي الى المصدر والفعل والجملة اي نحو منذ زمان دخول الشتاء او منذ زمان دخل
الشتاء او زمان انه دخل الشتاء فيكون الزمان المقدر خبرا والمبتدا منذ اي اول مدة انتفاء
الروية زمان دخول الشتاء وانما يقدر الزمان لان منذ لما كان زمانا لا يصدق عليه الا
الزمان ولا يخبر عنه الا به واما الراي الاخر فلا يبعد ان يكون المصدر ينتصب خبرا وقايما
مقام الزمان من غير اضافة مضاف لما ذكر في الشرح في المفعول فيه ويكثر جعل المصدر حينا
لسعة الكلام نحو سير عليه ... وصوحبا حذف المضاف اي زمان ... ل ا
الكلام عليه وعندنا ... على ان المصدر قام مقام الزمان من غير اضافة مضاف وذلك
لما بينها من التجانس لكونها مدلول الفعل والفعل في نحو دخل والجملة الاسمية في مزيد
مسافر ومنذ اذ مسافر لكونها بتاويل المصدر حكمها حكم المصدر ويكونان مبتدا بن ما بعدهما
خبرهما اذا ارتفع ما بعدهما بلا خلاف في كونهما اسمين لكنه ان ارتفع ما بعدهما خلافا للجمهور
البصريين على انهما مبتدان ما بعدهما خبرهما على ما قدرنا وابو القسم الزجاج على انهما خبران مقدما
والمبتدا ما بعدهما وفيه ... نحو ما رايته مذ يومان للزوم الابتدا بنكرة غير مخصوصة
بالمعرفة اذ المعنى امد انتفاء الروية يومان الانتقال يقدم الخبر ... المبتدا المعرفه
كما في المبتدا من نحو يوم الجمعة فانك لا تقول تقدم الزمان انما يصح اذا انتصب على الظرفية
فان قيل اذا كانا مبتدان ما بعدهما لكونه كل منهما مع ما بعده جملة ينبغي ان تقع العاطف بين
كل منهما وبين ما قبله فاجاب بقوله والاتحادها بما قبلها معنى لا يتخللها العاطف بخلاف ما يرايا
في الشرح لا تعطف الجملة الثانية على الاولى وان جاز ذلك مع تغيير الثانية كما تقول ما رايت
ومدة ذلك يومان وذلك لان الثانية صارت مرتبطة بالاولى ممتزجة معها اية لتبينها فصارتا
كالجملة الواحدة وقيل لاتحادهما من جهة ان الثانية ... مذ يومان بخلاف التغيير حيث

ان وان اخواتها

يقال ابتدا جميع مدة انتفاء الروية يومان ولا محل للجملة الثانية عند جمهورهم لانها
كالمفسرة وقال السيرافي هي منتصبة المحل على الحال اي ما رايته متقدما وحاشا
حاشى وعدى للتنزيه ويكون فعلا عند المبرد لا حرف جر وعدا اي ومنها وخلا الا الاستثنا وما
بعدها اي ما بعد الثلثة منصوب اذا كانت افعالا وقد مر اي البحث عن الثلثة في الاستثنا
وحاز حذف حرف الجر مع ان وان قياسا اعلم ان حذف حرف الجر مع غيرهما وان سماع
نحو استغفر الله ذنبا اي من ذنب وبقا الخبر اي بقي له ومع ان وان قياس لانهما حرفان
موصولان طويلان بصلتهما لكونهما مع الجملة التي بعدهما في تقدير اسم واحد فلما طال
لفظا ما هو اسم واحد حقيقة اعادوا فيه التخفيف قياسا خلاف حرف الجر ومحلهما اي بعد
حرف الجر محلهما ان وان مع ما في حيزهما النصب عند سيبويه في نحو واختار موسى قومه
سبعين رجلا اي من قومه ونظيرا النصب بعد حذف الجار فكذا فيما لم يكن ظاهره قابلا
للنصب وجر اي محلها بعد حذف الجار جر عند الخليل والكسائي كلمة قول روبة

نواصب الاسماء
حروف النداء

خير فانه قد يقع الجر ظاهرا بعد حذف الجار فكذا اذا لم يقبل ظاهره الجر و في الشرح قول سيبويه
اولى لضعف حرف الجر فلا يعمل مقدرة الا نادرا ... الثاني اي النوع الثاني
من الانواع السبعة التي للحروف العاملة الناصبة للاسم منها حروف النداء فانها تعمل
العمل بها انابة المبرد نصب المنادي على حرف النداء ... مسد الفعل وقال ابو علي
في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء الافعال ومنع بان اسماء الافعال لا تكون اقل من حرفين
والهمزة من ادوات النداء ويمكن ان يقال خالفت اخواتها الكثرة استعمال النداء فغيرت في
حرفه الا عن ... الى تري الترخيم وقد مر ما عليه الجمهور من انه منصوب
بفعل مضمر وهي يا ... جاد الله ... المصنف يا للبعيد واما يا الله ويا رب مع كونه تعالى
اقرب الى كل شخص من حبل وريده فلاستقصاد الراعي نفسه واستبعاده لها من ربه
المدعو وقيل ينادي به القريب والبعيد وهو اولى لاستعمالها فيهما على السوية وعوى
المجازية احدهما خلاف الاصل كذا في الشرح وايا وهيا للبعيد اي الثلثة لنداء البعيد
او ما جرى مجراه اي مجرى البعيد من غافل او نايم واي والهمزة للقريب اي لنداء القريب
ووا للندبة خاصة في الشرح قد نقل وا في النداء المحض وهو قليل ومنها اي من الناصبة

الا الاستثنائية

للاسم الا في نصب المستثنى هاذا الاستثنائية قال المبرد والزجاج العامل في المستثنى الا
لنيابتها عن استثني كما ان حرف النداء نائب عن انادي ولو قلت واستثني لوجب
ان ينصب الاسم فكذا يجب انتصابه بعد ما قام مقامه وهذا باطل لانه لو كان العامل الا لوجب

ان لا يجوز فيه الا النصب ولا خلاف في جواز الرفع والجر فدل ذلك على انها بمعنى استثنا
وايضا لو قدرتم استثنى فنصبتم بها فلا قدرتم امتنع فيرتفع ويكون تقديره جاني القوم
الا زيد جاني القوم امتنع زيد عن المجي والصحيح انه اي ان العامل في المستثنى الفعل او ما
تضمن معناه اي ما في معنى الفعل حال كون العمل فيه اي في الا تقوية اراد
ان المستقيم مذهب البصريين وهو ان العامل في المستثنى الفعل المتقدم او معنى
الفعل بتوسط الا لان المستثنى يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب الى الفعل
وترجح بعد المرفوع فشابه المفعول الا انه بعد الفاعل قال المصنف في الاعراب لا
يقال فعلى قولكم يلزم ان لا يجوز القوم اخوتك الا زيد لعدم الناصب وهو جائز اتفاقا
لانا نقول ان الناصب ههنا معنى الفعل في اخوتك والتقدير القوم يواخونك الا زيدا ولا
يبعد ان يكون نحوله ومعناه دون ان يقول وشبهه اشارة الى هذا وبعضهم جعلها مسئلة
اذا لم يكن قبل الا فعل ولا معناه في نحو عشرون الا خمسة لان عشرون لا يصلح للاقتضا قلت
اذا [illegible] ينقص قلنا ان نقول هو وصف لعشرون ومعناه اي [illegible] نحو عشرون
الا خمسة مما ذكره في المسايل الست الجبرية من نحو شي الا واحدا يعادل كذا او مال الا
شيا يعادل كذا وانما علت الا في هذه المواضع [illegible] ينقص هذا اللفظ
يمكن ان يكون المتعلم الذي هو اكثر من واحد وان يكون الخطاب المفرد اي ينقص
نسخ التعليق للمسايل الست مفردة ومقرونة الجبرية في بيان المعادلات التي تقع
بين العدد والجذور والاموال وهي ست ثلث مفردة وثلث مقترنة فالمفردة
في هذه جذور تعدل عددا اموال تعدل عددا اموال تعدل جذورا والمقترنة هذه مال
وجذور تعدل عددا مال وعدد تعدل جذورا وعدد [illegible] في اصول الجبر والمقابلة و
اعلم ان كل معتاد ضرب في نفسه فاسمه الجبر والمقابلة يسمون ذلك المعتاد شيا
وجذرا والمرتفع مالا وعددا [illegible] ويطلقون الشي على معتاد مجهول [illegible]
في هذه المسايل استثنا لكن نقول في المسايل الجبرية الاستثنا بمعنى ان تقال جذور
الا واحدا تعدل عددا وكذا في المنقطع اي اعلم ان في المنقطع نحو ما جاني احد الا حمارا اي [illegible]
حمار والاكثر على انها هنا الا اي ان الا في المنقطع بمعنى لكن ولا بد لها من تقدير الخبر
في الشرع مذهب سيبويه ان المنقطع ايضا منتصب بما قبل الا من الكلام كما انتصب
المتصل به وذلك قوله في الكتاب هذا باب ما يختار فيه ما قبله كما [illegible] في
الدراهم عشرين درهما وما بعد الا عشره مفرد سوا كان متصلا او منقطعا [illegible]

وان

وان لم يكن بمعنى عطف الا انها شرك لكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها
فلا يجب مع ان الواقعة بعدها نحو قولك [illegible] والمتاخرون لما اوردها
بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن لاسمها وخبرها في الاغلب محذوف نحو
جاني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجي قالوا وقد يجي خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى
الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم ومنها اي ومن الناصبة للاسم الواو بمعنى مع فيما
مرى العامل [illegible] الشيخ عبد القاهر [illegible] بعد الواو عنده منصوب بنفس الواو والاولى
رعاية اصل الواو في ترك العمل وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما
اقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلم يحتمل النصب اعطى النصب
ما بعد الواو رعاية كما اعطى ما بعد الا اذا كانت بمعنى غير اعراب نفس غير ولو
كان كما قال لجاز النصب في نحو كل رجل وضيعته مطردا وقال الكوفيون هو منصوب
على الخلاف اي خلاف ما قبل الواو ما قبله في المعنى والظاهر انه جعل الخلاف امرا معنويا
ناصبا كما ان الابتداء امر معنوي رافع ولو اوجب الخلاف في المعنى الانتصاب لوجب
الانتصاب في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو وجاني زيد لا عمرو والاولى احالة العمل على العامل
اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي ومذهب جمهور البصريين ان العامل الفعل او معناه
بتوسط الواو والتي بمعنى مع وانها تنقل الى الواو عن مع في بعض المواضع لانها اخصر لفظا

نواصب المضارع
أن

وقد مر البحث من المنصوب بعد الواو والنوع الثالث الناصبة الفعل المضارع وهي ان
للاستقبال نحو اريد ان تخرج والتي اي ان التي تقع بعد العلم هي المخففة من المثقلة لا
الناصبة للفعل مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم وكذا التي اي وكذا ان التي [illegible]
الماضي مخففة من المثقلة قال ابن الحاجب اذا دخلت ان على الماضي لم يكن ان للاستقبال
بل يكون الماضي على معناه في المضي فلو قلت يعجبني ان قام غلامه لم يجز خلافه ان التي للشرط
فانها تقلب الماضي الى معنى الاستقبال والتي اي وان التي بعد الظن فيها الوجهان
اي تكون مخففة من المثقلة وان تكون ناصبة واعلم انها اذا خففت ان المفتوحة
المشددة لما مرت منطقها فلا يقع الا بعد فعل التحقيق وما يؤدي معناه كالتيقن
والتبين والانكشاف والظهور والعلم ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتأويل ان يكون ظنا
غالبا متربا من العلم فلا تقول اجيبني ان ستخرج كما تقول ذلك في المثقلة وذلك انها بعد
التخفيف شابهت لفظا ومعنى ان المصدرية اللازمة للفعل ايما شابهتها لفظا فظاهر
واما معنى فلانهما حرفا المصدر فاريد الفرق بينهما فالزم قبل المخففة فعل التحقيق او ما يؤدي

لن

اذن

معناه او ماتجري مجراه من الظن الغالب لتكون موذنا من اول الامر بانها مخففة لان
الدخول في الباب التي فايدتها التحقيق اولى وانسب ولهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق ان المصدرية
وجاء بعد فعل الظن المصدرية والمشددة والمخففة وكلاهما اى الناصبة للفعل والمخففة
من الثقيلة مصدرية يكون ما بعدهما مع ما عملت فيه بتقدير المصدر فيقعان في موضع الفاعل
والمفعول والمجرور ولن عطف على ان وكان سائلا سال ما معناها فاجاب بقوله معناها
نفي المستقبل نحو لن ابرح الارض وهي اوكد من لا لنفي المستقبل نفيا موكدا وليس
للدوام او التابيد كما قاله بعضهم اذ لو كان للتابيد لزم التناقض فيما اذا قيد بعده
بزمان نحو قوله تعالى لن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي وقوله وهي اوكد من لا يدل
على انه لا ايضا لنفي المستقبل نفيا موكدا الا ان لن اوكد وهذا غير مذكور في الكتب واذن
عطف على ان وهي جواب وجزاء يقول الرجل انا آتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام
قد اجبته وصيرت اكرامك جزاء له على اتيانه ولما كانت اشارة الى زمان الفعل
المتقدم وجب تقدم ذلك الفعل اما في كلام المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمك
واما في كلام متكلم آخر كقولك اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك واما تعمل النصب
اذا كان ما بعدها متفرعا لها ومستقبلا نحو اذن اكرمك لمن قال اتيتك الغالب في اذن
تضمن معنى الشرط فاذا وليه المضارع احتمل ان يكون الشرطية للمستقبل كان وان يكون
للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما يقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا فانه لا معنى للشرط
ههنا اذ الشرط والجزاء مختص بالمستقبل او الماضي ولا مدخل للجزاء في الحال فلما احتمل
اذن التي يليها المضارع معنى الجزاء والمضارع معنى الاستقبال واحتمل معنى مطلق الزمان
والمضارع معنى الحال قصد التنصيص على معنى الجزاء في اذن بنصب المضارع بان المضمر
على ما هو مذهب الخليل لانها تخلص المضارع للاستقبال فيجعل اذن على ما هو الغالب
من كونه للجزاء لاستحالة حال المضارع اذن بسبب النصب على الحالية المانعة من معنى الجزاء
وهو مذهب سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها وضعف سيبويه تقدير
ان بانه لو كان ان مقدرا لجاز تقديره في نحو زيدا اذن اكرم معه كما جاز في اذن اكرم
زيدا اذ المعنى لا يتغير والحاصل ان شرط وجوب انتصاب الفعل بعد اذن بلا
اشكال ان يليه الفعل غير مفصول منها بغير القسم والدعاء والنداء لان الحرف لضعفه
في العمل لا يستطيع ان يعمل مع الفصل وان لا يكون الفعل حالا لما قلنا وان يكون
مصدرا وعلى هذا الشرط الاخير نبه بقوله اذا كان ما بعدها متفرعا لها الاتي فيها وهذا

مع

معنى قولهم لا يكون ما بعد اذن مستقبلا على ما قبلها وعبارة المصنف ابعد لانها ادل على العلة
ومعنى الاعتماد ان يكون ما بعد اذن من تمام ما قبلها وذلك في ثلث مواضع الاول ان يكون
ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك وذلك لعلة غاية ضعف اذن في العمل اذ مع وجود
العامل المعنوي لا يستطيع ان يعمل الثاني ان يكون جزاء الشرط التي قبل اذن نحو ان جئتني
اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله اذن لاخرجن ولا تقع الثنا ع
بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة نحو قوله لا اذن زيد عمرا ولبس الرجل اذن ابو
ومعنى ذلك ولو قلت انا اذن اكرمك فان تكون ما بعدها خبرا لما قبلها وان قلت اذن اكرمك
مثال لكون ما بعدها جزاء الشرط قبلها او اظنك اي لو قلت اذن اظنك كاذبا لمن يحدثك مثال ل
لكون الفعل حالا لان من تحدث بكلام واراد السامع تكذيبه فانه لا يكذبه في الاستقبال بل يقول
انك في هذا الكلام كاذب ولا يقول اظنك في الزمان الآتي انك كاذب فالافعال جواب قوله
جواب ولو قلت اي فالافعال واجب لاجتناب شرط العمل وان وقعت اذن بعد الواو والفاء فلك
قد ذكرنا ان شرط وجوب انتصاب ما بعد اذن تصدر اذن فاذا تصدر من وجه دون وجه
وذلك اذا وقع بعد العاطف جاز نصب الفعل وترك نصبه وذلك لان عاطفه جملة مستقلة
على جملة مستقلة تم حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو مقصود مقصود انتصاب
الفعل بعده وفي حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط العاطف بعض
الكلام ببعض صدر متوسط فيجوز ارتفاع الفعل بعد العاطف وهو الاكثر ولهذا لم يقرا اذن لا
الا في الشاذ لانه غير متصاد في القياس ثم اعلم انه لا بد بعد اذن تضمن معنى الشرط كما
اطلق النحاة لانه جاء في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين ولا معنى للشرط فيه واما
كان الشرط جاز ان يكون الشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وفي المستقبل نحو اذن
اكرمك بنصب الفعل فاذا كان معنى الشرط في المستقبل جاز استعمال حرف الاستقبال الجزاء
انه قال لك زائر جئتني وانت تكرمه فلا تقدمت ثم اعلم ان كلمة الشرط وما هو جزاوه
معنى نحو اكرمك ان اتيتني جاز ان تاتي اذن التي هي كلمة الشرط مع الشرط جوابه نحو اكرمك
اذن وكذا يتوسط اذن بين جزائي ما هو جزاؤه ومعنى كلمة الشرط فتقول انا اذن خارج
وجاز الفصل بينها اى بين اذن خاصة دون ان اي جاز ان يفصل بينه وبين الفعل بالجر
بالقسم مثال القسم نحو اذن والله اخرج والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن
كي يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دون هذه الاشياء في الكلام وكي عطف على اذن وهي للتعليل نحو جئت
كي ادخل الجنة في الشروح مذهب البصريين ان كي تكون ناصبة بنفسها مثل ان وتارة بحرف

بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو كيلا تأسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان وليست فيها معنى
التعليل بل هو مستفاد من اللام وعلى هذا القسم بنى قوله والنصب في مثل لكي يعلم الناس
اي اذا دخلت الفعلية من بابها اعني فيما اذا تقدمها اللام بما اعني فقط واذا جاء بعدها
ان نحو كيما ان تغر جارة لا غير بمعنى اللام للتعليل ولا يجوز الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير
هذه المواضع نحو جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون
جارة كاللام مضمرة بعدها ان والى هذا اشير بقوله وفي غيره اي في غير ما ذكر نحو اللام على كي
جاز ان يكون ان النصب بها اعني بكي وباضمار ان كما بينا وجاز الاظهار في مثل قول جميل
فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فقوله كل الناس مفعول
مانحا والتقدير اصبحت مانحا كل الناس ومنحه اعطاه ولا يجوز قمت زيدا كي اضرب
كما يجوز زيدا انا ضارب اي لا يتقدم على كي معمول الفعل المنصوب بعدها لانها اما
جارة او ناصبة ولا يتقدم عليها معمول ما بعدهما فانه يجوز ازيد زيدا ان تضرب اي ما في
حين انه لا يتقدم عليه خلافا للكسائي حيث يجوز تقديم ما في حيز كي عليها وقوله ونقل ايضا
جائزا ان تسأل ما ينقض مذهبه لانه لما جاز تقدم ما في حيز ان عليها اذا التقدير وشيئا
عليك ان تسأل جائزا وهو ام يجل نحو ذلك ايضا اذ هي مصدرية ايضا وليابس الشرح
باب المفرد ان تسأل جائزا وهو لم يجل نحو ذلك ايضا ان تسأل جائزا مفعول معه
والفراء يجعل المنصوب حالا من الضمير على ما حكاه ابن السراج هذا من مشكلات الكتاب
النوع الرابع من الحروف العاملة الجازمة لما اي للفعل وهي لم تقلب المضارع ماضيا ونفيه
اي نفي ذلك الماضي ولما وهي مثلها اي مثل لم معنى تقلب المضارع ماضيا وفي النافي او قع
ان لما كالنافي في الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت في ان ما وايّ ما فاختصت بسبب
هذه الزيادة بانه تدل على امتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفع
الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله ويختص بالاستغراق
واما لم فيجوز انفصال نفيها عن الحال نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم
واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في الايجاد عن ذكر الفعل ان دل عليه دليل نحو قاربت
المدينة ولما اي ولما ادخلها وهذا هو المراد بقوله وجواز حذف الفعل اي ويختص
بجواز حذف الفعل واختصت ايضا بان فيها معنى التوقع كقد في الايجاب في الماضي
اعني انه يستعمل في الامر المتوقع كما تخبر بقد في الاغلب عن حصول الامر المتوقع تقول
لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب او قد ركب منه قد قامت الصلوة للذين يتوقعون قيام

جوازم الفعل لم ولما

الصلوة

الصلوة واللام عطف على ان وقوله اللام صلة موصول محذوف والتقدير وفي اللام التي
للامر ولتعلم ان لام الامر مكسورة وفتحها لغة ويلزم فعل غير الفاعل المخاطب وهو
لما فعل اسند المفعول نحو لتضرب انت واما فعل الغائب نحو ليضرب زيد ولتضرب هند
وهما كثيران واما المتكلم كقوله عليه الصلوة والسلام قوموا فلاصل لكم وقال تعالى
ولنحمل خطاياكم وهذا قليل الاستعمال لان امر الانسان نفسه قليل لكنه ان استعمل
فلابد من اللام وجاز ايرادها اي اضمار اللام في الضرورة في فعل غير الفاعل المخاطب قال
صاحب المفصل جاء حذفها في ضرورة الشعر قال حاذ نحو محمد تفد نفسك كل نفس
اي لتفد وآنزه اذا ما خفت من امر تبالا لان تبل تبالا وهو الفساد ولا عطف على اللام
اي وفي لا التي للنهي وهي تجئ للمخاطب والغائب على السواء ولا تختص بالغائب كاللام
وقد جاء في المتكلم قليلا لان نهي الانسان نفسه قليل وذلك قولهم لا ارينك هاهنا الان
المنهي هاهنا في الحقيقة هو المخاطب اي لا تكن هاهنا لا اراك وان عطف على لا اي وفي
ان التي للشرط والجزاء وقد مر حكمهما اي حكم الشرط والجزاء في المضارع المجزوم
ومن شأنها اي من شأن ان ان يلزم الفعل لفظا او تقديرا في الشرح وذلك في الا سواء
اما اللفظ فنحو ان تأتني اكرمك واما التقدير فكقوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك فلا يحذف الفعل من غير شريطة التفسير فيكون المفسر دالا فيكون في
حكم الملفوظ ونحو ان العقل في اموالنا لا نضيق به ذراعا وان صبرا فلصبر للصبر
ليس بقياس لان حذف الفعل بعد ان من غير مفسر الضمير قال هذه ان العقل
البيت اعني ان كان العقل وان كان قصاص كذا في الفائق والعقل الدية وتقال ضقت
بالامر ذراعا اذا لم تطقه ولم تقو عليه واصل الذرع انما هو بسط اليد كانك تريد ان
تقول مددت يدي اليه فلم تنله اي ان وجب علينا دية الذي قتلناهم كنا قادرين على
ادائها لكثرة اموالنا وسعة صدورنا وان شيئا عطف على ان يلزم الفعل اي ومن
شأنها ان شيئا مما في حيزها لا يتقدمها كالاستفهام اي لان شيئا مما في حيز الاستفهام
لا يتقدم عليه وقد بينا ذلك في المنصوبات عند البحث عن كم الاستفهامية ولذا اي ولان
شيئا مما في حيز ان لا يتقدمها قيل في اتيتك ان تأتني ان الجزاء ان جزاء ان ما في محذوف
وما تقدم نحو آتيك ليس جزاء له بل كلام وارد على سبيل الاخبار لئلا يلزم تقدم ما في
حيز ان عليها والا اي وان لم يكن المتقدم كلاما واردا على سبيل الاخبار بل كان جزاء
للشرط تقدم على الجزاء لزم الجزم ودخول الفاء وجاز ان تضرب زيد اضربه وجاز

لام الامر

لا الناهية

ان الشرطية

اضرب غلامك ان تضربه زيد وان كان في حكم المعلق في الاحكام في التعليق لا يجوز تقديم الجزاء
على الشرط لاحكام لفظية منها لزوم الجزم في آتيك ان تاتني لان الشرط والجزاء اذا كانا مضارعين
ولم يقصد الجزاء بالالغاء يجب جزمهما وان اريد ومنها جواز زيدا ان تضرب على اضرب
تقديم معمول الجزاء على الشرط لانه يقع حيث يقع عامله ولم يجز ومنها لزوم دخول الفاء في نحو
انت مكرم ان تاتني ولم يسمع ومنها جواز اضرب غلامه ان تضرب زيد لان اضرب غلامه لو
لو كان جزاء لكان موخرا عن الشرط مقدرا فلا يلزم الاضمار قبل الذكر بخلاف ضرب غلامه
زيد فهذه وامثالها تدل على ان السابق قبل الشرط ليس جزاء بل كلاما واردا على سبيل
الاخبار لكن يلزم عليه ان الرجل لو قال لزوجته انت طالق ان دخلت الدار ان يقع طلاقها
وان لم يدخل الدار لانه غير الطلاق ولا معلق وكذا العتق وغيره من الاحكام القابلة للتعليق
والامر بخلافه اجماعا ووجه التوفيق ان نقول ان الاول وان لم يجعل جوابا لانه يغني عن الجواب
الشرط ومانع منه فكان في حكم الجواب معنى وان فارقه لفظا وقوله وان كان في حكم
المعلق على ما بينا ولو قلت زيدا ان تضرب اضرب لم يجز بالفعل نصبته اي الجزاء
عند البصريين لتقديم معمول الشرط على اداة الشرط نحو زيدا ان تضرب يضربك وكذا معمول
الجزاء فلا يجوز ذلك ان جئتني اضرب بالجزم بل يقول اضرب مرفوعا ليكون الشرط متوسطا
ونازع مع عامله زيدا على جزائه اي ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك ان كلتيهما مانع من
ان لا يتقدمها قياسا هذا لو قال المصنف فلو قلت بدل ولو قلت لكان اولى لاستفادة الفاء
بالسببية والكسائي يجيز نصبه بالفعل الاول لان تقدم منصوب الشرط على اداته جائز
عند الكسائي دون الفراء كما ذكر في الشرح من غير تعليل وغيره هو والفراء نصبه بالفعل
الثاني لتوهم الرفع والتقديم جوز الكوفيون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط قالوا لان
حق الجواب التقديم ومعنى ان تضرب اضرب كان عندهم اضرب ان تضرب فلما كان
الجواب الجزم على الجوار وقالوا والدليل على ان مرتبته التقديم قوله يا اقرع بن حابس
يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع برفع الجواب مراعاة للاصل من التقديم والجواب انا
لا نسلم ان مرتبة الجزاء التقديم بل التاخير من حيث المعنى لانه وسرعته اللازم بعد الملزوم وقوله
تصرع ضرورة اما على حذف الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها واما على التقديم
والتاخير للضرورة اي انك تصرع ان يصرع اخوك كما في الشرح فقولهم لتوهم الرفع اي
لانهم توهموا ان الجزاء مرفوع مقدم على الشرط كما بينا ولو قلت ان زيدا تضرب اكرم فالفاء
في جوابه لان زيدا لم يتقدم على اداة الشرط والممتنع انما هو تقدم معمول الشرط على اداة

الشرط الا ان النصب بفعل عند اصحابنا اي المنصوب معمول لفعل مقدر يفسره ذلك
الفاعل كما كان في حكم الفعل المشتغل عنه نحو ان زيدا ضربته وذلك لقوة طلب كلمة الشرط
للفعل وما بعده عند الكوفيين اي عند الكوفيين المنصوب معمول للفعل الظاهر وكذا اذا
قلت ان تاتني زيدا اضرب بالجزم عند اصحابنا والكوفيون ابو جزم الثاني والكسائي
يجزمه اذ لا فرق بينهما نظيرها لغو نحو ان تاتني الليل اقصد اي عند البصريين حكم المنصوب
المتقدم على جواب الشرط كحكمه متقدما على الشرط فيجوز عندهم ان تاتني زيدا اضرب
وزيدا منصوب بفعل مقدر يفسره الظاهر والكوفيون يمنعون جزم الجواب ههنا
لفعل عنده تقدم ما في حيز الجواب على الجواب لان جزم الجواب عند الكوفيين بالجوار و
قد زال الجوار بفصل المنصوب الذي ليس من جملة الشرط والكسائي يمنع جزم الجواب
الا اذا كان الفصل ظرفا للجزاء نحو ان تاتني اليوم غدا آتك اي آتك غدا وان تاتني
الليل اقصد لان الفصل بالظرف كلا فصل والدليل على قول البصريين من قول طفيل الغنوي
وللخيل ايام فمن يصطبر لها ويعرف لها ايامها الخير تعقب والقصيدة مكسورة القافية
والالف في تعقب للمنصوب بالفاء ويرتفع المضارع اتفاقا نحو ان من يتق فزيدا اضرب
فان كان الفصل بغير سببه الاول اي من متعلق فعل الشرط ظرفا او غيره اي ظرفا
كان ذلك المتعلق نحو ان تاتني يوم الجمعة آتك او غير ظرف نحو ان تضرب زيدا اضرب
فالجزم اي فجزم الجواب واجب وفاقا لان ذلك المتعلق من تتمة الاول فلا فصل حقيقة
النوع الخامس من الحروف ما ينصب ثم يرفع وهي سبعة سيأتي في القسم الرابع تفصيلها

الحروف المشبهة بالفعل

ستة من هذه السبعة في المشبهة بالفعل وانما سميت هذه الحروف المشبهة بالفعل
خلاف ما لا لانما شبهه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبيه الفعل التام
المتصرف المتعدي وايضا ما الحجازية يشبه الافعال لفظا من حيث كونها على ثلثة احرف
ومعنى من حيث طلبها الجزئين كالافعال المتعدية وهي ان المكسورة للتاكيد مضمون
الجملة فقط من غير تغيير لمضمونها وان بالفتح ونه تبين الميم عن تقلب الهمزة
عينا لكونها من الحلق وان مع اسمها وخبرها بمنزلة مفرد اي مثل ان كونها للتاكيد مضمون
الجملة مع قلب مضمون الجملة الى معنى ما هو في حكم المفرد انما قال الى معنى ما هو في
حكم المفرد ولم يقل الى مفرد لان المضمون وهو المعنى ينقلب الى المعنى لا الى اللفظ
وهو اي المفرد الذي ينقلب مضمون الجملة الى معناه الحاصل من اضافة مصدر منتزع
من معنى خبر الجملة او وصفه اي او من فعل وصف الخبر اذا كان اي الخبر موصوفا

وانما يضاف ذلك المصدر الى اسمها اى الى اسم ان فقوله الى اسمها متعلق بمعنى له من اضافته
مثال ما كان المصدر منتزعا من معنى خبر الجملة بلغني ان زيدا منطلق اى انطلاق
زيد ومثال ما كان المصدر منتزعا من الوصف قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون
اى بانتفاء فقههم لان قوما خبر موطاة والمقصود هو الوصف فيلزم اى لعدم
تغيير المكسورة معنى الجملة وتغيير المفتوحة معنى الجملة الى المفرد يكسر في مكان
الجمل اى في كل موضع يكون مظنة للجملة كالابتداء اعنى اذا كانت ان مبتدا بها سواء
كانت في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كانت في وسط كلامه لكنه ابتدا كلام آخر استئناف
له نحو اكرم زيدا انه فاضل فهو كلام مستانف وقع علة لما تقدمه وما بعد القول
اى تكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية لا الاعتقاد العام للظن والعلم فانها تفتح
اذن كما تفتح بعد العلم والظن وانما كسرتها بعد القول بمعنى الحكاية لان ابتدا الكلام
المحكي وقد قلنا انه يكسر في الابتداء ويكسر بعد الموصول لان الصلة لا يكون الا جملة قال
الله تعالى وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وبعد حتى الابتدائية وان
كانت حتى عاطفة فتحت نحو عرفت امورك حتى انك صالح اى صلاحك وبفتحها
والتغيير المفتوحة معنى الجملة الى المفرد يفتح في مظان المفردات او ما يجرى مجراها
اى مجرى المفردات كما بعد علمت وانما عد ما بعد علمت جاريا مجرى المفرد لانه
لان ما بعده لكونه مفعولا مفردا ولثبوت الاسناد وبين مفعولين جملة معنى وكان
كان اى الموضع الذي من مظان المفردات مما يستعمل فيه الجملة لفظا واستعمال
الجملة في مظان المفرد اما ان يكون جوازا او لزوما فلمكان الفاعل فان مكان الفاعل
مما لا يستعمل فيه الجملة جوازا فيفتح ان اذا وقعت فاعلة لان الفاعل لا يكون
الا مفردا نحو بلغني انك قائم اى قيامك ونحو لو انك قمت لقمت لانها مع ما في حيزها
فاعل فعل مقدر وهو ثبت والمفعول اي ولمكان المفعول غير باب قلت فان
كل مفعول غير مفعول قلت يكون مفردا لكن يستعمل مكانه الجملة جوازا فيفتح اذا
وقعت مفعوله نحو كرهت انك قائم اى قيامك والمبتدا اى لمكان المبتدا فانه مفرد
لكن يستعمل فيه الجملة جوازا فيفتح نحو عندي انك قائم اي عندي قيامك
ولولا انك قائم لكان كذا اذ هي بعد لولا في موضع مبتدا والخبر محذوف اي لولا
قيامك والمجرور اي ولمكان المجرور فانه مفرد لكن يستعمل فيه الجملة جوازا اذا سبق
اليه بالاضافة نحو فعلت هذا كراهة انك قائم اى مخرت الجر نحو عجبت من انك

قام

ما وقع التعليق مثال ما كان من مكان المفرد وقد استعمل فيه الجملة جوازا
ما اضيف اليه المتمكن من اسماء الزمان نحو عجبت من وقت ان زيدا خارج ومثال
ومثال ما استعملت الجملة فيه لزوما الحلول حيث ان زيدا جالس وتفتح في باب
علمت بدون اللام اى اذا لم يكن في خبره لام الابتداء والمتبادر منه قوله في حين باب
المفعولين تتعلق بقوله تفتح اى يكون ان المفتوحة فكان اول مفعولي علمت و
المفعول الثاني محذوف نحو علمت انك قائم اى علمت قيامك حاصلا وتكسر في بابه
اى مع لام الابتداء في باب علمت وقوله تعليقا حال من فيه اى معلقا نحو قوله
تعالى والله يعلم انك لرسوله وقد سبق ذلك كله في افعال القلوب ويجوز الفتح
والكسر بحسب اعتبار الجملة والمفرد كما بعد اذا المفاجاة في قوله وكنت ارى زيدا
كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم تكرارها لتنوع على اذا ما تقتضي من الجملة
وفتحها على تاويل حذف الخبر فاذا عبوديته حاصلة في الشرح قوله عبد القفا اى لئيم
القفا ذليل ضعفان واللهزمان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما
[illegible] فذا كبره وسيجيء فيه الفتح والكسر مابعد فاء الجزاء نحو من
تكرمني فاني اكرمه الكسر على معنى فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما في حيزها مبتدا
محذوف الخبر اى فاكرامي له ثابت وكما في قولهم اول ما اقول اني احمد الله فيجوز
اول مقولي حمد الله او اول ما اقول اني احمد الله على حذف الخبر مع الكسر لفساد
المعنى اى ان جعلت ما موصولة او موصوفة بمعنى اول مقولاتي واول مقولي فحيث
ان لا انه معنى حمد الله وان جعلتها مصدرية بمعنى اول اقوالي كسرت حاكيا لان الجملة
المحكية تصلح خبرا للقول كانه قيل اول اقوالي هذا القول الذي اني احمد الله ولا يجوز
ان يقدر الخبر محذوفا على ما وهم الفارسي وتبعه غيره ظنا انه يكون التقدير اول قولي
اني احمد الله حاصل وانما لا يجوز لان الحكي بعد القول هو القول بعينه فاذا قلت اول
قولي اني احمد الله ولم تجعله خبرا كنت كانك قلت اول ان احمد الله فكان اخبارا عن
اول هذا القول وهو الهمزة باعتبار الحروف او ان باعتبار الكلمات بالحصول ولا شك
في فساده هكذا ذكر ابن الحاجب قلت ويحتمل ان يكون اخبارا عن اداء هذا القول اول ء
او عن اول عدد مراد وليس المقصود ايضا كذلك في التعليق واعلم انه يقرر المضاف
اليه معرفة صفرها اذا جعل ما موصولة حيث قال اول مقولاتي وفي المتن اول
اقوالي اما معرفة فلتوافق تعريف ما جعل تفسيرا له وهو ما الموصولة واما جعله

ولان افعل التفضيل اذا اضيف الى المعرفة يراد به التفضيل على المضاف اليه وجب تعدد
المضاف اليه فامتنع في المجرورة اتمام ما يتصل في المتن اول مقول لانه كانه في التعليق الى القول
عن المقول فهو في مقولات واذا جعل ما موصوفة فقد يكون المضاف اليه نكرة مفردا حتى يكون
اول مقول لي امانكرة فالتنكير ما جعل هو تمييزا له واما افراده فلانه يجوز افراد المضاف
اليه اذا كان نكرة نحو هو افضل رجل واذا جعل ما مصدرية فالظاهر افراد المضاف
بان يقال اول قولي لان المصدر يدل على الكثير وانما جمعه في التعليق في قوله اي
اقوالي نظرا الى انواعه وافراده في المتن في قوله اول مقولي جريا على القياس
انما ذكر اسم المفعول لان المقول عين القول وتكون المكسورة لا بشرط جاز في المعطوف
على اسمها في الشرح لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوبة
على الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التاكيد فقط فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع
ودلالة الابتداء الذي في المتن على عدم تقدم تغيير معنى الجملة غير ظاهرة ثم اعلم
انه اختلف عباراتهم في ذلك قال بعضهم يعطف على اسم المكسورة بالرفع وقال بعضهم
يعطف على موضع ان مع اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظرا الى ان الاسم هو الذي
كان مرفوعا قبل دخول ان ودخولها عليه كلا دخول فينبغي على كونه مرفوعا لكن محلا
لاشتغال لفظه بالنصب فان كاللام في لزيد ولا شك ان المرفوع هو الاسم وحده لا
الاسم مع الحرف الداخل عليه فلا ينبغي ان يكون مع ان ومن قال يعطف على موضع ان
مع اسمها قال ان الاسم وحده لو كان مرفوع المحل لكان وحده مبتدأ والمبتدأ مجرد عن
العوامل واسمها ليس بمجرد فلا يكون اسمها مبتدأ والجواب انه باعتبار الرفع
مجرد لان ان كالعدم باعتباره وانما تعتد بها اذا اعتبرت النصب ويتجه عليه بان ان
مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتدأ والمبتدأ هو الاسم المجرد و ان
مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع على اسمها وحده ويقابل
ان يقول يمكن ان يعتد ان مع اسمها كما يعتد ما فيه لام التعريف مع اللام اسما وقوله
بعد مضي الجملة ظرف لقوله جاز اي جاز العطف على محل اسم ان اذا مضى الخبر نحو
ان زيدا قائم وعمرو وكذا في الصفة عند الزجاج الوصف وعطف البيان والتاكيد كالعطف
بالحرف في جواز الحمل على محل ان عند الجرمي والزجاج والفراء كما في قوله تعالى قل
ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب ولم يذكر غيرهم في ذلك لا سماعا ولا اجازة في الاصل
البواق اذ لا نادر قال الزجاج قوله تعالى علام الغيوب صفة لربي ولم يذكر في البدل

العطف على اسم ان او عليها معا

والقياس ان تكون مثل ساير التوابع في جواز رفعه وينقل ان المرفوع منها ايضا
اي جائز وقوله الرفع على الموضع فاعل جاز وقوله قبله اي لا يجوز العطف على الموضع
قبل مضي الجملة فلا يجوز ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل في خبر المبتدأ عند جمهور
البصريين الابتداء والعامل في خبر ان ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل
عاملان مختلفان مستقلان في العمل رفعا واحدا وذلك لا يجوز لان عوامل النحو
عندهم كالموثر الحقيقي والاثر الواحد الذي لا يتجزى لا يصدر عن موثرين مستقلين
في التاثير لانه يستغنى بكل واحد من الموثرين عن الآخر فيلزم من احتياجه اليهما معا
استغناؤه عنهما معا خلافا للمبرد والكسائي فان الكسائي اجاز العطف على المحل
قبل مضي الجملة لان العامل في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدأ لان ان لا تعمل
لا اثر له في الكوفيين الا في المبتدأ دون الخبر والعامل في خبر ان ما في اسمها لان المبتدأ
والخبر يترافعان عنده فلا يلزم عنده صدور اثر من موثرين والفراء توسط مذهبي
سيبويه والكسائي فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل وقال ان خفي
اعراب الاسم لكونه مبنيا او معربا بمقدر الاعراب جاز العطف على المحل قبل الخبر نحو انك وزيد
ذاهبان وان الفتى وعمرو قائمان والا فلا لانه لا يتكلف في الظاهر كما يستكره في ظهور الاثر
في المعطوف وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهرا في الاعراب مستبشع ولا كذلك
اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزم ايضا توارد المستقلين على اثر واحد لان مذهبه ارتفاع
خبر ان مذهب الكسائي ولما كان لقائل ان يقول قد عطف على المحل قبل مضي الجملة
في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون فانه عطف الصابئون
على محل الذين قبل مضي الجملة وقد شرط المضي اجاب عنه بقوله وقوله تعالى والصابئون
محمول على ان الخبر المذكور خبر ان مقدم على المعطوف هو الصابئون تقديرا فالصابئون
لم يعطف الا بعد تمام الجملة تقديرا وخبر الصابئون محذوف اي والصابئون كذلك او على انه
اي او محمول على ان الخبر المذكور خبر للصابئون وخبر ان محذوف مقدر بعده اي قبل
الصابئون كما في قوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف فان راض
خبر انت وخبر نحن مقدر يدل عليه ما بعده التقدير نحن راضون بما عندنا وانت راض
بما عندك وعليه اي على الوجه الثاني وهو ان الخبر المذكور خبر المعطوف وخبر ان محذوف
يدل عليه المذكور قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي فيمن قرأ وملائكته مرفوعا
اي ان الله يصلي وملائكته يصلون ولا يجعل خبرا عن الله وملائكته لئلا يلزم العطف

تل مع الجملة ومن ذهب مذهب عنها وقد توهم ان المفتوحة في باب علمت لها حكم
المكسورة في صحة العطف على المحل لقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق في
الشرح بعضهم كلام سيبويه مستشهدا للعطف على اسم المكسورة بتقدير حذف الخبر
من الاول بقوله والا فاعلموا البيت والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان المفتوحة بعد افعال
القلوب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور وبعض النحاة لما راى مستشهدا
للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف
على محل اسمها لانهما حرفان مؤكدان اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع نحو بلغني ان زيدا
قائم وعمرو والسيرافي ومن اخذ اخذه منهم المصنف لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه وقالوا
لا يجوز العطف على اسم المفتوحة بالرفع مطلقا لان اسمها لم يبق فيه معنى الابتداء بل صار
ان مع الاسم والخبر تاويل اسم مفرد مرفوع او منصوب او مجرور فاسمها كبعض
حروف الكلمة والمصنف اجاب عن البيت بقوله ولكنه اي البيت يثبت لاحتمال
ان يكون العطف باعتبار الجمل اي باعتبار عطف الجملة على الجملة بان يكون انتم
بغاة جملة معطوفة على انا مع خبره وهو بغاة كما قلنا قبل ذلك وحذف الدال الثاني
كانه قوله نحن بما عندنا البيت وقيل خبره محذوف انه يكون في شقاق لا بغاة اذ لا يناسب
الشاعر النسبة الى جانبه والتقدير انا في شقاق وانتم بغاة وذا ليس بشيء للفصل بالاجنبي
وهو انتم بغاة كلا باعتبار التشريك في العامل اي لا بان يكون قد عطف مفرد وهو
انتم على مفرد وهو نا من انا باعتبار تشريكهما في الاعراب وانه اي وان العطف باعتبار
الجمل جائز في الجميع اي في المفتوحة والمكسورة وغيرهما من سائر العوامل وهو ان
ان المصطلح هو واخوه عمرو مختصمان ولو لم يات بالمعطوف الثاني وهو عمرو ليس كلاما
اي سكت الى اية طريقة سلكت سواء نصبت اخوه او رفعته او ثنيت مختصما او
افردته لما لا يخرج الكلام عن فساد واحد او اكثر في التعليق اذا قلت ان المصطلح واخوه
مختصمان اعجز هذا الكلام اي سكت لانك اما ان تنصب اخوه او ترفعه وعلى التقديرين
اما ان تثني الخبر او توحده فهذه اربع صور الصحيح واحد منها لانك لو قلت ان المصطلح واخاه
مختصمان وانما يختصمان غيرهما فقد وحدت فاعل المصطلح المقتضي شيئين فصاعدا
وذلك فاسد ولو رفعت اخوه نصبه على انه مفعول معه لزم توحيد الخبر لتوحيد الاسم
ولو قلت ان المصطلح واخاه مختصم بالعطف على اسم ان لزم توحيد فاعل المصطلح والحكم
وكلاهما فاسد ولو كان مفعولا معه لزم الثاني اي توحيد فاعل المختصم دون الاول ولو

قلت

قلت ان المصطلح واخوه مختصمان فلو رفعت اخوه بالعطف على المستكن في المصطلح ففيه
استقباح وفساد واما الاستقباح فالعطف على المستكن بدون التاكيد واما الفساد
فالاخبار عن الواحد بالاثنين لا كقول ضربت زيدا وعمرا مستطلقان ولو رفعته بالعطف
على ان مع اسمها يلزم العطف على المحل قبل مضي الجملة وانه فاسد مع توحيد فاعل المصطلح
ولو قلت ان المصطلح واخوه مختصم ورفعت اخوه بالعطف على المستكن ففيه الاستقباح
المذكور وتوحيد فاعل المختصم ولو رفعته بالعطف على محل المصطلح ففيه الوجوه الثلث
من الفساد توحيد فاعل المصطلح والعطف على المحل قبل مضي الجملة والاخبار
عن الاثنين بالواحد فاما اذا عطفت اخوه على المستكن في المصطلح مع التاكيد حيث
يعطف على لفظ المصطلح وثنيت المختصم استقام الكلام ولم يجامع عطف على جاد
اي الحرف المكسورة للابتداء دون غيرها من الاحرف الستة اجامع لامه الا اياها
احكام الابتداء الا المكسورة يعني ان لام الابتداء لم يدخل الا مع ان من بين الاحرف
الستة لما سيأتي في لكن وانما تجامعها اذا كانت اللام داخلة على الخبر وعلى الاسم
مفصولا منها اي بين ان وبينه اي بين الاسم ومفصولا مسند الى المسند المؤولات
مفصولا فصل مثل لقد حبل بين العير والنزوان او على ما تعلق بالخبر اذا تقدم اي
اذا تقدم ذلك المتعلق الخبر في الشرح هذه اللام لام الابتداء وكان من حقها ان يدخل
في اول الكلام ولكن لما كان معناه معنى ان سواء اعني التاكيد والتحقيق وكلاهما حرف
ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقدم على
معموله وخاصة اذا كان حرفا وضعيف العمل وراعوا مع تاخير اللام شيئين احدهما
ان يقع بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن مرتبتها وهي صدر
الكلام اعني المبتدا او الخبر المتقدم او معمول الخبر المتقدم نحو ان زيدا لقائم وان لقائما زيد وان لطعامك
زيد اكل لا يدخل مع التاخير الا على احد الثلثة نحو ان من الشعر لحكمة وان زيدا لقائم
وان زيدا لفي الدار قائم ولا يدخل على متعلق الخبر اذا تاخر عنه فلا يقال ان زيدا قائم
لفي الدار لئلا يتخطى حقها كل التخطي بتاخيرها حقه صدر الكلام من جزئي الكلام الذي
منهما تركب الكلام ولكن للاستدراك معنى الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم
فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاء لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك
الوهم بقولك لكن عمرا لم يجي ويتوسط بين كلامين متغايرين اي في النفي والاثبات
معنى اي المقصود التغاير المعنوي لا اللفظي فانه اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد ولكن

عن الجمع وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الامر ولكن
الله سلم اي ولكن الله ما اراكهم كثيرا ولا يلزم التضاد بينهما اتفاقا حقيقيا بل يكفي
تنافيهما بوجه ما قال الله تعالى وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس
لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال بل اللائق بالافضال ان يشكر
المفضل ويتابع اي يتبع لكن ان في صحة العطف على المحل اي على محل اسم لكن بالرفع بعد
مضي الجملة وانما كان لكن مثل ان في صحة العطف على المحل لان معنى الابتداء بعد لكن
لم يزل لان الاستدراك في الحقيقة راجع الى ما قبله لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق
نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب بلكن فنترك ما قام زيد لكن عمرا قام
حفظت فيه عدم القيام من دخول عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقم وعطف
على قوله في صحة العطف قوله وفي دخول اللام في الخبر ولكنه ضعيف اعلم انه لا يجامع لام
الابتداء من جملة الاحرف الستة الا بعد ان المكسورة والحق الكوفيون بها لكن
مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد قالوا وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء مثل
ان واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا لانهما متفقتان
في مرتبتها من التصدر ولكن جامعتها لشدة مناسبتها لها لكونهما بمعنى واحد فاغتفر
لهذه المناسبة سقوطها عن التصدر فانها لا يناسبها معنى فلا يجوز ان تسقط من مرتبتها
لما بعدها وما انشدوه اما ان يكون شاذا وكما قال ابو علي اصله ولكن انني فخففت الهمزة
بحذفها والقاء حركتها على ما قبلها فلما استثقل النونات ادغم النون الاولى في الثانية الساكنة
بعد نقلها كانه عنده ذاتها وهذا التقدير يقتضي ان يكون اصله لكن انني دون لكنني
مع ان فيه كناية وفي المنفصل اصله لكن انني قال ابن الحاجب نقلت حركة الهمزة
الى النون من لكن وحذفت على ما تقتضيه قياس النقل فيه ولكنني فاجتمعت النونات
فحذفت الاولى تخفيفا وهذا التاويل من المصنف بقوله وعن ولكنني من حبها لعميد
شاذ وكذا قال معمود وعميد اي كسره العشق وضعضعه والمعنى ولكنه ويجوز معها الواو
اي يجوز اجتماع الواو مع لكن المشددة لان المشددة ليست بعاطفة حتى يمنع كونها
للعطف اجتماع عاطفة اخرى معها ويجوز في الشرح يجوز ان يكون هذه الواو عاطفة
للجملة على الجملة وكذا اذا خففت يجوز اجتماع الواو معها قال الجزولي العاطفة هي
الواو ولكن لمجرد معنى الاستدراك وكان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد وهذه الاربعة
اي ان وان ولكن وكان وتخفف يخفف النون المفتوحة من كان هنا يبطل عملها لبطلان

شبهها

شبهها بالفعل اعني بالاسم وجاز الاعمال نظرا الى ان زوال شبه الفعل عنها امر فلا
يعتد به ويعتبر الاصل لكن الاغلب الالغاء قال في اعمال ان المكسورة المخففة
وان كلا لما ليوفينهم فيمن قرأ بتخفيف انه ومنع ابو علي ان المكسورة المخففة المهملة ان
لم يعرف ظاهرا من تقدير ضمير الشان بعدها وخالفه بعضهم فاضمر بعدها ضمير
الشان قياسا على المفتوحة والاولى اولى لاختصاص المفتوحة بذلك كما سياتي و
اما ان المفتوحة المخففة فحكي بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو علمت انك
اظن انك قائم وهذه رواية شاذة غير معروفة والممنوع الضرورة بخلاف في المظهر فقط
فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق واما كانما اذا خففت فلا صح
الغاوها وتعميمها كان وربي به وكل خلف واذا لم يعملها لفظا فعملها ضمير شان مقدر
عندهم كان المفتوحة المخففة ويجوز ان يقال لا تقدير فيه العاملة ضمير لعدم الداعي اليه
كما تقدر في ان المفتوحة المخففة واستثني من قوله جاز الاعمال قوله الا انه لكن فانها
اذا خففت الغيت ويونس والاخفش اجاز اعمالها مخففة ولم يثبت بشاهد و
يلزم المكسورة اللام في الفرع قال ابن الحاجب وتبعه المصنف يلزم المكسورة اللام مع التخفيف
سواء اعملت او اهملت لاجل الابهام والفرق بين ان المخففة وان النافية اما الاعمال
فللمطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا المخففة اذا عملت لم تلزمها اللام
لحصول الفرق بالعمل ويدخل الفعل لبطلان شبهها بالفعل بالتخفيف كاسم فيدخل على
ما لا يدخل الفعل وهو الفعل مثال ان قوله تعالى وان كادوا ليستفزونك وان نظنك لمن الكاذبين ومثال
كانه قوله تعالى كان لم تغن بالامس ويلزم في المكسورة اي في فعل المكسورة ان يكون
من افعال المبتدا والخبر خلافا للكوفيين في التعميم اذا دخلت المكسورة المخففة على
الفعل لا يكون ذلك الفعل الا من نواسخ المبتدا لئلا يخرج ان بالتخفيف عن اصلها
بالكلية فانه اصل وضعها ان يدخل على المبتدا والخبر فاذا لم يدخلها يدخل على ما يدخلها والكوفيون يجوزون
جواز دخولها على الافعال كلها قياسا نحو قوله بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
وقولهم ان تزينك لنفسك وان تشينك لهيه وهو عند البصريين شاذ وفي المفتوحة اي يلزم في
ان المفتوحة ان يكون مع فعلها قد او السين او سوف او حرف النفي اذا دخلت المخففة المفتوحة
على الجملة الفعلية نحو علم ان سيكون منكم مرضى ويشتغل او الفعلية الشرطية نحو قوله
تعالى ان اذا سمعتم وقوله تعالى وان لو استقاموا احتاجوا الى الفرق بينها وبين
المصدرية اذا المصدرية يلزم الفعلية التي يكون بعدها تاويل المصدر فلا يحتمل ان يكون الداخلة

على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل غير متصرف
كقوله تعالى ان ليس للانسان الا ما سعى ايضا الحجة آخر لان ان المصدرية لا تدخل على
الافعال غير المتصرفة لانها تكون مع الفعل اي بجزئها بتاويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف وان
كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان تفصل المخففة من الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون
او سوف او قد نحو اعلم ان قد يعجز او حرف نفي نحو علمت ان لا يقوم و لن يقوم و لم يقم
تام وذلك لان المصدرية لا تفصل بينها وبين الفعل بشيء من الحروف المذكورة لكونها بتاويل
المصدر معه وعاملة فيه المضارع لفظا فلا ينفصل منها وبين الفعل شيء من الحروف الكلم
قد يفصل لان المصدرية والفعل لانها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا يدخلها
اخواتها نحو جئت بلا مال و سمع النحاة هذه الحروف التي بعد ان حروف التعويض لانها
كالعوض من احدى نوني ان و تقدير على الفتح ضمير شان محذوف اذا خففت المفتوحة
و الغيث ظاهرا فالاكثر على انها تعمل في ضمير شان مقدر بخلاف المكسورة فانها اذا
خففت ظاهرا الغيت مطلقا وما ذلك الا تقريبا وانما اعملت المفتوحة الملغاة ظاهرا في
ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها ربط مقدر من حيث اللفظ
بسبب هذه الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط ولاسمها بالخبر ارتباط فيحصل بينها
وبين الجملة التي هي اسمها ارتباط وانما طلب الارتباط اللفظي بينها لان الارتباط بينها معنوي
تام وذلك انها حرف موصول وهي مع جملتها في تقدير مفرد هو المصدر اذ هي حرف مصدرية
فكان ان وخبرها بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست
بتقدير المفرد وليت للتمني اعلم ان ماهية التمني غير ماهية الترجي الا ان الفرق بينهما
من جهة واحدة فقط وهي ان التمني يستعمل في الممكن والمحال والترجي لا يستعمل الا
في الممكن وذلك ان التمني محبة حصول الشيء سواء ينتظره ويترقب حصوله او لا والترجي
ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب للوثوق بالغروب ويدخل
في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب وكذلك ليت ان زيدا قائم على حذف
الخبر اعلم ان المفتوحة لكونها مع جزئيها اسما مفردا يجوز ان يقع اسما لهذه الحروف الستة
لكنه ان يجب فصلها عنها بالخبر نحو ان عندي انك قائم كراهة اجتماع حرفين متماثلين
لفظا بخلاف البواقي نحو قوله باليت اني و سيبانه غنم والخرج منها فوق كرا وام
قال ابن الحاجب في المفتوحة مسد ما يحتاج الحرف اليه من اسم وخبر كما سدت
في باب علمت في قولك علمت ان زيدا منطلق ومن زعم ان فيه مفعولا محذوفا بلا
ليت

ان

ان يقدر هنهنا الخبر اذا الامر بين البابين في ذلك فيكون التقدير ليت قيام زيد حاصل
قال الميداني سبيع اسم رجل والكراذ شاة تحمل اداة الراعي والاسم من اتحد الرزق
لا عز لا و مفرد خالد من كراذ والضمير عايد الى الغنم ولعل اشرع مرتجي نحو جئتك لعلك
تكرمني او محذوف نحو قوله تعالى لعل الساعة قريب وقد يستعمل بمعنى التمني قال ابن الحاجب
لما كثر لعل في الاستعمال لتوقع المرجو وتوقع المرجو ملازم لمعنى التمني اجريت مجرى
التمني فاجيبت بجواب ليت فنصب المضارع المصدر بالفاء منه قرأ حفص لعلي ابلغ الا سباب
سباب
اسباب السموات فاطلع الى اله موسى بالنصب وجاز دخولها اي دخول لعل على
ان عند المبرد قياسا على ليت في الشرح اجاز الاخفش قياس لعل في جواز الحمل حة
بحرفها على ليت فيقول لعل ان زيدا قائم و اثبت و يلحق بالجميع ما كافة ملغاة الا ان
الالغاء ان الغاء ما بان اعمل الحرف مع الثلاثة الاخيرة وهي كان وليت ولعل اكثر من
ان يكون ما كانت لقوة شبهها من معنى الفعل وانما قوى شبهها لتغيير هذه الثلاث معنى
الجملة كان الفعل كذلك و تعبيرها انها تخرج الكلام من الخبر الى الانشاء بخلاف الثلاث
الباقية و لهذا في الشرح تفصيل وهو انه اذا دخلت ما على ليت جاز ان تعمل وتلغى
وروي قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا ونصفه فقد والالغاء اكثر لانها تخرج بها
عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ان لا تعمل فاذا الغيت ما كافة واذا اعملت
فما زائدة كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله وروى ابو الحسن وحده في انما وانما الاعمال و
الالغاء لكن الاعمال قليل فيها لضعف معنى الفعل فيهما لان التاكيد الذي هو معناهما تقوية
الثابت لا تغير معنى آخر و عدم سماع الاعمال في كانما و لعلما و كلما و قياسها على ليتما سايغ
عند الكسائي اذ لا فرق بينها وبين ليتما واذا سمع في انما مع ضعف معنى الفعل فيه
فما ظنك بهذه الاخر فكان الالغاء اولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص
بسبب ما وسمع في الاعمال في غير ليتما السماع المشهور فيه دون غيره ومنها اي
من الحروف الناصبة لا الداخلة لا التي لنفي الجنس على ما مر و الا وسمعت اي النوع السادس
من الحروف العاملة ما يرفع ثم ينصب وهو ما ولا المشبهتان بليس على ما مضى وكذا ان الني
ترفع ثم تنصب عند المبرد والكسائي نحو ان هو مستوليا على احد الا على اضعف الملاعين
فان هذا الشاعر اعمله ان في هو وفي مستوليا وفي المفصل الاحجون اعمال ان عمل ليس
عند سيبويه والسابع اي النوع السابع غير العاملة من الحروف و ذكرها استطرادا
بعض الحواشي الاستطراد ان تقصد بيان شيء فيعرض لك حصول آخر وانما كان ذكر غير العاملة استطرادا
غير العاملة من الحروف

حروف النفي

لان المقصود العامل فذكر غيره غير مقصود فمنها اي من غير العاملة حروف
العطف ومنها حروف النفي غير العاملة في الاسم والفعل وهي اي حروف النفي غير
العاملة ما النافية للحال نحو ما يفعل الدليل على ان ما للحال ان المفهوم من كم
ما زيد قائم نفي القيام في الزمن الذي اخبرت به فانه ثم نعلم انه ذلك من قبيل
الاخبار لان كل خبر قصد الماضي فليس بمستقيم لانه لو كان كذلك لما كانت لمجرد
النفي ولو كانت لمجرد النفي لجاز ان تكون في ما اكرمتك وادعت ان ما يقوم ولما لم يجز ذلك
دل على ان فيها زيادة نفي وليس الا ما ذكرناه وامتنع ان يكون في ما اكرمتك لانها لما
كانت للحال كرهوا ان يدخلوا عليها حرف الاستقبال وما في مطلق النفي اراد
ان ما في لغة تميم من حروف النفي وما في الحجاز من العاملة ولكن في الملحق المعرب من
الحال نحو ما فعل قال سيبويه اذا قال لقد فعل فان نفيه ما فعل فان هذا القول
من سيبويه يقيد لمعنى الحال لانه جعلها في النفي جوابا لقد في الاثبات ولا ريب ان
قد للتقريب من الحال فيكون فيما معنى الحال ولا يتقدمها اي لا يتقدم معمول ما
في ما في خبرها فلا يقال طعامك ما اكلت اي ما اكلت طعامك اعلم ان ما في جملة حرف
النفي يجب تصدره بخلاف لم ولن ولا اما لن فتقبل لكونها نقيضة سوف التي تخطاها
العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير معناه حتى صارت
كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال ولا
لكونهن فانهم لم يوجبوا تصدرها لذلك وانها ما تقع وان زاسها منصوب بقوله
ما تقنع واعاب ونحو قوله اذا هي قامت حاسرا مشمعلة تخيب الفؤاد راسها ما تقنع
مع اسدوده يحتمل التساوي في التعلق ذكر بعض الائمة ان راسها يحتمل ان يكون من
باب النصب على شريطة التفسير كانه حيل فيرسه فانه لا الاشتغال عنه في اخره وقبله
اوى ام سهل ما تزال تفجع تلوم وما ادري علام توجع تقول لهذه المراة وتوجع الخري قيب
على ونلوم وما ادري من اي شي تكرهها وذاك لعوتوجه على عمها الفهم القاط سكرا
فاستحق بذلك تلوم على انه يقتل الواد لحمه وما تستوي والورد ساعة تقول تحيب
في انشاد فرعي وهو الورد يلبس لقحي وهي الناقة التي بها لبن وما تستوي هذه المراة
والورد ساعة الفزع ووقت العادة وقوله والورد نصب على انه مفعول معه اذا في البيت
هذا بيان الحال ساعة الفزع وموضع اذا نصب على انه بدل من ساعة تفزع والمعنى
ما تساوي هذه المراة الفرس اذا هي قامت بلا قناع حادة في العدو مخفورة القلب

طارد

طاردة اللب لا حماد عليها والاقناع لدهشتها وذهابها عن عادتها والفها وحاسر
كما يوجد في الاختصاص بالمونث ويقال حسرت المراة اذا القت قناعها ولا في الا
مستقبل ما يعمل موضع نفي المستقبل اذا قلت لا يقوم زيد فمعناه نفي القيام في المستقبل قال
سيبويه اما فلا فيكون نفيا لقول القائل هو يفعل ولم يقع الفعل واذا لم يقع فهو مستقبل
وقد حذف الفعل الذي بعد لا لجريه المجرى الثابت عن الفعل في قولهم افعل هذا
ما لا قال الميداني اما لا اصلها ان لا وما صلة فلما ديت ادغمت نون ان في الميم لقرب
المخرج ومعناها اكرم فلان كان يكلف بادي جيني وجيني كي يقول انبرح فاذا امتنع عن الخروج
قلت اما لا فنطلع ولهذا اي لكون لا نائبة من الفعل بالقول اتاها على القف لاجل ان الامالة
مختصة بالاسماء والافعال وان اي يتب الحذوف اما انها وبحذف في جواب القسم نحو
حرف حروف النفي من المضارع اذا كان في جواب القسم والمحذوف من الماضي والاسمية نحو
كانا المضارع للزاله واخواته نحو قوله يمين الله ابرح قاعدا او غيرها اخواته نحو قوله فقلت
بالله يبقى على الايام مستقل وانما يحذف من الاسمية لانها اقل استعمالا في جواب القسم
من الفعلية والحذف للتخفيف ويحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم اكثر
استعمالا مع ان لفظ المضارع اثقل ولهذا جاز حذف حرف النفي في غير القسم
من تزال حبال البيت ويحذف من ما زال وانما حكم تالية المحذوفة من المضارع لا
دون ما لانه اكثر استعمالا في نفي المضارع من ما نحو ابرح قاعدا اي لا ابرح واعلم
ان ابرح من اخوات كان ووقع جواب القسم فلا يغيب انه حذف لا لان ابرح لو وقع
في جواب القسم اذ يجوز ان يكون لانه من اخوات كان فلو مثل جاز في حروف
الجحد في قول الهذلي بالله يبقى البيت لكان اظهر ومن اخوات كان اي يحذف
لا من اخوات كان نحو تزال حبال مبرمات اعدها لها ما مشى يوما على خفه جمل
البيت من قول امراة سالم الجماني العنبري والسبب في ذلك انه سالما هذا اعطى
رجلا بعيرا وقال للامراة هاتي حبلا يقرن به ما اعطيناه الى بعيره ثم اعطاه بعيرا آخر
وقال لها هاتي حبلا ثم اعطاه ثالثة وقال هاتي حبلا فقالت ما في عندي حبل فقال
على الجلال وعلى الحبال فرمت اليه بخمارها وقالت صيره لها حبلا وقالت حلفت يمينا
يا ابن قحفان بالذي تكفل بالارزاق في السهل والجبل تزال حبال مبرمات اعدها
لها ما مشى يوما على خفه جمل فاعط ولا تبخل اذا جاء سائل فعندي لها حبل وقوله
العطف قولها تزال اي لا تزال تحذف لانها امنت الالتباس مبرمات محكمات وقولها

ما مضى نصب على الظرف اى مرة مضت بها وارادت التأبيد اى ابدا ابدا وراح
الشى يروح اى بعد وذهب يقال ازحت علته فزاحت وتزال ايضا جواب القسم
وقد نرى بها اي بلا الماضي مكررا نحو فلا صدق ولا صلى او منه مع الكثرة نحو فلا اقتحم
العقبة لتنفيس الاقتحام بالشي وقد لا يكرر والدعاء وجواب القسم بمنزلة المستقبل
في الشرح اذا كان الماضي في جواب القسم منفيا بها نحو والله ما قام وان نفي
بلا انقلب الى معنى المستقبل قال حبب المحبة في الدنيا عليهم والله ما عن بهم
بعدها سقي اى فلا يفارقهم فلا يلزم تكريرها كما لا يلزم تكريرها اذا كان في الماضي الذي
للدعاء نحو لا رحمه الله وذلك لان الماضي في الموضعين استقبل الى معنى الاستقبال وفي
غيرهما يجب تكريرها نحو فلا صدق ولا صلى ولذا جاءت غير مكررة في الشعر كقوله
واي عبد لك لا الما واما قوله تعالى فلا اقتحم العقبة فانما جاز عدم تكريرها لكون تفسير
العقبة وهو قوله فك رقبة الى آخره فكانه لا فك رقبة ولا اطعم يتيما وفي الفرس قوله
فلا اقتحم العقبة قال الازهري معناه فلم يقتحم العقبة الشاقة اعلم بيقظ العقلاء اقتحامها
فك رقبة اى الجواد عليها يكون بفك رقبة وبلى اي لا نقيضه نعم اى يكون لا ردا
في الجواب مناقضة لنعم فيقال هل جاء زيد فيقول نعم ونقيضه لا وان عبر به ما في
في الحال ويدخل على الجملتين الاسمية والفعلية قال تعالى انه يتبعون الا الظن
وقال ابن الحكم لا والله ومنها اى من الحروف غير العاملة حروف التنبيه وهي ها يدخل حروف التنبيه
على اسماء الاشارة كثيرا ويقال ايضا ها انتم اولاء وهاانت ذا يفعل قال الله تعالى ها
انتم هولاء ويقال ها ان زيدا منطلق وها افعل والا واما في الشرح هما حرفان
يبتدأ بهما الكلام وفايدتهما المعنوية توكيد مضمون الجملة وكانهما مركبتان من همزة
الانكار وحرف النفي والانكار نفي ونفي النفي اثبات وكب الحرفان لافادة الاثبات
والتحقيق فصار معنى انهما الا انهما غير عاملين بدخلان على كل جملة خبرية كانت او
طلبية سواء كانت الطلبية امرا او نهيا او استفهاما او تمنيا او قسما او غير ذلك ويخص
بالجملة بخلاف ها وفايدتها اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ وقد تحذف الفهما اي
الف اما فيقال والله وقد يبدل همزتها عينا اى يجعل همزة اما عينا مع حذف
الالف وغير حذفها فيقال عما والله وعم والله وها ايضا فيقال هما والله وهم
والله ومنها اى من غير العاملة حروف التصديق والايجاب وهي نعم مقررة لما
سبقها من نفي او ايجاب خبرا او استفهاما ما قوله مقررة اى مثبتة لما سبقها

من كلام

من كلام خبري سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من قال قام زيد اي نعم قام او منفيا
نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد اي نعم ما قام وكذا يقرر ما بعد حرف الاستفهام
سواء كان مثبتا نحو نعم في جواب من قال اقام زيد اي نعم قام او منفيا نحو نعم في
جواب من قال الم يقم زيد اي نعم لم يقم فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان
التصديق انما يكون للخبر فهي بعد الاستفهام للايجاب اى لاثبات ما بعد اداة الاستفهام
نفيا كان او اثباتا ولهذا قال ابن عباس رضي الله عنهما لو قالوا نعم في جواب الست بربكم
لكفروا وقوله خبرا او استفهاما حال من نفي او ايجاب وبلى ايجاب اى لاثبات لما بعد
النفي سواء كان ذلك النفي مجردا نحو بلى في جواب من قال ما قام اي قد قام او كان ذلك
النفي مقرونا باستفهام فهو اذن لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله الست
بربكم قالوا بلى اى انت ربنا واجل وجير وان لتصديق المخبر سواء كان الخبر موجبا او
منفيا ولا يجي الثلث بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام وغيره واما ان فقال سيبويه
في قول عبيد الله بن قيس الرقيات ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه ان الهاء للسكت
وقيل ان فيه للتحقيق والهاء اسمه والخبر محذوف اي انه كذلك وقول ابن الزبير لفضالة بن
شريك حين قال فضالة لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها يحتمل التاويل لا انه يدل
على انه يجي لتصديق مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المصنف من انه لتصديق الخبر
فقول ابن الزبير ان وراكبها معناه نعم لعن الله ناقة حملتني اليك ولعن راكبها ايضا وقيل
جير لا تعلق في الشرح يقوم مقام الجملة القسمية حرف من جملة حروف التصديق
وهو جير بمعنى نعم والجامع ان التصديق توكيد وتوثيق كالقسم يقول جير لافعلن كما
قلت نعم والله لافعلن وهي مبنية على الكسر وقد تفتح كايف وليس اسما بمعنى حقا خلافا
لقوم وبناؤها عند ذلك القوم لموافقة جير الحرفية لفظا ومعنى ولا يكفي الموافقة لفظا الاترى
الى اعراب الى بمعنى النعمة واى اثبات بعد الاستفهام ولا يستعمل الا مع القسم شرط
الاستعماله اى تقديم الاستفهام عليها والقسم بعدها ومعناها الاثبات ولا يستعمل بعد
اى فعل القسم ولا يقال اي اقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله
ولعمري تقول اى وربي واي لعمري واي والله فالله منصوب بفعل القسم المقدر وفي
يا اى ثلثة اوجه حذفها للساكنين وفتحها تنبيها لحرف الايجاب واثباتها وهي ساكنة والجمع
بين ساكنين على حده مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب بصون آخرها من التحريك والحذف
ومنها اى من غير العاملة اللواحق بالياء وان من انت وقد بحثنا عنها في الضماير ذكر اللا

الحروف اللاحقة بالضماير المنفصلة

مثل ذاك حرف لان الغرض منه هو كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به وهذا هو معنى
الحرف الذي افاده المعنى في غيره فصار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية والحرف عديم التصرف
كالتثنية فيه فيقتصر واحد كان فيه حالة الاسمية اعني كونه مفردا او مثنى او مجموعا ومذكرا
ومونثا لعدم علامته في الحرفية وهو بعد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها
ولو كان اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك وبك وحسبك اي وكذا الكاف في حيهلك
حرف لان حيهل بمعنى ايت فلو كانت اسما لكانت مفعوله ويكون بمنزلة ايتك والجمع بين
ضميري الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب والنجاك اي كذا الكاف في النجاك
حرف والنجا من اسماء الافعال بمعنى انج كذا في الشرح فالكاف ما هو الضمير المرفوع
حتى يقع فاعلا ولو امكن الاستتار الفاعل فيه كما في انج يستغنى عنه وعن المفعول ايضا
للزومه ورويدك اي كذا الكاف في رويدك حرف اذ لو كان اسما لكان بمثابة امهلك
في الشرح ان كان الاسم المتصل به الكاف مصدرا نصب مضافا واسم فعل نحو رويد زيد و
زيدا احتمل ان يكون مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب فقولهم رويدك انه يحتمل
ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا الى الفاعل واسم يجوز كون الكاف
مضافا اليه فهو حرف خطاب كما في هاك اذ لم يات ها زيد بالاضافة كما جاء رويد زيد
وليس الحاق الكاف باسماء الافعال قياسا بل سماع فيقتصر على المسموع وارايتك قالوا
ارايت زيدا ما صنع بمعنى اخبرني ما صنع فمعنى ارايت اخبره وهو منقول من رايت بمعنى
ابصرت او عرفت كانه قيل ابصرته وشاهدت حاله العجيبة او اعرفتها اخبرني عنها فلا
تستعمل في الاستخبار عن حاله عجيبة لشيء ويلحق الكاف الحرفية بارايت الذي بمعنى
اخبرني فاستغنى بتصرف الكاف تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا عن تصريف تاء الخطاب
فتبقى التاء في الاحوال كلها مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مونثا مفردا او مثنى
او مجموعا والدليل على حرفية الكاف ان ارايت هذا بمعنى اخبرني فلو كان الكاف مفعولا
لزم الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول في غير افعال القلوب ومنها اي من غير
العاملة حروف الصلة سوى ما جعلها النحاة سميت هذه الحروف زوايد لانها قد تقع حروف الصلة
زايدة بل وقوعها غير زايدة اكثر وسميت حروف الصلة لانها يتوصل بها الى زيادة
الفصاحة او الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك كما سيأتي وهي ان بكسر الهمزة ان بفتحها وما ولا
خلافا للكوفي اي ان تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي وتدخل على الاسم نحو ما ان طبنا
جبن وعلى الفعل نحو ما ان رايت وعند الكوفي ما وان حرفي نفي ترادفا للتاكيد حينئذ

المكنه

التاكيد في ان زيدا لقايم وقال ليس بجيد لانه لم يعهد اجتماع حرفين بمعنى واحد
ومثل ان زيدا لقايم تنفصل عنها واستظرف ما ان حلت الكاف في اجتماعا ان تزاد
ان مع لما المصدرية لكن على قلة ولا خلاف في زيادته هنا وان اي تزاد ان كثيرا بعد لما
نحو لما ان جاء البشير وقلت زيادة المكسورة بعد لما نحو لما ان جلست جلست منها
وكسرا والفتح اشهر وما في فبما رحمة قد يزاد ما بعد بعض الحروف الجر نحو فبما رحمة
وعما قريب ومما خطاياهم وقلت زيادتها بعد المضاف نحو من غير ما جرم وايما الاجلين
قضيت ومثل ما انكم تنطقون وفي حيثما ان ما نكرة والمجرور بدل منها وكل ما تزاد ما بعد
اذا و متى واي واين وان اذا افادت معنى الشرط فانها كلها تستعمل شرطا وغير شرط
وزيادة مختصة بحال الشرطية نحو قوله واذا ما انزلت سورة ومتى ما تكرمني اكرمك وايما
تفعل افعل واينما تكن اكن واما تذهب اذهب وكذا بعد وامن الزوايد ما الكافة وان لم يكن
لها معنى لان لها تاثيرا وهو منع العامل وتهيئته لدخول ما لم يكن له ان يدخله وعلى مذهب
من اجاز ليتما واخواتها يكون ما زايدة وليست في حينها وان ما زايدة لانها في المصحة
لكونها جارية مجرى الكافة ايضا الهما عن الاضافة واختلف في ما التي في النكرة
فقال بعضهم اسم نعني بقوله مثلا ما اي شيء وقال بعضهم زايدة فيكون حرفا لان زيادة
الحرف اولى من زيادة الاسم وايضا ثبت زيادتها نحو فبما رحمة ومعنيها الابهام فالحمل
على الثابت في موضع الالتباس اولى وفايدة ما هذه اما التحقير نحو هل اعطيت الا عطية
ما اي الاعطية لا تعرف من حقارتها او التعظيم نحو لامر ما جدع قصير انفه اي امر لا يعرف
من عظمه او التنويع نحو اضربه ضربا ما اي نوعا من انواعه مجهولا غير معين والمصنف
جعل ما التي في النكرة زايدة لقوله وقول اي في قول الشاعر سلع ما وعشر ما
عايل ما وعالت البيقورا اي المتعلق البيت لامية بن ابي الصلت وقد زاد ما في بيت سوانح
من هذا البيت وحكي عن الاصمعي انه ذكر عن عيسى بن عمر انه قال ما ادري ما معنى هذا البيت
ولا رايت احدا يعرف معناه وقال غيره ان امية قال هذا البيت في سنة جدب وكانوا
في سنة الجدب يجمعون ما يقدرون عليه من البقر ثم يعقدون في اذنابها السلع و
العشر ضربين من الشجر ثم يعلون بها في جبل وعر ويشعلون فيه النار ويضجون
بالدعاء والتضرع وكانوا يرون ذلك من اسباب السقيا وفي الصحاح السلع شجر مر ومنه
المسلعة قال امية بن ابي الصلت يقول مسلعة ذريعة لك من الله دا المطر والبيقورا البقر
وتلك سنة ازمة تخيل بالناس ترى العصاة فيها صبرا لا يصلح كوكب نوءا والادم حسوب

ولا ترى المحذور وبه وقرئ باقي السهل للطرد معاناة الخشية ان يتوداعا من النيران
في شكل الاذناب منها لكي يصح العفو اسلح ما البيت ومعنى قوله وعالت البيقود
ان السنة المجدبة اثقلت البقرة بما حملت من السلع والعشر والضمير في عالت
للسنة وسلع مبتدا محذوف الخبر اي فيها سلع وانما قدرنا الخبر اخي فيها مقدما
على المبتدا لانه لزم تقديم الخبر فيما وقع فيه المبتدا نكرة والخبر ظرفا لكيلا يكون نكرة محضة
وعامل نعت عشر لا سلع لوجود الفصل مع انا نقدر وصفا مثله للسلع بدلالة
سياق الكلام اي عشر مشتعل للبقر وما احسن دراية العباب وفي سلعا ما وشلعنا ما
عابلا على الابدال من النيران ونحو ذلك اي ومنه نحو قول الشاعر من النكرات التي يزاد
ما بعدها ولا في لئلا يعلم اهل الكتاب اي يزاد لا بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا
تسجد ولئلا يعلم اهل الكتاب اي لان يعلم وكا اي تزاد لا في لا اقسم على الاكثر
اذا الحق اقسم وقيل انها غير زائدة بل رد الكلام ونفي لما قبل القسم كانهم انكروا البعث
فقيل لا اي ليس الامر على ما ذكرتم ثم قيل اقسم بيوم القيمة وما جاءني زيد ولا عمرو
اي يزاد لا بعد الواو العاطفة بعد نفي او نهي وان عدت زائدة لكنها دافعة لاحتمال
نفي لمجرد الجمعية وبيانه انك اذا نفيت نحو جاءني زيد وعمرو مثلا وقلت ما جاءني زيد وعمرو
فهي نفي المركب اي الجمعية والمركب كما ينتفي بانتفاء جزئيه معا ينتفي ايضا بانتفاء احد
جزئيه دون الاخر فيحتمل ان يكون معناه انتفى المجيئان جميعا بلا الزائدة بعد واو
العطف فقلت ما جاءني زيد ولا عمرو وقد يزاد ... حيث لا يمكن نفي احد الفعلين
الاخر كما في قوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا السيئة لان الاستواء يعني التساوي
اذا انتفى المساواة من احد الطرفين فلابد من انتفائها من الاخر ايضا والجمهور
لا يرون تاثير الحرف تاثيرا معنويا الا التاكيد في الباء ونفي الاحتمال في لا وهذه منافاة بين
كون الحرف زائدا وبين تاثيرها لفظيا كانه ما انفاق زيادتها و... لا هذه مذكورة
للنفي المقدم وفي الشرح قيل فايدة الحرف الزائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية
فالمعنوية تاكيد المعنى فان قيل يجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فايدة معنوية اجيب
بانها انما سميت زائدة لانها لا يتغير بها اصل المعنى بل لا تزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت
وتقويته فكانها لم تفد شيئا لما لم تغاير فايدتها العارضة الفايدة الحاصلة قبلها ولذلك
نعدوا على هذا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوايد و... لها واما
الفايدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بسبب الزيادة افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها

حسنا الاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك من الفوائد اللفظية ولا
يجوز خلوها من الفوايد اللفظية والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في
كلام الفصحاء وخاصة كلام الباري والانبياء عليهم الصلوة والسلام ومنها اي ومن الحروف
الحرفان المصدريان
العاملة الحرفان المصدريان وهما ما ونحو بما رحبت اعلم انه يوصل ما بالفعل المتصرف
اذ الذي لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل بالمصدر ولا يوصل بالاسم لانه يمتنع
ان يفيد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما افاده ان مع الفعل والا لم يكونا مؤولين به الا ترى
ان معنى بما رحبت وبرحبها واحد والمصدر المؤول بالفعل مع الحرف المصدري لا
يفيد معنى الامر وتبين بهذا ان صلتها لا يكون امرا ولا نهيا خلافا لما اجازه سيبويه
وابو علي والاخفش يشترط لها اي لما المصدرية عايدا اي هي عنده اسم يكنى به عن المصدر
في الشرح خالف الاخفش وابن السراج الجماعة في كون ما المصدرية حرفا وجعلاها
اسما موصولا ويقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها وكناية عن المصدر فقوله بما
رحبت بالرحب الذي رحبته وليس بوجه اذ لا يجهل هذا الضمير بل دائما موضع حال صل
عدم الاسناد وقد ردهما قوله اي قول الاخفش بلزوم استحقاق العذاب على
التكذيب من قوله بما كانوا يكذبون اي ردهما قوله بانه لو كانت كناية عن المصدر
لزم من قوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون ان يستحق الكفار العذاب
بتكذيب التكذيب لانه يقدر الاية هكذا ولهم عذاب عظيم بالتكذيب الذي كانوا يكذبونه
وهو لا يوجب العذاب لان تكذيب التكذيب تصديق واجاب المصنف عن هذا
الرفع بقوله ولا يلزم منه اي لا يلزم على الاخفش ما ذكرتم لان المقدر اي الضمير المقدر
المنصوب في يكذبونه مفعول مطلق لا مفعول به وما ذكرتم انما يلزم اذا كان المقدر
مفعولا به واما اذا كان مفعولا مطلقا فلا يلزم وان عطف على مثل بلغني ان جاء عمرو
اي مجيء عمرو سوى ما يدخل المضارع للاستقبال لان ما يدخل المضارع للاستقبال العامل
فيه وهو بحث عن الحرف غير العامل فالذي يريد المصنف هيهنا ذكره هي ان التي خلة
على الماضي في كونها غير عاملة بالحال لان المصنف ذكرها في الحروف الناصبة للمضارع ان ان
الداخلة على الماضي مخففة من الثقيلة والمصنف على ان المخففة عاملة في ضمير شان
فالداخلة في الماضي عاملة ايضا وقد لا تعمل فيه ايضا فهم من قوله سوى ما يدخل المضارع
للاستقبال عاملة فيه تعالى وقد لا تعمل فيه ايضا ولتشبيهها بما في كونها حرفين مصدريين
فلا يلزم ان لا تعمل ما مثل قوله يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لاقيتما رشدا

ان نقضيا حاجة لي خف محلها استوجبا منه عذري بها ومن اما تقي اتى على السبكة
ويحكما في السلام وان لا تشعرا احدا فنقوله عليها يعني حملها ومحل ان تقرأ ان اما تصب
الابدال من حاجة او رفع على انه خبر مبتدأ محذوف اي هي ان تقرأان وبعضهم اجاز رفا
في الذي ان يكون مع الفعل بمنزلة المصدر نحو انت فينا الذي ترغبين فان الذي ترغبين
بمنزلة المصدر اي رغبتك او تبيع رغبتك بالظرف المستقر اي فينا ولا يحتاج موصولا
بما بعده اي ان كان الذي في مثالنا موصولا يلزم تأنيثه لانه خبرات وان يقال انت فينا
التي ترغبينه والعايد اي كان الذي موصولا يلزم العايد من الصلة اليه لفظا او تقديرا
ولا عايد في هذا التركيب مع صحته ويمتنع اي اذا كان الذي موصولا يمتنع تقديم ما في
حيز الصلة عليه وقد تقدم ههنا وهو فينا واللوازم منتفية وكذا الملزوم وحمل
عليه اي ان الذي مع الفعل بمنزلة المصدر قوله تعالى كالذي خاضوا اي كخوضهم وحكي
الذي تضرب زيدا قائما يعني ضربك زيدا قائما ولعلهم اي لعل الذي اجازوا ان يكون
مع الفعل بمنزلة المصدر ما جعلوا الذي من حروف المصدر بل اسما نائبا عن المصدر
معتد بانه صلة صيرته كما حكي من مذهب الاخفش في ما فيكون تقدير المثال المذكور
وانت فينا رغبتك الذي ترغبينه وفي الشرح لا خلاف في اسمية الذي المصدرية بلا ارتياب
والذين اجازوا التقاه اي الذين اجازوا ان يكون الموصول لفظا زائدا نحو مررت بالذي القائم
اخوه بالجر اي بجر القائم على زيادة الذي اي مررت بالقائم متمسكين بقوله من النفر اللاتي
الذين اذا هم يهاب اللئام حلقة الباب اتفقوا على زيادة الذين اي من النفر اللاتي اذا هم
فقوله والذين اجازوا مبتدأ خبره قوله فلا يبعد من مذهبهم ان يجعلوه اي يجعل الذي
مع الفعل نحو الذي ترغبين حرفا لان زيادة الحرف هو الغالب في كلامهم قال الميداني
النفر لفظ يتناول ما دون العشرة من الرجال عند ابي زيد النفر والقوم والرهط
يقع على الرجال دون النساء ولا واحد لها من لفظها والقعقعة التحريك ههنا يقال قعقعت
الفادورة اذا حركت صوتها لسرعته يقول هذا الرجل من الرجال الذين اذا هاب اللئام
قعقعة حلقة ابواب الملوك قعقعوها لانهم كرام لا يردون عن ابوابهم فاذا هابت اللئام
ان تقعقعوا حلقة ابواب الملوك قعقعوها ثقة بانهم غير مردودين فقوله حلقة
الباب اي تقعقع حلقة الباب فحذف واقيم المضاف اليه مقامه ومهما اي من غيرها ملة حروف التحضيض
حروف التحضيض وهي الا وهلا ولولا ولوما اعلم ان معناها اذا دخلت في الماضي التوبيخ و
اللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له في المضارع بمعنى

الامر والتحضيض لا يكون في الماضي الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب
على انه ترك في الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل وكانه من حيث المعنى للتحضيض
على فعل مثل ما فات ولها صدر الكلام لان كلما اثر في معنى الجملة من التحضيض والتمني
ونحوهما فحقه صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها حاصل
التبيين فاذا جاء المغير في آخرها تشوش خاطره لانه يجوز ان يرجع معناه الى ما قبله
من الجملة ويجوز ان يبقى الجملة على حالها فيرتقب حمله موثر ذلك الموثر فيها
ويلزم تلك الحروف الفعل اذ التحضيض لا يتصور الا في الفعل سواء كان ذلك الفعل
ماضيا كان او مضارعا نحو قوله تعالى رب لولا اخرتني الى اجل قريب وقوله تعالى
لوما تأتينا بالملائكة والفعل اما ان يكون ملفوظا كما مر او مقدرا كقولك لمن ضرب قوما
هلا زيدا ضربت اي هلا ضربت زيدا ولا حرف ان يكونان ايضا لامتناع الثاني لوجود
الاول ومن بين ههنا الكلام على ما مر اي للولا ولوما معنى آخر وهو امتناع الثاني لوجود جود
الاول ويختصان بهذا الوجه والخلاف على المبتدأ على ما مر ونحو لولا علي لهلك عمر وقد
اي من غير المعاملة قد وهي لتقريب الماضي من الحال والتقليل اذا دخلت المضارع
بمنزلة ربما فان ربما اذا دخلت الجملة الفعلية افادت التقليل نحو ربما قام زيد وانما
ابتقل بمنزلة رب لانها انما تدخل الفعل اذا كفت عن العمل بما واحتياجه الى مفيد
التقليل يدخل الفعل وفي الشرح لابد منه وكذا من معنى التحقيق في اداء معانيه بعض
المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع ان يكون مصدره متوقعا
لمن يخاطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي ما كنت
تتوقعه قبيل كلامي ومنه قول المؤذن قد قامت الصلاة ففيه ايضا ثلثة معان يجتمع
التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط نحو ان تقول قد
ركب زيد لمن لم يكن يتوقع ركوب زيد ويدخل على المضارع فيصادف التحقيق في الاغلب
التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه الصدق وان كان قليلا كما ان
ربما للتقليل وقد يستعمل قد للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قوله تعالى قد نرى
تقلب وجهك وجاز الفصل بينه اي بين قد وبين الفعل بالقسم كقولك قد والله
احسنت وقد لوي بين ساعد الكثرة استعمال القسم حتى يفصل به وبين الفعل
وفاعله نحو قام والله زيد وجاز السكوت اي سكت بان لم يتلفظ بالفعل بعدها
ان دل على خصوصه دليل قال افد الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قدن

كان قد ازالت شذ به لما صحتها جوز و احرف الفعل فيه لما حلها ماهو على جوابا
عليها بجواز الحذف ايضا ولما كانا قالوا لما كانت في الاصل لم زيدت عليه ما كما زيدت
في ان وانهما اختصت بحسب هذه الزيادة بجواز الاستغنا بها في الاختيار عن
ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو سارعت المدينة ولما اي ولما ادخلها و منها اي من غير
الهمزة وهل — العاملة حرفا الاستفهام وهما الهمزة وهل وهما صدر الكلام كما تقدم في التخصيص
والهمزة تصرفا وانا قول ازيد عندك ام عمرو ازيدا ضربت يعني ان الهمزة يستعمل فيها
لا يستعمل فيه هل اما لانها الاصل وهل محمول عليها كما يقول سيبويه واما لانها انحصر
مبناها في اللفظ فتصرفوا فيها لسهولة التلفظ بها اكثر من اختها فمن خصايصها انها تقع
مع ام المتصلة نحو ازيد عندك ام عمرو ولا يقع معها هل واما المنقطعة فتقع معها جميعا
ومن خصايصها ان الاسم يقع ما بعدها منصوبا بفعل بعده نحو ازيدا ضربت والا يقول هل
زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ولا يتقدم لما مر في الفاعل لبيان شروط
هل زيد خرج وا في عطف على ازيدا ضربت اي لان الهمزة اعم تصرفا تقول افمن كان
على بينة من ربه يعني من خصايصها الهمزة انها يدخل على الفا كما مر وعلى الواو نحو قوله
اوكلما عاهدوا عهدا وعلى ثم نحو اثم اذا ما وقع آمنتم به ويحتمل عطف على يقول
اي لان الهمزة اعم تصرفا يحذف الهمزة دون هل عند الدلالة نحو سبع رمين الجمر ام بثمان
حذفت الهمزة من سبع لدلالة ام المعادلة لم واولها وانما ادري وان كنت داريا
عطف على يحذف اي لان الهمزة اعم تصرفا يستعمل في دون هل في الامر نحو قوله تعالى
ااسلمتم فانه يمتنع توجيه الاستفهام فيه على السوال لعلمه تعالى بعدم اسلامهم فهو لم
يصونه بقرينة الحال الامر بالاسلام وذكر صيغة الماضي بمعنى الامر موجود نحو رحمه الله والاستبطا
نحو الم يان للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله فانه امتنع توجيه الاستفهام في الآية على
السوال لما مر بل معناه الاستبطا لعدول وقت الخشوع والتحضيض نحو قوله الا تقاتلون
قوما نكثوا ايمانهم فانه امتنع توجيه الاستفهام على السوال لكونه تعالى عالم الغيب والشهادة
فتوله بصونه بقرينة الحال التحضيض والحث على القتال وانما يحمل هذا على الامر لانه بمعنى
في كلامهم المضارع المنفي بمعنى الامر والتقرير نحو قوله تعالى اولم يروا انا جعلنا حرما آمنا فانه
لا يحمل الاستفهام على السوال لما مضى وتوله بصونه بقرينة الحال التقرير وتقرير الانسان بالشي
وحمله على الاقرار به فان الله تعالى يحملهم على ان يقروا بانه تعالى جعل حرما آمنا وفي الشرح
الهمزة اذا دخلت على النافي قد يكون لمحض التقرير اعني الحال المخاطب على الاقرار بامر

يعرفه نحو الم نشرح لك صدرك والتسوية نحو ءانذرتهم فانه لم يرد بالاستفهام السوال
عن انذاره بل المراد التسوية لما سلف في العطف بالحروف انه يستعمل ام والهمزة مع
التسوية مع سواء ولا ابالي وما ادري وليت شعري والتعجب نحو قوله الم تر الى ربك كيف مد
الظل فانه ليس سوالا عن عدم روية المخاطب مد الظل لما تقدم بل التعجب منه ونحو ذلك
من الوعيد نحو قوله تعالى الم نهلك الاولين و منها اي من غير العاملة السين وسوف
السين وسوف — للاستقبال وفي سوف زيادة تنفيس اي تبعيد وتاخير كانهم لما زادوا على السين غيرها
لو — جعلوها افسح منها و منها لو للشرط في الماضي نحو لو اكرمتني لاكرمتك فالاول مرتبطا بالثاني
على سبيل التقدير وهي تدل على ان الثاني منتف وملزوم من انتفا الثاني انتفاء الاول
لان الشرط عندهم ملزوم والجزا لازم ويلزم من انتفا اللازم انتفاء الملزوم هذا اصلها
وقد تستعمل لبيان علم وثبات كان الثاني ثبتنا كما قوله عليه الصلوة والسلام نعم العبد
صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فان عدم العصيان ثابت ولطلبها الفعل امتنع في
بعضها الواقعة بعدها ان يكون اسما مشتقا لامكان الفعل بخلاف ما اذا كان جامدا
اباد ان لتطلب الفعل لكونها للشرط وصدرا لا يتصور الا في الفعل وقد مر في الفاعل انه يقع
ان بعدها ذلك الفعل فاذا وقعت ان بعد لو الحرف من شرطها خبرها اذا كان مشتقا
وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق
والثبوت يدل على معنى ثبت فالزم ان يكون خبره فعلا نائبا الاسم فاعل ليكون كالعوض
من لفظ الفعل المفسر اما المعنى فلفظ انه دال عليه تقول لو انك عصرت دون لو انك واما
قوله تعالى يودوا لو انهم بادون بالاعراب لان لو بمعنى ان المصدرية وليست بشرطية لطلبها بعد
فعل دال على معنى التمني وان لم يكن الخبر مشتقا جاز المفردة نحو ولو ان ما في الارض
من شجرة اقلام ويجي اي لو في معنى التمني نحو لو تاتيني فتحدثني كما تقول ليتك تاتيني فتحدثني
فاذا كانت لو بمعنى التمني تكون من حروف المصدر وتنتصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء
نحو لو ان لي مال فاحج اي اتمنى ان كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة فاكون من
المومنين وتستعمل في الاستقبال عند القرآة كان في الشرح ذلك مع قلة ثابت الاكثر
نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان بالصين و منها اي من غير العاملة اما وهي بمعنى
أمّا — الشرط في الشرح اما موضوعه لمعنيين الاول التفصيل مجمل ذكر هو كالتفصيل لما فيه
[illegible]
فقعد واما عمرو فتكلم واما بشر فكذا الى آخر ما يقصد والمعنى الثاني استلزام شي لشي
اي استلزام الشرط الجزا والمعنى الثاني اي الاستلزام لازم لها في جميع مواقع

استعمالها خلاف معنى التفصيل فانها قد تتجرد عنه مثل اما زيد فقائم ولا يناقض ذلك
ان يكون التفصيل لازما في نفس المتكلم فيذكر قسما ويترك الباقي واما تقدير سيبويه
لقوله اما زيد فمنطلق بمهما يكن من شيء فزيد منطلق اي ان كان شيء فزيد منطلق اي هو
منطلق البتة وقال المرزوقي حكم اما ان يقطع ما بعدها عما قبلها ولهذا عد من حروف الابتداء
ولانه يتضمن معنى الجزاء والجزاء له صدر الكلام ومن ثم اي من ان فيها معنى الشرط
لزمتها الفاء لقائل ان يقول مجرد تضمن معنى الشرط لا يوجب لزوم الفاء الا ترى
الى من وما الشرطيتين وفي الشرح انما وجب الفاء في الجواب وان لم يجب الجزم واما
كان فعلا ماضيا فلم يجز اما زيد فقام لانه لما وجب حذف شرطها فلم يبق فيه فتح
ان يعلق الجزاء الذي هو ابعد منها من الشرط وفي دلالة الكلام على لزوم الفاء
لها تامل والتزم توسط جزء مما في حيزها بينها عوضا من الفعل اعلم انه التزم حذف
شرط اما لكثرة استعمالها في الكلام وكونها في الاصل موضوعة للتفصيل وهو يقتضي
تكررها كما مر من قولنا اما زيد فقتيته واما عمرو فقتلته ومؤدى الى الاستثقال ثم التزم
قيام جزء من اجزاء الجزاء موضع الشرط المحذوف ليحصل ما هو المتعارف عندهم
من شغل حيزه وليصير الحذف في آخر كما انه خبر المبتدأ فانه لا يحذف الا مع سد
شيء آخر مسده كما هو مقدر اما زيد فقائم اما انها تكون شيء فزيد قائم فقولنا زيد قائم جملة
اسمية جواب لاما حذف فعل الشرط واقيم زيد مقامه واخر الفاء لئلا تتوالى حرفا
الشرط والجزاء هذا يعني ان ما بعد اما جزء من اجزاء الجزاء مذهب المبرد واختاره
المصنف وقال بعضهم ما بعد اما معمول لمحذوف سواء كان بعد الفاء شيء يمتنع من
عمل ما بعد الفاء فيما قبلها اولا فنحو اما زيد فقائم اي اما ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة
فزيد منطلق اي اما ذكرت وليس ذلك بشيء اذ لو كان كذلك لجاز النصب في اما زيد
فقائم على تقدير اما ذكرت ولا يجوزونه اتفاقا وانما ارتكب هذا المذهب هؤلاء نظرا الى
ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها نحو اما يوم الجمعة فزيد قائم ولا يفصل بين المبتدأ و
الخبر بالفاء نحو اما زيد فقائم وذهب المازني الى انه ان كان بعد الفاء ما يستحق التصدر
كان وما او مانع آخر من عمل العامل فيما قبله لكون العامل صفة ومعمولا قبل موصوفه
نحو اما زيد فانا رجل ضارب اوكون المعمول تمييزا وعامله اسم تام نحو اما درهما فعندي
عشرون واما صلة نحو اما القميص فان تلبس خير لك فالعامل ما بعد الفاء وان كان
بعد الفاء احد هذه الموانع فالعامل هو المقدر وليس ايضا بشيء لامتناع المذهب في

نحو

نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمولا لمقدر لم يمتنع تقدير ناصب نحو ذكرت وغيره وما
ادعى المصنف ان ما يلي اما جزء من اجزاء الجزاء متأخر عن الفاء معنى اجاب عما اورد
عليه بان ما بعد الفاء قد لا يعمل فيما قبله قوله ولهذا امتنع تصحيح التقدم لما
يمتنع تقديمه عند سيبويه فقد جاز اما هذا فان عمرا ضارب يعني انما صحح عند سيبويه
ما يمتنع تقديمه عند عدم اما فاجاز اما هذا فان عمرا ضارب على ان هذا معمول ضارب
وان التقدير اما انا يكون شيء فان عمرا ضارب هذا وان امتنع تقدم ما في حيز ان عليها
واورد عليه ان هذا الكلام يصرح بان سيبويه يجيز تقديم ما ليس بظرف نحو هذا على ان
وهو قد صرح في الفتاح في شرح ديباجة المصباح انك اذا قلت الحمد لله اما زيدا فاني
ضارب فهذا غير جائز عند جميع النحويين الا ابا العباس المبرد فانه اجاز نصب
زيدا وقوله اجازه غيره اما اليوم فاني خارج يدل على ان غير سيبويه يجيز مع اما تقديم
ما في حيز ان عليه اذا كان ظرفا فان اليوم ظرف الخارج مقدم عليه والتقدير اما يكون
شيء فاني خارج اليوم واورد انه ليس كذلك اذ ذكر بعضهم ان هذه الصورة مستقيمة و
هذا الايراد موافق لما في الشرح وقوله وغيره منصوب للعطف على المفعول وهو متفق
اما اليوم فاني خارج اي غير سيبويه يجيز اما اليوم فاني خارج مما يصح نصبه بمعنى الفعل
اراد ان ما يصح نصبه بمعنى الفعل كالظرف يجيز غير سيبويه تقديمه مع ان المانع كالحال نحو
اما راكبا فانه زيد منطلق والله اعلم وهما اي غير العاملة حرفا التفسير وهما اي نحو اي وان التفسير
وترميني بالطرف اي انت مذنب معنى مرادها برميها بالطرف اليها ولتاتي تعالى
بعينها اي مذنب وان عطف على اي ويختص بما فيه معنى القول دون صريحه الفرق
بين ان واي ان اي تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة
كقوله وترميني البيت وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول يؤدي
معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه
المقدر اي ناديناه بشيء وبلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا كتبت اليه ان ائت اي كتبت
اليه شيئا هو ائت فان دال على ان ائت تفسير المفعول به المقدر لكتبت دون تفسير
المفعول به الظاهر كقوله تعالى اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه
تفسير ما يوحى وهو مفعول اوحينا وجوز بعضهم وروده بعد القول الصريح مستدلا
بقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله اعبدوا الله تفسير ما وهو
مفعول صريح القول والجواب ان الضمير في به وفي امرت معنى القول والاستدلال لا يحتمل

الطلبية

واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب من جوز دخول الحرف المصدري على الجملة
وعلى صاحب هذا المذهب يجوز ان يكون جميع الى المحكوم بكونها مفسرة مصدرية
اذا دخلت على امر او نهي نحو او عاليه بانه قم و **كلا** للزجر والردع في الشرح الردع
الزجر تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ودعا لك اي ليس الامر كذلك قوله يكون ايضا
ردعا للطلب كقوله تعالى رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا و كان الفعل
الذي هو من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل اي كلا لا يقل وليس الامر كذلك وقد
يكون بمعنى حقا كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى وكلا والقمر ولست للردع اذ لا معنى
له بالنظر الى ما قبله ومنها **لام التعريف** وميمه في لغة اهل اليمن وقد مر معنى لام المعرف
في بحث المبتدا واما لفظه فذهب سيبويه ان حرف التعريف هي اللام وحدها والهمزة
للوصل وفتحت مع ان اصل حركة همزات الوصل الكسرة لكثرة استعمال لام التعريف
والدليل على ان اللام فقط هي المعرفة ان دليل التنكير الذي هو هذا التعريف على
حرف وهو التنوين فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله وقال الخليل ال بكمالها
اداة التعريف نحو هل وبل استدلالا بفتح الهمزة وقد سبق العذر عنه وانما حذف
عند همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال في لغة حمير ونفير من طي ابدال اللام من
لام التعريف ميما كما روى النمر بن تولب عن النبي صلى الله عليه وسلم ليس من امبر امصيام
في امسفر وكلام اي ومنها **لام جواب القسم** اعلم ان جواب القسم يكون جملة
لا محالة لان القسم يكون على نسبة وفي الشرح هي اما اسمية او فعلية فالاسمية
اما مثبتة او منفية فالمثبتة مصدرة بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام لام
الابتداء المفيدة للتاكيد التي جاءت القسم والاسمية المنفية مصدرة اما بما معملة
عند اهل الحجاز ومهملة عند غيرهم او بلا التبرئة وكذا لا العاملة عمل ليس وان
كانت الجملة فعلية فان كان مضارعا فالاكثر تصديره باللام ولحقه بالنون الا ان يفصل
اللام على متعلق المضارع مقدم عليه كقوله ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون
فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل على حرف التنفيس نحو والله لسوف اخرج ولا يكتفى
بالنون الثقيلة وحده على الاستقبال عن الاخرى فلا يجوزون عند البصريين الاكتفاء
باللام عن النون الا في الضرورة بل يلزمه النون وعلى هذا مبنيه ويلزمه المضارع
النون المؤكدة والكوفيون يجوزون ذلك بلا ضرورة وحكي عن ابي علي موافقة الكوفيين
هنا ذلك انه كان المضارع استقبالا وان كان حالا فالجمهور يجوزون وتوعد جوابا

اللام التعريفية

لام جواب القسم

ان ما ... جواب ما ... (؟)

عند م

للقسم خلافا للمبرد وذلك لانه محقق الوجود فلا يحتاج الى تاكيده بالقسم الاولى الجواز
اذ رب موجود غير مشاهد يصح انكاره فيقول ليعمل زيد وعجب الاكتفاء باللام عن
النون لانها علامة للاستقبال وان كان الفعل ماضيا مثبتا فحكمه في قوله ويلزم اي
ويلزمه مع الماضي قد كان هذا اللام لام الابتداء وهي يدخل المبتدا والمضارع لمشابهة
للمبتدا لانه مضارع الاسم ولا يدخل على الماضي لبعده عن مشابهة الاسم فاذا دخله
قد دخوله لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله وذلك لانها تقرب الماضي من الحال
فصيرا الماضي كالمضارع مع تناسب معنى لام الابتداء ومعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق
وجاز حذفه اي حرف قد نحو قول امرء القيس حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا
ان من حديث ولا صال وفي الشرح ان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد
ان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز الاقتصار على احدهما قال الله تعالى والشمس
وضحيها الى قوله قد افلح من زكيها وقال الشاعر حلفت لها البيت ويجب تقدير قد
بعد اللام في نحو لنا موالات لام الابتداء لا يدخل على الماضي المجرد واما الماضي والمضارع
المنفيان فلا بهما ذكرهما و **الموطئة** اي منها اللام الموطئة للقسم وعرفها بقوله وهي التي
اي اللام التي يتقدمها القسم لفظا نحو والله ان متنت لقمت او تقديرا كقوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون معهم وفي الشرح ان حرف القسم فالاولى الاكثر المجي
باللام الموطئة سببها على القسم المقدر وقد يجي بلا لام كقوله تعالى وان اطعتموهم
انكم لمشركون فقوله انكم لمشركون جواب القسم المقدر ولام اذ لو كان جواب الشرط
لتصدر بالفاء وجوبا لكونها جملة اسمية وانما يوتى باللام الموطئة لتوذن اللام بان الجملة
كانت للقسم لا للشرط هذا الكلام من المصنف يدل على ان اللام الموطئة لا يكون الا مع الشرط
وليست اي اللام الموطئة جوابا للقسم والاحاد لينا في الكلام يعني ان الجملة المصدرة
باللام لو كانت جواب القسم لا يكون الفعل الذي بعد الشرط جواب القسم بل الشرط
فينبغي ان يجوز جزمه لانه اذا كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا جاز في الجزاء الجزم
والرفع لكنه لم يسمع الجزم نحو ان ولكن فعلم انه ليس جوابا للشرط وكلام اي ومنها لام
جواب لو ولولا اعلم ان كلا من لو ولولا يقتضي جملتين يدل على ارتباط احدهما بالاخرى تؤكد
باللام توكيدا لارتباط احدى الجملتين بالاخرى ويجوز حذفها اي حذف اللام ويكون الربط
بين الجملتين حاصلا بدلالة لو ولولا لان لو في الشرط كان في كونهما شرطا فكما جاز ان
تقول ان اتيتني اكرمتك ولهذا المعنى جعلها توكيدا وحذف اي وجاز حذف الجواب اصلا

اللام الموطئة

لام جواب لو ولولا

لام الابتداء

اما حذف جواب لو فكقوله تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال او قطعت به الارض
او كلم به الموتى اي لكان هذا القرآن واما حذف جواب لولا فكقوله تعالى ولولا فضل
الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم و[illegible] ومنها لام الابتداء وهي تدخل على
الاسم لانها تدخل المبتدا وهو لا يكون الا اسما والفعل المضارع لشبهه به في الشرح
ان لام الابتداء تدخل على المضارع لمشابهته المبتدا لانه مضارع للاسم وهو مجرد عن
العامل كالمبتدا نحو ان زيدا ليقوم ولا تدخل على الخبر اذا كان ماضيا مجردا عن قد
فلا يجوز ان زيدا لقام ويجوز ان زيدا لقد قام كما جاز في المضارع لانها تقرب الماضي
من الحال وجاز ان زيدا لسوف يفعل مع انه كان خبران مضارعا مقصورا بحرف
التنفيس جاز دخول هذه اللام فيه خلافا للكوفيين وذلك لان اللام للابتداء [illegible]
التركيب ولا تفيد الحالية كما توهمه الكوفيون حتى تناقض حرف التنفيس والاصل
ان يدخل هذه اللام المبتدا وانما زحلقت اي اخرت الى الخبر او الى صلته اي الى متعلق
الخبر والتاخير الى الخبر والى متعلقه انما يكون مع ان لكراهة الجمع بينهما اي بين اللام
وان وقد مر ذلك كله في المشبهة بالفعل نحو ام الحليس لعجوز كما دخولها على خبر المبتدا
مجردا عن ان نحو قوله ام الحليس لعجوز شهربه وقد [illegible]
ليكون في [illegible] داخلة في المبتدا و[illegible] فعلى توهم دخول
ان وكان [illegible] ام الحليس واعلم ان قوله ونحو مبتدا خبره فعلى توهم [illegible]
عن هذا [illegible] الشهربة العجوزة الكبيرة وهو
اي دخول اللام في الخبر مع عدم ان قليل واللام ايضا ومنها اللام الفارقة هي اللام التي

اللام الفارقة

تؤذن بان ان التي في اول الكلام هي المخففة من الثقيلة لا النافية في نحو ان كل نفس
لما عليها حافظ وزعم بعض الكوفيين انها للنفي مع اللام ايضا واللام بمعنى الا فاذا قلت ان
زيد لقائم فمعناه ما زيد الا قائم لكنه خلاف في التقدير [illegible] يلزم من النفي والا
وعلى الوجوب [illegible] ان كل نفس لما عليها الا [illegible] ومنها تاء التانيث

تاء التانيث

الساكنة هي اللاحقة بالفعل الماضي للدلالة على تانيث ما اسند ذلك الفعل اليه وانما
كانت لانها انما تلحق الماضي المبني وهي ايضا مبنية فوجب اسكانها وانما حركت تاء
التانيث التي تلحق الاسم لانها لما امتزجت بالاسم امتزاج الف التانيث والالف والنون
في نحو صحراء وسكران والاسم المعرب وجب ان تكون الاعراب عليها مثله في صحراء وسكران
فلما [illegible] لها التحرك والامتزاج المذكور لم يوجد في التانيث المتحرك [illegible]

التنوين

كلا ءها الساكنة كما لم يجيء الف للتانيث وانما جاء الحاق علامة التانيث المسند مع ان
المونث هو المسند اليه دون المسند لا لاتصال الذي بين الفعل وهو المسند اليه كونه
مسندا وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكونه كحرف من
حروف الفعل لما مر في باب الفاعل ومنها التنوين وهو نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا
لتاكيد الفعل فقولنا نون ساكنة يدخل فيه نون لم يكن ولدن ومن وقولنا تتبع حركة الآخر
نخرج امثالها لان آخر هذه الكلمات نون ساكنة لا ان النون تتبع حركة آخرها وانما قلنا
حركة الآخر ليشمل تنوين الترنم في الفعل نحو قوله لقد اصابن وقولنا لا لتاكيد الفعل
نخرج نون التاكيد الخفيفة وحركتها السكون لانها حرف مبني والاصل في البناء السكون الا
ان يلاقيها ساكن فيكسر لان الساكن اذا حرك حرك بالكسر او يضم نحو قوله تعالى اركض
برجلك هذا عذاب اليم بضم تنوين عذاب اتباعا لضمة الكاف وقد يجرد عنه لالتقاء
ساكن تخفيفا تشبيها بحرف اللين نحو قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرا احد بغير
تنوين قراءة شاذة وانما لم يجعل للتنوين في الكتابة صورة لان الكتابة مبنية على الوقف
والتنوين يسقط في الوقف رفعا وجرا فلهذا كتب في النصب الفا لانها تقلب الفا فيها

هاء السكت

صح في صدر القسم الثاني في [illegible] بالمبنيات وعدم [illegible] المضارع المؤكد بالنون

ومنها النون المؤكدة وقد مرت باقسامها ومنها هاء السكت وهي هاء تزاد في آخر الكلمة
الموقوف عليها اذا كان آخرها الفا والكلمة حرف او اسم عريق البناء نحو لا او ذا وذلك
لان الالف حرف خفي فاذا وقف عليها فاذا جئت بعدها بساكنة فلا بد من مد الالف
فتبين واما في الاسماء المتمكنة نحو افعى وحبلى او العارضة البناء نحو لا فتى فلا تزاد هاء
السكت اما لحوق الناس هاء السكت بالضمير المضاف اليه فان الاسم العريق البناء
لا يقتضي الا كم ولدن ولما واما لكون الالف فيه فانه مقدر عليه الاعراب ومن المصنف [illegible]
آخر [illegible] هاء السكت بقوله وهي تلحق المتحرك بحركة غير اعرابية ولا مشبهة بالاعرابية
للوقف لتبقى الحركة عند الوقف اذ لولا دخولها لسقطت الحركة للوقف وانما
بين الاعرابية لعدم [illegible] نحو ثمه وكيفه وهما رجلانه ومسلمونه وضربتيه وغلاميه و[illegible]
وعصايه فلا يلحقونها آخر نحو لا رجل ويا زيد لان حركة البناء فيها عارضة فتشبه حركة
الاعراب وكذا لم يلحقوها آخر الماضي المجرد عن الضمير لانه حرك لمشابهة المعرب فكان
حركته اعرابية وتبلغ اليه لتقدير الحركة كما اسقط الهاء [illegible] بسكون اللام فهذا
جواب سؤال وهو انه يقال قد تلحق هاء السكت بآخره ساكن غير الف لان اصل
لم ابل ابالي فسقطت الياء بالجازم فبقي لم ابال فسكن اللام ثم اسكن آخره ثانيا فالتقى ساكنان

الكسكسة والكشكشة

الالف واللام فسقطا الالف فبقي ال بكسر اللام ثم اسكن آخره وقياسا فالتقى ساكنان الالف
واللام فسقط الالف فبقي ال بسكون اللام ولحقها هاء السكت وقد يقال انها يلحق المتحرك
او ما آخره فاجاب بانها متحركة اللام على الاصل اذ اصله اللام ثانيا على خلاف القياس لحامل
انه اعتبر الحركة المقدرة كما اعتبر السكون المقدر ثم ام هم عن الخليل اذ هم عنده
هاء السكت وكتب معاهم من قولك ام الله سعيه اي جمع فمعنى هم اجمع فتسكن اليا
اذا كان لازما واجمع عليك اذا كان متعديا فاسقط الف ها لانه التقى ساكنان مقدرا
الف ها ولام ام اذ اصله الم فظهر اعتبار السكون المقدر وهي ساكنة لانها لغرض
الوقف ولا وقف الا على ساكن وتحريكها لحن كما ان حذفها للسكون وهو يا مرحباه بجاه
عمرا وبامرحباه بجاه ناجيه مما لا يعتد به اي بتحريك هاء السكت في مرحباه شاذ تحريكها
من بيتها وملا بعد الالف مجريا للوصل مجرى الوقف اما بالضم تشبيها لها بهاء الضمير
او بالكسر للساكنين وروي عن الوجهين يا مرحباه بجاه عمنا وآخره اذا اتى قرنته بها
جاء من النعيم والحشيش وان قال الشيباني يروى هذه الابيات بالبدو القصر
وعفراء اسم محبوبة وقربته من التقريب وانما دعب بجاه لحبها وما دونها البيت الثاني
اذا اتى قرنته للسانه الناصعة التي تسقي بها من البير وناجيه اسم معشوقه ومنها الشين
او السين التي تلحق لكاف المؤنث وقتا اذ لو لم يلحق لسكنت الكاف للوقف فيلتبس
بكاف المذكر وجعلوا ترك السين في الوقف علامة المذكر فيقولون اكرمتكس في
الوقف على كاف المؤنث واكرمتك في الوقف على كاف المذكر فاذا وصلوا لم يحتاجوا الى
حركة الكاف اذن تكون في الفصل بين الكافين والاولى اي الملحقة بالشين الكشكشة وهي في
تميم والثاني اي الملحقة بالسين الكسكسة وهي في بكر ومنها المدة التي تلحق آخر الكلمة

مدة الانكار والتذكار

انكارا ان يكون الامر على ما ذكر المخاطب او على خلاف ما ذكر وحرف الانكار زيادة تلحق
آخر المذكور في الاستفهام بالهمزة خاصة مختصة لفظا بشرط الوقف اذ المقصود
انكار اعتقاد كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه على خلاف ما ذكر كما تقول مثلا جاني
زيد فيقول من يقصد تكذيبك وان يقال الاتي كزيدنيه اي كيف يجيئك ثم دخول آخر الكلمة
اما ان يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف علة او حرف صحيح فما اهلة في نحو
جاني القاضي ورايت الحبلى وزيد يغزو وحكمه ان يزاد على آخره شكل آخره صحيح ساكنان
فحذفت اولهما فيقول القاضيه والحبلاه وابوزوه وان كان الساكن صحيحا منونا كان
او غيره فلا بد من تحريكه للساكنين بالكسر فزيادة الانكار بعده هي اليا فقط نحو ازيد نيه

والم يضربه وان كان متحركا فمدة الانكار على وفق تلك الحركة بناءً كانت او اعرابية فبعد الضمة
واو وبعد الالف الفتحة الف وبعد الكسرة يا نحو ازيدوه وازيداه وازيدنيه والامروه ويقع مدة
الانكار بعد الصفة والمعطوف وغير ذلك نحو ازيد وعمروه منيه قال الهيثم زيدا وعمروا
وازيد الطويلاه واذا قال ضربت عمرا فقيل ضربت عمرا فتدخل همزة الانكار الجملة والمفرد
اي قسم من اقسام الكلام اردت ان تكون عطف على انكار اي ومنها المدة التي يلحق
بآخر الكلمة تذكيرا اعلم ان حرف التذكير ليس في كلام فصيح وهو ان المتكلم بكلمة
من كلام يريد ان يقف ويقطع كلامه ووصل آخر تلك الكلمة بمدة تجانس حركتها ان كان
متحركا كما تقول في قال وبقول ومن العالم ما لا تمد فتحة اللام الى ان يتذكر ما يمشي
ويصله به وبقولي ومن العالم وهاء نساكنه ان كان الآخر ساكنا صحيحا منونا او غيره
نحو هذا سيف اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت ويقول قد فعل في اللام مثله نحو
الحادث اذا تذكرت وقدي والي وان كان آخره ساكنا حرف مد نحو القاضي والعمى
ويغزو فمد ذلك الحرف الى ان يتذكر ويتبع اي هذه الانكار والتذكر ما قبلها في حركته
ان م ان كان آخر الكلمة ساكنا بكسر ثم يلحق المدة فيكون المدة حينئذ يا لا غير وتفارق الاولى
اي مع مدة الانكار في ان يجوز ان يكون تلحق هذه الانكار بان مزيدة ولا يكون المدة الا
يا لانه وجب كسر نون ان للساكنين والزيادة لزيادة البيان والايضاح للانكار
لان اليا والهاء خفيان فيقول ازيد نيه وما قال ابن الحاجب من تخصيص ان بما ساكن
آخره لم يجئ في كلام النحاة وذلك حيث قال النحاة ما ثم ابزيد وان الا فيما آخره ساكن
محافظة على صورة ليلا يتحرك الساكن ان كان صحيحا ولا يجيء ان كان مدة وهذا
الذي ذكره انما هو قياس منه كذا في الشرح وتختص الاولى اي مدة الانكار بالوقف

الاسماء العاملة

والثانية اي وتختص الثانية يعني مدة التذكر بالدرج كما بينا ولما فرغ من الحروف
والافعال العاملة شرع في الاسماء العاملة فقال اما الاسم فيعمل الرفع والنصب والجر

المصدر

والجزم فيه اي من الاسم العامل المصدر وهو اسم الحدث المراد بالحدث معنى قائم بغيره
صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول والقصر المشتق منه الفعل اي مع المشتق لانه
نعت الاسم مع الفعل لانه فاعل المشتق واعلم ان هذا الحد على مذهب البصرية لانهم عدوا
مصدرا لكونه مصادرا عنه الفعل كالمقتل والمذهب وعند الكوفيين هو مشتق
من الفعل فالمصدر مفعل بمعنى المصدر نحو وقعت مقعدا حسنا وهو بمعنى الصدور
عندهم والمصدر بمعنى الصادر اي صادر عن الفعل كالعدل بمعنى العادل والمستقل (؟)

الكوفية بان الفعل يعرف في المصدر نحو ضربت ضربا والاول قبل المعمول وقولهم قبل المعمول فيه معنا لعله ان اراد ان مرتبته وقت الحدث ان يتلفظ به قبل المصدر مسلم والمفهوم لان النزاع في كون الفعل مقدما وضعه على وضع ... وما خذا لا في تقدمه عليه عند عمله فيه وقال البصريون كل فرع يوخذ من اصل ويصاغ منه ينبغي ان يكون في الفرع ما في الاصل مع زيادة هي الغرض من الصوغ والاشتقاق كالخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه المصدر مع زيادة احد الازمنة التي هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد لكن طلبوا بيان زمان الفعل على الحصر فلما لم يكن نوضعوا اللفظ الدال بجوهر حروفه على المصدر وبوزنه على الزمان وانما قيل اسم الحدث الجاري على الفعل لانه قال غيره اذ الجاري من الالفاظ المشتركة او المجازية فصار تعريفه عند ويأتي اشتراكا ان الجري في كلامهم يقال على اشيا يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي اصل وما خذ اخذ منه فيقال حد ذلك جعلا ان المصدر جار على فعله فنحو تبتل اليه تبتيلا ليس بجار عليه ناصبه وقال اسم الفاعل جار على المضارع اي يوازنه في الحركات والسكنات وقال الصفة جارية على غير من هي له اي على غير من هو صاحبها بان يكون ذلك الغير مبتدا لها او ذا حال او موصوفا وهو من عبد الثلاثي سماع يعني ان المصدر من الثلاثي المجرد سماع يرتقي ابنية مصادره الى اثنين وثلثين في الاغلب كما ذكر في التصريف وفي غيره اي غير الثلاثي سوا كان ثلاثيا مزيدا او رباعيا مجردا او مزيدا قياسي نحو اخرج اخراجا واستخرج استخراجا ويعمل اي المصدر عمل فعله لازما كان فعله او متعديا الى واحد او الى اثنين او الى ثلثة فالمصدر يعمل عمل فعله ويأتي عمله عمل الفعل فالمصدر ... ايضا ماضيا كان او غيره يعني ان المصدر يعمل سوا كان ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد امس او مستقبلا نحو اعجبني اكرام عمرو اخاه غدا وقوله او غيره يعم الحال ايضا والظرف من قوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا متعلق بيعمل واعلم ان المصدر العامل لا بد في معنى ان والفعل اذا لم يكن مفعولا مطلقا لا للتاكيد ولا للنوع ولا للعدد لانه لا يصح اذا كان مفعولا مطلقا تقديره بان والفعل اذ ضربت ضربا ليس بمعنى ضربت ان ضربت وتقديرهم المصدر بان والفعل لا يستقيم اذا كان بمعنى الحال لان ان اذا دخلت على المضارع خلصه للاستقبال بخلاف ما اذا دخلت على الماضي فانه يبقى معها على معنى المضي لكنهم قدروه بان وما وكي وان كان في الحال ايضا نحو ضربك الآن ... لكونها اشهر واكثر استعمالا منها وليقدرهم له بان والفعل وهم بعضهم انه لا يعمل حالا لا المقدر

تقديره اذن بان كلا في الشرح واعلم انه فهم من قوله يعمل عمل فعله ان المصدر يعمل في المظهر والمضمر ولا بد من فاعل لفعل فاستغني عنه بقوله الا انه لا اضمار فيه لانه لو اضمر في المصدر لاضمر في المثنى والمجموع لجمع المصدر ... والا التبس عامل المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو ثني المصدر وجمع بعدد الفاعل وهو مستحق ذلك باعتبار مدلوله لم يخل من ان يوتى فيه بعلامة التثنية وعلامة الجمع وهو مستثقل او يحذف احدهما وهو يؤدي الى القياس ولا يلزم من ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل في نوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فتثنية احدهما وجمعه مثنى الآخر وجمعه والحكم اي والا انه لا يلزم ذكر الفاعل كما انه يلزم للفعل وان كان له اي وان كان يلزم ان يكون فاعله في نفس الامر اذ هو حدث قال ابن الحاجب ان التزام الفاعل يودي الى الاضمار فيه اذا كان الغايب متقدم ذكره قياسا على الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويقابل ان يمنع القياس لاداء الاضمار فيه الى ما هو ممتنع بخلاف الفعل ونحوه كما تقدم وسياق في اسم الفاعل وجه لعدم الاضمار في المصدر وعدم لزوم ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل والمفعول منصوبا كان المضاف اليه في المعنى او مرفوعا اعلم ان في هذا الكلام قدما على غير ترتيب اللف اعلانا على انه ... كقوله كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا اي دون ان المصدر الى الفاعل مجرد لفظا ويرتفع معنى ويضاف الى المفعول فيجر لفظا وينتصب معنى واضافة المصدر الى الفاعل هو الاكثر لان الفاعل محله الرفع فيقوم به فعله معه لا منظ وادعى باضافته اليه اولى من نصمه ومن مجلع متعلق لفظا وامد وانما يضاف المصدر الى المفعول اذا قام القرينة على كونه مفعولا وفي اماني تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم على ان يكون الكريم صفة او يجيء الفاعل بعده صريحا نحو اعجبني ضرب اللص الجلاد او قرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز ويجوز حمل المعطوف والصفة على المحل اي بسبب ان ما اضيف المصدر مرفوع او منصوب محلا مع حمل تابع المضاف اليه على محله في الشرح يجوز حمل توابع ما اضيف اليه على اللفظ وهو الاتباع لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يعاد الى المحل اذا تعذر الحمل على اللفظ الظاهر قال الاندلسي الظاهر من كلام سيبويه منع العطف على موضع المجرور بالمصدر فاذا جاء ما يوهم الحمل على المحل فيضمر له ناصبا او رافعا او فعلا او مصدرا منونا من جنس ذلك المضاف والمظلوم في قوله طلب المعقب حقه المظلوم عند النافع من الحمل على المحل مرتفع بحقه على انه فاعل اي عليه بالحق المظلوم

وقوم من المتأخرين منهم المصنف جوزوا حمل التابع على المحل بالمعطوف نحو الاكلاس
واللبان بنصب اللبانا حملا على محل الاكلاس وهو نصب لانه مفعول المخافة اي يخاف
الاكلاس واللبانا واوله قد كنت داينت بها حسانا [illegible] الرجل وداينته اذا عاملته بدين
قوله بها اي بالكاذة وفي بعض الكتب بالاينة الفائق لرمه عند دينه ليا وليانا وهو من
اللي لانه يعيقه حقه ويقينه عنه قبل الحق ما طلبت بالابل دانيه حسبانا لانه ليس فلسا
ولا ما طلا او اماطل غير حسان هذا ... طالعه ومثال الصفة قوله
ونحو طلب المعقب حقه المظلوم برفع المظلوم عطفا على محل المعقب اي كما طلب
المعقب المظلوم حقه في تقدمات اي على الماطل فقال عقبني حقي اي مطلني فالمظلوم
على هذا فاعل الطلب والمعقب مفعوله اي كما يطالب المظلوم حقه من ماطله فعلى
هذا لا احتجاج في البيت وهو للبيد يصف حمارا واتانه واوله حتى تهجر بالرواح وهاجها
طلب البيت المهر السيفية الهاجرة والمعقب هو المتردد في طلب حقه المتقاضي
لذنها اي هاج للجاد الاتان في الهاجرة والمعقب هو المتردد في طلب حقه يطلب
البا كما يطالب المتقاضي المظلوم حقه واعلم ان الظاهر ان لا فائدة في تخصيص المظهر
والصفة من بين التوابع بالذكر واعماله اي اعمال المصدر مع اللام قليل لتعذر اللام
على ما يقدر المصدر العامل به وهو ان والفعل واما اسم الفاعل والمفعول فلا يقل اعمالها
مع اللام لانها لامية ... حال العامل ان والفعل فيتعذر دخول اللام على ما يقدر به
ولا يتقدم معموله عليه اي على المصدر العامل على المصدر لانه اي لان المصدر
اذا عمل في تأويل ان والفعل وفي ... حينئذ لا يتقدم عليه ولا الفصل بينه وبين
لا يصح الفصل بين المصدر وبين صلته باجنبي فلا يجوز اعجبني ضرب زيد عمرو اليوم عند
بكر ان تجعل اليوم متعلقا باعجبني وعند بكر من صلة المصدر في التعلق الى ثلاث
ضرب زيد عمرا اليوم عند بكر فالمسألة يجوز فيها ان يتعلق كل واحد من الظرفين بالمصدر
وعلى هذا يجوز ان يتقدما بعد المصدر الى موقع شئت ... قبل ما ... اذ لا
مانع من تقديم بعض معمولات عامل على بعض ووجه ثان ان يجعل كل واحد منهما
متعلقا باعجبني وحينئذ لا يجوز فيهما الا ان يتقدما المصدر او يتأخرا عن جميع صلة
المصدر ولا يجوز ان يقع احدهما او كلاهما بين بعض الصلة وبعض لما كان من الفصل
بالاجنبي لا يجوز واذا كان الظرفان معمولين لاعجبني لم يكن بينهما وبين المصدر ملابسة
ووجه ثالث وهو ان يتعلق احد الظرفين باعجبني والآخر بالمصدر فاذا تعلق باعجبني

وجب تأخيره من صلة المصدر او تقديمه على المصدر لما مر وبالتقديم منصوبات والبحر
منصوب المصدر على المرفوع اي على معمول المصدر يعني ما كان فاعله مقدرا معنى اذا كان
الاسم ضميرين اولهما مجرور لفظا الاول اليه مرفوعا تقديرا لانه فاعل ثم بعده ضمير منصوب
جاز اتصاله بالاول وانفصاله منه اذا كان ... مغريا من الاول نحو عجبت من ضربكه
ومن ضربك اياه قال ... لا يقطع است اللص ... ومعكاها شيء ... يستطاع وكذا اسم الفاعل نحو
معطيكها ومعطيك اياها اما الانفصال فلان الضمير لا يتصل الا بعامله وهذا الضمير الذي
قبل هذا المنصوب ليس جزءا من عامله كما ان فاعل الفعل جزء منه فينبغي ان لا يجوز اتصاله
به وعلى هذا نبه بقوله وهو اي المنفصل المختار لكن اعتنى ... الاتصال لان الاول مرفوع معنى
لانه فاعل معنى وان كان المنصوب الاول ... المجرور مساويا له في التعريف او ادنى فقد
اتصاله بالمجرور نحو اعجبني ضربيهوك وضربيهوه قال ثعلب ... البيت
مريد المفعول به تفسيره وانما شذ لان الثاني ... اعرف من الاول او مساويا له
ان يكون من ذي له ... وان لم يكن ضمير الضمير الاول المجرور منصوب بل مرفوع وجب انفصال
الثاني عنه سواء كان اعرف من الاول او انقص او مساويا له اذ لا اتصال للمرفوع المتصل الا بكونه
الا للفعل نحو اعجبني ضربك هو وضربك انا وضربه هو فان كان المصدر مفعولا مطلقا والعامل
للفعل اي فالعامل فيه معمول بعد المصدر الفعل لا المصدر سواء كان الفعل ظاهرا نحو ضربت
ضربا زيدا او مقدرا ... لتقدير المفعول المطلق بان والفعل والمصدر انما
يعمل اذا كان يتقدر بهما ولان اعمال المصدر لعدم اصله وهو الفعل فاذا حصل فهو اولى
بالعاملية ... لا يجوز مع وجود الاصل وان كان اي المصدر الذي بعده معمول بدلا منه
اي من الفعل بان حذف الفعل لازما واعلم ان المفعول لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو
كان كذلك لتعدد الفعل قبله فلم ينتصب ... يكون بدلا من الفعل اذ صار اسم فعل وانما يقال انه
بدل من الفعل مجازا لانه لما وجب الذي يجمع بينه وبين الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل
منه فكانه بدل منه فوجهان اي ففي عامل معمول بعد المصدر البدل وجهان احدهما وهو مذهب
سيبويه ان العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل نحو سقيا ابنا فالمصدر عامل في المفعول لقيامه
مقام اسق لا لتأويله بان والفعل وقال السيرافي العامل هو ذلك المقدر لان الاصل في العمل
وهو ثابت هاهنا البقاء وهو انتصاب المصدر وهذا التفصيل من ابن الحاجب وتبعه
المصنف والظاهر في كلام النحاة ان للمصدر المحذوف فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف
في العامل المصدر او الفعل كذا في الشرح وستأتي من الاسماء العاملة اسم الفاعل وهو اسم مشتق

عمل اسم الفاعل

امذهب المصنف انه مشتق ومذهب السيرافي ان اسم الفاعل مشتق من الفعل لا
الفعل من المصدر لمن قام به الفعل في الشرح الاولى ان يقول لمن قام به لان المجهول امره مذكور بلفظ
ما ولعله قصد التغليب ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والآلة والموضع والزمان و المفضل
لان اسم الموضع لمن قام به اصل الفعل بل من قام به التفضيل ويدخل فيه الصفة المشبهة فخرج
بمعنى الحدوث فخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاستمرار وان قصد بها الحدوث
ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الآن او غدا وكذا الله تعالى ضيق
وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على
وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وعدوه ان قصد الاستمرار فيها
عارض ووضعها على الحدوث كما في كان الله عالما ابدا وعالم وصيغته من الثلاثي المجرد
على فاعل ومن غيره اي من غير الثلاثي المجرد وهو ما يشمل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد
والملحق بالرباعي ومشعبه الرباعي على صيغة المضارع بميم مضمومة موضع حرف المضارعة
وكسر ما قبل الآخر وان لم يكن في المضارع مكسورا ويعمل عمل فعله اي يعمل اسم الفاعل عمل
المضارع المصوغ المراد من قوله من فعله المصدر على ما هو مستوى المصدر فعلا والضمير
في فعله يعود الى يفعل اي من مصدر يفعل وهو حال من فاعل يعمل وان جعلته حالا من يعمل
على المجرور بعضهم للحال في المضاف اليه وجعلت الضمير لاسم الفاعل فالمراد من الفعل
ايضا المصدر واحترز بقوله من فعله من ان يعمل عمل مثل اعجبني علم ولا يستحب استعمال
وان يراد منه العلم والمعرفة خلاف الشرح معرفا كان اسم الفاعل او منكرا والمثنى والمجموع تصحيحا
او تكسيرا اي مثل المثنى والمجموع من اسم الفاعل على المفرد منه اما المثنى وجمع السلامة
فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي كان اسم الفاعل بها شابه الفعل واما جمع المكسر فيعمل ايضا
لكونه فرع الواحد قال ابو بكر ممن حملن به وهن عواقد حبك النطاق فشب غير مهبل
الحبك الطرق جمع حبيكة المرأة نطاقها بعصب تابط شرا يريد ان من امهاته التي حملن بالولد
وهن مشدودة الثياب ام شهبت للنكاح فنامها تحت وهو لا يريد في معتقد العرب ان المرأة
اذا اكرهت على النكاح فحملت واتت بولد كان الولد كيسا انجب النجابة عند اللهم الا اكثر عليه
وركب بعضهم اي ساد تابط شرا شابا غير كثير اللحم مطلقا او منفردا متقدما او مؤخرا اي
يعمل اسم الفاعل ملتزما به او منفردا متقدما على معموله او متأخرا عنه كما ان الفعل يعمل كذلك
نحو زيد ضارب غلامه عمرا وضارب عمرا والمراد من قوله بشرط معنى الحال او الاستقبال
يتعلق بيعمل اي اشترط في اعمال اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال اما الاستقبال ودليله استقرا

لغه

لغة العرب وحكمته انه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال كان موافقا للمضارع في المعنى واللفظ
واذا كان بمعنى الماضي لم يوافق المضارع في المعنى والالفاظ فلا يلزم من اعمالهم ما هو كالمشبه
بالفعل اعمالهم ما لم يقو مشابهته في الشرح شرط اسم الفاعل والمفعول لنصب المفعول
دون رفع الفاعل الحال والاستقبال لحصول المشابهة اللفظية اعني الموازنة المشابهة
المعنوية ايضا والى ما اسند اليه كالفعل وجوز الاعتماد فيهما كالفعل ولما لم يكن المصدر
مشابها للفعل لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع كاسم الفاعل والمفعول موقعه بلا ضميمة بل
وقع موقعه مع ضميمة ان لم يشترط فيه الحال والاستقبال لانا اشتراطه ذلك في اسمي
الفاعل والمفعول لتحصيل المشابهة لفظا ومعنى لما امكنت ولا يمكن في المصدر والموازنة
مطردا او لم يلزم ايضا المسند اليه ولا يجوز الاعتماد فيه لنقصان المشابهة لفظا ومعنى
والاعتماد اي وبشرط الاعتماد على صاحبه اي اسم الفاعل والمفعول مع مشابهتهما الفعل
لفظا ومعنى يجوز ان يجعلا في الفاعل والمفعول اسوة بالفعل لان طلبه لهما والعامل فيهما على
خلاف وضعها لانها وضعا للذات المتصفة بالمصدر اما بالقيام به كما في اسم الفاعل او بالتعلق
به كما في اسم المفعول والذات المتصفة بالمصدر من حيث هي لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا فلما كان
عملها فيهما على خلاف وضعها دون شرط ان يكون موقعهما عند العمل موقع الفعل وذلك اما
بكونه مسندا واما بوقوعه بعد ما هو بالفعل اولى فالاول اذا تقدم فيه مسند اليه يعولها
لان الاسناد الذي هو من لوازم الفعل فيجعل بتقدم المسند اليه كونهما مسندين فاذا اردت
اسنادهما الى شيء قبلهما ان يجعلهما مع ذلك الشيء مسندين الى شيء آخر نحو ضارب الزيدان لم يطلب
فيهما معنى الفعلية وهو الاسناد من اول الامر بل ربما توهم منهما قبل مجيء المسند اليه انهما مع تلبس هما
مسند اليهما اذ هما اسمان والاسم ظاهره اذا ابتدئ به ان يكون مسندا اليه ويتوقع ما يجيء
الابتداء بهما من الوصف وغيره قبل مجيء المسند فاذا لم يتبين من اول الامر انهما مسندان
وذلك بالاعتماد على مسند اليه قبلهما ففي الاعتماد مبادرة الى لفظ دليل على كونهما مسندين واقعا موقع
هو بالفعل اولى منه بالاسم ونعني بصاحبه المبتدا اما في الحال نحو زيد ضارب اخوه وفي الاصل
نحو كان زيد ضاربا اخوه والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا وذو الحال نحو جاءني زيد راكبا جملا
ويعبر عن القسم الثاني وهو وقوعه بعد ما هو بالفعل اولى بقوله او الهمزة او ما النافية
ايضا ويشترط الاعتماد على الهمزة او ما النافية عند الشيخ والاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام
وحرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخوك ولا مضروب ابوك ولم كريم
ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل مؤولا نحو انما قائم الزيدان اي ما قائم الا الزيدان والاستفهام

تقدم ايضا نحو قائم الزيدان ام لا وانما يعمل اسم الفاعل والمفعول اذا اعتمدا على حرف النفي او
الاستفهام لانهما بالفعل اولى كما مر في المنصوب على شريطة التفسير فان كان للماضي وجبت
الاضافة خلافا للكسائي فان كان اي وجب معمول آخر فيفعل مقدر نحو اسم الفاعل الذي
بمعنى الماضي يجب ان يضاف الى ما بعده مما يكون فيه المعنى مفعولا ويكون اضافة معنوية فلا
ان جاء بعده ذلك وليس معناه اذ يجب اضافته فانه يجوز هذا ضارب امس بلا اضافة
ويجوز ان يرتفع فاعلا ظاهرا كما يرتفع المضمر نحو زيد ضارب ابوه امس ولا ينصب الا الظرف
والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيها رائحة الفعل فيعمل فيها اتفاقا
واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي كما يعمل بمعنى المضارع سواء وبل تجوز ان زيدا معطى
عمرو امس درهما وقوله تعالى وجاعل الليل سكنا قال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب
بفعل مدلول عليه كانه لما قال انه معطى عمرو قيل وما اعطاه قال درهما اي اعطاه درهما
كما في الشرح والمصنف اجاب عن بعض ما تمسك الكسائي وهو باسط ذراعيه بقوله
ونحو كلبهم باسط ذراعيه على ارادة حكاية الحال كما فصله في الشرح ان اردت حكاية
حال الماضية جاز اعمال اسم الفاعل كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان
باسط نصب ذراعيه مع انه للماضي حيث اريد به حكاية الحال قال الاندلسي معنى حكاية الحال
ان يقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن
ولا يريدون به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان يحكى الآن على لفظه كما في قوله دعني من
تمرتان فحكاية الحال معاني الكاينة في الا الفاظ ونحو الضارب عمرا امس حكمه حكم الذي
ضرب يعني اذا دخل اللام على اسم الفاعل يعمل بمعنى الماضي والحال والاستقبال لانه ذي
اللام ليس في الحقيقة اسم فاعل حتى يشترط فيه الحال او الاستقبال بل هو فعل في
صورة الاسم وقال ابو علي والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا
لانه لا يحتمل الاسم عاملا الا بمعنى الماضي ومن ثمه اي من ان حكمه حكم الذي ضرب امتنع
المتقدم اي تقديم ما في حيزه نحو الضارب عليه كما امتنع في الذي ضرب مما تقدم في الموصول
ولما امكن ان ينتقض هذه الدعوى بان قد تقدم على اسم الفاعل ذي اللام ما في حيزه
في قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين اجاب بقوله واللام في قوله تعالى وكانوا فيه
من الزاهدين ليست بمعنى الذي عند بعضهم بل كاللام في الرجل فلا يرد نقضا علينا
والصلة المتقدمة اي واجيب بوجه آخر وهو انا سلمنا ان اللام في الزاهدين بمعنى الذي
لكن الصلة المتقدمة يعني فيه ليست كلام اجنبي يتعلق بالزاهدين عند آخرين بل المحذوف

مدلول

اي بالزاهدين ازادوا انه فيه متعلق بمحذوف يدل عليه المذكور وهي
مدلول عليه
الزاهدين كانه قيل فيم اي في ماذا زهدوا فقال زهدوا فيه وهكذا اي الوجه الثاني اولى
لما تضمنه الاول من تقديم صلة المجرور على الجار معنى اذا كمل بنية منه متعلقا بالزاهدين
وهو مجرور بمن وقد تقدم في على من فيتقدم صلة المجرور على الجار وفي الاجرة
كما لا يجوز تقديم المجرور على الجار اذ صلة المجرور تابعة له ولا يقع التابع حيث لا يقع
المتبوع وجاز عطف على ما يتبع حذف نون التثنية والجمع من غير اضافة كما في الذي
يعني من ان اسم الفاعل ذا اللام صلة الموصول جاز حذف النون من مثنى اسم الفاعل
ومجموعه من غير اضافة كقوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم وكف
اي منقصة وعيب والعورة كل خلل تتخوف منه في ثغر او حرب كما يحذف من الموصول
في قوله وان الذي حانت البيت ولان الصلة قد طالت بنصب المفعول فان التخفيف
بحذف النون وقراءة من قرأ لذائقوا العذاب بالنصب اي بنصب العذاب مما يشهد
اي لا معمول عليه لانه حذف نون الجمع من غير اضافة ومن غير وقوعه صلة للموصول
وحكم ما جاء منه اي من اسم الفاعل للمبالغة كفعال ومفعول وفعال حكمه اي حكم اسم
الفاعل قال سيبويه اجروا اسم الفاعل اذا ارادوا ان يبالغوا في الامر مجراه اذا كان
على بناء فاعل فكانهم حملوا ما بنيها من زيادة المعنى قاموا مقام ما فات من زيادة فاعل
فاعملوها عمل فاعل وانشد للعلاج اخا الحرب لباسا اليها جلالها وليس بولاج الخوالف
اعقلا ولابي طالب بن عبد المطلب يرثي ابا امية بن المغيرة ضروب بنصل السيف
سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر يريد اذا اكل الاضياف وقلعة من الابل حمرت
قطعنا حرثها وحكي عن بعض العرب انه لحماد بوائكها اي سمانها والحماد
مبالغة الساخر من الحمد والبوائك والعلاج بضم القاف وتخفيف اللام والخاء المعجمة
والجلال جمع الجل وجل العرب نحو الدرع أي نتعب لباسا والولاج مبالغة الوالج من
الولوج الدخول والخوالف الاعمدة جمع خالفة كانها خلفت الخايط وتنوب عنه لا يعقل
البعير المشدود والتركيب من العقل قال صاحب النبايع التركيب يدل على الجمع والضم يقول
اذا احضرت الحرب ابلج الابيت ملتزما بالاحوال خوفا وجبنا واعقل حال وقوله وحكم ما جاء
منه للمبالغة حكمه يدل على ان بناء المبالغة يعمل متقدما كما مر ومن خير كما حكي عن العرب
واما المثلى فانا شارب وسواء كان مفردا كما ذكرنا او مثنى او مجموعا جمع تصحيح او
تكسير قال الشاعر اتاه ادما ثم من خرفهم عفر ذنوبهم غير فخر وجمع غفور تضب ذنبهم

في الشرح ابنية المبالغة الخ فقلب اتفاقا من البصريين مثله فعال وفعول ومفعال
ولذا خصصها المصنف بالذكر وقال سيبويه فاعل اذا حول للفعيل او فعل يعمل ومنعه
غيره اما فعال لكن معمل وضل ما عمل اليه اسم الفاعل كظريف وفطن فلا خلاف في انه
لا ينصب اذ لا اختلاف في ابنية المبالغة لانها الصفات المشبهة في الشرح وعند الكوفيين
لا يعمل شيء من ابنية المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وما اوهم خلاف
ذلك محمول عندهم على فعل مقدر وقال البصريون انها تعمل لما فيها من ثبات الشبه اللفظي بجبر المبالغة الخ
ذلك النقصان وايضا فانها فرع الفاعل المشابه للفعل فلا يقصر عن الصفة المشبهة في
مشابهة اسم الفاعل ومنها انه يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما اشترط ذلك في الصفة
المشبهة ومنه اي من الاسم العامل اسم المفعول وهو ما اشتق لمن وقع عليه الفعل   اسم المفعول
في الشرح وقع او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه نحو وجدت ضربا فهو موجود وعلى نحو
عدم خير وجهل فهو معلوم وصيغته من الثلاثي على مفعول اي على وزن مفعول ومن غيره
اي من غير الثلاثي على الفاعل اي على وزن اسم الفاعل مفتوح ما قبل الآخر الا ان ما قبل الآخر
مفتوح في مضارعه الذي يجيء عليه اعني المضارع المبني للمفعول وحكمه حكم اسم الفاعل في اشتراط
الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرف الاستفهام او النفي نحو ازيد معطى غلامه درهما
ويفهم من قوله وحكمه حكم اسم الفاعل ان اسم الفاعل المفعول يعمل عمل فعل المضارع المبني للفاعل
كاسم الفاعل فاستثنى منه قوله الا انه يعمل عمل المبني للمفعول ومنه اي من الاسم العامل الصفة
المشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم من مصدر كذا في الشرح وقوله لازم لبيان انها لا تشتق   الصفة المشبهة
الا من اللازم وقوله بمعنى الثبوت يخرج اسم الفاعل والمفعول لانهما وضعا للدلالة على
الحدوث واما خروج اسم الآلة والزمان والمكان والتفضيل المشتق من الفعل اللازم عن هذا
التعريف فغير ظاهر الا ان يقال ان تعرضه في هذا الاسم لدلالتها على الحدوث والثبوت
والصفة المشبهة موضوعة مع الثبوت والقوى في قوله وصيغتها اي ما اشتق مخالفة
لصيغة الفاعل على حسب السماع ايذ مخالفة الفاعل ان صيغة المشبهة لا تأتي على
وزن فاعل الا نادرا كما في الشرح من قولهم قديم... فاعل في معنى الصفة المشبهة ومعناه الا انه
المشتق منه من غير معنى الحدوث كساخط في بعضها بكسر العين وعاقر في عقر بضم
العين بل لا ادله ليست صيغتها قياسية كاسم الفاعل والمفعول وانما هي سماعية
وشبهت اي الصفة المشبهة به اي باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع قيل انما عملت
الصفة المشبهة وانها لم توازن صيغتها الفعل ولا دلت على الحال والاستقبال كاسم الفا

لاجل

لاجل مشابهته اسم الفاعل بانها صفة تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل صفة تثنى وتجمع
وتؤنث ومنع ايجاب افعل التفضيل لان اصل استعماله ان يكون معه من وما دام معه
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولا يقصد ولا انه يشبه الصفة المشبهة وجمعها وتانيثها كاسم الفاعل
سوا لانه لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب ولذا لا يقال احسن ابيضان ابيضون ابيضة ابيضات
ابيضات مع عملها على سائر الصفة مشبهة وبين الصفة المشبهة بما فيها فيقال زيد كريم
حسن وحسن وجهه وصعب جانبه ولا يشترط فيها زمان من الازمنة الثلاثة لانها
موضوعة على الاستمرار فكيف تشترط الزمان واما الاعتماد على احد الاشياء المقدمة فلا بد
منه لما قلنا في اسم الفاعل بل هو فيها اولى لضعفها ومعنى تعرف على فعلها انها ترفع الفاعل
وتنصب شبه المفعول وتعرف جماعة تجري باعمالها وهي اما ان تكون باللام او مجردة وتركها
اما بالاضافة او باللام او مجردا عنهما مرفوعا بالفاعلية او منصوبا بالصفة المشبهة لا تخلو من
انه يكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما تقسيمها بحسب اعرابها
في نفسها لانه لا اثر في عملها لكون اعرابها في نفسها في معرفة المذكور منصوبا اما ان يكون حسنا   فا
او مع اللام او مجرد عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة فصارت ستة اقسام الصفة باللام
مع الثلاثة من اقسام المعمول والصفة المجردة مع تلك الثلاثة المعمول في كل واحد من
الاقسام الستة اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا صارت ثمانية عشر لان الستة
صارت مضروبة في الثلاثة وتفصيلها حسن وجهه برفع المعمول ونصب وخفضه حسن
الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن
وجهه بالرفع والنصب والخفض وكذا الحسن الوجه الحسن وجه وما ينتصب من المعمول
ينتصب على التشبيه في النكرة وعلى التشبيه بالمفعول في المعرفة مبنيا لا يجوز تعريفه اي
تعريف التمييز وهم البصريون واما الكوفيون فالنصب في الجميع عندهم على التمييز   نزع
لتعريف التمييز عندهم ومعنى التشبيه بالمفعول انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه
بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجيء باللام في المضاف اليه لتوريث
الوجه باللام كما كان معرفا بالضمير المضاف اليه فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا اولا
لما قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها الفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما يقال الضارب
الرجل ليصح الاضافة اليه اذ لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة الوصف الى موصوفه اذ المرفوع
من الصفات نعت المرفوع بخلاف انه منصوب مع المنصوب فان الضارب في زيد ضارب عمرو
غير الضارب هو الفاعل دون عمرو وهم يراعون في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة فكما

لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها لم يجيزوا في اللفظية ايضا مثل ذلك لكنها
فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب حتى لا يكون كانك اضفت الوصف الى موصوفها
او مجرورا بالاضافة عطف على منصوبا اي او يجعل معمول الصفة باضافة الصفة اليه في قوله
مرفوعة الاحوال التي للصفة ومعمولها اثنان في ثلثة ثلثة فالاثنان حالا الصفة من كونها
باللام او مجردة وقوله الاثنين في ثلثة الاداة المعمول ثلثة احوال وهي كونه مضافا او
باللام او مجردا وهذه الاحوال الثلث مضروبة في ثلثة احوال آخر للمعمول ايضا من كونه مرفوعا
او منصوبا او مجرورا والثلثة في الثلثة تسعة والاثنان في التسعة ثمانية عشر وامتنع
من الثمانية عشر باتفاق اسماء اضافة ذات اللام الى المضاف اي اضافة الصفة ذات
اللام الى معمولها المضاف نحو الحسن وجهه لعدم الخفة اي لان الاضافة لم تفد فيه خفة
والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا بعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل
في الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل
واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن وجه الغلام والحسن وجه ابي الغلام و
اما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما معا كحسن الوجه ولم يحصل باضافة
الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة بسبب اللام حتى يحذف والضمير
في وجهه باق لم يحذف واما المثنى والمجموع نحو الحسنا وجهها والحسنو وجوههم
فالتخفيف حاصل في الصفة بحذف النون فيجوز عند سيبويه لكن على قبح والى المجرد
عنهما اي والصورة الثانية الممتنعة اضافة صفة ذات اللام الى معمولها المجرد عن اللام
والاضافة نحو الحسن وجه مع حصول التخفيف بحذف الضمير في وجهه لانه يلزم اضافة
المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية ففي امتنع هذه الصورة لان هذه الاضافة وان
كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف لكنها فرع الاضافة المحضة فاذا لم يكن مثل المحضة
بان يجوز ههنا تعريف المضاف والمضاف اليه معا فلا اقل من ان لا يكون على ضدها وهو تعريف
المضاف وتنكير المضاف اليه واضافة الوصف المجرد عن اللام الى المضاف اي الى معمول المضاف
الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه مختلف فيه سيبويه وجميع البصريين على قبح ويجوزون
انها لا تجيء الا في ضرورة الشعر والكوفيون لا يستقبحونها ويجوزونها في السعة وجه استقباحها
ان اضافة الصفة الى معمولها لاجل التخفيف والحكمة يقتضي ان يبلغ اقصى ما يمكن فيه
ويقبح ان يقتصر على ادون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه
وهو حذف الضمير فالقبح لانه لم يحذف الضمير في وجهه مع انه حصل من الضمير المستكن

في الصفة فاستغنى بالمستكن من عايده الى الموصوف والذي اجازها نظر الى حصول شيء
من التخفيف وهو حذف التنوين كذا في الشرح وفي التعليق لجاز سيبويه مررت بحسنة
وجهها بالاضافة مع انه حكم عليه بالرداءة والضعف ووجه ضعفه انك لما نقلت الضمير
من الوجه الى الصفة لم تحتج الى ذكره في الوجه وذلك لان العامل في الاصل الوجه فاذا
كان الوجه مضافا الى ضمير [illegible] على صفته فيصح معها رفعه واجراؤه على اصله
وحقيقته فلا يحسن ان يجر بالوجه ويجعل الفعل لصاحبه الذي كان الفعل مسندا اليه من
جهته اي من جهة الوجه ولا كذلك حسنة الوجه لانك اخرجت الوجه بقطع ضمير
المرأة عنه من ان يصح فاعلا كما صلح ثم فتعين ان تجعل فعله لصاحبه وفي [illegible] وانما
انما اجازه سيبويه مستشهدا بقوله اي بقول الشماخ امن دمنتين عرس الركب
فيهما بحقل الرخامى قد عفا طللاهما اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي
جونتا مصطلاهما فالاصل جونتان مصطلاهما فنقل الضمير الى جونتا فالاصل ان
يقال جونتا المصطلى وجونتا مصطلاهما بمثابة حسنة وجهها وهو عندنا عبارة
عن نحو امرأة حسنة العينين نقية سنها لان الاعالي بعضها التثنية قال المبرد بل
الضمير في مصطلاهما راجع الى الاعالي لا الى جارتا في جنى الحال اذ هو لهما [illegible] وليس
لجارتا [illegible] الاعالي والمعنى كميتا الاعليين وانما جمعها لما حولهما كانه قال جونتا مصطلى
الاعالي نحو امرأة حسنة العينين نقية سنها اي حسن العينين وامرأة حسنة نقية [illegible]
اي لون الوجه فليس فيه الا ضمير واحد وهو المستكن في جونتا واضافة الصفة الى
شيء هو من سبب ما هو من سبب الاول جايزة مستمرة كالاضافة الى ما هو من سبب
الاول فيقول رجل حسن وجه الاخ كما يقول حسن الوجه وبعض مصطلى الاعالي
ما يحت الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان فاصل الجانبين واعلاه كميت وما
بينهما جون اي اسود وما ذهب اليه المبرد ثلث والظاهر مع سيبويه الصفاة الصخرة
الملساء والجمع صفا اي جارتان من صفا ومن البيان اي البارديتان الاثافي هما
صفا او مجاورا صفا على نحو قولنا ماديد [illegible] من الصفا ثالثة الاثافي والحقل الارض
الخالية ويقال هو المزرعة والرخامي شجر مثل النبات الحنظل وعفا اي درس [illegible]
المصافي دمنتين شجري [illegible] فيه ضمير واحد من البواقي اي غير المسئلتين
المتنعتين وغيرها المختلف فيها الحسن وما فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح
اما الاول فلانه حصل فيه ما يحتاج اليه من غير زيادة ولا نقصان فكان احسن المراتب

القياس واما الثاني فاقبح منه لما فيه من زيادة ضمير وهو مستغني باحدهما والقبح لان
زيادة الضمير لا يحصل واما الثالث فقبيح لخلوه عن الضمير المحتاج اليه في الصفات وبقاء
كالاجنبي عن موصوفه ثم بين انه في خلو الصفة من الضمير وفي كان بها بقوله وفي ارفع
بها اي بالصفة الظاهر فلا ضمير فيها ويكون الصفة كالفعل فتوحد توحيد الفاعل وتفرد
عند افراد الفاعل ولا تثنى ولا تجمع لتثنية الفاعل وجمعه كما مر في باب النعت بجي
برجل حسنة جاريته والا اي ان لم يرفع بها الظاهر فضمنها ضمير الموصوف ممثاد ذلك ان
في نحو امرأة حسن الوجه ولولا انه في الصفة ضميرا راجعا الى موصوفها لم يؤنث
الصفة فانثت الضمير وثنى وتجمع لتثنيته وجمعه واسم الفاعل واسم المفعول غير
المتعديين مثل الصفة فيما ذكر اي في الوجوه الثمانية عشر ونعني باسم المفعول غير
المتعدي اسم المفعول المتعدي الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما ومن المتعدي
الى ثلثه هو المتعدي الى اثنين نحو قولك في اسم الفاعل الان زيد ضارب الغلام ثانيا
النصب وفي اسم المفعول مضروب الغلام ولوجب الحد سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى
المضارع فان رفعهما المسند اليه لا يحتاج الى شرط زمان وجائز في معمولهما الرفع و
النصب والجر كما في معمول الصفة واذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا و
معطى غلامه درهما فان حذفت المفعول اجري نصب الفاعل وجره اتفاقا الا انه شبه
بالمفعول فان له مفعولا بخلاف الصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول اللازمين
وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل من اجناس المنصوب اي المجرور بالمفعول
لم يمتنع عند ابي علي نصب الفاعل وجره اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره
وكذا المنسوب مثل الصفة في الوجوه الثمانية عشر نحو رجل تميمي ابوه وتميمي الاب
ومما هي من الاسم العامل اسم التفضيل وهو ما اشتق من فعل منه المشتقات وقوله اسم التفضيل
لموصوف يخرج اسم الزمان والمكان والآلة وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ومعناه بسبب زيادة الموصوف على غير ذلك الموصوف بعد اشتراكهما
في اصل الفعل ويقتضي التعريف نحو فاضل وغالب وزايد الا ان يكون قوله وصيغته
افعل من تتمة التعريف الا انه الخير فانه مصدر قولك خرت يا رجل اي صرت ذا خير
وهو من باب ضرب والشر فانه مصدر عين ماضيه ذات الحركات الثلث ومعنى
شررت يا رجل صرت ذا شر تقال هما خير منه وشر ولا تقال اخير الا في لغة
فصيحة ولانه غير ما والشر لانه لغة ردية وعليها جاء قولها صغراها شراها في التعليق

مروى صغراها مراها وهذا من قول امرأة في زمن لقمن بن عاد وكان لها ابنتان يقال لها الحلي
وخليل يقال لها الحلي فخرجت يوما وتبعها لقمن فرأى الخليل فتعرض لها فضيا وقضيا
حاجتها ثم قالت لم ابن الثابت فانا استودي الحي حتى فاتي ليلا لاخرجن والانصرف
الى مكان لا يعرفنا اهله فلما سمع لقمن ذلك قال قبل التيمي من الحلي فارسلها مثلا ثم قولت
المرأة ما قالت ولما خرجا الرجلان نطق بها ايا ما الى مكان كنت ثم تحولت الى الحي بعد برهة
فبينا هي ذات يوم قاعدة مرت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت اي وابه قالت انجو سحل
صروت وابه فقالت المرأة كذبتما ما انا لكما بام ولا ابيكما بامرأة فقالت لهما الصغرى
اما تعرفان حبابها فقلعت بها وصرخت بها فقالت الام عند ذلك صغراها شراها
فذهبت مثلا ثم ذهبت العقبة الى لقمن فقصت عليها قصتها كيف صنعت وكيف قالت
لصديقها فقال اي لقمن ما كانت هذه في حسابنا ثم حكم لقمن عليها بالرجم لا دحمت نفسها
في حيرتها وحكم على الخلي بان يفرق بين ذكره وانثييه كما فرق بين التيمي وانثاه في
الاساس قال المبرد يا الخلي مشددة وبا التيمي مخففة ويروى مشددا بمعنى المشتق و
وعزي الى الاصمعي وانشده ويل التيمي من الخلي فانه نصب الفواد وعينه بهموم والرجم
بالتحريك القبر وقد وحت الرجل اي جعل نفسه كانما ميته وشرطه ان يبنى مما يبنى منه التعجب
الشرع شرط افعل التفضيل انه يبنى من ثلاثي مجرد ليس بمعنى لام متت متصرف قابل معناه
للكثرة لا يكون ذلك الثلاثي لونا ولا عيبا فقولنا منه فعل احترازا عن نحو احنك البارتين
اي اكلها وعن نحو افرس من غيره من الفروسية فانه لا يستعمل منهما فعل وقولنا
ثلم احترازا عن الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يسمع اكون واصير وقولنا مثبت احترازا
عن نحو ما بجامد اي ما نعم فانه لا يقال انعس وقولنا متصرف احترازا عن نحو نعم وبئس
وليس فانه لا يقال انعم وابأس واليس وقولنا قابل معناه للكثرة احترازا عن نحو غربت الشمس
وطلعت فانه لا يقال الشمس اليوم اغرب منها امس ولا اطلع وقولنا ثلاثي احترازا عن
الرباعي نحو دحرج وقولنا مجرد عن نحو ثلاثي ذي زوايد نحو اخرج وعلم اذ لو لم يكن ثلاثيا لكان
رباعيا او لم يكن مجردا بل ذا زايد لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بناؤه منه من غير حذف
ففي فواح الاستعمال واما ان اردت البناء مع حذف حرف او حرفين فانه يلتبس المعنى
اذ لو قلت في دحرج ادحر من غير علم انه من تركيب دحرج وكذا لو قلت في اخرج اخرج علم
الهمزة لا يلتبس باخرج من الخروج وكذا غيره من المشعبة هذا كله بنا على انه لا
صيغة للتفضيل الا افعل اختصاصا وقولنا لا يكون ذلك الثلاثي لونا ولا عيبا لان افعال

في المقامة الاربعين من مقامات الحريري اكذب من سجاح واحمق من رجلة الأم من مادر وأشأم من قاشر

بسم الله الرحمن الرحيم

الالوان يأتي افعالها على افعل وافعال نحو ابيض واصفر واحمر فعلى كل ما جاء من الثلاثي عليها
واما العيوب فليست الغالب منها المزيد فيه لكن بعضها ذو الزيادة فيه اكثر استعمالا
من غيره كاحول واعور فانها اكثر استعمالا من حول وعور فجاء بعد هذا البعض على ذي
زيادتها وبعضها لا يجيء منه افعال ولا افعال ... والعرج والنحو فلم يبنى من هذا البعض
ايضا لكون بعض من هذا البعض لا يجيء الزيادة والنقصان كالنحو والبولية من هذا البعض
مجمول انه الفتيس المذكور في الامتناع وينبغي ان تعلم انه لا يمتنع من الالوان والعيوب
الظاهرة فانه الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان واجهل واحمق
ويتوصل بمثل ما يتوصل به في باب التعجب يعني ان قصدت التفضيل من معاني التي
تعودت بناء التفضيل من الفاظها يعني افعل من فعل يصح بناؤه منه من حسن او كثرة او
غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده ثم تأتي بمصادر تلك الالفاظ التي امتنع بناء
افعل منها فتنصبها على التمييز فيكون هذا التمييز مميزا عن النسبة فيها نحو اشد احمرارا
وبياضا اي واشد بياضا وعمى اي واشد عمى واقبح عورا واكثر دحرجة وقد شذ الا عمى
والاولى يقال هو اولاهم للمعروف وانما شذ لانهما من الاعطاء والايلاء لانه الثلاثي المجرد
اذ معنى عطوت الشيء تناولته باليد ومعنى ولي قرب وصار واليا وقولهم ابي وقد شذ
قولهم افلس من ابن المذلق في التعليق اي اشد افلاسا ولا ثلاثي مجرد له بل يقال افلس
الرجل فهو مفلس كانما صارت دراهمه فلوسا او دنونا وابن المذلق من بني الذال والدال
وهو رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مناة لم يجد بيته ليلة وابوه واجداده
يعرفون بالافلاس قال الشاعر في ابيه فانك ان تجد تميما وتقصاكر ابي الذي والعرف
عند المذلق واحمق اي واشد قولهم احمق من هبنقة لان الحماقة من العيوب وعلى
ما قلنا من الشرح ليس بشاذ لان الحماقة من العيوب الباطنة لا الظاهرة في
التعليق هو ذو الودعات ويلقب من حمقه انه جعل في عنقه قلادة من ودع و
عظام وخزف وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولئلا
اضل وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته فقال يا اخي انت انا فمن انا واما ما اشده الكوفيون
من نحو قوله اذا الرجال شتوا واشتد اكلهم فانت ابيضهم سربال طباخ وقول الآخر ابيض
من اخت بني اباض في شذوذه يحتمل لعدم التفضيل في التعليق لجاز الكوفيون ابيض
منه واسود لحلة التعجب وتمسكوا بالبيتين واجيب بان ذلك ليس بحجة على الاصل
المجمع عليه لشذوذ على انه يحتمل ابيض في البيت افعل الذي مؤنثه فعلاء فكانت تلا

نفقة ليلة ...

اذا الرجال شتوا واشتد ازمهم فانت ابيضهم سربال طباخ

اضل ...

واجبن من صافر واطيش من فراش اركاشتنا وطبقة وحداة وبندقه

سيفهم وانتصب ما بعده على التمييز وكذا البيت الآخر جارية في درعها الفضفاض ابيض
من اخت بني اباض اي في درعها جسد وسعة وما بعده في موضع رفع على الوصفية
لا نعت كقولك انت كريم من بني فلان ودرعة المرأة قميصها والفضفاض الواسع و
الاكثرون يكون في الفاعل اي التفضيل ... على غيره في الفعل نحو اضرب انه مار
اكثر ضربا من سائر الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية من
سائر المضروبين وانما كان القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه
مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر الاشتباه لاطراده في ما سائر الالفاظ المشتركة
فاعتقبها الاشتباه لقلتها لكونها سماعية فارادوا جعله في احدهما الظهر دون الآخر
فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه من المفعول لانه لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا
عكس وانما قلنا في الاغلب احترازا عن نحو عنون فانه حملوه قياسا في المفعول مع
الفاعل مع انه اكثر يعني لفظ يدل على معنى التفضيل فيه وقد جاء اشغل الكثيران
يكون الفاعل لانه قد جاء في المفعول ايضا على غير قياس نحو اشغل من ذات النحيين اي
اكثر مشغولية والنحي الكسر الزق للسمن وذات النحيين امرأة من تيم الله بن ثعلبة كانت
تبيع السمن في الجاهلية فاتاها خوات بن جبير الانصاري فساومها فحلت نحيا
فقال امسكيه حتى انظر الى غيره فلما شغل يديها ... فقضى ما اراد وهرب
ثم اسلم خوات وشهد بدرا فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف شرادك يا خوات و
تبسم صلى الله عليه وسلم واذهب ذلك من قولهم ذي هو ... فالكبير حسن الذي ... ذلك
لانه تعجب بنفسه اذا انظر الى حسن منظره وستر وده بالعباد لفظه لانه في مجهول
في المعنى في الفاعل لانه يعني تكبر فانه يعني اشد مزهوية فهو تفضيل باعتبار لفظ المفعول و
باعتبار المعنى فالتفضيل للفاعل وذكر بعضهم انه يقال زها الرجل فهو زاه اذا تكبر فلا شذوذ
فيه واشام من البسوس في التعليق شئم الرجل فهو مشئوم اذا صار شؤم ما يقال ذي
فهو ... والبسوس هي خالة جساس بن مرة قاتل كليب ومن حديثها انه كانت
للبسوس جار من جرم يقال له سعد بن شمس بن مالك وكانت له ناقة يقال لها سراب
وكان كليب قد حمى ارضا من ارض العالية فلم يكن يرعاه احد الا ابل جساس بن مرة لصهر
بينهما اي بين كليب وجساس فخرجت ناقة الجرمي في ابل جساس في حمى كليب ترعاها
فرآها فانكر مرعاها فقال ... باجب واوداه فقال جساس ليقتل عن عقل هو
اعظم من ناقة جارك ولم يزل يتوقع غرة كليب حتى تمكن منه فقتله فنشب الشر بين ... تغلب

النحيين ...
النحي بكسر النون في ا ...
هو الزق للسمن ...

في الصحاح الزهو الكبر والفخر وزهي الرجل فهو مزهو اي تكبر وللعرب احرف لا يتكلمون بها الا على سبيل المفعول وان كان بمعنى الفاعل مثل قولهم زهي الرجل وعني بالامر ونتجت الناقة ...

اربعين سنة واعز اي اكثر معزوزة واكرم اي اكثر ملومية وكذا اشهر اي اكثر مشهورية
ومرجا اي افضل ولا يعمل الى عو احسن الناس في التعليق اي اشهرها الا قليلا لانه
مشتق من الحنك قال الجوهري هو شاذ لان الخلقة لا يقال فيها ما افعله لان الخلقة
لا تقبل الزيادة والنقصان حتى يقال ... وتعجب منها وابل من حنيف الحناتم
في المثل عند الزمخشري من افعل الذي لا فعل له ونه في الصحاح يقول ابل يابل ابالة بلوت
تشهد فيشهد شهادة مونوا بل وابل اي حاذق بمصلحة الابل فعلى هذا ليس من ذلك
وحنيف الحناتم رجل من بني تيم اللات بن ثعلبة وكان احذق فيما ذكر في رعي الابل وهذا اعني
افعل الذي لا فعل له اول مذهب البصريين ان اول افعل ثم اختلفوا في تانيثه فقال الجوهري
على انه من تركيب د ول كردن وافعل له وقال بعضهم اصله اوال من وال اي نجا لان
النجاة في الاولية وقيل اصله اول من آل اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى
مفعول كاشهر واحد فقلبت الهمزة الثانية واوا وادغمت الواو في الواو وقال الكوفيون هو
فوعل من وال فقلبت الهمزة الى موضع الفاء وتصغيره لتعريف افعل التفضيل واستعماله
يبطلان قول الكوفيين فقوله على الاوجه احترازا عن مذهب الكوفيين انه فوعل و
عن مذهب بعض البصريين انه افعل وله فعل كافضل ويلزمه التنكير مع من قال الرضي ... حب
لانهم لو عرفوا افعل مع من الخليل امتنع ان يعرفوه بالالف واللام او بالاضافة وكلاهما مقتضى
اما الاضافة فواضحة لانهم انما يضيفونه الى ما هو مفضل عليه وانما يذكرون بعدها
لبيان المفضل عليه فكان الجمع بينهما عبثا لا فايدة فيه ولو عرفوه باللام لم يكن اللام
العهد فيجب ان يكون معروفة افضليته عند المخاطب والمخاطب لا يكون معروفا
افضليته الا بالنظر الى المفضل عليه فلو جمعت بينها وبين من المذكور بعدها المفضل
عليه لثبوت الفضيلتين اعني ... عن الاخر كالاضافة سواء واعلم ان
قوله ويلزمه التنكير مع من وقول ابن الحاجب لانهم انما يضيفونه الى ما هو مفضل
عليه متناقضان ... الشرح من قوله لا منع من اجتماع الاضافة ومن المفضل
اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كما تقول زيد افضل البصرة من كل عاقل
فاضافته الى البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد وهذا كان قائل ان يقول ...
عرفت افعل مع من في قوله بالاكبر منهم والعبر منه فبطل ما ادعيتم اجاب بقوله
وعيرو لست بالاكثر منهم حصى ليست من فيه بيانية حتى تخص تفسيره اي ليست
من فيه تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما يقال

وحنيف الحناتم رجل من
بني تميم ...

مثلا ارير شخصا من قريش افضل من عيسى من ناس من قريش وعمرو ابي حكم بزيادة الا م
ومن تفضيلية كما في قوله والخير منه كان في الشرح البيت للاعشي يفضل عامرا على علقمة
وقبله ... وانما العزة للكاثر يقال عدد كاثر اي كثير وعو اكثر منهم حصى اي عددا
اي لست اكثر منهم عددا والعزة لمن كثر عدد اصحابه ومتابعيه فلا يكون عزيز
الجواهر واجاب المصنف عن قوله والخير منه ... بقوله ونحو ولست منهم بالا و
الخير منه ... الزاهرة الى البيت من السبعيات والمعرفة ... اي ويلزمه
التعريف باللام او الاضافة فقصد ... في الشرح اي يلزمه التعريف باحدهما عند مفارقة
من وهذا وهم لانه ... النكرة فيجيء على تنكيره مثل مررت بافضل رجل وهذا
فمفارق من ولم يتعرف ... على ان بعضهم قوله او الاضافة على قوله باللام ولقابل
ان يقول ... على التعريف ... بالام او يلزمه الاضافة عند مفارقته
فلابد ... والحاصل انه يلزم ان يصاحب افعل التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة
لاخلاء من المجموع ولا يجتمع اثنان منها في الاغلب وانما لا يخلو عن المجموع لانه وضع الاسم
لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة ذكر المفضل عليه ظاهر واذا تجرد عنها لزمته اللام
لانها يشار بها الى معين مذكور قبل لفظا او حكما في اللام العهدية فتكون اللام اشارة الى
افعل مذكور معه المفضل عليه كما يجري مثلا بينك وبين مخاطبك ذكر طالب شخص هو افضل
من زيد ثم تقول بعد ذلك عمرو هو الافضل اي الافضل من زيد فهو في قوة ذكر المفضل عليه
الاشارة الى افضل مذكور معه المفضل عليه فلا يجوز اذن ان يكون في افعل التفضيل في موضع
من المواضع الا العهدية لا يعري عن ذكر المفضل عليه واسا فاخلاء من الثلاثة لخلاء عن ذكر
المفضل عليه فلا يتم فهم المقصود الاهم من وضعه واما اجتماع من الثلاثة المذكورة فان
لان كل واحد منهما يغني عن الآخر في افادة ذكر المفضول فلا فايدة في واحد منها الا ذكر فكان
ذكر الآخر لغوا ... لغوا ومستويا فيه اعني افعل الذكر والانثى والاثنان والجمع مع
من بخلافه اي بخلاف افعل معرفا باللام حيث يجب مطابقته لما هو له ومنها بحسب
الاعراب اي المطابقة وعدمها مضافا وقد سبق ذلك في باب الاضافة وقد يحذف
من لفظا ويراد معنى اذا علم المقصود جاز حذفه وذلك غالبا كما قال الله اكبر اي اكبر
فيجب ... انا اكبر ... الله اكبر اي من كل كبير وهو كثير ... ومنه
المضاف اليه عند ... اي اكبر كل شيء ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف فاستبشع
والتزم حذف من في الآخر فلم يستعمل ما معه كما في غيره كما افعل التفضيل بشهادة الذوق

نحو آخر آخران آخرون واخرى واخرى اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان
الافضلون والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل فمعنى آخر في الاصل
اشد تاخرا وكان في الاصل معنى زيد ورجل آخر رجل اشد تاخرا من زيد ثم في معنى من
المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى جاءني زيد ورجل آخر رجل غير زيد فلما خرج آخر وسائر تصاريفه
عن معنى التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة و
اللام فطابق آخر ما هو له نحو رجلان آخران ورجال آخرون وامراة اخرى وامراتان
اخريان ونسوة اخر ولما كان الدنيا والجلى يكون دنيا وجلى مجردتين من
من لفظا واليد تقديرا لخلوهما عن الاضافة واللام فقال ونحو دنيا وجلى غلب
فاختلط بالاسماء في الشرع قد تجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة اذا كانت الدنيا
بمعنى العاجلة والجلى بمعنى الداهية لانها غلبتا على الشيئين المذكورين فانمحى عنهما معنى
التفضيل واختلطا باسماء الاجناس الجامدة ولا يعمل عمل الفعل فلا تنصب مفعولا به
افعل التفضيل ضعفت مشابهته للفعل معنى لاشتماله على الزيادة بخلاف اسم الفاعل فان كلا
من الفعل واسم الفاعل معناه ذو ضرب مضافا الى المصدر فضارب معناه ذو ضرب وضرب
معناه ايضا ذو ضرب الا انه ذو ضرب مقترن بزمان واضرب ليس معناه ذو ضرب بل
ذو زيادة على غيره في الضرب وضعف مشابهته لاسم الفاعل ايضا فلا يرفع الاسم الظاهر
في اغلب الاستعمال الاشهر الا بشروط تجيء وحكى يونس عن ناس من العرب مررت برجل اكرم
منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور ورفع المضمر الذي هو فاعله لان
مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل كما في الشرح واما نصب المفعول به فقد نص
على انه لا ينصبه اصلا اي لا تقول ولا تحل بل ان وجد ما يوهم ذلك فانه فعل دال على
الفعل الناصب له والى ذلك اشار بقوله ونحو واضرب منا بالسيوف القوانسا منصوب
بفعل مقدر يدل عليه اي نضرب بالسيوف القوانس والقونس على البيضة من الحديد
وقبله ولم ار قوما مثلنا خير قومهم ولا مثلهم منا التقينا فوارسا اكر واحمى للحقيقة
منهم واضرب البيت وكذا قوله تعالى ان ربك هو اعلم من يضل عن سبيله منصوب
بفعل يدل عليه اعلم اي يعلم من يضل عن سبيله ولا يرفع المظهر على الاعرف فلا تقول
تقول مررت برجل اكرم منه ابوه برفع اكرم بل ترفعه على الابتداء وحكى عن سيبويه بجره (ابوه)
عن نكرة متضمنة استفهاما او نكرة في افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة كما قبلها
نحو مررت برجل اكرم ابوه منه وغيره علان مثل هذين خبر مقدم وقول المصنف على

الابتدا

الابتداء لا تعيين احد المذهبين لان العامل في المبتدا والخبر مرتفع بالابتداء كالمبتدا
ثم ذكر شروط رفع افعل التفضيل للفاعل الظاهر فاذا حصلت يجب الرفع قياسا مستدل
بان استثني من قوله ولا يرفع المظهر قوله الا ان يكون اي افعل وهو لشيء في مثالنا المتعلق
ما جرى عليه مثلا ما جرى كان تقول رجل مثالنا وهو لشيء جرى عليه افعل والمتعلق الكحل
فانه متعلق الرجل والمراد ان يكون افعل لمتعلق ما جرى ان يثبت مفهوم افعل في الحقيقة
لمتعلق ما جرى افعل عليه فان الاحسن جار على رجل وهو في الحقيقة للكحل مفضلا باعتبار
تعلقه مفضلا حال من متعلق اي حال كون المتعلق الذي هو الكحل اذا اعتبرت تعلقه مفضلا
افعل الذي هو رجل مثالنا مفضل على نفسه باعتبار غيره الضمير في نفسه راجع الى
المتعلق اي ذلك المتعلق الذي هو الكحل مفضل على نفسه اذا اعتبر على غير صاحب افعل
وذلك الغير في مثالنا زيد منفيا صفة مصدر محذوف اي مفضلا تفضيلا منفيا ان لم يكن
ذلك المتعلق باعتبار صاحب افعل فاضلا وباعتبار غيره مفضولا بل هو باعتبار الفاضل
وباعتبار الاول مفضول الى الكحل في مثالنا باعتبار زيد فاضل وباعتبار جميع الرجال مفضول
وانما قلت جميع الرجال لان رجلا نكرة في سياق النفي فيفيد العموم فان قلت قوله باعتبار
تعلقه وقوله باعتبار غيره كيف يتعلقان بمفضلا واتفق النحاة على انه لا يعمل في الظرف
شيئان من جنس واحد لفظا ومعنى فلا يقال مررت بزيد بعمرو بلا عاطف قلت قوله باعتبار
تعلقه وباعتبار غيره حالان الاول من الضمير المرفوع في مفضلا والثاني من قوله نفسه
اي ملتبسا باعتبار تعلقه او مقترنا به كما تقول فضلت زيدا راكبا على عمرو قاعدا ومعنى
قوله باعتبار تعلقه اي بالنظر اليه يقال اعتبرت الشيء اي نظرت اليه وراعيت حاله
نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ارتفع الكحل باحسن وقوله في
عينه حال من الكحل اي كائنا في عينه وقوله في عين زيد حال من المجرور في منه وانما
يعمل افعل بالشروط المذكورة لجريه مجرى الفعل قال ابن الحاجب ان افعل انما يعمل
لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمله كما كان لاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة واحسن ههنا بمعنى حسن لان المعنى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل
مثل حسنه في عين زيد مع المماثلة بينهما في الحسن فمع المماثلة قد يكون بان الاول
راجح والثاني مرجوح وقد يكون بالعكس والاستعمال يدل على انه باعتبار كونه في عين
زيد راجح ولما كان الرفع من الفصل بين افعل ومعموله باجنبي هذا تعليل سيبويه وهو ان
افعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو جعل

لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل خبرا والمجرور ذلك لان قولك منه بعيد الكحل متعلق باحسن
ويكون ما قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله باجنبي والاجنبي ههنا يعني ما لا يكون من
جملة معمولات ذلك العامل لا الذي لا تعلق له معه ولذلك يوجه كيف ولحسن مبتدأ والكحل
خبره فله به تعلق من هذا الوجه فان قلت لم تقدم منه على الكحل لئلا يلزم هذا المحذور
قلت يبقى الضمير فيه منه راجعا الى غير مذكور والمجرور وهذا التعليل مطرد لو كان
الكلام مثبتا ايضا نحو مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد ونقل عن الربانى
جواز كونه مثبتا والسماع اثبت الا انه لا يخفى [illegible] في عينه الكحل من عين
زيد لكنه في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجه احصر من الاول وهو ان
تحذف المجرور بين وحرف الجر الداخل على الاسم الذي قلنا انه غير صاحب الفعل مثل
بل قولك منه عين زيد من عين زيد فحذفت الجار منه وكان قيل احضر هذا المثال
نصلحك الا في عدوما اي من كحل زيد لانه يفضل الكحل على الكحل لا الكحل على العين وكل وجه
بالث احصر من الثاني وهو ان يقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل ويقول ما رايت
عينا كعين زيد احسن فيها الكحل فيان ما بالمفضل عليه وهو عين زيد قبل ذكر الفعل
فيستغنى عن اعادة المفضل عليه بعده اي بعد الفعل فلا يحتاج الى ان يقول ما رايت كعين
زيد احسن فيها الكحل من عين زيد ويدخل على المفضل عليه اداة التشبيه والكاف في
كعين اسما كانا او حرفا صفة موصوف محذوف واذا احسن صفته ايضا وضمير فيها
لذلك المحذوف اي ما رايت عينا موصوفا بهذين الوصفين احدهما انه كعين زيد في
حسن الكحل فيها والثاني احسن فيها الكحل من عين زيد فان قلت هذا الوجه
يستلزم تكرارا استغنى عنه قلت كذا يكون كل موضع حذف منه شيء فانهم يقولون ان
استجارك احد من المشركين استجارك فالمعنى وان احد من المشركين استجارك و
جاءت هذه المسئلة والحال لم يكن فيها فصل ظاهر لو وقعت لانها فرع الاولى ومثله اي
وعلى وجه الثالث ما انشده سيبويه من قول سحيم مررت على وادي السباع ولا ارى
كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تائية واخوف الا ما وقى الله ساريا
اي لا ارى كوادي السباع اقل به ركب من ركب الاري واديا موصوفا بهذين الوصفين
احدهما كونه كوادي السباع في قلة الركب به والثاني كونه اقل به ركب من وادي السباع
فقوله اقل به صفة واديا والكاف في كوادي حال من واديا صفة النكرة اذا تقدمت
عليها انتصب على الحالية وقوله حين ظرف لمعنى الكاف اي واديا يشبه وادي

السباع

السباع وقت اظلامه وقوله تائية اي تثبتا وتوقفا وهي تفعلة من تاء يتئي اي تمكث فقال
تائي اي تلبث وهو منصوب على التمييز من اقل فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى ما هو
مرفوع بافعل اي اقل تائية ركب اتوه وما في الا ما وقى الله مصدرية على حذف المضاف
اي وقت وقاية الله الساري وهو ظرف لاخوف وهذا استثناء مفرغ اي اخوف في جميع
الاوقات الا وقت وقاية الساري ومنه اي من الاسم العامل اسماء الافعال لانها بمعنى الفعل
وهي اي اسماء الافعال على ما سميت بها امر وماض مقيدا باصناف الافعال التي في معناها
لا انما كان ذلك الفعل امرا او ماضيا او غيره اي غير منهن وعطف على امر قوله او [illegible]
التقسيم معيده ان ما جاء بمعنى الخبر من اسماء الافعال لا يكون مستقبلا وما جاء بمعنى الامر
يكون لازما او متعديا والصحيح ان منها ما يكون لازما ومتعديا ايضا كرويد غيره او في صفة
او حالا او مصدرا مضافا ورويد في الاصل تصغير ارواد مصدر ارود اي رفق تصغير
الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا وهي على ثلاثة اقسام اولها المصدر
وهو اصل الباقيين نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا زيدا
كسقيا زيدا الثاني ان يعمل المصدر عمل اسم الفاعل اما صفة لمصدر نحو سيروا سيرا
رويدا اي سيرا مرودا او حالا نحو سيروا رويدا اي مرودين ويجوز ان يكون صفة مصدر
محذوف والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بان لا يذكر الفعل قبله
بل يقام المصدر مقامه نحو رويد زيدا بالنصب اي امهله والفتح لبنائه على الحركة المستحقة
في حال الاعراب وفي معناه اي معنى رويد تيد في الشرح تيد زيدا بمعنى امهله قال ابو
على انه من التؤدة قلبت الواو ياء وابدلت الهمزة ياء ملتزما فيهما التصغير رويد وتيد لفظ
الوحدة ولا تغيران عن هذه الصيغة نحو طلب بها المؤنث او المذكر او المثنى او المجموع
نحو رويد يا زيدان ورويد يا زيدون وهلم فانه قد كان متعديا ولازما وهو [illegible]
قال بعضهم قرب وفي الشرح جاءت لازما ومتعديا هلم بمعنى اقبل وتعدى بالى قال الله
تعالى هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل ها التنبيه
ركب معها لم من لم الله شعثه اي جمع الخ اجمع نفسك الينا [illegible] جمع غيره
في المتعدي فلما غير عند التركيب معناه [illegible] بمعنى اقبل واحضر بعد ما كان بمعنى
اجمع [illegible] اهل الحجاز [illegible] ولا يلحقونه الضمير كما هو في الكتاب
عند غيرهم [illegible] ولا يقولوا هلم وهلمي [illegible]
قال الله تعالى هلم شهداءكم و[illegible] هلموا [illegible] اصله هالم [illegible]

اسماء الافعال

استعمال الى هل لمخفف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام وحذفت كما هو القياس
في قراءة الا انه التزم هذا التخفيف ههنا لثقل التركيب وبنو تميم يعربونه نظرا
الى اصله وليست بالفصيحة يقولون هلم هلما هلموا هلمي هلما هلممن ويكنى ان
تقال لعدم فصاحة التصرف فيه لم يذكره المصنف وهات اعط في الشرح هات بمعنى
اعط ويتصرف بحسب المامور او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا تقول هات هاتيا
هاتوا هاتي هاتيا هاتين وتصرفه دليل الفعلية تقول هات لا هاتيت وهات ان
كان بك مهاتاة وما اهاتيك مثل اعاطيك قال الجوهري لا يقال منه هاتيت ولا ينهى منه
فهو على ما قاله ليس بتام التصرف قالوا فكان يدخله في باب الفعل الصحيح ومن قال
هو اسم فعل اجاب عن لحوق الضماير بانه لقوة مشابهته لفظا الافعال واجاب من
نحو هلم كقوله وهاتيت انه مشتق من هات كبسمل من بسم الله وها زيدا وفيه لغات
ها اسم لخذ وفيه ثمان لغات الاولى ها بالف ممدودة ساكنة للواحد والاثنين والجمع
مذكرا او مونثا الثانية ان يلحق هذه الالف المزيدة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك
وتصرفها نحو هاك هاكما هاكم هاكن الثالث ان تلحق الالف همزة مكان الكاف وتصرفها
تصريف الكاف نحو هاء هاؤما هاؤم هاؤن الرابعة ان تلحق الالف همزة مفتوحة
قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة بعد الهاء السادسة ان
تصرف هذه الخامسة تصريف ذر ودع السابعة ان تصرفها تصريف خف الثامنة ان
تلحق الالف همزة وتصرفها تصريف ناد والثلاث الاخيرة افعال غير متصرفة لا ماضي لها
ولا مضارع وليست باسماء الافعال ولم يذكرها المصنف بقوله ولها استعمالات تصريفها وحيهل
المزيد وفيه لغات في الشرح من اسماء الافعال اللازمة حي بمعنى اقبل ويتعدى بعلى
نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها وقد يركب حي مع هلا الى بمعنى واسرع واستعجل
فيكون المركب بمعنى اسرع ويتعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا بعمر
اي اسرع بذكره واتيا بالمتون لذهب ام او بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حيهل على زيد او
بمعنى ايت ويتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل بحذف الف هلا
للتركيب حتى لا يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاؤه لتوالي الفتحات نحو حيهل كما قيل
خمسة عشر وقد يلحقها التنوين فيقال حيهلا بفتح الهاء وسكونها اذا وقفت على
هذين المنونين قلبت نونهما الفا واثبات الالف فيها في الوصل لغة ردية وبله زيدا
بله ما كان اي دع بله الذي في معنى المصدر فانه ليس باسم فعل في الشرح من المفردة بله

ومعنا

ومعناه دع ويستعمل مصدرا ايضا فيقال بله زيد بالاضافة الى المفعول اي ترك زيد ونزال
التي بمعنى الامر كنزال وتراك وهي قياسية في الافعال الثلاثية عند سيبويه وقاس في الرباعية
كقرقار وعرعار ايضا والمبرد فعال من اسماء المصدرية وهذا ما طلاقته غير سديد لانها اذا
كانت قياسية فما بني من الفعل المتعدي يكون متعديا كنزال وما بني من اللازم يكون
لازما وما يستعمل لازما ومتعديا يكون ايضا كذلك وفي الشرح قال سيبويه فعال التي بمعنى
الامر مطردة في الثلاثي نظرا الى كثرته فيه وقال المبرد فعال امرا من الثلاثي سماع لا
يقال ضراب وقوام في اقعدوا قوموا اذ ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب وليس لنا ان
في ابنية المبالغة ان نقيس فلا نقول في شاكر وغافر شكير وغفير وهذا القول منه مبني
على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا يقول اكثرهم قال الاندلسي يشنع المبرد حرى
فالاول ان يتاول ما قال سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه ما سبب الكثرة والملحق بالرباعي
ما تفقوا على انه لم يات منه الا حرفان قرقار اي صوت وعرعار اي العب بالعرعرة وهي لعبة
واعلم ان مذهب النحاة هذه معدولة عن الامر افعل للمبالغة فهذه الصيغة للمبالغة في الامر
كفعال في مبالغة فاعل وكذا قالوا في نحو شتان وشكان وسرعان انها معدولة والنحاة
في باب الفصحة التي كانت في الفعل المعدولة عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل
والكثر والثلث وما فوقها جمع والجمع مونث فقيل انزلي المعنى الفعل اليه التي هي ضمير
الجماعة دليلا على التكرار المثلث كما الحق الالف في التثنية دليلا على التكرار للمثنى واصله
الق الق والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا انزلي عن انزلي فقالوا ادنى مونث كما نزل وهي
ثم قال الشاعر ولانت اشجع من اسامة اذ دعيت نزال ولج في الذعر وعليك ابدا
اي الزمه اوبه اعلم ان حكم اسماء الافعال في التعدي واللزوم حكم الافعال التي هي بمعناها الا
ان الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فيجعل معدى عادته ايصال اللازم
الى المتعدي قال عليه الصلوة والسلام عليه بالصوم فانه له وجاء اي الزم الصوم واعلم ان عليك
شاذ لقلة اوا لكثرة انتابع عليك وعلى زيدا اي قربته ودونك عمرا وعندك خالدا ولديك
بكرا الى البلد بمعنى خذ وحذرك بكرا ومكانك اي احذر بكرا ثم ذكر امثلة الاوامر اللازمة نحو
وصه اي اسكت ومه اي انكف وهيهات اي بعد سوي بين وعين صوفي والكسر في الشرح
للساكنين واية في الشرح من اسماء الافعال اللازمة اية ومعناه زدني الحديث اذ نون اوله واما
منونه فمعناه حدث فقيل ليقع مثل الحديث وزعم الاصمعي ان العرب لا يتكلم ايه الا منونا
وخطا ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم قال ابن السري اما اراد التنوين

كنزال

اذ معناه هات حديثا اي حديث كان عن ام سلام وآمين في الشرح بها اما امين فقيل سرياني
واسبب الامد اوزان العجمية كقابيل وهابيل ومعناه افعل على ما فسره النبي صلى الله عليه وسلم
حين سأله ابن عباس رضي الله عنهما وفي على الفتح ويخفف عن ضعف الالف فيقال آمين
على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله القصر مد فيكون عربيا وهو على تقديره فاعيل
والمصنف في عزره سبع هلا حيث قال اي استجب واستجب متعد وعلى تقدير
الميدان وصاحب الصحاح حيث فاء بمعناه وكذلك فليكن لام وهلم بمعنى اقبل من اللازم ومنه
شرعنه في اسماء الافعال التي بمعنى الخبر بعد له ونحو هيهات الامر ومنه كذا وهيهات
بمعنى بعد وفيه تاؤها الحركات الثلث وقد يبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء نحو ايهات
وايها وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء مفردة واصلها هيهية كزلزلة فحذفت قلبت
الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها بالهاء واما
مكسورة فهي جمع كمسلمات فالوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما ترى مع
في جمع فوقات الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا الياء في المثنى وقالوا
اللذان والمضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء وشتان
زيد وعمرو اي ما زيد وعمرو اي افترقا وقول شتان ما بين اليزيدين في الندى اباه الاصمعي
في الشرح شتان بمعنى افترق مع تعجب اي ما اشد الافتراق فلذا يطلب فاعلين فصاعدا
فلا يقال شتان زيد وعمرو وقد يزاد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير
الاكثر الافصح شتان ما بين زيد وعمرو قال ربيعة الرقي لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد
سليم والاغر بن حاتم وانكره الاصمعي وقال الشعر لمولد وذلك بناء على مذهبه وهو ان شتان
بمعنى تشتت وتفرق وهو يقتضي فاعلين [illegible] احدهما الفاعل في شتان وفي
البيت والثاني ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما هو بمعنى المثنى والكون جميعا ولو كان بمعنى
افترق لجاز وقوع ما علا لم واللغة الفصيحة فتح النون سطل مذهبه وايضا الوجه فيه
لجاز تاخيره عن المثنى اذ لا توجب تقدمه لم يسمع منا فيه وفي الشرح ايضا انه ان يجب
ان لا يعود بناء على المذهب المشهور شتان ما بينهما وهو ان شتان بمعنى افترق الا ان لفظ ما الاصح
ان يكون هو كناية عن شيء بانه يكون المعنى افترق الخلاف الذي بينهما اذ لا يقال
بين زيد وعمرو خلاف كان بخلاف وهو على معنى ان احدى الخصلتين مختصة بالاخرى لاحدها
بالكفر كما يقال في الهيان بيني وبينك وبيننا وان كان البيان متصلين بل لا يقال في المعا
منهما او شتان الا ما كانا مشتركين في ذلك الشيء او الشيئين نحو قولك بينهما قرابة
اي
اي مشترك بينهما فالوصف انها قوله شتان ما بين اليزيد في الندى يعني افترق الحالتان اللتان
بين اليزيدين وهما اصل والجود فكان لكل واحدة من الخصلتين شتة كما بينهما وهو منه
المقصود بل يعود شتان ما بينهما بمعنى بعد لان السلوم فاعلين فصاعدا وما كما يقتضي
البون والمسافة اي بعد ما بينهما من المسافة او البون وفي التعليق اباه الاصمعي لان
ما اما ان يكون موصولة واسناد شتان اليه والافصح للزوم التعدد في فاعله او زائدة و
اسناده الى بين لا يصح لانه لا يسند اليه للزوم الظرفية وسرعان ذا اهالة وشكانا
والخروجلته في الشرح سرعان ووشكان بالحركات الثلث فانهما سرع وقرب مع تعجب
اي ما اسرع وما اقرب وذا بعدهما من اسماء الاشارة فاعل لهما وانتصب خروجا على
التمييز فهو فاعل بمعنى اي قرب خروج هذا وفي التعليق قيل ان اعرابيا كان له شاة عجفا
فاخذ سيفها امراة وعاها تسيل من انفها وظنته ودكا فقال لامة قد سمنت الشاة فقالت
امه سرعان ذا اهالة ونصبه على التمييز مضروب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقوعه وقتها
اي من اسماء الافعال من المبالغة ما ليس في مسمياتها كما بينا في رويد وحكي كذا اسم
تقديم معمولها لانها حكم المصدر فلا يقدم ان اسماء الافعال منصوبة على المصدر لانها قائمة مقام
المصدر معنى عنده فلا يجوز تقديم ما في حيز المصدر عليه كذا بينا خلافا للكوفيين فانهم
جوزوا التقديم محتجين بان الفعل عليه استدلالا بقوله تعالى كتاب الله عليكم وبقوله دلوي
دونكا فان كتاب الله منصوب بعليكم ودلوي معمول دونكا فالمصنف اجاب بقوله
وانتصاب كتاب الله في قوله تعالى والمحصنات من النساء الا ما ملكت ايمانكم كتاب
الله عليكم ليس بعليكم وانما هو من باب المصدر المؤكد لنفسه لان المؤكد لنفسه هو
المؤكد لمضمون جملة لا احتمال لها غيره اي في احتمال تلك الجملة من جميع المصادر الا
ذلك المصدر والآية كذلك لا تحتمل الا كتاب الله ومعناها انه تعالى قد حرم اي تزوج ذوات
الازواج الا من سبيت في دار الحرب واخرجت الى دار الاسلام فانها تحل لمن
يملكها وان كان لها زوج وهذه شريعة شرعها الله وكتاب الله كتبه علينا فكتاب
منصوب بفعل مقدر لا بعليكم وقول الشاعر يا ايها المائح دلوي دونكا اني رايت الناس
يحمدونكا فدلوي اما مرفوع بانه خبر مبتدأ محذوف اي هذه دلوي فخذها او منصوب
بفعل مقدر تفسره الظاهرة فهو دونك اي خذ دلوي ودونك في الوجهين اسم فعل وفي
الشرح وذلك عند البصريين هنا ليس باسم فعل بل هو ظرف خبر لدلوي اي دلوي فلك
خذها ومنه اي من الاسم العامل الاسم المضاف وانما كان عاملا لانه لنيابته عن حرف
المضاف

الجر بجر المضاف اليه فمن يرى العامل اى المضاف اعلم ان بينهم خلافا ان العامل في
المضاف اليه هو اللام المقدرة ومن او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظر الى ان
معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام
حصل لزيد فحرف الجر يتقدم ويحصل به المعنى المقتضي للجر وهو الاضافة فيكون حرف الجر
عاملا ولا ينكر هنا عمل حرف الجر وان ضعف مثله في نحو خير بعد قوله رؤبة وذلك لقوة
الدلالة عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او متقرين ومن قال ان عامل الجر المضاف
وهو الاولى قال ان حرف الجر شرعه منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان
غلام زيد نكرة كغلام لزيد فيجب كون الثاني مضافا اليه حاصل لا بواسطة الاول وهو الجار
بنفسه قال بعضهم انه عامل معنى الاضافة وليس بشيء لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا
اليه فذلك هو المعنى المقتضي والعامل ما به يقوم المعنى المقتضي لا نفس المقتضي فيكون الاسم مضافا
اليه لا يكون عاملا مقتضيا وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان
يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينها وبين الفعل كما قال خلف العامل
في الفاعل هو الاسناد ولا الفعل وفي العامل في المضاف اليه غير المقتضي اشكال ان قلنا
العامل هو الحرف المقدر اذ لا [illegible] قد يقدر وكذا ان قلنا العامل معنى الاضافة لا
لا نعني بها مطلق الاضافة [illegible] النسبة اذ لو اردنا ذلك لوجب انفراد العامل في المفعول
وكل مفعول للفعل بل نريد الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر فكذا ان قلنا العامل
لان الاسم على ما قاله ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل
فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لشابهته للمضاف المقتضي
تجرده عن التنوين لاجل الاضافة كما في الشيء ولعل المعقول يقدر حرف الجر ثابت في
المضاف غير المقتضي بالاسمية نحو القارب الرجل ومن البيان في نحو الحسن الوجه ومنه أي
من الاسم العامل الاسم التام وانما عمل لانه ينصب التمييز على ما قد سلف شرحها و
سيجيء في القسم الرابع ومنه اى من الاسماء العاملة الاسماء المتضمنة لمعنى ان وانما
نصفت لان المعنى في نحو ما تصنع اصنع ان تصنع شيئا اصنع وان تصنع شيئا اصنع كذا
في الاعراب وانما كانت عاملة لانها تجزم المضارع وهي نحو ما تصنع اصنع ويتصل بها اي بما
الشرطية ما المزيدة فيتقلب الفها هاء عن مهما على الاصح من قولين في المعلق قال الخليل
اصل مهما ما زيدت عليه ما الحرف كما تزاد على سائر كلمات الشرط نحو متى ما وان ما لم استكره
تتابع المثلين فابدل الف ما الاولى هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب تاسا

اسماء الشرط
ما
مهما

فصل
على اخواتها وعند سيبويه وهي مركبة من مه التي بمعنى الكف ومن ما الشرطية نقله قول
سيبويه بعيد اذ لا معنى للكف في معنى الشرط الا على بعد وهو ان يكون اذا على كلام مقصود كانه
قيل لك لا تفعل وعلى ما تفعل فعلت مهما تفعل افعل وقوى قول سيبويه حكاية الكوفيين
عن العرب مهمن في ادوات الشرط قال اماوي مهمن تسمع في صديقه اما ويل
هذا الناس ما ترى بيدهم وهذا لم يثبت دليل متركه وفي الشرح ينسب الى سيبويه بل
الى الزجاج قوله اماوي اراد يا ماوية اسم امراة وقيل تستهلك اي مهما المطر اى المطر
والكرة كانه في الشرح نحو مهما تصب افقا من بارقة تشيم اواه قد الجمل ما فى صادة ما
البيت الضمير في اوتيت لنا قد اى حيث ناى عنا و نكرهه وقيل عطفي تشم من شام
البرق اذا نظر اليه والبارق السحاب ذو البرق و لعله على حذف مضاف اى في اى وقت تصيب
ناحية من نواحي البارق اى من نواحي فيها البارق تشم الى تلك الناحية لطلبها الله
ومن عطف على ما نحو من تعز يعزم اى ان يعز دنيا يعزم وان تعزه يعزم واى مثل
مثل قوله تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى وهي من بين اخواتها المتضمنة للشرط
معربة لالزامهم لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية ولهما كل مضاف بعيرب بل
هو لازم الاضافة دون المعرب كم بعد لا لانه تدريب باعد كم الحفوظ لهما الزموها الاضافة
لان وضعها لتعيين بعضا من كل وقوله واى تكن ما طلاقه نزل على انه مرتفع بالابتداء مثل
في نحو ايهم ما تنفق اكرمه وتنصب على المفعول به نحو قوله تعالى اياما تدعوا ويجر نحو باي
تمر امر رفا تستغني من هذا الاطلاق حالة واحدة وهي انها اذا اضيفت الى الظرف
ليس لها الا النصب على الظرفية بانه قال الا انه اذا اضيف الى الظرف انتصب على الظرفية
نحو اي يوم تخرج اخرج واذ وحيث لكونهما شرطيتين بعد الاضافة الشيء اذا حرما عند
سيبويه خلافا له واستشهد بشرطية اذ ما بقوله اذا ما دخلت على الرسول فقل له حقا
اذا اطمان المجلس قال ولو لم يكن ان وقال المبرد اذ ما باقية على اسميتها
وما كافة لها عن طلب الاضافة ومهيئة للشرطية والجزم وصارت بمعنى المستقبل بعد ما الاصل
فدل الكلمة على الاسمية التي كانت عليها وعدم تغيرها الى الحرفية بدخول كلمة اخرى
وقال ابن الحاجب المختار قول سيبويه لفوات معنى الظرفية اذ دخلها الظرفية
للماضي ومعنى الشرط انما يكون في الاستقبال فكيف يكون الظرف الواحد بالنسبة الى
فعل واحد ماضيا مستقبلا هذا ما لا يستقيم غاية ما يقدرونه انها لا يبعد ان يراد حرف
فيتغير بعضه المعنى الذي قبل دخول كلمة فذلك اتخرج واتخرج واما حيثما فيا ديها كا قد

من
اذ وحيث

عن الاضافة لا ابدية كما في اذ ما وحيثما لان حيث لما كانت لازمة الاضافة كانت متعينة
بسبب المضاف اليه غير مبهمة فكفتها ما عن طلب الاضافة لتصير مبهمة كسائر كلمات الشرط
وانما وجب ابهام كلمات الشرط لانها كلها تجزم المضارع لتضمنها معنى ان الذي هو على الابهام
فلا تستعمل في الامر المقطوع به فلا يقال ان غربت الشمس فجعل العموم في اسماء الشرط
كالاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد ان لانه نوع عموم ايضا والشرط في هذه
الاسماء كالشرط بعد ان في احتمال الوجود والعدم نحو قوله تعالى وحيثما كنتم فولوا
وجوهكم شطره فان دخول الفاء دليل على وجود معنى الشرط فيهما والنصب تقديرا
والاول اي اذ ما للزمان والثاني اي حيثما للمكان ويلزمهما النصب على الظرفية لان حيث
كان قد لزمه النصب على الظرفية ولحوق ما به لا يوجب تغييرا في اعرابه واما اذ فكان قد
لزم النصب على الظرفية الا اذا كان لمجرد الاسمية فالحقتها ما لا يخرجها لمجرد الاسمية
ولحوقه لا يوجب تغيرا في اعرابه ومتى واين مثلهما اي مثل اذ ما وحيثما في انهما من الاسماء
المتضمنة لمعنى ان وفي لزوم النصب فيهما وفي ان الاول اعني متى للزمان نحو متى تخرج اخرج
والثاني اعني اين للمكان نحو اين تكن اكن ولا يلزمهما ما استغناء بمعنى من الحاق ما به
ومتى واين مثلهما لان ذلك الالحاق يشعر بانهما انما يكونان من ادوات الشرط فاذا اتصل
بهما ما في اذ ما وحيثما فقال ولا يلزمهما ما يراد معها وقد لا يزاد وانى عطف على اذ ما
نحو فاصبحت انى تاتها تلتبس بها الشعر للبيد يخاطب عمه ابا مالك واوله فقلت
ازدجر احناء طيرك واعلمن بانك ان قدمت رجلك عاثر فان تتقدم تغش منها مقدما
غليظا وان اخرت فالكفل فاجر فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها تحت رجلك
شاجر الحنو واحد الاحناء وهي الجوانب وقوله ازدجر احناء طيرك اي امنع ما يجيء يمينا
وشمالا واماما وخلفا ويراد بالطير الخفة والطيش اي ازدجر جوانب طيشك لا
تكن خفيفا في هذا الامر فانك تقع ان قدمت رجلك في البيت الثاني شبه ذلك الامر
بدابة شموس وقال ان ركبت مقدمها غليظا لا يستطيع ركوبه وان اردت ركوبها مؤخرها
لا تستطيع لاضطرابه وتعسره وهو الاتيان والكفل كساء يوضع على ظهر البعير ثم يركب تو
به العرب والفاجر المايل واراد بكلا مركبيها مقدمها ومؤخرها والشاجر المضطرب
ومحله اي محل انى النصب على الحال لان المعنى انها صعبا او سهلا وغير ذلك
من الاحوال تلتبس بها كما في الغراب وقيل على الظرفية ولذا قال في الشرح اي من اين
تاتها تلتبس بها وانما اختلف في ذلك للاختلاف في معناها كما بينا في المبنيات

متى واين

قال

كيف

قال انها بمعنى كيف والبعض يقيل المصنف لقوله في باب المبني وانها لها استعمالا ما قال اي منصوب
المحل على الحال ومن قال انه بمعنى من اين وحتى قال انه منصوب على الظرفية مثلها وقد جاء
تشبيه كيف بالجزم وهو ضعيف هذا الكلام تصريح بان الجزم بكيف مسموع لكنه ضعيف
وفي الشرح ما انيا قصته قال الخليل مخرج كيف مخرج المجازاة يعني في تفهيم كيف يكون اكون
لان فيها معنى العموم الذي في كلمات الشرط الا انه لم يسمع الجزم بها في السعة وبها الكوفيون
قياسا ان الكوفيين يرون الجزم بكيف قياسا لما قال الخليل لكن لا يعمل القياس عند اللغة

اذا

ولا يجوز الجزم باذا الا في ضرورة الشعر لما فيه من التعيين المنافي للابهام اللازم للشرط
لادوات اسماء الشرطية انما تجزم لتضمنها معنى ان ولما لم تضمنه اذا لم تجزم وانما لم تضمنه
للمنافاة بينهما وهي دلالة اذا على التعيين لوضعها للزمان الآتي المقطوع بوقوع حدث معين فيه
ودلالة ان على الابهام لوضعه لتعليق حدث بحدث مشكوك وجوده وفي الشرح الاصل في
استعمال اذا ان يكون للزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه
مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل استعمالهم لها في الاغلب الاكثر لهذا المعنى
نحو اذا طلعت الشمس واذا الشمس كورت ولا بد فيه معنى ان الشرطية لان
ان موضوعة للشرط مفروض وجوده في المستقبل مع قطع المتكلم بوقوعه فيه وبعدم
وقوعه وذلك لعدم القطع بالجزاء لا بالوجود ولا بالعدم ولما اذا كان موضوعا للامر المقطوع
بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن مفروضا لان الفرض القطع فلا يكون فيه
معنى ان لكن لما كان تنكشف للحال كثيرا في الامور التي يتوقعها قاطعين بوقوعها خلاف ما لم
يتوقع جوزوا تضمين اذا معنى ان كما في متى وسائر اسماء الشرط ومتى قول القائل اذا جئتني
فانت مكرم شاكا في مجيء المخاطب غير مرجح وجوده على عدمه لكن لما كان ما بعده مقطوعا
في اصل الوضع لم يترجح منه معنى ان بل كان عارضا على شرف الزوال فلذلك لم يجزم به الا في الشعر
مع ارادة معنى الشرط قال واذا ... لي بان الى الحروب ... ونحو وترفع حرب
واذا ... لي ... واذا ... قيل فقوله ... قليل ولعل هذا الكلام
منه اشارة الى ... بعضهم انه ... للجزم باذا ... البيت فان اذا ما جزم
تقدم في كسر الدال ... اذا لو ... ولعلم ان رواية المصنف يخالف رواية الشرح
والميدان وهي اذا اخرت جرت ... ان شبه الحذف ... شاهد ...
ولذلك منع ... شاذ فشبه اشتهاد ... شبه اذا احمرت نيران
عنه محمول الذكر وردت ثارة اي كان ... اعلم انه قد ... قسمين اولهما القسم الكاملة

العامل المعنوي
معنى الفعل في غيره

الى لفظي ومعنوي فلما فرغ من اللفظي شرع في المعنوي فقال واما العامل المعنوي فاذ
لجرهما معنى فعل ماخوذ من غيره اي غير الفعل للدلالة عليه اي للدلالة الغير على ذلك المعنى
فانه اي ان معنى الفعل الماخوذ من غير الفعل يرفع اذا كان الماخوذ منه جملة ظرفية نحو
زيد في داره عمرو فان قولنا في داره ليس بفعل واستفيد منه معنى الفعل اي استقر فحصل
فذلك المعنى رفع عمرا فيه قوله اذا كان الماخوذ منه جملة ظرفية تامل لان الجملة الظرفية
في مثالنا مجموع قولنا في داره عمرو ومعنى الفعل لم يوخذ من هذا المجموع بل من قولنا في داره
وهو ليس بجملة بل جزء منها فلو قال اذا كان الماخوذ منه ظرفا كما في بعض النسخ لسلم من هذا
يرفع ذلك المعنى بشرط الاعتماد اي بشرط اعتماد الظرف الذي منه اخذ ذلك المعنى على
ما قد شرط اعتماد الصفة عليه والموصول عطف على ما الذي على الموصول فانما يشترط ذلك عند
سيبويه واشتراط الاعتماد عند سيبويه اذا لم يكن الواقع بعده اي بعد الظرف حدثا لفظا
نحو اليوم الخروج او تقديرا نحو قوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض خاشعة فقوله انك ترى
الارض في تقدير المصدر واراد بالحدث المصدر فان كان الواقع بعده حدثا فانه يرفع من غير
شرط الاعتماد عند سيبويه كالمثالين المذكورين ومطلقا اي ويشترط الاعتماد مطلقا سواء كان
الواقع بعده حدثا فانه يرفع من غير شرط الاعتماد عند سيبويه او غيره عند الخليل
انه وذلك المعنى الماخوذ من الظرف يرفع من غير شرط الاعتماد مطلقا عند الاخفش
قوله مطلقا اي سواء كان بعد ذلك الظرف حدثا او غيره واعلم ان الظرف السادس مسد الفعل
لا يخلو من ان لا يعتمد على احد الاشياء الستة اي المبتدا والموصول والموصوف وذي
الحال وحرف الاستفهام وحرف النفي قبله او اعتمد والثاني يعمل في الاسم الواقع بعده عمل
الفعل فيه فاعله وفاقا بين البصريين والكوفيين لان الظرف هنا لنيابته عن الفعل يعمل
عمله لاسيما اعتمد وتقوى بالاعتماد وذلك نحو زيد في داره عمرو وجاءني الذي في الدار اخوه
ومررت برجل في كمه كتاب ولقيت زيدا وعليه جبة وشي وفي الدار اخوك واما في الدار احد
واما الاول وهو الظرف الذي لم يعتمد على شيء فالاسم الواقع بعده لا يخلو من ان يكون حدثا او
غير حدث والثاني اعني الظرف الذي وقع بعده غير الحدث لا يعمل في الظاهر بعده عند اصحابنا
بل ارتفاعه بالظرف والظرف المقدم محتمل للضمير وهو مانع تضمنه من الضمير مرفوع المحل
بالخبرية نحو عندي مال فارتفاع مال بالابتداء عند اصحابنا وفي الظرف المقدم ضمير وهو
مع ذلك الضمير واقع خبرا له وعند الكوفيين ارتفاع الاسم بعده بالفاعلية مثله اذا اعتمد لانهم
لا يشترطون لعمله الاعتماد كما لا يشترطون الاعتماد لاعمال اسم الفاعل والمفعول ورد اقوالهم

الاخفش

الاخفش مثبت في اعمال الظرف واعمال الصفات من غير اعتماد في الشرع واما قال الكوفيين
ذلك لاعتقادهم ان الخبر لا يتقدم على المبتدا مفردا كان او جملة وقد سمعوا نحو في
الدار زيد وقام زيد منو جيرونه ارتفاع زيد على الفاعلية بل يجوز ارتفاعه بالابتدا ايضا
اذ هم يجوزون تقديم الخبر على المبتدا لكنه لما جاز عمل الصفة بلا اعتماد جاز كون زيد
في نحو في الدار زيد فاعلا ايضا ولم نمنع جواز الظرف بلا اعتماد قولان وذلك لان الظرف اضعف
في عمل الفعل من الصفة واما الاول اعني الظرف الذي وقع بعده الحدث فارتفاعه عند الخليل
بالخبرية لا فرق بين الحدث وغيره عنده في اشتراط الاعتماد وارتفاعه بالفاعلية عند
سيبويه وانما لم يعتمد الظرف في التعليق ولعل السر فيه هو ان الحدث او على الحصول و
الوقوع مع استوعا الحصول مع ما يتعلق هو به اي يعرف الحدث معناه الى معنى
الفعل الذي في الظرف وهو الحصول الى نفسه وانه لم يكن ذلك المعنى قويا بخلاف الحدث
فانه مستدعي لمزيد قوة فلا تستطيع المعنى الضعيف الذي في الظرف ان نصرفها الى نفسه
ثم اعلم ان ظاهر كلام المصنف انه يجب ان يرفع الظرف المعتمد فيما بعده وفي الشرح
ما ينافيه لقوله قال ابو علي وادعى انه مجمع عليه ان الظرف اذا اعتمد على شيء مما ذكرناه جاز
ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسم الفاعل والمفعول ويجوز ان يقال في جميع ذلك ان
الظرف خبر مقدم على مبتديه وان لم يكن اي الماخوذ منه معنى الفعل ظرفا نحو هذا وليت
وحروف التنبيه وغيرها ايا سبب ذلك المعنى الذي الحال مثل هل بعلي شيخا او الظرف نحو
هنالك في الدار زيد والتقدير المشار اليه في الدار زيدا او المفعول معه نحو ما شانك وزيدا اذ
المعنى ما تصنع وزيدا فيه اعمل الواو عاملة في المفعول معه ومن جعلها عاملة يكون العامل
منه لفظيا وهو الحرف لا معنويا وقد سبق ذلك وكذا المفعول المطلق تنصب بمعنى الفعل
الماخوذ من غير الظرف فيجوز ان يرتكز الحرف في مثل له علي الف درهم اعترافا عرفا قد
سر انه عرفا منتصب بفعل محذوف فكيف تفسيره الظاهر اي اعترف عرفا وقال
العامل فيه عرفا معنى الفعل الماخوذ من قوله له علي الف درهم وكذا اذا له صوت صوت
حمار اكثر النحاة على ان مثل المصدر منصوب بفعل مقدر دل عليه الجملة المتقدمة وعن
المصدر وبدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة معتبرة عنده واذا وجب حذفه اي صوت
يصوت صوت حمار اي التصويت حاد فاقيم الاسم مقام المصدر فظاهر كلام سيبويه ان
المصدر بقوله له صوت الفعل مقدر وقال سيبويه واذا انتصب لانك مررت به في حال تصويت
ومعالجة فعلم ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل اي يصوت النائم

على المصدر الحادث وعلى ما قام به هذا المصدر وقد دل ما قبلها اعني مرت على زمان ذلك
المصدر الحادث اعني الحال الماضية في مثلنا مرتبي كالفعل والفاعل وهذا وجه
ترتبي والصنف الثاني من العامل المعنوي ما ليس بمعنى الفعل وانه اثنان عند سيبويه
وثلثه عند الاخفش احدها الابتداء الرافع للمبتدأ والخبر وقد مر في بحث المبتدأ
والخبر لا عاملهما قال البصريون العامل في المبتدأ الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن
العوامل للاسناد فيصلح التجريد عاملا لكلا في المبتدأ واعترض بانه امر عدمي فلا يؤثر واجيب
بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص اعني عدم
المذكور الملكة يصح ان يكون علامة الخ بخصوصيته فالعامل على هذا تجريد الاسم للاسناد
اليه في المبتدأ الاول وتجريد الاسم لاسناده الى شيء آخر في المبتدأ الثاني ومن المجوزة
الابتداء بجعل الاسم في صدر الكلام لفظا او تقديرا للاسناد اليه والاسناد الى شيء آخر حتى
يسلم من الاعتراض بان التجريد عدمي لا يؤثر ثم قال المتاخرون كالجزولي والزمخشري
هذا الابتداء هو العامل في الخبر ايضا لطلبه اياهما على السواء ونقل الانزلي عن سيبويه
ان العامل في الخبر هو المبتدأ وحكي هذا عن ابي علي وابي الفتح وفيه اختلاف في الشرح

رافع المضارع

والثاني من العامل المعنوي ما ليس بمعنى الفعل رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بحيث
يصح وقوع الاسم هذه هنا اي عند سيبويه والاخفش وفي الشرح مذهب البصريين ان ارتفاع
المضارع بوقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع كما في زيد يضرب اي ضارب او
مجرور او منصوب نحو مررت برجل يضرب ورأيت رجلا يضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع
الاسم لانه لما كان كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وارتفاعه عند
الكوفيين بتعريه عن النواصب والجوازم مع منعهم ذلك في المبتدأ والخبر واستبعادهم
اعمال عدم العامل وفي الشرح لعلهم ارتكبوا هذا ليسلموا من الاعتراضات الواردة على
مذهب البصريين وهو انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها الاسم نحو الذي يضرب لان الصلة لا تكون
الا جملة ونحو سيقوم وسوف يقوم لان حرف التنفيس من خواص الافعال ونحو كاد
زيد يقوم ونحو يقوم الزيدان ويمكن الجواب عن نحو يقوم الزيدان وعن نحو الذي يقوم
بان يقول هو واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على انه خبر مبتدأ مقدم وكذا قائم
الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسمه غير الاعراب مع كونه
فعلا واما الجواب عن نحو كاد زيد يقوم وسيقوم وسوف يقوم فقد مر في موضع الفعل
وعند السكاكي ارتفاعه بالزوائد اولا لان الزوائد حدثت في اول الكلمة فحدث الرفع بعده

اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر وما لم يكن معهما هذا الرفع بل حدث مع حروف الزيادة
فاحالته على هذا الظاهر اولى من احالته على المعنوي الخفي وانما عزلنا عامل النصب والجزم
لضعفهما ولصيرورتهما كجزء الكلمة فبعضها الطارئ المنفصل والثالث من العامل المعنوي

عامل النعت

الذي ليس بمعنى الفعل عامل الصفة فانها اي فان الصفة ترتفع عند الاخفش بكونها صفة
المرفوع وتنتصب وتنجر بمثل ذلك اي بكونها صفة لمنصوب او مجرور والعامل فيها عند
سيبويه هو العامل في الموصوف اعلم انه في الصفة والتاكيد وعطف البيان ثلثة اقوال
قال سيبويه العامل فيها هو العامل في المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوي وهو كونها
تابعة لمرفوع او منصوب او مجرور وقال بعضهم ان عامل الثاني مقدر من جنس الاول
ومذهب سيبويه اولى لان ما نسب الى المتبوع في قصد المتكلم نسب اليه مع تابعه فان المجيء
في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا الى زيد بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة
وكذا في جاءني العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المسند
معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى
كان الاولى انسحاب عمل المنسوب عليهما معا تطبيقا للفظ بالمعنى وجعل العامل معنويا
كما في مذهب الاخفش خلاف الاصل اما الظاهر بل العامل المعنوي بالنسبة الى اللفظي
كالشاذ النادر فكيف يحمل عليه الموضع المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا
فلا يصار اليه الا لامر الخفي الا اذا لم يمكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل فالاخفش و
الفارسي واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول لاستقلاله بالسماع
والقياس اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا من فضة
وغيره من الآي والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر والجواب عن
الاول ان الجار والمجرور اعني لبيوتهم بدل من الجار والمجرور واعني ان العامل فيه
جعلنا غير مكرر وكذا في غيره فان قيل لو كان المجرور وحده بدلا من المجرور لم يستقم
هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور ليس مشتملا على الجار والمجرور والجواب عن
القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤذنان بان العامل هو الاول لا مقدر آخر
لان المتبوع اذن كالساقط وكان العامل الاول باشره وقد علم ان الثاني مذهب سيبويه
والمبرد والسيرافي وجار الله ان العامل في البدل هو الاول اذ المتبوع في حكم الطرح وكان
عامل الاول باشر الثاني واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه العامل المعطوف
هو الاول بواسطة الحرف وقال الفارسي وابن جني العامل في الثاني مقدر من جنس الاول

كقولك يا زيد وعمرو ولا دليل فيه لان علة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف
عليه وعدم المانع من البناء كما في قولك يا زيد وعدم لام التعريف وانما كان الاسم مانعا لامتناع
جمعه بين حرف النداء المقتضي للبناء فلما امتنع البناء صار كان حرف النداء باشر التابع
لان يقدر له حرف آخر وايضا لو كان العامل مقدرا لكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم المراد
هما معا بدرهم وايضا امتنع يا زيد والحرث لامتناع مجامعة حرف النداء وقال بعضهم
العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه لاحد من القبيلين الاسم والفعل
كما هو حق العامل وفايدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع عند
من قال في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما هو الاول ومذهب الاول
اي لمذهب الاخفش نحو ان يحمل الصفة على لفظ المبني من المنادى والمنع فلا نجيز
لهذا الجواز اذ لو كان المؤثر فيهما اي في الصفة والموصوف واحدا لما اختلف حكمها
ذكر المصنف في الاعراب انه قال ابو علي انا نجد في الصفات ما اعرابه يخالف حال الموصوف
نحو قولك لا رجل ظريفا في الدار ويا زيد العاقل فزيد مبني وصفته مرتفعة ارتفاعا صحيحا
فلو كان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف لم تختلف حركاتهما ولم يكن احدهما
اعرابا والاخرى بناء وهذا الاختلاف يدل على ان الصفة ليست معمولة لعامل الموصوف
ولعل هذا هو الذي حمل ابا الحسن على ذهاب مغايرة العامل بين الصفة والموصوف
ولا يمكن الخروج عن هذا المضيق الى ان يذهب الى ما ذهب اليه ابن الانباري وقد ذكر
ان الصفة الواقعة بعد المنادى مرفوعة لانها خبر مبتدأ محذوف تقديره يا زيد انت الظريف
الا ان هذا التقدير يجعل الكلام بحيث لا يفتقر الى شيء آخر لانك اذا قلت يا زيد انت الظريف
فقد تم الغرض حتى كانك تناديه لتخبره بكونه ظريفا والقصد بانك تصف ظرافته وتعلم انك
اذا قلت يا زيد الظريف اقبل ليس مرادك هذا ولما فرغ من الاقسام الثلاثة التي هي
الاعراب والمعرب والعامل شرع في المقتضي بقوله القسم الرابع في المقتضي للاعراب
وهو توارد المعاني المختلفة على الكلم بسبب التركيب فانها تستدعي ما ينتصب دليلا
على ثبوتها من لدن الكلم وقوله بسبب التركيب متعلقان بالتوارد اي توارد المعاني على الكلم
انما حصل بسبب التركيب اذ الكلم في حال تعدادها لا يتوارد شيء من المعاني عليها والقيد
من قوله فانها للسببية وانتصب دليلا على الحال من المستكن في ينتصب اي توارد المعاني
على الكلم صار سببا لنصب دليل يدل على ثبوت تلك المعاني في الكلام وذكروا الكلم
مطلقا مع ان تلك الكلم التي هي محل توارد المعاني الاسماء دون الافعال والحروف سوى له

القسم الرابع من الكتاب في المقتضي للاعراب

والحروف

والحروف بمعزل عنها اي تلك المعاني المختلفة في الشرح الحروف لا تدل على معانيها في
من المعاني بل معانيها طارية على معاني الفاظ اخر وكذا الافعال بمنزلة المعاني لها لم
صيغتها اي صيغ الافعال على معانيها اي معاني الافعال قيل لما جعل العرب الافعال محلا
لبعض من المعاني وهو المضي والاستقبال والحال وكونها امرا ونهيا الى غير ذلك لم
يحملوها الى بعض آخر من المعاني وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة وهي تدل على
معانيها بصيغها فلا تحتاج في دلالتها عليها الى نصب دليل خارج تفهم به المعاني منها
كما في الاسم وانما جعل المعاني المقتضية للاعراب هو الاسم ومن ثمة اي من ان محل
المعاني المقتضية للاعراب هو الاسم حكم له باصالة الاعراب واصول تلك المعاني بحكم
الاستقراء ثلثة الفاعلية وهي المقتضية للرفع والمفعولية وهي المقتضية للنصب والاضافة
وهي المقتضية للجر انما كانت المعاني الثلثة هي الاصول في اقتضاء الاعراب لان النحوي تتبع
المعاني المقتضية للاعراب واحدا واحدا فوجد كل ما هو غير هذه الثلثة مقتضيا للاعراب
لمناسبة لها او لحمله على هذه الثلثة على ما سنذكره المصنف ووجد هذه الثلثة للاعراب لا
لمناسبة لشيء فيلزم ان نحكم باصالة الثلثة في الاعراب وتفرع غيرها عليها وفي الشرح
قال جار الله الفاعلية مقتضية للرفع والمفعولية للنصب والاضافة للجر وهي غير العامل
يعني ان العامل ما يقوم به هذه المقتضيات وانما نسب العمل الى ما تقوم به المقتضي واضيف
الى المقتضي مثل الرافع هو الفعل والعامل هو الفاعلية لكون المقتضي امرا خفيا معنويا وما
تقوم به المقتضي جليا في الاغلب والمراد بالفاعلية كون اللفظ فاعلا فان كون زيد فاعلا
في نحو جاءني زيد امضى ارتفاعه والمراد بالمفعولية كون اللفظ مفعولا فان كون زيد مفعولا
امضى انتصابه وذكر في الشرح ان الياء المشددة اذا لحقت الاسم الجامد افادت معنى المصدر
فالمراد بالاضافة كون اللفظ مضافا اليه وذلك اي توزيع الحركات على هذا الوجه انما
بحكم التناسب لقوة الاول اي المعنى الاول وهو الفاعلية وضعف الثاني اي المعنى الثاني
وهو المفعولية وكون الثالث اي المعنى الثالث وهو الاضافة بين بين اي بين الفاعل
وبين المفعول اما ان المضاف ليس في القوة كالفاعل فظاهر واما انه اكثر قوة من
المفعول فهو انه قد يضاف اليه الفاعل ونحوه من عمد الكلام والمضاف والمضاف اليه
كشيء واحد فيقرب من الفاعل في القوة اعني في احتياج الكلام اليه وعلى هذا المذكور
من القوة والضعف والتوسط شأن دلايل الاعراب فان بعض دلايل الاعراب
قوي وبعضها ضعيف وبعضها متوسط والمراد بدلايل الاعراب الحركات الثلث فانها

يدل على الاعراب الذي هو نفس الاختلاف قال المصنف في الاعراب الحركات على
ثلثة اضرب قوي وضعيف وبينها فالرفع اقوى الحركات لانه من الشفتين ويحتاج
فيه الى تحريك عضوين والنصب اضعف الحركات لانه بعض من الالف والالف في
هواء الفم ويكون الفم عند النطق به مفتوحا ويحتاج الى تحريك العضو فيه احتياجا
قليلا والجر متوسط وكذا المعاني لها ثلث مراتب منها ما اقوى المراتب وهو الفاعلية
لان الكلام لا يتم الا به فجعل لها اقوى الحركات وهو الرفع ومنها ما هو في ادنى المراتب
وهو المفعولية لحصول الفائدة بدونه وكونه فضلة في الكلام فجعل لها اضعف
الحركات ومنها ما هو متوسط بين الحالتين وهو الاضافة فجعل لها الحركة المتوسطة
التي هي الجر انخراطا في سلك التناسب وذكر بعضهم بالضد من ذلك قايلا ان الفاعل
اصل لكونه واحدا لا يتعدى الى المفعول اكثر لكونه واحدا فصاعدا فجعل الرفع الذي هو
اقوى للفاعل الذي هو اقل والنصب الذي هو اضعف للمفعول الذي هو اكثر
طلبا للاعتدال ومن هذا الوجه وجه له واما بطريق التعادل وهو معطوف على قوله
اما بحكم التناسب اي توزيع الحركات المخصوص بطريق التعادل لاختصاص الاقل
وهو الفاعل بالاقوى وهو الرفع والاكثر اي ولاختصاص الاكثر وهو المفعول بالاضعف
وهو النصب فكان الفاعل من حيث انه اقل عرض له ضعف فجبر بقوة الرفع و
المفعول من حيث انه اكثر كان له قوة فاعطي النصب الذي هو اضعف قيل وانما ذكر
في الجر التعادل لتساوي الجر والاضافة في كونهما من التعادل وانما يكون بسبب قوي
وضعيف لا في القويين ولا في الضعيفين ولا في المتساويين والجواب انه باب التناسب
ليس الا وبهذا اعلم بان اصول المعاني المقتضية للاعراب الفاعلية والمفعولية والاضافة
وان الرفع للفاعل والنصب للمفعول والجر للمضاف اليه تبين لك ان الاصل في المرفوع
هو الفاعل لان الفاعل واحد من الاصول المقتضية للاعراب وقد اعطي الرفع له فهو
اصل المرفوع وما سواه ملحق به وفي المنصوب المفعول لان المفعول واحد من الاصول
وقد نصب فهو اصل المنصوب وما عداه متفرع عليه وفي ... بهذا تبين ان الاصل في المجرور
المضاف اليه لما ذكرنا فان هذا يقتضي ان يتفرع عليه في الا كالاصل ما يبتني عليه غيره والمراد
المضاف اليه اما بتصريح الحرف او معناه المراد بمعنى الحرف الحرف المقدر لانه حينئذ مقابلا
لقوله بتصريح الحرف وقد بحث آنفا عن العامل في المضاف اليه وعليه اي على ان الاصل
في المرفوع والمنصوب والمجرور الفاعل والمفعول والمضاف اليه وان ما عداه مفرع عليها

نص

نص وانما الصفة اللام للعهد اي وانما صفة ما نحن بصدده وهو علي رضي الله عنه
حيث قال الفاعل رفع وما شبه به والمفعول نصب وما يقوم مقامه والمضاف اليه خفض
وما جرى مجراه وقيل ان ابا الاسود الدؤلي لما سمع قاريا يقرا ان الله بريء ورسوله
بريء من المشركين ورسوله بجر رسوله جاء الى علي وقال ان اعرابي رفع قانونا يقوم
به الناس والسنتهم فقال انح نحوه وارشاد الى الرفع والنصب والجر ولعل المراد بما
جرى مجراه ما الحق والا يكون مضافا اليه وما فيه المجاور نحو كفى بالله فان اللفظ الله في وجود
المجاور فيه ليس بمضاف اليه اذ لا يقتضي الجار معنى الفعل اليه لكنه جار مجرى المضاف
اليه في وجود الجار فيه فهذا ايضا متفرع على المضاف اليه والفا في قوله فارتفاع المبتدا
جواب شرط محذوف اي لما عرفت مقتضي رفع الفاعل ونصب المفعول وجر المضاف اليه
فاعرف مقتضى اعراب سائر المرفوعات والمنصوبات فابتدا بالمبتدا وقال فارتفاعه لانه
كونه مسندا اليه اشبه الفاعل في قوله الكلام فارتفاع المبتدا بالمعنى الاول وهو الاسم المجرد
عن العوامل اللفظية للاسناد اليه اشبه الفاعل لكونه مسندا اليه مثله وبانه
يحصل بهذه المشابهة وهو التجرد المذكور وبالمعنى الثاني اي وارتفاع المبتدا حال كونه بالمعنى الثاني
وهو الصفة الواقعة بعد حرف النفي او الاستفهام لكونه لاحد جزئي الجملة مثله
اي مثل الفاعل وبانه يحصل هذه المشابهة وهو تجرده عن العوامل للاسناد
الى شيء والخبر بالجر عطف على المبتدا اي وارتفاع خبر المبتدا لكونه جزءا ثانيا من
الجملة مثل الفاعل متجرد والمجرد عن العوامل للاسناد حصل هذه المشابهة
المقتضية لرفعه وخبر ان واخواتها عطف على الخبر اي وارتفاع خبر ان لكونه في الجملة
اي عامله الخبر يعني ان واخواتها في لزومه اي لزوم عامل خبر ان الاسماء وورود اي
في ورود عامل ثلاثيا فصاعدا وبنائه اي مجي بناء عامل الخبر على الفتح ولتضمنه اي
ولتضمن عامل الخبر وهو معطوف على كون عامله وانما صرفه عما قرب منه ولعاد
اللام فيه لان هذا الكلام لبيان المشابهة المعنوية وما قبله لفظية معنى الفعل اشبه
اي عامل الخبر عامله اي عامل الفاعل يعني الفعل فاشبه خبره قوله لكون ملحقا اي
الخبر به اي بالفاعل والزم تاخره اي تاخر الخبر عن المنصوب فيما التزم فيه الفاعل
للمخالفة منها اي من الفعل وعامل الخبر يعني ان واخواتها شابهت الفعل لفظا ومعنى
واستعمالا اما لفظا فمن انها ثلاثيا فصاعدا كالفعل وانها بنيت على الفتح مثله واما
معنى فهي انها تضمنت معنى الفعل من حيث ان ان بمعنى حققت وان بمعنى شبهت

ولكن بمعنى استدراكت وليت بمعنى تمنيت ولعل بمعنى ترجيت واما استعمالها بمعنى انما
لم يحتمه الاسم كما يفعل [illegible] الشرح فلما شابهت الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين
مثلها وعملت مطلق الافعال لفظا لما ذكرنا اعطيت عمل الفعل المتعدي والتزم
تقديم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين الافعال فمن اول الامر ان
الاصل في عمل الفعل المتعدي تقديم المرفوع على المنصوب او ايذانا بجعل عملها مفرعا
على كونها فرعا للفعل واجيز تقديم الظرف بيان للحكم يشير اليه قوله فيما التزم فيخبر
بان بعضها منع الانفصال لم يلزم تاخيره عن المنصوب فيبين ان ذلك الخبر الظرف
نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وانما اجيز تقديم الخبر الظرف لما فيه اعني الظرف
من التوسع لان كل شيء من المحدثات لابد من ان يكون في زمان ومكان فصار الظرف مع
كل شيء كقريبه ولذلك اجنبيا منه فيدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث الاجنبي
لا يدخل مع انه المخالفة بين هذه الحروف وبين الافعال [illegible] اي مع الظرف واقعة بدون
التقدم اي تقديم المنصوب على المرفوع اذ الظرف المستقر لا يقع فاعلا اصلا في القياس
الثنية الدارة فيها حايز لان التام تقديم المنصوب على المرفوع لايقاع المخالفة بين باب ان
وبين الفعل والمخالفة ههنا اي فيما وقع الظرف المستقر لا يقع بعد الفعل فاعلا
لمخالفات العقود فانه [illegible] اليه الفعل نحو في الدار لا يقال ففي هذا لم يلزم جواز تقديم
الخبر اذا كان فعلا لان المخالفة واقعة بدون التقديم نحو ان زيدا يضرب الا انه لم
انما لم يجز لانهم كرهوا ايلاء الفعل لفظا لما كرهوا ايلاء الفعل الفعل وعلى هذا السؤال
والجواب عنه قوله ولم يجز تقديم المرفوع مع الفعل اعني وقع الفعل مرفوعا حيث
كره دخولها عليه اي دخول هذه الحروف على الفعل وانما لم يقع الظرف المستقر فاعلا
لاستعداد المستقر بذلك لان المستقر ما يتعلق بمحذوف من الافعال واعلم ان عند الكوفيين
خبر ان واخواتها وخبر لا التي لنفي الجنس مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدا لا بالحروف
لضعفها عن عملين ومذهب البصرية اولى لان اقتضاءها الجزئين على السواء فالاولى
ان يعمل فيهما ومنهم عطف على خبر ان اي وارتفاع خبر لا التي لنفي الجنس لكونه عامله
اي عامل في خبر لا بمعنى لا تحذف او بحذف ان كما بينهما اي بين ان ولا من التقابل لاقتضائها
والاثبات على سبيل التوكيد فيما من حمل النقيض وقيل ان المقتضي هو مشابهة
لا ان ووجه المشابهة بين الاداتين ان للمبالغة [illegible] لكونها التي لنفي الجنس فلما توغلت في
النفي اعني النفي والاثبات شابهتا فاعملت عملها والحاصل ان خبر لا شابه المشابه

للفاعل وهو خبر ان والمشابه للمشابه مشابه فيكون خبر لا مشابها للفاعل فيرتفع ارتفاعه
وارتفاع خبر لا بلا انما لم يكن اسمها مبنيا بسبب [illegible] جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل
ظريف قال سيبويه ارتفاعه بانه خبر المبتدا لا رجل مرفوع المحل بالابتداء لانه لما صار لا مع
مدخول لا مبنيا وصار دخول لا عليه بسبب [illegible] مع قربه منها لم يجز ان يكون الخبر البعيد
يستحق [illegible] اعرابا فبقي على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان
مع اسم لا المنصوب ولا تقديم هناك على الحكم عن رتبة ان اذ انه لا يتقدم مرفوع الى
منصوبه على حال سواء كان المرفوع ظرفا نحو لا رجل في الدار او غير ظرف نحو لا رجل عالم الا لو جوز
تقديم مرفوعه على المنصوب [illegible] ذلك في ان لساوى الفرع اعني لا الاصل والقياس
الفرع عن الاصل واسم ما ولا المشبهتين بليس من التشارك في المعنى وهو كونهما
لمطلق النفي مثل ليس وما يشابه ليس ايضا في الحال والتزموا تقديم مرفوعها
على المنصوب لعدم اقتضائها وتضعيف [illegible] حيث اقتصر على المعمول دون
الفضلي وانتصب قوله وقوع تلك المخالفة لانه مفعول قوله اقتضاءها وهذا جواب
سؤال مقدر والسؤال ان يقال ما بالهم التزموا تقديم المنصوب في باب ان اظهارا للفرق
وفي ما ولا [illegible] المنصوب للفرق ايضا فاجاب بان ان واخواتها لما اشبهت الفعل
لفظا ومعنى واستعمالا احتيج الى ايقاع المخالفة بينهن وبين الاصل لئلا يشتبهن بالفعل
وما ولا ما اشبها الفعل تلك المشابهة القوية فامن الاشتباه بالاصل فلم يحتج
الى تقديم المنصوب ولا فرق بين [illegible] رفع المرفوعات الملحقة بالفاعل شرع في
بيان نصب المنصوبات الملحقة بالمفعول فقوله وما انتصاب الحال فلانها لكونها فضلة
يتم الكلام بدونها ولانها انها مفعول فيها اشبه المفعول لا سيما الظرف قوله اشبه المفعول
خبر قوله فلانها وانما اعاد الضمير المذكور فيه اشبه الى الحال فيه اذ اعاد ضمير
مؤنثة اليه اذ يجوز تذكير الحال وتانيثه ويمكن ان يقال انما انث اكثر الضماير دون
العكس والمساواة لما قال ابن الحاجب ان تانيث الحال افصح اي الحال اشبه مطلق
المفعول لان الحال فضلة يتم الكلام بدونها كالمفعول واشبه المفعول فيه خاصا
وهو ان الحال هيئة يقع الفعل فيها كما ان المفعول فيه زمان او مكان يقع الفعل فيه
فالشبهتان اقتضتا نصبها والتمييز اي وانتصاب التمييز لما وقع اي التمييز في
امثلة موقع المفعول فاقتضى نصبه شبهه بالمفعول بوقوعه موضعه موقع المفعول
في موضعه من مواقع المفعول على اختلافها بقوله من نحو ضربته [illegible] طاب زيد

ترسیح لباب بکور ق امثاده است

نفسا و زید دنانیر عن امثلة ... [illegible] وهما فانها بابا خالا امثلة ... ان ... وعن
ضاربون بكل ... عشرون درهما ... من ... [illegible] ... موضع كما
قال ابن الحاجب العامل ... درهما عشرون ... ان العامل ... ضاربون زيد
ضاربون لان العامل هو الذي يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب والمعنى المقتضي لنصب التمييز
شبهه بالمفعول وشبهه بالمفعول انما حصل بوقوعه من ... عشرون ... [illegible]
... ضاربون ... مفعوله لضاربون ... درهما ... العشرون ... [illegible]
والمستثنى المنصوب اي وانتصاب ... المنصوب لكونه فضلة ولكون العامل فيه
بتوسط حرف كالمفعول معه ... لانتصابه شبه ... المفعول لكون المستثنى
فضلة ... بالمفعول وشبهه بالمفعول معه لكون العامل فيه بتوسط الحرف
كالمفعول معه والاسم والخبر اي وانتصاب الاسم والخبر ... وانتصاب الاسم والخبر
... [illegible] ... المعنوي من الفعل هاهنا
... [illegible] ... السامع ... الاسم والخبر ...
... المقتضي لانتصاب اسم ان واخواتها ... المعنوي ...
... المقتضي لانتصاب ... [illegible]
مشابهة ... [illegible] ... الفاعل ...
... [illegible] ... المصنف ...
من المشبهات بالفاعل ... [illegible]
... [illegible]
... الافعال ... [illegible]
... المشابهة ... الرفع والنصب والمنصوب ... وانتصاب المنصوب بلا التي لنفي الجنس
... [illegible] ... الاسم ... [illegible]
... [illegible]
... [illegible]
... [illegible] ... من الاسماء ... الاعراب
... [illegible] ... المعاني ... للاعراب ... المقتضي ... الاسم
... الاسماء المتعددة ... اسماء الاصوات ... [illegible]
... [illegible] ... اول الكتاب ... مقتضي اعراب

الاسماء شرع في بيان مقتضي اعراب الفعل فقال واما المقتضي لاعراب الفعل
عندنا اعراب قال الكوفيون ان مقتضي اعرابه انه تتوارد عليه ايضا المعاني المختلفة
بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه لتعيين احد محتملات ذلك
الحرف المشترك فيتعين المضارع بعد العقيبة وذلك نحو قولك لا تضرب وقع فخلص
لكون لا للنفي دون النهي وجزمه دليل كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل السمك
وتشرب اللبن نصب تشرب دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها ونحو قولك
ما تاتينا فتحدثنا فتحدثنا نصب ... دليل على كون الفاء للسببية ورفعه على
كونها للعطف ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي
او لام الجحود ويتعين المعنى بكل واحد من الاعرابات ثم طرد الحكم فيما لم يلتبس فيه معنى
بمعنى نحو يضرب فيه ولن يضرب فيه ولم يضرب فيه كما طرد الاعراب في الاسم
فيما يلتبس فيه الفاعل والمفعول نحو اكل فيه الخبز سواء كان المواضع الملتبسة
في الاسم او في الفعل اكثر او اقل او مساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي
ثبت عليه في الاقل لكن فيهم الواو في يقل داعلا ... لهما في يعد وكذا
في التاء في تكرم ونكرم ونكرم لكن فيهم لهما في اكرم فهو اي مقتضي اعراب الفعل
مضارعته اي مشابهة الفعل لاسم الفاعل لفظا ومعنى واستعمالا اما الاول فلموا
زنته اياه في الحركة والسكون فان كلا من ضارب ويضرب مشتمل على اربعة احرف
واحد منها ساكن والباقية متحركة وكل واحد من الساكن والمتحرك منها بازاء الاخر ولما
الثاني فلقبول اي مضارعته له في المعنى من وجهين احدهما قبول كل واحد منهما
اي من الاسم والفعل الشياع والخصوص فان رجلا يتناول واحدا واحدا من الجنس
على البدل فاذا دخله حرف التعريف اختص بواحد من امته كذلك يضرب يتناول
الحال والاستقبال على البدل فاذا دخله السين او سوف خلص للاستقبال
واذا دخله لام الابتداء خلص للحال نحو ان زيدا ليضرب والوجه الثاني من المشابهة
المعنوية في قوله ومساواته الوجه فيه اي في كل واحد من الفعل واسم الفاعل
عند التجرد من القرائن الى الحال نحو زيد مصلي وزيد يصلي واما الثالث اي
مضارعته له استعمالا فلوقوعه اي لوقوع كل واحد من الفعل واسم الفاعل
صفة نحو جاء رجل يضرب وجاء رجل ضارب ودخول اي ولدخول لام الابتداء

عليه اي على كل واحد منها في الشرح قبل ان المضارع يشبه الاسم بدخول لام الابتداء
عليه نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج فان هذه اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان يدخل
المبتدا ثم يزحلق عن المبتدا لدخول ان فهي يدخل على الاسم او على ما يشبه الاسم مراعاة
لاصلها وهو المبتدا وعند الكوفيين لام الابتداء الداخلة في المضارع مخصصة له بالحال
كما ان السين مخصصة بالاستقبال فلا يكون دخولها وجها اخر من المشابهة بل شبها
بينه و التخصيص لما ذكر مقتضى مطلق اعراب المضارع بقي هنا مقتضى كل نوع
من اعرابه بقوله ثم ان وقوعه اي وقوع المضارع في اقوى مراتب المضارعة
وهو وقوعه بنفسه من غير حرف يرده الى نقل من الاسمية اقتضى له اقوى وجوه
الاعراب وهو الرفع ووقوعه موقعا لا يصلح للاسم اصلا اقتضى له اعرابا لا يكون
للاسم لا بساط وهو الجزم وانما لم يكن الجزم في الاسم لما انه اي ان الجزم لا يناسب
الاسم حيث يقتضي هناك اي في الاسم وجوده الى علامة غالبا اذ الغالب
ان يكون الاسم المتمكن فلو جزم اخره لاجتمع ساكنان التنوين واخر الاسم المجزوم
ولا سبيل الى حذف واحد من الساكنين هنا ولا الى تحريك التنوين فحرك الاخر فاثبات
الجزم يفضي الى اعدامه والكلام حال في هذا الكلام وانما قال غالبا اذ قد لا يكون تنوين
الاسم بدخول اللام او الاضافة فوجود الجزم هنا لا يفضي الى عدمه ووقوعه
موقعا لا يصلح للاسم الا بانضمام ما ينقله الى نقل من الاسم او ما اشبهه اي مما اشبهه
ما ينقله والمراد بما ينقله ان وبما اشبهه اخواتها فانها قد حملت على ان في العمل
لانها للاستقبال كما ان ان للاستقبال وحكي عن الخليل ان الحرف الناصب
ان فحسب والباقي لا ينصب الفعل الا وهي مضمرة بعده والاكثر على خلافه كذا في
ضوء المفتاح اقتضى له وجها من الاعراب بين الاول والثاني وهو اي ذلك
الاعراب اما النصب او الجر فاوثر النصب لخفته ولما ان عوامل نصب الفعل
اشبهت نواصب الاسم في التعليق ووقوع الفعل بنفسه موقع الاسم من غير حرف
يرده الى نقل من الاسم نحو زيد يضرب اقتضى له استحقاق اقوى وجوه الاعراب
وهو الرفع فوقوعه بنفسه موقع الاسم يحصل المضارعة القوية المقتضية
للرفع فيكون الوقوع المذكور عاملا ووقوعه موقعا لا يصلح للاسم اصلا اي لا بنفسه

ولا مع الحرف نحو ان تضرب اضرب اقتضى له وجها من الاعراب لا يكون في الاسم وهو الجزم
لا من وساير الجوازم تدخل على هيئتها فانك عسى ان تقول زيد لم يضرب فيكون الفعل
مع حرف الجزم واقعا موقع الاسم اي موقع غير صادق فنقول انما جزم تنبيها بان
لا ينقل المضارع الى المضي كما ان ان يغير الماضي الى المستقبل وكذا لما وان ولام الامر
ولا التي للنهي فنقلن الكلام من الاخبار والجزم الى معنى لا يحتمل الصدق والكذب
كما ان ان ينقل الفعل من كونه جزءا الى كونه مشكوكا معلقا على امر فهن هذا ان
الاصل في الجوازم هو ان وساير ها محمول عليه فبوقوعه موقعا لا يصلح للاسم
اصلا يحصل المضارعة الضعيفة وتلك المضارعة يحصل بنحو ان فان ونحوه
هو العامل ووقوعه مع حرف ينقله الى معنى الاسم نحو اريد ان تخرج اي خروجك
اقتضى له وجها من الاعراب بين الرفع في القوة والجزم وهو اما الجر او النصب
فاوثر النصب لخفته ولما ان ما هو اصل في عمل النصب اعني ان مشبهة
بناصب الاسم لفظا ومعنى اعني ان المشددة فانهم قالوا انما عملت ان لشبهها
بهما ان الناصبة المشددة لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر واما معنى فهو كونهما
مصدريين ومن هذا يتبين ان اصل النواصب هو ان وساير ها ملحق به لافادتها
معنى الاستقبال مثلها وتقرير التعليق يدل على ان الاوجه ان كان لفظ المتن
ولما ان عامله اشبه ناصب الاسم وبهذا يتبين وجه اختصاص الجر بالاسم
والجزم بالفعل واعلم ان قد بقي اعراب لم يذكر المصنف ومقتضيه وهو الجر في نحو
جحر ضب خرب فالعامل هنا المجاورة والمقتضي المناسبة فان مجاور الكلمتين
اقتضت مناسبتهما في الحركة واذ قد وفينا عا وعدنا من توضيح الاقسام الا
ربعة حقها انقلب على انه مفعول توفينا فلنختم الكتاب حامدين
لله ومصليا على نبيه محمد واله الطاهرين وهو حسبنا ونعم الوكيل
انتهى تاليف هذه الحواشي بمدينة نيشابور صينت عن الافات والشرور

في العشرين من رمضان عمت ميامنه عامة المسلمين لسنة ستة وثلثين
وسبعمائة والحمد لوليه والصلوة على نبيه محمد واله
الطاهرين آمين
يا رب العالمين